

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة -01-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ وعلم الآثار

## دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954-1962)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

الجزء الأول

إشراف:

أ. د. علي أجقو

إعداد الطالب:

عيسى ليتيم

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
لمياء بوقريوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة -1-	رئيسا
علي أجقو	أستاذ التعليم العالي	محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
شايب قدارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
جمال بلفردي	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
جمعة بن زروال	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة -1-	عضوا مناقشا
مسعود شباحي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة -1-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## شكر وتقدير

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه لنا في إتمام هذا المشروع المتواضع

بهذه المناسبة ليسعني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل: البروفيسور علي اجقو، الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وقدم لي يد العون والمساندة، ولم يبخل علي بوقته وجهده المقدر، فكان لإرشاداته الأثر الكبير في انجاز هذا المشروع، فجزاه الله عنى خيرا كما لا يفوتني أن أتوجه بشكر خالص، إلى الذين أفادوني بنصائحهم القيمة، وزودوني بالمراجع، على رأسهم الأساتذة الأفاضل: بوقريوة لمياء ، تيتة ليلي، جمعة بن زروال، جمال بلفردى، هواري مختار، صالح حيمر ، شوقي زقادة، سالم مصطفى، صالح كليل

نشكر كل المشرفين على دور الأرشيف، والمراكز البحثية والثقافية، على رأسهم إدارات الأرشيف الدبلوماسية ببباريس ونوننت، وأرشيف ما وراء البحار، والأرشيف العسكري بفنسان وإدارات المركز الثقافي الجزائري ببباريس، والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954

جزى الله عنى كل هؤلاء بالخير

## الإهداء

إلى كل من ضحى بحياته من أجل الجزائر

إلى كل رواد الدبلوماسية الجزائرية الذين مهدوا الطريق لدبلوماسية الجزائر المستقلة

إلى أبيي الذي كان لي بمثابة السند التام في جميع مراحل دراستي

إلى أمي التي سهرت على تربيتي بالحنان والتشجيع

إلى رفيقة الدرب زوجتي العزيزة التي قاسمتني مشاق البحث، بصبرها ومساعدتها، كانت لي نعم

المحفز والمشجع.... عوضها الله صبرها وتضحياتها

إلى فلذات كبدي: يوسف، وليمة

إلى أفراد عائلتي الكبيرة: خالد، منير، أسماء، حليلة، سهام، الزهرة

إلى زملائي: ناصر، محمد، حكيم، كمال، حسين، محمود

إلى كل أساتذة وأستاذات، قسم التاريخ، وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بجامعة باتنة

إلى كل هؤلاء وغيرهم اهدي هذه الدراسة

## المختصرات

- C.AD.N:Centre Archives Diplomatique de Nantes
- C.AD.F:Centre Archives Diplomatique (la Courneuve)
- M.A.E:Ministère Des Affaires Etrangères
- C.A.O.M: Centre Archives d Autre Mer (Aix-en-Provence)
- C .I.S.L: Confédération Internationale des Syndicats Libres
- C.O.M:Commandement opérationnel Militaire
- P.D.G:Parti Démocratique de Guinée
- R.D.A:Rassemblement Démocratique Africain

مقدمة

من المؤكد تاريخيا أن ثورة أول نوفمبر لم تكن وليدة الصدفة ، أو نتيجة ظروف طارئة بل هي حصيلة نضال طويل، ونتاج تاريخي للحركة الوطنية بجميع فصائلها مع الاختلاف في الإيديولوجيات في حجم التضحيات، وكانت ثورة أول نوفمبر المحطة الكبرى والمحصلة النهائية لرصيد المقاومة الشعبية و السياسية فهي بذلك بداية التحرر وعالميته.

لفهم الآفاق الحقيقية والأبعاد العميقة لثورة على أنها بعث جديد لتحرير الإنسان الجزائري من قيود الاستعمار ورسالة ذات مغزى مست كل أبعاد الحياة الفكرية الثقافية و الاجتماعية والاقتصادية والحضارية محليا وإقليميا ودوليا، وظفت فيها جبهة التحرير مختلف وسائل الحرب الحديثة؛ فكان مناضل الجبهة جنديا يحمل السلاح ودبلوماسيا مبشرا بأهداف الثورة الجزائرية التحررية والإنسانية، يختار من المعاني والألفاظ ما يؤثر في ذهنية الشعوب، ويتناسب مع وضعها الطبيعي ونسقتها الإيديولوجي فمثلا يحدد لنا رضا مالك، سر تعاطف الشعوب والرأي العام الأوروبي مع القضية الجزائرية بمعادلة كانت تسوقها إطارات الجبهة في كل مكان تصل إليه "إننا لسنا ضد فرنسا، بل نحن ضد الاستعمار، وهذا ما فتح لنا أبواب التعاطف والاحترام لدى الأوروبيين، وشكل ضغطا كبيرا على الحكومة الفرنسية ودفعها إلى الرضوخ لمطالب الشعب الجزائري"

أدركت جبهة التحرير الوطني الجزائري في عصر يتسم بالانفتاح الديمقراطي المتنوع في أشكاله، وأنظمتها، ووسائله المختلفة، أهمية استخدام الرأي العام الدولي في تحقيق في تحقيق أهدافها التحررية، خاصة إذا ما أحسن إدارة التعامل معه فوفرت الشروط الموضوعية اللازمة لهذا التعامل، وفق بيئة ملائمة وأدوات عصرية مناسبة، ويتناسب ذلك مع ما يمكن إن نصلح عليه "بالدبلوماسية الشعبية" كإطار جديد، يحقق

التواصل بين الشعوب والدول في تفاعل ديناميكي عميق بفضل حسن إدارة جبهة التحرير الجزائرية لهذا الجانب اكتسبت الثورة الجزائرية مكانة هامة، لدى حركات التحرر العالمية، فقد تجاوز تأثيرها مجالها الطبيعي العربي والإسلامي، لتقيم صداقات في جميع أنحاء العالم، في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وأمريكا، وإفريقيا، وآسيا، وكل ذلك عزز موقعها في المجتمع الدولي، بإجماع إطرافه حول الاعتراف بشرعية مطالبها السياسية، واجبر فرنسا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

### أسباب اختيار الموضوع

دراسة الثورة كمشروع إنساني ضخم ليس بالأمر الهين، يتطلب تضافر جهود المختصين من أبناء هذا الوطن والتفرغ الكلي وتوفير آليات منهجية و وسائل موضوعية كثيرة تمكن من فتح ورشة كبرى لهذا المشروع الوطني حتى تكتمل رسالة الثورة، و في هذا السياق يأتي اختياري لموضوع (دور الدبلوماسية الجزائرية في العالم العربي وإفريقيا في كسب التأييد الدولي للثورة ) كجزء من المشروع السابق، محاولة مني إبراز الجانب الدبلوماسي في مسار الثورة ودوره في دفع عجلتها نحو تحقيق الهدف المنشود ( استعادة السيادة الوطنية)، إلى جانب نقص الدراسات التاريخية الأكاديمية في هذا الموضوع واقتصارها على كتابات غير المتخصصين، وضرورة التوثيق العلمي التاريخي لهذا الموضوع كان دافعا جديرا مقنعا في تناوله و تقديم دراسة نقدية حوله .

- اكتشاف النشاط الدبلوماسي الهام الذي قامت به ممثلات جبهة التحرير الوطني بالخارج في سبيل التعريف بالقضية الجزائرية، كسب التأييد الدولي لها و مدى انعكاس مبادئ دبلوماسية الثورة على السياسة الخارجية للدولة الجزائرية .

إشكالية البحث: أدركت القيادة الجزائرية، أن نجاح الثورة في تحقيق أهدافها الوطنية يقتضي إخراج القضية الجزائرية من الطوق السياسي والإعلامي الذي ضربه عليها الاستعمار الفرنسي منذ 1830، وذلك بإيجاد مصادر خارجية لإسنادها لوجيستيها، والاعتراف بشرعيتها تمهيدا للاعتراف بالاستقلال، وبالدولة الجزائرية، خاصة وان الظروف الدولية كانت تبشر بان المعركة ستكون معركة أفكار ورجال أكثر منها معركة سلاح، فهل نجحت في ذلك تتفرع عن هذه الإشكالية، جملة من التساؤلات، استنبطت أساسا من تلمس مختلف جوانب الموضوع نوجزها فيما يأتي:

- جهود الحركة الوطنية في بعث الشخصية الدولية للجزائر؟
- مظاهر اعتماد الجبهة على هذا الجانب ؟ وما هي اهدافها ؟
- ما هو المجال الجغرافي الذي استغلته الثورة للترويج عن مبادئها وأهدافها ؟ وما هي الآليات والوسائل التي وظفتها في ذلك؟
- دور الحلفاء الطبيعيين في دعم قضية كفاح الشعب الجزائري؟
- دور الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق التعاون جنوب- جنوب، في دعم القضية الجزائرية؟
- دور الدبلوماسية الجزائرية في بعث الفكر الثوري التحرري في إفريقيا السوداء؟
- كيف تمكنت جبهة من تجاوز معضلة المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، لكسب اعتراف هذه الهيئة بعدالة كفاح الشعب الجزائري؟
- ما هي إنجازات الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة ؟ وما دورها في رسم معالم السياسة الخارجية للدولة الجزائرية بعد استعادة الاستقلال ؟

المناهج المعتمدة :

لوصول إلى النتائج المتوخاة لا بد من اعتماد المنهج التاريخي، على أساس أن العلاقات الدولية لها جذور وامتدادات تاريخية، مما يجعل التعمق في تفهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمراً ضرورياً لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة، فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعتبر من بين العوامل الرئيسية التي تتحكم في اتجاهات السياسة الخارجية للدول. إذ لا يمكن فهم و تحليل النشاط الدبلوماسي للثورة دون الرجوع إلى المساهمات التي قامت بها الحركات الوطنية في هذا المجال، بالإضافة إلى منهج تحليل النظام السياسي الدولي الذي اندلعت فيه الثورة لاستنتاج أهم المداخل التي استغلتها الثورة لاختراق الأنظمة ، ودفعها نحو دعم قضية كفاح الشعب الجزائري، وفهم معطى نظام القطبية الثنائية يساهم في اختيار الوسائل والمناهج الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة.

قد اعتمدت على هذين المنهجين باعتبارهما يعالجان موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، تاريخياً، سياسياً ودبلوماسياً، وذلك بشكل متكامل ومتواصل.

المادة العلمية المعتمدة

حاولت من خلال قراءتي أن أجمع مادة علمية تكون ثمرتها رسالتي هذه، التي تعاملت فيها على مصادر باللغة الأجنبية، وأخرى باللغة العربية، بالإضافة إلى مراجع باللغات المختلفة؛ اخص بالذكر.

الأرشيف الفرنسي: وهو على ثلاثة أقسام

- محفوظات الأرشيف الدبلوماسي بباريس (C.A.D.F) التابع لوزارة

الخارجية (la Courneuve)



- محفوظات الأرشيف الدبلوماسي بنونت (C.A.D.N) ، التابع لوزارة الخارجية،

— (Nantes)

- محفوظات مركز أرشيف ما وراء البحار (C.A.O.M)، بـ (Aix-en-province)

كما أثريت بحثي هذا بالاعتماد على الشهادات المكتوبة لمن صنعوا الحدث في هذه المرحلة خاصة؛ كتابات: محمد حربي (حياة تحدي و صمود، وجبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع)، رضا مالك (الجزائر في ايفيان المفاوضات السرية)، فرحات عباس (حرب الجزائر وثورتها، تشريح حرب)، محمد يزيد (ذكريات عن العمل الدبلوماسي)، محمد بجاوي (الثورة الجزائرية والقانون، حقائق عن الثورة الجزائرية)، الشيخ خير الدين (مذكرات ، ج2)، عبد الرحمان كيوان (les débuts d une diplomatie de guerre)، فتحي الديب (عبد الناصر وثورة الجزائر)، احمد بن بلة (مذكرات احمد بن بلة كما أملاها على روبرير ميرل).....

هذا بالإضافة إلى الجرائد باللغتين الفرنسية والعربية، مثل " مجلة المجاهد الصادرة باللغة العربية 1957-1962"، و مجلة " L'année politique (1955-1962)"

اما عن المراجع، فتمثلت في كتابات ابرز المؤرخين، سواء من الجزائر، أو الأجانب اذكر منهم، كتابات سليمان الشيخ المختلفة (الجزائر تحمل السلاح)، كتابات محمد عباس (نصر بلا ثمن، ورواد الوطنية)، وبوضربة (النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960)، وعن الجانب الأجنبي نذكر مايلي

-Matthew connelly : l'arme secrète du F.L.N, comment de gaulle a perdu la guerre d'Algérie -

-Gibert Meynier : historie intérieure du F.L.N

أما عن الدراسات السابقة، فقد اطلعت على العديد من الرسائل، التي لها علاقة بموضوعي، خاصة رسالة الأستاذ احمد بن فليس (السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات)، ورسالة الأستاذ: مقلاتي عبد الله (العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962)، و بوطورة مصطفى (علاقة جبهة التحرير بالحكومة المصرية 1954-1962)، وقد استعنت بهم في بعض جوانب الدراسة.

للإجابة عن الإشكالية السابقة و ما تثيره من تساؤلات عالجت موضوعي هذا وفق خطة قوامها، مقدمة، وفصل تمهيدي، وستة فصول.

الفصل التمهيدي المعنون بـ "دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية"، كان بمثابة دراسة نظرية للموضوع، تناولت فيه جهود الحركة الوطنية في إحياء الشخصية الدولية للجزائر، من خلال توضيح أهم المحطات التي استغلتها للدعاية لقضية كفاح الشعب الجزائري، مع تقسيم نشاطها إلى مرحلتين متميزتين حسب فاعلية نشاطها، وتعرضت كذلك إلى اهتمام جبهة التحرير بهذا الجانب باستعراض تنظيماته وأهم وسائله، ودوائر العمل الدبلوماسي.

تناولت في الفصل الأول دبلوماسية الثورة على مستوى المغرب العربي، شرحت فيه الأسس الدبلوماسية لجبهة التحرير على مستوى شمال إفريقيا، والتي كانت تسير في اتجاه وحدة العمل العسكري ضد الاستعمار الفرنسي، للتعجيل ببناء الوحدة المغربية، غير أن هذا الطرح كان يصطدم بعقلية النخب المغربية الجديدة، الراضة لهذا المبدأ، الأمر الذي مهد لظهور اختلافات وصراعات بين الأنظمة الثلاثة، كما تحدثت في هذا الفصل على علاقة الثورة الجزائرية بليبيا بمختلف مكوناتها السياسية والشعبية.

الفصل الثاني خصصته إلى جهود جبهة التحرير إلى إحياء البعد العربي للثورة الجزائرية، من خلال دراسة علاقات جبهة التحرير، مع أهم الأنظمة الفاعلة في الساحة العربية خاصة السورية والمصرية، والعراقية، ودول الخليج العربي، وكيف تفاعلت مع مطالب الشعب الجزائري، بمكوناتها السياسية المختلفة سواء الرأي العام، أو الأنظمة السياسية.

الفصل الثالث خصص لدراسة دبلوماسية الثورة على مستوى الجامعة العربية كعنصر مكمّل للفصل الثاني، تطرقت فيه إلى دراسة الخلفية التاريخية لظهور جامعة الدول العربية، وإطارها القانوني، ثم درست جهود جبهة التحرير لكسب تأييد هذه الهيئة لكفاح الشعب الجزائري، ماديا بتخصيص ميزانية ثابتة لكفاح الشعب الجزائري، ومعنويا بالدفاع عن القضية الجزائرية في التجمعات الإقليمية، وفي المحافل الدولية .

الفصل الرابع خصص لدراسة تفاعل جبهة التحرير ، مع التكتلات التي ظهرت على مستوى العالم الثالث، اخص بالذكر الكتلة الافرو- آسيوية بسعيها لكسب تأييد هذا التكتل والاعتماد عليه في مشروعها التحرري، مع دراسة العلاقات الثنائية التي جمعت جبهة التحرير والدول المكونة لها

الفصل الخامس: تناولت فيه الاستراتيجية الإفريقية لجبهة التحرير، والتي استهدفت، إحياء البعد الإفريقي للثورة الجزائرية، من خلال الإسهام في تنوير الأفارقة بالأبعاد الخطير للسياسة الفرنسية على القارة، وضم إفريقيا إلى حرب التحرير عن طريق المشاركة كعضو فاعل في التظاهرات التي عرفتها القارة بداية من عام 1958، سواء تلك التي جرت على مستوى الدول أو تلك التي عقدتها الشعوب الإفريقية

الفصل السادس تناولت فيه مسألة التدويل من خلال الأمم المتحدة، بالتطرق إلى استراتيجية جبهة التحرير في تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وسياسة الجمهورية الرابعة والخامسة لمنع ذلك، ثم وضحت تطور القضية الجزائرية على مستوى هذه الهيئة عبر دوراتها المتعاقبة.

أنهيت موضوعي هذا بخاتمة أجملت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال التعمق في مختلف قضايا البحث، وأرفقتها ببليوجرافيا.

أما عن الصعوبات التي واجهتني فهي روتينية يتعرض لها أي باحث، وتتمثل في:

- صعوبة التحكم في الموضوع نظرا لإطاره التاريخي والجغرافي الكبير
  - صعوبة الحصول على المادة العلمية من الأرشيف الوطني، نظر لرفض مسؤول الأرشيف منحي إذن بالتصوير، أو النسخ.
  - صعوبة الاتصال ببعض دبلوماسيي الثورة ، فاكتفيت بشهاداتهم المكتوبة
- رغم إقرارنا بوجود هذه الصعوبات في مسار إعدادنا لهذه الرسالة، فإننا نأمل ان يسهم عملنا هذا في توضيح جانب مهم في كفاح الشعب الجزائري، والذي نعتبره انه هو الذي صنع الفارق واجبر فرنسا على الرضوخ لمطالب جبهة التحرير الوطني
- أخرا لا يفوتني أن انوه بالتشجيع والحرية التامة، والتوجيهات القيمة ، والمساعدات التي أسداها لي الأستاذ المشرف: البروفسور **علي جقو**، عبر مراحل البحث المختلفة، فبفضل الله ثم فضله، تمكنا من إتمام هذه الدراسة المتواضعة، التي نتمناها أن تكون إسهاما في التاريخ لثورة أول نوفمبر التحررية والإنسانية.

# فصل تهيدي

دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل  
الدبلوماسي في الجزائر

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

---

### فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسية في الجزائر

شكّلت قضية إعادة بعث الشخصية الدولية للجزائر، وكسب حلفاء للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار محور اهتمام النخب السياسية الجزائرية بإخلاف إيديولوجيتها، وفاعلية نشاطها، ونظرتها لحلول القضية الجزائرية، مستغلة في ذلك المؤسسات الدولية، والتجمعات الإقليمية التي بدأت تبرز في تلك المرحلة، غير أن المتبع لهذا النشاط من حيث حدته وإطاره المؤسسي، يميز بين فترتين متميزتين له، الفترة الأولى (1919-1939) كانت محتشمة بالنظر للظرف الدولية، وحادثة نشأة الحركة الوطنية الجزائرية، أما الفترة الثانية (1946-1956) فكانت أكثر جرأة وفاعلية من حيث التقارب بين أفكار الحركة الوطنية، وتخصيص جانب مهم في نشاطها للإطار الدولي بحلقاته الجغرافية الثلاث: الحلقة العربية، الحلقة الإسلامية، الحلقة الأفرو-آسيوية ، ومنظمة الأمم المتحدة، نشاطها بهذا الشكل - في اعتقادنا - سيشكل قاعدة النضال الدبلوماسي للجبهة التحريرية الوطني بعد اندلاع الثورة عام 1954.

المرحلة الأولى: (1919-1939)

تعتبر جهود الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، أولى المحاولات لتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، بحيث قام في عام 1917 بخطوة جريئة عندما اشترك مع إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان المنعقد في باريس، طالب فيه الاعتراف بالحقوق السياسية للجزائريين، بأن يكون لهم تمثيل في البرلمان الفرنسي، وفي مجلس الشيوخ، دون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية العربية والإسلامية<sup>(1)</sup>.

لم يتوقف نشاط الأمير خالد عند هذا الحد، بل حاول إيصال صوت الجزائر إلى أعلى هيئة في التجمع الدولي، فعندما انتهت الحرب العالمية الأولى 1918، قام بتكوين وفد قصد باريس لحضور مؤتمر الصلح المزمع عقده في قصر فرساي- على غرار وفود أخرى عن باقي المستعمرات- قدم خلاله عريضة ممضاة باسمه إلى الرئيس الأمريكي "ولسون" عن طريق أحد المرافقين له وهو "جورج ب. نوبل"، لفت فيها نظره إلى الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري منذ 1830، وذكر بالتضحيات التي قدمها الشعب الجزائري إلى جانب الحلفاء، كي تنتصر قيم العدالة والحرية، كما تضمنت العريضة جملة من مطالب الشعب الجزائري، في مقدمتها تطبيق مبادئ "ولسون" على الشعب الجزائري، خاصة "مبدأ تقرير المصير"<sup>(2)</sup>.

إن هذه العريضة بإجماع المؤرخين والسياسيين تعد أول وثيقة سياسية جزائرية محضة، تدين النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر. وتطالب صراحة باحترام

<sup>1</sup>- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997، ص، ص، 219-220.

<sup>2</sup>- أبو القاسم سعد الله: "عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسون"، مجلة التاريخ، عدد1، الجزائر، 1997، ص، ص12-16.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

حقوق الإنسان في هذا البلد، خاصة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، إلا ان المؤتمر غلب عليه منطق الاستعمار إذ انتهى دون الإشارة إلى القضية الجزائرية، على اعتبار أن الرأي السائد في الدول الغربية آنذاك عن الجزائر هو "أن الجزائر جزء من فرنسا" وان النزاع الجزائري - الفرنسي شان داخلي فرنسي.

على الرغم من فشل هذه المحاولة إلا أنها عادت الطريق أمام الحركة الوطنية، خاصة اتجاهها الثوري - للقيام بمحاولات أخرى على أصعدة متعددة دولية وقارية وإقليمية، معتمدا على مبادئ رئيسية، ستكون بمثابة القاعدة الأساسية للثورة فيما بعد، وفي هذا الإطار قام "مصالي الحاج" بعد تأسيس جمعية شمال إفريقيا عام 1926- بمحاولة لطرح المشكلة الجزائرية في إطار دولي عندما شارك في المؤتمر الذي نظّمته رابطة التدبير بالقمع الاستعماري في العاصمة البلجيكية بروكسل في الفترة ما بين 10-15 فيفري 1927، التي فيه خطابا عرف فيه بالقضية الجزائرية استهله بعرض مفصل عن الوضع المأساوي في الجزائر، الذي كان نتيجة الأعمال الإدارية الفرنسية في شمال إفريقيا بوجه عام وفي الجزائر بوجه خاص<sup>(1)</sup>. ثم انتقل لعرض مطالب الجزائريين الفورية، والبرنامج السياسي لحزبه، وتمثلت المطالب الفورية فيما يلي:

- العمل على إلغاء قانون الاندحينا، إلى جانب القوانين الاستثنائية الأخرى.
- منح العفو الشامل لكل المساجين، والخاضعين للإقامة الجبرية. وكذلك المنفيين.
- إعطاء حرية ممارسة الصحافة وتكوين الجمعيات.
- المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق السياسية والنقابية.

<sup>1</sup>- بن يامين سطورا: مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية (1889-1974)، ترجمة صادق عمار، مصطفى ماضي، دار القضية، الجزائر، 1999، ص، ص65-66.



## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

- إنشاء برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام بدل المجلس الجزائري المنتخب من طرف الأقلية<sup>(1)</sup>.

بالإضافة إلى مطالب اجتماعية وثقافية واقتصادية، و ربط مصالي تطبيقها من طرف الحكومة الفرنسية بوعي الجزائريين بها وحقهم في تجسيدها بالتعاون مع كل المنظمات التي تعمل لتحقيق هذه المطالب.

أما عن البرنامج السياسي للنجم فقد عرضه مصالي في النقاط التالية.

1. إعلان استقلال الجزائر، وانسحاب القوات العسكرية الفرنسية منها.
2. تأسيس جيش وطني جزائري، وتشكيل حكومة جزائرية تعمل على تنفيذ عدة إجراءات أهمها:

أ/ تكوين جمعية جزائرية بالاقتراع العام مهمتها وضع دستور للبلاد، وتعميم العمل بمبدأ الاقتراع في كل المجالس.

ب/ حرية تأسيس الأحزاب، والهيئات، والنقابات.

ج/ إشراف هذه الحكومة على تسيير كل مرافق البلاد.

3. إعادة الأراضي التي سيطر عليها المعمرين إلى ملاكها، واحترام كل ممتلكات الجزائريين<sup>(2)</sup>.

لقد ترك هذا الخطاب- بالرغم من قصر المدة المخصصة له- صدى واسع أمام الحضور، ولقي تأييد وتجاوب كبير عندما تكلم صراحة عن استقلال الجزائر،

<sup>1</sup>- محمد فنانش: الحركة الاستقلالية في الجزائرية بين الحربين (1919-1939) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص46.

<sup>2</sup>- بن يامين سطورا: مرجع سابق، ص.ص66.67.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

وانسحاب القوات الفرنسية منها، ورمزيته أنه أعلن في مؤتمر دولي، بمعنى فيه تحدي كبير للدول الاستعمارية عامة، وفرنسا خاصة، الأمر الذي جعل الحزب الشيوعي الفرنسي، يندد به ويعتبر خروجاً عن طريقة النضال المعتادة، عموماً حقق نجم شمال إفريقيا من خلال هذه المشاركة العديد من المكاسب، لعل أبرزها الإعلان عن برنامج على صعيد عالمي - رغم حداثة نشأته-، والتعريف بطالب الجزائريين خاصة، وسكان شمال إفريقيا عامة، وجلب أنصار من كافة أنحاء العالم، خاصة وأن المؤتمر ضم العديد من زعماء التنظيمات والحركات المناهضة للظاهرة الاستعمارية<sup>(1)</sup>.

في إطار محاولاته للتعريف بالمشكلة الجزائرية والدعاية لها في المنابر الدولية بعث "مصالي الحاج" في سنة 1930 بمذكرة إلى عصابة الأمم المتجمعة في جنيف السويسرية، ندد فيها بالوضع التي يعيشها الشعب الجزائري، واحتج فيها على تقاعس عصابة الأمم كمنظمة عالمية، بعدم تطبيقها لواحدة من أهم مبادئها الأساسية ألا وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها<sup>(2)</sup>.

إن هذه المذكرة التي تزامنت والاحتفالات التي نظمتها السلطات الفرنسية تخليداً للذكرى المئوية لاحتلال مدينة الجزائر سنة 1830، أراد من خلالها مصالي الحاج إظهار الوجه الحقيقي للوجود الفرنسي في الجزائر، كما أرادها أن تكون حقيقة تحدث إضراباً في الاحتفالات التي نظمتها فرنسا في هذه السنة.

وكان المؤتمر الإسلامي الأوروبي المنعقد في جنيف خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 17 سبتمبر 1935، محطة أخرى شارك فيها الحاج مصالي الحاج إلى جانب الكاتب العام "عمار عيماش" و"بانون أكلي" من باريس و"محمد بديك" و"الجزيري" من

<sup>1</sup>- بن يامين سطورا: نفس المرجع، ص 67.

<sup>2</sup>- محمد فنانش محفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي (1925-1937)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، (ب. س ط)، ص 54.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أراضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

فرع مدينة ليون، تكلموا فيه عن حالة المسلمين في فرنسا وفي شمال إفريقيا، ونددوا بالاستعمار الفرنسي وبسياسته الخرقاء<sup>(1)</sup>.

إن إقامة مصالي الحاج ستة أشهر بجنيف مع "الأمير شكيب ارسلان"، وتعرفه على عدة شخصيات منها رفيق الأمير في الكفاح "إحسان الجابري" والصحافي الكبير "علي الغاياني" صاحب جريدة "منبر الشرق" التي تصدر بجنيف بالفرنسية، كان لها الأثر البارز في دعم توجهه العربي الإسلامي، وابتعاده عن الخط الشيوعي الدولي الذي تبناه منذ بدايات نشأة نجم شمال إفريقيا، وتجل هذا الأمر أكثر في معارضته لمشروع "بلوم فيوليت" وتأييد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مواقفها الإصلاحية الوطنية<sup>(2)</sup>.

وشمل نشاط نجم شمال إفريقيا في مساعيه للتعريف بالقضية الجزائرية المجتمع الفرنسي، إذ قام بربط علاقات مع أهم المنظمات والجمعيات الفرنسية في مقدمتها "اتحاد اللجان العاطلة عن العمل لمنطقة باريس"<sup>(3)</sup>. وكان الهدف من هذه العلاقة من جهة هو طرح مشكل العمال الجزائريين في فرنسا الذين كانوا يعانون من التهميش مقارنة بأحوال العمال الفرنسيين، وكسب تأييدها للمطالب التي يتبناها، وتوحيد جهود العمال الجزائريين للدفاع عن مطالبهم الاجتماعية والسياسية، وتحت نفس الإطار قام النجم بربط علاقات مع الفدراليات المهنية التي تجمع كل العمال العرب<sup>(4)</sup>. على رأسها "الفيدرالية العامة للعمل الموحد G.G.T.U"<sup>(5)</sup>، وشارك في الإضرابات التي

<sup>1</sup> - نفس المصدر، ص 84.

<sup>2</sup> - محمد قنانش: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة الجزائر، 2007، ص 24.

<sup>3</sup> - عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 116.

<sup>4</sup> - بنيامين سطورا: مرجع سابق، ص 122.

<sup>5</sup> - يوسف مناصريه: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين (1919-1939)، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 74.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أراضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

دعت إليها لتحسين أوضاع العمال على رأسها إضراب 12 فيفري 1934، وإضراب 1936 الذي تحصل من خلال العمال الجزائريين على قرار الزيادة في أجورهم<sup>(1)</sup>.

كما ربط النجم علاقات مع منظمة "الإسعاف الأحمر العالمي"، التي تعاون معها لمساعدة ضحايا حوادث قسنطينة سنة 1934، وبرز تأييد هذه المنظمة للنجم في الحركة الاحتجاجية التي نظمتها سنة 1935، وطالبت خلالها بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتدخلت لدى السلطات الفرنسية لتحقيق ذلك، كما كان للنجم صلات مع رابطة حقوق الإنسان بباريس، ومتقفيها خاصة "دانييل غيرين" و"المحامي" "جون لونغي" الذي وقف إلى جانب حزب النجم أثناء تعرضه للمتابعة من طرف السلطات الفرنسية<sup>(2)</sup>.

بغرض تنسيق الجهود بين مختلف الحركات الوطنية الناشطة في المستعمرات الفرنسية، ساهم حزب الشعب الجزائري في تأسيس "تجمع المنظمات المستعمرة" في ماي 1937، وضمن إطارها قام حزب الشعب بتنظيم احتجاج ضد قرار إقدام السلطات الفرنسية بمصادرة صحف الهنود الصينيين<sup>(3)</sup>،

في إطار آخر أظهر نجم شمال إفريقيا منذ نشأته اهتماما بالحركات العاملة لتحرير الشعوب من الاستعمار خاصة تلك في شمال إفريقيا، فقد أكد في بيانه التأسيسي على انتمائه الجهوي "كجمعية لمسلمي المغرب، الجزائر، وتونس، وحافظ على هذا التوجه حتى بعد انسحاب التونسيين والمراكشيين منه عام 1927، إذ اتجه في الفترة (1927-1929) نحو إعداد خطة تهدف إضعاف الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا إذ أصدر منشور في جوان 1927 تحت عنوان "إلى إخواننا في المغرب وتونس" دعا من خلاله المغاربة إلى الصمود في وجه القوات الفرنسية والاسبانية، كما ناشد من

<sup>1</sup> - عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص118.

<sup>2</sup> - بنيامين سطورا: مرجع سابق، ص123.

<sup>3</sup> عبد الحميد زوزو: مرجع سابق، ص148.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

خلاله الجنود العاملين في الجيش الفرنسي من أبناء شمال إفريقيا إلى عدم التورط في قتل إخوانهم<sup>(1)</sup>.

كما جسدت الصحف الصادرة باسمه هذا التوجه، خاصة جريدة "الأمة وجريدة الإقدام الباريسي التي كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وصدر منها ثلاثة أعداد بين أكتوبر 1926- وفيفري 1927، فقد كتبت في أحد إعدادها مقالا بعنوان "ضد الامبريالية الفرنسية، من أجل استقلال شمال إفريقيا" ،وجسدت "جريدة الأمة" كذلك صور التضامن المغربي في المقالات التي كانت تنشرها؛ ففي عدد ديسمبر 1931، ورد مقال بإمضاء " التلمساني" كتب فيه "إن وحدة ووافق العناصر الثورية الثلاثة المراكشيون، والجزائريون والتونسيون، ستؤدي لا محالة بالمغرب الأقصى وتونس والجزائر إلى طريق الاستقلال"<sup>(2)</sup>.

وللتأكيد على هذا البعد أكثر في توجه النجم، تحرك هذا الأخير عقب حوادث سبتمبر 1934 في تونس، المتمثلة في إقدام السلطات الفرنسية على حل حزب الدستور التونسي، ونفي قاداته إلى واحة "البوق" في الجنوب التونسي، حيث شكل النجم لجنة من أعضائه سعت إلى تحرير هؤلاء القادة بالتعاون مع الأحزاب اليسارية في البرلمان الفرنسي، كما نظم تجمعات احتجاجية لهذا الغرض، بالإضافة إلى تكوينه للجان تولت مسؤولية جمع الإعانات المالية لمساندتهم والدفاع عنهم<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ج2، دار العرب الإسلامي، بيروت 1992، ص380.

<sup>2</sup> - عبد الله حمادي: "التوجه المغربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية، حزب الشعب الجزائري جمعية العلماء نموذجاً"، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المنووية السامية لقدماء المقاومين و أعضاء جيش التحرير الرباط، 2002، ص، ص304-305.

<sup>3</sup> - محمد قناش: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحريين، مصدر سابق، ص64.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

استمر حزب الشعب على نفس النهج، وركز اهتمامه على العمل المغاربي المشترك بالتنديد بالسياسة الاستعمارية، في أقطار إفريقيا الثلاث، وعمل على تشكيل "جبهة دفاع موحدة بين التونسيين والمراكشيين" ضد الجهة الاستعمارية، ودعا في عام 1938 لعقد رابطة بين تونس، ومراكش، والجزائر، للمطالبة بإطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية المغاربية ( الحبيب بورقيبة، مصالي الحاج، علال الفاسي) المعتقلين من طرف السلطات الفرنسية في تلك الفترة<sup>(1)</sup>.

خلال الحرب العالمية الثانية استغلت الحركة الوطنية بقيادة فرحات عباس، وممثلين عن حزب الشعب المنحل، وجمعية العلماء المسلمين، فرصة نزول الحلفاء في الجزائر يوم 8 نوفمبر 1942، لدفعهم نحو تحقيق مطامح الجزائريين بناء على الوعود التي قطعوها في بداية الحرب للشعوب المستعمرة، فاشتركت هذه النخب السياسية في إرسال مذكرة إلى الحلفاء باسم ممثلي الجزائريين المسلمين طلب المذكرة كشرط للتضحية التي طالبها الحلفاء -المشاركة في الحرب -عقد مؤتمر ينتج عنه "دستور سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجزائر"<sup>(2)</sup>.

غير أن السلطات الغربية امتنعت استقبال المذكرة، فقد رفضها الأمريكان والانجليز بدعوة أنها تخص فرنسا، كما رفضتها فرنسا أيضا لأنها أقحمت الحلفاء في قضية سيادية.

كشف هذا الرد عن موقف الحلفاء من القضية الجزائرية، التي اعتبروها أمرا داخلا في نطاق السيادة الفرنسية التي طالما أعلنوا أنهم جاؤا لحمايتها فكانت أهداف الحلفاء في الجزائر بالإضافة إلى المحافظة على سيادة الفرنسية تتمثل في:

<sup>1</sup>- يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص100.

<sup>2</sup>- فرحات جمال: السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، دار الريحانة للكتاب، الجزائر (ب.س.ط)، ص51.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

- إيجاد إدارة مستقرة ناجحة

- إعادة الحياة الاقتصادية المخربة

- إعادة قرار كريميو الى اليهود.

بعد رفض الحلفاء لهذه المذكرة لجأ الجزائريون إلى حركة جديدة للضغط على الإدارة الفرنسية ودفعها نحو اتخاذ موقف واضح من مطالبهم، ففي 10 فيفري 1943 كتب هؤلاء بياناً عرف باسم "بيان الشعب الجزائري" لخص بصفة موضوعية ونزيهة، حصيلة 112 سنة من الاحتلال الفرنسي، وعبر عن مطامح الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال سلمت نسخة منه إلى الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، وأرسلت نسخ أخرى إلى ممثلي الحلفاء في الجزائر، بالإضافة إلى إرسال نسخة منه إلى الجنرال ديغول في لندن وإلى الحكومة المصرية في القاهرة<sup>(1)</sup>.

أحتوى البيان الذي حرر فرحات عباس بالتشاور مع قادة الرأي العام في الجزائر وبالاعتماد على الوثائق الجزائرية (مطالب النخبة، ميثاق المؤتمر الإسلامي، ومبادئ حزب الشعب) وعلى روح الميثاق الأطلسي ومبادئ الثورة الفرنسية على خمسة أقسام، تعرض القسم الأول "الافتتاحية" إلى الوضع بالجزائر منذ احتلالها من الحلفاء، وتناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب، وفي القسم الثالث استعراض للعلاقات الفرنسية الجزائرية منذ 1830، ودرس القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة بسبب رفض المستوطنين الأوروبيين لها، واندلاع الحرب العالمية الثانية، وأهمية نزول الحلفاء في الجزائر، أما القسم الخامس والأخير فتضمن مطالب الجزائريين الأساسية:

1. إدانة الاستعمار والقضاء عليه.

<sup>1</sup>- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، (1930-1945) ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992. ص.ص 199-206.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

2. تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة
3. منح الجزائر دستورا خاصا بها يتضمن:
  - أ. حرية جميع السكان والمساواة بينهم بدون ميز جنسي ولا ديني.
  - ب. إلغاء الإقطاعية الفلاحية، وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق يضمن الرفاهية والرخاء لسواد الجماهير الفلاحية.
  - ج. الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية.
  - د. حرية الصحافة وحق الاجتماع.
  - هـ. التعليم المجاني، والإجباري لجميع الأطفال.
  - و. حرية الدين لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الأديان (إشارة إلى الدين الإسلامي الذي لم يبق إلا هو غير مفصول عنها).
4. المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين فيحكم بلادهم افتداء بما فعلته بريطانيا في الهند، وكما فعل الجنرال "كاترو" في سورية وكما فعل "بيتان" والألمان في تونس وتستطيع هذه الحكومة وحدها أن تحمل الشعب الجزائري على الكفاح المشترك وذلك في جو من الوئام والوفاق.
5. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب<sup>(1)</sup>.

وتكملة لوثيقة البيان صاغت الحركة الوطنية ملحقا يوضح مطالبها، تم تقديمه من طرف فرحات عباس إلى الحاكم العام "بيروتون" في 26 ماي 1943، جدد الملحق مطالب البيان، مركزا على إعطاء الجزائر دستورها الفيدرالي، ومشاركة الأهالي في

<sup>1</sup> - فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، ترجمة أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر. 2011، ص.ص. 114- 115.



## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

الحكومة كحق دستوري، وهو مطلب أقرب ما يكون إلى الحكم الذاتي، وبالتالي نوعا ما متناقضا مع آراء ومواقف الحركة الوطنية خاصة حزب الشعب، وجمعية العلماء المسلمين، ويبدو أن موافقتها على ذلك يمكن اعتباره تنازلا منها لتوحيد التيار الوطني من جهة ومناورة سياسية لمواصلة النضال السياسي المحظور<sup>(1)</sup>.

إن صدور هذا البيان بهذا المحتوى، يعد تطورا هاما في ذهنية فرحات عباس، وفي مسار سعي الحركة الوطنية للتعريف بالقضية الجزائرية، سيما وأن البيان سلم إلى أطراف فاعلة في الساحة الدولية، التي اكتفت ببعض الإصلاحات جاءت بعيدة عن جوهر القضية الجزائرية التي عبر عنها البيان، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ميلاد جبهة "أحباب البيان والحرية" كهيئة للدفاع عن مطالب البيان.

### المرحلة الثانية (1946-1954):

تبتدئ هذه المرحلة بصدور قرار العفو في مارس 1946، الذي سمح بعودة الحركة الوطنية الجزائرية إلى النشاط من جديد، بتسميات جديدة، تقاربت نوعا ما أطروحاتها وتصوراتها لحل القضية الجزائرية، بعد التجارب التي مرت بها في المرحلة الأولى، وخصصت جانب مهم في برامجها للنشاط الدولي كآلية للدفاع عن القضية الجزائرية وإسماع صوتها للرأي العام العالمي، ويمكن تتبع نشاط هذه الحركات، خاصة في الإطار الدولي على النحو الآتي:

### حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

أولت انتصار الحريات الديمقراطية، كاستمرار لسياسة حزب الشعب مكانة هامة في سياستها العامة للنشاط الدعائي والدبلوماسي لجعل القضية الجزائرية، قضية دولية خاصة وأن الظروف الإقليمية مواتية ذلك، ويمكن أن تكشف ذلك من خلال

<sup>1</sup>- فرحات جمال: مرجع سابق، ص، ص51-52.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

المؤتمرات التي عقدتها الحركة بين (1947-1954)، والتي أرست فيها أسس السياسة الخارجية للحركة، وحددت مبادئها وأهدافها في النقاط التالية:

- ضرورة منح السياسة العامة للحزب للظروف الدولية اهتماما بالغا.
  - تغطية كل احتياجات النشاط الخارجي للحزب، وذلك بتوفير الموارد البشرية والمادية والمالية الداعمة له.
  - المحافظة على موقف الحياد الايجابي حيال النزاع بين الكتلتين.
  - الحرص على ربط العلاقات الواسعة مع البلدان العربية والآسيوية.
  - العمل الجاد لتحقيق وحدة على مستوى شمال إفريقيا<sup>(1)</sup>.
- ومن هذا المنطلق خاضت الحركة جبهة الميدان الدولي ضمن ثلاثة أصعدة؛ عربيا و مغاربيا، ودوليا.

### أ/ على الصعيد العربي والمغاربي:

اهتمت الحركة بالفضاء العربي كحليف موضوعي نظرا للمصلحة القومية والجغرافية الموحدة بينهما، وعملت على تعزيز علاقاتها بالجامعة العربية التي كانت ترى فيها الفضاء السياسي الشامل الأنسب لنشاطها الخارجي، الهادف إلى التعريف بطبيعة الصراع في الجزائر، وحقيقة الوضع بالجزائر، والتصدي لكل أوجه التشويه الفرنسية وهي مهمة بدأتها الحركة منذ أن استقر الشاذلي المكي بالقاهرة في 20 أكتوبر 1945 حيث بذل هذا الأخير جهود إعلامية وثقافية، للتعريف بالكفاح الجزائري، مستعملا في ذلك مختلف وسائل الاتصال، في مقدمتها الكتابة الصحفية بصفته سكرتير الحزب ومندوب الجزائر في المشرق.

<sup>1</sup>- عبد الرحمان كيوان: المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ثلاث نصوص أساسية ل" ح.ش.ج" و (ح.ا.ج.د) ترجمة أحمد شقرون، منشورات دحلل الجزائر، 2004. ص121.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

أول عمل قامت به حركة انتصار الحريات الديمقراطية بهدف إيصال معاناة الشعب الجزائري، للجامعة العربية هو إرسال مذكرة لها حول مجازر 8 ماي 1945 والتي تزامنت مع انعقاد الدورة الرابعة لمجلسها (أكتوبر 1946)، تضمنت المذكرة عدة عناصر يمكن توضيح أبرزها فيما يلي:

— التأكيد على الشخصية العربية للجزائر.

— اعتبار وجود الحزب في مصر، خطوة تليها خطوات لتحطيم السدود المقامة بين الجزائر والمشرق.

— التذكير بالمقاومة الشعبية في عهد الأمير عبد القادر، وما كان من نتائج لعدم اكتراث بعض أمراء وملوك العرب، للنداءات التي وجهها الأمير أثناء النكبة التي حلت بالجزائر لتمتد أثارها وشمل معظم الأقطار العربية.

— التأكيد على تشابه المسألة الجزائرية مع المسألة الفلسطينية، من حيث خطر الزوال والفناء.

— التأكيد على المصير الواحد لأقطار المغرب العربي ووحدة قضيته وهدفه.

— أبرزت المذكرة الوضع الثقافي والاجتماعي للجزائر في النقاط التالية:

1/ استمرار اعتبار الإدارة الاستعمارية للغة العربية لغة أجنبية، والتضييق على تعليمها الحر، وضالة نسبة المتدرسين من الجزائريين في التعليم الفرنسي الرسمي في مختلف مراحلها.

2/ سيطرة الإدارة الاستعمارية على المساجد والأوقاف وإدارة وتنظيمها وتوجيهها.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

3/ حضر القضاء الإسلامي في شؤون الزواج والطلاق والميراث، وحتى هذه المجالات لم تسلم من تدخل الإدارة، بواسطة القرارات المتناقضة للشريعة والفقه الإسلامي.

4/ تفكير الشعب وتفشي الأوبئة والنزوع -المتعمد- إلى نشر الآفات الاجتماعية

5/ تقسيم الشعب باعتماد سياسة "المشاركة أو الوطنية المشتركة" التي بمقتضاها يمكن لنسبة ضئيلة من الجزائريين ذوي المؤهلات العلمية التمتع بمزايا، لا تتمتع بها الأكثرية الساحقة من الجزائريين.

— أوضحت المذكرة حقيقة مجازر 8 ماي 1945، في أن الذين سقطوا في ماي 1945 لم يسقطوا تكالبا عن الفرنسية، ولا عن المقاعد في البرلمان الفرنسي، وإنما دفاعا عن القومية (الوطنية)، وتمسكا بأن تبقى الجزائر مسلمة عربية، كما استلمناها من أجدادنا البواسل، على حد تعبير المذكرة التي خلصت إلى إعادة التأكيد على الهوية العربية للجزائر وإصرارها على النهوض من جديد.

— التلميح الصريح إلى إمكانية الانتقال للعمل المسلح من خلال ما يلي "وليس من شك عندنا في أن هؤلاء الذين اعتنقوا مبدأ السيادة لكل الشعوب، قد لفت نظرهم الشعب الجزائري، الذي كان من أوائل الأقطار والأمم التي بليت بالاستعمار، ولا سيما بعد التضحيات الجسيمة التي قدمها على مذبح الحرية في هذه الحرب الأخيرة، وفي قبلها، وإنما إذا كنا قد دافعنا عن غيرنا بدمائنا، فإننا لا نتردد أبدا في بذل هذه الدماء مرة أخرى في سبيل أوطاننا وحریتنا واستقلالنا.

— واختتمت المذكرة بطلب مساعدة الجامعة العربية للشعب الجزائري لبلوغ هدف الاستقلال.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

إن الهدف من توجيه هذه المذكرة هو تحسيس الجامعة العربية ومن ورائها الدول العربية بطبيعة الصراع في الجزائر، وحقيقة الوضع فيها، وهي-على ما يبدو-أن المشرف العربي كان يجهلها، وبالتالي دفع هذا الجهاز نحو القيام بواجباته القومية تجاه الشعب الجزائري العربي المسلم.

لتعزيز دور النضال المغربي المشترك، عبر الجامعة العربية، ودفعها نحو الاهتمام أكثر بقضايا المغرب العربي، بادرت الحركات الوطنية المغربية الثلاث إلى تأسيس "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية في جانفي 1947، وتمكنت هذه الأخيرة في ظرف وجيز بفضل نشاطها الدؤوب من توسيع صيغة التعاون بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث، وكسب تأييد الجامعة العربية لقراراتها، الأمر الذي استدعى البحث عن آلية أقوى لتنسيق الجهود، وإظهار التضامن المغربي بالمظهر اللائق، خدمة للقضايا التحررية وتوضيح أهدافها أمام الرأي العام العربي والعالمي، فكانت المبادرة إلى عقد مؤتمر عام لدراسة شؤون المغرب العربي<sup>(1)</sup>.

جسد هذا المسعى في عقد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة خلال الفترة 15-21 فيفري 1947، تحت الرئاسة الشرقية للأمين العام للجامعة العربية "السيد عبد الرحمان عزام باشا" وبحضور ممثلين عن الحركات الوطنية الثلاث: الجزائر (مكتب حزب الشعب بالقاهرة) تونس (مكتب حزب الدستور في القاهرة ودمشق) المغرب الأقصى (رابطة الدفاع عن مراكش)<sup>(2)</sup>.

اهتمت الجامعة العربية والوفود الدبلوماسية الممثلة بها، بحدث انعقاد المؤتمر

وهي الغاية التي تصبوا إليها الحركات المغربية الثلاث، فبقراءة مقاطع من نص خطاب الأمير العام للجامعة، ما يؤكد هذا الحرص إذ يقول "دعاني إخواني ممثلو

<sup>1</sup>-عامر رخيطة: "انفتاح التيار الاستقلالي الوطني على الفضاء العربي"، مجلة المصادر، عدد6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص، ص35-36.

<sup>2</sup>-علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار ابي رقرق، الرباط، 2010، ص313

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

الحركات الوطنية المغربية في الشرق العربي لأترأس مؤتمرهم الأول، فلبيت دعوتهم، ولا أعرف في حياتي أي رفضت دعوة للمغاربة، وليس دعوتهم مشاركتهم في كل شيء وإنما معناه قبول دعوتهم والموافقة على الأهداف العامة للمؤتمر، وفي مقدمتها المطالبة بالاستقلال والحرية، والجامعة هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية ليست خادمة للأمم المستقلة، وحدها بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي... فما الذي قدمته الجامعة العربية في هذا السبيل لعرب المغرب... لقد بذلت الجامعة جهودها لإنقاذ المتشردين والمنفيين، والمحكوم عليهم بالإعدام من العرب المغاربة فأثمرت محدودة.. كتحرير الأمير عبد الخطابي مثلا<sup>(1)</sup>

كشف هذا المقطع من خطاب الأمين العام لجامعة الدول العربية لقضايا الاستعمار في المغرب العربي، وتفاعلها مع مشاكله، وهذا بالطبع يعكس نجاح حركات التحرر المغاربية في استقطاب اهتمام الجامعة بقضايا هذا الجزء من العالم العربي بعدما خلا ميثاقها من أي إشارة لقضايا الاستعمار، خاصة في المغرب العربي.

عبرت قرارات المؤتمر على آمال وطموحات الحركات المغاربية الثلاث في قيام الجامعة العربية بمهامها القومية، تجاه قضايا الشعوب المغاربية التي تعاني من ظاهرة الاستعمار، وما انجر عنها من تهديم لكل مقومات الإنسان المغاربي الدينية والثقافية والحضارية، دون أن ينسى المسألة الجوهرية التي عقد من أجلها البحث أن

<sup>1</sup> - أحمد مالكي: الحركات الوطنية والاستعمارية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص، ص453-454.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

صيغة أشمل وأعمق في التنسيق والوحدة بين الحركات المغاربية الثلاث، خدمة لقضايا المغرب العربي ونوجزها فيما يلي<sup>(1)</sup>.

### أولاً: الاستعمار الفرنسي: قرر المؤتمر:

- بطلان معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش، وعدم الاعتراف بأي حق لفرنسا في الجزائر.

- مطالبة الحكومات المغربية والهيئات الوطنية بإعلان استقلال البلاد.

- المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن بلاد المغرب العربي كلها.

- رفض الانضمام الى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.

- اعتبار أيام احتلال الجزائر (5 جويلية) وفرض الحماية على تونس (12 ماي)

وفرض الحماية على مراكش (30 مارس) أيام حداد في جميع أقطار المغرب العربي.

- تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء.

### ثانياً: تنسيق الحركات الوطنية في بلاد المغرب: وقد قرر المؤتمر:

- ضرورة الالتفاف بين الأحزاب الوطنية داخل كل قطر، إما بإدماجها في حزب

واحد، أو بتكوين جبهة وطنية منها.

- إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث ويوصي المؤتمر لتحقيق

ذلك بما يلي:

- الاتفاق على غاية واحدة هي الاستقلال والجلاء.

- تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية، مهمتها توحيد الخطط وتنسيق

العمل لكفاح مشترك.

<sup>1</sup>- يوسف الرويسي: "نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق" الحلقة الرابعة، المجلة التاريخية المغربية، عدد 15-

16، تونس 1976، ص، ص106-108. انظر كذلك، علال الفاسي: مصدر سابق، ص، ص314

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أراضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

- العمل على توحيد المنظمات العمالية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيهها قوميا.

- ضرورة وقوف الأقطار الثلاث جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها.  
ثالثا: المغرب العربي والجامعة العربية وقرر المؤتمر ما يلي:

### (1) مطالبة الجامعة العربية بـ:

أ/ بإعلان بطلان معاهدتي الحماية المفروضتين على تونس ومراكش، وإعلان عدم شرعية احتلال الجزائر، وتقرير استقلال هذه الأقطار مع تعيين ممثلين عنها في مجلس الجامعة.

ب/ عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية، واستعمال كل ما لدى الجامعة من وسائل لمساعدة أقطار المغرب العربي على تحقيق استقلالها الكامل.

ج/ إرسال لجنة تحقيق إلى أقطار المغرب العربي.

د/ تعيين ممثلين في أقطار المغرب العربي للدول العربية المشتركة في الجامعة.

(2) عرض الحالة الثقافية بالمغرب على الجامعة العربية ومطالبتها بالعمل على نشر الثقافة العربية في كامل بلاد المغرب، وحل مشكلة الطلاب المغاربة الذين يلجؤون إلى المشرق بقصد إتمام دراستهم في المعاهد العربية، وتذليل العقبات التي يلاقونها.

(3) شكر الجامعة العربية على كل ما بذلته، وتبذله في سبيل المغرب العربي من جهود وجاء في الأسباب الموجبة لاتخاذ هذا القرار ما يلي:

" إذ كانت بلاد المغرب العربي طيلة عصورها التاريخية مرتبطة أشد الارتباط بالبلاد العربية في المشرق، فقد ظلت البقعة المحدودة بالخليج العربي شرقا والمحيط الأطلسي غربا على مر الأيام مجالا فسيحا للأمة العربية، ومستقرا لها، وإذا كانت



## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

بلاد المغرب قد أتى عليها حين من الدهر ،عاشت فيه في شبه عزلة عن نصيبه البلاد العربية، فإن الذنب في هذا ليس ذنبها، بل هو ذنب الاستعمار الذي حال بينها وبين شقيقاتها العربيات في المشرق بكل ما يملك من وسائل، ومع ذلك فإن تلك الروابط التي جعلت من الأمة العربية أمة واحدة في المشرق والمغرب، ظلت حقيقة ثابتة لا تقبل الزوال لأنها تستند إلى أسس تاريخية ولغوية وجغرافية ترجع إلى مئات السنين<sup>(1)</sup>.

إن ابرز قرار اتخذه المؤتمر كان تأسيس "مكتب المغرب العربي" بالقاهرة كهيئة تعمل على تنسيق مجهودات الوطنيين المغاربة، والدعاية لقضايا المغرب العربي، وقد روعي في أن يكون التمثيل من الحركات القائمة في الشمال الإفريقي حتى يكسب صفة الإجماع التي تعطي لقراراته قوة تأييد الأحزاب المغربية، برمتها فقد مثلت تونس فيه بواسطة؛ مكاتب حزب الدستور في القاهرة ودمشق، والجزائر بواسطة حزب الشعب بالقاهرة، والمغرب مثل من طرف رابطة الدفاع عن مراكش.

منذ تاريخ تأسيسه لعب المكتب دورا مهما في التعريف بقضايا المغرب العربي في المشرق العربي، معتمدا على أسلوب الدعاية الواسعة النطاق ، جسدت محاورها في الأنشطة التالية:

— إصدار نشرية إخبارية دورية لتزويد الصحافة وكالات الأنباء الدولية، بالأخبار الصحيحة عن بلدان المغرب العربي، لفضح الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي.

— نشر عدة مؤلفات عن المغرب العربي منها "مركز الأجانب في مراكش" لأحمد بن عبود و"هذه هي تونس" للدكتور الحبيب ثامر، و"هذه مراكش" للأستاذ عبد المجيد بن

1- علال الفاسي: مصدر سابق، ص ، ص 314-315

2- يوسف الرويسي: نفس المصدر ، ص107.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

جلول و"تونس الثائرة" للأستاذ على البهلوان، ومنشورات عديدة، وكراريس باللغتين الفرنسية والانجليزية عن قضية الجزائر، بالإضافة إلى رواية "إدريس" باللغة الفرنسية للأستاذ على المحامي، تتطرق إلى تاريخ المغرب العربي منذ العصور القديمة إلى سنة 1947.

- تنظيم الندوات وعقد المؤتمرات عن المغرب العربي<sup>(1)</sup>.

تدعم عمل المكتب بعد الجهود التي بذلها عبد الكريم الخطابي لتفعيل العمل المغربي المشترك، بتأسيسه "للجنة تحرير المغرب العربي" في القاهرة في جانفي 1948، والتي حدد عبد الكريم الخطابي أهدافها في وثيقة حظيت باهتمام خاص سواء من لدن الأحزاب الوطنية المغربية، أو داخل قطاعات الرأي العام العربي والدولي ومما جاء فيها قوله "منذ أن من الله علينا بإطلاق سراحنا... ونحن نواصل لجمع كلمة الزعماء وتحقيق الائتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر، وتونس بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من ربة الاستعمار، وإذا كانت الدول الاستعمارية على باطلها تحتاج إلى التساند والتعاقد لتثبيت سيطرتها فنحن أحوج إلى الاتحاد من أجل إحقاق الحق، وتقويض أركان الاستعمار الغاشم الذي كان نكبة علينا... ويسرني أن أعلن أن جميع الذين خابرتهم في هذا الموضوع من رؤساء الأحزاب المغربية ومندوبيها بالقاهرة، قد أظهروا اقتناعهم بهذه الدعوة واستجابتهم لتحقيقها وإيمانهم بفائدة تقوية الجهود وتحقيق الاستقلال المنشود"<sup>(2)</sup>.

من هذه المنطلقات تمت صياغة ميثاق اللجنة، الذي نالت موافقة الأحزاب المغربية الثلاث، والذي بعد تذكيره بالانتماء العربي والإسلامي للمغرب، وارتباطه بالمشرق وتعاونه مع الجامعة نص على:

<sup>1</sup> - محمد بلقاسم: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954) ج2، مذكرة نيل شهادة الماجستير في التاريخ الجزائر، 1994، ص، ص375-377.

<sup>2</sup> - أحمد مالكي: مرجع سابق، ص455.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

- لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.
- لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.
- لا مفاوضة مع المستعمر إلا بعد إعلان الاستقلال.
- للأحزاب الأعضاء في لجنة تحرير المغرب العربي أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومة الفرنسية والاسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أول بأول.
- حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط على اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية<sup>(1)</sup>.

نلاحظ أن اللجنة اختلفت من حيث ميثاقها مع قرارات مؤتمر المغرب العربي في المضمون القومي للمغرب العربي فنجد أنها أدخلت عنصر الدين الإسلامي على المفاهيم القومية إيماناً منها أن تاريخ شمال إفريقيا قائم على الوحدة الروحية والمصرية لشعبه بالتعاون مع الأقطار العربية الأخرى ضمن دائرة الجامعة، وبهذا أراد الميثاق تحطيم مزاعم الاستعمار الذي دأب منذ احتلال أقطار إفريقيا على بث عوامل التفرقة العنصرية بين المواطنين، وإبعاد المغاربة عن دينهم، وفي البقية تعبير صادق عن رغبة شعوب الأقطار المغربية في الاستقلال التام فأشارت صراحة إلى وجوب الحذر من متهاتات الدخول في مفاوضات جانبية مع المستعمر إلا على أساس الاستقلال التام.

تنفيذاً لبنود هذا الميثاق وتأكيداً لإيمان رئيس اللجنة بأن الجلاء التام عن أقطار شمال إفريقيا لن يتحقق إلا بعمل ثوري، انبثقت فكرة تكوين جيش شعبي يضم أقطار المغرب العربي الكبير، وتكونت النواة الأولى لهذا الجيش من المتطوعين المغربيين في حرب فلسطين سنة 1948، والمجندين في الجيش الفرنسي للقتال في الهند

<sup>1</sup>- محمد حمادي العزيز: جيوش تحرير المغرب العربي، نشر المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الرباط، 2004، ص222.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

الصينية والذين كان الخطاب يحرصهم على الفرار والالتحاق به في القاهرة، ومن الطلبة الوافدين إلى المشرق للدراسة ومن الحجاج المغاربة<sup>(1)</sup>، تبنت اللجنة خطة لإعداد كوادر عسكرية وإدارية تقوم على جلب أكبر قدر ممكن من الطلبة المغاربة وإحاقهم بالكليات العسكرية في المشرق، وعلى هذا الأساس توصل الأمير عبد الكريم الخطابي إلى اتفاق مع المسؤولين العراقيين والسوريين، بقبول البعثات الطلابية المغربية للدراسة على نفقة بلديهما، وفي هذا الإطار وصلت أول بعثة عسكرية إلى العراق يوم 1948/10/17، مكونة من ثمانية طلاب ووصل الفوج الثاني إلى بغداد يوم 1950/6/17 برفقة الملحق الثقافي العراقي في سفارة العراق بالقاهرة، وفي مصر أشرف الخطابي على التدريبات العسكرية التي يقوم بها عسكريون من بلدان شمال إفريقيا، وذلك في موقع الكتيبة رقم 13 بمعسكر "هاكستيب" الذي وضعته السلطات المصرية تحت تصرف الأمير الخطابي خصيصاً لهذه الغاية<sup>(2)</sup>.

مهما يكن من أمر فإن تأسيس مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي تؤشر لتطور في مسيرة التنسيق والعمل بين الحركات الوطنية المغربية الثلاث، فمن جهة هناك إجماع لمختلف مكونات هذه التنظيمات، على رفض نظام الاستعمار والتشهير بسياسته والدعوة إلى مقاومة أساليبه، ومن جهة أخرى هناك اقتناعاً بضرورة العمل المشترك بين مختلف فصائل الحركات الوطنية إلى حد الربط بين استقلال الأقطار وعدم الفصل بينهما، أو الاكتفاء بتحرر دولة دون أخرى لكن السؤال المطروح إلى أي مدى كانت القيادات السياسية مقتنعة في السير بهذا الاتجاه أول هل جسدت هذه الأطروحات ميدانياً؟

<sup>1</sup> - محمد أمزيان: محمد عبد الكريم الخطابي آراء ومواقف، ط1، دار النجاح الجديدة الرباط المغرب 2010، ص119.

<sup>2</sup> - نفس المرجع: ص، ص 119-120.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

من جهتها سعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى تجسيد هذه المكاسب ميدانياً، إذ قرر مؤتمر الحزب الثاني لسنة 1949 توجيه سياسة الحزب الخارجية نحو البحث عن اتفاق مع الحزب الدستوري الحر بتونس، وحزب الاستقلال المغربي مقترحا صيغة تنظيمية تقوم على مبدئين:

- تكوين منظمات شبه عسكرية في كل تونس والمغرب على غرار المشكلة في الجزائر.

- اندماج قيادات الأركان في قيادة عليان واحدة<sup>(1)</sup>.

تطبيقاً لهذه التوصيات أرسل الحزب وفدين عنه، إلى تونس والمغرب لتحقيق الهدف المذكور، فكانت المواقف على النحو التالي:

1- عن الجانب المراكشي استقبل علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال اقتراحات مندوب حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بشيء من التحفظ، إلا أن حوارهم يبين أن سياسة حزب الاستقلال تستبعد مسبقاً امتحان القوة "يتعلق الأمر بلعب ورقة السلطان الذي كسبه الحزب لوجهات نظره، سوف يدعم الشعب المراكشي عاهله الذي أصبح يجسد شرعية على المستوى الدولي، ويمتلك العديد من الخيارات في حال فشل العمل الشخصي لجلالته، وسوف تظهر المحادثات بين الأمين دباغين" ومهدي بن بركة "القيادي الآخر في حزب الاستقلال أن الدعم المشار إليه يأتي من الحكومة الأمريكية"<sup>(2)</sup>.

2- عن الجانب التونسي قابل "صالح بن يوسف" الأمين العام لحزب الدستور الجديد، محاوره بعليانية ووصف مسعاهم "بالعمل الصبياني" ونفس الموقف تقريباً

<sup>1</sup>- محمد عابد الجابري وآخرون... وحدة المغرب العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1877، ص،

<sup>2</sup>- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية لبنان، 1983، ص58.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

واجه به المناضل "عز الدين عزوز" المبعوث من طرف لجنة تحرير المغرب العربي بالقااهرة، إذ فاتح القياديين الدستوريين ومن ضمنهم صالح يوسف في أول جانفي 1950 في إنجاز ما التزموا به في لجنة تحرير المغرب العربي، وضرورة الدخول الفعلي في بعث أسس المقاومة المسلحة والخطط اللازمة لإشعال الثورة، فكان رد صالح بن يوسف "أن حزب الدستور التونسي حزب سياسي وسلمي، ولا ينوي تنظيم انتفاضة مسلحة ضد الاستعمار"<sup>(1)</sup>.

بالموازاة مع هذه المساعي قامت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بإرسال وفد عنها يقوده "الأمين دباغين" إلى القااهرة في سبتمبر 1949، لجس نبض البلدان العربية والجامعة العربية حول مدى استعدادها لتزويد الحركة بالأسلحة استعدادا لعمل ثوري قد يقع في الجزائر، في أقرب وقت ضد الاستعمار الفرنسي، وعن هذه المهمة يذكر "حامد روابحية" أن الأمين العام للجامعة رحب بفكرة "الأمين دباغين"، غير أنه عرض عليه المشاكل الذي تعاني منه الدول العربية في ذلك الوقت وهو نقص السلاح، وبمجرد أن تلقى حلا من "دباغين"، مفاده أن الحركة قادرة على جلب الأسلحة عن طريق شبكات التهريب العالمية، اقترح عليه "عزام باشا" تسليم مبالغ مالية لشراء الأسلحة وفي الأخير تم الاتفاق على خطة لإيصال السلاح إلى الجبهات المحتاجة، لكن عودة "الأمين دباغين" إلى الجزائر، وتحفظ إدارة الحزب، جعل الاتفاق المذكور يبقى دون تنفيذ عملي لبنوده<sup>(2)</sup>.

في اتجاه آخر سعت الحركة إلى بلورة أفكارها على مستوى لجنة تحرير المغرب العربي بالتنسيق مع قائدها عبد الكريم الخطابي الذي كان يخضّر للعمل

<sup>1</sup> - دحو جر بال وآخرون...: جيش التحرير المغربي، أعمال الملتقي، مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص86.

<sup>2</sup> - محمد عباس: رواد الوطنية دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص. ص285-286.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

المسلح المشترك رغم التصدعات والاختلافات التي ظهرت في اللجنة بداية من عام 1951 بظهور جناحين.

- الجناح الأول: يؤمن بفكرة العمل المسلح ويقوده عبد الكريم الخطابي.

- الجناح الثاني: الذي يتزعمه "علال الفاسي" وزعماء الأحزاب التونسية الذين مالوا إلى التهدئة والرضا بخيار مفاوضة الاستعمار حفاظا على بريق الزعامة التي اختطفها عبد الكريم<sup>(1)</sup>، وعكست بيانات لجنة تحرير المغرب العربي هذا الخلاف وكشفت عن خلفياته لاسيما تلك الصادرة عن هذا الأخير بخصوص المفاوضات التونسية الفرنسية التي اعتبرها متنافية مع روح ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي والالتزامات المشتركة الناجمة عنه<sup>(2)</sup>.

رغم هذه الإخفاقات على مستوى المغرب العربي فقد واصلت الحركة جهودها لتدويل القضية الجزائرية خارج إطار البلاد العربية.

### ب/ في الميدان الدولي:

حرضت حركة انتصار الحريات الديمقراطية على المشاركة في المؤتمرات المناهضة للظاهرة الاستعمارية كوسيلة لإيجاد تحالفات خارج إطار الدائرة العربية والمغربية بالإضافة إلى تأكيد حضورها في التجمعات والمنظمات الدولية القائمة آنذاك بهدف طرح القضية الجزائرية أمامها، وكسب تأييد ودعم القوى المساندة لمبادئ الحرية والسلام، ويمكن تتبع أنشطة الحركة الدولية في الجوانب التالية:

1/ في المؤتمرات المناهضة للاستعمار: شاركت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في المؤتمر "الناهض للامبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا" المنعقد بالعاصمة البلجيكية بروكسل جويلية 1948 بوفد يقوده "أحمد مزغنة"، والذي تمكن من إقناع المؤتمرين

<sup>1</sup>- محمد العايب: مؤتمر طنجة المغربي، دار الحكمة للبشر، الجزائر، ص، ص54-65.

<sup>2</sup>- أحمد الحمداوي وآخرون: لجؤ محمد عبد الكريم الخطابي الى مصر الأبعاد، والدلالات، نشر المندوبة السامية لتقديماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2011، ص97.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

بتبني مذكرة تحمل مشروع "المجلس التأسيسي الجزائري السيد" ليتم تقديمها إلى هيئة الأمم المتحدة هذا وصادق المؤتمر على عدة قرارات لصالح القضية الجزائرية، يمكن إبرازها فيما يلي:

- حل الجمعية الجزائرية التي كانت موجودة في النظام الإداري الفرنسي آنذاك.
- إطلاق سراح المساحين السياسيين والعفو الشامل عنهم.
- الاعتراف بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، كمثل للشعب الجزائري والإفراج عن رئيسها مصالي الحاج<sup>(1)</sup>.
- احترام قدسية الشريعة الإسلامية، واستقلاليتها عن القوانين الوضعية الأخرى، هذا وظل المؤتمر يساند القضية الجزائرية في كل اجتماعاته ففي أكتوبر 1948، وجه نداء إلى شعوب العالم أجمع يناشدهم بضرورة التدخل لتخليص الجزائر من سيطرة السياسة الفرنسية القمعية المسلطة عليهم<sup>(2)</sup>.
- أما في الاجتماع الذي انعقد في لندن يومي 12 و 13 جوان 1949، فقد صادق المؤتمر على لائحة جديد بخصوص الجزائر، وأبدى حضوره استعداد للعمل الجاد من أجل تطبيق محتواها، وتضمنت اللائحة تمهيدا تعرض إلى ظلم الامبريالية الفرنسية "بسلبها السيادة الشعب الجزائري، وإصرار هذا الأخير على استرجاعها، وبنود أخرى تعكس تطلعات الجزائريين وهي:
- إجلاء الاحتلال الفرنسي وإعلان السيادة والاستقلال للأمة الجزائرية.
- إقامة حكومة جزائرية لها مطلق الصلاحيات في تسيير البلاد وممارسة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

<sup>1</sup>-Mahfoud kaddache :histoire du nationalisme algérien, tome 2, Société Nationale d' Edition et Diffusion Alger, Algérie, 1980, pp.818-819.

<sup>2</sup>-Ibid, p819.



## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أراضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

- التطبيق الفعلي لمبادئ الديمقراطية التي تنص عليها الشعارات التالية "الكلمة للشعب وللجمعية التأسيسية الجزائرية السيدة"<sup>(1)</sup>.

كما شاركت حركة انتصار الحريات الديمقراطية في "مؤتمر السلام" الذي نظم من قبل الأحزاب الشيوعية، والدول المنضوية تحت لواء الكتلة الاشتراكية بتاريخ أبريل 1949، استطاعت خلاله الحركة الحصول على تصريح خطي وقعه أغلب الحضور في المؤتمر، يؤكد على وجود أمة جزائرية رفعت لواء المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي ويرفض كل المحاولات الرامية لربط الجزائر بفرنسا، وأشاد بمبادئ الاستقلال والسيادة الوطنية<sup>(2)</sup>.

إلى جانب هذا شارك ممثل الحركة "سعيد فرحي" في المؤتمر الاشتراكي الأسبوي المنعقد في برانجون" شهر مارس 1953، قدم خلاله صورة عن حالة الشعب الجزائري في ظل السياسات الاستعمارية الفرنسية القمعية المطبقة عليه، وعزز ذلك بنشاط دعائي لصالح القضية في مختلف المدن الأسبوية التي زارها، بإقامته لندوات ومحاضرات في الجامعات والأندية الثقافية والسياسية، تشرح بالتفصيل القضية الجزائرية، وتوجت هذه الأنشطة بنتائج مهمة تعكس تبني المكتب الاشتراكي الأسبوي لمبدأ مناهضة الاستعمار في الجزائر.

- مناقشة إحدى لجان المؤتمر والمكلفة بدراسة المشاكل الاقتصادية والاستعمارية للقضية الجزائرية، واتخاذها لقرار يدعو كل الحكومات العربية والأسبوية للوقوف ضد أي طرف يحاول تعطيل عرض القضية الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة.

<sup>1</sup>- عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة ، الفترة الثانية، (1936. 1954)، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص، ص28-29.

<sup>2</sup>- Mahfoud kaddache : op.cit, p p 819-820.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

- تصويت المؤتمر على قرار يطالب من خلاله الحكومات العربية والأسبوية بعقد اجتماع لمساندة الجزائريين والتونسيين والمراكشيين، في تحقيق تطلعاتهم للحرية والاستقلال بكل الطرق الممكنة.
- استنكار الأساليب الاضطهادية في الجزائر عن طريق تبني المؤتمر لبرقية احتجاجية أرسلت للحكومة الفرنسية.
- رفض السياسة المسلطة على زعماء ومناضلي الحركة الوطنية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

### 2/ على مستوى الأمم المتحدة:

علقت حركة انتصار الحريات الديمقراطية آمال كبيرة على المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، لذلك سعت إلى كسب تأييدها لمشروعها الرامي إلى منح الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره، وفي هذا الإطار وجه "مصالي الحاج" نداء إلى الامم المتحدة في ديسمبر 1948 لتطبيق مبادئها على قضية الشعب الجزائري، استهله بعرض مجمل لتاريخ القضية الجزائرية منذ 1830 مؤكدا على وجود الأمة الجزائرية قبل هذا التاريخ، وهو الأمر الذي اعترفت به فرنسا ذاتها؟ خلال المعاهدات التي وقعتها مع الحكومة الجزائرية خلال تلك الفترة ، سواء كانت معاهدات صداقة أو تعاون أو تحالف بين الطرفين، ثم انتقل الى عرض حصيلة شاملة عن آثار السياسة الفرنسية على الشعب الجزائري منذ ما يقرب 118 سنة، خاصة في الميدانين السياسي والاقتصادي، مذكرا بالمطالب المتكررة من طرف الوطنيين الجزائريين الموجهة إلى الإدارة الفرنسية بغرض تلبية التطلعات الشرعية لشعبهم، والتي قوبلت بالقمع والاضطهاد من طرف الامبريالية الفرنسية، وأمام هذا أكد النداء رفض الشعب الجزائري الارتباط بالنظام الفرنسي بمختلف أشكاله لأنه نظام عنصري يقوم على التجاهل لتاريخ وحضارة شعبه بأكمله.

<sup>1</sup>- سعيد فرحي: "في المؤتمر الاشتراكي الأسبوي" جريدة المنار، عدد 20، الجزائر 1953، ص. 3-4.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

وختم مصالي الحاج نداءه هذا بالإشارة إلى الخطأ الذي وقعت فيه عصابة الأمم المتمثل في عدم تطبيقها لمبادئ "ولسون" على الشعوب المستعمرة، خاصة "مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، متمنيا أن لا تقع الأمم المتحدة في نفس الخط بأن تعمل على تطبيق تلك المبادئ المنصوص عليها في ميثاقها، والسعي لفرض احترامها على كل الدول الأعضاء<sup>(1)</sup>.

يظهر أن الهدف من توجيه هذا النداء هو تعريف المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، بحقيقة العدوان الفرنسي على الجزائر، المخالف لكل القوانين والشعائر الدولية وبالتالي وضعها عند مسؤولياتهما فيما يجري في الجزائر، مع التأكيد على رفض الجزائر للاستعمار، وإصرار الشعب الجزائري على استرجاع سيادته على أرضه مهما كان الثمن.

إلى جانب هذا النداء أرسلت الحركة عن طريق ممثلها في القاهرة "الشاذلي المكي" مذكرة إلى الأمم المتحدة عام 1949 "تحتج من خلالها على إقحام الجزائر في الحلف الأطلسي دون استشارة الشعب الجزائري، مؤكدا رفض الشعب الجزائري لأي ميثاق لا يراعي تطلعاته في الحرية والاستقلال، ومن هنا لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يكون تحت إمارة دولة أو مجموع دول تسخره طوع إرادتها ومصالحها"<sup>(2)</sup>.

في عام 1950 وجهت الحركة مذكرة أخرى إلى الأمم المتحدة، عن طريق أمينها العام "حسين لحو" لخصت فيها أوضاع الشعب الجزائري المزريّة وسياسة

<sup>1</sup> - محفوظ قداش: جزائر الجزائريين (1830-1954)، ترجمة محمد المعراجي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 373-374.

<sup>2</sup> - شارل روبيير أجبرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ج2، ترجمة محمد حمداوي، ابراهيم صحراوي، دار الامة الجزائر، 2013، ص 942.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

القهر الاستعمارية المسلطة عليه، ودور الحركة الوطنية في فضح هذه السياسة وجاءت بنودها على النحو الآتي:

- عرض مسارات الحكومة الفرنسية في الجزائر بدء من قوانين الإلحاق التي أصدرتها والتي بموجبها أصبحت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، مروراً بسياسة القمع والاضطهاد المسلطة على الشعب الجزائري، دون اعتبار للخدمات التي قدمها هذا الشعب لفرنسا خلال الحربين العالميتين.

- تحدثت المذكرة عن نشاط الأمير خالد السياسي ورفاقه كما، تحدثت عن الحركات الإصلاحية الأخرى، وحركات التحرر الوطني ومصيرها، وأشارت إلى جمعية نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب من بعده، وإلى اعتقال زعيمه مصالي الحاج، وأوضحت تنكّر فرنسا والحلفاء المطالب الشعب الجزائري، وتحيزهم لمصالحهم الخاصة وإهمالهم لحقوق الغير والضعفاء.

- ذكرت المذكرة بالأمور التالية:

- يستنكر الشعب الجزائري إقحامه في جهاز حربي دون استشارته والاعتراف بحقوقه.

- يؤكد عزمه على ضرورة بلوغ أهدافه وهي الاستقلال الوطني.

- يأمل عزمه على ضرورة بلوغ أهدافه وهي الاستقلال الوطني.

- يأمل في عدم قيام الحرب، وفي عدم نسيان إرادة الشعوب وقدرها.

- لن يعتبر نفسه أبداً حليفاً لمن ينكر حقه في الحرية والاستقلال<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup>- الفضيل الورتلاتي: الجزائر النائرة، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص، ص399-411.

### جمعية العلماء المسلمين:

قامت جمعية العلماء المسلمين على غرار حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية بدور كبير في التعريف بالقضية الجزائرية، بالرغم من أن قانونها الأساسي كان يستبعد النشاط السياسي من اهتماماتها، وكان نشاطها مركز بالدرجة الأولى على العالم العربي والإسلامي لتقاربها معه دينيا وثقافيا، وأوضحت ان نشاطها تجاه العالم العربي والإسلامي يهدف الى تدعيم الروابط الثقافية والإنسانية بين الجزائر وهذا العالم، أملا في قيام هذا الأخير بواجبه تجاه الشعب العربي في الجزائر، وفي هذا بقول الإبراهيمي إن العرب والمسلمين إذا ما توفرت لهم القوة فإنهم سيستخدمونها في نشر العدالة بين الإنسانية جمعاء، ويعتنون بها عناية الأم برضيعها<sup>(1)</sup>.

ويمكن إبراز إسهامات الجمعية في هذا الجانب عن طريق تتبع نشاطات أعضائها، ففضيل الورتلاني من خلال عضوية في "جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا" قام بمجهود كبير للتشهير بالتجاوزات التي تقوم بها فرنسا في شمال إفريقيا عامة وفي الجزائر خاصة من ذلك البيان الذي أصدره عن الأحداث الدامية التي وقعت في الجزائر في 8 ماي 1945 جاء فيه "إن القطر الجزائري كشقيقه في تونس والمغرب يعيش اليوم موجه من الاضطهاد، لا يكاد الإنسان يجد لها نظير في تاريخ البشرية العاقلة، فقد عبا المستعمرون هناك كل ما يملكون من قوة ومكر ضد الأهالي العرب العزل، مستخدمين في تعذيبهم لقتل الروح الوطنية والاستقلال، كل أدوات الحكم العسكري من أحكام عرفية وإيقاف المطبوعات والاجتماعات...<sup>(2)</sup>.

وجهت "جبهة الدفاع عن شمال " مذكرة احتجاج الى سفراء بريطانيا وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالقاهرة طالبة منهم التدخل لدى حكوماتهم

<sup>1</sup>- كريمة عرار: دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة الجزائرية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2006-2007، ص.116.

<sup>2</sup>- الفضيل الورتلاني: مصدر سابق، ص. ص. 281-283.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

للتدخل لدى فرنسا لوقف المجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري الأعزل ورد فيها "لقد انتهت الحرب العالمية الثانية منذ سنة ، وكان كل إنسان يرجو من وراء نهايتها أن يرى بصيصا من النور، وأن يلمس جانبا من السعادة، وأن يسترد قسطا من الكرامة الإنسانية، وكان من بين الذين أبلوا بلاء حسنا في سبيل نصره الجانب الديمقراطي أمة الجزائر العربية المسلمة ومن أجل ذلك لم يكذب يشرق عليهم يوم النصر 8 مايو سنة 1945 حتى استعدوا للاحتفال به، والاشتراك مع أهل الدنيا بإبداء السرور هاتفين بالحرية منادين بالعدالة كما هو الشأن الطبيعي، ولكن الروح الاستعبادية الكامنة في خليط الفرنسيين والمتفرنسين بالجزائر، أنكرت ذلك وعز عليهم أن يفلت من أيدهم عصر الاستعباد فراحوا يجمعون ما تفرق من شملهم، وما تشتتت من فلول جيوشهم فوجهوها للأهالي العزل ينكلون بهم حرقا وتقتيلا...ومات فيها من الأهالي ما يناهز ستين ألفا وسجن من أجلها سبعين ألفا مرة وبهذه المناسبة المؤلمة نتقدم إليكم مجددين احتجاجنا الصارخ ضد هذا العدوان مطالبين مرة أخرى في إلحاح بتنفيذ العفو العام على جميع السياسيين والسماح لهم كغيرهم من البشر التعبير عن آمال أمتهم الحقيقي" (1).

خصت "جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا" الجامعة العربية ، بمذكرة مؤرخة في 6 ماي 1945 طالبتها فيها التدخل لحماية هذا الجزء من العالم العربي ذكرت فيها ما يلي "نود لو أن الجامعة الموقرة، تفتح جهادها بشيء من الأعمال الدالة على أنها معنية بأمر تلك البلاد، وتعرض الآن عملا سيكون له في نفوس أولئك العرب وقع عظيم، وهو إرسال وفد من نبهاء الشرق ليتحول في تلك البلاد، وينظر في حالتهم السياسية والثقافية والاقتصادية حتى تكون الجامعة على بينة من أمرها، وتعمل لهدم

<sup>1</sup> - الفضيل الورتلاني : نفس المصدر ، ص، ص294-295.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أراضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

الحواجز التي أقامتها فرنسا لعزل المقيمين في الشرق ،حتى يتيسر الاتحاد الذي ينهض بالأمة العربية<sup>(1)</sup>.

قام البشير الإبراهيمي بنشاط مكمل لما قام به الفضيل الورتلاني خاصة بعد الجولة التي قادتته إلى العديد من بلدان العالم العربي والإسلامي عام 1952، ألقى خلالها العديد من المحاضرات الاجتماعية والدروس الدينية، بلغة عربية فصيحة ساحرة يعرف فيها بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وصراعها غير المتكافئ مع الاستعمار الفرنسي، ولذلك رأى الإبراهيمي، أنه من الواجب على الحكومات العربية والأشقاء العرب تقديم المساعدة لها، حتى تتمكن من خدمة الشعب الجزائري وقضيته العادلة، وعن تلك الجهود يذكر "فاضل الجمالي" ما يلي "عرفت الشيخ البشري الإبراهيمي مسلما صادقاً في إيمانه مجاهداً في سبيل أمته، وكان له الفضل الكبير تعريف الأوساط الشعبية العراقية بالقضية الجزائرية، كما كان خير محفز لي لأن أكرس كل طاقاتي خدمة للقضية الجزائرية ، سواء في العراق، أو في غيره من أقطار العالم، ويضيف "فاضل الجمالي" أن البشير الإبراهيمي أول في طلب منه في عام 1951 بصفته ممثلاً لدولة العراق ونائباً لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إثارة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك السنة"<sup>(2)</sup>.

وفي السنة الموالية أي عام 1952، أقام البشير الإبراهيمي على هامش الدورة السادسة للأمم المتحدة مائدة دعيت إليها الوفود العربية والإسلامية، وحضرها الأمين العام للجامعة العربية، وبعض الشخصيات السياسية والثقافية التي فيها البشري الإبراهيمي كلمة تعرض فيها إلى الوضع في المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة جاء فيها "...وشعب المغاربة الثلاثة يعذب، وشباب تفتح له السجون

<sup>1</sup>- نفس المصدر، ص، ص286-289.

<sup>2</sup>-محمد فاضل الجمالي: "الشيخ البشري الإبراهيمي ورسائله التربوية" المجلة التاريخية المغربية، عدد 5، تونس، 1976، ص، ص57-61.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

والمعتقالات، وتغلق في وجه المدارس والمعاهد، ودين في الجزائر ممتهن الكرامة، فهيئات أن نصفح عن باريس أو نصافحها بعد أن خيبنا المر ثمراتها"<sup>(1)</sup>.

### - حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

أنشئ هذا الحزب من طرف فرحات عباس عام 1946، برنامجه لا يختلف كثيرا عن برنامج حزب "أحباب البيان والحرية" باستثناء تغير بسيط، يتمثل في انتقال الحزب من المطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، إلى فكرة إنشاء جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا، وهو مشروع قدمه فرحات عباس إلى البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1946<sup>(2)</sup>.

أختار الحزب - بعد حصوله على 11 مقعد من أصل 13 في انتخابات 1946- البرلمان الفرنسي للتعبير عن مطالب الشعب الجزائري، بلهجة معتدلة أملا في الوصول إلى تحقيق بعض المطالب، لتحسين أوضاع الجزائريين، وفي هذا الصدد يقول فرحات عباس "... وبقي أن ندافع عن برنامجنا في باريس حتى نعطيه صيغة قانونية وشرعية، وهذا ليس بالأمر الهين لأنه كان علينا أن نكافح في ميدان جديد مجهول لدينا، وكانت وسائلنا ضعيفة، فتسرعنا في العمل بلا كلل ولا ملل وبأمانة ونزاهة وكان علينا بادئ الأمر أن نبدد جميع الالتباسات ونقطع دابر العادات والأساليب العتيقة في ظرف خمسة أشهر، بذل خلالها الإحدى عشر نائبا، بمساعدة بومنجل الكاتب العام لحزب البيان جهودا جبارة لبناء صرح جديد يرضى مصالح الجميع، وسط مجلس يبدي عدم اكتراث بقضيتنا أكثر مما يناصره العداء، وأكثر من هذا وحدنا أنفسنا أمام مؤامرة الدول الغربية برمتها ضد شعب ضحى بالنفس والنفيس

<sup>1</sup>- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني (1954-1958)، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص49.

<sup>2</sup>- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة: ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت 1982، ص152.



## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

في سبيل تحرير فرنسا هذه، وقد كان قادة حزب الشعب أحق مني في عدم ثقتهم في تغيير وجهة السياسة الفرنسية، كما كان لهم الحق في أن لا يولوا أي ثقة في هذه السياسة، ولكن ورغم هذه الخيبة استطعنا أن نلفت انتباه الرأي العام وذلك بفضل مؤازرة بعض الصحافيين المحصلين والنزهاء، خصيصا صحافة الأحزاب اليسارية<sup>(1)</sup>.

خارج إطار البرلمان الفرنسي كان للحزب عدة أنشطة نوجزها فيما يلي:

- 1) شارك فرحات عباس في المؤتمر المناهض للامبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا الذي عقد بلندن عام 1948، وكانت له عدة اتصالات مع الوفود المشاركة في هذا المؤتمر.
- 2) دعا مؤتمره في سبتمبر 1949، هيئة الأمم المتحدة إلى حفظ الحرية والسلم والحضارة، و إلى التنديد بالنظام الاستعماري، كما ذكرها بالالتزامات الموقعة من أجل تصفية الاستعمار، واحتج على الضغط المسلط على شعوب المغرب العربي وإفريقيا.
- 3) طالب فرحات عباس سنة 1950 الولايات المتحدة الأميركية بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء على الاستعمار، وذكر بالالتزامات الموقعة من طرف الأمم المتحدة من أجل تحرير الدول المستعمرة<sup>(2)</sup>.

### - جبهة التحرير وخيار الدبلوماسية "التنظيمات والأهداف"

شكل تدويل القضية الجزائرية أولى اهتمامات جبهة التحرير الوطني منذ الانطلاقة الأولى للثورة، فقد أشار بيان أول نوفمبر إلى خارطة طريق لعمل الثورة ولخصها في جانبين:

- العمل الداخلي، سواء في الميدان السياسي أو ميدان العمل المحض.

<sup>1</sup>- فرحات عباس: مصدر سابق، ص، ص132-167.

<sup>2</sup>-Mahfoud kaddache : op. cit. pp 819-849.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

- العمل في الخارج، لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

وقد أخذ هذا الخيار الأفق الدولي بعين الاعتبار، على اعتبار أن هذا الأخير في ذلك الوقت قد تفتح على شعوب المستعمرات بصدور المواثيق الدولية: كبيان حقوق الإنسان، وحق الشعوب في الحرية والانعتاق، وتطور المعسكر الاشتراكي المعادي للعالم الرأسمالي. وانتشار الوعي السياسي بين النخب الوطنية بضرورة بناء "الدولة الوطنية" والتي لا يمكن بدونها لأي شعب أن يتمتع في حقه بالحرية والسيادة والكرامة الإنسانية، وظروف الحرب الباردة التي تغطي مساحة واسعة لحركات التحرر للمناورة خدمة لمصالحها، لخص بيان أول نوفمبر هذه الحقائق في قوله "أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية من بينها قضيتنا التي نجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب... إن أحداث تونس والمغرب لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بحق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا<sup>(1)</sup>.

أعاد مؤتمر الصومام 20 أوت إقرار هذه الإستراتيجية الدولية، ولخصت من طرف "حسين أيت أحمد في العبارة التالية" بدلا من نصر عسكري، يجب السعي لإضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما بحيث يستحيل عليه الانتصار بالسلح<sup>(2)</sup>. ودعمها عبان رمضان في قوله "الإخوان يعرفون بأن قلتنا مقارنة بالجيش الفرنسي في المجال والعتاد، لا تسمح لنا بتحقيق انتصارات عسكرية... لا يكفي لقضيتنا أن تقتل 10 أعداء في واد التلاغمة، والذين لن يتحدث عنهم أحد، أو تقتل واحد في

<sup>1</sup>-وزارة الإعلام والثقافة: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962) وزارة الإعلام والثقافة الجزائر، 1979، ص، ص7-9.

<sup>2</sup>-Metthew Connely: Adiplomalic révolution ,oxford university press, New york, 2000 p119.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أراضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

الجزائر العاصمة، والذي ستبلغ عنه الصحافة الأمريكية مع أننا نواجه بعض المخاطر إلا أنه يجب علينا أن نجعل قضيتنا وكفاحنا معروفا<sup>(1)</sup>.

لقد أعطى مؤتمر الصومام أهمية كبيرة لإبراز خصوصية الجزائر وكفاحها في الخارج من خلال تأكيده على الأهداف التالية:

- عزل فرنسا سياسيا في الجزائر وفي العالم.
- توسيع الثورة إلى حد يجعلها متطابقة للقوانين الدولية (إعطاء الجيش شخصية وتنظيم حكم سياسي يمكن الاعتراف به، واحترام قوانين الحرب وتنظيم إدارة عادية للمناطق التي يحررها جيش التحرير الوطني).
- توسيع تأييد الرأي العام الفرنسي بوجه خاص والدولي بوجه عام والمبادرة خاصة بعد اعتراف العديد من الدول الصديقة والشقيقة بها.
- تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم نتطلع اطلاعا كافيا على الصفة الوطنية لحرب الجزائر وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية.

- السعي في الحصول على تأييد الدول والشعوب الأوروبية بما فيها البلاد الشمالية والديمقراطيات الشعبية وكذا بلاد أمريكا اللاتينية<sup>(2)</sup>.

في الحقيقة إن الاهتمام بجهة التحرير الوطني بهذا الجانب جاء بالإضافة إلى تنويع الجبهات ضد الاستعمار وصعوبة حسم المسألة عسكريا كرد فعل على المونولوج الفرنسي الذي يعتبر ما يجري في الجزائر عبارة عن تمرد داخلي " والجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية الواحدة والتي لا يمكن تجزئتها، تعبير منها لرفض هذا الطرح، تلجأ إلى العالم لتجعله كشاهد (إحياء الشخصية الدولية

<sup>1</sup>-Ibid, p119.

<sup>2</sup>-وزارة الإعلام والثقافة: النصوص الأساسية....مصدر سابق، ص. ص13-52.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

للجزائر) ولتؤكد كذلك على هويتها المستقلة والتميزة عن فرنسا ولأجل هذه الغاية ستحرص على وصف النزاع المسلح الذي يجعلها تقف ضد فرنسا بأنه حالة حرب ولاسيما بعد إنشاء الحكومة المؤقتة عام 1958 وقبل هذه الأخيرة يوم 1960/06/20 باتفاقيات جنيف حول قانون الحرب (1).

نظرا لأهمية هذا الجانب هيأت جبهة التحرير ما يقوم بأمر دبلوماسية حقيقة بدأت تتضح معالمها منذ البداية الأولى للثورة وهذا بتعيين بعثة دبلوماسية استقرت بالقاهرة مكونة من السادة: حسين ايت احمد، محمد خيضر، بن بلة، وهو نفس الوفد الذي عينته حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ 1945 يضاف لهم "الشاذلي المكي"، وكلفته بمهام ربط الاتصالات مع الجامعة العربية، والتنسيق مع حركات التحرر المغاربية في إطار مكتب المغرب العربي (2).

تعززت هذه الأداة الدبلوماسية بتأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1956، ولا سيما بعد قرار هذه الأخيرة في عام 1958، إنشاء مصالح متخصصة بها، والتي من ضمنها مصلحة الشؤون الخارجية، وأكلت مهمة إدارتها إلى السيد "الأمين دباغين"، لتشكل بذلك نواة وزارة الخارجية التي سيقودها نفس الشخص بعد إنشاء الحكومة المؤقتة في 1958/09/19.

عرف التنظيم الدبلوماسي قفزة نوعية بعد تأسيس الحكومة المؤقتة باستحداثها لجهاز خاص يعني بالشؤون الخارجية عزف بـ "وزارة الخارجية"، منحها وزنا على الصعيد الدولي، ومجالا واسعاً للتحرك والمبادرة، خاصة بعد اعتراف العديد من الدول الصديقة والشقيقة بها.

<sup>1</sup> - سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، دار المصرية اللبنانية القاهرة، 2002، ص 501.

<sup>2</sup> - عمر بوضربة: النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958. جانفي 1960، دار الحكمة الجزائر 2010، ص 127.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

تجمع كثير من الوثائق التي تحصلنا عليها من الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي أن النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية عرف نشاطا كبيرا وهاما، بعد تعيين السيد "كريم بلقاسم" على رأس وزارة الخارجية للحكومة المؤقتة، بحيث وظف فيها شخصيات ذات كفاءة، وأعاد تشكيل وزارته بنجاعة عالية، بحيث أنشأ بداخلها أربعة أقسام تقابل التقسيم الجيوسياسي للعالم، لتسهيل معرفة معطيات العلاقات الدولية وتهيئة ملفاتها بما يخدم مصلحة الثورة، على العموم تم تنظيم وزارة الخارجية<sup>(\*)</sup> في عهد هذا الأخير على النحو التالي:

- الوزير: كريم بلقاسم.
  - الأمين العام: سعد دحلب.
  - الأمين المساعد: مبروك بلحسين.
  - رئيس المصلحة الإدارية: حسين زعتوت.
  - رئيس مصلحة الإعلام والتوثيق: عبد المالك بن حبيلس.
- أما عن الأقسام التي تم استخدامها داخل الوزارة فهي على النحو التالي:
- قسم العالم العربي: عين على رأسه محمد قصوري.
  - قسم العالم الأفرو-آسيوي: عين على رأسه توفيق بوعتورة.
  - قسم العالم الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الاشتراكية) تحت إشراف محمد حربي.

---

<sup>(\*)</sup> - في عام 1961 تم إحداث تغيير في الوزارة باستحداث مصلحة المحاسبة والمالية، ونقلص أجهزتها على النحو التالي:

- الوزير: سعد دحلب، مدير الشؤون السياسية والعلاقات (محمد حربي)، أما الأقسام السياسية فقد تم دمجها في قسمين قسم العالم العربي والأفرو-آسيوي (عين على رأسه الأخضر الإبراهيمي)، قسم الدول الاشتراكية والغربية (عين على رأسه عبد المالك بن حبيلس) أنظر

C.A.D.F,M.A.E. Afrique levant/ 151. Mutation dans le personnel du ministère des affaires extérieures du G.P.R.A..

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

- القسم الأوروبي والأمريكي، يديره، حاج شني.
- أما عن تمثيل الجبهة في الخارج، فقد رفضت الحكومة المؤقتة تعيين سفراء لها في الخارج قبل تحرير الوطن، اقتصر تمثيلها على بعثات، تنظم آلياتها قرار فيفري 1960 الذي نص في مادته الأولى على "أن تمثيل الحكومة المؤقتة في البلاد الأجنبية يؤمنها حسب الظروف (بعثة الحكومة المؤقتة، أو وفد جبهة التحرير) وتخضع هذه البعثات والوفود لرقابة وزير الشؤون الخارجية " كريم بلقاسم"<sup>(1)</sup>.
- تعتمد البعثات (Mission du G.P.R.A) في البلاد التي اعترفت بالحكومة المؤقتة.
- الوفد (délégations) في البلاد التي لم تعترف بالحكومة المؤقتة<sup>(2)</sup>. بناء على موافقة حكوماتها الصريحة أو الضمنية.
- تؤمن البعثة التمثيل السياسي للجزائر " وتبحث مع السلطات المختصة في البلد الذي اعتمدت، فيه سائر القضايا التي تهم الجزائر والرعايا الجزائريين، ويكون على رأس البعثة شخص يعينه مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزير الخارجية، ويراعى في ذلك أيضا البلاد التي سيرسل إليها، ويساعد رئيس البعثة مستشاران، سياسي وآخر عسكري وإذا اقتضى الأمر، يمكن بموافقة مجلس الوزراء أن تضمن البعثة واحدا أو عدد من الملتحقين على ألا يتجاوز الخمسة، فملحق للشؤون العسكرية، وآخر للشؤون الاقتصادية والمالية، وثالث للشؤون الاجتماعية، وملحق صحفي، وآخر للشؤون المدنية، والملحق تضمه وزارته، تحت تصرف وزارة الشؤون المتعلقة بعمله، ويساعد رئيس البعثة ويطلع على القضايا التي تخصص بها<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- C.A.D.N.21 po/B1/13.. Ministère des affaires extérieures du G.P.R.A.organisation décret de février/ 1960.

<sup>2</sup>- C.A.D.N.21.po/B1/13. Représentation du F.L.N à L'étranger.

<sup>3</sup>- محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، دار الرائد لكتاب الجزائر، (ب.س.ط) ص، ص. 165-166.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

يمكن أن نشير هنا حسبما يذكر "محمد بجاوي"، أنه على الرغم من أن الحكومة المؤقتة لم تحرص على أن يكون رئيس البعثة سفيراً بالمعنى القانوني لهذا المنصب فإن رؤساء البعثات عملياً يتمتعون بسائر امتيازات المبعوث الدبلوماسي، فالفندق الذي يقيم فيه في ظل العلم الجزائري، تحميه السلطات المحلية، كما تحمي أية سفارة وله حرمة الدبلوماسية<sup>(1)</sup>.

غير أن التمثيل الخارجي لجهة التحرير والعمل الدبلوماسي لم يكن مقصوراً على وزارة الخارجية، وإن كانت تتحمل عبءه الأكبر فإن جهودها كانت تدعم من قبل وزارة الإعلام التي يقودها "محمد اليزيد"، والتي تأخذ على عاتقها الاتصال بالصحافة وتعريفها بمواقف الحكومة المؤقتة، دون أن ننسى دور رئيس الحكومة والوزراء الممثلين لها، بحكم تنقلاتهم إلى مختلف العواصم العالمية، ومشاركاتهم في المؤتمرات الدولية، وتصريحاتهم للإذاعة والصحافة<sup>(2)</sup>.

يضاف إلى هذا جهود المنظمات المدنية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين، اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، الاتحاد العام للتجار الجزائريين، والهلال الأحمر الجزائري) التي نشطت في مجالاتها مع الاتحاد الدولية المقابلة، من أجل الحصول على دعم للقضية الجزائرية (منح للطلبة إغاثة اللاجئين، العناية الطبية، والحماية القضائية لجرحى وأسرى الحرب)، وساهمت عن طريق مشاركتها في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية من توسيع دائرة العمل الدبلوماسي للحكومة المؤقتة وحولت محاورها (الاتحاد المقابلة) سواء التي أبدت دعمها علانية، أو تلك التي فضلت السرية، إلى مجموعات الضغط على حكوماتها لدعم القضية الجزائرية، أو عدم الإسهام في العمليات الحربية بالجزائر على الأقل<sup>(3)</sup>، فمثلاً دعت اللجنة التنفيذية

<sup>1</sup> - نفس المصدر، ص 166.

<sup>2</sup> - سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 502.

<sup>3</sup> - Guy Pervillé : l'insertion internationale du F.L.N. algérien (1954-1962), revue relations internationales franco- suisse, N°=31. Paris, 1982. P76.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

للجامعة العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L) التي انخرط فيها الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في اجتماعها المنعقد بتاريخ نوفمبر 1956 الأمم المتحدة إلى اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بوضع حد لإراقة الدماء في الجزائر، وإرساء أسس حقيقية لحل المشكل الجزائري طبقا لميثاقها ومبادئ حقوق الإنسان، ولضمان أكبر قدر ممكن الفاعلية لموقفها، حثت الجامعة كافة المنظمات النقابية المنخرطة فيها والتابعة للدول الأعضاء بالأمم المتحدة الضغط على حكوماتها لدعم هذا الموقف<sup>(1)</sup>. كما صادقت "السيسل" في اجتماعها المنعقد بتونس جويلية 1957، على لائحة دعت فيها طرفي النزاع إلى التعجيل ببدء المفاوضات للتوصل إلى اتفاق حول وقف إطلاق النار على أساس اعتراف فرنسا بـ"الأمة الجزائرية"، وبحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره مقابل تأكيد "الجزائريين" عزمهم على احترام مصالح سكان الجزائر، في نطاق الصداقة الفرنسية الجزائرية<sup>(2)</sup>.

إن دبلوماسية الثورة بهذه الصيغة تعدت إطار الدولة لتجسيد "دبلوماسية الأمة" غير أن النظام الداخلي، ومؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة المعتمدة في اجتماع المجلس الوطني الأعلى للثورة في طرابلس عام 1960، قررت إدماج الدولة (الجيش والمنظمات المدنية) في الحزب الواحد، لأن جبهة التحرير أرادت أن تكون (حزب، الأمة)<sup>(3)</sup>.

تحركت دبلوماسية الثورة الجزائرية في سبيل بلوغ أهدافها التحررية وفق مجالات جيو إستراتيجية تراعي توزيع المصالح في المحيط الدولي، وهي المصالح المتماثلة والمصالح المتصارعة، والمصالح المتكاملة، وهذا يقابل ما يمكن أن نسميه على التوالي: حلقة التماثل، حلقة التباين، حلقة التكامل.

<sup>1</sup> - سالم بويحي: "العلاقات العالمية للنقابات المغاربية، ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي (1946-

1959)" المجلة التاريخية المغربية، عدد 44/43، تونس، 1986، ص63.

<sup>2</sup> - "حول لائحة الجامعة العالمية للنقابات الحرة بخصوص الجزائر"، المجاهد، عدد 8، 1957/7/5.

<sup>3</sup> - Guy Previllé , op.cit. p76.



## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

1- حلقة التماثل (Identité) : تضع الجزائر في مجموعة كبيرة، هي مجموعة العالم الثالث، أو مجموعة الجائعين المتعطشين لقيم الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية تشترك معهم الثورة في طموح ومصير مشترك، ولها نفس الماضي المثقل بالعبودية وهي كلها أمور ستقود إلى تأسيس الكتلة الأفرو-آسيوية في مؤتمر باندونغ 1955 وحركة عدم الانحياز في مؤتمر بلغراد 1961، تريد الثورة من تركيزها على هذه الحلقة التأكيد على أن الظاهرة الاستعمارية تحتاج إلى تكاتف الجهود ماديا ومعنويا للتصدي لها.

وتتصور الجبهة داخل هذه الحلقة مستويات للوحدة تمتد من الأقرب إلى الأبعد وفق سلم عاطفي، فالوحدة المغربية أولا ثم الوحدة العربية، ثم الوحدة الإفريقية، ثم وحدة القارات فالوحدة المغاربية والعربية قائمتان على أساس التواصل الجغرافي والديني وتؤلفان "وحدة الهوية، أما الوحدة الإفريقية ووحدة القارات، فهما قائمتان على أساس التضامن المشترك ضد الاستعمار<sup>(1)</sup>

2- حلقة التكامل (Sympathie): ويمثلها المعسكر الشرقي أو الاتحاد السوفيتي الذي تدين له السياسة الدولية، بدوره الكبير في تعرية الظاهر الاستعمارية، والكشف عن مؤامراتها، وعلاقة الثورة بهذا المعسكر تميزت بالتعاون القائم على أساس تكامل المصالح في إطار المعارضة المشتركة للاستعمار، والاستعمار الجديد، بعيدا عن الجدل الإيديولوجي الذي يقسم العالم، وترى أن تتابع نفس أهداف التحرر التي ينادي بها هذا المعسكر<sup>(2)</sup>.

3- حلقة التباين (altérité): وتشمل هذه المجموعة دول الحلف الأطلسي التي تحمل الأوصاف الثلاث؛ الاستعمار، الاستعباد، الامبريالية، ستعمل الجبهة على اختراق هذه

<sup>1</sup>- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص.ص 511-535.

<sup>2</sup>-Slimane Chikh : l'Algérie porte de l'Afrique, Editions, Gasbah, Alger, Algérie ,1999.p

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

الحلقة باستغلال التناقضات الموجودة بداخلها، لتضييق مجالها وذلك بإظهار الحلف الأطلسي كأداة مواجهة القمع الشعوب التواقة للحرية، والولايات المتحدة كراعية لهذه المسألة في العلاقات الدولية، ولا تنسى كذلك أن تؤكد أن فرنسا باستخدامها لقوات الحلف الأطلسي، ستساعد على استنزاف القدرات المالية والبشرية للدول المنضوية تحت لوائه، مما يهددها بأزمة حقيقية، نتيجة ارتفاع تكاليف حرب الجزائر<sup>(1)</sup>.

إن إتقان جبهة التحرير لهذا الجانب وإدارته من طرف نخبة ذات كفاءة عالية هو الذي صنع الفارق، إذ من غير الممكن الانتصار عسكريا على فرنسا، المدعمة من طرف الحلف الأطلسي<sup>(2)</sup>. وهذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم؛

ففي جويلية 1957 صرحت اللجنة الفرعية للدفاع الوطني في الجمعية الوطنية الفرنسية قائلة "منذ البداية أخطأت فرنسا، بعدم تقدير المجال الكامل للمعركة، وعدم نقل دفاعها إلى الأرض التي أخطارها أعداؤنا، استمالة العواطف والالتجاء للرأي العام الدولي انه من الضروري هذه المرة تطوير جميع الوسائل، وان نقود المعركة على كل الجبهات في الجزائر، في فرنسا، في العالم، هي معركة أفكار قبل أن تكون معركة رجال<sup>(3)</sup>.

في 26 أكتوبر 1959 صرح "الجنرال شال" أمام أركانه العامة أن سماع كلمة الحكومة المؤقتة في العام أزعه كثيرا وأضاف قائلا "...يجب الاعتراف بان الحكومة المؤقتة عملت أفضل منا بكثير، أوفدت إلى العالم عدد من المبعوثين، الأذكياء لم

<sup>1</sup>-Ibid. p112.

<sup>2</sup>- Hujum (Katherine) Chen :U.S anti colonialisme and algérien non- alignement Diplomatic relations during the algerian wor of indépendance, (1954-1962), history N°=194, u.s, 18 march 2010, <http://w.w.w. history .UCSC. Edu/ chen 2010>.

<sup>3</sup>- Matthew Connolly :. P l'arme secrete du F.L.N, comment De Gaulle a perdula guerre d'Algérie, Editions, media plus, Algérie, 2012.P.161.

## فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسي في الجزائر

---

نتساو في السماع في اسكندنافيا ولا في ألمانيا، ولا في أمريكا الجنوبية، ولا في كندا، وفي الولايات المتحدة، دعايتهم أفضل من دعايتنا"<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup>- Jacque Frémeaux : " la guerre d'Algérie et les relations internationales", revue relations internationales, N°105, paris, p70.

### استنتاج جزئي:

من خلال تتبع نشاطات الحركة الوطنية للتعريف بالمشكلة الجزائرية توصلت إلى النتائج.

- بذلت الحركة الوطنية خاصة اتجاهها الثوري، والإصلاحي جهود كبيرة لإعادة بعث الشخصية الدولية للجزائرية، عبرت عن قناعات الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ورفض الظاهرة الاستعمارية، وبالرغم من فشلها في إيجاد تفهم واعتراف لمطالبها في المؤسسات الدولية، إلا أنها كونت قاعدة عريضة للقضية الجزائرية على مستوى دول العالم الثالث.

-أرست الحركة الوطنية من خلال هذه التجربة لعلاقات تحالف مع الشعوب والدول التي تتوافق معها في الثوابت العقيدة والثقافية مكرسة جهودها لبعث الوحدة المغاربية ثم العربية، وعلاقات للتضامن مع الدول التي تشترك معها في رفض الظاهرة الاستعمارية، مع تبنيها لسياسة الحياد تجاه الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي واستعدادها للتعامل مع كل الشعوب المحبة للسلم والأمن.

-هذه التجربة الغنية ستشكل قاعدة هامة، ستعتمد عليها دبلوماسية الثورة في كسب الاعتراف الدولي بالقضية، خصوصا وأنها ستدعم الثورة بكادر له تجربة كبيرة في هذا المجال، وفي نفس الوقت ستفرض على الجبهة بذل جهود كبيرة لانتراع الصفة التمثيلية للشعب لجزائري من حركة مصالي وهذا ليس بالأمر السهل؟

# الفصل الأول

**جهود جبهة التحرير لبعث إتحاد شمال إفريقيا.**

**المبحث الأول: جبهة التحرير وإستراتيجية تثوير شمال إفريقيا.**

**المبحث الثاني: جبهة التحرير ورمانات استقلال كل من تونس  
والمغرب الأقصى.**

**المبحث الثالث: ليبيا والقضية الجزائرية.**

نظرت جبهة التحرير إلى شمال إفريقيا بحكم معطيات التاريخ والجغرافيا، والثقافية، على أنه يشكل وحدة متجانسة، لذلك كرست كل جهودها لتحقيق هذا المبدأ ميدانيا، بالدعوة إلى تبني فكرة العمل المسلح كخيار استراتيجي لتحقيق الاستقلال الكامل لشمال إفريقيا والتعجيل ببناء وحدته، لكن هذا الطرح يصطدم بعقيلة النخب السياسية المغربية والتونسية الجديدة، التي تؤمن بالحلول التوفيقية، وترى في المبدأ سوى وسيلة ضغط لجر فرنسا لقبول طموحاتها القطرية، وهو الأمر الذي تحقق مباشرة بعد اندلاع الثورة الجزائرية منذ عام 1954، السؤال المطروح هنا كيف تعاملت الجبهة مع هذا الواقع.؟

## المبحث الأول: جبهة التحرير وإستراتيجية تثوير شمال إفريقيا

أكدت الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها الأولى، تمسكها بالبعد المغاربي وربطت مصيرها بأقطار شمال إفريقيا، وجسد هذا الطرح في بيان أول نوفمبر حيث نص على "الهدف من عملنا ومقومات وجهة نظرنا الأساسية يهدف إلى تحقيق الاستقلال، في إطار الشمال الإفريقي "وسجل البيان تأسف الثوار الجزائريين من عدم تجسيد وحدة الكفاح ضد العدو المشترك التي ظلت الحركات الوطنية تدعو له "ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا كنا منذ مدة أول الداعين إلى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقق أبدا بين الأقطار الثلاث "كما أولى البيان أهمية لأحداث تونس والمغرب، مشيدا بها وبدورها في تسريع حركة التحرر الجزائرية "أن أحداث تونس والمغرب لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا " وللتكيف مع هذا الوضع الجديد في شمال إفريقيا دعا البيان الى ضرورة تجاوز المشاكل الحزبية، والشروع في العمل المسلح، لتحقيق الاستقلال الوطني، وكذلك تحقيق وحدة شمال إفريقيا (1).

وتم التأكيد على هذه الفكرة وبشيء من الوضوح في ميثاق جبهة التحرير الذي وقعته الأحزاب الوطنية في 17 فيفري 1955، الذي أكد صراحة على انتماء الجزائر إلى الوطن العربي و المغرب العربي، - على خلاف بيان أول نوفمبر - وضرورة توحيد الكفاح على مستوى المغرب العربي، وبناء مؤسسات للوحدة المغاربية حيث أشار إلى النقاط التالية:

- الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الذي هو جزء من العالم العربي، وأن اتجاها إلى العروبة وتعاونها مع الشعوب والحكومات والجامعة العربية أمر طبيعي.

<sup>1</sup>- وزارة الإعلام والثقافة: النصوص الأساسية لجبهة التحرير ، مصدر سابق، ص. 7-9.

- الإيمان بوجود توحيد الكفاح بين أقطار المغرب العربي الثلاثة: تونس، الجزائر، مراکش.

- جبهة التحرير الوطني مستعدة حتى الآن لتندمج في هيئة أجمع وأشمل للأقطار المغربية الثلاث بنظام يوضع، ومسؤوليات تتحدد، وتهيب بالقائمين على الحركات التحررية في كل من تونس، ومراكش أن يضعوا أيدهم في يدنا، وأن يعملوا معنا على تأسيس هيئة تنظيم الجميع<sup>(1)</sup>.

كان هذا الخيار الاستراتيجي يتوافق مع حقائق كان يعشها الشارع المغاربي، فأرادت جبهة التحرير الوطني أخذ المبادرة في تجسيدها، مستهدفة بذلك تحقيق أهداف وطنية محلية وفطرية، تمر عبر تطهير شمال إفريقيا من الاستعمار، والمضي في مشروع بناء الوحدة بين أقطاره، وهذه الأهداف تتمثل في:

1. التجاوب مع طموحات وأمانى الشعوب المغاربية في تكريس إيديولوجية الكفاح على مستوى المغرب العربي: إن الشعور بضرورة النضال المشترك مغاربيا مثل طموحا لشعوب المغرب العربي، تدفعه أبعاد روحية وعاطفية تجمع الشعوب المغاربية وهي علامات برزت عقب حادثة اغتيال الشهيد النقابي التونسي " فرحات حشاد"، إذ بمجرد ما وصل الخبر إلى علم المغاربة حتى جاء الرد جاهزا قويا، حيث خاضوا إضرابات، وخرجوا في مظاهرات حاشدة، أو تلك التي وقعت عقب المؤامرة الاستعمارية التي أدت خلع الملك الشرعي المغربي "محمد بن يوسف" عن عرشه ونفيه هو وأسرته يوم 20 سبتمبر 1953<sup>(2)</sup>.

2. تدويل المشكلة الجزائرية مغاربيا: كانت مهمة التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الدعم لها صعبة للغاية نظرا للتعظيم الفرنسي والمنافسة المصالية، وبالتالي كانت

<sup>1</sup>- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 644-645.

<sup>2</sup>- مجموعة من الأساتذة والمقاومين المغاربة: الوحدة المغاربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية، سلسلة دراسات وأبحاث، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2005، ص65.



الثورة بحاجة إلى تزكيته من إطارها الطبيعي العربي والإسلامي، من طرف شخصيات عربية ومغربية، أمثال "علال الفاسي" و "صالح بن يوسف" و "عبد الكريم الخطابي" و "جمال عبد الناصر"، وهذه الشخصيات لها وزنها على الساحة العربية والإسلامية والدولية، لإخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي إلى العالمية. وهي حقائق وقف عليها الوفد الجزائري عقب فشله في إدراج القضية الجزائرية في ندوة "بوجور" 1954، وعن هذه الفكرة يقول "محمد اليزيد" "لكي يبدأ نشاطنا يجب أن تكون له مصداقية، وأقول أن ممثلنا كان عليه أن يكون متمتعا بمصداقية الاتصال خارج القاهرة، وإلى تزكية مغربية، فقد منحنا "علال الفاسي" تزكية حزب الاستقلال المغربي، كما أيدنا "صالح بن يوسف" و "بن طوبال" من تونس، وقد ساعدنا هؤلاء حيث كانت لهم مكانة في العالم العربي وجنوب شرق آسيا<sup>(1)</sup>.

3. تأكيد اندماج قضية الجزائر مع قضيتي تونس والمغرب: نادى الثورة الجزائرية بأن الاستقلال أي قطر من أقطار المغرب العربي يبقى مبتورا وناقصا، إذا لم يتحرر المغرب العربي تحررا شاملا، وأن وجود الاستعمار الفرنسي في أي جزء من أجزاء المغرب العربي، وبأي شكل من الأشكال سيكون دائما عنصر تهديد وخطر محقق ببقية الأجزاء، وهذا الطرح يستند -بالإضافة إلى العوامل العاطفية- إلى دراسة عملية للأوضاع الجغرافية والتاريخية والظروف السياسية والعسكرية التي تكيف حياة المغرب العربي، وتحت نفس الفكرة أكدت جبهة التحرير مرارا أن وضعية الجزائر التي يقال عنها أنها تختلف عن وضعية المحميتين؛ تونس والمغرب ليس مبررا لفصل قضيتها عنهم، إذ أنه لا معنى لاستقلال تونس والمغرب وبقاء الجزائر خاضعة للسيطرة الاستعمارية، ودافعت عن خيار توحيد الكفاح في المغرب وتحريره مرة

<sup>1</sup> - محمد يزيدي: "ذكريات من العمل الدبلوماسي"، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص، ص 170-171.

واحدة من كل أشكال الاستعمار للتفرغ لمسألة تشييد الوحدة على أسس صحيحة ثابتة<sup>(1)</sup>.

• أرادت كذلك جبهة التحرير تحت نفس الإطار أن تشير إلى هدف استراتيجي، يتمثل في أن مواجهة العدو بجبهات متحدة يسهل هزم العدو وتشتيت قواه، والعكس في حالة الكفاح المشتت لشعوب المغرب مآله الهزيمة والتقهقر.

- تكريس عقيدة الكفاح في المغرب العربي: عملت الثورة الجزائرية على تنفيذ القرارات التي صادقت عليها الحركات الوطنية المغاربية سواء على مكتب المغرب العربي، أو لجنة تحرير المغرب العربي بطرح مشروع عسكري تتخرط فيه جيوش تحرير الأقطار المغاربية الثلاثة ونزولا كذلك عن أفكار وطروحات عبد الكريم الخطابي.

هذه هي المداخل الرئيسية التي طرحت من خلالها جبهة التحرير موضوع وحدة المغرب العربي في هذا الظرف التاريخي الحرج، ولا شك أن ذلك يستند إلى عوامل موضوعية عاطفية كانت أم سياسية، تسير كلها في اتجاه خدمة قضية استقلال شمال، استقلالا حقيقيا يسمح ببناء وحدته على أسس صحيحة، وإن كان "الغالي العراقي" الذي يعتبر (من معاصري هذه المرحلة، ومن مؤسسي جيش التحرير المغاربي) له رأي مخالف يختزل من خلاله هذه العوامل، ليؤكد على الطابع الذاتي القطري لهذا الطرح من أن طرح الثورة لهذا المخطط ناتج عن تخوف جبهة التحرير من بقائها منعزلة في الساحة ضد الاستعمار الفرنسي، بعد جنوح تونس إلى المفاوضات مع الاستعمار الفرنسي، إذ يقول "المسألة كانت مطروحة من مدة من طرف إخواننا الجزائريين فيما يتعلق بتحرير المغرب العربي ككل، فقد كان هذا الموضوع حساسا بالنسبة للأخوة المسؤولين في الجبهة الذين يعبرون عن تخوفهم من البقاء وحدهم في مواجهة الاستعمار الفرنسي مثلما حصل على الجبهة التونسية كما

<sup>1</sup> - "حقائق كشفتها معركة بنزرت" مجلة المجاهد، عدد 101، 1961/7/31.

يقولون، فاقترحوا إعلان وحدة المغرب العربي، وتأسيس جيش تحرير له لكي يتفادوا الانعزال في المواجهة"<sup>(1)</sup>.

تحقيقا لإستراتيجية "تثوير" شمال إفريقيا سعت جبهة التحرير الوطني إلى إقناع الطرف المغربي بضرورة توحيد الكفاح على الجبهتين المغربية والجزائرية، بعد فقدان الأمل في الجبهة التونسية التي قاربت مفاوضاتها مع الاستعمار الفرنسي على الانتهاء، وصدور نداء 20 نوفمبر 1954 الداعي إلى تجريد الثوار من أسلحتهم والذي استجاب له قسم لا بأس به من المقاومين ما عدا "الطاهر الأسود" و"صالح بن يوسف"<sup>(2)</sup>. وترجع المحاولات الأولى لتوحيد المقاومتين المغربية والجزائرية إلى عشية اندلاع الثورة الجزائرية، إذ تشير الشهادات أن لقاء جمع أحمد بن بلة وعلال الفاسي بالقاهرة تم فيه التطرق إلى موضوع تفجير الثورة في المغرب والجزائر في الذكرى الأولى لنفي "محمد الخامس" (20 أوت 1954)<sup>(3)</sup>، لكن هذا اللقاء لم يخرج بنتائج تذكر، إذ طلب علال الفاسي انطلاق الجزائريين في العمل العسكري أولا، تم نذر اعتبارات تكتيكية (انعدام الأسلحة، وعدم إتمام الاستعدادات)، حتى لا يتخذ التزامات مشابهة لتلك التي طالب بها الأمير عبد الكريم الخطابي عام 1947 جميع الأحزاب المغاربية<sup>(4)</sup>، لكن هذا التردد في حقيقته يرجع إلى سوء تفاهم وقع بين القادة الوطنيين السياسيين المغاربة من جهة، وعدم اقتناعهم كل الاقتناع في قدرة الجزائريين

<sup>1</sup> - الغالي العراقي: ذاكرة نضال وجهاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص141.

<sup>2</sup> - عروسية التركي: الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956) مكتبة علاء الدين، تونس 2011، ص. 313-314.

<sup>3</sup> - محمد التازي: "الوطنيون ببلدان المغرب العربي" مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الرباط، 2002، ص157.

<sup>4</sup> - محمد حربي: "الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي" ندوة وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1987، ص78.

على تفجير الثورة في الوقت المحدد<sup>(1)</sup>، لكن تفجير الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954 سيضع حدا لهذه الشكوك يضع الطرف المغربي أمام الأمر لواقع.

تواصلت اللقاءات والاتصالات بين قادة الثورة الجزائرية، والمقاومة المغربية في تيطوان، مدريد، بيرن السويسرية، لدراسة الموضوع من جديد، وهنا ستتدخل القيادة كطرف ثالث يعمل على تقريب وجهات النظر بين القيادتين، وتقديم كل التسهيلات والحوافز لإنجاح ذلك<sup>(2)</sup>.

بحكم إيديولوجية "الوحدة" والرغبة لدى مصر جمال عبد الناصر، في لعب دور محوري على مستوى العالم العربي، سعت القيادة المصرية إلى توحيد الكفاح بشمال إفريقيا، بإحداث هيكل موحد يشرف على المقاومة المسلحة ويمدها بما تحتاجه، وهذا باستحداث فرع خاص ضمن مصلحة العالم العربي<sup>(\*)</sup> يعني بشؤون شمال إفريقيا عين على رأسه "فتحي الديب" بمساعدة "عزت سليمان"، وسخر لها عدد من الضباط والدبلوماسيين؛ من الضباط نذكر: (الجنرال كفاقي، والجنرال علاوي خافو) ومن الدبلوماسيين "الجنرال الفقي (سفير مصر لدى ليبيا) "العقيد صدقي" (الملحق العسكري لدى سفارة مصر بليبيا) والعقيد "عبد الحميد النجار" (الملحق العسكري لدى سفارة مصر بمدريد)، هذا بالإضافة إلى إنشاء إذاعة خاصة "صوت العرب" تتفرغ لتغطية شؤون المغرب العربي<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - زكي مبارك: محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، منشورات قيد بيرانت، المغرب، 2003، ص178.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص178.

<sup>(\*)</sup> - أسست الحكومة المصرية مصلحة خاصة تعنى بشؤون العالم العربي، وتم إلحاقها بوزارة الداخلية ووزارة التكوين والدفاع الوطني عين على رأسها العقيد "زكريا محي الدين" (وزارة الداخلية) والجنرال كمال الدين حسين" (وزارة الدفاع) أنظر

C.A.D.N,21po/B/13, l'ingérence de l'Egypte dans la rébellion en Algérie

<sup>3</sup>-Ibid.

عملت القيادة المصرية عن طريق مصلحة شؤون شمال إفريقيا، على توفير الحوافز اللازمة لإنجاح العملية العسكرية الوحدية على مستوى شمال إفريقيا، بتوفير الأموال اللازمة لتفعيل الجانب اللوحستي للجيش التحرير المغربي، وفتح مراكزها العسكرية لتحسين أداء الميداني لضباط وجنود جيش التحرير المغربي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

**1. الجانب المالي:** قدم تقرير فرنسي معلومات عن المساعدات المالية التي قدمت لتفعيل النشاط العسكري على مستوى المغرب العربي، سواء من طرف القيادة المصرية، أو من طرف بعض الدول العربية والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالقدس، ويمكن رصدها على النحو التالي.

- في 24 أبريل 1955 تسلم " أحمد بن بلة " من المصلحة المصرية لشؤون شمال إفريقيا مساعدة مالية قدرها: 3.000 جنيه مصري مخصصة لشراء السلاح، وفي أكتوبر 1955 تم إيداع مبلغ 105.000 جنيه مصري في صندوق شمال إفريقيا كمساهمة قدمتها كل من دول: العراق، مصر، السعودية، والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتوزعت الحصص المالية لهذه المساهمة على النحو التالي:

- قدمت العراق، والسعودية، و مصر مبلغ  $3 \times 25.000$  جنيه مصرية.
- قدمت الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالقدس:  $2 \times 15.000$  جنيه مصرية.

- في 1955/08/29 حولت الحكومة المصرية إلى حساب العقيد "عبد المجيد النجار" بمدريد مبلغ 333.000 جنيه مصرية، ليقوم بدوره بتوزيعها على قيادات جيوش تحرير شمال إفريقيا، مخصصة لشراء السلاح<sup>(1)</sup>.

**2. الجانب العسكري:** فتحت القيادة المصرية مراكزها العسكرية في "انشاص" الجيزة "الأهرامات" "عبد السبيح" لتدريب جنود جيش التحرير المغربي، كما تم فتح مركز

<sup>1</sup>-Ibid.

خاص ب "أنشاص" للضباط، الذي استقبل في منتصف أبريل 1956 حوالي 25 ضابطا، وفي نفس التاريخ تقريبا، أنهى 150 جندي من شمال إفريقيا تكوينهم بالمراكز العسكرية المصرية الذي شمل ميادين مختلفة (TSF) (D.C.A) (hommes) (véhicules amphibies) (grenouilles) (1).

وفي اتجاه آخر ومن أجل إقناع الطرف المغربي بضرورة الانتقال إلى العمل الميداني لتفجير الكفاح على مستوى الجبهتين، خاصة وأنه أظهر نوع من التردد خلال اللقاءات السابقة، متحججا بانعدام السلاح الكافي للقيام بعمل من هذا النوع، تحرك الوفد الخارجي لجبهة التحرير، لمعالجة هذا المشكل، إذ تمكن "أحمد بن بلة" بفصل علاقاته الطيبة مع النظام المصري، من الحصول على شحنة سلاح وإيصالها بنجاح إلى سواحل ليبيا في سبتمبر 1954، وسهر شخصيا رفقة "فتحي الديب"، وتعاون السلطات الليبية على رأسها رئيس الحكومة "ابن حليم" و"عبد المجيد درنة" من إنزال الشحنة، وتخزينها في مخازن خاصة أعدت لهذا الغرض بطرابلس (2)، ولما كان تمرير السلاح إلى الجزائر لا بد أن يتم عبر تونسنجح "أحمد بن بلة" في إقناع "صالح بن يوسف" بتولى شبكاته في ليبيا تهريب السلاح وإدخاله إلى الجزائر، مقابل تزويدها بما تحتاجه من الأسلحة ودفعها نحو الاستمرار في المقاومة لتخفيف الضغط عن الجبهة الجزائرية (3).

إن هذه التطورات الإيجابية دفعت إلى العودة من جديد للقاءات التشاورية مع القيادة المغربية، حيث في 11 جانفي 1955 جرى لقاء آخر في القاهرة جمع كل من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، والعربي بن مهدي، وعن الجانب المغربي كل من علال الفاسي، وعبد الكبير الفاسي، بحضور كل من "فتحي الديب" و"عبد المنعم

<sup>1</sup>-Ibid

<sup>2</sup>- مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع الأهرام التجارية، 1992، ص356.

<sup>3</sup>- فتحي الديب: مصدر سابق، ص63.

النجار" المكلفين من طرف جمال عبد الناصر بمتابعة الموضوع إطلاعه مباشرة بتطوراتها، وخلال هذا الاجتماع طرحت للنقاش نقطتان، الأولى تتعلق بمسألة امداد الثورة الجزائرية والمقامة المغربية بالسلاح، والثانية سبل تنشيط المقاومة وبعث مشروع الكفاح المشترك.

بالنسبة للنقطة الأولى: استقر الرأي على قيام السلطات المصرية بمد الجانبين الجزائري والمغربي على أن يتم إيصاله إلى سواحل المغرب الشمالية، وهي مسألة تتطلب حيادا إسبانيا على الأقل<sup>(1)</sup>، ولهذا الإطار كلف "علال الفاسي" بالاتصال بالمسؤولين الحكوميين الإسبان لإقناعهم بغض الطرف عن عمليات إنزال الأسلحة بشواطئ "الناظور" القريبة من وهران، وبالفعل أجرى علال الفاسي اتصالات بالسلطات الإسبانية في كل من "مدريد" و"تيطوان"، وتمكن من كسب موقف الجنرال "فرانكو" و"مندوب إسبانيا بالمغرب لدعم النشاط المغربي ضد فرنسا، وبالنسبة للنقطة الثانية فتم الاتفاق على مبدأ الثورة المشتركة لكن حصل اختلاف حول موعدها<sup>(2)</sup>.

تنفيذ لبنود هذا الاجتماع وفت السلطات المصرية بتعهداتها لحركة المقاومة المغربية، بتجهيزها للباخرة "دينا" بالسلاح والعتاد، بها أكثر من 204 بندقية و20 رشاشا، و356 قنبلة يدوية، وصلت سالمة إلى شاطئ "كبدانة" في 27 مارس 1955، وتم تفريغ حمولتها وتخزينها في أماكن سرية وبالضبط "برأس الماء" بقبيلة "كبدانة"<sup>(3)</sup>، تم تبعثها عمليات أخرى كان أفضلها على الإطلاق "عملية النصر" التي

<sup>1</sup> - مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (ب.س.ط)، ص 104، أنظر كذلك فتحي الديب، مصدر سابق، ص73.

<sup>2</sup> - زكي مبارك: مرجع سابق، ص197، أنظر كذلك: عبد الله عبد الرازق إبراهيم: مصر وحركات التحرر الوطني في شمال إفريقيا الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1986، ص57.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص197.

يقول عنها أحمد بن بلة "...أنها الدفعة التي مكنت من تثبيت المقاومة سواء في المغرب الشرقي وجبال الريف، وفي عمالة وهران، وكانت تحوي 1000 بندقية وذخيرتها<sup>(1)</sup>. إن وصول هذه الشحنات بنجاح إلى الجهتين المغربية-والجزائرية شجع القيادتين على الانتقال إلى العمل الميداني عبر إرساء قواعد تنظيمية للتوحيد العسكري، إذ تم تأسيس "اللجنة المشتركة العامة" المشرفة سياسيا على توحيد المقاومين و"لجنة التنسيق لجيش تحرير المغرب العربي" بالناظور"، لقيادة العمليات العسكرية وقد خول لهذه اللجنة المعلن عن تأسيسها في 15 جويلية 1955، صلاحيات واسعة في التأطير والتنظيم واتخاذ القرارات، وتم تحديد مبادئها وأهدافها في ميثاق وقعة الطرفان بالإجماع، وشمل النقاط التالية:

1. تتألف لجنة التنسيق لجيش التحرير المغرب العربي من أربعة أعضاء اثنان عن الجزائر وهما: محمد بوضياف، والعربي بن مهدي، واثنان عن المغرب وهما: عباس المسعدي، وعبد الله الصنهاجي.
2. تجتمع هذه اللجنة رسميا مرتين في الأسبوع دون تحديد للتاريخ.
3. تتخذ قراراتها بالأغلبية.
4. تستغرق مدة الرئاسة لكلا الطرفين خمسة عشر يوما.
5. يتناوب الأعضاء على الرئاسة حسب ترتيب أسمائهم.
6. يمتاز الرئيس بترشيح صوت إضافي آخر عن الآخرين.
7. في حالة تغيب أحد الطرفين ينوب عنه صاحبه.
8. يكون للجنة كاتب وأمين يتعينان حسب الاتفاق بين الأعضاء.
9. عملها التنسيق والتعاون فيما بين حركة المقاومة المغربية، وحركة المقاومة الجزائرية في جميع الميادين<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد امطاط: الجزائريون في المغرب ما بين سنتي (1830-1962)، دار أبي رفاق للطباعة والنشر، المغرب، 2008، ص133.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي: مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي من 1947-1956 مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1987، ص. ص159-160.



انتخبت اللجنة كاتباً لها وهو "عباس المسعيدي" وأميناً لها وهو "محمد بوضياف"، كما صادقت اللجنة على تعهد مكتوب يقضي بتنظيم عملية توزيع السلاح على المقاومين، على النحو الآتي:

- "كل ما وصل ويصل إلى أيدينا من السلاح والذخيرة والمال، يأخذ منه إخواننا الجزائريون الثلثين، ونأخذ منه نحن المغاربة الثلث.
- مساعدتهم على تكوين مراكز سرية في منطقة "كبدانة" و"بني يزناس" وبالخصوص في منطقة "الركادة" و"أحفير" المجاورة للتراب الجزائري.
- مساعدتهم بالرجال على نقل نصيبهم من الأسلحة والذخيرة الحربية من الجهة الشمالية الشرقية إلى داخل القطر الجزائري"<sup>(1)</sup>.

دعمت الحكومة المصرية تواجدتها في اللجنة بتعيين أحد رجالها وهو "عاطف عبده سعد" ليعمل بجانب لجنة التنسيق تحت ستار مراسل لجريدة الجمهورية، وحددت مهامه على النحو التالي:

- تنسيق العمل بين جيش التحرير الجزائري والمغربي.
- تقديم الاستشارة لقيادة الجيش عند طلبها، في وضع الخطط المتعلقة بالكفاح ومراحل تطويره.
- الإشراف على استلام وتوزيع الأسلحة والأموال التي ترسل لقيادة الثورة.
- العمل كضابط اتصال بين الحركتين الجزائرية والمغربية"<sup>(2)</sup>.

بدأت اللجنة عملها التنظيمي الذي يشمل ميادين الاتصالات والدعاية والتدريب وإنشاء المراكز العسكرية، إذ تم فتح مدرسة لتكوين إطارات جيش التحرير المغربي أشرف فيها "العربي بن مهيدي" و"تذير بوزار" على تدريب الجنود وتكوينهم على

<sup>1</sup>- نفس المصدر، ص160.

<sup>2</sup>- زكي مبارك: مرجع سابق، ص، ص180-181.

حرب العصابات، واستعمال الأسلحة الحديثة، والتخطيط للعمليات العسكرية<sup>(1)</sup> ونشطت اللجنة حملة دعائية واسعة مست أساسا الجنود المغاربة العاملين بالجيش الفرنسي بواسطة المنشورات والرسائل الخاصة، والعلاقات العائلية، وقد لبي عدد كبير منهم النداء والتحقوا بإخوانهم المجاهدين بأسلحتهم وذخيرتهم جماعات وأفراد، وساهم ذلك في تقوية صفوف المجاهدين وتأطيرهم من الناحية العسكرية بفضل الخبرات التي تلقوها بالجيش الفرنسي<sup>(2)</sup>.

أهم عمل قامت به اللجنة هو الإعداد لهجمومات 2 أكتوبر 1955 على الجهتين الجزائرية والمغربية، وحقق خلالها جيش التحرير الجزائري، وجيش التحرير المغربي نجاحات عسكرية باهرة في الأيام الأولى، فقد تمكن ثوار الجزائر من تعميم الثورة لتشمل كافة أنحاء الجزائر، بإحياء جبهة وهران<sup>(3)</sup>. في حين تمكن الجيش المغربي من إلحاق خسائر فادحة في مراكز "بوردي" "تيزي واسلي" "أكنول" "مركيتان" "تافغالت" "بركين" "ايموزار ومموشة" "بوزينب"<sup>(4)</sup>.

كانت هذه العمليات إيذانا بدخول حركة التحرر المغاربية مرحلة جديدة في تاريخها، تبرزه ميلاد جيش التحرير المغربي، الذي يجسد طموح الشعوب المغاربية في توحيد المعركة ضد الاستعمار الفرنسي ويعزز خيار وطرح جبهة التحرير الوطني في حل قضايا شمال إفريقيا، وارتدت لجنة التنسيق لجيش التحرير لمغربي تعميق هذه المكاسب، بإصدارها لبلاغ في 3 أكتوبر 1955، ليشيد بهذه العمليات ويوضح الأهداف الثورية المشتركة لأقطار المغرب العربي، والتي سيعمل التنظيم الموحد على تحقيقها ولخصها في النقاط التالية:

<sup>1</sup> - عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي، مصدر سابق، ص. 161-162.

<sup>2</sup> - زكي مبارك: مرجع سابق، ص 145.

<sup>3</sup> - أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبريميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت (ب.س.ط)، ص 100.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي: مصدر سابق، ص. 183-185.

- الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان مراكش الشرعي إلى عرشه.
- عدم التقيد بأي اتفاقيات عقدت أو تعقد مسبقا لا تحقق الهدف الأول.
- اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجا على ما اجتمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية ومثل هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم وكفى البلاد ما قاسته من مفسدهم<sup>(1)</sup>.

إذ المبادئ والأهداف المعلنة في هذا البيان تؤكد التزام الأطراف المشكلة للجنة بالطرح الشمولي لقضايا المغرب العربي، وتمسكهم بالنهج الثوري باعتباره الخيار الأنجع لإنهاء المأساة الاستعمارية في المغرب العربي، وتؤكد في نفس الوقت رفضها للحلول الجزئية والاتفاقيات التي لا تؤدي إلى تحقيق الاستقلال التام والحقيقي لكافة أقطار المغرب العربي، لكن السؤال المطروح إلى أي مدى كانت هذه الأطراف مستعدة للوفاء بهذه المبادئ وتفعيلها ميدانيا؟

في الحقيقة أن تأسيس قيادة جيش التحرير المغاربي في "الناظور" وتعيين ممثل للحكومة المصرية فيها أثارت خلافات حادة داخل المغرب الأقصى، وفهمت على أنها خطة لتهميش دور القيادات السياسية "تيطوان" ذات التوجه الحزبي عن متابعة الإشراف على النضال المسلح، وذهبت إلى حد اهتمامها بالخضوع للقيادة المصرية، و جبهة التحرير، التي تريد تصدير نموذجها إلى المغرب العربي، تمهيدا لضمه تحت القيادة الناصرية، وبرزت الخلافات خاصة مع شخصية "عباس المسعدي" (الذي سوف يغتال فيما بعد) الذي كانت له ارتباطات وثيقة بقيادة الثورة الجزائرية<sup>(2)</sup>، ومع القيادة المصرية، المهم اتضحت النوايا من أرقى شخصية في الهرم السياسي المغربي، ومن

<sup>1</sup>- زكي مبارك: مرجع سابق، ص145.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص، ص180-181.

الكوادر التي نظرت لفكرة الوحدة المغاربية؛ إنه "علال الفاسي" الذي صرح في مؤتمر صحفي علني يوم 1955/10/4 أنه يفضل حل المسألة المغربية بمعزل عن مسألة التنسيق؟ والذي يعتبر تراجع عن أفكاره الوجودية السابقة، وتمهيد أو دعوة لفرنسا لمباشرة المفاوضات لإيجاد حل للقضية المغربية، كلها أمور ستقود إلى "مائدة إكس لبيان (Aix- les Bains) التي سنتحدث عنها فيما بعد<sup>(1)</sup>.

حقيقة إن العمليات التي قادها جيش التحرير المغربي، بالتنسيق مع جيش التحرير الوطني الجزائري، لم تكن سوى وسيلة ضغط فقط على فرنسا لإجبارها على السماح بعودة الملك الشرعي للمغرب والجلوس إلى طاولة المفاوضات، إذا كانت غالبية الأحزاب المغربية بما فيها "حزب الاستقلال" من أنصار عودة الشرعية، وحل القضية المغربية حلا سليما، وفي هذا الصدد يذكر "إدغار فور" في مذكراته أن الصديق بن يحيى أخبره "أن الاتفاق الشامل الذي تم بين الأحزاب المغاربية، وجيش التحرير المغربي ترى أنه في حالة ما إذا لم يغادر "ابن عرفة" الرباط صبيحة أكتوبر 1955، فإن حزب الاستقلال سيتخلى عن متابعة البحث عن التوصل إلى إتفاق مع الحكومة الفرنسية وينظم إلى الثورة، وغادر السلطان المزييف الرباط صبيحة ذلك اليوم المتفق عليه... أن العمليات التي سبق الاستعداد لها حتى تتطلق في اليوم الثاني من أكتوبر وما بعده، والتي كان من المفروض أن تتم في اتصال بين تلك التحركات الجزائرية، قد تخلى عنها فلم تتحقق الانتفاضة الشاملة وضاعت بذلك فرصة عظيمة"<sup>(2)</sup>.

لقد سارعت الكوادر السياسية المغربية إلى احتواء نشاط جيش التحرير، وقدمت النصائح المثلى لمواجهة تحديات المرحلة، بأن مفتاح المسألة هو عودة "محمد الخامس" والتفاوض معه على إلغاء عقد الحماية، وارساء علاقات جديدة بين المغرب

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B/13 l'ingérence de l'égypte. Op.cit.

<sup>2</sup>-إدغار فور: الخبايا السرية لأكس لبيان ترجمة محمد العفراني، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2022، ص، ص19-20.

المستقل وفرنسا<sup>(1)</sup>. وفي هذا الشأن يذكر "إدغار فور" أن "عبد الرحيم بوعبيد" نصحة قائلاً "كان أول من أثار إنتباهي إلى مزايدات المتطرفين، من القادة الوطنيين، وإلى أن قادة جيش التحرير مصرّون على القيام بتمرد عسكري منسق يشمل مجموع البلاد المغربية الجزائرية، وأن الوطنيين المؤيدين لفرنسا، الأوفياء "لمحمد الخامس" وحدهم من يستطيع إيقاف تلك الدساتس الآن، وإذا تأخر الأمر بضعة أشهر دون تحرك فسيكون الوقت قد فات، وسيشتعل المغرب العربي باستثناء تونس... وبوعبيد وأصدقائه مصممون على مساعدة فرنسا<sup>(2)</sup>.

أدركت سلطات الحماية معنى العمق الجماهيري للاطار التنظيمي لجيش التحرير المغربي، والعمليات التي تولدت عنه في 2 أكتوبر 1955، وتأكدت من مدلول التحول الذي أنجزته رسالة التحرير، فبادرت إلى طرح المفاوضات مع الطرف المغربي، أو ما يعرف بمائدة "إكس- لبيان" وتبدوا أن طرحها في هذا الوقت بالذات كان يهدف إلى:

- نسف أسس وحدة الكفاح في البلدان المغربية الثلاث.
- الحيلولة دون تدعيم وتطور الجبهة المشتركة بين الجزائر والمغرب.
- عزل الثورة الجزائرية وحرمانها من عمقها الشعبي المغربي، إذ كان أساس حسابات وتقديرات الاستعمار الفرنسي هو أن استقلال تونس والمغرب سيجعلان الثورة الجزائرية معزولة، وبالتالي يسهل القضاء عليها، أو على الأقل تحريفها عن وجهتها الراديكالية، واستئصال طابعها الشعبي الحاد<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- محمد العربي المساري: مباحثات إكس لبيان "اليومان الدراسيان" مباحثات إكس لبيان، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2007، ص29.

<sup>2</sup>- إدغار فور: مصدر سابق، ص.ص63-64.

<sup>3</sup>- محمد الميلي: المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1983. ص27.

لتحقيق الهدفين الأولين كان لا بد أن تحاط عودة "محمد الخامس" بإجراءات تضعف في آن واحد قدرة الملك، وقدرة حزب الاستقلال على التفاوض من موقع قوة، لذلك اصرت باريس على أن تكون جميع "التيارات" ممثلة في مفاوضات إكس لبيان، بما في ذلك اتجاه الذين سبق لهم وأن تعاونوا مع الاستعمار، وهم حسب الحكومة الفرنسية 37 شخصا، منهم (4) من حزب الاستقلال، و(4) من حزب الشورى، و(5) من ممثلي المخزن هم "الصدر المقرري" وابنه "التهامي" و"الكلاوي" والحجوي، وبن حيمون" وأحمد الناصري، و(3) من العلماء هم السادة: جواد الصقلي، وحماد العرافي، وعبد الحي الكتاني و(02) من اليهود هما "بن زاكين" و"يعقوب الدهان"، و(4) من فرنسي المغرب، وآخرون<sup>(1)</sup>، وتم إقصاء وتهميش حركة المقاومة من التمثيل في هذه المفاوضات رغم ثقلها ودورها في توجيه الأحداث آنذاك، وقف مخطط مدروس، ما بين الحكومة الفرنسية والسياسيين المغاربة<sup>(2)</sup>، فإصرار فرنسا على تواجدهم جميعا التيارات، هو قاعدة ثابتة في السياسة الاستعمارية الفرنسية، الهدف منها في الأساس هو تجزئة الاتجاه الطلائعي في كل حركة وطنية، وزرع بذور الخلاف والانحراف في نفس الوقت<sup>(3)</sup>.

توجت هذه المفاوضات بالمصادقة على تصريح "لاسل سان كلو" ( la selle saint cloud)، في 6 نوفمبر 1955 بين الحكومة الفرنسية، ومحمد الخامس، الذي حدد فيه الطرفان الخطوات المقبلة التي بموجبها تتم تسوية الأزمة المغربية ومما جاء فيه.

- منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة شؤون الامبراطورية الشريفة.

<sup>1</sup>- محمد العربي المساري: مرجع سابق، ص 28.

<sup>2</sup>- محمد بوكبوط: مباحثات إكس لبيان من خلال كتابات معاصرة، "يومان دراسيان"، مرجع سابق، ص 95.

<sup>3</sup>- محمد الميلبي: النضال المشترك في العقل الجماعي المغربي، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، مرجع سابق، ص 321.

- تأليف مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في مراكش وكان مقصود فرنسا بهذه العبارة هو اشراك الاقطاعيين والقواد الذين يمثلون مصالحها في ركاب مجلس الوزراء.
- استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد وضع مراكش كدولة مستقلة مرتبطة بفرنسا برباط دائم من التعاون المتبادل، وذلك دون تدخل من طرف ثالث.
- النص على اقامة ملكية دستورية طبقا لرغبة الملك<sup>(1)</sup>.

عاد الملك محمد الخامس إلى الرباط في 16 نوفمبر 1955 وبهذه المناسبة وجه خطابا للشعب أبرز فيه الخطوط العريضة للسياسة التي يعتمدها ومن بين أهدافها تكوين حكومة وطنية ائتلافية تسند إليها مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن استقلال المغرب، الذي يكون حسب " ... لا ينبغي أن يفهم منه الانفصال عن فرنسا، فالصداقة بين البلدين يؤكد العاهل متأصلة، قديمة العهد، ولم يغب عن ذهننا أنه بفضل تلك الصداقة والمنجزات الفرنسية في مختلف الميادين، أمكن المغرب أن يقطع مراحل مهمة في طريق التقدم<sup>(2)</sup>.

وهكذا نفهم أن خطة لبيان، نجحت إلى حد كبير في إجبار الملك على الاعتراف بمصالح فرنسا في المغرب وبدورها في ترقية المملكة الشريفة، وضمان توارث الأسرة الشريفة للحكم فيها، المهم الخطوات التي جاءت بعد هذه المرحلة، هو تشكيل حكومة مغربية مثلت فيها جميع التيارات بما فيها اليهود، عهد إلى بعض وزرائها بالتوجه إلى باريس لإعداد المفاوضات من أجل اعتراف فرنسا باستقلال المغرب ونهاية عهد الحماية، انطلقت هذه المفاوضات ابتداء من 13 فيفري 1956، تحت رعاية وإشراف محمد الخامس، وفي 2 مارس 1956 وقع المغرب وفرنسا تصريحا

<sup>1</sup>- صلاح العقاد: المغرب العربي ط6، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1993، ص385.

<sup>2</sup>- زكي مبارك: مرجع سابق، ص34.

مشتركا، تعترف فيه الحكومة الفرنسية باستقلال المغرب، على النحو الذي حدده تصريح "لاسال كاو" استقلالا شكليا ضمن استمرارية المصالح الاستعمارية الفرنسية على المدى البعيد، وفرض على المغرب عدة اتفاقيات تمس بسيادته في مجال الدبلوماسية والدفاع الوطني والاقتصاد والمالية<sup>(1)</sup>.

بالنسبة لمصير جيش التحرير المغربي بعد هذه الاتفاقية وهو ما يهمنا فقد وقع اتفاق بين الملك والأحزاب السياسية على محاصرة المقاومة وجيش التحرير وقطع الطريق على "عبد الكريم الخطابي" الراض لهذه الاتفاقيات، إذ تم حل جيش التحرير المغربي وأدمجت كتائبه في الجيش النظامي الذي أنشأه السلطان، وأصبح رئيسه الأعلى ابنه "مولاي الحسين" رئيس أركان حرب، و"رضا أكاديرة" وزير الدفاع الوطني<sup>(2)</sup>. غير أن هذا الدمج في الجيش النظامي لم يكن بالأمر السهل، نظرا للخلافات السياسية التي نشأت بين رؤساء فيالق جيش التحرير، فئة يقودها عباس المسعيدي (الذي سوف يغتال من طرف حزب الاستقلال) والدكتور الخطيب، والصنهاجي... تتعاطف مع سياسة الملك وتطالب بإستراتيجية سلمية مع الاستعمار وفئة مدعمة من طرف حزب الاستقلال تطالب باستمرار القتال لانتزاع المناطق المستعمرة في الجنوب وتوحيدها مع الشمال، لكن هذا الخلاف لم يدم طويلا، إذ سرعان ما تم توحيد الرؤى بين الملك والجيش وحزب الاستقلال حول فكرة "أن جيش التحرير لن يتخلى عن السلاح حتى تحقيق الوحدة الترابية والاستقلال المطلق للمغرب، وحتى يتم القضاء على كل خطر يهدد هذا الاستقلال"<sup>(3)</sup>. وتحت هذا الإطار سمح لبعض مئات المقاومين بالتوجه إلى الجنوب بقيادة "بن حمو المسفيوي" وابن

<sup>1</sup> - زكي مبارك: نفس المرجع، ص 35.

<sup>2</sup> - عبد الرحيم الوردغي: الخفايا السرية في المغرب المستقل (1956-1961)، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1982، ص 40.

<sup>3</sup> - علي الشامي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980، ص،



أمير إقليم الأدرار بموريطانيا "أحمد ولد عيدة" حيث نظمت هجومات ضد الجيش الفرنسي في الحدود الجزائرية- المغربية، وبالخصوص في "قم العاشر" (على بعد 35 كم من تندوف)، ثم في "عين الشعير"، لكن ذلك تم دون اتصال أو تنسيق مع جبهة التحرير باعتبارها طرفا في الموضوع، مما يعطي لهذه الخطوة الطابع التأمري والأطماع في الصحراء الجزائرية<sup>(1)</sup>.

حاول علال الفاسي بواسطة سياسة النفاق السياسي تغطية هذه الخطوة وتوضيح نواياها الحقيقية بدفاعه في خطاب 18 جويلية 1956 بطنجة عن خيار استمرار جيش التحرير في المقاومة حتى تنتهي المفاوضات بين فرنسا والمغرب، غير أنه لم يمض وقت طويل عن هذا الخطاب، حتى أعلن في خطاب له بالقاهرة في جويلية 1956 على مشروع خطير يلح فيه على ضرورة استكمال تحرير الأراضي المغربية المحتلة باستعراض خريطة جغرافية للمغرب) وضعت في سنة 1947 على يد ابن عمه عبد الكبير الفاسي<sup>(2)</sup>، ويزعم في هذه الخريطة أن امتداد المغرب يصل في أقصى الجنوب إلى حدود سان لويس في السنيغال بما في ذلك تيندوف، والقنادسة وتوات وبشار، وموريطانيا كلها، وكل الصحراء الاسبانية والساقية الحمراء، وأنهى خطابه بقوله "...وإننا نلرغب في الوصول إلى تحقيق وحدة بلادنا عن طريق التفاوض مع فرنسا واسبانيا، اللتين نود أن تدوم علاقاتنا معهما طيبة ووثيقة، ولذلك نرجو أن تعترف الدولتان بتحرير المناطق التي في أقصى الجنوب وإرجاعها إلى حظيرة الوطن المغربي"<sup>(3)</sup>.

وبخصوص موقف قيادة جيش التحرير المغاربي خاصة "عباس المسعيدي" و"الدكتور الخطيب" و "عبد الله الصنهاجي"، من الالتزام المبرم مع قيادة جيش التحرير

<sup>1</sup> - عبد الرحيم الوردغي: مصدر سابق، ص، 22-26.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، ص، 20-32.

<sup>3</sup> - علال الفاسي: دفاعا عن وحدة البلاد، منشورات مؤسسة علال الفاسي، الرباط، 2009، ص، 16-20.

الجزائري في أكتوبر 1955، فقد فسرت انضمامها إلى الجيش النظامي استجابة للمصلحة الوطنية، مؤكدة استمرار المغرب المستقل في دعم كفاح الشعب الجزائري وفي هذا الصدد يذكر "الدكتور عبد الكريم الخطيب" "...أنه قابل الملك محمد الخامس وأطلعته على فحوى الاتفاق المبرم مع قيادة جيش التحرير الجزائري، فعبر عن تفهمه للمسألة ووعده بتسخير المغرب المستقل لكل إمكانياته لدعم الثورة الجزائرية، حيث يقول "استقبلني جلالتة بحضور الأمير مولاي الحسن في 22 مارس 1956 وخلال الحوار الذي دار بيننا أوضحت له موقفنا، وقلت له يا صاحب الجلالة في غيابكم أنجزنا مع الإخوان الجزائريين والتونسيين ميثاقا مكتوبا لكفاح وتحرير شمال إفريقيا ولكن الآن حصلت بلادنا على الاستقلال فقال لي: أنا أعاهدك أن أبقى على عهد هذا الميثاق، وأني سأقوم بهذا الدور وأؤديه أحسن أداء. (1).

### جهود جبهة التحرير الوطني لتثوير الجبهة التونسية:

يلاحظ ان إلتحاق الجبهة التونسية بالاتفاق الموقع بين القيادتين الجزائرية والمغربية، قد تأخر نسبيا نظر لسيطرة النظام البورقيبي على الوضع العام في تونس واستجابة أغلب كوادر المقاومة التونسية لنداء 20 جوان 1954 خاصة "الأزهر الشرايطي" وساسي الأسود" باستثناء قلة من أنصار الحزب الدستور القديم الرافضين لأي مرحلة، والمتشبهين بالرأي القائل "الكل والآن" أي الاستقلال التام دون تأخير، احتفظت لنفسها بحق مواصلة الكفاح حتى تحقيق الاستقلال التام لتونس، كان على رأسهم هؤلاء "الطاهر الأسود" الذي يعتبر اول الرافضين لنداء "20 جوان" الداعي إلى تسليم الثوار لأسلحتهم واعتبر ذلك تنكرا لمبادئ الحزب، وخيانة للجزائر في ظرف حرج(2). حيث يقول في شأنه "عميرة عليه الصغير" "...الانتهازية السياسية

<sup>1</sup> - شهادة الدكتور عبد الكريم الخطيب في الندوة المغربية: وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، مرجع سابق، ص380.

<sup>2</sup> - عروسية التركي: مرجع سابق، ص313.

تغيبت عند القائد الميداني الفعلي لجيش التحرير أي الطاهر الأسود، إذ كان يؤمن إيماناً راسخاً بنجاعة المقاومة المسلحة، كحل وحيد للتحرير، وبضرورة توحيد الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي<sup>(1)</sup>. وذكرت الباحثة "عروسية التركي" أن إيمان الطاهر الأسود أن محاربة الاستعمار، ليست محددة بمكان معين بل أين ما كنت فعليك القيام بالواجب المقدس، وهو تحرير شمال إفريقيا من الاستعمار الفرنسي لذلك قرر الالتحاق بالثورة الجزائرية<sup>(2)</sup>، غير أن المصادر الجزائرية عن الثورة الجزائرية وشهادات فاعليها، لم تتحدث عن أي إسهام لهذه الشخصية في صفوف الثورة باستثناء شهادة "بشير بلقاضي" الذي كان على رأس مكتب الجبهة في ليبيا، تحدث عن إسهامات تونسيين في الحركة التحريرية الجزائرية في بداية مراحلها، كنقل السلاح، وتزويد الثورة بأخبار الجبهة الثورية في تونس، تحدث، عن "عبد العزيز شوشان" "الطاهر الأسود"، "علي الزليطني...<sup>(3)</sup>".

المهم حول مواصلة الكفاح من أجل الاستقلال، التقت وجهة نظر "الطاهر الأسود"، مع شخصية تونسية لها نفس الطموح، والطرح، انه "صالح بن يوسف" وستكلل جهودهما بعد مرحلة من التعب، بلم شمل التونسيين الراضين لفكرة الاستقلال الذاتي، إلى تأسيس الحركة "اليوسفية" كحركة معارضة للنظام البورقيبي، وتؤمن بفكرة الكفاح المسلح لتحقيق استقلال تونس أولاً، ثم شمال إفريقيا في المرتبة الثانية، وسيتولى إدارة شؤونها "صالح بن يوسف".

<sup>1</sup> - عميرة علبة الصغير: جيش التحرير الوطني التونسي حقيقته ومصيره ملتقى جيش التحرير المغاربي، مؤسسة بوضياف الجزائر، 2004، ص 88.

<sup>2</sup> - عروسية التركي: مرجع سابق، ص 89.

<sup>3</sup> - بشير القاضي: المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف. أعمال ملتقى جيش التحرير المغاربي مرجع سابق، ص 173.

عرف صالح بن يوسف كقائد سياسي، أن نجاح مهمته التحريرية في تونس تحتاج إلى دعم خارجي، فكانت وجهته- بحكم أنه عاش في مصر ويعرف أفكار ومبادئ الحركة الناصرية- الجمهورية المصرية التي أبدت اهتماما بقضايا العالم العربي عامة والمغرب العربي خاصة بالشكل الذي تحدثنا عنه في السابق، اشارت المصادر الأرشيفية أن لقاء جمع "صالح بن يوسف" ب"عزت سليمان" (نائب رئيس مصلحة شؤون شمال إفريقيا في النظام الناصري) 14 أوت 1955 حول سبل دعم الكفاح في الجبهة التونسية، وبحكم اشتراط الحكومة المصرية الالتزام بالعمل الموحد لتقديم دعمها المادي، كانت اقتراحات "عزت سليمان" على "صالح بن يوسف" تقوم على النقطتين التاليتين:

- تنسيق العمليات العسكرية مع قادة كفاح الشعب الجزائري.
- تعيين "عبد العزيز شوشان" الذي له علاقة بأحمد بن بلة، كقائد للفرق العسكرية التونسية.

استجابة لهذه الشروط التقى "صالح بن يوسف" ب"أحمد بن بلة" في القاهرة في 23 أوت 1955 وتم بينهما المصادقة على مخطط تنسيقي بين القيادتين، لتوحيد الكفاح على الجهتين التونسية والجزائرية، على النحو الذي حدده "عزت سليمان" في لقاء 14 أوت 1955<sup>(1)</sup>.

لتعميم هذه الفكرة احتضنت القاهرة في 31 أوت 1955 اجتماعا تنسيقيا لقيادي حركات التحرر في المغرب العربي مثلت فيه الجزائر من طرف "أحمد بن بلة" ومن جانب تونس كل من "صالح بن يوسف" و"عبد العزيز شوشان" وعن مراكش "الهاشمي الطود"، تحت رئاسة "عزت سليمان" كممثل للنظام المصري، انتهى هذا الاجتماع بالاتفاق على مخطط توحيد الكفاح على الجبهات المغاربية الثلاث، وتفجير الثورة في

<sup>1</sup>-C.A.D.N/21po /B/13, L'ingerene de l'egypte, op.cit

وقت تحدده الأطراف الثلاث، وكل ذلك تحت إشراف" المصلحة الخاصة لشؤون شمال إفريقيا(1).

عاد صالح بن يوسف إلى تونس لتحضير أنصاره لثورة شاملة على مستوى شمال إفريقيا، هذا في وقت تم فيه التوقيع على اتفاقية الاستقلال الذاتي في 3 جوان 1955 التي اعتبرها "بورقية" "خطوة إلى الأمام"، لتحقيق الاستقلال الكامل لتونس، اختار صالح بن يوسف الاتصال مباشرة بالمواطنين، لإقناعهم بضرورة استئناف القتال لإفشال المشروع البورقيبي- الفرنسي، الرامي إلى إدخال تونس في الاتحاد الفرنسي، وبدأ حملته بخطابه المشهور في جامع الزيتونة يوم 7 أكتوبر 1955، الذي دعي فيه الى ضرورة مواصلة الكفاح لتحرير أقطار المغرب العربي من الاستعمار مبينا أن قبول الاتفاقيات، يعتبر طعنة وخيانة لإخواننا في الجزائر ومراكش، وخذلانا لإخواننا في إفريقيا وآسيا، من العرب والمسلمين الذين يقفون مساندين لكفاحنا، صحة شعوب دول عدم الانحياز التي اجتمعت وفودها في "باندونغ" وأبدت استعدادها للموقف إلى جانب كفاح شعوب شمال إفريقيا، حيث يقول "...أدعو حزبي ومن ورائه الشعب بان لا يقر ما اقره غيره، يجب على الشعب أن لا يخون عقيدته الوطنية، ولا يخذل إخوانه في الجزائر والمغرب وحتى لا يخذل هذه المجموعة "باندونغ" عليه ألا يقر هذه الاتفاقيات، وأن يعقد العزم على مواصلة الكفاح للتخلص نهائيا من نير الاستعمار(2).

إن هذه الخطاب التحريضي الاستقلالي أزعج المندوب السامي الفرنسي بتونس الذي احتج رسميا لدى الإدارة التونسية قائلا "لا يجوز للسيد صالح بن يوسف وهو الأمين العام للحزب الدستوري الجديد الذي وافق رئيسه على الاتفاقيات التونسية-

<sup>1</sup>-Ibid

<sup>2</sup>- عمار السوفي: عواصف الاستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، مطبعة الرشيد تونس 2006، ص - ص، 260-122.

الفرنسية أن يعلن الحرب على نفس الاتفاقية<sup>(1)</sup>، لذلك بادر "الحبيب بورقيبة" بوصفة خصم لا يستهان به إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحضر نشاط "صالح بن يوسف" بتونس فبادر قبل الإعلان عن تجريده من الأمانة العامة وطرده من الحزب نهائياً، إلى تكوين لجنة من "قدماء المحاربين" تركبت من؛ الأزهر شرايطي" ومصباح الجربوع، وساسي لسود، ومحمد البوعمران، وحسن بن لخضر، وجعل بورقيبة رئيساً لها، وكان يهدف من وراء هذه المبادرة تحقيق أمرين؛ الأول إقناع الشعب التونسي بان الثوار اختاروا صف بورقيبة وان صالح بن يوسف" فقد الامل في فرض رأيه، الثاني هو إدخال الكراهية في صفوف أنصار "صالح بن يوسف" من القادة المناضلين<sup>(2)</sup>.

غير أن أهم إجراء اتخذه بورقيبة في هذه الفترة، بهدف سحب البساط نهائياً من تحت أقدام صالح بن يوسف، هو دعوته لتنظيم مؤتمر للحزب الدستوري الجديد في صفاقص بتاريخ 15 نوفمبر 1955، تمكن من خلاله من اكتساب الشرعية لنضاله في قيادة تونس والدفاع عن مصالحها، إذ استطاع "بورقيبة" فرض توجهه على المؤتمر ومرر قرارات تتعلق بمستقبل البلاد وعلاقاتها الدولية، وإجمالاً رسم المؤتمر ملامح الدولة التونسية في المرحلة القادمة من خلال مصادقته على القرارات التالية:

1/ اللائحة السياسية: عبرت هذه اللائحة عن مساندتها للديوان السياسي "الذي قاد الحركة الوطنية داخل البلاد وخارجها، قيادة رشيدة وأنه أدى الأمانة حسن الأداء، كما سجلت اللائحة منح المؤتمر الثقة لرئيس الحزب والديوان السياسي لمواصلة مجهود النهوض الديمقراطي الرامي إلى تحرير الوطن سياسياً واقتصادياً، حتى تتحقق الرسالة التي أسس من أجلها الحزب تحقيقاً كاملاً.

<sup>1</sup>-عروسية التركي: مرجع سابق: ص241.

<sup>2</sup>- محمد منصف الشابي: صالح بن يوسف، حياة كفاح، دار نقوش عربية تونس(ب.س.ط) ، ص200.

كما تضمنت اللائحة السياسية العامة اعلان المؤتمر "أن الاستقلال التام هو غاية الحزب، وأن الاتفاقيات التونسية الفرنسية خطوة الى الأمام نحو هدف البلاد الأسمى الاستقلال التام، بما أنها اعترفت بالحكم الذاتي للبلاد.

- لائحة الجيش الوطني: طالبت هذه اللائحة بإحداث قوة عسكرية تكون نواة لجيش وطني يساعد على تحقيق الهدوء واستتباب الأمن والسلام بأرض الوطن.

- لائحة تأييد الجزائر: عبرت هذه اللائحة عن المساندة التامة للشعب الجزائري وتأييده في المطالبة بتحقيق طموحاته المشروعة في نيل الحرية والاستقلال، مع التنديد بسياسة فرنسا ومطالبتها بوضع حد لحربها في الجزائر، وبتراجعها عن سياستها الاستعمارية في شمال إفريقيا، واعترافها بمبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما نصت اللائحة على أن لا سلام في تونس طالما الشعب الجزائري يعاني من الاضطهاد<sup>(1)</sup>.

يلاحظ من هذه القرارات أن المؤتمر يمثل خطوة مهمة في تاريخ تونس المعاصر، يبرز تحول جذري في أفكار الحزب الدستوري بخصوص حل القضية التونسية، أراد من خلاله بورقيبة القضاء على المستقبل السياسي للحركة اليوسفية في تونس، وفك ارتباطاتها الاقليمية بنقمة أفكارها ومطالبها، من خلال طرحه لمسألة مراجعة تفاقية 3 جوان 1955، بالشكل الذي يحقق الاستقلال التام لتونس، وانشاء جيش وطني يجسد فعلا السيادة التونسية والمظهر السياسي لذاتها، بعد رفض فرنسا لهذا المقترح في المفاوضات السابقة، وأخيرا اعترافه بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، واستعداد الحزب لبذل جميع الجهود لتحقيق ذلك، حتى يضع حدا للاتفاق المزمع عقده بين صالح بن يوسف وقيادة الثورة الجزائرية، وبذلك يضمن لنفسه رفع التهم بعدم الاكتراث بمصير العالم العربي.

<sup>1</sup>-عروسية التركي: مرجع سابق، ص، ص289-290

الشيء الذي نفهمه ونخرج به من خلال عرض هذه الحقائق، أن الرهان على تثوير الجبهة التونسية يعتبر أمر صعب، وحتى إن تحققت فإنه سيطغى عليها الجانب الانتقامي "حرب اهلية"، ثم تأتي الأهداف الإقليمية في المرتبة الثانية، باعتبار زعيم هذه الحركة "صالح بن يوسف" يضع مقاومته لبورقوية والاستعمار الفرنسي في نفس المستوى، وان لم نقل أن دافعه الحقيقي في طرحه لفكرة مواصلة الكفاح ضد الاستعمار كان بسبب ميل الكفة لصالح "الحبيب بورقوية"<sup>(1)</sup>، فالرجل كان قد عارض فكرة العمل المسلح عندما عرضت عليه من طرف وفد حركة انتصار الحريات الديمقراطية في عام 1948، ووصف طرحها "بالعمل الصبياني"<sup>(2)</sup>، لكن هذا لا ينبغي تعميمه إذ أن داخل اليوسفية شخصيات تؤمن بفكرة العمل المسلح، أمثال "الطاهر الأسود"، و"حسين تريكي"، ويوضح "عميرة عليه الصغير" هذه الجوانب في مقاومة اليوسفية عندما قال "إن تطور الأحداث بعد إمضاء اتفاقيات 3 جوان 1955 واستبعاد صالح بن يوسف من طرف فرنسا التي راهنت على بورقوية، وربما انقطاع أمل عنده أن يتواجد من جديد في الصورة التي نحتتها فرنسا للنظام في تونس، رجح عند بن يوسف ميله إلى اختيار إستراتيجية التحرير المغاربي الشامل والمقاومة المسلحة، والذي تولد عنده تحت ضغط الناصرية، وبعد اندلاع الثورة الجزائرية، بعكس "الطاهر الأسود" الذي كان يؤمن بفكرة نجاحه العمل المسلح للتحرير وبضرورة توحيد الكفاح في بلدان المغرب الثلاث، ويقر أن تحالفه مع "صالح بن يوسف" كان تحت ضغط "جمال عبد الناصر"<sup>(3)</sup>، وهذا الموقف نجده عند شخصية أخرى في الحركة اليوسفية، وهو "حسين تريكي" إذ يقول "أن قيادتنا الحزبية لم تكن في مستوى المقاومة

<sup>1</sup>-Azzedine Azzouz : l'histoire ne pardonne pas ,tunisie : 1938-1969,Edition, l'harmattan ,paris, 1988,p189.

<sup>2</sup>- محمد حربي: مصدر سابق، ص58.

<sup>3</sup>- عميرة عليه الصغير: مرجع سابق، ص88.



المسلحة... إن كل من صالح بن يوسف، والحبیب بورقيبة، كانا ينظران بريب للكفاح المسلح خوفا من أن تفلت الأمور من القادة السياسيين لفائدة قادة العمل المسلح<sup>(1)</sup>.

كان أول إجراء أتخذه مثلو الأحزاب المغاربية العضو في لجنة تحرير المغرب العربي تضامنا مع "صالح بن يوسف"، و تفعيلاً لدوره المغاربي، هو عقد إجتماع طارئ بتاريخ 15 أكتوبر 1955، تم فيه استعراض الحالة السياسية في شمال إفريقيا مع التركيز على تطور الأحداث في تونس، وإتخذت بهذه المناسبة قراراً نص على فصل الحبیب بورقيبة عن عضوية اللجنة، ونقل صلاحيات المكتب السياسي إلى الأمين العام للحزب الدستوري "صالح بن يوسف، وتعيين "إبراهيم طوبال" عضواً دائماً في اللجنة وختمت اللجنة قرارها بقولها "وقد اضطرت اللجنة إلى اتخاذ هذا القرار لحماية الحركة الاستقلالية بالمغرب من التوجه الاستعماري الذي بدأ يتسرب إلى بعض القادة، وهي تؤمن أنه لا خلاص لتونس، إلا بالعودة إلى الكفاح المسلح متضامنة مع مراكش والجزائر<sup>(2)</sup>.

على الجبهة التونسية انتقلت الحركة اليوسفية إلى العمل الميداني، بعد مرحلة من التعبئة وتجميع الأنصار، والمشحونة بالاعتداءات المتبادلة، حيث كون اليوسفيون المنتمون إلى الأمانة العامة، منظمة شبه عسكرية عرفت ب" الجبهة المضادة يشرف عليها" عبد "الرحمان بن محمود الشملي" الذي كان على اتصال مباشر مع "صالح بن يوسف" الذي يزودها بالمال والسلاح، ويبدوا أن الهدف من تشكيل هذه المنظمة كما هو واضح من تسميتها هو حماية صالح بن يوسف، والقيام بأعمال عنف رداً على اعتداءات الديوان السياسي، غير أن سرعة تحرك الأجهزة الأمنية، والمدعمة بمليشيات كونها النظام البورقيبي، تم اكتشاف هذه المنظمة ووضع حد لنشاطها في

<sup>1</sup> - شهادة "حسين تريكي" محفوظة بالمعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية بتونس نقلاً عن عميرة عليه الصغير مرجع سابق. ص 88.

<sup>2</sup> - الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، تونس، 1990، ص.ص 123-124.

المناطق الحضرية، لتتكفى نحو الأرياف وخاصة الجبلية ، حيث أنشئت وحدات عسكرية ستندمج فيما يمكن أن نسميه جيش التحرير التونسي<sup>(1)</sup>.

في إطار تنفيذ أطر مخطط اجتماع 31 أكتوبر 1955 القاضي بإنشاء جيش تحرير تونس ينسق عملياته العسكرية، مع القيادتين في الجزائر والمغرب، عقد صالح بن يوسف اجتماعين مهمين، كان الأول في تونس بتاريخ جانفي 1956 ضم من تونس كل من "الطاهر الأسود" وعلى الزليطني" والطيب الزلاق" ومن الجزائر "عباس لغرور، "عبد الحي الأوراسي" ومن المغرب "محمد البصيري"<sup>(2)</sup>. والثاني في القاهرة أواخر فيفري 1956، حضره عن الجزائر أحمد بن بلة، وعباس لغرور، وعن تونس، الطاهر الأسود، ومن المغرب "عبد الكريم الخطيب" وبحضور ممثل النظام المصري والمسؤول عن شؤون شمال إفريقيا، "فتحي الديب"، ومن خلال هذين الاجتماعين تم الاتفاق على بعث قيادة موحدة لجيش التحرير المغاربي، على النحو التالي<sup>(3)</sup>

- العمل فوراً على توحيد الكفاح في شمال إفريقيا، تحت قيادة موحدة تضم قيادة جيوش التحرير على أن تختص هذه القيادة بوضع الخطط العامة للعمليات المشتركة في الأقطار الثلاثة في نطاق الإستراتيجية التي تم الاتفاق عليها، وهي العمل بكل الطرق المتاحة لتزويد المكافحين بكافة احتياجاتهم من الأسلحة والذخيرة ، لدعم قدرات الكفاح في الأقطار الثلاثة لتشتيت القوات الفرنسية ، وعدم تمكينها من توجيه أية ضربة مؤثرة في قدرات الكفاح.

- قيام قيادة كل جيش بوضع الخطط التكتيكية لعملياتها النضالية على أرضها.

<sup>1</sup>- عمير عليه الصغير:مرجع سابق، ص86.

<sup>2</sup>- عمار السوفي، مرجع سابق، ص161.

<sup>3</sup>- عميرة عليه الصغير: مرجع سابق، ص90.

- مباشرة الدعوة إلى وحدة أوطار شمال إفريقيا ، بهدف تحقيق قيام الدولة الموحدة بمجرد تحرير شعوبها.

- التعهد باستمرار الكفاح المسلح في الأقطار الثلاثة حتى يتم إجلاء آخر جندي فرنسي على أرضها.

وقد تم استناد القيادة العامة لجيش تحرير شمال إفريقيا إلى الطاهر الأسود، أما الأمانة العامة فقد أسندت لأحمد بن بلة، بينما الأعضاء كانوا من المغرب، وكلف "الطاهر لسود" بالإشراف على عمليات إنزال السلاح المهرب من ميناء الإسكندرية، إلى الشاطئ الليبي ثم نقله إلى مخزن "التشوين" بزواره<sup>(1)</sup>.

بقراءة أولية لفحوى هذا الاتفاق يمكن الإشارة إلى مايلي:

- أن هذا الاتفاق يمثل خطوة متقدمة في تاريخ المغرب المعاصر، فلم يكتف بالتأكيد على خيار العمل العسكري الموحد لتحرير شمال إفريقيا، وإنما أشار إلى ضرورة دراسة الميكانيزمات التي تعهد إلى تحقيق الوحدة السياسية بين أقطار المغرب العربي بعد الاستقلال، بعد ما تم استبعاد هذه الفكرة في اللقاءات السابقة بين القيادتين الجزائرية والمغربية، وبإصرار من القيادة المغربية بدعوى أن الوقت غير مناسب.

- يتضح من هذا الاتفاق الأهمية التي أعطتها القيادات المغربية للجبهة التونسية باسناد رئاسة قيادة الجيش إلى "الطاهر لسود"، فهل كان هذا تشجيعا لها على الدخول في المعركة؟ أم أن ذلك تم بعد فقدان الأمل في مواصلة الجبهة المغربية نشاطها بعد عودة محمد الخامس؟ وإلى أي مدى كان قرار قيادة تونس أو الحركة اليوسفية لقاطرة الكفاح المغربي صائبا؟

<sup>1</sup>- عروسية التركي: مرجع سابق، ص، ص324-325.

استفتح "الطاهر لسود" التحاق الجبهة التونسية بالكفاح المغاربي، بإصدار بيان أعلن فيه تأسيس جيش التحرير الوطني التونسي، ومحددا أهدافه في مواصلة الكفاح حتى تحرير شمال من الاستعمار الفرنسي وبالتنسيق مع القيادتين في تونس والمغرب، حيث يقول "أنا نعلن على رؤوس الملا للشعب التونسي والشعب الفرنسي، والعالم أسره أننا أحدثنا على بركة الله جيشا تحريريا وطنيا تونسيا، وأن مهمة هذا الجيش هو تحرير وطننا العزيز من قاذورات الاستعمار، وأذنا به وقد قررنا ضم جيشنا المبارك الى جيوش إخواننا المغاربة والجزائريين"<sup>(1)</sup>.

إن تشكيل هذا الجيش يعد خطوة مهمة في سبيل التحاق تونس بجبهة الكفاح في المغرب العربي، وهي مهمة ستبذل فيها جبهة التحرير جهود كبيرة لتشجيع ثوار تونس على استئناف العمل المسلح، عن طريق تخصيص أكثر من 5000 مجاهد لتنشيط الحركة الجهادية التي دعا إليها صالح بن يوسف، فيوميا يجتاز 50 مجاهد الحدود التونسية الجزائرية لمرافقة ثوار تونس، والتعرف على مجالات نشاطاتها في تونس (دراسة المسالك، الأرضيات، تنقل الهيآت، المعلومات الدقيقة عن الملاك...)<sup>(2)</sup>. غير أنه اتضح منذ البداية أن ذهنية هذا الجيش كانت دون الأهداف الاقليمية القومية البعيدة المدى التي أسس من أجلها، نظر لطابعه الجهوي العروشي الذي يبرز خاصة في أن هذا الجيش وقيادته (صالح بن يوسف من جربة)، و(الطاهر لسود من الحامة) كان يمثل منطقة واحدة من تونس هي الجنوب، وخاصة الجنوب الشرقي هذه المنطقة، وحسب اتفاقيات 3 جوان 1955 لم يتغير وضعها إذ بقيت تحت نظام الحكم العسكري، ويمكن نضيف إلى ذلك شيء خطير من شأنه أن يضعف من فاعلية وصمود هذا الجيش، يتعلق الأمر باختلاف دوافع ونظرة المنخرطين فيه، إلى ما يسمونه "بالثورة الثانية" إذا:

<sup>1</sup> - عميرة عليّة الضغير: مرجع سابق، ص، ص90-91.

<sup>2</sup> - C.A.O.M.81F/2419, l'aide rebelle algerienne à la reprise de l'agitation entunisie

- قلة مسيسة من المقاومين كانت واعية بأن الاتفاقيات الممضاة في 3 جوان 1955 هي دون طموحاتها في تحرير البلاد، ولم تكن في مستوى التضحيات المقدمة.
- غالبية كانت تتصور أن العودة للمقاومة المسلحة تدخل في باب المناورة، السياسية بين "صالح بن يوسف" والحبيب بورقيبة" ، لكسب أكبر قدر ممكن من التنازلات لصالح القضية الوطنية.
- بعض قدماء المحاربين الذين انخرطوا من جديد في العمل المسلح، كان لهم شعور بالخيبة، إذ لم تقدر تضحياتهم حق قدرها، ولم تمنح لهم الترضيات التي يستحقونها.
- أوضاع الفقر والفاقة السائدة آنذاك في الوسط الريفي، دفعت العديد منهم للانخراط في صفوف الجيش لضمان دخل وامتيازات مستقبلية<sup>(1)</sup>.

بادر هذا "الجيش" بداية من جانفي 1956 باشتباكات مع القوات الفرنسية في مناطق الجنوب وعلى الحدود الجزائرية التونسية<sup>(2)</sup>، والهجوم على رموز النظام الاستعماري من ضيعات معمرين، ومراكز حراسة، أو تخريب مراكز الاتصالات، لكن زمام الفاعلية والمبادرة كان في أغلب الحالات في صف القوات الفرنسية ومعينها من التونسيين (كتائب قدماء المحاربين (Vigilance) والمخازنية)، إلى جانب هذه الأعمال العسكرية يمكن الإشارة إلى نشاط آخر كانت تمارسه "اليوسفية" يمكن أن نضعه في خانة "الإرهاب السياسي" كعمليات الاختطاف، وتخريب مكاتب الشعب التابعة للديوان السياسي، وتنفيذ عمليات الاغتيال ضد رموز النظام البورقيبي" هذه الأعمال شوهدت كثيرا بالحركة اليوسفية" ونظرة الشعب التونسي إليها، الأمر الذي زاد في عزلتها بجانب طابعها العروشي الجهوي<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- عميرة علية الصغير: مرجع سابق، ص 89.

<sup>2</sup>- عروسية التركي: مرجع سابق، ص 317.

<sup>3</sup>- عميرة علية الضير: مرجع سابق، ص 96.

لم يستطع جيش التحرير التونسي الصمود أكثر من أربعة أشهر، لتبدأ تناقضات إحدائه في البروز، بسبب وجود شخصية "الحبيب بورقيبة الذي جند كل امكانياته لافراغ الحركة الثورية في تونس من محتواها الثوري، بانتهاج العديد من الاساليب والسياسيات جمعت بين الضغط والإغراء تكشف دهاء وخبرة هذا الرجل، ويمكن توضيح ذلك في الجانبين التاليين:

(1) الميدان العسكري: فرض بورقيبة حصارا على مصادر تمويل الحركة اليوسفية بالسلاح، بتوظيف كتائب "قدماء المحاربين" التي لها دارية بمسالك تمرير السلاح وبالتعاون كذلك مع السلطات الفرنسية، التي أدركت خطورة التحالف اليوسفي الجزائري على مصالحها في تونس والجزائر، ويبدو أن بورقيبة هو من أقنعا بذلك، إذ تذكر المراجع أن هذا الأخير عندما تم استقباله من قبل وزير الخارجية الفرنسي "كريستيان بينو (Pineou) في 5 مارس 1956 صرح قائلا "إن مصلحة فرنسا الآن هي أن تدعم سلطة حلفائها في تونس، وتمكنهم من وسائل لاطفاء الحريق الذي يوشك ان يلتحم بالحريق الجزائري"<sup>(1)</sup>. وظهر في الميدان تنسيق تونسي- فرنسي في تعقب آثار المهربين، وحجز كميات هائلة من السلاح، مثلما وقع في "بنقردان" يومي 28 و 29 جوان 1956، بحيث وقعت مجموعتان تونسيتان، وثلاث جزائريين بأسلحتهم وذخيرتهم في يد القوات الفرنسية، أما في يوم 29 جوان فقد وقع السلاح في يد القوات الفرنسية في حين لاذت المجموعة المصاحبة له، وعدد أفرادها ستة (تونسيون وجزائريون) بالفرار<sup>(2)</sup>، كما طالت الهجمات قوافل السلاح التابع لجيش التحرير الوطني الجزائري، وهذا في نظرنا يدخل في اطار الضغط على القيادة الجزائرية على الاعتراف بالامر الواقع والتخلي عن اليوسفية، يقول أحمد بن بلة، " بموجب الاتفاق الذي وقعه بورقيبة مع السلطات الفرنسية، كان يهاجم القوافل التي

<sup>1</sup>- سعيد الصافي : بورقيبة، سيرة محرمة، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2000، ص203.

<sup>2</sup> -C.A.D.F, M.A.E./159.Trafic d'armement atravers la frontiere tunisienne

كانت تنقل السلاح إلينا، وكان يستولي على سلاحنا لصالح الفرنسيين، لانهم حولوه الى شرطي يعمل معهم، ووقعت معارك وقتال بين مقاتلينا، ورجال بورقيبة لكننا تغلبنا عليهم،لانه لدينا امكانياتنا، وهم الذين طلبوا أن نجلس ونتفق".

(2)الميدان السياسي: بالاضافة الى تظاهر "بورقيبة بالاتجاه نحو تحسين اوضاع المواطن التونسي في الجنوب، عبر توزيع الاراضي، ورخص التجارة (بيع التبغ، سيارات الاجرة) على "قدماء المحاربين" وادماج فئة المخارنية التي تعرف أماكن تواجد الثوار التونسيين ومسالك قوافل تهريب السلاح ضمن قواته<sup>(1)</sup>،لجأ إلى ضرب "اليوسفية" وتهميشها بسحب شعاراتها، وتبني أفكارها بالمطالبة بتعديل اتفاقية 3 جوان بالشكل الذي يحقق الاستقلال الكامل لتونس، وتكمن من فرض وجهة نظره على فرنسا عبر سياسة "خذ وطالب" وأجبرها على الدخول في مفاوضات انتهت بتوقيع "بروتوكول" الاستقلال في نطاق التكافل يوم 20 مارس 1956، وهي الاتفاقية التي يمكن القول عنها أنها فجرت اليوسفية، بقيام أحد قادتها الميدانيين؛ يتعلق الأمر ب "الطاهر لسود" بإصدار نداء إلى فصائل جيش التحرير التونسي، يدعوهم فيه إلى تسليم السلاح للثوار الجزائريين، وبرر موقفه هذا قائلاً "كانت غاية صالح بن يوسف القضاء على الديوان السياسي وعلى بورقيبة، أما بالنسبة لي فهي مواجهة العدو الفرنسي وقد تحقق<sup>(2)</sup>. بالإعلان عن "الاستقلال التام" وبعد ذلك فلا مبرر لتقاتل التونسيين، ولا معنى لبقاء الثوار في الجبال التونسية ولهذا وجهت نداء للثوار التونسيين، أدعوهم فيه إلى إعادة السلاح إلى الثوار الجزائريين، وتسليم أنفسهم إلى السلطة التونسية ، أو الالتحاق بالثورة الجزائرية على التراب الجزائري"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد منصور:الرئيس أحمد بن بلة، يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت2007 ص112.

<sup>2</sup> - عروسية التركي: مرجع سابق، ص361.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص. ص387-388

غير أن بعض المراجع والشهادات ترجع أسباب تخلي "الطاهر لسود" عن المقاومة الى خلاف وقع بينه وبين "صالح بن يوسف"<sup>(1)</sup>. حول شخصية "عبد العزيز شوشان" الذي تبين "للطاهر الاسود" أنه يمثل أحد جواسيس "بورقبيية" لدى اليوسفية<sup>(2)</sup>. ولم نحصل على شهادة أو وثيقة تثبت "خيانة" عبد العزيز شوشان" لكنه اختار فيما بعد بورقبيية لكن هذا ليس مبرر منطقي ليتخلى "القائد الميداني لجيش التحرير المغاربي والمسؤول عن شبكات التسليح فيه، كان من المفروض بحكم الالتزام الموقع مع القيادة الجزائرية- أن يستمر في المقاومة، أو يؤسس تنظيم خاص به أو ينظم حتى للثورة الجزائرية، اختار الاستسلام وجر معه عدد كبير من جنود جيش التحرير التونسي، بلغ عددهم في شهر جوان 1956 حوالي 240 من ثوار الجنوب"<sup>(3)</sup>. وفي الشهر الموالي حوالي 328<sup>(4)</sup>.

إن استسلام "الطاهر لسود" وجماعته بالطريقة المشار إليها سابقا، يدفعنا الى القول أن الثورة "التونسية الثانية" كانت مجرد مناورة سياسية القصد منها اكتساب أكبر قدر ممكن من التنازلات لصالح القضية التونسية، وبقي في الميدان "صالح بن يوسف" وقلة قليلة من أنصاره لأن معركته لم تنته ما دام في النظام التونسي شخص اسمه "بورقبيية" وتحاشى التصريح بهذه الحقيقة، مبررا استمراره في المقاومة بقضية التكافل" التي جاءت في مضمون بروتوكول 20 مارس 1956 ، من شأنها أن تلقي بتونس في أحضان الغرب، وتحرمها من انتمائها العربي، ومن مساندة "مجموعة باندونغ" التي نادى بسياسة عدم الانحياز، للحفاظ على الاستقلال السياسي لدول العالم الثالث<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - بشير القاضي: مرجع سابق، ص 176.

<sup>2</sup> - عمار السوفي: مرجع سابق. ص 195.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص 201.

<sup>4</sup> - عروسية التركي: مرجع سابق، ص 390.

<sup>5</sup> - الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص 162.



- سعى بورقيبة إلى فك الارتباط بين اليوسفية وجبهة التحرير بإظهار اهتماما بالغا بالقضية الجزائرية في تصريحاته ، معتبرا أن تحقيق الاستقرار في تونس مرتبط بشكل أساسي بالمشكلة الجزائرية، وأبدى اتجاها نحو الدفاع عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، إلى درجة انه ذكر في إحدى تصريحاته أنه مستعد للقيام بدور الوساطة لدى فرنسا لحل القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

ميدانيا شرع بداية من جانفي 1956 في وضع مخطط لتجفيف منابع العلاقة بين اليوسفية وجبهة التحرير، لجلب القيادة الثورة الجزائرية الى صفه طارحا القيام بمهام رعاية وتطوير نشاط جيش التحرير فوق الأراضي التونسية ، أو على الأقل وراثه الدور الذي كانت تقوم شبكات التهريب اليوسفية للسلاح، ولهذا الأمر كلف "حسين رزوق" ممثل الحزب الدستوري "بالقصرين" بالاتصال بقيادة جبهة التحرير، وشرح وجهة النظر البورقيبة، حاملا اقتراح "بناء قاعدة لجيش التحرير في محيط منطقة 35 كم<sup>2</sup> الواقعة على طول الحدود التونسية الجزائرية ، وتزويدها بالتموين اللازم، وفتح مستشفى ميداني لاستقبال مرضى وجرحى جيش التحرير، وتحت هذا الإطار انتقل وفد عن جبهة التحرير الوطني إلى تونس بتاريخ 17 أفريل 1956 يقوده "الطيب حوحاش" (المسؤول السياسي للجبهة في قسنطينة) رفقة "عمور جبار" المدعو "القايد علي"، وأجرى اتصالات مع قيادة الحزب الدستوري، ولقاء مع "الحبيب بورقيبة" بحضور "المنجي سليم" والطيب مهيري" كممثلين عن وزارتي الدولة ووزارة الداخلية، واستعرض الطرفان الظروف السياسية التي تمر بها كل من تونس والجزائر، كل عرض وجهة نظره، في حين اكتفى "حوحاش" بالمطالبة بتحسين أوضاع الجزائريين في تونس، وتقديم اعانات للاجئين الجزائريين في الحدود الليبية-الجزائرية، ويبدو أنه حصل اتفاق بين الطرفين حول مختلف المسائل المعروضة، هذا

<sup>1</sup>-C.A.O.M.81F/2419, salah ben yaussef et la médiation de Bourguiba dans la question Algerienne.

وتكلف "الطيب الحشاني" بتنشيط حملة تعبئة للقضية في أوساط الجالية الجزائرية بتونس، شيوخ، وطلبة بجامع الزيتونة<sup>(1)</sup>.

تحدث أحمد بن بلة عن لقاء جمعه بأحد رموز النظام البورقيبي، لكن كان في صورة وساطة من هذا الأخير لاطلاق سراح عناصر "يوسفية" تم الحكم عليهم بالاعدام من قبل النظام البورقيبي، ولا نستبعد أنه تم تناول نفس المسائل، وحصل شبه اتفاق حولها، يقول أحمد بن بلة: "اتصل بي صالح بن يوسف وطلب مني التوسط لانقاذ حياة "رضا بن عمار"، وحمادي" اللذين كانا من المفترض أن ينفذ في حقهما حكم الاعدام ، بعد قيامهما بقتل "ابن وادي" فلم أجد حلا سوى أن أتحدث مع بورقيبية وكنت أدرك أنه سوف يطلب مني أن أتخلى عن "صالح بن يوسف" اذا طالبت انقاذ حياتهما، وفعلا التقيت مع "الباهي الأدغم" في طرابلس، وتحدثت معه وكان بيني وبينه صلة ودار بيننا حوار طويل، وطالبنا بالفعل أن نتخلى عن بن يوسف، مقابل حل المسائل العالقة، حتى فيما يتعلق بالفرنسيين والحدود وغيرها، وكان مما قاله لي: مسألة الحدود امهلنا بين خمسة عشر يوما إلى عشرين يوم ، سوف نتركها لكم ونساعدكم في المرور منها بالسلاح والمؤن، فقلت له عندي طلب: هو أنكم حكتمم بالاعدام على رضا بن عمار" و"علي حمادي" ولا بد أن نسمع اليوم في اذاعتكم في نشرة الثامنة مساء ، بأن الرئيس بورقيبية عفا عنهما، فقال كيف يمكن أن يتم هذا وقد قتلنا "ابن وادي"؟ فقلت له: هذا شرطي ولو نفذتم فيهما حكم الاعدام فلا اتفاق بيننا ولا حل، و بالفعل أذيع في نشرة الثامنة مساء أن المجاهد الاكبر قرر العفو عنهما بعدم تنفيذ حكم الاعدام"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> –C.A.D.F.M.A.E/159 , L ingerences tunisiennes dans l’affaire algerienne

<sup>2</sup> – أحمد منصور: مرجع سابق، ص،ص112-113.

ترجمت إرادة بورقيبة في دعم كفاح الشعب الجزائري، بتقديم جملة من التسهيلات والمساعدات، نوجزها في المجالات التالية:

- **المجال الاجتماعي:** تم تأسيس لجنة لمساعدة اللاجئين الجزائريين تحت اسم "لجنة تونس لمساعدة الجزائر"، عين على رأسها "أحمد التليلي" الأمين العام للحزب الدستوري، ورئيس الاتحاد التونسي للشغل "بمساعدة" "علالة لويطي"<sup>(1)</sup>.
- **في المجال السياسي:** تم فتح مكتب لجبهة التحرير على مستوى الحزب الدستوري وعين على رأسه "الطيب حوحاش" ونائبه "عمور جبار"، ليتم بصفة رسمية اعتماد تمثيل لجبهة التحرير الجزائرية على مستوى تونس بداية من نوفمبر 1956، تحت اطار "اللجنة التونسية لمساعدة اللاجئين الجزائريين" وكانت تضم الشخصيات التالية "محمد محساس" (رئيس المكتب) بن عودة علي (مسؤول عسكري)، "الطيب حوحاش" (نائب بن عودة)، ويترأس لجنة مصغرة مقرها "سوق الاربعاء" مكلفة بربط الاتصالات والعلاقات مع مختلف اجنحة جيش التحرير المرابطة في الشمال، على الحدود التونسية الجزائرية، عباس تريكي (نائب رئيس الاتحاد العام للتجار الجزائريين) مكلف بالمالية، "حسان حشاني" عضو في لجنة "الطيب حوحاش" يشرف على فعاليات التجنيد والدعاية.

هذا الجهاز كله في علاقة مع أحمد التليلي بوصفه رئيس "لجنة تونس لمساعدة الجزائر" والذي بدوره يشكل جهاز متكامل يتكون من الشخصيات التالية:

- التيجاني بن خليفة (موظف في الأشغال العمومية في مصلحة النقل) مكلف بنقل الأشخاص، والسلاح الأتي من الخارج، وفيما يخص نقل الأشخاص، قدم النظام التونسي خدماته لإيصال الجزائريين المقيمين بفرنسا، والراعيين في الانخراط

<sup>1</sup> -C.A.D.F.M.A.E/159 Aide tunisienne

بصفوف جيش التحرير الوطني، أي التكفل بإجراءات النقل والاستقبال وإيصالهم إلى الحدود حيث تتمركز وحدات جيش التحرير.

- عزوز ربيعي (الأمين العام للشباب والرياضة) وظف من طرف بورقيبة شخصيا وكلف بمهام الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين التونسيين والجزائريين، أو بين الجزائريين أنفسهم.

- لزهري شرايطي (قائد المحاربين القدماء)، عين من طرف الحكومة التونسية "كمساعد تقني" للقيادة الجزائرية، وهو مستقر بدون مهام في "قفصه" إلا للمهمة السابقة<sup>(1)</sup>.

- في المجال الإعلامي: تم فتح برنامج في الاذاعة التونسية باسم "صوت الجزائر" مكلف بالدعاية للقضية الجزائرية وفي علاقة مباشرة مع "إذاعة القاهرة" واذاعة دمشق" بحيث تزودها بأخبار كفاح الشعب الجزائري من قلب الحدث.<sup>(2)</sup> مقر هذه الإذاعة يوجد في مكاتب أمانة الدولة للإعلام التونسية، التي نظمت في هذه الفترة زيارات للصحافة الأجنبية، وممثلي الهلال الأحمر السويسري إلى مقرات اللاجئين الجزائريين في قاعدة "سوق الأربعاء"، ومركز "باجا" (Beja) اشرف على بث هذا البرنامج الذي يدوم 30 دقيقة من الزمن، نخبة من الإعلاميين هم: علي مسعودي، محمد بوزيدي، لمين بشيشي، العربي سعدوني (بالقبايلية) سيرج مشال (بالفرنسية)<sup>(3)</sup>.

- في المجال الأمني: لتنظيم النشاط الجزائري فوق التراب التونسي (تنقل الأشخاص، السلاح)، ثم انشاء لجنة خاصة عرفت بـ "لجنة المراقبة" يشرف عليها، حسان الكرداني، على محجوب، حسان أيوب... وهم يمثلون "جمعية قدماء المحاربين" الداخلة في سلك الدفاع الوطني<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - C.A.D.F.M.A.E/159, L ingerence tunisienne. Op.cit.

<sup>2</sup> - C.A.D.F.M.A.E/159, Aid Tunisie inne. op.cit.

<sup>3</sup> - علي عبد النور: صوت الجزائر، الاذاعة الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 39.

<sup>4</sup> - C.A.D.F.M.A.E/159.L ingerence tunisienne. op.cit

- في المجال العسكري: قدم النظام التونسي بعض التسهيلات لانجاح العملية العسكرية بالجزائر نوجزها فيما يلي:

- توزيع كميات هائلة من السلاح المحصل من اليوسفيين بعد تخليهم عن الكفاح على الثوار الجزائريين.

- تسهيلات لاستقبال السلاح الآتي من الخارج ثم وضع نقاط للتفريغ على الساحل التونسي خاصة في "كاب بون" وكانت العناصر الدستورية هي التي تشرف على عمليات التفريغ ضمانا لسريتها، هذا إلى جانب تخزينها في مكاتب الحزب الدستوري خاصة في تلك المتواجدة بالقرب من قاعدة "مختار" وسوق الأربعاء" وتتكفل شاحنات المحزن، والحرس الوطني التونسي بنقل السلاح عبر التراب التونسي إلى الحدود<sup>(1)</sup>.

ميدانيا وكنتيجة لهذه السياسة، نقلت بعض الكتابات التاريخية صور لتحاشي وحدات جيش التحرير الجزائري التعامل مع القوات اليوسفية، أو قبولها في صفوف قواتها بالاشتراط عليها ترخيص من السلطة التونسية، وفي هذا الصدد يذكر المناضل "غرس الله المحضاوي" أن بعض المقاومين التونسيين حين طلبوا من قادة المقاومة الجزائرية الانضمام إليهم وزعواهم على عدة فرق، وتم تكليفهم بأعمال ثانوية... بعض المقاومين اشترطوا على القيادة الجزائرية البقاء مع بعضهم ، وتخصيص مناطق نشاط خاصة بهم هذا الأمر تم رفضه، إن هذا التغيير المفاجيء من المقاومة الجزائرية يفسر بميلهم في تلك الآونة إلى التعامل مع بورقيبية ، بعد أن أصبحوا يباسون من قدرة بن يوسف، على نفع المقاومة الجزائرية ،جعل الباقي من جيش التحرير التونسي يضعف، ويفكر في التخلي عن المقاومة ....أمام هذا الوضع اقترح أحد قادة المقاومة الجزائرية على قادة الجيش التونسي تشكيل وفد للتفاوض مع المسؤولين في الحكومة والحزب، وبالفعل تشكل وفد ضم القائد الجزائري و"علي بن عمار المحضاوي" و"محمد بن أحمد اليزيدي" و"غرس الله المحضاوي" وتقابل الوفد مع كل من "الباهي

<sup>1</sup> -C.A.D.F.M.A.E/159, Aide tunisienne ; op.cit.

لدغم" والطيب المهيري" الذين وعدوا أعضاء الوفد بسلامة وأمن كل من سلم سلاحه وتوقف عن القتال، فتم التسليم في "تلابت" بالقرب من منطقة القصرين، قبل عملية التسليم تم فرز الأسلحة، وأعطى الصالح منها للثوار الجزائريين<sup>(1)</sup>.

صحيح هذا التصرف من القيادة الجزائرية يمكن اعتباره من الناحية العرفية تخلي عن قيم التعاقد المبرمة بين القيادتين، لكن بالنظر إلى الواقع وأهداف الحركة اليوسفية التي جعلت نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، والنظام البورقيبي في منزلة واحدة، تصرفت القيادة الجزائرية أخلاقي يدخل في إطار حقن دماء التونسيين، وما اشرفها على عملية التسليم لتأكيد هذا التوجه، ومع ذلك لا بد أن نذكر أن قسما لا بأس به من مجاهدي الثورة الجزائرية، أمثال "عباس لغرور" و"الطالب العربي" رفض الخضوع لأوامر القيادة بالتخلي عن أنصار صالح بن يوسف، فطالب العربي" لم يكتف برفض أوامر القيادة، بل ضم إليه عددا من المقاومين اليوسفيين أمثال" الطاهر بالاخضر لعربي"، و"المبروك زغدود"<sup>(2)</sup>، ونظم ما يعرف في الدراسات التاريخية "بانقفاضة السوافه" في عام 1957، حيث دخل بكتيبته الجنوب التونسي، وقيل أنه جاء لمناصرة عناصر تونسية وقعت في الأسر، ولكن وباشعار من القوات الفرنسية ضربت القوات التونسية حصارا عليه في "بني خداش" وبعد معركة سقط فيها ضحايا من الجانبين استسلمت الكتيبة، وأعدم بعضهم دون محاكمة<sup>(3)</sup>. منهم الطالب العربي<sup>(4)</sup>.

لكن صالح بن يوسف، وبمجرد أن علم بقرارات القيادة العليا للثورة الجزائرية ابان عن طروحاته القطرية، فأمر قواته بعدم الانضمام إلى صفوف الثورة قائلا لهم "إن المجاهدين بجيش التحرير الوطني التونسي لم نأمرهم بمواصلة الكفاح من أجل

<sup>1</sup> - عمار السوفي: مرجع سابق، ص 199.

<sup>2</sup> - عميرة علية الصغير: مرجع سابق، ص 97.

<sup>3</sup> - عمار السوفي: مرجع سابق، ص 98.

<sup>4</sup> - الطاهر عبد الله: مرجع سابق، ص 171.

مساعدة الجزائر فقط، بل مساعدة الجزائر تأتي كهدف ثاني بعد كفاحنا في الداخل ضد العدوين، فرنسا وأذنابها، إني أحجر على جيوشنا الدخول إلى الجزائر والالتحاق بجيش التحرير الجزائري، وقد بلغني أن إخواننا الجزائريين يطلبون من جماعتنا رخصا من الحكومة<sup>(1)</sup>.

وضح هذا المبحث الإستراتيجية التي تبنتها جبهة التحرير على مستوى دائرة شمال إفريقيا في الفترة 1954-1956 والتي هدفت إلى تعميم الكفاح المسلح على مستوى شمال كحل أنجح لتحقيق استقلال شمال إفريقيا ككل، والشروع مباشرة في بناء وحدته لكن هذه الإستراتيجية فشلت، بقبول كل من تونس والمغرب التخلي عن الكفاح المسلح والدخول في مفاوضات مع الاستعمار الفرنسي، والتي انتهت بحصولهما على الاستقلال بداية عام 1956، السؤال المطروح هنا كيف ستتعامل جبهة التحرير مع هذا الوضع الجديد في المغرب العربي؟

**المبحث الثاني: جبهة التحرير الوطني ورهانات استقلال كل تونس والمغرب الأقصى**

إن التوجه المغربي المشترك لتعميم الكفاح المسلح سرعان ما فتر اثر تصريح قرطاج، واتفاق اكس- بيان، اذ باشر كل من حزب الاستقلال المغربي، وحزب الدستور التونسي مفاوضات مع فرنسا لانهاء المقاومة، اذ كانت العناصر المؤثرة في الحزبين تحرص على أن يكون إطار العمل المسلح محدودا بالمجال والزمان، كعنصر ضغط فقط على فرنسا لانهاء عصر الحماية والجلوس الى طاولة المفاوضات، لكن هذه السياسة ما كانت لتثمر لولا اندلاع الثورة الجزائرية وتوضيح أهدافها التي تعدد محيطها الجغرافي في الجزائر، لتطرح مسألة تحرير شمال افريقيا كاهم اولوياتها، وهذا ما هدد تواجد الاستعمار الفرنسي في كامل شمال افريقيا، ودفعته إلى منح الاستقلال لكل من تونس والمغرب، يقول "الآن سافاري "

<sup>1</sup> - كتابة الدولة التونسية للشؤون الخارجية: كتاب ابيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، المطبعة الرسمية تونس 1958، ص 81.

"أجبرت الثورة الجزائرية، الحكومة الفرنسية على التضحية بتونس ومراكش لتتوفر لها من جانبي الارض الجزائرية مناطق هدوء، حيث يلتف الناس نحو المستقبل<sup>(1)</sup>.  
إن أهمية كل من تونس والمغرب كقواعد حلفية للنضال الجزائري، دفعت كوادر الثورة الى التفكير في الاستراتيجية التي يمكن تبنيها للتكيف مع التحولات الجديدة التي شهدتها المغرب العربي عقب استقلال كل من تونس والمغرب، وبرز في هذا الاطار نظرتان، تعكس في الحقيقة الخلاف الذي ظهر بين قيادات الثورة بعد مؤتمر الصومام 1956.

نظرة الوفد الخارجي: الذي خطط لاستراتيجية تعميم الكفاح المسلح على مستوى شمال افريقيا، رفض التخلي عن هذا المشروع، الذي يلقي تجاوبا كبيرا من القوى الشعبية، وفضل الابقاء على تحالفاته السابقة كالتزام أخلاقي، وكآلية ناجعة لتحرير شمالافريقيا ككل، حيث واصل السعيد عبد الحي المدعو عبد الحي الأوراسي، ومن بعده "أحمد محساس" وعباس لغرور" التعاون مع المعارضة اليوسفية عبر الجنوب التونسي<sup>(2)</sup>.

نظرة الاتجاه الثاني (الداخل): الرافض لاستراتيجية الاتجاه الاول، والقائل بضرورة بناء استراتيجية واقعية تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة في المغرب العربي، في أنه انه لا مناص من التعاون مع الحكومات الجديدة ، التي أبدت رغبتها في ذلك بفضل تأييد الشعوب المغاربية للقضية الجزائرية، ودافع أصحاب هذا الاتجاه عن سلامة ومصداقية خيارهم في أنه "لا يمكن الدخول في صراع مع تونس والمغرب بوقوفنا بجانب المعارضة، كما لا يمكن تحميل الطبقات الحاكمة في تونس ومراكش حربا في افريقيا الشمالية ، طالما أن هدفهما في خلق دولة وطنية قد تم

<sup>1</sup>-مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر- القاهرة) ،(1954-1956)، دار القصبية، الجزائر، 2005، ص158.

<sup>2</sup>- عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير، ترجمة، صالح عبد النوري، دار القصبية، 2005، ص، ص 120-122.



بلوغه؟ لماذا ينخرط شعبا هذين البلدين في صراع حتى الموت ضد الامبريالية الفرنسية، إذا لم يكن معروض عليها مثل اجتماعي يتحطى المطالبة القومية؟<sup>(1)</sup>.

ويمكن القول من خلال استعراض آراء أصحاب النظرتين أن جبهة التحرير لم تعارض قوميتي تونس والمغرب بسياسة ثورية طبقية، بل أنها بقيت في نهاية المطاف متفوقة في إطار قومي ضيق، هو بالضبط الذي كانت تأخذه على القادة المراكشيين، والتونسيين<sup>(2)</sup>. ويمكن أن نكتشف ذلك في المراسلات التي كانت تتم بين الداخل والخارج حول موضوع العلاقات مع النظامين التونسي والمغربي والتي أثارت جدلا كبيرا بينهما استمر تقريبا طوال عام 1956.

إن قيادة الداخل التي كانت تنتظر بواقعية مجردة للعلاقات المغاربية، ترى أنه يتوجب ألا يأخذ العمل الوحدوي لشمال إفريقيا الأولوية في اهتمامات الوفد الخارجي، بل يجب تركيز جهودهم على الجزائر بتوفير وسائل نجاح معركتها التحريرية، وأكد "عبان رمضان" على هذه الحقائق في العديد من الرسائل التي أرسلها إلى الوفد الخارجي، والتي لم يتوان فيها اعتبار وحدة شمال إفريقيا في الوقت الحاضر أمر ثانويا، فيذكر مثلا في رسالته المؤرخة في 13 مارس 1956، والتي انتقد فيها سياسة الوفد الخارجي مايلي "إنكم تعطون الانطباع انكم شمال افريقيون قبل ان تكونوا جزائريين بدلا من اضاءة وقتكم وصرف طاقاتكم في حمل تونس والمغرب على الكفاح (والأغلبية الواسعة في هذين البلدين) تسير خلف بورقيبة والسلطان سواء علمتهم بذلك أم لا، من الأفضل لكم تخصيص جهودكم للجزائر، فمنذ شهور وشهور ونحن ننتظر السلاح الذي وعدنا به أكثر من مرة لكن لم يصلنا شيء..."<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد حربي: مصدر سابق، ص158.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، ص158.

<sup>3</sup> - مبروك بلحسين: مصدر سابق، ص163.

وفي رسالة أخرى بتاريخ 15 مارس 1956 بعد اعتبار وحدة شمال إفريقيا أمرا ثانويا ذهب عبان رمضان الى حد التشكيك في نوايا الوفد الخارجي من الاتفاقيات التي كان يبرمها مع أطراف تولى مصحتها القطرية الاهتمام الاول وحملهم مسؤولية اتخاذ اجراءات دون العودة الى السلطة المركزية حيث يذكر "مثلما نحرص على أن نقول لكم بأنكم تجاوزتم صلاحياتكم بما التزمت به مع مغاربة غير مؤهلين، وأفضل دليل على ذلك هو الشعب المغربي يقف خلف السلطان والمفاوضين المغاربة، ماذا ينتظر أصدقاؤكم المغاربة لاسقاط السلطان والمفاوضين الذين خانوا بالمعنى الحقيقي للكلمة اتفاقكم وافريقيتم الشمالية؟ في الحقيقة يبدو أنكم أنتم وحدكم الذين تؤمنون بهذا الاتحاد الشمال الافريقي، وقد استغل المغاربة والتونسيون حسن نيتكم، إن المغاربة الذين يحاربون اليوم سيضعون السلاح بمجرد ما يصبح استقلال المغرب فعليا، أما التونسيون فهم أقل انتسابا إلى شمال إفريقيا من المغاربة، وسوف يتخلى عنكم صالح بن يوسف كما تخلى عنكم بورقيبة" (1).

دعى عبان رمضان في احدى رسائله الى الوفد الخارجي - لكننا مفقودة ويمكن استنتاجها من مضمون رسالة بعث بها الى نفس الوفد بتاريخ 18 ماي 1956 - إلى التعامل صراحة مع الحبيب بورقيبة، وفك الارتباط مع خصمة "صالح بن يوسف" وذلك رغم بيانات التنديد بسياسة بورقيبة التي كانت تروج في الجزائر بتوجيه من الوفد الخارجي وبرعاية عبان رمضان (2).

يبدو أن وصول "عبان" رمضان وجماعته الى هذه القناعة أي التعامل مع النظام التونسي الجديد" قد تم بعد جس نبض بورقيبة هل هو مع الثورة أم ضدها؟ عن طريق ارسال شخصية أبدت اعجابا منقطع النظير بسياسة بورقيبة، يتعلق الامر ب "محمد لجاوي"، وعن هذه المهمة الناجحة بذكر هذا الأخير "... إتصلت ببورقيبة

<sup>1</sup> - مبروك بلحسين : نفس المصدر، ص171.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، ص190.

الذي كان قد شكل الوزارة بعد تعيينه رئيسا للحكومة فاستقبلني بحرارة، ومن أجل الحصول منه على تأييد علني للثورة قدمت له عشرين نقطة تقريبا، عدد من الطلبات الواضحة التي كان يمكن أن يشكل الكثير منها في هذه المرحلة الحاسمة من نشاطه السياسي، مشكلات حقيقية، كان أحدها يرمي إلى انشاء منظمة لجبهة التحرير في تونس، مطلب ثان، يقضي بان يقدم مساعدة عملية لمقاتلينا، وثالث بتدخله الشخصي لدى السلطات الفرنسية لاطلاق موقوفين من المقاتلين الجزائريين.... ، استجاب الرئيس التونسي لكل مطلب و بدون استثناء وبتلقائية وصدق مؤثوين<sup>(1)</sup>.

عاد "بجاوي" ليعرض نتائج مهمته على قيادة الداخل، مبزرا استعداد بورقوية تقديم الدعم للثورة الجزائرية، في حدود امكانياته، لكن بشرط وهو ما لم يذكره "ليجاوي" التخلي عن خصمه اللدود "صالح بن يوسف" ، والتوقف عن كتابه بيانات التسويه ضده ونظامه ، واستطاع هذا الأخير اقناع الوفد الداخلي بصدق نوايا بورقوية تجاه الثورة الجزائرية، حيث خلاص الاجتماع الى حقيقة مفادها "أنه لا يمكن تعميم المعركة - ضرب من الخيال- في ظل وجود حكومة وطنية قبلت بالاستقلال، وليس مفيدا أن ندخل في معركة مفتوحة مع النظامين التونسي والمغربي بأية حال من الأحوال، وأن تفهم أن استقلال تونس والمغرب من شأنه أن يساعد على تطور كفاحنا، فبتصعيد هذه المعركة ينتهي الأمر بهذين البلدين الى التحول الى قاعدتين أساسيتين لنشاطنا السياسي والدبلوماسي والعسكري"<sup>(2)</sup>.

عند تبليغ هذا الموقف الى الوفد الخارجي كان جواب "خضير" فيه كثير من الواقعية والخطورة في نفس الوقت، في وقت كان ينتظر منه أن يجيب مع أو ضد هذا الطرح، قرر الجمع بينهما في خطوة خطيرة ان لم نقل غير معقولة، إذ أشار الى

<sup>1</sup>- محمد بجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحر، بيروت، 1981، ص124.

<sup>2</sup>- نفس المصدر، ص124-125.

استثمار التحولات التي يمر بها المغرب العربي، بجميع اتجاهاته لصالح الثورة، فلم يرفض التعامل مع بورقبيبة لكنه طرح مقابل ذلك استخدام ورقة "صالح بن يوسف" لدفع بورقبيبة نحو الالتزام أكثر بدعم الثورة حيث يذكر في رسالته المؤرخة في 6 جوان 1956 مايلي " نحن نوافقكم موافقة تامة فيما يخصالقيام بعمل مع بورقبيبة لكن لا بد من مواصلة العمل مع صالح بن يوسف ، وفعلا فنحن على اتصال مع هذا الأخير منذ مدة طويلة، وإن العمل الذي يقوده حاليا يمكن أن يؤدي الى تشتيت قسم كبير من القوات الفرنسية في تونس، ونعلمكم بهذا الشأن بأنه منذ ثلاثة أيام حقق جيش التحرير التونسي، انتصارا كبيرا في الجنوب التونسي وقتل 19 ضابطا من بينهم: عقيد و700 جندي فرنسي، ومن جهة أخرى نعتقد أن "بورقبيبة " لا يستطيع أن يمتنع عن مساعدتنا لان استقلال تونس في نهاية المطاف يتوقف على استقلالنا، وهو يعرف جيدا،فاية طريقة أفضل من أن نجعل بورقبيبة يمشي معنا وسيلة بن يوسف في خصره"<sup>(1)</sup>.

فصل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956،-في غياب الوفد الخارجي- لصالح أنصار الرأي القائل بضرورة التعامل مع الوضع الراهن للمغرب العربي، مؤكدا على أن التأييد الكبير الذي تلقاه الثورة من القوى الشعبية وطبيعة تحالفاتها، تعتبر عنصر توازن في منطقة شمال افريقيا، ستجبر الانظمة الناشئة -حفاظا على استقرارها - على كسب ورقة التضامن مع الثورة الجزائرية، لفك ارتباطها مع الفصائل الثورية وابعاد التهديد المصري، وفي نفس الوقت دفع فرنسا نحو الاستجابة لمطالبها السياسية "الجلاء" وتجسيد وعودها في المساعدة المالية والتقنية للنهوض بواقع دولها، والعكس غير صحيح، اذ أن احتضان هذه الانظمة للثورة سوف يعرضها الى مزيد من الضغوط الفرنسية، وصل الى حد وقف المساعدات المالية على نحو ما حصل مع

<sup>1</sup>- مبروك بلحسين: مصدر سابق، ص190.

تونس في عام 1957<sup>(1)</sup>. أو حتى التفكير في -إعادة السيطرة العسكرية على بلدانها<sup>(2)</sup>، على العموم أشار مؤتمر الصومام الى استراتيجية جبهة التحرير على مستوى شمال افريقيا ولخصها في النقاط التالية:

1)تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الدبلوماسي.

2)توحيد النشاط السياسيانشاء لجنة تنسيق بين الاحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير.

أ/ انشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية.

ب/ التدخل بمختلف الوجوه في جميع المناطق.

3)الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس (القيام بعمل ايجابي ملموس لدى الرأي العام والصحافة والحكومة)

4)التضامن بين الهيئات النقابية المركزية: الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للعمال الجزائريين.

5)التعاون بين الاتحاديات الثلاث للطلبة.

6)تنسيق نشاط الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاث<sup>(3)</sup>.

رغم ذلك فقد انتقل الخلاف بين انصار الداخل والخارج الى الميدان، حيث كانت الاراضي التونسية مسرح لصراع دام بينهما، خاصة بعد أن عين "عبان رمضان" روابحية" و"ايت الحسين" كممثلين للثورة لدى تونس<sup>(4)</sup>، كان أخطرها ما وقع في ليلة

<sup>1</sup>-Samia El Machat : les relations franco – tunisiennes dans la tourmentalgerienne 1957-1961, Actes du VIII<sup>e</sup>collaue international sur histoire oral et relation tuniso- francaises de 1945 à 1962, tunis , 1996, P205.

<sup>2</sup>- عبد الرازق بوحارة: مصدر سابق، ص217.

<sup>3</sup>- وزارة الاعلام والثقافة: النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص48.

<sup>4</sup>- محمد عباس: رواد الوطنية دار هومة الجزائر، 2009، ص، ص292-294.

14 ماي 1956 في العاصمة التونسية، والتي أدت الى مقتل عنصرين من قوات الحرس الوطني التونسي بعد تدخلهم لفك الصراع بين المجموعتين، وراى بورقيبة في هذه الاحداث تهديدا لأمن دولته الناشئة، لذلك طلب عقد اجتماع طارئ حضره "التليلي" ولدغم" و"عبد الله فرحات" و"عبد الجليل المهيري" وبعد مناقشة الوضع من جميع جوانبه، تقرر ابلاغ قادة الثورة في الداخل والخارج، بخطوة الوضع وبضرورة وضع حد لانتهاك السيادة التونسية ، كما قرر بورقيبة لعب ورقة الوفد الخارجي بتكليف "عبد الجليل المهيري" بمعالجة المسألة مباشرة مع الوفد الخارجي، وفي هذا الاطار تم عقد لقاء بالقاهرة جمع "الصادق لمقدم" و"عبد الجليل المهيري" ب "أحمد بن بلة" و"محمد حيزر"، "محمد اليزيد"، قدم فيه الطرف التونسي عروض مغرية من المساعدات، لم تكن لتخلوا من شرط أساسي ألا وهو "القطيعة مع اليوسفية" وتتمثل في:

- تعيين ممثل للثورة في تونس.

- تنظيم ندوة مغاربية لمناقشة مقترح دعم الثورة الجزائرية وتنسيق المواقف، وسبل تصفية الاستعمار<sup>(1)</sup>.

بيدوا أن الهدف من هذا اللقاء هو كسب -بالطبع بعد أن ضمن تأييد عبان رمضان وجماعته له- تأييد الوفد الخارجي، خاصة وأن "أحمد بن بلة" يعتبر من المنظرين لفكرة تعميم الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي، وتجمعه علاقات طبية ب "صالح بن يوسف"، وقد أبدى هذا الاخير تجاوبا - نظريا- مع العرض البورقيبي وطلب تقديم البعثة التونسية في روما تسهيلات للثورة، لكنه عمليا استمر في ارساله تعليماته لمؤيديه في الأوراس يحثهم فيها على الالتفاف حول جبهة التحرير

<sup>1</sup> - عبد الله مقلاني: العلاقات الجزائرية المغربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة الجزائر 2007-2008، ص، ص164-165.

وجيش التحرير، والحفاظ على الخط الثوري المنتهج ورسالته التي وجهها الى مؤيديه في الاوراس، والتي أشار فيها الى تعيين السيد "أحمد محساس" كقائد على ولاية الاوراس خير دليل على ذلك<sup>(1)</sup>، فقد استمر الصراع الى غاية 1957 اين تمكنت لجنة التنسيق والتنفيذ من فرض تواجدها بتونس وارسائها لعلاقات التعاون والاحترام المتبادل مع النظام البورقيبي<sup>(2)</sup>. لكن السؤال المطروح كيف تم ذلك؟

تلاقت ارادة ومصالحة الطرف التونسي والجزائري في تنظيم نشاط الجزائريين بتونس بالشكل الذي يضمن احترام السائدة التونسية، ويفرض سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على قيادة الثورة في الاوراس، حيث تم التنسيق بين القيادتين في التصدي لبعض قيادي جيش التحرير الذين رفضوا الاحتكام لسلطة لجنة التنسيق والمعارضين للاتجاه البورقيبي في الثورة الجزائرية، حيث حدثت تصفيات رهيبية في صفوف التيار الوحدوي العربي قاغتيل "عبد الحي الأوراسي" وعباس لغرور" و "علي الشكريدي" وطالب العربي"<sup>(3)</sup>. ونجا "أحمد محساس" من عملية الاغتيال بعد أن سهلت له الحكومة التونسية عملية الفرار الى روما<sup>(4)</sup>. رغم أنه قبل العمل تحت قيادة "عمر او عمران" وتنفيذ أوامر "الامين دباغين" وارسل له رسالة بهذا المعنى في فيفري 1957، ويبدو ان ذلك تم تحت ضغط بورقيبية الذي قرر التخلص من جميع العناصر المتعاطفة مع الحركة اليوسفية<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - أنظر رسالة أحمد بن بلة الى المقاومين في الاوراس والنمامشة، وسوق اهراس في

C.A.D.N.21po/A/43.

<sup>2</sup> - محمد زروال: اللمامشة في الثورة ج2، دار هومة الجزائر 2003، ص. ص. 400-403.

<sup>3</sup> - عبد الله الطاهر: مرجع سابق، ص. ص. 170-171.

<sup>4</sup> - الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض مذكرات، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2001، ص. 159.

<sup>5</sup> - Jacques valette: "1956: le F.L.N. porte la guerre d algerie en tunisie, revue guerremondial et conflits comtemporains, N°224, paris, 2006, p75.

بعد تحقيق هذه الانجازات انتقل "الحبيب بورقيبة" الى مسألة مهمة استهدف من خلالها تجفيف منابع تمويل الحركة اليوسفية، والتحكم في نشاط الثورة الجزائرية فوق الاراضي التونسية، تعلق الامر بتوقيع اتفاق 22 جانفي 1957 الذي يحدد أسس التعاون العسكري بين الحكومة التونسية وقيادة الثورة الجزائرية ونص على:

- تتعهد الحكومة التونسية بنقل الاسلحة التي ترد عليها من ممثلي جبهة التحرير الوطني وتتعهد بتسليمها على الحدود لمن تعينهم الجبهة لتسلمها.
- توضع هذه الاسلحة تحت حراسة وضمن هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.
- تتعهد هذه الهيئة بأن لا يتسرب الى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.
- لا تتم معاملة النقل هذه، إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون مشاركة خارجة عنها.
- المسائل الفنية المتعلقة من عضو يعينه الديوان السياسي التونسي، عضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.
- تبدأ للجنة اعمالها حال مصادقة الاخ الرئيس "الحبيب بورقيبة" على هذا النص النهائي بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية<sup>(1)</sup>.

توقيع هذا الاتفاق بالرغم من الغموض الذي يظهر عليه- كان شر لا بد منه خصوصا وأنا نعرف شخصية بورقيبة "المزاجية المتقلبة" وارتباطاته الخارجية وموافقة لجنة التنسيق والتنفيذ عليها يكشف عن رغبة هذه الأخيرة في تدعيم

<sup>1</sup>-توفيق المدني: حياة كفاح، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص، ص278-279.



استقرارها وكسب الاعتراف بسيادتها فوق الاراضي التونسية وهي أمور مهمة في مواجهة المعارضة، والتكفل باحتياجات الثورة المختلفة، لكن ما يؤسف عليه أنها تمت على حساب التضحية بشخصيات كان لها دور مهم في مسار جهاد الشعب الجزائري.

بعد استقرار عمر أو عمران كممثل للجنة التنسيق والتنفيذ في تونس، أعاد هيكله تنظيم الجبهة هناك، والذي تكون من تنظيمات مركزية، وقيادة مستقرة في تونس وقيادات جهوية، وقواعد عسكرية على الحدود التونسية-الجزائرية.

### 1- المصالح المركزية:

أ/ التنظيم المدني: ويتكون من المصالح التالية:

1- المديرية السياسية: عين على رأسها الدكتور شوقي مصطفى.

- مصلحة المالية: يشرف عليها عباس تريكي.

- التنظيم النقابي: يشرف عليه مولود قايد.

- مصلحة الدعاية وتنظيم الشباب: وضعت تحت قيادة الطيب بلهوشات.

- مصلحة الصحافة والاعلام: يشرف عليها عبد القادر شنتوف.

- الهلال لأحمر الجزائري: يشرف عليه كل من: بوكلي حسان (رئيسا) بن باحمد

(نائب الرئيس) بوقرمون مولود (النائب الثاني للرئيس) الدكتور اونبي (الأمين العام

مساعد) الدكتور سليمان بومدين (أمين مساعد) بالول أكلي (المسؤول المالي العام)

فندور ميدونا محمد (النائب الاول للمسؤول المالي مساعد) براهيم مفتاح انيس (النائب

الثاني للمسؤول المالي) <sup>(1)</sup>، عينت الحكومة التونسية ممثلين عنها يقومان بدور

الوساطة بينها وبين ممثلية الجبهة في تونس، وهما: أحمد تليلي (الامين العام للاتحاد

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159, organisation civile et militaire du F.L.N. en tunis.

التونسي للشغل، والمسؤول المالي في الحزب الدستوري الجديد) ، شاعر عبد المجيد (محامي، عضو اللجنة الادارية للحزب<sup>(1)</sup>.الدستوري).

(2) التنظيم العسكري:

أ/ قيادة جيش التحرير الوطني المتواجدة في "صديقية"، ويشرف عليها كل من:

- المسؤول العسكري: عمر او عمران، ويساعده "هماي قاسي".

- المسؤول السياسي والاجتماعي: براهيم كابويا.

- مصلحة الصحافة: يشرف عليها "براهيم مزهودي".

- مصلحة التسليح: يشرف عليها "حاج علي".

- مصلحة الصحة: يشرف عليها "دريس عكاش" و"تومي".

ب/ اللجنة القطاعية: تاتي في الترتيب بعد قيادة جيش التحرير، وتتكون من مسؤولي

الولايات المستقلة عن القيادة.

- ولاية سوق أهراس: كان على رأسها "النوار".

- الولاية الثالثة: "القبائل" كان على رأسها: عميروش.

- الولاية الأولى (الاوراس) كان على رأسها: محمود الشريف.

- الولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، علي كافي

II- القيادات الجهوية والقواعد العسكرية:

أ/ قيادة الولاية الاولى (الاوراس): أعيد تنظيمها في تونس تحت قيادة "شريف محمود"

الذي تشمل سلطنة جميع مناطق الاوراس بما فيها جبال الاوراس<sup>(2)</sup>، وتتكون من

المناطق التالية:

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B1/14 articulation...op.cit.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159 organisation du F.L.N.op.cit.

- المنطقة الثانية (الصحراء)، كانت تحت قيادة عبد الله بلهوشات، وأحمد بن عبد الرزاق المدعو (سي الحواس)

- المنطقة الخامسة (مرسيط): كانت تحت اشراف "محمد قنز".

- المنطقة السادسة (تبسة) يشرف عليها سماعيل صالح بن علي، تحتوي هذه الولاية على 500 مجاهد.

ب/ قيادة الولاية سوق أهراس: مركزها سوق الاربعاء، وكانت تحت ادارة " اعمارة العسكري" وتتكون من النواحي التالية:

- ناحية "كل": عين على رأسها "ليساني" ويوجد بها الفيلق الاول (450 مجاهد)

- ناحية "بن صالح" عين على رأسها "عبد الرحمان بن سليم" ويوجد بها الفيلق الثاني (470 مجاهد).

- ناحية سوق اهراس عين على رأسها "الطاهر زبيري" و"عواشرية"، يوجد بها الفيلق الثالث (470 مجاهد) والفيلق الرابع (260 مجاهد)<sup>(1)</sup>.

ج/ القواعد:

- قاعدة سوق الاربعاء: هي اهم قاعدة لجبهة التحرير في تونس تمول ثلاث ولايات: ولاية سوق اهراس، والولاية الثانية (الشمال القسنطيني) والولاية الثالثة (القبائل).

- قاعدة تجروين: هي القاعدة الخليفة لولاية سوق أهراس، وهي تحت امرية كل من "محمود الشريف" و"لعموري" و"عبد الله بلهوشات".

- قاعدة ثالة: هي مركز قيادة، وقاعدة خليفة لمنطقة "تبسة" وهي تحت مسؤولية سماعيل صالح.

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159 , ordre de bataille du F.L.N. pour la frontiereAlgero- tunisienne.

- قاعدة "ردياف": هي مركز قيادة، وقاعدة خلفية" لمنطقة الصحراء"، وهي تحت مسؤولية "سي هاود".

بداية من عام 1958 شكلت الجبهة تنظيم جديد، يغطي جميع أطراف التراب التونسي ما عدا المناطق الحدودية، يكون على راس هذا التنظيم سرايا تمثل جميع الإدارات المنتشرة فوق التراب التونسي وتدير مختلف المصالح التابعة لها. وتلعب السرية "الجبهة الداخلية" دور مهم يتمثل في قيادة جيش التحرير المسمى "ب" لجنة العمليات العسكرية الشرقية "المسموح لها بإدارة المناطق الحدودية، ويمكن توضيح معالم هذا التنظيم على النحو التالي:

### (1) التنظيم السياسي (جبهة التحرير)

• مصلحة "الجبهة الداخلية" وتتكون من جهازين

أ/ الممثلة السياسية(\*) : عين على راسها "طالبى العربى" المدعو "علال"

ب/ الصحافة والأخبار: يشرف عليها "أحمد بومنجل" ويساعده "فرحات عباس"

• التسليح والتموين العام: يشرف عليها كل من

- قنيز محمد (مسؤول شعبة التسليح).

- قوجيل صالح (مسؤول شعبة التموين العام) روناني عبد الحميد: مسؤول مهم مكلف بالعلاقات الخارجية.

- دريس أحمد: قائد فرقة حراسة الحدود التونسية-الليبية.

(\*) - سيشغل هذا المنصب بداية من عام 1961 "عبد الحفيظ كرمان" أنظر:

C.A.D.F,M.A.E. Afrique levant/ 151. Mutation dans le personnel du ministère des affaires extérieures du G.P.R.A..

• الاتصال والعلاقات:

- الملازم الاول "محفوظ" قائد مصلحة الاشارة الشرقية.
- الملازم الاول "لعروسي" رئيس المصلحة التقنية (تونس)
- المساعد "ابو" مدير التكوين (تونس)
- المساعد "عمارة": مسؤول الاشغال (تونس).
- المساعد "جفار" مسؤول مركز الاشارة العملياتي (الكوم) (الكاف).
- المرشح "ياسين" مسؤول مركز الاشارة الاقليمي (تونس).
- المساعد "محمد" مسؤول مركز التنصت (الكاف).

• المالية: يشرف عليها "عباس تريكي"<sup>(1)</sup>.

• لجنة الشؤون الاجتماعية: اهتمت جبهة التحرير الجزائري بالجالية الجزائرية المتواجدة في تونس والبالغ عددها ما بين مئتي الف (200.000) ومئتي وخمسة وثلاثين ألف (235000) مهاجر<sup>(2)</sup>، عبر تشكيل لجنة خاصة تعني بشؤونهم عرفت بـ "لجنة الشؤون الاجتماعية" وقد باشرت هذه الهيئة عملها، بالتعاون مع الهلال الاحمر الجزائري، والصليب الاحمر الدولي، بتوزيع الخيام والمواد الغذائية والملابس عليهم، كما قامت هذه اللجنة بتنظيم الحالة المدينة، والتكفل بالرعاية الصحية لهم، وبالخصوص الأطفال منهم وتجدر الاشارة في هذا المجال الى الجهود الجبارة التي قام بها الهلال الاحمر الجزائري بتأسيسه لمراكز صحية، وتزويدها بما تحتاجه، كمركز "اريانة" الذي يتسع الى 400 لاجئ على الأراضي التونسية.<sup>(3)</sup>

- التنظيم العسكري: أهم ما يميزه هو تأسيس لجنة العمليات العسكرية الشرقية (C.O.M)، وجعل مقرها مدينة "الكاف" ويشرف عليها كل من العقداء:

<sup>1</sup>- C.A.D.N.21 po/B1/14, articulation...op.cit.

<sup>2</sup>- عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 219.

<sup>3</sup>-Farouk benatia : les action humanitaires pendant la lute de la libération (1954-1962), EdilionsDahlab, algerie, 2010pp 94-96.

- محمدي السعيد: مسؤول التنظيم.

- لعموري محمد: مسؤول التموين والتمويل

- عمارة بن عودة: الاستخبارات

نقل مركز الولاية الاولى، والقاعدة الشرقية إلى عمق تونس، وتم تعيين ملحقين للولاية الثانية والثالثة، على مستوى لجنة العمليات العسكرية الشرقية.

- قيادة الولاية الاولى تقع في "الكاف" عين على راسها كل من: الرائد "نواورة احمد" بمساعدة النقيب "عبد الله بلهوشات"<sup>(1)</sup>.

- مقر قيادة القاعدة الشرقية تقع في "سوق الأربعاء" عين عليها عواشيرة محمد "شويشي العيساني، الطاهر زبيري، درارية محمد"<sup>(2)</sup>.

الاتصال بالولايات الاخرى.

- الولاية الثانية بواسطة النقيب علي منجلي.

- الولاية الثالثة: بواسطة المقدم "سي سعد" و"حمدات رمضان".

القواعد اللوجستية: تم توزيعها بطريقتين:

- القواعد الخلفية: (في اتجاه الحدود الدولية التونسية، والحدود التونسية-المصرية) ومن أهمها "كروان"، تونس

- القواعد المتقدمة: (تتركز في المناطق الحدودية، والمستقلة عن لجنة العمليات العسكرية الشرقية) نذكر منها، سوق الأربعاء، غارديماو، الكاف، تجروين، قلعة الاصنام، تالة، هيدارا، تيلوبات، قفصة، ردياف<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B1/14. Articulation... op.cit.

<sup>2</sup>-C.A.D.N.21/po/B1/9 organisation du Haut commandement du F.L.N.

<sup>3</sup>-C.A.D.N.21/po/B1/14 articulation...op.cit

كما تم تأسيس العديد من المراكز التدريبية على طول الحدود التونسية، وكانت بمثابة قواعد خلفية للايواء والتدريب والتكوين السياسي والعسكري، وتوزعت على طول الحدود الشرقية بعضها في الأماكن المحررة على التراب الوطني، وبعضها في التراب التونسي، ومن أهم المراكز التي أقيمت على التراب التونسي نذكر منها على سبيل المثال، مراكز الزيتون (1 و2 و3) التي تقع في 'غارديماو' ومركز ميلز (شتمو) ومركز "ملاق" (يقع على بعد اربع كم من مدينة الكاف) ، ومركز التدريب على المتفجرات والالغام (بالقرب من ساقية سيدي يوسف)، ومركز "برينو" (قرب تالة) ومركز "قرن الحلفاية" للتكوين السياسي ، ومركز "جندوبة" للتكوين على أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، كما قامت القيادة بتأسيس مدرسة لتكوين الاطارات غرب مدينة الكاف التونسية.(1).

**تنظيم الحكومة المؤقتة بتونس:** أسست بها أربعة وزارات مهمة في تنظيم الحكومة المؤقتة (وزارة القوات المسلحة، وزارة الاعلام، وزارة العلاقات العامة والاتصالات، وزارة الداخلية)، وأهم ميزة لهذا التنظيم هو الحضور القوي لوزارة الداخلية بتونس، حيث تم زرع مصالحها بالشكل الذي يجسد "دولة في دولة"، وتسهر على رعاية مصالح المواطنين المقيمين بتونس (امن، مجمع مؤسسات توظيف) أما بقية الوزارات فقد مثلت بـ "سيرايا" على العموم تمثل الحكومة المؤقتة في تونس كان يقوم به الشخصيات التالية:

- كريم بلقاسم: نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة.

- لخضر بن طوبال: وزير الداخلية.

- محمد يزيد: وزير الاعلام.

<sup>1</sup>-الطاهر جبلي: دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الامة الجزائر، ص، ص122-

- عبد الحفيظ بو الصوف: وزير العلاقات العامة والاتصالات.
- مصطفى شوقي: مدير ديوان وزير شمال افريقيا، ومسؤول بعثة الجبهة بتونس.
- بومنجل أحمد: مدير ديوان وزير الاعلام.
- همايي قاسي: مسؤول قاعدة تونس.
- ادير مولود: مدير ديوان نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة.
- فايد مولود: ممثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- عباس تريكي: المسؤول المالي.
- بودربا: ممثل الهلال الأحمر الجزائري.

أما تنظيم القيادة العسكرية التابعة مباشرة لوزارة القوات المسلحة فكانت على النحو التالي:

- قيادة الاركان الشرقية: وضعت تحت اشراف "محمدي السعيد" وتشمل مسؤولياته: الولايات (1.2.3) والقاعدة الخليفة الشرقية.
- قيادة الحدود الشرقية: تحت مسؤولية علي منجلي<sup>(1)</sup>.

أما عن القدرات المادية والبشرية لجيش التحرير الوطني الجزائري، على الحدود التونسية، فقد قدرتها المصادر الارشيفية على النحو التالي:

- (1) عدد عناصر جيش التحرير على الحدود التونسية 10500 فرد منهم 9200 عسكري موزعين على:
- 6800 عسكري جمعوا في 13 فيلق و 2400 عسكري مكلفين بمهام داخل الجزائر.

<sup>1</sup>-C.A.D.N ,21PO/A/64 ; implantation du G.P.R.A. et representation du F.L.N à l'étranger



- يمتلكون 30.000 قطعة سلاح حرب، منها 10.000 مستعملة و20.000 مخزنة بالإضافة الى 45 مليون ذخيرة سلاح.

- تأتي معظم الاسلحة من المشرق العربي عبر ليبيا، وتتكفل قوات الحرس التونسي بنقلها عبر التراب التونسي الى مراكز خاصة، ثم تنقل إلى الحدود، ففي عام 1959 وصل الى تونس عبر ليبيا شحنة سلاح تتراوح حمولتها ما بين 100 و150 طن، وسيرتفع العدد بداية من جانفي 1960 بمعدل 200 طن كل شهر.

(2) يمتلك جيش التحرير فوق التراب التونسي، مراكز للتدريب والراحة، ومخازن للسلاح ومستشفيات قدرت بـ:

- 4 مخازن لوجيستية.

- 4 مستشفيات، وعيادات أو مراكز للراحة.

- مدرستين للاطارات.

- مركز تنصت<sup>(1)</sup>.

بالعكس ودون تردد أو خلاف في المواقف باشرت قيادة جبهة التحرير الوطني علاقاتها مع النظام المغربي، إذ عبر وساطة "عبد الكريم الخطيب" جرى أول لقاء بين الملك "محمد الخامس" وأحمد بن بلة" في 10 أبريل 1956 في "اشبيلية" التي حل بها للتوقيع على انتهاء الحماية الاسبانية<sup>(2)</sup>، وأكد احمد بن بلة أنه حصل على وعد من الملك بدعم الثورة الجزائرية إذ يقول: "ذهبت لمقابلة محمد الخامس في مدريد ووجدته رجلا بسيطا ذكيا في منتهى النزاهة، ومهتما كثيرا بعواقب ايقاف النار المغربي علينا قد ابالغ بعض الشيء إذا قلت أنني شعرت لديه بنوع من تأنيب الضمير في حقنا...وانتهت محادثتنا بنتائج مهمة، لقد وعدنا محمد الخامس في غيبة المساعدة العسكرية المباشرة، بمساعدة كبرى لقد أعطانا فيما اعطانا تأكيدا صريحا بان تكون

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159. note d'information sur l'aide Tunisienne au, F.L.N.

<sup>2</sup>-محمد امطاط: مرجع سابق، ص339.

الحدود المغربية في كل لحظة، بالنسبة لنا حدود صديقة والعبور دخولا وخروجا للأسلحة والرجال"<sup>(1)</sup>، كما زوده بجواز مغربي تحت اسم "مصطفى" ، كما سمح المغرب باقامة أول بعثة لجبهة التحرير الوطني بالرباط، التي سوف نتكلم عنها بالتفصيل فيما بعد تحت مسؤولية "الشيخ خير الدين" ومكاتب أخرى في وجدة وتيطوان، والناظور، وكانت كله تحت امره "محمد بوضياف"، واستفادت الجبهة من أول شحنة سلاح مغربية سبق للمغرب أن حصل عليها من العراق، لكن السؤال المطروح هنا ما هي دوافع الطرف المغربي من هذه التسهيلات<sup>(2)</sup>.

لقد كان من أعوص القضايا التي واجهت محمد الخامس، وحكومته قضية إيقاف عمليات جيش التحرير المغربي ونزع سلاحه، وتكوين حكومة وطنية تتولى مسؤولية حفظ الأمن وحماية المواطنين الأجانب وممتلكاتهم، وهي شروط تلح على الحكومة الفرنسية على طرحها قبل التوصل إلى أي اتفاق مع المغرب، بالإضافة إلى مسألة مهمة كانت أولى الأولويات - تطرح في الخفاء- هي إيقاف الدعم المغربي للثورة الجزائرية ولرجالها وللعناصر الجزائرية المتواجدة فوق التراب المغربي والتي تحظى بعطف ومؤازرة الشعب المغربي، فكان عليه أن يعالج هذه الملفات بحنكة ودبلوماسية تضمن له توفير الاستقرار لدولته الناشئة، فكان الحل هو عقد اتفاق مع جبهة التحرير، سيمكنه من ربح جزء كبير من هذه المعركة، ويوفر له العديد من المكاسب:<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- أحمد بن بلة: مصدر سابق، ص101.

<sup>2</sup>- محمد امطاط: مرجع سابق، ص، ص339-340.

<sup>3</sup>- زكي مبارك: اصول الازمة في العلاقات المغربية، الجزائرية، دار الى رقرق للطباعة، الرباط، 2007 ص150.

-أهمية كسب موقف قادة الثورة لاحتواء التحالف السياسي والعسكري مع حركة المقاومة، وحزب الاستقلال، والخطابي، وكذا في احتواء مظاهر التضامن الشعبية ومنع تجذرها.

-ارتباط القضية الجزائرية وتأثيرها استقرار المغرب، يدعو إلى الإشراف على تأطير العلاقة مع جبهة التحرير وربط حدود نشاطها.

ومن جهتها كان هذا الاختيار- أي العلاقات مع النظام المغربي- بعيدا عن أهمية المغرب كقاعدة رئيسية لدعم حركة الكفاح في الجزائر، ثقة الجبهة في النظام المغربي لوجود شخصيات ذات أصول جزائرية لها تأثير في النظام المغربي ، أمثال "عبد الكريم الخطيب" والذير بوزار"، وكلها أبدت ضمانات لوقوف القصر بجانب الثورة الجزائرية، ومعرفة الجبهة كذلك بالمكانة التي يحظى بها محمد الخامس لدى الشعب المغربي وقدرته على تفتيت عرى المقاومة المغربية ، وظهر ذلك بوضوح بعد اقدام هذا الأخير على ضم فرق جيش التحرير المغربي المنتشرة في الريف المغربي إلى القوات المسلحة الملكية، وبسط سيطرته على مناطق مهمة كانت خاضعة لنفوذها.

لكن لا بد أن نذكر أن تعامل جبهة التحرير مع قوى القصر كانت تتم في سرية تامة، وحذر شديد، خاصة وأن حكومة البكاي كانت ائتلافية ، وكثيرا من السلطات الادارية كانت ما تزال بأيدي الفرنسيين وأعاونهم القدامى<sup>(1)</sup>.

تجسيدا لهذه النية وبهدف طمأنة الطرف الجزائري قدمت الحكومة المغربية وملكها دعما ماديا ومعنويا غير مشروط لكفاح الشعب الجزائري خلال الفترة (1956-1957) بدأه الملك "محمد الخامس بخطابه الشهير في مدينة وجدة الحدودية، والذي أعلن من خلاله تضامنه مع كفاح الشعب الجزائري، داعيا الحكومة الفرنسية إلى

<sup>1</sup>-عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص، ص 172-175.

ايجاد حلول للمشكلة الجزائرية حيث يقول: "... إذا كانت مدينة وجدة تستأثر باهتمامنا كأحدى المدن المغربية الرئيسية، فإن اهتمامنا بها يعود من جهة أخرى إلى كونها صلة الوصل بين القطرين الشقيقين، المغرب والجزائر، وما اشد الالم الذي يغمر الانسانية اليوم، ما يجري في الجزائر الشقيقة، ان عقلاء الفرنسيين والعقلاء في كل مكان والضمير العالمي ليستصرخون الذين بيدهم حل المشكل الجزائري ليعجلوا بايقاف هراقة الدماء، والشروع في ايجاد حل لذلك المشكل، يمكن من بناء علاقات قوية بين الطرفين، قوامها تلبية مطامح الشعب الجزائري في الحرية، واحتراما للمصالح العليا لفرنسا، وضمان مصالح الفرنسيين الذين اتخذوا من الجزائر دارا... إن الشمال الافريقي ليكون وحدة في الجغرافيا والجنس والدين واللغة والتقاليد ولذلك فمصيره- كما كان ماضيه- واحد، والمغرب بحكم الروابط العديدة التي تربطه بالجزائر الشقيقة، وبحكم جواره منها وتأثره بكل ما يجري فيها، لفي طليعة الدول التي يهتما استتباب السلام والامن في ربوعها ضمانا لسلامته وسلامة الشمال الافريقي كله، وسلامة العلاقات الطيبة التي تربطه بفرنسا، والتي ترغب باخلاص أن تكون رابطة بينها وبين الشمال الافريقي كلها، ومن أجل ذلك نهيب بمن بيدهم الأمر أن يسرعوا لعلاج المشكل فيضعوا بذلك حدا للآلام، ويعيدوا للجزائر الشقيقة السلام<sup>(1)</sup>.

سمح المغرب باذاعة برامج مؤيدة للقضية الجزائرية، عبر اذاعته المختلفة خاصة إذاعة المغرب (الاذاعة الوطنية)، اذاعة طنجة الدولية، اذاعة افريقيا - المغرب بطنجة، واذاعة تيطوان التي يشترك في بث اخبارها كل من "علي المرحوم" وزهير

<sup>1</sup> -زكي مبارك: أصول الأزمة، مرجع سابق، ص 152.

احدادن" و"علي عسول"، هذا بالإضافة الى الاذاعة المتنقلة في شاحنة عبر الحدود الجزائرية المغربية (1).

كما قدمت الحكومة المغربية، وملكها مساعدة مالية قيمة لكفاح الشعب الجزائري، حددتها المصادر الارشيفية الفرنسية ب 50 مليون فرنك فرنسي قديم من الملك، و 80 مليون فرنك من الحكومة المغربية وبعض الوجيهاء المغاربة، هذا الى جانب قيام شركة "العمل لتطوان" بنقل شحنة سلاح من صنع تشيكي بلغت حمولتها أكثر من 300 طن من السلاح والذخيرة، وتمت العملية تحت اشراف ضابط في قيادة اركان الجيش الملكي المغربي (2).

الاهم من كل هذا هو سماح المغرب بفتح تمثيل للجبهة التحرير الوطني على مستوى المغرب، والذي قلنا أنه بدأ في حدود نوفمبر 1956، لكن تنظيمه بشكل دقيق حسب المصادر الارشيفية قد تم في 1 جوان 1958 وكان يتركز في منطقتين مستقلتين إحداهما عن الأخرى:

- المغرب الغربي: تحت امره شخصية "عبد الجليل" المدعو "الشيخ خير الدين" (\*).
- المغرب الشرقي: تحت امره قيادة الولاية الخامسة.

وبهدف ايجاد نوع من التنسيق بين مختلف تنظيمات الجبهة في المغرب اتخذ قرار يتضمن جعل التنظيمات المدنية داخل المغرب تحت اشراف "الشيخ خير الدين" والمناطق الحدودية تحت ادارة لجنة العمليات العسكرية الغربية، وعليه فالدارس

1- C.A.D.F.M.A.E/159.aide Marocaine à la rebellionalgerienne.

2- Ibid.

(\*) تداول على تمثيل "جبهة التحرير في المغرب كل من شوقي مصطفى، حسين قادري، وبن سليمان فضيل، انظر:

- C.A.D.N,21 po/b/9 les Bureaux des affaires extérieures du F.L.N

C.A.D.N.21po/A/64 mitation dans le personnel du ministre des affaires extérieures du

G.P.R.A

لتنظيم الثورة في الجبهة في المغرب، الذي تصفه المصادر الارشيفية بتنظيم "دولة في دولة" يلحظ وجود تنظيمين، مدني وعسكري.

أ/ **التنظيم المدني:** يعني بالشؤون السياسية وشؤون الجالية الجزائرية بالمغرب، ومركزه الرئيسي "الناظور" وكان على راسه الشيخ خير الدين، وكان له ممثلين في كامل التراب المغربي، بحيث يستوعب الجالية الجزائرية المتواجدة هناك:

- الرباط: مثلت فيها الجبهة من طرف:

- الدكتور معمري دريس.

- الشيخ بوحفص لحسن ولد المكي.

- بن يخلب لحبيب.

- **طنجة:** مثلت فيها الجبهة من طرف.

- فاسله جيلالي.

- مصطفى.

- **تيطوان:** مثلت فيها الجبهة من طرف:

- شنقرicha عبد القادر.

- احمد مراد.

- باشاغا بن عودة.

- **الدار البيضاء:** مثلت فيها الجبهة من طرف يسعد يسعد

- **وجدة:** مثلت فيها الجبهة من طرف الدكتور هدام، و"بوري" (1).

• الكشافة الاسلامية الجزائرية: يشرف عليها التيجاني محمد، وشاوي بوغان (نائب الرئيس) رجال جميلة (أمانة المكتب الفدرالي)، وبكوش محمد (المسؤول المالي) (2).

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B1/14, articulation de la représentation, op.cit.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159,Orgonistation du F.L.N.au Maroc.

- نقابة العمال الجزائريين: يشرف على ادارة شؤونها في المغرب كل من جيلالي محمد أمبارك، وزغار عبد الله.
- اللجنة المختلطة الجزائرية المغربية: مهمتها معالجة المشاكل التي قد تحصل بين الطرفين، مثلت فيها المغرب من طرف، مسعود شيقر، المهدي بن بركة، فقيه البصري، ومن الجزائر، كل من: الشيخ خير الدين، معاشو، حسين قادري<sup>(1)</sup>
- الهلال الاحمر الجزائري: يقع مركزه في الرباط، ويشرف عليه كل من بن يخلف لحبيب، الدكتور مكاسي مصطفى (الأمين العام)، الدكتور بن سليمان بومدين (نائب الأمين العام)، محي الدين بوبكر<sup>(2)</sup>..
- مصلحة الجالية الجزائرية بالمغرب: نظرا لأهمية الجالية الجزائرية بالمغرب والتي تقدرها المراجع ما بين مائة وعشرين ألف (120000) ومائة وثلاثين ألف (130000) وشعورا بمسؤوليتها تجاههم شرعت جبهة التحرير الوطني منذ 1956 بالاهتمام بالجالية الجزائرية، عبر تنظيمها وفرض السيطرة التامة عليها، بما فيها العاملين في مختلف الادارات المغربية كمتعاونين فرنسيين، والبالغ عددهم 15000 جزائري، وهذا باستحداث هيئة خاصة، عين على راسها "الطيب الثعالبي"<sup>(3)</sup>.
- وشكلت لهذه الهيئة خلايا خاصة تغطي جميع أطراف المغرب الاقصى، تتكون من رئيس الخلية (مسؤول عام)، ومسؤول الاحتياجات والمالية والسكن، ومسؤول التموين، ومسؤول الامن وتتكون الخلية من ثلاث شعب.
- الشعبة الاجتماعية: مهمتها تسجيل المعلومات المتعلقة باللاجئين واسباب هجرتهم وطبيعة العنف الذي تعرضوا له، والممتلكات التي تخلوا عنها بالجزائر.

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B1/14, articulation de la représentation, op.cit.

<sup>2</sup>-Ibid.

<sup>3</sup>-محمد يعيش: الجالية الجزائرية في المغرب الاقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1930-1962) دار الهدى، الجزائر، 2012، ص293.

- شعبة شباب وتربية واعلام: مهمتها التأطير السياسي للاجئين، وتحسيسهم بأهمية الانخراط في حرب التحرير، والامتناع عن الاتصال بالقنصلية الفرنسية، عبر جعل مكاتبها أشباه فنصليات تقدم عدة خدمات أهمها تسليم بطاقات الهوية، ووثائق الحالة المدنية، من بلدية وجدة.

- شعبة التعويضات: تقدم تعويضات مالية شهرية للعائلات اللاجئة، تبعا لعدد أفرادها وتشغيل بعض المهاجرين العاطلين عن العمل،<sup>(1)</sup> وفي هذا الصدد يذكر "فاروق بن عطية" أن الجبهة كانت تتكفل بكل نفقات المهاجرين (وجبات الطعام، علاج، مساعدة مالية قدرها، 200 فرنك فرنسي في الاسبوع)<sup>(2)</sup>.

بهذا التنظيم المحكم تمكنت الجبهة من افتكاك الرقابة والسيطرة التامة على الجالية الجزائرية بالمغرب، بما فيها الموظفين لدى ادارة الحماية الفرنسية بالمغرب، وصار جلهم متعاطف مع مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني، وقدموا مساعدات مالية للثورة تقدرها المصادر الارشيفية ب 30 مليون فرنك فرنسي في الشهر<sup>(3)</sup>.

#### ب/ التنظيم العسكري:

شكل المغرب قاعدة مهمة لامداد الثورة بمختلف احتياجاتها، من سلاح، وغذاء، ولباس، فقد كانت "وجدة" مقرر للولاية الخامسة، ثم مركز للجنة العمليات العسكرية الغربية التي عين على رأسها العقيد "هوارى بومدين" بمساعدة العقيد سليمان دهيلس<sup>(4)</sup>. كان ينشط فيها ما بين 3500 الى 4000 رجل مقسمون الى ثلاث

<sup>1</sup> - محمد امطاط: مرجع سابق، ص، ص372-373.

<sup>2</sup> - Farouk benatia : les action humanitaires pendant la lute de la libération (1954-1962), EdilionsDahlab, algerie, 2010. P90.

<sup>3</sup> - C.A.D.F.M.A.E/159.aide marocine, op.cit.

<sup>4</sup> - C.A.D.21po/B1/14articulation de la rep ésentation, op.cit.



مجموعات ووحدات عسكرية بالحدود، وجنود مكلفون بنقل الاسلحة ومنتطوعين يتلقون التدريب (1).

قامت القيادة الجزائرية بالمغرب ببناء عدة مواقع عسكرية في عدة جهات من المغرب اغلبها في المناطق الحدودية، تسيورها عناصر جزائرية من جيش التحرير تحت اشراف العقيد "الهوري بومدين" تراوحت مهام هذه المراكز بين التدريب العسكري، وتخزين السلاح(\*)، وتقديم العلاج للجرحى والمرضى، ويمكن تحديد بعضها على النحو التالي: (2).

المركز أو المدينة	المواقع العسكرية	مهامها
وجدة وضواحيها	<ul style="list-style-type: none"> <li>- موقع العربي بن مهدي</li> <li>- جنان عبد الله ديدي</li> <li>- جنان منصورى الدرقاوى</li> <li>- جنان السواحي محمد</li> <li>- ضيعة بلحاج بنعيمة</li> <li>- جنان الميكاني (مغربي)</li> <li>- مركز سيد جابر</li> <li>- سيدي بوبكر</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التدريب العسكري، تخزين السلاح، اسعاف المصابين</li> <li>- اقامة المقاومين</li> </ul>
بركان	<ul style="list-style-type: none"> <li>- سيدي يحي + جبل</li> <li>- عصفور + سيدي بوبكر + تيولي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>التدريب العسكري وانطلاق العمليات العسكرية باتجاه الجزائر</li> </ul>

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159 , Aid marocaine, op.cit.

(\*)-أشارت المصادر الارشيفية أنه نهاية أوت 1959 كانت مخازن السلاح التابعة لجبهة التحرير بالمغرب تحتوي على 2600 قطعة سلاح أنظر

C.A.D.F.M.A.E/152 potensiel du guerre du F.L.N.à l'exterieure de l'Algérie

<sup>2</sup>-محمد امطاط: مرجع سابق، ص365.

<p>- التدريب العسكري، تخزين الاسلحة ،التموين. - انطلاق العمليات العسكرية تجاه الجزائر.</p>	<p>- فكيك - بوعرفة - بوعنان - بوذيب - بن مطهر - تندرارة</p>	<p>فكيك -بوعرفه - بوعنان - بوذيب - بن مطهر - تندرارة</p>
<p>اقامة المقاومين والمتكوعين، التدريب العسكري.</p>	<p>- جنان بريشة - جنان الطريس - جنان اشعاش - جنان سيدي بركة - جنان الموقف - جنان العضار - دار سيدي طلحة</p>	<p>تيطوان</p>
<p>التدريب العسكري وايوان المقاومين</p>	<p>- دار الكبداني - تمسمان - أزغنغان</p>	<p>الناظور</p>

ألحقت بهذه المراكز مراكز أخرى لصناعة الأسلحة.<sup>(1)</sup> وكانت كرد فعل على السياسة المغربية التي فرضت بداية من عام 1959، رقابة شديدة على مرور الأسلحة الى جبهات القتال في الجزائر، وكانت صناعتها تتم من طرف مغاربة وجزائريين تحت اشراف خبراء اجانب أمثال رابتيش ميخاليس (بابلو)<sup>(2)</sup>، وتتمثل هذه المركز فيما يلي:

<sup>1</sup>-زكي مبارك: اصول الازمة مرجع سابق، ص 162، انظر كذلك محمد امطاط: مرجع سابق، ص363.

<sup>2</sup>-رشيد حطاب: اصدقاء الخاوة، ترجمة مصطفى ماي، دار دحلب الجزائر، 2012، ص208.

نوع الاسلحة	سنة النشأة	المركز
قنابل يدوية من النوع الانجليزي والمتفجرات	1958	تطوان
تركيب القذائف	1958	سوق اربعاء المغرب
تركيب القنابل وصناعة الاسلحة البيضاء	1959	بوزنيقة
صناعة وتركيب الرشاشة الحقيقية 49mat والسلاح الابيض	1960	تمارة
تركيب المدافع من عيار 45 والمتفجرات	1960	الصخيرات
تركيب القنابل وصناعة أسلحة بيضاء	1960	المحمدية

المراكز الصحية: بالإضافة الى تخصيص الحكومة المغربية، لمستشفى "وجدة (الفرابي حاليا)، والعديد من العيادات في الشرق المغربي، لاسعاف وعلاج افراد جيش التحرير<sup>(1)</sup>. فقد قامت قيادة الثورة بانشاء مراكز صحية ميدانية لمتابعة الحالة الصحية للجالية الجزائرية بالمغرب، وقوات جيش التحرير الوطني وهذه المراكز هي<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159 , aide marocaine, op.cit.

<sup>2</sup>-محمد امطاط: مرجع سابق، ص 369.

المركز الصحي	تخصصاته
قاعدة العربي بن مهدي أو قاعدة رقم 15 بوجدة	- الطب العام، استقبال المرضى في فترة النفاهة
أحفير	- استقبال المرضى في فترة النفاهة وتكوين الممرضات
بركان (داخل ضيعة في ملكية جزائري، مصطفى بلحاج <sup>(1)</sup> ).	- طب العيون - طب الاسنان
الخميسات (داخل ضيعة تابعة لجبهة التحرير الوطني)	المراقبة الصحية للمرضى الموضوعين تحت الملاحظة
العرائش	استقبال المرضى والمعطوبين.
الدار البيضاء (فيلا من طابقين)	طب عام، طب الأعصاب، طب العيون، معالجة الجرح في حالة خطيرة.

مصلحة الاشارة: بهدف تسهيل الاتصالات بين القيادات السياسية والعسكرية بالقاعدة الغربية (المغرب) قامت قيادة الثورة، بإنشاء مصلحة الاشارة، واسندت مهام تسييرها الى الشخصيات التالية:

- النقيب بوالفاتح: قائد مصلحة الاشارة في لجنة العمليات العسكرية الغربية (وجدة).
- الملازم الاول "غواطي" مدير التكوين.
- الملازم الاول "موسى": مسؤول المصلحة التقنية (وجدة).
- الملازم الاول "بن سود": مسؤول الاشغال (وجدة).
- الملازم "عيسى": مسؤول المصلحة الادارية (وجدة).

<sup>1</sup>-محمد لقامي: امواج الخفاء ترجمة علي لبيب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص134.

- المساعد "مصطفى" مسؤول مركز الاشارة العملياتي (الكرم) "وجدة".  
 - الملازم الاول "زيدان": مسؤول مركز التنصت (برقو) (Berguant) (1) كانت هذه المصلحة قد تدعمت في وقت سابق بانشاء أول مدرسة لمصالح الاتصالات لجيش التحرير في 8 أوت 1956، جعل مقرها في "كبداني" بالقرب من "الناظور" كما تدعمت باجهزة اتصالات حديثة من صنع امريكي، والمانى، حصل عليها كل من "مسعود زكار" المدعو "كازا"، و"عبد القادر شنقرىحا" المدعو تشونق"، وهذه الاجهزة كانت: SCR 536؛ SCR 30، حمر لوند SP 600، ANPRC5، ANGPC38، BC348 (2)، وبفضلها بلغت المصالح "التقنية للاتصالات اللاسلكية" لجبهة التحرير مستوى رفيع جعلت السفير الامريكي فيما بعد في كوناكري يطلب من السلطات الغينية التوسط لدى الجزائريين للمساعدة على اصلاح جهاز الارسال التابع للسفارة (3).

**تنظيم الحكومة المؤقتة بالمغرب الاقصى:** اسست فيها وزارة شؤون شمال افريقيا ومثلت فيه بقية الوزارات ب" سرىا" نالت فيها وزارة الداخلية حصة الاسد، إذ تم تركيز مصالحها بقوة، وبشكل عام كان تمثيل الحكومة المؤقتة بالمغرب الاقصى تقوم به الشخصيات التالية:

- محمد مهري: وزير شؤون شمال افريقيا.
- قادري حسين: مسؤول المغرب الغربي.
- الشيخ خير الدين: ممثل وزارة الداخلية.

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B1/ 14, articlition de la représentation, op.cit.

<sup>2</sup>- وزارة التسليح والاتصالات العامة: المائق، ترجمة فندوز عياد فوزية، دار هومة الجزائر، 2014، ص، ص48-50، انظر كذلك، عبد الكريم حساني: أمواج الحفاء، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار الجزائر، 1995، ص، ص99-102.

<sup>3</sup>- أحمد بجاوي: السينماء وحرب التحرير، ترجمة مسعود جناح، منشورات الشهاب الجزائر، 2014، ص59.

- الشيخ بوحفص: نائب الشيخ خير الدين.
- قادة بوطران: ممثل وزارة الاعلام.
- شنقرحيا عبد القادر: المسؤول المالي.

أما تنظيم القيادة العسكرية التابعة مباشرة لوزارة القوات المسلحة فكانت على النحو التالي:

- قيادة الاركان الغربية: وضعت تحت قيادة العقيد "هوارى بومدين" وتشمل سلطته الولايات (4.5.6) والقاعدة الخلفية الغربية.
- قيادة الحدود الغربية: تحت اشراف "المقدم" سي بشير" (1).

يتضح من هذا الحضور القوي لجبهة التحرير الوطني بالمغرب وتونس بالشكل الذي وصفته المصادر الارشيفية انه يمثل تنظيم "دولة في دولة" لكنه مع مرور الوقت سيشكل مصدر قلق للنظامين المغربي والتونسي سواء بالنسبة لعلاقتها بفرنسا أو تخوفهما من امتداد تأثيره الى دولهما، بابقاظ الخلايا النائمة لجيش التحرير المغربي الامر الذي سيدفع بالنظامين الى البحث عن حلول للمشكلة، عبر دفع جبهة التحرير نحو القبول بفكرة الاستقلال الذاتي على الشاكلة التي تحصلا عليها، لكن سيصطدمون بتمسك الجبهة بخيار "الكفاح حتى استرجاع السيادة الوكنية كاملة غير منقوصة.

إن الاختلاف في الطرح والمنهج بين الانظمة الثلاث(جبهة التحرير، النظام البورقيبي، والنظام المغربي) في معالجة القضية الجزائرية، سيقود الى حدوث ازمات حادة بينهما لكن دون أن تصل الى "قطيعة نهائية" لاسباب:

- اتفاق الجميع على ان استقلال الجزائر عامل اساسي لاستقرار الوضع في شمال افريقيا.

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21PO/a/64 .implantation du G.P.R.A.op .cit

- تجدر مواقف الثورة الجزائرية لدى القاعدة الشعبية العريضة المغاربية
- سياسة جبهة التحرير القائمة على الحوار، واشراك النظامين في مختلف قضايا الثورة.

### الجهود والمواقف المغربية والتونسية من القضية الجزائرية:

حاول كل من الحبيب بورقيبة، ومحمد الخامس، بالنظر الى الاستقلال الذي حصل عليه عام 1956 لعب دور متوازن ودقيق بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني، فمن جهة رغبا في الابقاء على العلاقات الوثيقة التي تربطهما بفرنسا خاصة ، وتبني اتجاه الكتلة الغربية في سياستها الخارجية، في هذا الصدد دعا " بورقيبة " مثلا الى انتساب تونس الى ميثاق بغداد، "وحلف الناتو"، والى تأسيس اتحاد شمال افريقي- فرنسي<sup>(1)</sup>، بينما اقترح محمد الخامس انشاء حلف متوسطي يتفرع عن الحلف الاطلسي<sup>(2)</sup>، ومن جهة اخرى كانا مهتمين بتوفير ارضية للعلاقات مع القادة الجزائريين المستقبليين، بمساعدتهم في نضالهم ضد الاستعمار الفرنسي، والتجاوب مع طموحات وآمال القاعدة الشعبية، ومن خلال ذلك أظهر كل من الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس نوع من التأييد للقضية الجزائرية تجسد في:

- السماح باستخدام مناطق الحدود كقواعد خلفية لتفعيل نشاط جيش التحرير الوطني، وتقديم تسهيلات فيما يخص مرور الاسلحة والمؤن عبر ترابهما الوطني.
- مؤازرة اللجئيين الذين اضطروا للنزوح الى تونس والمغرب، وتقديم مساعدات اجتماعية وتسهيلات ادارية، قصد التكفل بمختلف شؤونهم، وارساء اشراف مؤسسات جبهة التحرير على المهاجرين واللاجئين.

<sup>1</sup>-Samia El- Machat : les relations franco- tuniennes, op.cit, p203.

<sup>2</sup>-محمد الميلي: المغرب العربي، مرجع سابق، ص39.

- تكريس التضامن الشعبي لمناصرة القضية الجزائرية من خلال السماح بتأسيس لجان شعبية لمناصرة كفاح الشعب الجزائري (1).

- تسهيل النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني عن طريق منح ممثليها جوازات سفر مغربية، أو تونسية وجعل سفاراتها في الخارج مقراراتلممثلياتها، كما هو الحال في "بون" وروما" بالنسبة لتونس، "ومدريد" بالنسبة للمغرب الأقصى (2).

إن تعقد المسألة الجزائرية وصعوبة حلها على الأقل في القريب العاجل، هنادات مصالح الشركاء المغاربية في التباين بسعيهم الى ضرورة ايجاد حل للقضية الجزائرية، دون استبعاد التضامن نظرا لتجذره في المستويات الشعبية، وهذا لتفادي انتقال "عدوى" النضال الجزائري الى الاراضي التونسية والمغربية، باحياء الخلايا النائمة لجيش التحرير التونسي والمغربي، الامر الذي يهدد استقرار النظامين، لذلك وجدنا الكثير من الجهود في هذا المجال ، كوساطة 1956 التي ادت الى اختطاف "الزعماء الخمس" ، واقترح حل المشكل الجزائري في اطار تعاون مغرب عربي- فرنسي، ثم اقترح ثالث بحله في اطار حلف عسكري متفرع عن الحلف الاطلسي يضم كل من تونس المغرب والجزائر، وليبيا واسبانيا وايطاليا وفرنسا، واقترح آخر بحل المشكل في اطار مغرب عربي فقط، اثر القمة التي جمعت جلاله محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة بالرباط في نوفمبر 1957 (3)، اوفي اطار وحدة تونسية- جزائرية عام 1960 (4).

<sup>1</sup>- عبد الله مقلاتي: "البعث المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها"، مجلة المصادر، عدد 14، الجزائر، 2006، ص، ص199-200.

<sup>2</sup>- C.A.D.F.M.A.E/159, aide marocaine et tunisienne à la rebellionalgerienne.

<sup>3</sup>- محمد المليي المغربي، مرجع سابق، ص39.

<sup>4</sup>-Maurice vaise et chantalmorelle : les relation franco- tunisuennes (1958-1962) Actes du VIII<sup>e</sup> colloque mternational, op.cit. p262.



لكن هذه الجهود اصطدمت بالعقلية الجزائرية الراضية لاي حل لا يفضي الى تحقيق استقلال حقيقي للجزائر، وبرفض فرنسا لوساطة تونس والمغرب بدعوة انهما غير حياديين في المشكلة الجزائرية، وصرح بهذه الحقيقة "كريستيان بينو" في مؤتمر صحفي بنيويورك بتاريخ 1957/11/29 عندما قال "ان عدم قبول النوايا الحسنة لاجل الوصول الى اتفاق مع جبهة التحرير، لايقاف اطلاق النار، ليس سياسيا ولكن بكل بساطة فان المغرب وتونس لا يمكن ان يكونا وسيطين لانهما غير حياديتين"<sup>(1)</sup>.

قاومت فرنسا كل هذه الجهود المختلفة لتونس والمغرب؛ اذ بعد خطاب محمد الخامس في سبتمبر 1956 الذي اقترح فيه وساطة المغرب وتونس، وقال فيه "اننا نود أن يوضع حدا للحرب بسرعة، حتى نحافظ على علاقات الصداقة بين اقطار المغرب العربي وفرنسا" لجأت باريس بعد شهر فقط وبالضبط في 1956/10/22 الى اختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني الذين كانوا ضيوفا عند الملك "محمد الخامس" وكان الجميع مغاربة وتونسيون وجزائريون في طريقهم الى تونس للمشاركة في "ندوة السلام" التي كانت فرنسا قد ابدت رغبة شديدة في حضورها الى جانب "محمد الخامس" والحبیب بورقيبة وزعماء الثورة الجزائرية، على تنظر بعين الاعتبار الى مطالب المجتمعين بعد الاجتماع، وقد اعتقدت الحكومتان المغربية والتونسية ان فرنسا قد قبلت فعلا وساطتهما، ولم تكنا تعلمان ان هناك مؤامرة فرنسية، ونفس الشيء كان لدى الوفد الجزائري<sup>(2)</sup>. حيث وضع أحمد بن بلة في تصريح للاذاعة الوطنية الجزائرية بتاريخ 1963/9/16، الاسباب التي دفعت الوفد الجزائري لحضور ندوة تونس قائلا "الكثير من اخواننا يتساءلون عن الاسباب التي قادت الوفد الجزائري الى الاستعانة في رحلتهم بطائرة يقودها فريق فرنسي "سوف اوضح لكم" ماسأقوله هو

<sup>1</sup>-Samia El -Machat : les relatins franco- tunisiennes, op. cit, p206.

<sup>2</sup>-نوري مايدي: العلاقات المغربية اثناء الثورة التحريرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 1994، ص13.

حقيقة ظاهرة سوف نساغر في طائرة يقودها فريق فرنسي، بعد ان كنا قد توصلنا مع الحكومة الفرنسية في اجتماعات عدة لمناقشة القضية الجزائرية - قال خمسة- في روما، القاهرة وشاركت في هذه الاجتماعات دولتان هما: يوغسلافيا وايطاليا توصلنا الى اتفاقيات اهم من اتفاقيات ايفيان...وافقت الحكومة الفرنسية على وقف اطلاق النار... (1).

بالرغم من ان هذا العمل مخالف لكل الاعراف والمواثيق الدولية، فان نتائجه كانت "اجابية للاطراف المغاربية الثلاث".

- بالنسبة لتونس والمغرب: اعتقال الزعماء الجزائريين سيقضي نهائيا على مشروع جيش التحرير المغاربي، وامكانية امتداد اثار النموذج الجزائري اليهما وابعد شبح وصاية جمال عبد الناصر على شمال افريقيا الذي يخشاه خاصة "الحبيب بورقيبة"(2).

- بالنسبة للجزائر: لو نجح مؤتمر تونس في المصادقة على قرار تحت تاثير الملك المغربي، والرئيس التونسي، لما كان ذلك القرار لفائدة الاستقلال التام حتما، ففرنسا في ذلك الوقت لم تكن مستعدة لذلك (3).

- لو بقي بن بلة وخيضر على راس الوفد الجزائري لما واقفا اطلاقا على مقرارات مؤتمر الصومام، الامر الذي يبشر بحدوث أزمة حقيقة تضر بالثورة أكثر مما تفيدها، فالمراجع تؤكد أن عبان رمضان كان قد حضر تصريحاً لادانة المؤتمر مؤتمر تونس لانه في نظره سيفسح المجال لتقوية نفوذ بن بلة على حساب المجلس الوطني الاعلى للثورة ويقوي نفوذه في الجهة الشرقية وكل هذا يهدد بتمزيق الثورة وتشتيتها (4).

<sup>1</sup>- C.A.D.N.21po/A/ 43, M, ben Bella, raconte l'interception de son avion le 22/10/1956.

<sup>2</sup>-Matthew connelly : l'arme secrète...op.cit, p156.

<sup>3</sup>-أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص270.

<sup>4</sup>-Matthew kannlly : l'arme secrète, op.cit, p156.

- أزال عقبة كاداء في طريق وحدة القيادة وانتهى امر قيادة القاهرة، وقيادة الداخل<sup>(1)</sup>.  
ان هذا الحادث اكد اندماج القضية الجزائرية في القضيتين التونسية والمغربية،  
وادخل محمد الخامس " والحبيب بورقيبة" وكلا الدولتين والشعبين المغربي والتونسي  
في حلبة الصراع الفرنسي-الجزائري، وزرع ثقة النظامين في فرنسا، فقد اعتبر  
محمد الخامس هذه العملية بالكارثية وقال في حديث صحفي مع صحيفة "فرانتيرو" "  
ان ما وقع ليعد اقوى صدمة توجه الى شرفي، ليس فقط باعتباري ملكا، ولكن ايضا  
باعتباري انسانا، ومن الوجهة الاخلاقية، فهي اصعب لدي حتى من صدمة 20 غشت  
1953. اني اتالم لان هؤلاء الرجال اعتقلوا لانهم وضعوا ثقتهم في، ولانهم قبلوا  
وعدي وحمائتي ولانني اسعى للوصول الى اتفاق مشرف لهم وفرنسا، ولو كنت في  
باريس لعرضت على الحكومة ان يتم اعتقال انا، او اعتقال ابني لاسترداد حرية  
هؤلاء الرجال الذين لم يعتقلوا الا لانهم وضعوا ثقتهم في"<sup>(2)</sup>، وعندما رجع الملك من  
القمة -فيما تذكر المراجع- حطت طائرته في قاعدة جوية امريكية، للاحياء بانه لا  
يشعر بالثقة بين يدي الفرنسيين<sup>(3)</sup>. ومن جهة عبر بورقيبة عن خطورة هذا الحادث  
بقوله " ان تطور الازمة بهذا الاختطاف زاد من ابتعاد شمال افريقيا عن الهدوء،  
ودفعته نحو خطورة أكثر عنفا"<sup>(4)</sup>.

ولكي تفهم الوساطة والجهود المغربية التونسية واسباب اقدام فرنسا على عملية  
القرصنة الجوية التي تعرض لها الوفد الجزائري، علينا ان نقف امام توزيع الادوار  
بين الاستعمار القديم والاستعمار الحديث، فالاستعمار الحديث يضغط على تونس

<sup>1</sup>- أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص271.

<sup>2</sup>- مقالاتي عبد الله: "مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، عدد 16،  
الجزائر، 2007، ص191.

<sup>3</sup>- Mathew konnelly :op.cit, p156.

<sup>4</sup>-نوري مايدي: مرجع سابق، ص14.

والمغرب باستعمال الجيش الفرنسي في الجزائر الذي يريد ان يمد رقعة الحرب الى البلدين، بتصور خلاصته؛ ان القضاء على جيش التحرير في الجزائر متوقف على التحكم الفرنسي في كل من تونس والمغرب، والاستعمار القديم الذي يمارس ضغوطا على باريس لكي تضغط بدورها على انصار التعاون مع فرنسا من المغاربة والتونسيين كي يضغطوا بدورهم على قيادة جبهة التحرير الوطني حتى تتخلى عن مطالبها المتطرفة ، في هذا الاطار ظهرت الدعوة الغامضة الى صيغة حل المشكلة الجزائرية في اطار تعاون مغرب عربي فرنسي، نقول غامضة لانها قامت على سوء التفاهم بين طرفي المغرب العربي، من جهة وفرنسا من جهة اخرى، فالفكرة في في نظر باريس الاحتفاظ بالجزائر فرنسية في اطار مغرب عربي بمساعدة تونس والمغرب، في حين تعني في نظر تونس والمغرب ايجاد اطار يسمح بتقديم صيغة مقبولة لحل المشكل الجزائري بصورة تضمن حقوق هذا دون أن تضر بمصالح فرنسا<sup>(1)</sup>، ووضح بورقيبة هذه الفكرة عندما صرح بتاريخ 20 جانفي 1957 قائلا: "اعتقد ان احسن وسيلة لتسوية المشكل الجزائري هي تحقيق التوازن بين سيادة الجزائر، ونوع من التعاون الجديد يربط دول المغرب العربي الثلاث بفرنسا، وانا اقترح تشكيل مجموعة فرنسية لشمال افريقيا ترحب فيها فرنسا بالتعاون مع شعوبنا الثلاث في نفس الوقت الذي تفقد فيه امتيازاتها الاستعمارية بالجزائر، مجموعة لا يوجد فيها ظل للهيمنة وانعدام للثقة، ان شعوبنا لا تريد إذلال فرنسا ابداء، ان شعوبنا مرتبطة بفرنسا جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، وكل ما هناك البحث عن الاسس الممكنة لتعاون جديد وتحديد الروابط الجديدة التي ينبغي ان تقوم بيننا"<sup>(2)</sup>.

وبعد فشل هذه المحاولة التي رفضتها جبهة التحرير، لجأت فرنسا الى البحث عن صيغة اخرى تمثلت هذه المرة في وضع حلف عسكري، متفرع عن الحلف الاطلسي

<sup>1</sup>- محمد الميلي: المغرب العربي مرجع سابق، ص، ص33-36.

<sup>2</sup>- محمد الميلي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص49.

يضم دول البحر المتوسط وهي المغرب وتونس والجزائر وليبيا وايطاليا واسبانيا، وقد رفضت جبهة التحرير مثل هذا الحلف، في حين بذل المغرب وتونس جهود معتبرة لانجاح هذا المسعى الذي قد يؤدي في نظرهما الى حل المشكلة الجزائرية، التي تفلقها كثيرا وتهدد سيادة دولهما، فقام محمد الخامس بزيارة الى اسبانيا وايطاليا وجنوبي فرنسا، وصرح لوكالة "انسا" الايطالية قائلاً "مجموعة بلدان البحر المتوسط بوصفها عنصر سلم في هذه المنطقة من العالم (1).

إن عدم تدخل جبهة التحرير في الشؤون الداخلية للبلدان المغاربية، ورغبة منها في التعبير على استقلالية قرارها، وللرد على الوساطة المغربية التونسية لجأت الى تحديد مفهومها للتفاوض وشروط وقف القتال وصرحت على لسان ناطقها الرسمي " المجاهد" ان هدف ثورتنا هو تحرير وطننا واسترجاع سيادتنا" وكان ذلك يعني ان الجبهة تجعل من الاعتراف بالاستقلال شرطاً مسبقاً لوقف القتال (2).

إن هذا المبدأ الذي يتعارض مع اسلوب الرئيس بورقيبة "سياسة المراحل" في حل القضايا السياسية، اثر الى حد كبير في علاقات الثورة مع دول المغرب العربي ووجدت الجبهة صعوبة كبيرة في اقناع شركائها باحقية موقفها، وسلامته بالنسبة لقضية الشعب الجزائري، واستطاعت في الاخير ان تتحكم في توجيه التعامل مع القضية الجزائرية، على ساحة المغرب العربي، ذلك لأنه لم يكن هناك خلاف بين الاقطار الثلاث حول مبدأ حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، وكان هناك اتفاق بين الاطراف الثلاث على ضرورة وحدة المغرب العربي، واتضحت هذه الامور في البلاغ الصادر عن الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس" بمناسبة ندوة الرباط بتاريخ 20 - 21 نوفمبر 1957 حيث تعرضا للقضية الجزائرية وجاءت صيغته

<sup>1</sup>- محمد الميلي: مواقف جزائرية، نفس المرجع، ص 47.

<sup>2</sup>- "لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال لماذا؟" مجلة المجاهد، عدد 12، 15/11/1957.

بخصوصها على النحو التالي " ... ونظرا للحرب القائمة بين اخواننا الجزائريين الذين تجمعهم وأياهم شتى الروابط، وبين الشعب الفرنسي الصديق، فان الملك محمد الخامس، ورئيس الجمهورية التونسية، يوجهان نداء حارا لاجراء مفاوضات تؤدي الى حل عاجل يقضي الى تجسيم سيادة الشعب الجزائري وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة، وكذلك ضمان المصالح المشروعة لفرنسا ورعاياها بالجزائر، ولهذا فان رئيس الدولتين يعرضان وساطتهما على فرنسا وعلى قادة جبهة التحرير الجزائرية<sup>(1)</sup>.

ردت جبهة التحرير الوطني على هذا البلاغ ببلاغ آخر عبرت فيه امتنانها للنفهم الذي تلقاه قضية الجزائر لدى رئيسي الدولتين، واستعدادها لتنفيذ رغباتهما في حل المشكل الجزائري عن طريق مفاوضات تكفل بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال جاء فيه "ان جبهة التحرير تسجل بلاغ رئيسي الدولتين الذي يؤكد مشروعية الكفاح المسلح الذي تقوده جبهة التحرير الوطني من اجل استقلال الوطن واسترجاع سيادته، ولهذا فان جبهة التحرير الوطني هي على استعداد للتفاوض، كما انها مستعدة للكفاح متفقة مثل جلالة محمد الخامس، وفخامة الرئيس "الحبيب بورقيبة" بان فتح مفاوضات رسمية صادقة على اساس الاستقلال، سيضع حدا لاراقة الدماء وللتخريب الناجمة عن حرب استعمارية<sup>(2)</sup>.

لكن ميدانيا فقد تعرضت الثورة لبعض المضايقات في البلدان المغاربية؛ فالطيب الثعالبي ممثل نظام الجبهة بتونس تحدث عن بعض المضايقات من طرف السلطات التونسية وخاصة الحزب الدستوري الذي كان يريد ان يراقب كل شيء، في حين اشتكى "بوصوف" مما يعاينه هو واخوانه بالمغرب، من جراء معارضة جهات

<sup>1</sup>- "بلاغ الرباط" مجلة المجاهد، عدد 13، 1957/12/1.

<sup>2</sup>- "بلاغ جبهة التحرير الوطني" مجلة المجاهد، عدد 13، نفس المصدر.

مسؤولة في المغرب، وتحدث "توفيق المدني" عن لقاء جمع بعض ممثلي الجبهة "بالمهدي بن بركة" عن حزب الاستقلال بتطوان يوم 18 فيفري 1957 الذي اعترف بوجود خلاف حاد حول المقاصد والاهداف، واكد ان هذا الخلاف يزداد يوما بعد يوم سببه (اننا سمعنا من الكثير من الجزائريين ومسؤوليهم ما يفيدنا ان الجبهة تسير في طريق شيوعي وقد سالنا بعض الجزائريين عن ذلك فقالوا: سيختار الشعب الجزائري ما يريده بعد الاستقلال، ونحن يصعب علينا ان نعمل على مساعدة حركة ليست لها اهداف واضحة)<sup>(1)</sup>.

ويتضح من هذا الاختلاف الكبير وبين وجهة نظر النظامين التونسي والمغربي حول حل القضية الجزائرية وسبل دعمها، فالمشكلة بالنسبة لجبهة التحرير تتمثل في توفير وسائل مواصلة الحرب واختيار حلفاؤها، والتصرف بحرية كاملة بالقواعد الخلفية، في تونس والمغرب، اما تونس ومراكش فكان تأكيد سيادتهما وتوطيد دعائم الدولة هما الاهتمامات الاساسيان بالنسبة لهما، والحال ان حرب الجزائر كانت تهدد بامتداد النزاع الى اراضيها مع ما يرافق ذلك من تشجيع لنمو قواعد اجتماعية ثورية لذلك ، سيمارس الحكام التونسيون والمراكشيون المزيد من ضغوطهم على الجبهة في المراحل اللاحقة من عمر الثورة في عدة اتجاهات:

- اعادة دمج جبهة التحرير في إطار مغاربي وقطعها عن مصر.
- اجبارها على اعادة ترتيب اهدافها من الحرب، والاشراف بدقة على قواعدها العسكرية.
- تسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل بلوغها الاستقلال<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>-توفيق المدني: مصدر سابق، ص، ص280-283.

<sup>2</sup>-محمدحربي: مصدر سابق، ص176-177.

ظهرت هذا الاهداف خلال مؤتمر طنجة (27-30 افريل 1958)، ومؤتمر المهديّة (16 جوان 1958)، او بمناسبة حوادث حقيقية او مصطنعة وقعت على الحدود مع جيش التحرير .

**مؤتمر طنجة (27-30 افريل) وموقفه من القضية الجزائرية:** في البداية يمكن القول ان فكرة عقد مؤتمر للوحدة المغاربية جاء في ظروف محلية واقليمية متميزة؛ منها على المستوى المحلي الاستعمار الذي اصبح يهدد المغرب العربي ككل ، وكان الاستعمار الفرنسي يتحرش بالقطرين المغربيين بدعوة "حق المتابعة" الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 29 جانفي 1957، وكان قصف ساقية سيدي يوسف خير دليل على ذلك ، هذا الى جانب بقاء القواعد العسكرية الفرنسية والاسبانية في البلدين، ومنها تتطلق فرنسا لشن هجومات على مراكز جيش التحرير المتواجدة على طول الحدود التونسية الجزائرية، والمغربية<sup>(1)</sup>، اما على المستوى الاقليمي فكان يميزها التحالفات الاستراتيجية التي بدأت تتكون في المشرق العربي، خاصة الوحدة السورية المصرية، التي حاول القائمون على المؤتمر ابعاد فكرة ان هذا المؤتمر جاء ضد الوحدة السورية المصرية، الذي روجت له الصحيفة الروسية "ارفتا" عندما كتبت تقول "ان القصد منه هو عزل الجمهورية العربية المتحدة عن بقية العالم العربي"<sup>(2)</sup>.

للاستاذ محمد حربي وجهة نظر اخرى حول المؤتمر تتلخص في هذا المؤتمر يهدف الى تطمين الغرب بخصوص ايدولوجية وتوجه شمال افريقيا لا اقل ولا اكثر حيث يقول "الواقع أن الاهداف الحقيقية من وراء المؤتمر كانت في مكان اخر يتعلق الامر باعطاء الغرب ضمانات عن طريق تأكيد " رفض التزام كل من طرف لوحده،

<sup>1</sup>-زكي مبارك: "مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي" مجلة الذاكرة الوطنية، عدد13، المندوبية السامية لقدماء المقاومين واعضاء جيش التحرير الرباط، 2009، ص80.

<sup>2</sup>-عبد الاله بلقزيز...واخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، (1947-1986)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 136.



ولنفسه" في حقل الدفاع والسياسة، كانت مراکش وتونس تبذلان بذلك محاوريهما في المعسكر العربي، بان المقاومة الجزائرية لن تذهب في الاتجاه الذي ذهبت فيه الجمهورية العربية المتحدة اذ عقدت تحالفات مع المعسكر الاشتراكي... وفي حين بقي التعهد بمساعدة جبهة التحرير حبر على ورق، ستمارس عليها ضغوط على المستويين السياسي والعسكري (1).

انعقد مؤتمر طنجة في الفترة 27-30 افريل 1958، بقصر "مارشال" بطنجة تحت رئاسة علال الفاسي" زعيم حزب الاستقلال، الى جانب حزب الدستور الجديد التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وكانت قائمة المشاركين من الوفود الثلاثة تضم:

- عن الجزائر: فرحات عباس، عبد الحميد مهري، عبد الحفيظ بو الصوف، احمد فراسيس، احمد بو منجل، رشيد قايد.
- عن المغرب: احمد بلفريج، عبد الرحيم بوعبيد، المهدي بن بركة، بوبكر القادري محجوب بن صديق، الفقيه البصري.
- عن تونس: الباهي الادغم، الطيب مهيري، عبد الله فرحات، عبد المجيد شاكر احمد تليلي، علي البهلوان.

ننطلق من فكرة صعوبة فصل المؤتمر كمحطة في سياق البحث عن صيغة ممكنة لتجسيد فكرة وحدة المغرب العربي-عن المراحل السابقة-التي بينت ملازمة القطرية لتطور المغرب العربي وعلاقات وحداته السياسية حتى في ظل بناء مؤسسات وتنظيمات مشتركة (لجنة تحرير المغرب العربي-ومكتب المغرب العربي)، لكن المؤتمر حاول التكيف مع اوضاع المغرب العربي الراهنة، دون استبعاد فكرة الوحدة

<sup>1</sup>- محمد حربي: مرجع سابق، ص177.

اذ شكل بعد الاستقلال<sup>(1)</sup> محور اعمال، وجوهر قراراته، ذلك أن بقاء الجزائر مستعمرة بعد تحرر كل من تونس والمغرب، والاكثر تعرضا لاعتى اساليب الاضطهاد والابادة، قد جعل القيادات التاريخية لحزبي الاستقلال، والحزب الحر التونسي تشعر بثقل وضغط المسؤولية التي هي مطالبة باستكمال تحملها، انسجاما مع الالتزامات السابقة بمكتب المغرب العربي ولجنته.

فبقراءة خطب رؤساء الوفود المشاركة، تتضح المكانة التي حظي بها مطلب استقلال اقطار المغرب العربي وتمتين روابطها وتحررها، يقول احمد بلفريح في خطابه الافتتاحي "وليس من شك أن وحدة شمال افريقيا اصبحت امرا ضروريا، بعد تحقيق الخطوتين المهمتين في تاريخ المغرب العربي، وهما استقلال تونس والمغرب، ان تطور الوضع الدولي يضع شمال افريقيا في مكانة بارزة، ويجعلها أمام مشكلة الاختيار... ان مصير شمال افريقيا واحد... فهل يمكننا أن نرهنه قبل تحرير الجزائر؟ والآن وقد تحررت تونس والمغرب بقيت الجزائر تكافح كفاحا مجيدا، في سبيل الهدف المشترك، وجب على القطرين معا السعي في مساعدتها لتحقيق حريتها، حتى تضمن استقلال هذا المغرب العربي باجمعه"<sup>(2)</sup>.

على نفس المنوال تناول رئيس وفد الحزب الدستوري الجديد "الباهي الادغم" كلمته ممبينا ظرفيه انعقاد المؤتمر، والاهداف المتوخاه منه ليقول "نعم اننا نجتمع اليوم في ظرف جد دقيق، فمن جهة تعيش شمال افريقيا في تمخض يجتاز حدود الاستطاعة، وهذا التيار التحرري الذي يكتسح المغرب من ادناه الى اقصاه، قوض اركان الاستعمار حتى اشرفه اليوم على الهلاك...ومن جهة اخرى يساوس الظرف

<sup>1</sup>-عامر رخيلا: "الثورة الجزائرية والمغرب العربي" مجلة المصادر، عدد1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999، ص، ص160-161.

<sup>2</sup>- أبو بكر القادري: مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، ج3، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء 1999، ص، ص71-72.

الدولي اهتماما بالحرب في الجزائر، بين مؤيد للحق ومناهض له ، سواء اكان ذلك بتأييد القوات الغاشمة، او بالسكوت عن الاجرام... ان وحدة شمال افريقيا قد اصبحت ضرورة يؤيدها التاريخ والمعتقد والمدنية المشتركة<sup>(1)</sup>.

جاءت كلمة الوفد الجزائري اكثر حدة وعمقا ومحاكمة للاستعمار، وهو امر بديهي لقطر ما يزال تحت وطاة الاستعمار في ارقى تجاربه الاضطهادية يقول "عبد الحميد مهري" ليمثل في هذا المؤتمر الرقعة الوحيدة من العالم التي تدور فيها حرب طاحنة ما يقرب من اربع سنوات، حرب يخوضها الشعب الجزائري للحصول على حقه الطبيعي في الحرية والاستقلال، ومع هذا فان الحرب الدائرة بالجزائر لا تهم الجزائر وحدها، لانها في الواقع معركة تحرير المغرب العربي كله، تتواصل في كل قطر من اقطاره...ان وحدة شمال افريقيا ضرورة ملحة لاستخلاص الجزائر من الاستعمار، وهي ايضا للقضاء على ما بقي من مظاهرة السيطرة الاستعمارية في الاقطار التي حصلت على حريتها واستقلالها<sup>(2)</sup>.

تخلل المؤتمر مفاجاة كانت متوقعة فقد قام المهدي بن بركة في الكواليس بتوزيع خريطة حزب الاستقلال للمغرب العربي، وفيها المغرب الكبير الذي يمتد شرقا الى عين صالح بالصحراء الجزائرية، وجنوبا الى نهر السينغال، حول هذه المناورة اجتمع الوفد الجزائري للتشاور، وقد طرح احمد بومنجل ثلاثة احتمالات؛ هل نواصل المشاركة في المؤتمر ام ننسحب؟ أم نتجاهل الموضوع؟ فضل الوفد في النهاية الاحتمال الاخير، لكن عندما اثرت المسألة في المداولات كان جواب فرحات عباس: "الحدود الفرنسية يمكن النظر فيها، لكن لسنا مؤهلين الآن للخوض في هذه المسألة، وعندما تستقل الجزائر يمكن ان نتحدث مع المغرب حول مسألة الحدود اسوة

<sup>1</sup> - أبو بكر القادري: نفس المصدر، ص، ص77-82.

<sup>2</sup> - محمد مالكي: مرجع سابق، ص459.

بالبلدان المجاورة الأخرى، واعداد "بنبركه" الكرة محاولا ان يصدر توصية في الموضوع لكن "بوالصوف" اعترض بقوة على ذلك، وهكذا تجنب المؤتمر الخوض في هذا الموضوع الشائك؟<sup>(1)</sup>.

ان بعد استقلال الجزائر، وتمتين استقلال كل من تونس والمغرب، الذي شكل حصة الاسد في خطب رؤساء الوفود، هو الذي تمحورت حوله مقررات المؤتمر وتوصياته العامة، لذلك وبعد تسجيل الاتفاق الحاصل بين اعضاء المؤتمر حول طبيعة الحرب بالجزائر ومجالها وتطوراتها أعلن المؤتمر، ان حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال هو الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري:

- اقرار مبدا تقديم مساعدة مالية للجزائر.
  - تكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي تونس والمغرب.
  - وقف المساعدات الغربية لفرنسا في حربها بالجزائر<sup>(2)</sup>.
- 2) اقرار حول الوحدة: حدد الشكل الوحدوي والمؤسسات الوحدوية على النحو التالي:

- اختيار الشكل الفديرالي كإطار للوحدة المغاربية.
- انشاء جمعية استشارية تختص بالنظر في مسائل المصلحة المشتركة
- انشاء سكريتاريه "امانة عامة" دائمة مكونة من 6 اعضاء ، عضوين لكل دولة تقوم بتنفيذ قرارات الاجهزة الأخرى، وللأمانة العامة مكتبان، احدهم في الرباط، والآخر في تونس<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- زكي مبارك: اصول الازمة في العلاقات المغربية، الجزائرية، دار الى رقرق للطباعة، الرباط، 2007، ص263.

<sup>2</sup>- عامر رخيطة: مرجع سابق، ص161.

<sup>3</sup>- محمد علي داهش: دراسة في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2004، ص188

3) قرار حول تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي: صيغ نص هذا القرار في فقرتين: الفقرة الأولى منه، تذكر بوضعية المغرب وتونس من جراء القيود العسكرية والاقتصادية المفروضة عليهما من طرف فرنسا، ونصت على:

- استنكار استمرار وجود القواعد الأجنبية في تونس والمغرب الأقصى.
- المطالبة بكل الحاح من فرنسا، ان تكف من استعمال قواتها العسكرية المتواجدة على التراب التونسي والمغربي كقاعدة للعدوان ضد الشعب الجزائري.

أما الفقرة الثانية من نص هذا القرار فقد احتوت على نقطتين فرعيتين هما:

- توصية الحكومات والأحزاب السياسية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية جميع بقايا السيطرة الاستعمارية.
- تأييد كفاح سكان موريطانيا في مقاومتهم التحريرية والتأكيد على ضرورة التحاقهم بالوطن المغربي، والذي يدخل في نطاق الوحدة التاريخية والحضارية<sup>(1)</sup>.

هذه القرارات من الناحية النظرية تمثل خطوة إيجابية في سبيل تحقيق وحدة المغرب العربي، واستكمال تحرير بقية أقطار خاصة الجزائر، لكن عمليا اصطدم بعدد من العراقيل الناتجة في الأساس عن الطابع القطري الذي لازم التنظيمات المغاربية منذ البداية، وكان للجنرال ديغول بعد وصوله إلى السلطة نصيب في ذلك، وبالتالي تفجير ندوة طنجة.

إن الجنرال ديغول بعد وصوله إلى الحكم أثار انقلاب 13 ماي 1958، وضع ضمن أولوياته تفجير جبهة طنجة بوضع خطة متعددة الأطراف لتطويق آثار مؤتمر طنجة وما قد يترتب عنه من خطوات تمهيدية لتوحيد شمال إفريقيا، شملت هذه الخطة جانبين، الموقف من المشكلة الجزائرية، والعلاقات الجديدة مع حكومتي تونس

1- "هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي" المجاهد، عدد 23 ، 1958/15/17.

والمغرب، فقد أعلن الأدماج هو السياسة الرسمية المعتمدة في الجزائر، وأراد من هذا الطرح تحقيق ثلاثة أهداف في أن واحد يعتبر كل منها ضروريا لتمكينه من ربح الوقت وتوسيع هامش المناورة لديه:

- كسب الراي العام الفرنسي بمختلف اتجاهاته لأن فكرة "الجزائر فرنسية" كانت رغم سنوات الكفاح ما تزال تستهوي الراي العام الفرنسي بوصفها جزء من التراث الفكري الذي انغرس في حس الجمهور الفرنسي بصرف النظر عن موقعه من خريطة الأحزاب يميني الموقع أم يساريا.

- استمالة القيادات العسكرية في الجزائر، والمتحفظين عليه من الشخصيات المدنية والعسكرية أو تحييدها في أسوأ الأحوال.

- وضع حد لامل تونس والمغرب في امكانية استقلال الجزائر على المدى القريب واندماجها في مشروع الوحدة المغاربية المحددة في الاتفاق السابق<sup>(1)</sup>.

أما بخصوص السياسة الجديدة المنتهجة مع تونس والمغرب، فقد زاوجت بين التهديد والأغراء؛ فمسألة ادماج الجزائر بهذه الصيغة تعني التهديد بتوسيع رقعة الحرب الى كل من تونس والمغرب في حالة اصرارهما على التضامن مع حركة التحرير الجزائرية، ونظرا الى أن خطورة هذا التهديد قد يدفع كل من تونس والمغرب في حالة عدم تبين أن حل، الى تجذير موقفها بمزيد من التضامن مع الجزائر، بادر الجنرال الى تطمينها باعلانه احترام استقلال تونس والمغرب، بذلك يكون قد اوجد لدى النظامين نوعا من الطمأنينة قد يعتبرونها مكسبا لا بد من الحرص على المحافظة عليه<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- محمد الملي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص93.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص94.

الى جانب هذه السياسة لجأ "الجنرال ديغول" الى اسلوب الاغراء لضرب جبهة طنجة، معتمدا في ذلك على جزرة البترول فقد لوح بمشروع استثمار صحراء الجزائر وعوائده على الراسمال الاجنبي والجيران، ولا نجاح مشروعة هذا لجأ الى مفاوضة الحكومات المغاربية بشأن استثمار البترول، والقبول بمرور أنابيب البترول عبر اراضيها، وأمام رفض الحكومة الليبية لهذا العرض، لجأ الى اقناع الحكومة التونسية بفوائد هذا المشروع على الاقتصاد التونسي ونجح في ذلك<sup>(1)</sup>.

هكذا خطط الجنرال ديغول لايجاد تحالف فرنسي -شمال افريقي يزاحم مشروع وحدة المغرب العربي، مستغلا في ذلك الاطماع التونسية والمغربية في الاراضي الجزائرية، كما وظف عنصر مهم هو "جلاء القوات الفرنسية عن الاراضي التونسية والمغربية"، حتى وان كان مجرد تظاهرة شكلية، إلا أنها ارضت المطامح القطرية لكل من تونس والمغرب، ودفعتهما الى التنصل من الالتزامات والقرارات التي صادقت عليها الاحزاب المغاربية في ندوة طنجة وهذا ما سنكتشفه في مؤتمر المهديّة.

**مؤتمر المهديّة واجهاض فكرة الوحدة المغاربية ومطلب دعم الثورة الجزائرية.**

في منتصف شهر جوان (17-20 جوان 1958)، التقت الحكومتان المغربية والتونسية بلجنة التنسيق والتنفيذ في مدينة المهديّة، وهو اللقاء الذي خصص لبحث آليات تنفيذ توصيات مؤتمر طنجة، فالي مدى أي حقق اللقاء الهدف الذي انعقد لاجله؟<sup>(2)</sup>.

من خلال العرض البسيط نلاحظ أن الجديد في هذه الندوة أنها لقاء على المستوى الهيئات التنفيذية، هذا المستوى جيد من الناحية النظرية- اذ يمكن أن يخرج

<sup>1</sup> - "الخبر المسموم"، المجاهد، عدد 27، 1958/7/22.

<sup>2</sup> - عامر رخيطة: مرجع سابق، ص، ص167-168.

بقرارات عملية قابلة للتطبيق، لكن واقعا وعمليا-، ومن خلال المراسلات التي تمت بين وزارة الخارجية الفرنسية ورئيسا الدولتين حول مؤتمر طنجة والتي كانت تسير في اتجاه التوصل من قرارات مؤتمر طنجة، فمثلا سبق للحكومة الفرنسية أن بدت للسلطات المغربية تحفظاتها واعربت لها انشغالها بخصوص هذا المؤتمر؛ فبتاريخ 15 جوان 1958 أي قبل انعقاده بأيام وجه سفير فرنسا في الرباط مراسلة دبلوماسية جاء فيها "من خلال محادثات اجريتها مع السيد أحمد بلفريج، وزير الخارجية المغربي تطرقت الى قضية مفادها احتمال الاعلان قريبا عن تكوين حكومة جزائرية ليتم الاعلان عنها في مؤتمر طنجة، أجابني الوزير المغربي: بأنه على علم بالمشروع وان الرباط تولى بدورها اهتماما خاصا لبناء الوحدة المغاربية، من اجل التصدي لطموحات عبد الناصر التوسعية في افريقيا الشمالية<sup>(1)</sup>، وفي مراسلة أخرى ووجهها السفير الفرنسي الى وزير خارجيته بتاريخ 26 أفريل 1958 اي عشية انعقاد المؤتمر جاء فيها "...أكد لي وزير الخارجية المغربي السيد احمد بلفريج أن مؤتمر طنجة تعقده الاحزاب السياسية، وقراراته لا تلزم الحكومة ، ونفس الموقف اتخذته الدولة التونسية ، ومع ذلك فان المغرب حريص على أن يعقد هذا المؤتمر، وهو ما أكد عليه الملك محمد الخامس في مناسبات عديدة للصحافة"، وفي مراسلة بتاريخ 14 ماي 1958 اي بعد انعقاد المؤتمر والاعلان عن مقراراته جاء فيها" اكد لي "بلافريج" ان مقررات طنجة لا تشكل عراقيل يصعب تجاوزها ، ان اقليم وجدة لن يتحول الى قاعدة حربية لجبهة التحرير، ما دامت القوات الفرنسية لا تستعملها لنفس الغاية كما اطلعني السيد "بلا فريج" على الصعوبات التي واجهت الوفد المغربي خلال اشغال المؤتمر بسبب مواقف الوفد الجزائري المحرجة<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>- زكي مبارك: مؤتمر طنجة، مرجع سابق، ص 84.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص، ص 84-85.



فبقرأة اولية للجانب الشكلي والاطار البشري للمؤتمر يمكن القول ان نقل النقاش من الاطار الحزبي الى الاطار الرسمي كان يعني اشياء كثيرة .

(1) أن النقاش يسري في اطار ضيق وتوجيه حكومي صارم يمكنه أن يدجن قرارات طنجه ويعطيها صبغة تضامنية غير الزامية.

(2) أن الذين خطو لهذا اللقاء وفق هذا المستوى محاولة ذكية لخلق جو يساعد على تخذير المناضلين، الأكثر تمسكا بمبادئ العمل الوحدوي وجعلهم أكثر تفهما لواقع وضرورات الحكم في البلدين المستقلين.

فعلا منذ البداية سجل مؤتمر المهديّة بداية تصدع الخطة التي ضبطها مؤتمر طنجة وهذا ما سنكتشفه من خلال جو المناقشات التي جرب في المؤتمر المدروس:

خلال الجلسة الاولى تم بحث الاجراءات المتخذة لتقديم اشكال المساعدات للجزائر المتفق عليها في مؤتمر طنجة، وتبين ان الحكومتين لم تدرسا المسألة بجديّة، واقتصر الامر على مساعدة اللاجئين بحجة أن موارد تونس والمغرب قليلة، لا تسمح لهما بالمساهمة في الميزانية التي تتطلبها الثورة الجزائرية، وأنهما سيقومان بمساعي لدى الهيئات الدولية لاغاثة اللاجئين<sup>(1)</sup>.

عندما انتقل النقاش الى قضية جلاء القوات الاجنبية اشاد "الباهي الادغم" بما حققته تونس بعقدتها اتفاقية الجلاء مع الحكومة الفرنسية، وأوضح ممثل المغرب "بوعبيد" ان الوضع لم يتقدم في المغرب رغم الجلاء عن مناطق شرق المغرب، تدخل ممثل لجنة التنسيق والتنفيذ "بوالصوف" ليوضح أن معركة الجلاء لم تنته، وأنه يتوجب الحذر والمضي في متابعتها حتى النهاية، والتمس هذا الاخير مستندا قرارا نص عليه مؤتمر طنجة هو "عدم ربط مصير أي قطر في السياسة الخارجية دون اعلام الطرف

<sup>1</sup>- Mohamed Harbi: Les archives de la revolution algérienne, Editions ,Dahleb ,Algerie, 2010, pp 415-417.

الآخر"، باطلاع المجتمعين على نص الاتفاقية التونسية - الفرنسية الاخيرة، فرد "الباهي الادغم" بانفعال رافضا كشف الاتفاق، وهنا بدأت الشكوك تحوم حول نوايا التونسيين، ومدى تمسكهم بمقررات مؤتمر طنجة(1).

وصل النقاش الى قضية "ادانة سياسة ديغول في الجزائر" حيث طالب الوفد الجزائري بادانة صريحة لسياسة الادمج وتاييد وجهة نظره في الاستقلال التام، لكن طروحات الوفد المغربي لم تكن في مستوى الطلب فقد حاول التهرب قائلا "ينبغي ان نترك هامشا للتقدير على صعيد السياسة ، وليس من الضروري أن يكون المرء بالغ الوضوح والدقة ..زد على ذلك أنه بعد تأكيد المبادئ ينبغي اختيار اللحظة المناسبة...إن مجيء ديغول الى السلطة حدث عالمي، فان موقف فرنسا بالغ الضعف على المستوى الدولي، فمذ مجيئه تبدلت الامور، فمن جهة يبتعد ديغول عن الامريكيين، ومن جهة أخرى يذهب الى الروس الى حد التضحية بالحزب الشيوعي أملا بزعزعة الحلف الاطلسي، وربما يؤدي مجيء ديغول حتى الى تغييرات في الشرق ينبغي التفكير والرؤية بوضوح" ، في حين اقترح ممثل تونس قبول مبدأ الدخول في مفاوضات من اجل استقلالمرحلي(2).

كان رد فعل الوفد الجزائري على هذه المواقف على لسان "فرحات عباس" قائلاً "...أن هذا الحل لا يصلح لحل مشكلة الجزائر، ينبغي أن ينطلق اي تحليل من وضع الشعب المعني مباشرة ،فثمة في الجزائر الحرب,,,,, بالنسبة لنا نحن الجزائريين فان موقف ديغول يعني الحرب، وذلك مهما كان الدعم الذي يلقاه من الامريكيين، والروس، أو حتى من المصريين، إن كلمة دمج تعني الحرب(3).

<sup>1</sup>-Ibid, 118.

<sup>2</sup>- محمد حربي: مرجع سابق، ص177.

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص178.

أما فيما يتعلق بمسألة تشجيع الوساطة التونسية والمغربية" اتفقت الآراء على توحيد المواقف في الأمم المتحدة، وتنسيق العمل الدبلوماسي لصالح القضية الجزائرية، وأوضح "الباهي الادغم" أن الظروف توجه الأحداث، وأنه يمكن تجاوز موقف موحد في الأمم المتحدة، والاتفاق على مبادئ مشتركة تركز على البحث عن حلول سلمية وفي هذا تهرب من الارتباط بمواقف جبهة التحرير الوطني ومبادئها التي ستعرضها في الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

لما وصل النقاش إلى نقطة "انشاء حكومة جزائرية" اهتم الوفدين، التونسي والمغربي بتحليل كلمة "الاستشاره" الواردة في مقررات مؤتمر طنجة، فمن وجهة نظر الوفد المغربي "تعني دراسة مشتركة لبعض الضوابط قبل الاعلان ( الملاءمة السياسية) اختيار المقر، نتائج سير الآراء الذي أجري لدى الحكومات، اختيار الرجال الذين سيشكلون هذه الحكومة، ولكن تحديد تاريخ الاعلان يجب أن يناقش، رايانا يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار... أما وجهة نظر الوفد التونسي فقد ذهب الى أبعد من ذلك حيث أوضح "الباهي الادغم" علينا أن ننبه لجنة التنسيق والتنفيذ حول مسألة "تشكيلة الحكومة"، لاننا نعرف أن الدول الاجنبية تعلق أهمية كبيرة حول هذه التشكيلة ، والتي هي في الغالب مؤشر للتوجه الايديولوجي.

كان رد فعل الوفد الجزائري هو تنبيه الحكومتين بعواقب مسؤولية عدم اعترافها بالحكومة الجزائرية<sup>(\*)</sup> التي ستتولد بقرار جزائري<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>-MohmedHarbi,op.cit, pp.424-425.

<sup>(\*)</sup> - اعترفت تونس بالحكومة المؤقتة بعد يومين من التردد، وحاولت اقناع الحكومة الفرنسية باسباب هذا الاعتراف حيث شرح "الباهي الادغم" لجورج غورس" ان القرار لم يتخذ بطيبة خاطر فاذا كان قرار تونس الاعتراف بالحكومة الجزائرية، فذلك لكي لا تترك لجمال عبد الناصر المبادرة لفعل ذلك"، وفي نفس الاتجاه حاول بورقيبة تمرير نفس الرسالة عندما قال "ان الحكومة التونسية تامل أن قرارها المخصص للحالة الواقعية لحكومة الجزائر لن يغير شيئاً في العلاقات مع الحكومة الفرنسية وعبر عن ثقته في الجنرال ديغول لاجاد حل للقضية الجزائرية، انظر.

Maurice vaise et chantal morelle : les relations franco- tunisiennes (juin 1958- mars 1962) Actes du VIII<sup>e</sup> colloque international, op.cit, p258.

<sup>2</sup>MohmedHarbi:op.cit, pp. 425-426.

بخصوص انشاء مؤسسات الوحدة، فقد اتفقت الوفود الثلاث على تنصيب سكرتارية دائمة تتكون من ستة اعضاء، عينت تونس كل من: أحمد التليلي، وعبد المجيد شاكر، وحين مثلت لجنة التنسيق والتنفيذ من طرف، أحمد فراسيس، واحمد بومنجل، في حين اعلن "بوعبيد" ان المغرب لم يحسم امره بعد، مما يعني ان اجتماعات الامانة العامة ستبقى معلقة، وتم الاتفاق ايضا على تشكيل المجلس الاستشاري مؤقتا من 30 عضو (10 عن كل بلد)<sup>(1)</sup>، اذا كانت الامانة العامة قد اجتمعت مرتين الاولى في تونس (من 8/30 الى 1/09/1958) والثانية في الرباط (15-17/10/1958)، فان اللجنة الاستشارية لم ترى النور<sup>(2)</sup>.

بهذه الطريقة، وبهذه الخطة استطاع الجنرال ديغول تفجير ندوة طنجة، والاكثر من هذا فقد بينت ندوة المهديّة حجم الاختلاف بين الانظمة السياسية حول مبادئ حل القضية الجزائرية وكان الواضح هو محاولة تليين موقف جبهة التحرير ودفعها نحو قبول فكرة الاستقلال الذاتي، وسوف تبرز حقائق ذلك في المرحلة التي اعقبت انعقاد المؤتمرين اذ شهدت تأزم حاد في العلاقة بين جبهة التحرير الوطني والنظاميين في تونس والمغرب، ويمكن ابراز ذلك على النحو الآتي:

أ- أزمة "ايجلي" وتداعياتها على علاقات الثورة الجزائرية بالنظام التونسي :

أعلنت الحكومة التونسية مصادقتها على اتفاقية "ايجلي" في 30/6/1958 التي تسمح للشركة الفرنسية "سترابسا" (Strapsa) بتمرير انبوب غاز ايجلي عبر الاراضي التونسية الى ميناء "قابس" ، وكان موافقة تونس على هذه الاتفاقية عاملا كافيا لتأزم العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والنظام التونسي، وعبرت عن هذا الخلاف صحافة النظاميين كل يدافع عن مواقف بلده، فقد حاولت الصحافة التونسية تبرير

<sup>1</sup>- مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف وانتهى " المجاهد، عدد 26. 1958/07/02.

<sup>2</sup>- سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص564.

الاتفاقية اعتمادا على الحجة الاقتصادية فقد كتبت صحيفة "أفريكأكسيون" مقالا خلاصته أن الامر يتعلق بالخبر اليومي للشعب التونسي، بما يحققه من زيادة في دخل تونس<sup>(\*)</sup>، و ما يوفره من عمل للأسرة التونسية، وتعود فوائده على شمال افريقيا<sup>(1)</sup>.

في حين ردت جريدة "المجاهد" بمقال افتتاحي عنوانه "الخبر المسموم" وهو مقال انتقادي تعرض لخلفيات الاتفاقية، والموقف السلبي التونسي منها ونشرت جريدة المجاهد هذه الانتقادات التي هي في الاصل مذكرة رفعتها لجنة التنسيق والتنفيذ الى الحكومة التونسية، اهم ما جاء فيها.

1. ان التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا بالتصرف في ثروات الجزائر.

2. ان موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعتبر خرقا فادحا لاتفاقيات طنجة.

3. الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول، لتغذية الحرب المفروضة عليه، ان مقابل استثمار هذا البترول هو آلاف الضحايا الجزائريين، الذين يعطي عنهم ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة.

4. ان بناء هذا الانبوي يفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء الاستراتيجية.

5. ان مشروع الانبوب يمنح الحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب امام الراي العام الفرنسي.

<sup>(\*)</sup> - تحدد المصادر الارشيفية عوائد تونس من هذا المشروع ب40 مليار فرنك فرنسي انظر

C.A.D.N.21po/ B1/9 sur les relations F.L.N.Tunsie.

<sup>1</sup> - محمد الميللي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص108.

6. إقامة الدليل على امكانية استغلال بترول "ايجلي" من خلال مد هذا الانبوب، سيساعد على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية، الامر الذي يخدم السياسة الاستعمارية في الجزائر بما يقدم لها من دعم يطيل في امد الحرب.

7 ان حرب الجزائر اشرفت على نهاية سنتها الرابعة، وللتعجيل بنهاية الحرب لا بد ان يظهر المغرب العربي في مظهر كتلة متضامنة لا تصدع فيها<sup>(1)</sup>.

ميدانيا على اثر توقيع هذه الاتفاقية قررت جبهة التحرير الوطني نقل مقررات ممثلاتها في "بون" و"روما" والتي كانت متركزة في السفارة التونسية، وتم تنصيبها في سفارتي كل من الجمهورية العربية المتحدة، والمغرب، واكثر من هذا في وقت لاحق قرر الجهاز التنفيذي للحكومة المؤقتة التقليل من تمركزه في تونس، فقد تم تحويل وزارة الخارجية الى القاهرة، وزارتي المالية، ووزارة التسليح والاتصالات العامة، تم تنصيب الاولى في مصر، والثانية في الرباط<sup>(2)</sup>.

من جهتها قامت الحكومة التونسية على اثر صدور هذه الانتقادات وردود الافعال من القيادة الجزائرية بحجز العدد "28" من صحيفة المجاهد، وهي بالمطبعة وتوقيف اذاعة "صوت الجزائر"<sup>(3)</sup>، ومحاولة تعطيل نشاط الثورة من خلال عدم السماح بدخول الاسلحة عبر ترابطها الى الجزائر، فقد تم حجزها في ليبيا واستولت على شحنة سلاح متكونة من 5070 بندقية و2037 بندقية رشاشة و2037 مسدسا رشاشا و20 بازوكا و75 رشاشا و30 مدفع هاون و10.81 ملايين طن من الذخيرة وكررت الشيء ذاته فيما بعد على مرحلتين، الاولى في ديسمبر 1958، والثانية في فيفري 1959 واشترطت الاعلان عن مستودعات الاسلحة والمعسكرات وعدد

<sup>1</sup> - "من جبهة التحرير الى الحكومة التونسية"، المجاهد، عدد 27، 1958/7/22.

<sup>2</sup> - C.A.D.N.21po/B1/9 sur les relations F.L.N.tunisien

<sup>3</sup> - محمد الميلبي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص، ص118-119.

أفرادها<sup>(1)</sup>، كما باشر بداية من نوفمبر 1959 بفرض نظام رقابة فعال على نشاطات وتحركات جيش التحرير في الجنوب التونسي لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت الحكومة التونسية بحجز السلع والمؤمن الموجهة للهِلال الأحمر الجزائري طيلة شهر جويلية 1958، هذا اذا علمنا حسب المصادر الارشيفية أو دخول السلع والمساعدات الاجنبية الى اللاجئين الجزائريين لم يكن بالمجان بل كان يفرض عليه حقوق جمركية حصلت من خلالها الحكومة على اموال معتبرة وصلت الى 40 مليون فرنك فرنسي قديم شهريا، نفس الشيء كان يجري على دخول الاسلحة تستفيد تونس بما نحو 10% من كل شحنة<sup>(2)</sup>.

لم يتوقف بورقيبة عند مسألة قبول تمرير انبوب " ايجلي " عبر الاراضي التونسية فقد انساق وراء اغراءات الجنرال ديغول، بالاعلان عن مطالب صحراوية لبلاده ففي ختام جولته الى الجنوب التونسي في ديسمبر 1958، اعلن أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس قضية ومشكلة، يتوجب على الفرنسيين ان يسلموا كامل حصن "سان" للتونسيين، وان ترسيم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 290 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية عام 1910م<sup>(3)</sup>، وكان بورقيبة حسب رضا مالك يطمح من وراء المطالبة بمسافة لا تتجاوز 20 كلم، الى فتح ثغرة يوسعها فيما بعد باضافة مطالب سياسي الى هذا المطلب القانوني، ويتعلق هذا المطلب الاخير بالغاء جزء من الحدود الجزائرية التونسية بين "بئر رمان" و"فورسانت"، فبالالة هذا الحاجز يصبح بإمكانه ان يقطع لنفسه منطقة خلفية، يمكن أن تمتد حتى النيجر وتضمن حقل "ايجلي" الواقع على مسافة 80 كلم من الحد 233، ولكي يعطي المسؤولين التونسيون لقضيتهم

<sup>1</sup> - محمد حربي: مصدر سابق، ص 178.

<sup>2</sup> - C.A.D.N.21po/B1/ 9, sur les relations F.L.N.tunisien op.cit.

<sup>3</sup> - عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية والافريقية ابان الثورة الجزائرية، ج 2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 261.

مظهرا مقبولا، دافعوا عن أطروحة "الصحراء بحر داخلي" (1)، ويتضح ذلك في الخطاب الذي القاه بورقيبة يوم 1959/2/5 عندما دعا فيه الحكومة الفرنسية لحل المشكلة، شارحا بالتفصيل حدود المطالب التونسية وطالب بضرورة ضمان جزء من الفضاء الصحراوي لفائدة تونس أو جعل الصحراء مرفقا مشاعا بين كل الدول المطلة عليها، وهدد في حالة رفض المقترحين برفع المسألة الى محكمة العدل، لانصاف تونس (2).

لقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية كيف تعالج هذه الازمة بحكمه وضبط النفس كاللت بعودة العلاقات الى الدفاء من جديد، اذ عقد لقاء بين الطرفين في بداية شهر اوت 1958 للنظر في الخلافات والازمة العالقة، وكلل هذا اللقاء باصدار بيان مشترك اكد على دعم الحكومة التونسية للقضية الجزائرية، وتواصل التضامن الفعلي لتونس حكومة وشعبا مع الجزائر، ولكن لم يشر بشيء الى خط أنابيب "ايجلي"، اما التصريح الذي أدلت به لجنة التنفيذ والتنسيق بالمناسبة، فقد اكتفى بالقول "أنه ليس بخاف أن محادثاتنا قد نشأت في الأصل عن الاختلاف المتعلق بمد خط أنابيب "ايجلي"، وقد عرضنا حول هذه النقطة لمحادثينا من الطرف الآخر، وجهة نظر جبهة التحرير على نحو ما جاء في المذكرة الدبلوماسية التي سبق وأن نشرت حول هذا الموضوع، ثم اضاف التصريح قائلا من دون أي ايضاح آخر، "وبعد أن حرصت الحكومة التونسية على التأكيد على استمرار دعمها للقضية الجزائرية طمأنتنا حول مقاصدها وتطلعاتها السياسية" (3).

<sup>1</sup> - رضا مالك: الجزائر في ايفيان المفاوضات السرية (1956-1962) ترجمة فارس غضوب دار الفرابي بيروت، 2003، ص 194.

<sup>2</sup> - عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق، ص 262.

<sup>3</sup> - سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 565.



ويبدو أن القضية سويت في اجتماع الأمانة العامة المغاربية في تونس بين 30 أوت و 1 سبتمبر 1958 باتفاق الطرفين على "تجميدها" وتأجيل حلها حتى استقلال الجزائر<sup>(1)</sup>.

غير أن هذا المشكل تجدد مرة أخرى عندما اقتربت القضية الجزائرية من الحل النهائي حيث ظهر من جديد اهتمام القيادة التونسية "الرئيس بورقيبة" بمشكلة الحدود مع الجزائر، وكشف عن ذلك اللقاء الذي جمع "بورقيبة" والجنرال ديغول" في رامبوي" بتاريخ 1961/2/27 حيث ذكر الجنرال ديغول في مذكراته حقيقة هذا اللقاء في قوله: "غير أن قضية بنزرت لم تكن للرئيس التونسي سوى وسيلة للوصول الى الموضوع الرئيسي، فقد كان همه منصرفا بشكل خاص الى ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية... ولا ريب أن النفط هو الذي أثار هذه الرغبة... ولكنني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس لأن تنمية تنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له سيصبح غدا بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين، فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمنا للآخرين تعود في وضعنا الحالي إلى الجزائر...؟ فإذا اقدمنا على مثل هذا الأمر سيحرك مطامح المغرب في "كولمب بشار" وتتدوف،بالإضافة الى ما قد تطالب به كل من موريتانيا ومالي والنيجر، وليبيا، ونشاد"<sup>(2)</sup>.

### ب/ مشكلة الحدود وتأثيرها على علاقات الثورة الجزائرية بالمغرب الأقصى:

انسأقت القيادة المغربية كمنيلتها في تونس وراء اغراءات "الجنرال ديغول" باظهار نوايا التوسع على حساب الأراضي الجزائرية، وهي نوايا ليست بالجديدة، اذ كان

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 565.

<sup>2</sup> - الجنرال ديغول: مذكرات الامل التحديد (1958-1962) ترجمة الدكتور سموحي فوق العادة منشورات عويدات، بيروت 1971، ص 114.

حزب الاستقلال الذي يقوده علال الفاسي قد جعلها ضمن أولوياته قبل هذا التاريخ وتبرزه تصريحات قيادته، ونشرياته الخاصة، فقد " صرح "علال الفاسي" في أوت 1957 بما يلي " ان أفضل دعم نقدمه لآخواننا الجزائريين، هو أن يعاد للمغرب الأقاليم الصحراوية بالجزائر" ودعم ذلك (جريدة الصحراء المغربي) اللسان الناطق باسم حزب الاستقلال بنشرها لخريطة بعنوان المغرب الكبير" تبرز امتداد المغرب الأقصى من "فقيق" الى "سانت لويس" بالسنگال ، وفي 20 سبتمبر 1957 أعاد علال الفاسي التأكيد على حقوق المغرب في الصحراء الجزائرية في خطابه الشهير "بفقيق" حيث يقول " إن الاراضي الصحراوية لا تشكل بالنسبة لنا حدود اقليمية فقط ، بل هي مورد اقتصادي هام وحيوي للمغرب كله، ان حدودنا الطبيعية تتحدد بالخط الذي يربط بين سانت لويس في السنغال بما في ذلك تندوف والقنادة وتوات، وبشار وموريطانيا كلها ، وكل الصحراء الاسبانية والساقية الحمراء<sup>(1)</sup>.

وجدت هذه التصريحات صدى لها لدى الحكومة المغربية والراي العام المغربي، خصوصا وان حزب الاستقلال في هذه المرحلة كان يشكل قوة سياسية في حكومة "البكاي" الثانية (أكتوبر 1956 - ماي 1958)، اذ صار يستأثر بعشرة حقائب من جملة الحقائب الست عشرة المكونة للحكومة<sup>(2)</sup>، اذ قامت هذه الاخيرة بتكوين "لجنة الحدود" أوكلت لها مهام المفاوضات مع الحكومة الفرنسية فيما يتعلق "بحدود المغرب الصحراوية"<sup>(3)</sup>،وميدانيا تم تحريك نشاط الجيش المغربي المدعم من طرف القوات الملكية في الاقاليم الصحراوية، انطلاقا من "فقيق" وخاضت اشتباكات مع الجيش

<sup>1</sup>-Mahamedharbi :op.cit, p430.

<sup>2</sup>- ببيير فيرمورين: تاريخ المغرب منذ الاستقلال ، ترجمة عبد الرحيم حزل، افريقيا الشرق، المغرب، 2010، ص، ص43-44.

<sup>3</sup>-Mahmedharbi ; op.cit, p430.

الفرنسي، وعملت على نشر دعاية مغربية أن سكان هذه المناطق مغاربة لا علاقة لهم بالجزائر، مما أدخلها في صدامات مع المجاهدين واللاجئين الجزائريين<sup>(1)</sup>.

ازداد نشاط جيش التحرير المغربي بداية عام 1958، خاصة بعد محاولة اغتيال القاضي "توفيني" باتخاذ إجراءات حازمة تجاه اللاجئين الجزائريين وقوات جيش التحرير بفرض رقابة صارمة على ممر "فقيق"، مما قطع الاتصال بين الحدود المغربية والولاية الخامسة والسادسة في الجزائر، كما تم حجز عدة سفن بميناء الدار البيضاء كانت محملة بالذخيرة وموجهة لجيش التحرير عبر الحدود، ففي 12 نوفمبر 1958 تم حجز 68 طن من الاسلحة في سفينة ألمانية تحمل اسم "رافينسبورغ" قادمة من مدينة "بريم"، في نفس الوقت تم حجز 40 طن من مادة T.N.T المتفجرة، وحمولة 900 طن من سفينة ألمانيا أخرى "مونخيدام" التي في 2 نوفمبر 1959 من اوربا الشرقية الى المغرب، هذا الى جانب سفن أخرى حجزتها البحرية الفرنسية قبل وصولها الى ميناء الدار البيضاء مثل السفينة الدانماركية "لاكرايطة" في ديسمبر 1958، والسفينة "لاديس" في أبريل 1959. هذه العمليات ظاهريا كانت بدعوة الحفاظ على الامن الداخلي للمغرب لكن عمليا كان هدفها اجبار الجزائريين على الاعتراف بتبعية هذه المناطق للمغرب<sup>(2)</sup>.

نتيجة لهذه التجاوزات الخطيرة التي مست خاصة اللاجئين الجزائريين بعثت جبهة التحرير بشكوى الى "محمد الخامس" طالبة منه التدخل لوضع حد لهذه الاستفزازات المغربية التي لا تمت باي صلة بكرم الضيافة والالتزامات التي قطعها المغرب ومملكه بدعم كفاح الشعب الجزائري، وعلى اثر ذلك قرر "محمد الخامس" انشاء "لجنة مختلطة" مغربية جزائرية في 1958/4/8، تحت اشراف "مسعود شيقر" وتألفت من

<sup>1</sup> - عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق، ص300.

<sup>2</sup> - محمد امطاط: مرجع سابق، ص348، انظر كذلك محمد حربي: مصدر سابق، ص178.

"محمدي" وزير الداخلية و"المهدي بن بركة" رئيس المجلس الاستشاري و"فقيه البصري"، القائد الأعلى للقوات المسلحة عن الجانب المغربي ومن الجزائر ضمت كل من "معاشو"، و"حسين قادري" و"الشيخ خير الدين"، وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها في الفترة 14-15 جوان 1958 وخرجت ببعض التوصيات هي:

- اعادة الاسلحة المحجوزة وتسليمها الى المجاهدين الجزائريين.
- توقيف جميع الاجراءات النفسية ضد اللاجئيين.
- تكوين لجنة مشتركة تعقد اجتماعات دورية كل شهر لحل المشاكل العالقة.
- اعادة جميع الاشخاص المخطوفين<sup>(1)</sup>.

على الرغم من بنود هذه الاتفاقية، والالتزام الذي أظهره الوفد المغربي للطرف الجزائري بتطبيق بنود هذه الاتفاقية ميدانيا، الا أن التجاوزات المغربية ضد اللاجئيين الجزائريين لم تتوقف، الامر الذي يؤكد لنا السلطات المغربية ماضية في تنفيذ قرارها وما هذه الضغوط على السكان الا لاجبارهم على اعلان التبعية للنظام المغربي وترجم ذلك باعلان الصحافة في أوت 1958 عن مفاوضات مغربية - فرنسية بشأن الحدود وكتبت معلقة على ذلك بأن "الملف المغربي المعد للجنة الحدود جاهز، وسوف يكون هو النقطة الثانية التي تناقشها الحكومة المغربية خلال الاتصال الفرنسي المغربي القادم"<sup>(2)</sup>.

هكذا وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها بين أمرين: الاول هو ظاهر التصريحات الرسمية العلنية التي تؤكد التضامن مع الجزائر، والثاني هو واقع التصرفات والممارسات المخزبة ضد اللاجئيين او قوافل السلاح، يضاف الى هذا آله الحرب الديغولية التي ضاعفت من وسائل القمع والتدمير والتمشيط بصورة لم تعرفها الجزائر

<sup>1</sup>-Mohamed htarbi :op.cit, p44.

<sup>2</sup>- محمد الميللي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص120.

من قبل، في هذا الجو وجدت جبهة التحرير أن سياسة الصدام مع النظام المغربي خطيرة فاخترت سياسة المهادنة والواقعية عبر ارسال وفود جزائرية للتفاوض مباشرة مع السلطات المغربية حول المشاكل التي تعترض الثورة الجزائرية في المغرب، وفي هذا الاطار قام وفد جزائري متكون من كريم بلقاسم، وبوالصوف، وعبد الحميد مهري بزيارة للمغرب في ماي 1959 التقى خلالها بالملك "محمد الخامس" وتباحثوا معه مطولا حول الظروف التي تمر الثورة الجزائرية، وصدر اثرها بلاغ أن المباحثات تناولت المشاكل التي تهم حاضر ومستقبل المغرب العربي، وخاصة الوضعية الجزائرية، وازداد البلاغ الى ذلك ان "الملك محمد الخامس أكد من جديد أن الجزائر ما تزال محور مشاغله، وان الشعب المغربي متضامن مع اخيه الشعب الجزائري، وانه يسانده في كفاحه من أجل الحرية التي هي الشرط الاساسي لتشييد وحدة المغرب العربي، وتمتين استقلاله، وتحقيق مصيره"<sup>(1)</sup>.

تلى هذه الزيارة قيام وفد جزائري آخر يقوده، فرحات عباس، ولخضر بن طوبال ومحمد اليزيد، بزيارة المغرب في ماي 1960 واجرى مباحثات بالرباط مع حكومة الملك محمد الخامس وبعد عدة مفاوضات وقع الطرفان على بروتوكول اتفاق 30-31 ماي 1960 الذي ضم 14 مادة موزعة على ثلاث فقرات تتعلق بوسائل المحافظة على حدود وسلطة جبهة التحرير بالمغرب، في اطار احترام النظام العام، والتعاون لمواجهة المخبرين الفرنسيين، واجراءات مختلفة نوجزها فيما يلي:

الفصل الأول: يتكون من مادتين ويتعلق بتوقيف المدنيين الجزائريين

المادة الأولى: طلب التوقيف: تتكفل السلطات المغربية بتوقيف كل مدني جزائري بطلب من ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأمر من سعادة وزير

<sup>1</sup> - زيارة إلى المغرب الشقيق: "المجاهد، عدد، 43، 1959/6/1

الداخلية للمملكة، ويزج كل شخص موقوف الى احد مركزي اعادة التربية وفق المواد التالية.

المادة الثانية: الجناة الجزائريون، واصحاب جرائم الحق العام: الجزائريون الذين يرتكبون الجرائم او يعتدون على الحق العام في المغرب، يخضعون لمحاكمة من العدالة المغربية فقط، ويتم ابلاغ ممثل الحكومة المؤقتة بهذا الموقف.

الفصل الثاني: يتكون من ثلاث مواد وتتعلق بتوقيف العسكريين

المادة الثالثة: كل فار من جيش التحرير الوطني سيتم توقيفه، بطلب من ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أو المخول بذلك لدى السلطات المغربية ويسلم الى أحدهما.

المادة الرابعة: العسكريون الجزائريون الجناة أو المعتدون على الحق العام: مثلهم مثل المدنيين، فهؤلاء أيضا إن ارتكبوا حنجهم هذه على اراضي المغربية يخضعون للقضاء المغربي، وفيما اذا كان الجاني لاجئا وهو ناشط في خلايا جيش التحرير الوطني الجزائري، لا بد أن يسلم الى السلطات المغربية، وفي حالة الفرار تتكفل ممثلية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمهمة التعاون في البحث عنه بطلب من الحكومة المغربية.

المادة الخامسة: تتعلق بالفارين من الجيش الفرنسي<sup>(1)</sup>.

- كل أسير من أسرى حرب التحرير المغربية تقع عليه اليد بالأراضي الجزائرية يسلم مباشرة مع دخوله الأراضي المغربية، على أن يحتفظ جيش التحرير الجزائري بسلاحه.

<sup>1</sup> - محمد يعيش: مرجع سابق، ص، ص259-260، نص هذه الاتفاقية موجود في

- كل من دخل الارض المغربية من ذوي الاصول الجزائرية وهو في حالة فرار من الجيش الفرنسي طالبا للانضمام الى صفوف جيش التحرير الجزائري، بمحض ارادته يسلم هو الآخر رفقة سلاحه بكل احترام الى ممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالمغرب، أما الجزائريون الفارون من الجيش الفرنسي وطلبوا اللجوء الى المغرب وهم رافضون الانضمام الى صفوف جيش التحرير الجزائري فسيزوج بهم في احدى مركزي اعادة التربية طبقا لهذه الاتفاقيات.

- الفدائيون: الفدائيون الجزائريون المنخرطون في صفوف العدو والذين تم توقيفهم بالمغرب الاقصى يسلمون باسلحتهم الى رئيس ممثلية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أو ممثله.

الفصل الثالث: يتعلق بمراكز اعادة التربية المخصصة للموقوفين ويتالف من أربع مواد.

- المادة السادسة: تتعلق بوضعية الموقوفين على مستوى التراب المغربي.

- المادة السابعة: تتعلق بحياة الموقوفين داخل مراكز اعادة التربية.

- المادة الثامنة: الحراسة الخارجية لمراكز اعادة التربية تتكفل بها قوات حفظ الامن المغربية.

- المادة التاسعة: تضمنت التكاليف والمصاريف داخل مراكز اعادة التربية: التنظيم الداخلي وتكاليف تسيير هذه المراكز تتحملها الحكومة المؤقتة الجزائرية.

كما تضمن البروتوكول وضعا خاصا للتعاون ضد أعوان فرنسا بالمغرب.

- المادة العاشرة: تتعلق بالجوسسة الفرنسية على الثورة في المغرب: تلاحق حكومة المملكة اعضاء شبكة المخابرات (الاستعلامات) الفرنسية بالمغرب، والتي من شأنها أن تلحق الضرر باعتبارها تصرفات خارجة عن القانون، وتتكفل ممثلية الحكومة

المؤقتة الجزائرية، بالتعاون مع وزارة الداخلية، وتمدها بمختلف المعلومات المتعلقة بهذا الشأن، وبكل ما يمكن ان تقوم به شبكة المخابرات هذه من أجل ضرب جهود الجزائر المكافحة.

- المادة الحادية عشر: تتضمن اجراءات تحفظية حول علاقة بعض الجزائريين بالقنصلية الفرنسية

أ/ يمنع الجزائريون من أي تواصل مع قنصلية أو مستشاري فرنسا بالمغرب الا أولئك المرخص لهم من طرف ممثلية الحكومة المؤقتة الجزائرية.

ب/ تفرض رقابة شديدة على الجزائريين الحاملين لجوازات سفر فرنسية العابرين للحدود الجزائرية، وكذلك لحملة رخصة السفر الصادرة عن القنصلية الفرنسية التي ستفتح ابوابها بالمغرب.

ج/ يتم اعلام رئيس ممثلية الحكومة الجزائرية بدخول كل الجزائريين الحاملين لجوازات سفر فرنسية الى الاراضي المغربية.

د/ يمنع على القادة الجزائريين الدخول الى الاراضي المغربية أو الخروج منها خفية عبر القواعد الفرنسية سواء الجوية أو البحرية المتواجدة على ارض المغرب الاقصى، نظرا للرقابة المفروضة على كل الطرق الموصلة الى هذه القواعد حتى لا يسمح للقوات الفرنسية بالنشاط على اراضي الممكنة المغربية بحجة ملاحقة القادة الجزائريين.<sup>(1)</sup>

أما الترتيبات الخاصة فقد تضمنت ثلاث مواد تتعلق باحقية السلطة المغربية في مراقبة نشاط الثورة بالمغرب.

- المادة الثانية عشر: يعلم رئيس ممثلية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السلطات المغربية بقائمة الاشخاص المتواجدين بالمغرب المكلفين من طرف الحكومة

<sup>1</sup> - محمد يعيش: نفس المرجع، ص، ص261-262.



الجزائرية بمهمة شراء المستلزمات أو الحاجيات وأن يلعمها بأي تغيير على المستوى القائمة الاسمية.

- المادة الثالثة عشر: يلزم ممثل الحكومة المؤقتة الجزائرية بالمملكة اعلام السلطات المغربية بدخول الاسلحة المستوردة عن طريق المغرب لحظة وصولها الى الحدود المغربية.

- المادة الرابعة عشر: ارسال الاسلحة والذخيرة الموجهة الى جيش التحرير الوطني الجزائري عبر الحدود المغربية ستكون موضوع محادثات بين رئيس ممثلية الحكومة المؤقتة الجزائرية والسلطات المغربية المخولة بمنح رخص العبور للسلاح والساهرين عليه.

نفهم أن هذه الاتفاقية جاءت لتنظيم نشاط الثورة داخل التراب المغربي وحمائها من المشاكل التي قد تنطلق من المغرب خاصة التمردات، الجواسيس... لكن احتوات على مسائل خطيرة أو فراغات قانونية.

- لم تشر الى القواعد الفرنسية الموجودة على التراب المغربي، التي تستخدمها فرنسا في العديد من الحالات للقيام بعمليات داخل التراب الجزائري.

- أعطت هذه الاتفاقية فرصة للطرف المغربي لمراقبة نشاط الثورة خاصة التسليح وهذا الشيء خطير خاصة مع عدم استقرار العلاقات مع النظام المغربي، والاختراقات المتكررة لهذا النظام من طرف المخابرات الفرنسية التي كان لها آثار خطيرة على الثورة في الفترة (1958-1959) (1).

تنفيذ لبنود هذا الاتفاق قامت السلطات المغربية باقفال القنصليتين الفرنسييتين في "وجدة" و"بوعرفة" اللتين كان عملهما ضد أهداف الثورة الجزائرية، ووضع 500 متطوع مراكشي تحت تصرف جيش التحرير الجزائري، ومبدأ السماح بمرور

<sup>1</sup>- محمد يعيش: نفس المرجع، ص263.

المعدات الأجنبية والمتطوعين الأجانب<sup>(1)</sup>. كما تعاونت السلطات المغربية مع القيادة الجزائرية، في القاء القبض على النقيب "سي الزوبير" الذي حاول التمرد على قيادة الأركان الغربية<sup>(2)</sup>.

بقيت مسألة الحدود محل اهتمام واصرار الطرف المغربي يثيرها في كل مناسبة تجمعها بالوفد الجزائري، على نحو ما حصل في مؤتمر الدار البيضاء في جانفي 1961، لكن معارضة بعض الدول الحاضرة في المؤتمر حال دون التوصل الى شيء يذكر<sup>(3)</sup> غير أن المراجع المغربية تشير الى اتفاقا سريا حصل بين الطرفين في لقاء 6-7 جويلية 1961 كشف عنه الملك "الحسن الثاني" في عام 1963، يقضي بتأجيل النظر في مسألة الحدود الى ما بعد الاستقلال<sup>(4)</sup> وكان ذلك وراء وقوف المغرب ضد مشروع فصل الصحراء عن الجزائر، اذ صدر عن القمة التي جمعت الوفد الجزائري بقيادة فرحات عباس وعبد الحفيظ بو الصوف، ومحمد اليزيد بنظيره الملك "الحسن الثاني" بلاغا مشتركا يؤكد فيه دعم المغرب لحقوق الجزائر في الصحراء "اكاد جلاله الملك عن عزمه لاحباط كل محاولة لتقسيم التراب الجزائري، أو بتر جزء من اجزائه... ان مشاكل ضبط الحدود بين المغرب والجزائر تهمهما وحدهما ولا يمكن تسويتها الا بين الدولتين وخارج كل مطمع أو تدخل اجنبي<sup>(5)</sup> وسار على نفس النهج وزير الشؤون الافريقية في حكومة المغرب "عبد الكريم الخطيب" عندما قال لن تكون الصحراء ابدا عنصر تفرقة بين الشعب المغربي والشعب الجزائري"<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup>- محمد حربي: مصدر سابق، ص222.

<sup>2</sup>- للاطلاع على قضية سي الزوبير وتعاون السلطات المغربية في اعتقاله انظر قدور الورطاسي: اربع سنوات مع جبهة التحرير الوطني، الحلقة السادسة، مكتبة الطالب، الرباط، (ب س ط) ، ص، ص37-42.

<sup>3</sup>- محمد حربي: مصدر سابق، ص222.

<sup>4</sup>- محمد امطاط: مرجع سابق، ص353.

<sup>5</sup>- "نص البلاغ المشترك المغربي الجزائري" المجاهد، عدد 100، 1961/7/17.

<sup>6</sup>- "لن تكون الصحراء مصدر شقاق بين الشعبين الجزائري والمغربي"، المجاهد، عدد 98، 1961/6/19.

هذا يؤكد أن دعم المغرب للثورة الجزائرية لم يكن بدون مقابل كان مشروطا باعطاء حصة في الصحراء الجزائرية، وان القيادة الجزائرية بحكم الظروف كانت مضطرة للمراوغة كسبا لموقفه، وكل الكتابات المغربية خاصة ممن عايشوا الحدث تؤكد ذلك حيث يقول قدور الورطاسي «ماذا يضر قادة الجزائر المستقلة لو أنهم على الأقل تذكروا نضالنا التحرري ودافعوا عن صحرائنا؟ ليس في ذلك من عيب الا أن يكون في مقابلة الاحسان بالاحسان، والفضل لنا لاننا السابقون، ولكن قادة الجزائر ينقصهم الخلق الدولي من جهة، وخلق الاعتراف بالجميل من جهة ثانية، وضعف الايمان باواصر الاخوة من جهة ثالثة؟...»<sup>(1)</sup>

### المبحث الثالث: ليبيا والقضية الجزائرية.

إحتلت ليبيا مكانة هامة في الثورة الجزائرية، بوصفها معبر مهما لمرور السلاح، وحليفا سياسيا يمكن الاعتماد عليه لدعم الثورة الجزائرية إقليميا ودوليا، لذلك ركزت القيادة الثورية الجزائرية جهودها منذ البداية لتوطيد علاقاتها بالنظام الليبي على الأقل تقديم التسهيلات لمهمة تمرير الأسلحة، وهي خطوة تحققت بفضل الوساطة المصرية التي كان لها نفوذ قوي داخل النظام الليبي، خاصة لدى رئيس الحكومة "ابن حليم" ومدير التشريفات "ابراهيم الشلحي"، إذ تشير المصادر التاريخية أن لقاء جمع الرئيس "جمال عبد الناصر"، ورئيس الحكومة الليبية "ابن حليم" في أكتوبر 1954، تناول سبل دعم الثورة الجزائرية، خاصة إمدادها بالسلاح عبر الحدود الليبية، وكانت النتيجة تأكيد "ابن حليم استعداد ليبيا حكومة وملكا لتكون في طليعة الدول العربية

<sup>1</sup> - قدور الورطاسي: مصدر سابق، ص30.

بقراءة الاتفاقية التي اعلن عنها الحسن الثاني" عام 1963 نجد انها لا تتضمن اي اعتراف، او اي التزام جزائري بتسوية هذا الملف بعد الاستقلال «المشكل الجزائري الناشيء عن تخطيط الحدود المفروض تعسفا ما بين القطرين سيجد حلا في المفاوضات ما بين المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة... ان الاتفاقيات التي قد يتم التوصل اليها خلال المفاوضات بين فرنسا والجزائر، لا يمكن لها أن تعارض المغرب فيما يخص رسم حدوده مع الجزائر، أنظر عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية.....مرجع سابق، ص، ص504-505.

المساعدة لكفاح الشعب الجزائرية، منوها بالاصول الجزائرية للملك "ادريس السنوسي"، وعن هذا اللقاء يقول "ابن حليم" "اتصل بي جمال عبد الناصر ودعاني لاجتماع منفرد، وفجأني الرئيس قائلاً: أنه يريد أن يتحدث معي عن الثورة الجزائرية التي اندلعت في 1/11/1954، وشرح أنه إتفق مع الملك سعود، والأمير فيصل على أن تقوم المملكة العربية السعودية بتقديم كافة الأموال اللازمة لشراء السلاح والعتاد، والإمدادات اللازمة للثورة الجزائرية، وأن يقوم رجال الجيش المصري والمخابرات المصرية بشراء ذلك السلاح، وايصاله إلى الحدود الليبية، وهو يأمل أن أقوم أنا بنقل ذلك السلاح والعتاد وايصاله إلى الحدود الجزائرية حيث يستلمه منا ممثلوا الثورة الجزائرية، ثم أضاف أو لعلك ستخشى الفرنسيين وتخاف بطشهم فقلت له "يا رئيس لعلك لا تعرف أن جد الملك ادريس جاء إلى ليبيا من الجزائر، هاربا من الطغيان الفرنسي، وأمضى حياته في نشر الدعوة الإسلامية، وإيقاظ الأمة الإسلامية لتقاوم الطغيان الفرنسي... أمهلني أسبوع لأتفاهم مع الملك وأدبر أموري"<sup>(1)</sup>.

بعد عودة "ابن حليم" إلى طرابلس فاتح الملك "ادريس السنوسي" في مسألة دعم الثورة الجزائرية فكان جوابه "لا يمكن أن نرفض مساعدة ثوار الجزائر في جهادهم، هذا واجب ديني يحتم علينا تلييته، ولا يمكننا أن نتردد في القيام به"<sup>(2)</sup>.

تمكن "ابن حليم" بفضل مساعدة "عبد الحميد درنة" أحد قداماء الجيش السنوسي من تمرير أول شحنة وصلت إلى ليبيا على ظهر اليخت المصري "فخر البحار" إلى الحدود الجزائرية، بحضور "أحمد بن بلة"، وكانت الشحنة تتكون من ما يلي: 100 بندقية (لي انفيلد 53.3)، 10 رشاش (برن 3.3 ر)، 25 بندقية رشاشة (تومي 45 ر) 5كأس اطلاق، 80.000 طلقة (3.3 ر) 18.000 طلقة (3.3 ر للبرن) 10.000 طلقة

<sup>1</sup> - مصطفى أحمد بن حليم: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة 1992، ص، ص351-352.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، ص353

(3.3 رجارته) 10.000 طلقة (3.3 ر خارقة للدموع) 24650 (45 ر للتومي) 120 قنبلة يدوية اميلز<sup>(1)</sup>.

وتبع هذه العملية وصول شحنات أخرى من السلاح برا إلى ليبيا، يتكفل باستلامها رجال دفاع برقة من السلوم، بالتنسيق مع خلية العقيد "عبد الحميد درنة" الذين يستلمونها على الحدود البرقاوية الطرابلسية، ويوصلونها إلى مخازن مأمونة، أعدها لذلك تحت حراسة قوات الحرس الوطني الليبي، ثم يتولى الجيش الجزائري تسريبها تدريجيا إلى الجزائر في سرية وكفاءة تامين<sup>(2)</sup>.

اجمالا مثلت ليبيا قاعدة لوجيستية مهمة لتمويل الثورة بالسلاح خاصة على الجهة الشرقية، بمعدل 100 طن شهريا، تم تزويدها بمستودعات لتخزين السلاح، في أغلب مناطق ليبيا، كان أهمها يتمركز في طرابلس وبنغازي، مهياً لاستقبال 20.000 قطعة سلاح، و15 مليون من الذخيرة، و1.5 مليون طن لوازم الاتصالات اللاسلكية والمتفجرات، كما تم استحداث حظيرة مكونة من شاحنات الوزن الثقيل (10-25 طن)، لنقل السلاح، بلغ عددها أكثر من 25 شاحنة.

أما عن الخطوط الرئيسية لجلب السلاح، فكانت تأتي عن طريق البر من مصر، وبحرا عن طريق المداخل الرئيسية لليبيا (طرابلس، وبنغازي) وجوا بواسطة التجار الأوروبيين في طرابلس، و نفذت القوات الجوية العراقية عمليات من هذا النوع (إيصال السلاح جوا)<sup>(3)</sup>.

إن اتساع نطاق الثورة الجزائرية، وتزايد احتياجاتها التموينية دفعت بقيادة الثورة إلى البحث عن سبل تفعيل المنظومة اللوجيستية لقاعدة ليبيا، بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات الثورة في المرحلة الراهنة، وفي هذا الإطار قدم الوفد الجزائري بقيادة

<sup>1</sup>- فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص64.

<sup>2</sup>- مصطفى أحمد بن حليم: مصدر سابق، ص356.

<sup>3</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159. F.L.N.ET. L'ibye.

الأمين دباغين، وتوفيق المدني، إلى نظيرة الليبي "ابن حليم" جملة من المقترحات نلخصها فيما يلي:

- تسهيل مرور السلاح الجزائري بين السلوم ومدينة طرابلس.
- قيام الحكومة الليبية بشراء كميات من السلاح باسمها وبعد مناقشة هذه المسائل بعناية فائقة، قرر رئيس الحكومة الليبي ما يلي:
- وضع مطار بلدة "نالوت" ومطارا آخر حربيا يقع جنوب فزان، تحت تصرف قيادة الثورة، لاستعمالها في نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر.
- تهريب الاسلحة بواسطة طائرة "داكوتا" (Dakota)، التي تستطيع الطيران بشكل منخفض، وتصلح للتسرب بين الجبال بحيث لا يستطيع الطيران الفرنسي اكتشافها.
- دخول السلاح بواسطة طائرات مصرية إلى طرابلس، بعد اعلام الحكومة الليبية لتولي ترتيبات تسليمها، وتأمين نشاطها.
- إمكانية شراء السلاح مباشرة في طرابلس عن طريق التجار الدوليين الاوروبيين<sup>(1)</sup>.

تؤكد هذه القرارات الجريئة والشجاعة دخول جبهة التحرير الوطني مرحلة استخدام الطائر، وان كانت المصادر تشير إلى تخلي الجبهة في نهاية المطاف عن الفكرة على الأقل عبر التراب الليبي المكشوف أمام القوات الفرنسية التي تتميز بالسرعة وقلة التكاليف والنتائج المضمونة في عملية نقل السلاح عبر التراب الليبي، موافقة رئيس الحكومة الليبي "ابن حليم" على الفكرة تدل على المكانة التي يوليها هذا الرجل ونظامه للثورة الجزائرية، واستعداده لدعم كفاح الشعب الجزائري بمختلف الوسائل المتاحة.

<sup>1</sup>- أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، 140-14.

ترجمت هذه القرارات الجريئة بمواقف مشرفة على مستوى القيادة الليبية أعني "الملك" ادريس السنوسي" الذي استقبل الوفد الجزائري بقيادة الامين دباغين، وأحمد توفيق المدني في نفس المدة تقريبا ، وبالضبط في 13 جوان 1956، اذ أعلن أن الجهاد القائم في الجزائر هو جهاد اسلامي يحب على الجميع المساهمة فيه، وأن ليبيا ملكا وحكومة وشعبا تشترك فيه روحا وبدنا، ولو أن الثورة الجزائرية فتحت أبوابها للمتطوعين لهب رجال ليبيا للانضمام إليها "وأوضح الملك بخصوص طلبات الجزائريين أنه يوافق على الاتفاق المتوصل إليه مع "ابن حليم" وأن المطارات المطلوب تخصيصها لنقل السلاح جوا ستسلم للثورة الجزائرية بعد اصلاحها، وان دخول السلاح برا فقد أمرت الجيش بعدم اعتراضه، وختم الملك كلامه بقوله" اعتبروا حكومة ليبيا حكومتكم الخاصة، ما طلبتموها في إعانة أو في سعي، إلا قامت به وبأمر مني، بكل سرعة وبأكثر ما لدينا من قوة ومن جهد، وما اردتم أن نتوسط لكم في شراء السلاح، أو في مسعى سياسي أو دبلوماسي إلا كانت مستجيبة لكم على الفور"<sup>(1)</sup>.

الحقيقة أن النظام الليبي إبتداء من عام،1956 غير نهجه في التعامل مع قضية الشعب الجزائري، بالاعلان صراحة وقوفه الى جانب الشعب في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، وتأكيديه على ضرورة ايجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض المباشر بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية ، بعد مرحلة تميزت بالتزام هذا الأخير بمبدأ "التقية" او الحياد في الصراع الجزائري الفرنسي ، وفسح المجال للمؤسسات الانسانية والخيرية الليبية في ابداء تعاطفها العفوي مع كفاح الشعب الجزائري، ويبدو أن جبهة التحرير كانت متفهمة لهذه السياسة ، فقد كان همها الوحيد هو ايجاد منافذ لتميرير السلاح، وهو الجانب الذي لم يقصر فيه الطرف الليبي وعلى العموم شرح "ابن حليم" خطوات هذه السياسة في قوله"... منذ 1956 أصبحت

<sup>1</sup> - نفس المصدر. ص. ص163-165.

مساعدتنا للثورة الجزائرية حقيقة يعرفها العام والخاص، ولكن الحكومة الليبية كانت شديدة الحرص على الادعاء أنها تقف موقفا محايدا تماما، فبينما تعطف على آمال الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، إلا انها لا تساعد على أعمال العنف!، ولذلك فهي تدعوا فرنسا وثور الجزائر الى الجلوس إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى حل سلمي ! طبعا كان هذا ستار دبلوماسي لأن مساعدات ليبيا للجزائر زادت نوعا ومقدارا، بل سمح للمؤسسات الشعبية في أنحاء الوطن بتكوين جمعيات شعبية لنصرة الثورة الجزائرية، وجمع التبرعات وارسال برقيات التأييد للثورة الجزائرية، وبرقيات الشجب للحكومة الفرنسية، وكنا في الحكومة الليبية ندعي أن لا نتدخل لنا بأعمال الشعب العفوية، وأن خير سبيل أمام فرنسا هو الاستجابة لنصائحها بإتباع الطرق السلمية مع الثورة الجزائرية، وإيقاف القتل والتشريد الذي تقوم به القوات الفرنسية بالجزائر<sup>(1)</sup>.

لقد كان هذا الموقف استجابة طبيعية لحركة التضامن الشعبي الكبير مع كفاح الشعب الجزائري منذ اندلاع ثورته عام 1954، وضغوطه على الحكومة الليبية حتى تكرر تضامن فعلي وفعال مع حركة التحرير الجزائرية، خاصة دعوات الهيئة التشريعية التي عقدت جلسنتين في 1956،/5/20 و 1956/6/20 خصصتا لبحث القضية الجزائرية وخلصتا إلى قرارات، تنص على ضرورة اتخاذ اجراءات حاسمة وسريعة من أجل الجزائر العربية، وفي هذا الاطار طالب النائب "عبد العزيز زغوان" بمقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا ودبلوماسيا، وتمنى قيام ليبيا بالدعوة لهذا الاجراء على مستوى الجامعة العربية، كما نادى بضرورة تخلص ليبيا من التزامات معاهدة الصداقة التي ابرمتها مع فرنسا عام 1955<sup>(2)</sup>، وكان أعضاء الهيئة التشريعية قد عقدوا مؤتمر صحفيا علينا دعوا رجال الاعلام العالمية إلى الاهتمام بالقضية

<sup>1</sup> - مصطفى احمد بن حليم: مصدر سابق، ص، ص358-359.

<sup>2</sup> - C.A.D.F.M.A.E., Afrique levant /48, Télégramme à l'arrivée tripoli, juin 1956



الجزائرية، ووجهوا بالمناسبة برقيات الى مجلس الأمن، وإلى الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي، تطالب بضرورة التدخل لدى فرنسا لوقف عملياتها العسكرية بالجزائر.

في جلسة 20 /6/ 1956، طالب رئيس الهيئة التشريعية "محمد طاهر الفقي" بفتح اكتاب لدعم "الاخوة الجزائريين" في كفاحهم من اجل الحرية والاستقلال، واشرفت الهيئة على طبع آلاف من كتيبات الاشتراك حدد ثمنها بين 5 و10 قرش لبيبي، تولى السناتور "محمد خرشي" توزيعها بين صفوف قوات الجيش الليبي (1).

في اطار آخر تجسد الضغط الشعبي في اطار منظم، تقوده "لجنة نصره الجزائر" برئاسة "عبد السلام صبحي"، وعضوية عدد من المثقفين والتجار، والاعيان، أمثال الهادي ابراهيم المشرقي، مختار ناصف، محمد بن طاهر، سعيد علي الشريف، يوسف العرابي، احمد راسم بكير، يوسف سليمان مادي عمر طلوبة، جهيد الحامي (2)، جمع اعضاؤها بين التفرغ والتعاون، ووضعوا نظاما اداريا دقيقا بغية تحقيق الأهداف، وكونت لها لجانفرعية في كل مناطق ليبيا، وجندت في عضويتها الكتاب والشعراء، والتجار، والطلاب، والجمعيات النسائية، وأصحاب المهن الحرة، واستغلت اللجنة كل الوسائل والامكانيات لتجسيد نضال الشعب الجزائري وتضحياته من جهة وتوضيح أساليب القمع والهمجية الفرنسية من جهة أخرى، شملت نشاطاتها الجوانب التالية(3).

**1. الجانب السياسي:** نظمت اللجنة مظاهرات واحتجاجات، واضرابات بقصد الضغط على الحكومة الليبية على تغيير موقفها المحايد من القضية الجزائرية، منها تلك

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E., Afrique levant/48, la question algerienne et la libye

<sup>2</sup>-الهادي ابراهيم المشيرفي: قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة الجزائر. 2000، ص134.

<sup>3</sup>- الطيب عبد الله ابو علفية البهلول" موقف الشعب الليبي من الثورة الجزائرية (1945-1962)" مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المندوبية السامية والمجلس الوطني المؤقت لقدماء المقومين واعضاء جيش التحرير الرباط، 2002، ص278.

المنظمة في 6 أبريل 1956، والهبة الشعبية التي قامت في أعقاب القرصنة الجوية التي تعرض لها الوفد الجزائري (1956/10/22)، كما قامت بإرسال البرقيات والنداءات إلى ملوك ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة تناشدهم فيها دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا، على نحو البرقية التي أرسلها "ابراهيم المشرقي" إلى الوفود الإسلامية والأجنبية المجتمعة في تونس بمناسبة احتفالها بعيد الاستقلال، حثهم فيها على اتخاذ موقف موحد تجاه القضية الجزائرية، كما وجه "المشرقي" نداء ساخنا إلى وزراء الخارجية العرب أثناء اجتماع اللجنة السياسية بالقاهرة في 19/6/1956 طالبهم فيه بتخصيص نسبة من ميزانياتهم الاقتصادية، لتقديم المساعدة المادية والعسكرية للثوار في الجزائر، وناشد نفس الشخص الوفود الإسلامية بليبيا في اجتماعها بمناسبة الذكرى المئوية لوفاة "محمد علي السنوسي" صاحب الحركة السلفية في 22/6/1956 بضرورة العمل الفعال إلى جانب القضية الجزائرية وإبرازها في المناسبات<sup>(1)</sup>. والمحافل الدولية.

**2. في المجال الإعلامي:** قامت لجنة نصره الجزائر بدور إعلامي وتعبوي منظم ومدروس من أجل تحريض الجماهير على تقديم الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، فقد أعدت خطبا لصلاة الجمعة والمناسبات الدينية، وقامت باختيار عدد من العلماء والفقهاء والمتقنين للقاء هذه الخطب في كافة الأحياء والقرى والمدن الليبية، كما قامت باعداد مقالات صحفية تمجد النضال ، وتحرض على التطوع بالنفس ، والتبرع بالمال وبكل ما يمكنه تقريب ساعة الانتصار على العدو الفرنسي، كما شمل هذا النشاط الإعلامي، عرض أشرطة وثائقية عن النضال الجزائري، إذ ارسلت ببعض الصحفيين إلى داخل الجزائر لاجراء مقابلات مع المجاهدين، واستطلاعات عن الأوضاع المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري،بالاضافة إلى اعداد برامج للاذاعة

<sup>1</sup> - بسمة خليفة أبو لسين: الليبيون والثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص54.

المسموعة عن الجزائر وكفاحها، تذاع أربع مرات في الأسبوع، وكان لقصائد الشعراء أيضا نصيب في هذا المجال إذ كانت قصائدهم بالفصحى والعامية تستعرض كفاح الجزائر وتستهض بهم لدم الثورة ومساندتها<sup>(1)</sup>. ونورد في هذا الصدد أبيات من قصيدة "نداء المعركة" للشاعر "علي الصديقي" يقول:

ألا يا ثورة أتقدي \*\*\* خلفتي براية الغراء

ويا إفريقيا أتقدي \*\*\* بمجد عربتي العرباء

ليوم المعتدي النكد \*\*\* ثوري جزائري الحمراء

وأجله إلى الأبد \*\*\* سأضرب ضربتي النجلاء

وقال الشاعر "حسين عبد المجيد هاشم" في قصيدة بعنوان "ميدان الجزائر"

هذي الدماء الجاريات \*\*\* تلح في أرض الجزائر

سأهم بمالك يا أخي \*\*\* كي تمنع هذه المجازر

أنت الشهامة والمروءة \*\*\* والعروبة والمشاعر<sup>(2)</sup>.

**3. المجال الاقتصادي:** بذلت لجنة نصره الجزائر، جهود كبيرة لجمع التبرعات المالية

لصالح كفاح الشعب الجزائري من خلال الأنشطة التالية:

- إقامة أسبوع الجزائر كل عام، يدوم أكثر من شهر، ويشمل مختلف الأحياء والمناطق الليبية تستقبل خلاله كل التبرعات مهما كان نوعها، نقود، ملابس، أدوية، حلي، بيض، خضراوات، وفواكه تباع في المزادات العلنية، ويرسل ثمنها إلى الشعب الجزائري.

- جمع زكاة الحبوب والزيت والتمور والحيوانات من سكان الريف، وزكاة الأموال من سكان المدن.

<sup>1</sup>- الطيب عبد الله أبو علجية البهلول: مرجع سابق، ص 279.

<sup>2</sup>- سمية خليفة أبو لسين: مرجع سابق، ص 80.

- دعت اللجنة موظفي الدولة وأعضاء المجالس النيابية الى التبرع بمرتب واحد على الأقل كل عام.

- تقوم اللجنة عند نهاية شهر رمضان في كل عام بجمع زكاة الفطر من المواطنين، وكذلك جمع جلود الأضاحي وبيعها للأفراد والشركات بالمزاد العلني.

- قامت اللجنة بفرض رسوم اضافية على تذاكر الدخول إلى دور الخيالة والمسرح لصالح المجهود الحربي الجزائري<sup>(1)</sup>.

عقدت اللجنة لقاءات رياضية بين الفرق المحلية، وبينها وبين منتخب جبهة التحرير الوطني، على النحو الذي حدث في عام 1957، حيث قدم فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم إلى ليبيا، وأجرى ثلاث مباريات مع فرق ليبية في "بنغازي" و"درنة"، قامت اللجنة بالتعاون مع اللجنة الرياضية الليبية بحملة دعائية كبيرة في مختلف أوساط المجتمع الليبي خاصة التجار، لحضور هذه المباريات لبيع أكبر قدر ممكن من التذاكر نشير هنا أن ريع هذه المباريات يدفع لصالح كفاح الشعب الجزائري<sup>(2)</sup>.

**4. المجال الاجتماعي:** قامت اللجنة بالتكفل بأبناء المجاهدين الجزائريين، حيث عينت "عبد الله عويتي" وهو جزائري الأصل، مشرفا عاما ومكلفا بأبناء الشهداء بطرابلس و"مختار ناصف" بشؤون أبناء المجاهدين الموزعين على العائلات، ساهمت اللجنة بالتنسيق مع الحكومة الليبية في بداية عام 1958 في أيواء 56 طفلا جزائريا بمركز "تربية البنين بالزاوية" كما ساهم الميسورين من أبناء ليبيا أمثال "يوسف هادي" و"أبو بكر البدري" في أيواء أطفال جزائريين في مدارس داخلية على نفقتهم كـ "مدرسة البدري" "مدرسة جميله بوحيرد" مدرسة عميروش" ، وجهزت هذه المدارس بأحدث المعدات والآلات لرفع مستوى اللاجئيين الجزائريين من أبناء الشهداء وتربيتهم على

<sup>1</sup>- الطيب عبد الله أبو علجية البهلول: مرجع سابق. ص 280.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/48 manifestation sportive « Algérie libre » a Benghazi.

شتى ألوان المعرفة، ومختلف ضروب الصناعة، زودتهم ببطاقات خاصة تمكنهم من التنقل مجانا، وتلقي أنواع العلاج بالمستشفيات بالمجان أيضا ، باختصار وفرت لهم كل ظروف العيش الكريم<sup>(1)</sup>.

إتخذت الحكومة الليبية خطوات عملية في سبيل دعم القضية الجزائرية اقليميا ودوليا، فخلال الزيارة التي قادت الوفد الليبي إلى تونس في 1957/1/5، واجتماعه "بالجيب بورقية" اقترح دعم تونس لمشروع تشكيل حكومة جزائرية مستقلة برئاسة "أحمد بن بلة" ورفاقه المعتقلين"، وبعض العسكريين والمدنيين والاعتراف بها عربيا ودوليا، وألقى بالمناسبة خطابا ابرز فيه مكانة القضية الجزائرية لدى الشعب الليبي ونظامه، وحدد سبل دعمها اقليميا ودوليا إذ قال "...إن ليبيا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام المأساة والمذابح في الجزائر... وعليه فقد توصلت كل من الحكومتين الليبية، والتونسية، إلى الاتفاق على المعونة للجزائر بصورة رسمية... وإن المشكلة الجزائرية تحتل المكان الأول من عنايتنا فما بقي على تونس وليبيا، إلا تعملا هذا بصورة رسمية وتجعلنا منه شرطا للتعاون مع حلفاء فرنسا<sup>(2)</sup>.

في الأمم المتحدة فند الأستاذ "محمدالحربي" ادعاءات فرنسا بأن القضية الجزائرية مشكلة داخلية فرنسية، وشهر بالقمع والارهاب الذي تمارسه فرنسا في حق الشعب الجزائري قائلا "إن الحرب التي تشنها فرنسا في الجزائر هي أنموذج للحرب الاستعمارية، إن هذه الحرب التي يسميها الفرنسيون "عملية تهدئة" ، هي في الواقع أكبر الحروب الاستعمارية، إذا نحن اعتبرنا مقدار الدماء التي تسفكها والآلام التي تسببها، إن الارهاب الفرنسي دفع بالالاف من المدنيين إلى مغادرة ديارهم، وإلى الالتجاء إلى المغرب وتونس، إن الحرب الجزائرية تتفاقم كل يوم وتهدد السلام في

<sup>1</sup> - بسملة خليفة أبو لسين: مرجع سابق، ص121-126. أنظر كذلك محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة الجزائرية، مؤسسة كوشكار للتوزيع والنشر، الجزائر 2008، ص. ص134-139.

<sup>2</sup> - بسملة خليفة ابو لسين: مرجع سابق، ص161.

المناطق المجاورة لها، كما تعكر الأمن في العالم ككل، ففي أكتوبر الماضي علمنا أن عمليات واسعة جرت في الصحراء حيث وجد الفرنسيون منابع غنية بالبتروول، انكم تعلمون أن القوات الفرنسية لا تتردد في الهجوم على الحدود المغربية والتونسية، متحدية بذلك القانون الدولي ولكن القوات الفرنسية لم تتوقف عند هذا الحد بل راحت تهاجم حتى الاراضي الليبية المجاورة للحدود الجزائرية في الصحراء، كما حدث ذلك في شهر اكتوبر الماضي عندما اجتاحت القوات الفرنسية قرية "ايسين" في واحة "غات"... اننا نرى بكل بساطة أنه يجب على فرنسا أن تتخلص من ثلاث اعتبارات، ليست لها أية صلة بالواقع وهذه الاعتبارات هي:

- أن الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي.
- جبهة التحرير الوطني لا تمثل الجزائر.
- المعمرون الفرنسيون الذين هم ليسوا، كلهم من أصل فرنسي لا يمكن لهم أن يعيشوا مطمئنين في الجزائر المستقلة<sup>(1)</sup>.

تعرضت علاقات الثورة الجزائرية بالنظام الليبي إلى أزميتين، الأولى منها تسبب فيها الطرف المصري بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 واثرت على عملية دخول السلاح إلى الجزائر من وعلى التراب الليبي، والثانية نتيجة قيام فرقة جزائرية بقيادة العقيد "ايدير" بتنفيذ هجوم ضد القوات الفرنسية انطلاقا من الاراضي الليبية لكن خبرة القيادة الثورة الجزائرية ، وتجذر علاقاتها بالنظام الليبي (الملك، والجهاز التنفيذي)، والتأييد الشعبي الكبير، حافظ على علاقات الصداقة والاخوة والدعم الليبي للثورة الجزائرية ويمكن استعراض هاتين الازمتين على النحو التالي:

1.الازمة الليبية - المصرية: تسبب فيها - بالرغم من الموقف الليبي المساند لمصر- الملحق العسكري المصري بليبيا" اسماعيل صادق" ، الذي ارتبط بصلاة مع الثوار الجزائريين، وأشرف على تمرير السلاح عبر ليبيا ويعرف جميع مخابئ

<sup>1</sup> - "سياسة فرنسا تنهزم في الامم المتحدة"، المجاهد، عدد 14، 1957/9/10.

السلاح، خطط للقيام بعمليات ارهابية ليس فقط ضد المصالح الاجنبية بل ليبيا ، وانما ضد شخصيات ليبية من كبار المسؤولين، وضد منشآت ليبية، استغل المظاهرات التي قامت في طرابلس ضد العدوان الثلاثي على مصر ، لتنظيم ثور شعبية ضد الوجود الاجنبي بل ليبيا، فبدأ بتوزيع الاسلحة على الطلبة الليبيين الذين درسوا في مصر، لكن السلطات الليبية تنهت للحركة في بدايتها وتمكنت من وضع حد لها، وقامت بطرد الملحق المصري(1).

أدى هذا الحادث إلى تأزم العلاقات المصرية الليبية كانت نتيجته غلق الحدود البرية بين البلدين، وضع كل هذا قيادة الثورة الجزائرية في موقف جرح، من جهة علاقاتها المتميزة مع النظامين، ومن جهة أخرى مشكلة مرور السلاح عبر التراب الليبي الآتي من مصر أو خارجها ، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة ارسال وفد بقيادة "الامين دباغين" و"احمد توفيق المدني " لايجاد حل لهذه المشكلة ، أجرى الوفد محادثات مع رئيس الحكومة الليبي ووزير خارجيتها، لكن دون نتيجة تذكر حتى أن "ابن حليم" نصح الوفد قائلاً "نظرا للحوادث الحاضرة والتعكر المؤقت بين الجانبين المصري والليبي ، ارى أن الافضل والأكسب، هو ارسال سلاحكم بواسطة البحر حتى يتسلمه رجالكم وارجوا أن تقنعوا اخواننا المصريين بذلك "غير أن هذه النصيحة لم تجد قبولا لا لدى الطرف الجزائري او الطرف المصري، نظر للرقابة الشديدة التي تمارسها فرنسا وعمالها الغربيين على المنافذ البحرية للمتوسط، فما تزال حادثة اكتشاف السفينة "أتوس" ماثلة في الأذهان(2).

اتضح فيما بعد ان قرارا منع دخول الاسلحة الجزائرية برا قد اتخذ من الملك ادريس السنوسي" المتخوف من تعاون المصريين مع المعارضة الليبية، بعد التقارير

1- محمد عثمان الصيد: محطات من تاريخ ليبيا (مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية) ، مطبعةالنجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996، ص114.

2- أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص، ص275-76.

التي نقلها اليه الاجانب والعقيد "بوقطين" بوجود مؤامرات مصرية ضده ، ارتات جبهة التحرير ارسال وفد ثان لمقابلة الملك شخصيا في 1957/5/22، والذي استطاع اقناع الملك بخطورة هذا الاجراء على الثورة الجزائرية ، مؤكدين على حكمة وحب الملك للجهاد المقدس بالجزائر، عندئذ اصدر أوامره بفتح الطريق البري أمام السلاح الجزائري ، وطلب من قائد قوات برقة "بوقطين" تقديم التسهيلات اللازمة قائلا: إذا ما نحن خسرنا استقلال ليبيا، وكسبنا استقلال الجزائر فنحن الراحون" فاستمر تدفق السلاح الجزائري عبر الحدود البرية الجزائرية- الليبية واشرف "توفيق المدني على ذلك (1).

ازمة ايدير: هاجمت فرقة بقيادة الرائد "ايدر" المرابطة في التراب الليبي بالمكان المسمى "غاظ" بالقرب من "سبهة" بإقليم فزان القوات الفرنسية بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية وعلى اثر ذلك قامت القوات الفرنسية بملاحقة الثوار داخل التراب الليبي وأغارت على قرية "ايسين" في 1957/10/3، وفي نفس الوقت وجهت احتجاج رسمي شديد اللهجة الى القيادة الليبية تهددها بتوسيع رقعة الحرب إلى اراضيها فاغتاط الملك وقيادة جيشه من هذا التهديد العسكري الناجم عن مخالفة الرائد "ايدير" للشروط المتفق عليها مسبقا "ألا يهاجم الجيش الفرنسي انطلاقا من الأراضي الليبية"، فقررنا قطع الدعم عن الفرقة، نتيجة لذلك كادت العلاقات الحسنة وواصر الصداقة التي ربطت بين القيادة الليبية وقيادة الثورة الجزائرية أن تعصف بها رياح الغضب إلا تدخل أهل الحل والعقد من الجانبين أنهي المشكلة بسلام، إذ تقرر سحب الفرقة نهائيا من إقليم "فزان" بعد محادثات حرجة استمرت أكثر من خمس ساعات بين وفد عن

<sup>1</sup> - نفس المصدر، ص، ص302-305.



جبهة التحرير الذي يقوده "عمر أو عمران" ومحمد الصالح أو صديق" والرائد "ايدير" والطرف الليبي الذي يقوده ضباط ساميين على رأسهم "العميد" عبد الرحمان بادي"<sup>(1)</sup>.

رغم ذلك أن العدوان الفرنسي على قرية "ايسين" قد أوجج الوضع الداخلي في ليبيا لصالح الثورة الجزائرية بضرورة التضامن مع ثوار الجزائرية بقوة أكبر، وعاد إلى السطح موضوع المعاهدات الأجنبية وضرورة التخلص منها، فقد عبر المؤتمر الشعبي الذي عقد في بنغازي يوم 6 أكتوبر 1958 ردا على الاعتداء على قرية "ايسين" عن تضامن الشعب كله لرد العدوان الفرنسي، وضرورة زيادة التلاحم الشعبي مع الدعم المعنوي والمادي لثوار جبهة التحرير، وقد جاء في قراراته ما يلي:

- استنكار العدوان الذي ارتكبه القوات الفرنسية على قرية "ايسين" بولاية فزان واعتبار هذا العدوان عدوانا جديداً أو مؤامرة أخرى ضد القومية العربية.

- تأييد الحكومة الليبية في كل الخطوات التي تتخذها ضد فرنسا ردا للعدوان وانتصارا لعرتنا ووكرامتنا القومية.

- مطالبة الحكومة الليبية بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الحكومة الفرنسية.

- إلغاء المعاهدة الليبية الفرنسية غير المتكافئة، التي أثبت هذا العدوان بصفة قاطعة مدى الضرر الذي يحيط سلامتنا من أمثال هذه المعاهدة.

- استنكار موقف أمريكا وبريطانيا الذي دل بوضوح على تواطؤ سابق، وتدبير مشترك بين قوى الشر الثلاث.

- مطالبة الحكومة باعادة النظر في المعاهدتين المعقودتين بين الحكومة الليبية وبين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، واعتبار مشروع ايزنهاور للشرق

<sup>1</sup> - اسماعيل مير: المجاهد محمدالصالح الصديق، بين ضرير الاقلام وقعقة السلاح، دار هومة الجزائر، 2008، ص. ص 164-165.

الأوسط مشروعا استعماريا لا يرد عنا العدوان، وإنما هو قناع لتحقيق منافع الاستعمار وأعوانه.

- تأكيد الإرادة الشعبية في دعم حركة التحرير الجزائرية، وذلك ببذل الجهود لمساعدة الشعب العربي في الجزائر المناضلة بكل الامكانيات المادية والمعنوية.

- تكتيل الجبهة الشعبية، وذلك باعلان التعبئة العامة، وفتح مكاتب التطوع، وتدريب الشعب على حمل السلاح حتى يكون مهيبا لرد أي عدوان جديد<sup>(1)</sup>.

إن هذا المؤتمر يعبر على مستوى الوعي الذي بلغه الشعب الليبي، وحرصه على حماية أمن وسلامة أرضه، وعلى حجم التضامن والتلاحم مع قيادة الثورة الجزائرية وهي أمور ستجبر القيادة الليبية ابتداء من عام 1959 السماح بعودة نشاط جيش التحرير في إقليم "فزان" وإقامة العديد من المراكز الخاصة بالتسليح وتجميع الوحدات المقاتلة على طول الحدود من "غدامس" الى "غاظ" والشيء الأهم من عودة نشاط الجبهة في هذا الإقليم هو القيام بنشاط سياسي واستخباراتي ناجح في صفوف "التوارق" التي أصبحت تهدد المراكز الفرنسية هناك وهي حقيقة اعترف بها الجنرال "شال" في تقرير له الى رئيس الحكومة الفرنسية بتاريخ 21 مارس 1959 قائلا "إن قدرات الثوار المتواجدين في ليبيا أصبحت تهدد المصالح الفرنسية في الصحراء، إنهم وضموا مخططا واسعا لانجاح مهمتهم في شرق الصحراء الجزائرية انطلاقا من القطر الليبي" وخلص التقرير إلى ضرورة تكثيف العمل الاستخباراتي في ليبيا، وتوسيع العمليات العسكرية إلى الحدود الجزائرية - الليبية<sup>(2)</sup>.

كما نجحت جبهة التحرير الوطني في استخدام سلاح الشعب ومؤسساته الأساسية لافشال مشروع انضمام ليبيا إلى منظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (O.C.R.S)<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>- محمد الصالح الصديق: الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة الجزائر، 2008، ص، ص، 91-92.

<sup>2</sup>- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية مرجع سابق، ص، ص 361-362.

<sup>3</sup>- Slimane Chikh :l'Algerie porte...op.Cit. p122.

وعدم قبولها بالعرض الفرنسي المغربي التي يقضي بمد خط أنبوب غاز "إحلي" عبر التراب الليبي بمقابل مالي كبير، حيث تعرضت الحكومة إلى مساءلات النواب وضغط الشارع الليبي الرافض لهذا الاتفاق، الأمر الذي اضطر الملك "ادريس السنوسي" شخصيا إلى وقف المفاوضات مع الفرنسيين، منددا بمثل هذه السياسات التي تتعارض و مصالح الشعب الجزائري<sup>(1)</sup>.

سجلت جبهة التحرير الموقف الليبي بارتياح وأشادت في مقال بجريدة المجاهد "تحت عنوان "الخبر المسموم" بمواقف الشعب الليبي وحكومته وملكه قائلا" رفضت الحكومة الليبية والبرلمان والملك هذا المشروع مقتنعين بحجج جبهة التحرير الوطني، وضحوا بالفوائد والمزايا التي كانت ستحصل عليها ليبيا من هذا المشروع، وبذلك أقام الشعب الليبي الشقيق وبرلمانه وحكومته وملكه الدليل على أن واحد منهم لم يرض بأقرار شيء يتضرر منه الجزائر، من قريب أو بعيد وهي تحارب حرب الحياة أو الموت<sup>(2)</sup>.

إن تحسين علاقات الثورة الجزائرية بالنظام الليبي، دفع بقيادة الثورة إلى فتح مكتب لجبهة التحرير في طرابلس ابتداء من جوان 1957، لتمثيل الثورة على مستوى ليبيا، والسهر على رعاية شؤونها السياسية والاجتماعية والعسكرية، وتم تنظيمه على النحو التالي.

- بشير بلقاضي: رئيسا.
- علي مصطفى قدور: أمينا عاما
- محمد الهادي: رئيس القواعد اللوجستية.
- عمر او عمران: مكلف بشراء السلاح والاتصال بالمركز الثقافي المصري بطرابلس.

<sup>1</sup>- عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية ،،،،، مرجع سابق، ص، ص342-344.

<sup>2</sup>- "الخبر المسموم" المجاهد، عدد 27، 1958/7/22.

وفي بنغازي تم تعيين شخصيتين لتمثيل الثورة هناك وهم: عبد المجيد أو عياد، وبخير الغابي<sup>(1)</sup>.

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة عرفت البعثة تغييرات جذرية إذ تم تعيين "احمد بودة" على رأس البعثة وكلف "حسن يامي" بالسكريتارية والمحاسبة، وزودت بأغلب المصالح الممثلة لوزارات الحكومة<sup>(2)</sup>. المؤقتة وهي:

- **مصلحة الدعاية والنشر:** يديرها محمد الصالح الصديق، من أعمالها نشر مقالات في الصحافة الليبية تمجد نضال الشعب الجزائري، وسير ثورته التحريرية وتطوراتها في الميدانين العسكري والسياسي، والتصدي لكل أنواع التضليل والمغالطات التي تنتشرها الادارة الفرنسية وصحافتها<sup>(3)</sup>. وتدعمت المصلحة باذاعتين.

الأولى في طرابلس (شبكة حكومية) تتولى التعليقات السياسية يشرف عليها "محمد الصالح الصديق" الثانية في بنغازي (شبكة لوجيستيه) تتولى التعليقات العسكرية يشرف عليها كل من "محمد لخضر السائحي" قبل التحاقه بتونس وعبد الرحمان الشريف، عبد الحق عبد القادر غوقة (مذيع ليبي)<sup>(4)</sup>.

- **مصلحة القنصلية:**كلف بادارتها السيد "حسين يامي" مهامها تتلخص في تسهيل مهمة تنقل الوفود الجزائرية عن طريق توفير جوازات السفر الدبلوماسية، وهذه المصلحة تتعامل مع مصالح ليبية في نفس المجال وهي:

- **مصلحة المهاجرة:** التي تقوم بمنح جوازات السفر الليبية العادية وتأشريات الدخول والخروج.

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B1/14.Articulation de la représentation du F.L.N.à l etranger

<sup>2</sup>-.C.A.D.N,21 po/b/9 les Bureaux des affaires extérieures du F.L.N

<sup>3</sup>-محمد الصالح الصديق: مصدر سابق، ص130.

<sup>4</sup>- عبد القادر نور: الاعلام عبر الوسائل السمعية للثورة الجزائرية الاعلام حينما كان نضالا دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الاعلام والاعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحثي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الجزائر، (ب.س.ط)، ص، ص212-213.

- جوازات السفر العادية وتأشيرات الخروج من ليبيا والعودة إليها.  
 - ادارة الجمارك للافراج عن السيارات المستوردة من قبل البعثة الجزائرية.  
 - ادارة المراسيم في وزارة الخارجية (البرتوكول) لمنح جوازات السفر الدبلوماسية وكذلك وثائق السفر الدبلوماسية للمسؤولين الجزائريين.  
 كما تتعامل المصلحة مع مختلف السفارات العربية المعتمدة في طرابلس خاصة السفارات التونسية والمغربية والمصرية واللبنانية.  
 - **مصلحة الشؤون الثقافية:** أسندت مهمة إدارة هذه المصلحة إلى السيد "عبد الحفيظ أمقران" وبعد أن نقل إلى تونس، كلف بها الشيخ "محمد الطاهر علجت" مهامها تتلخص في مراقبة المدارس التي أنشأها محسنون ليبيون لايواء ابناء الجزائر وبناتها وتربيتهم وتعليمهم، كما تقوم هذه المصلحة بمراقبة الطلبة الجزائريين بالجامعات الليبية<sup>(1)</sup>.

- **مصلحة التموين والتسليح:** تذكر المصادر أن عبد "الحفيظ بوصوف" فكر في تأسيس وزارة التسليح والاتصالات العامة على مستوى ليبيا لكنه تراجع في نهاية المطاف، لأسباب أمنية وأكتفى بتأسيس مصالح لها فقط<sup>(2)</sup>، منها مصلحة التموين والتسليح التي عين على رأسها السيد "محمد الهادي عرعار" ثم جاء بعده "السيد عمر حداد" ودورها يتمثل في إيصال التموين الذي يأتي من المشرق العربي، أو من البلدان الآسيوية الصديقة للثورة الجزائرية.

- **مصلحة المواصلات والاتصالات اللاسلكية:** في هذه المصلحة فرعان،

**1.الاتصالات والمخابرات اللاسلكية:** مقرها بادارة البعثة بطرابلس، وتشتمل على الشفرة والاتصال بالراديو بدون شفرة، ونذكر ممن كانوا يعملون بهذه المصلحة

<sup>1</sup>- محمد الصالح الصديق: مصدر سابق، ص، ص132-139.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E.afrique levant/ 159F.L.N.et Liby. Op.cit

السادة: نور الدين المسمى "عيسى معاتيق" والأخضر المسمى "فهم أحمد" ومحمود عمران، وعلي خميلي، ومحمد أزعرورن.

2. الاتصالات العامة: ومهمة هذا الفرع نقل البريد بين تونس وليبيا، والقاهرة، وكان على رأس هذا الفرع شخص يدعى "عبد الحميد"، وبعد مغادرته ليبيا خلفه السيد عبد القادر حمزة، ثم جاء بعده السيد "عليقزار المسمى "دكار بوعلام".

- مصلحة الهلال الأحمر: كان على رأسها شخص يدعى "الجيلالي عوني" ولها فروع في مختلف أنحاء ليبيا، تشرف على جمع التبرعات وتتسلمها من أهل البر والاحسان<sup>(1)</sup>.

تشكيل هذا الجهاز بهذا الحجم من المصالح الوزارية يدل على الأهمية التي أولتها قيادة الثورة لليبيا، حيث ستتحول بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مركز سري يلتقي فيه أعضاؤها لعقد اجتماعاتهم السرية، لتقرير السياسة العامة للثورة: مؤتمر طرابلس الأول 1959/09/16، والثاني في 1961/08/09، والثالث في 1962/05/07، خاصة في ظل عدم استقرار علاقاتها مع النظام المصري، أو مع الأنظمة المغاربية في كل من تونس والمغرب الأقصى<sup>(2)</sup>.

من جهة أخرى سمح هذا الجهاز بتفعيل الدعم الليبي لنضال الشعب الجزائري، وبرز ذلك خاصة في 30 مارس 1958 الذي يصادف اليوم الذي حددته الكتلة الأفرو-اسيوسية للتضامن مع الشعب الجزائري، لكن في ليبيا له خصوصية تميزه عن باقي في الأيام الدول العربية، والدول الصديقة في العالم للثورة الجزائرية فكيف جرى هذا اليوم في ليبيا؟

يدوم يوم الجزائر في ليبيا أكثر من شهر أو شهرين، تشرف على فعالياته "لجنة نصره الجزائر" يبدأ بنشاط دعائي كبير عبر وسائل الاعلام المسموعة والمقروءة

<sup>1</sup> - محمد الصالح الصديق: مرجع سابق ص. ص. 136-141.

<sup>2</sup> - C.A.D.F.M.A.E/159 F.L.N.et. libye. Op.cit

وتنتقى له عبارات تثير العاطفة وتحفز على المساهمة في نصرة الثورة الجزائرية كـ "كل قرش يدفع لصندوق الجزائر يتحول إلى رصاصة في قلب العدو" "إدفع قرشا واحدا تساهم به في شرف الجهاد، وفي تحطيم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وفي تحرير أخيك في الاسلام وبشكل عام "يوم الجزائر في ليبيا" مثل عرس عام يشترك فيه الشعب الليبي بكل طبقاته، كبرهان على وعيه القومي ومساندته للشعب الجزائري مساندة فعالة تدل على أصالة ونبل هذا الشعب ومن مظاهره<sup>(1)</sup>.

1. في الجانب الرسمي قررت الحكومة الليبية أن يشارك الموظفون الليبيون مدنيون كانوا أو عسكريون في اعانة الثورة الجزائرية باعطائهم يوم من مرتبهم إلى جمعية الهلال الأحمر الجزائري، كما نشط النائب "محمود صبحي" اجتماعا شعبيا عاما دعى فيه الدول العربية إلى تخصيص قسم من ميزانياتها لصالح اعانة الوطنيين الجزائريين<sup>(2)</sup>.

2. شاركت المؤسسات العلمية والدينية في هذا اليوم فقد اصدر امام "مصراتة" الشيخ "عبد الحميد شاهين" فتوى تجيز دفع زكاة الفطر لهذا العام، في صندوق دعم الشعب الجزائري.

3. قررت جريدة "الرائد" تخصيص مبيعاتها ليوم السبت، لصالح صندوق دعم الشعب الجزائري.

4. شاركت المرأة مشاركة هامة بكل ما استطاعت، حتى أن عروسا تبرعت بثمن فستان زفافها الذي يقدر بـ 80 قرشا، وتبرعت عجوز بأربع دجاجات بيوضة بيعت في المزاد العلني بـ 10 قرش للواحدة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- محمد الصالح الصديق: مصدر سابق، ص 208.

<sup>2</sup>- "30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها" المجاهد، عدد 22 1958/4/15.

<sup>3</sup>- C.A.D.F.M.A.E. Afrique levant/48, Aide aux rebelles algeriens

5. نقل لنا محمد الصالح الصديق صور حية عن تبرع الليبيين في هذا اليوم وشدة تعلقهم بكفاح الشعب الجزائري، الأولى؛ صورة رجل أعمى متسول يبكر صباحا إلى شارع طرابلس لمدة شهر، وقام بالتبرع بكل ما جمعه لصالح صندوق دعم كفاح الشعب الجزائري، يقول عنه "في صبيحة يوم من أيام رمضان بكر المتسول إلى مكان استراتيجي في قلب مدينة طرابلس، وجلس على الرصيف، واتفق أن وقفت بالقرب منه مع سفير عربي نتحدث عن تطورات الثورة الجزائرية، وكنت من حين لآخر ارمي بعيني إلى المتسول العجوز، عندما تمد إليه يد محسنة في رفق قابلها بابتسامة، وبعد ساعة الافطار ذهبت إلى مكتب الهلال الأحمر الجزائري فاذا بشيخ أعمى تسبقه عصاه، يقوده طفل يشق الطريق بين الناس المتزحمين ويقول أين من يجمع التبرعات؟ ففسحوا له الطريق وقادوه الى المكتب اخرج من جيبه صرة بها كل ما جمعه في ذلك النهار وقدمها إلى المسؤول عن جمع التبرعات فعندما رفض المسؤول أن يقبلها، مؤكدا له أن مثله لا يقل حاجة الى المساعدة عن المجاهدين استشاط عيظا ولم يهدأ حتى قبلها منه"

الصورة الثانية هي أن المسؤول عن جمع التبرعات في طرابلس، دهن شابا في العشرين من عمره أثناء مهمة له في احدى ضواحي طرابلس، وعندما علم والده بذلك، وبمهمته خاصة، احتضنه بدراعية وقال له والدموع تترقرق في عينيه "إذهب يا أخي لمهمتك حتى لا تفوت، فإن الوقت لا ينتظر، أما ابني فانه لم يمت،لانه مات في سبيل الجزائر، وللشهداء مكانة عند ربهم<sup>(1)</sup>.

ان هذه المشاعر المثيرة تعبر عن مدى تعلق الشعب الليبي بمختلف فئاته ومؤسساته بكفاح الشعب الجزائري، قلما وجدنا مثل له في دول العالم العربي، ولا شك أنه يمثل مكسب مهم للثورة في هذا البلد، سيدفع بالنظام الليبي إلى التجاوب مباشرة وبسرعة مع احداث وتطورات القضية الجزائرية، على نحو ما حدث بعد

<sup>1</sup> - محمد الصالح الصديق: مصدر سابق، ص، ص206-207.



الاعلان عن قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذ بادرت القيادة الليبية بالاعتراف بها بعد 5 دقائق من اعلان تأسيسها، وفي اليوم نفسه أرسل رئيس الحكومة "عبد المجيد كعبار" بوثيقة الاعتراف إلى رئيسها السيد فرحات عباس" وطلب منه إذاعتها في وسائل الاعلام. ومما جاء فيها "يسعدني جدا أن أبادر بابلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري" وتخللت ليبيا بعد هذا الاعلان احتفالات شعبية عمت أرجاء البلاد، وتزينت الشوارع الليبية بالعبارات والألوان المؤيدة لجبهة التحرير الوطني، وألقى الملك بالمناسبة خطابا وضح فيه دوافع الاعتراف بالحكومة الجزائرية معتبرا أن القضية الجزائرية قضية جميع الليبيين وأن ليبيا تربطها بالجزائر روابط الدم، والعقيدة والتاريخ، ووحدة الأهداف، وأنها ستواصل دعمها لقضيتها العادلة<sup>(1)</sup>.

إنطلاقا من هذا التاريخ ستعمل الحكومة الليبية خارجيا على الدفاع عن مواقف الحكومة المؤقتة في المؤتمرات الاقليمية والدولية، وتوفير الظروف والامكانيات الضرورية لتنقلات وفودها إلى دول العالم للتعريف بالقضية الجزائرية وكسب التأييد لها، عن طريق منح جوازات سفره دبلوماسية ليبية للعديد من شخصياتها أمثال: كريم بلقاسم، فرانتز فانون، عمر أو عمران، ولعل اهم عمل قامت به الحكومة الليبية في هذه الفترة هو ايداع ملف انضمام الحكومة المؤقتة إلى اتفاقيات حنيف الأربعة لحقوق الانسان لدى الحكومة السويسرية في 20/06/1960<sup>(2)</sup>. التي ترتبت عنها نتائج سياسية ودبلوماسية في غاية الأهمية لصالح كفاح الشعب الجزائري، لأنها كرست الحقائق التالية:

- الاعتراف بالكفاية القانونية والقضائية للحكومة المؤقتة لابرام المعاهدات والمواثيق الدولية.

<sup>1</sup> -C.A.D.F.M.A.E., Afrique levant/ 26, reconnaissance par l'ibye du « gouvernementalgerien provisoire »

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E/ 159 F.L.N.et.libye.op.cit.

- وجود أثبتته الحكومة السويسرية لجمهورية جزائرية متميزة تمام التميز عن الجمهورية الفرنسية في نظر حلفاء فرنسا، واصدقائها الذين ترددوا في قبول هذا الواقع، وهم الآن عاجزون عن معارضته.

- ايداع ملف انضمام الحكومة المؤقتة وقبوله يعني بطلان، أو على اقل تقدير الغاء المصادقة التي قامت بها فرنسا على هذه المعاهدات سنة 1951 باسم لجزائر، أي النهاية القانونية لتمثيل الجزائر دوليا من قبل فرنسا مستقبلا (بل حتى بالنسبة للماضي بفعل الغاء أحد أعمالها السابقة الخاصة بالتمثيل سنة 1951) ، وتعني في الوقت ذاته احلال سلطة سيادة أخرى محل سلطة فرنسا، أي اثبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعامل من عوامل القانون الدولي ، وممثل كامل الحقوق في العلاقات الدولية يملك فيها القدرة القانونية على الزام الجزائر بمواثيق "حق التعامل والاحذ والعطاء" ، بايجاز كان هذا الحدث برهانا - قبل الأوان- من براهين استقلال الجزائر<sup>(1)</sup>.

في الميدان الداخلي قدمت الحكومة الليبية التسهيلات اللازمة لاجتماعات قيادة الثورة بطرابلس خلال سنوات (1959-1961-1962) وساندت قرارات الحكومة المؤقتة في المسائل المصيرية المتعلقة بكفاح الشعب الجزائري خاصة "ملف الصحراء" التي أعلنت بشأنها في بيان رسمي يوم 1961/07/07، بحضور ممثلين عن الحكومة المؤقتة الجزائرية (كريم بلقاسم ومحمدي السعيد) مسانبتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال، ووحدة ترابه الوطني بما فيها الصحراء<sup>(2)</sup> ، بالرغم من ظهور تجليات شخصية خاصة من طرف رئيس الحكومة "محمد عثمان

<sup>1</sup> - محمد بجاوي: "النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960 " دراسات وبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص، ص191-192.

<sup>2</sup> - "إفريقيا الواعية تعزز موقفنا في معركة الصحراء"، المجاهد، عدد 100، 1961/07/17.

الصيد" بوجود أراضي ليبية ضمت الى الجزائر، لكن تم تسوية المسألة بالشكل الذي عبر عنه بيان 1961/07/07<sup>(1)</sup>.

من جهتها حاولت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الحفاظ على مكسب التضامن الشعبي والحكومي الكبير تجاه الثورة الجزائرية، بتبني سياسة حسن الجوار عبر تنشيط السياسة التشاورية مع النظام الليبي للبحث عن أنجح السبل لدعم النشاط الثوري في الجزائر خاصة في جانبه اللوجستي، وفي هذا الاطار قام وفد جزائري يقوده كريم بلقاسم (وزير القوات المسلحة) ومحمود الشريف (وزير التسليح والتموين) بزيارة "بنغازي" في 24 سبتمبر 1958، حيث استقبل من طرف وزير الدفاع الليبي؛ ويبدو أن الهدف من هذه الزيارة هو تنمية العلاقات الجزائرية الليبية خاصة في مجالها العسكري، إذ أن المسألة الرئيسية التي تم التركيز عليها في الجلسة السرية التي جمعت "عبد المجيد كعبارة" والوزيرين الجزائريين، الدعم الليبي باعادة احياء نشاط الخلايا العسكرية الجزائرية في اقليم فزان "منطقة غاط" التي تم حظرها بعد حادث "العقيد ايدير" وكشفت التقارير الفرنسية أنه تم التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا المجال دون ذكر التفاصيل<sup>(2)</sup>.

تبع هذه الزيارة ارسال الحكومة المؤقتة لوفد رفيع المستوى الى ليبيا في 1959/02/21 يقوده السيد فرحات عباس، وعضوية كل من عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، أحمد توفيق المدني، ابراهيم مزهودي، اين لقي الوفد استقبالا رسميا وشعبيا حافلا، وأجرى مباحثات مع ممثلين في الحكومة الليبية، كما حظي الوفد باستقبال الملك "ادريس السنوسي" الذي أكد في كلمة له "استمرار ليبيا في دعم كفاح الشعب الجزائري ومساندتها المطلقة لقضية تحرير الجزائر"<sup>(3)</sup>، وفي ختام الزيارة وجه

<sup>1</sup> - محمد عثمان الصيد: مصدر سابق، ص، ص 180-182.

<sup>2</sup> - C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/ 26 reconnaissance par la libye. Op.cit.

<sup>3</sup> - "الملك والحكومة والشعب في ليبيا الشقيقة يقفون صفا متراسا وراء الجزائر المجاهدة" المجاهد، عدد 37. 1959/2/25.

"فرحات عباس" خطابا للشعب الليبي، أشاد فيه بكرم الضيافة وبالمجهودات التي يبذلها النظام الليبي ملكا وحكومة في سبيل نصره القضية الجزائرية ومما جاء فيه " إن أول كلمة يجب أن نعلنها للملا بهذه المناسبة، هي كلمة الشكر والثناء نقدمها من أعماق القلوب عن أنفسنا ونيابة عن الشعب الجزائري المجاهد ، لجلالة الملك المفدى ادريس المعظم الذي ما فتئ منذ انبثاق فجر الثورة المقدسة في الجزائر يرعاها بعناية ويتعهدنا برعايته ، وإلى رجال الحكومة الليبية ومجالسها النيابية الذين اعتبروا وما زالوا يعتبرون القضية الجزائرية قضيتهم الوطنية ، أما أنت ايها الشعب الليبي النبيل أنت الذي اختلقت ارضك بدماء شهداء الحرية، وامتزج هواؤك بارواح ابطال الاستقلال، فقد رأينا فيك صدق العواطف وأشرف الأحاسيس إننا لا نستطيع أن نقول بأنك أعنت الجزائر في حربها وأنك أيدتها في جهادها ، بل نستطيع أن نؤكد ونشهد التاريخ على أنك شاركت بكل امكانياتك في هذا الجهاد، وحملت قسطا وافرا من هذا الكفاح<sup>(1)</sup>.

إن الهدف من زيارة المجاملة هذه على ما يبدو - هو تقوية علاقة الثورة الجزائرية، بالشعب الليبي وحكومته فالتذكير بدور الملك، وحكومته، وشعبه، في دعم كفاح الشعب الجزائري، من شأنه تقوية صور الدعم والتضامن الليبي مع الجزائر هي حقيقة تجسدت بعد هذه الزيارة، وكشف عنها محمد الصالح الصديق في مذكراته قائلا "الذي نريد ملاحظته بل تقريره كمظاهرة بارزة أو حقيقة هامة بعد هذه الزيارة هو ما رأيناه وما لمسناه من ارتفاع حرارة التعاطف والتضامن مع الجزائر، واشتداد الحمس لثورتها إلى حد بعيد، وأصبح المسؤولون الليبيون في مختلف أجهزة الدولة يتنافسون في خدمة الجزائر، وتقديم المعونة لها كل في دائرة عمله، وبما يقدر عليه ويتمكن منه، ويرون في خدمة الجزائر شرف لهم"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - "رئيس الحكومة يوجه رسالة الى الشعب الليبي" المجاهد، عدد 37، نفس المصدر

<sup>2</sup> - محمد الصالح الصديق: مصدر سابق، ص، ص 65-66.

عرف عام 1960 زيارة التلاحم الشعبي الليبي مع الثورة الجزائرية، عبر العديد من التظاهرات كانت بدايته تنظيم "اسبوع الجزائر في 22 أبريل 1960 كانت حصيلته جمع أكثر من 200 مليون فرنك فرنسية<sup>(1)</sup>. ثم الخروج في مظاهرات عارمة في يومين 17 و18/12/1960 للتعبير عن سخط ليبيا حكومة وشعبا عن المجازر الدموية التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب في 11 ديسمبر 1960، حاول خلالها المتظاهرون اقتحام السفارة الفرنسية بطرابلس، هذا بالإضافة الى الاحتجاج الشديد لللهجة الذي قدمته الحكومة الليبية للسفير الفرنسي قبل المظاهرة الشعبية وخطاب رئيس الوزراء الذي حذر الاستعمار الفرنسي وحلفاءه من مغبة هذا العناد ضد أمانى الشعب الجزائري، كما دعا وزير الخارجية سفراء الدول الغربية بليبيا للاجتماع به وإطلاعهم على خطورة الحوادث في القطر الجزائري<sup>(2)</sup>.

هذه المظاهرات زادت من حماس الشعب الليبي على تنفيذ اجراء مقاطعة فرنسا اقتصاديا حيث تكلفت "لجنة نصره الجزائر" على تنفيذه ميدانيا عبر انشاء لجنة للاشراف على تنظيم حملة المقاطعة وانجاحها ابتداء من جانفي 1961، ووجهت نداءات إلى الهيئات الشعبية العربية تذكراها بالقيام بهذا الواجب لتكون قدوة لحكوماتها، وكانت الاجراءات التي اتخذتها على مستوى ليبيا تتمثل فيما يلي:

- تشكيل لجان شعبية خاصة في جميع المناطق الليبية لتطبيق المقاطعة الاقتصادية ضد فرنسا.

- تحريض العمال الليبيين من خلال الاتحادات والروابط المتخصصة، وفي جميع الموانئ والمطارات الليبية على الامتناع عن استقبال وتفريغ وشحن وتزويد الطائرات والسفن الفرنسية، أو التي تحمل بضائع فرنسية.

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/159 F.L.N et libye. Op.cit

<sup>2</sup>- "التضامن الشعبي والدولي يتوالى بدون انقطاع" المجاهد ، عدد 86 ، 1961/1/2.

- تحفيز الجماهير الشعبية ومطالبتها بتنفيذ المقاطعة الكاملة والامتناع عن شراء كل المنتجات والبضائع الفرنسية.
- نشر قوائم في الصحف المحلية بأسماء وأنواع البضائع والمنتجات الفرنسية وتعريف الجماهير بها.
- مقاطعة التجار المخالفين لمبدأ المقاطعة والتشهير بهم في الصحافة المحلية التي لم تتوان بوصفهم بالخيانة.
- فرض رقابة شديدة من خلال لجان شعبية مشكلة لهذا الغرض على الحدود البرية مع تونس ومنع تهريب البضائع الفرنسية عبر تلك الحدود.
- رفضت اللجنة طلبا من رئيس الوزراء حينذاك باستثناء الشركات العاملة في مجال التنقيب عن النفط من المقاطعة بدعوى أن ذلك سيؤثر على الاقتصاد الليبي المتدهور.
- ناشدت الاتحادات العالمية عامة والعربية خاصة، بعدم التعامل مع فرنسا في جميع المجالات من أجل إجبارها عن التخلي على الجزائر ومنح شعبها حريته<sup>(1)</sup>.
- وفي هذا الصدد وجهت رسالة إلى رئيس الدورة العاشرة لمؤتمر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، المنعقد في بيروت طالبة منه ممارسة مسؤوليته لتحقيق مقاطعة الشعب العربي لفرنسا ،بادراج هذا الموضوع الهام في جدول أعماله ومما جاء فيها "نحييكم تحية عربية، وننهي إلى مؤتمركم أن لجنة نصررة الجزائر بليبيا قد اتخذت قرار بالعمل على نشر دعوة (مقاطعة الشعب العربي لفرنسا) في البلاد العربية واتخاذ الخطوات العملية لتطبيق هذه المقاطعة في ليبيا ، إننا نوجه دعوتنا إلى هذا المؤتمر العربي كي ينهض بمسؤولية لتحقيق مقاطعة الشعب

<sup>1</sup> - الطيب عبد الله ابو عجيله البهلول: مرجع سابق، ص281، أنظر كذلك: المجاهد، عدد 84، المجاهد، والمجاهد عدد 88.

العربي لفرنسا بادراج هذا الموضوع الهام في جدول أعماله واتخاذ القرارات التي تكفل نجاح هذه الدعوة<sup>(1)</sup>.

لقي هذا الاجراء استحسان ورضى جبهة التحرير الوطني واعتبرته مثلا عمليا رائعا في التضامن الأخوي الفعال والتأييد الايجابي الحاسم لثورة الجزائر العربية، وكتب في هذا الصدد مقلا مطولا في جريدة المجاهد بعنوان "درس من ليبيا" جاء فيه "بدأ الشعب العربي في ليبيا تنفيذ مقاطعة البضائع والسفن والطائرات الفرنسية مقاطعة شاملة منذ اليوم الأول من السنة الجارية، فامتنع العمال عن ارساء السفن وعن شحنها وتفريغها أو تزويدها بالوقود، وامتنع التجار عن استيراد البضائع الفرنسية، وامتنع الشعب عن شرائها، تمت هذه العملية في حماس رائع واصرار تام على مواصلتها حتى تنتصر الجزائر، إن إخواننا في ليبيا بتتفيذهم قرار مقاطعة فرنسا مقاطعة شعبية شاملة قد نقلوا قضية التضامن العربي إلى مستوى جديد ، يتمثل في العمل الايجابي والتجسيد الفعلي للمعتقدات القومية التي طال ترديدها بحماس، ولكنها مع ذلك لم تعرف التنفيذ الفعلي الواسع قبل هذه الخطوة، إن ليبيا بهذه الخطوة لم تخدم ثورة الجزائر فقط بل قدمت أعظم الخدمات واجلها الى الأمة العربية جمعاء، إنها تشق الطريق الصحيح للعرب لطريق العمل الصامت الذي لا يصم أذان العدو بالصخب والضجيج ولكنه يوجه له أقسى الضربات وأشد مفعولا<sup>(2)</sup>.

لقد أثار هذا القرار - بالرغم من عدم تبني النظام الليبي له- مخاوف فرنسا من انعكاساته على مصالح فرنسا ليس في المغرب العربي فقط ، وإنما في العالم العربي ككل، لذلك تحركت الآلة الدبلوماسية الفرنسية ومارست ضغوطها على النظام الليبي لاحتوائه، عبر ارسال "الكونت دوباري" كمبعوث خاص من الجنرال ديغول يحمل رسالة خطية إلى الملك إدريس السنوسي، تتضمن طلب احتواء الموقف والتأكيد على

<sup>1</sup>- نشاط الشعب الليبي الشقيق في التمهد لمقاطعة فرنسا" المجاهد، عدد 84، 1961/12/12.

<sup>2</sup>- "دروس من ليبيا" المجاهد، عدد 88، 30جانفي 1961.

أن فرنسا ستعمل قريبا على ايجاد حل لقضية الجزائرية يضمن مصلحة الجزائريين ويلبي المطامح العربية، لكنه يرجو من القادة العرب خاصة أولئك الذين تعرف عليهم إبان الحرب العالمية الثانية ومنهم الملك ادريس تفهم ظروف فرنسا الداخلية ومساعدته حتى يمكن اخراج هذا الحل إلى حيز الوجود<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup>- محمد عثمان الصيد: مرجع سابق. ص176.



## استنتاج جزئي:

تمكنت جبهة التحرير الجزائرية بدبلوماسية مرنة من ارساء علاقات متينة مع الانظمة المغاربية قوامها الاحترام المتبادل، والتضامن المشترك، والاهم من ذلك هو تمكنها من المحافظة على قواعد مهمة للثورة في هذه البلدان خاصة في مجال التسليح والتموين وايواء المهاجرين الجزائريين، لكن ذلك لم يمنع من ظهور أزمات بينهم خاصة من جانب تونس والمغرب، نتجت في الاساس من الاختلاف لايدولوجي بينهما، وبين جبهة التحرير، ورغبة هاتان الاخرتان في تحقيق مكاسب توسعية على حساب الاراضي الجزائرية، دون أن يؤدي كل ذلك إلى قطيعة نهائية نظرا لاتفاق الجميع على أن استقلال الجزائر شرط اساسي لاستقرار شمال افريقيا، وبناء علاقات طيبة مع فرنسا، وتجذر مواقف الثورة لدى الجماهير الشعبية المغاربية.

# الفصل الثاني

جهود جبهة التحرير الوطنية لعامة بعث

الهوية العربية للجزائر.

المبحث الأول: الجمهورية العربية المتحدة والقضية الجزائرية

المبحث الثاني: العراق والقضية الجزائرية

المبحث: دول الخليج العربي والقضية الجزائرية

لجأت جبهة التحرير الوطني إلى كسب تضامن هذا الجزء من الوطن العربي في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، الذي تجمعها به قواسم وروابط مشتركة، من عقيدة وثقافة، وتاريخ ومصير واحد، وكذلك الطموح لإنشاء مستقبل مشترك، لذلك سيكون شعار هذا التضامن " ما يمكن أن يقدمه الأخ لأخيه ساعة المحنة "بحكم الانتماء إلى عائلة واحدة تكونت خلال عدة قرون".

ستعتمد جبهة التحرير تجاه دول هذا القسم من الوطن العربي على سياسة واضحة المعالم، كسبت لها تعاطف واحترام الشعوب والأنظمة العربية في مقدمتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وإلتزام الحياد في الخلافات التي تقع بين دوله ناهيك عن التأكيد في موثيقها، وفي المتلفيات العربية، وعبر وسائل إعلامها خاصة "مجلة المجاهد" على أن الثورة الجزائرية ثورة عربية، تلتقي مع حركات التحرر في المشرق العربي في الإيمان بفكرة الوحدة العربية على أساس من الحرية، والمساهمة الشعبية، ومحاربة الاستعمار بجميع أشكاله.

## المبحث الأول: الجمهورية العربية المتحدة والقضية الجزائرية

سنتحدث في هذا المبحث إلى جهود جبهة التحرير الوطني في كسب تأييد من مصر وسورية، وموقف النظامين من القضية الجزائرية، ثم تبرز قضية الوحدة المصرية السورية ودورها في حل القضية الجزائرية

**مصر:** كانت مصر أول البلاد العربية التي سعت قيادة الثورة الجزائرية إلى كسب تأييدها لمشروعها التحرري الذي تتوي خوضه في الجزائر، يشجعها في ذلك مبادئ حركة يوليو 1952 التي أكدت على استعداد مصر لمد يد العون لحركات التحرير العربية التي تناضل من أجل الاستقلال، وعدت ذلك في أول مهامها بعد نجاح حركتها حيث ورد في في ميثاق هذه الحركة مايلي " أدركت ثورة 23 يوليو 1952 أن العمل في الميدانين المصري والعربي لا ينفصلان عن بعضهما البعض. إذ الثاني يرتكز على الأول ويستند إليه في كل شيء ووجود مصر في الوضع الأكثر ملائمة لاستخدام قواها المادية والمعنوية هو أمر لا غنى عنه للنضال العربي العام، كما أن وجود مصر ضعيفة، ضعف للنضال العربي كله، ووجود مصر معزولة شلل للنضال العربي".<sup>(1)</sup> ويدعم ذلك إيمان مصر جمال عبد الناصر بالقومية العربية باعتبارها قوة سياسية اجتماعية تجمع أجزاء الوطن العربي الكبير في ظل كيان سياسي عام مشترك تتحقق في ظله العدالة الاجتماعية لأفراد الأمة جمعاء، فقد ذكر جمال عبد الناصر في كتابه "فلسفة الثورة"، في موضع حديثه عن دوائر السياسة الخارجة" أن الدائرة العربية هي أهم الدوائر التي يجب أن تعنى بها القيادة المصرية، واوثقها إرتباطا ولقد إمتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات، وحين وقفنا تحت سنابك الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك،"<sup>(2)</sup> وأكد "فتحي الديب" في نفس

<sup>1</sup> -شعبان أحمد بهاء الدين..... وآخرون: جمال عبد الناصر، دار الكتاب العربي، مصر 2008 سابق، ص548.

<sup>2</sup> - جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة الدار القومية للطباعة والنشر، ( ب س ط ) ص57.

الاتجاه " أن "جمال عبد الناصر" كان يؤمن بأن أي تحرر لمصر ما لم يصاحبه ويسايره تحرر لباقي أجزاء الوطن العربي، وتحرير الإرادة الشعبية من كل عوامل الكبت والاستقلال، يحصر ثورة يوليو في نطاق حدودها الإقليمية الضيقة ويهدد قدراتها على البقاء والاستمرار لتحقيق أهدافها القومية والوطنية".<sup>(1)</sup>

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل التي تتعلق بحركة 23 يوليو، وأفكار قياديتها القومية والثورية، أن القاهرة كانت قبله للحركات الوطنية المغاربية عامة والجزائرية خاصة، منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945، وفيها تم تشييد أهم مؤسساتها الوندوية خاصة مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي، وكل ذلك هيا الأرضية، ودفع قيادة الثورة الى الاستمرار على نفس النهج، وكسب تأييد القيادة الوطنية في مصر بعد نجاح حركتها في 23 يوليو.

ترجم الرئيس جمال عبد الناصر إهتمامه بقضايا العالم العربي، بتأسيس مصلحة خاصة تعني بشؤون العالم العربي، وتم إلحاقها بوزارتي، الداخلية، والدفاع، عين على رأسها كل من العقيد زكرياء محي الدين" والجنرال" كمال الدين حسين" وتم فتح مصلحة فرعية تابعة لها تهتم بأفريقيا الشمالية، عين على رأسها "فتحي الديب" بمساعدة مجموعة من الضباط والدبلوماسيين<sup>(2)</sup> أما عمليا فقد قام بوضع مخطط يهدف إلى ربط جميع الأقطار العربية بالقاهرة عن طريق:

- إنشاء إذاعة خاصة تتفرع لتغطية شؤون الوطن العربي، وتعرف ب"إذاعة صوت العرب".

- القيام بدراسة تفصيلية للواقع العربي بكافة أجزاء الوطن العربي، وساحاته للتعرف على تفاصيل هذا الواقع.

<sup>1</sup> - فتحي الديب: مصدر سابق، ص13.

<sup>2</sup> - C.A.D.N, 21 PO/B1/13, L'ingérence de l'Egypte, op.cit.

- القيام بدراسة تفصيلية لواقع الأحزاب السياسية، وذلك من خلال الاحتكاك المباشر لقياداتها للتعرف عليها.

- الاستفادة من الأعداد الضخمة من الطلاب العرب، الوافدين من كافة أنحاء الوطن العربي، وذلك في نطاق ربطهم فكريا بثورة 23 يوليو، ومبادئها وأهدافها وإعدادهم للقيام بواجبهم النضالي.

- الاستفادة من القيادات السياسية اللاجئة بالقاهرة، بعد تقييمها، والتحقق من صحة ارتباط الجماهير بها، ومدى قدرتهم على التأثير في قواعدهم الشعبية<sup>(1)</sup>.

هذه هي الخطة التي وضعتها القيادة المصرية للإشراف على الواقع العربي ومتابعة تطورات وأحداثه، لكن السؤال المطروح، كيف توصلت القيادة المصرية مع واقع المغرب العربي عامة، والجزائر خاصة؟ كيف تم كسب القاهرة لصالح كفاح الشعب الجزائري؟

في الحقيقة الروايات التاريخية تتفق كلها على أن بداية إتصال الجزائر بقيادة ثورة 23 يوليو، وبالتالي وضعها على تماس مع واقع الجزائر تحت الاستعمار الفرنسي، قد تم عام 1953 عن طريق الوفد الذي أرسلته المنظمة الخاصة إلى القاهرة، للحصول على دعم من القيادة المصرية لمشروع الثورة المراد تفجيره في الجزائر في القريب العاجل، وفي هذا الصدد يذكر توفيق المدني " أن وفد المنظمة الخاصة ومن أزرها من الرجال قد أرسلت للقاهرة وفدا قوامه، أحمد بن بلة، محمد خيضر، محمد يزيد، وحسين الأحول، وقابلت بواسطة "الأخ فتحي الديب" من إدارة المخابرات العسكرية السيد "جمال عبد الناصر" فأطلعتة على منهاجها الثوري وعزمها على إيقاد نار الثورة، وقد صرح لي بنفسه من بعد في حديث شخصي معه خلال شهر أكتوبر 1956 "أنه درس بغاية الاهتمام ما قاله له الوفد، وأنه طلب من الوفد مهلة للتفكير

<sup>1</sup> - أحمد بهاء الدين شعبان... وآخرون: مرجع سابق، ص548.

ثلاثة أيام قال: وكنت قد أخذت فكرة سيئة عن الحركة الجزائرية واستهجنّت الطريقة التي زعم مصالي الحاج<sup>(\*)</sup> أنه يقود الشعب الجزائري للاستقلال، لقد كان تفكيراً عقيماً وطريقة سخيفة، لكنني بعد إطلاعي على منهاج الوفد، وتأملي العميق في طريقة عمله، وتهيئة مراحلها، وارتحت له واطمأنت نفسي لنتائجها، وعلمت أنها عملية ناجحة لا محالة، وعاد إلي الوفد فصارحته برأيي وتداولنا طويلاً، وحددنا إمكانياتنا، ووعدت أنني أكون معهم حتى النهاية، وأمدهم حالاً بما يمكن من سلاح خفيف، وأن أسعى شخصياً لدى الدول العربية، وخاصة السعودية لكي تمد الحركة بالمال، وهكذا أمرت فتحي الديب والأخ عزت سليمان بأن يكونا مع الوفد دوماً وممثلين لي شخصياً<sup>(1)</sup>.

تتطابق رواية "أحمد توفيق المدني" مع ما قدمه "أحمد بن بلة" حول الموضوع في أن أول اتصال له بالسلطات المصرية قد تم في شهر أكتوبر 1953، أين تمكن من الالتقاء بالرئيس جمال عبد الناصر مرتين، كان محور اللقاء الأول إطلاعه عن حقيقة الوضع في الجزائر، وتوضيح حاجة الثوار الجزائريين إلى دعمه لتفجير الثورة في الجزائر، والثاني تم فيه إبداء جمال عبد الناصر لموافقة مبدئية لدعم المجهود الحربي في الجزائر في حدود الإمكانيات المتوفرة يقول أحمد بن بلة: "منذ الدقائق الأولى للقاء إنشددنا إلى بعضنا بعضاً بقوة ساحرة، كما لو أن عمراً طويلاً قد مضى على صداقتنا

(\*) - يرجع "توفيق الشاوي" عدم تأييد "جمال عبد الناصر" لمصالي الحاج، إلى المواقف التي أبدتها هذا الأخير أثناء ثورة الضباط الأحرار لصالح "محمد نجيب" على حساب "جمال عبد الناصر"، وتعاطفه مع حركة الإخوان المسلمين، لهذا تم نشر في مصر قضيته تمثيل حركة "مصالي الحاج" للثورة الجزائرية، وربما كان هذا هو السبب في اعتراف الأنظمة العربية والإسلامية بجبهة التحرير، بسرعة - بالطبع - هذا كان بتأثير من جمال عبد الناصر: أنظر توفيق الشاوي: "علاقة الحركة الوطنية الجزائرية بالأخوان المسلمين من مصالي الحاج إلى "أحمد بن بلة"، جريدة السلام، عدد 205، 1991/07/7، ص 6. وفصل في هذه الحقائق في مذكراته الخاصة بعنوان: محمد توفيق الشاوي: مذكرات نصف قرن من العمل الإسلامي 1945-1995، القاهرة، 1998.

1- توفيق المدني: مصدر سابق، ص 18.

ومعرفتنا سألني عبد الناصر في لقائي الأول به قال ما حاجتكم فقلت له حاجتنا ماسة للسلاح فقال لي: والمال: فقلت له: أنا لا أريد مالا...<sup>(1)</sup>.

أشار أحمد بن بلة إلى حدوث إختلاف في وجهات النظر بين رفاقه والمسؤولين المصريين في بعض القضايا التنظيمية خاصة منها، إعتبارنا جزء من الحركة الوطنية المغاربية، ولذلك إشتراطوا الإلتزام بالعمل الموحد على مستوى شمال إفريقيا لتقديم الدعم المادي، دون مراعاة للاختلافات الجوهرية بين النخب المغاربية في نظرهم لقضية التحرير، فأحمد بن بلة ورفاقه ينظرون إلى الأمور أو إلى الواقع الإستعماري بعقلية أخرى إنطلاقاً من كونهم شباب، بعكس النخب المغاربية في تونس والمغرب المتمسكة بمبدأ الحوار مع الإستعمار لتحقيق المكاسب، أو اللجوء إلى الحل العسكري كوسيلة ضغط فقط دوناً لإيمان بها، هذا ما حاول الوفد الجزائري توضيحه للسلطات المصرية يقول "أحمد بن بلة": " إن النضال في سبيل الاستقلال هو نضال وطني وليس هناك من يرفض وحدة المغرب العربي مبدئياً، ولكن في هذا الوقت الذي يبدوا فيه المغرب بأقطاره الثلاث مستعمرات ستكون الوحدة مجرد وحدة قيادية فوقية تعلوا عن مشاكل المهمة الأولى للإستقلال، إضافة إلى ذلك وحتى ولو قررنا التفاوض في شأن توحيد القيادة ، فإن الأمر سيصبح مضيق لأمال، أو لأهداف البعض، او لمبادئ البعض، ومعاكسا لصنع أي شيء من هذا الاستقلال، إن خليطاً من رجال السياسة والأفكار والمبادئ والطموحات لا يصنع إلا خليطاً من الطرق، والمصاعب والاختلافات نقلنا هذه الحقائق إلى الأصدقاء المصريين اشمازوا من أول الأمر، ولكن فيما بعد أثنوا على وضوح موقفنا ونزاهته، وكذلك رفضنا قبول تمويلهم إذ أننا غير

<sup>1</sup> - أحمد منصور: مرجع سابق، ص، ص. 90-91.



متفقين على مفاهيمهم ، وفي النهاية هم الذين غيروا مواقفهم ، ووعدونا بكل مساعدة ممكنة عندما نعلن الثورة<sup>(1)</sup>.

إن هذا التصريح يدل على عدم ثقة بن بلة في النخب التقليدية المغاربية في الالتزام بخيار توحيد الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي، وبالتالي رفض الفكرة من أساسها، لكن الحقائق تثبت أنه من مهندسي هذا الخيار، وبذل جهود كبيرة لتحقيقه ميدانيا، وبقيت جماعته متمسكة به حتى بعد إعتقاله في 22/10/1956، فهل كان هذا إرضاء للسلطات المصرية؟ أو تعديلا لأفكاره؟ أو تناقضا مع ما كتبه؟

أما فتحي الديب الذي كلف من طرف النظام الناصري لمتابعة شؤون إفريقيا منذ 1953 فيشير إلى أن تطور الأحداث بمنطقة المغرب العربي دفع الاخوة المسؤولين في مصر إلى اعطاء الأولوية لهذه المنطقة لما تتطلبه أمور الكفاح بها من تنظيم للقائمين بها وتوحيد الجهود في إطار يتيح لهم القدرة على تحقيق أهداف نضالهم، بلا تصادم بين الأطراف الوطنية، ونظر لتعذر القيام بعمل استطلاعي مبدئي لكون الاستعمار يسيطر على الموقف بدول شمال إفريقيا الثلاث، قررنا القيام بعملية التقييم بالقاهرة عن طريق الاتصال برؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية الموجودة بها وكان هدفنا الواضح هو البحث في كيفية الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي بدول شمال إفريقيا مع استضاح ما يمكن تقديمه للثورة من مساعدات لتحرير الشعب العربي بتلك الساحة، وتوصلنا في هذا الاتجاه إلى عقد مؤتمر بالتنسيق مع الجامعة العربية ضم كافة أحزاب المغرب العربي بتاريخ 3 أبريل 1954.<sup>(2)</sup>

**أولا: المغرب الأقصى:**

– علال الفاسي، وعبد المجيد بن جلون، عن حزب الاستقلال المغربي.

<sup>1</sup> – أحمد بن بلة: مصدر سابق. ص95.

<sup>2</sup> – فتحي الديب: مصدر سابق، صص22-23.

- محمد حسن الوزاني، أحمد بن سوده، عن حزب الثورة والاستقلال.
- أحمد بن المليح، عن حزب الإصلاح بتطوان.
- المكي الناصري، عن حزب الوحدة والاستقلال بطنجة.

#### ثانيا: الجزائر:

- محمد خيضر، عن حزب الشعب الجزائري.
- أحمد بيوض، عن حزب البيان الجزائري.

#### ثالثا: تونس:

- صالح بن يوسف، وعلي البهلوان، عن حزب الحزب الدستوري الجديد.
  - محمد صالح بدر، عن حزب الحر الدستوري القديم.
- وترأس الاجتماع بدار الأمانة العامة للجامعة العربية "عبد المنعم مصطفى"<sup>(1)</sup>.

لقد أظهر الاجتماع حجم الاختلاف بين النخب المغاربية في نظرتهم لطرق تحرير المغرب العربي والتي تعكس تقريبا ما حاول بن بلة توضيحه للسلطات المصرية، يقول فتحي الديب (...بدأ الاجتماع يطرح على ساحة خطابية رنانة، وحاوّل كل ممثّل حزب أن يظهر حزبه على أنه القوة الوحيدة القارة على تحقيق المعجزات، ولم يكتف البعض بذلك بل عارض تواجد ممثلي بعض الأحزاب في هذا الاجتماع، باعتبارها لا تمثل سوى حفنة أفراد لا وزن لها في المجالين السياسي أو النضالي... ولاحظنا تركيز المراكشيين والتونسيين على المطالبة بالدعم المالي لهما حتى يستقلا، ثم يأتي دورهما في تحرير الجزائر<sup>(2)</sup>...) وفوجئنا بشاب يجلس وسط ممثلي أحزاب الجزائر يطلب الكلمة، وسمح له وقدم نفسه باللغة الفرنسية، معتذرا في بداية حديثه أنه مضطر

<sup>1</sup>- زكي مبارك: مرجع سابق، ص263.

<sup>2</sup>- فتحي الديب: مصدر سابق، ص25.

للتحدث باللغة الفرنسية التي يعتقد أننا نفهمها معلا إعتذاره بأن لا ذنب له في ذلك، ملقيا اللوم على الاستعمار الفرنسي الذي فرض على الجزائر والجزائريين، الارهاب العسكري، والاستعمار الثقافي، وحرهم من الالمام بلغة آبائهم وأجدادهم، ولغة القرآن الكريم، وتلخصت كلمته الواقعية والمنطلقة من أعماقه في صدق واخلاص في:

- إنه يعبر عن شباب الجزائر الذي كفر بالحزبية المقيتة، التي لم تتجح في تحقيق أي مكسب لشعوبهم طالما بقوا على النضال السياسي الذين يدعون أنهم يمارسوه.

- أن كل ما استمعنا إليه من ممثلي الأحزاب، وبلا استثناء لا يتسم بالجدية والصدق والإخلاص، وأن كل مساعيهم ترمي للحصول على المال.

- لا يحمل أي فرد من الجالسين حول طاولة الاجتماع أية نوايا كفاحية أو نضالية سليمة، وأن أقصى ما يؤمن به أي منهم سوى المقاومة السلبية كحد أقصى للكفاح من وجهة نظرهم.

- أنه وأخوة له من أبناء الشعب المخلصين، قرروا ضرورة تحريره والتزموا بإيمان لا تتزعزع، بأن الكفاح المسلح هو الطريق الايجابي لتحرير وطنهم والقضاء على سيطرة الاستعمار الفرنسي على بلدهم.

- انطلاقا من هذا الإيمان والالتزام أمام ضمائرهم بالعمل الايجابي بالكفاح المسلح فإنهم لا يطلبون مالا بل ما يطلبونه هو السلاح.<sup>(1)</sup>

انتهى هذا الاجتماع إلى التوقيع على ميثاق لجنة التحرير المغربي الثانية من الأحزاب المغاربية التالية:

أ/ الجزائر: أحمد بيوض، عن حزب البيان الجزائري.

<sup>1</sup>- زكي مبارك: مرجع سابق، ص 264-265

ب/ مراكش: عبد المجيد بن جلون، عن حزب الاستقلال المغربي، بعد رفض علال الفاسي التوقيع، بحجة أن الاجتماع لا يضم زعماء الأحزاب، وعين الشخصية السابقة للتوقيع بدلا منه

- أحمد بن المليح، عن حزب الاصلاح بتطوان والمكي الناصري كل حزب الوحدة والاستقلال ومحمد حسن الوزات، عن حزب الشورى والاستقلال

ج/ تونس:

- علي البهلوان عن الحزب الحر الدستوري، بعدما رفض صالح بن يوسف التوقيع.  
- محمد صالح عن الحزب الدستوري القديم<sup>(1)</sup>.  
ونص الميثاق على:

- بنضوي ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية المغربية في المشرق العربي في هيئة تسمى "لجنة تحرير المغرب العربي".  
- يكون المركز الرئيسي لهذه اللجنة مدينة القاهرة، ويجوز إنجاز فروع لها خارج بلاد المغرب حسب ما تقتضيه المصلحة.  
- غاية اللجنة العمل على نيل اقطار المغرب العربي الثلاث، استقلالها التام والانضمام إلى الجامعة العربية، مع رفض فكرة الدخول في الاتحاد الفرنسي بأي شكل من أشكاله وفكرة السيادة المزدوجة رفضا باتا.  
- إتفق ممثلوا الأحزاب والبعثات السياسية المغاربية، على أن تكون أحزاب وبعثات كل قطر وفدا موحدًا للتعاون على تنفيذ ما هو موكول إليهم من خدمة للقضية المغربية.

<sup>1</sup> - محمد بلقاسم: الاتحاد الوحدوي في المغرب العربي، ج2، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ جامعة الجزائر، 1994، ص، 410-413.

- ينتدب كل حزب وكل بعثة سياسية مندوبا واحدا على الأقل للعمل داخل الوفد الممثل لبلاده<sup>(1)</sup>.

إن هذا الميثاق الذي تم التوقيع عنه في غياب الشخصيات الثورية التي شاركت في لجنة تحرير المغرب العربي الأولى عام 1948، جاء ليكرس فكرة العمل السياسي القطري لحل قضايا المغرب العربي، وأفرغ اللجنة من محتواها الثوري، إذ لا نجد أي إشارة إلى فكرة العمل المسلح الذي ركزت عليه اللجنة الأولى، الشيء الإيجابي في هذا الميثاق هو مطالبته بالاستقلال التام، بنبذ فكرة السيادة المزدوجة التي تطرحها فرنسا في تونس، مع الانضمام إلى الجامعة العربية، ورفض فكرة الاتحاد الفرنسي بأي شكل من الأشكال.

المهم أن هذا المؤتمر أتاح للقيادة المصرية معرفة تفكير القيادات الحزبية المغربية، وتأكدت من صدق نوايا الشباب الجزائري، الذي عبر عنه الشاب "مسعود مزياي" المدعو "أحمد بن بلة"، الأمر الذي دفع فتحي الديب إلى تنظيم لقاء خاص مع هذا الشاب في يوم 4 أبريل 1954 وكتب عنه مايلي "بعد هذا اللقاء اجتمعت بالاخ أحمد بن بلة حيث أصغيت له طول الوقت وأنا مشدود لكلماته أحس بوقع نبراتها النابعة من إيمان حقيقي وصدق لا يحتمل الشك، أنهم لا يتعدوا الألف شاب موزعين على كافة أنحاء الجزائر، وأنهم لا يملكون أكثر من بضع بنادق إيطالية للصيد لا تتعدى المائتين، ورغم ذلك فهم مصرون على بدء كفاحهم المسلح ولن تعوزهم الوسيلة للحصول على السلاح من أي مورد، إلا أنهم بعدما تفهموا حقيقة وأهداف ثورة 23 يوليو يتوجهون بكل آمالهم وأمانتهم في أن يجدوا فيها العون والدعم المطلوب لأنه ليست ثورة تحرير مصر وحدها، بل ينظرون إليها باعتبارها الثورة

<sup>1</sup>- أحمد شرف الدين رضوان، جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1983، ص، ص، 189-190.

العربية القادرة على دعم كافة حركات التحرر العربي، كلامه هذا جعلني أواجه لأول مرة صدق الثورة، وثورة الصدق على التضليل الباطل للأحزاب، وهو ما لم أصادفه حتى من العديد من العناصر المخلصة من أبناء الوطن العربي، الذين عادة ما يحاولون صبغ إيضاحهم بإضافة المبالغات عبر الواقعية على قدراتهم أو المبالغة في تحميل الصورة التي يطرحوها لإهتمامنا"<sup>(1)</sup>.

- إن هذا الكلام يعبر عن إعجاب فتحي الديب بشخصية أحمد بن بلة، وفهم النوايا الحقيقية للشباب الذين يمثلهم، عندئذ رفع تقريراً خاصاً عن هذا المؤتمر إلى الرئيس جمال عبد الناصر، ودون فيه مطالب الشباب الجزائري لتفجير الثورة في الجزائر فكان رد "الرئيس عبد الناصر" قائلاً: "أنا موافق على مبدأ دعم حركة النضال المسلح في الجزائر ويهمني أن نتابع التحضيرات بكل دقة وتخطر في أول بأول، وسوف أقابل أحمد بن بلة فيما بعد"<sup>(2)</sup>.

يعود الفضل في تأييد الحكومة المصرية لكفاح الشعب الجزائري في بداية مرحلة فيما يذكر "الخولي لطفي" إلى الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس جمال عبد الناصر شخصياً، هذا في ظل وجود إتجاه واسع داخل قيادة الثورة، يعارض بشدة فكرة توثيق الصلة مع حركة التحرر في شمال إفريقيا عامة، وفي الجزائر خاصة، وقدم لذلك مجموعة من المبررات تتعلق بالدرجة الأولى بالأوضاع الداخلية التي تعيشها الثورة المصرية الوليدة، ولذلك لا يمكن فتح جبهات وهي غير قادرة على التصدي لها، هذا بالإضافة إلى أن في مجلس الثورة من يرى في الثورة الجزائرية مجرد مجازفة

<sup>1</sup>- فتحي الديب: مصدر سابق، ص34.

<sup>2</sup>- نفس المصدر، ص42.

بالنظر إلى عدة وعناد القائمين عليها مقارنة بفرنسا المدعمة من قوات الحلف الأطلسي (1).

لعبت الجمهورية المصرية دور معتبر في دعم الثورة الجزائرية خلال المرحلة الأولى منها (1954-1956) من خلال تقديمها لمساعدات مادية وعسكرية لدعم المجهود الحربي لجيش التحرير الوطني، أو محاولاتها تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة من خلال اشتراك الوفد الجزائري في مؤتمر "باندونغ" ومؤتمر "بريوني" ويمكن توضيح جوانب هذا الدعم فيما يلي:

أ/ في المجال الاعلامي: لعبت إذاعة "صوت العرب" التي انشأتها القيادة المصرية عقب الاطاحة بالنظام الملكي كمعبر عن توجهها القومي العربي، دورا محوريا ومهما في تعبئة الجماهير الشعبية العربية ضد الوجود الاستعماري في مختلف أنحاء الوطن العربي، وكان يشرف عليها السيد "أحمد سعيد" وتابعة مباشرة لإدارة المخابرات العامة التي يقودها "فتحي الديب" و"عزت سليمان" (2).

وكجزء من اهتمامها بقضايا الوطن العربي أعدت إذاعة "صوت العرب" -التي كان لها الشرف في إذاعة بيان أول نوفمبر 1954- برنامجا يوميا على الساعة العاشرة مساء تحت عنوان "شمال افريقيا بلادنا" وكان هذا النشاط موجه إلى الجزائر بالدرجة الأولى إذ كان ينقل نشاط جبهة التحرير يوما بيوم، وفي نهاية البرنامج فقرة باللغة الفرنسية تحت عنوان "هنا صوت الشعب الجزائري" Ici la voie de la république algérien" (3).

1- مصطفى بوطورة: علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية (1954-1962) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص، ص 50-51.

2- أحمد حمروش: ثورة 23 يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1992، ص 996.

3- عبد العظيم رمضان: ندوة ثورة يوليو والعالم العربي الهيئة المصرية لكتاب مصر، 199، ص 197.

أعيد هيكلة البرنامج بعد مؤتمر الصومام الذي أعطى أهمية كبيرة للإعلام في حياة الثورة الجزائرية، بحيث تم تطعيم البرنامج بعناصر جزائرية لها دراية بتاريخ الجزائر وعلى اتصال دائم بجبهات القتال في الجزائر، فأشرف على صوت الجزائر " باللغة العربية كل من " توفيق المدني"، " وتركي رابح عمامرة"، " ومحمد قصوري"، "وعبد القادر بن قاسي"<sup>(1)</sup>، وعدد من الطلبة والشعراء والمتقنين الجزائريين، كأبو القاسم سعد الله، الشاعر صالح خرفي، الأديب مفدي زكريا، وعبد القادر نور،<sup>(2)</sup> أما الحديث باللغة الفرنسية فكان موجها أساسا إلى الرأي العام الدولي، وخاصة الأوروبي، وقد تداول على إعداده عدد من المناضلين بعضهم أعضاء في الوفد الخارجي، مثل: محمد الصديق بن يحيى، أحمد فرانسيس، سعد دحلب، ثم في مرحلة بعد ذلك انضم إلى هؤلاء كل من: محمد حاج حمو، نافع زباني، إبراهيم غافر، عدة بن قاط<sup>(3)</sup>.

إجمالا ساهمت إذاعة صوت العرب في التعريف بمبادئ وأهداف الثورة الجزائرية وفي الرد في على الحملة الاعلامية والدعائية المكثفة، في التغطية على جرائم الاستعمار الفرنسي، وحرب الابادة التي يشنها ضد الشعب الجزائري، من خلال حرصها على نقل صورة حقيقية واقعية من داخل المناطق التي يخاطب منها أبناء الأمة العربية، عن حركة التحرير الجزائرية ببعث مراسلين ومقدمين برامج في مأموريات تراوحت مدتها بين أسبوع وشهر، تحتك مباشرة بجبهات القتال، وتطلع عن

<sup>1</sup> - تركي رابح عمامرة: "صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب (1962، 1956)"، الاعلام ومهامه أثناء الثورة دراسات وبحوث المتلقي الوطني الأول حول الإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص، ص 196-197.

<sup>2</sup> - عبد القادر نور: صوت الجزائر، مرجع سابق، ص 42.

<sup>3</sup> - تركي رابح عمامرة، مرجع سابق، ص 197-198.



واقع الشعب الجزائري في الملاجيء، ونفذ هذه المهمة العديد من شخصياتها مثل: محمد أبو الفتوح، رشاد أدهم، جمال السنهوري<sup>(1)</sup>.

كما كان للصحافة المصرية دور بارز في الدعاية للقضية الجزائرية، وإبراز صورتها الحقيقية للرأي العام العربي، والدولي عن طريق تتبع أخبارها، ونشر تطوراتها في مختلف المحافل الدولية، يوم بيوم فمثلا، نشرت صحيفة "الأهرام" بعد يوم اندلاع الثورة الجزائرية خبر بعنوان "اضراب الحالة في الجزائر" بينت فيه أن الثورة اشتعلت في الجزائر وأن الثوار قاموا بما لا يقل عن 30 عملية تخريب في نقاط مختلفة من الجزائر، وعلى وجه الخصوص في الأوراس، ووصفت الصحفية هذه الاضطرابات بأنها الأولى التي عرفتها البلاد وتساندها الجماهير<sup>(2)</sup>. وأكدت "مجلة التحرير" في عددها الصادر يوم 1954/11/05... أن أول نوفمبر سيظل يوما من أيام العرب الكبرى، وعيد من أعياد تاريخهم الحديث... فهذا اليوم شهد سقوط أعنف صروح القهر والطغيان، فالثورة الجزائرية ليست كفاحا سياسيا وعسكريا لتحقيق الاستقلال الوطني، بل إلى إحداث تغيير جذري في حياة الشعب<sup>(3)</sup>.

إهتمت الصحافة المصرية كذلك بفضح أساليب الاستعمار الفرنسي، فنشرت للعالم خبر هروب بعض الفرق الأجنبية نتيجة لرفضهم التوجه إلى الجزائر بعد تجربتهم في الفيتنام، وكان هذا بمثابة دعاية للثوار الجزائريين<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - عبد العظيم رمضان: مرجع سابق، ص.ص 197-198.

<sup>2</sup> - صالح لميش: الثورة الجزائرية في الاعلام العربي "مصر نموذجا" مجلة المصادر، عدد 10 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004، ص.74.

<sup>3</sup> - هشام ابراهيم علي ابراهيم: الثورة الجزائرية في الصحافة المصرية رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة المنصورة مصر 2010، ص.68.

<sup>4</sup> - محمد متولي: ثورة الجزائر وانتصار إرادة الانسان العربي مطابع الأهرام، القاهرة، (ب.س.ط) ص.108.

وكانت تطورات القضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة في الأمم المتحدة مجال آخر أخذ الكثير من اهتمام الصحافة المصرية، فبمناسبة إدراج القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955 كتبت "صحيفة الجمهورية" مقالا استعرضت فيه الموقف في المغرب العربي حيث وصفته أنه بلغ أقصى درجة من الخطورة لما يقع من السلطات الفرنسية، ونهت الأمم المتحدة إلى وضع المشكلة الجزائرية قائلة: "إن المشكلة الجزائرية لا تعالجها فرنسا إلا بالحديد والنار، باعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من أرض الوطن الفرنسي"، كما تدعي وأن فرنسا ترفض استنادا إلى ذلك تدخل الأمم المتحدة، في شؤون ذلك البلد العربي، وردا على هذا الادعاء استعرضت الصحيفة تاريخ الجزائر قبل عام 1830، وعملية دخول فرنسا للجزائر، وردود الفعل الجزائري، وفي ختام المقال تساءلت الصحيفة عن إنكار فرنسا لتاريخ الجزائر، ووجودها وكيف تعتبر أن تعرض الأمم المتحدة لها، تدخلا في شؤونها الداخلية<sup>(1)</sup>.

وتذكر المراجع أن هذه الصحف كانت تنفق أموال كبيرة للحصول على المعلومات من مصادر موثوقة، لا لشيء إلا خدمة للقضية الجزائرية العربية، التي تعتبرها كبدية لتحرر المنطقة العربية من الاستعمار<sup>(2)</sup>.

**في المجال العسكري:** أخذت القيادة المصرية على عاتقها مهمة تحديث جيش التحرير الجزائري، ومدته بالاطارات القادرة على التكيف مع مقتضيات تقنيات الحروب الحديثة وقد بدأت هذه المهمة منذ 1953، أين انشأت حكومة الجنرال "محمد نجيب" لجنة تحرير شمال إفريقيا، والتي من خلالها سمح لشباب شمال إفريقيا التدريب في المدارس العسكرية المصرية، وأغلب الظن أن هذا القرار اتخذ بناء على طلب عبد

<sup>1</sup> - صالح لميش: مرجع سابق، ص.ص 77-78.

<sup>2</sup> - محمد متولي: مرجع سابق، ص.108.

الكريم الخطابي، وأبقى مجلس الثورة المصرية<sup>(1)</sup> على هذا الإجراء، حيث أصدر "كمال الدين حسين" (عضو مجلس الثورة) قرار إلى الجنرال "حلمي سعيد" يقضي بفتح المدارس العسكرية المصرية أمام الجنود المغاربة، وتشير المصادر الأرشيفية أن الجزائريين المقبلين على هذه المدارس قليل مقارنة بالتونسيين والمغاربة<sup>(2)</sup>، حيث أحصت أن من بين 25 مغاربي في المدارس العسكرية المصرية جزائريين فقط، وذكرت أنه في 12 أكتوبر 1955 إستقبلت الكليات الحربية المصرية جزائريين هما: "محمد سديرة" في كلية الإشارة" والثاني "فريحة الطيب بن محمد بن صالح" في كلية سلاح الدبابات ليرتفع العدد في عام 1956 حيث وصل إلى 70 جزائري، أشركتهم القيادة المصرية في تصديها للعدوان الذي تعرضت له في أكتوبر 1956<sup>(3)</sup>.

عرف توافد الجزائريون على المدارس العسكرية إرتفاعا نوعا ما إبتداء من عام 1958، لكن ذلك سيقصر على النخبة المعدة للقيادة وتسيير العمليات (ضباط وصف ضباط)، حيث قدمت المصادر الأرشيفية عددا يتراوح بين 200 و 250 ضابط وصف ضابط موجودون في المدارس العسكرية المصرية بأنواعها المختلفة (القوات البرية، والقوات البحرية والقوات الجوية) وذكرت أن القوات البرية هو التخصص الذي يتجه إليه الضباط الجزائريون بنسبة كبيرة وهذا الجدول يوضح ذلك:

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21 po/A/64,sur l'aide apporté au F.L.N pour la formation de cadre militaire.

<sup>2</sup>-C.A.D F.M.A.E, afrique levant/ 40, note sur les ingerces Egyptiennes en afrique du nord.

<sup>3</sup>-C.A.D.N.21po/B/13,L'ngerence de l'Egypte.op.cit.

العدد	المكان والتخصص
14	المدرسة الحربية
40	الأكاديمية العامة العسكرية
05	سلاح الدبابات (التصدي للدبابات)
06	الإشارة
17	مركز "كوبرة"
15	أكاديمية بلبيس للطيران
25	الأكاديمية البحرية بالاسكندرية

كما خصص في المدرسة الحربية للشرطة في القاهرة، مركز خاص لتكوين الأشبال الجزائريين (Cadet Algerien) (1).

في الجانب المالي: بلغت نسبة المساعدات المالية، التي قدمتها الحكومة المصرية في الفترة (1954-1956)، إلى جبهة التحرير عن طريق الوفد الخارجي، سواء في إطار صندوق دعم شمال إفريقيا الذي أنشأته الجامعة العربية في 19 نوفمبر 1954، أو التي قدمتها لمناضلي جبهة التحرير في القاهرة لشراء السلاح وتوفير مستلزمات جيش التحرير، حوالي 100.000 جنيه مصري، وهي مساهمة بسيطة مقارنة باحتياجات الثورة الجزائرية في بدايتها(2).

1-C.A.D.N.21po/A/64, sur l'aide apportée au, F.L.N , pour la formation op.cit.

2-C.A.D.F.M.A.E.afrique levant/40 note sur les ingerencesegyptiennes,op.cit

في المجال الدبلوماسي: حرصت القيادة المصرية على أن يكون لها دور هام ومعتبر في تدعيم وإسناد مشاركة وفود جبهة التحرير في كافة التظاهرات الإقليمية والدولية، على النحو الذي حدث في مؤتمر باندونغ 1955، حيث كالت جهودها بحضور الوفد الجزائري الذي يقوده "حسين أيت أحمد" ومحمد يزيد" كملاحظ ضمن وفد شمال إفريقيا، وكان لها الدور كذلك في كسب اعتراف المؤتمر بجبهة التحرير كممثل شرعي للشعب الجزائري، وبحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، هذا في ظل منافسة مصالي الحاج الذي أرسل وفد يمثله إلى المؤتمر يقوده، كل من: الشاذلي المكي، وحسين لحول، حضر ضمن الوفد السوداني<sup>(1)</sup>، وكان "جمال عبد الناصر" قد ألقى كلمة في المؤتمر عبر فيها عن تأييده المطلق لقضايا تقرير مصير شعوب شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة ،ومما جاء فيها" إني استسمحكم في أن أعرب عن عميق تقديرنا للتأييد الكامل القوي الذي لقيته قضايا شعوب شمال إفريقيا من جانب أعضاء المجموعة الأفرو-آسيوية، ذلك للتأييد الذي كان مصدر النهوض المعنوي والإلهام لشعوب تونس ومراكش والجزائر في نضالها من أجل الحرية والاستقلال،في وقت تتخذ الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالجزائر خطوات أبعد تزعم أن "الجزائر جزء لا يتجزأ من الاتحاد الفرنسي"، وتقيم الحكومة الفرنسية مثل هذا الزعم العجيب على أساس مواد الدستور الفرنسي، إن مثل هذه الوثيقة الصادر من جانب واحد، هو الحكومة الفرنسية، لا يلزم شعب الجزائر، ولا يغير حقيقة أن الجزائر بلد عربي، وأن لشعب الجزائر حقا طبيعيا في الحرية وتقرير مصيره<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد يزيد: "تكريات من أجل العمل الدبلوماسي"، دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص172. أنظر كذلك شهادة خالد المكي، في نفس الكتاب ص.ص 122-124.

<sup>2</sup> - مركز دراسات الوحدة العربية: المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، (1955-1957) ج2، مصدر سابق، ص، ص71-72.

نالت القضية الجزائرية دعماً آخر بفضل الحكومة المصرية، في اللقاء الذي جمع "جمال عبد الناصر" و"نيهرو" و"تيتو" في مؤتمر بريوني" بيوغسلافيا عام 1956، حيث صادق المؤتمر على قرار يؤيد حق الشعب في الحرية والاستقلال جاء فيه "...ونظراً لإيمان الرؤساء الثلاثة بأن السيطرة والاستعمار يتسببان في الأضرار بالحاكمين والمحكومين معاً، فإنهم يعبرون عن إيمانهم برغبة الشعب الجزائري في نيل استقلاله، وأيد المؤتمر المفاوضات التي تهدف إلى حل سلمي لمشكلة الجزائر، على أنه يجب ألا يقف هذا في طريق الاعتراف بتحقيق حرية الجزائر، و إيجاد حل عادل وسلمي وبخاصة وقف أعمال العنف"<sup>(1)</sup>.

**في المجال الثقافي:** فتحت مصر أبواب مدارسها ومعاهدها، أمام الطلبة الجزائريين وإن كان أغلبهم يلتحق بالأزهر، لعدم حصولهم على شهادات عليا تؤهلهم بالالتحاق بالجامعات<sup>(2)</sup>، وتكفلت الحكومة المصرية بفضل تدخلات الوفد الخارجي بتخصيص منحة شهرية لهم تراوحت بين 8 جنيهاً للطلبة الجامعيين، و 05 جنيهاً للثانويين و 4.5 جنيهاً للطلبة الأزهريين<sup>(3)</sup>. وقد بلغ عدد الطلبة الجزائريين بمصر عام 1958 حوالي 110 طالبا<sup>(4)</sup>، ونشير هنا إلى أن هؤلاء الطلبة حسب بعض المصادر الأرشيفية بالإضافة إلى دراستهم في المؤسسات التعليمية، كانوا استفيدون من دورات تدريبية في المركز العسكرية المصرية تمهيدا لالتحاقهم بصفوف الثورة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - مركز دراسات الوحدة العربية: مصدر سابق، ص 366.

<sup>2</sup> - محمد السعيد عقيب: الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ومساهمته في الثورة مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 159.

<sup>3</sup> - أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 474.

<sup>4</sup> - C.A.D.N.21po/A/46, Aide recue par le F.L.N pour l'admission d'etudiants universités etrangeres

<sup>5</sup> - C.A.D.N ,21po/A/64, l'ingerence de l'egypte, op.cit.

وبرز تأييد القيادة المصرية بشكل كبير إثر تعرض الوفد الجزائري لعملية الاختطاف في 22/10/1956، إذ قامت باصدار تعليماتها يوم 23 أكتوبر 1956 إلى وزارة الخارجية بالاتصال بالسفارة المصرية، في تونس للاتصال شخصيا بالملك "محمد الخامس" ، والرئيس "بورقيبة" ، ومطالبتهم باسم الرئيس جمال عبد الناصر باستخدام نفوذهم لدى السلطات الفرنسية للافراج عن الزعماء الجزائريين المقبوض عليهم، كما قامت وزارة الخارجية أيضا بارسال برقيات عاجلة للسفارات المصرية في الدول الآسيوية والافريقية لاتخاذ اللازم للاتصال، وتشجيع الهيئات الوطنية لارسال برقيات احتجاج إلى فرنسا بشأن اعتقال الجزائريين، كما طالبت الحكومة المصرية إذاعة صوت العرب بشن حملة دعائية قوية لتأكيد استمرار العمل الثورية الجزائري(1).

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قررت الحكومة المصرية الرد على عملية الاختطاف بالاعداد لعملية فرار لهم بالسجن، وكلف لهذا الغرض "عصام خليل" رئيس مخابرات سلاح الطيران، بدراسة عملية فرار الزعماء الجزائريين، وبعد عدة أسابيع من الدراسة رسمت خطة لتنفيذ عملية الفرار يشترك فيها شخص ألماني يدعى "هانز" بمساعدة ثمانية من الشباب الألماني من الذين خدموا في صفوف الفرق الأجنبية الفرنسية على أن يتخذوا من ألمانيا قاعدة مؤقتة ينطلقون منها(2).

كانت الخطة أن يحضر "هانز" ورجاله إلى سجن "لاسنتيه" (lasant) الفرنسي مزودين بالوثيقة المزورة، والمطابقة لأمر طلب نقل المسجونين إلى قلعة "ميتز" شمال شرق فرنسا للتحقيق معهم، وفي الطريق يقوم رجال "هانز" باجتياز الحدود الألمانية حيث يقوم "عصام خليل" بنقلهم بطائرة صغيرة إلى ألمانيا الشرقية، وقد تمكن "هانز"

<sup>1</sup> - عبد الله الرزاق إبراهيم: مرجع سابق، ص، ص51-52.

<sup>2</sup> - محمد بجاوي: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر بيروت(بسط)، ص166.

من تجنيد أحد مديري السجن الفرنسي لمساعدتهم في عملية الارشاد الفني حتى تتم عملية نقل الزعماء الجزائريين نظير مبلغ من المال<sup>(1)</sup>، وقد أقام هانز لعدة أيام بجوار السجن لدراسة المكان ولمراقبة حركة السير داخل السجن، عندما تقدمت مراحل التجهيز للعملية كلف الرئيس "جمال عبد الناصر" "فتحي الديب" بتنفيذها، وتمكن هذا الأخير من الاتصال "بأحمد بن بلة"، "وخضير" وأعطيا معا موافقتهم، إلا أن ثمة نقطة أقلق رجال المخابرات العامة المصرية هي خوفهم من ضعف شخصية مدير السجن الفرنسي المشارك في العملية، إذ ربما يفشي السر، فنفشل العملية وعرضوا عليه إرسال زوجته وأولاده إلى القاهرة ليقفوا فيها رهائن حتى نهاية العملية، فوافق الرجل، عندئذ عقد اجتماع نهائي في فندق كبير "بمانهايم" بين فتحي الديب وعصام خليل ومناضل عربي صديق "لبن بلا"، تعرضوا لكل شيء بالتفصيل، لكن فتحي الديب ورفاقه إنتهوا إلى حقيقة، أنه في ظل معطيات العملية والأشخاص المكلفين بتنفيذها، ليس ما يستبعد كلياً خطر محتمل على بن بلة ورفاقه، وكان أحد أسباب القلق، أفراد الكومونوس الألمان باستثناء "هانز" هم مرتزقه ألمان الاستعانة بهم لقاء أجر مالي، لا يمكن الوثوق بهم إذ يمكن لهم كشف السر، أو احتجاز أحمد بن بلة قصد تسليمه للفرنسيين مقابل مبلغ مالي لذلك امتنع "هانز" عن تنفيذ العملية، وبالأخذ بأوامر "جمال عبد الناصر" التي تقضي بالاقلاع عن تنفيذ العملية إذا كان فيه أدنى مخاطرة بحياة "بن بلة" قرر "فتحي الديب"، وعصام خليل" عدم تنفيذ العملية، وابقوا لعبد الناصر رسالة رمزية جاء فيها" قرر الأطباء نظراً لحالة المريض العزوف عن إجراء أية عملية جراحية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - فتحي الديب: مصدر سابق، ص، ص380-381.

<sup>2</sup> - محمد بجاوي: مصدر سابق، ص. ص167-169.



إن هذه العملية تدل على المكانة التي يوليها "جمال عبد الناصر" ونظامه لشخصية أحمد بن بلة ورفاقه، لكن الشيء الذي يثير تساؤلا في الموضوع، أن فكرة تهريب أحمد بن بلة تكلمت عنها المراجع المصرية، ومحمد بجاوي في كتابه "حقائق عن الثورة الجزائرية"، في حين لا نجد لها أثر في مذكرات أحمد بن بلة، ولم تتكلم عنها المصادر الفرنسية ولا حتى رفاقه في الجهاد في مذكراتهم العديدة؟

نتيجة لمواقف القيادة المصرية الداعمة لقضية كفاح الشعب الجزائري، والحملة التي كانت تشنها إذاعة أصوات العرب ضد السياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، تكرست في ذهنية الحكومة الفرنسية أن القاهرة هي الممون الرئيسي لحركة الجهاد في شمال إفريقيا، والضامن الحقيقي لبقائه وتطوره، وبالتالي لا بد من التحرك لقطع رأس هذه الحركة تفاديا لضياع شمال إفريقيا، بل قارة إفريقيا ككل من يد فرنسا، هي أفكار روج لها كبار السياسة الفرنسيين بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك باعطاء لهذا الصراع بعد "ديني"، بدأها "جونار" عندما علق على أحداث أول نوفمبر 1954 بأن خيوطها حيكت في الخارج، وأن الثوار قد تلقوا أوامرهم من القاهرة<sup>(1)</sup>. ودعمها "جاك سوستيل" عام 1955 عندما قال "مصر هي رأس الأخطبوط الذي كانت خطايفه تخفق لمدة شهور بشمال إفريقيا<sup>(2)</sup>. ووصفها "لاكوست" "التعصب الإسلامي الشرق أوسطي ضد القومية المعتدلة الغربية الشرقية"<sup>(3)</sup>، وعلق عليها "بورجاس مانوري" ب "الإسلام ضد الفرنسيين" ودعمت هذا التصريحات الصحافة الفرنسية في مقالاتها وبتوقيع كبار الكتاب، فظهرت عناوين "من يقتل أبناءنا في شمال إفريقيا، إسرائيل

<sup>1</sup> - مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007 ص89.

<sup>2</sup> - أحمد حمروش: مرجع سابق، ص999.

<sup>3</sup> - Matthew connelly : l'arme secrete du F.L.N, comment De Gaulle a perdu la guerre d'Algérie, éditions media, plus, Constantine, 2012 , Algérie, p148.

صديقتنا، والثار من مصر عدوتنا اللدود<sup>(1)</sup>. وكان القصد من كل هذا هو تغذية بذور الحقد والكراهية بين صوفوف الرأي العام الفرنسي ضد مصر، وتهيئته والرأي العام الدولي لما ستتخذة الحكومة وشركائها الغربيين ضد جمال عبد الناصر.

في القاهرة قامت الحكومة الفرنسية بتكليف سفيرها للقيام بمهام دبلوماسية لمنع إذاعة "صوت العرب" من مواصلة حملتها ضد فرنسا، مهددة باتخاذ تدابير إقتصادية ضد مصر منها توقف فرنسا عن شراء القطن المصري، ومنع استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في المشاريع المصرية الضخمة خصوصا مشروع السد العالي<sup>(2)</sup>.

حاول "كرسيتيان بينو" إقناع الأمريكيين بخطورة جمال عبد الناصر على مصالح الغرب في الشرق الأوسط، والعالم العربي ككل، مؤكدا أن أمريكا إذا لم تؤيد أفكاره فإنها مقدمة على إرتكاب نفس الخطأ الذي اتبعته مع هتلر" في عام 1930، محاولا التذكير بما شكل كابوس حقيقي لأمريكا" الاتفاق السوفياتي الألماني وإمكانية تكراره في الشرق، خاصة زيارته لموسكو- كما صرح للأمریکان- كشفت" أن السوفيت مستعدون بالاشتراك مع جمال عبد الناصر للمساعدة في إحلال السلام في الجزائر، بشرط البقاء بعيدا عن الشؤون الأوروبية "فقال" يجب علي قبول هذا الاغراء ما دام يقدم الجزائر، حلم أي رجل دولة فرنسي<sup>(3)</sup>.

بالرغم من رفض الإدارة الامريكية لمشروع الحملة ضد مصر، فإن مدير المخابرات الأمريكية "ديلز" أبدى تعاطفا مع الخوف الأساسي لرئيس الوزراء الفرنسي وصرح بذلك أمام مجلس الشيوخ الأمريكي اسبوع بعد ذلك عندما حذر" بأن عبد الناصر يريد توحيد العالم العربي، وأنه يستغل بتزول الشرق الأوسط ضد الغرب"

<sup>1</sup>-عمر بن سلطان...وأخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في

الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (ب.س.ط) ص 162.

<sup>2</sup>- نفس المرجع ص. 162.

<sup>3</sup>-Matthew connelly :Adiplomatic Revolution, op.cit, p108.

وذكر أن تقارير المخابرات الأمريكية تشير إلى أن جمال عبد الناصر متعصب جد خطير إذ استطاع تدبير أمره في هذه القضية، فإن البريطانيين والفرنسيين محقون في تقييمهم للعواقب والنتائج "لكن في نفس الوقت حذرت من أي هجوم متهور" سيغذي العالم العربي، بل والعالم الإسلامي ككل "النهر الجبار" على حسب تعبيرها- للعروبة والإسلام الذي طالما أخاف "ازنهاور"، وأصبح الآن يهدد بالفيضان على ضفافه" وحكما "ديلز" وازنهاور" على أن الهجوم على القاهرة سيجعلها "عاصمة امبراطورية الإسلام"<sup>(1)</sup>.

أعلن "ديلز" بعد سفره إلى بريطانيا في 1 أوت 1956 في تصريح له وبحضور "كريستيان بينو" وزير الخارجية البريطاني "سالوين ليود" أن الولايات المتحدة تعارض القيام بهجوم مسلح ضد مصر، فرد عليه "بينو" أن فرنسا استعدت للتصرف أحاديا، وعل ذلك بأن تأثير جمال عبد الناصر كان جد كبير حيث "حسب العديد من المعلومات الموثوقة لم يبق سوى أسبوع لانقاذ شمال إفريقيا، أو بوضوح خسارة شمال إفريقيا التي ستنتج بخسارة إفريقيا السمراء، وبالتالي سيتلاشى الدور الأوروبي وتأثيره في إفريقيا"<sup>(2)</sup>.

بدأت الحكومة الفرنسية تسعى لإيجاد أي مبرر للرد على مصر فوجدت فرصتها في حادثة السفينة "أتوس" التي قامت بمصادرة حاوياتها وأعلنت أنها محملة بالأسلحة والذخائر المصرية إلى المجاهدين الجزائريين، وعلى الفور قامت الحكومة الفرنسية في 26 أكتوبر بتوجيه شكوى إلى مجلس الأمن ضد مصر تتهمها بأنها

<sup>1</sup> -Ibid, p108.

<sup>2</sup> -Matthew connelly : l'arme secrète du F.L. p.cit, p148.

شحت هذه السفينة إلى المجاهدين الجزائريين، ووصفت هذا العمل بأنه اعتداء على سيادة فرنسا وانتهاك لقواعد القانون الدولي<sup>(1)</sup>.

لم تقف فرنسا عند هذا الحد، بل وصل بها الأمر إلى إعلان الحرب على مصر في 29 أكتوبر 1956، وذلك بالاشتراك مع بريطانيا واسرائيل، يجمعهم هدف واحد هو القضاء على النظام الناصري، الذي أصبح يهدد نفوذ تلك الدول في الوطن العربي، خاصة بعد إقدام جمال عبد الناصر على تأميم قناة السويس، لكن هذا العدوان لم يحقق نتائج تذكر، خاصة بعد تدخل الاتحاد السوفياتي وتهديده بضرب باريس بالصواريخ إذ لم تكف فرنسا عن مواصلة العدوان، وتدخل الولايات المتحدة بنصح حليفها باحترام قرارات الأمم المتحدة، والانسحاب قبل أن يتعدد الأمر، ونتيجة لهذه الضغوط السياسية ومقاومة الجيش المصري في الداخل أصدرت الدول المعتدية يوم 7 نوفمبر 1956 قرار بوقف اطلاق النار، وسحب قواتها من مصر في 22 نوفمبر 1956<sup>(2)</sup>.

كانت نتائج هذا العدوان معاكسة تماما لأمال وطموحات الاستعمار الغربي، حيث تفاعلت جميع الانظمة والشعوب العربية والاسلامية مع هذا الحدث، وابدت تضامنها مع القيادة المصرية في هذا العدوان، في مقدمتها جبهة التحرير الوطني التي حاولت منذ البداية دفع الضرر عن مصر في اعلانها في وثيقة الصومام "أن الثورة الجزائرية ليست تابعة لا لمصر ولا لموسكو"<sup>(3)</sup>، وسمحت لجمال عبد الناصر الاعتماد على كوادرها في المدارس العسكرية المصرية البالغ عددهم 170 فرد في صد العدوان<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup> -C.A.D.F.M.A.E,afrique levant/42 lettre en date du 25/10/1956 adressee au secretairegeneral par le representant de la France.

<sup>2</sup> عبد الرحيم مصطفى أحمد: مشكلة قناة السويس (1954-1957) مطبعة الرسالة، القاهرة، 1966، ص 132-149.

<sup>3</sup> - وزارة الاعلام والثقافة: النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص50.

<sup>4</sup> -C.A.D.N.21po/B/64, l'ingercence de l'egyple, op .cit.

لم تتوقف عند هذا الحد بل أرسلت رسالة تضامن الى الرئيس جمال عبد الناصر جاء فيها "ان الاستعمار العدو اللدود للشعوب الطامحة نحو الحرية قد شن هجوما شنيعا جديدا ضد الأمة المصرية، محتقرا في ذلك جميع القوانين العالمية، فباسم جبهة التحرير الوطني نعلن لكم عن غضبنا الصارخ ونوقع احتجاجنا مع سائر شعوب العالم من هذا العدوان الغادر ونؤكد تضامننا الايجابي الكامل في هذه المحنة القاسية الرهيبة التي تجتازها مصر ببطولة ونعرب لكم عن ثقتنا في انتصاركم السريع التام على المعتدين الأثمين"<sup>(1)</sup>.

من جهتها لم تتخلف جريدة المجاهد. في ابداء تضامنها والشعب الجزائري، تجاه مصر وشعبها الشقيق، وكتب بمناسبة احتفال مصر بيوم النصر على قوات التحالف الغربي مقالا بعنوان "تحية إلى مصر الشقيقة" لا ينسى أي جزائري أن مصر الشقيقة تعرضت لعدوان شنيع كانت فيه ضحية تأييدها للشعب الجزائري المناضل، ولا ينسى أي جزائري أن انتصار الشعب المصري في معركة بورسعيد التاريخية ليس إلا انتصارا لواجهة من وجهات القتال العديدة التي تجري في الجزائر منذ ثمان وثلاثين شهرا، وان الشعب الجزائري المنهمك في معركته التحررية الكبرى ليبعث إلى الشعب المصري الشقيق وبطله الخالد جمال عبد الناصر بأصدق عواطف الأخوة والتضامن وعاشت العروبة حرة خالدة وعاش العرب تحت راية الاستقلال والعزة والمجد"<sup>(2)</sup>.

يتضح من هذا أن العدوان الثلاثي لم يضعف مصر أو الثورة الجزائرية بل زاد في تعزيز تضامنها خاصة تضامن هذه الاخيرة مع كفاح الشعب الجزائري، استفادت منه الثورة خاصة في المجال الدولي رغم الاختلافات التي شابته علاقات الثورة بالنظام المصري بداية من عام 1956 كيف ذلك؟

<sup>1</sup>- C.A.O.M,81F/2429, le F.L.N , et l'action france- britannique en egypte

<sup>2</sup>- "تحية إلى مصر الشقيقة بمناسبة "يوم النصر"، المجاهد، عدد 15، 1958/1/1.

أظهرت الحقائق التي عرضها في الفصل السابق رغبة النظام المصري في قيادة المقاومة المغاربية والإشراف على أدق تفاصيلها، إلى درجة أن ذلك أصبح يثير نفور القيادات المغاربية، وفهم أنه تدخل في الشأن الداخلي، حدث هذا مع الثورة الجزائرية باعتبارها الحركة الوحيدة التي بقيت في الميدان، وعلى اتصال دائم مع النظام المصري المسألة، تتعلق حسب "جلبار منيي" في من يقود الثورة؟ حيث أظهرت القيادة المصرية نية في توجيه القيادة الجزائرية والتحكم في قراراتها، وهذا بطبيعة الحال كان نتيجة تساهل الوفد الخارجي وثقته العمياء في النظام المصري، وخاصة شخص "جمال عبد الناصر"<sup>(1)</sup> فهذا "العربي بن مهدي" الذي كلف من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بالاتصال بالوفد الخارجي بالقاهرة، للاستفسار عن سبب تاخر شحنات السلاح ينقل لنا جانبا مما كان يجري في "غاردن سيتي" حيث يقول "كان ابن بلة متساهل جدا مع المصريين، لا يتكلم عندما يتكلمون، كانت مخططات واخبار الثورة معروفة لديهم"<sup>(2)</sup>

ان هذا التدخل المفضوح لم يكن ليرضي قيادة الثورة في الداخل التي ترفض مصطلح "الدولة المحورية"، وتصر على استقلالية قرارها الداخلي لذلك، وجهت انتقاد لاذع للوفد الخارجي، ومن ورائه للسياسة المصرية، دل على ذلك الرسالة التي وجهها "عبان رمضان" الى الوفد الخارجي بتاريخ 13 مارس 1956، جاء فيها "ان جميع العقول المستتيرة تعترف أنكم خدعتم من طرف القادة المصريين، ان أولئك القادة

<sup>1</sup> – Gilbert Meynier : "les algeriens vus par le pouvoir Egyptien pendant la guerre d'Algerie, revue cahiers de la méditerranée, N41, université de nice paris, decembre 1990, p100.

<sup>2</sup> – Daho djerbel : les affets de la crise de 1956 sur la guerre d'algerie

<http://w.w.w.er.uqam.ca/nobel/6645/document/his4471>.

ساوموا بالمشكل الجزائري للحصول على الأسلحة، وعند الحصول على هذه الأسلحة فإنهم يتخلون عنا مرة واحدة<sup>(1)</sup>

إن هذه الرسالة جاءت بعد استقبال جمال عبد الناصر لوزير الخارجية المصري "كريستيان بينو" في مارس 1956، والذي قبل على اثره، على القيام بدور الوساطة لدى جبهة التحرير الوطني لقبول حل سلمي للقضية الجزائرية، أي قبول مقترح "الحكم الذاتي" على الشاكلة التونسية والمغربية<sup>(2)</sup>، وهي النقطة التي تعثر عندها اللقاء الذي جمع "خضير" بـممثل الوفد الفرنسي الذي يقوده كل من "غورس، وبيغارا" في القاهرة بتاريخ أبريل 1956<sup>(3)</sup>، الحقيقة أن الموقف المصري فيما يقول "الهانس" من القضية الجزائرية تغير الى حد كبير ابتداء من عام 1956، حيث يقول "بالرغم من رفض مصر الدائم للنظام الاستعماري بالجزائر، فإن موقفها تغير من حيث الحدة، وسار في اتجاه دعم حل للمشكلة الجزائرية، يعترف بأهمية مصالح فرنسا بالجزائر"<sup>(4)</sup>.

ازداد التدخل المصري في الشأن الداخلي للثورة الجزائرية عقب اعتقال اعضاء الوفد الخارجي في 22/10/1956، حيث استولت القيادة المصرية على جميع الوثائق التي كانت بحوزة الوفد، بدعوى الحفاظ على اسرار الثورة، كما اعترضت على قرارات مؤتمر الصومام واعتبرتها خروجاً عن المبادئ الاسلامية العربية، التي نص عليها بيان أول نوفمبر 1954، ورفضت الاعتراف بالوفد الخارجي الذي عينته قيادة الثورة بعد هذا المؤتمر، واصرت على شخصية" توفيق المدني" الذي يملك توكيل من

<sup>1</sup> - مبروك بلحسين: مصدر سابق، ص 166.

<sup>2</sup> - Hartmut Elesenhans : la guerre d'algerie ; la transition d'une France an une autre, le passage de la IV<sup>e</sup> à la V<sup>e</sup> republique, Editions Enage, algerie, 2000, p83.

<sup>3</sup> - رضا مالك: الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956-1962) ترجمة فارس عضوب، دار الفرابي، لبنان، 2003، ص 37-38.

<sup>4</sup> - Hartmut Elesenhans : op cit, p83

أحمد بن بلة عقب ذهابه لحضور مؤتمر تونس 1956، وفي هذا الصدد يقول " توفيق المدني" لم يكن الاخوان المصريون مسرورين بقرارات مؤتمر الصومام، ولم يكونوا فرحين برئاسة "الامين دباغين" للوفد، اعتبروا ذلك مني تنصلا من المسؤوليات ومخالفة لوصية بن بلة، ولم يكونوا أصلا مرتاحين لقرارات مؤتمر الصومام، ولا لاحداث القيادة المشتركة ولا لقيام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولا لادارة لجنة التنسيق والتنفيذ المباشرة، وكانوا يعتقدون أن الثورة الجزائرية هي "بن بلة" وجماعة الوفد، وان هذه الثورة كما يرونها تسيير في فلك عربي اسلامي"<sup>(1)</sup>

تمكن الوفد الخارجي الجديد من اقناع الحكومة المصرية بوجهة نظره، وتطمينها خاصة فيما يتعلق بمبادئ الثورة العربية الاسلامية، وقبلت بتأسيس ممثله للجبهة على ترابها بقيادة الامين دباغين، وعضوية كل من أحمد توفيق المدني، يوسف بن خدة، سعد دحلب، فرحات عباس...<sup>(2)</sup>

كان تعيين القيادة الجديدة يهدف، الى سحب البساط نهائيا من الاشراف المباشر للقيادة المصرية على شؤون الثورة، خاصة بعد أن ساورتها من ان النظام المصري مخترق، اما من الاسرائيليين، أو الفرنسيين، وتاكّد ذلك عقب حادث اكتشاف "السفينة اطوس" التي كان على متنها أكبر شحنة سلاح جهزتها جبهة التحرير، لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة، وكان على متنها أكثر من 90 مدفع هاون بانواعه المختلفة (2 ملم، 3 ملم) و2300 بندقية رشاشة و1000.00 من الذخيرة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - توفيق المدني: مصدر سابق، ص، ص264-266.

<sup>2</sup> - C.A.D.N. 21po/B1/ 14 articulation de la représentation du F.L.N à l'étranger.

<sup>3</sup> - matthew connelly : l'arme secrète du F.L.N, comment De Gaulle a perdula guerre d'Algérie, Editions, media plus, Algerie, 2012.p 155.



واكتشافها أعطى دليل لقيادة الثورة أن النظام المصري مخترق، خصوصا وأن قائد السفينة "ابراهيم" كان يعمل تحت امره فتحي الديب"<sup>(1)</sup> وفيه مراجع تؤكد أن الاسرائيليين هم الذين بلغوا عن السفينة.<sup>(2)</sup>

### سورية:

تعود اصول العلاقات السورية الجزائرية الى النصف الثاني من القرن 19، من خلال دور الجالية الجزائرية هناك، خاصة عائلة الأمير عبد القادر بعد نفيه الى دمشق عام 1852 على يد الاستعمار الفرنسي، فقد ساهم "محمد سعيد"، حفيد الأمير عبد القادر بفضل نشاطه السياسي المتميز، خاصة تأسيس الجمعيات السياسية ذات الطابع الوحدوي المغربي مثل جمعية " مجاهدي شمال افريقيا" سنة 1949، من اكتساب مكانة كبيرة بين المجتمع السوري، وتوثيق أواصر الأخوة بين السوريين والجزائريين، ونتيجة لذلك فيما تذكر المراجع، أن فرنسا عرضت عليه عرش سورية ليكون ملكا، بعد فيصل فطلب إضافة عرش الجزائر كشرط لقبوله العرض الفرنسي، وأشارت كذلك إلى أن بريطانيا عرضت عليه شرقي الاردن في فترة بحثها عن بديل لعائلة الحسين بن علي شريف مكة لكنه رفض<sup>(3)</sup>.

لا يجب أن ننسى في هذا المجال الإشارة الى - تدعيم أواصر الصداقة بين المشرق والمغرب خاصة سورية - دور مكتب المغرب العربي الذي نقل مقر نشاطه من برلين الى الشام سنة 1946، وكانت الأهداف المنتظرة من هذا الاجراء حسب الاجتماع الذي عقد في قرية "أوبين" من مقاطعة سكسونيا في ألمانيا 1944 مايلي:

<sup>1</sup> - توفيق المدني: مصدر سابق، ص224.

<sup>2</sup> - Matlthew connelly ; op.cit, p155.

<sup>3</sup> - سهيل الخالدي: الاشفاع المغربي في المشرق، دار الأمة، الجزائر، 1997، صص 159-168.

- فك الحصار الذي أقامه الاستعمار الفرنسي على أقطار المغرب العربي، ليحول دون تفاعلها الطبيعي مع بقية أجزاء الوطن العربي في المشرق.
- إيجاد التعاون واحكام أوامر الصداقة بين المغاربة والمشاركة والتعريف بالمغرب لدى المشرق وبالمشرق لدى المغرب.
- جلب أعداد الطلبة المغاربة إلى المشرق للدراسات في الكليات الجامعية، والمعاهد الحربية.
- العمل على توحيد النضال بين أقطار المغرب العربي في الخارج، تمهيدا لتوحيدها في الداخل.
- وإلى جانب هذه الأهداف اهتم المكتب بحدثين هامين يدخلان في الإطار العام لنشاطاته:
- قضية الجنود المغاربة الذين فروا من الجيش الفرنسي ايام العدوان على دمشق عام 1945 وانضموا إلى المقاومين السوريين.
- رعاية شؤون المغاربة الذين انخرطوا بالجيش السوري اللبناني، وجيش التحرير في حرب فلسطين<sup>(1)</sup>.

كانت نقطة الانطلاق لنشاط المكتب مدينة "حلب" السورية التي كانت تستعد في هذه الفترة لاحتضان مؤتمر أطباء العرب يوم 8 أوت 1946، وهي فرصة مهمة للوقوف على صدى قضايا المغرب العربي في العالم العربي، ومناسبة مهمة للتعريف بالمغرب العربي على مستوى الوفود العربية المشاركة، لكن قبل التطرق إلى هذه النقطة ينبغي الإشارة إلى أن نشاط المكتب "بقيادة الحبيب ثامر" بدأ عمله في هذه المدينة بالقاء المحاضرات التي تعرف بالمغرب العربي، وزيارة عدد من الوزراء ورجال السياسة والمراكز الثقافية والعلمية بالمدينة، وكان من المكاتب التي زارها

<sup>1</sup>- يوسف الرويسي: "نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق"، الحلقة الثالثة، المجلة التاريخية المغربية، عدد 12، تونس، 1978، ص،ص. 207-208.

"مكتب رشدي الكخيا" نائب حلب بمجلس النواب السوري، اين لقي تجاوبا كبيرا لقضايا المغرب لدى السوريين، ابرزها الكلمة التي ألقاها ناظم القدسي نائب وزير سورية المفوض بالولايات المتحدة الأمريكية ترحيبا بوفد مكتب المغرب العربي قائلا: أرجو أن يتأكد ضيوفنا الكرام أن اخوانهم في المشرق لن يكونوا أقل منهم حماسا وتضحية في انقاذ أقطارنا الغالية الثلاثة، في تونس والجزائر والمغرب، وأنهم سيجدون مناكنا مناصرة وعون" ،وتبعه الدكتور ظافر الرفاعي بكلمة بليغة عن الوضع الاستعماري بالمغرب العربي فقال بالخصوص: " كل هذا يجري وحكوماتنا الاقليمية لاهية بما يخلقه الاستعمار لها من مشاكل ومعضلات، كل هذا يقع ولا نسمع لجامعتنا العربية موقف يعبر عن وجدان الأمة العربية في هذه النكبة الفاجعة... يجب توحيد الصفوف للدخول في المعركة الحاسمة النهائية مع الاستعمار الفرنسي الذي يهدد باعماله في المغرب، جميع البلاد العربية في قطر من أقطارها.

و حضر الوفد أشغال المؤتمر الطبي العربي الذي تخلله استقبال منقطع النظر من المؤتمرين والمدعوين لوفد مكتب المغرب "بعاصفة من التصفيق والهتاف" بحياة المغرب العربي والأمة العربية وسقوط الاستعمار، وصادق المؤتمر في نهايته على اقتراح تقدم به أحد أطباء حلب ،والذي يقضي بعقد المؤتمر الطبي العربي المقبل في تونس، وهذا يعد بطبيعة الحال انتصار للقضية المغاربية، ودليل على مكانة الأخوية التي يكنها العرب والسوريين خاصة ،لشعوب المغرب العربي، واستعدادهم للتجند في سبيل نصره قضاياه<sup>(1)</sup>.

يضاف إلى مكتب المغرب العربي جهاز مغاربي آخر لا يقل أهمية عن نشاطه في سبيل التأكيد على القومية العربية للمغرب، يتعلق الأمر بدور مكتب جبهة الدفاع عن شمال افريقيا الذي تأسس بدمشق نهاية الحرب العالمية الثانية، على يد شخصيات

<sup>1</sup> - يوسف الرويسي: نفس المرجع، ص.ص 209-214.

سورية من أصل مغاربي، أذكر منهم "جودت الهاشمي والدكتور" حسن فرحات" من أصل جزائري، وبكري قدورة، وعبد الغني باجقني وكامل عياد من أصل ليبي والشيخ "زين العابدين التونسي" ويرأس الجبهة "الشيخ مكي الكتاني" من المغرب الأقصى ويشمل نشاطها إلقاء المحاضرات التي تعرف بقضايا المغرب، واستقبال المهجرين إلى المشرق، بالإضافة إلى كتابة العرائض إلى الجامعة العربية تطالب بضرورة الاهتمام بقضايا هذا القسم من العالم العربي<sup>(1)</sup>.

انعكس هذا النشاط على تبني سورية - منذ البداية- وبدون شروط حكومة وشعبا موقفا أكثر تأييد في دعم القضية الجزائرية، وانتقاد سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بشكل علني وصريح، وهذا بطبيعة الحال- بالإضافة إلى النشاط السابق- مرتبط بـ:

- التجربة الاستعمارية المتشابهة التي مرت بها كل من سوريا والجزائر.  
- بروز احساس متناهي وشعور بالقومية في سورية أكثر من أي دولة عربية أخرى، وتبع ذلك نمو حركة التضامن العربي، بفعل ما أفرزه الواقع العربي بعد نكسة 1948، التي ولدت لدى الأمة العربية شعور بالهزيمة، فكان اندلاع الثورة الجزائرية بمثابة مبعث للأمل، وعامل للخروج من هذه الأزمة النفسية، فكان من الطبيعي أن تقف سورية وغيرها من الشعوب بجانب الثورة الجزائرية<sup>(2)</sup>.

كدليل على ذلك فقد وقفت المؤسسات التشريعية السورية الممثلة للشعب السوري، بمختلف توجهاته السياسية بجانب الثورة الجزائرية منذ اليوم الاول من اندلاعها، ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ 9 نوفمبر 1945 وجه النواب انتقادات للسياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب العربي وعبروا عن اعجابهم بمجاهدي التحرير الذين اسمتهم

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص209.

<sup>2</sup>- صالح لميش: الدعم السوري للثورة التحرير الجزائرية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص168.

فرنسا "الخارجين عن القانون"، أي الذين يدافعون عن وطنهم ضد الاستعمار داعين الحكومة السورية الى استتكار سياسة القمع الذي تمارسه فرنسا في شمال افريقيا خاصة في الجزائر، مذكرين أياها بمواقف الشرف والرجولة التي وقفها الجنود المغاربة الذين دفعتهم فرنسا إلى أن يكونوا بالطليعة في ضرب الثورة السورية الكبرى عام 1925، فكان هؤلاء يتركون الذخيرة مكان وجودهم وينسحبون فلا يطلقون في أي مرة من المرات رصاصة من بنادقهم على أحد من هذه البلاد<sup>(1)</sup>، وفي نفس الجلسة وجه أحد النواب يدعى "صلاح البيطار" التحية إلى ثوار الجزائر، واستدرك قائلاً، "...والحقيقة أنها ليست بتحية عربية فحسب، وإنما هي استغاثة وصرخة متألم بل مثخن بالجراح، إنها صرخة عالية يرسلها عرب يقولون واعرباه، وأقر أن الثورة اللاهبة التي تنشب في الجزائر هي ثورة تهدف إلى تحقيق الاستقلال والحرية، مؤكداً أنه إلى جانب هذه الثورة نجد مكابرة الاستعمار الفرنسي ومقاومته لها، وارساله للجيش والمعدات والمدركات للنيل من تلك المقاومة الضارية، والتي لا يمكن أن تسكت إلا بعد أن يرحل الاستعمار من تلك البلاد وأكد "أن وجودنا نحن كنواب لا للتعبير فقط عن آلام هذا الشعب وعن مقاومته للاستعمار وابداء العواطف حيال اخواننا في الذين يقتلون ويموتون، وانما علينا واجب قيادة العمل لا في سورية وحدها بل في البلاد العربية...فليس هناك استقلال تام لجزء من أجزاء الوطن العربي، اذا بقي الاستعمار في جزئه الآخر، فواجب عرب المشرق الدفاع عن عرب المغرب، ولا بد من اثاره الشعور ضد الاستعمار عند شعوب العالم، بما في ذلك الشعب الفرنسي نفسه"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد طربين: "أصداء التضامن في المجلس النيابي السوري مع الثورة الجزائرية (1954-1958)", الثورة الجزائرية وصداهها في العالم، المتلقي الدولي الجزائري، الجزائر، 1984، ص34.

<sup>2</sup> - عمار بن سلطان وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، صص230-231.

وطالب النائب من الحكومة السورية تجسيد جملة من الاجراءات للقضية الجزائرية ولخصها فيما يلي:

1. أن تقوم بحملة استنكار ضد سياسة القمع والاستعمار التي تتبعها الحكومة الفرنسية.
2. أن تقود حملة الدعوة إلى توحيد موقف عربي مضاد للسياسة الفرنسية في الجزائر.
3. أن تقود سورية داخل الجامعة العربية وخارجها حملة لجمع المساعدات المالية فتخصص من ميزانيتها، الجزء الذي تستطيعه لمد المعونة المالية لآخواننا المجاهدين في الجزائر<sup>(1)</sup>.

استمر المجلس النيابي السوري في تناول أحداث الثورة الجزائرية بحماس قومي كبير مؤكدا على وجوب التضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار، ومبرزا دلالة ورمزية ذلك ليس على مستوى الوطن العربي فقط، وانما لدى جميع الشعوب المناهضة للاستعمار، ومن جملة الاعتبارات التي اعتمد عليها في ابراز دعمه للثورة الجزائرية على المستوى السوري على أنها:

- تطبيق لمبدأ العمل لوحدة الأقطار العربية التي نص عليها الدستور السوري.
- تقدير لمكانة أقطار المغرب العربي عامة والجزائر خاصة في الوطن العربي.
- انتصار للدين والعروبة.
- دعم لحركات التحرر العالمية.

وتدعيما لهذه الاعتبارات أشار النواب إلى " أن ثورة الجزائر هي الانطلاقة لتحرير المغرب جميعا، بل لتحرير البلاد العربية كلها، بل لتحرير العالم جميعه من الظلم وأن تحرير الجزائر سيكون له أثر بعيد في كل افريقيا، وسيكون أثره ظاهرا في اسقاط الاستعمار الأمريكي والعالمي، خاصة وأن الفرنسيين فعلوا في الجزائر ما لم يفعلوه

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 231.

في أي قطر عربي آخر... والآن بعد هذه الجهود يقول لهم الشعب الجزائري في نضاله العظيم كلا، أنا لا أزال كما كنت ، ولا أزال أنا أنا، وأنا اتحرر، إن هذه ضربة كبرى ليس للاستعمار الفرنسي فقط بل للاستعمار العالمي" فنحن عندما نتضامن مع الجزائر فليست القضية تضامنا بين شعب عربي وشعب عربي، ليس فقط تضامن شعب عربي مع شعب عربي آخر، أو شعب مسلم مع شعب مسلم، أو تضامنا مع حركات شعبية في قطر آخر، بل انه تضامن عظيم الاهمية وعظيم الدلالة، هو تضامن كل اعداء الاستعمار"<sup>(1)</sup>.

يتضح من هذه الردود الايجابية مدى تعلق السوريين بفكرة القومية العربية، وتأبيدهم للثورة الجزائرية يندرج ضمن هذه الروح، عبر التعمق في دلالاتها، كحركة تحرر مهمة في مسار الحركة العربية والعالمية، ولا شك أن ذلك يتطابق تماما مع مبادئ الثورة الجزائرية التي تم الاعلان عنها في موانيق الثورة الجزائرية وخصصت لها جريدة حيزا كبيرا في مقالاتها، خاصة القومية العربية حركة التحرر... لكن السؤال المطروح إلى أي مدى كان النظام السوري في مستوى هذا الفهم، و كيف تعامل مع الثورة الجزائرية؟

أظهر النظام السوري كغيره من الانظمة العربية تأييدا معنويا للقضية الجزائرية، من خلال السعي لاسماع صوتها في المؤسسات الاقليمية والدولية، من ذلك الدعوة التي وجهتها الحكومة السورية إلى الدول العربية لاتخاذ موقف موحد في الجامعة العربية تجاه القضية الجزائرية مطالبة اياهم مقاطعة فرنسا سياسيا وثقافيا واقتصاديا من أجل نصره الجزائر، وتولى مندوب سورية الدفاع عن القضية الجزائر في الأمم المتحدة ففي الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1955 هاجم " خالد العظم" الاستعمار الفرنسي بشدة وحمله مسؤولية ما يحدث في دول شمال افريقيا، مؤكدا أن تحرير هذه

<sup>1</sup> - أحمد طربين مرجع سابق، ص، ص40-43.

الدول هو هدف يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة، وأكد أن الحكومة السورية تؤيد تأييدا كاملا نضال هذه الشعوب من حريتها واستقلالها<sup>(1)</sup>.

بهدف تعريف العالم بما يجري في الجزائر عملت سورية على استغلال أي حدث وطنيا أو دوليا للتحسيس بالقضية الجزائرية، فبمناسبة انعقاد المؤتمر الاسلامي على أراضيها عام 1956 بذلت جهود كبيرة لشحن الأمة الاسلامية، ودفعها نحو مؤازرة الثورة الجزائرية، وبفضلها صادق المؤتمر على جملة من القرارات لصالح الثورة الجزائرية تلخصت فيما يلي:

- استنكار موقف مجلس الأمن على عدم مناقشة القضية الجزائرية في الدورة السابقة.

- استنكار استعمال فرنسا لاسلحة الحلف الاطلسي في حربها بالجزائر.

- العمل على المقاطعة الرسمية لكل ما هو فرنسيا<sup>(2)</sup>.

لم تقف الحكومة السورية عند اصدار البيانات التي تطالب باحترام حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، بل تجاوزت ذلك بعمل فعلي تجلى في اتخاذ الحكومة السورية في عام 1956 لقرار يمنع تصدير القمح السوري إلى فرنسا والجزائر، حيث أصدر وزير الاقتصاد بلاغا إلى جميع المتعاملين بوقف اجازات التصدير الممنوحة لتصدير القمح الى فرنسا والجزائر<sup>(3)</sup>، وللتدليل على مدى جدية سورية في اتخاذ مثل هذا القرار اعتذرت دمشق عن استقبال وزير الخارجية الفرنسي "كريستيان بينو" (cristian pineau) الذي كان يروم زيارة سورية في 10 مارس 1956 لاقناع الحكومة السورية بوقف دعمها للثورة الجزائرية، وفي نفس اليوم استقبل رئيس الوزراء السوري "سعيد الغزي" السفير الفرنسي في دمشق "كلود

<sup>1</sup> - صالح لميش: مرجع سابق، ص 170

<sup>2</sup> - عمار بن سلطان: مرجع سابق، ص 215.

<sup>3</sup> - صالح لميش: مرجع سابق، ص 215.



كلارك" وجرى البحث عن تطورات الوضع في الجزائر واوضح "العزي" أن بلاده لن تقف مكتوفة الايدي تجاه المجازر التي ترتكبها القوات الفرنسية بحق الجزائريين ، مطالباً الحكومة الفرنسية اعادة النظر في سياستها تجاه الشعب الجزائري والاستجابة لمطالبها المتعلقة بنيل الاستقلال التام<sup>(1)</sup>.

على إثر هذه الخدمات التي قدمها النظام السوري للقضية الجزائرية، ونزولاً عند مقتضيات العرف الدبلوماسي زار وفد جبهة التحرير بقيادة السيد "فرحات عباس" دمشق في 31 جويلية 1956، قدم خلالها نيابة عن الشعب الجزائري الشكر للدور السوري الداعم للقضية الجزائرية، واجتمع الوفد بالرئيس السوري "شكري القوتلي" وتكلم الاجتماع بنتائج مهمة تمثلت، في فتح أول مكتب تمثيل لجبهة التحرير في العالم العربي بدمشق<sup>(2)</sup>. وعين على رأسه السيد "عبد الحميد مهري" ثم خلفه بعد مدة قصيرة السيد "محمد الغسيري" بمساعدة كل من بن صالح محمد (ملحق ثقافي)، والضابط عبد الحفيظ (ملحق اجتماعي)<sup>(3)</sup>.

قام المكتب باصدار نشرية إعلامية باللغة العربية تمتعت بانتشار واسع في القطر السوري، كما تم فتح برنامج يومي باللغة العربية في الاذاعة السورية تابعا مباشرة لمكتب جبهة التحرير بدمشق، وليس للاذاعة السورية عليه أية رقابة أو توجيه مثل بقية الاذاعات الاخرى في الوطن العربي، وكان فريق هذه الاذاعة يتكون من مجموعة من الطلبة الذين يدرسون بالجامعات السورية، يتولون مهمة الاعداد والاشراف على جميع فقرات البرنامج، ونذكر منهم، الشاعر "محمد ابو القاسم خمار"،

<sup>1</sup> - فهد عباس سليمان السبعواوي: "موقف سورية من القضية الجزائرية، مجلة كركوك للدراسات الانسانية، عدد 2، مجلد 8، العراق، 2013، ص، ص 9-10.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 9.

<sup>3</sup> - C.A.D.N 21po/B/ 9, Les bureaux des affaires exterieures du, F.L.N

"محمد مهري"، "محمد بوعروج"، "الهاشمي قدوري"، "منور الصم"، "ابو عبد الله غلام الله"<sup>(1)</sup>.

استمرت الاذاعة في نشاطها حتى قيام النظام الانقلابي في سورية أين طلب المسؤولون الجدد اخضاع الاذاعة لرقابتهم، فطلبوا من مذيعة محمد مهري أن يقدم تعليقه المكتوب في وقت سابق قبل تسجيله فرفض قائلاً: ان هذه الحصة تذاغ فعلا من دمشق، ولكنها تحت اشراف ورقابة جبهة التحرير، وان الجبهة لا تقبل اي وصاية في توجيهه وتسيير شؤونها، فاعن اردتم التعامل معنا على هذه القاعدة التي سيرنا مصالح ثورتنا وتعاملنا بها مع اشقائنا وأصدقائنا، فاننا سنستمر في اذاعتها من دمشق شاكرين لكم وللشعب السوري الشقيق تفهم أسلوبنا في المحافظة على استقلال قراراتنا، فان ابئتم وانتهى رايكم على فرض الرقابة من طرفكم على حصتنا فاننا نكون ملزمين بتوقيفها<sup>(2)</sup>.

تكامل نشاط هذا المكتب مع نشاط "جمعية دار الجزائر" التي تأسست 1955/2/24 بدمشق على يد الشباب الجزائري المقيم في سورية أمثال "عدنان المبارك"، و"الأمير عبد العزيز الجزائري"، و"ممدوح المبارك"، و"احمد سهيل الفضيل" و"عبد الرزاق فرحات"، و"عبد الله فرحات"، كانت أهداف الجمعية حسب البيان الصادر عنها في نفس التاريخ "قد أسسو دار الجزائر هذه لتكون مبعث نشاط قومي واجتماعي وثقافي عليها تستطيع أن تسمع ابناء المشرق صوت أبناء المغرب فيؤدي هؤلاء الشباب جزء مما يتوجب عليهم نحو قضية المغرب"

تمكنت هذه الجمعية بفعل نشاطها المتميز، من حشد القوى السائسة السورية المتناحرة في سورية وتوحيد مواقفها تجاه الثورة الجزائرية وصارت لها قدرة قوية في تحريك الشارع السوري خدمة للثورة الجزائرية، كتنظيم مظاهرة حاشدة سارت

<sup>1</sup>- عبد القادر نور: صوت الجزائر، مرجع سابق، ص، ص49-51.

<sup>2</sup>- نفس المصدر، ص، ص50.

نحو البرلمان السوري مطالبة بمقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا، في جانب آخر سعت الجمعية بالتعاون مع ممثل الثورة في دمشق السيد "عبد الحميد مهري" لتأسيس شركة ملاحية سورية تقوم بتهريب الأسلحة الآتية من العراق والدول الأوروبية إلى الجزائر، كما اقامت في عام 1956 أسبوع لتسليح الجزائر، جمعت فيه من الشعب السوري مبلغ مليون ليره سورية، تسلمها ممثل الثورة مباشرة بالعملة الصعبة بصك من يد السيد "شكري القوتلي" رئيس الجمهورية السورية<sup>(1)</sup>.

بفضل هذه الأجهزة تدعمت مكانة الثورة الجزائرية لدى سوريا حكومة وشعبا وبرزت مظاهر ذلك في التضامن الكبير الذي وقفه النظام السوري وشعبه مع الشعب الجزائري إثر القرصنة الجوية التي تعرض لها الوفد الجزائري في 22/10/1956 اذ اثار هذا الحادث قلق واستياء الحكومة السورية، قدم على اثره رئيس الوزراء السوري "صبري العسلي" في 24 أكتوبر 1956 مذكرة احتجاج الى السفير الفرنسي في دمشق أوضح فيها، قلق واستنكار بلاده للسياسة التعسفية التي تمارسها القوات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، كما عبر عن غضب الشعب السوري واستهجاناه لاقدام الفرنسيين على اعتقال قادة جبهة التحرير الوطني، وطالب بالافراج عنهم، وفي نفس الوقت رفعت الحكومة السورية برقيات الى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ووسلطان مراكش محمد الخامس، والامين العام للامم المتحدة استنكرت فيها عملية الاعتقال بحق الوطنيين الجزائريين التي تتنافى مع القانون، داعية الى بذل الجهود الممكنة لاطلاق سراح المعتقلين والاعتراف باستقلال الجزائر<sup>(2)</sup>.

وكان لهذا العمل الاجرامي صدى واسع في مجلس النواب السوري، حيث سادت موجة الغضب والاستياء والاستنكار والسجب جلسته المنعقدة في 27 أكتوبر 1956 معتبرين هذا مثل هذه الافعال تتنافى مع القوانين والاعراف الدولية، وأكد رئيس لجنة

<sup>1</sup> - سهيل الخالدي: الاشعاع الغربي في المشرق، مرجع سابق، ص، ص154-155.

<sup>2</sup> - فهد عباس سليمان السبعواوي: مرجع سابق، ص10.

الشؤون الخارجية أن فرنسا بهذا العمل ادت خدمة حقيقية للثورة وحفزت الامة العربية وخاصة جبهة شمال افريقيا نحو اتحادها، وتقوية ارتباطها،واقترح النواب اتخاذ موقف موحد يكون في مستوى هذا العمل الاجرامي يقوم على الاسس التالية:

- قطع العلاقات السياسية مع فرنسا واستدعاء البعثات السياسية منها.
- قطع العلاقات الثقافية واستدعاء البعثات العلمية.
- توفير جميع اعمال شركات الملاحة البحرية، والجوية الفرنسية، ومنع بواخرها وطائراتها من ارتياد الموانئ والمطارات العربية والمرور بمياهما واجوائها الاقليمية.
- مقاطعة المؤسسات والشركات الاقتصادية، والمالية الفرنسية،والدعوة الى الامتناع عن التعامل معها، والى سحب أموال وودائع العرب،أفراد ومؤسسات وحكومات من المصارف الفرنسية كافة،ووضعها عند الاقتضاء لدى مؤسسات قومية عربية.

- منع الاستيراد من الاسواق الفرنسية وابطال رخص الاستيراد القائمة.
- تشكيل حكومة الجزائر الحرة وتمثيلها في الجامعة العربية وتقديم كافة المساعدات لها لتمكينها من متابعة نضالها ضد الاستعمار.
- تشكيل فصائل من المتطوعين العرب، للوقوف الى جانب جيش التحرير في المغرب العربي، مع وضع هذه الاسس موضع التنفيذ الفوري<sup>(1)</sup>.

بعد طرح هذه الاجراءات القيمة التي تعبر عن الروح القومية العالية للنواب تجاه المشكلة الجزائرية، طالب النواب في نفس الجلسة بأن تجتمع لجنة الشؤون الخارجية وتخرج بتوصية مستمدة من الروح القومية التي سادت المجلس، وبالفعل اجتمعت اللجنة على التو، وتوصلت الى البيان الذي تضمن ماييلي" لما كانت نصره الجزائر ركنا أساسيا في تحرير العرب في مختلف أقطارهم وضرورة مبرمة للسير قدما في

<sup>1</sup>- أحمد طربين: مرجع سابق، ص51.

طريق اتحادهم، فان لجنة الشؤون الخارجية بالاجماع توصي المجلس الكريمالموافقة على القرارات التالية:

- استنكار مجلس النواب حادث اختطاف الزعماء الجزائريين.
  - تكليف الحكومة أن تبادر فورا الى دعوة الحكومات العربية لتخصيص مبلغ لا يقل عن خمسين مليون ليرة سورية، لنصرة اخواننا العرب في المغرب العربي، ومدهم بما يحتاجونه لممارسة حقهم بتقرير مصيرهم.
  - تكليف الحكومة الاتصال فورا بالحكومات العربية، لاقرار مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا.
  - تكليف الحكومة الاتصال فورا بالحكومات العربية، في تونس، ومراكش وممثلي الجزائر، لاقرار الخطط الواجب اتباعها لمساعدة الجزائر في بلوغ أهدافها في الحرية والاستقلال.
  - ابلاغ حكومتي تونس والمغرب، تأييد سوريا لموقفهم السليم في الاحداث الاخيرة.
- وقد عبر رئيس الحكومة "صبري العسلي" الذي حضر هذه الجلسة الهامة بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات التي صدرت عن مجلس النواب، وعبر باسم الحكومة عن مشاركة المجلس في كل آرائه التي تبنت في هذه الجلسة<sup>(1)</sup>.
- دفع هذا العمل الاجرامي الذي اقترفه الاستعمار الفرنسي في حق الوفد الجزائري والصدى الذي تركه ليس في سورية فقط، وانما في جميع اجزاء العالم العربي الى تبني النظام السوري موقف ايجابية تجاه القضية الجزائرية تقترب في مضمونها مع تلك الروح القومية السائدة لدى الرأي العام السوري تجاه مأساة الشعب الجزائري، فقد تضمن البيان الذي قدمه رئيس الحكومة السورية في 3 جانفي 1957 الى مجلس النواب للمصادقة عليه، فقرة مهمة تمثلت في اعلان الحكومة نيتها في

1- أحمد طربين: نفس المرجع، ص، ص53-54.

مواصلة دعم قضايا المغرب العربي ولا سيما الثورة الجزائرية، وحق الشعب الجزائري في الاستقلال، وقد أيد جميع النواب هذا البيان الذي قدمه "صبري العسلي"<sup>(1)</sup>.

في 25 فيفري 1957 اجتمع الرئيس السوري "شكري القوتلي" في القاهرة مع رؤساء، مصر، والسعودية، والأردن، وتطرق زعماء تلك الدول إلى جملة من القضايا التي تهم المنطقة العربية ومن بينها قضية الجزائر، اذ عبروا عن تأييدهم ومساندتهم للثورة الجزائرية، وتمجيد نضال أهل الجزائر، ضد السلطات الاستعمارية، واشتركت هذه الدول في ارسال مذكرات الى الدول الاعضاء في الجامعة العربية في مارس 1957 طالبت فيها بذل الجهود من أجل تأمين الافراج عن الزعماء الجزائريين المعتقلين<sup>(2)</sup>.

أعقب هذه الانشطة التي قامت بها القيادة السورية دعماً للقضية الجزائرية، قيام الوفد الجزائري بقيادة، توفيق المدني، وعمر او عمران،و البشير ابراهيمي بزيارة إلى سورية بتاريخ 13 ماي 1957 دامت سبعة أيام ، قام خلالها الوفد الجزائري بانشطة متعددة الجوانب، شملت الاتصال بالهيئات الشعبية خاصة "لجنة اسبوع الجزائر"<sup>(\*)</sup> والقيادات السياسية على راسها "شكري القوتلي" رئيس الجمهورية، و"صلاح البيطار" وزير الشؤون الخارجية وسكرتيه العام "صلاح ترازي" وقيادات من حرب

<sup>1</sup> - فهد عباس سليمان السبعواوي: مرجع سابق، ص 11.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص، ص 11-12.

<sup>(\*)</sup> - تتشكل هذه اللجنة من كبار السياسة والمناضلين والمتقنين والاثرياء السوريين امثال "معروف الدواليبي (رئيس وزراء) صبري العسلي" رئيس وزراء " مامون الكزبري الرئيس وزراء رياض العابد "نقيب المحامين" محمد المبارك"رئيس جمعية دار الجزائر، وزير الاشغال "عثمان النوري" من كبار النجار تقيم هذه اللجنة نشاطات تجمع فيها التبرعات لشراء اسلحة لجيش التحرير الوطني الجزائري، وكان بتسلم هذه الاموال ممثل الثورة مباشرة بالعملة الصعبة "أنظر سهيل الخالدي: تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، طبع وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص، ص 138-139.

البعثامثال "اكرمالحواراني" و"ميشال عفلق" وقيادات عسكرية خاصة، "توفيق نجم الدين"، و"خالد العزام"<sup>(1)</sup>.

توجهت هذه الزيارة بنائج مهمة على جميع الاصعدة السياسية والعسكرية منها على الاخص تاييد القيادة السورية على راسهم "شكري القوتلي" للجزائر في صراعها ضد الاستعمار الفرنسي حيث صرح شكري القوتلي بمايلي "ان سورية مشتركة معكم في القتال اذا اردتم سلاحا امددناكم بالسلاح، واذا اردتم مالا عندنا ما نستطيع بذلهوان اردتم رجالا فرجال سورية مستعدون لخوض الوعي الى جانبكم، اقول هذا علنا وجهرا لكي تسمع فرنسا قولنا، ولكي تعلم اننا قوم جد لا هزل، وانا اكلم قائد الجيش السوري لكي يفتح مخازن الذخيرة حتى ياخذ منها المجاهدون الجزائريون ما يريدون، لقد عقدنا العزم على ان نموت أو نحي معا، وستكون لنا الحياة الحرة الكريمة باذن الله"<sup>(2)</sup>.

وبالمناسبة سلم شكري القوتلي "عبد الحميد مهري"، ممثل الجبهة في سورية شيكا بقيمة 1300.00 ليرة سورية و132.130 دولار<sup>(3)</sup>. وفي 31 جويلية 1957 قامت الحكومة بتحويل المبلغ المرصود في موازنة الدولة لعام 1957 كاعانة مالية للثورة الجزائرية والذي قدر ب 12 مليون ليرة سورية، سلم الى مكتب الجبهة بالقاهرة<sup>(4)</sup>.

ان هذا الخطاب الثوري المميز يعد الاول من نوعه قوة وجرأة بالنسبة لكل الدول العربية، التي اعلنت مناصرتها للقضية الجزائرية، ليعلن من خلاله الرئيس السوري استعداد بلاده للدخول في مواجهة عسكرية ضد فرنسا بجانب الجزائريين، وهذا بطبيعة الحال اداركا منة بخطورة الوضع الذي تمر به الجزائر، واستجابة لضغط

<sup>1</sup>-C.A.O.M 81F/2426 Activité de la délégation Du F.L.Nà Damas

<sup>2</sup>- سهيل الخالدي:تأثير الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 60

<sup>3</sup>-C.A.O.M. 81F/2426 Activité op.cit.

<sup>4</sup>- صالح لميش: مرجع سابق، ص174.

الرأي العام السوري، خاصة مجلس النواب، وحزب البعث، في ضرورة اتخاذ اجراءات ملموسة لدعم القضية الجزائرية، كقضية عربية نستوجب وقوف جميع القيادات العربية بجانبها.

عملت الحكومة السورية على اشتراك الجزائر، في اي نشاط دولي أو عربي يقام على الارض السورية، وذلك لفك العزلة على النشاط الجزائري، والقيام بعمل دعائي واعلامي لهذه الثورة، والتعريف بها، مثل ما حدث في معرض دمشق الدولي في شهر أكتوبر 1957، حيث دعيت اليه الجزائر للمشاركة فيه، واستغل ممثلها هذه التظاهرة للتحميس بالقضية الجزائرية، ومقابلة الوفود الرسمية، بتشجيع وتنسيق من قبل قادة الحكومة السورية، على رأسهم الرئيس "شكري القوتلي" نفسه الذي زار الجناح الجزائري وأكد وقوف حكومته دون تحفظ بجانب اي قضية عربية ذات بعد قومي داعيا الحكومات العربية الى مد يد العون الى الجزائر في جهادها ضد الاستعمار<sup>(1)</sup>.

حقق جناح الجزائر بالرغم من رمزيته، نجاحا باهرا تبرزه عدد الزائرين للجناح والذي تجاوز 5000 زائر في اليوم، كتب زائر اجنبي في الكتاب الذهبي المعروف بالجناح الجزائري مايلي "أحسن جناح في هذا المعرض، لا شيء يشتري ولا شيء يباع انها صفقة في وجه الاستعماريين الغربيين اتمى للجزائر في كفاحها كل النجاح" ونشير هنا انه نتيجة للاقبال الجماهيري على الجناح الجزائري، نال الوسام الذهبي على يد المدير العام للمعرض ووزير الاقتصاد السوري<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص172.

<sup>2</sup>- الجزائر في معرض دمشق الدولي الرابع، المجاهد، عدد 11، 1957/11/1.



الدعم المادي السوري للثورة الجزائرية: لم تقتصر القيادة السورية على التأييد المعنوي للثورة الجزائرية بل تجاوز ذلك ليشمل كل ما يحتاجه كفاح الشعب الجزائري في هذه المرحلة، من سلاح، ووجاء واطارات ويمكن رصد أوجه الدعم السوري للثورة الجزائرية في الجوانب التالية:

1. الدعم العسكري: أخذت سورية على عاتقها - مثل بقية الدول العربية- مهمة تحديث الجيش الجزائري، ومدته بالاطارات القادرة على مواجهة تحديات الصراعات الحديثة عن طريق فتح مدارسها وكتلياتها الحربية أمام الجزائريين، وقد بدأت هذه النية في عام 1956 عندما استقبلت سورية 12 ضابطا جزائريا للتدريب في كليتها الحربية، وارتفع العدد في عام 1957 ليصل إلى 32 فردا، وفي عام 1958 استقبلت الكلية الحربية السورية بحلب 92 فردا تم توزيعهم على التخصصات التالية:

التخصص	العدد
الطيران	12
الدبابات	14
الإشارة	06
المدفعية	10
المشاة	42
F.T.A	08

كما تم في نفس السنة استقبال 50 ممرض جزائري، وفي نهاية عام 1958 ثم استقبال 23 جزائريا في مدرسة المضليين، و3 آخرين في معتمدية حلب<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> -C.A.D.N.21po/A/64, sur l'aide apportée au F.L.N.pour la formation de cadres militaires

أما فيما يتعلق بقضية الامداد بالسلاح، فقد تم تشكيل لجنة خاصة عرفت بـ"لجنة السلاح" لتسهيل جلبه نظرا لبعده المسافة بين الجزائر وسورية، والظروف المحيطة بنقله إلى مصر ثم إلى الجزائر<sup>(1)</sup>، وتذكر المراجع أن أعمال هذه اللجنة بدأت منذ عام 1955 عندما زار أحمد بن بلة دمشق والتقى بالقيادة السورية، ممثلة في كل من الرئيس "شكري القوتلي" و"عبد الحميد السراج"، وناقشهم حول حقيقة الوضع في الجزائر، وحاجة الثورة إلى السلاح، وقد استجابت القيادة السورية لطلبة، بأن أرسلت كمية من السلاح ذات الصنع الفرنسي، تم نقلها على متن طائرة مصرية، على ثلاث دفعات إلى مصر، ومنها نقلت إلى الجزائر، وفي نفس السنة أشرف قائد الجيش السوري "شوكت الشقير" على شحن حمولة فاقت 4 طن من الأسلحة في طائرة من نوع "هيركسوس"، وتمثلت هذه الاسلحة في "ماطريوس" (FM) وذخيرة<sup>(2)</sup>. وفي عام 1957 أرسلت شحنات متعددة شملت على أسلحة مختلفة مع معدات حربية ومحطة إذاعية، اشتراها الملحق العسكري السوري من ايطاليا إلى جانب حمولة عسكرية قدرت بـ 50 طن، حيث تسلمها المكلف بهذه الثورة هناك "عمر أو عمران" وتتكون من:

- 5000 رشاش قصير بريتا 9 ملم
- 500 رشاش خفيف عيار 7,5 ملم نصف آلية نموذج 24-29.
- 100 رشاش موتشكيس عيار 8 ملم
- 500 بندقية عيار 5.7 ملم نصف آلية نموذج 36.
- 10 مدافع هاون عيار 60 ملم فرنسي
- 60 مدفع هاون عيار 81 ملم فرنسي إيطالي
- 3000 بندقية عيار 5.7 ملم نموذج 49.

<sup>1</sup>- سهيل الخالدي: الإشعاع المغربي مرجع سابق، ص، ص 155-156.

<sup>2</sup>- عمر بن سلطان: مرجع سابق، ص 221.

- 4500.000 طلقة عيار 9 ملم تشيكية
- 1500.000 طلقة عيار 7.5 ملم للرشاش الخفيف
- 360.000 طلقة عيار 8 ملم
- 1125000 طلقة عيار 7.5 ملم عادية للبندقية نموذج 39
- 18000 قنبلة هاون عيار 60 ملم متفجرة فرنسية الصنع
- 18000 قنبلة هاون عيار 81 ملم متفجرة<sup>(1)</sup>.

وفي عام 1958 تحدثت المصادر الأرشيفية عن انتظار شحنة كبيرة آتية من سورية على مرحلتين.

- الشطر الأول وصل إلى ميناء الاسكندرية والمقرب 4600 قطعة سلاح
- الشطر الثاني الذي تعهدت الحكومة السورية بارسالة في أقرب وقت فيقدر ب30.000 قطعة سلاح<sup>(2)</sup>.

في الجانب الثقافي والعلمي: فتحت سورية أبواب جامعاتها أمام الطلبة الجزائريين فقد بلغ عددهم في عام 1958، 50 طالبا، ليرتفع العدد في الموسم الجامعي 1960/1959 إلى 67 طالبا، وتعهدت الحكومة السورية بدفع منح لهم واعفائهم من رسوم الدراسة، كما يمكنهم التزود مجانا بالكتب الضرورية<sup>(3)</sup>.

الجوانب الاجتماعية، قامت الحكومة السورية، وبعد اتحادها مع مصر الجمهورية العربية المتحدة، بارسال مساعدات الى اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب فتشير المصادر الأرشيفية إلى أنه في نهاية عام 1958، وصل إلى المغرب

<sup>1</sup>- مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص، ص154-155.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E. Afrique levante /159, sur l'aide de la R.A.U. et de l'Irak au F.L.N.

<sup>3</sup>- عمر بوضربة: مرجع سابق، ص251.

عن طريق الهلال الاحمر الدولي مساعدة من هذه الأخيرة، وتقدر ب 200 طن من القمح، و 200 طن من السكر، و 100 طن من الاقمشة والاعطية<sup>(1)</sup>.

### الجمهورية العربية المتحدة:

في 22 فيفري 1958 تم الاستفتاء على قيام الوحدة المصرية السورية، وكانت النتيجة هي التصويت باغلبية ساحقة لقيام أو دولة عربية حديثة تقوم على الاندماج الكامل بين قطرين عربيين خلال العصر الحديث، وهو تطور جيوبوليتيكي، واستراتيجي هز المشرق العربي، خاصة والعالم العربي عامة،<sup>(2)</sup> إذ وصف الرئيس "جمال عبد الناصر" في أول خطاب له بعد قيام دولة الوحدة المنشودة، أمام مجلس الأمة وأمام الجماهير بالقاهرة وبحضور ممثلين عن كلا القطرين "أنه لأول مرة تقوم في الشرق دولة تصون، ولا تهدد نشد أزر الصديق، وترد كيد المعتدي، لا تتحزب ولا تتعصب...". "هذه الجمهورية ستكون سندا للعرب جميعا، ستعادي من يعادها، وتسالم من يسالمها، وتتبع سياسة تتبع من نفسها، سياسة تتبع من ضميرها"<sup>(3)</sup>.

ومن جانبها وتأكيدا على مبادئها القومية العربية، رحبت قيادة الثورة الجزائرية بها واعتبرتها إضافة جديدة إلا بناء الأمة العربية، وتلاحم شعوبها بصورة فعلية وحقيقية وبهذه المناسبة كتبت جريدة المجاهد مقالا بعنوان "وحدة طبيعية تتحقق" عبرت فيه عن هذا الاحساس والشعور قائلة "إن انتفاضة اليوم التي حطمت الحدود بين سورية ومصر ستواصل زحفها لتحطيم الحدود بين أقاليم شعوبنا، لأنها إرادة الشعوب التي تجري في دماؤها القومية العربية، وإرادة شعوبنا المتحررة ستمضي في

<sup>1</sup>-C.A.D.N, 21po/A/64, sur l'aide morale et humanitaire.

<sup>2</sup>- أحمد بهاء لدين شعبان وآخرون: جمال عبد الناصر، دار الكتاب العربي/ مصر 2008، ص، ص540-541.

<sup>3</sup>- مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج3، القسم

الثالث، سنوات الوحدة (1958-1959) ص، ص46-58

طريقها الشاق والطويل، نحو النصر والسيادة الحقّة، نحو تجديد الوحدة القومية الكبرى، بداية وجود عربي أفضل لتحقيق أخوة انسانية شاملة"<sup>(1)</sup>.

الواقع إن هذه الوحدة سيكون لها الأثر الايجابي على الثورة الجزائرية، خاصة من خلال توحيد مواقف شعبي الدولتين لدعم كفاح الشعب الجزائري ماديا ومعنويا، وبرز ذلك خاصة في 30 مارس 1958 الذي اختارته الكتلة الافرو-اسيوية كيوم للتضامن مع كفاح الشعب الجزائري، فقد احتفلت به الجمهورية العربية المتحدة على طريقها الخاصة واشتركت فيه جميع المؤسسات التابعة لها، والتابعة للشعب بداية بالمؤسسة الدينية "الأزهر" التي وجه شيخها" عبد الرحمان تاج" بمناسبة هذا اليوم- نداء إلى 500 مليون مسلم وإلى حكوماتهم ودولهم، طلب فيه التعاون المشترك، لوضع حد للمجاز البشرية في الجزائر، ومن جانبها أذاعت المؤسسة الاعلامية الممثلة في وكالة أنباء الشرق الأوسط" نداء الى جميع وكالات الانباء في العالم قالت فيه "إنها تهيب بوكالات الانباء في العالم أن تؤيدها فيها تذييعه عن حركة التحرير الجزائرية، الدوافع الشريفة التي تكمن في ضمائر أصحابها وتحرك إرادة الشعب الباسل، وتستطيع هذه الوكالات أن تؤدي دورا رئيسيا في تبصير الرأي العام العالمي بحقيقة هذه الحركة، حتى يتحرك ضميرها لإنقاذ الملايين المهددين في الجزائر، ولتتصف شعبا يتطلع إلى الحرية، ليساهم في دعم السلام فعلينا أن نساهم في اطفاء حريقها"<sup>(2)</sup>.

اهتمت وزارة التربية المصرية بهذا اليوم حيث نشط وزيرها السيد" كمال الدين حسين"، وبحضور الطلبة والاساتذة درسا، تحدث فيه عن معركة التحرير التي تدور

<sup>1</sup>- " وحدة طبيعية تتحقق " المجاهد، عدد18، 15/2/1958.

<sup>2</sup>- "30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلاله"، المجاهد، عدد22

في الجزائر منذ اربعين شهرا، داعيا إلى تكاتف جهود الطبقة المتقفة لدعم الثورة الجزائرية في هذا اليوم.

كما احتفل الاقليم السوري بهذا اليوم، بعقد الاجتماعات الشعبية والمؤتمرات في مختلف اجزاء سورية، القيت فيه محاضرات عن كفاح الشعب الجزائري، كما أقام المكتب التنفيذي لأسبوع الجزائر حفلا كبيرا في جامعة دمشق حضره آلاف المواطنين، وكان الحفل تحت اشراف الرئيس "شكري القوتلي" الذي ألقى كلمة بالمناسبة جاء فيها "إن العدو الذي جاهدتموه، إذا لم يحل عن جميع أطراف الارض العربية، فهو لا يزال في أرضكم، إن قضية الجزائر قضيتنا وحدودها حدودنا ونضالها نضالنا، ومصيرها مصيرنا، وأنا على يقين بأن شعب الجمهورية المتحدة بقيادة الرئيس "جمال عبد الناصر" سيكون على رأس حركة قومية عربية، تنازل أطماع المستعمرين"، كانت حصيلة هذا اليوم ايجابية جدا دلت عليه المبالغ المالية، التي تبرعت بها مؤسسات الجمهورية العربية المتحدة، فقد افتتح "جمال عبد الناصر" اكتتابا لصالح هذا اليوم بمرتب شهر، وأمر "حسن الباقوري" أن تساهم وزارة الاوقاف بمبلغ 32 ألف جنيه مصري، واسرة موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية ب100 جنيه، كما قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة تسليم 50 ألف جنيه من الممتلكات الفرنسية المحجوزة في مصر اثر العدوان الثلاثي على مصر إلى الهيئة المشرفة على هذا اليوم في القاهرة<sup>(\*)</sup>، ثم قررت تسليم مبالغ من الاموال الانجليزية المحجوزة

(\*)- اثر اسبوع الجزائر المنظم برعاية جمال عبد الناصر في الفترة 5-15 جويلية 1957 تشكلت في مصر لجنة نصره الجزائر" متكونة من الشخصيات التالية: انور السادات (سكرتير المؤتمر الاسلامي انذاك ورئيس جمهورية مصر في وقت لاحق) "حسين الشافعي (وزير الشؤون الاجتماعية)، كمال الدين حسين (وزير التربية) أحمد حسن الباقوري (وزير الاوقاف) انظر سهيل الخالدي : تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، طبع وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص. 143. وتذكر المصادر الارشيفية انه تم في هذا اليوم جمع ما يقارب، 170 ألف جنيه استرليني، احتفظت به الحكومة المصرية ولم تظهر اية نية لتسليمه الى جبهة التحرير انظر

و قررت ادارة قناة السويس التبرع بمبلغ 50 ألف جنيه، وتبرع ضباط المدارس العسكرية ومفتشيها بمرتب يوم واحد عن كل ضابط.

وساهمت النقابات المصرية بمختلف فعالياتها في هذا اليوم، حيث تبرعت نقابة المعلمين ب 1000 جنيه مصري، ونقابة الاطباء ب 500 جنيه، ونقابة النقل العام بالاسكندرية ب400 جنيه، ورابطة مستخدمي وعمال الحركة الميكانيكية ب100 جنيه، وتبرع المركز العام للشباب المسلمين بمبلغ 290 جنيه، منها 100 جنيه قدمها أمين الحسيني" والهيئة العربية بفلسطين، و50 من القائد "عبد الله التل"، هذا وكان المركز قد عقد مؤتمرا بالمناسبة طالب فيه بفتح باب التطوع لتكوين لواء عربي<sup>(1)</sup>، يشترك في معركة الجزائر واتخاذ الخطوات العملية السريعة لمقاطعة فرنسا".

من جهتها قررت وزارة الداخلية السورية التبرع بمرتب يوم واحد للجزائر<sup>(2)</sup>.

أحصت الوثائق الارشيفية الفرنسية الاسهامات المالية للجمهورية العربية المتحدة للجزائر في عام 1958 بحوالي 5.420 مليون فرنك فرنسي منها (3.205 مليون عن مصر) و(2.220 مليون عن سورية) ليتقلص المبلغ في العام التالي إلى حدود 2.087 مليون فرنك منها (1.700 مليون عن مصر) و(387 عن سورية)<sup>(3)</sup>.

أما في الجانب السياسي فان الأمور كانت تسير عكس ذلك اذ يبدوا أن النظام المصري ما زال غير مقتنع بنضج القيادة الجزائرية، وقدرتها على اختيار مصيرها بنفسها وبرز ذلك في موقفها المعارض لتأسيس الحكومة المؤقتة، والذي اعتبرته على لسان رئيس المصلحة الخاصة لشؤون شمال افريقيا عند استقباله للوفد الجزائري المتكون من، توفيق المدني، محمود الشريف، وبن خدة، تصريف غير ودي، وغير

<sup>1</sup> - المجاهد عدد 22، نفس المصدر.

<sup>2</sup> - نفس المصدر

<sup>3</sup> -C.A.D.N 21po/A/64 sur le financement de la rebellion par l'étranger au cours des années 1958-1959.

مقبول سيدفع حكومة عبد الناصر لى اعادة النظر في علاقاتها مع الثورة الجزائرية<sup>(1)</sup>.

رغم أن هذه الاخيرة كانت المبادرة في عام 1956 إلى طرح فكرة تأسيس حكومة جزائرية، اذ تشير المصادر الارشيفية الى أن اتفاقا حصل بين جبهة التحرير ومصلحة "فتحي الديب" حول تأسيس حكومة للجزائر المستقلة، في احدى القنصليات العربية، وطرحت الفكرة على دمشق كلها رفضتها<sup>(2)</sup>، ثم يتم نقل مقرها مباشرة الى اي مدينة تسقط في يد المجاهدين، وعلى الأرجح كانت المدينة المختارة "قسطنطينة"<sup>(3)</sup>.

رفض النظام المصري لفكرة تأسيس الحكومة الجزائرية ينطلق من سلطة "الابوة" التي تحاول فرضها على الشعب الجزائري مبررة رفضها أنه كان لاسباب تقنية تتعلق بنظرتها التقليدية؛ ان القادة الخمسة هم الاجدر والاحق بقيادة هذه الحكومة، اما الباقي فهم دخلاء التحقوا بالثورة لاسترداد بريق الزعامة التي فقدت منهم بعد اندلاع الثورة، محاولين ترويضها، وافراغها من محتواها الثوري الوطني وتوجهها العربي الاسلامي، ودفعها نحو قبول انصاف الحلول الاستعمارية، تسير من خلالها الجزائر المستقلة في ركاب الغرب، يقول "توفيق المدني" في مذكراته ان الاخوة المصريين لم يكونوا مؤيدين لقيام حكومة مؤقتة انهم كانوا يؤمنون ايماننا اعمى بزعامة اخلصت لهم واخلصوا لها، ورجال تلك الزعامة كانوا يوجدون بالسجون الفرنسية، فاما أن تكون الحكومة منهم أو لا تكون اصلا، ثم انهم زيادة على ذلك لم يكونوا يتقنون بالاستاذ فرحات عباس، وهو من جهته لا يثق فيهم، انهم لم يتفاهموا معه أصلا، فلا هو يتكلم

<sup>1</sup>-YevesCauriere: la guerre d'Algerie, l'heure des coloneleseditions, Rahma, Algerie, 1992, p328.

<sup>2</sup>- C.A.O.M 81F/2490 projet de creation d'un «gouvernement de l'Algerie libre a Damas

<sup>3</sup>-C.A.O.M.81F/2490,plon des Egyptiens et du F.L.N pour la creation d'un "etatalgerien libre "



العربية معهم، ولا هم يتكلمون الفرنسية معه ويرون فيه رأيا حاسما قاطعا: أنه رجل دس على الثورة قصد جرها عاجلا أم أجلا الى مفاوضات مع فرنسا تخرج الجزائر من ميدان العمل الثوري العربي، الى ميدان التعامل مع فرنسا، والسير في ركاب الغرب، وعمل المصريون بمختلف الوسائل لاحباط المسعى فاختفوا بينما كان رجال كل الدول العربية يؤيدون ويجندون"<sup>(1)</sup>.

هذا بالرغم من ان الحكومة المؤقتة قبل الاعلان عن تأسيسها، كانت قد حررت رسالة الى رئيس عبد الناصر، ولبقية رؤساء وملوك العرب، ضمنتها أسباب ودواعي تأسيس هذا الجهاز، ولخصتها في أن الاقدام على هذه الخطوة استجابة لرغبة الشعب الجزائري بعد اربعة اعوام من الكفاح، ولنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد بصفة علنية في كل ارجاء الوطن العربي الكبير، الذي يرى في تشكيلا للحكومة الجزائرية، تحقيقا لامنية من أعز امانية، وخطوة جريئة تقربنا من الهدف الاسمي، الذي هو استقلال القطر الجزائري وحرية المطلقة وعمله المثمر في حقل العروبة، ورد عملي وعلني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقته به الحكومة الفرنسية في وجه الشعب الجزائري عندما أعلنت سياسة الادمج، ووضع حد لما تدعيه الحكومة الفرنسية في عدة مناسبات من عدم وجود هيئة رسمية مؤهلة تتفاوض معها لايجاد حل سلمي للقضية الجزائرية.

ذكرت الرسالة بالجهود التي تبذلها الحكومة المصرية ممثلة في رئيسها "جمال عبد الناصر" في سبيل اعانة الشعب الجزائري، والدفاع عن قضيته العادلة متمنية أن تبارك الجمهورية المتحدة هذه المباداة وتكون أولى المعترفين بها حيث قالت "اننا بهذه المناسبة ياسيادة الرئيس نذكر بكل اعتزاز وبكل تاثر تلك الجهود الضخمة العزيزة التي بذلتها سيادتكم في سبيل الجهاد الجزائري، وتلك التضحيات التي اسهمت بها دولة

<sup>1</sup>-توفيق المدني: مصدر سابق، ص 399.

الجمهورية العربية المتحدة في هذا الكفاح التحريري، وأن التاريخ الصادق قد سجل على صفحات القلوب الجزائرية، لأعلى صفحات الطروس فقط، هذه الاعمال الخالدة وهي المساعي الجليلة التي سيكون لها الاثر الحاسم في تحرير الجزائر، واستقلالها وللحكومة الجزائرية عظيم الشرف بان نقدم لسيادتكم مع هذا الرقيم، مذكرة سياسية قانونية ترجو أن تعيرها سيادتكم، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة عين الاعتبار، كما ترجو أن تكون سيادتكم وحكومة الجمهورية العربية المتحدة أول من يعترف بهذه الجمهورية العربية القتية التي نشأت في الجهاد، وأمنت بمستقبل العروبة الخالدة ،كما أمنت باستقلال الشعوب وبالسلام العالمي، وسيكون هذا الاعتراف من سيادتكم دليلا جديدا، أن احتاج الامر لدليل على ما تحملونه للشعب الجزائري المجاهد من تقدير وتكريم وما تقدمونه له في كل الميادين، من مساعدات جبارة نشهد بها امام الله وامام الناس" (1).

تمثل هذه الرسالة الواضحة المعاني المؤكدة على المبادئ العربية للثورة الجزائرية والانسانية الاهداف، رغبة صادقة من قيادة الحكومة الجزائرية، في بناء علاقات جيدة مع الجمهورية العربية المتحدة، بوصفها حاملة لواء القومية العربية، والتي تمر عبر اعتراف هذه الجمهورية، بالحكومة الجزائرية كدليل على الاستمرار بنفس النهج والحماس في دعم كفاح الشعب الجزائري واحترام رغباته، لكن ما الذي حدث بعد استقبال الجمهورية العربية المتحدة لهذه الرسالة؟ يذكر توفيق المدني أنه سلم الرسالة الى رئيس المصلحة الخاصة بشؤون شمال افريقيا "فتحي الديب" فقال له "سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة، انما سجل عندك خاصة، أننا لسنا راضيين بها، ونخشى أن تسوء العاقبة من جراء وجودها" (2).

<sup>1</sup> - توفيق المدني: مصدر سابق، ص، ص402-403.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، ص400.

إن هذا التصريح يدل على رفض "فتحي الديب" لفكرة تأسيس حكومة جزائرية من الأساس لأسباب تقنية كناقذ أشرنا إليها سابقاً، وأضاف إليها معطى الظرف الدولي الذي يتميز بانعقاد ندوة الاقطاب الاربعة" التي يمكن ان تخرج بقرارات لصالح القضية الجزائرية، وعامل عودة ديغول الى الحكم في فرنسا، وما نتج عنه من اضطراب الوضع الداخلي في الجزائر، وحسب فتحي الديب، تشكيل الحكومة الجزائرية في هذا الظرف من شأنه اغلاق الباب أمام أي حل وسط للقضية الجزائرية. إن هذه الاعتراضات دفعت الجمهورية العربية المتحدة الى تأخير اعترافها بالحكومة الجزائرية الى اليوم الثالث، وبالضبط في 1958/09/21 بعد أن سبقتها وربما كان السبب الرئيسي في ذلك دول عربية وغير عربية، أمثال العراق، ليبيا، المغرب، تونس، السعودية، كوريا الشمالية<sup>(1)</sup>. وأكد الرئيس "جمال عبد الناصر" على هذا الاعتراف بعد عشرة ايام من تأسيسها في حديث الى الصحفي الهندي "كرنجيا" قائلاً... إن وقوع ذلك الاعلان في القاهرة لهو الدليل الواضح على تأييدنا الكامل لها، وإننا نثق في أن اعلانها سيكون عاملاً لبعث المزيد من القوة والشجاعة في قلوب اخواننا الجزائريين الشجعان، الذين يحاربون نصف مليون جندي مسلحي بأسلحة الحلف الاطلنطي"<sup>(2)</sup>.

إن عدم رضا النظام المصري على تأسيس الحكومة الجزائرية وقيادتها ترجم في "تدعيم" حركة انقلابية" للاطاحة بها، عبر ما يعرف ب" مؤامرة لعموري"<sup>(\*)</sup> إذ يذكر

<sup>1</sup> - اسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 254.

<sup>2</sup> - مركز دراسات الوحدة العربية المجموعة الكاملة لخطب واحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج 3، القسم الثالث، سنوات الوحدة (1958-1959) بيروت 1999، ص 258.

<sup>(\*)</sup> تعود جذور مؤامرة لعموري الى فيفري 1958، عندما قررت لجنة التنسيب والتنفيذ انشاء لجنة التنظيم العسكري (COM) في "غار ديماو" بتونس" ووجده" بالمغرب"، ولما تأكد عدم نجاعة "الكوم" الشرقي بقيادة محمدي السعيد تقرر حله بامر من كريم بلقاسم"، وكانت العقوبات التي نزلت بقادتها الآخرين هي التي غذت المؤامرة، إذ تقرر تعليق مهام محمدي السعيد لمدة شهر، وتم تجريد كل مساعدة من رتبهم العسكرية وهم؛ محمد لعموري=

"اف كوربير" في توضيح تورط الاستخبارات المصرية في المؤامرة قائلا: أن فتحي الديب اتصل بالعقيد "عموري" ونائبه "نواورة" واخبرهم عن استياء جمال عبد الناصر" وبالاخص من كريم بلقاسم، كما أبلغهما أن الحكومة المصرية مستعدة لمساعدتهم بالاسلحة للتخلص من الحكومة المؤقتة والعقده؛ كريم بلقاسم، بوالصوف، محمود الشريف، لخضر بن طوبال، واقامة حكومة بديلة يكون على راسها "الامين دباغين" القريب من توجهات "عبد الناصر" القومية، وقد تجسد هذا الاتجاه اكثر بعد أن أبدت هذه الاخيرة ميولات مغاربية باشتراكها في مؤتمر طنجة (27-29/4/1958) اين اتفقت الاحزاب الثلاث (جبهة التحرير الوطني- حزب الاستقلال- الحزب الدستوري الجديد) على تشكيل جبهة موحدة، وذلك لم يرض جمال عبد الناصر، وفهمة أنه موجه ضده<sup>(1)</sup>.

لفرحات عباس راي مطابق مع ماتقدم به "اف كوربير" انطلاقا من شكوك كشفتها له "كريم بلقاسم" عن تورط جهاز الاستخبارات المصري في مؤامرة لعموري حيث يقول "...وكان كريم بلقاسم يتهم المخابرات المصرية بضلوعها في المؤامرة،

=عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة، وعواشيرية محمد، وابعادهم الى القاهرة وبغداد، وسينظم الى هذه المجموعة كل من مصطفى لكحل، وأحمد نواورة أنظر حميد عبد القادر فرحات عباس رجل الجمهورية دار لمعرفة الجزائر، 2011. ص 178. وحسب علي كافي: فان المؤامرات تم اكتشافها في الوقت المناسب اذ كتب بقول... يعود الفضل في معرفتنا لتفاصيل قضية لعموري الى المناضل الليبي "سالم شلبك" الذي كان يحسن البربرية، وكان لعموري في ضيافته حيث نقل عنه ان لعموري عندما تكلم مع جماعته بالهاتف في الكاف بتونس في منزل "شلبك" باللهجة الشاوية فهم ما قاله لهم، وكان سالم مخلصا للثورة، وعندما لاحظ وجود شيء يحضر قد يمس بالثورة، تحرك وابلغ القيادات بما سمع، مما جعل القيادة في تونس تتبع اتصالاته واتاحت له الفرصة ليجتمع بمجموعة، والقت عليهم القبض أثناء ذلك وادخلوا السجن ثم تمت محاكمتهم وتراس المحاكمة العقيد " هواري بومدين" الذي جيء به من المغرب...أنظر علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، دار القصة للنشر، اجزائر (ب.س، ط) ص 218.

<sup>1</sup> -yevrecourriere : le guerre d'algerie, l'aure des colonleseditionsrahmabatna, algerie, 1992, p353 voir aussi, gillertmeymier, op.cit, p576.

ورغم أنه ليست هناك دلائل، فإن هناك قرائن عديدة تثبت ذلك، وقد صرح لي بهذه الشكوك، لدى عودتي الى القاهرة، وتمنى تنظيم لقاء مع فتحي الديب، وتم هذا اللقاء، وطرح خلاله كريم بلقاسم، توفيق المدني، بن طوبال عن تساؤلات:

- كيف تمكن العقيد لعموري من الخروج من القاهرة دون أن تمنعه أجهزة الامن؟

- كم مرة زار هذا الشخص هذه الاجهزة؟

- هل تم تشجيعه من أجل التآمر ضد الحكومة المؤقتة؟

- لماذا لم يخبرنا فتحي الديب بما كان في صدر "لعموري" تجاهنا رغم أنه كان حاضرا؟ (1).

كانت اجابات فتحي الديب في قمة الهدوء، لم يكن على علم بان اقامة لعموري في مصر كانت اقامة جبرية، فلم يجد سببا في منعه من السفر، ثم قلل من أهمية ومستوى لقاءاته مع "لعموري"، ونفى أن يكون قد شجعه على القيام بأي شيء لانه لم يكن لديه سبب ليفعل ذلك، وأشار بعد ذلك الى صلابة الجيدة مع الجزائريين، واتخاذنا شهود على نواياه الحسنة، وذكرنا بما اسداه سابقا من صنيع انتهى الحديث صوب المستقبل ورض الطرف عن الماضي وعن الشكوك (2).

تضاعفت الانتقامات المصرية ضد الثورة الجزائرية عقب "مؤامرة لعموري" وحادث "انتحار" "علاوة عميرة" (\*) الشخصية المقربة من "الامين دباغين" والسلطات المصرية في شكل حقوق جمركية على العتاد المستورد من مصر، ومنع دخول

<sup>1</sup> - فرحات عباس: تشريح حرب ترجمة، أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010، ص344.

<sup>2</sup> - نفس المصدر، ص344.

(\*) كان علاوة عميرة المسؤول السابق لحزب الشعب بسطيف، رافضا لتعيين فرحات عباس على رأس الحكومة المؤقتة وعقب تعيينه بالقاهرة شن حملة ضده جمعت بين الثرثرة والتديد السياسي، وهو ما اثار هذا الاخير فاستدعته مصالح بوالصوف الخاصة واستجوبته، ولم تمر ساعات حتى وجد عميرة ميتا أمام مقر الحكومة المؤقتة، وقد تحدثت الرواية عن حالة انتحار؟ انظر محمد حربي جبهة التحرير الاسطورة والواقع مرجع سابق، ص.ص202-203.

الجزائريين الى الأراضي المصرية بما في ذلك فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم الذي كان يتهيأ لاجراء مقابلات مع فرق مصرية تدعيما للقضية الجزائرية وظل عالقا بالحدود اللبية المصرية، وفي نفس المدة تقريبا حل الوفد الجزائري الذي يقوده، فرحات عباس توفيق المدني بوالصوف بمطار دمشق، لكن دون أن يجد احد في استقباله ويبدو ان سبب قدومه فيما بذكر "جلبار منيي" هو التفاوض حول مصير الاسلحة المحجوزة في ميناء "لاتاكي"، وفي يوم 4 جوان 1959 استقبل الوفد من طرف الرئيس "جمال عبد الناصر" وتم الاتفاق على استئناف الدعم المادي والمعنوي وتسريح الاسلحة المحجوزة<sup>(1)</sup>. التي هي عبارة عن شحنة قدمتها الصين الشعبية للجزائر، وتسلمها "عرعار لخميسي" بتاريخ 15/06/1959 وتضم الاسلحة والذخيرة التالية<sup>(2)</sup>.

### 1. الاسلحة:

العدد	النوع	العدد	النوع
200	هاون 71 ملم	2000	بندقية رشاشة تومسون
200	مدفع 57 ضد الدبابات 60 ملم	4000	بندقية كرايين 7.62 ملم
100	مدفع 57 ضد الدبابا 81 كم	20000	بندقية 7.62 ملم
		2000	بندقية ماران 7.62 ملم
		1000	رشاش خفيف 7.62 م/ط
		50	رشاش ثقيل 12.7
		1000	هاون 60 ملم

<sup>1</sup> -Gilbert Meynier : Gibert Meynier : histoire intérieure du F.L.N.Editions, Gasbah, Algérie, 2003, p575.

<sup>2</sup> - فتحي الديب: مصدر سابق، ص442-443.

2. الذخيرة:

العدد	النوع	العدد	النوع
30.000	دانه هاون 81 ملم	9600.000	طلقة 7.62 ملم عادي
30.000	دانه للمدفع 57 ملم	1600.000	طلقة 7.62 ملم حارقة
10.000	دانه للمدفع 75 مم	1200.000	طلقة رشاش 7.62 مم
40	جهاز ارسال لاسلكي	400.000	طلقة 12.7
		150.000	دانه هاون 60 ملم

وتلت دفعة المعونة الصينية ثلاثة دفعات اسلحة و ذخيرة من مخزون الجيش المصري سلمت إلى "عرعار لخميسي" وتضمنت مايلي<sup>(1)</sup>.

الدفعة الاولى:

العدد	النوع
368	رشاش بريدا 8 مم
660	رشاش بريدا خفيف 6.5 مم
7.000.000	طلقة 8 مم

<sup>1</sup> - فتحي الديب: مصدر سابق، ص343.

الدفعة الثانية:

النوع	العدد
طوربيد اصماج	2700
متر فتيل أمان	2000
مفجر طرفي 8	27000

الدفعة الثالثة:

النوع	العدد
مفجر لالكبسول للقنبلة اليدوية	2500
مفجر بالكبسول للقنبلة اليدوية	1000

وخلال شهر نوفمبر 1959 تسلم "عرعار خمسي" أيضا دفعتين من الاسلحة الاولى بتاريخ 1959/11/16 والثانية بتاريخ 1959/11/26، وتضمنت الدفعتان بالترتيب مايلي<sup>(1)</sup>.

الدفعة الاولى:

النوع	العدد
مدفع 20 مم	06
مشط ذخيرة	80
طلقة ذخيرة 20 مم معبأة	2000

<sup>1</sup> - فتحي الديب: نفس المصدر، ص، ص252-253.



الدفعة الثانية:

النوع	العدد
لغم مضاد للأشخاص	500
لغم مضاد للدبابات	200
قنبلة يدوية	500
طلقة 20 ملم س.ف.	4600

بداية من عام 1960 تجددت الخلافات بين النظام المصري والحكومة المؤقتة خاصة مع تبني هذه الأخيرة لسياسة الانفتاح على جميع الشعوب والأنظمة العربية، وخاصة نظام عبد الكريم قاسم" العراقي الذي أظهر استعدادات كبيرة لدعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا، وتميزت هذه المرحلة بطرح الحبيب بورقيبة لمشروع الوحدة بين الجزائر وتونس رغم أن الحكومة المؤقتة الجزائرية لم تتجاوب معه لكن هذه التطورات لم ترضي القيادة المصرية، بحكم علاقاتها المتوترة مع النظامين التونسي والعراقي<sup>(1)</sup>. وللتخلص من هذه الضغوط والابقاء على نقاط للتماس والصدقة مع جميع الأنظمة العربية وللاقترب أكثر من جبهات القتال الجزائرية، والإشراف على أهم احتياجاتها وتسيير شؤونها عن قرب، قررت قيادة الثورة، نقل مقر الحكومة المؤقتة الى تونس، ويوضح عبد الحميد مهري اسباب اتخاذ القيادة الجزائرية لهذا القرار في قوله "ان وزارة الخارجية يمكن أن تسيير من أي مكان في الخارج، أما بقية الوزارات المتصلة بالكفاح المسلح أو الصحة أو غيرها، لم يكن من السهل أن تقوم بمهامها من القاهرة، والمهم هو قرار نقل الحكومة المؤقتة من القاهرة إلى تونس، لم يكن يتسم بأي شكل من الأشكال على أنه تفضيل نظام على نظام، أو اختيار بين

<sup>1</sup> –Gilbert Meynier,op.cit, pp.575–576.

نظامين أو الدخول في الخلافات بين مصر وتونس، لاننا لم ندخل اي خلاف عربي إطلاقاً، وانتقال الحكومة المؤقتة كان لأسباب موضوعية لان التجربة أثبتت أنه من الصعب أن تبقى قيادة الثورة على كل هذا البعد من ميدان المعركة، وانه إذا لم تكن القيادة الجزائرية داخل التراب الجزائري فلا أقل من ان تكون أقرب ما يمكن، فهذا هو السبب الرئيسي، وهناك سبب ثانوي يتمثل في صعوبة المواصلات والاتصالات والبقاء في القاهرة، يجعل القيادة منعزلة وغير فعالة في حل مشاكل الثورة التي يوجد معظمها على الحدود الجزائرية-التونسية<sup>(1)</sup>. وعلى الحدود المغربية-الجزائرية.

قدم عبد الحميد مهري "دبلوماسية عالية"، اسباب موضوعية لقضية نقل مقر الحكومة المؤقتة الى تونس وشرح عقيدة الثورة الجزائرية تجاه الانظمة العربية أو غيرها وهي "عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول، وفي الخلافات التي قد تقع بينها لكن "لفتحي الديب" رأي مخالف يكشف حقيقة عن وجود ضغوط على الحكومة المؤقتة لتغيير عقيدتها السياسية في تعاملاتها مع الأنظمة العربية اذ يقول... وما إن بدأت الحكومة الجزائرية اولى اجتماعاتها متكاملة في القاهرة في اوائل جانفي 1959، حتى قاد بن طوبال تيارا يطالب الحكومة باتخاذ موقف عدائي من القاهرة، وينقل مقر الحكومة من القاهرة إلى ليبيا أو تونس مستغلين جو البلبلة، الذي مهد له بحملتهما الدعائية والعدائية التي قام بها بوالصوف، وبنطوبال، منذ وصولهما القاهرة قبل اعضاء الحكومة، ورغم تصدي الدكتور محمد الامين دباغين وزير الخارجية لهذا التيار المعادي للقاهرة، وتحذير اعضاء الحكومة من مغبة التورط فيما يطالب به التيار المنحرف من اعضاء الحكومة، ولما سيطرت عليه من نتائج ليست في صالح الثورة، ولا في صالح الشعب الجزائري إلا أن فرحات عباس وانسياق كريم بلقاسم وراء هذا التيار وتأثر معظم اعضاء الحكومة باراء بورقيبة التي لقتها لهم بتونس دفع الحكومة إلى تشكيل لجنة برئاسة فرحات عباس كلفت بالاتصال بالحكومات العربية المعارضة

<sup>1</sup> - مصطفى: بوطورة علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالحكومة المصرية (1954-1962) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية جامعة الجزائر، الجزائر، 1984، ص، ص125-126.

لسياسة مصر، واتهام القاهرة والمسؤولين المصريين لدى هذه الحكومات، بمحاولة فرض سيطرتها على حكومة الجزائر والتقاعس عن امداد الكفاح الجزائري باحتياجاته من السلاح، والذخيرة، وأنهم لذلك قرروا نقل مقر حكومتهم من القاهرة إلى ليبيا، وتتوس على أن تحاول اللجنة الاتصال بالصحف المعارضة لسياسة القاهرة، والايغاز إليها لمهاجمة القاهرة والتنديد بموقفها من ثورة الجزائر<sup>(1)</sup>.

شهد شمال افريقيا حرب باردة حقيقية بالوكالة بين جمال عبد الناصر "الممثل للقيم الاشتراكية" والحبیب بورقيبة "ذو الاتجاه اليميني المنحاز للغرب، وكانت جبهة التحرير ضحية لهذا الصراع، بمحاولة كل طرف احتوائها واستخدامها ضد الطرف الآخر، ومع ذلك فقد تصرفت جبهة تجاه ذلك بحكمة عالية، عن طريق عدم الدخول في الصراع بين النظامين مع الحرص في نفس الوقت على استقلالية القرار وعدم السماح باي حال من الاحوال باخذ قرار لارضاء طرف على حساب الثورة، فمصلحة الثورة فوق كل اعتبار وبهذه الطريقة كسبت الثورة صداقة الشعوب والدول<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثاني: العراق والقضية الجزائرية

لدراسة علاقة الثورة الجزائرية بالعراق، لابد من التمييز بين مرحلتين مر بهما النظام العراقي واللّتين تزامنتا مع فترة الثورة الجزائرية.

- المرحلة الأولى: هي ما يمكن ان نسميه "فترة الحكم الملكي" والتي كان فيها العراق خاضعا تقريبا لتوجيهات ومصالح الكتلة الغربية، التي كبلته بمجموعة من المعاهدات الجائرة جعلته يدور في فلكها في مقدمتها حلف بغداد.

<sup>1</sup> - فتحي الديب: مصدر سابق، ص415.

<sup>2</sup> - "lepresident Bourguiba se flate d'avoir « modéré le F.L.N mais il devra accroître ses exigences a l'égard de la France", revue marchés tropicaux et méditerranéennes ,N°718, paris, 15 Aout 1959,pp 2227-2228.

للاطلاع على الخلافات التونسية المصيرة انظر كتابة الدولة التونسية للشؤون الخرجية: كتاب ابيض في الخلاف بين الجمهورية التونسية والجمهورية العربية المتحدة، مصدر سابق.

- المرحلة الثانية: التي يطلق عليها "مرحلة الحكم الجمهوري" والتي جاءت بعد ثورة 14 جويلية 1958 وأحدثت تحولات جذرية في سياسة العراق الداخلية، والخارجية، وخاصة تجاه قضايا التحرر العربية وفي مقدمتها القضية الجزائرية التي كانت مناسبة لظهور التغيير العملي للنظام، وتفاعله مع الرأي العام العراقي المؤيد للثورة الجزائرية<sup>(1)</sup>.

تعاملت الثورة الجزائرية مع فترة الحكم الملكي بدبلوماسية ذات كفاءة عالية تمثلت في الاستثمار في التعاطف الشعبي تجاه الثورة الجزائرية، واتخاذ كوسيلة ضغط على النظام الملكي لتقديم مساعدات للثورة في حدود إمكانياته، فقد وجد الشعب العراقي بمختلف أطرافه العقديّة، وتنظيماته السياسية والاجتماعية (أحزاب سياسية، مجلس النواب، الجمعيات)، في تأييد الثورة الجزائرية تعبيراً وجدانياً قومياً، ومثلاً رائعاً يجسد طموحاته في إسقاط النظام الهاشمي، وإنهاء عهد التبعية للاستعمار الأجنبي، وهذا ما سيدفع النظام العراقي إلى إظهار نوع من التأييد للقضية الجزائرية تأييداً يمس الجوانب الدبلوماسية، والمادية وإجمالاً إن الثورة الجزائرية فرضت على النظام العراقي تبني مقاربة جديدة لامتناس ضغوط الجبهة الداخلية من خلال مايلي:

- كان إهتمام الحكومة العراقية الملكية بالقضية الجزائرية فيه نوع من التنفيس - أو قل التخدير - لأرضاء الرأي العام العراقي، والقوى الوطنية ذات الاتجاه القومي اللذان كانا متحمسين لمناصرة الثورة الجزائرية، ويوجهان إنتقاداً دائماً للحكومة العراقية لتعاسها في هذا الجانب، يشجعة في ذلك ذلك عاملان:

1. أن الحكومة العراقية لم تكن مرتبطة بمعاهدات مع فرنسا

<sup>1</sup> - نصير محمود شكر الجبوري: السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء، (1958-1963)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث جامعة بغداد، العراق، 2004، ص 6.

2. دخول هذا الجزء من الوطن العربي تحت النفوذ الفرنسي، التي هي ليس من الضروري ان تكون مصالحها تنطبق تماما مع مصالح حليفها بريطانيا، بخلاف قضايا الخليج العربي التي تنفرد بها بريطانيا وحدها (1).

حظيت الثورة الجزائرية شأن مثيلاتها في المغرب العربي باهتمام خاص من قبل الراي العام العراقي، المعبر عنه في نواب البرلمان على اختلاف مشاربهم الايديولوجية والفكرية، وحتى الطبقة، وعمل هؤلاء على ممارسة الضغوط وتحفيز الحكومة العراقية، على اتخاذ مواقف أكثر قوة وتأثير لصالح الثورة الجزائرية بترشيدها إلى أفضل الوسائل التي يمكن اتباعها، لاجبار فرنسا على العدول عن سياستها الاجرامية في الجزائر، وقد تراوحت آراؤهم تبعا لخلفياتهم السياسية والاجتماعية، ما بين القيام بنشاط سياسي على المستوى العربي خاصة عن طريق الاتصالات المباشرة، أو عبر الجامعة العربية وما يفترض أن تقدمه من مساعدات ضرورية لمساندة حركة التحرر الجزائرية، وعلى المستوى الدولي بالعمل على حث الدول الغربية كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط بعلاقات رسمية مع العراق، أو من خلال ميثاق بغداد عام 1955، على ممارسة ضغوط على فرنسا بهدف الكف عن الاستمرار في عدوانها على الجزائر، وإن كان ميل غالبية أعضاء المجلس أثناء مناقشتهم للأوضاع في الجزائر، على تغليب المقاطعة الاقتصادية بمختلف أشكالها وجوانبها لفرنسا، على غيرها من الوسائل بوصفها السلاح الانجح الذي يمكن أن يستخدمه العراق والأقطار العربية لاجبار فرنسا على الانسحاب من الجزائر (2).

1 - عمار بن سلطان: مرجع سابق، ص 289.

2 - صبري فالح الحمدي: حركات التحرر الوطني في المغرب العربي في مناقشات مجلس النواب العراقي (1950-1958)، دراسة تاريخية، اصدار عالم الحكمة بغداد، 2012، ص، ص279-280

تعرضت الحكومات العراقية بداية عام 1955 إلى مساءلات النواب حول موقف العراق من القضية الجزائرية، وما يمكن أن يقدمه لانقاذ الشعب الجزائري من همجية الإستعمار الفرنسي، فقد استغل أحد النواب اجتماع المجلس بتاريخ 20 أوت 1955 برئاسة "عبد الوهاب مرجان"، للتذكير بتقاعس الحكومة العراقية عن اتخاذ الاجراءات الكفيلة في وقف ما يحدث من جرائم ترتكبها القوات الفرنسية تجاه الشعب الجزائريون ذلك يتطلب تحركا سريعا من جانب الحكومة العراقية فرديا، وجماعيا بالتعاون مع الحكومات العربية لوقف النزيف المستمر في الجزائر<sup>(1)</sup>.

ونياية عن عدد من أعضاء المجلس تقدم "توفيق المختار" بالجلسة نفسها بطلب إلى نوري السعيد- رئيس الوزراء- يتعلق بالاجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومة ضد سياسة القتل المتعمد الذي تمارسه فرنسا بالجزائر، وتمت تلاوته على النحو التالي "يا صاحب الفخامة رئيس الوزراء بعد التحية والاحترام، روع العالمين العربي والاسلامي بالأحداث الأخيرة التي وقعت في الجزائر، وما تقوم به فرنسا من اعتداءات متكررة ضد هذا القطر الشقيق، وما تتبعه من سياسة رعاء هناك من تقتيل وتشريد للقضاء على مطالب عادلة يقوم بها سكان القطر الشقيق، الذين يلتمسون طريق الحرية، والاستقلال، وقد حز في نفوسنا نحن أعضاء مجلس الامة ما تركته فرنسا من اثم وجور، نحن إخوان نرتبط بهم بعدة راوِبط، مما دفعنا أن نقدم إلى فخامتكم بهذا الكتاب راجين أن تقوم الحكومة الموقرة، لاسماع هذه الشكوى إلى جهاتها الرسمية وأن تبادر الحكومة من جهتها لاتخاذ الطرق المناسبة تجاه الحكومة الفرنسية، التي يرتبط العراق بها بعده روابط سياسية واقتصادية، إننا نعتقد أن تضامن الحكومة، ومجلس الأمة في استنكار سياسة فرنسا وجشعها في الجزائر، سيكون له صداه في العالمين العربي والاسلامي، ولا شك أن الحكومة سوف لا تتردد في اعلان شجبها لهذه السياسة

<sup>1</sup> - علي العبيدي: "جهود النواب العراقيين في دعم الثورة الجزائرية العهد الملكي (1954-1958)", مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد2 مجلد 7، الجزائر، 2014، صص90-91.

التي تسير عليها فرنسا في المغرب، وتبذل ما في وسعها لايقاف هذا الطغيان عند حده"<sup>(1)</sup>.

وقد دعمت هذه النخوة التي يحسها نواب العراق تجاه الشعب الجزائري، صحافة العراق، وصحفه، التي لعبت دورا كبيرا في الوعي السياسي بأبعاد القضية الجزائرية وحملت الحكومة العراقية من الناحية الرسمية، على المساهمة في مساندة ودعم القضية الجزائرية، فعلى سبيل المثال كتبت "جريدة اليقظة" مقالا بعنوان: "ثورة المغرب العربي" اوضحت فيه ظلم الاستعمار الفرنسي للشعب الجزائري، وتنبأت بأن فرنسا ستطرد شرطردة من المغرب العربي، كما طردت من الهند الصينية، وناشدت الصحيفة الجامعة العربية بأن تشد من أزر المجاهدين في الجزائر، وتونس، والمغرب، بكل الوسائل الممكنة كما طالبت من الدول العربية أن تقف من فرنسا موقف يفرضه عليها الواجب القومي واختتمت الصحيفة مقالها بقولها "كفانا مجاملة لهذه الدولة المستعمرة، وهي تحصد رؤوس إخواننا حصدا وتذيقهم العذاب ألوانا، قاطعوها سياسيا واقتصاديا، وذلك أضعف الإيمان"<sup>(2)</sup>. ودعت "صحيفة البلاد" الحكومة العراقية إلى الاستجابة لأراء النواب والاسراع في دعم القضية الجزائرية قائلة: "إننا ندعو الحكومة للاسراع في ترجمة مطالب ممثلي الشعب العراقي إلى واقع عملي ملموس، حتى تثبت أنها تساند وتدعم الحركات الوطنية من اجل التحرر والاستقلال، والقضية الجزائرية خير نموذج لهذا الموقف"<sup>(3)</sup>.

أثمرت هذه المطالبة الشعبية بقيام الحكومة في تحقيق بعض من التدابير السياسية منها على الأخص، تكليف "فاضل الجمالي" ممثل العراق بالامم المتحدة، بأن

<sup>1</sup> - صبري فالح الحمدي: "حركة التحرر الوطني الجزائرية في مناقشات مجلس النواب العراقي" مجلة كلية التربية، عدد 2، بغداد، 2009، ص، ص468-469.

<sup>2</sup> - علي العبيدي: مرجع سابق، ص89.

<sup>3</sup> - خليل حسن الزركاني: الموقف القومي للشعب العراقي تجاه الثورة الجزائرية، دار الكتب والوثائق بغداد، 2002، ص19.

يتخذ كل ما يمكن اتخاذه وأن يهتم بموضوع تعديلات فرنسا على المغرب العربي، وعقد وزير الخارجية العراقية اجتماعين، مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد، حول الحالة في المغرب العربي، ووافق مجلس الوزراء على تخصيص ربع مليون دينار لاغاثة منكوبي المغرب العربي، لكن الحكومة الفرنسية رفضت إيصال هذا المبلغ إلى أقطار المغرب العربي، وهي كلها حقائق كشف عنها وزير الخارجية "برهان باش أعيان" في اجتماع مجلس النواب بتاريخ 20 أوت 1955<sup>(1)</sup>.

قوبل قرار العراق المتمثل في تبرعه المالي بمبلغ ربع مليون دينار لمنكوبي العدوان الفرنسي على أقطار المغرب العربي، بالترحاب من أبناء الشعب العراقي الممثل في مجلس النواب خلال اجتماعهم الاعتيادي الثاني في 12 أكتوبر 1955، حيث أشار شاكر ماهر - نائب بغداد- "إلى أن الحكومة جاءت بمرسوم (رقم 2 لسنة 1955 الصادر والخاص باضافة مبالغ إلى ميزانية السنة 1955 المالية) ، ونحن نشكر الحكومة ونثني على جهودها بهذا الصدد، وبهذه المناسبة أتساءل وقد يتساءل الآخرون حول مصير هذا المبلغ الذي تفضلت به الحكومة، ونحن علمنا أن الحكومة الفرنسية والسلطات الاستعمارية قد عرقلت إيصال هذا المبلغ إلى منكوبي شمال افريقيا"، وبدوره أثنى نائب الموصل "متى سرسم" على المبادرة التي قامت بها الحكومة لمساعدة رجال المغرب العربي، في محنتهم ثم استطرد قائلاً "حبذا لو وقف العرب صفا واحدا، في شد أزر أبناء المغرب العربي وغيره من الاقطار العربية المنكوبة بالاستعمار" ، ولمواجهة موقف الحكومة الفرنسية المعارض لوصول المعونة العراقية رجا "محمد الجليلي"-نائب الموصل- من الحكومة بالجلسة نفسها "أن تتخذ الاجراءات، ما تفهم الحكومة الفرنسية بأن هناك شعورا واتحاد عربيا، إن فرقته دول الاستعمار، فلن تفرقه الرابطة الحقيقية، وأن تتوسع هذه المساعدات بشكل يكفل لهذا

<sup>1</sup> - مسعود خرنان: العراق والثورة الجزائرية، ط1، رياض العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص69.



المغرب العربي أن يستعيد حرّيته واستقلاله، وأن يحول العراق والدول العربية الأخرى أن لا تكون في المغرب العربي فلسطين ثانية، فقد كفانا ونحن نتألم من وضع المشردين العرب في فلسطين، وأعتقد أن فرنسا لن تتوانى من أن تجعل من العرب في المغرب العربي مشردين، كما جعلتهم الدول الغربية، واسرائيل في فلسطين<sup>(1)</sup>.

تمثل السرد الرسمي على تساؤلات نواب البرلمان العراقي، بالاجابة التي قدمها ضياء جعر- وزير المالية- في الجلسة نفسها، حاول فيها أن يطمئن الرأي العام بضمان وصول هذه المساعدة المالية إلى الإخوة في المغرب العربي قائلا: "لقد توخت الحكومة أن تصرف هذه المبالغ عن طريق الهلال الأحمر، ودفعنا للاشكالات التي قد تحصل في صرف هذا المبلغ في ظروف معقدة، كما حدث وإمتعت الحكومة الفرنسية في حينه عن إرسال وفد الهلال الاحمر، ولكنها في الاخير رجعت ووافقت على تاجيل الموضوع والحكومة عاملة على إرسال المبلغ إلى المنكوبين، واعتقد انها ستنجح في إرسال المبلغ<sup>(2)</sup>.

يتضح من هذا الرد الفارق الكبير بين الراي العام العراقي والحكومة العراقية في فهم وتقييم حقيقة ما يجري في الجزائر، فالنظام العراقي يرى أن ما يجري في الجزائر مجرد أحداث أفرزت نكبة انسانية تستدعي مساندة الجميع في مقدمتها العراق، وهذا بتقديم دعم مالي عن طريق الهلال الأحمر العراقي، الذي يتكفل بتسليمه إلى الهلال الأحمر الدولي، الذي يقوم بتوزيعه على المنكوبين في الجزائر، بدلا من قيام النظام العراقي بوسائله الخاصة بتسليمه إلى القائمين على شؤون الثورة، لأنهم أدري من غيرهم بحاجات الشعب الجزائري ويظهر أن النظام العراقي قام بهذا الاجراء لارضاء الجبهة الداخلية والرأي العام العراقي، دون احراج الحكومة الفرنسية الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود سواء من طرف الرأي العام العراقي، او قيادة

1 - صبري فالح الحمدي: حركة التحرر الوطني الجزائرية مرجع سابق، ص، ص481-482.

2 - صبري فاتح الحمدي: حركات التحرر الوطني في المغرب العربي مرجع سابق، ص، ص125-126.

الثورة الجزائرية لاقتناع الحكومة العراقية بضرورة تغيير نهجها فيما يتعلق بالمشكلة الجزائرية.

في هذا الإطار تزايدت الضغوط التي راح يمارسها النواب خاصة مع تزايد الإجراءات القمعية الفرنسية في حق الجزائر بداية من عام 1956، إذ شهدت جلسة 16 مارس 1956 تضامناً منقطع النظير مع الثورة الجزائرية، عكسته تدخلات النواب المؤكدة على ضرورة دعم ومساندة حقوق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، فقد أشار النائب "محمد فاضل الجمالي" إلى معاناة الجزائر وحالتها، وما يتعرض له المجاهدين من ظروف صعبة وقاسية نتيجة السياسة الفرنسية القائمة على الإبادة الجماعية، وطالب الدول العربية أن تتخذ الموقف المناسب لنصرة الشعب الجزائري، من خلال الاتصال بالدول الكبرى، للضغط على فرنسا لتعيد النظر في سياستها بالجزائر، وتتعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه<sup>(1)</sup>. "ودعا الحكومة العراقية إلى التفكير في حالة هؤلاء المجاهدين، وعوائلهم وما يحتاجون إليه من إسعافات ومساعدات، كواجب قومي للحكومة العراقية تجاه الجزائر"<sup>(2)</sup>.

كما تحدث "عبد الكريم كنه"، طالبا من الحكومة العراقية والدول العربية والإسلامية، تعاوناً مشتركاً للوقوف ضد السياسة الفرنسية في الجزائر، وإنقاذ الشعب العربي هناك من المجزرة الرهيبة التي يتعرض لها، مقترحاً أسلوباً جديداً في التعامل مع الاستعمار الفرنسي، يقوم على مقاطعة فرنسا اقتصادياً إذ يقول: "لو منعت الدول العربية هبوط طائرات فرنسا وبضائعها وشركاتها التجارية من العمل في الوطن العربي، وقاطعت فرنسا اقتصادياً فسوف تتضرر مصالحها ومصالح الدول الكبرى فتجبر على تغيير موقفها من الجزائر"، وناشد الحكومات العربية "أن تضحي ببعض مصالحها في سبيل إنقاذ الشعب الجزائري، مما يحيط به من خطر حقيقي"، وسأنده

1 - علي العبيدي: مرجع سابق، ص 92.

2 - صيري فالح الحمدي: حركة التحرر الوطني الجزائرية- مرجع سابق، ص 473.

النائب "جميل الأورفلي" - نائب ديالى- قائلاً "إذا كنا حقيقة جادين، فعلىنا مقاطعة فرنسا إقتصادياً"، أما "سلمان الشيخ داود" - نائب العمارة- فكان من مؤيدي العون العسكري فاقترح "ارسال الأسلحة والمتطوعين والجنود والضباط ليشاركوا في هذا الجهاد المقدس الذي لا بد أن يتكلل بالنجاح"، في حين دعا "علي كمال" - نائب السليمانية- الحكومة أن تخطو الخطوة الجريئة الحازمة الفعالة، وتقطع علاقاتها السياسية مع فرنسا، ويترتب على ذلك حرمان فرنسا من حصتها في شركة النفط، والنفط شريان الحياة لفرنسا" واید الفكرة "صادق البصام"- نائب بغداد- عندما أشار إلى ضرورة "قطع حصة فرنسا من الامتيازات النفطية، والامتناع عن قبول الشركات الفرنسية في الاعمال العمرانية التي أخذ مجلس الاعمار، تقبل المزيد من تعهداتها حتى لا تتكرر علينا مأساة فلسطين في الجزائر(1).

ويتضح من هذا اتفاق جميع النواب من مختلف الشرائح الاجتماعية والانتماءات السياسية، على ضرورة اتخاذ الحكومة العراقية خطوات فعالة ضد فرنسا لارغامها عن التراجع عن اعمالها الاجرامية التي شهدت تصاعداً، في الآونة الأخيرة، فكيف سيكون رد الحكومة ياترى؟

تولى وزير الخارجية "برهان الدين باش أعيان" - الرد على انشغالات النواب في نفس الجلسة بأسلوب فيه نوع من المراوغة، والتهرب مستعرضاً آراء النواب، وما قامت به الحكومة من تدابير لصالح القضية الجزائرية، معلناً استعداد حكومته لتنفيذ المقاطعة الاقتصادية مع فرنسا شريطة أن تحظى بتأييد واسهام عربي، فضلاً عن تحركاتها السياسية، على صعيد الجامعة العربية، والمنظمات الاقليمية، والدولية للوصول إلى تلك الغاية السامية التي ينشدها العراقيون قائلاً: "إن الحكومة الحاضرة أولت قضية المغرب كل ما يمكن من عناية، إن النواب يذكرون ما قامت به الحكومة

<sup>1</sup> - صبري فالح الحمدي: حركة التحرير الوطني الجزائرية، مرجع سابق، ص، ص474-475.

في مؤتمر باندونغ، والقرارات التي ساهمت في اتخاذها، وفي مقدمتها قرار يتعلق بشمال افريقيا، إن الحكومة الحاضرة قائمة الآن بالاتصال مع الدول المشتركة في المؤتمر، لمساعدة قضية الجزائر وأنها قائمة باتخاذ الخطوات اللازمة، لاثارة هذا الموضوع ، في اجتماع مجلس الجامعة العربية المقبل، وأن المقاطعة الاقتصادية سلاح ماض، يمكن أن يؤدي إلى نتيجة إذا كانت هذه المقاطعة، جماعية لافردية، وإذا كانت جماعية فإن العراق أول من يلبي ذلك، وإذا كان إقتراح مثله، أو أحسن منه، فنحن مستعدون لتلبيته"<sup>(1)</sup>.

أما من جانب الثورة الجزائرية فقد عرفت مرحلة إعادة تقييم مسارها سياسيا وعسكريا في مؤتمر الصومام، 20 أوت 1956، بالشكل الذي يستجيب لتحديات المرحلة الراهنة، وطموحات الشعب الجزائري، وكان من بين الجوانب التي أخضعت لدراسة معمقة الجانب الدبلوماسي، في محاولة لتأهيلة ومنح الأولوية له، باستحداث مؤسسة خاصة به، وتعيين ممثلات تعمل على تحسين صورة كفاح الشعب الجزائرية في مختلف نقاط العالم، خاصة في المنطقة العربية، وكانت دولة العراق من بين الدول العربية التي أعطيت لها الأهمية في هذه الفترة، وهذا باستحداث مكتب خاص بجبهة التحرير بغداد عين على رأسه "أحمد بودة"، ويشمل نطاق عمله كل من العراق الكويت، ايران، الخليج العربي،<sup>(2)</sup> استمر في مهامه إلى غاية 15 سبتمبر 1958، حيث تم تعويضه بالسيد "رواحية حامد" بمساعدة "بوسعيد"، الشيخ محمد قادري، محمد الجزائري ساعد، ناجي حاج مالك<sup>(3)</sup>.

الهدف المسطر لهذا المكتب هو اعلام الشعب العراقي وسلطاته الرسمية وكذا الممثلات المعتمدة به بتطورات المسألة الجزائرية، والسعي للحصول على المزيد من

<sup>1</sup> - صبر فالح الحمدي: حركات التحرر الوطني في المغرب العربي، مرجع سابق، ص،ص133-134

<sup>2</sup> - مبروك بلحسين: مرجع سابق، ص150.

<sup>3</sup> - C.A..D.N ,21 po/B/9 les bureaux des affaires exterieures de F.L.N

الدعم اللازم لكفاح الشعب الجزائري، وتدويل نضاله، ولتأدية هذه المهمة قام المكتب باصدارنشرية اشهارية باللغة العربية وطبعها في خمس عشرة ألف نسخة، ثم العمل على توزيعها على كل من العراق، الكويت، ايران، الخليج الفارسي<sup>(1)</sup>. بالاتفاق مع السلطات العراقية تم اذاعة برنامج يومي في الاذاعة العراقية، تولى "أحمد بودة" الاشراف عليه، ثم سلمها للشباب الجزائري، أمثال محمد الربعي، عليالرباحي، عبد الحميد قرميط، وبفضلها صار الشعب العراقي يعرف كل صغيرة وكبيرة عن الثورة الجزائرية فتعلق بها فأصبحت مثله الأعلى<sup>(2)</sup>.

إلى جانب هذا برمجت الثورة الجزائرية نشاط دبلوماسي مكثف تجاه العراق، ففي 20 آذار 1956 قام وفد جزائري بزيارة إلى العراق، للوقوف على صدى الثورة الجزائرية في هذا البلد العربي، وطلب الدعم لكفاح الشعب الجزائري، أمضى الوفد أكثر من أسبوع في بغداد، أجرى خلالها عدة اتصالات بالمسؤولين العراقيين، وممثلين عن الرأي العام العراقي، لشرح القضية الجزائرية، وسياسة فرنسا التعسفية، وفي ختام الزيارة نشط السيد "الأمين دباغين" ندوة صحفية،تحدث فيها عن تطورات القضية وبين آليات دعمها خاصة من طرف الأنظمة العربية في المرحلة الراهنة ولخصها فيما يلي:

- تدويل القضية الجزائرية.

- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا

- تقديم المساعدة المادية<sup>(3)</sup>.

تركت هذه الزيارة صدى كبير لدى القوى الوطنية العراقية، فقد رفع مجلس النواب العراقي مذكرة إحتجاجية إلى الجامعة العربية، وهيئة الأمم المتحدة، وإلى الدول

1 - عمر بوضرية: مرجع سابق، ص288.

2 - عبد القادر نور: صوت الجزائر، مصدر سابق، ص52-53.

3 - عمار بن سلطان... وآخرون: مرجع سابق، ص285.

الكبرى، (مجلس العموم الكندي، مجلس اللوردات. لندن، مجلس العموم البريطاني) على أعمال فرنسا الاجرامية ومما جاء فيها: في الوقت الذي تتطلع فيه الأمم والشعوب إلى فجر عالم جديد تسود فيه مبادئ الحرية والعدالة، تقوم فرنسا التي حاربت لأجل الحرية والديمقراطية، فتقف من بلاد المغرب خاصة بلاد الجزائر، التي حاربت من أجل فرنسا، وضحت بزهرة أبنائها، وتقتل الأبرياء من شبابها، وبالنظر لما يربط الشعب العراقي بالشعب الجزائري من روابط تاريخية وقومية، فقد قرر مجلس النواب العراقي في جلسة 20 مارس 1956 استنكار هذه الأعمال الظالمة التي تمارس في حق الشعب الجزائري من تقتيل وتشريد، فباسم المجلس أقدم احتجاجي هذا طالبا مناصركم على رفع الضيم والظلم عن هذا الشعب الأبي المناضل عن حقوقه واستقلاله<sup>(1)</sup>.

وفي 15 افريل رفع "محمد مهدي كبة"، و"كامل الجادرجي"، و"فائق السمراني" و"محمد صديق شنشل"، و"حسين جميل"، مذكرة إلى رئيس الوزراء "نوري السعيد" يطلبون فيها مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا جاء فيها: "لسنا بحاجة لأن نذكر فخامتكم بأن قضية الجزائر البلد العربي المكافح، أخذت تبعث على القلق، وتشغل بال الرأي العام العراقي أيما انشغال لما يجري فيه من أعمال وحشية انقلبت مع الأسف الشديد إلى حرب افناء وابداء، وأنه ليحز في الضمير العربي، أن يترك هذا الجزء العزيز من الوطن يكافح وحيدا في سبيل حقوقه الانسانية، وكيانه العربي" وذكر الساسة العراقيون في هذه المذكرة "نوري السعيد"، بأن مطالب الوفد الجزائري كانت واقعية بسيطة ليس فيها ما يكلف العراق ما لا طاقة له به، في وضعه الحاضر، وإنما كل ما يريده اخواننا الجزائريين من العراق في هذه المرحلة من كفاحهم المرير، هو الضغط على فرنسا، بمقاطعتها مقاطعة شاملة"<sup>(2)</sup>.

1 - صبري فالح الحمدي: حركة التحرر الوطني الجزائرية، مرجع سابق، ص 476.

2 - خليل حسن الزركاني: مرجع سابق، ص 64.

ونكتشف من هذه المذكرة تطابقها، مع مطالب الوفد الجزائري بقيادة "الأمين دباغين" الأمر الذي يدفعنا إلى الجزم، أن اتصالات قد جرت بين الساسة العراقيين وأعضاء الوفد قبل اعداد هذه المذكرة، وأن رفعهم لها لم يكن إلا جزء من خطة اتفق عليها الجانبان مسبقا

وفي 31ماي من عام 1956 زار وفد آخر العراق بقيادة "البشير الابراهيمى" وكانت هذه الزيارة حسب توقيتها تستهدف التنسيق مع المسؤولين العراقيين، في موضوع عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وطلب المساعدة المالية والعسكرية، اجتمع الوفد برئاسة الوزراء، كما اجتمع مع وزير الخارجية "برهان الدين باش عيان"، وكان هذا الاجتماع مناسبة "النوري السعيد" - رئيس الوزراء - ليعلن فيها موقف العراق من قضية الجزائر، واستعداد العراق لتقديم المساعدة التي يتطلبها الموقف، وعقد في ديوان مجلس الوزراء اجتماعا حضره رئيس الوزراء، و"جميل المدفعي"، و"علي جودت"، و"فاضل الجمالي"، وبحث المجتمعون تطورات الثورة الجزائرية، وسياسة فرنسا في الجزائر، واكتفى المجتمعون بالوعد بتقديم مساعدة مالية إلى الجزائر واستتكار أعمال فرنسا الاجرامية<sup>(1)</sup>.

في جانب آخر كانت زيارة الوفد مناسبة ليظهر الشعب العراقي تضامنه مع الجزائر فقد ارسل الأئمة ورجال الدين المجتمعون في الجامع الكبير بالموصل برقية يعلنون فيها اعتزازهم بكفاح الشعب الجزائري، ووقوفهم إلى جانبه جاء فيها: "آلاف المحتشدين في الجامع الكبير... تحيي جهاد إخواننا المجاهدين في الجزائر، وتعاهد الله على الجهاد لنصرة الجزائر، وكل بلد إسلامي"<sup>(2)</sup>.

كجزء من الضغط الممارس على حكومة "نوري السعيد"، لاتخاذ مواقف صريحة وايجابية من المشكلة الجزائرية، قدم في 17 حزيران 1956، 316 مواطنا عريضة

1 - مسعود خرنان: مرجع سابق، ص70.

2 - عدي الخير الله: الجزائر في الذاكرة العراقية، سفارة جمهورية العراق بالجزائر، الجزائر، 2012، ص24.

إلى رئيس الوزراء العراقي، بؤيدون فيها نضال الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله مستكرين أساليب الاستعمار الفرنسي الوحشية في قمع الحركة الجزائرية، مطالبين بمقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، والتدخل لوقف القتال واجراء مفاوضات بين ممثلي الشعب الجزائري، والحكومة الفرنسية لمنح الاستقلال للجزائر، وطرح القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

وعلى إثر ذلك أصدرت الحكومة بيانا وضحت فيه موقف العراق من محنة الشعب الجزائري جاء فيه "تولي الحكومة اهتمامها الشديد للأحداث المؤلمة التي تتتاب الجزائر بسبب موقف فرنسا من كفاح الجزائريين، لكسب حقوقهم الطبيعية، ولنضالهم في سبيل تحقيق ما يصبو إليه الجزائريون والعرب عامة، وهو استقلال الجزائر التام، كما أن ما تقوم فيه فرنسا من أعمال ارهابية ضد الجزائريين، وتحويل قواتها التابعة للحلف الاطلسي لمطاردة عرب الجزائر أحداث استياء عاما في العراق".

كما قام وزير الخارجية العراقي "برهان الدين" باستدعاء سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وابدى لهم قلق العراق جراء السياسة التي تتبعها فرنسا في الجزائر وطلب إبلاغ حكوماتهم بما يلي:

- قلق الحكومة العراقية للمذبحة المستمرة التي تقوم بها فرنسا بالجزائر.
- استغراب الحكومة العراقية من قيام فرنسا بتحويل قواتها العسكرية المرابطة للحلف الأطلسي إلى الجزائر لمطاردة الجزائريين.
- وجوب بذل المساعي لايجاد الوساطات الفعالة، لإيقاف المجزرة في الجزائر فورا لكي يتسنى القيام بمفاوضات سريعة، على أساس الاعتراف بحقوق الجزائريين في تقرير مصيرهم وتحقيق الاستقلال.

<sup>1</sup> - عمار بن سلطان وآخرون: مرجع سابق، ص، ص 286-287.



كما لفت وزير الخارجية أنظار السفراء الثلاثة بقوله، "إن وجود قوات عسكرية في الجزائر، من شأنها أن تعرقل كل مسعى لإجراء تسوية عادلة تكفل حقوق الجزائريين"<sup>(1)</sup>.

من المواقف المشرفة التي تحسب للعراق في العهد الملكي، وقوفه شعبا وحكومة إلى جانب الشعب الجزائري في محنته اثر حادث القرصنة الجوية التي تعرض لها الوفد الجزائري في 22/10/1956، فقد دعا "توري السعيد"، رئيس مجلس الوزراء إلى اجتماع استثنائي بحث فيه الخطوات التي قامت بها الحكومة حتى الآن، لإطلاق سراح المعتقلين، وطلب من السفير العراقي في القاهرة اتخاذ الاجراءات اللازمة لبحث القضية في مجلس الجامعة، ومن جهته استدعى وزير الخارجية "برهان الدين" إلى مكتبه (البارون دي سيكالاس) (Baron dysaigles) القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد وابلغه استنكار الحكومة العراقية الشديد للعمل الذي قامت به<sup>(2)</sup> الحكومة الفرنسية باعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة، ومطالبتهم باطلاق سراحهم.

في اتجاه آخر استنكر مجلس النواب العراقي العملية في جلسته المنعقدة بتاريخ أول ديسمبر 1956، معتبرا اقدام فرنسا على اختطاف الزعماء الجزائريين واعتقالهم اعتداء صارخ على الحريات، ويتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة، وجميع القوانين والاعراف الدولية، فقد علق النائب "عبد الوهاب مرجان" على الحادث واصفا السلطات الفرنسية بالخسة والاجرام حينما قال "ان الاستعمار الفرنسي يلجأ إلى أخس مؤمرة عرفها الشعب العربي باعتقاله قادة حركة التحرير في الجزائر، مما أثار سخط

1 - خرنان مسعود: مرجع سابق، ص71.

2 - نفس المرجع، ص71.

ونقمة الجماهير العربية التي تعتبر معركة الجزائر، جزء لا يتجزأ من معركتها في كل مكان<sup>(1)</sup>.

وكانت عملية القرصنة محط استنكار من مختلف الأحزاب الممثلة للشعب العراقي فقد قام محمد "مهدي كبة" عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني بالابراق إلى "محمد الخامس" ملك المغرب والى "الحبيب بورقيبة" رئيس جمهورية تونس، احتجاجا على اختطاف الزعماء الجزائريين، كما أصدرت الهيئة المؤسسة للحزب بيانا إلى الشعب العراقي دعت فيه إلى تنظيم اضراب عام يوم 28/10/1956، احتجاجا على فرنسا جاء فيه "لقد روع العرب هذا العمل الاجرامي البشع، الذي أقدمت عليه فرنسا، اثار اشمئزاز العالم أجمع، وجاء خلافا للمفاهيم والقيم الدولية والانسانية، بل خلافا للقيم الأخلاقية مما دعى إخوانكم من سائر أرجاء الوطن العربي، أن يستجيبوا للدعوة التي وجهتها لجنة الاتصال الشعبي المنبثقة عن المؤتمر العربي، الممثل لجميع الأحزاب والهيئات الشعبية في البلاد العربية لاعلان الاضراب العام"<sup>(2)</sup>. ونفس الشيء صدر عن حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي بأن وصف عملية اختطاف القادة الجزائريين "أنها أحط قرصنه في القرن العشرين، استكرها أحرار العالم كله، اعتقدت فرنسا أنها باختطاف قادة الثورة ستقضي على الحركة التحررية في الجزائر، متجاهلة أنها حركة شعب وليست حركة أفراد"<sup>(3)</sup>.

ومنذ هذا التاريخ لم تظهر أي مواقف جديدة، وجدية للنظام العراقي تجاه القضية الجزائرية، فحتى وزارة "عبد الوهاب مرجان"، التي وصلت إلى وصلت السلطة في ديسمبر 1957، والتي علقت عليها آمال كبيرة لاتخاذ قرارات فعالة تساهم في دعم

1 - علي العبيدي: مرجع سابق. ص 99.

2 - خليل حسن الزركاني: مرجع سابق ص.ص 65-66

3 - أحمد جرحيس سليمان خندي: الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001، ص 141.

الثورة الجزائرية، سيما وأن هذا الأخير كان من أبرز الداعمين والمؤيدين لمطلب مقاطعة فرنسا اقتصاديا، ودعم الثورة الجزائرية، لكن الوقائع والأحداث أثبتت أن مسألة الدعم الحكومي للثورة الجزائرية، يقف عند سقف محدد لا يمكن تجاوزه من قبل رئيس حكومة مهما كانت ميوله وتوجهاته القومية والوطنية، أي لا يمكن أن تتعدى السيناريوهات المعدة من قبل قوى خارجية، كانت تتحكم في توجيه السياسة الخارجية للعراق ويتجلى هذا الموقف في آراء رئيس الحكومة "مرجان" التي تراجعت كثيرا، وقلت حده اندفاعه وكانت لغة التبرير هي الأكثر استخداما من قبله، وزملائه السابقين من أعضاء المجلس النيابي (1). فعندما طرح النائب "توفيق المختار"، سؤال حول جدية الحكومة العراقية في تطبيق مقاطعة فرنسا اقتصاديا نتيجة للسلوك الوحشي الذي تتبعه في الجزائر، كان رده مثل سابقه، "إن حكومته لن تتردد في تنفيذ المقاطعة إذا ما قررت جامعة الدول العربية ذلك وكثيرا ما حاول مرجان الابتعاد عن الحرج والخيبة التي تسببت لها اسئلة النواب استدراك الأمور، من خلال الإشارة إلى الدعم المادي الذي تقدمه الحكومة العراقية للثورة الجزائرية، وأشار إلى أن الحكومة رصدت 170 ألف دينار في اعتمادات السنة الحالية لنصرة الجزائر، كما أكد على استعداد حكومته في المساهمة في الصندوق المشترك الذي سيتم تأسيسه من قبل جامعة الدول العربية لمساندة الجزائر(2).

كان تخليد أيام الثورة الجزائرية، مناسبات أخرى يلجأ إليها النظام العراقي لتغطية عجزه في اتخاذ مواقف حاسمة في صالح القضية الجزائرية وامتصاص انتقادات الرأي العام العراقي له، مثلما وقع في عام 1957 عندما ترأس "فاضل الجمالي"، اللجنة الأهلية لجمع التبرعات للجزائر، وألقى بالمناسبة خطابا أمام الملك

1 - علي العبيدي: مرجع سابق، ص99.

2 - صبري فالح الحمدي: حركات التحرر الوطني في المغرب العربي، مرجع سابق، ص، ص161-162.

"قيصل" وممثل الوفد الجزائري "البشير إبراهيمي"، تحدث فيه عن نضال الشعب الجزائري، وواجب الأمة العربية نحوه فقال: "وما كفاح الجزائر سوى صفحة خالدة من الكفاح العربي المجيد، إن إخواننا الجزائريين ينادوتنا اليوم، ويلقون على عاتقنا مسؤولية تاريخية خطيرة فهم يدعوننا إلى مشاركتهم في الجهاد... والجهاد من أجل الجزائر اليوم واجب شرعي على كل عرب، وكل مسلم بل وكل إنسان محب للحرية، والجهاد كما ورد في القرآن الكريم يكون بالمال وبالنفيس، ولئن كان إخواننا الجزائريون يبذلون أموالهم وأنفسهم معاً دفاعاً عن حقهم في الحرية والاستقلال، فلا أقل من أن نساهم نحن في الجهاد بالمال على الأقل".

وبعده تقدم ممثل الوفد الجزائري "البشير إبراهيمي" فألقى كلمة قوية جامعة، شكر فيها ملك البلاد وحكومته وشعبه الكريم على هذه الالتفاتة، وهذه المساهمة الفعالة لدعم كفاح الشعب الجزائري، ثم تقدم فاصل الجمالي وأعلن بدء افتتاح الاكتتاب بتبرع الملك بـ 10000 دينار عراقي.

وكان هذا اليوم مناسبة مهمة لجميع العراقيين باختلاف توجهاتهم السياسية والعقدية، لبدء تضامنهم مع الشعب الجزائري، فبلغ مجموع ما تم التبرع به في هذا اليوم حوالي، 25285 دينار عراقي<sup>(1)</sup>. ويذكر الباحث هشام سوادي أن ولاية الموصل تبرعت لوحدها خلال عامي 1957-1958 بما قيمته 29500 دينار عراقي تم تحويله إلى حساب الجبهة عن طريق البنك العربي في الموصل<sup>(2)</sup>.

بالنسبة للنشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير خلال فترة حكم حكومة "مرجان" فقد برز خاصة في استغلال فرصة الاجتماع الدوري لدول ميثاق بغداد بأنقرة في 27

<sup>1</sup> - علي مرحوم: "الأسابيع الجزائرية في البلاد العربية" مجلة الثقافة، عدد 51، الجزائر، 1779، ص، ص 53-57.

<sup>2</sup> - هشام سوادي هشام، ناظم حسن علي: "موقف الصحافة الموصلية من الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، عدد 6، مجلد 2، تكريت، العراق، ص 212.

جانفي 1958 للقيام بمسعى لتدويل القضية الجزائرية على مستوى الحلف، باستغلال وجود دول عربية وأخرى اسلامية عضوة فيه، للتأثير في مواقف الدول الكبرى ودفعها نحو ملازمة الحياد كأقل شيء، فيالصراع الجزائري-الفرنسي، ولتحقيق هذا المسعى قامت دبلوماسية الثورة بما يلي:

- شن حملة واسعة النطاق ضد حلف بغداد على أنه أداة استعمارية تستهدف بالدرجة الأولى تشتيت شمل الدول العربية، والابقاء على تبعية هذه الأقاليم الحيوية للاستعمار فقد كتبت جريدة المجاهد في هذا الشأن مقالا بعنوان "الأحلاف الغربية وغاياتها" جاء فيه "أن حلف بغداد تستغله بريطانيا لتركيز نفوذها، في رقعة حساسة من العالم، كما أن هذا الحلف أداة لتفريق البلدان العربية، وتشتيت شملها، إن القضايا الحيوية في بلدان الشرق الأوسط ليست هي الخطر الشيوعي، كما يدعي المغرضون في الغرب، وإنما هي مكافحة الاستعمار ومخلفاته".

وتستهدف الجبهة من نشر هذا المقال في هذا الوقت توعية الشعوب العربية بحقيقة الأحلاف الغربية، وخطورتها على مستقبل الدول العربية، وبالتالي دفعها نحو معارضة هذه الأحلاف، مما يؤثر على الدول الأعضاء في الحلف، ويدفعها إلى الاستجابة لبعض مطالب الشعوب خاصة قضايا التحرر، لإظهار حسن النية<sup>(1)</sup>.

بعث وفد جبهة التحرير بقيادة السيد "الأمين دباغين" برسالة إلى وزراء خارجية كل من: العراق، إيران، باكستان، تركيا، يطلب فيها استخدام نفوذهم لدى الدول المجتمعة حولها في الميثاق، والدول الأخرى كذلك، لكي تسعى في سبيل الزام فرنسا بقبول حل عادل للقضية الجزائرية، يحقق رغبة الشعب الجزائري في الحرية

<sup>1</sup> - "الأحلاف الغربية وغاياتها"، المجاهد، عدد 22، 10/4/1958.

والاستقلال وتعتقد الجبهة أن أكبر وسيلة للوصول الى هذا الغرض، هو قطع تلك الدول لكل عون سياسي أو مالي أو حربي لفرنسا<sup>(1)</sup>.

أثيرت القضية الجزائرية في الاجتماع المشار إليه في البداية "سلفى" (selvy l'oloyd) سكرتير الخارجية البريطانية، استبعادها من جدول أعمال الاجتماع موضحا للاعضاء، "بأن الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا، وأنها نرسل مبعوثيها إلى الجمعية الوطنية في باريس، وأن الجزائريين ينتفعون من ثمار الديمقراطية والحرية الفرنسية وتولى الرد على هذا الخطاب،"فاصل الجمالي" الذي أوضح للمجتمعين أن الجزائر لم تكن في يوم من أيام جزء من فرنسا وأن الشعب الجزائر ليس شعبا فرنسيا، وهم لا يرغبون بأن يصبحوا فرنسيين، وأضاف أن الجزائر أرض محتلة، وأن الشعب الجزائري لم يعط حقوقا متساوية، ولا معاملة متساوية مع الفرنسيين، والدليل على ذلك أن ما يقرب من 9 ملايين جزائري لم يعطوا حق التمثيل، بصورة متساوية مع المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، الذي يقل عددهم عن مليون شخص، ودعا "فاضل الجمالي"، بريطانيا والولايات المتحدة إلى بذل جهودها في سبيل منع إراقة الدماء في الجزائر، ودعوة فرنسا إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قائلا "لقد حان الوقت لأصدقاء فرنسا، مواجهة الحقائق في الجزائر، الاعتراف بأن إراقة الدماء يجب أن تتوقف وان السيطرة الفرنسية على الجزائر يجب ان تاتي الى نهايتها، وذلك بالاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال" وختم "الجمالي"، كلامه بالإشارة الى ان المشكلة التي تشغل بال الأمة العربية ليس الخطر الشيوعي، وانما السياسة الاجرامية لفرنسا بالجزائر، اذ قال: " أن حلف بغداد يجب أن يفهم بشكل واضح، أن القضية الجزائرية هي واحدة من المشاكل الكبيرة التي نشغل بال وأذهان

<sup>1</sup> - احمد توفيق المدني: حياة كفاح ج3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص،ص356-366.

الوطن العربي، فإذا لم يتوصل الغرب لحل هذه المشكلة وفقا لمبادئ الأمم المتحدة فانها ستعطي الشيوعية سلاحا عدائيا قويا<sup>(1)</sup>.

بالرغم من موضوعية هذا الخطاب، ودقته فان الدول الكبرى خاصة بريطانيا والولايات لم تول أية أهمية لهذا الخطاب، وانتهى اجتماع بغداد دون أن يشير في ختام قراراته إلى القضية الجزائرية.

وبذلك صح تفسير جبهة التحرير لقضية الأحلاق الغربية وتبين أن حلف بغداد لم يكن ليخدم القضايا العربية، وإنما كان متمما لحلف الشمال الأطلسي من جهة وكنقطة ارتكاز للدفاع عن مصالح الاستعمار الغربي ونفوذه في الشرق الأوسط. ونذكر المصادر<sup>(2)</sup>،

ان فشل الوفد العراقي في تمرير أفكاره فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، كان بداية لتفكير العراق في الانسحاب من حلف بغداد، لتقريب سياسته من سياسات الدول العربية الأخرى، وهو الامر الذي سيتحقق بعد ثورة جويلية 1958.

أثرت ثورة 14 جويلية 1958، التي قضت على النظام الملكي، وأقامت محله النظام الجمهوري، إلى حدوث تغييرات في العراق، مست جميع الجوانب، وكان طبيعيا أن تكون السياسة الخارجية للعراق، احدى هذه الميادين التي شملها التغيير الذي استند أساسا إلى مارسمته"اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار"، قبل الثورة بشأن هذا الجانب والمتضمن الخروج من دائرة السياسة الخارجية البريطانية المتمثلة في حلف بغداد والاهتمام بالقضايا العربية، من حيث تحقيق التقارب مع الأقطار العربية، وازالة رموز النفوذ الأجنبي، خاصة القواعد الأجنبية، واتباع سياسة الحياد الايجابي، واقامة علاقات طيبة مع جميع الدول، بما فيها الاشتراكية، وقد عبر عبد الكريم قاسم عن هذه

1 - خرنان مسعود: مرجع سابق، ص68.

2 - "الأحلاف الغربية وغاياتها"، المجاهد، مرجع سابق.

المبادئ خاصة على الصعيد العربي قائلًا: "إننا لسنا دعاة محلية، ولا اقليمية، وإنما ندعوا إلى فكرة سامية هي التعاون والتكامل، ومديد العون إلى كل بلد عربي من أي مكان... إن العراق دولة محايدة مسالمة، تمد يد الصداقة إلى جميع الدول الصديقة، وتتاضل عن حريتها وكرامتها، وتتاضل عن حرية العرب وكرامتهم، إننا نتعاون مع الدول العربية بدون مقابل، فجمهورية العراق تدخل ضمن إطار الأمة العربية، كما هي الحالة مع إخواننا في الدول العربية... وجميع الأجزاء العربية غير المتحررة<sup>(1)</sup>.

من جهتها نتيجة لهذه المبادئ عبرت جبهة التحرير عن فرحتها بنجاح ثورة 14 جويلية 1958، حتى أن فرحات عباس وصف الحدث قائلًا: "أن هذا يساوي عشرون فرقة دخلت الجزائر"، ولم تتخلف جريدة المجاهد عن الحدث، فقد حمل عددها الصادر في 1958/8/28، صورة لقادة الثورة منهم صورة "الزعيم عبد الكريم قاسم" رئيس الوزراء، ونائبه "عبد السلام عارف"، ونشرت بالمناسبة مقالًا للاستاذ "ابراهيم كبه" بعنوان "أضواء عراقية على الثورة الجزائرية" وهو فقرات لمخلص كتاب سبق وأن نشره "ابراهيم كبه"، في عام 1956، وصفت المجاهد كتاب ابراهيم كبه "أنه فهم الثورة فهما علميا لم يدركه بعد- مع الاسف- كثير من رجال الوقت الحاضر<sup>(2)</sup>.

الكتاب المكون من 199 صفحة يمثل وثيقة عراقية هامة، ومبكرة أدركت قيمة الثورة الجزائرية، وبشرت بانتصارها الحتمي وتأثيرها اللاحق في سياسة المشرق العربي وتعريفه كل أشكال الاستعمار في العالم<sup>(3)</sup>.

انعكس موقف المثقفين العراقيين تجاه ثورة أول نوفمبر من خلال هذا الكتاب، فصدرت عن الثورة الجزائرية العديد من الكتب، والمقالات، التي احتضنت الثورة

<sup>1</sup> - نصير محمود شكر الجيوري: السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة بغداد، العراق، 2004، ص، ص 31-32

<sup>2</sup> - "أضواء عراقية على الثورة"، المجاهد، عدد 1958/8/28.

<sup>3</sup> - إبراهيم كبه: أضواء على القضية الجزائرية، مطبعة الرابطة، بغداد، العراق، 1956



الجزائرية وأشادت بدورها الريادي ليس على مستوى العالم العربي فقط، بل على مستوى حركات التحرر في العالم امثال؛"كتاب ثورة الجزائر والاحتلال الفرنسي" لمؤلفه "درويش الرفاعي" وكتاب "القضية الجزائرية بين الشعب الفرنسي والاستعمار الفرنسي" لابراهيم كبة، وكتاب "الجزائر بلد المليون شهيد"، لجمال الدين الألوسي بالاضافة إلى مئات المقالات الدواوين، والأعمال الابداعية الأخرى (1).

في أول رد فعل لحكومة ثورة 14 جويلية 1958 بعد انتصارها، استغل وزير خارجية العراق "عبد الجبار الجومرد"، فرصة زيارته لتونس ليلتقي بوفد جبهة التحرير مؤكدا له حرص الجمهورية العراقية على توطيد علاقاتها مع الثورة الجزائرية، وجه حينها رسالة إلى المجاهدين الجزائريين الابطال وإلى الشعب الجزائري، جاء فيها "الجمهورية العراقية شعبا وحكومة تتعاطف مع قضية الجزائر المجاهدة، تعاطفا مع أعز أمانيتها، وتعمل مع العاملين لدعم هذه الحركة المقدسة في سبيل واستقلال هذا البلد العربي المسلم، ولن تتوانى قطعا عن تقديم العون المادي والادبي لدعم حق الجزائر المشروع... إن جهاد الجزائر المقدس سيبلغ أهدافه في أقرب وقت وسينال هذا البلد حقه السليب لتعود الحرية الى ربوعه ويسود السلام في أرضه" (2).

في الحقيقة أن انتصار ثورة 1958 في العراق قدم زخما كبيرا للثورة الجزائرية لا على المستوى السياسي العربي، بل العالمي، فقد ساهم العراق من خلال حضوره الدولي الفاعل، في التعريف بالقضية الجزائرية، وكسب الأصدقاء لها، وهي حقائق وقفت عندها وسائل اعلام الثورة خاصة، مجلة "المجاهد"، التي نقلت أعدادها أخبار الثورة العراقية، ومساهمات العراق السياسية، والعسكرية، والمادية لدعم الثورة.

1 - خليل حسن الزركاني: مرجع سابق، ص. ص 7-13.

2 - عبد الكاظم العبودي: "دورة تموز 1958 في دعم ثورة الجزائر وانتصارها". الحوار المتمدن، عدد 2714،

العراق 2009/7/21. <http://w.w.w,ahewar.org>

إن الاهتمام المتزايد للنظام العراقي بالثورة الجزائرية يرجع بطبيعة الحال المنافسة بينه وبين الجمهورية العراقية المتحدة، التي كانت تمد الثورة بجميع أنواع المساعدات منذ إنذاعها سنة 1954، على قيادة الحركة العربية، وهي حقيقة تنبعت لها قيادة الثورة، إذ كانت نصائحها للممثلي الجبهة في البلدين، تسير في اتجاه ضرورة استغلال المنافسة بين النظامين لتحقيق مكاسب أكبر للثورة<sup>(1)</sup>، وسار "جلبار منيي" في نفس الاتجاه عندما أشار إلى الضغوط الممارسة من طرف النظام الناصري على ممثلي الثورة للابتعاد عن النظام العراقي، وصل الحد به إلى الطلب من البعثة الجزائرية في دمشق عام 1959 اصدار بلاغات معارضة لسياسة عبد الكريم قاسم العربية.<sup>(2)</sup>

في اطار التأييد المطلق غير المشروط للثورة الجزائرية، كان النظام العراقي أول المعترفين بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية غداة تأسيسها في 19/9/1958، اذ قدم "فائق السمرائي" - سفير العراق بالقاهرة - في اليوم نفسه، وبالضبط بعد عشر دقائق من الاعلان عن قيامها، اعترف بلده بها في حفل كبير أقيم بالمناسبة، ألقى فيه السمرائي نص الاعتراف والذي جاء على النحو التالي: سيادة الوزير....بناء على تعليمات عاجلة من حكومتي، يشرفني أن أنهى إلى سيادتكم أن حكومة الجمهورية العراقية، قد احاطت علما بقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي تعترف بها اعترافا كاملا، وأن الجمهورية العراقية، سوف لا تدخر وسعا للتعاون إلى أبعد حدود التعاون، مع الجمهورية الجزائرية المؤقتة في سبيل مصلحة الشعب الجزائري واستكمال أسباب سيادته واستقلاله، وانها تامل أن تستطيع الجمهورية الجزائرية أن تبسط في وقت قريب سيادتها على الأراضي الجزائرية بكاملها<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - مبروك بلحسين: مرجع سابق، ص166.

<sup>2</sup> - Gilbert Meynier : op ; cit, p576.

<sup>3</sup> - محمود علي الداود: بيت الحكمة في ملتقى تلمسان، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص52.

وفي 8 أكتوبر من نفس العام قرر مجلس الوزراء العراقي تخصيص مبلغ مليوني دينار بضمنها الى المائة ألف دينار المخصصة سابقا إلى حكومة الجمهورية الجزائرية اذ صادق على:

1. دفع ربع مليون دينار خلال السنة المالية الحالية
2. دفع المبلغ الباقي خلال السنة المالية القادمة<sup>(1)</sup>.

وفي 8 تشرين الثاني أصدر مجلس السيادة قانون رسم الطابع الاضافي لتحرير الجزائر، وجاء في الأسباب الموجبة "أن الدور الذي يمر به شعب الجزائر الشقيق ونضاله الدامي المستمر من أجل التحرير، والانعقاد من ربة الاستعمار الفرنسي البغيض ليلزم أبناء العروبة من شتى أقطارهم ليس بالتأييد المطلق لهذا الشعب الابي فحسب، بل يجب أن يصحب ذلك تاييد مادي سواء بالمال، او السلاح، والجمهورية العراقية اذ تشرع هذا القانون، تنفذ مطلبا شعبيا، طالما أظهر شعبه البطل، وطالب منذ فجر حركة التحرير الجزائرية، لذلك فقد استهدفت لائحة هذا القانون أن يكون الرسم شاملا مختلف الأوراق والمعاملات الخاصة (رسم الطابع) عدا العرائض، وكذا بطاقات السينما، والملاهي ، بالإضافة إلى ما سيحصل عن مخالفة هذا القانون<sup>(2)</sup>.

وفي نفس المدة تقريبا وبالضبط في 13/11/1958 أعلنت حكومة الثورة انتصارها للجزائر، المعبر عنه بقطع العراق لعلاقاته الاقتصادية بفرنسا، وتولت جريدة المجاهد في عددها الصادر في 8/12/1958 نقل هذا الخبر للشعب الجزائري مع صورة لقائد الثورة العراقية "عبد الكريم قاسم" بالصيغة التالية" نقلت وكالة الانباء يوم 13/11/1958 أن حكومة العراق وفي اطار التاييد والمؤازرة اللتين تحيط بهما

<sup>1</sup> - عبد الحميد العاني نوري، محمد الحربي علاء جاسم: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري

(1958-1968)، ج1، ط2، دار الحكمة بغداد 2005، ص315.

<sup>2</sup> - محمد علي الداوود مرجع سابق، ص53.

قضية الجزائر، قد قررت وقف كل نشاط اقتصادي وتجاري للفرنسيين في العراق وطلبت من الموردين والشركات الخاصة، التي تعمل لحساب الدولة العراقية، أن تمتنع عن إبرام أية عقود جديدة مع الشركات الفرنسية، علما ان هذه الاخيرة كانت تعتبر العراق فريسة شهية تدر عليها الربح الوفير على حساب الشعب، وأن 80% من المشاريع العراقية الكبرى من تعبيد الطرق، واقامة الجسور والسدود والمنشآت العامة، والمصانع كانت تنفذ على يد الشركات الفرنسية، تجني من وراء هذه العمليات أموالا طائلة، تحولها إلى رصاص بوجه نحو صدور الجزائريين<sup>(1)</sup>.

وبهدف تعميم القرار على جميع الدول العربية، حتى يعطي الاثر الايجابي المطلوب تقدم العراق بطلب إلى المجلس الاقتصادي العربي في القاهرة، بمشروع قرار بمقاطعة فرنسا اقتصاديا، دعما للثورة الجزائرية، ولكن المجلس أجل النظر فيه، وأحاله الى لجنة خاصة، وفشل المشروع، بسبب عدم تأييد اغلبية الدول العربية الاعضاء في المجلس المذكور<sup>(2)</sup>.

ان هذا الموقف الذي اتخذته الحكومة العراقية يعتبر طعنة حادة في ضب الاستعمار الفرنسي، ولمصالحة الاقتصادية المتزايدة في المنطقة ويكشف في نفس الوقت المستوى الجديد الذي بلغته التضامن العراقي مع الجزائر الذي تجاوز نطاق التجاوب العاطفي والتأييد الادبي إلى ميدان التدعيم العملي القوي الذي يتناسب مع المستوى الذي بلغته الثورة الجزائرية والتحديات التي تواجهها.

ورغم هذا الموقف الايجابي الذي اتخذه العراق دعما للثورة الجزائرية، فقد واجه حملة اعلامية عربية شرسة من قبل بعض الصحف العربية، والمصرية خاصة مما

<sup>1</sup> - "العراق ينتصر للجزائر المجاهدة ويقطع علاقاته الاقتصادية مع فرنسا"، المجاهد، عدد 33، 1958/9/8.

<sup>2</sup> - جعفر عباس حميدي، مؤيد ابراهيم الوندواوي: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج2، ط1، بيت الحكمة بغداد 2000، ص 186.

أجبر "عبد الكريم قاسم" على الرد بنفسه على تلك الحملات الصحفية في حفل تخرج ضباط الاحتياط الثالثة عشر قائلاً: "ان الغريب من اصحاب الصحف المأجورة في الدول المجاورة قد نهجت علينا...فماذا تريد هذه الصحف المأجورة؟ إننا قوملائنا الى دعاية...ومن دواعي سروري ان يكون العراق اول دولة اعترفت بحكومة الجزائر، ومن دواعي سروري أيضا أن تكون العراق اول دولة خصصت في الميزانية مليوني دينار لدعم حكومة الجزائر، تدفع سنويا، ولا شك في أن هذه المبالغ تضاف الى الاسلحة وتضاف الى الاخلاص والجهود التي نكنها لحكومة الجزائر، وأهلها وشعبها، انني ابشركم بان الاسلحة التي خصصت للجزائر كانت بدرجة كافية، وقد خصصنا أسلحة اخرى، وسوف تخصص اسلحة اخرى، حتى تتحرر الجزائر، وسوف تدعمها بكل ما اوتينا من قوة فهذه معاهدنا، ومدارسنا العسكرية، ومعاهد العلم الاخرى مفتوحة أمام الجزائريين<sup>(1)</sup>.

عندما نتحدث عن المساعدات التي قدمها العراق للثورة الجزائرية نجدها متنوعة لكن المدقق في حجمها يجد أنها عرفت تطورا ملحوظا خلال فترة الحكم الجمهوري ويمكن ابراز حجم هذه المساعدات في الجوانب التالية.

أ/ **الجوانب العسكرية:** ساعدت العراق على تحديث الجيش الجزائري، بمدة بالاطارات المتخصصة، عن طريق فتح كلياته العسكرية أمام الطلبة الجزائريين وتشير الوثائق الارشافية ان العملية بدأت منذ 1953، باستقبال 3 جزائريين في الكلية الحربية العراقية، وفي عام 1957، استقبلت نفس الكلية حوالي 30، ليرتفع العدد الى 50 طالبا بناء على طلب تقدمت به جبهة التحرير، وتم توزيعهم وفق التخصصات التي تتوفر عليها الكلية على النحو التالي

<sup>1</sup> - جعفر عباس حميدي، مؤيد ابراهيم الوندواوي : تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج2، ط1، بيت الحكمة بغداد 2000، ص186.

• سلاح المدفعية، 20 طالبا

• سلاح الطيران، 15 طالبا

ميكانيك الطائرات، 15 طالب<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للدعم المادي العسكري فتشير الوثائق أن العراق قام بتزويد وحدات جيش التحرير بشحنتي سلاح خلال عامي 1958 و1959

- سلمت الشحنة الاولى عن طريق البحر وتتكون من

- 10 مدافع هاون

- 400 بندقية

- 18 صندوق للمتفجرات

- 3 مدافع من نوع D.G.B

- 3 مدافع مضادة للدبابات

- وسلمت الثانية عن طريق الجو، وبلغت حمولتها 112 طن وتتكون من مسدسات قارن، حمض النتريت، مدافع هاون، ذخيرة<sup>(2)</sup>.

الجوانب الاجتماعية والثقافية: شملت تقديم مساعدات مادية للاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب، بلغت قيمتها في عام 1959 حوالي 5000 دينار عراقي<sup>(3)</sup>. بالإضافة الى شحنات من المواد الغذائية والالبسة، ومن اهمها شحنة 1960 التي تحتوي على المواد التالية<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - C.A.D.F.M.A.E., Afriquelevont /159. sur l'aide de la, R.A.U. et de l'Irak au.F.L.N

<sup>2</sup> - C.A.D.N ,21.PO/A/64 , sur l'aide apporté au F.L.N. pour la formation de cadres militaires

<sup>3</sup> - C.A.D.N ,21 po/A/64 , sur l'aid morale et humanitaire

<sup>4</sup> - خليل حسن الزركاني: مرجع سابق، ص17.

المادة	الكمية
الرز	100 طن
دبس	50 طن
اقمشة	50 طن
بطانيات	200 الف بطانية عراقية
صابون غسيل	1000 صندوق
تمر	50 طن

ومن الناحية الثقافية تم فتح المعاهد العراقية وجامعة بغداد وكلياتها أمام الطلبة الجزائريين، بلغ عددهم في السنة الدراسية 1958/1959 65 طالبا<sup>(1)</sup>، ليصل العدد في عام 1962 حوالي 120 طالبا<sup>(2)</sup>، تكفلت الحكومة العراقية بجميع مستلزماتهم، بما فيها دفع منحة شهرية تصل إلى 1500 دينار عراقي<sup>(3)</sup>.

في اطار الخصوصية والأهمية التي اعطتها قيادة الثورة الجزائرية للجمهورية العراقية تحركت الدبلوماسية لتسجيد هذه الأهداف وتنسيق رؤاها مع القيادة العراقية، بما يخدم مصلحة الثورة الوطنية، وفي هذا الاطار زار وفد من الحكومة الجزائرية بغداد يوم 21 أبريل 1959، برئاسة فرحات عباس، رفقة كل من كريم بلقاسم، وأحمد فرانسيس، وتوفيق المدني، كان على رأس المستقبلين للوفد في المطار "عبد الكريم

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21 po/A/64, aide recue par le .F.L.N pour l'admission d'etudiants dans les univrsites etrangeres

<sup>2</sup> - خرنان مسعود: مرجع سابق، ص124.

<sup>3</sup> - C.A.D.N.21po/A/64 aide recue,op.cit

بلقاسم"، وحشد من الجماهير رافعة شعارات: "الموت لديغول عدو الحرية" عاشت الجزائر حرة مستقلة" وفد الجزائر أهلا بك شعب العراق يحييك<sup>(1)</sup>.

كانت هذه الزيارة التي دامت 7 أيام فرصة أطلع من خلاله الوفد الجزائري نظيره العراقي بحقيقة الثورة، وتطوراتها الراهنة، طالبا الدعم العربي، وخاصة العراقي لنضال الشعب الجزائري، حيث صرح فرحات عباس أن "حكومته تعمل من أجل حل تفاوضي يضمن مبادئ الثورة، نحن نفضل تحقيق هذه الاهداف بطرق سلمية، لاننا لا نخوض الحرب من أجل الحرب، وقال إن حكومة العراق أدت واجبها تجاه الجزائر كاملا، وإذا كانت الامبريالية الفرنسية لها حلفائها، فنحن لنا حلفاؤنا واخوتنا، وأكد أن زيارته للعراق تعتبر نصرا للقضية الجزائرية، ودعا العالم العربي لتقديم الاعانات في جميع الميادين المادية والادبية، والدبلوماسية والمالية<sup>(2)</sup>، ومن جهته أكد "عبد الكريم قاسم"، للوفد الجزائري "أن ثورة الجزائر هي ثورة العراق، وشعبه والشعوب العربية المناضلة، ان العراق يبدي كل استعداد له للوقوف الى جانب الثورة الجزائرية، وتدعيمها ماديا وعسكريا، وفي المجالات الدولية، بكل ما استطاع اليه سبيلا<sup>(3)</sup>.

أثمرت هذه الزيارة بصدور بيان مشترك جاء فيه" اتاحت هذه الزيارة للحكومتين العراقية والجزائرية فرصة ثمينة، لزيادة توثيق العلاقات الأخوية بين الشعبين العراقي والجزائري، وتقوية أواصر الصداقة والمحبة بينهما، كما أتاحت للوفد الجزائري فرصة الاطلاع والتحسس بما يكنه الشعب العراقي من حب وحماس للقضية الجزائرية، وما يحمله من ايمان قوي باحقيتها وعدالتها، وقد لاحظ الوفد الجزائري اندفاع الشعب العراقي في سبيل مكاسب ثورته الخالدة، وشعوره بضرورة

1 - جعفر عباس حميدي واخر...، تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري ج2 مرجع سابق، ص 186

2 - "عباس من العراق"، المجاهد، عدد 42، 1959/9/18.

3 - جعفر عباس حميدي واخرون: تاريخ الوزارات العراقية، ج2، مرجع سابق، ص، ص، 188.



توفير فوائدها لخدمة الشعوب العربية المناضلة ضد الاستعمار، في طليعتها شعب الجزائر البطل الذي لم يثن عزمه عن تحقيق اهدافه الوطنية النبيلة، ما اصابه من الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات وقد زاده الكفاح ايمانا بقضيته، كما زاد ذلك الكفاح ثقة الشعب العراقي بان نضال الشعب الجزائري هو جزء متمم لنضال الامة الحرة، وهي كفاح مقدس للعروبة قاطبة<sup>(1)</sup>.

وعند مغادرة الوفد الجزائري بغداد، صرح الرئيس فرحات عباس قائلاً "أننا نسجل هنا بكل امتنان أن نجاح مهمتنا لدى حكومة العراق، كان نجاحا عظيما سيقرب ساحة نصر الجزائر، وسيخفف من آلام شعبنا، وسيجعله مقداما على المعركة الفاصلة، وهو أكثر ما يكون، ايمانا وأشد ما يكون مراسا الى أن يحقق استقلاله، ويوطد في أرض الجزائر اركان النظام الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي" وختم الرئيس فرحات عباس كلامه بتقديم شكر الشعب الجزائري للشعب العراقي وقيادته الرشيدة<sup>(2)</sup>.

واجمالا إن هذه الزيارة للعراق كانت من أجمل الفرص واثمنها، فقد اطلع الوفد اثناءها على حقيقة ما يجري في العراق، والمساعي المبذولة في سبيل تحرير الشعب العراقي من مآسي العهد الغابر، كما اقتنعت الحكومة العراقية بضرورة دعم كفاح الشعب الجزائري الذي هو جزء من الكفاح العربي المشترك، وخرج الطرفان بفكرة أن تحرير الأمة العربية انما هو عمل متصل، ومشارك لا ينتهي حتى تتحرر أجزاء الوطن العربي كافة من الاستعمار.

عندما أقدمت فرنسا على تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، أصدرت الحكومة العراقية بيانا شجبت فيه عمل فرنسا، وتحديها للرأي العام العربي والافريقي

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص، ص187-188.

<sup>2</sup> - جعفر عباس حميدي واخر: تاريخ الوزارات العراقية ج2 نفس المرجع، ص187.

بأقبالها على اجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، ونبهت المنظمات الاقليمية والدولية الى خطورة ما تقوم به فرنسا قائلة: " أن الجمهورية العراقية تشجب عمل فرنسا وتحديها للرأي العام العربي والافريقي باجراء تجاربها النووية في الصحراء الكبرى، لابد لها أن توجه انظار العالم كافة الى الأخطار والنتائج التي ستترتب على استمرار فرنسا في غيها تجاه القطر الجزائري المناضل، وتعريض شعوب الدول العربية الواقعة في الشمال الافريقي، وشعوب الاقطار الافريقية عامة للخطر. (1).

وانتقد البيان موقف حلف الشمال الاطلسي المؤيد للموقف الفرنسي داعية الحكومات العربية الى اتخاذ موقف موحد من فرنسا تقول: " ان هذا التظافر الاستعماري يجب ان يكون حافظا قويا لتظاهر جميع الشعوب خاصة العربية منها ضد الاستعمار، فالقضاء على نضال الشعب الجزائري معناه التمهيد للقضاء على كل حركة عربية تحررية... فلقد جاء في الانباء ان السكرتير العام لحلف الشمال الاطلسي" بول هنري سباك" (Poul Henri Spaak)، قد اعلن تأييده لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر، وقال انه يجب الاعتراف ان الجزائر منطقة فرنسية، وبان هذه الفكرة يجب ان تسود اية مناقشات يجريها الحلف بشأن الجزائر" (2).

تماشيا مع عقيدة التنسيق، واشراك النظام العراقي في كل صغيرة وكبيرة، تتعلق بمستجدات القضية الجزائرية، زار العراق في الفترة الممتدة بين 17 و 20 أبريل 1960 وفد جزائري يقوده كريم بلقاسم، رفقه: عبد الحفيظ بوصوف (وزير التسليح والمواصلات)، وأحمد فرانسيس (وزير المالية)، وابراهيم مزهودي (مدير ديوان الحكومة المؤقتة)، واخرى الوفد مباحثات مع المسؤولين العراقيين، حول مسائل

1 - عبد الكاظم العبودي: مرجع سابق

2 - مسعود خرنان: مرجع سابق، ص 120.

القضية الجزائرية خاصة الدعوة التي كانت مطروح آنذاك لحل القضية الجزائرية عن طريق المفاوضات بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في اعقاب اعلان الجنرال ديغول لحق تقرير مصير الشعب الجزائري<sup>(1)</sup>، هذا ما عبر عنه كريم بلقاسم لووكالة الانباء العراقية عندما قال " أننا جننا لتبادل وجهات النظر مع سيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، في الشؤون العامة والشؤون الجزائرية بصفة خاصة، والتطورات في الميادين السياسية والعسكرية<sup>(2)</sup> .

وعقب انتهاء الزيارة التي قال عنها كريم بلقاسم انها ناجحة مائة بالمئة، ادلى "ابراهيم مزهودي" نيابة عن الوفد بتصريح عبر فيها عن نجاح مهمة الوفد في العراق، وعبر عن تشكرات الشعب الجزائري، للعراق وقيادته يقول: "يسعدني بالانابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وعن الوفد، ان أرفع لمجلس السيادة الموقر ولسيادة الزعيم اللواء رئيس مجلس الوزراء، ولرجال حكومته الوطنية وللشعب العراقي الشقيق ولرجالات الراي والتوجيه، من اذاعة وتلفزة ووكالة انباء، ايات التقدير والشكر على الحفاوة البالغة والاكرام العربي الاصيل، الذي لقيه وفدنا الممثل لحكومة الجزائر الممثلة لارادة الشعب المجاهد، لا من اجل حريته واستقلاله فحسب، بل من أجل القضاء على الاستعمار العالمي العدوانى في الجزائر، الممثل في حلف شمال الاطلسي، الواقف وراء الاستعمار الفرنسي"، وبضيت قائلاً: " كما يسعدنا اعترافا منا وتقديرا ان اعلن على الملا في مشارق الارض ومغاربها تحقيق كل طلباتنا بدون تردد في جميع الميادين، وتأييد وجهات نظرنا بعد درس في شتى المشاكل من طرف الرئيس عبد الكريم قاسم وحكومته، وشعب الجزائر المجاهد سيحفظ لهذا البلد الكريم العظيم، بيض اياديه، معتقدا ان المعركة التي يخوضها هو هناك في وطنكم العربي

1 - محمود علي الداوود: مرجع سابق، ص، ص45-46.

2 - جهاد مجيد محي الدين أحمد ساجر حاسم الدليمي، واخرون: تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج4، بيت الحكمة، بغداد، ص136.

من ارض الجزائر، هي معركتكم تقدم لها الجزائر الدماء والسواعد والصدور، ويقدم لها العرب والافارقة والاسيويين عتادكم وقلوبهم"<sup>(1)</sup>.

في اعقاب هذه المحادثات صدر بيان عراقي - جزائري مشترك، يدل على تطابق اراء القيادتين حول حلول القضية الجزائرية، ومما جاء فيه" بالنظر الى الظروف التي تمر بها القضية الجزائرية، فقد تاكد الطرفان ان الطريقة الوحيدة لكسب الجزائر حقها في الحرية والاستقلال الوطني، تتخلص بضرورة تدعيم القضية الجزائرية بكل الوسائل المعنوية والمادية خاصة من قبل الدول العربية، والدول المحبة للحرية والسلم، وذلك على الصعيدين الشعبي والحكومي، فقد اصبح من الوجب بعد ما أبداه الشعب الجزائري من صبر وتضحيه وبطولة، وبعد أن بلغت الحرب الجزائرية المرحلة الدولية الحاضرة، ان تتآزر الجهود الفعلية من قبل الدول العربية.

**أولاً:** العمل على اثاره الضمير العالمي الى المآسي التي يتحملها الشعب الجزائري نتيجة لاعمال العنف والنقتيل، التي يتعرض لها، والى الخطر على السلم العالمي الذي ينطوي عليه مواصلة الحرب، والى النتائج المريرة التي يقاسيها العرب في كل مكان وحالة عدم الاستقرار الناجمة عن هذه الحرب

**ثانياً:** العمل على توفير المساعدات المادية لجيش التحرير الجزائري، سواء بالمال أو السلاح أو الرجال.

**ثالثاً:** بالنظر الى ايمان الجمهورية العراقية بعدالة القضية الجزائرية واعتبار اياها قضيتها الوطنية، بل اعتبار الجبهة الجزائرية، جبهة عراقية وبالنظر الى اعتقادها ان حرية الجمهورية، ستبقى منقوصة ما دام هناك في الوطن العربي البعض من ابنائه يعانون الظلم والجور، فقد تقرر ان تواصل الحكومة العراقية مساعدة المحاربين الجزائريين بالسلاح والمال، وبذل الجهود كما فعلت فيما مضى يحدها الايمان بان

<sup>1</sup> - نفس المرجع ص، ص136-137.

الجزائر العربية ستحقق استقلالها وحريتها، وسيظل النصر حليفها، وستأخذ مكانتها اللائقة بين دول العالم اجمع<sup>(1)</sup>.

ووعد البيان بدفع مبلغ مليون دينار في 1 مارس 1960، ومليون بعد مضي ستة أشهر، وأشار الى استمرار الحكومة العراقية في مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا حتى تتوقف عن عدوانها ويتم النصر للجزائر<sup>(2)</sup>.

كدليل على تطابق وجهات النظر بين القياديين العراقية والجزائرية وتأييد هذه الاخيرة لقرارات جبهة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، اصدرت وزارة الخارجية العراقية عقب رفض جبهة التحرير لشروط التفاوض مع فرنسا بيانا جاء فيه: "لقد كان واضحا للجميع أن ايقاف اطلاق النار يجب ان يكون مرتبطا كل الارتباط بقبول فرنسا مقدما بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وان المفاوضات بعد ذلك لن تكون إلا لوضع الاسس وتقرير الاساليب، التي بموجبها يتحق للجزائر استقلالها وسيادتها الكاملة<sup>(3)</sup>".

استمرت آلية التنسيق بين النظام العراقي، وقيادة الثورة الجزائرية حتى استرجاع السيادة الوطنية، فبقت الحكومة المؤقتة ترسل وفودها عقب كل اجتماع يعقده المجلس الوطني الاعلى للثورة، فبعد أن تالفت حكومة جديدة برئاسة "يوسف بن خدة" اوفد الى بغداد "توفيق المدني"، وقد استقبل هذا الاخير في يوم 1961/8/29 من قبل رئيس الوزراء واكد له تصريحاته السابقة بان الجمهورية العراقية بكاملها وفي كل وقت هي في نصرة الجزائر حتى يتم للجزائر النصر على المستعمرين.

1 - محمود علي الداود: مرجع سابق، ص، ص 47-49.

2 - جهاد مجيد محي الدين واخرون: تاريخ الوزارات العراقية، ج4، مرجع سابق، ص138.

3 - نفس المرجع، ص137.

وجاء التوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار الموقع بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا، مناسبة لرئيس الوزراء العراقي لكي يسرد مساعدات العراق للثورة الجزائرية، منذ تنصيب النظام الجمهوري في العراق الى هذا التاريخ وليعلن عن حزمة جديدة من المساعدات للشعب الجزائري في المرحلة الراهنة " إن الجمهورية العراقية التي وقفت مع الجزائر قبل المفاوضات، وخلالها تعلن بانها وبجميع امكاناتها وطاقات شعبها سوف تقف دائما مع الشعب العربي في الجزائر ومع كل شعب يكافح الاستعمار في سبيل حريته واستقلاله، في جميع الحالات والظروف، وأن كل قرار تتخذه الحكومة الجزائرية المؤقتة، لخير الشعب الجزائري الشقيق، سيكون موضوع تاييدنا المطلق وتاييد ابناء الشعب في العراق، الذين يقدرّون الخطوات الجريئة للحكومة الجزائرية وشعبها الجسور.

واستغل المناسبة -انطلاقا من تجربته الخاصة مع الاستعمار وعملائه-ليقدم النصح للقيادة الجزائرية في كيفية التعامل مع المرحلة الحالية، التي يمر بها الشعب الجزائري حيث نصح قائلاً: " ونحذر اخواننا في الجزائر في المرحلة الدقيقة الراهنة من غدر الاستعمار، وعليهم اتخاذ الحيطة والحذر، وان لا هوادة مع الاستعمار مطلقا حتى يتم تحرير وطنهم، وحتى يتمتع الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال الناجز<sup>(1)</sup>.

وفي 5 افريل 1962 وصل الى بغداد وفد عن الثورة الجزائرية يقوده، احمد بن بلة، وحسين ايت احمد، ورايح بيطاط،ومحمد خيضر، بعد خروجهم من السجن، وقد استقبل الوفد استقبال الابطال الوطنيين العائدين، كان على راس المستقبليين الزعيم "عبد الكريم قاسم"، وممثلي كل القوى الوطنية العراقية، ورفعت الجماهير اعلام الجزائر وصور القادة الجزائريين، حتى ان الحشود المرحبة أوقفت السيارة وحاولت حملها على الاكتاف استمرت الاحتفالات الشعبية طوال فترة اقامة الوفد في العراق.

<sup>1</sup> - مسعود خرنان: مرجع سابق، ص122.

بعد ان امضى الوفد في العراق ثلاثة ايام، غادر بغداد يوم 8 افريل 1962، وكان في توديعه عبد الكريم قاسم، وبحضور الوزراء، ورئيس اركان الجيش، وكبار رجال الدولة، وفي المطار ادلى "احمد بن بلة" نيابة عن الوفد بالتصريح التالي: "بمناسبة مغادرتنا للعراق الحبيب احبي الشعب العراقي كله والزعيم عبد الكريم قاسم، على لقاءه الاخوي وعلى كل الاشياء التي لمسناها وسمعنا بها، ان كل الاخوان مسرورين جدا املنا ان تتكامل اعمالنا، وتنسجم من الرباط إلى البصرة، وناخذ مما نكسب من خصال عربية ما يجعلنا أقوىاء ضد الأعداء....نعبر عن سرورنا لنتائج المحادثات التي أجريناها مع سيادة الزعيم عبد الكريم، فقد اكد لنا سيادته ان العراق معنا وانه مصر على مساعدتنا في مرحلة التحرر، وهذا ما يزيد تثقتنا في الاهداف التي رسمناها لثورتنا(1).

ولما اعلنت الجزائر استقلالها في 5 جويلية 1962، صرح عبد الكريم قاسم باسم الحكومة قائلاً: "اننا نعتبر هذا اليوم اول طريق في بداية عهد الاستقلال، للإرادة الجزائرية، مؤكداً على تضامن اوثق بين العراق والجزائر،(2).

### المبحث الثالث: دول الخليج العربي والقضية الجزائرية

#### السعودية:

في الحقيقة ان الانفتاح الدبلوماسي الجزائري على المملكة العربية السعودية، قد بدأ قبل اندلاع الثورة الجزائرية، من خلال تطلع بعض وجوه الحركة الاصلاحية والسياسية الجزائرية، الى استقطاب اهتمام المملكة العربية السعودية بقضايا شمال افريقيا عامة والقضية الجزائرية خاصة، نظر لمكانة المملكة في العالم العربي،

<sup>1</sup> - جعفر عباس الحميدي وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج5، ط2، بيت الحكمة بغداد، 2005، ص، ص. 401-404

<sup>2</sup> - عمار بن سلطان وآخرون: مرجع سابق، ص293.

والاسلامي، وفي هذا الصدد بعثت جبهة الدفاع عن شمال افريقيا عن طريق رئيسها "محمد الخضر حسين" وامينها العام "فضيل التولاني، بمذكرة الى الملك "عبد العزيز ال سعود" عند زيارته لمصر، تعرضت فيها الى السياسة الفرنسية في شمال افريقيا التي استهدفت الارض والانسان، في محاولة للقضاء على مقومات هذه المجتمعات والحاقتها بفرنسا، رغم التباين الكبير في الخصوصيات والعقيدة بين هذه الشعوب والشعب الفرنسي، ومما قالته بخصوص الجزائر: " ان فرنسا يا صاحب الجلالة هجمت على بلاد الجزائر منذ مائة وسبعة عشرة عام، دافع اهلها بحروب نظامية استمرت نحو سبعة عشر سنة، ولما تغلبت عليه بكثرة الجند ووفرة السلاح، هبطت عليهم وانتزعت منهم حقوقهم الحيوية والسياسية بل اعتبرت ذلك القطر قطعة من فرنسا، وجعلت النظر في شؤونه الى وزارة الداخلية في باريس، بالرغم من ان قوميته ولغته عربية وأن دينه الاسلام".

أكدت المذكرة على انتماء شعوب شمال افريقيا الى حظيرة الشعوب العربية والاسلامية، جاعلة الحفاظ على مقوماته الاساسية من ارض ولغة ودين مسؤولية جميع الدول الاسلامية، وبحكم الصفة الدينية والادبية التي يتمتع بها اقليم الحجاز واميرها "عبد العزيز" ناشدته ان يولي اهتمامه بهذه القضية العربية والاسلامية سواء بتقديم الدعم المادي لها، أو الدعاية لها امام الشعوب والدول الاسلامية، ومما ذكرته في هذا الجانب "...وبقاء شمال افريقيا في ايدي مغتصبيها منذ عشرات السنين، لا تلقى تبعيته على كاهل سكان تلك البلاد، وحدهم بل، سيسأل عنه كل عربي ومسلم، في استطاعته ان يقوم بعمل او يجهر بقول يساعد على خلاص اولئك العرب المسلمين، من اغلال الاضطهاد التي يضعها الفرنسيون في اعناقهم، و"جبهة الدفاع في شمال افريقيا" كبير الامل في ان جلالتم تشملون قضية تونس، والجزائر، ومراكش بدعاية، وتبذلون ما استطعتم من المساعدة على انقاذها من الاستعمار



الفرنسي... وترى من جلالتم اتجاها الى هذه القضية يبشر بنجاحها، ويزيد المجاهدون داخل الاقطار وخارجها اقداما واطمئنانا<sup>(1)</sup>.

ونشير كذلك في هذا الجانب، الى جهود الحركة انتصار الحريات الديمقراطية ممثلة في زعيمها مصالي الحاج، خاصة اثناء الرحلة التي قادته الى المشرق العربي عام 1951، والتي استهلها باداء فريضة الحج، اين التقى بملكها "عبد العزيز" وولديه وتطرق معه الى مسيرة الكفاح التي قادها الشعب الجزائري ضد الاستعمار، وطلب منه تقديم مساعدات مادية لتعزيز الكفاح، باعلان ثورة تحريرية جزائرية، كما طلب وساطته لعرض القضية الجزائرية على الجامعة العربية، والامم المتحدة، في اقرب وقت ممكن فكانت ردود فعل "عبد الله بن عبد العزيز"، كلها ايجابية سائرة في طريق تقديم كل الدعم لنصرة قضية الشعب الجزائري، وقد اشار "مولاي مرباح" الى ذلك، في قوله، "... ان الملك السعودي سال مصالي الحاج عن امكانية الصمود ستة اشهر في حال اعلان الثورة ضد الاستعمار؟ فاجابة مصالي الحاج بامكاننا ان نصمد الدهر كله؟ وكان تعقيب الامير اذا صمدتهم 6 اشهر فكل شيء من عندنا؟ وفي الختام منحه 4 ملايين فرنك فرنسي قديم"<sup>(2)</sup>.

كما تلقت السعودية مذكرة من جمعية العلماء المسلمين، عن طريق رئيسها "البشير ابراهيمي" في 1 جانفي 1955، طالبة استخدام "الملك سعود" لنفوذه لدعم القضية الجزائرية دوليا، وبالأخص في الأمم المتحدة، واقتрحت تولي "أحمد الشقيري" أو "عزام باشا" مسؤولية متابعة القضية الجزائرية، والمرافعة لصالحها في الأمم المتحدة ومما جاء فيها "نحن على يقين من أنكم ما بدأت، إلا لتتموا فاسمحوا لنا يا صاحب الجلالة - أن نلفت نظر جلالتم إلى أنه من بين رجالات العرب، رجلين متخصصين

<sup>1</sup> - الفضيل الورتلاني : مصدر سابق، ص،ص279-281.

<sup>2</sup> - محمد عباس: رواء الوطنية، دار هومة الجزائر، 2009، ص 342.

في الالهام العام بشؤون الجزائر من جميع نواحيها، مع الاخلاص والغيرة والجرأة، ومع الصدق في خدمة جلالتم وهما الاستاذ "أحمد بك الشقيري"، والاستاذ "عبد الرحمان عزام باشا"، فاذا وافق نظركم السامي على ان نلكلفوهما، أول حدهما بالاستعداد من الآن لمتابعة قضايا الجزائر والدفاع عنها باسم جلالتم<sup>(1)</sup>.

رغم الطوق السياسي الذي ضربه الاستعمار الفرنسي على القضية الجزائرية "على أنها قضية فرنسية داخلية"، وتصريحات قادتها السياسيين المهدة بحرب ضد كل دولة تتخطى هذه الحدود في تعاملها مع المشكلة الجزائر، أعلنت المملكة السعودية في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 13 ديسمبر 1954، استعدادها لعرض القضية الجزائرية في الامم المتحدة، وبالرغم من أن مجلس الجامعة، الذي ترأسه فريد النقاش انذاك - ممثل لبنان - رفض الطلب، ورأى التريث إلى الوقت المناسب، إلا أن السعودية قامت بتاريخ 1955/1/05 بارسال مذكرة إلى مجلس الأمن، "لفتت فيها انظاره إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر، على اعتبار أنها تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، وأوضحت المذكرة في بيان تفسيري ارفق بها، أن فرنسا تحت سطار أسطورة ووضعها في الجزائر، تحاول طمس خصائص الشعب الجزائري القومية، والثقافية، عن طريق العمليات العسكرية الوحشية"، ومن المعروف أن الهيئة الأهمية أنهت دورتها دون الاشارة إلى القضية الجزائرية معتقدة أن فرنسا ستجد لها حلا مناسباً على النحو الذي تعاملت به مع القضيتين، التونسية والمغربية اضافة إلى تمسك فرنسا بنظرية أن "القضية الجزائرية شأن داخلي فرنسي"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد عبد الكريم مراح: "موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية"، مجلة الدارة، عدد 4، السعودية، شوال 1427، ص، ص 252-253.

<sup>2</sup> - C.A.O.M 81 F/1010.lettre du 5 janvier adressée au président du conseil du securite par le représentant de l'arabie Saoudite

بالرغم من ذلك، فقد آثار هذا الاجراء اندهاش وغضب فرنسا اذ ارسلت عبر سفارتها في جدة، بمذكرة الى المملكة العربية السعودية عبرت فيها عن اندهاشها العميق عزم المملكة عرض القضية على الجمعية العامة، ومجلس الأمن، مبينة أن اندهاشها كان اشد، لان هذا الاجراء قامت به السعودية، دون غيرها من الدول العربية متجاهلة علاقات الصداقة التقليدية بين البلدين، وجاءت في وقت تفرض على البلدين تدعيم اواصر الصداقة والتفاهم والتكامل لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة (التحدي الشيوعي) ولم تنس أن تذكر بشيء من التهديد، أن ذلك من شأنه أن يضر بالعلاقات الطيبة بين البلدين، وناشدها باعادة النظر في موقفها الداعم للقضية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

ردت الخارجية السعودية بمذكرة في غاية الدقة والموضوعية، اكدت فيها حرصها على دوام علاقات الصداقة بين البلدين، لكن ذلك لا يجب أن يكون على حساب الشعب الجزائري العربي المسلم، الذي تربطها به، علاقات الأخوة والمصير المشترك، والتي تفرض تكريس المملكة جهودها لتحقيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري، ما دامت الشرائع الدولية تؤكد على هذا الحق، بمعنى لا يجب أن تفهمه فرنسا بمثابة عداء لها<sup>(2)</sup>.

استمرت المملكة العربية السعودية رغم هذا التهديد إن صح التعبير، والتطورات الخطيرة التي شهدتها منطقة المشرق العربي في ظل معطيات دولية واقليمية مهددة لسيادتها، خاصة من طرف بريطانيا، ومصر، والتي وصلت إلى درجة القطيعة بسبب الخلاف حول واحة "البريمي"، ووقوف المملكة ضد حلف بغداد، في تأدية

<sup>1</sup> – C.A.D.F. ,MA.E. ,Afrique lervant/39, Arbie Saoudite –France et la question algerienne

<sup>2</sup> – Ibid.

واجبها نحو دعم القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>، فلم يتوان ممثلها الدائم لدى الامم المتحدة "أحمد الشقيري" في جلسات الجمعية العامة تحميل فرنسا، مسؤولية ما يحدث للشعب العربي الأعزل في الجزائر<sup>(2)</sup>.

ظهر التأييد السعودي بوضوح في وقوف ملكها بجانب الشعب الجزائري في محنته اثر عملية القرصنة التي نفذتها الحكومة الفرنسية في حق الوفد الجزائري يوم 22/10/1956، فقد طالب الملك "سعود" من الحكومة الفرنسية اطلاق سراح قادة الثورة الذين اعتقلتهم، وأصدرت الحكومة السعودية بهذه المناسبة بيانا جاء فيه "على اثر اعتقال السلطات الفرنسية لبعض زعماء الجزائر، في ظروف لا تقرها القوانين الدولية أمر صاحب الجلالة وزارة الخارجية بتوجيه نظر الحكومة الفرنسية الى النتائج الخطيرة التي يؤدي اليها هذا الاعتقال بالنسبة للسلم، مع المطالبة بالافراج عنهم فورا حتى لا تتعقد الامور، وتزداد الحالة خطورة في الجزائر، بل في الشرق الاوسط عامة<sup>(3)</sup>، وحذا الشعب السعودي حذو حكومته بان جعل هذا اليوم مناسبة لجمع التبرعات الشعبية لدعم الثورة الجزائرية، وهي التبرعات التي بلغت 28/10/1956، أكثر من أربعة ملايين ريال سعودي،بالاضافة إلى مليون ريال بدأ بها الملك سعود، حملة التبرعات للشعب الجزائري والثوار في الجزائر<sup>(4)</sup>.

في اطار المساعي التي تبذلها قيادة الثورة لحشد الدعم العربي لمشروعها القاضي بتخصيص ميزانية ثابتة على مستوى الجامعة العربية لدعم كفاح الشعب الجزائري

<sup>1</sup> - عبد الكريم عامر طایل الطحاوي: "سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)", بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي دار الملك عبد العزيز السعودية ، 2007، ص250.

<sup>2</sup> - مريم الصغير: مرجع سابق، ص215.

<sup>3</sup> - اخلاص بخيت الجعافرة وخديجة عبد الكريم النعيمات : "موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية (1954-1962) من خلال صحيفة ام القرى السعودية" المجلة الاردنية للتاريخ والاثار، عدد 3، مجلد6 بيروت، 2012، ص93.

<sup>4</sup> - عبدالكريم عامر طایل الطحاوي: مرجع سابق، ص251.

تساهم فيها الدول الاعضاء بالجامعة، بعث مكتب جبهة التحرير في القاهرة بتاريخ 4 نوفمبر 1957 برسالة مستعجلة إلى الملك "سعود بن عبد العزيز" لدفعه نحو تبني هذا المشروع والدفاع عنه لدى الدول العربية.

إن تركيز قيادة الثورة في رسالتها على الملك "سعود بن عبد العزيز"، دون غيره من الملوك والرؤساء العرب، يدخل في إطار الأهمية التي يكتسبها الدور السعودي في المنطقة العربية، وفي نفس الوقت كانت الرسالة مناسبة لتحقيق جملة من الأهداف حصرتها فيما يلي:

- ألا بتأثر الملك سعود بن عبد العزيز بالخطاب الذي ألقاه الوفد الجزائري في الجامعة العربية بتاريخ 3 نوفمبر 1957 بان لا يعتبر أن الكلام يشمل، بعد الجهود التي بذلها في سبيل نصره القضية الجزائرية

- الاشارة بمكانة ودور "سعود بن عبد العزيز" في الكفاح الجزائري، ودفعه لان يكون أولى المساهمين في المشروع، المناضلين في سبيل تجسيده على أرض الواقع.

ركزت الرسالة على إزالة سوء الفهم لدى القيادة السعودية، بالتعرض إلى المرحلة الخطرة التي تمر بها الثورة الجزائرية، نتيجة تسخير الحكومة الفرنسية امكانيات ضخمة لتدمير الشعب الجزائري، الامر الذي يتطلب توحيد الصف العربي لمساعدة الشعب الجزائري العربي المسلم على الصمود ضد الاستعمار الفرنسي، بكل الوسائل خاصة المال، غير أن الدول العربية لم تدرك حجم هذه المرحلة وخطورتها على الشعب الجزائري، بدليل عدم استجابتها لدعوات الوفود الجزائرية في العديد من المناسبات، لتحقيق المطالب العاجلة التالية:

- امدادنا باعانة سريعة فعالة لنتمكن من مواصلة القتال بالشدة المطلوبة

- تخصيص مقدار معين من ميزانية كل دولة، يتجمع منه مقدار عشرة ملايين جنية كل سنة، تتكون منها ميزانية خاصة للقطر الجزائري، تمكنه من القيام باعماله الحربية والسياسية طوال السنة، دون الحاجة الى الاحاف والسؤال.

بعد توضيح هذه المسائل- أسباب الشدة في الخطاب أو صراحة الثورة - عادت الرسالة الى التذكير بفضائل الملك "سعود بن عبد العزيز" على الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا قائلة "اننا لا ننسى ولا ننسى الجزائر المجاهدة أبدا في حاضرها ومستقبلها ان يد جلالكم، كانت أول يد امتدت إليها المساعدة المالية أولا ، و باحتضان قضيتها أمام الامم المتحدة ثانيا، فإن كنا نتقدم إليكم من جديد، وكلنا أمل ورجاء في مدد سريع فعال فاننا نتقدم إلى عامل العرب الأكبر الذي هو مستودع الشمم، ومنبع الهم، وقد عودنا أطال الله بقاءه إنه السريع النجدة ، العظيم المروءة"<sup>(1)</sup>.

تدعيما لهذه الرسالة، قام وفد عن جبهة التحرير بتاريخ 11 ديسمبر، 1957، بزيارة إلى الرياض لاداء فريضة الحج، والدعاية للقضية الجزائرية، والتقى مع العديد من الوفد والهيئات الاسلامية ، كما حظي الوفد باستقبال الملك "سعود بن عبد العزيز"، ووقف بنفسه على المطالب التي قدمها له الوفد الجزائري، وكلف وزير ماليته "الشيخ سرور الصبان" للقيام بالواجب تجاه الأشقاء الجزائريين، مع دراسة كل الامكانيات التي تمكن من تحقيق مطالب الوفد الجزائري ،وقد نقل توفيق المدني خلاصة هذا اللقاء عندما قال: قابلنا الملك سعود بن عبد العزيز مقابلة حارة، واستمع إلى كلامنا في تفهم عميق وقال: ابشروا سيكون لكم بحول الله ما تطمئن اليه قلوبكم، اني أكلف بكم الشيخ وزير المالية "محمد سرور الصبان" واني أدرس معه كل الامكانيات فكونوا على ثقة من أننا نعمل ما يوجبه الله والضمير"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص، ص 327-329.

<sup>2</sup> - نفس المصدر ، ص 359.

بعد أيام قلائل وبالضبط في جانفي، 1958 عاد الوفد من جديد لزيارة الرياض وبيدوا أن الهدف من الزيارة هذه المرة هو الوقوف على تنفيذ الوعود التي قطعها الملك في اللقاء السابق، والتقى الوفد من جديد بالملك "سعود"، ودارت محادثات بين الوفد، ووزير المالية السعودية، أعلمهم بعدم توفر المبالغ المالية الكافية لتلبية حاجة الوفد، ومع ذلك قرر الملك فتح اكتاب جديد لدعم الثورة الجزائرية، خصص له يوم 15 شعبان الموافق ل1 فيفري عام 1958<sup>(1)</sup>.

تنفيذ لهذه السياسية أعلنت المملكة، وبناء على رغبة الملك في تحديد يوم 15 شعبان "كيوم للجزائر"، قام "الامير سلمان بن عبد العزيز"، أمير الرياض، الذي ترأس اللجنة المركزية لجمع التبرعات بمدينة الرياض ، بتوجيه نداء للشعب السعودي حول هذا اليوم قائلا: أيها السادة صدرت ارادة ملكية بدعوة يوم 15 شعبان بيوم الجزائر يتبرع فيه المواطنون بما تجود به نفوسهم الخيرة لإخوانهم المجاهدين الجزائريين الذين يقارعون قوات الاستعمار الغاشمة في ديارهم، وانه يسعدني أن أوجه كلمتي هذه، أدعو فيه إخواني ومواطني، للمشاركة في هذا العمل الجليل ،والمبادرة إلى تخليد هذا اليوم، وتخليد أسمائهم ضمن صحائف الخلود، بما يقدمون لأخوان لهم في الدين واللغة، إخوان يهاجمهم الاستعمار في عقر ديارهم بقواته وطائراته، ويدمر القرى ويقتل العجزة والأبرياء"<sup>(2)</sup>.

وكانت نتيجة هذا اليوم مشرقة جدا اذ تبرع الملك "سعود بن عبد العزيز" بمبلغ مليون ريال سعودي، والحكومة السعودية بمليونين ونصف المليون ريال، تدفع سنويا لمساعدة الجزائر، كما ساهم الشعب السعودي ب أكثر من 5 ملايين ريال، وتقديرا لهذا الموقف النبيل لدولة السعودية حكومة وشعبا، وجه "أحمد بودا"، خلال وجوده في

<sup>1</sup> - نفس المصدر ص. ص361-363.

<sup>2</sup> - عبد الحكيم عامر طایل الطحاوي: مرجع سابق، ص، ص352-353.

الرياض أواخر شهر مارس، برقية شكر للملك سعود على ما يقوم به من مساعدة ونصرة للقضية الجزائرية ماديا ومعنويا<sup>(1)</sup>.

النتيجة الأهم لهذه الزيارات، هو تأسيس مكتب لجبهة التحرير، في جدة في أبريل 1958 وعين على رأسه "عباس بن الشيخ الحسين"، بمساعد "ساعد بلخوجة"<sup>(2)</sup> وإن جاء تأسيسه متأخرا بعض الشيء، مقارنة بالفهم الذي أظهره الملك السعودي للقضية الجزائرية منذ البداية، وقد يرجع هذا الى المنافسة الشديدة بين الحركة المصالبة، وجبهة التحرير في هذا البلد، وعدم قدرة السعوديين فهم من يمثل الثورة كما أشارت الدراسات الى أن مكتب جدة عانى من الكثير من المعوقات، عرقلت نشاطه، وهذا نتيجة الاجراءات التي كان يفرضها النظام السعودي على المكتب قبل مباشرة أي نشاط على ارض المملكة، لكن الامور سوف تتحسن بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقيام أول وفد لها بزيارة الرياض في عام 1959<sup>(3)</sup>.

من المهام المسندة إلى هذا المكتب - بالإضافة إلى الأنشطة الدبلوماسية - تنظيم تظاهرات لجمع التبرعات لصالح كفاح الشعب الجزائري، وكان يختار لها في أغلب الاحيان موسم الحج الذي يعتبر مؤتمرا عالميا، يجمع مئات الآلاف من حجاج الولاة والاقطار العربية والإسلامية، وفرصة مهمة للدعاية للقضية وكسب الدعم لها، وفي هذا الاطار أشرف المكتب على تنظيم أسبوع الجزائر في عام 1959، حيث أقام مخيما سمي "مخيم الجزائر" رفع عليه العلم الجزائري، ونظم بالمناسبة معرضا بالصور عن الثورة الجزائرية وعرضت فيه بعض الخرائط واللافتات التي توضح الشخصية الجزائرية، ومعاناة الانسان الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي، واشترك في انجاح هذه العملية الطلبة الجزائريون المقيمون بالسعودية، كما إتصل المكتب

<sup>1</sup> - " الاعانة السعودية للجزائر " المجاهد، عدد 17، 1958/2/1.

<sup>2</sup> - C.A.D.N ,21po/B/9, les bureaux, op, cit

<sup>3</sup> - عمر بوضرية : مرجع سابق، ص242.



بالعلماء المشرفين على الحرم النبوي من أجل دعوة المسلمين خلال مواعظهم لدعم اخوانهم الجزائريين في جهادهم من باب نصره المسلم لآخيه<sup>(1)</sup>، كما تكمن المشرفون على اليوم من توزيع صكوك اكتاب لجمع التبرعات التي قدرت قيمتها حسب بعض المصادر الارشيفية 3.000.000 ريال أي ما يعادل 232 مليون فرنك فرنسي<sup>(2)</sup>.

مواصلة للتجاوب الذي أظهره الملك "سعود بن عبد العزيز" تجاه القضية الجزائرية، أعلنت الحكومة السعودية اعترافها بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 20 سبتمبر 1958، في برفقية بعثها الأمير "فيصل بن عبد العزيز" ولي العهد، ورئيس مجلس الوزراء، بناء على توجيه الملك سعود جاء فيها "حضرة السيد فرحات عباس رئيس وزراء حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة، اهنيء سيادتكم بقيام الجمهورية الجزائرية وانه يسرني أن أخبر سيادتكم باعتراف حكومة المملكة العربية السعودية بشقيقتها الجمهورية الجزائرية، راجين لها النصر في كفاحها لنيل الاستقلال والاعون في ما هي قادرة عليه<sup>(3)</sup>.

لقد كان الاعتراف السعودي، خامس اعتراف تحصل عليه الحكومة المؤقتة منذ الاعلان عن تاسيسها في 19 سبتمبر، وبالرغم من أن هذا الاعتراف يفتقد إلى التحديد إلا أنه يعبر عن شرعية الحكومة المؤقتة للجمهورية في الدفاع عن قضية الشعب الجزائري، ويقوي مركزها دوليا.

تكريسا لعقيدة هذا الاعتراف قام وفد جزائري متكون من فرحات عباس وكريم بلقاسم ،وأحمد فرانسيس ، و احمد توفيق المدني، و ابراهيم مزهودي، وعبد الرحمان يعلاوي بزيارة الى المملكة العربية السعودية في 6 مارس 1959 التقى خلاله بالملك

<sup>1</sup> - نفس المرجع. ص. ، ص244-245.

<sup>2</sup> - C.A.N21po/B/64.les financement, op, cit

<sup>3</sup> - عبد الحكيم عامر طايل الطحاوي: مرجع سابق، ص256.

"سعود بن عبد العزيز"، و أعضاء حكومته، و جرت المباحثات حول شؤون الحرب التي يخوضها الشعب الجزائري في سبيل حريته واستقلاله، وما تتطلبه هذه الحرب من معونة حكومات الدول العربية عامة، والحكومة السعودية خاصة، بالإضافة إلى وضع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

قولبت طلبات الوفد الجزائري باستجابة مطلقة من طرف الحكومة السعودية، حيث عبر رئيس مجلس الوزراء السعودي للوفد الجزائري " أن القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري هي قضية مقدسة لا يمكن تجاهلها أو نسيانها، وبذلك فهي فوق القانون وتشريع الدولة، ولذلك تعطل القوانين، إذا هي وقفت في وجه ما نتطلبه من الجهاد في الجزائر. ومن جهته أكد العامل السعودي شخصيا للوفد الجزائري على تحمل مسؤولياته تجاه الواجب العربي والاسلامي، المتمثل في القضية الجزائرية حيث قال في هذا الصدد "انكم لستم جزائريين أكثر مني"<sup>(2)</sup>.

خلال هذه الزيارة سلمت الحكومة السعودية، الوفد الزائر مبلغ مليار فرنك فرنسي مع التعهد بدعم مالي آخر كضريبة مالية مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الجزائريون إلى جانب تأكيد ولي العهد "الأمير فيصل" استعداد الحكومة السعودية، لدفع أكثر من حقوقها في ميزانية الجامعة العربية المقررة للجزائر<sup>(3)</sup>.

ويتضح من هذه الزيارة وما اسفرب عنه، تمسك العربية السعودية بموقفها الداعم للثورة الجزائرية وقادتها، وهو موقف اعلنته السعودية حتى أمام الشخصيات الدولية، فقد اكد الملك سعود خلال مقابلته للأمين العام للأمم المتحدة "همرشولد" في نفس العام، على أن عودة العلاقات السعودية الفرنسية التي قطعت بسبب العدوان الثلاثي

1 - "المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية" المجاهد، عدد 39، 1959/4/2

2 - نفس المصدر

3 - عبد الحكيم عامر طابيل الطحاوي: مرجع سابق، ص257.

على مصر عام 1956، مرتبط على نحو وثيق بحل القضية الجزائرية، والسماح للشعب الجزائري لنيل استقلاله، وحصوله على كامل حقوقه فوق ارضه، واطاف بان "البلاد العربية لن تكتفي بارسال المساعدات المالية لآخوانهم المجاهدين، بل إنني أقترح على الدول العربية اتخاذ خطوات ايجابية جديدة، وهي مقاطعة فرنسا اقتصاديا، حتى تقرر حق آخواننا الجزائريين في حريتهم واستقلال بلادهم"<sup>(1)</sup>.

سعيًا وراء زيادة الدعم السعودي للقضية الجزائرية، وجه "فرحات عباس" رساله شكر الى العاهل السعودي على الخدمات التي يقدمها للقضية الجزائرية على المستويين الاقليمي، والدولي، ومما جاء فيها "لا يسعني يا صاحب الجلالة، أن أرفع إلى جلالتم شكري الصادق، واعتراف وتقدير حكومتي، وشعب الجزائر، لما بذلتم وتبذلونه في سبيل نصره قضيتنا، التي هي قضية الامه العربية التي باعترازها يعز الاسلام، وان حكومة وشعب صاحب الجلالة الذي ناصر قضيتنا و لايزال يناصرها منذ البدء لا يستغرب منه أن يظل النصير الأول لقضايا العادلة"<sup>(2)</sup>.

استمرارا على نهج دعم القضية الجزائرية، حرصت المملكة السعودية على تتبع تطوراتها وتنسيق مواقفها مع القيادة الثورية الجزائرية فيما يفيد هذه الأخيرة، وفي هذا الاطار عقب فشل مفاوضات ايفيان بسبب اصرار الوفد الفرنسي على فصل الصحراء عن الجزائر، وابقاء بعض قواعد العسكريه في الجزائر، اصدر الملك سعود تصريحاً حمل فيه فرنسا مسؤولية التلكؤ في الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال، ولمح الملك سعود إلى أن استمرار المعارك الدامية، من شأنه أن يضر بمكانة فرنسا الدولية واكد "أن الجزائريين ومعهم العرب، وكل الشعوب المحبة للحرية، لن يسلموا ولن يهنوا ولن يلقوا السلاح، حتى تتحرر بلادهم ويخرج منها

<sup>1</sup> - اخلاص بخيت الجعافرة... مرجع سابق، ص 89.

<sup>2</sup> - "برقية شكر من الرئيس عباس الى جلاله الملك سعود، المجاهد، عدد 1012، 1961/7/31

الغاصب المحتل المعتدي الباغي" كما دعا الملك "سعود" جميع الشعوب العربية، والشعوب الصديقة والمحبة للسلام، أن تقف صفا واحدا في تأييد الشعب الجزائري، وأن نستذكر تباطؤ فرنسا في عدم الاقرار بحق الشعب الجزائري، وأشار إلى مؤازرة السعودية للجزائريين، حتى ينالوا الحرية والاستقلال، كما أكد على أن عودة العلاقات بين السعودية وفرنسا ستبقى متوقفة، إلى أن يحصل الشعب الجزائري على كامل حقوقه<sup>(1)</sup>.

هذا الموقف المشرف جدا دفع الوفد الجزائري بقيادة "محمدي السعيد"<sup>(\*)</sup> إلى تنظيم زيارة خاصة للملك سعود في جويلية 1961، قدم خلالها رسالة شكر للملك سعود على مواقفه الثورية المؤيدة لنضال الشعب الجزائري، ومما جاء فيها "كنتم (الملك سعود) السباقون لنجدتنا، الغيور على قضيتنا، المدافع عن حقوقنا، المترجم عن آمالنا وآمالنا... ولا نكاد نلجأ إليك بعد الله، والا واخذنا منك القوة والنجدة"<sup>(2)</sup>.

هذه الرسالة تعبر عن الاحترام والتقدير الذي يستحقه الملك، على دعمه للثورة الجزائرية منذ اعلانها، في المحافل الدولية والاندية العالمية قولا وفعلا، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، والتأكيد على قوميتها العربية والاسلامية على أنها ثورة الامة العربية باسرها، ثورة العدالة على الظلم، وثورة الحق على الباطل، وثورة الهدى على الضلال والاستعمار.

الأردن: لقيت الثورة الجزائرية تجاوبا كبيرا من طرف الشعب الاردني وهيئاته الرسمية، انسجاما مع الروح القومية السائدة في تلك الفترة في المنطقة العربية، والتي ابدت تعاطف مع قضية الشعب الجزائري، فمجلس النواب الاردني بوصفه المؤسسة

<sup>1</sup> - اخلاص بخيت الجعافرة: مرجع سابق، ص97.

<sup>(\*)</sup> - تسلم الوفد الجزائري خلال هذه الزيارة مبلغ بقدر ب: 125 مليون فرنك فرنسي أنظر

Mohammed Harbi et Gilbert Meynier, op.cit, p786.

<sup>2</sup> - "وفدنا في العراق والسعودية"، المجاهد، عدد 102، 14/8/1961.

الاولى الممثلة للشعب، أبدت مواقف مؤيدة للثورة الجزائرية بعد 15 يوما من اندلاعها، اذ هاجم النائب "سعيد العزة" بربرية فرنسا التقليدية، بسياستها القمعية التي تمارسها في شمال افريقيا عامة، والجزائر خاصة، ورفع المجلس برقية احتجاج على تلك الجرائم الى الحكومة الفرنسية وسكرتير الامم المتحدة، وطالب الحكومة الأردنية بضرورة الاحتجاج على تلك السياسة<sup>(1)</sup>.

استمر مجلس النواب في تناول القضية الجزائرية عبر جلساته، والتدبير بالسياسة الفرنسية في الجزائر، وعمل على التشهير بها على مستوى الهيئات والتجمعات العربية ففي برقية أرسلها المجلس في 6 افريل 1956 إلى الجامعة العربية بمناسبة انعقاد مجلسها نصح فيها "بضرورة اتخاذ قرارات جماعية عملية تجاه الحرب الابداءة التي تمارسها فرنسا في الجزائر، والتي من شأنها في نفس الوقت أن تشجع الاخوة الجزائريين في نضالهم من أجل حقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال" و قالت البرقية "أن اتخاذ مثل هذه القرارا سيدفع الدول العربية مجتمعة، اومنفردة على تركيز جهودها، من أجل دعم قضية الشعب الجزائري<sup>(2)</sup>.

امتد التجاوب الشعبي الأردني مع القضية الجزائرية الى مختلف فعالياته، فكان "اتحاد الغرق التجارية والصناعية الاردنية" دور كبير في دعم ومناصرة القضية الجزائرية ماديا أو معنويا، ففي اجتماعه المنعقد ب" جبر السلام" في 6 افريل 1956 وبحضور تجار كل من "عمان"، "بثليم"، "رام الله"، "طولكرم"، "والكرك"، والعديد من الشخصيات السياسية والدينية بحث المؤتمر القضية الجزائرية، وكان أهم قراراته.

<sup>1</sup> - عمر صالح العمري: موقف الاردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الاردنية، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ص126.

<sup>2</sup> - C.A.D.F.,M.A.E , afriquelevnt /48 compagne anti- française, imterventin de cette ambassade

-دعوة الحكومة الاردنية وسائر الحكومات العربية إلى ضرورة مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا.

- مناقشة ملوك ورؤساء وحكومات الدول العربية، ومجلس الجامعة العربية وأمينها العام ضرورة، اتخاذ اجراءات حازمة وفعالة لوقف المجازر الفرنسية في الجزائر، ودعم ومساندة الشعب الجزائري لتحقيق حريته واسقلاله.

- استنكار السياسة الاجرامية الفرنسية في الجزائر

-مناقشة الشعب الأردني؛ مستهلكين وتجار، ومستوردين الامتاع عن استيراد واستهلاك المنتجات والبضائحاالفرنسية<sup>(1)</sup>.

وفي علاقة بهذه التظاهرة الشعبية قرأ إمام مسجد "البيرج" الفاتحة ترحما على أرواح شهداء الجزائر، وألقى خطبة نصبت لها مكبرات الصوت، تحدث فيها عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ودعا الشعب الأردني إلى الوقوف بجانب الشعب الجزائري في محنته الاستعمار، وفي "بتليم" و"بيت جلاح" نظم استاذة وطلبة المدارس الحكومية، اضرابا احتجاجا على السياسة الفرنسية،والاسرائيلية في كل من الجزائر وفلسطين، وكان الغرض من هذه الوقفة هو لفت أنظار النظام الاردني ودفعه نحو اتخاذ مواقف ايجابية، تجاه نضال الشعب الجزائري<sup>(2)</sup>.

أمتدت آثار هذه التظاهرة إلى الرأي العام الأردني، فقد قرر حزب البعث الأردني عقد مؤتمر شعبي بتاريخ 20 أبريل 1956، لدراسة القضية الجزائرية كما قرر دعوة عبد الكريم الخطاني، والشخصيات السياسية المغربية المقيمة في الاردن لحضور أشغال لكن المؤتمر لم ينعقد في موعده المحدد نتيجة رفض الحكومة الاردنية اعطاء الترخيص للقائمين عليه وتأجل عقده إلى 24 أبريل 1956 اين اتخذ قرارات

<sup>1</sup> - C.A.D.F.M.A.E ,afrique levant/ 48 la semaine à jerusalem et en Gisjordanie

<sup>2</sup> - Ibid

مهمة في صالح القضية الجزائرية ، منها على الاخص مطالبة الجامعة العربية بضرورة دعم جيش التحرير الوطني الجزائري بالسلاح والمال، ومقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وضرورة انسحاب الدول العربية المرتبطة باحلاف غربية<sup>(1)</sup>.

إن هذه النشاطات المؤيدة للقضية الجزائرية، دفعت "الملك حسين " الى تنظيم زيارة الى المدن التي أشرفت على تنظيم هذه النشاطات، حيث عقد جلسات مع أهم فعاليتها واستمع الى مطالبهم التي تلخصت في ضرورة وقوف الاردن حكومة وملكا، مع كفاح الشعب الجزائري<sup>(2)</sup>، وكاستجابة لضغط الشارع الاردني صادق مجلس الوزراء في جويلية 1956 على قرار يكلف فيه وزارة الداخلية، والامن القومي بالتعاون مع الهلال الاحمر الاردني على تنظيم اسبوع التضامن مع كفاح الشعب الجزائري<sup>(3)</sup>.

لتحضير هذه المناسبة تشكلت أيلول 1957 لجنة يرأسها محافظ العاصمة "سعد حمقة" قامت بتوجيه نداء الى جميع الشركات، والبنوك في الاردن على التبرع ومساندة الشعب الجزائري، وقد بلغ ما تم في الاسبوع المشار اليه حوالي 7680 ديناراً و700 فلساً<sup>(4)</sup>.

أعقب هذه النشاطات قيام وفد جزائري، يقوده كل من توفيق المدني، ويوسف بن خدة، وأحمد بودا، بزيارة الاردن في 24 ديسمبر 1957 ويبدو أن الهدف من هذه الزيارة هو دفع الاردن نحو الالتزام بدفع حصته من ميزانية الجزائر التي أقرتها

1 – Ibid

2 – Ibid

3 – C.A.D.F.M.A.E,afrique levant /48 compagne jordanie en faveur des rebelles d’Alergie

4 – عمر صالح العمري: مرجع سابق، ص162.

الجامعة العربية في نفس السنة، غير أنه فيما نقله "توفيق المدني" أن دولة الاردن تعذر عليها تنفيذ هذا القرار، نظرا لمواردها الضعيفة حيث يقول توفيق المدني " لما ذهبنا لمقابله وجدنا أنفسنا أمام شاب مهذب لطيف، واسع الاطلاع كان يتحدث عن قضية الجزائر، كأنه من مواليد الجزائر، لا تخفى عليه خافية، تحدث عن الأعياب السياسية الفرنسية، وخفايا السياسة الامريكية، وتقلبات السايسة الانجليزية كان يقول " إن الثورة الجزائرية هي صوت القدر، وإن استقلال الجزائر هو حكم التاريخ، ولا يمكن ولا يعقل ولا يتصور أن تنتهي حرب تحريركم هذه دون أن ترفعوا أعلام الاستقلال فوق كل بقاع الجزائر، فالصبر والايمان والثبات، ان عامل النصر الاول والاخير هو اقتناع المجاهد بالهدف الذي يجاهد من أجله، ولقد برهنتهم للدنيا على أن المجاهد الجزائري هو أكثر الناس ايمانا بهدفه واستماتة في سبيل تحقيقه،...لقد قرأت بامعان الخطاب الذي تفوهت به أمام الجامعة (\*) والذي وضعت به النقط على الحروف، لقد احسنت صنعا، ولو فعل كل عربي واجبه لامتلأت الجزائر مالا وسلاحا، أما نحن أهل هذه المملكة الضعيفة عددا وعدة، فليس لدينا إلا لقمة العيش فنحن مستعدون لاقتسامها معكم هذا هو جهد المقل(1).

نفس الموقف أبداه رئيس الحكومة الاردنية عند مقابله للوفد، بتركيزة على التأييد السياسي لملك الاردن للقضية الجزائرية حيث قال " إن الملك معكم قلبا وقالبا"(2).

النتيجة الوحيدة لهذا اللقاء هو إظهار حكومة الأردن، وملكها تأييدا معنويا للقضية الجزائرية لا أقل ولا أكثر، وترجم ذلك بالسماح بفتح تمثيل سياسي على مستوى الاردن لجبهة التحري الوطني.

(\*) - سوف نتعرض الى هذا الخطاب في الفصل الثالث

1 - أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص360

2 - نفس المصدر، ص361.



بدأ التمثيل الدبلوماسي لجبهة التحرير على مستوى الأردن بداية من جانفي 1958، حيث تم فتح مكتب للجبهة في عمان عين على رأسه السيد" عبد الرحمان بن العقون" بمساعدة "اسماعيل بورغيدة"، وتكلفت الحكومة الاردنية بدفع مصاريفه ب200 دينار أدني<sup>(1)</sup>، عمل المكتب على اصدار نشرية باللغة العربية توزع في الاراضي الاردنية، ثم تحولت في عام 1959 الى اسبوعية يتولى نشرها قسم الاعلام التابع للمكتب، ابتدأت بطبع 400 نسخة وتوزع على الدوائر الحكومية ودور النشر والمنظمات الوطنية، وبعض الشخصيات، وتصل الى ايران والكويت وقطر وتركيا، وتدعم المكتب بتخصيص حصة في اذاعة الاردن بعنوان "صوت الجزائر" تقدم مرتين في الاسبوع<sup>(2)</sup>.

أول عمل قام به المكتب لتنظيم عملية جمع التبرعات والدعاية للثورة، هو تأسيس "لجنة نصره الجزائر"، وضمت في عضويتها كبار اعيان الاردن وعلمائه وشيوخه أمثال "محمد عبد الرحمان" المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين بالاردن، "محمد علي بدير" من كبار التجار، "ضيف الله الحمود" (أمين العاصمة)، "الشيخ عبد الباقي جمو" (رئيس الجالية الجركسية) "السيد أحمد غنيم"، صاحب وكالة النشر والاعلان السيد "عبد الجميل عارف"، من كبار التجار، "عطوفة السيد عمر باشا مطر" (ضابط)، السيد تيسير ضبيان (مدير كلية الشريعة)، السيد "عبد اللطيف أبوقورة"، من الأعيان، "الحاج ابراهيم مالكو" من كبار التجار، ، وحسب "عبد الرحمان بن العقون"، أن لجنة الاردن تعتبر أكبر لجنة دعم عربية للثورة الجزائرية، سواء من حيث العدد، او من جهة مستوى الأشخاص الاجتماعي، وانتماءاتهم السياسية والدينية والاثنية، واجمالا تمثل هذه اللجنة الموقف القومي لعموم الشعب<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - C.A.D.N.21po/B/64, les bureaux, op.cit.

<sup>2</sup> - عبد الرحمان بن العقون: مذكراتي منشورات سعد دحلب الجزائر، 2000، ص320.

<sup>3</sup> - نفس المصدر، ص، ص263-265.

اعتمدت هذه اللجنة في جمع التبرعات والمساعدات لصالح الشعب الجزائري على تنظيم "أسابيع للثورة الجزائرية" في الأردن يشارك فيها جميع افراد الشعب ومؤسسات المملكة، تقام خلالها مهرجانات ومؤتمرات شعبية، وأيام اعلامية، في مختلف مناطق المملكة الاردنية الهاشمية، عن طريق اللجان الفرعية، المنتشرة عبر اتحاد الاردن فمثلا، بلغت (1) قيمة الأموال التي جمعتها اللجنة في عام 1958 بما فيها اسهام الحكومة بما قيمته 200.00 فرنك فرنسي، لترتفع في العام الموالي الى 58000 فرنك فرنسي(2)

نشاطات مكتب عمان الدبلوماسية، حسب بعض الوثائق الارشيفية التي إطلعنا عليها، قليلة جدا فقد أشارت الوثيقة إلى استغلال المكتب، لمؤتمر القمة الذي جمع الملكين الهاشميين، فيصل (العراق) وحسين (الاردن) بالاردن في ماي 1958، لتقديم مذكرة طالبت بدعم أكثر فاعلية لكفاح الشعب الجزائري، وابدت حاجة الجبهة إلى المال لتغطية مصاريف الثورة المتزايدة، أما النشاط الثاني، فيمثل في الحملة الاعلامية التي نشطها المكتب عقب اصدار ديغول لتصريح 16 سبتمبر 1959، ي بعقد ندوات لشرح مضمون التصريح، وموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية منه، ومقابلة رئيس الوزراء الاردني الذي اكد تطابق مواقف حكومته وملكه مع ما تقره حكومة الجزائر في هذا الشأن(3).

على المستوى الرسمي أظهرت الحكومة الاردنية وملكها استعدادا، لتأييد قرارات قيادة الثورة الجزائري، بما يخدم مصلحة الشعب الجزائري، ونضاله التحرري، وبرز ذلك في اعتراف الأردن بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الايام الاولى من تأسيسها وبالضبط في 21 سبتمبر 1958، فعلى إثر الاعلان عن تشكيلها عقد مجلس

<sup>1</sup> - عمر صالح العمري: مرجع سابق ص153.

<sup>2</sup> - C.A.D.N ,21 po/A/ 64sur les financements,oo.cit

<sup>3</sup> - C.A.D.F.M.A.E,afrique levant/ 48, activrtes du, représentants du, F.L.N à jordanie

الوزراء الاردني جلسة اعتراف فيها بالحكومة، وصدرت الارادة الملكية المباشرة بالموافقة على قرار مجلس الوزراء، واعتبر الملك حسين تأليف تلك الحكومة فاتحة يمن وخير للقطر الجزائري، وايدانا بتحرره المطلق من الاستعمار الفرنسي، وذكر الملك حول ذلك مايلي "لقد أثلج صدرنا تأليف أول حكومة موحدة للجزائر المناضلة، وعبر الملك عن دعمه ومساندته لكل قرار تتخذه هذه الحكومة"<sup>(1)</sup>.

نزولا عند العرف الدبلوماسي رفع مثل حكومة الجزائر المؤقتة، في عمان شكره وشكر حكومته للاردن ملكا وحكومة وشعبا، على المبادرة الاردنية بالاعتراف بالحكومة الجزائرية، وعلى المساعدات المادية والمعنوية التي يقدمها الاردن للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار، ودون ذلك في سجل التشريفات الملكية، في اليوم التالي لاعتراف الاردن رسميا بحكومة الجزائر الحرة، وزار العقون "الملك حسين" شخصيا ورفع إليه شكر حكومته والشعب الجزائري على عطف جلالته ومواقفه الرائعة من نضال الشعب الجزائري، وعلى الاعتراف الاردني بالحكومة الجزائرية، وقد أعرب الملك خلال هذا اللقاء عن تاييد حكومة الاردن التام للحكومة الجزائرية، ولنضال الشعب الجزائري في سبيل تحرير بلاده وتحقيق سيادتها<sup>(2)</sup>

كما وزار العقون كذلك رئيس الوزراء، ورفع إليه شكره وشكر حكومته للاردن ملكا وحكومة وشعبا على مواقفه من نضال الشعب الجزائري، وقدم له العلم الجزائري، كهدية ترمز إلى الود والاعتراف بالجميل الذي أسداه الاردن لشقيقته الجزائر، وعبر له "الرفاعي" بهذه المناسبة عن شكره داعيا الله أن يكمل كفاح الشعب

1 - عمر صالح العمري: مرجع سابق، ص 63.

2 - عند الرحمان بن العقون: مصدر سابق، ص 275.

الجزائري وحكومته الحرة بالنجاح وقال "يرتفع العلم الجزائري قريبا حفاقا فوق ربوع الجزائر".<sup>(1)</sup>

كان تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية مناسبة احتفل بها الشعب الأردني بمختلف تنظيماته السايسية والاجتماعية توجت باشتراك الجميع في رفع العلم الجزائري فوق مبنى البعثة الجزائرية في عمان، وسط تصفيق حشد كبير من المحتفلين بهذه المناسبة التاريخية، وأصبح يطلق على مبنى الممثلة الجزائرية، مكتب ممثلة حكومة الجزائر الحرة منذ ذلك الحين، وقد ألقى العقون كلمة بهذه المناسبة، عبر فيها عن شكره وشكر حكومتها لاردن على مساندته لكفاح الشعب الجزائري، مؤكدا عزم وتصميم الشعب الجزائري على مواصلة نضاله حتى النصر، وعبر عن أمله أن يرتفع هذا العلم فوق ربوع الجزائر قريبا، وقد حققت استقلالها ويبقى خفاقا للابد<sup>(2)</sup>

إن هذه المواقف الداعمة لقضية كفاح الشعب الجزائري من طرف الاردن حكومة وشعبا، وتوازيا مع سياسة الانفتاح التي انتهجتها الحكومة المؤقتة على العالم العربي منذ تأسيسها، قام السيد "فرحات عباس" بزيارة الأردن على رأس وفد متكون من: توفيق المدني، احمد فرانسيس، عبد الرحمان يعلاوي، وابراهيم مزهودي، دامت 5 أيام (23-27 مارس 1959) أقيم لهم استقبال رسمي وشعبي حافل، التقى خلالها الوفد بالملك في القصر الملكي، استعرض خلالها الطرف الجزائري تطورات القضية الجزائرية، مبديا حاجة الثورة الجزائرية الى الدعم العربي خاصة في مجال السلاح والمال، لمتابعة الحرب ضد الاستعمار الفرنسي، وابدى الملك اعجابه وتقديره للبطولات الرائعة التي يبديها الشعب الجزائري في حربة التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، مؤكدا تأييد الاردن المطلق للشعب الجزائري في قضيته العادلة، التي

<sup>1</sup> - نفس المصدر ص. ص 275-276.

<sup>2</sup> - عمر صالح العمري: مرجع سابق، ص، ص 65-66

يعتبرها قضيته الخاصة ومما قاله "نحن فقراء في هذه الدولة التي ليست لها موارد، لكن جهاد الجزائر مقدس واعانة هذا الجهاد ديناً، وعروبة وسياسة، أمر واجب محتم، فنحن لا تملك إلا لقمة العيش واعلن هنا أمامكم أننا نقنتمها معكم"<sup>(1)</sup>

وخلال اقامة الوفد بالعاصمة الاردنية عمان أقام "ضيف الله الحمود" أمين العاصمة مآدبة عشاء كبرى على شرف الوفد الضيف، حضرها كبار المسؤولين والعديد من الشخصيات الرسمية والشعبية، قدم خلالها لرئيس الحكومة المؤقتة، هدية كانت عبارة عن نموذج مصدف لمسجد قبة الصخرة المشرفة، وسيارة كهدية من الامانة لمكتب بعثة حكومة الجزائر الحرة في عمان والقي "الحمود" كلمة بهذه المناسبة أكد فيها ان الجزائر في قلب كل اردني، وان الاردن تعتبر القضية الجزائرية قضيته، ورد عليه توفيق المدني " بكلمة شكر عاهد الله فيها أن لا تلقي الجزائر السلاح حتى تنتزع حريتها مختتما كلمته "الجزائر اليوم وفلسطين غدا"<sup>(2)</sup>، قبل مغادرته الاردن أدلى "فرحات عباس"، بتصريح لوكالة الانباء الاردنية حول زيارته للاردن، عبر فيها عن شكره وشكر حكومته والشعب الجزائري للاردن ملكا وحكومة وشعبا على دعمهم ومساندتهم لنضال الشعب الجزائري، ومما جاء في تصريحه " لقد وجدنا عند صاحب الجلالة الهاشمية وعند حكومته و شعبه، تفهما عميقا لقضية الجزائر وتجاوبا تاما مع رغبة المجاهدين الجزائريين واستعدادا رغم الظروف المالية الصعبة للاسهام في هذه المعركة اسهاما محسوسا، وادلى السيد "بهجت التلهوني" رئيس الديوان الملكي مندوب جلاله الملك في وداع رئيس الحكومة للوكالة نفسها بتصريح جاء فيه، "كم كنت أتمنى ان تكون لدى الاردن الامكانيات الكافية ليساهم مساهمة فعالة

<sup>1</sup> - عمار بن سلطان...واخرون: مرجع سابق، ص 323.

<sup>2</sup> - عمر صالح العمري: مرجع سابق، ص. ص69-70.

كبرى في تغطية أكبر جزء من نفقات حرب التحرير الجزائرية حتى يتم لها الاستقلال والتحرر<sup>(1)</sup>

في ختام الزيارة تلقى الوفد مساعدة مالية من الملك شخصيا قدرت بـ 4000 دولار، وتبعه أعضاء حكومته، وضباط سامون بالجيش الاردن بالتبرع براتبهم الشهري وتقديم مساهمات مالية أخرى للثورة<sup>(2)</sup>

في الحقيقة أنه بالرغم من ضعف المداخل المالية للاردن فان الدعم المالي للاردن ما فتىء في تزايد، حيث وصلت حسب "جلبار منيي وحربي" إلى :

- 42.7 مليون فرنك فرنسي قديم في شهر مارس 1960، قدمت من طرف "الملك حسين"

- 17.5 مليون فرنك فرنسي قديم في شهر افريل 1960 قدمت من طرف الحكومة الاردنية

- 37.00 مليون فرنك فرنسي قديم في شهر أكتوبر 1961.<sup>(3)</sup>

كما تحدثت بعض المصادر الاجنبية<sup>(4)</sup>. والجزائرية، عن قيام الاردن بفتح مدارسه العسكرية أمام الطلبة الجزائريين، فيذكر ابن العقون "انه في الفترة 1958-1959، التحق بالكليات العسكرية الاردنية حوالي 25 جزائريا<sup>(5)</sup> وخضعوا لتدريب حول أسلحة التصدي للدروع والمدفعية والتموين، والهندسة العسكرية، وفي بداية عام 1960 التحق 10 طلبة جدد بالكلية العسكرية الاردنية<sup>(6)</sup>

1 - عمار بن سلطان... واخرون: مرجع سابق، ص235.

2 - اسماعيل دبش: مرجع سابق، ص88

3 - M.Harbi et G.Meynier:op.cit, p786.

4 - C.A.D.N.21 po/A/64. Sur l'aide....militaires, op.cit

5 - عبد الرحمان بن العقون: مصدر سابق، ص320.

6 - عمار بن سلطان: مرجع سابق، ص328.

لبنان: في البداية يمكن الإشارة الى حقيقة مفادها ان طبيعة النظام السياسي اللبناني الموالي للغرب، وانقسام المجتمع اللبناني الى طوائف دينية والى تكتلات سياسية، لم يسمح بظهور موقف صريح وفعال تجاه نضال الشعب الجزائري، باستثناء بعض المواقف السياسية التي ابدتها الحكومة اللبنانية، أثناء عرض القضية الجزائرية بالامم المتحدة.

تشير الوثائق الارشيفية الى أن تأييد الجامعة العربية للقضية الجزائرية بداية من عام 1956، قد ترك صدى متفاوت لدى مختلف أطراف المجتمع اللبناني، وهيئاته السياسية فقد أظهرت الاحزاب القومية والتيارات الاسلامية، تأييدا للقضية الجزائرية؛ ففي مارس 1956 وجه "الحزب الوطني" الذي يقوده "حسين عوني" (Hussein oueni) انتقادا للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وطالب بتدخل مجلس الامن لحل هذه المشكلة، كما وجه نداء إلى الشعوب العربية ومن ورائها الدول بمقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا.

أما الاحزاب المسيحية التي تربطها علاقات تقليدية مع فرنسا، فقد التزمت الصمت حيال ما يجري في الجزائر، وحاولت التأثير على الحكومة اللبنانية بانتهاج، نفس الاسلوب حتى لا تتأثر علاقاتها بفرنسا (1).

وتوج هذا الاهتمام بقيام "جمعية المقاصد الخيرية"، بتنظيم "اسبوع الجزائر" تحت شعار "التضامن مع ضحايا حرب الجزائر"، وجهت من خلاله الدعوة الى جميع الطوائف اللبنانية للمشاركة فيه، واقامت بالمناسبة تظاهرات لجمع التبرعات لصالح كفاح الشعب الجزائري، اشتركت فيها حتى الطوائف المسيحية، وبرر ذلك ناطقها الرسمي "مجلة العمل"، على انها حركة انسانية ليست ضد فرنسا، وانما هي مبادرة

<sup>1</sup> - C.A.D.F ,M.A.E, Afrique levante/48, la question algerienne et l'opinion publique libanaise

تضامنية مع من يتألم ويريد أن يكون له وجود في هذه الحياة،<sup>(1)</sup> لم تلق هذه المناسبة النجاح المنتظر اذا لم يتجاوز المبلغ المحصل عليه في هذا اليوم سوي 35.000 ليرة لبنانية، وفسر ذلك أنه يعود لغياب شخصيات رسمية وسياسية للمغرب العربي في لبنان<sup>(2)</sup>

بدأ انفتاح الثورة الجزائرية على لبنان في مطلع أوت 1956، عندما قام كل من "فرحات عباس" وأحمد فرانسيس" ولمين دباغين" واحمد دهدوني "و " عبد الرحمان كيوان" بزيارة الى لبنان، حيث كانت لهم لقاءات مع ممثل التيارات القومية العربية امثال "النداء القومي"والنجادي" الذي يقوده "عدنان حكيم"، كما استقبلوا من طرف وزير الدولة " سعد سلام" المعروف بتوجهة القومي هو واسرته خاصة "صائب سلام" وقريبته المعروفة" نجاح سلام" وزوجها المطرب المعرف "محمد سلمان" اللذان كانا يخصصان جزء كبيرا من عملهما الفني لصالح الثورة الجزائرية ، كان هدف الزيارة مزدوج:

- البحث عن المساعدة المادية لكفاح الشعب الجزائري

- بحث امكانية تاسيس "حكومة جزائرية حرة"

لم تلق الزيارة الصدى الواسع في الاوساط اللبنانية، نتيجة للرقابة الامنية المفروضة على تنقلات الوفد الجزائري في المدن اللبنانية<sup>(3)</sup> ونفس الامر حدث مع الزيارة التي قادت الوفد الجزائري في بداية عام 1957 الى لبنان، وضمت كل من "توفيق المدني"، "يوسف بن خدة" و"احمد بودا"، لكنها كشفت عن الموقف الحقيقي للنظام اللبناني من القضية الجزائرية، موقف عبر عنه وزير الخارجية آنذاك"شارل مالك" الذي قابل الوفد وعرف مطالبة التي تتلخص في تسديد لبنان لحصتها من

<sup>1</sup> - C.A.D.F.M.A.E. ,afrique levant /48 semaine de l'Algerie

<sup>2</sup> - C.A.D.F.M.E,afrique levant/ 48 , ma lettre, la semaine de l' Algerie

<sup>3</sup> -.C.A.D.F.M.A.E , afrique levant /48, venue au libon de nationalistes algeriens



الميزانية التي أقرتها الجامعة العربية لدعم كفاح الشعب الجزائري، فكان ردة "لا تأملون من لبنان مالا ولا سلاحا، انه ينصركم في المجالس العالمية، شأنه في ذلك شأن بقية الدول العربية، لكنه لا يغضب فرنسا اطلاقا، فاذا اهتم وضع حد لهذه الحرب التي اكلت اخضركم ويابسكم، فلبنان مستعد للتوسط بينكم وبين فرنسا، بكل صراحة - ما يستطيع لبنان فعله (1)

هذا الخطاب المتخاذل - الذي لم يصدر عن أي دولة عربية في هذا الوقت - يدل دلالة واضحة على حجم العلاقة التي تربط لبنان بفرنسا، وهذا ليس بغريب فقد أكد سفير لبنان في باريس "أحمد الداوق"، على الثقة التي تضعها لبنان في فرنسا، لحل القضية الجزائرية فقد صرح حينها بما يلي " ان مندوب فرنسا عازم على حل جميع قضايا المغرب العربي، رغم المعارضة الداخلية التي يجابهها (2)

رغم هذا الخطاب المتخاذل واستجابة لضغط بعض فئات الشارع اللبناني، فقد سمحت لبنان بداية من عام 1958 بتأسيس ممثلية لجبهة التحرير في بيروت، عين على رأسها "كابويا براهيم" بمساعدة "سعد الدين توهامي" وتولت الحكومة اللبنانية دفع مصاريفها المقدرة ب 3000 ليرة لبنانية، وصادر المكتب نشرية اعلامية باللغة العربية تهتم بشرح أوجه القضية الجزائرية، وموجهة الى المسؤولين والاحزاب السياسية والاطراف المسيحية (3).

اقتصرت نشاطات المكتب في الفترة (1958-1959)، على الاتصال بالمسؤولين اللبنانيين من أجل الحصول على الاعتراف الرسمي لدولة لبنان بالحكومة الجزائرية وفي هذا الإطار تمكن السيد "كوبويا" من مقابلة رئيس الجمهورية اللبنانية "شهاب" كما

<sup>1</sup> - توفيق المدني: مصدر سابق، ص، ص 355-356

<sup>2</sup> - مولود قاسم نائب بلقاسم: "ردود الفعل الاولى على اول نوفمبر داخليا وخارجيا، وبعض مآثر فاتح نوفمبر"، القسم الثاني، مجلة أول نوفمبر، عدد 61، الجزائر، 1983، ص. 41.

<sup>3</sup> - C.A.D.N.21 po/b/9 les bureaux des affaires, op, cit

استقبله رئيس الحكومة "رشيد كرامي" والوزير "بيير جميل" وشخصيات اخرى وعدت كلها بدعم ملف الاعتراف بالحكومة الجزائرية.(1)

لم يتحقق الاعتراف الرسمي والقانوني للبنان بالحكومة المؤقتة الجزائرية، الا بعد مضي اربعة اشهر من تاليفها، وبالضبط في 15 جانفي 1959، حيث ارسل وزير خارجيتها الاشعار التالي الى السيد "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة "يسرني أن أوكد لدولتكم مضمون البرقية، التي نتشوق بارسالها اليكم لابلاغكم اعتراف لبنان بحكومتمك المؤقتة، اذ قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونيا بالحكومة الجزائرية(2)

في الحقيقة أنه بداية من عام 1960 وبوصول "صائب سلام" الى السلطة في لبنان المشهور بتوجهاته القومية، تحسنت علاقات الثورة الجزائرية بدولة لبنان، واخذ الدعم اللبناني لقضية كفاح الشعب الجزائري منحى جديد، وفسح المجال للشعب اللبناني للتعبير عن تضامنه مع الشعب الجزائري، فبمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية، جرت في لبنان مظاهرات عارمة عبر فيها شعب لبنان، عن غضبه الكبير على الاستعمار الفرنسي وتأبيده الكامل للشعب العربي في الجزائر، وعلق المتظاهرون في بيروت علم الجزائر في حديقة السفارة الفرنسية، وتعالت الهتافات بسقوط الاستعمار الفرنسي، وسقوط "ديغول" و بحياة ابطال جيش التحرير، وكان الطلاب والطالبات يحملون لافتات كلها تندد بالاستعمار، وتطالب الدول العربية بالعمل السريع لانقاذ الجزائر من نير الاستعمار الفرنسي وتزويدها بالسلاح والمال والمتطوعين، وكانت في مقدمة المظاهرة فتاة تحمل علم الجزائر، واخرى علم لبنان، وسارت المظاهرة الى المجلس النيابي حيث ألقى فيها "شفيق مرتضى" نائب "بلعبك" كلمة باسم المجلس

<sup>1</sup> - C.A.D.F.M.A.E ? Afrique levont/48, activités des représentants des F.L.N à liban.

<sup>2</sup> - بسام العسلي: سلسلة جهاد سعب الجزائر، دار النفائس، بيروت، 1984، ص 165.

النيابي قال فيها " بوركت خطواتكم في نصرة الحق المبين، حق الشعب العربي بالجزائر بالحياة... وبالحرية والاستقلال، وبمبدأ تقرير المصير، ثم اتجهت المظاهرة الى قصر الحكومة حيث ألقى فيها الرئيس "صائب سلام" خطاباً رائعاً ضمنه مسانده لبنان الشقيق لكفاح الشعب الجزائري المجاهد جاء فيه "الجزائر عربية وفلسطين عربية. قول يردده شعب لبنان، وتردده حكومة لبنان... نردده بالسنتنا، وتنبض به قلوبنا وتمتد للعمل من أجله الدينا"(1) .

وتوجت هذه المظاهرات التي شهدتها اهم المدن اللبنانية طرابلس صيدا صور... بتوجيه برقيات عديدة كلها تأييد لكفاح الجزائر، واشادة ببطولاته ومطالبة بمساعدته بالاموال والسلاح والمتطوعين، وضرورة مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ومطالبة حكومة لبنان والحكومات العربية الاخرى، بدفع حصتها في ميزانية حكومة الجزائر، والمطالبة بتنفيذ مطالب حكومة الجزائر التي قدمت إلى مؤتمر الجامعة العربية في "شتورة" (2)

وبرز التأييد اللبناني اكثر في الامم المتحدة، ففي الدور الخامسة عشر للامم المتحدة القى الرئيس اللبناني " صائب سلام" كلمة مطولة أيد فيها موقف الجزائر الرفض للاشراف الفرنسي على استفتاء تقرير المصير، والمطالب باستفتاء شفاف تحت رقابة الأمم المتحدة، كما وجه انتقادا شديد اللهجة للحكومة الفرنسية جراء رفضها التفاوض حول شروط الاستفتاء تحت إشراف أممي، مؤكدا أن من مصلحة الجميع، أن تجرى انتخابات نزيهة لا يتطرق الشك فيها إلى احد ومما قاله " بما أن الحكومة الفرنسية لم ترضى بالتفاوض حول شروط الاستفتاء الحر، طالبت الحكومة الجزائرية بتنظيم الاستفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة... وهو طلب معقول انه من واجب الأمم المتحدة

1 - " شعوب العالم تحنفل بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية"، المجاهد، عدد 82، 14/11/1960.

2 - نفس المصدر

أن تضمن حرية الاستفتاء بالجزائر، إذ من مصلحة الجزائر وفرنسا والعالم اجمع أن لا يتطرق الشك إلى ذهن أي أحد، فيما يتعلق باختيار الشعب الجزائري ونزاهة الاستفتاء<sup>(1)</sup>

بالرجوع إلى بعض الوثائق الأرشيفية، والمصادر، فإن الدعم المالي اللبناني للثورة الجزائرية، ما فتئ يتزايد، وحسب تقديراتها فقد بلغ مايلي:

42000، فرنك فرنسي قديم عام 1958

21.376 ليرة لبنانية عام 1959<sup>(2)</sup>

80 مليون فرنك فرنسي في ديسمبر من عام 1960

20 مليون فرنك فرنسي في افريل 1961<sup>(3)</sup>.

**الكويت:** حظيت الثورة الجزائرية باهتمام واسع من طرف دولة الكويت حكومة وشعبا، وتعددت مظاهر دعمها لنضال الشعب الجزائري رغم عدم تحررها بعد من الاحتلال البريطاني - من تقديم اعانات مالية مباشرة لوفد جبهة التحرير الوطني، وقبول الطلبة الجزائريين في معاهدها ومدارسها، كما كان للثورة الجزائرية حضور قوي في الشارع الكويتي عن طريق تنظيم الاحتفالات وشن الاضرابات، وتأسيس لجان لجمع التبرعات نصره للقضية الجزائرية.

مباشرة بعد اندلاع الثورة الجزائرية سارع التيار القومي الذي يقوده "أحمد الخطيب"، و"جاسم القطامي"، و"يوسف الفليح"، الى وضع الثورة الجزائرية ضمن اطارها القومي الصحيح، كحركة عربية تستهدف إعادة بعث الروح النضالية في النفوس العربية بعد مرحلة من الانهزامية التي طبعت المواقف العربية، عقب هزيمة

<sup>1</sup> - الجزائر في معابر الأمم المتحدة" المجاهد، عدد 79. 1960/10/10.

<sup>2</sup> - C.A.D.N. 21po/A/64. Sur le financement de la rébellion, op.cit

<sup>3</sup> - M. Harbi et G. Moynier. Op.cit, p786.

1948، وبذلت جهود كبيرة لكسب تاييد الشعب الكويتي لها، عبر تاسيس لجان لنصرة القضية الجزائرية، اسندت لها مهام، تنظيم الاضرابات، والمهرجانات لجمع التبرعات لصالح الثورة الجزائرية، وهي ظاهرة بدأت منذ أن بادر النادي الثقافي القومي الكويتي، الاحتفال باسبوع الجزائر، بمناسبة انطلاق الثورة في اول نوفمبر، وجمعت فيه ثلاث ملايين روبية من الشعب الكويتي للثورة الجزائرية، كانأول مبلغ تتسلمه جبهة التحرير من الكويت وقد بلغ التاييد أوجه في مهرجان اسبوع الجزائر الذي نظّمته لجنة الاندية الكويتية بالتنسيق مع دائرة التعليم بثانوية الشريخ تحت شعار "ادفع الزكاة لاخوانك الجزائريين"<sup>(1)</sup>.

تحت نفس الاطار بادرت ادارة بريد الكويت باصدار طوابع بريدية خاصة لحساب الثورة الجزائرية"<sup>(2)</sup>، وفرضت شركة السينما الكويتية التي كان الاستاذ "جاسم القطامي" المناضل القومي المعروف احد اعضائها، بفرض رسما على تذاكرها لفائدة مجاهدي الجزائر، وقد ظل الرسم الذي كان سيتخلص من سينما الاندلس "بحي حولي" يدفع للجزائر حتى بعد استقلالها، ولم يتوقف حسب رواية محمد الملي الا بالتماس من الرئيس هواري بومدين"<sup>(3)</sup>

وبين الاحتفال باسبوع الجزائر بمناسبة الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة الجزائرية مدى تعاطف الشعب الكويتي مع نضال الشعب الجزائري، حيث اقيم احتفال كبير حضره ممثلو الحكومة الكويتية على رأسهم الشيخ عبد الله مبارك، والشيخ عبد الله الجابر، قرأت فيه البيانات المؤيدة للثورة الجزائرية، وطالبت فيه مكبرات الصوت

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص، 358-359.

<sup>2</sup> - اسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة الجزائر، 2009، ص99.

<sup>3</sup> - سهيل الخالدي: مرجع سابق، ص80.

المحمولة على لسيارات المواطنين الكويتيين بالتبرع لنصرة اخوانهم الجزائريين وعلى العموم كانت حصيلة المبالغ المالية التي تم جمعها لمجاهدي الجزائر بين سنتي 1957-1958 حوالي 1.463.000 روبية ساهم فيها الشعب الكويتي بنسبة كبيرة<sup>(1)</sup>.

ساعد على نجاح هذه التظاهرات وخلق جو من الحماس في الاوساط الكويتية لمد الثورة بالعون المادي والمعنوي برنامج "صوت الجزائر من الكويت" الذي كان موجها إلى دول الخليج يذاع على الساعة الخامسة مساء ولمدة ثلاث ساعات في الاسبوع، تولى فيه اعداد الفقرات والتعليق السياسية "عثمان سعدي" بمساعدة المذيع الكويتي السيد "موسى الدجاني"<sup>(2)</sup>. هذا عن موقف الشعب الكويتي من نضال الشعب الجزائري، فكيف تعامل النظام الكويتي مع القضية الجزائرية؟

في الحقيقة من أبداه الشعب الكويتي من تعاطف كبير تجاه نضال الشعب الجزائري، كان ينطبق على قيادته الحاكمة، فخلال اندلاع الثورة الجزائرية كان على راس دولة الكويت الشيخ عبد الله سالم الصباح (1895-1965) الذي كان صاحب حنكة وحكمة، وكان قوميا عربيا مثله مثل الشعب الكويتي تفاعل منذ البداية مع التأييد والتعاطف الذي أظهره شعبه مع كفاح الشعب الجزائري وشاركهم الاحتفالات التي كانت تقام بارض الكويت نصرة للقضية الجزائرية، حتى أنه تبرع بمليون روبية بمناسبة الاضراب الذي نظمه الشعب الكويتي ووقفا الى جانب الثورة الجزائرية<sup>(3)</sup>. اثر العملية الارهابية التي نفذها الجيش الفرنسي وحكومته في حق الوفد الجزائري يوم 1956/10/22.

1 - ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص 355-359.

2 - عبد القادر نور: مرجع سابق، ص 52.

3 - ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص 355.

بدأ انفتاح دبلوماسية الثورة على الكويت عام 1957، وإذا كانت المراجع الجزائرية لم تشر إلى قيام جبهة التحرير بتأسيس مكتب لها في الكويت، فإن وثيقة فرنسية اشارت الى فتح جبهة التحرير مكتب لها في الكويت، واغلب الظن أن ذلك تم بداية من عام 1961 وعين على راسه "عثمان سعدي"<sup>(1)</sup>.

في 7 ديسمبر 1957 قام وفد عن جبهة التحرير الوطني بزيارة الى الكويت اجتمع خلالها بامير الكويت "عبد الله سالم الصباح" وعدد من الامراء، وتمحورت المحادثات حول ضرورة دعم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا لمساعدة الشعب الجزائري على الصمود في معركته ضد الاحتلال الفرنسي، وفد اظهر "سالم الصباح"، تجاوبا كبيرا مع كفاح الشعب الجزائري، واعلن للوفد استعدادهم دعم القضية الجزائرية بكل ما يملك قائلاً: "نحن نشارككم في كفاحكم فلا تهنوا ولا تحزنوا، سيزداد مقدار اعانتنا على مقدار ما ستزداد مداخلنا، وانكم لو اجدون عندنا بحول الله ما تحبون"<sup>(2)</sup>.

تجسيدا لهذه الارادة السياسية في دعم القضية الجزائرية، رحبت الحكومة الكويتية بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فور الاعلان عن قيامها في عام 1958، وارسلت بالمناسبة برقية تهنئة الى رئيسها فرحات عباس، بتاريخ 20 سبتمبر 1958، كما نشرت بيانا بالجريدة الرسمية "الكويت اليوم" اشادت فيه ببطولات الثورة الجزائرية وبتضحيات الشعب الجزائري، ونددت بالاعمال الوحشية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر واعتبرت أن تأسيس الحكومة نبا سار، ومناسبة رائعة تستوجب توجيه اجمل التهاني واطيبها للجمهورية الجزائرية الحرة، والى كل مواطن عربي، واختتم البيان بالدعوة الى الله أن يكمل هذه الخطوة الموفقة بالانتصار الكامل"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - C.A.D.N.21po/B/9, Les bureaux des affaires exterieures du.F.L.N

<sup>2</sup> - أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص358.

<sup>3</sup> - ناصر الدين سعديوني: مرجع سابق، ص354.

بهدف تدعيم الوجود الجزائري اقليميا علمت الكويت على استقلال اي حدث عربي يقام على أرضها للتحسيس بالقضية الجزائرية والدعاية لها، فبمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع للكتاب العرب بالكويت في الفترة 20-27 ديسمبر 1958، وبتدخل من امير الكويت "عبد الله سالم الصباح" أصدر المؤتمر نداء ملحا إلى كتاب ومفكري العالم، يناشدتهم فيه الوقوف إلى جانب كفاح الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، كما بعث ببرقية الى الأمين العام للأمم المتحدة، يحتج فيها على حرب الابداء التي تمارسها فرنسا في حق الشعب الجزائري"<sup>(1)</sup>.

إن هذه المواقف الايجابية لاميرالكويت "عبد الله سالم الصباح" دفعت السيد "فرحات عباس" بقيادة وفد جبهة التحرير، في زيارة إلى الكويت بتاريخ 20 أبريل 1959، استقبل خلالها من طرف سمو الامير "عبد الله سالم الصباح" وعدد من الامراء، والوزراء والخاصة في قصر الضيافة الفخم"<sup>(2)</sup>، تطرق فرحات عباس مع نظيره الكويتي الى تطورات القضية الجزائرية وسبل دعمها ماليا، بالاضافة الى فتح المعاهد الكويتية أمام الطلبة الجزائريين فكان جواب الامير قائلاً: "كنا معكم قلبا ثم صرنا معكم قلبا وما لومهما اتسعت أموالنا زدنا في اعانة الجزائر، لا نتقيد بميزانية ولا نحدد المدد بعدد"<sup>(3)</sup>. كما حضر الوفد استعراضا للجيش الكويتي ووجه الشيخ "عبد الله مبارك" تحية للوفد بقوله "ان جيشنا يفخر بنضال الشعب الجزائري الحبيب، فالجيش الكويتي جزء من جيش العروبة، اي جيشكم وسيكون النصر حليف الشعب الجزائري العظيم"<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع: ص354.

<sup>2</sup> - "وفد الحكومة الجزائرية في لبنان والكويت"، المجاهد، عدد 42، 18/5/1959.

<sup>3</sup> - أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص426.

<sup>4</sup> - ناصر الدين سبيدونى: مرجع سابق، ص355.



استمرارا على نهج الشعب الكويتي ونخبة القومية، في تأسيس لجان لنصرة القضية الجزائرية وبهدف ترشيد العملية واعطائها بعدا وطنيا وقوميا، بادر النظام الكويتي الى تأسيس "اللجنة الكويتية لمساندة الجزائر" في عام 1959، تولى رئاستها "صباح الاحمد الصباح" وعضوية كبار رجال المال والسياسة الكويتين أمثال؛ "أحمد الخطيب" والاستاذ "جاسم القطامي"، القومي المعروف ورجل الاعمال والصحفي القومي المتميز "سامي المينس"، و"الحاج يوسف الفليح" احد كبار التجار، وغيرهم من الشخصيات الوطنية الكويتية<sup>(1)</sup>. ومن النشاطات التي تسجل لهذه اللجنة ما يلي:

1) تلك المناشير التي كانت تعرف بالثورة الجزائرية، وتحت على تقديم العون المادي لها، منها نشرة في 36 صفحة أصدرتها بمناسبة الذكرى السادسة لاندلاع الثورة بعنوان "الثورة تدخل سنتها السادسة"، كتب مقدمتها "الشيخ صباح الاحمد الصباح" ومقالها الافتتاحي المناضل "عثمان سعدي" الذي كان معلما باحدى مدارس الكويت، وتضمنت معلومات عن الجزائر من حيث مساحتها وعدد سكانها، واهم مدنها وطبيعة اقتصادها ونوعية ثرواتها المعدنية، وتملك الاوروبيين لارضها، كما ألحقت بالنشرة قائمة المقاومات التي عرفتها الجزائر منذ احتلال فرنسا لها عام 1830، الى اندلاع الثورة المسلحة عام 1954، وبعض الصور التي تظهر مأساة الجزائريين تصدرت الغلاف صورة لاحد المجاهدين وهو يحمل سلاحا ويتأهب للقتال<sup>(2)</sup>.

2) تنظيم اسبوع التضامن مع الشعب الجزائري لعام 1961، تم من خلاله اقامة مهرجان كبير، جندت له مؤسسات المجتمع المدني الكويتي، ووسائل الاعلام والاذاعة بان خصصت جل مقالاتها وتدخلات مذييعها، بالحديث عن بطولات الشعب الجزائري ولم تنس نداء الى الشعب الكويتي وقيادته السياسية، الى التبرع بالمال في هذا اليوم

1 - سهيل الخالدي: تأثير الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 139.

2 - ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص 360.

نصرة للشعب الجزائري، وكان الامير "عبد الله الصباح" أول المستجيبين لهذا النداء حيث تبرع بمبلغ 3 ملايين دولار، للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مساهمة من حكومة الكويت العربية في كفاح الشعب الجزائري"<sup>(1)</sup>.

بالإضافة إلى هذه الأيام التضامنية قدم النظام الكويتي مساعدات مالية معتبرة للجزائريين في كفاحهم للاستعمار الفرنسي، وهذا منذ الأعوام الأولى للثورة وما يلاحظ عليها أنها كانت في تزايد مستمر بعكس مراعاة القيادة الكويتية للقدرة المالية

السنة	المبلغ "مليون فرنك"
1957 <sup>(2)</sup>	45
1958 <sup>(3)</sup>	176
1959 <sup>(4)</sup>	756
1960 <sup>(5)</sup>	69.43
1961 <sup>(6)</sup>	264

نشير هنا كذلك إلى أن الحكومة الكويتية كانت ترسل كل شهر مبلغ حساب إلى جبهة التحرير الوطني بالقاهرة، هو حصة ضريبة 5% من أجور المسؤولين والموظفين<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup> - "العالم يحتفل بذكرى أول نوفمبر"، المجاهد، عدد 108، 1961/11/13.

<sup>2</sup> - Harbi et G Meynier : le F.L.N Document et histoire editions, Gasbah, algerie, 2004, pp785-786 .

- 3-2C.A.D.N.po/A/64. Les financements de la rébellion par l'étranger au cours des années 1958 et 1959.

5 --5-Harbi et G. Meynier : op, cit, pp.785-786.

<sup>7</sup>- C.A.O.M. 81 F/114. Aide se koweit au. F.L.N

لم يقتصر دعم الكويت للشعب الجزائري في نضاله ضد الاحتلال الفرنسي على الجوانب المادية والمعنوية بل تعداه ليشمل الجوانب التعليمية والإنسانية.

أ/ **الجوانب التعليمية:** فتحت الكويت أبواب مدارسها أمام الطلبة الجزائريين وهذا بداية من عام 1953، بعد الطلب الذي تقدم به البشير الإبراهيمي لأمير الكويت، حيث التحق أربعة عشرة طالبا من طلبة جمعية العلماء المسلمين بالمدارس الكويتية<sup>(1)</sup> وقد تزايد عدد الطلبة الذين قصدوا الكويت للدراسة بعد أن رحبت الكويت بطلب تقدم به الوفد الرسمي الجزائري الذي زار الكويت في 26 أفريل 1959، ليصل في الموسم الدراسي 1960/1959 حوالي 81 طالبا معظمهم في معهد الشيوخ النموذجي<sup>(2)</sup>، وقد تكلفت الحكومة الكويتية بكل نفقاتهم إلى جانب منهم مبلغا من المال قدرة ثمانون ألف فرنك مع تذكرة سفر خارج الكويت، يضاف إليها مبلغ آخر قيمته ستة آلاف فرنك لتغطية مصاريف كل طالب<sup>(3)</sup>.

ب/ **الجوانب الإنسانية:** تبرزها تعهد سمو الأمير "جابر أحمد الصباح" بمناسبة مروره بتونس بتاريخ 18/7/1961 فتح معهد في الجمهورية التونسية لإيواء 500 يتيم جزاء، وتحمل جميع نفقات هذا المعهد<sup>(4)</sup>.

من الأمور التي تحسب لأمير الكويت في هذا الصدد كذلك- تدخله لصالح عودة اللاجئين الجزائريين بتونس إلى الجزائر عام 1962 بعد أن لم يسمح لهم بتحويل أموالهم إلى الجزائر لكون الدينار التونسي آنذاك غير قابل للتحويل، فجاء الحل من

1 - أحمد مريوش: الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، الجزائر، 2005-2006، ص 277.

2 - ناصر الدين سعيديوني: مرجع سابق، ص، ص362-363.

3 - مريم صغير: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص325.

4 - "الكويت يتعهد بفتح معهد يأوي 500 يتيم جزائري"، المجاهد، عدد 101، 1961/7/31.

الكويت فقد أودعت هذه الأخيرة بأمر من أميرها في فرع البنك البريطاني بتونس، مبلغ ثلاث ملايين جنيه إسترليني قابل للتحويل، مما سهل عودة اللاجئين ومكنهم من استبدال العملة التونسية التي كانت بحوزتهم، ولم تتوقف المسألة عند هذا الحد بل بادرت الحكومة الكويتية بإرسال بعثة طبية لتقديم الرعاية الصحية للاجئين فاستقبلها أحمد بن بلة بتونس في 23 جوان 1962، وعند انتقالها إلى الجزائر كانت أولى البعثات التي تدخل وتقدم العون السكان المناطق المعزولة بنواحي سعيدة وتيارت والبيض وعين الصفراء<sup>(1)</sup>.

وعند استقبال فرحات عباس لأعضاء هذه البعثة صرح قائلاً "صحيح أن كفاح الشعب الجزائري في الداخل قد حطم الاستعمار ولكن هناك جهود الشعوب العربية... الكويت وقادتها الأشاوس بعدما قدموا من تبرعات ومساعدة وتأييد أثرت كلها في سير المعركة"، وهذا التصريح يعد بمثابة اعتراف بالجميل على ما قدمته الكويت حكومة وشعب في سبيل نصره كفاح الشعب الجزائري، دعمه كذلك محمد حيزر أثناء زيارته لكويت في نفس العام قائلاً: "إن زيارة الكويت هي قبل كل شيء زيارة شكر للمساعدات التي قدمها إخواننا خلال سنوات النضال"<sup>(2)</sup>.

يتضح من هذا كله مدى تطابق مواقف الحكومة الكويتية وشعبها في دعم القضية الجزائرية، وهذا بطبيعة الحال وليد إحساس قومي أصيل تجاه الشعب الجزائري، وتعبير عن روح الإخوة والمصير المشترك الذي يجمع الشعبين العربيين الكويتي والجزائري، وإدراك حقيقي لحقيقة ودلالة الثورة الجزائرية كانتصار للقضايا العربية من المنظور القومي.

<sup>1</sup> - ناصر الدين سعيدوني: مرجع سابق، ص، ص، 356-367.

<sup>2</sup> - إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 100.

قطر: على الرغم من الحماية البريطانية التي كانت مفروضة على قطر حتى عام 1971، فإن الشعب القطري لم يتخلف عن التجاوب مع كفاح الشعب الجزائري ماديا ومعنويا، فالشيخ "حمد بن علي آل الثاني"، كانت له أدوار مهمة في تعبئة الشارع القطري لدعم كفاح الشعب ايام كان طالبا بثانوية الدوحة، إذ تتذكر المراجع كيف كان ينشط بين الطلبة لصالح الثورة الجزائرية، وكان يساهم في تحرير بيانات تدين السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وتطالب الدول العربية بمقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا<sup>(1)</sup>.

أثرت الثورة الجزائرية في المجتمع القطري بجميع فئاته واعتبروها قدوة لما يجب القيام به لتحرير قطر من الحماية البريطانية، لدرجة أن تلاميذ المدارس كانوا كل صباح يقدمون بتحية المجاهدين بالجزائر، بعد تحيتهم العلم القطري، ويرددون اناشيد الثورة الجزائرية، خاصة نشيد قسما<sup>(2)</sup>

الاهتمام القطري بالثورة، وتقديس الشيخ "حمد بن علي آل الثاني" لها، دفعه إلى استضافة مفاوضات ايفيان بقصره الخاص "صن صون سية" بمدينة إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية، وجهزه بكل ما يمكن من إنجاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وهذه المبادرة كان لها وقع ايجابي على نفسية المفاوض الجزائري، إذ شعروكأنه يتفاوض على أرضه، بعيدا عن المضايقات<sup>(3)</sup>.

أولت قيادة الثورة قطر أهمية كبيرة، لتوفير الدعم المادي لكفاح الشعب الجزائري، فقد خص رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس نظيره القطري "الشيخ حمد بن علي آل الثاني" برسالة في 1960/6/16، يطلب فيها تنظيم أسبوع للتضامن مع

1 - سهيل الخالدي: جيل قسما تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص 82.

2 - إسماعيل ديش: مرجع سابق، ص 101.

3 - نفس المرجع، ص 102.

الشعب الجزائري جاء فيها" يسرني أن أجدد لكم تهاني أصالة عن نفسي ونيابة عن حكومتي وشعب الجزائر المجاهد، وذلك بمناسبة توليكم مهام الإمارة الشقيقة بدلا من والدكم الكريم الذي كانت له الأيادي السابقة على ثورة الجزائر وجهادها المقدس، وإني يا صاحب السمو، وأنا أوجه لكم كتابي هذا أهيب بكم وبالشعب العربي في قطر، لإقامة أسبوع التضامن مع جهاد الجزائر الذي يدخل عامه السابع أسوة باخوانكم العرب في مختلف ديارهم... (1)

استجابة لهذا النداء بادرت "لجنة نصره الجزائر" بالتعاون مع وزارة المعارف، على اقامة العديد من الفعاليات والانشطة نصره للقضية الجزائرية، واشترك في تدعيمها ونجاحها مؤسسات المجتمع المدني وطلبة المدارس والمؤسسات التجارية، والأفراد واستدعى لهذه المناسبة شاعر الثورة الجزائرية "مفدي زكريا" الذي أحيا امسية شعرية في نادي الخليج العربي، مما كان له دور ايجابي في نجاح التظاهرة، حيث كانت حصيلتها مشرفة ابرزت مدى تقدير الشعب الكويتي ونخبه وقيادته لكفاح الشعب الجزائري، واستعداده للوقوف بجانبها بكل الوسائل خاصة، بذل المال لتغطية احتياجات ثورته المتزايدة، ويمكن توضيح حصيلة هذا اليوم وفق الجدول التالي:

المبلغ (روبية)	المؤسسة
87900	ما جمعة اللجنة النسائية بقطر
10000	شركة قطر الوطنية للملاحة
15000	موظفو شركة قطر الوطنية للملاحة بواقع 15% من رواتبهم
5000	عبد الله عبد الغني واخوته
3000	البنك العثماني

<sup>1</sup> - مصطفى عقيل: "العلاقات القطرية الجزائرية"، التواصل التاريخي والعلمي بين دول الخليج العربي، والمغرب العربي، مرجع سابق، ص 271.

2200	موظفو ديوان سمو الحاكم بواسطة سعيد المرزوقي
2150	موظفو دائر الهجرة والمعارف
1870	موظفو ناصب بن خالد، وعلي بن علي
1000	خليفة بن عبد الله العطية
1000	خليفة الريان
1000	البنك البريطاني
1000	البنك الشرقي
870	موظفو شركة عبد الله عبد الغني وأخواته
670	موظفو الدرويش بواسطة جودة العزة
500	سعيد المرزوقي
500	حازم الخالدي
100	عبد الله صالح الخلفي
100	علي عبد الرحمان كرجمان

وقد بلغ اجمالي التبرعات 1647.500 منها 200.000 روبية تبرع بها الشيخ "أحمد بن علي" حاكم قطر، و100.000 روبية من نائب الحاكم الشيخ خليفة بن آل الثاني والمساعدات الحكومية بلغت 500.000 روبية، في حين بلغ مجموع الذي تبرع به الافراد والمؤسسات الخاصة 847.500 روبية<sup>(1)</sup>

<sup>1</sup> - مصطفى عقيل: نفس المرجع، ص272

## استنتاج جزئي:

يتضح مما سبق أن الثورة الجزائرية بخطابها الثوري القومي والذي سوفته عبر أجهزتها الدبلوماسية والإعلامية المنتشرة عبر اتحاد العالم العربي استطاعت أن تكون رأي عام عربي مؤيد لقضية نضال الشعب الجزائري، وكان له بمثابة منفذ له من الحالة النفسية التي كان بعشها ضد هزيمة 1948، واجبر كل ذلك الأنظمة العربية على مسايرة هذا التوجه الجماهيري، بتقديم مساعدات للثورة الجزائرية، ماديا ومعنويا، وبذلك كان للثورة الجزائر الفضل - لأول - في تحقيق التوافق بين طموحات الجماهير، ورؤية الأنظمة العربية في حل المشكلة الجزائرية.



## الفصل الثالث

# دبلوماسية الثورة الجزائرية والجامعة العربية

المبحث الأول: نشأة الجامعة العربية، وموقفها من قضايا التحرير.

المبحث الثاني: تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية

المبحث الثالث: الجامعة العربية ومطلب ميزانية ثابتة للجزائر

أولت الثورة الجزائرية أهمية كبيرة لتدويل المشكلة الجزائرية على المستوى العربي ثم نقلها إلى رواق الأمم المتحدة، وتحت هذا الإطار اجتهد الوفد الخارجي لجبهة التحرير بالقاهرة لطرح القضية الجزائرية على مستوى الجامعة العربية كقضية عربية، تتطلب التزام عربي خاصة من طرف هذه الهيئة، لدعم القضية الجزائرية بمختلف الوسائل والطرق المتاحة ، حاولت الجامعة العربية وخاصة بداية من عام 1955 الاهتمام بالقضية وتتبع تطوراتها، والنظر في سبل دعمها عبر جلساتها المختلفة، لكنها فشلت في إيجاد خط سياسي موحد في الاستجابة لأهم احتياجات الثورة خاصة المالية، ومع ذلك لا يمكن أن ننكر دورها في تدويل القضية الجزائرية، وكسب التأييد الدولي لها، بتنسيق جهودها مع الكتلة الأفرو- آسيوية.

## المبحث الأول: نشأة الجامعة العربية، وموقف ميثاقها من قضايا التحرير.

فكرة الدعوة إلى إقامة تنظيم واحد، يجمع شمل جميع حكومات الدول العربية اتضحت معالمها خلال الحرب العالمية الثانية، ففي أثناء هذه الحرب سعت الدول الاستعمارية الغربية وبالذات بريطانيا في محاولة التخفيف من حدة العداء العربي لها، بل والسعي إلى استمالة البلاد العربية إلى جانبها، فأعلنت عن عطفها على أفكار استقلال بعض الأقطار العربية وترحيبها بأي عمل في اتجاه الوحدة العربية، وجاء هذا الإعلان على لسان وزير خارجيتها " إيدن" في 29/05/1941 حيث قال " إن العالم العربي سار أشواطاً كبيرة، منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الأولى، وأن كثير من مفكريه يرجون لشعوبهم درجة من الاتحاد أكثر مما هم فيه الآن، وهم يتطلعون إلى التأييد البريطاني، ويجب ألا نخيب أصدقائنا، وهنا أقرر أنه من الطبيعي، كما أنه من حق العرب أن تتقوى روابطهم الاقتصادية، والثقافية.....وكذلك الروابط السياسية، وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة".<sup>(1)</sup>

إن هذا التصريح، الذي يمكن اعتباره، الخطوة الأولى نحو إنشاء اتحاد عربي جاء نتيجة أسباب، تعكس فهم بريطانيا لظروف العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ورغبتها في تسوية مشاكلها مع العالم العربي، بإيجاد صيغ جديدة في علاقاتها مع الدول العربية، بعيداً عن فكرة الاستعمار التي أصبحت محل تدمير المجتمع الدولي، ويمكن تحديد أسباب هذا الاتجاه في الذهنية البريطانية إلى:

<sup>1</sup> - مروان رافت بحيري : "أنطوني إيدان و العرب فشل السياسة " . مجلة المستقبل العربي، عدد 57 ، بيروت ، 1983 ، ص 37.

— تخوف بريطانيا من تكرار الانتفاضات ضدها بعد ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق والتمرد ضد في مصر .

— شعور بريطانيا بحاجتها إلى التعاطي مع أهالي المنطقة تعاطيا جديا تحسبا للمنافسة الدولية، خاصة من طرف فرنسا، و الولايات المتحدة الأمريكية

— معرفتها بالروح التي ستسود العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي روح مثالية تتنافى مع بقاء ظاهرة الاستعمار.(1)

—تصورها بأن حل قضية اليهود في فلسطين، وإعطائهم دولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال إطار عربي عام. يكون قادر على إعطاء التنازلات للصهاينة، وموحد الكلمة أو منسقاها في هذا الشأن،ويمكن اعتبارها الدافع الرئيسي لتوجه بريطانيا نحو هذا المنحى، خصوصا وأن التقارير التي كانت تصل إلى الحكومة البريطانية تؤكد أن مشكلة فلسطين تمثل العقبة الرئيسية في أية محاولة لتأسيس المصالح البريطانية وكسب ود العرب، وكانت الحقائق تستبعد تقديم أية تنازلات بشأنها، أو حتى تنفيذ النصوص الدستورية الخاصة بالتمهيد للحكم الذاتي الواردة في الكتاب الأبيض الصادر عام 1939.(2)

رغم عدم وضوح تصريح "إيدن"، خاصة فيما يتعلق بالوحدة العربية المنشودة بتأكيده فقط على تمتين الروابط الثقافية، وجعل السياسية منها في المقام الأخير، فقد وجد ميولا لدى الرأي العام العربي بشكل عام، الذين رؤوا فيه اعترافا بالاستقلال

1- غسان سلامة و آخرون .....: جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1992، ص 54

2- أحمد محمود جمعة: " الدبلوماسية البريطانية و قيام جامعة الدول العربية "، مجلة المستقبل العربي، عدد5، بيروت 1979، ص95

السياسي للدول العربية، ودعوة لتحقيق وحدتها، وعلى إثر ذلك، نقدم "نوري السعيد" رئيس وزراء العراق، بمشروع وحدوي إلى وزير الدولة البريطاني في ديسمبر 1942، عرف ب "مشروع الهلال الخصيب" أو "الكتاب الأزرق"، وتضمن ما يلي:

-إعادة توحيد سورية ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين في دولة واحدة

-إقرار حق الأهالي في اختيار شكل نظام الحكم الملكي أو الجمهوري

-إنشاء جامعة عربية تضم العراق وسورية وأي دولة عربية أخرى إذا شئت ذلك

-إنشاء مجلس دائم للجامعة يتولى شؤون الدفاع والخارجية والعملية والمواصلات والجمارك وحماية حقوق الأقليات

-إقامة إدارة ذاتية لليهود في المناطق التي يشكلون فيها أكثرية سكانية، في فلسطين

- منح الموارد في لبنان وصفا مماثلا للوضع الذي كانوا عليه أواخر العهد العثماني<sup>(1)</sup>

رغم الجهود التي بذلها نوري السعيد لدفع بريطانيا نحو قبول مشروعه، واشتراكه في الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور في جانفي 1943، إلا أن الحكومة البريطانية ردت على مشروع الهلال الخصيب، بتصريح "أنطوني إيدان" في 1943/02/24 "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف نحو أية خطوة

<sup>1</sup> - رشيد نوفل: العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله، الكتاب الأول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1982، ص 48، ص 49

يخطوها العرب نحو تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية ..... وحسب ما لدي من معلومات فإنه لم يقدم لحد الآن أي مشروع يحظى بموافقة الجميع<sup>(1)</sup>

يبدو أن هذا الرد جاء نتيجة إدراك بريطانيا أن هذا المشروع جاء لتحقيق مطامح شخصية، ولا يلقى موافقة العرب كلهم، إذ بنيت التصريحات التي وصلت إلى الإدارة البريطانية ردود فعل سلبية من الشارع العربي تجاه المشروع:

- لم يرحب الوطنيون في سورية ولبنان بالمشروع، واختاروا النظام الجمهوري، وأعلن عن استقلال كل من سورية ولبنان.

- لم يصدر من الأردن ما يرحب بالمشروع.

- لم ترحب السعودية بالمشروع الذي رأت فيه تدعيم لقوة الهاشميين<sup>(2)</sup>

مهما يكن من أمر، فقد أحدث تصريح " إيدن " الجديد. ردود فعل عربية، سريعة، على الصعيد الإعلامي، نشر "عبد الرحمان عزام باشا" مقالا مطولا في صحيفة الأهرام بتاريخ (1943/2/28) بعنوان " حول الوحدة العربية" أعرب فيه عن ترحيبه بتصريح " إيدن "، معتبرا إياه اعترافا من جانب بريطانيا بالأمة العربية وبأمانيتها، وعقب " محمد علي علوية" على هذا المقال في نفس الصحيفة بتاريخ 1943/03/01، ودعا " الأمم العربية حالا إلى تكوين مؤتمر دائم للشعوب العربية، لا ينتهي واجبه بانتهاء الحرب، وتكون مهمته السعي إلى تحقيق الوحدة المنشودة، وتحقيق الأهداف العربية.

<sup>1</sup> - أحمد الشقيري : الجامعة العربية. كيف نكون جامعة ..... وكيف تصبح عربية، ط 1، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 2005، ص 44 .

<sup>2</sup> - رشيد نوفل : مرجع سابق ، ص 50 ن ص 53 .

أما على الصعيد الحكومي فقد اقترح "نوري السعيد"، عقد مؤتمر عربي لبحث الموضوع غير أن وزارة الخارجية البريطانية، رفضت هذا الاقتراح خشية منها أن يستغل هذا الاقتراح من أجل الدعاية ضد الصهيونية وإثارة الجماهير العربية ضد بريطانيا، وتجاوزا لذلك لجأ نوري السعيد إلى المباحثات الثنائية، وبعث برسالة إلى مصطفى النحاس بتاريخ 1943/03/17 يعرض عليه فكرة عقد المؤتمر، وبعث برسالة مماثلة إلى الملك عبد العزيز، وأرسل وفدا عراقيا إلى كل من سورية والأردن للتشاور وقادة البلدين حول الخطوط العريضة للتعاون العربي المشترك وعقد مؤتمر عربي عام.<sup>(1)</sup>

قادت مصر المباحثات العربية حول الوحدة بدعم من بريطانيا، لتقديم بديل للمشاريع الهاشمية يلقي موافقة الجميع، خاصة الطرف السعودي، وقد استمرت المشاورات العربية المصرية طيلة جوان 1943، وأسفرت عن وجود اختلاف بين الحكومات العربية حول شكل التنظيم العربي المنشود، ببروز نظرتين للقيادات العربية حول الوحدة.

**النظرة الأولى:** تدعوا إلى شكل اتحادي من شأنه قيام سلطة أعلى من سلطة الدول الأعضاء، ولها اختصاصات وسلطات مستقلة، وهذه النظرة طرحتها كل من الأردن وسورية والعراق.

<sup>1</sup> - علي محافظة : "النشأة التاريخية للجامعة العربية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 41، لبنان، 1982، ص

النظرة الثانية: تدعوا إلى إقامة تنظيم أو اتحاد اختياري، ينظم وينسق التعاون بين البلدان العربية في المجالات المختلفة دون المساس بسيادتها، وفضلت أغلب الدول العربية هذه النظرة.<sup>(1)</sup>

انتهت المشاورات العربية مع بدء عام 1944، لعبت فيها مصر دوراً أساسياً في تقريب وجهات النظر بين الدول العربية، وهو ما مكنها من تبوأ مقاما خاصا في نفوس العرب عبرت عنه صحيفة الأهرام بمقال عنوانه «مركز مصر الأدبي والسياسي بين دول المشرق العربي» ومما جاء فيه " وهكذا تبوأَت مصر بعقد الزعامة السياسية بعد الزعامة الأدبية بين الدول العربية وقد بايعتها بهذه الزعامة الدول العربية راضيات مختارات ..... إن مصر التي تعترف دول الشرق والغرب بتزعمها هذه الحركة الاستقلالية القائمة لا يجوز لها أن تظل خارجة عن المجموعة التي تضمن لها حقوقها في الحرية والاستقلال<sup>(2)</sup>

نتيجة لهذه المكانة تولى مصطفى، بتاريخ 12/08/1944، توجيه الدعوة إلى الحكومات التي شاركت في المشاورات التمهيدية لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام الذي سيتولى صياغة المشاريع لتحقيق الوحدة العربية، وفعلا اجتمعت هذه اللجنة في الإسكندرية خلال الفترة الممتدة من 25 سبتمبر إلى 8 أكتوبر 1944، وانتهت إلى إصدار ما يعرف ب « بروتوكول الإسكندرية » الذي يعتبر الحجر الأساسي لميثاق الجامعة العربية<sup>(3)</sup> لكن ما يلاحظ انه خلال اجتماعات هذه الهيئة التي دامت أكثر من ثلاث جلسات هو استبعاد المشاركون منذ

<sup>1</sup> - غسان سلامة و آخرون : مرجع السابق ، ص 47

<sup>2</sup> - على محافظة : " النشأة التاريخية للجامعة العربية " ، مرجع سابق ، ص 81

<sup>3</sup> - أحمد فارس عبد المنعم: جامعة الدول العربية ( 1945 - 1985 ) ، دراسة تاريخية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986 ، ص 15.



البداية لفكرة الحكومة المركزية، وانحصر النقاش حول مشروع قدمه نوري السعيد الذي يقضي بتكوين مجلسا اتحاد له سلطة تنفيذية، أو تكوين مجلس اتحاد لا تنفذ قراراته إلا على الدول التي توافق عليها<sup>(1)</sup>

وشرح نجيب الهلالي من الوفد المصري الرأي بهاتين الصيغتين من التعاون فقال " إن هناك من يفضل الصورة الثانية على الصورة الأولى، وهؤلاء يبنون رأيهم على أن في الصورة الأولى تعديا على سيادة الدولة التي لا تقبل القرارات، لأنها ترغم على اتخاذ خطوة لا ترضيها، وأن الإجماع منعقد على تكوين هيئة للأمم العربية<sup>(2)</sup>

حسم النقاش رئيس الوفد المصري " مصطفى النحاس" بتقديمه مشروعاً شاملاً نال رضا الجميع، الذي يقضي بإنشاء منظمة إقليمية تقوم على أساس التعاون والتنسيق، لا على أساس الالتزام بخط سياسي قومي عربي، ومما جاء في تصريحه «تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة على قدم المساواة، وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات، وعقد اجتماعات دورية للنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها وتوثيق الصلات بينها، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها ..... وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها ما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولة عربية وأخرى، ففي هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup> - غانم محمد صالح : "مشروعات العراق للوحدة في إطار الجامعة العربية(1945 - 1954 ) " ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 22 ، لبنان ، 1980 ، ص 104 ، ص 105 .

<sup>2</sup> - على محافظة : مرجع سابق ، ص 81 .

<sup>3</sup> - غسان سلامة و آخرون : مرجع سابق ، ص 49 .

في قصر الزعفران بالقاهرة اجتمعت اللجنة التحضيرية يوم 18 مارس 1945، للنظر في مشروع الميثاق الذي أعدته اللجنة الفرعية السياسية، والذي جاء ثمرة اقتراحات وملاحظات جميع أعضاء الوفود العربية المشتركة في الاجتماعات، سواء اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية أو اللجنة التحضيرية، وتم توقيعه يوم 22 مارس 1945 من طرف مندوبو الدول العربية<sup>(1)</sup> باستثناء مندوبي السعودية واليمن اللتين تأخرتا في توقيعه بعد ذلك ببضعة أشهر، ليصبح الميثاق نافذ المفعول في 1945/05/11<sup>(2)</sup>

ومن أهم ما جاء فيه:

- الاعتراف بسيادة واستقلال الدول الأعضاء بحدودها القائمة.
- الاعتراف بالمساواة التامة بين الدول الأعضاء كبيرها وصغيرها.
- الاعتراف لكل دولة بحق إبرام المعاهدات والاتفاقات مع غيرها من الدول العربية أو غير العربية بشرط ألا تتعارض مع أحكام ميثاق الجامعة.
- ليس هناك إلزام واضح لإتباع سياسة خارجية موحدة .
- عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات والخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء وتشمل القوة فرض القيود الاقتصادية أو حشد الجيوش على الحدود.
- يقوم مجلس الجامعة بالوساطة بين الدول الأعضاء بناء على طلبها<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>- أحمد فارس عبد المنعم : مرجع سابق ، ص 15 .

<sup>2</sup>- على محافظة : مرجع سابق ، ص 74

<sup>3</sup>- نفس المرجع ، ص 82.

وفقا لهذا الميثاق يمكن القول أن الجامعة العربية منظمة تقوم على التعاون الاختياري أو التطوعي بين الدول الأعضاء على أساس المساواة واحترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، فهي لا تملك سلطة إلزامية على الأعضاء، بل هي أداة للتنسيق ورابطة اختيارية لتحقيق التعاون ولم الشمل، وهي منظمة بين حكومات وليست سلطة عليا.

إن هذا الميثاق جاء صورة صادق للواقع الرسمي العربي في نهاية الحرب العالمية الثانية، بمعنى كرس واقع التجزئة في العالم العربي<sup>(1)</sup> ولذلك كان قاصرا على إرضاء طموح الجماهير تطلعاتها إلى الوحدة العربية، ولكنه أرضى بريطانيا، التي رأت في هذه المؤسسة وعاء نفرغ فيه شحنات الوطنية العربية، تميم قضاياها المصيرية، خاصة قضايا التحرير في مقدمتها القضية الفلسطينية التي توقعت بريطانيا أن تتحمل المسؤولية لإيجاد حل لها بالشكل الذي يرضي الصهاينة

**موقف الجامعة من قضايا الاستقلال وتصفية الاستعمار:** في الحقيقة أن التطرق لهذا المحور مهم جدا قبل التعرض إلى موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية، فلا بد قبل كل شيء من وضع القضية في إطارها الصحيح، بمعنى توضيح موقف الجامعة من قضايا الاستقلال و الاستعمار؟.

لم يشر ميثاق الجامعة صراحة إلى الاستعمار أو الاحتلال، لذلك عد من طرف الكثير من المختصين متخلفا إذا ما قيس بموقف ميثاق الأمم المتحدة الذي نص صراحة على حق الشعوب في تقرير مصيرها كقاعدة عامة تمثل المبدأ الأساسي الذي تحتكم إليه الأمم المتحدة في هذا الشأن، واستطاعت دول العالم الثالث استنادا إلى ذلك تكثيف نشاطها المعادي للاستعمار، إذ تمكنت من تأسيس لجنة تصفية الاستعمار،

<sup>1</sup> - رشيد نوفل : مرجع سابق ، ص 67.

بالأمم المتحدة، وافتكت قرار 1514 الذي يعترف بحركات التحرر كأعضاء في القانون الدولي، ويعطي للدولة المعتدي عليها استخدام كافة الوسائل لاسترجاع سيادتها<sup>(1)</sup>.

أما كلمة الاستقلال فقد ورد ذكرها في أكثر من موضوع في سياق محدد هو سيادة الدول الأعضاء، فقد نصت المادة الأولى "تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق.....ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة....."ويرتبط بهذه المادة نص ميثاق الجامعة في مادته الثانية على فكرة فيها كثير من الغموض بأن جعل أهداف جامعة الدول العربية هو صيانة استقلال الدول الأعضاء، والمحافظة على سيادتها، فالميثاق لم يوضح بالضبط ما هو المقصود من هذه الكلمة، فالمعروف أن الدول المؤسسة للجامعة كانت رغم تمتعها بالاستقلال الشكلي وقت قيام الجامعة لا تزال في معظمها تعاني من استمرار وجود قوات الاحتلال على أراضيها فلم يوضح الميثاق مثلا ما إذا كان الاستقلال الذي تهدف إليه الجامعة للمحافظة عليه هو ذلك النوع من الاستقلال الذي كان قد تحقق فعلا وسمح للدول التي تمتعت به بإنشاء منظمة إقليمية، أم أن الجامعة ستعمل متضامنة لتحقيق المزيد من الاستقلال للدول الأعضاء، لكن الميثاق يخلوا من الإشارة إلى هذه الفكرة<sup>(2)</sup>.

لم يشر الميثاق إلى موضوع القواعد العسكرية الأجنبية التي تمثل مساسا وانتقاصا من سيادة الدول الأعضاء، وشكلت فيما بعد إحدى نقاط الخلاف بين محاور الأنظمة العربية التقليدية والأنظمة الثورية في الوطن العربي، ولم يتعرض الميثاق لموضوع

<sup>1</sup> - حسن نافعة : " الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية "

مجلة المستقبل العربي ، عدد 44 ، بيروت 1982 ، ص 126 ، ص 129

<sup>2</sup> - أحمد الشقيري :مرجع سابق ، ص 412

الاستقلال الجماعي للدول الأعضاء الذي يختلف قليلا عن مفهوم الأمن الجماعي، ويعني التضامن المشترك لدعم استقلال كل دولة فرديا أو دعم استقلال دول الجامعة بشكل جماعي، وأولى مقتضيات الاستقلال الجماعي هو عدم السماح لأي دولة من الدول الأعضاء بالاشتراك في أحلاف عسكرية مع دول أخرى من خارج الجامعة فلم يتعرض الميثاق لهذه القضية بتاتا<sup>(1)</sup>.

ويرتبط بهذه القضايا مسائل مهمة في موضوعنا يتعلق الأمر بموقف الميثاق من قضايا استقلال الأقطار العربية الأخرى ، فلم يشر الميثاق إلى حق الأقطار العربية التي لم تكن قد حصلت على استقلالها وقت قيام الجامعة في الاستقلال أو في تقرير المصير ، كما لم يشر إلى التزام محدد من قبل الجامعة تجاه هذه الأقطار، فحين حددت المادة الثانية من الميثاق أهداف الجامعة والمجالات التي يمكن فيها تحقيق التعاون المشترك بين الدول الأعضاء، لم يتضمن هذا الحصر أي نص على أن من أهداف الجامعة العمل على مساعدة الدول العربية الأخرى في الحصول على استقلالها ودعم حركات التحرر فيه واكتفت هذه المادة بنص عام هو "النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها " و يلاحظ أن هذا هو النص الوحيد الذي حول الجامعة العربية اختصاصا عاما بالنظر في شؤون البلاد العربية دون أن تقتصر هذه الشؤون على الدول الأعضاء بالجامعة .

وقد عزز هذا النص بنص آخر ورد في المادة الرابعة من الميثاق يتيح للبلاد العربية الأخرى أن تشارك في اللجان الدائمة التابعة لمجلس الجامعة والتي نص الميثاق على تشكيلها في المجالات الاقتصادية والمالية ..... ولكن ما يضعف هذا النص أنه ورد في صورة اختيارية باعتباره حقا للمجلس، إذ جاءت الفكرة على النحو

<sup>1</sup> - غسان سلامة و آخرون : مرجع سابق ، ص 130 .

التالي " يجوز أن يشترك في اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها اشتراك هؤلاء الممثلين وقواعد التمثيل "(1).

تدارك الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في الجامعة هذا القصور عندما نص على أنه " نظر لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوننا يعود خيرها و أثرها على الوطن العربي..... ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي أن يراعها و أن يعمل على تحقيقها ، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى ابعدها مدى استطاع، وفيما عدا ذلك أ لا يدخر جهدا للتعرف إلى حاجاتها و إلى تفهم أمانيتها وآمالها ، و بأن يعمل بعد ذلك على إصلاح أحوالها و تأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب(2).

إجمالاً يمكن القول أن ميثاق الجامعة لم يحدد موقف مبدئياً و صريحاً من قضايا الاستقلال في الوطن العربي ، فلم ينص صراحة على حق الجماهير الواقعة تحت الاحتلال في تقرير مصيرها ، أو ينص صراحة على أن من بين أهداف الجامعة العمل على تحقيق استقلال أقطار البلاد العربية الأخرى ، تمهيدا لانضمامها إلى الجامعة ، وبالتالي لم يقرر ميكانيزمات مؤسسية خاصة بتصفية الاستعمار في الوطن العربي وإنما اكتفى بنصوص عامة كحث مجلس الجامعة على ألا يدخر وسعا في

1- حسن نافعة : مرجع سابق ، ص 128، ص 129 .

2- أحمد الشقيري : مرجع سابق ، ص 417 ، 418 .

مساعدة الدول العربية غير الأعضاء ، بالطرق السلمية لتحقيق ما تتطلب إليه من استقلال .

ومما زاد في ضعف هذا الجهاز وتشكيلته في القيام بالتزاماته القومية، خاصة استكمال تحرير ما تبقى من دولة الواقعة تحت نير الاحتلال، بناؤه التنظيمي الذي يقوم على مبدأ السيادة كقاعدة أساسية في العمل الجماعي المؤسسي العربي<sup>(1)</sup>. وما ترتب عنه من الأخذ بقاعدة الإجماع و بأن يتم تنفيذ ما يتفق عليه من قرارات وفق القواعد و النظم الدستورية المعمول بها في كل دولة، وأن مؤسسات العمل العربي المشترك لا تملك من الاختصاص القانوني أو النفوذ الفعلي ما يمكنها من ضمان التزام الدول العربية حتى بالقرارات التي تم اتخاذها بالإجماع. ويقدر البعض أن 80 ٪ من القرارات التي اتخذت بالإجماع لم تر النور<sup>(2)</sup>.

صحيح أن قضية الإجماع بالنظر إلي الفسيفساء التي يتكون منها النظام العربي تحافظ على تماسك النظام وحال دون سيطرة دولة عربية بمفردها على الجامعة، وأعطى الدول الصغيرة ضمانة مادية ومعنوية من خلال تأكيده على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء، لكنها من جانب آخر مثلت مصدر ضعف للنظام العربي وفرضت عليه نوع من الجمود والشكلية، لأنها تعطي لكل دولة حق الاعتراض دون الأخذ في الاعتبار تباين أولويات وسياسات وارتباطات الدول الأعضاء داخليا وخارجيا، إذ لم تتمكن الجامعة من العمل إلا في المجالات التي يحصل فيها الإجماع، ومنعها من الخوض في القضايا الجوهرية في عالمنا العربي المعاصر، خاصة قضايا تصفية

<sup>1</sup>- أحمد الشقيري : نفس المرجع ، ص، ص 128 - 129 .

<sup>2</sup>- غسان سلامة و آخرون : مرجع سابق ، ص 87 .

الاستعمار الذي تعاني منه دولة في هذه الفترة، إذ فشلت في إيجاد خط سياسي موحد تجاه هذه القضايا خاصة القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

انعكس مبدأ السيادة كذلك في نظام الأمن المشترك فهو كما أقرته المادة السادسة من الميثاق نظام اختياري، لم يحدد مفهوم العدوان، وترك ذلك لسلطة مجلس الجامعة التقديرية، كما لم يحدد التدابير التي يمكن أن تتخذ لقمع العدوان، ولم يحدد الأداة المنفذة لها، ومجلس الجامعة لا يتدخل إلا إذا لجأت إليه الدولة التي وقع عليها العدوان، أو ممثلها إذا عجزت الحكومة عن الاتصال بالمجلس أو أي دولة عضو بالجامعة إذا عجز هذا الممثل، وتصدر القرارات المتعلقة بذلك بالإجماع، وإذا صدرت فهي غير ملزمة إلا برضا الأطراف المتنازعة، ولا يخفى أن قاعدة الاجتماع في هذا الصدد يعطي لكل دولة حق الاعتراض على القرارات التي يتوصل إليها مجلس الجامعة بشأن رد الاعتداء الذي يقع على دولة أخرى عضو، وتسري قاعدة الاجتماع أيضا على القرار الخاص بنوع القضية التي تدرس، وما إذا كانت تعد عدوانا أم لا، فإذا حدث خلاف بخصوص ذلك فإن القضية لا تناقش أصلا<sup>(2)</sup>.

بالرغم من أن هذا النظام قد عدل نتيجة توقيع معاهدة الدفاع المشترك لعام 1950 التي أعطت مادته الثانية للدول العربية أو بعضها الحق باتخاذ تدابير بما في ذلك القوة المسلحة لقمع العدوان الذي تتعرض له إحدى الدول العربية، ويكون التصويت بأغلبية الثلثين، وتكون القرارات ملزمة للجميع وحددت المعاهدة التدابير

<sup>1</sup>- غسان سلامة و آخرون: نفس المرجع ، ص 88 .

<sup>2</sup>- مفيد محمود شهاب: جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1978، ص 74.



اللازم اتخاذها لرد العدوان إلا أن هذه المعاهدة بقيت حبر على ورق إذ لم تفعل بالنسبة للقضية الجزائرية<sup>(1)</sup>

ويتضح من هذا أن مبدأ السيادة الذي أقره ميثاق الجامعة مثل عقبة حقيقية أمام نجاح العمل العربي المشترك، وأكسب نشاط الجامعة سمة الشكالية وخلق أزمة مصداقية هذا الجهاز، غير أن ضعف أحكام ميثاق الجامعة في القضايا التي أشرنا إليها لم يحل في الواقع وضع حركات أمال كبيرة عليها، وقيامها بدور نشيط في مكافحة الاستعمار في الوطن العربي وقد تجلى هذا الدور في القضية الجزائرية، فكيف تم ذلك .

### المبحث الثاني: تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية

ابتداء من عام 1945 وجه الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بقيادة الشاذلي المكي، وفيما بعد بالتحاق كل من: أحمد بن بلة، ومحمد خيضر، اهتمامه لتدويل المشكلة الجزائرية وكسب الدعم لها نحو الفضاء العربي، الأقرب جغرافيا وسياسيا وعقائديا من الجزائر، الذي شهد في هذا التاريخ ميلاد جامعة الدول العربية كهيئة إقليمية أخذت على عاتقها الدفاع عن قضايا العالم العربي، فكانت جهوده منصبة نحو دفع هذه الهيئة نحو تبني قضايا شمال إفريقيا عامة والقضية الجزائرية خاصة، باعتبار أن المغرب العربي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وهذا بكتابة العرائض في إطار مغاربي موحد، تعرف بمشاكل شعوب شمال إفريقيا، وتدعوا إلى التزام عربي إيجابي، وبخاصة من جامعة الدول العربية لدعم هذه القضايا<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - رشيد نوفل: مرجع سابق، ص، ص174 - 178.

<sup>2</sup> - Abderrahmane Bouchène et Jean Pierre Peyroulou: histoire De l'Algérie coloniale (1830 , 1962) , éditions ,barzakh, Algérie, 2012, p 645 .

لم تتخذ الجامعة العربية طيلة الفترة (1955-1945)، تجاه تطور الأوضاع في الجزائر، مواقف واضحة سياسيا، وذات أبعاد عملية، إذ خصصت جميع جلساتها للقضية الفلسطينية، وفيما بعد للقضيتين التونسية والمراكشية فحتى الموقف الذي أبدته الجامعة العربية من مجازر 8 ماي 1945 في الجزائر، لم يتضمن إدانة صريحة لفرنسا في جرائمها المرتكبة في حق الشعب الجزائري في هذا التاريخ، إذ اكتفت بإصدار بيان استنكرت فيه باسم الجامعة هذه الجرائم، وحمل الحلفاء تبعات تلك الأحداث خاصة الولايات المتحدة التي كان لها دور كبير في إعادة السيطرة الفرنسية على شمال إفريقيا<sup>(1)</sup>. وبعث بالمناسبة برسالة إلى الوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة أشار فيها إلى مسؤولية أمريكا أمام شعوب شمال إفريقيا، وإلى المحاولات غير المشروعة التي تبذلها فرنسا لاستعادة نفوذها في هذه المنطقة، ونوهت بالتناقض بين عدوان فرنسا الغاشم هذا، وما يبذله الحلفاء في موثيقهم للشعوب المظلومة من وعود بالحياة الحرة الكريمة<sup>(2)</sup>.

عند انعقاد مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 4 ديسمبر 1945 ألقى عبد الرحمان عزام خطابا أشار فيه إلى الاتصالات التي أجراها مع المفوض الأمريكي بالقاهرة، وذكر أن هذا الأخير سلمه في اليوم التالي مذكرة من الولايات المتحدة طلب منه كتمان أمرها حتى لا تتهم أمريكا بالتدخل في شؤون فرنسا الداخلية ومما جاء فيها " إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف مكتوفة الأيدي حيال الموقف الذي ظهر في الجزائر إثر عدوان 8 ماي وتجاه تدابير القمع والتعسف التي اتخذتها السلطات الفرنسية، وقد صدرت التعليمات إلى السفير الأمريكي في باريس ليلفت نظر وزير

<sup>1</sup> -ibid , p 645

<sup>2</sup> -C. A. O. M.,81F/997 l'affaire d'Algérie depuis sa naissance à son stade actuel , rapport présente à la commission politique de ligue arabe 16 mars 1956 .

خارجية فرنسا إلى هذه الحالة الخطيرة وبنوه له بأن حكومة الولايات المتحدة يساورها القلق من احتمال ظهور حالة في شمال إفريقيا، قد يكون لها أخطر العواقب، ليس فقط على الفرنسيين وإنما على علاقاتهم مع العالم العربي وجميع دول الغرب<sup>(1)</sup>.

وعلى إثر ذلك قرر مجلس جامعة الدول العربية أن يعهد إلى الأمانة العامة اتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساع، لتخفيف التعسف والاضطهاد الذي يتعرض له شمال إفريقيا، دون الإشارة إلى إجراءات ملموسة التي من شأنها مساعدة شعب الجزائر في محنته خاصة بعد هذه الأحداث<sup>(2)</sup>.

على إثر الزيارة التي قادت عبد الرحمان عزام أمين جامعة الدول العربية إلى لندن بتاريخ 25 سبتمبر 1945 أجرى محادثات مع السفير الفرنسي بلندن حول المسألة التونسية، والمراكشية- دون الإشارة إلى المشكلة الجزائرية- وعرض وجهة نظره للسفير التي لخصها في " أنه يجب تقليد بريطانيا فيما فعلته مع شرق الأردن بوعده بالاستقلال، والسماح له بالانضمام إلى الجامعة العربية، وتشجيعه على ذلك، ويقصد هنا تونس ومراكش.

أما بالنسبة للجزائر فقد اكتفى بتوجيه شكوى ضد المذابح الفظيعة التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وأن ذلك " من شأنه أن يجعل استمرار حكم فرنسا لهذا القطر مستحيلا، لأن الوجدان العالمي والتطور الفكري لا يرضيان عنها حتى في فرنسا، ومن شأن هذه الفظاعة أن تحدث هوة سحيقة بين فرنسا والعالم الإسلامي"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد علي الرفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط 1، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 1971، ص، ص 91-92.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 92 .

<sup>3</sup> - وحيد الدالي: أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمان عزام، روز اليوسف، القاهرة، 1982، ص، ص 191-192 .

يتضح من هذا، التمييز الواضح الذي يضعه عزام بين قضايا شمال إفريقيا، ففي حين طرح مسألة استقلال تونس ومراكش، وانضمامهما إلى الجامعة العربية، وبالنسبة للجزائر اكتفى بالتنديد بالجريمة التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري في 8 ماي 1945 دون إبداء أي موقف إيجابي تجاه المشكلة الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ففي الاجتماع الذي عقدته الجامعة عقب هزيمة 1948، حاول المتدخلون التطرق إلى المشكلة الجزائرية، فكان موقف نوري السعيد أن قرأ مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية الفرنسية إلى الجامعة، نشرح فيما تخوف هذه الأخيرة من تدخل الجامعة في قضايا شمال إفريقيا لذلك اقترح نوري السعيد أن تركز الجامعة العربية جهودها لمنع تسرب الخطر الشيوعي إلى العالم العربي، وليس ضد فرنسا<sup>(1)</sup>.

إن هذا الموقف السلبي من القضية الجزائرية، والتمحيص للكتلة الغربية يدل دلالة واضحة سير نوري السعيد وجهاز الجامعة العربية وراء الدعاية الفرنسية القائلة أن أحداث الجزائر محركها الأساسي الكتلة الشيوعية.

إن هذه السلبية التي تعاملت بها الجامعة مع القضية الجزائرية، دفعت مصالي الحاج إلى بذل جهود كبيرة لدفع الدول العربية والجامعة العربية نحو تبني المشكلة الجزائرية، وفي هذا الإطار نزل مصالي الحاج في عام 1951، ضيفا على العاهل الحجازي لمدة عشرين يوم بعد أدائه فريضه الحج، وبعد ذلك زار القاهرة حيث كان له نشاط مكثف شمل اتصالات باللجنة السياسية لجامعة الدول العربية و بأمينها العام،

<sup>1</sup>– Samya EL– Mechat: "l'improbable«notion arabe» la ligue des états arabes et l'indépendance du Maghreb(1945–1956),Revue d'histoire N° 82, paris 2004, p 63.

<http://w.w.w.cairn.info>.

ومحادثات مع وزير خارجية مصر ومفتي فلسطين، والأمير عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي، وزيارات لممثلات كل من إيران، لبنان، سوريا، أفغانستان والهند، والحجاز، كما نظمت على شرف مصالي الحاج حفلات استقبال من قبل ( اتحاد النساء الشرقيات وجمعية الشبان المسلمين)، وحظر اجتماعا لجمعية الإخوان المسلمين<sup>(1)</sup>.

لم يتوقف نشاط مصالي الحاج عند هذا الحد، بل راسل الجامعة العربية مرتين طالبا منها توضيح موقفها من القضية الجزائرية، كانت الأولى في 16 جانفي 1954، عندما استمعت اللجنة السياسية لعرض قدمه "محمد خيضر" باسم الوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بالمشرق" حول أهمية موقع الجزائر الجغرافي في شمال إفريقيا والخطوات التي سارت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي، لاستغلال ذلك الموقع من الناحية الإستراتيجية، ثم أكد على أن قضية شمال إفريقيا واحدة، لا يمكن حلها إلا نتيجة كفاح منظم وموحد، طالبا من الجامعة العربية في النهاية اتخاذ موقف صريح من المشكلة الجزائرية وهذا عن طريق ما يلي:

- إدانة سياسة القمع التي تنفذها السلطات الفرنسية في الجزائر إدانة رسمية.
- اتخاذ موقف معارض للضم الأحادي الجانب للجزائر في نظم دفاع الكتلة الغربية.
- إعلان حق الشعب الجزائري في تسيير شؤونه الخاصة بنفسه.
- رفع القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- أحمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق. ص. 224

<sup>2</sup> -C. A. O. M, 81F/2416 ,Discours prononce par Mohamed Khider Devant la comité politique la ligue des états Arabes au Cours de sa séance du 16/1/1954

من خلال اطلاعنا على المراجع التي تناولت جلسات الجامعة العربية، إلى غاية هذا التاريخ، لم نجد أية إشارة إلى ما سبق طلبه، فالجامعة العربية لم تشر إلى قضية الجزائر، إلا في الدورة التالية، وإن كانت إشارة غير مباشرة من خلال القرار المتخذ إثر اجتماع اللجنة السياسية بين 7 و10 سبتمبر 1954 والذي نص على أنها قررت بعد الاستماع إلى بيانات وفود مراكش وتونس والجزائر " تأييد جميع قضاياهم بكل الوسائل وفي جميع الهيئات والمنظمات الدولية<sup>(1)</sup>

بخصوص طلب مصالي الحاج عرض القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، كانت إجابة الجامعة العربية في مذكرة أصدرها الأمين العام بتاريخ 4/11/1954 بناء على توصية اللجنة السياسية بتاريخ 10/9/1954 والتي جاء فيها<sup>(2)</sup>.. "أن زعماء الجزائر يطالبون بإبراز شخصية الجزائر في المحافل الدولية، ولجأوا من قبل إلى جلالة الملك سعود، و كانت حكومة جلالته مستعدة لتبني القضية عن طريق الجامعة، ودار بحث بهذا الشأن ثم وجد من الخير أن يقتصر في هذه الدورة (التاسعة) للأمم المتحدة على قضيتي تونس والمغرب حتى لا تزيد الصعوبة ولا تتأثر القضيتان بالوضع الجديد وممكن أن يكون مكان البحث في غير الأمم المتحدة ولا يمنع هذا كله من ألا تترك الغرض لإبراز وضع الجزائر."

نعتبر هذه المذكرة تقصير في حق قضية الشعب الجزائري، خصوصا وأن هذه المذكرة صدرت بعد أربعة أيام من اندلاع الثورة الجزائرية، بمعنى أن حجة الأمين العام السابقة "من أن قضية الجزائر لم تتقدم بالشكل الذي تقدمت به قضينا تونس والمغرب " لم يعد لها مبرر ويبدو أن الأمين العام تجاهل أحداث أول نوفمبر 1954

<sup>1</sup> - شرف الدين رضوان: مرجع سابق ، ص. 247

<sup>2</sup> - أحمد بشيري: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات نالة، الجزائر، 2005، ص. 25.

بالجزائر، واكتفى بصياغة المذكرة بناء على توصية اللجنة السياسية بتاريخ 07-1954/9/10. الأمر الذي دفع مصالي الحاج إلى توجيه رسالة مطولة ثانية إلى الأمين العام مؤرخة في 20 أكتوبر 1954 ذكر فيها أنه أفاد الجامعة و الهيئات والشخصيات العربية والإسلامية أثناء زيارته للقاهرة بالمعلومات الوافية حول المسألة الجزائرية، وتأسف عن عدم استجابة الجامعة العربية لطلبه، المتعلق بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، بعد قبول جلالة الملك السعودي القيام بالمهمة، حيث يقول " اتصل ممثلونا في القاهرة بسيادتكم في هذا الموضوع، ثم قدموا لكم باسم حزب الشعب مذكرة تبين اختصاص الأمم المتحدة بدراسة قضية الجزائر كما كلف "عابد بوحافة" بحمل رسالة لجلالة الملك سعود عامل المملكة العربية السعودية طالبين منه تبني عرض المسألة الجزائرية على الجامعة العربية أولاً ثم الأمم المتحدة ثانياً، وقد أخبر جلالة الملك الأمانة العامة باستعداده لعرض القضية المذكورة في المحافل الدولية وطلب إدراجها في جدول أعمال اللجنة السياسية للجامعة العربية في دورتها الأخيرة، فعلى الرغم من الاستعداد الذي أظهرته الأمانة العامة في دعم رغبة الشعب الجزائري، وعلى الرغم من الجهود التحضيرية التي بذلتها الأمانة العامة أيضاً فإن قرار اللجنة السياسية بغاية الأسف الشديد كان على عكس ما كنا نرجوه ومنتظر<sup>(1)</sup>.

على الرغم من تبرير الجامعة العربية لهذا التصرف، في جلستها المنعقدة في 11 ديسمبر 1954 تدخل في إطار التحفظ إزاء ملف الجزائر إلى أن ينجلي وضعها الداخلي ومسألة تمثيلها، وربما مرتبط كذلك بالأزمة التي عرفتتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية بداية من عام 1953 والتي أدت إلى عدم مشاركة الحزب في لجنة تحرير المغرب العربي الجديدة المؤسسة بإيعاز وتحت إشراف الجامعة العربية،

<sup>1</sup> - أحمد بشيري: مرجع سابق، ص-ص. 26-28

لكن هذا لا يبرر خلو بيانها الصادر في 13 نوفمبر 1954 بمناسبة اندلاع الثورة الجزائرية، من أي إشارة إلى هذه الأحداث والمساهمين فيها " الشعب الجزائري" ومباركتها حتى، وإنما اكتفت بعبارات التهرب من تحمل مسؤولية الأحداث، والتذكير بأهداف الجامعة ومبادئها السارية في اتجاه حل المسائل بالطرق السلمية، ومما جاء فيه " حرصت الجامعة منذ إنشائها على ولوج كل سبيل سلمي لتحقيق المطالب القومية والأمني الوطنية لشعوب شمال إفريقيا، وسعت دولها لدى فرنسا فرادى تارة ومجتمعة تارة أخرى، ومستعينة بالدول الصديقة بعد ذلك حتى ترد إلى هذه الشعوب حقوقها المسلوقة، والأحداث التي شهدتها العالم الآن في شمال إفريقيا، إن هي إلا صدى لتصميم شعوب الشمال الإفريقي على نيل حقوقهم وتبوء مركزهم اللائق بماضيهم المجيد، ويخطئ من يظن أن حركات التحرر التي يشهدها العالم في هذا الجزء الحيوي من المعمورة، إن هي إلا حركات فردية منعزلة لا يربطها رباط من العزم والتصميم أو التضامن والتآزر، فشعوب هذا العالم قد وصلت إلى حد من الوعي القومي لا يسمح بكبت حرياتهم أو حبس استقلالهم ..... إننا نأمل أن تعيد الحكومة الفرنسية النظر في موقفها من مطالب شعوب شمال إفريقيا، وأن تلبي دواعي الحق والحرية ومثلها العليا التي عرفت عنها، فإن فعلت ذلك كسبت صداقة شعوب شمال إفريقيا وصداقة العالم العربي... " (1)

في الحقيقة إن عدم التعاطي الجدي للجامعة العربية مع القضية الجزائرية طيلة الفترة السابقة، مرتبط في اعتقادنا بجملة من الأسباب .

<sup>1</sup> - محمد علي الرفاعي: مرجع سابق، ص-ص. 94-96



- عدم اتضاح نهج الحركات السياسية المغاربية تجاه الاستعمار، والذي بدى من تعثر العمل العسكري الوحدوي المغاربي، وتأخر الكفاح المسلح في الجزائر على غرار كل من تونس والمغرب.

-خوف الجامعة العربية على مستقبلها السياسي كهيئة إقليمية حديثة العهد في النظام الدولي، وهذا بطبيعة الحال مرتبط بالمكانة الدولية لفرنسا، وإدراجها للجزائر ضمن المخطط الأمني للحلف الأطلسي منذ عام 1949، زد على ذلك الجدار السياسي "القانوني" الذي فرضته على القضية الجزائرية، برفضها أي مناقشة لها من أي طرف كان، معتبرة ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية.

-عدم وضوح المشهد السياسي في الجزائر، نتيجة اختلاف رؤى الأحزاب السياسية بالجزائر، حول حل المشكل الجزائري، فالحزب الديمقراطي للبيان الجزائري، ركز كل جهوده على دعوة فرنسا على تحسين أوضاع الإنسان الجزائري بالشكل الذي يحقق نوعا من المساواة بين المواطن الجزائري وغيره من الفئات الموجودة في الجزائر، بينما الحزب العتيد -حركة انتصار الحريات الديمقراطية - الذي طالب منذ العشرينات بالاستقلال أصبح يعيش أزمة حقيقية وصلت ذروتها عام 1953 بانضمامه جناحين متصارعين على السلطة، بالإضافة فئة ثالثة - وهي قليلة - حسمت أمرها منذ عام 1947 بضرورة تبني خيار الكفاح المسلح كأنجع أسلوب لتحرير الجزائر.

من هنا ستكون مهام الوفد الخارجي بالقاهرة، المتكون من : أحمد بن بلة (مكلف بالقضايا العسكرية) وحسين آيت أحمد (مكلف بالمهام الإعلامية ) ومحمد خيضر (ناطق رسمي مكلف بالشؤون السياسية والدبلوماسية )، إعادة تصحيح صورة المشكل الجزائري لدى الأشقاء العرب، ونقل حقائق عن الوضع الجزائري للأطراف العربية، نزولا عند الإستراتيجية التي تبناها بيان أول نوفمبر، والتي تقوم على تدويل القضية

الجزائرية على المستوى العربي أولاً، ثم تحويلها إلى الإطار الدولي، ولا يتحقق هذا إلا بتفهم على المستوى العربي، ثم تحويلها إلى الإطار الدولي، ولا يتحقق هذا إلا بتفهم العرب للمشكلة الجزائرية، والقيام بمسؤولياتهم تجاهها، بالعمل على تدويلها في الهيئات الدولية خاصة الأمم المتحدة:

تركزت جهود الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني في الفترة (1954-1956)، على نقل حقائق حول العمل الثوري الجزائري الذي كان يتسم بالتوسع والشمولية إلى الرأي العام العربي ليطلع بنفسه على حقيقة الوضع، وعلى حجم المعاناة التي يعيشها الشعب الجزائري من جراء السياسة الفرنسية المعتمدة على القمع والتقتيل، لإعاقة النجاحات التي حققها في الداخل، و الوقوف في وجه تدويل المشكل الجزائري على المستوى الدولي، وكل هذا نزولاً عند رغبة الجامعة العربية التي كانت تبحث عن الضمانات والحوافز التي تجسد حقيقة انتصار الثورة على أرض الواقع والتفاف الشعب حولها، خاصة في ظل الشكاوي التي تتقدم لها من الهيئات العربية-خاصة الإعلامية- من غياب الوثائق والمعطيات السياسية والعسكرية عن معركة الجزائر التي تمكنها من الرد على أقلام الصحافة الفرنسية

وفي هذا الإطار تلقت الأمانة العامة بتاريخ 31 ماي 1955 مذكرة من مندوبي جمعية العلماء الجزائريين، وحزب الشعب الجزائري، وحزب البيان الجزائري، تتضمن تقرير مفصل عن حالة الجزائر منذ أول نوفمبر 1954 ومما جاء فيها: منذ أول نوفمبر 1954، والجزائر تعاني من مشكلة حادة وخطيرة، تتطلب دراسة عاجلة، لأنها إذا بقيت بدون حل سريع فإنها تهدد أمن وسلامة العالم كله، إن الجزائر تعيش اليوم حرب حقيقية، وأن الإجراءات العسكرية الممارسة من طرف الحكومة الفرنسية

منذ 1954 هي أكبر دليل على خطورة الوضعية الحالية والتي تؤكد فرنسا من خلالها أن الأداة العسكرية هي الحل الوحيد للمشكلة الجزائرية<sup>(1)</sup>

تعرض التقرير إلى الإمكانيات المادية والبشرية ، التي سخرتها فرنسا في حربها بالجزائر بإشراك قوات متعددة الجنسيات واستغلال الإمكانيات الدفاعية الضخمة للحلف الأطلسي، وجاء فيه ..بالإضافة إلى القوات التي تحتل الجزائر فان الحكومة الفرنسية احتفظت وبقوة السلاح على الجنود الذين انهوا الخدمة العسكرية، واستدعت ميليشيات جديدة من فرنسيي الجزائر بدون احتساب القوات التي جاءت من ألمانيا والمغرب وتونس، كما سحبت وحدة من المدفعية التابعة للحلف الأطلسي لتدعيم القوات الفرنسية بالجزائر، وأكد على ذلك تصريح رئيس المجلس الفرنسي المنشور في جريدة لوموند بتاريخ 1955/5/29 والذي جاء فيه" ..نحن مضطرون وخاصة في هذه الأيام لتسخير فرقة من فصيلة تابعة للحلف الأطلسي.. لا بد أن يفهم الجميع أن أولوياتنا تدعيم القوات الفرنسية في الجزائر مهما كانت التزاماتنا تجاه الناتو"<sup>(2)</sup> تستغل هذه القوات بما فيها الجوية والبحرية بلا هوادة ضد الشعب الجزائري، قنابل الغاز المحرمة دوليا ألقيت بشكل عشوائي على المدنيين العزل في لأوراس، الحظر مطبق على كامل الحدود الجزائرية ، مبدأ المسؤولية الجماعية معمول به مما يعرض الشعب إلى أنواع مختلفة من الإجراءات التعسفية ، فقوات الشرطة تقوم باعتقالات جماعية، والمحاكم العسكرية تصدر يومياً أحكاماً في حق مئات الجزائريين بما فيها الإعدام.

<sup>1</sup> - محمد خيشان: "تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية (1954-1956)"، مجلة المصادر، عدد 14، الجزائر 2006، ص 216

<sup>2</sup> - C AO.M 81F/ 2416 La dissidence du front de libération de l'Algérie

تعرض التقرير كذلك إلى حصيلة النشاط العسكري الجزائري قائلًا: أمام هذه الإجراءات التعسفية لا يجد الشعب الجزائري من بديل إلا المقاومة للوقوف في وجه هذه القوة ، باستخدام جميع الإمكانيات المتاحة ، و حقق نتائج جد ايجابية اعترفت بها جريدة لوموند في عددها الصادر يوم 19/5/1955 "لا يجد الشعب الجزائري من بديل إلى المقاومة للوقوف في وجه هذه القوة ، باستخدام جميع الإمكانيات المتاحة، وحقق نتائج جد ايجابية اعترفت بها جريدة لوموند في عددها الصادر 19/05/1955 قائلة رغم الاختلافات الكبيرة في الأسلحة فان القوات الفرنسية تكبدت خسائر فادحة ..... الصراع الذي دفع الشعب الجزائري لمواجهة القوى الامبريالية بهدوء وصلابة تحولت الآن إلى حرب حقيقية دامية هناك ثلاث جبهات اليوم مفتوحة في الجزائر. الأول في الاوراس والثانية في الشمال القسنطيني والثالثة في منطقة القبائل.

واقترح التقرير في النهاية على الحكومات العربية والجامعة العربية، جملة من المطالب خدمة للقضية الجزائرية نوجزها فيما يلي :

-أن ترفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن بدون إهمال.

-أن تطلب عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية خاصة لمعالجة القضية الجزائرية .

-احتجاج منفرد او جماعي على الحكومة الفرنسية

-استدعاء مجلس الجامعة العربية للانعقاد في دورة طارئة لدراسة الحالة في الجزائر واتخاذ إجراءات تتطلبها المرحلة الحالية.

-تنفيذ مقترحات مؤتمر باندونغ.

-تأسيس لجنة تحقيق دولية تتجه إلى الجزائر لتقصي الوضع القائم فيها

-مشاركة الدول الإفرو-اسيوية في تنفيذ المقترحات والمخططات التي ستتخذ لهذا الهدف<sup>(1)</sup>

إن محتوى هذا التقرير يعد إجابة وافية لتساؤلات الجامعة العربية حول الواقع الميداني للثورة الجزائرية، إذ نقل حقائق موضوعية عن انتصارات الشعب الجزائري في معركته التحريرية، وزاد في أهميته هذه التقرير كونه صادر عن ثلاث أحزاب سياسية تؤكد انضمامها إلى الثورة، وتمسكها بخيار جبهة التحرير الوطني النضالي العسكري والسؤال المطروح هنا كيف تعاملت الجامعة العربية مع هذه الحقائق الميدانية.

في الواقع أنه ابتداء من عام 1955 تغير موقف الجامعة العربية والدول العربية من القضية الجزائرية، بعد التطورات التي عرفتتها هذه الأخيرة، خاصة على الساحة الدولية، بصدور وثيقة باندونغ في أبريل 1955 المؤيدة لشرعية النضال الجزائري، التي رأت فيها الجامعة العربية فرصتها المثالية للخروج من صمتها وتخوفاتها خاصة تلك المتعلقة بمستقبلها السياسي من موقف القوى الكبرى المتوقع تجاه ما تعلنه من آراء ومواقف تعبيراً عن دورها القومي التضامني مع القضايا المغاربية، وفي هذا الإطار قامت الجامعة العربية بتاريخ 4 جوان 1955 بتوجيه نداء إلى الرأي العام العالمي أكدت فيه أن الوسائل التي تلجأ إليها السلطات الفرنسية لقمع كفاح الشعب الجزائري لنيل حقوقه منافية لكل عرف وشرعية، ومهددة للأمن والسلم، وجديرة بأن تنتهي إلى نتائج لا يمكن التمكن بها، وناشدت من خلاله الدول المحبة للسلم، أن تناصر الشعب الجزائري، كما ناشدت دول الحلف الأطلسي أن تكف عن تأييد الفرنسيين في مساعيهم بالجزائر الذي لا يتفق والمثل الإنسانية ودعا النداء -فرنسا-

<sup>1</sup> -Ibid

إلى ضرورة إعادة النظر في موقفها من الشعب الجزائري وأن تتذكر مثلها التي أعلنتها في مطلع ثورتها بالأمس، وبذلك تكتسب تقدير الشعوب و صداقتها وتحفظ بعلاقات حسنة مع العالم الإسلامي<sup>(1)</sup>

بعد اقل من ثلاثة أشهر من صدور هذا النداء، تناولت الجامعة العربية القضية الجزائرية في جلستها المنعقدة بتاريخ 14/10/1955 وبعد تقرير قدمه الأمين العام للجامعة عن الحالة في الجزائر منذ إعلان الشعب الجزائري لثورته في الفاتح من نوفمبر عام 1954 مطالباً بحقه المشروع في تقرير مصيره، أوصت اللجنة السياسية بما يلي:

- الاستمرار في تأييد الشعب الجزائري في مطالبه بممارسة حق تقرير مصيره
- الإشادة بما قرره الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة اجتماعها الحالي من بحث قضية الجزائر، واعتبار هذا القرار متماشياً مع أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تعترف للشعوب بحقها في تقرير مصيرها، والرجاء أن يسفر بحق هذه القضية في الأمم المتحدة عن حل يكفل الشعب الجزائري تحقيق مطالبه الطبيعية المشروعة
- إن الحالة السائدة في الجزائر الآن وأعمال القمع التي ترتكبها السلطات الفرنسية فيها والمساعدات التي تتلقاها هذه السلطات من قوات الحلف شمال الأطلسي مهددة للأمن والسلم في هذه المساحة.
- ضرورة بذل الحكومات العربية متعاونة مع الحكومات الصديقة الجهود لوضع حد لهذه الحالة والاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- محمد علي الرفاعي: مرجع سابق، ص-ص 97-99.

<sup>2</sup>- أحمد بشيري: مرجع سابق، ص 168.

في الحقيقة اذا كانت هذه التوصية هي بداية لتفهم الجامعة العربية لحيثيات القضية الجزائرية، فإن صدورها في هذا الوقت وبهذه الصيغة يعتبر في نظرنا تخلفا وتقصيرا من هذا الجهاز تجاه قضية شعب يعاني الأمرين قرابة عام تقريبا، هذا بالنظر إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر باندونغ، والتفهم الذي لقيته القضية الجزائرية من طرف العديد من الدول في الدورة العاشرة للأمم المتحدة، إذ اكتفت بترديد أو بالتذكير بما أشارت إليه وثيقة باندونغ، بخصوص الجزائر فقط دون تجديد، خصوصا وأن الشعب الجزائري ينتظر منها الكثير، بعيدا عن مصطلحات التنديد، أو التنديد بحقوق الإنسان في هذا البلد، الذي له منظمات خاصة به الأمر الذي تطلب من الوفد الجزائري بذل المزيد من الجهود لكسب تأييد ودعم الجامعة العربية للقضية الجزائرية.

في هذا الإطار قدم -عبد الحميد مهري- مندوب الثورة بدمشق - بتاريخ 22 مارس 1956 مذكرة إلى جامعة الدول العربية - ضمنها ملحقا بالعمليات العسكرية - قدم فيها قراءة سياسية معمقة للوضع العام في الجزائرية، بهدف تحريك ضمير الحكومات العربية حتى تعرف و تتفطن إلى المكائد التي تحيكها الدوائر الاستعمارية، لغرض جر الدول العربية إلى التصور السياسي والأمني الذي ظلت تنتهجه الحكومة الفرنسية الحالية تجاه القضية الجزائرية منذ مطلع 1956، ومما جاء فيها : إن سياسة الحكومة الفرنسية الحالية في مظهرها لا تتطوي على شيء إيجابي فالاعتراف " بالشخصية الجزائرية " لا يحمل أي معنى سياسي واضح وهو قابل لتفسيرات متعددة، والانتخابات التي تعترم الحكومة الفرنسية إجرائها - مقابل وقف القتال - لا يمكن أن تكون وسيلة للتفاوض مع الجزائريين، لأنها تجري تحت إشراف الإدارة الفرنسية وفي نطاق السياسة التي قاومها الشعب دائما ، وهي سياسة إلحاق الجزائر بفرنسا، إن هذه السياسة تستهدف كسب الوقت وتخدير الحكومات العربية، حتى تتمكن الحكومة

الفرنسية من سحق المقاومة الوطنية الجزائرية وفرض الحلول التي تريدها وأن زيارة "ألم.غي. مولى" لبريطانيا، والبيان المشترك الذي صدر بعد اجتماعات، إيدن -غي مولى، وتصريحات سفير إنجلترا وأمريكا بباريس وتأييدهما لقضية فرنسا بالجزائر ليس إلا بوادر خطيرة في هذا الموضوع .

وتوضيحا للمسألة أكثر تطرق عبد الحميد مهري في مذكرته إلى جانب آخر ليؤكد تصوره السابق، يتعلق الأمر بقضية إقدام فرنسا على منح الاستقلال لكل من تونس والمغرب يندرج ضمن إطار سعي فرنسا إلى عزل قضية الجزائر عن قضيتي تونس والمغرب، للتفرغ الكلي لاحتوائها وتطويرها عسكريا، وتمييع النجاحات التي حققتها القضية الجزائرية على الصعيد الدولي حيث يقول " الحكومة الفرنسية عقدت اتفاقيات مع تونس ومراكش الغرض منها تهدئة الحالة في شرق الجزائر وغربها لتفرغ لضرب المقاومة الجزائرية ضربة قاضية، فالسياسة الفرنسية تريد أن تكسب معركة المغرب العربي كله، في الجزائر إذ أن استقلال تونس ومراكش، يصبح استقلالا صوريا إذ تمكنت فرنسا من الاحتفاظ بنظامها الاستعماري في قلب المغرب العربي، وبهذا تضيع كل الجهود التي بذلتها شعوب المغرب العربي والدول العربية، لتمكين هذه البلاد من استرجاع حريتها واستقلالها<sup>(1)</sup>.

للتصدي لهذا المخطط الفرنسي في الجزائر خاصة، والمغرب العربي عامة، قدم عبد الحميد مهري جملة من المطالب الى الدول العربية، والجامعة العربية نوجزها فيما يلي

- بحث القضية الجزائرية في اجتماع مجلس الجامعة العربية الذي سيعقد يوم.

<sup>1</sup> -C.A.O.M,81F /2416 not adresse par la délégation algérienne auprès du comité de la libération du Maghreb arabe aux états arabe



29 مارس 1956، وإصدار بيان صريح باسم الدول الأعضاء بالجامعة، يتضمن شجب السياسة الفرنسية بالجزائر، وتمسك الدول العربية بحق الجزائر في الحرية والاستقلال.

- الاستعداد من الآن لتقييد القضية الجزائرية بجدول الدورة المقبلة لهيئة الأمم المتحدة والقيام بمساع لدى دول الكتلة الإفريقية-الآسيوية في هذا الموضوع<sup>(1)</sup>

في ظرف أقل من أسبوع وبالضبط في 28 مارس 1956 أضاف "محمد خيضر" مذكرة إلى الجامعة العربية، دعا فيها أعضاءها إلى ضرورة إعداد خطة دبلوماسية بالتعاون مع دول الكتلة الأفرو-آسيوية، لتدويل القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، والنظر في نفس الوقت إلى تحقيق جملة من المطالب التي من شأنها مساعدة الشعب الجزائري في الوقوف ضد الاستعمار الفرنسي، وتتمثل هذه المطالب في:

-إصدار تصريحات قوية من جانب الحكومات العربية، واستتكار موقف الحكومة الفرنسية الذي يرمي إلى إبادة الشعب الجزائري.

-استدعاء سفراء فرنسا في البلاد العربية، وإبلاغهم استياء الحكومات العربية لهذا الوضع واحتجاجها الشديد على تصرفات فرنسا المشينة في الجزائر.

-السعي لدى سفراء الدول الغربية المشتركة في منظمة حلف الشمال الأطلسي، وافت نظرها إلى عدم الانسياق مع فرنسا في هذا التيار الاستعماري الشنيع.

-التشاور مع الدول الإفريقية والآسيوية الصديقة، لأجل الضغط على فرنسا، طبقا لقرارات مؤتمر باندونغ، فيما يتعلق بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

<sup>1</sup> -Ibid.

-الاهتمام بالقضية الجزائرية اهتماما متزايدا وعمل الدعاية اللازمة بمختلف الوسائل عن طريق الصحف والإذاعات وكافة وسائل الدعاية الأخرى بحيث تصبح هذه القضية الشغل الشاغل للعرب جميعا.

-الضغط على فرنسا بتهديد مصالحها في البلاد العربية، وبترك لكل حكومة اختيار الوسائل التي تراها لتحقيق هذا الضغط، سواء كان ذلك عن طريق قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية أو الثقافية أو بعدم استخدام موانئها ومطاراتها

-لفت نظر المنظمات الدولية إلى هذه المخالفات الدولية من جانب فرنسا، لتهديدها الأمن الدولي في هذه المنطقة الهامة، ومحاولتها إبادة شعب بأكمله إرضاء لنهمها الاستعماري.

-إعلان كل ما يتخذ من قرارات أو اتصالات لصالح القضية الجزائرية، حتى يشعر العالم باهتمام العرب بقضية الجزائر التي هي قضيتهم وتكون حافزا قويا للشعب الجزائري في جهاده.

-تقديم العون المادي الذي يمكن المجاهدين من الاستمرار في كفاحهم ضد دولة كبرى لديها جميع الإمكانيات<sup>(1)</sup>

بعد أن تلقى مسؤولو الجامعة العربية هاتين الرسالتين، المعبرتين عن مطالب الشعب الجزائري من الدول العربية والجامعة العربية. بادر مجلس الجامعة بتاريخ 1956/3/29 إلى عقد اجتماع لمناقشة القضية الجزائرية، وصادق بالإجماع على قرار قومي واضح يعبر عن إدراك وتفهم الجامعة العربية بحاجة الثورة لموقفها

<sup>1</sup> -C.A.O.M 81F/ 2416. Note adressée par la délégation Algérienne Aux états arabes sur la situation actuelle en Algérie (Mohamed khider)

باعتبارها تمثل ثقلا إقليميا معترف به من طرف المجتمع الدولي، ومن أهم ما جاء فيه:

-تأييد جامعة الدول العربية تأييدا كاملا وبدون تحفظ الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع سيادته.

-تقديم جميع البلدان العربية الأعضاء مسانبتها للشعب الجزائري الأعزل الضعيف، بجميع الوسائل التي في إمكانها لمواجهة حرب قاسية شنت عليه بدون أي مبرر

-استنكار الأعمال العدوانية التي تقترفها السلطات الفرنسية ضد الجزائر المطالبة بحقها في الحرية وتقرير المصير، والمتطلعة إلى النهوض بواجبها في استثمار خيراتها لرفع مستوى شعبها وفي الوفاء بالتزاماتها الدولية

-استنكار موافقة الحلف الأطلسي على استخدام قواته التي أنشئت باسم الدفاع عن الحرية والعمل لاستنساب الأمن والسلام، في مناوأة الأحرار وتهديد الأمن في تشكيل خرق خطير لميثاق الأمم المتحدة ومبادئها.

-الرجاء أن تعترف فرنسا للشعب الجزائري بحقه في الحرية والسيادة. (1)

إن عدم حصول تطورات إيجابية على الصعيد الميداني للمشكل الجزائري، جعلت الوفد الجزائري، بقيادة "محمد خيضر" إلى الاتصال من جديد بالجامعة العربية، عبر إرسال مذكرة بتاريخ 3 أبريل 1956 تشرح بالتفصيل خطورة المرحلة التي تمر بها الجزائر من جراء تمادي فرنسا في استعمال العنف ضد المدنيين العزل، بتجنيد قواتها الجوية والبحرية بالإضافة إلى اعتقال آلاف الشباب الجزائري، وفرض غرامات كبيرة على المواطنين ومصادرة أملاكهم وأموالهم.

<sup>1</sup> - أحمد بشيري: مرجع سابق، ص. 169.

طالبت المذكرة الجديدة من الجامعة العربية اتخاذ إجراءات ملموسة، عاجلة لجعل فرنسا تحس وبجدية أنه لا يمكنها الاستمرار في تنفيذ مخطتها القاضي بتصفية الشعب الجزائري، وهذا بالاستجابة للمطالب التالية:

- قطع العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية مع فرنسا، وإغلاق جميع الموانئ والمطارات والمضايق أمام البواخر والطائرات الفرنسية.  
الاتصال وبسرعة بالمنظمات الدولية وإطلاعهم بالقضية الجزائرية، والمطالبة من مجلس الأمن بتأسيس لجنة دولية لتقصي الحقيقة في شأن المجازر المرتكبة في الجزائر.

- جعل القضية الجزائرية أولى انشغالات الجامعة العربية، وإعطائها الاهتمام الذي تستحقه بهدف بذل الجهود الكافية لإنهاء الاحتلال الفرنسي للجزائر.

- الدول الأفرو-أسيوية المؤيدة للقضية الجزائرية، تنتظر من مجلس الجامعة اتخاذ قرارات حاسمة، تعطي الحافز لهذه الأخيرة للدفاع أكثر عن القضية الجزائرية.

وأنهاى "خضر" مذكرته هذه بعبارة مؤثرة تؤكد على انتماء الجزائر حظيرة الدول العربية، والآمال المعلقة على هذه الدول لمساعدة الشعب الجزائري في محنته الاستعمارية إذ يقول « الجزائريون فخورون بعروبتهم، لهم أمل كبير في إخوانهم العرب، وهم مقتنعون بأن القضية الجزائرية هي قضية جميع العرب دون استثناء.»<sup>(1)</sup>

تدعيما لهذه الجهود ورد إلى الجامعة العربية عدة مراسلات باسم أحزاب ومنظمات ورؤساء دول عربية، وشخصيات سياسية، فقد طالبت برقيات من "الرئيس

1-C.A.O.M 81F /2417 : Note adressée au conseil de la ligue arabe au cours de sa session actuelle par la délégation auprès du comité de libération du Maghreb Arabe

جمال عبد الناصر"، "اتحاد نقابات العمال بحماه"، "الاتحاد النسائي العربي العام بلبنان" "والأمين العام لحزب الاستقلال المغربي" "ومجلس الطلبة في لبنان"، بدعم كفاح الشعب الجزائري ماديا وأديبا، وبخروج قوات الحلف الأطلسي من الجزائر، ومقاطعة فرنسا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، ورفع القضية إلى مجلس الأمن بالتعاون مع دول باندونغ فيما طالبت برقبة حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن بضرورة انسحاب دول الجامعة من الأحلاف الغربية، وأن تسير مع الركب العربي المكافح للاستعمار المقاوم لخطته وأهدافه.<sup>(1)</sup>

استجابة لهذه المراسلات التي جاءت إلى الجامعة العربية، سواء التي قدمها الوفد الجزائري، أو التي أرسلتها مختلف الهيئات العربية، بادر مجلس جامعة الدول العربية بعقد دورة طارئة بتاريخ 7-12/4/1956 وبحضور ممثل عن الجزائر يقوده "محمد خيضر"، الذي ألقى خطابا مؤثرا تعرض فيه إلى الحالة الخطيرة التي يعيشها الشعب الجزائري من جراء الاحتلال الفرنسي ومما جاء فيه: «إن الوضع الراهن يدعونا إلى التعاون والاتحاد لأن في الاتحاد قوة، أنتم الممثلون لحكومات الدول العربية تعلمون بالظروف الصعبة التي تمر بها الجزائر، إن فرنسا تشن حربا استئنافية، تدميرية لكل مقومات الأمة الجزائرية، تجند فيها مختلف أسلحتها وجيوشها وبواخرها وكتائبها وسياسيها، وكل المنظمات.

وأمام هذا الوضع الخطير، فإن الشعب الجزائري في حاجة ماسة لدعم الأشقاء العرب، في محنته خاصة بالأموال، والأسلحة التي تساعد على الثبات في معركته ضد الاستعمار الفرنسي» نطلب منكم أن تقدموا ما ينفع الجزائر، الجزائر دولة عربية

<sup>1</sup> - أحمد بشيري: مرجع سابق ص- ص. 36-43

لا تنتمي قط إلى فرنسا كما تزعم» وحدد هذه المطالب في جملة من الاقتراحات ترك تنفيذها حسب قدرة كل دولة عربية ونلخصها فيما يلي

-تدعيم الثوار الجزائريين بالأموال - ستكون دينا علينا في المستقبل - اللازمة لشراء الأسلحة والدعاية لصالح القضية في مختلف الأوساط الفرنسية، في صفوف النواب الفرنسيين وبعض الصحفيين الأحرار مثل الصحفي "كلود بوردي" ( claud Bourdet) الذي يرغب بكل صدق في خدمة فرنسا في حدود المصالح المشتركة الفرنسية الجزائرية. وبالإمكان مراقبة استخدام هذه الأموال طبقا للمعاملات المالية المعروضة.

-مقاطعة فرنسا في جميع المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية، على ألا يضر ذلك المصالح العربية، بمعنى كل دولة عربية مطالبة بتطبيق هذه المقاطعة حسب مصالحها وإمكانياتها الخاصة.

-تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بالتعاون مع الكتلة الأفرو-آسيوية في مجلس الأمن لأن الحالة التي تعيشها الجزائر تهدد السلم العالمي

أنهى "خيزر" خطابه بالتأكيد على تصميم الشعب الجزائري على الكفاح حتى استرجاع سيادته والانضمام إلى حظيرة الدول العربية المستقلة في القريب العاجل، بمساعدة إخوانه العرب، حيث يقول « إن الشعب الجزائري لن يوقف كفاحه مهما كان الثمن، ولن يقبل بشيء سوى الحرية والاستقلال وبتأسيس حكومة جزائر لها السيادة على كامل الأراضي الجزائرية، تنظم في القريب العاجل إلى حظيرة الدول العربية

المستقلة, وهو يطالب اليوم من الأنظمة العربية تبني قضيته ومساعدته ماديا و معنويا  
بالمال و السلاح<sup>(1)</sup>.

بعد استماع اللجنة السياسية لتدخل ممثل الوفد الجزائري, و تقرير الأمين العام عن  
الوضع الحالية للجزائر, ثم التصويت على قرار يتضمن أربعة توصيات جاءت على  
النحو التالي :

أ / عرض قضية الجزائر على مجلس الأمن: توصي اللجنة السياسية أن تبعث  
حكومات الدول الأعضاء، بالتعليمات إلى مندوبيها لدى الأمم المتحدة، مؤكدة المضي  
قدما في مؤازرة قضية الجزائر بمختلف الوسائل، بما في ذلك عرض الأمر على  
مجلس الأمن وإبداء مقترحات المندوبين بالنسبة لما ينبغي أن تبذله دول الجامعة من  
مجهود في هذا الشأن، وتأييد خطتهم في التضامن مع مندوبي المجموعة الآسيوية  
الإفريقية، تنفيذًا لقرارات باندونغ وخدمة للعدالة والسلم العالمي، وتفويض اللجنة  
السياسية المندوبين في اتخاذ ما يروونه مناسب في موضوع

ب / المساعي الدبلوماسية: توصي اللجنة السياسية الدول الأعضاء بدوام بذل المساعي  
الدبلوماسية لدى دول باندونغ، ودول الحلف الأطلسي، وغيرها من الدول لتأييد حقوق  
الشعب الجزائري والوصول إلى تسوية عادلة تحقق مطالبه الطبيعية المشروعة في  
الحرية وتقرير المصير، وتفويض الأمين العام للجامعة في أن يقوم بكل ما يراه في  
سبيل الوصول إلى هذه التسوية.

ج/ مساعدة الجزائر: توصي اللجنة السياسية الدول الأعضاء بدوام بذل مساعدتها  
للجزائر.

<sup>1</sup>– C.A.O.M ,81f /2417 Discours prononce par Mohamed Khider devant la comité  
politique de la ligue des états Arabes au cours de sa séance du 7 avril 1956

د/ موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا واقتصاديا وثقافيا: نظرا لتفاقم الحالة في الجزائر تفاقما قد يضطر الدول العربية، بالرغم من مساعيها الدبلوماسية، إلى اتخاذ قرار بمقاطعة فرنسا قررت اللجنة السياسية تأليف لجنة فنية من مندوبي الدول الأعضاء، تقوم بدراسة موضوع مقاطعة فرنسا في النواحي السياسية و الاقتصادية والثقافية على أن تقدم تقريرها إلى المجلس في أقرب فرصة قبل نهاية الدورة الحالية، وعلى الدول الأعضاء أن توفى الأمانة العامة للجامعة بأسماء مندوبيها فورا، وأن تسهل للجنة مهمتها بتزويدها بجميع ما تطلبه من معلومات وبيانات<sup>(1)</sup>

إن نص هذا القرار، جاء مستجيبا من الناحية النظرية لمطالب الوفد الجزائري، ولكن عمليا يفتقد إلى صفة الإلزام في بنوده الثلاثة، رغم كونه صادر عن أغلبية وزراء خارجية دول الجامعة العربية، فمسألة رفع القضية إلى الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن، ترك أمرها إلى مندوبي الدول العربية في نيويورك، وكان تحديد موقف الحكومات المعنية من صلاحيات هؤلاء، وصيغت التوصية الخاصة بالمساعي الدبلوماسية بالطريقة المبهمة جعلت هذه المساعي تجاه « دول باندونغ ودول الحلف الأطلسي وغيرها من الدول» وكأنها ذات طابع موحد ومشترك، لا تفرق بين العدو والصديق، ولم نجد أي تلميح لموقف حلف الشمال الأطلسي المشارك عمليا في الحرب الدائرة بالجزائر، بالرغم من تأكيد مراسلات الوفد الجزائري على هذه الحقيقة، وجاء الحديث عن المساعدة المادية للشعب الجزائري ضعيف غير واضح، ترك أمره للدول العربية لا للجامعة الدول العربية.

البند الأخير من التوصية الخاص بالمقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية فبالرغم من جديته، من خلال إقراره بتأسيس لجنة خاصة، لدراسة الموضوع وتقديم تقريرها

<sup>1</sup> - أحمد بشيري: مرجع سابق، ص-ص. 170-171



في وقت زمني محدد، فقد كان الجميع مدرك لخطورة هذا الموضوع على صالح الدول العربية لا مع فرنسا وحدها بل مع الغرب كله، لذلك لم تصل الجامعة العربية إلى إجماع في هذا الشأن إذ ذكر تقرير اللجنة الفنية المقدم في اجتماع مجلس الجامعة في أوت 1956 أنه من المتعذر إتمام المقاطعة الاقتصادية إذ ثبت أن العراق و السعودية لا تستطيعان منع تصدير النفط إلى فرنسا، أما من الناحية الثقافية فقد اتضح أن لبنان الدولة الوحيدة التي لا تستطيع مقاطعة فرنسا ثقافيا لظروف خاصة، وبذلك صح تتبأ وزير الخارجية الفرنسية عندما علق ساخرا على إدراج الجامعة العربية لملف المقاطعة الاقتصادية في جدول أعمالها قائلا: لا أعتقد أن جميع الدول العربية مستعدة لمقاطعة فرنسا مشيرا إلى السعودية و العراق ولبنان<sup>(1)</sup>

في نفس التاريخ تقريبا وبالضبط في جوان 1956 وجه الأمين العام للجامعة العربية، رسالة إلى السفير الأمريكي بالقاهرة طالب فيها أمريكا بوقف دعم الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها في الجزائر، ومساعدة الشعب الجزائري تقرير مصير، حتى نضمن صداقة الشعوب العربية والإسلامية<sup>(2)</sup>

واصلت القيادة الجزائرية جهودها باتجاه البلدان الحليفة وخاصة البلدان العربية، حيث زار وفد عن الحكومة المؤقتة بين فيفري و ماي 1956 كلا من ليبيا العراق و الكويت ولبنان والسودان والأردن، الأمر الذي مهد لتحقيق نتائج إيجابية على مستوى الجامعة العربية، فقد صادق مجلس الجامعة في دورته المنعقدة بتاريخ سبتمبر 1959 على قرار يمنح للحكومة المؤقتة صفة العضو المراقب في الجامعة

<sup>1</sup> - كفاح كاظم الخزعلي: المواقف الرسمية المغاربية من الثورة الجزائرية (1954-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بغداد، 2002، ص-ص، 120-125

<sup>2</sup> - CA.O.M 81F/ 994 , Appel de la ligue arabe pour un appui Américain à la rébellion Algérienne

العربية بصفة دائمة، وهو إجراء لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة العربية، ويتجاوز في الحقيقة الترتيبات التي حددها ميثاق 1945 الذي يعتبر استقلال البلد شرط لعضوية الجامعة، مع الملاحظة أن حكومات الدول العربية كانت من أولى الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة وكانت الجامعة العربية قد أرسلت عن طريق رئيسها «أسعد الفقيه» رسالة تهنئة إلى السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة بهذه المناسبة<sup>(3)</sup>

الواقع أنه ابتداء من هذه الدورة عدد متابعة الجامعة العربية للقضية الجزائرية أكثر انتظاما وقراراتها أكثر التصاقا برويا القيادة الجزائرية إلى حد صياغة تلك القرارات بناء على ما تقدمه هذه القيادة من اقتراحات وطلبات فخلال الدورة الثانية والثلاثين لاجتماع مجلس الجامعة العربية بتاريخ 29 فيفري 1960، ألقى مندوب الحكومة المؤقتة لدى الجامعة العربية خطابا شرح فيه موقف الحكومة المؤقتة من مشروع ديغول، ومبينا على وجه الخصوص رفضها للشروط الموافقة لفكرة حق تقرير المصير التي تضمنها بيان الرئيس الفرنسي ليوم 16 سبتمبر 1959. وأخطرها عل الإطلاق شرط تقسم البلاد وحتم توفيق المدني تدخله بتقديم جملة من المطالب إلى مجلس الجامعة نوجزها فيما يلي :

- الإعلان على أن تقسيم أو التلويح به بشكل خطر على العالم العربي وعلى السلام العالمي

- تأييد مواقف الحكومة المؤقتة ضد ذلك المشروع.

-تنفيذ قرارات الجامعة السابقة وتلبية مطلب مجلس الثورة الجزائري الخاصة بالتطوع.<sup>(1)</sup>

صادق مجلس الجامعة بناء على تقرير الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في قضية الجزائر وما أدلى به وفد الحكومة المؤقتة من بيانات، على قرار طويل في غاية القوة والوضوح يعكس تفهم الجامعة لمطالب الشعب الجزائري وقيادته الثورية، ومتطلبات الظروف الراهنة التي تمر بها الجزائر، تضمن على وجه الخصوص النقاط التالية:

#### يعلن مجلس:

أولاً: إن الشروط والقيود التي وضعها الجنرال ديغول حول تقرير المصير، تتنافى تماماً مع هذا المبدأ القانوني الذي هو من الحقوق الطبيعية المقررة للشعوب، ومن أسس الأمم المتحدة

ثانياً: وإن فكرة تقسيم الجزائر التي جاء بها المشروع، والتي تهدد المغرب العربي بتكوين فلسطين ثانية فيه، فكرة مرفوضة لا يقرها منطق ولا قانون، وهي ليست خطراً على الجزائر فقط، وعلى المغرب العربي وحدهما بل هي خطر داهم على البلاد العربية كلها وعلى مستقبل السلام في العالم.

ثالثاً: تأييد المواقف التي اتخذتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتصريحات التي صدرت عنها حول هذا المشروع وخاصة مناداتها بوحدة الجزائر، وبأن وقف إطلاق النار لا يتم إلا بعد الاتفاق، بواسطة مفاوضات مباشرة حول تنفيذ حق تقرير

<sup>1</sup>- أحمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق ص، ص 293-294

المصير، والضمانات التي تكفل ممارسة ذلك الحق بنزاهة وحرية دون أي ضغط ويقرر المجلس ما يأتي

1- أن تضع الدول العربية موضع تنفيذ العاجل جميع مقررات المجلس فيما يتعلق بالقضية الجزائرية من ناحيتها المادية و السياسية.

2- أن تبادر على وجه الخصوص بتنفيذ البند الرابع من مقررات المجلس في جلسته المعقودة يوم 7 سبتمبر 1959 والمتعلقة بميزانية الجزائر عن السنتين الماضية والحالية إذ أن هذا التنفيذ العاجل ضروري لمتابعة الكفاح الجزائري وانتصاره.

3- أن تكون مستعدة باتفاق مع سائر الدول الإفريقية و الآسيوية، لطلب عقد اجتماع عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة إذا اقتضت ذلك الحالة في الجزائر. وذلك بالاتفاق مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبطلب منها<sup>(1)</sup>

4- الاستجابة للنداء الصادر عن المجلس القومي للثورة الجزائرية والمتعلق باشتراك المتطوعين من العرب والشعوب الإفريقية في جيش التحرير، والإهابة بشباب العرب في جميع البلاد كي يستعدوا للتطوع والانضمام لجيش التحرير متى دعت إلى ذلك الحكومة الجزائرية.<sup>(2)</sup>

يتضح من هذا اللقاء مدى التطابق بين مطالب الوفد الجزائري، والقرارات التي خرج بها الاجتماع وهي تعكس تفهم أعضاء الجامعة العربية لمطالب الشعب الجزائري، وللنجاحات التي حققتها الثورة على الصعيد الداخلي، والصعيد الخارجي خاصة.

<sup>1</sup> - أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص، ص. 515-516

<sup>2</sup> - أحمد بشيري: مرجع سابق، ص، ص. 184-185

كما نالت القضية الجزائرية اهتماما كبيرا في مؤتمر وزراء الخارجية الدول العربية والمنعقدة في "شتورة" ببلنجان بتاريخ 22 أوت 1960، والذي جاء في ظروف محلية ودولية محيطة بالثورة الجزائرية، منها خاصة فشل محادثات مولان التمهيدية (27-29 جوان 1960). وبداية التحضير لعرض القضية الجزائرية في الدورة 15 للأمم المتحدة، التي تتميز بمعطيات جديدة في صالح القضية الجزائرية منها انضمام دول إفريقية جديدة إلى حظيرة الأمم المتحدة بعد نيل استقلالها في عام 1960، وانشقاق محتمل بجبهة الدول الأمريكية بعد نجاح الثورة المعادية للإمبريالية في كوبا، هي تطورات تحتاج إلى تنسيق الجهود مع المجموعة العربية بما يخدم القضية الجزائرية

قدم الوفد الجزائري بقيادة "كريم بلقاسم" مذكرة إلى المجتمعين في لقاء " شتورة" ضمنها تقريرا مفصلا عن الوضع الداخلي والدولي المحيط بالثورة الجزائرية، منها على الأخص فشل مساعي التسوية السلمية للمشكل الجزائري، نتيجة المناورات الفرنسية وكشفت محادثات مولان ذلك، إذ أرادت الحكومة الفرنسية إجبار الوفد الجزائري على قبول شروط وقف النار بصفة تعتبر استسلاما، وبينت أن الجنرال ديغول لم يبعد عنه الخيال الاستعماري وأنه لا يريد من وراء مناوراته إلا التمكين للسيادة الفرنسية للجزائر، وبالتالي يتحمل وحده مسؤولية استمرار الحرب في الجزائر، وفي الجانب الآخر بين التقرير التناقض بين الطرح الفرنسي للسلم والواقع الميداني الذي يبرز تسخير فرنسا لكل إمكانياتها المادية والعسكرية لتدمير الشعب الجزائري، الذي قاله عنه التقرير أنه رغم كل ذلك عازم هو وقيادته على الكفاح حتى تحقيق هدفه الأكبر الذي هو الاستقلال التام.

استعرض التقرير الحالة الحاضرة في الميدان العالمي التي تتميز باندفاع طبيعي نحو تحقيق أهداف الشعوب والقوي في آسيا وإفريقيا في الحرية والاستقلال،

في حين تركز فرنسا والحلف الأطلسي كل جهودها نحو حرمان الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره.

أكد أن الجزائر المحاربة في سبيل الحق والحرية والمثل العليا، تتمتع بعطف كل الشعوب، وتجد تأييد كل القوى الديمقراطية الحرة، والأمر المحقق الذي لا ريب فيه هو شعور العرب أجمعين بأن معركة الجزائر هي معركتهم كافة.

قياسا للحالة الحاضرة من حيث القتال، ومناهج الإبادة التي تتبعها الإدارة الاستعمارية في حق الشعب الجزائري، وفشل كل محاولات التسوية السلمية للمشكلة الجزائرية بما يضمن حق تقرير المصير للشعب الجزائري بصفة حرة ونزيهة، لخص التقرير خطة عمل تنوي الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية انتهاجها لتجاوز تحديات المرحلة الراهنة وتتمثل في:

بما أنه تأكد بأن تطبيق حق تقرير المصير لا يمكن أن تأتي عن تفاوض حر بين الطرفين فإننا نقترح ونسعى لتحقيق استفتاء حر في قطر جزائري، تحت إشراف ورقابة هيئة الأمم المتحدة.

السعي لتنظيم فرق المتطوعين من البلاد العربية والقارة الإفريقية، ومن كل الأقطار الأخرى والإرسال بها في أقرب وقت ممكن إلى ميادين الكفاح الجزائري<sup>(1)</sup>

بين التقرير مطالب الشعب الجزائري من البلاد العربية وحددها في كلمة واحدة أن تزداد إيماننا بأن القضية الجزائرية قضية عربية بحتة، وتحقيقا لذلك تطلب الحكومة المؤقتة من كل الدول العربية ما يلي:

<sup>1</sup> - "الجزائر في شتورة"، المجاهد، عدد 1960/5/9، 76

### في الميدان الدبلوماسي

بذل الجهود الدبلوماسية الفعالة لدى كل الدول الصديقة وخاصة في آسيا والبلاد الاشتراكية من أجل سرعة الاعتراف بالحكومة الجزائرية. بذل الجهود لدى هيئة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة لكي تقف بنفسها على تحقيق المصير بالجزائر.

### في الميدان السياسي والاقتصادي:

قطع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية مع فرنسا، ومع ذلك مقاطعة شركات الملاحة البحرية والنقل الجوي.

### ج) في الميدان العسكري :

- تسهيل حركات التطوع لجيش التحرير الجزائري في كل البلاد العربية، وتنظيم فرقههم والإرسال بهم سريعا إلى ميادين الكفاح.

- تسهيل عملية مرور المتطوعين من غير العرب من خلال البلاد العربية

### د/ في ميدان العمل ضد الحلف الأطلسي :

- الحملة القوية ضد مؤسسة الحلف الأطلسي وفضح أساليبه و مؤازرته لفرنسا .

- العمل على إخلاء المراكز التي تحتلها فرنسا، والتي تحتلها بلاد الحلف الأطلسي في البلاد العربية<sup>(1)</sup>.

شدد الوفد الجزائري في نهاية التقرير على ضرورة اخذ هذه المطلب الشرعية بعين الاعتبار بعيدا عن السلبية التي تناولت بها القضية الجزائرية في الاجتماعات العربية

<sup>1</sup> -C. A. D.F ,M. A. E / 196 ,point des renseignements reçus

السابقة والنتائج المحققة على ارض الواقع، وتجسيد ذلك من شأنه مساعدة الشعب الجزائري على تحقيق النصر، الذي هو انتصار لكل الأمة العربية، بوصف تحرير الجزائر هي معركة الأمة العربية أجمع قبل أن تكون معركة الأمم الديمقراطية المحبة للسلام، فلا بد من تحقيق إجماع عربي على نصرة القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

بعد استعراض هذا التقرير الوافي الذي يمثل خطة عملية لإنهاء الاستعمار في الجزائر بمساعدة الأشقاء العرب، نظرت اللجنة السياسية في تقرير الأمين العام عن قضية الجزائر في مرحلتها الراهنة، وإستعرضه القرارات السابقة لمجلس الجامعة في هذا الشأن، وأخذا بعين الاعتبار ما أبداه الوفد الجزائري من بيانات ومطالب، قررت اللجنة ما يلي :

- بذل الجهود لدى هيئة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة، لكي تقف بنفسها على تحقيق تقرير المصير بالجزائر.
- بذل الجهود الفعالة لدى جميع الدول الصديقة، وخاصة في آسيا وإفريقيا من أجل سرعة الاعتراف بالحكومة الجزائرية.
- تيسير التطوع لجيش التحرير الجزائري في جميع البلدان العربية وفي غيرها.
- تبصير دول الحلف الأطلسي بالعواقب الوخيمة التي تترتب على استخدام فرنسا لأسلحة هذا الحلف وعتاده في أعمالها العدائية الاستعمارية في الجزائر .
- أن يقوم وزراء الخارجية بالاتصال بحكوماتهم في شأن بقية المطالب، وتنسيق الخطى اللازمة، مع التقدير لما يقتضيه تطور الموقف في الجزائر من خطة عربية

<sup>1</sup> - "الجزائر في شتورة، المجاهد، مرجع سابق .



حاسمة تبحث في اجتماع يعقده وزراء الخارجية بعد انتهاء الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>(1)</sup> .

بالمقارنة بين مطالب الوفد الجزائري، والقرارات التي صادقت عليها اللجنة، يمكن القول أو ملاحظة تطابق هذه القرار مع مطالب الوفد الجزائري باستثناء البند الخاص بالمقاطعة الاقتصادية والثقافية الذي تم تجاهله، وكان ينتظر منها أن تصدر قرار قوي بهذا الشأن يكون في مستوى المسؤولية القومية الملقاة على عاتق الجامعة العربية، ويكون كرد فعل على الانتهاكات الوحشية وللإنسانية التي تقوم بها القوات الفرنسية، ضد الشعب الجزائري، خاصة وان هذا المطلب طرح في العديد من المناسبات، وبإمكانه أن يؤثر في سياسة فرنسا والكتلة العربية في الجزائر .

عاد وزراء خارجية الدول العربية لمناقشة ملف الجزائر في الفترة الممتدة بين 30 جانفي فيفري 1961 ببغداد، في وضع متميز تشهد القضية الجزائرية والساحة العربية عامة، تمثل على وجه الخصوص في مصادقة الأمم المتحدة في دورتها 15 على قرار يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، وضرورة توفير ضمانات تطبيق ذلك الحق على أساس احترام الوحدة الترابية للجزائر، اما على الساحة العربية فتميز بعودة الصفاء والتآخي بين الأشقاء العرب الأمر الذي يبين أن هذا الاجتماع سيكون بداية لخطوة جديدة وأكثر فاعلية في التضامن العربي للتصدي للمشاكل التي تواجه الحكومات العربية وأهمها تحرير بقية أقطار الوطن العربي بينت خطبة الافتتاح التي ألقاها السيد جواد هاشم وزير خارجية العراق ذلك حيث قال: "...والذي يسعدنا في هذا الاجتماع هو شعورنا الصادق بأننا جننا هنا تدفعنا رغبة عميقة منبعثة من إيماننا بأن الوقت قد حان لأن تلم الدول العربية شملها وتوحد كلمتها

<sup>1</sup> - أحمد بشيري: مرجع سابق، ص، ص 188-189 .

لتدرك ما يحيط بها من أخطار، ونبدأ خطوة جديدة تتجاوب مع رغبات شعوبنا..."، وتطرق للقضية الجزائرية قائلاً "إن معركة الجزائر التي خضناها في الأمم المتحدة، مازالت تستدعي مزيداً من العمل والتضحية وتستوجب توفيقاً في الخطط، وتجديداً في الشد على العدو بشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية المتيسرة<sup>(1)</sup>."

في أول فيفري عقد المؤتمر جلسة للمصادقة على القرار الخاص بالقضية الجزائرية، وقد وافقت عليه وفود الدول العربية بالإجماع وأهم ما جاء فيه:

1/ أن تقوم وفود الدول العربية لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الإفريقية وسائر الدول الصديقة بتتبع قرار الأمم المتحدة في دورتها الحالية بشأن الجزائر.

2/ تقديم المزيد من العون المادي والمالي إلى حكومة الجزائر بالإضافة إلى تنفيذ القرارات السابقة لمجلس الجامعة

3/ إمداد الحكومة الجزائرية بمزيد من الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

4/ أن تسمح كل دولة عربية لرعاياها بالتطوع في جيش التحرير الجزائري، كما تسمح بأن يعبر أراضيها متطوعون وفنيون وتيسير وسائل نقلهم داخل أراضيها في طريقهم إلى الجزائر .

5/ أن نضاعف الدول العربية جهودها لدى الحكومات الأجنبية للظفر بالمزيد من التأييد السياسي للقضية الجزائرية .

6/ تؤكد الدول العربية من جديد تأييدها وحدة الجزائر وسلامة أراضيها .

<sup>1</sup> - "الجزائر في مؤتمر بغداد" المجاهد، عدد 88، 1961/01/30.

7/ تؤيد الدول العربية ما عرضته الحكومة الجزائرية يوم 16 جانفي 1961 من إجراء مفاوضات ثنائية لتأمين الشروط والضمانات اللازمة لممارسة الشعب الجزائري حق تقرير مصيره في جو من الحرية والنزاهة.

8/ تعيد الدول العربية النظر في علاقتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا إذا ما استمرت في حربها ضد الشعب الجزائري.

9/ تواصل الدول العربية التي تقوم في أراضيها قوات أجنبية العمل بكافة الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتزويد العمليات الفرنسية في الجزائر.

10/ تشديد الحملة على الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التي تؤيد فرنسا سياسيا أو عسكريا أو ماليا ضد الجزائر.

11/ مناقشة الدول الآسيوية والإفريقية وسائر الدول المؤيدة للكفاح القومي في الجزائر تأييدا بما ورد في البند الثامن<sup>(1)</sup>.

وبعد صدور هذه القرارات عبر وزير خارجية الحكومة المؤقتة للجمهورية لوكالة الأنباء العراقية عن رضا وسرور الشعب الجزائري بالقرارات التي اتخذت حول الجزائر في هذا المؤتمر وأضاف " بأن المؤتمر درس جميع الوسائل التي يمكن أن تتخذ للإسراع بتحرير الجزائر، ثم شكر حكومة العراق على الجهود التي بذلتها لتحقيق جو الصفاء الأخوي بين الحكومات العربية، وعبر عن اغتباطه لمساهمة تونس

<sup>1</sup> -C. A. D.F,M .A . E. Afrique levant. Algérie /196; résolutions de la conférence de Bagdad.

في هذا المؤتمر قائلا: " إن مساهمة تونس قوبلت بالارتياح من جميع أعضاء المؤتمر"<sup>(1)</sup> .

إن هذا الاجتماع مقارنة بالتجمعات التي شهدتها الجامعة منذ تأسيسها إلى هذا التاريخ طرح لأول مرة فكرة إمداد جيش التحرير بالسلاح، وهي خطوة إيجابية وجريئة وإن جاءت متأخرة ، لكن القرار جاء بصيغة الاستمرارية، فكأن المجلس كان على إطلاع واضطلاع بصفقات التسليح التي كانت تصل جيش التحرير من أوروبا عبر الأراضي العربية، مسألة أخرى أشار إليها البيان يتعلق الأمر ب " قطع العلاقات الاقتصادية والثقافية " لكن ربط هذا القرار بحالة استمرار فرنسا في حربها ضد الشعب الجزائري، ما جدوى هذا البند بعد وصول حرب الجزائر إلى السنة السادسة؟ يفنق هذا القرار إلى صيغة الجدية و الإلزام خاصة وأنه مدد أمر مناقشته إلى الدول الإفريقية والآسيوية التي تعتبر كشريك فعال ومهم في نصرة القضية الجزائرية، فيه نوع من التهرب في تحمل مسؤولية اتخاذ القرار، كما يلاحظ ضعف القرار فيما يتعلق بالقواعد العسكرية بالرغم من تأثيرها على سيادة الدول الأعضاء وتشكيلها تهديد لأمن وسلامة البلاد العربية، واستخدامها في كثير من الأحيان لضرب حركات التحرر في العالم العربي، طرح فقط فكرة ضمان الدولة المستقلة لهذا القواعد عدم استخدامها لضرب الحركة الجزائرية .

كاستجابة وتلبية لرغبة الجزائريين في الدعم العربي الفعال، عقد في جوان 1960 بالقاهرة اجتماع لمجلس الدفاع المشترك، بحث تطور القضية الجزائرية، ومسار المحادثات الفرنسية-الجزائرية في إيفيان، واتخذ قرارات هامة في صالح القضية الجزائرية، نحددها فيما يلي:

<sup>1</sup> - "الجزائر في مؤتمر بغداد"، مصدر سابق .

— تأييد موقف الحكومة الجزائرية في مفاوضات إيفيان تأييدا تاما، وخاصة فيما يتعلق بالاستقلال التام، وحرية تقرير المصير وحدة البلاد وسلامة أراضيها.

— تحميل فرنسا مسؤولية توقف المفاوضات، وما يترتب عنها من نتائج خطيرة .

— ما تبذله الحكومة الجزائرية من حرص على استمرار المفاوضات، دليلا على رغبتها الصادقة في الوصول إلى حل عادل يحقق أهداف الشعب الجزائري بالطرق السلمية طبقا لقواعد القانون الدولي<sup>(1)</sup>.

يمكن اعتبار هذا الاجتماع مميزا لأنه تم على مستوى وزارة الدفاع بدلا من وزارة الخارجية لأول مرة في تاريخ الجامعة العربية، وكان بمثابة تفعيل عملي لمجلس الدفاع المشترك الذي أنشأته الجامعة العربية بموجب اتفاقية 17 جوان 1950 وظل نشاطه معلقا إلى هذا التاريخ، رغم تعرض أعضاء الجامعة العربية للعديد من الأزمات والمشاكل التي هددت استقرار المنطقة العربية، وهذا دليل على المكانة المتميزة التي تحتلها القضية الجزائرية في أذهان القيادة العربية السياسية والعسكرية. لكننا كنا نتمنى - حسب صيغة الاجتماع - أن يصدر منه قرار جدي يكون في مستوى استنفار الجيوش العربية دفاعا عن الجزائر العربية؟.

واصلت الجامعة العربية اهتمامها بالقضية الجزائرية، بتتبع سير أحداثها والتفاعل مع مستجداتها، فحين أخفقت مفاوضات إيفيان الأولى ( 20 ماي - 13 جوان 1961 ) ولوغران ( 22- 28 جويلية 1961 ) بين ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والحكومة الفرنسية، استمعت اللجنة السياسية بتاريخ 1961/09/29 إلى تقرير قدمه مندوب الحكومة المؤقتة لدى الجامعة العربية " توفيق المدني " وضح فيه

<sup>1</sup> - بشير سعدوني: الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة

الجزائر، الجزائر 2008 - 2009، ص 161

أسباب فشل المفاوضات، في تمسك فرنسا بالصحراء واعتبارها كيانا مستقلا عن الجزائر، وتحدث عن تجاوزات منظمة الجيش السري وأعمالها الإرهابية في الجزائر<sup>(1)</sup>.

بعد نظر اللجنة السياسية في تقرير الأمين العام، عن موضوع التطورات الأخيرة للقضية واستماعها إلى البيانات التي أدلى بها السيد "توفيق المدني"، " أعلنت تأييدها المطلق لكفاح الشعب الجزائري الباسل العربي، ومؤازرتها التامة لسياسة الحكومة الجزائرية، وسعيها لتحقيق أهداف الشعب الجزائري الطبيعية العادلة في تقرير المصير والاستقلال، ووحدة الشعب وسيادته على جميع أراضيه، حمل الحكومة الفرنسية مسؤولية أخفاق مفاوضات السلام في إيفيان ولوغران بسبب المطامع الفرنسية غير المشروعة في الصحراء وغيرها، وما ترتب على ذلك من استمرار الحرب الاستعمارية في الجزائر وإراقة الدماء، والتهديد الخطير لأمن المنطقة وسلام العالم" و أوصت اللجنة بالقرار الآتي :

- أن تواصل الدول العربية التنفيذ العاجل لجميع مقررات الجامعة السابقة لدعم الكفاح الجزائري في مرحلته الحاسمة، بما في ذلك مقررات مجلس الدفاع المشترك في اجتماعه في شهر جوان 1961، وأن تبلغ الأمانة العامة بما تتخذه من إجراءات في هذا الشأن.

- أن تواصل الدول العربية مجتمعة ومنفردة بذل المساعي لدى أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون مع الدول غير المنحازة والمجموعة الإفريقية الآسيوية، وسائر الدول الصديقة لاستصدار قرار من الأمم المتحدة يؤكد حق الجزائر الطبيعي المقرر في

<sup>1</sup>- بشير سعدوني: نفس المرجع، ص 162 .

الاستقلال والسيادة ووحدة الشعب والأراضي الجزائرية واتخاذ الوسائل الفعالة لممارسة هذا الحق .

- التتويه باعتراف عدد جديد من الدول الصديقة بالحكومة الجزائرية في مؤتمر القمة للدول غير المنحازة ببلغراد، ومتابعة بذل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لاعتراف الدول التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية.

- دعوة مجلس الجامعة، عند الاقتضاء، وبناء على طلب الحكومة الجزائرية إلى عقد دورة استثنائية لمواجهة ما قد يجد من تطورات سياسية أو عسكرية في قضية الجزائر. (1)

بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الموافق ليوم 18/03/1962. أصدر مجلس الجامعة بيانا اعتبر فيه اتفاقيات إيفيان نصرا للشعب الجزائري والأمة العربية إذ حققت، أهداف الثورة من حيث الاعتراف بالاستقلال التام، والسيادة الكاملة ووحدة الأراضي الجزائرية وخلص إلى أن هذا النصر ليس إلا بداية لمرحلة جديدة من مراحل الكفاح الوطني لتأسيس جمهورية جزائرية مستقلة وهذه المرحلة تقتضي من الجزائريين خاصة والعرب عامة توخي الحذر والاستعداد لكافة الاحتمالات(2).

كما وجه بالمناسبة نداء في، شكل رجاء إلى الحكومة الفرنسية أن تمضي في تنفيذ اتفاقيات إيفيان نصا وروحا، وتصفية مشاكلها مع بلاد المغرب العربي، وتفتح مع الجزائر وسائر العالم العربي عهدا جديدا من العلاقات المثمرة العادلة (3).

1- أحمد الشقيري : مرجع سابق ، ص 190 ، ص 192 .

2- أحمد طربين : "إنجازات جامعة الدول العربية في دعم الاستقلال السياسي للأقطار العربية" ، مجلة شؤون العربية، عدد 13، بيروت، 1982، ص 361

3- احمد بشيري: نفس المرجع ، ص 193 .

وقرر في نفس البيان التأكيد على ما يلي:

— أن تواصل الدولة العربية تقديم العونين المادي والأدبي للجزائر في هذه المرحلة الجديدة.

— تقديم عون مالي سريع فعال إلى حكومة الجزائر حتى تستطيع النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها وضع جميع إمكانيات الدول العربية وخبراتها العلمية والفنية والإدارية تحت طلب حكومة الجزائر.

في 16 جوان 1962 أبلغ مندوب الجزائر لدى الجامعة العربية الأمانة العامة احتمال قيام المنظمة الإرهابية، الفرنسية باقتطاع جزء من الأراضي الجزائرية، وتفجير أعمال عنف للحيلولة دون إتمام إجراءات الاستقلال التي نصت عليها اتفاقيات إيفيان<sup>(1)</sup>، واستجابة لذلك عقد مجلس الجامعة اجتماعا طارئا في الفترة 18 جوان 1962 لتدارس الموقف واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك، فبعد استعراض مجلس الجامعة ببالغ الاهتمام التطورات الأخيرة في الجزائر منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار يوم 19 مارس، حيا الشعب الجزائري الذي مضى في تنفيذ الاتفاقات نصا وروحا، واستجاب لتوجيهات قيادته وتحلى بضبط النفس في مواجهة الجرام المتكررة والأعمال الاستفزازية والتخريبية التي قام بها الاستعماريون والإرهابيون ضد السكان الآمنين والمنشآت الآمنة ومصادر الثروة في البلاد، ويسجل التناقض الواضح بين موقف الحكومة الجزائرية المخلص للسلام، وبين ما لقيته أعمال الاستعماريين الإرهابيين من تأييد رجال الجيش والشرطة والإدارة الفرنسية وغيرها من العناصر الرجعية الفرنسية، وأعرب عن مقاومة الدول العربية اقتطاع أي جزء من الأراضي الجزائرية العربية لإقامة قاعدة استعمارية جديدة، ويأمل أن تتخذ الحكومة الفرنسية الإجراءات الحازمة الكفيلة بالقضاء التام على أعمال العنف والعدوان التي يقترفها

<sup>1</sup> - أحمد فارس عبد المنعم : جامعة الدول العربية ( 1945 - 1985 ) ، مرجع سابق ، ص 68 .



المتطرفون الإرهابيون، وفي مقدمتها استكمال إنشاء قوة الأمن المنصوص عليها في اتفاقيات إيفيان<sup>(1)</sup>.

وانتهى الاجتماع إلى المصادقة على القرار الآتي:

- تعتبر الجامعة ودولها الأعضاء أن أي اعتداء على استقلال الجزائر أو سلامة أراضيها أو وحدتها يعتبر اعتداء موجها إلى الدول العربية كلها تبذل جميع إمكانياتها في مقاومته.

- التأييد التام للحكومة الجزائرية في موقفها من التنفيذ الملخص لاتفاقيات إيفيان.

- تأكيد قرارات مجلس الجامعة السابقة الخاصة بمواصلة تقديم كافة المعونات والمساعدات الممكنة من الدول العربية إلى الجزائر لمجابهة الأخطار الحالية التي تهددها.

- حشد الرأي العام العربي لمواجهة الاحتمالات الخطيرة للموقف، وما قد يترتب عليها من نهوض بالمسؤوليات العربية القومية في سبيل تحرير الجزائر وسلامتها ووحدتها وتقديمها.

- اعتبار هذا الاجتماع لمجلس الجامعة مستمر لمعالجة ما قد تتلقاه الأمانة العامة من الحكومة الجزائرية في المرحلة الدقيقة الراهنة.

- أن يعهد الأمين العام بتأليف لجنة فنية لبحث الإجراءات العاجلة الخاصة بعودة اللاجئين الجزائريين في الجمهورية التونسية و المملكة المغربية<sup>(2)</sup>

<sup>1</sup>- أحمد بشيري : مرجع سابق ، ص 194 ، ص 195 .

<sup>2</sup>- أحمد فارس عبد المنعم : " دور جامعة الدول العربية في النظام الإقليمي العربي " مجلة المستقبل العربي ، عدد 73 ، بيروت ، مارس 1985 ، ص 29 .

## المبحث الثالث: الجامعة العربية ومطلب ميزانية ثابتة للجزائر

يشكل المال شريان نجاح أي عملية تحريرية، لذلك ركزت، الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني جهوده على دفع الجامعة العربية نحو تخصيص ميزانية ثابتة للجزائر يساهم فيها الدول الأعضاء، وذلك لتلبية احتياجات الثورة المتزايدة، خاصة شراء السلاح، والدعاية لصالح القضية الجزائرية... فهل وفقت في ذلك؟

بداية تجدر الإشارة إلى أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، قد أقرت في اجتماعها بتاريخ 19 فيفري 1954 إنشاء صندوق شمال إفريقيا وتمويله، وقد أبلغت الأمانة العامة هذا القرار إلى حكومات الدول الأعضاء بتاريخ 23 / 02 / 1954 وطالبتها بوجوب الإسهام في هذا الصندوق وقد سارعت بعض دول الأعضاء لأداء حصصها في هذا الصندوق، كانت مصر في مقدمة تلك الدول ثم تليها العراق، أما بقية الدول فقد كانت مساهمتها رمزية، وإن كنا نجهل حجم هذه الأموال وحصص الدول الأعضاء، وتنظيم الصندوق لغياب الأرشيف<sup>(1)</sup>.

قدمت الجامعة العربية عبر مكتبها الدائم في الأمم المتحدة للفترة 24 أبريل 1954 ولغاية 1956 مبلغ قدره مليون دولار كنفقات لنشاطات الوفد الجزائري، وممثليها في نيويورك، وبتاريخ 29 نوفمبر قامت الجامعة بإيداع مبلغ 3560 جنيه، في الصندوق و3000 جنيه كمساعدة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب<sup>(2)</sup>.

إلا أن هذه المساعدات التي قدمت تعد ضئيلة مقارنة بحجم احتياجات الثورة وما ينقه الطرف الآخر في الميدان؟ ويمكن تفسير ضعف الدعم المالي الذي كانت تتلقاه حركات التحرر في شمال إفريقيا من الجامعة العربية، إلى الأزمة المالية التي كانت

<sup>1</sup> - كفاح كاظم الخز علي : مرجع سابق ، ص 114 ، ص 115 .

<sup>2</sup> - C . A . O . M ,81 F / 2681 les versements de la ligue arabe

تعيشها هذه الأخيرة أواخر الأربعينيات، والتي كان للاستعمار الغربي دورا كبيرا في اصطناعها لتفجير هذا الجهاز من الداخل، وإفراغه من محتواه القومي، - بعد أن اختارت نهجا سياسيا حياديا تجاه الحرب الباردة- وهذا بمحاولة تجفيف منابع المالية لميزانيتها التي كانت تأتي كلها من إسهامات الدول الأعضاء، عن طريق توظيف بعض الأنظمة العربية، في مقدمتها النظام العراقي بقيادة "توري السعيد" الذي اتخذ قرار- بالطبع نزولا عند رغبة الكتلة الغربية - يقضي بتعليق إسهام العراق في الميزانية العامة للجامعة العربية، وشجع هذا الموقف الدول العربية الأخرى المناوئة للعمل العربي المشترك على إتباع نفس السياسة، وكل هذا أثر على التوازنات المالية للجامعة العربية وأصبحت ميزانيتها في عام 1957 تعاني من عجز مالي قدر ب 23661 جنيها ووصل الحال ببعض أجهزة الجامعة أن غدت مشلولة فعلا مثل اللجنة الثقافية (1).

أمام هذا الوضع طرح الأمين العام للجامعة العربية في 31 مارس 1958 فكرة اقتراض 50 مليون جنيه من إحدى البنوك، لكن ممثل العراق أبدى معارضته لهذا الطرح حفاظا على حد قوله " على سمعة الجامعة والبلاد العربية، حينئذ، اقترح ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن تمول الجامعة مصروفاتها العاجلة الملحة عن شهر مارس وأفريل مما لديها من أموال في البنوك المحلية والأجنبية، بمعنى أدق " الاستفادة من الأموال المخصصة لاسترداد أراضي فلسطين أو حساب مكاتب الجامعة في الخارج، غير أن ممثل لبنان عارض الفكرة قائلا " أن تبذل الأمانة العامة جهدها

<sup>1</sup> - أحمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق ، ص 265.

لكي لا تمس أموال المخصصة لفلسطين، حتى لا تدع مجالا لقائل : لقد كان من المنتظر أن تنفذ الجامعة العربية فلسطين، وإذا بفلسطين تنفذ الجامعة<sup>(1)</sup>.

وفي ظل هذه الأزمة المالية لجامعة العربية تم تناول القضية الجزائرية في اجتماع اللجنة السياسية بتاريخ 3 نوفمبر 1957 ألقى فيها توفيق المدني خطابا<sup>(2)</sup>. وجه فيه انتقاد شديد للهجة لتقاعس الأمة العربية، والجامعة العربية في مساعدة الشعب الجزائري وثورته، في أهم عامل لنجاحها، ألا وهو المال، فبعد أن استهل خطابه بالتعرض إلى شرح أوجه القضية الجزائرية من جميع نواحيها السياسية والعسكرية والدبلوماسية، ذكر بالمطالب التي قدمها الوفد الجزائري إلى الأمة العربية، وجهازها الموقر الجامعة العربية إذ قال: "وكانت لنا الآمال الكبيرة في أن تلقى هذه المطالب، وهذا الرجاء تحقيقا من أقرب وقت ممكن إلا أننا نقول وبكل صراحة أننا نتقدم إليكم اليوم لأقول بشيء من اليأس، بل الكثير من الاستياء لأننا خلال الشهرين الماضيين وما قبلها لم نر من اللجنة السياسية ولا من جامعة الدول العربية ولا من الدول العربية ما يحقق آمالنا فيها، ولا يخفى على أحد أن الكفاح الجزائري قد تطور من الناحية السياسية والعسكرية ودخلنا في دور حاسم، والشعب الجزائري إذا كان قويا بإيمانه، قويا بسواعده وتضحياته، إلا أنه - وحق يقال - ضعيف بماديته، فالمعركة التي يقوم بها إخواننا هناك ليست معركة جزائرية، ولا معركة مغربية، بل هي معركة عربية، ولو فرضنا مثلا أن الجزائر خسرت المعركة فماذا يسجل التاريخ؟ هل يقال أن الجزائريين تقاعسوا عن أداء الواجب، أو تقاعسوا عن بذل الأرواح والمنهج في سبيل الحرية؟ كلا هذه الكلمة لن يقولها أحد ولن يسجلها التاريخ، بل سيسجل التاريخ حقيقة لا نود أن يسجلها على العرب وجامعتهم، ولا نريد أن يقال أن الجزائر خسرت

<sup>1</sup>- أحمد رضوان شرف الدين: نفس المرجع ، ص 265

<sup>2</sup>- أحمد توفيق المدني : مصدر سابق ، ص-ص 321 ، ص 326

المعركة لأنها لم تجد العناية الكافية من إخوانها العرب ولكن هذا هو الواقع لسوء الحظ".

ثم أعاد المدني أمام الحضور التذكير بطلبي جبهة التحرير، والتي تم تقديمها في الاجتماعات السابقة: "الأول إعانة سريعة كبيرة فعالة تمكننا من الثبات والوقوف أمام العدو المستهتر، والثانية تقرير ميزانية سنوية\*" (تقررها حكومات الدول العربية أعضاء الجامعة وذلك حتى لا يضيع الجزائريون وقتا من أوقاتهم في طلب المدد أو الإعانة أو الاستجداء لأننا عندما نقف أمامكم ونطالب بالمعونة، فإن الكرامة الجزائرية تشعر، ولو أنها بين إخوانها بشيء من حرج العاطفة، لأنها تكاد تكون في موقف المتسول، ونحن نريدها أن تقف موقفا شريفا أمام الأعداء والأصدقاء على سواء، ولقد كنا نتمنى أن يتم تقرير هذه الميزانية خلال الشهرين الماضيين ولكن سوء الحظ لم يقع شيء من ذلك، ولم نتلق لا من الدول العربية، ولا من الجامعة العربية ولا من اللجنة السياسية جوابا جزئيا أو كليا أو أية إشارة إلى هذا"

انتقل "المدني" بعد ذلك إلى تبرير أسباب إصرار على طلب المعونة المالية من الإخوة العرب وربطها بحجم التحديات التي تواجه الشعب الجزائري في وقته الحاضر، وتبرره بالإمكانيات الضخمة التي توظفها فرنسا في حربها بالجزائر إذ يقول " إنه منذ شهر سبتمبر إلى الآن ينفق عدونا يوميا ثلاث مليارات فرنك على الحرب، وأنفق خلال ثلاثة أعوام ما يزيد عن ألفي مليار إلى أن أصاب التلف اقتصادياته وماليته ووجوده، ونحن في الجزائر قابلنا كل ذلك بدمائنا وأرواحنا وأجسادنا، نقتل منهم كل يوم المئات وخربت بلادهم، وقتل منهم ما يزيد عن 600.000 تحت أنقاض

\* - ورد في بعض المراجع أن الوفد الجزائري بقيادة توفيق طلب تخصيص 10 مليار فرنك كميزانية سنوية للجزائر. أنظر، أحمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق، ص 269.

المدافع والطائرات، وشرد منهم 5.000.000 وهم الآن ضحايا الجوع والحرمان ويكادون يعدموا عن آخرهم ..... قبلنا هذه التضحيات التي لم يتحملها بشر في العالم في سبيل قضية من قضايا الحرية، وإنما نقولها بكل أسف وبكل ألم ونشعر بالوخز في قلوبنا أننا لم نلق صدق في البلاد العربية، عند إخواننا فيما عدا عبارات التشجيع والدعوات الصالحات والله يتقبل الدعوات الصالحات من المجاهدين، أكثر مما يتقبلها من الناس الآخرين، وإذا كان كلامنا اليوم فيه شيء من الحدة وقد أقول من قلة الأدب، لكننا نتكلم لغة الحق، لغة أخ يخاطب فيكم ويزكي فيكم الأريحية العربية ويستصرخكم، فلا يجوز أن يكون الجواب على ما نتقدم به من مطالب فاتحات ولا دعوات صالحات"... لقد برهنت البلاد العربية على أنها إن أرادت، تستطيع أن تقوم بشيء فبالأمس كانت الشقيقة المملكة الأردنية في حاجة إلى المال، و في حاجة إلى فصل علاقاتها عن نواح غربية معروفة ( بريطانيا ) فتقدمت لها الأيدي باثني عشر مليوناً من الجنيهات سريعاً ودون حاجة إلى استشارة أو إلى مذكرات، وأظنكم تتحققون وتعتقدون حاجة الجزائر إلى مدد ربما يساوي حاجة الأردن أو فوقها، إذا كانت البلاد العربية فقيرة أو كان معظمها فقيراً في ميزانيته، إلا أنها والحمد لله تستطيع أن تقدم للجزائر هذه العشرة مليارات فرنك التي طالبناها ميزانية سنوية، لكي نتمكن من محاربة الفرنسيين لتحرير قطر الجزائر"<sup>(1)</sup>

بعد توضيح هذه الحقائق بكل موضوعية وصراحة مطلقة بين الإخوة، أكد المدني أن الجامعة العربية إذا لم تستجب إلى هذه المطالب الشرعية، فالحاجة تقتضي منا طرق أبواب أخرى، مشيراً إلى البلدان الاشتراكية التي أظهرت تعاطفاً مع القضية الجزائرية منذ البداية وإن المدني يقصد من هذا الطرح الضغط على الأنظمة العربية

<sup>1</sup> - احمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص، ص 323-324.

بورقة الشيوعية كسبيل لدفعهم نحو الاستجابة حيث قال: "إذا لم نجد من جامعة الدول العربية التي تتسق فيما نرى أعمال الدول العربية العون الكافي منها، ربما قلنا إخواننا العرب -وأقول ربما- يريدون أن نرتمي بين أحضان أناس آخرين يستطيعون أن يمدوا لنا يد المعونة لأننا لا ولن نقبل الرضوخ والاستسلام لفرنسا في هذه الحرب مهما كانت الظروف، ونقول أن العربي الشريف لا يجوز أن يتلقى الإعانة إلا من عربي شريف"<sup>(1)</sup>

في نهاية بيانه اقترح توفيق المدني تشكيل لجنة خاصة داخل اللجنة السياسة لبحث القضية الجزائرية وتتبعها يوما بعد يوم، وخاصة من ناحية الإمداد المالي فقرر المجتمعون بحث هذا الاقتراح والرجوع على حكوماتهم فيما يخص الإعانة والميزانية<sup>(2)</sup>

هذا الخطاب الثوري الصريح ينطلق من مبدأ الأخوة التي تجمع الجزائريين بالأشقاء العرب والذي يفرض عليهم عدم ادخار الجهد والوقت والمال في مساعدة إخوانهم الجزائريين والتضامن معهم في محنتهم التزاما بفرائض هذا المبدأ، فتوفيق المدني هو واحد من أبناء الشعب -عبر في خطابه - عن حجم المعاناة التي يعيشها الإنسان الجزائري تحت الاحتلال وعن خيبة الأمل في النظام العربي، ممثلا في الجامعة العربية في تخلفها عن القيام بواجباتها القومية تجاه الشعب الجزائري، في أبسط شيء من حاجاته ألا وهو تقديم المال لمساعدته على الصمود في وجه الاستعمار الفرنسي.

<sup>1</sup>-احمد توفيق المدني: نفس المصدر ، ص324

<sup>2</sup>- نفس المصدر ص 326.

لم تستجب الجامعة العربية لهذا النداء - الخطاب - إلا بعد مرور سبعة أشهر فبتاريخ 2 أبريل 1958، تعرضت اللجنة السياسية لبند إقرار ميزانية ثابتة للجزائر لكن دون أن تصل إلى نتيجة تذكر، فقد أبرز النقاش حول هذه الفكرة حجم الاختلاف والتباين بين الأنظمة العربية حول هذا البند، مما أعاق اللجنة السياسية - التي تعمل بمبدأ الإجماع - في البث أو الخروج بقرار حول المسألة، ويمكن توضيح هذا البيان على النحو التالي:

- طرح ممثل العراق الذي كان يترأس اللجنة، ترك مسألة الدعم المالي للجزائر خارج إطار الجامعة وزراء السعودية، ولبنان، وليبيا، فقد أصروا على مبدأ إقرار ميزانية ثابتة داخل الجامعة، وطلب مندوبو: السودان واليمن والأردن الرجوع على حكوماتهم بشأن الموضوع، فالتحق بهم زميلهم العراقي في مناورة مكشوفة لتضييع الوقت.

تقدم ممثل الجمهورية العربية المتحدة باقتراح مضاد بإنشاء صندوق خاص بالجزائر توضع به جميع الأموال التي تتبرع بها الدول الأعضاء، كوسيلة لإنقاذ الموقف وربح الوقت وتسهيل ربما عمل الدول التي أبدت تحفظا حول إشراف الجامعة العربية على العملية، لكن هذا القرار لم ينل رضي الدول السابقة، ونتيجة لهذا الاختلاف قررت اللجنة السياسية تأجيل البث في القضية، لترك الفرصة للأعضاء بالرجوع إلى الحكومات في شأن تخصيص ميزانية دائمة للجزائر أو صندوق لها، وهذا بعد أن كان قد مر حوالي 7 أشهر من طرح الميزانية في خطاب المدني المشهور بتاريخ 3 نوفمبر 1957 (1).

1- أحمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق، ص 272



عادت اللجنة السياسية مرة أخرى لمناقشة الموضوع بتاريخ 27 أبريل 1958، فكانت آراء الدول الأعضاء على النحو التالي:

— أعلن مندوب العراق أن حكومته توافق على فكرة الميزانية السنوية، على أن تكون بالعملة الصعبة، وبالنسب التي تدفعها الدول الأعضاء في موازنة الجامعة، على أن تعطي للجزائريين مباشرة.

— ذكر "محمد رمزي" ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن حكومته على استعداد لتحمل المبلغ بشرط أن يكون هذا المبلغ في دائرة إنشاء صندوق لدى الجامعة، أو اعتماد لديها وهي التي تتولى وضعه تحت تصرف الجزائريين، ثم اقترح أن يبدأ الصندوق بمليونين من الجنيهات تساهم فيه كل دولة بنسبة حصتها في ميزانية الجامعة.

— أما رأي السعودية، فقد عبر عنه " طاهر رضوان " الذي رفض الفكرة العراقية القائلة بأن تسلم الحكومات مساعداتها المباشرة إلى " الجزائريين " وذلك لأن " هناك هيئتين للجزائر " وقد يكون بينهما انقسام في الرأي، فإلى أيهما يسلم هذا المبلغ، مشيراً بذلك وجود الحركة المصالية إلى جانب جبهة التحرير، وطرحاً بشكل غير مباشر مسألة الاعتراف بهذه الأخيرة كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، وهذا يفسر عرض " طاهر رضوان " فكرة تشكيل هيئة من وفود الدول التي ستساهم في دفع هذا المبلغ حيث يكون لها الإشراف على شراء الأسلحة، وتقديم معونات الهلال الأحمر الجزائري، إلى غير ذلك، لهذا نرى أنه إما أن يؤخذ بتشكيل هذه الهيئة أو تعطى المبالغ للأمانة العامة.

تحمس مندوب السودان لاقتراح السعودي الذي وجد أنه " ينفي الحرج الرسمي للدول العربية الواقفة الآن في منتصف الطريق أو منتصف السلم أي الدول التي لم تعترف علنا حتى الآن بجبهة التحرير الوطني.<sup>(1)</sup>

حاول رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة إبعاد النقاش حول هذه القضية تفاديا للوقوع في خلاف جديد يعطي البعض فرصة لتميع الموقف وتضييع الوقت على حساب كفاح الشعب الجزائري، ولكن ممثل العراق تمسك بالفكرة ووجد الذريعة لمعارضة الموقف، أو تمدد آجاله تمهيدا لرفضه وتمييعه، فطلب من الأمين العام إيتاءه بالمعلومات حول هذا الموضوع، وجاء رده على النحو التالي: " نقول باطمئنان أن من يمثل الجزائريين الآن هي جبهة التحرير الجزائرية هي التي تتطلع بشؤون التحرير، وتقوم بحمل عبء الكفاح في الثلاث سنوات الماضية أو ما يزيد عن هذه المدة، وما كانت اللجنة السياسية في كل التطورات قضية الجزائر إلا مستمعة لممثلي هذه الجبهة .... خصوصا وأن هذه الهيئة أصبحت الآن تضم سائر ممثلي الأحزاب، الذي لم يبق منها إلا فئة "مصالي الحاج" التي هي متمسكة بوضعها المنفصل عن جبهة التحرير.... وبتالي- لا مجال لطرح هذه المسألة بعد المرحلة التي قطعتها قضية الجزائر، فمن واجب الوفود العربية ومن المصلحة أيضا "ألا يظهر هذا الخلاف في المحيط الدولي، ثما انتقل إلى النقطة الخاصة بالصندوق فذكر بما طلبه توفيق المدني « إنشاء لجنة خاصة داخل اللجنة السياسية » قائلا أن هذا الطلب يتفق مع الرأي القائل بإفراد صندوق قائم بذاته ويتمشى مع التجربة المالية المتعامل بها مع فلسطين، وختم حسونة كلامه بفكرة أراد من خلالها طمأنة المساهمين ودفع شكوكهم كسبيل نحو تجسيد مبدأ الميزانية الثابتة للجزائر «إن ما تلقته الأمانة العامة في

<sup>1</sup> - احمد رضوان شرف الدين: نفس المرجع، ص 274-273.

الماضي من حكومات عربية لمساعدة الجزائر، إنما كان يصرف للجبهة بموافقة الممثل الدبلوماسي للدولة المتبرعة بمعنى أنني كنت أطلب من سفير الدولة المتبرعة أن يوقع على الصرف قبل أن أوقع أنا وبذلك كانت الأمور سائرة في طريقها السليم"<sup>(1)</sup>.

لوضع حد لهذا الجدل العقيم، وخدمة القضية الجزائرية، أستخدم الأمين العام عبد الخالق حسونة، صلاحياته، وعرض الموافقة مبدئياً على مشروع توصيته لميزانية الجزائر على أن تستمع اللجنة بعد ذلك وفي وقت لاحق إلى وجهة نظر المعنيين وجاءت على النحو التالي:

"توصي اللجنة بأن تساهم الدول الأعضاء في ميزانية مبدئية بمعونة الجزائر مقدارها مليونين من الجنيهات الإسترلينية، على أن تؤلف لجنة خاصة من المندوبين الدائمين لبحث القضية الجزائرية وتتبع سيرها، وخاصة من ناحية المورد المالي وبذل الجهود لمضاعفة المعونة التي تبذل للجزائر"<sup>(2)</sup>.

دعمت هذه التوصية بمذكرة بعث بها الأمانة العامة في 7 مارس 1958، إلى الدول الأعضاء تتضمن تحديد حصة كل دولة من الدول الأعضاء في مبلغ مليوني جنيه كميزانية مبدئية لمعونة الجزائر، راجية المبادرة على تدبيرها وقد وزعت الحصص بالجنيه الإسترليني على النحو التالي<sup>(3)</sup>، الأردن (56.400) السودان

<sup>1</sup> - أحمد شرف الدين رضوان : نفس المرجع ، ص ص 273 - 275 .

<sup>2</sup> - وجيه علي أبو حمزة : " الدعم العربي السياسي و المالي للثورة الجزائرية (1954-1962) " ، مجلة كلية الآداب، عدد 35، جامعة المنوفية مصر ، أكتوبر 1998 ، ص 279

<sup>3</sup> - C.A.O.M, 81F/2418, résolution adoptées par le conseil de la ligne arabe au cours de sa 29<sup>eme</sup> session

( 120.000 ) العراق ( 319.600 ) السعودية ( 291.400 ) الجمهورية العربية المتحدة ( 10.058.000 ) لبنان ( 112.800 ) ليبيا ( 37.600 ) اليمن ( 56.00 )

وافق المجتمعون مبدئياً على هذه التوصية، لكن اتضح فيما بعد أنها موافقة ظرفية فقط، فقد طلب ممثل لبنان الرجوع إلى بلده فيما يتعلق بالمبلغ واتبع ممثلو ليبيا، السودان، اليمن، الأردن نفس النهج، أما السعودية والعراق فقد وافقتا على المبلغ لكن تسديده يتوقف على تسديد الدول الأخرى. أما الجمهورية العربية المتحدة فقد أعلنت استعدادها للالتزام بالتوصية قولاً وفعلاً<sup>(1)</sup>.

نزولاً عند نص التوصية المشار إليها سابقاً، اجتمعت لجنة الجزائر في 8 مارس في مقر الأمانة العامة واستعرضت موقف الدول الأعضاء، وعلى ضوء ردودها لم تتوصل إلى نتائج لعدم حصول مندوبي السودان ولبنان على تعليمات من حكومتهما بشأن الموضوع، وعقدت اللجنة اجتماعها الثاني في 20 مارس بحضور جميع الأعضاء باستثناء الأردن ولبنان والسودان الذين اعتذروا عن الحضور، بحجة عدم تسليم تعليمات من حكوماتهم، ولم يختلف هذا الاجتماع عن سابقه في عدم التوصل إلى نتائج<sup>(2)</sup>.

لقد كشفت هذه المناقشات عن فشل الجامعة العربية في إيجاد صيغة توافقية بين الدول العربية حول موضوع "ميزانية للجزائر" وبالرغم من نجاح الأمين العام في تمرير توصية تحدد 2 مليون جنية إسترليني، وتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ هذه الميزانية، ورغم أن ذلك يعد رمزياً، وبعيد كل البعد عما طلبه الوفد الجزائري في خطابه السابق، وعن مستوى التحديات التي يواجهها الشعب الجزائري، تفاعلت معها

<sup>1</sup> - أحمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق ص. 276.

<sup>2</sup> - كفاح كاظم الخزعلي: مرجع سابق ص، ص، 216-217.

أغلبية الدول العربية بنوع من السلبية وعدم النضج السياسي وكشفت عن وجود قوة كبيرة (صراع) بين الدول العربية الأمر الذي يضعف من مصداقية هذا الجهاز وقدرته على القيام بمهامه القومية المصيرية خاصة مساعدة الشعوب العربية للتخلص من الاستعمار في مقدمتها الشعب الجزائري.

إن هذه النتيجة حتمت على الوفد الجزائري بذل المزيد من الجهود لإقناع الدول العربية بضرورة تخصيص ميزانية ثابتة للجزائر، وفي هذا الإطار استغل توفيق المدني الذي أصبح مدير قسم البلاد العربية بمصلحة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة فرصة اجتماع اللجنة السياسية بتاريخ 7 سبتمبر 1958 لتوجيه خطاب إلى الدول العربية المشاركة في الدورة استهله بمقدمة حول ضرورة التضامن العربي، وعرض للأوضاع العسكرية تطرق إلى الحالة المالية على وجه الخصوص قائلا: هذه هي نقطة الخطر في جهازنا، وهي الثغرة التي يمكن أن يجد فيها العدو مدخلا علينا، وإذ قدر الله علينا وعلى العرب بخسارة معركة الجزائر فلا يكون ذلك إلا بسبب قلة المال لا بسبب سواه وأنه ليؤلمنا أن نعيد الكلام في مجلسكم المحترم حول هذه النقطة، التي كانت محور حديثنا في اجتماعات سابقة، دون أن يكون لتلك الأحاديث من أثر عملي فعال، وذهبت صيحاتنا التي بلغت أحيانا درجة الحدة سدى فبعد المقادير الزهيدة بالنسبة لمعركة الجزائر - التي تجمعت خلال أسبوع الجزائر في مصر وأسبوع سورية وأسبوع السعودية، أسبوع الكويت، لم نتحصل على شيء كنا نأمله، بل مما كنا وعدنا به، مع شكرنا وتقديرنا واعترافنا بجميل الحكومات والشعوب التي مدت لنا يد التضامن،<sup>(1)</sup> فالجمهورية السورية التي وعدتنا قبل الوحدة بمقدار مليون جنيه لهذه السنة لكن جاءت الوحدة التي حققت و الحمد لله آمال العرب، فلم نجد هذا المليون

1- احمد شرف الدين رضوان: مرجع سابق، ص ص 277-278

جنيه لا في ميزانية الإقليم السوري ولا في ميزانية الجمهورية العربية المتحدة، ولا نزال نوالي البحث عنه وجمالة الملك سعود وعدنا بمائتين وخمسين ألف جنيه يدفعها جلالته إلى جانب الاكتتاب الشعبي<sup>(\*)</sup>، إنما أعلمنا جلالته أخيراً انه ينتظر قرار الجامعة العربية في شأن ميزانية الجزائر ليدفع حصة الدولة العربية السعودية في تلك الموازنة على يد جامعة الدول العربية ولقد كانت حكومة العراق السابقة قررت لنا مقدار 250 ألف جنيه لم نحصل منها الأعلى مائة ألف على الحساب.

فانتم ترون يا سادة في أن الشعب الجزائري الجائع، المتعري المحطم مادياً، هو الذي استمر على تحمل كل الأعباء، إلى درجة لا يتصورها العقل لكنه لا يستطيع، ونحن نقول لكم هذا صراحة، أن يتحمل وحده هذه الأعباء التي تحملها أربعة أعوام، في مستقبل الأيام، فإن لم يتقرر له المدد المالي الذي هو في ميسر الحاجة إليه، فإن الحالة يمكن أن تتطور تطوراً سيئاً في مستقبل قريب ويوجه لنا إخواننا المجاهدون في الجزائر انتقاداً شديداً ويقولون صراحة بأن الوضعية لا تعدو إحدى هذه الاحتمالات الثلاث.

- إما أن الكثير من الدول العربية لا تثق في الكفاح الجزائري ولا تؤمن بجذواه

- إما أنها لا تقدر الوضعية حق قدرها، ولا تعتقد كفاح الجزائر هو جزء من كفاح العرب وأن نصر الجزائر هو نصر وفوز العرب، وأن انهيار الجزائر هو خزي وعار للعرب.

- إما أنها لم تقتنع بما قلناه وكررناه لها من حاجاتنا الملحة لهذا المقدار (12 مليون جنيه)، وأنها ترى أنه ليس إلا نوعاً من المبالغة والتهويل.

<sup>\*</sup> افتتح الملك السعودي الاكتتاب الجزائري بمبلغ مليون ريال سعودي، أنظر: "الإعانة السعودية للجزائر"، المجاهد، عدد 17، 1958/02/1

- أما مجموعة الدول العربية غير قادرة على بذل هذا المقدار للجهد الجزائري في مرحلته الأخيرة، فذلك ما لا يتصوره أحد، ولا يعتقد أحد، ولا يؤمن به أحد في الجزائر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الجامعة قررت حسب طلبنا تشكيل لجنة خاصة لدراسة ما تتطلبه الحالة في الجزائر، وما يجب لها من إمدادات سريعة واجتمعت اللجنة وخاطبناها بصراحة، لكن الحلة المؤلمة التي كانت موجود يومئذ يبين بعض الأقطار العربية تسربت إلى داخل اللجنة، وما كان من الواجب أن تتسرب إليها، وكانت النتيجة أن هذه اللجنة قد تعطلت تماما، بعد أن خيبت آمالنا مرتين .

- مرة الأولى، عندما قررت ميزانية سنوية للجزائر لا تبلغ إلا مليونين من الجنيهات فقط وهو نقطة من بحر من احتياجنا.

- مرة ثانية، عندما عجزت عن تنفيذ نفس هذا القرار البسيط<sup>(1)</sup>.

ختم توفيق المدني خطابه بالتركيز على أربعة نقاط، تمثل مطالب الشعب الجزائري، من الشعوب العربية وجامعتها الموقرة وتتمثل في:

أولها: أننا في حاجة أكثر من أي وقت مضى لميزانية سنوية قدرها مع التقدير 12 مليون جنيه.

ثانيها: وجوب الإسراع النهائي بتقرير هذا المقدار والعمل على تنفيذه.

ثالثها: أننا بغاية الاحترام نضع مجموعة الدول العربية في هذا الاجتماع الموقر أما مسؤولياتها التاريخية، ونقول لها بغاية الصراحة، ونريد أن نسج قولنا هذا، أنه إذا ما أصاب الكفاح الجزائري نكبه في الميدان العسكري أو نكبه في الميدان السياسي، فإن ذلك يكون له من سبب إلا عدم تنفيذ أمر الميزانية السنوية وبسرعة

<sup>1</sup> - أحمد رضوان شرف الدين : مرجع سابق ، ص 277 ، ص 280 .

رابعها: إننا في سباق مع الزمن، وأن كل يوم ينقضي، دون الحصول على المدد المذكورة يهددنا بكارثة<sup>(1)</sup>.

جاء هذا الخطاب الذي يمتاز بنوع من الصراحة والدقة، لينقل للجامعة العربية حقيقة المأساوية، تتمثل في عدم دفع الدول العربية إسهاماتها في الميزانية الرمزية التي أقرها المجلس في اجتماعه السابق، ويعبر عن خيبة أمل الشعب الجزائري في قدرة هذا النظام على دفع الدولة العربية نحو الالتزام بمساعدة الجزائر، ويحدد في نفس الوقت الحاجة الملحة لميزانية ثابتة قدرها 12 مليون جنيه للجزائر تقرها الجامعة العربية التي من شأنها مساعدة الشعب الجزائري على الصمود في وجه الاستعمار الفرنسي ولم ينس أن يلقي بمسؤولية فشل الثورة الجزائرية على الدول العربية في حالة عدم التزامها بذلك.

دعمت الصحافة العربية هذا المطلب، بشن حملة واسعة النطاق، لدفع الأنظمة العربية إلى تدعيم الثورة بالمال. وفي هذا الإطار كتبت صحيفة روز اليوسف في 13 جانفي 1958 مقالا مطولا ذكرت فيه " إن حل مشكلة الجزائر - بعد فشل الحلول السلمية - سيظل لبعض الوقت معلقا على شيء واحد.... وهذا الشيء الواحد هو السلاح الذي مازال قادرا على إملاء الحل الأخير، هو الثورة المسلحة التي يشنها شعب الجزائر منذ ثلاث سنوات، وعندما أقول الثورة المسلحة أقصد بذلك السلاح وكل تبعات الثورة وأعبائها المالية والسياسية والدولية.... والقوة الوحيدة التي نستطيع مساعدة ثورة الجزائر هي الدول العربية، وأبسط ما تحتاجه الثورة اليوم هي ميزانية ثابتة لا تستطيع أن توفرها لها سوى الدول العربية... ميزانية ثابتة تغني عن عمليات جمع التبرعات، وتوفر على الجزائريين على الأقل جهد تدبير المال وهو جهد من

<sup>1</sup>-احمد بشيري: مرجع سابق، ص123.



الأنفق أن ينفق في مجهود الثورة نفسها ..... المال هو ما يريده الشعب الجزائري ليواصل الحرب ضد الاستعمار. والمال هو ما تحتاجه جبهة التحرير لتستمر في قيادة الحرب نحو النصر والمال هو ما يطالبنا به الواجب القومي ليبقى جيش التحرير في طليعة النضال العنيد في هزم أعداء العرب.

وكتب جريدة الرأي السورية مقالا في 20 جانفي 1958 رد الحرب التي يخوضها شعبنا هناك لم يعد السلاح وحدة كافيا لضمان النصر، بل تحتاج الحرب للوازم عديدة يأتي المال في مقدمتها لأنه مفتاح الحل لكل اللوازم والحاجات التي يريدها برامج الثورة، المال هو ما تريده الجزائر وهو السبيل الوحيد لاستمرار المقاومة، ولم تعد الحملات والتبرعات لتوفره لمثل هذه الثورة، بل الأمر أصبح أكبر من أن تؤمنه الإعلانات المنقطعة، هذا المال الذي تحتاجه الجزائر يجب أن يقدم من بلادنا من مواردنا وجزائر دولتنا ..... إن تقديم الأموال هو واجب قومي على الحكومات العربية اتجاه شعب الجزائر<sup>(1)</sup>

أثناء المناقشة التي تلت خطاب توفيق المدني اتضحت الحقائق التالية:

- قدمت الجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية في عام 1958 مليونين من الجنيهات بينما كانت حصتها تساوي 1.05.000 جنيه.

- قرر مجلس وزراء لبنان في 23 أوت تلبية دعوة المساهمة في ميزانية المليونين جنيه لصالح كفاح الشعب الجزائري.

- تنازلت الحكومة العراقية عن شرطها السابق، وحددت حكومة السعودية قيمتها.

<sup>1</sup> - "المال للثورة الجزائرية... هكذا يهتف العرب"، المجاهد، عدد 1، 17/2/1958.

-استعداد السودان لدفع المائة والعشرين ألف جنيه التي وعد بها كفاح الشعب الجزائري، ونفس الشيء ادلى به ممثل الأردن<sup>(1)</sup>

واتفق في نهاية الجلسة على إصدار توصية للحكومات العربية صيغت على النحو التالي :

"أحييت اللجنة علما بسداد الجمهورية العربية المتحدة لخصتها في ميزانية الجزائر المبدئية التي قررها مجلس الجامعة في جلسته يوم 27 افريل 1958، كما أحييت علما بما أبداه مندوبو المملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، وجمهورية لبنان، والمملكة الليبية المتحدة، والمملكة المتوكلية اليمنية، من استعداد حكوماتها لأداء حصصها قبل اجتماع مجلس الجامعة في أول أكتوبر القادم، وكذلك أحييت علما بما أبداه مندوبا المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية السودان من حث حكومتيهما على اتخاذ قرار عاجل بأداء حصتيهما قبل أول أكتوبر من العام القادم، وعلى ضوء ذلك تؤكد اللجنة من جديد توصية حكومات الدول الأعضاء التي لم تؤد بعد أنصبتها في الميزانية المقررة بالمبادرة بتسديدها عن طريق الأمانة العامة للجامعة قبل اجتماع مجلس الجامعة في أول أكتوبر القادم ليتسنى للمجلس بحث الالتزامات الجديدة للدول الأعضاء تجاه الجزائر وتقرير الميزانية لمعونتها"<sup>(2)</sup>

لقد أعطت هذه التوصية صورة دقيقة لموقف كل دولة عربية من مسألة دعم نضال الجزائر من اجل استقلالها، وتحميل كل واحدة منها مسؤولية موقفها بصفة رسمية، وكان قبول هذه الدول بالتوصية يوحي من الناحية النظرية حصول الجزائر في اقرب وقت قبل الاجتماع أول أكتوبر على مبلغ إجمالي بقدر 2 مليون جنيه،

<sup>1</sup>- احمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق ص، 123

<sup>2</sup>- أحمد بشيري : مرجع سابق ص، 179

خاصة وان هذه التوصية جاءت في ظروف متميزة كانت تمر بها الساحة العربية، منها نجاح ثورة 14 جويلية 1958 في إسقاط النظام الملكي ومجيء نظام جديد بقيادة، عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف، ونجاح الحركة الوطنية اللبنانية في إسقاط نظام كميل شمعون وانتصار قوى التحرر العربية في وضع حد للاحتلال الأردني من طرف بريطانيا، غير إن هذه التوقعات لم تكن في محلها فقد كشف اجتماع 1 أكتوبر 1958 عن حقائق تخالف ذلك إذ بين أن جمهورية العراق والسعودية سدتا فعلا حصصها في الميزانية، أما بقية الدول الأخرى لم تسدد، وقدم مندوبوها أعذار غير مقنعة :

- لبنان، تغيرت الحكومة التي التزمت منذ شهرين بدفع ما عليها في ميزانية الجزائر.  
-الأردن والسودان، ليس بإمكان الحكومتين المساهمة نظرا للحالة الاقتصادية السائدة في البلدين.

- اليمن، العدوان الاستعماري على الجنوب يحول دون الدفع.

-ليبيا، صرح سفيرها برياء مكشوف أن حكومته لم تكن تعلم هل الدفع عن طريق الجامعة العربية أو يسلم المبلغ مباشرة إلى لجنة الجزائر<sup>(1)</sup>.

لقد ألفت هذه الصورة السلبية لتعامل بعض الأنظمة العربية مع المشكلة الجزائرية بظلالها على المناقشة التي جرت بمجلس الجامعة يوم 4 اكتوبر 1958 حول قضية إقرار ميزانية ثابتة للجزائر قدرها 12 مليون جنيه حيث طرح مندوب الجمهورية العربية المتحدة -بعد أنت أكد أن العربية الأخرى التي لم تساهم في ميزانية المليونين لا يمكن أن تساهم في الميزانية الجديدة- فكرة أن يتم التنسيق بين الحكومات المستعدة فعلا للمساعدة (الجمهورية العربية المتحدة، جمهورية العراق،

<sup>1</sup>-وجيه علي ابو حمزة: مرجع سابق، ص 290

والمملكة العربية السعودية) وبين حكومة الجزائر ربها للوقت، مستخلصا العبرة من تجارب سابقة حيث قال "لقد ضاعت فلسطين من المزايدات وضاعت فلسطين من " من الحكي بحكي " ونحن لا نريد ان تضيع الجزائر من " الحكي بحكي " سواء كان تقي البيانات أو التعابير الرنانة، أو البيانات التي توضع على الورق ولا تنفذ (1).

وعندما عرض رئيس الجلسة فائق صيغة مشروع قرار مفاده " إن مجلس الجامعة أحيط علما باستعداد حكومات الجمهورية العربية المتحدة، والسعودية، والعراق، بأداء المبالغ المستحقة عليها في ميزانية الجزائر السنوية، وأنه يوحي الحكومات الأخرى ببذل جهودها في هذا السبيل عند الميسرة، صرح ممثل الجمهورية العربية المتحدة (غالب) بمعارضته لهذه الصيغة تفاديا للحرص قائلًا على وجه الخصوص انه مادام يراد الإشارة إلى "دول ثلاث هي المستعدة لدفع وان الباقي لا يدفع فل يكن زيتنا في دقيقتنا"، ورد "فائق السمر" على ذلك بكلام موضوعي ومسؤول حيث قال: هذا الحرج اقل بكثير من الفضيحة التي سنقول إننا ناقشنا ميزانية الجزائر ب 12مليون جنيه ثم وضعت على الرف "لكن عبد الحميد غالب " أصر على موقفه مشيرًا على انه " ليس من الحكمة أن يعلم " سوستيل " و"ديغول" أننا قررنا 12 مليون جنيه ميزانية الجزائر وان ثلاث دول مستعدة لدفع و أن الباقي لا يدفع "(2)

<sup>1</sup>-احمد رضوان شرف الدين: مرجع سابق، ص 285

<sup>2</sup>- نفس المرجع، ص 285.

لم تحسم اللجنة السياسية في القضية، ولم تخرج بقرار إلا بعد جلستين أخريين ومشاورات جديدة استمرت قرابة الأسبوعين، إذ صادقت بتاريخ 18 أكتوبر 1958<sup>(\*)</sup> على اللائحة التالية:

- تقرير ميزانية سنوية لمعونة الجزائر قدرها 12 مليون جنية.

- أن تبادر الدول التي أبدت استعدادها للمساهمة المالية العاجلة وهي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والمملكة العربية السعودية بدفع أنصبتها التي ستقرر بعد إعادة النظر من جديد في توزيع أنصبة الدول الأعضاء توزيعاً عادلاً، ولحين تقرير ما تقدم تتفق الدول الثلاث الأنفة الذكر على دفع معونة كسلفة على حساب نسبها، كما تتفق فيما بينها على نسبة تحمل كل منها نصيبها .

- قيام حكومات الدول الأعضاء التي لم تؤد أنصبتها بعد في الميزانية المؤقتة للجزائر وقدرها مليوناً جنية بأداء تلك الأنصبة وقيامها كذلك بدفع أنصبتها في الميزانية السنوية تمكينا لحركة التحرر الجزائرية من الاستمرار<sup>(1)</sup>

وزعت حصص الدول في ميزانية 12 مليون جنية على الدول الأعضاء، بالجنيه الإسترليني على النحو التالي: الأردن (266400)، السودان (566400)، العراق (1508400)، السعودية (1275200)، الجمهورية العربية المتحدة (4747200)، لبنان (5136000)، المملكة العربية الليبية (177600)، تونس (673200)، المغرب (1887600)، اليمن (266400).<sup>(2)</sup>

\* حسب بعض وثائق الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، وصل حجم الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية في عام 1958 حوالي 9,790 مليون فرنك فرنسي حصيلة الأيام التضامنية مع الثورة الجزائرية في مختلف الدول العربية، بينما وصلت إسهامات الدول في الميزانية حوالي 4.170 مليون فرنك فرنسي انظر:

C.A.D.N 21po/A/64 sur le financement de la rébellion par l'étranger au cours des années 1958-1959

<sup>1</sup>- أحمد رضوان شرف الدين : مرجع سابق، ص 285

<sup>2</sup>- C.A.O.M,81F/994 résolution adopte par le conseil de la ligue arabe au cours de sa 32<sup>eme</sup> session tenue du 1/9/1959

إن هذه التوصية جاءت مستجيبة لمطالب الوفد الجزائري لكنها تفتقد إلى الإلزام والجدية، خاصة تجاه الدول التي تخلفت عن دفع أنصبتها في الميزانية السابقة والحالية، ويبدو أن الجامعة العربية كرست كل جهودها وآمالها على الدول الثلاث مادامت نسبة إسهاماتها في الميزانية تتجاوز 80 %.

استمر تداول القضية الجزائرية في الجامعة العربية، وبقي تردد الوفود الجزائرية على جلساتها، ومطالبهم تتكرر أملا في قيام الجامعة العربية بحمل الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الجزائر، ففي 1959/01/03 استقبل الأمين العام للجامعة العربية وفدا حكوميا جزائريا متكونا السادة : أحمد فرانسيس، وعبد الحميد مهري، وأحمد توفيق المدني، وبعد أن أعرب الوفد عن تقديره للجهود العظيمة التي تبذلها الأمانة العامة في سبيل نصره القضية الجزائرية على المستويين العربي والدولي، ابلغوه رجاء الحكومة المؤقتة أن تبذل الأمانة العامة جهودها في الاتصال بحكومات الدول الأعضاء لقيام من لم يسدد نصيبه في ميزانية عام 1958 بسدادها فورا، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمبادرة الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية بالنسبة لميزانية 1959<sup>(\*)</sup>(1).

على اثر ذلك بعثت الأمانة العامة إلى كل من المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية السودان، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المتوكلية اليمنية، لكي تبادر بسداد حصتها في ميزانية الجزائر لعام 1958، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمساهمة في ميزانية 1959 على الوجه المتبني لقرار المجلس السابق، وبعث برسالة مماثلة إلى كل من

<sup>(\*)</sup> ابلغ حجم الدعم المالي العربي للثورة الجزائرية في عام 1959 حوالي: 6.039 مليون فرنك فرنسي تبرعات من الشعوب العربية، بينما وصلت إسهامات الدول العربية في ميزانية الجزائر حوالي: 5.054 مليون فرنك فرنسي انظر:

C.A.D.N 21po/A/64 sur le financement op.cit

<sup>1</sup> - وجه أبو حمزة: مرجع سابق، ص. 291.

الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية و الجمهورية التونسية والمملكة المغربية لكي تعمل على تسديد حصتها في ميزانية الجزائر لعام 1959<sup>(1)</sup>.  
 في جوان 1960 اصدر مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الثالثة والثلاثون قرار بشأن القضية الجزائرية أكد في البند الثالث منه، "على الدول الأعضاء بضرورة الأداء الفوري لالتزاماتها المالية تجاه الجزائر طبقا للقرارات مجلس الجامعة، ورجائها الوفاء بالتزاماتها المالية لعام 1960<sup>(\*\*)</sup> مع سداد المتأخر منها عن الأعوام المنصرمة"<sup>(2)</sup> وهو نفس القرار أكد عليه اجتماع مجلس الجامعة لدورته المنعقدة ببغداد عام 1961 الذي نوه بضرورة تقديم المزيد من الدعم المادي و المالي لحكومة الجزائر<sup>(3)</sup>.

يتضح من هذا كله أن تقرير ميزانية ثابتة للجزائر، شكل عبئ ثقيل على الجامعة العربية، نظرا لعدم التزام الدول العربية بالمواعيد المقررة لدفع، إما لأسباب اقتصادية أو سياسية، فدور الجامعة في هذا المجال لا ينكر، لكنه قليل، مقارنة باحتياجات الشعب الجزائري في هذه الفترة الحرجة، وما كان يحصل عليه من أطراف أخرى، خاصة من اوروبا لا وجه للمقارنة.

<sup>1</sup> - كفاح كاظم الخز علي: مرجع سابق، ص.118

<sup>(\*\*)</sup> - أكدت وثيقة أرشيفية نقلها عن تصريحات أدلى بها ممثلين عن جبهة التحرير في المشرق العربي عدم تسديد الدول التالية لالتزاماتها المالية في ميزانية الجزائر، الجمهورية العربية المتحدة (عامين)، اليمن ، الأردن، لبنان، ليبيا، حتى المملكة العربية السعودية لم تسدد أقساطها كاملة انظر

C.A.D.F,M.A.E/155,aide des pays arabes au F.L.N

<sup>2</sup> - احمد بشيري: مرجع سابق، ص. 185

<sup>3</sup> - " الجزائر في مؤتمر بغداد"، المجاهد، مصدر سابق

## استنتاج جزئي:

تركز اهتمام الدبلوماسية الجزائرية على جامعة الدول العربية، كجهاز جامع للدول العربية، ومدافع عن القومية العربية، يخفف عناء تنقلات الوفود الجزائرية إلى الدول العربية، طالبة الدعم السياسي لهذه الهيئة على المستوى المحلي، والدولي، وتخصيص ميزانية ثابتة لدعم كفاح الشعب الجزائري، وتقييم الأداء الدبلوماسي لجبهة التحرير تجاه جامعة الدول العربية، وادوار هذه الأخيرة في القضية الجزائرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار إمكانيتها الفعلية وميثاقها؛

- حاولت الجامعة العربية التكيف مع معطيات تطورات القضية الجزائرية على المستوى الدولي، لذلك تأخر تبنيها للقضية الجزائرية إلى عام 1956

- ساهمت الوفد الجزائرية والوفود في إدخال إصلاحات على ميثاق جامعة الدول العربية خاصة فيما يتعلق بنظرة ميثاقها للظاهرة الاستعمارية، وتبني قضايا المغرب العربي.

- ساهمت الجامعة العربية في تدويل القضية الجزائرية من خلال تنسيق جهودها مع الكتلة الافرو-آسيوية، والدعاية لها في مختلف دول العالم، عن طريق ممثلياتها.

- تمكنت الجامعة العربية بداية من عام 1958 من تخصيص ميزانية ثابتة للجزائر، لكن دون أن تتمكن من إلزام الدول العربية، على الالتزام بأداء حصصها في الوقت المناسب رغم خطورة الوضع في الجزائر.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة - 01-

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ وعلم الآثار

## دور الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا والعالم العربي في كسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية (1954-1962)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

الجزء الثاني

إشراف:

أ.د. علي أجقو

إعداد الطالب:

عيسى ليتيم

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
لمياء بوقريوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة - 1-	رئيسا
علي أجقو	أستاذ التعليم العالي	محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
شايب قدارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة قلمة	عضوا مناقشا
جمال بلفردى	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
جمعة بن زروال	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة - 1-	عضوا مناقشا
مسعود شياحي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة - 1-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2015/2016

# الفصل الرابع

## جبهة التحرير الوطني الجزائرية وقوى الحياض الايجابية

المبحث الأول : ظهور الكتلة الأفرو-آسيوية: المبادئ، السياسة العامة

المبحث الثاني: جبهة التحرير ومؤتمرات الكتلة الإفريقية -الآسيوية وعدم

الانحياز

المبحث الثالث: دبلوماسية جبهة التحرير لدى دول آسيا

المبحث الرابع: دبلوماسية الثورة الجزائرية على مستوى دول أمريكا اللاتينية

اندلعت الثورة الجزائرية في ظرف دولي تميز بالصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وبرز اتجاه ثالث رفع شعار الحياد كمنطلق للحفاظ على إستقلالية قراربلدانها وشعوبه في التحرر من الاستعمار؛ سواء في إطار التفاوض مع القوى الاستعمارية وفقا للشرعية الدولية، أو عن طريق المقاومة المسلحة كخيار لمواجهة نفس هذه القوى، فعملت مؤسسات الثورة الجزائرية على ترسيخ مبادئ هذا الاتجاه في سياستها الخارجية، وحاولت بكل الوسائل الاستفادة من قواه في الدفاع عن شرعية القضية الجزائرية في الهيئات الدولية، فإلى أي مدى وفقت مؤسسات الثورة في تحقيق هذه الغاية؟

المبحث الأول: ظهور الكتلة الأفرو- اسيوية: المبادئ، السياسة العامة.

من الظواهر التي شهدتها السياسة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين بروز قوة جديدة بين المعسكرين الشرقي والغربي تجمع دول حديثة الاستقلال في آسيا وإفريقيا ثم امتدت لتشمل معظم دول العالم الثالث تتبنى سياسة الحياد الايجابي وتطلب بنصيبها في الحياة الدولية بالشكل الذي يحافظ على استقلال بلدانها ويفتح لها المجال للمساهمة الايجابية في تقرير مصير العالم .

مفهوم الحياد الأفرو-أسيوي وتطوره:

إن منطق الحرب الباردة كان يولد ضغطا على جميع البلدان بوجوب انحيازها إلى أقطاب الكتلتين، إن هذا المنطق فرض إلزامية السباق بين الكتلتين ليس في مجال التسلح فحسب، بل التفوق على أساس اكتساب ولاء شعوب الجزء الأكبر من العالم، وعدى ذلك فإنه هدد بإخلال ميزان القوى الذي أقامته الحرب العالمية الثانية وأضعف من جديد موقع الشعوب في نضالها من أجل التحرر والاستقلال<sup>(1)</sup>.

فليس من قبيل الصدفة على الإطلاق أن تقف الأغلبية العظمى للشعوب في وجه الحرب الباردة ، وأن لا تدعن للضغوط الرامية إلى أن تتحاز في هذه الحرب إلى هذه الكتلة أو تلك، وأن تشارك بهذه الطريقة في تقسيم العالم بأسره إلى كتلتين، لأن سيطرة المصالح الكتلوية في العلاقات الدولية -بغض النظر عن الشرطية التاريخية بين الكتلتين، والحجج الذاتية لكل منهما- يوفر بصورة حتمية الشروط لفرض السيطرة على الشعوب ونشوء أنظمة هيمنة مختلفة<sup>(2)</sup>.

(1) - كارل إدوارد: الجذور التاريخية لعدم الانحياز، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص.24.

(2) - كارل إدوارد: يوغسلافيا في العلاقات الدولية، وفي حركة عدم الانحياز، ترجمة: ميلودي العزوي، مطابع بريفرينبير يغليد، بلغراد، 1980، ص. 262-263.

ولما كانت لهذه الدول الحديثة العهد بالاستقلال تجارب مريرة تؤكد لها أن الاستعمار ليس إلا استغلالاً ونهباً لخيراتنا فليس بعد تحررها من قبضته-أن تعود لتلقى بنفسها في ثوبه مرة أخرى، ولهذا لم يكن ثمة خلاص من هذه النكبات، إلا بالحياد الإيجابي وعدم الانحياز.

إن هذه الصورة الجديدة للحياد تعني ممارسة الدول الحديثة الاستقلال مظاهر العلاقات الدولية المختلفة، والتعامل مع أطراف الحرب الباردة بصرف النظر عن مراكزهم في هذه الحرب، أو بمعنى آخر تجاهل ميولهم العسكرية والمذهبية لتحقيق التحرر السياسي، والتخلص من التبعية التي تربطها بأحد الأطراف وفوق ذلك تلتزم الدول المحايدة بمسؤوليات معينة تجاه الحرب الباردة؛ بالعمل على إيجاد العلاج الناجح لها بتحقيق سلام يقوم على العدل، باعتبار السلام ضرورة عالمية تهم الدول الصغرى قبل الكبرى، وهو سبيلها الوحيد لتحقيق أهدافها في التنمية والرفي بالمستوى الاقتصادي، والاجتماعي لشعوبها، وهو الضمان الأكيد لقدرة هذه الشعوب على الاستمرار في معركة التطوير والتحرر<sup>(1)</sup>.

أو بتعبير أدق إن الحياد الإيجابي<sup>(\*)</sup> هو المذهب السياسي الذي يقتضي من الدولة أن تتفاعل سياسياً مع الأحداث العالمية، وأن تشارك في حل مشاكل العائلة الدولية على أساس من الحيادة وعدم المحاباة، وحسبما تمليه مبادئ العدالة الدولية، ويقضي به سلطان الضمير العالمي بهدف الوصول إلى تحقيق السلام والأمن العالميين.

(1)-حلمي مصطفى محمود: العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، مكتبة القاهرة، 1969، ص ص. 87-88.

(\*)- لقد عرف عالم ما قبل الحرب العالمية الثانية نوع آخر من الحياد يطلق عليه الحياد التقليدي أو الحياد القانوني والذي يخول للدولة ذات السيادة المطلقة الامتناع عن المساهمة في أي صراع مسلح أو تقديم أي مساعدات لأطراف المتحاربة. والدولة التي تمارس هذه السياسة لها حقوق وعليها واجبات ويمكن أن يطلق على هذا النوع كذلك الحياد السلبي، انظر محمد نعمان جلال: حركة عدم الانحياز في عالم متغير، المكتبة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973، ص.24.

وبناء على ذلك نخلص إلى أن عناصر الحياد الإيجابي تتمثل في:

**العنصر الأول:** يتمثل في الامتناع عن الاشتراك في الأحلاف العسكرية، وعدم الانحياز لأحد أطراف الحرب الباردة.

**العنصر الثاني:** يتمثل في النقاش والتعاون مع كلا من المعسكرين

**العنصر الثالث:** يتمثل في المساهمة في إيجاد حلول للمشاكل والأزمات الدولية مع الانضمام إلى جانب الشعوب غير المستقلة، والحديثة التحرر، والأمم المتحدة فيما تتخذ من إجراءات لصالح هذه الشعوب<sup>(1)</sup>.

إن انتهاج الدول الحديثة الاستقلال لهذه السياسة يوفر لها قدرا كافيا من الكرامة والحرية في علاقاتها بدول العالم عامة. ودول الاستعمار القديم خاصة، فضلا عن أنها تحقق مزيد من التعاون بين دول آسيا وإفريقيا وتوجهها نحو تحقيق السلم والتعاون الدولي، وتساعدنا على استرجاع هويتها الثقافية والدينية، (الزنجية، العربية، الإفريقية، الآسيوية)، وتجسيد الذات هو شعارها جميعا<sup>(2)</sup>.

هذا إلى جانب أن هذه السياسة تجعل من الدول الأفرو-آسيوية عاملا ملطفا لحدة الحرب الباردة وقوة فعالة تستطيع أن تقدم خدماتها في الوقت المناسب للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة التي قد تؤدي بمعسكري الصراع إلى حرب لا تبقى ولا تذر، ولعل هذا ما ذهب إليه الرئيس "نهر" في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي عام 1955م عندما قال "عندما تكون الحرية مهددة، والعدالة في خطر، وعندما يتم العدوان... فإننا لا نريد ولا نستطيع البقاء محايدين، ونحن لسنا محايدين عندما يتعلق الأمر بالسلم... أو اتجاه سيطرة إمبريالية... أو أمام المشاكل الاقتصادية والاجتماعية".

(1) -نعمان جلال محمد: نفس المرجع، ص.24.

(2) -حلمي مصطفى محمود: مرجع سابق، ص ص.78-79.

ونشير هنا أن الهدف السلمي الذي تسعى إليه دول العالم الثالث، هو الذي جعلها تبتعد عن منطق التكتل مكثفية بتوحيد جهودها بوساطة التفاهم المتبادل والمواقف الموحدة، والمؤتمرات المشتركة، وهو الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى القول بأن سياسة الحياد وعدم الانحياز ذات وجهين هما:

**سلبية:** هو رفض وتمرد بمعنى الامتناع عن الاشتراك في الأحلاف العسكرية وعدم الانحياز لأحد أطراف الحرب الباردة.

**إيجابية:** يتمثل في تجاوز الكتل، ودمقرطة العلاقات الدولية، وإقامة السلام، وتشجيع ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ليس موقفا سلبيا محايدا معزولا، إنما هو سياسة ملتزمة، ومصممة على خلق عالم أكثر عدالة ومساواة وأشد فعالية<sup>(1)</sup>.

#### مؤتمر باندونغ:

يرى المفكر مالك بن نبي الذي يعتبر من كبار المفكرين في الإيديولوجية الأفرو-آسيوية إن مؤتمر كولومبو من أهم المؤتمرات التي وضعت قواعد الأفرو-آسيوية ففي هذا المؤتمر تحولت الأفرو-آسيوية من تكتل سياسي إلى مذهب سياسي، فقد كانت الأفرو-آسيوية ممثلة في المجموعة الغربية الآسيوية داخل الأمم المتحدة والتي حاولت عن طريق تكتلها ان تدافع عن مصالحها ومصالح القضية الاندونيسية وفي مؤتمر كولومبو تعمقت الأفرو-آسيوية وثبتت جذورها وتحولت من مناورة دبلوماسية مؤقتة ذات حدود ضيقة إلى إيديولوجية سياسية دائمة ذات حدود واسعة فما الذي تم في مؤتمر كولومبو؟<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup>-كولار دانيال: العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1985، ص ص. 135-136.

<sup>(2)</sup>-مالك بن نبي: فكرة الأفرو-آسيوية في ضوء قرارات مؤتمر باندونغ، ترجمة عبد الصابور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981، ص-ص. 116-126.

في 5 افريل 1954 عقد رؤساء حكومات بورما وسيلان والهند واندونيسيا وباكستان مؤتمرا للعمل على اهاء الحرب الدائرة في الهند الصينية بين القوات الاستعمارية الفرنسية، والقوات الوطنية المطالبة بالاستقلال، وكان هذا المؤتمر تدعيما لمؤتمر جنيف الذي كان منعقدا وقتئذ للعمل على استتباب الصلح في الهند الصينية، ولكن سرعان ما تخلص مؤتمر كولومبو من الهدف الضيق المنحصر في تصفية الصراع في الهند الصينية، الى مناقشة القضايا السياسية الكبرى التي ستكون فيما بعد قواعد مذهب الافرو- اسبوية، ومن بينها قضايا وقف إنتاج الأسلحة الذرية، ومنع التجارب النووية، وتصفية الاستعمار، وقبول الصين الشيوعية في الامم المتحدة<sup>(1)</sup>

وفي ختام المؤتمر دعا الوزير الأول الاندونيسي إلى بحث إمكانية عقد مؤتمر آسيوي-إفريقي، والذي خصص له لقاء بوجور في 28-29 ديسمبر 1954 حيث تم الاتفاق في هذا اللقاء على الترتيبات النهائية لعقد المؤتمر الأفرو-آسيوي في باندونغ<sup>(2)</sup>

وفي ختام زيارته وقع الوزير الأول الاندونيسي اتفاقا مع نظيره الصيني "شوان لاي" تضمن المبادئ الخمسة التي أصبح لها أهمية بالنسبة لجوهر عدم الانحياز واستقى منها مؤتمر باندونغ مبادئه وتسمى "البانشاشلا" وهي:

-الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية.

-عدم الاعتداء المتبادل.

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

(1)- بطرس بطرس غالي : "أبعاد الإيديولوجية الأفرو- اسبوية" ، مجلة سياسية الدولية: عدد 12، مصر 1968، ص 12.

(2)- مختار مرزاق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية ( 1961-1983) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1988، ص.23.



-التكافؤ والمنفعة العامة.

-التعايش السلمي<sup>(1)</sup>.

جاء التجسيد العملي لسياسة الحياد الإيجابي في مؤتمر باندونغ، الذي انعقد في الفترة الممتدة بين 18 إلى 24 أبريل 1955 بمدينة باندونغ الأندونيسية بناء على مبادرة من رؤساء حكومات دول مشروع كولومبو، (باكستان، الهند، بورما، سيلان التي تغير اسمها فيما بعد إلى سيرلانكا ، أندونيسيا) وضم المؤتمر 29 دولة، بالإضافة إلى حضور وفود أربعة دول كأعضاء مراقبين: الجزائر، تونس، المغرب، قبرص<sup>(2)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المحليين السياسيين قد قدروا للمؤتمر عدم النجاح نظرا لاختلاف اتجاهات وانتماءات الدول المشاركة فيه:

-منها الدول المرتبطة بالمعسكر الغربي مثل باكستان، تركيا، الفلبين، أثيوبيا، سيلان فينتام الجنوبية، كمبوديا، وليبيريا، العراق ...

-منها الدول المنتمية إلى المعسكر الشرقي: كالصين الشعبية وفيتنام الشمالية.

-منها دول محايدة: أفغانستان، الهند، اندونيسيا، بورما، نيبال، مصر، سوريا، وإيران.

بالإضافة إلى وجود دول أخرى كانت مرتبطة بمعاهدات ثنائية مع المعسكر الغربي كاليابان، والأردن، وليبيا<sup>(3)</sup>.

(1) -بطرس بطرس غالي: مرجع سابق، ص 12

(2) - إسماعيل صبري مقلد: الإستراتيجية والسياسة الدولية، الأبحاث العربية، بيروت ، 1985، ص.16.

(3) - شوقي الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر،، مصر، 1964 ص ص. 34-35.

ونظرا لهذه الاختلافات الإيديولوجية اكتفت مجموعة كولومبو التي دعت وأعدت للمؤتمر بوضع أهداف عامة للمؤتمر دون تحديدها تاركة ذلك للمشاركين، كما أنها أرادت أن تجعل من هذا المؤتمر اجتماعا للتعاون فيما بين الدول الأفرو-آسيوية أكثر منه مؤتمر لحل مشاكل معينة ومحددة، وفي هذا الإطار رسمت مجموعة كولومبو للمؤتمر أربعة أهداف رئيسية:

-تشجيع التعاون فيما بين شعوب إفريقيا وآسيا.

-دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لشعوب القارتين.

-بحث المشاكل المتعلقة بكفاح شعوب القارتين ضد الاستعمار والعنصرية.

-بحث مدى المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه الدول في مجال توطيد السلم والتعاون الدولي.

أما فيما يتعلق بشروط المشاركة في المؤتمر فقد وضعت مجموعة كولومبو شرطين أساسيين:

**الأول:** أن تكون الدولة العضو تنتمي لإحدى القارتين (آسيا وإفريقيا).

**الثاني:** أن تكون الدولة العضو مستقلة أي ذات سيادة.

إن هذين الشرطين في نظرنا غير كافيين وغير موضوعيين من الناحية السياسية. فقصر باب العضوية في المؤتمر على بلدان آسيا وإفريقيا، (الانتماء الجغرافي لقارتي آسيا وإفريقيا) فيه تجاهل لوضعية عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية التي تعاني من نفس الظروف التي تعاني منها بلدان آسيا وإفريقيا، كذلك

الشرط الثاني يعتبر في نظرنا مجحفا في حق شعوب المستعمرات وحركات التحرر على وجه الخصوص<sup>(1)</sup>.

ورغم كل النقائص التي ظهرت على الإطار العام للمؤتمر والاختلافات التي سادت مناقشاته خاصة حول مسألة الاستعمار وللانحياز، فقد توصل المؤتمر إلى اتخاذ قرارات هامة عبرت عن طموحات شعوب القارتين، ويعود السبب في ذلك إلى وحدة الكفاح الذي خاضته أغلبية البلدان المشاركة في المؤتمر (التجربة الاستعمارية المشتركة)، ولهذا كان مبدأ مقاومة الاستعمار بمختلف أشكاله، هو الشعار الأساسي الذي اجتمعت حوله هذه البلدان متناسية ما قد يفرق بينها من أفكار وعوامل، وفي هذا الصدد يقول الرئيس الاندونيسي "أحمد سوكارنو" إن ثمرة التضحيات التي تحملها الآباء وقاستها الشعوب ودفع ثمنها جيل من الشباب الفذ، هي التي عادت الطريق إلى هذا المؤتمر<sup>(2)</sup>.

وقد خلص المؤتمر إلى قرارات هامة تناولت مشاكل القارتين الإفريقية والآسيوية ووضع مبادئ جديدة لتدعيم العلاقات الدولية على أساس من التعاون الحقيقي بين جميع الأمم دون تمييز، ويمكن حصر هذه القرارات في النواحي التالية:

(أ)- في مجال التعاون الاقتصادي: وافق المؤتمر على ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية في المنطقة الآسيوية- الإفريقية على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية، وإمكانية التعاون مع دول أخرى من خارج المنطقة، وقبول الاستثمارات الأجنبية ومساعدات الدول الأخرى سواء عن طريق الاتفاقات الثنائية أو الدولية.

(1) - مختار مرزاق : مرجع سابق، ص ص. 68-69.

(2) - حلمي مصطفى محمود: مرجع سابق، ص. 101.

ولتحقيق برامج التنمية في البلدان الأفرو-آسيوية. أكد المؤتمر على ضرورة التعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدان الأفرو-آسيوية عن طريق التعاون الاقتصادي بين هذه الدول، تبادل المعونة الفنية بين البلدان المشتركة في المؤتمر عن طريق إقامة مراكز للتدريب القومي والإقليمي.

الدعوة إلى إنشاء صندوق خاص للأمم المتحدة من أجل التنمية الاقتصادية، الطلب من المصرف الدولي للأعمار والتنمية منح نصيب أكبر من موارده للدول الأفرو-آسيوية إنشاء مؤسسة مالية دولية تعمل على منح المساعدات للبلدان الأفرو-آسيوية وعلى تشجيع الاستثمارات فيها.

وأكد المؤتمر على ضرورة تنشيط التجارة ووسائل الدفع، بما في ذلك اللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية، وتثبيت الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية عن طريق اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، وتصنيع المواد الأولية قبل تصديرها، كما ألح المؤتمر على أهمية تعديل أسعار النقل البحري وتطوير الطرق البحرية لتكون أكثر ملاءمة لمصالح البلاد المشتركة<sup>(1)</sup>.

**ب)- في المجال السياسي:** أعرب المؤتمر عن تأييده الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ومبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم، بما تضمنه ميثاق وقرارات الأمم المتحدة وفي هذا الإطار أعلن المؤتمر تأييده لحق شعوب الجزائر، وتونس ومراكش في تقرير مصيرهم، تأييد حق شعب فلسطين، وموقف أندونيسيا في مسألة "إيريان الغربية"، وموقف اليمن في قضية عدن، والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة "بالمخيمات"، المطالبة بانضمام جميع الدول ذات السيادة لعضوية الأمم المتحدة مثل:

(1) - عبد المنعم زناجلي م: تطور مفهوم الحياد عبر المؤثرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص 86-87.

كمبوديا، سيلان، اليابان، الأردن، ليبيا، نيبال، فيتنام، وتمكين البلاد الآسيوية-الإفريقية من المشاركة في مجلس الأمن<sup>(\*)</sup>، كما دعا المؤتمر إلى العمل على نزع السلاح<sup>(1)</sup>.

(ج) - في مجال التعاون الثقافي: ركز المؤتمر على أهمية التواصل الثقافي، بوصفه أحسن وسيلة لزيادة التفاهم بين الشعوب، ونزولا عند هذه الأهمية كون المؤتمر لجنة خاصة لمناقشة المسائل المتعلقة بالتعاون الثقافي، وخلصت إلى اتخاذ عدة قرارات؛ إذ نصت على ضرورة إحياء التقارب الثقافي القديم بين شعوب آسيا وإفريقيا، وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث، استتكار محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية خاصة في الجزائر، ومراكش وتونس.

كما استنكر المؤتمر العنصرية كوسيلة للاضطهاد الثقافي، وأكد أيضا على تنمية التعاون الثقافي الأفرو-آسيوي عن طريق تقديم التسهيلات من طرف هذه البلدان لالتحاق الطلبة الراغبين في الدراسة والتدريب، وتوجيه تنمية التعاون الثقافي بين البلدان الأفرو-آسيوية نحو الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا، والتبادل الثقافي المشترك<sup>(2)</sup>.

وانتهى المؤتمر إلى إقرار المبادئ التاريخية العشرة التي عبر فيها عن قناعته بأن التعاون المخلص سوف يساهم في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وهذه المبادئ هي:

1- احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

2- احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها.

\* - أرجئ هذا الطلب بالرغم من أن الاقتراح لقي تأييد مبدئيا من معظم الدول، ولم يبيث في الموضوع إلا في عام 1963م حيث منح لدول إفريقيا وآسيا 5 مقاعد في مجلس الأمن (غير دائمة)، انظر: كميل داغر: الأمم المتحدة وموازن القوى المتحولة في الجمعية العامة، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1978، ص ص. 18، 40.

(1) - شوقي الجمل: مرجع سابق، ص ص. 43-44.

(2) - مختار مزراق: مرجع سابق، ص. 43.

3- الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر.

4- احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها انفراديا، أو جماعيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

5- الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأية دولة من الدول الكبرى.

6- تجنب الأعمال والتهديدات العدوانية واستخدام العنف ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي بلد.

7- تسوية جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية كالتفاوض أو التوفيق أو التسوية القضائية أو أية وسيلة سلمية أخرى تختارها الأطراف المعنية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

8- امتناع أية دولة عن ممارسة الضغط ضد غيرها من الدول.

9- تنمية المصالح المشتركة والتعاون المتبادل.

10- احترام العدالة والالتزامات الدولية<sup>(1)</sup>.

ومن الواضح أن هذه المبادئ ليست جديدة بالنسبة لفلسفة العلاقات الدولية حيث كانت قد أخذت عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولكن أهميتها تأتي من كونها مبادئ أكدت عليها دول حديثة الظهور، وإن أغلبها لم يشارك سابقا في تحضيرها.

إن مؤتمر باندونغ كان أول ساحة لجدل دولي حول سياسة الحياد الإيجابي، تؤكد من خلاله ظهور قوة عالمية جديدة بدأت تشعر بذاتها وإمكاناتها من خلال ضعفها، وقد انبثقت عن شعوب لم يكن بمقدورها في ذلك الحين أن تلعب دورا أساسيا

(1) - الدمشقية عفيف: تجربة العالم الثالث، ط2، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص ص. 77-78.

في الشؤون الدولية ولكن كما يقول المفكر مالك بن نبي "إن دخول دول الأفرو-آسيوية المسرح الدولي أعاد الأزواج الجغرافي السياسي بطريقة معينة، وفي نفس الوقت أتت هذه الشعوب معها بمبدأ تركيب العالم، وبإمكانيات تعايش جديدة يحمل بوضوح طابع عبقريتها أعني الشروط الأخلاقية لحضارة لا تكون تعبيراً عن القوة أو الصناعة"<sup>(1)</sup>.

ويكفي للدلل على الأهمية العالمية للمؤتمر، الانطباعات وردود الفعل التي تركها سواء على مستوى القارتين، أو لدى عسكري الصراع.

إن مؤتمر باندونغ كان خطوة حاسمة في توطيد التضامن الآسيوي-الإفريقي وإبراز أهميته في حياة القارتين لذلك لم يكن غريباً أن تقابل الصحافة والدوائر السياسية في البلاد الآسيوية-الإفريقية النتائج التي أسفر عليها المؤتمر بروح من الارتياح، حيث أجمعت كلها على أنه كان حدثاً تاريخياً في حياة الشعوب الآسيوية-الإفريقية وفر جواً مناسباً لتصفية الكثير من المشكلات التي كانت تهدد السلام العالمي، إذ على إثره أعلنت الصين على لسان السيد "شوان لاي" استعداد بلاده لتصفية مشاكلها مع جيرانها حيث قال: "إن جمهورية الصين الشعبية ترى أن شعوب كل الدول لها الحق في اختيار معتقداتها السياسية ونظمها الاجتماعية دون أي تدخل أجنبي، وأن البلاد التي لها أنظمة اجتماعية مختلفة تستطيع أن تعايش بعضها في سلام"<sup>(2)</sup>.

ومما يؤكد نجاح هذا المؤتمر الانطباعات التي تركها، والتي برزت كشعارات للدول في تلك الفترة مثل "التعايش السلمي"، "الحياد الإيجابي"، وكمقياس لحل النزاعات الدولية حيث ذكرت صحيفة بكين الصادرة في عاصمة الصين "أن المشاكل

(1) - مالك بن نبي: مصدر سابق، ص ص. 54-55.

(2) - شوقي الجمل: تضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 47-48.

الجمهورية العديدة التي تتصل بأوروبا وبالأمّن الدولي، يجب أن تحل على نسق مؤتمر باندونغ، حيث تم الاتفاق على المسائل الرئيسية<sup>(1)</sup>.

وفي اتجاه آخر كانت ردود الفعل وتعليقات الصحف المعبرة عن موقف الكتلة الغربية قبل وغداة انعقاد المؤتمر عنيفة جدا، حيث توصلت بعض الصحف إلى وصف المؤتمرات "المؤامرة" والتمرد ضد الجنس الأبيض، ويتضح ذلك من خلال ما أوردته "صحيفة النيوزويك" التي جاء فيها "كل العالم يعرف ماذا سيحدث بين آسيا والغرب، بين الجنسين الأصفر والأبيض، وإننا جبناء إذا غضضنا الطرف عن اتخاذ الموقف الحتمي".

وجاءت اعتراضات الكتلة الشرقية<sup>(\*)</sup> فيها شيء من المرونة مقارنة بسابقتها حيث أرجعت صحيفة البرافد (لسان حال الحزب الشيوعي السوفياتي) نجاح المؤتمر إلى دور الصين الشعبية دون ذكر أي إشارة إلى الدور الذي لعبته الدول المحايدة خاصة مصر والهند، واندونيسيا، إذ قالت: "إن الفضل الأكبر في نجاح مؤتمر باندونغ يرجع إلى موقف وفد جمهورية الصين الشعبية المستمد من سياسة التعايش السلمي التي تتبناها الأمر الذي مكنها من التقدم باقتراحات بناءة لتحقيق الإجماع حول جدول أعمال المؤتمر..."<sup>(2)</sup>.

ويتضح من هذه التعليقات الفارق الكبير بين الاعتراضات الشرقية، والغربية ولا شك أن ذلك يشكل أحد مصادر قوة الحياد الإيجابي، ومكانته في النسق الدولي بعدما كانت دولة مجرد أقاليم قابلة للاستيلاء والاستعمار، لكن لم تتوفر له بعد عوامل القوة المادية التي تمكنه من أن يشارك في تقرير صورة هذا النسق.

(1) - مالك بن نبي: مرجع سابق، ص.103.

(\*) - يمكن تفسير صفة المرونة التي تميزت بها الاعتراضات الشرقية بحضور بعض الأنظمة الشيوعية في المؤتمر (الصين الشعبية، وفيتنام الشمالية).

(2) -Suydou Lamin : "Bandoeng ", revue Jeune Afrique, n°= 747,2 mais ,1975 p.43.



إن مؤتمر باندونغ قد وضع برنامجاً للنهوض بواقع العالم الثالث، لكن تبقى مسألة تطبيقية على أرض الواقع أمر صعب، بالنظر إلى وضعية البلدان الأفرو-آسيوية، لكنها تبقى مبادرة تستحق الاعتماد عليها في وقتنا الحاضر، خاصة أمام تحديات العولمة، والانفتاح العالمي، فمن المؤسف أن تذهب جهود باندونغ سدى والعالم الثالث لم يجد حلاً لأي من مشاكله لا الجوع ولا التخلف ولا التفكك، والتجارب الاشتراكية فيه تحولت إلى ديكتاتوريات، والتجارب الرأسمالية إفساد كوني، في كل حال لم ينشأ فيه أي قطب دولي.

### مؤتمر بريوني واتساع نطاق فكرة الحياد الإيجابي:

وبهدف تطوير سياسة الحياد الإيجابي وبلورتها وتوسيع نطاقها عقد في بريوني بيوغسلافيا في جويلية 1956 اجتماع ثلاثي ضم الزعماء نهرو، وتيوتو، وعبد الناصر، أكدوا في قراراته على مبادئ مؤتمر باندونغ وعلى البنود العشرة التي أقرها، وطالبوا بالإضافة إلى ذلك بضرورة نزع السلاح وحظر التجارب النووية، وبمنح المزيد من المعونات غير المشروطة للدول النامية، وتعرضوا كذلك إلى المشاكل العالمية في مختلف المناطق كالشرق الأقصى، فطالب الزعماء الثلاثة بقبول عضوية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتعرضوا لمشاكل أوروبا واقتروا توحيد ألمانيا وفقاً لرغبات الشعب الألماني. ثم تناولوا مشاكل الوطن العربي فطالبوا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم. كما أعلنوا استنكارهم لأعمال الاستعمار الفرنسي في الجزائر وطالبوا بتطبيق حق تقرير المصير فيها<sup>(1)</sup>.

(1) - يحي الكعكي: عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، (ب س ط)، دار العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص.

وكان أهم ما تركه هذا الاجتماع، زيادة على القرارات الهامة التي خرج بها، آثار هامة تتعلق بسياسة الحياد الإيجابي ومستقبلها في العلاقات الدولية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن عدم الانحياز لم يعد يشمل فقط المعيار الجغرافي المقنن على إفريقيا وآسيا، بل أصبح يشمل دول أوروبية مثل يوغسلافيا.

- إن اشتراك يوغسلافيا في هذا الاجتماع أكد أن سياسة الحياد الإيجابي ليست قاصرة على الدول التي تخلصت من الاستعمار الغربي فحسب، بل تشمل كذلك الدول التي استطاعت أن تفلت من التسلط السوفيتي، والمعروف أن يوغسلافيا لم تكن فقط عضو في الكومنفرم، بل كانت بلغراد عاصمة له.

- إن سياسة عدم الانحياز يمكن أن تعنتها أي دولة مهما كان نظامها السياسي والاقتصادي، ومهما كانت الإيديولوجية التي تأخذ بها<sup>(1)</sup>.

### إفريقيا وسياسة الحياد الإيجابي:

ومادام موضوعنا يدور حول الكتلة الأفرو-آسيوية وتوجهها ينبغي أن نشير أن دخول إفريقيا ميدان الحياد جاء متأخر نسبيا، مقارنة بسابقتها في آسيا، ويرجع ذلك إلى عدم استقلال دولها، مع بعض الاستثناءات في عدد من الدول المستقلة التي شاركت في هذا النشاط منذ بدايته خاصة مصر إلا أنه في الفترة الممتدة بين 1955-1957م استقل عدد من الدول الإفريقية وتوطد الاستقلال في عدد آخر، فتعالت أصوات الأفارقة منددة بالاستعمار، والتميز العنصري، وشعرت هذه الشعوب بضرورة تضامنها أمام خطر الاستعمار. وقد كان الرئيس الغاني "كوامي نكروما" أول من نادى إلى هذا التضامن بعد مصر، وعلى ذلك دعا إلى عقد مؤتمر في أكرا

(1) - سامي منصور: "المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز"، مجلة السياسة الدولية، عدد 6، القاهرة، أكتوبر

العاصمة الغانية، ما بين 5 و13 ديسمبر 1958، وأسفر المؤتمر على اتخاذ قرارات أكدت في مجملها على قرارات مؤتمر باندونغ التي من بينها؛ إدانة الاستعمار بكافة أشكاله واستنكار التمييز العنصري.

واتفق المجتمعون في هذا المؤتمر على تكوين سكرتارية دائمة غير رسمية من مندوبيها في الأمم المتحدة، تكون مهمتهم التنسيق بالنسبة للمسائل ذات الاهتمام المشترك لدولهم وتحضير لاجتماعات الدول الإفريقية المستقلة، والعمل على تنفيذ قراراتها، وكان هذا بداية تكوين المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة، والتي استطاعت إفريقيا من خلالها تكوين قوة لها تأثير في المجتمع الدولي<sup>(1)</sup>.

وفي الفترة الممتدة من 20 إلى 31 جانفي 1960 انعقد في تونس مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني بحضور عدة وفود تمثل النقابات والهيئات المختلفة في البلاد الإفريقية وقد ناقش المجتمعون في هذا المؤتمر التطورات التي طرأت على القارة الإفريقية منذ انعقاد المؤتمر الأول في أكرا، واهتم المؤتمر بنوع خاص ببحث المشكلات التي كانت تشغل شعوب القارة في تلك الفترة، مثل مشكلة الجزائر، التفرقة العنصرية.

واتخذ المؤتمر في هذه المشكلات قرارات هامة؛ فاستنكر موقف فرنسا في الجزائر، ودعا الشعوب الإفريقية إلى تقديم المعونة للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار، كما ندد بأساليب التفرقة العنصرية التي تمارسها الأقليات الأوروبية ضد الإفريقيين في جنوب إفريقيا.

(1) محمد محمد فايق: مرجع سابق، ص ص. 150-153.

ودعا المؤتمر إلى الوحدة الإفريقية بوصفها الحل الناجح لمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الناجمة عن التواجد الاستعماري بالقارة<sup>(1)</sup>.

وفي جوان 1960م عقد في "آديس أبابا" مؤتمر وزراء خارجية الدول الإفريقية المستقلة، وحضره مندوبون من الدول الإفريقية المستقلة، واتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة تتعلق بـ:

-توطيد السلام والأمن الدوليين تمشيا مع إعلان ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مؤتمري أكرا وباندونغ.

-بخصوص مشكلة الجزائر: أوضح المؤتمر أن حق تقرير المصير، واستقلال الشعب الجزائري يعدان أساسا للوصول إلى تسوية عادلة لمشكلة الجزائر.

-أما فيما يتعلق بمشكلة جنوب غرب إفريقيا فقد أوصى المؤتمر بأن الالتزامات الدولية لحكومة اتحاد جنوب إفريقيا، والخاصة بإقليم جنوب غرب إفريقيا يجب أن تقدم إلى محكمة الأمن الدولية لاتخاذ حكم فيها بطريقة خاصة.

-وبخصوص تقوية الوحدة الإفريقية فقد قرر المؤتمر إنشاء مؤسستين أطلق على الأولى منها "مجلس التعاون الاقتصادي الإفريقي والثانية منها "المجلس الإفريقي للتعاون التربوي والثقافي والعلمي"، وذلك لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية ومعالجة المشكلات التربوية والثقافية التي تعاني منها الدول الإفريقية نتيجة فترات الاستعمار الطويلة، وتحقيق التواصل الثقافي بين الدول الإفريقية بإعتبارهما أهم عناصر تحقيق الوحدة الإفريقية<sup>(2)</sup>.

(1) - شوقي الجمل : الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها من مؤتمر أكرا، حتى مؤتمر تنمية الصناعة الإفريقي الأول بالقاهرة عام 1966، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص.23.

(2) - الجمل شوقي: التضامن الآسيوي-الإفريقي، وأثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 196-199.

ويتبين من هذه القرارات أن هذا المؤتمر كان خطوة عملية لتقوية التعاون بين الدول الإفريقية لمواجهة مشاكلها المشتركة، وما تأكيد المؤتمر على الوحدة الإفريقية إلا خير دليل على ذلك، بوصفها الحل الأمثل لتحقيق الثورة الإفريقية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإن كانت هذه تجد اختلافًا بين الأفارقة من حيث المضمون والشكل، نظرا لارتباط كثير من الدول الإفريقية بقوى استعمارية واحتكارية تختلف مصالحها في كثير من الأحيان.

وقد جاء التأكيد على أهمية وضرورة هذه الوحدة. في مؤتمر أقطاب إفريقيا المنعقد بالدار البيضاء بالمغرب في الفترة الممتدة بين 4-5 جانفي 1961م، بحضور الشخصيات (الملك محمد الخامس، والسادة جمال عبد الناصر، كوامي نكروما، أحمد سيكوتوري، ورئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية السيد فرحات عباس، والسيد "عبد القادر علام" وزير الشؤون الخارجية الليبية، وسفير سيلان في الجمهورية العربية المتحدة)، وكان الهدف من عقد هذا المؤتمر هو تنسيق مواقف الأفارقة تجاه القضايا التي كان تهدد استقرار القارة، خاصة مشكلة الجزائر، واستمرار فرنسا في تفجيرها لقنابلها الذرية، هذا إلى جانب رسم السياسة العامة لمستقبل إفريقيا في العلاقات الدولية المعاصرة.

وقد أسفر المؤتمر على اتخاذ قرارات هامة في المشكلات المتعلقة بالدول الإفريقية منها خاصة، مشكلة الجزائر، والكونغو، وفلسطين، وموريتانيا، وإقليم رواندا أوراندي، واعتراض بشدة على استمرار فرنسا في تجاربها الذرية في الأراضي الإفريقية رغما عن سخط الضمير العالمي، ومعارضة الأقطار الإفريقية وتوصيات الأمم المتحدة، كما استنكر المؤتمر سياسة التفرقة العنصرية التي تمارسها حكومة

اتحاد جنوب إفريقيا، وتجاهلها لقرارات الأمم المتحدة وقرارات المؤتمر الأفرو-آسيوية<sup>(1)</sup>.

وتضمن ميثاق الدار البيضاء<sup>(\*)</sup> مبادئ هامة، حددت مستقبل القارة الإفريقية في الساحة الدولية من خلال تأكيده على؛ الوحدة الإفريقية، عدم الانحياز، محاربة الاستعمار الجديد، وهي مبادئ أصبحت فيما بعد أساس الوحدة الإفريقية التي ظهرت في مؤتمر آديس أبابا سنة 1963م<sup>(2)</sup>.

إن هذه المؤتمرات كانت في الواقع تظاهرات تاريخية، عقدتها الدول الإفريقية للتأكيد على وجودها وذاتيتها، وإعلان رفضها لسياسة الاحتواء، ورغبتها في انتهاج طريق ثالث للتنمية مستقل عن سياسة المعسكرين، الرأسمالي والاشتراكي.

ويبقى أن نشير أن الحركة الأفرو-آسيوية فقدت نهجها التكاملي خاصة بعد فشل انعقاد المؤتمر الموجه في الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الحركة بالجزائر سنة 1965م، لتحل محلها شبه منظمات تضامن (الوحدة الإفريقية) أو تستمر في تنظيم حركة عدم الانحياز وكان السبب الرئيسي في ذلك -حسب تحليل دانيال كولار- هو الخلاف العقائدي الصين السوفيتي؛ إذ كان الاتحاد السوفيتي يسعى

(1) - حسن تحسين: منظمة الدول الإفريقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص ص. 9-14.  
 (\*) - ذكرت الفقرة الأولى من الميثاق "نحن رؤساء الدول الإفريقية المجتمعين في الدار البيضاء، إدراكا منا لمسؤولياتنا نحو القارة الإفريقية تعلن تصميمها على نصره الحرية في جميع أرجاء إفريقيا وتحقيق وحدتها.  
 - وجاء في الفقرة الثانية من الميثاق "وتؤكد إرادتنا في صيانة وتعزيز وجهات نظرنا، ووحدة العمل بيننا في الشؤون الدولية، والمحافظة على استقلالنا الذي أحررناه بمجهود شاق، وسيادة دولنا، وسلامة أراضيها، وتعزيز السلام في العالم بانتهاج سياسة عدم الانحياز"، وتوضح الفقرة الثالثة أهم الوسائل العملية لتطبيق مبدأ عدم الانحياز وهي "عدم تشجيع بقاء القوات الأجنبية، وإنشاء القواعد لما فيها من خطر يهدد تحرير إفريقيا، والعمل أيضا على تخليص القارة الإفريقية من صنوف التدخل وأعمال الضغط الاقتصادي والسياسي" انظر بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مرجع سابق، ص ص. 20-21.

(2) - غالي بطرس بطرس: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، ص ص. 21-22.

لتقوية عدم الانحياز على حساب التضامن الأفرو-آسيوي، وبالعكس كانت بكين تريد تقوية التضامن الأفرو-آسيوي على حساب تضامن دول غير منحازة في سبيل إبعاد الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا<sup>(1)</sup>.

### من الافرو-آسيوية إلى عدم الانحياز:

لا شك أن اليقظة الأفرو-آسيوية، والوعي اليوغسلافي بطبيعة النسق الدولي، والتحاق أمريكا اللاتينية "كوبا" بالركب، ساهم في بلورة فكرة الحياد الإيجابي التي تحدد منهاجها في مؤتمر باندونغ، وتطويرها إلى فلسفة سياسية لا انحيازية في تعامله مع القطبين في مؤتمر بلغراد عام 1961م.

**مؤتمر القاهرة:** وفي المؤتمر التحضيري لمؤتمر بلغراد، الذي عقد في القاهرة ما بين 12 و15 جوان 1961م وضع أول تعريف لمفهوم عدم الانحياز، تمحور حول المبادئ التالية التي أطلق عليها اصطلاحا الإعلان الخماسي والتي تتمثل في:

- ضرورة إتباع سياسة مستقلة قوامها التعايش السلمي، وعدم الانحياز لأي من الكتل، وإن كان هذا المبدأ لا يشتمل على تعريف لهذه السياسة، فهو كمن فسر الماء بعد الجهد بالماء، وأكثر من ذلك فهو يبدو وكأنما خلط بين الواقع والنية إذ نفهم منه على أنه يكفي أن تعلن دولة ما بنيتها في إتباع سياسة عدم الانحياز لتعتبر مؤمنة بها بغض النظر عن سلوكها الدولي في الواقع العملي.

- مساندة حركات التحرر؛ وقد كان هذا المبدأ عند وضعه في مطلع الستينات أساسيا إذ يتطلب من الدول اللامنحازة في الصراع القائم بين المعسكرين، أن نخرج عن حيادها، وأن تتحاز في الصراع القائم بين المستعمرين والأقاليم المكافحة من أجل حريتها إلى جانب هذه الأخيرة. غير أنه مع تغيير الاتجاه العام في الأمم المتحدة لصالح حروب

(1) - كولار دانيال: مرجع سابق، ص ص. 138-139.

التحرير. فقد هذا المبدأ في رأي البعض خاصيته؛ إذ أصبح مطلوباً من كل الدول الأعضاء في المجتمع الدولي (منحازة أم غير منحازة) أن تساعد حروب التحرير، لأن تصفية الاستعمار في رأي هؤلاء أصبح من الأهداف الواقعية للأمم المتحدة، وهذا الرأي سليم نظرياً، أما عملياً فإن الدول الغير منحازة هي التي تطبق هذا الهدف الواقعي للأمم المتحدة في حين لا تطبقه الدول الاستعمارية إلا بالكلام<sup>(1)</sup>.

-عدم الانخراط في الأحلاف العسكرية المرتبطة بصراعات القوى العظمى، وهذا المبدأ مازال أساسياً وهاماً، لأن عدم الانحياز كفلسفة سياسية قامت كردة فعل مباشر لوقوع العالم في حمأة الحرب الباردة عبر أحلافها المضادة.

-نذب أسلوب ميثاق الدفاع الثنائية وهذا المبدأ على الرغم من وضوحه فقد الكثير من أهميته في مطلع السبعينيات خاصة بعد إبرام ثلاث دول (مصر، الهند، العراق) معاهدات تعاون مع الاتحاد السوفيتي.

-رفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية<sup>(2)</sup>.

**مؤتمر بلغراد:** وجاء انعقاد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في بلغراد في أول ديسمبر 1961 بحضور ممثلي 25 بلداً، منها 11 دولة إفريقية، و 11 دولة آسيوية، ودولة أمريكية لاتينية (كوبا) ودولتين أوروبيتين (قبرص، يوغسلافيا)، كما مثلت ثلاث دول أخرى بمراقبين (بوليفيا، الإكوادور، البرازيل)<sup>(3)</sup>.

وفي خطبة الافتتاح ألقى الزعيم اليوغوسلافي (جوزيف بروز تيتو) خطاباً شرح فيه الوضع الدولي، وأشار إلى إمكانية تحول الصراع في الحرب الباردة إلى

<sup>1</sup> - محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم الفكر، (قرص مضغوط)، الكويت، 1978، ص ص. 90-92.

<sup>2</sup> - عبد الخالق لهيب: "ضيعتها الحرب الباردة عدم الانحياز قوة إستراتيجية"، مجلة البيان، عدد 175 بيروت 12 مارس 2003، ص 6.

<sup>3</sup> - دانيال كولار: مرجع سابق، ص 140.



حرب مدمرة في أية لحظة، ثم طالب بضرورة تصفية الأحلاف العسكرية القائمة وحل المنازعات بواسطة هيئة الأمم المتحدة، وأضاف... " أنه على الدول الكبرى أن تعي أن مصير الإنسانية لا يمكن أن يبقى رهن مزجيتها...، وعن أهداف المؤتمر أوضح أنه ليس من أهدافه الانحياز أو تشكيل كتلة ثالثة... ثم دعا دول العالم جميعا أن تعمل على تخفيف حدة الصراع الدولي، وأن تسعى من اجل التعايش السلمي... ثم أشار إلى أن الهوة بين الدولة المتقدمة والدول النامية كمصدر للعديد من الصراعات الدولية، وطالب الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية بدون أي شروط مسبقة، وبتكثيف التعاون الاقتصادي والفني مع الدول النامية باعتبار ذلك مصلحة مشتركة للطرفين" (1).

وأثناء المناقشات طرحت ثلاث تساؤلات حول مفهوم عدم الانحياز تدور أساسا حول:

- هل رسالة عدم الانحياز تتركز أساسا في محاولة حل النزاع بين الشرق والغرب، أم أنها تنصرف إلى الدفاع عن استقلال الدول المؤمنة حسب؟.

- هل تنصرف سياسة عدم الانحياز للدفاع عن المجتمع الدولي ككل؟.

- هل رسالة عدم الانحياز في حاجة إلى إقامة تنظيم دولي لتدعيمها ، أم عليها أن تبقى في مرحلة المؤتمرات الدولية؟.

أما بخصوص التساؤل الأول فقد كان التيار الغالب في المؤتمر هو التوسط لحل النزاع بين الشرق والغرب، كان يدخل في صميم رسالة عدم الانحياز أي الحفاظ على الرسالة التوفيقية وأما التساؤل الثاني فقد رأي عدد من الدول بأن السلام العالمي يقوم قبل كل شيء على العلاقات الدولية بين القطبين وأن سياسة عدم الانحياز دور فعال في توطيد السلام العالمي.

<sup>1</sup> - نيتو يوسيب بروز: عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة والنشر، بلغراد 1979، ص ص. 8-18.

أما فيما يتعلق بالتساؤل حول ما إذا كان من المستحق إقامة تنظيم دولي يضم دول عدم الانحياز بدل من بقائها مبعثرة، فقد رفضت أغلبية الدول رأي يوغسلافية بإنشاء منظمة داخلية تقوم على سياسة عدم الانحياز، وتمسكت أن من خصائص المبدأ عدم الارتباط بتكتلات، فإذا هي أقامت تكتلا خاصا بها فإنها تكون قد وقعت في تناقض مع نفسها. وقد سجل المؤتمر في قراراته عدم الأخذ بإنشاء منظمة دولة لدول عدم الانحياز<sup>(1)</sup>.

في رأينا إن هذه الردود موضوعية إلى حد كبير إذ لا يمكن تحميل سياسة عدم الانحياز أكثر مما تقدر عليه؛ لأن قوتها معنوية أخلاقية أكثر منها مادية.

إن هذه الإجابات عبرت بحق عن فلسفة الحياد الإيجابي الرامية إلى التأسيس لمجتمع دولي يسوده التعاون المثمر بين مختلف الأجناس، بصرف النظر عن انتماءاتهم الايديولوجية والسياسية في إطار احترام حقوق الإنسان، ولعل هذا ما تضمنته البيان الختامي لمؤتمر بلغراد والذي جاء فيه ما يلي:

-إن الشعوب لها الحق في تقرير مصيرها بنفسها.

-حق كل دولة في الاستقلال وحرية التصرف بمواردها.

-إدانة أعمال القمع العسكرية التي تتعرض لها الشعوب التي ما تزال تكافح من حريتها واستقلالها، والاعتراف هنا بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وضرورة عودة هذا الشعب إلى أرضه، واستنكار الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الأرض والشعب الفلسطيني، كما سجل المؤتمر ضرورة استكمال الاستقلال الجزائري، في هذا الصدد.

استنكر المؤتمر التمييز العنصري بكل أشكاله.

<sup>1</sup> - محمد عزيز شكري: مرجع سابق، ص ص 93-94.

أكد على ضرورة التحرك الإيجابي والعمل السريع لنزع السلاح وتحريم التجارب النووية<sup>(1)</sup>. ومناشدة كل من رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي (نيكيتا خروتشوف) والرئيس الأمريكي "جون كينيدي" للتخلي عن سياسة الحرب الباردة، والدخول في التفاوض من أجل نزع السلاح<sup>(2)</sup>.

سيلعب هذا التجمع دور كبير تعديل القانون الدولي فيما يتعلق بنظرته للظاهرة الاستعمارية والاعتراف بحركات التحرر كأعضاء في المجتمع الدولي ، وبرز ذلك في مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة بتاريخ 14 ديسمبر 1960 على قرار 1514 في صورة إعلان خاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وجاء فيه: أن إخضاع الشعوب للحكم والسيطرة الأجنبية إنكار الحقوق الإنسان الأساسية، وينطوي على خرق للميثاق، ويعوق تنمية العلاقات الودية بين الشعوب مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين على المدى الطويل، وعلى هذا الأساس طالب القرار "الإعلان" بالتصفيّة الجملة للاستعمار، واعتبر أن القضاء عليه يعد حقا من حقوق الشعوب، وحث على ضرورة اتخاذ إجراءات فورية في الأقاليم التي لم تحصل بعد على استقلالها لنقل جميع السلطات إلى شعوب هذه الأقاليم دون أي تحفظات أو شروط تمكينا لهم من الحصول على الاستقلال الكامل وحرية تقرير المصير، ولم يغفل الإعلان ملاحظة أن نقص إمكانيات هذه الشعوب وافتقارها للخبرات والكوادر الإدارية والسياسة يجب ألا يتخذ كذريعة لتأخير حصولها على الاستقلال، كما طالب بوضع نهاية سريعة لأعمال القمع ضد الوطنيين، والأعمال العسكرية الموجهة ضد الشعوب الثائرة من أجل استقلالها<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- "سياسة الحياد الإيجابي"، المجاهد، عدد 103، 28 أوت 1961.

<sup>2</sup>- "الهيكل السياسي لعدم الانحياز كما يبدو من خطاب قاداته"، المجاهد، عدد 104، 11 ديسمبر 1961.

<sup>3</sup>- نافعة حسن: الأمم المتحدة في ربع قرن، دراسة التنظيم الدولي، منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1978، ص-ص. 159-163.

وقد شكل هذا الإعلان دعماً لحركات التحرر التي تعمل من أجل بلوغ حق تقرير المصير من خلال تأكيده على الطابع القانوني الملزم لتقرير المصير، وإقراره وضع حد لجميع الأعمال المسلحة، والتدابير القمعية الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة وذلك لتمكينها من الممارسة الحرة لحقها في الاستقلال التام، وهو الأمر الذي يصرح ويقطع لمشروعية الكفاح الذي يثور بشأن تحقيق تقرير المصير.

ولم تكثف الجمعية العامة بإصدار هذا الإعلان الذي يشكل تحولاً كاملاً في موقف الأمم المتحدة من المسألة الاستعمارية من حيث المبدأ، ومن حيث الأسس القانونية الفلسفية، وإنما شرعت على الفور في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها وضع الإعلان حيز التنفيذ ففي العام التالي أنشأت الجمعية العامة لجنة خاصة لدراسة الوضع فيما يتعلق بتطبيق إعلان منح الشعوب المستعمرة استقلالها والتي تعرف لجنة تصفية الاستعمار وتتألف من المجموعات التالية:

-مجموعة الدول الاشتراكية: الاتحاد السوفياتي، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، بلغاريا، الصين، يوغسلافيا.

-مجموعة الدول الغربية: الدانمارك، استراليا، الشيلي، تريندادو توباغو، فيجي

-مجموعة البلدان النامية: أفغانستان، الكونغو، اثيوبيا، الهند، اندونيسيا، العراق، إيران، مالي، تنزانيا، سيراليون، سوريا، تونس، فنزويلا، ساحل العاج<sup>(1)</sup>.

ومن الواضح أن هذه التركيبة تبرز سيطرة الدول الأفرو-آسيوية على اللجنة؛ حيث تشارك فيها بـ 14 دولة، فإذا أضفنا إلى ذلك مجموعة الدول الاشتراكية الستة المؤيدة بالطبع لقضايا التحرر، تجعلنا نتنبأ بسهولة تمرير المشاريع المؤيدة للقضية الجزائرية ابتداء من تاريخ تأسيس هذه اللجنة.

<sup>1</sup>-إسماعيل محمد سعد الله: تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص-ص. 309-311.

ولقد اعترف لهذه اللجنة بكامل الصلاحية في تقرير ما تراه لازما لوضع الإعلان حيز التنفيذ بما في ذلك إمكانية تنظيم زيارات للأقاليم المستعمرة، والاستماع للشكاوي المقدمة من الأهالي، بل أصبحت -خصوصا- بعد تناقص الأهمية النسبية لمجلس الوصاية، هي الفرع الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بإنهاء الظاهرة الاستعمارية<sup>(1)</sup>.

وقد أدى نشاط هذه اللجنة إلى اتخاذ الأمم المتحدة خطوات متقدمة في سبيل تصفية الاستعمار، حيث أكدت على شرعية نضال الشعوب المستعمرة من أجل ممارسة حقها في تقرير مصيرها، بكافة الوسائل الضرورية المتاحة بما في ذلك حقها في الكفاح المسلح، ثم تقدمت خطوة أوسع حين اعترفت بحركات التحرر التي تحمل السلاح في وجه المستعمر، وقبلت بعضها عضوا مراقبا في الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثاني: جبهة التحرير ومؤتمرات الكتلة الإفريقية - الآسيوية وعدم الانحياز

تركزت إستراتيجية جبهة التحرير الوطني منذ الانطلاقة الأولى للثورة على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي، وجعلها في نفس مستوى الأهمية الذي تحظى به كل من قضيتي تونس والمغرب، وتحقيقا لهذه الغاية عملت جبهة التحرير الوطني على طرح القضية الجزائرية على بلدان وشعوب إفريقيا وآسيا، انطلاقا من خلفيات تاريخية حضارية، وأفاق مستقبلية تسعى شعوب القارتين إلى تحقيقها فإلى أي مدى وفقت في ذلك؟

<sup>1</sup> - مبروك غضبان: المجتمع الدولي ، التطورات والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص. 448.

<sup>2</sup> - حسن نافعة: مرجع سابق، ص. 165.

## -مؤتمر باندونغ:

لقد تأكدت فكرة التضامن الإفريقي-الآسيوي إثر انعقاد مؤتمر باندونغ من 18 إلى 24 أبريل 1955، وجاء انعقاده بعد 6 أشهر من اندلاع الثورة التحريرية فرصة هامة لقادة الثورة لطرح القضية الجزائرية على صعيد مجموعة دول العالم الثالث، فكان أن تم إرسال وفد جبهة التحرير المتكون من حسين ايت احمد و محمد يزيد إلى بعض بلدان شرق آسيا قبل انعقاد المؤتمر في مهمة للتحضير، للندوة الإفريقية-الآسيوية التي بدأ الحديث عن احتمال عقدها، حيث تنقل الوفد الجزائري بين الدول المعروفة بقوى كولومبو، وخاصة أثناء عقد ندوة بوجور في 28-29 ديسمبر 1954، التي حضرها رؤساء وزراء البلدان الخمس، وكان للوفد الجزائري لقاءات مع أهم الأحزاب السياسية في آسيا خاصة حزب المؤتمر الهندي اين حضي الوفد بحضور مؤتمره العام الذي عقد بالمناسبة وسلم للحضور ورقة تلخص حقيقة الوضع الجزائري (الوضع السياسي و الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، تطور الحركة الثورية والسياسية للشعب الجزائري منذ الاحتلال، محاربة فرنسا لمقومات الشخصية الوطنية من دين ولغة وثقافة)<sup>(1)</sup> وكان الوفد يهدف من خلال نشاطاته هذه إلى إدراج القضية الجزائرية ضمن البيان الختامي لهذه الندوة، ولذلك قدم مذكرة طالب فيها بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، إلا أن المناقشات التي تمت في هذه الندوة لم تصل إلى النتيجة المتوخاة؛ إذ لم يشير البيان الختامي للندوة سوى إلى القضية التونسية والمغربية بدعوى أن القضية الجزائرية يجب تقييمها أولاً من الدول العربية التي هي أولى باتخاذ موقف واضح تجاهها<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>-C A O M 81F/1021 séjour de leaders Algériens dans le Sud –Est. asiatique

<sup>2</sup>-Harbi (Mohammed): Les archives de la révolution algérienne, op cit, pp. 172-173.

وفي اعتقادنا أن هذا الإخفاق يعود أولاً: إلى تأخر الإنفتاح والتوجه الدبلوماسي الجزائري إلى إفريقيا، باعتبار أن الحركات الوطنية الجزائرية كانت إتصالها مركزية على المشرق و المغرب دون الاهتمام بإفريقيا، وثانياً إلى نجاح فرنسا في فرض إدعاء "الجزائر أرض فرنسية".

إن هذا الإخفاق جعل جبهة التحرير الوطني تدرك أهمية الانطلاق من إطار المغرب العربي ثم المشرق العربي أولاً لتدويل القضية الجزائرية، قبل الوصول إلى طرح القضية على الصعيد الأفرو-آسيوي، وذلك حتى يكون قاعدة إرتكازية ومحفزا وقدوة تقتدي به في الدول المتعاطفة مع القضية الجزائرية. لكن ذلك لم يثن جبهة التحرير من مواصلة العمل للتحضير لمؤتمر باندونغ، إنطلاقاً من أهدافها في التعريف بالقضية الجزائرية على مستوى دول العالم الثالث، لذلك تركز التحضير لهذا المؤتمر على مستويين.

-المستوي الأول: القيام بجملة إعلامية تحسيسية لصالح القضية الجزائرية في البلدان المذكورة، وهو ما تم فعلاً في الفترة السابقة لعقد المؤتمر.

-المستوى الثاني: تكوين وفد مشترك يمثل شعوب شمال إفريقيا يتمتع بصفة ملاحظ كان على رأسهم صالح بن يوسف، والذي قدم مذكرة مشتركة مع ملحق يخص القضية الجزائرية<sup>(1)</sup> يتضمن مطالبة المؤتمرين بتأييد حق تقرير المصير للشعب الجزائري، وتوصية دوله الأعضاء بالتقدم بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة، لبحث مشكلة الجزائر على ضوء مبدأ تقرير المصير<sup>(2)</sup> وقد صادق المؤتمر على لائحة تخص بلدان شمال إفريقيا و تتضمن الجوانب الآتية:

(1) - Ibid p.173.

(2) - حماد خيرى: قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1962، ص.396.

في مجال حقوق الإنسان؛ خصص المؤتمر تنويها بالشعوب المغاربية، وطالب بتسوية المسألة سلميا، وأعلن أنه يؤيد حقوق شعوب الجزائر والمغرب وتونس في تقرير مصيرها وفي الاستقلال، ويدعو الحكومة الفرنسية لوضع تسوية سلمية لهذا الموضوع.

أما في المجال الثقافي؛ فقد صرح بحق الشعوب بما فيها المغاربية الأساسي في التربية والثقافة بعد أن لاحظ أن هناك تنكر في الشمال لحقوق الشعوب في التدريس بلغاتها وطبقا لثقافتها، وطلب من الدول الأفرو-الاسيوية، قبول طلبه هذه البلدان للدراسة في جامعاتها كما أوصى المؤتمر بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

و إثر صدور قرارات مؤتمر باندونغ بشأن القضية الجزائرية، جن جنون السلطات الاستعمارية بحيث اعتبرها "إدغار فور" (رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك) من خلال التصريح الذي أدلى به في الندوة الصحفية التي عقدها بباريس "بأنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا بالشمال الإفريقي فالمؤتمر كما قال قد خص بالذكر قضية القطر الجزائري، والحال أن هذا القطر هو "جزء لا يتجزأ من فرنسا"<sup>(2)</sup>.

ورغم هذا الموقف الفرنسي من نتائج مؤتمر باندونغ حول القضية الجزائرية فإن جبهة التحرير الوطني عملت على تكثيف نشاطها الدبلوماسي على الصعيد الأفرو-آسيوي في سعيها الدائم لإسماع صوت القضية الجزائرية والتعبير عن معاناة الشعب الجزائري، في المؤتمرات التي ستعقدها الكتلة في المراحل اللاحقة.

(1) - [http://hypo.ge-dip.etat\\_ge\\_ch/www/cliotescete/html/conferonce.bandung.html](http://hypo.ge-dip.etat_ge_ch/www/cliotescete/html/conferonce.bandung.html), extrait le 03/04/2005.

(2) - أحسن بومالي: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1961)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص.154.



## - مؤتمر بريوني:

عقب المؤتمر باندونغ مؤتمرا آخر عقد في "بريوني" بيوغسلافيا بيومي 18، 19 جويلية 1956، وتمكنت جبهة التحرير الوطني بناء على اتصالات أجرتها مع السفير اليوغسلافي في القاهرة من إرسال وفد يقوده، فرحات عباس ، واحمد فرانسيس، والأمين دباغين ، ومحمد اليزيد لحضور اشتعال الندوة ، لم يتم استقبال الوفد على مستوى المؤتمر، ولكن وعملا على انه ممثل رسمي لدولة تقودها جبهة التحرير الوطني<sup>(1)</sup> وتمكن الوفد من تقديم مذكرة إلى الرؤساء (تيتو، ونهرو، وعبد الناصر) للفت انتباههم إلى الحرب المشتعلة في الجزائر على أنها لا تهدد شمال إفريقيا فحسب بل والسلام العالمي وأبرزت تمني جبهة التحرير بان يقوم القادة الثلاث بدور وساطة ودية ومقنعة لمساعدة فرنسا على إنهاء سياستها الاستعمارية في شمال إفريقيا والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال على<sup>(2)</sup>

فأبدى الرؤساء الثلاثة عطفهم التام مع رغبة الشعب الجزائري في الحرية، مؤيدين كل الجهود التي تهدف إلى إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، وطالبوا بإيقاف أعمال العنف بين الطرفين، والدخول في مفاوضات بين الجزائر وفرنسا<sup>(3)</sup>.

وقد أعطى هذا المؤتمر للقضية الجزائرية دعما دبلوماسيا على المستوى الدولي، وعبرت عن ذلك جريدة المجاهد بقولها: "لا شك أن هذا الانتصار الذي أحرزناه في مؤتمر بريوني يمثل تقدما في توسيع نطاق الاهتمام الدولي بحرب الجزائر، فهو يمكننا من ضبط الوسائل لإشعار العالم بجرائم فرنسا، وفي حق

(1) – Herve bismuth et Fritz Taubert: la guerre d'Algérie et le monde communiste, Editions universitaires de Dijon, paris, 2014 ; p.133.

1- C.A.O.M, 18F/ 1021 , mémoire adressé par le front de libérations à leurs excellence, le Marchal Tito, le colonel Djamel Abd-Annasser, Jawrial Nehru

(3) – صالح لميش: مصر وثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 1988، ص.136.

الجزائريين بأن يعيشوا أحرار مستقلين"، وحذرت الجريدة الشعب الجزائري بأن لا يعتبر هذه المساندة و التأييد بداية النهاية لثورة التحرير، حيث قالت: "يجب أن لا تتخضع فإن هذا الانتصار ليس بالحاصل على وجه المصادفة، وبالنتائج عن منافسات أو مزايدات دولية أتيح لنا استغلالها، فما هو إلا حكم سليم أتخذ في صالح السلام حسب تعبير الرؤساء الثلاثة<sup>(1)</sup>.

#### - مؤتمر القاهرة:

وتدعمت فكرة التضامن الآسيوي-الإفريقي، أكثر تجاه القضية الجزائرية بانعقاد مؤتمر القاهرة في الفترة الممتدة بين (26 ديسمبر 1957 - جانفي 1958). الذي كان على خلاف مؤتمر باندونغ، مؤتمر شعوب وحركات سياسية وجاء انعقاده في بلد عربي، فرصة سامحة لإظهار المدى العظيم الذي بلغه كفاح الشعب الجزائري؛ حيث استقبل الوفد الجزائري الممثل من طرف الأمين دباغين وعشرون عضوا آخر استقبالا حاراً، وقامت كل الوفود مدة طويلة تصفق وتهنئ بحماس لكفاح الشعب الجزائري وثورته التي عبرت عن قوة الشعوب الجديدة، و عزمها على الكفاح حتى استرجاع الاستقلال<sup>(2)</sup>.

وقد أعطى هذا المؤتمر أهمية خاصة للاستعمار في كل أنحاء القارتين، وأفرد بهذا الصدد قرارات خاصة بالجزائر، نلخصها فيما يلي:

ندد بالحرب الاستعمارية وبأساليب التعذيب المسلطة من طرف القوات الاستعمارية على الشعب الجزائري، وطالب بالإفراج عن القادة الخمس وجميع المواطنين الموقوفين في السجون الفرنسية، وأوصى المؤتمر باستقلال الجزائر، وفتح

(1) -"من وراء بريوني"، المجاهد، عدد 1، 10 نوفمبر 1956.

(2) - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص.124.

مفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا على أساس هذا الاستقلال<sup>(1)</sup>، كما طالب من شعوب العالم تنظيم المظاهرات والحملات الصحفية لتعبئة الرأي العام العالمي لاستتكار السياسة الفرنسية، وبأن تتولى تلك الشعوب الدفاع عن قضية الجزائر في المنظمات الدولية. وحدد المؤتمر يوم الثلاثين من مارس من كل سنة يوم للتضامن مع الشعب الجزائري، وطالب بتكوين لجنة لتحرير الجزائر، وناشد البلاد الآسيوية والإفريقية أن تحاول التأثير على فرنسا لإنهاء حربها فيالجزائر، وبذل المساعي لدى الحكومات الغربية الأخرى كي تكف عن مساعدتها لفرنسا<sup>(2)</sup> ووافقت جبهة التحرير على الاشتراك في الأمانة العامة للمؤتمر<sup>(3)</sup>.

وكان من نتائج هذا المؤتمر أن نظم أسبوع إفريقي للتضامن مع الشعب الجزائري يوم 30 مارس 1958، في مختلف العواصم الإفريقية و الآسيوية، وقد تقدمت الكتابة العامة للمنظمة الأفرو-آسيوية، إلى جميع البلدان الإفريقية والآسيوية، لتنظيم حملات شرح في مختلف الصحف والإذاعات والمعارض، لفضح النظام اللإنساني الذي يطبقه الاستعمار الفرنسي ضد الجزائري<sup>(4)</sup>.

ويبدو أن مؤتمر القاهرة هذا كان الهدف الأساسي منه، أن يكون منبر لشعوب القارتين، وليس تمثيلا للحكومات، وذلك للدلالة على أن فكرة التضامن الأفريقي-الآسيوي، تعدت اهتمام الحكومات لتتغلغل في نفوس شعوب آسيا وإفريقيا، وفي نفس السياق التاريخي، يأتي انعقاد مؤتمر الشباب الإفريقي، بالقاهرة في الفترة الممتدة من 2-8 فيفري 1958 والذي بحث عدة مسائل من بينها قضايا النضال في القارة

(1) - فوزية بوسباك : "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة الذاكرة، ع3، الجزائر، 1995، ص.166.

(2) -"بعد مؤتمر القاهرة ... اللائحة التي صادق عليها المؤتمر عن الجزائر"، المجاهد، عدد16، 10 جانفي 1958.

(3)-جوان جليسي: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص.191.

(4) -"30 مارس 1958 يوم التضامن العالمي مع الجزائر المجاهدة"، المجاهد، عدد21، أبريل 1958.

الأفريقية والآسيوية وقرر تقديم الدعم والمساندة لحركات التحرر الوطنية في القارتين ومنها الجزائر<sup>(1)</sup>.

#### - مؤتمر كوناكري:

كان المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية المنعقد في "كوناكري" عاصمة غينيا في الفترة الممتدة 11-15 أبريل 1960 بمثابة مرحلة متقدمة في هذا التضامن وتأييد النضال التحريري، ومما ساعد على ذلك إحراز شعوب القارتين على عدة انتصارات؛ فقدت تحررت معظم شعوب آسيا، ونالت عدة دول افريقية استقلالها مما جعلها تضيف قوة جديدة لحركة التضامن الآسيوي-الإفريقي وللمؤتمر الذي ضم 70 وفدا لتمثيل القارتين<sup>(2)</sup> وكان فرانتز فانون رئيسا للوفد الجزائري وقد تم اختياره ليكون نائبا لرئيس المؤتمر "السيد إسماعيل توري" وهذا دليل على مكانة الثورة الجزائرية في العالم الأفرو-آسيوي<sup>(3)</sup>.

واتخذ المؤتمر قرارات تتعلق بـ 22 بلدا في إفريقيا وأسيا منها الجزائر؛ وتضمن ذلك استنكارا قويا لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وللدول التي تقف وراء هذه السياسة كما قرر المؤتمر تأليف جيش آسيوي-إفريقي للاشتراك في تحرير الجزائر وتقديم الدعم لأية أمة افريقية-آسيوية تناضل من اجل التحرر<sup>(4)</sup>.

#### -مؤتمر بلغراد:

وفي إطار أوسع تأكد تأييد دول عدم الانحياز، لكفاح الشعب الجزائري إثر الاجتماع التحضيري لمؤتمر عدم الانحياز بالقاهرة في الفترة في (5-13 جوان

(1) - شوقي الجمل): التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 113-114.

(2) - نفس المرجع، ص ص. 132-134.

(3) - عبد القادر خليفي: "المؤتمرات الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية"، مجلة المصادر، عدد8، الجزائر، ماي 2003، ص.227.

(4) - شوقي الجمل : التضامن الآسيوي ...، مرجع سابق. ص ص. 157-158.

1961)، بناء على دعوة الرئيس اليوغسلافي "تيتو"، والرئيس "جمال عبد الناصر"، والرئيس الأندونيسي "أحمد سوكارنو"، و تم الاتفاق فيه على عقد مؤتمر لدول عدم الانحياز في 1 سبتمبر 1961 ، كما أصدروا قرار يخص القضية الجزائرية جاء فيه "أن الاجتماع التحضيري للدول غير المنحازة يعبر عن أمله في أن يرى المحادثات الجارية بين حكومتي الجزائر وفرنسا، تنتهي إلى إقامة سلام بين شعبي الجزائر وفرنسا، وكذا استقلال الجزائر ووحدة ترابها"<sup>(1)</sup>.

وسجل المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز المنعقد في بلغراد، في الفاتح سبتمبر 1961 الحضور القوي لصدى القضية الجزائرية وتطوراتها، حيث تحدث الرئيس "جمال عبد الناصر" عن مذابح الاستعمار في الجزائر موضحاً أن السياسة المنتهجة من قبل عدم الانحياز تشكل أمل العالم وموضع احترامه، وهي محاولة جديدة في عصر التكتلات.

كما ألقى السيد يوسف بن خدة بالمناسبة خطاباً أكد فيه حرية كل دولة في اختيار الحكم الذي يتناسب مع طبيعتها دون الخضوع لضغوطات وتأثيرات أي دولة من الدول، وأوضح أن الشعب الجزائري لن يتخلى أبداً عن وحدة ترابه وسيادته على الصحراء، كما أعلن عن استعداد الحكومة المؤقتة دائماً لاستئناف التفاوض مع الحكومة الفرنسية إذا أرادت هذه الأخيرة أن تعطي محتوى إيجابياً لتصفية الاستعمار<sup>(2)</sup>.

وقد عبر المؤتمر في بيانه الختامي عن دعم الحركة للإعلان الخاص بمنح الاستقلال لجميع البلاد والشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار، الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر، وخص بالذكر الشعب الجزائري حيث أكد على:

(1) - شوقي الجمل: التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره على القضايا العربية، مرجع سابق، ص ص. 243-244.

(2) - "النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد"، المجاهد، عدد 104، 11 سبتمبر 1961.

"دعم كفاح الشعب الجزائري، وتقديم العون والمساعدة لللازمين لحصوله على استقلاله"<sup>(1)</sup>.

وقد أعطى هذا المؤتمر دعماً كبيراً للقضية الجزائرية، إذ أصبح الوفد الجزائري في الأمم المتحدة يمارس نشاطه ضمن نطاق واسع هو كتلة عدم الانحياز. وإذا ما حاولنا تقييم هذه المؤتمرات فإننا نرى أنها أعطت القضية الجزائرية دفعا معنوياً على المستوى الدولي، ولعبت قراراتها دوراً دبلوماسياً وإعلامياً مهماً لصالح القضية الجزائرية.

ولم يقتصر دور الكتلة عند هذا الحد بل، أخذت على عاتقها مهمة عرض القضية الجزائرية في دورات الأمم المتحدة، والتصويت لصالحها، مما أدى إلى وقوف شعوب مختلف القارات إلى جانب الشعب الجزائري، في حقه في تقرير مصيره وهذا ما سنتطرق في المراحل اللاحقة من الأطروحة.

### المبحث الثالث: دبلوماسية جبهة التحرير لدى دول آسيا:

إن اشتراك جبهة التحرير بوفد ملاحظ في مؤتمر باندونغ، جعلها تدرك أهمية دول القارة الآسيوية المنضوية تحت لواء الكتلة الأفرو-آسيوية في دعم مشروعها التحرري في الجزائر، لذلك كانت التعليمات الصادرة من طرف قيادة الثورة تسيير في اتجاه ضرورة تدعيم قواعد القضية الجزائرية لدى الكتلة الأفرو-آسيوية عن طريق توسيع النشاط الدبلوماسي ليشمل أهم الدول الفاعلة في هذا التنظيم بآسيا، لتدعيم القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة واستخدامها كأداة ضغط في وجه الدول الغربية، فهل وفقت في ذلك؟

(1)-La conférence des chefs des gouvernement des pays no alignes Belgrade 1-6 septembre 1961, imprimée en Yougoslavie, 1962, p p. 250-252.

أندونيسيا:

أولى مؤتمر الصومام مكانة هامة لدولة اندونيسيا، من خلال تأكيده الصريح على ضرورة تأسيس مكتب في "جاكارتا" يشجعه في ذلك المكانة التي حظيت بها القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955، ولكونها أكبر بلد إسلامي من حيث السكان، وهذا عامل مهم يجمع الشعبين الجزائري والاندونيسي بالإضافة إلى التجربة التحريرية التي مرت بها، ضد الاستعمار البريطاني ثم الهولندي.

في البداية لا بد أن نشير إلى عامل مهم في كسب تأييد اندونيسيا للقضية الجزائرية ان اهتمام اندونيسيا بقضايا شمال إفريقيا قد تم مباشرة بعد استقلالها، وهذا راجع لمجهود "جمعية الإسلام" لشمال إفريقيا (A.F.N) التي لها قواعد صلبة باندونيسيا، بعد دورها الكبير في دعم الحركة التحريرية في اندونيسيا خلال الفترة (1945-1950) وتضم في عضويتها كل من "أحمد كمال" من أصل تركي و"محمد العربي بوجملين"، و"أحمد بيوض" من الجزائر، ومن أندونيسيا كل من، "محمد نزير" (Mohamed natsir) والطاهر كريم (Tahar karimloebis)، و"بانغات" (Pangkatharahap) لها فروع في دول المغرب العربي (تونس، ليبيا، المغرب)، وفي اروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية وفي باكستان.

أظهرت جمعية الإسلام بفضل وجود شخصيات جزائرية في عضويتها، وعلاقتها بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (البشير إبراهيمي)، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائريين التي تذكر المصادر أنها هي التي أقيمت فرحات عباس، بالانضمام الى الثورة الجزائرية بعد اجتماع سويسرا، اهتماما كبيرا بالقضية الجزائرية من خلال أنشطتها المتعددة ونجزها فيما يلي:

- إرسال برقيات إلى 44 دولة للفت أنظارها إلى القضية الجزائرية، منها برقية أرسلت إلى الرئيس الليبيري "تيمان" (15 جوان 1956) والإمبراطور "هيلي سيلاسي" الأثيوبي (16 جوان 1956)، والى الوزير الأول الياباني (17 جوان 1956).

- وجه "بيوض" باسم الجمعية برقيات إلى الدول العربية والأسبوية، لمقاطعة فرنسا اقتصاديا

- في الولايات المتحدة الأمريكية: نظمت الجمعية حملة لإفصال استقبال وزير الخارجية الفرنسي من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي في 2 جوان 1956، وجندت لذلك أهم جرائد ما وراء الأطلسي باشتراكها في كتابة لافتات طول كل منها 10 أمتار تدعوا إلى الامتناع عن استقبال الوفد الفرنسي.

- نشر "أحمد بيوض"، باسم الجمعية إعلانات في أهم الجرائد الأمريكية في -أعمدة طلب الوظائف- تطلب استقدام طيارين، ومختصين في الميكانيك لتدعيم وحدات جيش التحرير الوطني. كما شملت أدوارها مايلي:

- تهيئة الإطار المؤسسي لنشاطات جبهة التحرير الوطني السياسية والدبلوماسية.  
 - نقل وشحن، وشراء الأسلحة، بحكم علاقاتها مع شبكات تهريب السلاح في العالم.  
 - تقديم مساعدات مالية للثورة عن طريق حسابات بنكية في سويسرا إما باسم "بيوض" أو "أحمد كمال" منها ضخ 400 مليون فرنك فرنسي في حساب "بيوض" نهاية جوان 1956، كما استلم منها فرحات عباس وأحمد فرانسيس مبلغ قدرة 20 مليون فرنك فرنسي في نفس المدة، كما ضخ في 22 جوان 1956 في ألمانيا الفيدرالية مبلغ يقدر بـ 20 فرنك واغلب الظن أنه وجه لتسديد صفة سلاح ومعدات حربية.

بالنسبة لنشاطها في اندونيسيا قام "الطاهر كريم" بجهود كبيرة لكسب تأييد السلطات الاندونيسية للقضية الجزائرية، من خلال تنظيمه لتظاهرات شعبية تشرح



حقيقة الوضع الجزائري، واتصالاته المتعددة بالسلطات الاندونيسية، نتج عنها تأييد الشعب الاندونيسي وحكومته لقضية كفاح الشعب الجزائري، والدليل على ذلك تقديم الحكومة الاندونيسية في 15 جوان 1956 هبة للشعب الجزائري تقدر ب 4 مليون دولار اندونيسي<sup>(1)</sup>

برز التأييد الاندونيسي عمليا في السماح بتأسيس مكتب لجبهة التحرير الوطني في "جاكارتا" عام 1957، عين على رأسه "الأخضر الإبراهيمي بن بوجمعة" ومنحت له صفة الممثل الدائم المشرف على مكاتب الجنوب الشرقي الآسيوي لجبهة التحرير (مكتب نيودلهي، مكتب طوكيو (بالإضافة الى مراقبة مكتب "كوالا لومبور " الذي سوف يتأسس في جويلية 1960<sup>(2)</sup>).

وتاريخ 30 مارس 1958 الذي يصادف اليوم الذي حددته اللجنة - الإفريقية الآسيوية للتضامن مع قضية الشعب الجزائري، مناسبة أخرى استغلها الوفد الجزائري بقيادة "توفيق المدني" وممثل الجبهة في "جاكارتا" للدعاية للقضية الجزائرية في الأوساط الشعبية والرسمية، بداية بتنظيم تجمع شعبي ضخم في العاصمة "جاكارتا"، ولقاء خاص مع المنظمات الطلابية الاندونيسية لشرح الوضعية المزرية للشعب الجزائري من جزاء الممارسات الوحشية والقوانين الجائرة التي تطبقها الإدارة الفرنسية في الجزائر، وهو ما حفز كثير من الطلبة على توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى الحكومة الفرنسية بإطلاق سراح "جميلة بوحيرد" والسماح لها بالذهاب إلى اندونيسيا لمواصلة دراستها<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B1/ 11, Une société secrète service de la rébellion algérienne lé association islamique d'Afrique du nord.

<sup>2</sup>-C.A.D.N,21 po/b/9 les Bureaux des affaires extérieurs du F.L.N.

<sup>3</sup>- "30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر القوة جديدة لتحقيق استغلالها"، المجاهد، عدد 21، 1958/4/1.

أسفر هذا اليوم على نتائج مهمة للقضية الجزائرية، منها على الأخص التأييد الأندونيسي حكومة وشعباً لقضية الشعب الجزائري، فقد أعلنت الحكومة الأندونيسية منح مبلغ 500.000 دولار كهبة للثورة الجزائرية،<sup>(1)</sup> وتأسست لجنة أندونيسية للتضامن مع الشعب الجزائري، تولى الإشراف عليها كل من "محمد نزير" (رئيس أكبر تجمع إسلامي في أندونيسيا) و"حميد الغادري" (Algadri hamid) (رئيس الحزب المسيحي البروتستانتي)<sup>(2)</sup>.

إن هذه الردود الفعل القوية المساندة للثورة الجزائرية، دفعت السفير الفرنسي لدى أندونيسيا، الى الاحتجاج بقوة، إلى درجة التهديد بمراجعة موقف بلاده الحيادي من الأحداث التي شهدتها جزيرة "سومطرة" الأندونيسية، إلا أن السلطات الأندونيسية لم تستجب لهذا الابتزاز، وعبرت عن موقفاً على لسان رئيسها "سوكارنو" قائلاً "لا أستطيع منع أي مجاهد جزائري من الحلول بالوطن الأندونيسي الحر"<sup>(3)</sup>.

تأكد التأييد الأندونيسي أكثر للقضية الجزائرية إثر اعتراف هذه الأخيرة في وقت مبكر بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 27 سبتمبر 1958<sup>(4)</sup>، وهو الأمر الذي أعطى صفة الرسمية للتمثيل الجزائري في هذا البلد، وفتح المجال للقائمين على مكتب "جاكارتا" من تنظيم لقاءات واتصالات مع السلطات الرسمية الأندونيسية، من موظفين ساميين في وزارة الخارجية، إلى الالتقاء شخصياً برئيس الجمهورية

<sup>1</sup>- عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 263.

<sup>2</sup>- Lakhdar Ibrahim: "c'est la révolution algérienne qui à porte les diplomates algérienne"..., journal le soir d Algérie, N°6, Algérie, 30/6/2007 p.4

<sup>3</sup>- أحمد توفيق المدني: مصدر سابق، ص 370.

<sup>4</sup>- اسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 254.

الاندونيسية "أحمد سوكارنو" في جانفي 1959، وبوزير الخارجية "سوبندريو" في أوت 1959 وبرئيس الوزراء الدكتور "جواندا" في مارس 1959<sup>(1)</sup>.

أظهرت الحكومة الاندونيسية تأييدها المطلق لكفاح الشعب الجزائري، وبحقه في تقرير مصيره، سواء على مستوى اللقاءات الثنائية، أو في المنظمات الدولية، ففي أفريل من عام 1960 اشتركت مع الحكومة العراقية، في إصدار بلاغ مشترك يحمل الحكومة الفرنسية المسؤولية الكاملة في استمرار الحرب بالجزائر ويطالبها بإجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للشعب الجزائري، لأجل حل عادل للقضية الجزائرية يفضي إلى اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال<sup>(2)</sup>.

وكانت جلسات الأمم المتحدة مناسبة أخرى، أظهرت على أثرها السلطات الاندونيسية ممثلة في رئيسها "أحمد سوكارنو"، تأييدها المطلق لحق الشعب الجزائري في الاستقلال، فقد صرح أحمد سوكارنو " أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 15 في أكتوبر 1960 قائلاً: من الواضح أن الشعب الجزائري يريد الاستقلال، هذه حقيقة لا يتطرق إليها الشك...إذن فيجب تنظيم استفتاء بالجزائر تحت رقابة الأمم المتحدة، ويجب أن يكون موضوع الاستفتاء، هو الاستقلال فهذه القضية سويت بالدماء والدموع، ومن المؤكد أن الجزائر المستقلة ستحقق<sup>(3)</sup>.

إن هذه المواقف المشرفة جدا لحكومة اندونيسيا وشعبها، دفعت السيد "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى زيارة اندونيسيا في الفترة 19 إلى 25 جانفي 1961، ويبدو أن الهدف من الزيارة، هو تقديم شكر خاص

<sup>1</sup> - عمر بوضربة: مرجع سابق، ص 263.

<sup>2</sup> - "البلاغ المشترك العراقي - الاندونيسي"، المجاهد، عدد 66، 18/4/1960.

<sup>3</sup> - "الجزائر في معابر الأمم المتحدة"، المجاهد، عدد 79، 10/10/1960.

لحكومة اندونيسيا نيابة عن الشعب الجزائري، على الجهود التي تبذلها لحل القضية الحرة حلا عادلا يتفق وطموحات الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، واطلاع السلطات الاندونيسية على التطورات السياسية والعسكرية للثورة الجزائرية، وما يتعين على دولة اندونيسيا اتخاذه في سبيل التعجيل في تطبيق مبدأ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره استقبل السيد فرحات من طرف الرئيس " أحمد سوكارنو" في مقر إقامته في "بوغار" وبحضور جميع وزراء حكومته، ألقى خلالها كلمة عبر فيها عن اعتزازه بالدور القيادي الذي تلعبه جمهورية اندونيسيا. بقيادة الرئيس "سوكارنو" من أجل الكرامة والاستقلال وحرية الشعوب التي تناضل ضد الاستعمار، مؤكدا تأييد الجزائر لمطالب اندونيسيا في "ايريان الغربية"، وقال على الأخص مخاطبا الرئيس "سوكارنو" "هذه المرحلة ستمكننا من أن نطلعكم بالتفصيل على ثورتنا، وحرب الاستقلال التي نقودها، لأننا لا نعتبركم فقط رئيس عظيم، ولكن نعتبركم أيضا أحد كبار الزعماء في عائلة الأمم الإفريقية- الآسيوية(1).

كما كان للوفد زيارة خاصة إلى مدينة باندونغ التاريخية، استقبل خلالها من طرف جمع كبير من سكانها تحمل الأعلام الجزائرية، وتهتف بكفاح الشعب الجزائري، وكانت جامعة باندونغ المكان الآخر المهم الذي ألقى فيه "فرحات عباس" خطابا نوه فيه بالدور التاريخي لمدينة باندونغ في التأسيس لفكر خاص بالعالم الثالث، وتأسف فيه لعدم وفاء بعض الدول الإفريقية الآسيوية لمبادئ باندونغ ومما جاء فيه "باندونغ احد الأماكن البارزة في العالم حيث يشتم الإنسان نسيم الفكر، لكنه ليس فكر أوروبا الهرمة، بل فكر ناهض هو فكر العالم الثالث ، الذي لم يكن شيئا بالأمس، والذي لم يحقق الآن هدفه، ولكنه يريد أن يكون- وسيكون- شيئا هاما في الغد.. باندونغ أحد حصون الحرية في العالم، فمنها انطلق رعد الحرية مدويا مزمجرا في

1- "الشرق الأقصى يحتفل بالرئيس فرحات عباس"، المجاهد عدد 1961/2/89.13.

أركان الدنيا.. لكن مع الأسف هناك عدد من البلدان الإفريقية الآسيوية، لم تكن وفيه لروح باندونغ لأنها تتصرف تحت ستار السيادة والدبلوماسية المستقلة، الى الدفاع عن مصالح وطنية حقا، لكنها تافهة لأنها لا تكتسي إلا صيغة محلية، مع أن الدفاع عن المصالح يكون أضمن نتيجة وأجدى مفعولا، لو انه على الصعيد الآسيوي، وبعبارة أخرى على صعيد العالم الثالث، أما خارج هذا النطاق فمن الصعب على المسيرين والمؤيدين للقضية الإفريقية الآسيوية ان يضمنوا سعادة شعوبهم وان يحققوا لها السلم<sup>(1)</sup>.

وللتأكيد على متانة العلاقات الجزائرية الاندونيسية، بعث السيد " بن يوسف بن خدة "رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ديسمبر 1960 برسالة إلى نظيره الاندونيسي "احمد سوكارنو" أعرب له فيها عن تأييد الجزائر لحقوق اندونيسيا في "أريان الغربية" ومما جاء فيه " باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وباسم الشعب الجزائري أعرب لكم عن تضامننا الكامل وتأييدنا التام، للعمل الذي تقومون به من اجل تحرير أريان الغربية التي هي جزء من الجمهورية الاندونيسية،إننا ندد بمناورات الاستعماريين الهولنديين وحلفائهم، تلك المؤامرات التي تهدف إلى فصل جزء من التراب الاندونيسي عن مجموع تراب اندونيسيا"<sup>(2)</sup>.

### الهند:

تمثل الهند قوة إقليمية وبشرية معتبرة، ومركز مهم لإيصال القضية الجزائرية إلى الدول والمنظمات، والشخصيات الفاعلة في الساحة الدولية، لاسيما وأن هذه الدولة كانت تحت إدارة "الزعيم نهرو"، الشخصية التي لها مكانة إقليمية ودولية، انطلاقا من هذه المعطيات المهمة، كان على قادة الثورة كسب تأييد هذه الدولة لصالح القضية

<sup>1</sup> - المجاهد ، عدد 13 بنفس المصدر

<sup>2</sup> - "الجزائر تؤيد اندونيسيا" ، المجاهد ، عدد 1961/12/11.25.

الجزائرية، لذلك سيكون التحرك الدبلوماسي - لكسب تأييد هذه الدولة - داخل الأوساط السياسية الفاعلة في الهند، ولدى السلك الدبلوماسي المعتمد بها.

بدأ التحرك الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني باتجاه الهند منذ 1956، وذلك بعد الزيارة التي قادت كل ممن "محمد اليزيد" و "حسين لحوّل" إلى "نيودلهي" في 29 مارس 1956، والتي كان من بين أهدافها-حسب المصادر الأرشيفية-تعريف المجتمع الهندي بحركة التحرر الجزائرية، وفتح مكتب لجبهة التحرير على مستوى الهند.

تحقيقا لهذه الأهداف اجري الوفد لقاءات مع العديد من الشخصيات والتنظيمات الهندية:

- اتصالات بقيادة الأحزاب (حزب المؤتمر الهندي)، و(الحزب الاشتراكي التقدمي) واجري لقاء خاص مع رئيسة القسم الإفريقي لحزب المؤتمر الهندي السيدة "مكرجي" (Mukerjée)، التي كانت قد حضرت إشغال المؤتمر الحزب الدستوري التونسي بصفاقص في 15/11/1955، ووعدت في كلمتها التأكيد على ووقوف الهند إلى جانب تونس، وكل الدول التي تعاني من الظاهرة الاستعمارية.

- لقاء مع الرئيس "نهر" تضمن عرض مفصل لحقيقة الوضع في الجزائر، وطلب مساعدته في تدويل القضية في الدورة القادمة للأمم المتحدة بالتعاون مع الكتلة الأفرو-آسيوية..

- أجرى الوفد محادثات مع شخصيات عسكرية على رأسهم "وانشو" (N.N.Wanchoo) (المراقب العام للإنتاج الحربي الهندي)، والسيد "فرامجي" (Framji) (المدير العام لمخازن السلاح بالهند)<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup>-C.A.O.M. 81F/1005, le voyage des délégués du F.L.N.au Pakistan et dans l'inde

وانهي الوفد زيارته بتنشيط ندوة صحيفة خصصها "محمد اليزيد" للإجابة عن أسئلة علاقة الثورة بالشيوعيين؟ والتعداد الفرنسي في الجزائر. أكد خلالها على وطنية الثورة الجزائرية واعتمادها على قدراتها الذاتية في محاربة الاستعمار الفرنسي، وفي إجابته عن سؤال لماذا لا تنتهج الجزائر "خيار غاندي" في الكفاح؟ رد محمد يزيد "...في الجزائر لا يوجد "غاندي"، ان وضعيتنا تختلف عن وضعية الهند تحت الاستعمار البريطاني، لقد جربنا التحاور مع الاستعمار الفرنسي، لتسوية المسألة الجزائرية سلميا منذ 1954، لكن الإدارة الفرنسية في الجزائر قابلت هذه المساعي بمزيد من العنف والمراوغة فلم يبق أمامنا سوى مواجهة الجيش الفرنسي بالقوة"<sup>(1)</sup>.

لقد كان القصد من هذه الزيارة -على ما يبدو- هو اطلاع القيادة الهندية على الوضع في الجزائر، وتعريفها بجبهة التحرير الوطني كحركة تحرر وطني تستهدف مقاومة الاستعمار والامبريالية، وهي الأمور التي ستعزز من قوة وصلابة التأيد الهندي لحركة التحرر الجزائرية.

حاولت القيادة الهندية أن تبقى مواقفها مسايرة لتطورات القضية الجزائرية في المحيط الدولي، ففي ماي 1956 تحدث "تهرو" عما وصفه "ب التطورات الخطيرة التي امتدت الآن إلى نزاع واسع في الجزائر" ثم أردف قائلاً "إن النزاع الذي لا بد أن نقر به هو في الأساس نزاع اجتمعت فيه الإدارة والإيمان والآمال والطموحات والرغبة الشديدة للشعوب في إنشاء حركات كبرى للنهوض بالقومية وغالبا ما تعتبر مثل هذه الحركات ونتائجها مجرد تحديات للسلطة المشكلة... إن في الجزائر جزء لموجة كبيرة من موجات التحرر التي اجتاحت آسيا وإفريقيا في العقدين الأخيرين"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>-C.A.O.M.81/ 1005, la propagande du F.L.N dans l'inde.

<sup>2</sup>-M.S.Agwani : " L'Inde et la guerre de libération algérienne, le Retentissement de la révolution Algérienne, colloque international, Algérie ; 24-28/11/1984, p183.

بالرغم من تقدير نهرو " لحكمة وسياسة "حكومة فرنسا في إيجاد حل للقضية التونسية والمغربية، إلا أنه أكد في قضية الجزائر قائلاً: "ليس من الأفضل أن تتخذ العوامل الخاصة والتعقيدات ذريعة لمنع التسوية، لكن من الأفضل أن يكون مسعانا لمساعدة الأطراف التي تعمل على تسوية ايجابية، بالحث على الاعتراف التام بالطموحات الوطنية، وفي نفس الوقت نبد الكراهية والعنف بين الطرفين"، وقد اقترح "نهرو" كعلاج لهذه المسألة اعتراف الحكومة الفرنسية بالشخصية والهوية الوطنية للجزائر " واتفاق كلا الطرفين على ترقية" جو من النقاش السلمي"<sup>(1)</sup>.

تطورت أفكار "نهرو" في اتجاه التأكيد صراحة أن حل المشكلة الجزائرية لا بد أن يمر عبر اعتراف فرنسا بحق تقرير مصير الشعب الجزائري، وصرح بهذه الحقيقة في مؤتمر صحفي ب" نيودلهي" يوم 1958/11/12 قائلاً "ان التجربة الحقيقية في أذهاننا كانت دائما حول ما إذا كنا نستطيع تقديم المساعدة في حل هذا المشكل، وليس فقط مجرد إحياء، ليس هناك من طريقة لتسوية المسألة الجزائرية، دون الاعتراف باستقلال الجزائر".

وبالنسبة لقضية المستوطنين الأوروبيين، ذكر نهرو في جلسة نقاش بالبرلمان يوم 15 ديسمبر 1958 " ان حقيقة مليون شخص أو أكثر من ذوي أصول فرنسية يعيشون في الجزائر أمر مهم، لكن حقيقة أن ضعف هذا العدد عشر مرات، يريدون الاستقلال لا يمكن تجاهل عشر ملايين من اجل مليون واحد، خاصة وأن ذلك البلد بلدهم، وبلد أجدادهم الذي عاشوا فيه"<sup>(2)</sup>.

على المستوى العملي قلبت القيادة الهندية اعتماد مكتب لجبهة التحرير الوطني في "نيودلهي" بتاريخ 19 سبتمبر 1957، عين على رأسه "الشريف قلال" بمساعدة

<sup>1</sup>-Ibid, pp.183-184.

<sup>2</sup>- Ibid.184.



"توفيق بوعتورة"<sup>(1)</sup> إلى غاية 1961، اين سيعوض ب" بكر العياشي" ويشمل مجال نشاطه الدول التالية: سيلان، النيبال، برمانيا"<sup>(2)</sup>.

خلال فترة اشرافه على مكتب "نيودلهي"، قام "الشريف قلال" بجهود كبيرة للدعاية للقضية الجزائرية، سواء في الأوساط الحزبية الهندية، او لدى السلطات الحكومية والسلك الدبلوماسي المعتمد في الهند، وفي هذا الإطار اعد المكتب مذكرة مفصلة باللغة الانجليزية حول التجارب النووية في الصحراء الجزائرية قدمها في مؤتمر "حزب المؤتمر الهندي" المنعقد بين 6-13 جانفي 1959، وفي الندوة الافرو-اسيوية المنعقدة في الهند ما بين 2-5 افريل 1959، وفي التجمع الافرو اسيوي المنعقد كذلك في الهند خلال شهر سبتمبر 1959، وفي كل هذه التظاهرات تم المصادقة على لوائح لصالح القضية الجزائرية.

كما قام الشريف قلال بالتنسيق مع سفراء الدول العربية المعتمدة بالهند بمبادرة لدى السيد "بيلاي" الامين العام" قصد الحصول على اعتراف الهند بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ودعم طرح القضية الجزائرية لدى الامم المتحدة، ولنفس الغاية اتصل الشريف قلال بممثلي تركيا والجمهورية العربية المتحدة والسودان، لكن هذه المرة من اجل التدخل لدى السلطات الهندية<sup>(3)</sup>.

كما اغتتم المكتب محاكمة نقابيين جزائريين في جانفي 1959، وحادث اغتيال الامين العام للعمال الجزائريين "عيسات ايدير" للقيام بحركة احتجاجية كبيرة بمساعدة حزب المؤتمر الهندي واللجنة الافرو- اسيوية للحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي الهندي<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/B1/14, Articulation de la représentation du F.L.N. à l'étranger.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E. Afrique levant /151, Mutation dans le personnel, op.cit.

<sup>3</sup>-عمر بوضربة: مرجع سابق، ص، ص253-254.

<sup>4</sup>- سيد علي احمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص151.

وفي المستوى الشعبي اشترك " الشريف قلال" في تأسيس اللجنة الهندية لإعانة الجزائر " انتشرت في اكبر المدن الهندية قامت في شهر ماي 1959، بتوجيه نداء إلى جميع سكان الهند، تدعوهم فيه إلى ضرورة مساعدة الثورة الجزائرية وتقديم العون اللازم لها، ومما جاء فيه"،،،إن اللجنة الهندية لإعانة الجزائر والمتكونة من رجال ونساء من كافة طبقات المجتمع، ومن عدة نواب برلمانيين، كانت قد نظمت السنة الفارطة حملة كبيرة من اجل دعم الجزائر، كما نظمت لممثلي الجبهة بالهند عدة رحلات إلى اكبر المدن في البنجاب والبنغال وأوروبا، ونظمت اجتماعات شعبية في المراكز الهامة لتجنيد الراي العام ضد سياسة القمع التي تطبقها الحكومة الفرنسية بالجزائر...واليوم تجدد نداءها إلى الشعب الهندي حاثا أيا على الاستمرار في تأييد الجزائر ومدتها بالإعانات المادية..."(1).

على العموم قدمت الهند مساعدات مالية للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي بلغت حسب المصادر الأرشيفية ما قيمته 1.000.000 روبية (أي ما يعادل (4.6 مليون فرنك) في عام 1958 وقيمة 11.700 روبية (1.2 مليون فرنك فرنسي قديم) عام 1959(2).

على الرغم من عدم اعتراف الهند رسميا بالحكومة المؤقتة الجزائرية لأسباب تتعلق بالإشكالات القانونية، ولكنها مع ذلك كانت تتعامل معها وتؤازرها في المحافل الدولية وتؤيد مسعاها في الكفاح المسلح ضد الاستعمار لأجل الوصول إلى تحقيق الاستقلال والحرية، ولا أدل على ذلك الاستقبال الرسمي والشعبي الحار الذي حظي الرئيس "فرحات عباس" ومرافقه "يوسف بن خده" أثناء زيارته للهند في شهر فيفري 1959، والتي على إثرها أعلن الرئيس "نهرو" تنظيم اكتتاب في كامل البلاد لفائدة

<sup>1</sup> - "الهند إلى جانب الجزائر" المجاهد، عدد 44، 14/6/1959.

<sup>2</sup> - C.A.D.N21po/A/64,Sur les financements, op.cit.

الثورة الجزائرية<sup>(1)</sup>، هذا وكان لهذه الزيارة صدى على الساحة السياسية الهندية اذ اجتمع المكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي الهندي وبحث الموقف الدولي فيما يتعلق بالقضية الجزائرية وصادق على لائحة نشرت في 20 أفريل 1959، جاء فيها:

- إن المكتب التنفيذي يسره أن يسجل بان زيارة السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية إلى الهند كانت فرصة طيبة لاطلاع شعبنا على الكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري من ناحية، ومن ناحية أخرى لا بلاغ الشعب الجزائري ان الشعب الهندي يعطف على قضيته عطفاً عميقاً، ويساعده في نضاله من أجل الاستقلال.

- المكتب يحث مرة أخرى الحكومة الفرنسية على الاعتراف العاجل باستقلال الجزائر، كما انه يسجل فشل الجهود المتكررة التي بذلتها حكومات فرنسا المتلاحقة لسحق إرادة الشعب الجزائري، وذلك بالأعمال الوحشية المناهضة للمبادئ الإنسانية.

- وأخيراً يوجه المكتب التنفيذي للحزب الاشتراكي الهندي نداء إلى الحكومة الهندية وإلى جميع الحكومات لتخصص جهودها لقضية الحرية والسلام، ولتعمل كل ما في وسعها لإقناع فرنسا بضرورة التفاوض مع القادة الجزائريين<sup>(2)</sup>.

وكانت المنابر الدولية مناسبات أخرى أكد فيها الرئيس "تهرو" على حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ووقوف بلاده إلى جانب الكفاح المسلح الذي تقوده جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني ضد الاستعمار، فخلال الدورة الـ15 للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 1960 صرح بما يلي: "... مشهد المأساة المتواصلة لشعب بطولي يكافح من أجل الحرية، مشهد يبعث الأسى والألم في بلاد عديدة من آسيا، واعتقد أن عدد من بلدان افريقيا وآسيا وبلدان عديدة في القارات الأخرى، أيضاً

<sup>1</sup>- "الهند والباكستان والجزائر"، المجاهد، عدد 41، 1/05/1959.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/27 l'opinion indienne et l' Algérie

تهتم اهتماما بالغا بهذه القضية وتأمل جديا أن تنتهي قريبا بحرية الشعب الجزائري هذه مشكلة يجب أن تتفرغ لها الأمم المتحدة لتجد لها حلا عاجلا<sup>(1)</sup>.

للتأكيد على عمق العلاقات بين الشعبين الجزائري والهندي، أقيم احتفال "بنيودلهي" بمناسبة الإعلان عن استقلال الجزائر، ألقى فيه الرئيس "نهرورا" خطابا مؤثرا عبر فيه عن إعجابه بالكفاح البطولي الجزائري، جاء فيه "اليوم نشهد كفاح يمكن أن نسميه بالكفاح الملحمي، والذي سوف يذكر لمدة طويلة في السجلات التاريخية، ليس في الجزائر وإفريقيا فقط، بل في العالم كله، كرمز لشعب كافح من أجل الحرية رغم المعاناة، إن الجزائر بالرغم من أنها من بين الدول الأخيرة التي استقلت في إفريقيا، سوف تكون مثالا لمعظم الدول هناك بما أنها جربت نار المعاناة والعزم، وبدون شك سوف تزدهر بسرعة على غرار بعض الدول في إفريقيا"<sup>(2)</sup>.

### اليابان:

اصطدمت قيادة الثورة في مهامها الدعائية للقضية الجزائرية في الشرق الأقصى، بعراقيل وصعوبات لدى دولة اليابان، نظرا للتوجه العام للنظام الياباني نحو الغرب، وبالخصوص نحو الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى هشاشة روابط التضامن الآسيوي بهذا البلد، دون أن ننسى دور العامل الجغرافي، إذ أن البعد الشاسع بين اليابان والجزائر، جعل القضية الجزائرية مجهولة لدى الشعب الياباني<sup>(3)</sup>. لكن السؤال المطروح كيف تم تجاوز هذه الصعوبات.

<sup>1</sup> - "الجزائر في معابر الامم المتحدة" المجاهد، عدد 10/79/1960.

<sup>2</sup> - M.S.Agwani : op.cit, p184.

<sup>3</sup> - Abderrahmane Kiouane : les débuts d'un diplomatie de guerre, Editions Dahlab, Algérie, 2000, pp 79-88.

بدأت علاقات الثورة الجزائرية تتكسر لدى الشعب الياباني ونظامه، منذ 30 مارس 1958، وهو التاريخ الذي يصادف اليوم الذي حددته "اللجنة الإفريقية - الآسيوية" للتضامن مع الشعب الجزائري، حيث قام الوفد الجزائري بقيادة "عبد الرحمان كيوان" -الذي كلف بحضور هذا اليوم- بمجهودات كبيرة للدعاية للقضية الجزائرية في اليابان، من خلال تنشيط حملات إعلامية عبر وسائل الإعلام اليابانية، خاصة تلك التابعة للأحزاب الاشتراكية مثل "صحيفة (Akahata) التي تتبعت الحدث من أوله إلى آخره، بالإضافة إلى عرض الفلم القصير "الجزائر في القتال" (L Algérie au combat) الذي يصور مقاطع من نضال وكفاح جنود جيش التحرير في الجبال.

وكانت اللجنة المكلفة بتحضير هذا اليوم قد اجتمعت تحت رئاسة النائب "ماتسوموتو" (Matsmato Juchiro) وصادقت على مجموعة من القرارات تجسد التضامن الأفرو-آسيوي مع القضية الجزائرية، نلخصها في النقاط التالية:

- تأييد وتضامن الشعب الياباني مع كفاح الشعب الجزائري.
- دعوة الحكومة اليابانية إلى الالتزام بروح قرارات مؤتمر باندونغ، واستغلال علاقاتها بفرنسا لدفعها نحو وقف المذابح الدامية في الجزائر.
- دعوة الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف باستقلال الجزائر.
- دعوة الأمم المتحدة إلى ممارسة مسؤولياتها في إجبار فرنسا على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره<sup>(1)</sup>.

حقق هذا اليوم نتائج معتبر للقضية الجزائرية منها على الأخص إعلان مليون عامل ياباني في مناجم الفحم في اليابان، تأييد عمال اليابان جميعا للشعب الجزائري

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/27, Démarches au sujet de la journée algérienne.

الباسل في سبيل استقلاله<sup>(1)</sup>. وبلغت مداخل الثورة الجزائرية من هذا اليوم حوالي 4.000.00 بين أي 4.6 مليون فرنك فرنسي قديم، قدمها الشعب الياباني وحكومته، كمساعدة إلى الشعب الجزائري في كفاحه<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى هبة الصليب الأحمر الياباني، إلى الهلال الأحمر الجزائري، التي تحتوي على مجموعة من الأدوية والأغطية، ومبلغ مالي بقدر ب50.000 ين<sup>(3)</sup>.

غير بعيد عن هذه المناسبة شارك وفد جبهة التحرير في الندوة الدولية ضد القنابل النووية والهيدروجينية التي استضافتها "مدينة هيروشيما" بتاريخ 9 اوت 1958 بحضور 6000 مندوب و51 تنظيم يمثلون 22 دولة، حيث تمكن "عبد الرحمان كيوان" من التدخل في الندوة بتقديم عرضا موثقا عن كفاح الشعب الجزائري، كان له اثر في تخصيص فقرة للقضية الجزائرية في البيان الختامي للندوة<sup>(4)</sup>.

بوجه عام أثرت هذه الأنشطة بقبول الحكومة اليابانية اعتماد وفد لجبهة التحرير يقوده "عبد الرحمان كيوان" بمساعدة "عبد المالك بن حبيلس"<sup>(5)</sup>. وتذكر المصادر الأرشفية أن "كيوان" أسس في هذا البلد مركز كبير يعني بالدعاية للقضية لدى دول الجنوب الشرقي لآسيا (الفلبين، فرموزا، كوريا الجنوبية، الفيتنام، اللاوس، كمبوديا)، يصدر بصفة منتظمة نشرية شهرية باللغتين الفرنسية واليابانية، تعرف بكفاح الشعب الجزائري وتطورات قضيته<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup>- "30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها"، المجاهد، عدد21، 1958/4/1.

<sup>2</sup> - C.A.D.N. 21po/A/64, sur la financement de la rébellion par l'étranger au cours des années 1958 et 1959.

<sup>3</sup>- Abderrahmane Kiouane :op.cit, p87.

<sup>4</sup>-Ibid., pp.42-43.

<sup>5</sup>-C.A.D.F, M. A .E, Afrique levant/ 148, Représentation du. F.L.N.au Japon

<sup>6</sup>-C.A..D.F. M. A .E Afrique levant/ 148, installation à Tokyo d'un centre du F.L.N. pour L Asie du sud -est.

من جانب آخر عملت جبهة التحرير الوطني على تركيز نشاطها في أوساط الأحزاب الاشتراكية اليابانية، التي أبدت اهتماما بقضايا إفريقيا، وتعلقا بظاهرة التضامن الافرو-آسيوي من خلال احتواء مصالحها الخارجية على "مكتب إفريقيا الغربية" الذي يترأسه "اريو واتاناب" (M.Ario.Watanab)، هذه الشخصية أظهرت اهتماما خاصا بكفاح الشعب الجزائري بتتبع أخباره، من خلال علاقاته الشخصية مع ممثلين عن جبهة التحرير أمثال "عبد الرحمان كيوان" و"عبد المالك بن حبيلس"، أو اتصالاته المتكررة بالفتنصالية السعودية باليابان، و انطلاقا من موقعه النشط في الأحزاب الاشتراكية سعى إلى كسب تأييدها ودعمها لكفاح الشعب الجزائري، ناهيك عن جهوده لدى الشخصيات الفاعلة في الوسط الياباني<sup>(1)</sup>.

عن طريق هذه الأحزاب امتد نشاط جبهة التحرير الوطني الى التنظيمات النقابية التابعة لها، خاصة نقابة (Sohya) التي دعت "عبد الرحمان كيوان" الى حضور مؤتمرها الدولي، في الفترة الممتدة بين نهاية ديسمبر 1959 وبداية جانفي 1960<sup>(2)</sup>.

تمكنت جبهة التحرير من خلال علاقاتها بمختلف التنظيمات السياسية اليابانية سواء كانت أحزاب اشتراكية أو أحزاب ليبرالية، من تأسيس "لجنة يابانية لتأييد الجزائر في أوائل عام 1960، بعث رئيسها "طوكوتاروكيتامور"، نائب عن الحزب الليبرالي الديمقراطي برسالة إلى "السيد فرحات عباس"، بمناسبة تأسيسها جاء فيها "بمناسبة تكوين اللجنة التحضيرية لجمعيتنا التي هدفها الأساسي إعانة الشعب الجزائري بجميع الوسائل للحصول على استقلاله، لنا الشرف بان نتوجه إلى شعبكم بعبارات الإعجاب والتقدير لكفاحه الذي يواصله منذ ست سنوات بدون هوادة وإنما نرجو من سيادتكم إن تبلغوا إلى شعبكم البطل إعجابنا العميق بتفانيه في سبيل قضيته

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant /27 Activités des représentants du F.L.N. à Tokyo des milieux socialistes et syndicalistes

<sup>2</sup>-Ibid

العادلة، التي تبذل فيها دماءه السخية متمنين له الفوز والانتصار في أسرع وقت ممكن، حتى تتمكن زهرة الشباب الجزائري من تحويل جهودها الرائعة إلى الإنماء والتكوين بعد الظفر بالاستقلال، ويجب أن نعترف لكم بأننا لحد الآن لم نجسم تأييدنا لكم وعطفنا على قضيتكم بأعمال ملموسة، ولكي نتدارك هذا التخلف قررنا تكوين جمعية تعمل على تأييدكم بجميع الوسائل، وتخدم قضيتكم داخل الشعب الياباني في إعانتكم عمليا، وإنما نأمل بواسطة هذا العمل أن يتوصل الشعب الياباني إلى إعانتكم عمليا، والى الإعراب عن تضامنه مع القضية الجزائرية تضامنا حقيقيا من اجل حياة الجمهورية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

توازيا مع تأسيس هذه اللجنة، أنهى سفراء اليابان بإفريقيا، مؤتمرهم وابلغوا الى الحكومة اليابانية توصيات بشأن سياستها تجاه القضية الجزائرية، وتتضمن مطالبة الأمم المتحدة بالإسراع في العمل على تحقيق التفاوض بين الحكومة الفرنسية، والحكومة الجزائرية<sup>(2)</sup>.

### باكستان:

تعتبر باكستان من القوى الإسلامية الفاعلة في القارة الآسيوية، أين كان لها دور ايجابي في تأسيس الكتلة الأفرو-آسيوية في باندونغ 1955، هذا ما جعل قيادة الثورة الجزائرية تولي أهمية كبيرة لهذه الدولة لجعلها في صف الداعمين للقضية الجزائرية.

في الحقيقة أن التعريف بالقضية الجزائرية لدى باكستان ترجع الى الجهود التي بذلها "مكتب اللجنة الباكستانية للمغرب العربي"، التي أسستها مجموعة من التنظيمات

<sup>1</sup>- "جمعية يابانية لتأييد كفاح الجزائر"، المجاهد، عدد 81، 01/11/1960، انظر كذلك.

Abderrahmene Kiouane :op.cit, pp 102-103.

<sup>2</sup>- "طوكيو": المجاهد، عدد 84، 12/09/1960.



السياسية الباكستانية على رأسها الحزب الباكستاني الاشتراكي الجامعة الإسلامية، والمؤتمر الإسلامي الحلف الباكستاني- الهندي الإسلامي ...، وكان رئيسها "مختار رانا" (Mukhtarrana)، فيما تذكر المصادر شديد الإعجاب بكفاح الشعب الجزائري، تولى الدعاية للقضية الجزائرية، و دعوة المتحمسين للجهاد إلى الانخراط في الثورة الجزائرية ألقى عليه القبض في 22 ماي 1957، بتهمة الانتماء لتنظيم شيوعي<sup>(1)</sup>.

إن جهود هذه الشخصية واهتمامها بالقضية الجزائرية، دفعت الوفد الجزائري بقيادة محمد يزيد" وحسين لحو" إلى تنظيم زيارة إلى الشرق الأقصى (الهند، وباكستان) في شهر مارس 1956، وكان الهدف من هذه الزيارة حسب بعض التقارير الأرشيفية هو الدعاية للقضية الجزائرية، وتأسيس مكتب للثورة على مستوى هذين البلدين.

تمكن الوفد الجزائري خلال هذه الزيارة ،التي دامت أربعة أشهر من القيام بجولة عبر المدن الباكستانية، اشرف خلالها على مهرجانات شعبية كتلك التي نظمها في مدينة "حيدر اباد" دعا فيها الشعب الباكستاني إلى الضغط على حكومته من اجل مساعدة الأمة الجزائرية، كما عقد الوفد مؤتمرا في المعهد الباكستاني للشؤون الدولية، بحضور شخصيات أمريكية وإيطالية، هاجم فيه "محمد يزيد" الولايات المتحدة، في موضوع استخدام أسلحة الحلف الأطلسي ضد الجزائريين من طرف فرنسا، وذكر أن 1.500.000، فرنسي، ايطالي، يهودي، يتقاسمون الإدارة والعقارات في شمال إفريقيا"

في ختام زيارته أهدى الوفد "اللجنة الباكستانية للمغرب العربي" 48 منشورا عن الثورة الجزائرية، ونماذج للإعلانات، وهذا إلى جانب توزيع منشورات في المدن

<sup>1</sup>-C.A.O.M.81F/1005. Restartions du président du comité du Maghreb au Pakistan

الباكستانية التي زارها، "حيدر اباد" (18 منشورا و200 كتيب صغير) و"بلاخور" (30 كتيباً) وآلاف المنشورات طبعت كلها بالقاهرة<sup>(1)</sup>، ونتج عن هذه الزيارة أن قدمت مجموعة من المثقفين الباكستانيين بمذكرة إلى الحكومة الباكستانية طالبوها فيها:

- قطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا.
- منع نزول الطائرات الفرنسية بالمطارات الباكستانية.
- التدخل لدى أمريكا، ودفعها نحو الامتناع عن تزويد فرنسا بالسلاح في حربها بالجزائر.

ساند هذه المذكرة بعض الأقلام الصحفية الباكستانية في مقدمتها صحيفة "داون" (Dawn) التي تديرها شخصية تدعى "هادون"<sup>(2)</sup>.

بهدف تدعيم هذه المكاسب انتقل وفد جزائري، بقيادة البشري الإبراهيمي، واحمد بوداء، وبايزيد، إلى كراتشي لحضور مناسبة "يوم الجزائر بباكستان" المزمع عقده يوم 29 جوان 1956، بمبادرة من "اللجنة الباكستانية للمغرب العربي" وسفارتي كل من السعودية وسوريا، وكان برنامج هذا اليوم - بالإضافة إلى الدعاية للقضية، وكسب تأييد الشعب الباكستاني لها يهدف إلى :

- اعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.
- تأسيس حكومة جزائرية تتولى المفاوضات مع فرنسا.
- وقف إطلاق النار دون قيد أو شرط.
- وقف مساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها بالجزائر.
- الحصول على وعد عملي من الحكومة الباكستانية لدعم الشعب الجزائري في كفاحه.

<sup>1</sup>-C.A.O.M.81F/1005 .le voyage des délégués du F.L.N. au Pakistan et dans l'inde.

<sup>2</sup>-C.A.O.M.81F/1005 Pakistan et la question algérienne.

انتظم أسبوع الجزائر في احد مساجد العاصمة الباكستانية (Aram Eagh) بحضور رئيس التنظيمات الإسلامية في الباكستان (Sardur rab Nishatar) وممثلين عن الأحزاب السياسية (KasadPakistan party awami league, ....) والحركة النسائية والطلبة، بلغ عددهم أكثر من 4000 شخص، وختم الاجتماع بتوجيه نداء إلى الدول الإسلامية، والجمهورية الباكستانية لمساعدة الشعب الجزائري في كفاحه باتخاذ الإجراءات التالية:

1. مطالبة جميع الدول الإسلامية بمقاطعة فرنسا إلى غاية اعترافها باستقلال الجزائر.

2. دعوة الحكومة الباكستانية إلى اتخاذ التدابير التالية:

أ/ مراجعة علاقاتها التجارية مع فرنسا، ومقاطعة الطيران الفرنسي.

ب/ اتخاذ إجراءات عملية لمنع المذابح المرتكبة في حق الشعب الجزائري.

ح/ استخدام نفوذها في مجلس الأمن الدولي لمنع فرنسا من استخدام قوات الحلف الأطلسي في حربها ضد الجزائر<sup>(1)</sup>.

ونشير أن الوفد الجزائري المشارك في هذا اليوم تسلم مبلغ 1.500 ليرا إسترلينية قدمتها "اللجنة الباكستانية للمغرب العربي" كمساعدة للشعب الجزائري في كفاحه<sup>(2)</sup>.

إلى جانب هذه التنظيمات المساندة للقضية الجزائرية يمكن الإشارة إلى تنظيم آخر يدعى "الرابطة الشبانية الباكستانية للبنغال" (Youthleag)، التي صادقت في

<sup>1</sup>-C.A.O.M81F/1005, journée de l'Algérie.

<sup>2</sup>- C.A.O.M.81F/1005, les activités du F.L.N dans le sud F.st. asiatique.

العديد من اجتماعاتها على قرارات مؤيدة للقضية الجزائرية، ودعت الحكومة الباكستانية للوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار<sup>(1)</sup>.

إن وجود هذه التنظيمات، دفعت الحكومة الباكستانية إلى اتخاذ مواقف مساندة للقضية الجزائرية منها على الأخص تأييدها لمواقف الدول التي طالبت بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 15 فيفري 1957، مع التأكيد على ضرورة مناقشة هذه القضية نظرا لأهميتها الإقليمية والدولية، ونفس الشيء انطبق على موقعها في الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة عام 1958<sup>(2)</sup>.

إن هذه المواقف السياسية الايجابية دفعت رئيس الحكومة المؤقتة "السيد فرحات عباس" رفقة السيد "يوسف بن خدة"، إلى تنظيم زيارة لباكستان في أفريل 1959، استقبل خلالها الوفد من طرف عشرات الممثلين للشعب الباكستاني؛ جاءت لتبرهن على تضامن الشعب الباكستاني مع الشعب الجزائري، كما قدم الطلبة الباكستانيون إلى الرئيس "عباس" رسالة كتبوها بأيديهم عبروا فيها عن رغبتهم في الانخراط بصفوف جيش التحرير الوطني كما قرر الجنرال "أيوب خان" رئيس جمهورية لباكستان بالمناسبة، تنظيم اكتاب لفائدة الثورة الجزائرية في كامل تراب الجمهورية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- C.A.O.M. 81F/1005, propagande en faveur du F.L.N

<sup>2</sup>- مريم الصغير: "مواقف الدول الإسلامية من الثورة الجزائرية"، مجلة النائب، عدد خاص، الجزائر 2004، ص 241.

<sup>3</sup>- "الهند وباكستان والجزائر"، المجاهد، عدد 41، 01/5/1959.

نتج عن هذه الزيارة قبول، تعيين وفد لتمثيل جبهة التحرير الوطني بالباكستان، في العاصمة "كراتشي" يقوده السيد "ادير مولود" في عام 1960، والذي كان من قداماء المحاربين بالجيش الفرنسي (1).

تأكد التأييد الباكستاني لحرب التحرير الجزائرية العادلة، ممن خلال قيام هذه الأخيرة بالاعتراف بصفة رسمية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 3 اوت 1961، هذا وقد اتخذت للإجراءات الخاصة قصد ربط علاقات دبلوماسية بين الحكومتين (2) واتضح هذا أكثر في الحفاوة التي أستقبل بها رئيس البعثة الجزائرية، "محمد قلو" لدى تقديم أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية الباكستانية "الماريشال أيوب خان" في قصر الرئاسة بكراتشي وجاء في الكلمة التي ألقاها "محمد قلو" بهذه المناسبة "انه لشرف عظيم لي ومسؤولية ثقيلة في نفس الوقت، أن أكون أو ممثل للجزائر في جمهورية باكستان الكبيرة، لقد وجدت روابط طبيعية بين بلدينا، ومن بين هذه الروابط إيماننا المشترك بالدين الإسلامي، الذي هو دين أغلبية سكان باكستان، ومن بينها أيضا انتسابنا المشترك للعائلة الكبيرة للشعوب الإفريقية والآسيوية، إن الجزائر ما تزال تكافح اليوم من أجل تحقيق حريتها، والخروج من النظام الاستعماري، والباكستان التي حققت حريتها بعد، ما تزال بتوجيهكم الحكيم تكافح من أجل تعزيز هذا الاستقلال، وتحقق الاستقلال والرفاهية لإخواننا الباكستانيين، اننا معترفون بفضل الباكستان عندما اعترفت بحكومتنا، وهذا دليل آخر على أن سعادتكم والشعب الباكستاني، تولون اهتماما للشعب الجزائري، وتعبرون عن عواطفكم وتأييدكم لقضيته العادلة، إن وجود ممثل عن الجمهورية الجزائرية، سيكون تاريخا هاما للعلاقات التي تربط الجزائر

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/ 27 , Nomination d un Représentant du G.P.R.A.à Karachi.

<sup>2</sup>- "الباكستان تعترف بالحكومة الجزائرية" المجاهد، عدد 102، 1961/8/14.

بباكستان، ومهمتي هنا تتمثل في تدعيم روابط الصداقة والإخوة بين شعبينا، وفي ضمان الاتصال بين حكومتينا، دون أن نهمل المصالح المشروعة للشعبين.

ورد رئيس الباكستاني بكلمة معبرة عن المكانة التي تكنها باكستان للجزائر وتضحيات الشعب الجزائري قائلاً، " إني كرئيس شاعر بمصالح شعبه، كرئيس عسكري مقتنع بأحكامه، أتحدث إليكم بكل صراحة وبساطة وأجدد للشعب الجزائري ولممثله تأييد حكومتنا وتأييد الشعب الباكستاني للجزائر المكافحة من أجل استقلالها(1).

هذا وقد خصصت الصحافة الباكستانية بهذه المناسبة حيزاً وافراً في مقالاتها للحديث عن عمق العلاقات التي تربط الشعب الجزائري والشعب الباكستاني ودعت الحكومة الباكستانية إلى استمرار في تأييد الشعب الجزائري إلى غاية استرجاع سيادته على أرضه(2).

#### ماليزيا:

موقف ماليزيا القضية الجزائرية لم يكن واضحاً إذ يشير "أحمد توفيق المدني الذي كان على رأس الوفد، الذي زار ماليزيا في مارس 1958، اصطدم بموقف غريب من الملك الماليزي" عبد الرحمان" الذي أجابه قائلاً: "إن الجزائر بلد شاسع وغني بالثروات وبه نحو مليون من المعمرين، فلماذا لا يتم اقتسامه بين الطرفين وينتهي الأمر بسلام"(3).

إن هذا الموقف الغريب، يرجع حسب رأينا إلى تأثر الملك "عبد الرحمان" بحملات التعقيم الإعلامي والتضليل، الذي كانت تمارسه أجهزة الإعلام الفرنسية،

<sup>1</sup> - "باكستان والجزائر"، المجاهد، عدد 111، 1961/9/25.

<sup>2</sup> - نفس المصدر

<sup>3</sup> - أحمد توفيق المدني مرجع سابق، ص 375.

وكوادر الحكومة الفرنسية في زيارتها إلى مختلف دول العالم، وهذا بطبيعة الحال يهدف إلى الحد من النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير والتقليل من الدعم الدولي لها.

تغيير الموقف الماليزي لم يكن سهلا تطلب حسب "محمد يزيد" اعتماد سياسة خاصة قوامها الحوار الهادي والدبلوماسية المرنة، مكتب في النهاية من كسب تاييد هذا البلد المسلم وشعبه للقضية الجزائرية<sup>(1)</sup>. وهو الأمر الذي ترجم "بتأسيس لجنة ماليزية لنصرة الجزائر" في نهاية عام 1958، تحت إشراف شخصية "عبد الوهاب بن المجيد" وقيام الملك "عبد الرحمان"، بإصدار تعليمات إلى ممثل ماليزيا في الأمم المتحدة "يأمره فيها بان يكون دوما في نصرة القضية ضمن الوفود الآسيوية"<sup>(2)</sup>.

رغم هذا التطور الحاصل في موقف ماليزيا من القضية الجزائرية، إلا أنها رفضت الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الحرة، ووجهة نظرها لتبرير هذا الامتناع يتلخص؛ في انه يجب تحرير قسم من ارض الجزائر أولا، ثم يتم بعدها إقامة هذه الحكومة التي لا تتلقى الاعتراف فقط من الدول الأخرى، بل تتلقى سفراء معتمدين لديها<sup>(3)</sup>.

استمر النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير باتجاه ماليزيا، اذ قام "الاخضر الإبراهيمي" بزيارة إلى اندونيسيا في افريل 1960 أجرى خلالها عدة لقاءات مع الاوساط السياسية الفاعلة في ماليزيا، خاصة الحزب الحاكم (U.M.N.O) (United Malayan Nationalorganisation)، الذي كان يعقد مؤتمر السنوي، وتمكن الإبراهيمي من حضور إشغاله كعضو ملاحظ<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - احمد بن فيلس: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص164.

<sup>2</sup> -C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/27, activités du F.L.N.en Malaisie.

<sup>3</sup> -أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص376.

<sup>4</sup> -C.A.D.F.M.A.E.Afrique lavant/27 activités du F.L.N.enMalaisie, op.cit.

عقب هذه الزيارة أعلن الوزير الأول الماليزي تأييد بلاد للقضية الجزائرية، ووعده بتقديم مساعدة مالية للاجئين الجزائريين عن طريق الهلال الأحمر التونسي، أو الهلال الأحمر المغربي، وأكدت المصادر أن قيمة هذه المساعدة هي 100.000 دولار ماليزي، كما حصل الإبراهيمي على موافقة السلطات الماليزية على فتح مكتب لجبهة التحرير على مستوى ماليزيا، وتحقق ذلك في جويلية 1960 بـ "كوالا لمبور (Kuala Lumpur) وعين على راسه نائب الإبراهيمي "عبروز 'AbmourAbrouz"، الذي علقت عليه قيادة الثورة الجزائرية أهمية كبيرة، بالنسبة للدعاية للقضية الجزائرية، في تايلاندا خصوصا جنوبها أين تتواجد الجالية المسلمة<sup>(1)</sup>.

### الفيتنام الشمالية:

لقد كان للتجربة الاستعمارية التي مرت بها كل من الفيتنام والجزائر، عاملا مهما في وقوف الشعب الفيتنامي، وقيادته الى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار.

عبر الشعب الفيتنامي وتنظيماته المدنية عن تضامنه مع الشعب الجزائري، في صراعه ضد الاستعمار الفرنسي، وذلك من خلال المظاهرات والتجمعات الدورية التي كانت تتم في المدن الفيتنامية لمساندة ودعم حركة التحرر الجزائرية، كتنظيم أسبوع للثورة الجزائرية في ماي 1957، اقيم فيه أكثر من مائة مهرجان ضخم، وألقيت أكثر من مائة محاضرة، وبهذه المناسبة طبعت جريدة "الشبان الفيتنامي" عدد خاصا بالجزائر<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>-Ibid.

<sup>2</sup>- "بين الفيتنام والشعب الجزائري" المجاهد، عدد 16، 1958/1/15.



كما تأسست في الفيتنام "لجنة للتضامن مع الشعب الجزائري" قدمت مساعدة مالية للشعب الجزائري قدرت بـ 76.000.000 بياستر هوشي منه<sup>(1)</sup>.

امتد التضامن الفيتنامي مع الشعب الجزائري الى الهيئات الثقافية حيث أشرفت الجمعية الفيتنامية للفنانين، بالتعاون مع (Hang Quse Viet) رئيس الكنفدرالية الفيتنامية للشغل (Cu huycan) نائب وزير الثقافة و(D.Dinththam) رئيس اللجنة الفيتنامية للسلم على تنظيم معرض للملصقات والصور، تجسد كفاح الشعب الجزائري، وذكر رئيس الجمعية (Tran van lam)، "إن هذا أقل ما يمكن تقديمه للشعب الجزائري، تضامنا معه في كفاحه من أجل استرجاع سيادته"<sup>(2)</sup>.

وبنفس اللغة والحماس أكدت القيادة الفيتنامية موقفها الثابت من القضية الجزائرية فقد تسلم الوفد الجزائري أثناء مؤتمر القاهرة رسالة مطولة من الوفد الفيتنامي، عبر فيها عن تأييدا لفيتنام الشمالية للشعب الجزائري، جاء فيها "... ان الشعب الفيتنامي الذي قاوم الاستعمار تسع سنوات يتتبع أخبار الحرب في الجزائر ساعة فساعة، وأنباء المجازر التي يرتكبها الفرنسيون بالجزائر، إن الشعب الفيتنامي دائما إلى جنبكم، يؤيدكم وستضعف جهودنا لتؤيد كفاحكم حتى النصر النهائي، وإننا على يقين من النهاية الظافرة التي ستكلل كفاحكم"<sup>(3)</sup>.

إن هذه المواقف المشرفة للحكومة الفيتنامية وشعبها دفعت الوفد الجزائري بقيادة "كريم بلقاسم" رفقة كل من، "عبد الحفيظ بوالصوف" وأحمد فرانسيس" ومبروك بلحسين" الى تنظيم زيارة إلى الفيتنام خلال الفترة 4-6 ماي 1960، اين حظي باستقبال كبير من طرف القيادة الفيتنامية على رأسهم الرئيس "هوشي منه" وزير

<sup>1</sup>-C.A.O.M.81F/1007, Au sujet d'une aide apportée par le vietminh au F.L.N.

<sup>2</sup>-C.A.O.M.81F/1007 exposition artistique à Hanoi profit des Rébellion algériens.

<sup>3</sup>- "بين الفيتنام والشعب الجزائري" المجاهد، مصدر سابق.

الخارجية "فان فان تونغ" وممثلين عن المنظمات الشعبية ، ووفي ختام الزيادة عبر الوفد الفيتنامي عن إعجابه بكفاح الشعب الجزائري ، واستعداده لتقديم المساعدة له حتى استرجاع سيادته، وجاء في كلمته مايلى "... يعبر الوفد الفيتنامي من ابتهاجه بالنجاح العظيم الذي حققه الشعب الجزائري بمقاومته البطولية... ويشهر الشعب لفيتنامي بالجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر، ويستنكر بالخصوص الإعانات التي تقدمها الولايات المتحدة للمعتدين الاستعماريين، ليواصلوا حربهم الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، ان الشعب والحكومة الفيتنامية سيستمرون في مساندة النضال البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري إلى النصر الأخير<sup>(1)</sup>.

للتأكيد على عمق العلاقات بين الشعبين الفيتنامي ومساندة النظام الفيتنامي لكفاح الشعب الجزائري مساندة تامة مجردة من كل تحفظ استقبل "فرحات عباس" في مقر إقامته بتونس وزير خارجية الفيتنامي بحضور السادة : عبد الحميد مهري واحمد فرانسيس وتدخل هذه الزيارة في نطاق الاعتراف المتبادل بين الحكومتين، ووقوف القيادة الفيتنامية إلى جانب الشعب الجزائري إلى نيل استقلاله، هذا ما وضعه وزير الخارجية في الندوة الصحفية التي عقدها بالمناسبة اذا قال "تدخل هذه الزيارة التي أديتها إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نطاق الزيارات الرسمية لحكومات البلدان، التي نحن ضيوفها وهذه الزيارة عادية سيما وان حكومة الجمهورية الديمقراطية للفيتنام والحكومة الجزائرية اعترفت كل منهما بالأخرى، وتبادلنا التمثيل الدبلوماسي، وفيمحادثتنا مع الرئيس فرحات عباس تبادلنا وجهات النظر حول عدة مشاكل تهم بلدينا ،وقد أكدنا للرئيس فرحات عباس مساندتنا التامة والمجردة من كل تحفظ لكفاح الشعب الجزائري والحكومة التي يرأسها ، ونحن نعتقد ان مناورات الاستعماريين الفرنسيين لن تفضي الى نتيجة، وان المشكل الجزائري لا يمكن حله

<sup>1</sup> - "ص البلاغ الفيتنامي الجزائري"، المجاهد، عدد 69، 1960/5/30.

إلا عن طريق مفاوضات صريحة وصادقة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وختم وزير الخارجية الفيتنامي تصريحه بقوله "لقد ذكرنا للرئيس فرحات عباس بان الشعبين الفيتنامي والجزائري، خاضا نفس الكفاح وتبادلنا المساندة في ذلك، وأكد أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تساند بدون احتراز كفاح الشعب الفيتنامي في سبيل وحدته"<sup>(1)</sup>

استمرت القيادة الفيتنامية في مواقفها المساندة للقضية الجزائرية، فبمناسبة 5 جويلية-اليوم الوطني ضد التقسيم- بعث رئيس الحكومة الفيتنامية برقية مساندة لموقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في الحفاظ على وحدة التراب الجزائري جاء فيها 'ان الشعب الفيتنامي يستنكر بكل قوة ،موقف السلطات الفرنسية التي ترفض الاعتراف بسيادة الجمهورية الجزائرية، ووحدة ترابها الوطني، ان الشعب الفيتنامي يؤيد بكل قوة الموقف العادل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ضد كل المناورات التي يحبها الاستعماريون المتطرفون لتقسيم الجزائر... ان حكومة الجمهورية الديمقراطية والشعب الفيتنامي يقدمان تأييدهما المطلق للشعب الجزائري وللحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الكفاح من اجل بناء دولة مستقلة موحدة تعيش في سلام ورخاء"<sup>(2)</sup>.

كما شمل نشاط وفود جبهة التحرير دول أسبوية أخرى، فسنغافورة التي كانت ضمن اتحاد كونفدرالي مع ماليزيا، استقبل شعبها" فرحات عباس"، أثناء زيارته لها في 1961/1/26 بترحاب كبير وبمظاهرات عارمة نددت بالاستعمار الفرنسي وبما يتعرض له الشعب الجزائري، من قمع وتقتيل جماعي، حيث قام المتظاهر بإحراق

<sup>1</sup> - "الرئيس فرحات عباس يستقبل البعثة الفيتنامية"، المجاهد، عدد 93، 1961/4/10.

<sup>2</sup> - "يوم التضامن العالمي الجزائر" المجاهد، عدد 100، 1961/07/17.

العلم الفرنسي رافعين شعارات تنادي بموت الاستعمار الفرنسي، وبحياة الشعب الجزائري وحرية واستقلاله<sup>(1)</sup>.

ونفس الشيء لقيه الوفد الجزائري بقيادة "فرحات عباس" لدى نزوله ضيفا في دولة "الملايو" في 27 جانفي 1961 حيث استقبل من طرف رئيس الوزراء ثم دعي لحضور حفل شعبي كبير القي فيه "فرحات عباس"، كلمة شرح فيها مختلف النواحي التي تحيط بالقضية الجزائرية، ثم انتقل الوفد إلى مدينة "مالقا" أين استقبلته جماهير هائلة تناهز العشرة آلاف شخص، وكان حماسها العفوي الطاغي في الترحيب بالوفد الجزائري والمناداة بحياة الثورة الجزائرية<sup>(2)</sup>.

كما زار "فرحات عباس" دولة سيلان" في 31 جانفي 1961، حيث استقبل من طرف رئيسة مجلس الوزراء، ثم حضر الوفد اجتماعا شعبيا تجاوز عدد جماهيره العشرة آلاف شخص، كما حضره ممثلي الأحزاب والهيئات، وأعضاء السلك الدبلوماسي "بسيلان" وبشكل عام لقي الوفد الجزائري "في سيلان" ترحيب حارا وتأييدا بالغا سواء من الحكومة أو الشعب<sup>(3)</sup>.

في كوريا الشمالية التي زارها "كريم بلقاسم" في الفترة 10-30 ماي 1960 لقي استقبالا حارا وترحيبا كبيرا من القيادة الكورية، وأثناء إقامته بكوريا أجرى الوفد الجزائري مباحثات مع نظيره الكوري حول الحالة الدولية والمصالح المشتركة للبلدين خاصة، وسائل تهمين التضامن بين البلدين بصورة أكبر، في الكفاح المشترك ضد الاستعمار وتوصلا إلى اتفاق مشترك حول المسائل التي تم بحثها ضمنها البيان المشترك الذي صدر عن القيادتين بهذه المناسبة وجاء فيه:

<sup>1</sup>- "زيارة سنغافورة"، المجاهد، عدد 89، 1961/2/13.

<sup>2</sup>- زيارة الملايو"، المجاهد، عدد 89، نفس المصدر.

<sup>3</sup>- زيارة سيلان"، المجاهد، عدد 89، نفس المصدر.

- يستتكر الطرفان المناورات الفاجعة للاستعماريين الفرنسيين،الذين يحاولون في الوقت الذي يفرضون فيه حربا دموية على الشعب الجزائري، أن يحافظوا بكل الوسائل على سيطرتهم الاستعمارية في الجزائر، وفي هذا يؤكد الطرفان أن المشكل الجزائري يجب أن يحل بالطرق السلمية وفقا لإدارة الشعب الجزائري، وعلى قاعدة الاعتراف بحقه في الاستقلال.

- وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعرب عن تقديره الكبير للكفاح البطولي للشعب الكوري، الذي واجه المعتدين الاستعماريين وبالأخص الأمريكيين، ويؤكد تأييده التام لموقف حكومة الجمهورية الشعبية الديمقراطية الكورية القاضي بانسحاب كل القوات الأجنبية من كوريا الجنوبية، وبوجوب حل المشكلة الكورية حلا سلميا بواسطة الكوريين أنفسهم على أساس ديمقراطي، وبدون تدخل أجنبي.

- في النهاية أكد الطرفان بصورة خاصة على ضرورة تطوير وتوثيق علاقات الصداقة بين الشعبين الكوري والشعب الجزائري، وتوطيد التضامن بينهما في الكفاح المشترك ضد الاستعمار<sup>(1)</sup>.

يتضح مما سبق المكانة التي اكتسبتها القضية الجزائرية لدى الشعوب والدول الآسيوية حتى لدى تلك المحسوبة على المعسكر الغربي، وهذا بطبعة الحال يعد مكسب مهم سيدعم فكرة تدويل القضية، وزيادة الضغط على فرنسا

#### المبحث الرابع:دبلوماسية الثورة الجزائرية على مستوى دول أمريكا اللاتينية.

لقد قرر قادة الثورة في اجتماعهم المنعقد في واد الصومام 20 أوت 1956 إعطاء طابع الشمولية للنشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، بحيث يستهدف كسب تأييد أكبر قدر ممكن من الدول في كل القارات، بما فيها دول أمريكا اللاتينية، فقد نص

<sup>1</sup> - "نص البلاغ المشترك الكوري الجزائري"، المجاهد، عدد 69، 30/5/1960.

بهذا الشأن على مايلي". .. تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد، أو التي لم تطلع اطلاقا كافيًا على الصفة الوطنية لحرب الجزائر، وحمل حكومات هذه البلدان على مناصرة القضية الجزائرية... تأييد بلاد أمريكا اللاتينية بالاعتماد على الجالية العربية المتواجدة هناك بقوة<sup>(1)</sup>.

إن اهتمام قادة الثورة بدول أمريكا اللاتينية يرجع بالدرجة الأولى إلى أهميتها العددية في التصويت لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة (تجربة 1955)<sup>(\*)</sup>. وإلى وضعها الداخلي الذي شهد ظهور "حركات تقدمية" محسوبة على الكتلة الاشتراكية ومسايرة ايولوجيا لحركات التحرر الوطني، نظرت إلى حركة التحرر الوطني الجزائري على أنها "نموذج تقدمي" في شمال إفريقيا، لا بد من مساندة ودعمه ورعايته كجزء من معركة عامة وشاملة ضد المعسكر الغربي الامبريالي<sup>(2)</sup>.

إن ضم دول أمريكا اللاتينية إلى صف "دول العالم الثالث" في الدفاع عن القضية الجزائرية لم يكن بالأمر السهل، نظرا لتبعية هذه الدول للولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يعرف "بميثاق ريو" عام 1948،<sup>(3)</sup>. وعلاقتها الثقافية والاقتصادية المتميزة مع فرنسا وجهود هذه الأخيرة الإعلامية والدبلوماسية، في منع تأييد دول القارة للقضية الجزائرية أشار إلى هذه الحقيقة تقرير صادر عن الوفد

<sup>1</sup> - وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ص، ص32-52.

<sup>(\*)</sup> في عام 1954، بلغ عدد الأعضاء في الأمم المتحدة حوالي 82 دولة منها 20 دولة امريكية لاتينية وفي عام 1955 صوت لصالح تسجيل القضية الجزائرية 6 دول أمريكية لا تنية، وامتنعت اثنتان، و12 منها صوت ضد تسجيل القضية أنظر.

Alfred Berrenguer : Retentissement de la guerre de libération algérienne en Amérique latine le retentissement de révolution algérienne, colloque international, Alger, Algérie, 1984.p28

<sup>2</sup> - احمد بن فليس: مرجع سابق، ص174.

<sup>3</sup> - إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية المكتبة الأكاديمية القاهرة، 1991، ص، ص342-344.

الجزائري بنيويورك جاء فيه "لم يعد خافيا أن الحكومة الفرنسية تقوم بمساع ملحمة لدى دول أمريكا اللاتينية كي تحول دون ما حدث في العام الماضي من انحياز جانب كبير من هذه الدول إلى تأييد إدراج القضية الجزائرية في حدود الأعمال، وهذه المساعي لا تقتصر على الاتصال الدائم بممثلي هذه الدول في باريس، بل تتعداها إلى تنظيم حملة جماعية يقوم بها ممثلو فرنسا الدبلوماسيون لدى العواصم اللاتينية نفسها، وقد عقد وزير الخارجية الفرنسي اجتماعا في مدينة "كراكاس" عاصمة فنزويلا في أوائل أكتوبر الحالي، حضره الممثلون الفرنسيون في العواصم اللاتينية ودرست فيه وجوب تنسيق هذا الضغط الدبلوماسي<sup>(1)</sup>.

تحقيقا للإستراتيجية السابقة، كلف وفد جبهة التحرير الوطني يقوده "فرحات عباس" و"أحمد فرانسيس" بزيارة إلى دول أمريكا اللاتينية خلال شهري سبتمبر أكتوبر 1956، وتمكن بفضل مساعدة دولة سوريا (منح جوازات سفر دبلوماسية) ومصر (التغطية الإعلامية)، من تحقيق عدة انجازات دبلوماسية<sup>(2)</sup>.

- استقبل الوفد على مستوى وزارة الخارجية في أربعة دول: الشيلي، البيرو، الباراغواي، كولومبيا.

- استقبل الوفد على مستوى موظفين ساميين بالخارجية في خمسة دول: الأرجنتين، بوليفيا المكسيك، وبنما<sup>(3)</sup>.

- فشلت البعثة في تحقيق انجازات لدى دولة كوبا، بسبب إقدام الشرطة الكوبية على احتجاز عناصر البعثة<sup>(4)</sup>. في مطار "هافانا" وتم الإفراج عنهم بعد تدخل وزارة الخارجية الكوبية.

<sup>1</sup>-C.A.D.N.21po/A/73. Délégation du front de l'armée de la libération national Algérienne à New York.

<sup>2</sup>-Abderrahmane Kiouane :op.cit, pp9-10.

<sup>3</sup>-محمد عباس: نصر بلا ثمن، دار القصة الجزائر، 2007، ص323.

<sup>4</sup>-Abderrahmane kiouane,op.cit, p18.

- نشير هنا أن الوفد كان يختم زيارته، بتقديم مذكرة إلى الحكومات، تشرح بالتفصيل القضية الجزائرية بكل أبعادها التاريخية والسياسية، وتطالب شعوب ودول أمريكا اللاتينية بالوقوف الى جانب كفاح الشعب الجزائري<sup>(1)</sup>.

إن جولة 'فرحات عباس' وأحمد فرانسيس" قد أسست لتحرك دبلوماسي نشط لقيادة الثورة باتجاه أمريكا اللاتينية لكسب تأييد هذه الدول للقضية خاصة على مستوى الأمم المتحدة، وستلعب الجالية العربية والسلك الدبلوماسي العربي المتواجد في هذه الدولدورا كبيرا في إنجاح هذه المهمة، ويمكن توضيح ذلك من خلال تتبع نشاطات الوفود بهذه الدول:

**أولا بعثة 25 جويلية-10 أكتوبر 1957:** قاد هذه البعثة كل من فرحات عباس" و"أمزيان ايت أحسن" و"حسين تريكي"، وكان من المقرر أن تزور البعثة كل من البرازيل، الأرجنتين، الاورغواي، الباراغواي، بوليفيا، البيرو، الاكوادور، كولومبيا، فنزويلا، باناما، كوستاريكا، نيكاراغوا، الهندوراس، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، إلا أن بعض سلطات هذه الدول رفضت منح رخص الدخول إلى أراضيها للوفد مثل، البيرو، بسبب الوضع الداخلي غير المستقر، السلفادور وغواتيمالا، بحجة تخوفها من الخطر الشيوعي، لان أعضاء الوفد يحملون جوازات سفر سورية، أما بقية الدول فقد رخصت للبعثة عرض نشاطاتها أمام الرأي العام المحلي والصحافة، وفي الأوساط الجامعية، وفي أوساط الجالية العربية هناك، وذلك عبر برمجة ندوات وعرض الأفلام والصور التي تروي ما يعيشه الشعب الجزائري، واستهدفت الإشارة الى الحقائق التالية:

- الجزائر ليست أرضا فرنسية، والتأكيد على وجود الأمة الجزائرية بكيانها ومؤسستها قبل 1830.

<sup>1</sup>-محمد عباس: مرجع سابق، ص323.



- الحلول الفرنسية للمشكلة الجزائرية كانت تستهدف ترضية 800.000 مستوطن، وتجاهل 10 ملايين جزائري، فلا يمكن أن تفرض أقلية فرنسية أوامرها على أغلبية سكان هذا البلد.

- التأكيد على الطابع الإرهابي للسياسة الفرنسية في الجزائر، بالإشارة الى حادث 22 أكتوبر 1956 (القرصنة الجوية التي تعرض لها الوفد الجزائري).

- التأكيد على المطالب الشرعية للشعب الجزائري، في الحرية والاستقلال مع احترام حقوق الأقليات الأوروبية في الجزائر.

- التأكيد على وطنية الثورة التي يقودها الشعب الجزائري، وابتعادها عن التأثير الشيوعي<sup>(1)</sup>.

يظهر أن الهدف من هذه الزيارة هو تعريف شعوب أمريكا اللاتينية ودولها بكفاح الشعب الجزائري، وحقبة الصراع الفرنسي، بعد المعطيات التضليلية والتزييف التي عمل الإعلام الفرنسي والشخصيات الفرنسية على زرعها لدى الرأي العام الامريكوي-لاتيني حول حقيقة تواجد فرنسا في الجزائر، خاصة بعد الزيارة التي قادت "كريستيان بينوا" إلى دول أمريكا اللاتينية، ويمكن رصد نشاطات الوفد الجزائري خلال هذه الزيارة وفق مايلي:

- البرازيل (22 جويلية- الى 6 أوت 1957): أجرى الوفد مقابلات خاصة مع الجرائد اليومية ذات التوجه الشيوعي خاصة يومية هانشيت (Hanchéte) ويومية ألتما الحرة" (Ulitmahra) ،التي خصصت مساحة واسعة في مقالاتها لتصريحات فرحات عباس ،كما نظم الوفد ندوة صحفية غطتها جميع وسائل الإعلام البرازيلية.

بوساطة عربية- اسبانية، وشخصيات مسيحية، أجرى الوفد لقاءات مع القيادات والشخصيات السياسية في البرازيل، على رأسها وزير الخارجية (Macedasoeres)

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/142.voyage des émissaires du F.L.N.en Amérique latine.

تناولت المشكل الجزائري بكل أبعاده السياسية والتاريخية وتوضيح وجهة نظر جبهة التحرير لحل القضية الجزائرية، وتطورات القضية الجزائرية في المحيط الدولي متمنيا بالطبع دعم البرازيلي لها في الأمم المتحدة .

أجرى الوفد كذلك اتصالات مع الشخصيات الاقتصادية البرازيلية حول مواضيع التمويل بالسكر ومفاوضات البترول حيث تمكن "حسين امريان" من التقاء "الكولونيل بتنكورت" (Bittencort) رئيس المجلس القومي المكلف بمفاوضات البترول مع بوليفيا، إضافة إلى السيد "Irmac de amard" مدير الشركة البترولية (Pétrolos)، ويبدو من هذه الاتصالات أن جبهة التحرير قررت توجيه الدول الفقيرة من حيث البترول نحو عملية البحث عنها في الصحراء الجزائرية، مع التفاوض على المساعدة الاقتصادية والسياسية.

كما عقد "حسين تريكي" لقاء مع ممثل مدير الصناعات الحربية السيد "MendesSoeres" وأبدى له اهتمام جبهة التحرير باقتناء المدافع المضادة للمركبات والطائرات<sup>(1)</sup>.

- الأرجنتين (9 الى 11 اوت): أجرى الوفد مقابلة مع صحيفة (Noticia Graficas)، وندوة صحيفة حضرتها شخصيات مثقفة أرجنتينية، على العموم أعطت هذه الزيارة رغم قصر مدتها فكرة للرأي العام الأرجنتيني عن الثورة الجزائرية، وفسحت المجال لقيام تظاهرات مؤيدة للقضية الجزائرية على مستوى هذه الدولة، أشرفت عليها شخصيات من الجالية العربية، وبعض الأوساط الثقافية الأرجنتينية<sup>(2)</sup>. ففي 11 مارس 1957، نظمت "الحركة من أجل تحرير الجزائر" التي يقودها ثلاث شخصيات عربية "أس نيفري (luse Nifiri) و"يمل شير" (YamelA.cheir) و"لمل

<sup>1</sup>-C.A.O.M 81F/ 997 mission de propagande du F.L.N. au Brésil

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E/142 voyage des émissaires, op.cit.

هواش "(lemelhaouach) بالتعاون مع السيد "دامونت" (M.damant) مدير يومية "المقاومة الشعبية"، على تنظيم تظاهرة شعبية استمرت 20 ساعة، طالبت الحكومة الأرجنتينية بالتصويت لصالح القضية الجزائرية في الدورة القادمة للأمم المتحدة.

في نفس المدة تقريبا وبالضبط في 16 مارس 1957 أشرف "التجمع العربي الامريكو- لاتيني"، بالتعاون مع الفيدرالية الجامعية "بيونس ارس" على تنظيم لقاء حول الجزائر في كلية الحقوق والعلوم الانسانية، وأعلن الملحق الصحفي المصري ب "بيونس ارس" "عبد القادر" (Kader Hafey) أن ممثلين عن نقابة الشباب الثوري لقسم البيولوجيا، ومركز الحقوق التابع لكلية الحقوق، أعلنوا استعدادهم للقيام بنفس المبادرة تأييدا للشعب الجزائري<sup>(1)</sup>.

دعمت هذه الحملة بقيام المركز العربي للإعلام والصحافة في "بيونس ارس" الذي يشرف عليه "عيسى نخال" (Issa Nakhal) بطبع كتيبات عن الثورة الجزائرية تم توزيعها في كبريات المدن الأرجنتينية، إضافة إلى إصدار مجلة أسبوعية بعنوان "مرآة العالم (el espejodelmundo) نشر أخبار العالم العربي خاصة القضية الجزائرية<sup>(2)</sup>.

كللت هذه الجهود بتأسيس "اللجنة الأرجنتينية للتضامن مع الشعب الجزائري" قامت بتنظيم حملات إعلامية وأيام لجمع التبرعات لصالح الشعب الجزائري<sup>(3)</sup>.

- الأورغواي (11-14 اوت): أدلى الوفد بتصريحات للصحافة، دعى من خلالها شعوب أمريكا الجنوبية الى التضامن مع الشعب الجزائري، كما نظم ندوة صحفية في

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/142 propagande nationaliste arabe en Argentine

<sup>2</sup>-C.A.O.M.81F/997 propagande panarabe en Argentine

<sup>3</sup>-Gibert Meynier ; op.cit, p588.

الجامعة الاوروغوايانية بحضور الطلبة، ولقيت هذه الزيارة تأييد كبير من أحزاب اليسار، والجريدة الكاثوليكية (Bien publico) (1).

- البارغواي (18-20 اوت): ساعد الإعلامي (رفائيل ناستا) (Rafael nasta) ذوي الأصول السورية، كل من "حسين تركي" وحسين امزيان"، على عقد ندوات صحفية تعرضوا فيها إلى تاريخ الشعب الجزائري قبل الاحتلال، كما استقبل الوفد من طرف الجمعية الرياضية اللبنانية(2).

- بوليفيا) (29 اوت الى 1 سبتمبر): أجرى "حسين تريكي" ندوات صحفية في العاصمة البوليفية "لاباز" وعقد لقاءات مع الجالية العربية هناك(3).

- البيرو (2 سبتمبر): إذا كانت السلطات البيروفية قد عارضت استقبال البعثة الجزائرية فوق أراضيها(4)، فان البرلمان البيروفي قد عارض القرار بأغلبية مطلقة، وأبدى تأييد للقضية الجزائرية، الأمر الذي مهد لحدوث تطورات ايجابية لصالح القضية الجزائرية على مستوى هذا البلد، وتحقق ذلك بشكل مباشر في المؤتمر العالمي الثامن للطلبة المنعقد في العاصمة البيروفية "ليما" في الفترة 15- إلى 25 فيفري 1959، الذي صادق قرارات جريئة لصالح القضية الجزائرية، لا سيما وان أغلبية الحضور يمثلون اتحادات غربية من بريطانيا ألمانيا هولندا استراليا، وبالطبع مثل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من طرف "ايت شعلال"، أما عن اللائحة التي صادق عليها بخصوص الجزائر فقد جاء فيها:

1- C.A.D.F.M.A.E./142, Passage d'une délégation du F.L.N

2-C.A.D.F.M.A.E./142, visite au Paraguay de deux membres du mouvement séparatiste algérien.

3-C.A.D.F.M.A.E./142 voyage des émissaires, op.cit.

4-Ibid

1. ان الوضعية العامة للتعليم والثقافة بالجزائر، قد تدهورت الى حد بعيد وان حالة الطلبة الجزائريين ساءت، نظرا الى استمرار الحرب الجزائرية وتفاقمها، إن مشكلة التربية والتعليم بالجزائر مشكلة هامة، ومحنة ليس في مستوى التعليم العالي فحسب، وانما وخاصة في مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، إذ أن عشرات الآلاف من الأطفال أصبحوا يعيشون في معسكرات اللاجئين بالمغرب وتونس، وذلك في ظروف من البؤس والشقاء والجهالة لا يمكن تقديرها.

2. إن الحكومة الفرنسية ضاعفت إجراءات القمع إزاء الأوساط الجزائرية، مما يضع الطلبة الجزائريين في حالة قارة، من انعدام الأمن المادي علاوة عن انعدام الاطمئنان الفكري الذي هو ضرورة لمواصلة الدراسة، ولذا فانه صار من المتعذر عليهم مواصلة البقاء في الجامعات الفرنسية.

3. إن مبادئ العدالة الأولية المعمول بها في جميع أجزاء العالم، لم تعد تحترمها السلطات الفرنسية فهي تعد إلى إيقاف وسجن الطلاب بدون مبرر، ولا تسمح لهم بمباشرة الضمانات القانونية مثل الحق في تعيين واختيار المحامين من طرف المتهم، وحق لسان الدفاع في التعبير عن آرائه بكل حرية، وحق المتهمين في المحاكمات السريعة، وكثيرا ما يفقد الطلبة الذين تحت قبضة البوليس.

4. ان استعمال السلطات الفرنسية لوسائل التعذيب الوحشية، من شأنه أن يجبر المتهم الى الاعتراف بجرائم لم يقترفها، ومع ذلك فإنه يحكم عليه بالإعدام مع تنفيذ الحكم فيه، كما يشهد على ذلك محاكمة وإعدام "الطالب عيد الرحمان طالب".

5. إن حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بشكل أوضح، شاهد على سياسة التعسف والقمع المسلط على الطلبة الجزائريين، الذين حرّموا تبعا لذلك من الهيئة الوحيدة التي كانت تقوم بالدفاع عن آرائهم ومواقفهم.

6. إن انعدام الأمن الذي يعيش فيه الطلبة الجزائريون بفرنسا، يتزايد باستمرار كما تدل على ذلك الإيقافات العديدة الأخيرة؛ بحيث تسببت في دفع أفواج من الطلاب

الجزائريين إلى مغادرة البلاد الفرنسية واللجوء إلى الخارج الأمر الذي يثير مشاكل عويصة للمنظمات الطلابية العالمية ولهذا فان المؤتمر الثامن للطلبة:

- يستنكر سياسة القمع التي تسلمها الحكومة الفرنسية منذ أكثر من 4 سنوات على الطلبة الجزائريين، دون أن تتال من تصميمهم على مواصلة الكفاح ضد النظام الاستعماري الذي هو الأصل في تدهور الثقافة والتعليم بوطنهم.

- يشهر بالاعتداءات المتكررة، على ابط وأقدس الحقوق الإنسانية، وخاصة بأساليب التعذيب، التي يجب أن تزول وأن يعاقب أصحابها، كما يطالب بكل إحاح احترام القوانين الدولية واتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب.

- يفند سياسة الإدماج، لأنها متناقضة لوجود ثقافة وطنية، مطابقة لماضي الجزائر وتقاليدها.

- يعترف بشرعية الكفاح الذي يقوم به الطلبة الجزائريون، من اجل الاستقلال الوطني الذي هو شرط أساسي لكل تربية كاملة، كما يعرب عن تضامنه الكامل مع كفاح الطالب الجزائري، كمن أجل إيجاد عهد من الحرية والازدهار الثقافي والتقدم الاجتماعي في ميدان التربية والتعليم.

- يعرب عن ابتهاجه العميق بالجهود التي بذلها المكتب العالمي للطلاب والاتحادات الوطنية في سبيل تأييد ومساعدة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، أثناء حملة التضامن مع الطلاب الجزائريين، كما يحث المكتب المذكور والاتحادات الوطنية على مضاعفة تلك الجهود.

- يؤكد اقتناعه العميق بان التسوية النهائية الناجحة لمشاكل الطلبة الجزائرية تتوقف على إنهاء الحرب واستقلال الجزائر، عن طريق التفاوض السلمي بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية.

- يكلف المؤتمر الكتابة العامة، برفع هذه اللائحة إلى علم لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والى مجلس الأمن، وبضمان إذاعتها ونشرها في الصحافة العالمية<sup>(1)</sup>.

يذكر " جليبار منيي" ان نشاط الوفد في هذا المؤتمر واتصاله الدائم بالرأي العام البيروفي نتج عنه تأسيس "اللجنة البيروفية لأصدقاء الجزائر الحرة" كهيئة تضم جميع التنظيمات الاجتماعية والنقابات البيروفية، تعمل على الدعاية للقضية الجزائرية في البيرو ، وتسهر على تقديم المساعدات للاجئين الجزائريين عن طريق الصليب الأحمر البيروفي<sup>(2)</sup>.

- الاكودور (3-08 سبتمبر): أجرى الوفد بقيادة "حسين تريكي" ندوة صحفية ولقاء في كلية الآداب، وضح فيه الوجه الحقيقي لكفاح الشعب الجزائري، من خلاله تأكيده على وجود الأمة الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي وشرعية كفاح الشعب الجزائري من أجل استرجاع حريته، حيث قال " قبل الحديث عن مصير المعمرين الفرنسيين، لا بد من الحديث على ضرورة تقرير مصير 10 ملايين جزائري، إن جبهة التحرير الموحدة للشعب الجزائري تقود كفاحا وطنيا، لا علاقة له بالحركة الشيوعية العالمية<sup>(3)</sup>.

عقب هذا اللقاء أعلنت بعض التنظيمات السياسية والنقابية خاصة "الكونفدرالية الإكوادورية للشغل" التابعة للحزب الليبرالي الإكوادوري تأييدها لنضال الشعب الجزائري، وهو نفس القرار الذي عبرت عنه الصحافة الإكوادورية، وتمنت تصويت الإكوادور لصالح القضية الجزائرية في الدورة المقبلة للأمم المتحدة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup>- "الجزائر في المؤتمر العالمي للطلبة" المجاهد، عدد 3.08 رمضان 1378.

<sup>2</sup>- Gilbert Meynier ; op.cit.589.

<sup>3</sup>-C.A.D.F.M.A.E/140, Hussein Triki et ait Ahcenne à Quito.

<sup>4</sup>-C.A.D.F.M.A.E/140 Hussein triki et ait ahcenne à quito.

- كولومبيا (08 إلى 12 سبتمبر): عقد الوفد ندوة صحفية بحضور وزير العلاقات الخارجية وملتقى في الجامعة الحرة<sup>(1)</sup>.
- فنزويلا (12 إلى 18 سبتمبر): عقد أعضاء البعثة ندوة صحفية في العاصمة "كراكاس" بحضور السيناتور "جوسي لوريتوارسمودي" (Jose Ioritoari smandijulioramos)، الذي كان موقفا نزيها ومؤيدا للقضية الجزائرية، إضافة إلى الصحفي "جوليوراموس" الذي اشتهر بكتاباتة المؤيدة لكفاح الشعوب الإفريقية<sup>(2)</sup>.
- باناما (19 سبتمبر): عقد الوفد مؤتمرا صحفيا، تناولته الصحف البانامية بطريقة موضوعية غير منحازة.
- كوستاريكا (20-24 سبتمبر): مؤتمر صحفي ترك صدى لدى الصحافة الكوستاريكية إذ جاءت جميع مقالاتها، مؤيدة للأفكار التي طرحها الوفد الجزائري.
- نيكاراغوا (24-26 سبتمبر): مؤتمر صحفي، لم تلق الزيارة صدى لدى الصحافة أو الراي العام المحلي.
- المكسيك (30 سبتمبر الى 10 أكتوبر): استقبل الوفد من طرف الجالية العربية بالمكسيك وكانت له عدة أنشطة بالمكسيك، منها لقاء صحفي وندوات في كلية الآداب والقانون، وكلية العلوم، أمام حضور طلابي كبير<sup>(3)</sup>. على العموم لقيت هذه الزيارة تجاوب كبير لدى الراي العام المكسيكي، تجسد في تأسيس "حركة من أجل تحرير الجزائر" بقيادة "روبن سالازار"<sup>(\*)</sup>، قامت بعدة أنشطة تأييدا للقضية الجزائرية منها على الأخص تنظيم وقفه أمام السفارة الفرنسية أثناء مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية، كما قامت بالتعاون من التنظيمات الطلابية بدهن الجدران القديم لفندق السفارة الفرنسية بالمكسيك باللون الأخضر وكتبت عليه (Viva algeria)

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/140 Voyage des émissaires, op.cit.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E/140 séjour à Caracas des délégués du F.L.N.12-18 Septembre.

<sup>3</sup>-C.A.D.F.M.A.E/145.Voyage des émissaires. op.cit.

<sup>(\*)</sup> - محامي يبلغ سنه 40 عام، شقيقه الدكتور "ماريو سازار" (Mario)، شارك في دورة المجلس الدولي للسلم ببودابست 15-20/6/1953، واختير كعضو في نفس المجلس في مؤتمر بهلسنكي جوان 1955 انظر



Ruben ) mourafrançai أي "تحيا الجزائري تموت فرنسا"، تعرض روبن ( Ruben salazarmallen ) عقب هذه الحركة للاحتجاز من قبل الشرطة المكسيكية<sup>(1)</sup>.  
 - الشيلي: قام عمر ريمي فيرا (Omar rumievera)<sup>(\*)</sup> بتنظيم حملة ضد الاستعمار الفرنسي في أوساط الجالية العربية، وفي الإعلام اليساري، بالتعاون مع بعض المعلقين السياسيين الشيليين في الإذاعات العربية، وتبع ذلك توزيع كتاب توفيق المدني " هذه هي الجزائر " الذي ألفه بالقاهرة عام 1957، ويتضمن دراسة شاملة عن الجزائر، من حيث جغرافيتها، وتكوينها الاجتماعي والعرقى، ويستعرض تاريخها من الفتح العربي للجزائر إلى الاحتلال الفرنسي لها، والمقاومات التي ثارت ضد الاستعمار الفرنسي والحركة السياسية بالجزائر، لينتهي بحدث اندلاع الثورة الجزائرية في عام 1954، موضحا أسبابها ومبادئها، عرف هذا الكتاب -نظرا لأهميته- أنشأرا واسعا في الأوساط العربية في الشيلي<sup>(2)</sup>.

بداية من عام 1958 كانت الشيلي مجالا هاما للدعاية للقضية الجزائرية، سواء عن طريق المؤسسات العربية الرسمية بهذا البلد، أو تلك التي أشرفت عليها مؤسسات شيلية ذات طابع ثقافي ويمكن توضيح ذلك في:

<sup>1</sup>-C.A.O.M.81F/997, Manifestation pro- algériennes au Mexique.

(\*)- ولد عمر ريمي فيرا بالشيلي عام 1924 من أب سوري وأم شيلية، بعد دراسته في ثانوية "فالبريسك (Valparix) انتقل إلى باريس لدراسة العلوم السياسية، وهناك احتك بالجالية العربية، وشخصيات من شمال إفريقيا، في عام 1950 عاد إلى الشيلي واشتغل بمهنة التجارة، وخلال تنقلاته التجارية التقى بمبعوثي شمال إفريقيا إلى الشيلي خاصة: علال الفاسي (1952) "حسين تريكي(1955) وفرحات عباس (1956)، وفي عام 1956 أسس مع المناضل القبرصي (theoécomalou) مجلة "صوت المتوسط" (la voix de la méditerranée) التي ساهمت في الدعاية للقضية القبرصية والجزائرية في حوض المتوسط، وفي عام 1957 التقى بالوفد الجزائري الذي يقوده "حسين أمزيان" وحسين تريكي" واتفق معهم على تأسيس شبه منظمة (commodo-pro libération de l'Algérie) للدعاية للقضية الجزائرية على مستوى الشيلي، وجمع الإعانات للجرحى واللاجئين الجزائريين أنظر

C.A.O.M. 81F/997 personnalité du responsable de la propagande du F.L.N.au chili.

<sup>2</sup>-C.A.O.M.81/997 propagande anti- française au chili

1.نظم الدكتور "نزيه الحكيم"،مندوب الجامعة العربية لدى دول أميركا اللاتينية مؤتمرا عن القضية الجزائرية، استمر لمدة أسبوع شرح فيه أبعاد القضية الجزائرية،والأسباب التي دعت الشعب الجزائري الى الثورة ضد الاستعمار الفرنسي، ودعا فرنسا إلى ضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر، للمحافظة على العلاقات الثقافية والحضارية للشعبين الفرنسي والجزائري.

2.أجرى "صادق مصطفى" سفير مصر لدى الشيلي، محادثات خاصة مع العديد من المسؤولين الحكوميين، والشخصيات السياسية في الشيلي "أكد لهم فيها ضرورة دعم العلاقات بين العالم العربي والشيلي، وبين ان المشكلة الجزائر ستعرف تطورات ايجابية مع نهاية سنة 1958 تصل إلى حد حصول جزأ كبير من الجزائر على استقلاله، وتأسيس حكومة جزائرية في المنفى، أو في أي مكان يتم تحريره من الجزائر، وستلقى اعترافا من الكتلة الافرو-آسيوية، ودول الكتلة الاشتراكية،وتمنى أن تواكب الحكومة الشيلية في مواقفها هذه التطورات.

3.من جهتها السيد "أولقابوليت (olgaBoléte) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الشيلي والأمنية العامة "للحركة العالمية للسلام" أعلنت في محاضرة لها، تأييدها لقرارات المؤتمر الأفرو-آسيوي المنعقد في القاهرة عام 1957 في دعم كفاح الشعوب الافريقية عامة، وكفاح الشعب الجزائري خاصة.

4.نظمت اللجنة الشيلية للحرية الثقافية والنقابات الحرة، حركة احتجاجية للضغط على الحكومة الشيلية من أجل التدخل لدى ممثلتها الفرنسية لوقف تنفيذ حكم الاعدم في حق "جميلة بوحيرد" وجزائريات أخريات، ويبدووا أن هذه الحركة قد تأثرت بالبرقية الى أرسلها "فرحات عباس" الى الرئيس "كوتي" (Coty) تحت نفس الهدف.

5. أعلنت النقابات الطلابية الشيلية انضمامها إلى المبادرة التي أعلنها المكتب الدولي للاتحادات الطلابية، بالاحتجاج ضد الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الإدارة الفرنسية في حق الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين<sup>(1)</sup>.

تأييد الراي العام الشيلي ترجم بتأسيس "اللجنة الشيلية من أجل تقرير المصير في الجزائر" برئاسة "عمر ريمي فيرا"، والتي قامت بالتعاون مع "جمعية المهنيين العرب الشيليين" (CIPROCHA) التي تضم في عضويتها عدد من الأطباء والصليب الأحمر الشيلي، على تنظيم حملة لجمع الأدوية، والأغذية، والأغذية لصالح الشعب الجزائري خلال الفترة (سبتمبر 1958 - جانفي 1959)، وتمكنت من جمع ما قيمته 5.000.000 فرنك فرنسي أرسلت كلها إلى الهلال الأحمر الجزائري عن طريق الصليب الأحمر الشيلي، كما قامت اللجنة من نشر مقاطع كبير من كتاب "هنري علاق" (La question) حول حالات التعذيب التي تعرض لها، علي يد قوات الشرطة الفرنسية في مجلة (VISTAZO) الشيلية<sup>(2)</sup>.

بشكل عام ساهمت الجالية العربية في الشيلي على كسب تأييد الرأي العام في هذا البلد لصالح القضية بشكل منقطع النظير، ويعبر عن هذه الحقيقة "أبي الفريد نرنجر" في قوله "... الجالية العربية هنا جد متماسكة موحدة، موجهة من طرف قادة عظماء، إعجاب ومحبة للجزائر، لم التمسه في مكان آخر، بفضل هذه الجالية فان الصحافة المحلية تنشر يوميا أخبارا عن ثورتنا التحريرية، وجهاز الراديو يتحدث عنها مرة في الأسبوع، هل يعلم مجاهدونا قيمة تضحياتهم الجسمية بين أبناء الوطن؟ وما أستطيع أن أعرفهم به أو أن أستشعرهم به هو إكبار وعطف سكان مندوز"<sup>(3)</sup>

<sup>1</sup>-C.A.O.M 81F/997 le chili et la question algérienne

<sup>2</sup>-Ibid

<sup>3</sup>- أبي ألفرد برنفر: رجل كنيسة من الجزائر ومهمته في أمريكا (1959 - 1960)، ترجمة فندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. ص. 38-39.

نجحت البعثة الجزائرية في هذه الجولة-على الأقل- في تحسيس شعوب أمريكا اللاتينية بالظاهرة الاستعمارية ، وإعطاء فكرة عن الثورة الجزائرية، وذلك بدعم من الجالية العربية المتواجدة بأغلب دول هذه القارة، إضافة إلى الأحزاب اليسارية، أو الأحزاب المعارضة التي وقفت ضد حكوماتها، وأبدت دعمها للقضية الجزائرية، وهي أمور تشجع القيادة الجزائرية على بذل المزيد من الجهود لكسب تأييد هذه القارة للقضية الجزائرية.

#### ب/ بعثة الدول الإفريقية المستقلة (بعثة النوايا الحسنة) سبتمبر 1958.

في إطار التأييد الذي حظيت به القضية الجزائرية في مؤتمر أكرا 1958، قامت الدول الإفريقية المستقلة، بتكليف وفد عنها يقوده "جمال" (Gamei El Ferro) سفير الجمهورية العربية المتحدة في البرازيل "وعبد الغاني" ممثل الجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة، و"محمد" (Mohamed. Radeagzy) ممثل إثيوبيا بالمكسيك، و"دانيال" (danielcharman) ممثل عن دولة غانا، في مهمة للدعاية للقضية الجزائرية في دول أمريكا اللاتينية.

استقبلت البعثة من طرف وزير الخارجية البرازيلي، تم التطرق في جلسة مغلقة معه على تطورات القضية الجزائرية، وسبل تدعيمها، مؤكداً على أن أي تأخر في حلها من شأنه أن يؤثر على السلام في العالم، كما شملت المباحثات سبل ترقية العلاقات بين الدول الإفريقية والبرازيل، منوهة "أن المصالح المشتركة بين إفريقيا، وأمريكا اللاتينية يمكن أن تشكل جسراً للتكامل الذي من شأنه خدمة مصير شعوب القارتين، وتمنت أن تكون البرازيل بوابة هذا التكامل، بأن تنظم إلى صف الدول الإفريقية الآسيوية في الدفاع عن القضية الجزائرية.

في الأرجنتين ساهمت جهود "حسين تركي"<sup>(\*)</sup> باستقبال البعثة من طرف رئيس الجمهورية الأرجنتينية "فرونديزي" (M.Frandizi)، ورئيس العلاقات الخارجية في البرلمان الأرجنتيني، وتم التطرق إلى تدعيم العلاقات الإفريقية الأرجنتينية، وبالتأكيد دعم كفاح الشعب الجزائري.

كان لهذه الزيارة ردود فعل إيجابية لدى الرأي العام الأرجنتيني، إذ عبر "ليون" (M.leon) ممثل الحرب الراديكالي الأرجنتيني (U.C.R) الحاكم الذي يقوده الرئيس "فرونديزي" عن ارتياحه بالاستقبال الذي حظي به ممثل القارة الإفريقية، في البرلمان الأرجنتيني، وفي بقية الدول الأمر يكو - لاتينية التي زارها.

في ختام هذه الزيارة عبرت البعثة عن رضاها بالنتائج التي كللت عنها الزيارة، سيما وأنها تمت على أعلى مستوى، وأكدت تفهم دول أمريكا لمساعدتها في سبيل إيجاد حل عادل، للقضية الجزائرية، ووجوب دعم العلاقات بين إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، لبناء كتل جنوب - جنوب، الذي من شأنه الدفاع عن مصالحها المشتركة.<sup>(1)</sup>

### ج/ جولة القس ألفريد برنجر (Alfred Berangemt) (1959 - 1960)

برنجر هو قس مدينة الرمشي (تلمسان)، انخرط في صفوف الثورة بعد صدور حق السجن في حقه، وتجريده من جواز السفر الفرنسي في 24 / 02 / 1959، بحجة تقديمية مساعدات لجرحي جيش التحرير الوطني، في 1 جوان 1959 التي تصادف السنة العالمية للاجئين عينته جبهة التحرير الوطني مثلاً للهلال الأحمر الجزائري

<sup>(\*)</sup> تريكي حسين بن إبراهيم: شخصية تونسية، من مواليد 1915، انخرط في الحزب الدستوري الجديد إلى غاية 1945، أين حكم عليه بالسجن لمدة 5 سنوات، وبعد الإفراج عنه اتجه إلى القاهرة، وانخرط في مكتب المغرب العربي، وفي ماي 1958 عينته جبهة التحرير ممثلاً لها في أمريكا الجنوبية، وفي أفريل 1961 ثم تكليفه بمهمة تمثيل الجامعة العربية على مستوى أمريكا اللاتينية في "بوغوتا" بكولومبيا أنظر:

C.A.D.F.M.A.E./142 voyage des émissaires du .F.L.N en Amérique latin

<sup>1</sup>-C.A.O.M.81F/977, compagnie de propagande en Amérique latine pour l'indépendance de l'Algérie.

بدول أمريكا اللاتينية<sup>(1)</sup> استغل هذه المهمة في القيام بجولة لتحسيس الرأي العام الأمريكي - لاتيني بالحرب القائمة في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي فتمكن رغم مضايقات السفارات الفرنسية هناك من زيارة عدة عواصم أمريكا لاتينية: الشيلي، لأورغواي، الأرجنتين، دافع فيها عن أطروحات جبهة التحرير، في الصحافة، الراديو، التلفزة، الجامعات، النقابات، الأحزاب، الحكومة، وفي هذا الصدد يقول "حكيت قصة قرون من الاحتلال، وذكرت بكل الفرص التي ضاعت، بكل الوعود الواهية، من وعد "ديبور مون" 1830، الإدماج لم ينجح، فلم يكن سوى وهم، والقوة لم تؤد إلى نتيجة، فالجزائر لا بد أن تكون أي الجزائر، سوف أعرض هذه الأحداث مجردة من الذاتية، وما قيمة الحياة دون ذاتية، سوف أعرضها على الأقل مجردة من الكراهية، من الحكم المسبق، من طرف مسيحي من طرف كاهن"<sup>(2)</sup>

نجح "برنجر" بفضل وظيفته الدينية، وإتقانه للغة الإسبانية، وبراعته الخطابية من التأثير في المجتمعات التي زارها، ترجم ذلك في تأسيس جمعيات مساندة لكفاح الشعب الجزائري، في الشيلي، فنزويلا، الأوروغواي، البيرو... وعن السر في تشكيل هذه الجمعيات والتأييد الذي لقيته القضية الجزائرية لدى الرأي العام الأمريكي لاتيني يقول "لقد كنت أحي الشعور المناهض للاستعمار في قلوب سكان أمريكا اللاتينية، إنني أنادي ضمائر هذه الشعوب التي تنصت للمسيح، فالحقيقة تقال كان معسكر الخصم زاد حده."<sup>(3)</sup>

ساعد "برنجر" في تحقيق هذا التأييد للقضية الجزائرية في دول أمريكا اللاتينية، وتنقلاته المختلفة، سفراء كل من الجمهورية العربية المتحدة، لبنان، وشخصية تدعى

<sup>1</sup> - "أمريكا اللاتينية بين سفريتين" المجاهد، عدد 22، 1959/10/05.

<sup>2</sup> - أبي الفريد برنجر: مصدر سابق، ص، ص5-07.

<sup>3</sup> - أبي الفريد برنجر: نفس المصدر، ص08

"فتيح أغا بوعياذ"(\*) الذي كان يتقن ويتكلم اللغة البرتغالية، وله صداقات في معظم دول أمريكا اللاتينية خاصة الشيلي، وعن دور هذا الرجل يذكر "برنجر" "أنه عامل" أندري مالرو" بقسوة، وأفضل مؤتمره الصحفي "بريو" بمساعدة صحفيين برازيليين معجبتين بالجزائر المقاومة، حيث وضع حدا للنقاش بانصرافه دون كلمة وداع"<sup>(1)</sup>

ساهم " الأب برنجر" في فشل مهمة رجل الآداب الفرنسي "أندري مالرو" الذي أرسله الجنرال ديغول للترويج لسياسته الجديدة بالجزائر، ولأداء هذه المهمة سافر إلى العديد من دول أمريكا اللاتينية، فزار كل من البرازيل، ولأورغواي، الأرجنتين، البيرو، والشيلي المكسيك، لكن لم يحصل على نتائج تذكر<sup>(2)</sup>؛ وحول هذا الفشل يذكر "برنجر" "الجولة لم تحصل في أي مكان على النجاح المأمول الباهر المنتظر، مقابلة الضباط كانت محترمة طريفة ليس أكثر، الصحفيون بدوا ساخرين مضايقين غير مبالين، فلم ينجح لقاءه في المكسيك، فالصحفيين الذين هم على علم بالقضية الجزائرية، شدوا عليه الخناق مما أدى به إلى مقاطعة اللقاء الصحفي، وهو ينظر إلى ساعته قائلاً: لا أستطيع أن أوصل الإجابة على أسئلة وقحة!"<sup>(3)</sup>

كتبت جريدة المجاهد عن دور هذه الشخصية في فشل جولة "مالرو" قائلة (...).  
ترجع بعض عوامل الفشل الذي منيت به سفرة الأديب الفرنسي الكبير "مالرو" إلى القس "برنجر" الذي زار الشيلي، فنزويلا، لأورغواي، كوبا، البرازيل، وغيره من دول أمريكا اللاتينية دافع خلا سفرته عن القضية الجزائرية، وشرح تطوراتها خلال

(\*)- فتحي أغا بوعياذ جزائري من تلمسان، ولد في 1927/3/31، عين في أوت 1957 كمراسل لجريدة المجاهد ب ريو" وفي عام 1959 تدخل رئيس وفد الجامعة "بريو" لدى الجامعة ع، بتعيينه كملحق صحفي لدى السفارة التونسية" بريو انظر:

C.A.O.M.81 F/997, Activités, F.L.N. au brésil

<sup>1</sup>- أبي الفريد: نفس المصدر، ص 13.

<sup>2</sup>-Gilbert Meynier,op.cit, p589.

<sup>3</sup>-أبي الفريد برنجر: مصدر سابق، ص، ص253..

خمس سنوات مما جعل صحف أمريكا اللاتينية تجمع على استنكار السياسة الفرنسية في الجزائر بلهجة شديدة وباختصار لقد محت سفرة "برنجر" سفرة "مالرو"<sup>(1)</sup>

غير أن "الأب برنجر" تواضعا وككاهن- تبرا من ذلك قائلاً "نعتوني بالمسؤول عن إخفاقه، رغم أنني بريء من هذا الجرم، أقسم على ذلك، زرت كل عاصمة زارها هذا الرجل كنت أكتفي بالحديث باللغة الاسبانية (كان لا يستعمل إلا الفرنسية)، أتكلم مثل الجميع، أستعمل الأسلوب السكاكي للتعبير عما أعرفه (بينما هو يعرف الجزائر معرفة طفيفة)، بعيد كل البعد عن التفكير البذيء بأن أقارن نفسي بقائد ولو كان ذلك في المنام!"<sup>(2)</sup>

د/ بعثة 1960:

تجسيدا لسياسة الانفتاح على دول أمريكا اللاتينية، كلفت الحكومة المؤقتة وقد رفيع المستوى يقوده كل من يوسف بن خدة، الأب برنجر، عبد القادر بوطارن، نور الدين بن ناصر، محمد العربي دماغ العتروس، عمر سوحال، والدكتور محمد قنيش الوزراني، في مهمة للدعاية للقضية في دول أمريكا اللاتينية، لكن هذه المرة تحضيراً لعرض القضية الجزائرية في الدورة الخامسة عشرة للأمم المتحدة، تبعا لذلك ستقوم البعثة - بمساعدة سفارتي: الجمهورية العربية، والجمهورية الليبية بأمريكا اللاتينية- بجهود كبيرة لاقتناع دول هذه القارة بالتصويت لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، عبر تنظيم لقاءات مع وفود حكومية، وتنشيط ندوات صحفية تشرح الموقف بالتفصيل<sup>(3)</sup> ويمكن رصد هذه التحركات والأنشطة على النحو التالي:

<sup>1</sup>- "أمريكا اللاتينية بين سفيرتين" المجاهد، عدد 52، مصدر سابق.

<sup>2</sup>- أبي الفريد نرنجر: مصدر سابق، ص9

<sup>3</sup>-C.A.D.F.M.A.E/.145. le séjour de la délégation du F.L.N. en Amérique latine (1960).



1- البرازيل: نشط "يوسف بن خدة" ب"رديودي جانيرو" لقاء صحفيا استثنائيا في مقر "الرابطة البرازيلية للصحافة" استغرق أكثر من ساعتين ونصف، اثار خلاله نقاط حساسة حول موقف الحكومة البرازيلية في الأمم المتحدة من القضية الجزائرية، وتمنى تغييره في الدورة المقبلة، كما أجاب عن أسئلة الصحافة التي تفاعلت بدورها مع القضية<sup>(1)</sup>. في حين فشلت البعثة في ربط اتصالات مع الشخصيات البرازيلية الرسمية<sup>(2)</sup>. وبهذه المناسبة قام وفد الجامعة العربية بالبرازيل، بتوزيع دراسة أعدها مكتب "نيويورك" عن الجزائر بعنوان "الجزائر سؤال وجواب" بعد ترجمتها الى اللغة البرتغالية<sup>(3)</sup>.

2- الأرجنتين: استقبل الوفد من السلك الدبلوماسي العربي المعتمد في الأرجنتين "البرت خوري" القائم باعمال السفارة اللبنانية و"محمد علي" مستشار سفير الجمهورية العربية المتحدة، و"قحري عائر" المسؤول الإعلامي لسفارة الجمهورية العربية المتحدة، و"منصور شليته" ممثل الجامعة العربية<sup>(4)</sup>، وعن الجانب الأرجنتيني، استقبل الوفد من طرف نائب مجلس الشيوخ<sup>(5)</sup>، نشط الوفد ندوة صحفية بحضور 40 شخصية تمثل مختلف وسائل الإعلام الأرجنتينية<sup>(6)</sup>.

3- فنزويلا: استقبل الوفد من طرف رئيس المجلس التشريعي، وأجرى لقاء تلفزيونيا استمر 15 دقيقة، كان له صدى في وسائل الإعلام المحلية<sup>(7)</sup>.

<sup>1</sup>-C.A.D.F.A.E/145 conférence de pressé à la Rio de Janeiro de M. Ben khada.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.M.A.E/145 , le séjour de la mission du " G.P.R.A "en Amérique latine.

<sup>3</sup>-C.A.D.F.M.A.E/145.délégation du F.L.N.en Amérique latine (Brésil).

<sup>4</sup>-C.A.D.F.M.A.E/145, Le séjour de la délégation op.cit.

<sup>5</sup>-C.A.D.F.M.A.E/145.séjour de la mission du « G.P.R.A. op.cit.

<sup>6</sup>-C.A.D.F.M.A.E/145. Conférence de presse de la délégation du F.L.N.à Buenos Aires.

<sup>7</sup>- C.A.D.F.M.A.E/145. Séjour de la mission du « G.P.R.A » op.cit.

4- الاوروغواي: استقبل الوفد من طرف وزير الخارجية، وعدد من النواب الاوروغوايين، كما نشط<sup>(1)</sup>. الوفد ندوة صحفية في "مونتيفيديو" بحضور أعضاء عن الحكومة الاوروغوانية، ومدراء جرائد، وشخصيات ثقافية وسياسية، وبعض ممثلي الوفود الخارجية المعتمدة في الاوروغواي، ثم طبع الندوة، وتوزيع 250 نسخة منها بالاسبانية على الوفود الحاضرة<sup>(2)</sup>.

5- الشيلي: تجاوب الجالية العربية مع زيارة الوفد، جعله يخصص لها جلسة خاصة، عبرت فيها عن تأييدها ودعمها للقضية الجزائرية، ومن جانب السلطات الشيلية فقد رفضت استقبال الوفد لإجراء قانوني يتعلق بعدم اعتراف الشيلي بالحكومة المؤقتة.

6- الإكوادور: بعد تدخل الصحافة الإكوادورية، استقبل الوفد الجزائري المتكون من "الاب برنجر" والدكتور الوزاني "بصفة رسمية" من طرف وزير الخارجية الاكوادوري.

7- بوليفيا: حظيت البعثة الجزائرية التي يقودها "برنجر" و"الوزاني" باستقبال أغلبية أعضاء الحكومة البوليفية، وعبرت احتمال تغيير موقفها من القضية الجزائرية في التصويت القادم للأمم المتحدة<sup>(3)</sup>.

8- بنما: استقبل الوفد من طرف وزير الخارجية "بصفة شخصية وعلانية"، ونشط الوفد ندوة صحفية بالجامعة، بحضور الطلبة وعدد من الصحفيين، أجاب فيها عن أسئلة الصحافة بالجامعة، بحضور الطلبة وعدد من الصحفيين أجاب فيها عن أسئلة الصحافة وبالمناسبة وزع الوفد النسخة الاسبانية لرسالة "سارتر" الى المحكمة العسكرية الفرنسية وبيان "121" للتأكيد على أن حرب الجزائر أصبحت تشكل أزمة نفسية لشريحة لا بأس بها من المثقفين الفرنسيين باختلاف توجهاتهم السياسية.<sup>(4)</sup>

<sup>1</sup>-C.A.D.F.M.A.E/145.séjour de la mission. Op.cit.

<sup>2</sup>-C.A.D.F.AM.A.E/ 145.tableau des arguments invoqués par la mission du F.L.N.

<sup>3</sup>-C.A.D.F.M.A.E/ 145 séjour de la mission op.cit.

<sup>4</sup>-C.A.D.F.M.A.E/145 , Emissaire du F.L.N.à panama.

كوبا: في 26 نوفمبر 1960، حظيت البعثة الجزائرية باستقبال حار من طرف رئيس الدولة "فيدال كاسترو" وممثلين عن الحكومة الكوبية، وممثلين عن المجتمع المدني، والصحافة، تناقلت الصحافة إخبار زيارة الوفد الجزائري بعناوين مختلفة كلها اعتراز وتأييد لكفاح الشعب الجزائري مثل "أحرار الجزائر" "بعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية..."<sup>(1)</sup>.

نتج عن هذه الزيارة فيما يقول "جلبارمني" ان صارت كوبا حليفا موضوعيا للثورة الجزائرية، ومركز هام للقيام بنشاط دعائي وإعلامي ودبلوماسي تجاه دول أمريكا اللاتينية<sup>(2)</sup>.

الحقيقة أن كوبا منذ الوهلة الأولى لانتصار ثورتها عام 1959، أعلنت مساندتها المطلقة، وتضامنها الفعال مع كفاح الشعب الجزائري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني وفي هذا الصدد تذكر جريدة المجاهد "من بين العوامل الحاسمة التي ستكسب بها القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة تقدما ملحوظا، يوجد انتصار القائد العظيم "فيدال كاسترو" على نظام "باتيستا" الرجعي الذي كان يساند بتصويته الحكومة الفرنسية، فلا تمر مناسبة في داخل كوبا أو خارجها دون أن يعلن كاسترو في خطبه العديدة عن تأييده الصادق لكفاح الشعب الجزائري"<sup>(3)</sup>.

إن التأييد المطلق لكفاح الشعب الجزائري من طرف الحكومة الكوبية، يرجع بالدرجة الأولى من جهة إلى التجربة الاستعمارية التي مرت بها كوبا في تاريخها الطويل، بداية بالاستعمار الاسباني، ثم الهيمنة الأمريكية نهاية بنظام "باتيستا" الرجعي، ومن جهة أخرى إلى دور الجزائريين ودعمهم للرئيس "كاسترو" في ثورته ضد نظام

<sup>1</sup>- C.A.D.F.M.A.E/145. Séjour de la mission du G.P.R.A. op.cit

<sup>2</sup>-Gilbert Meynier :op.cit 589.

<sup>3</sup>- "بين الجزائر وكوبا" المجاهد، عدد 46، 1959/07/13.

باتيستًا" وفي هذا الصدد يقول "برنجر" لقد قيل لي ان هناك خمس جزائريين أو ستة التحقوا "فيدال كاسترو" بالجمال وحاربوا ببسالة لقد كانوا بحارة يعملون بالبواخر الفرنسية، خلال توقفهم بهافانا فإنهم فضلوا القتال على الحياة المبتذلة، واحد من بينهم احرق شريط رتبته كضابط.. وكان "فيدال كاسترو" يتبادل الرسائل مع المسؤولين الجزائريين الذين اختطفوا عامًا 1956".<sup>(1)</sup>

أولت الثورة الجزائرية أهمية كبيرة لانتصار الثورة الكوبية، وتجربتها التنموية واعتبرناها مثالًا حيا يجب أن تقتدي به دول أمريكا اللاتينية فذكرت "إن ثورة كوبا أول ثورة في أمريكا اللاتينية لا تنتكر لأهدافها ولا تتحرف عن مبادئها، أمام صعوبات الحكم وعراقيل الشركات الاحتكارية وأخطار الغزو الأجنبي، و أدرك "فيدال كاسترو" أنه لا يمكن تحقيق النهضة إلا بالقضاء على ثلاث قوى: قوى لاستنزاف دم الشعب واستغلال جهوده وخيرات بلاده وهي الشركات الاحتكارية الأمريكية والطبقات الاستقلالية الداخلية المتمثلة في الإقطاعيين الرأسماليين، ثم الجيش الرسمي الذي يعتبر أداة في يد الاستغلال الداخلي والخارجي، فوجه ضربة قاضية تمثلت في الإصلاح الزراعي وتأميم المؤسسات الاقتصادية الهامة، وحل الجيش النظامي وتكوين جيش شعبي يخدم أهداف الثورة وينبثق من جماهير الشعب، ودخل "فيدال كاسترو" مرحلة البناء الشامل للوطن، فقامت مشاريع التصنيع وبناء المساكن الشعبية ورفع الإنتاج الزراعي بتكوين الجمعيات التعاونية، ونشر التعليم وتوفير العلاج لجماهير الشعب، هكذا ضرب كاسترو" المثل لكل شعوب أمريكا اللاتينية فأصبح الطريق معبر أمامها، والأهداف محددة والوسائل واضحة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - ابي برنجر: مصدر سابق، ص184.

<sup>2</sup> - "كاسترو وفتح الطريق أمام أمريكا اللاتينية"، المجاهد، عدد 105، 1960/09/25.

أبدى الشعب الكوبي وإطاراته اهتماما خاصا بالثورة الجزائرية، وكانت التظاهرات المحلية مناسبات لإظهار التعاطف والتأييد لكفاح الشعب الجزائري، ففي جانفي 1960 الذي يصادف مؤتمر الطلبة الكوبيين نشر 50 كاتباً ومنتقفاً بيان في "صحيفة الثورة الكوبية" عبروا فيه عن إعجابهم بالكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري وتأييدهم التام له حتى تحقيق انتصاره على المستعمر الفرنسي جاء فيه "ان الشعب الجزائري الذي يناضل ضد الاستعمار قد نال تأييد الشعب الكوبي وعطفه العميق" كما ندد البيان بالأعمال الوحشية التي يقوم بها الفرنسيون بالجزائر<sup>(1)</sup>.

من جهته كان الرئيس "فيدال كاسترو" لا يتوان في كل مناسبة في التعبير عن عطفه التام وتأييده التلقائي لكفاح الشعب الجزائري، ونقده اللاذع - دون خوف- للسياسة الفرنسية والغربية في الجزائر، على النحو الذي صرح به أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشر أكتوبر 1960، اذ قال "إننا نؤيد حق الشعب الجزائري في الاستقلال مائة بالمائة، من السخرية ان يزعم الغربيون بان الجزائر فرنسية، إن الجزائر تنتمي إلى إفريقيا، كما تنتمي فرنسا إلى أوروبا، إننا للامم المتحدة قد تدخلت في الكونغو، وارجوا أن تفعل مثل ذلك في الجزائر، لكن من أجل الدفاع عن مصالح الجزائريين ولكنني أتساءل هل تذهب القوات الأمنية الى الجزائر، وبنفس الحماس الذي ذهبت فيه إلى الكونغو<sup>(2)</sup>.

ان هذه المواقف المشرفة جدا للرئيس "فيدال كاسترو" تجاه كفاح الشعب الجزائري، جعلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تخصصه "بوسام شرف" حملة اليه "عبد القادر شاندرلي" في جانفي 1960، وأدلى بهذه المناسبة بتصريح مثير يعبر عن الاحترام والتقدير الذي يكنه هذا الرجل للجزائر وكفاح شعبها، جاء فيه "منذ

<sup>1</sup> - "كوبا تؤيد الجزائر" المجاهد، عدد 59، 1960/1/11.

<sup>2</sup> - الجزائر جلسات الافتتاح المجاهد، عدد 70، 1960/10/03.

انتصاري على باتيستنا" تسلمت آلاف الهدايا لكنني اعترف أنني لم احتفظ إلا باثنتين: الهدية الأولى هي عدد من نيويورك تايمز" التي هاجمتني بأعنف هجوم، واعتبرت ذلك الهجوم أنني أسير في الطريق الصواب، والهدية الثانية هي ذلك الوسام الذي جاءني من الحكومة المؤقتة، فهو يمثل بالنسبة لي هدية لا تقدر ، لأنه التعبير المحسوس على المساندة التي يمدني بها شعب كان كفاحه، وخاصة في أجلك الظروف مثالا حيا على الشجاعة ومنبعا للشجاعة والأمل<sup>(1)</sup>.

في ختام عرضنا لنشاطات الوفد الجزائري يمكن الإشارة إلى أن تواجد البعثة الجزائرية في أمريكا اللاتينية قد تزامن مع نشاط مكثف "سارتر" ضد الدعاية التي حاول "مالرو" بثها لدى الرأي العام الامريكو-لاتيني حول السياسة الحديدية للجنرال ديغول<sup>(2)</sup>، ويبدو أنه حصل اتفاق بين هذا الأخير ورئيس البعثة الجزائرية " بن يوسف بن خد" حول دعم القضية الجزائرية والدعاية لها، لذلك خصص "سارتر" قسم كبير من محاضراته في كل مكان حل به للقضية الجزائرية، ففي "ساوبولو" صرح يقول "ليس هناك غير حل واحد ونهائي بالنسبة إلى الجزائر انه الاستقلال، وان تقرير المصير ربما أيضا هو احسن وسيلة لحل المشكل، شريطة ان تتلقى جبهة التحرير الوطني ضمانات حقيقة، قال في "ريودي جانيرو" "ان حرب الجزائر تقدمها جماعات هي متصلة جدا بالمستعمرين، وهؤلاء السكان يشبهون تماما مزارعي العهد القديم في كوبا... ولهذا الغرض وبوصفي فرنسي فاني أحدثكم عن عيب وطني، والذي ليس من حقنا أن نسكت عليه، نحن الآخرين شيوخ أوروبا، اذا ما أردنا أن نبقى أصدقاء الشباب الوطنيين، فانه يجب علينا استردا تقاليدنا الدولية، بينما الدول المتخلفة فهي لا تستطيع أن تنمو إلا اذا أثبتت وطنيتها " ، كما انتقد سارتر يسار برازيليا الذي لم

<sup>1</sup>- بين كوبا والجزائر، المجاهد، عدد 46، مصدر سابق.

<sup>2</sup>-Gilbert Meynier ; op.cit ; 589.

يحرك ساكنا من اجل ان تنتصر القضية الجزائرية، ولم يندد حتى بموقف حكومته في الأمم المساندة للحكومة الفرنسية ضد القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

إن النتائج الجيدة التي حققتها الجبهة خلال هذه الجولة، دفعها الى تأسيس ممثليه دائمة على مستوى أمريكا اللاتينية في "بيونس ارس" أين تتواجد الجالية العربية بكثرة وعين على رأسها "مبروك بلحسين" بمساعدة "محمد كلاش"، وأسندت إليها مهمة تجنيد شعوب ودول أمريكا اللاتينية لدعم القضية الجزائرية خاصة في الأمم المتحدة، وجمع التبرعات لصالح اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، وفي هذا المجال كان دور الجالية العربية خاصة في الشيلي، والأرجنتين، وفنزويلا مشرف جدا<sup>(2)</sup>

تأسيسا لما سبق يمكن القول:

- استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في هذه القارة ان تكشف النوايا الحقيقية لفرنسا الاستعمارية، وتفضح سياستها الرامية إلى إبادة الشعب الجزائري، وتؤسس لرأي عام امريكو- لاتيني مؤيد للقضية الجزائرية، سيؤثر تدريجيا على مواقف حكوماته ويدفعها إلى تنبي مواقف مؤيدة لصالح كفاح الشعب الجزائري، على النحو الذي حدث في الدورة الخامسة عشر في الأمم المتحدة، وكل هذا يعود الى :

- الحنكة السياسية التي تمتع بها وفود الجبهة إلى هذه القارة، ونجاحها في عرض جوانب القضية الجزائرية بكفاءة عالية.

- دور الجالية العربية التي أظهرت تعاطفا كبيرا تجاه القضية الجزائرية

- دور التيارات الإنسانية المحبة للسلام في العالم.

<sup>1</sup>- مناد طالب: الفكر السياسي عند سارتر والثورة الجزائرية، دار خطاب الجزائر، 2007، ص219.

<sup>2</sup>- Alfred Berrengueur ; op.cit, p28 , et voir aussi, Gilbert Meynier ; op.cit, p589.

## استنتاج جزئي

يتضح مما سبق نجاح الدبلوماسية الجزائرية في استقطاب الكتلة الأفرو-آسيوية لصالح القضية الجزائرية، وظهر ذلك جليا في اهتمام الكتلة بالقضية عبر مؤتمراتها الإقليمية وتأكيداتها باستمرار على حق الشعب في تقريره مصير واسترجاع استقلاله وهذا ما أعطى للقضية دفعا معنويا على المستوى العالمي، هذا إلى جانب توليها مهمة عرض القضية في الأمم المتحدة والتصويت لصالحها، ولا شك أن الكثرة العددية للدول غير المنحازة وحيازتها على أغلبية الثلثين المطلوبة لإصدار القرارات كان عاملا مهما ساعد على قلب الموازين لصالح القضية الجزائر في الأمم المتحدة، مما دفع هذه الأخيرة إلى الاعتراف بحق الشعب في استرجاع سيادته واستقلاله.



# الفصل الخامس

**جهود جبهة التحرير الوطني لبعث القومية الإفريقية**

المبحث الأول: جبهة التحرير الوطني واستراتيجية تثوير القارة الإفريقية:

المبحث الثاني: دور جبهة التحرير في أفارقة القضية الجزائرية.

المبحث الثالث: إفريقيا ومشروع فصل الصحراء عن الجزائر

لقد تميزت الثورة الجزائرية عن باقي ثورات القرن العشرين، بأنها حركة تتجاوز في أهدافها النضالية حدودها المحلية والإقليمية لتطرح مفهوم شمولي يقوم على رفض الاستعمار بجميع أشكاله والتحالف مع جميع القوى المناهضة لهذه الظاهرة. وتحت هذا الإطار حرصت قيادة الثورة على الإعلان في موثيقها الرسمية وتصريحاتها في مختلف التظاهرات الإقليمية والدولية أن تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار جزء لا يتجزأ من كفاح الشعب الجزائري، وسعت إلى نشر هذه القناعات في كل الأوساط التحررية الإفريقية عبر أجهزتها السياسية الخارجية المختلفة، بدفعهم إلى انتهاج النموذج الجزائري في الكفاح لتحقيق تحرير القارة الإفريقية وبناء وحدتها.

إن هذا الطرح دفع الاستعمار الفرنسي إلى تبني إستراتيجية مضادة، تهدف إلى حرمان الثورة من عمقها الإفريقي، وتعطيل عملية تثوير الشعوب الإفريقية بتبني سياسات مرحلية منها القانون الإطار، ومحاولات إيجاد الشرعية القانونية لاحتواء التيار الفرانكفوني عبر ما يسمى بالمجموعة الفرنسية الإفريقية، غير أن قوة الكفاح المسلح الجزائري، وصداءه في إفريقيا، وانعكاساته على الرأي العام الفرنسي داخليا وخارجيا، أجبر الاستعمار الفرنسي على الاعتراف باستقلال إفريقيا

عملت جبهة التحرير على ضم إفريقيا إلى حرب التحرير، عن طريق المشاركة كعضو فاعل في التظاهرات التي عرفتها القارة بداية من عام 1958، سواء تلك التي جرت على مستوى الدول أو تلك التي عقدتها الشعوب الإفريقية

## المبحث الأول: جبهة التحرير الوطني واستراتيجية تثوير القارة الإفريقية:

لقد اكتشفت جبهة التحرير الوطني أهمية القارة الإفريقية بشقيها الشمالي والجنوبي في نضالها ضد الاستعمار، لذلك قامت بوضع إستراتيجي ثورية تتجاوز حدودها الإقليمية فطرحت مسألة إنهاء الاستعمار في كامل أجزاء القارة الإفريقية بالاعتماد على الكفاح المسلح، بعيدا عن النضال المطلي (الشرعية البرلمانية) الذي أثبت فشله في الميدان وكان هدفها من هذا الطرح هو تصدير "النموذج الجزائري" في الكفاح إلى إفريقيا وجعل الأفارقة ينتهجون نفس النهج، وبذلك تتحقق تحرير القارة الإفريقية ككل، فمفهومها للوحدة الإفريقية هي تحالف عنيف لكل المحتلين ضد الاستعمار، وبناء يقع تشيده بعد ذلك (بعد الاستقلال).

أكد قانون هذه الإستراتيجية في مذكراته "من أجل إفريقيا" حيث ذكر أن الشعب الجزائري رفع منذ 1954 شعارا له: التحرير الوطني للجزائر وتحرير القارة الإفريقية"<sup>(1)</sup>، ودعمتها تصريحات قادة الثورة في العديد من اللقاءات التي جرت على مستوى القارة "إن الجزائر طابعها إفريقي، وأن كفاحها يدخل ضمن كفاح كامل شعوب القارة الإفريقية. وأن كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله هو جزء من انطلاقة لا رجعة فيها وهي حركة التحرر الإفريقية، وأن إفريقيا هي مقبرة الاستعمار وهي اليوم وقفت على رجليها، وأن هذه الانطلاقة تحمل معها الوعي الحقيقي للعالم الحر والموحد وهي قادرة على صنع كل شيء."<sup>(2)</sup>

ومن أجل تحقيق هذا الهدف "تثوير إفريقيا" تطور عمل الثورة الجزائرية على صعيدين مانحا الوحدة الإفريقية بعدين هما:

1- فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، بسط، ص. 152

2- حسن روييح: "مكانة الثورة الجزائرية في إفريقيا"، جريدة الشعب، الجزائر، 1979، ص. 6

1-التنديد بالوحدة الإفريقية-الفرنسية التي جاء بها الاصطلاحان : القانون الإطار والجماعة الفرنسية، عن طريق وسائلها الإعلامية خاصة "مجلة المجاهد" ، ويهدف هذا الإجراء إلى فصل إفريقيا عن فرنسا .

2-ضم إفريقيا إلى حرب التحرير ، عن طريق المشاركة كعضو فاعل في التظاهرات التي عرفتها القارة بداية من عام 1958، سواء تلك التي جرت على مستوى الدول أو تلك التي عقدتها الشعوب الإفريقية.(1)

هذه الإستراتيجية بينت للاستعمار الفرنسي أن الثورة الجزائرية هي الخطر الرئيسي الذي يجب مواجهته، بل يجب التفرغ له قبل أن تتعاضم الثورة وتسري"العدوى" لكامل شعوب هذه القارة الزاخرة بالثروة واليد العاملة التي يمكن إدماجها ضمن مصادر الثروة بدون مقابل، كما أن القضاء على الثورة يعتبر ضمان أكيد للبقاء في كامل إفريقيا، لأنها تعرف تاريخيا أن احتلال الجزائر كان بمثابة الانطلاق الفعلي للحملة الاستعمارية نحو إفريقيا ومجموع البقاع التي خضعت للاستعمار الأوروبي.

أدت الثورة الجزائرية إلى طرح نقاش حاد حول مستقبل المستعمرات الفرنسية في إفريقيا لدرجة أن أصبح التخوف داخل الأوساط السياسية الفرنسية في أن تهز الثورة في إفريقيا العرش الاستعماري على شكل ما يجري في الجزائر، ورأت أن أي خطر في توجيه الضربة للقضاء على هذه الثورة من شأنه أن يعزز البأس في كامل أجزاء العالم الحر الرأسمالي، وهذا ما ذهب إليه رئيس الوزراء الفرنسي في تصريحه أمام مجلس العموم الفرنسي في 1956/5/8 عندما قال"إننا نعتقد أن سياستنا هي الوحيدة التي تستطيع إدامة الوجود الفرنسي في الجزائر، وإذا ما قدر لنا سوء الطالع أن نفقد

<sup>1</sup>-Slimane Chikh; L Algérie porte de L Afrique, Editions Casbah ,Algérie,1999,p114

الجزائر، فإننا سنفقد معها جميع أجزاء الإمبراطورية، وأنا نعلم النتائج المترتبة على ذلك في جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأدبية لفرنسا والعالم الحر ككل<sup>(1)</sup>. من هنا وكبداية يتبين لنا مدى العلاقة بين فقدان الجزائر أي استقلالها وبين فقدان أجزاء الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا (استقلالها)، وحيث أن استقلال الجزائر تم بواسطة الحرب فإن العلاقة بين تلك الحرب وبين استقلال إفريقيا تصبح قائمة، وفي كلتا الحالتين تكون النتائج وخيمة على فرنسا والعالم الرأسمالي. وعلى العموم إن الكفاح المسلح الجزائري، وصداه في إفريقيا وضع فرنسا أمام خيارين لا ثالث لهما.

**الأول:** هو مواجهة عاصفة الثورة على مستوى كامل مستعمراتها عبر القارة الإفريقية، مما يعجل بنهايتها ويفقدها كل شيء خصوصا و أنها لم تسن بعد هزيمة"ديان بيان فو" على يد الشعب الفيتنامي.

**الثاني:** هو تلبية مطالب الشعوب الإفريقية بما فيها الشعب الجزائري، مع ما يمكن أن تحتفظ به من هيمنة عبر أسلوب جديد يبقي سيطرتها الاقتصادية والثقافية ويحافظ على تبعية هذه القارة، ويبدو أنها اختارت الخيار الثاني<sup>(2)</sup>.

لقد سعى الاستعمار الفرنسي إلى إجهاد إستراتيجية جبهة التحرير الوطني الإفريقية وحرمان الثورة الجزائرية من عمقها الإفريقية بتبني عدة سياسات مرحلية منها القانون الإطار، ومحاولات إيجاد الشرعية القانونية لاحتواء التيار الفرانكفوني عبر ما يسمى "بالمجموعة الفرنسية".

### 1- القانون الإطاري (la loi cadre) :

لقد دفعت الحرب في الجزائر "غاستون دوفري (Gaston Defferre) وأقنعت بضرورة نقادي نكبة مثيلة لها في إفريقيا السوداء، هذا بتطبيق سياسة واضحة روحا

<sup>1</sup>-le monde du 8/5/1956

<sup>2</sup>-حسن روييح: مرجع سابق، ص.6.

لا نسا تؤكد أمنح أقاليم ما وراء البحار حقها في تقرير مصيرها، أصبح ضرورة ملحة يمكن من خلالها تفادي تبعات حرب تضر بالمصالح الفرنسية في إفريقيا السوداء.

تأكد "دوفري" من خلال خبرته السياسية ومعاشرته للواقع الإفريقي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ان سياسة الاستيعاب أصبحت متأخرة لتغطي الأثر المطلوب في أذهان الأفارقة، لكن هذا الفهم لم يصل إلى حد التصريح بالاستقلال، وإنما حاول تعويض هذه الفكرة بمطلب المساواة داخل أقاليم ما وراء البحار، اقتداء بما حصلت عليه الطوغو في عام 1955. وهذا بطبيعة الحال مرتبط بأسباب نجلها فيما يلي:

- أن معظم مجموعات الرأي العام الفرنسي غير مستعدة لهذه الفكرة.
- بعض السياسيين الأفارقة، وبخص بالذكر "هفوات بوانييه" كانوا ضد الفكرة أصلا.
- أنه سيكون من الصعب التعهد بالاستقلال بدون تحديد تاريخ له، وكذلك إعطاء المساعدة للإفريقيين الذين يكون من المحتم عليهم أن يذهبوا بعيد وسريعا عن فرنسا<sup>(1)</sup>
- أخذ "دوفري العبرة من تصرف سابقه "منديس فرانس" الذي اعتقد أن تفهمه لأوضاع ما وراء البحار سيعود عليه بالنفع الحقيقي، فقد حقق السلام في الفيتنام، وبدأ المفاوضات مع "الحبيب بورقيبة" لكن سياسته هذه أدت سقوط حكومته في فيفري 1955 م لأن الرأي العام الفرنسي كان ما يزال ضد فكرة تسوية قضايا فرنسا في أقاليم ما وراء البحار متجاهلا أثر نمو الحركات التحررية في هذه الأقاليم، ومعتقدا أن الحرب في الجزائر ستحسم في صالح فرنسا في فترة قصيرة.

ترجم دوفري خلاصة أفكاره وتجاربه في قانون عرف باسمه (القانون الإطاري) عرض على الجمعية الوطنية الفرنسية لدراسته والموافقة عليه في 1956/6/23.بين فيه أسباب اقتراح هذا المشروع والتي بالطبع جاءت بناء على

1- عبد الملك عودة: السياسة والحكم في إفريقيا، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1969، ص،ص.172-173

تطور المسألة الجزائرية وعجز الحكومة الفرنسية على التصدي لها مما تطلب إدخال إصلاحات على النظم المسيرة لأقاليم ما وراء البحار تفاديا لانتقال "عدوى" النموذج الجزائري إلى هذه الأقاليم، حيث صرح "دوفري بما يلي" لا يجب أن تسبقنا وتسيطر علينا الأحداث، لنستسلم بعدها للمطالب عندما يعبر عنها بشكل عنيف.... إنه من المهم أن نتخذ الإجراءات التي تسمح بتفادي النزاعات الخطيرة في الوقت المناسب".<sup>(1)</sup>

نصت مقدمة القانون "الإطاري" على الهدف من القانون، وبينت نوع النظام السياسي المزمع إتباعه في أقاليم ما وراء البحار إذا جاء فيها "إنه من أجل توثيق الصلة بين فرنسا وأقاليم ما وراء البحار، فإن خطوات من اللامركزية وعدم التركيز سوف تتخذ بواسطة هذا القانون وتكون الخدمات المركزية من اختصاص وزارة أقاليم ما وراء البحار".

وحل القانون هذه الصيغة السياسية الجديدة في إفريقيا على النحو التالي.

- تقام في جميع أقاليم ومديريات ما وراء البحار - ما عدا الجزائر - جمعيات برلمانية على أساس الاقتراع العام. وقائمة موحدة لجميع الانتخابات بالنسبة للجمعيات المحلية أو الجمعيات البرلمانية في باريس، ويكون من حق هذه الجمعيات البرلمانية التشريع في الشؤون الداخلية.

- إنشاء مجلس تنفيذي يكون مسؤول عن الإدارة الحكومية في الأقاليم مع زيادة عدد الإفريقيين في وظائف الحكومة باستمرار.

وتضمن النظام اللامركزي الذي جاء به القانون أمرين:

<sup>1</sup>-Leo.Hamon ;" Introduction aL étudedes partis politiques de l'Afrique noire, revue juridique et politique d'autre mer, paris, avril-juin, 1959, p.165

1- تصبح الخدمات الإدارية من اختصاص الحكومات الإقليمية داخل كل إقليم، وتنقل إليها السلطة من الاتحادات التي كانت موجودة، اتحاد إفريقيا الفرنسية الاستوائية (A.E.F)، واتحاد إفريقيا الفرنسية الغربية (A.O.F).

2- تحويل سلطة التشريع من سلطة باريس إلى البرلمانات الإقليمية المنتخبة.<sup>(1)</sup>

من خلال هذا العرض البسيط لفحوى "القانون الإطاري" يتضح أن هذا القانون أوجد تفريقا بين مسائل الدولة، ومسائل الأقاليم، وهذا يمكن اعتباره تصريح ب" شخصية الإقليم" الذي يتمتع ببرلمان محلي، يناقش ويوافق على الميزانية والمشاريع الإدارية كما ينتخب مجلس الحكومة الذي يمثل الإقليم، ويشكل الجهاز التنفيذي المحلي، والحاكم له رتبة حاكم الإقليم ويمثل الجمهورية<sup>(2)</sup>.

غير أن اللامركزية التي أقرها القانون أدت إلى تجريد الأجهزة الفيدرالية من صلاحياتها، لصالح الأقاليم مما يجعل هذا البناء القانوني يحمل خطر تجاوزه الزمن، فبما أنه تمت التوصية باللامركزية فإن الجماعة الموحدة والاقتراع العام اللذين أقرهما القانون يحتملان إيجاد استقلالية أكثر فأكثر لأقاليم ما وراء البحار، ذلك أن الطوغو والكامرون اللذين اتجها ابتداء من 1957 نحو وضع الحكم الذاتي أحدثا حجة جديدة للمطالبة بالاستقلال في أقاليم ما وراء البحار.<sup>(3)</sup>

اعتبرت جبهة التحرير الوطني على لسان ناطقها الرسمي "المجاهد" أن القانون الإطار وسيلة ملتوية تمكن من إدامة الهيمنة الفرنسية في إفريقيا، وأكدت أن الاستقلالية الإدارية المنصوص عليها في هذا القانون ليست إلا أمرا شكليا، بحكم أن إدارة الأقاليم موجهة دوما من قبل حاكم يتلقى أوامره من باريس، وهذا ما يحرم بطبيعة الحال السلطات التنفيذية من حق المبادرة، تبقى مجرد لجان استشارية تمارس

<sup>1</sup>- عبد المالك عودة: مرجع سابق، ص، ص. 182-183

2- Chikh Slimane ;" L Algérie et L Afrique 1954-1962", revue algérienne des sciences juridiques et économiques et politiques, N° 3, sep ,1968,Algerie,p.707

3 Ibid,pp.707-708



وظائفها بأمر من الحاكم العام الذي لديه الكلمة الأخيرة، وفي النهاية الخطر الأكبر الذي تستكره جبهة التحرير هو محاولة "بلقنة إفريقيا" إذ بدلا من إعطاء مؤسسات وحدوية في إطار المجموعات الكبرى " (A.E.F) - (A.O.F) " زادت من حدة الخصوصيات المحلية: (1)

كما وجهت جبهة التحرير رسالة الى الشبيبة الإفريقية، عن طريق جريدة المجاهد، أوضحت مخاطر قانون الإطار، ودعت الأفارقة إلى معارضته، حيث قالت: "...يا شباب الأوطان المضطهدة يجب أن تعلموا أن مستقبل وجودكم الوطني وقضية حريبتكم، واستقلالكم مهددة الآن في الجزائر.... إن بعض نوابكم في المجالس الفرنسية يزعمون انه يكفي ان تستغل حرب الجزائر، وما تضعه من مصاعب أمام الحكومة الفرنسية في نطاق النظام البرلماني للإسراع بزوال الأساليب الاستعمارية لكن ذلك غير صحيح، نعم لقد تسبب القانون الإطار الذي وافقت عليه فرنسا تحت ضغط الحرب الجزائرية، يمثل بداية لارتخاء الضغط على بلدان إفريقيا، لكننا نرى انه من الخطأ الفادح أن يأمل إخواننا في تطور حقيقي من طرف فرنسا يتجاوز العبث الذي يتمثل في قانون الإطار، إن الشعوب المستعمرة لا تريد كلمة طيبة يدلي بها السيد، ولكنها تريد بالضبط مقتل هذا السيد...يا شباب إفريقيا يجب أن نعمل جميعا على حفر القبر الذي سيوضع فيه الاستعمار إلى الأبد"(2).

تم تكرار هذا النقد من طرف الفيدراليين المجتمعين حول " ليوبولد سيدار سنغور " الذي أنشأ في مؤتمر دكار "المؤتمر الإفريقي "الذي كان من بين أهدافه الأساسية إنشاء إتحادين هما (A.O.F) و (A.E.F) المدعون للاندماج داخل إتحاد كبير فرنسي إفريقي (3)

1 – "contre la balkanisation de l'Afrique noire " ,EL-Moujahid ,N° 22,16/4/1958

2- "رسالة مفتوحة إلى شباب الأوطان المضطهدة"، المجاهد، عدد 25، 1958/6/14

3 – Francois Borela ; " la fédéralisme dans la constitution française du 5 octobre 1958 " annuaire français du droit internationale ,N°8, paris,8-15 janvier 1959,p.663  
<http://www.persee.com>

حيث هاجم سنغور "قانون الإطار" واتهمه بأنه يريد "بلقنة" إفريقيا (أي يمزق إفريقيا) كما مزقت البلقان في الوقت الذي تسعى فيه أوروبا للاتحاد، والبلقنة ليست منطقية لأنها تشتت المراكز السياسية في إفريقيا الفرنسية بحيث تجعلها ضعيفة أما جيرانها الأقوياء في إفريقيا البريطانية، أما عن التنظيم أو الإطار الفرنسي الإفريقي فقد عرض "سنغور" بشأنه نوعاً من الاتحاد مع فرنسا، يضم مجلسين أحدهما في العاصمة الفرنسية، والآخر له صفة اتحادية وينظر في قضايا ما وراء البحار وفيما يتعلق بالمصلحة العامة<sup>(1)</sup>

برز هذا الاتجاه أكثر في مؤتمر حزب التجمع الديمقراطي المنعقد في كوتونو بتاريخ 28 جويلية 1958 باتخاذ أفكار فيدرالية بأولية مؤكدة لصالح الفدرالية الإفريقية حيث صرح "سنجور" نريد المجموعة الإفريقية قبل المجموعة الفرنسية<sup>2</sup> وصادق المؤتمر على لائحة تطالب بالاستقلال فوراً، ويقرر اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتجنيد الجماهير الإفريقية حول هذا القرار، وتشمل اللائحة أيضاً إنشاء مجلس تأسيسي إفريقي يقرر الوضع الفيدرالي الاستقلالي بين دول إفريقيا السوداء وفرنسا وإنشاء مجموعة واسعة للأمم المتحدة الإفريقية تدخل فيها جميع الأقطار الإفريقية المستعمرة.<sup>(3)</sup>

إن هذه القرارات تشكل بحق مرحلة حاسمة في تاريخ إفريقيا السوداء، استحسنتها جبهة التحرير الوطني وحاولت الترويج لمؤتمر "كوتونو" على أنه يمثل نقطة البداية نحو تحرير إفريقيا، وبهذه المناسبة كتبت جريدة المجاهد مقالا مطولا جاء فيه "إن كوتونو تمهيد لحرب كبيرة يحصل من خلالها 30 مليون إفريقي على الاستقلال... إن

3- جوزيف-كي-زيربو: تاريخ إفريقيا السوداء، القسم الثاني، ترجمة يوسف سلب الشام، سورية، 1994، ص.ص. 911-912

<sup>2</sup>- Francois Borela ; po-cit, 663

1- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص.ص. 201-

المطلب الوطني للشعوب الإفريقية مستلهم بقدر كبير من ثورتنا" وتختتم الجريدة تعليقها بدعوة الأفارقة إلى الثورة ضد الاستعمار الفرنسي حيث قالت "أيها الأفارقة أيتها الإفريقيات إلى السلاح الموت للاستعمار الفرنسي" (1)

في الحقيقة- كما يبدو- أن القمص الفرنسي المسمى "القانون الإطار" لم يعد يقوى على حمل الفيل الإفريقي الضخم<sup>(2)</sup>، فقد جاء نصه وروحه بعيدا عن طموحات الوطنية الإفريقية في الوحدة والاستقلال ، وهذا ما أدركه الاستعمار الفرنسي في نهاية المطاف حيث صرح دفري في تقييمه لأثر القانون الإطار على أقاليم ما وراء البحار أمام المجلس الوطني الفرنسي يوم 1957/01/30 بما يلي: "اليوم ليست الاعتبارات السياسية هي التي تعرقل الحكومة في إتباع لجنة الأقاليم الفرنسية للطريق الذي سلكته ولكن عندما تكون ديمقراطيين لا نستطيع التحرك إلا في الإطار الذي يسطره الدستور" وبتحديده لأثر عدم تكيف الدستور مع مطالب الوطنية الإفريقية، "يمكن أن يفتح الطريق أمام أعمال العنف ويسير باتجاه الشعار الذي أطلقته جبهة التحرير الوطني. (3)

غير أن انقلاب 13 ماي 1958 غير الوضع بتعجيله في إسقاط الجمهورية الرابعة وفتح آفاق لتطور جديد عرف ب"المجموعة" أو الشكل الجديد للإتحاد الإفريقي الفرنسي.

## 2- المجموعة (la communauté)

لقد أحس الجنرال ديغول بحكم تجربته خلال الحرب العالمية الثانية، بالخطر الذي يهدد ممتلكات فرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء، إذا تركت خارج خطة فرنسية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الوضع العام المحيط بإفريقيا، لذلك جعل مجال اهتمامه الأساسي إفريقيا السوداء بعد المغرب العربي.

<sup>1</sup> - "دروس من كوتونو"، المجاهد عدد 22، 1958/8/28

<sup>2</sup> - محمد الصالح الصديق: قاهرة الاستعمار، دار هومة، الجزائر، 2011، ص. 212.

<sup>(\*)</sup> هو رمز حزب التجمع الديمقراطي

<sup>3</sup> - Chikh Slimane ; L Allégie porte de L Afrique ,op -cit,p.117

تحت هذا الإطار أعلن "ديغول" عن سياسة جديدة تطبق في إفريقيا السوداء وضح فيها أن الإتحاد الفرنسي السابق أصبح متأخراً، معلناً عن فكرة جديدة تحدد العلاقة بين فرنسا وأقاليم ما وراء البحار هي "الجماعة" وأبرز هذا في خطابه سبتمبر 1958 "إن فرنسا تطلب حقيقة إلى ذوي العلاقات القديمة أن يؤسسوا أممهم للحصول على حريتهم" وأوضح أنه من غير اللائق الإبقاء على ما كان يسمى بـ "الإمبراطورية" إن هذا يعد حلماً، ولكن الأحلام لها شقين مختلفين لقد تغير العالم ويجب على فرنسا أيضاً أن تتغير.

لقد كان "ديغول" صادقاً في كلامه هذا، تغيرت على إثره السياسة الاستعمارية لفرنسا تغيراً واضحاً وبدون إراقة الدماء أو العنف، تغير مباشرة مع وضع الجزائر، لأن "ديغول" يعرف أن المشاكل في الجزائر وفي إفريقيا السوداء لا يمكن أن تنفصل، وكان على حق عندما شعر أن الوقت أصبح قصير لتسوية مشاكل إفريقيا وكذلك تحقيق دفعة قوية لمستقبل الجزائر.<sup>(1)</sup>

جسد "ديغول" فلسفة أفكاره السابقة في دستور 5 أكتوبر 1958، الذي وضح فيه العلاقة الجديدة التي تربط فرنسا بأقاليم ما وراء البحار، وهي إلى حد ما تختلف بشكل جذري عن مرحلة القانون الإطار، تراعي التغيرات التي حدثت في الساحة الإفريقية، وتستجيب لمتطلبات الوضع الراهن الذي تتحكم فيه الثورة الجزائرية بشكل أساسي ومن أهم ما جاء فيه:

تكوين إتحاد "فيدرالي" يضم فرنسا ومستعمراتها الإفريقية التي تقبل هذا الدستور تحت اسم "رابعة الجماعة الفرنسية" (Franco –africancommunity) - تتكون حكومة الجماعة من رئيس الجمهورية الفرنسية، و مندوب عن كل دولة، تتولى هذه الحكومة تصريف الشؤون الخارجية، والدفاع والنقد والشؤون الاقتصادية، والتعليم العالي، والنقل والمخابرات.

<sup>1</sup> اسماعيل حلمي محروس: تاريخ إفريقيا الحديث مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2004، ص، ص. 225-226

-المجلس التنفيذي: ويضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة وعدد من وزراء الحكومة الفرنسية.

مجلس الجماعة (مجلس الشيوخ): يتكون من مندوبي برلمانات الحكومات الأعضاء، وقد صدر قرار رئيس الجماعة الفرنسية عام 1959، بتحديد عدد مقاعد المجلس ب 284 مقعداً، نصيب فرنسا منها 176 ويتم توزيع الباقي على الحكومات الأعضاء بحد أدنى ثلاث مقاعد لكل دولة .

- محكمة التحكيم: وتختص بفض المنازعات التي تنشأ بين الدول<sup>(1)</sup>

فبقراءة بسيطة لمواد هذا الدستور يمكن القول أنه كرس تفوق فرنسا من خلال تمتعها بسلطة القرار في الأجهزة السيادية للمجموعة (الدبلوماسية، الدفاع، النقد) وأجهزتها المحلية (المجلس التنفيذي، مجلس الشيوخ، والمجلس التحكيمي)، في حين يمنح صلاحيات قليلة لسلطة الأقاليم لا تتعدى الأمور الداخلية فهو بهذا الشكل لا يختلف عن سابقه، ولا يلي طموحات الشعوب الإفريقية، كما أن النظام الذي جاء به دستور 1958 بعيد كل البعد عن الفيدرالية، وقريب حسب بعض الباحثين في القانون الدستوري إلى "الفيدرالية الرئاسية" "أو الدولة الوحيدة لا مركزية"<sup>(2)</sup>

وفقاً لتقاليد الديمقراطية الفرنسية طرح الدستور للاستفتاء، منح فيه الجنرال ديغول للأقاليم الإفريقية إمكانيات على شكل مازق، الاستقلال الذي سماه الانفصال أو البقاء في المجموعة مع كل الامتيازات لإتحاد مثمر.

حاولت جبهة التحرير القيام بحملة دعائية مضادة للاستفتاء، حيث أطلقت عن طريق جريدة المجاهد نداء إلى الأفارقة أكدت فيه أن المساهمة في هذا الاستفتاء معناه الاعتراف الضمني بالانتماء إلى عائلة واحدة في حين أن الواقع خلاف ذلك لأن كل

<sup>1</sup>- Lusgnon (e).;Franch-speaking Africa since independence, Pall mall press, london,1969,p.84-

<sup>2</sup>-ReneLacharriere ;"L'évolution de la communauté franco-africaine ,annaire français du droit internationale V6 ,paris ,1960 p.13 <http://www.persee.com>

إفريقي يصوت بمناسبة هذا الاستفتاء سيساعد على شد وثاق شعبه وبلده بأحابيل الاستعمار الفرنسي.

والجدير بالقول أن هذا النداء أطلق لشعوب إفريقيا من وراء الأحزاب السياسية والزعماء الأفارقة وهو نداء يدعو إلى التمرد والعصيان والمعارضة الجذرية للسياسة الاستعمارية تجاهل متعمدا -انطلاقا من قناعة ذاتية رأت جبهة التحرير نفسها مؤهلة لتوجيه هذا النداء- الأحزاب السياسية الوطنية الإفريقية، ولم يتحفظ في انتقاداته لاضطراب رجال السياسة المتواطئين مع الاستعمار وتصريحاتهم ودعواتهم بأن يصوتوا لصالح الدستور.(1)

إن هذا النداء وجد صدى له على الساحة السياسية الإفريقية، فقد أثار الاستفتاء نقاشات حادة داخل الأحزاب السياسية الإفريقية، والمنظمات النقابية، وصل إلى حد حدوث انشقاقات داخل الأحزاب الاتحادية والإقليمية الإفريقية، ففي داخل حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي (R.D.A) تزعم "هفوات بوانية" (phouetboigny) الراي القائل بقبول الدستور، بينما رفض سيكوتوري (skoutouré) الدستور ما لم يتم تعديله قبل الاستفتاء لينص صراحة على التنظيم الفيدرالي في إفريقيا، ويتم على أساسه الاستقلال أو الارتباط مع فرنسا، وفي حزب التجمع الإفريقي (P.R.A) طالب سنغور (Senghor) بقبول الدستور ثم إتمام إجراءات الوحدة الفيدرالية، وانشق عنه السكرتير العام للحرب" ديوبكاري" (Djibo Bakary) معارضا الفكرة، وفي النيجر تزعم حرب سوابا (swaba) الرأي القائل بالتنظيم الفيدرالي يكون متحدا على قدم المساواة مع الجمهورية الفرنسية، وفي المجال النقابي عملت النقابتين: الإتحاد العام لعمال إفريقيا (U.G.T.A.N) وإتحاد طلاب إفريقيا (F.E.A.N.F) على دفع الأفارقة نحو معارضة الاستفتاء.(2)

1-فرانتر فانون: مرجع سابق،ص.136

2-Mortimer(e);. France and the Africans,1944-1960,Apolitical history,London,1969,p295

وفي النهاية تم قبول الدستور بأغلبية 95% مع وجود تفاوت بين الدول الإفريقية<sup>(1)</sup> وهي نتيجة متوقعة نظرا لمجموعة عوامل نجملها فيما يلي:

- تحالف الزعماء الأفارقة مع الإدارة الفرنسية  
- نظرة بعض الأفارقة إلى هذا الدستور على أنه أمل نحو الاستقلال أو الحكم الفيدرالي خاصة وأن المادتين 73 و83 من الدستور تنص صراحة على إمكانية انتقال الاختصاص المشترك إلى دولة عضو في المجموعة وتسمح بالتغيير الشامل لقانون الدولة بناء على طلب من مجلسها التشريعي بشرط أن يتأيد هذا القرار باستفتاء محلي يجري تحت إشراف منظمات الجماعة<sup>2</sup> ولعل هذا ما ذهب إليه سنغور عندما سئل عن أسباب اختياره للمجموعة يقوله " لو نعطي للدستور تفسير حركي سنبقى في المجموعة لأنه أي الدستور ينص على إمكانية انتقال الاختصاصات المرتبطة بالمجموعة إلى الدولة مما يعني أن الدولة تستطيع التمتع باستقلال تدريجي.... حتى تصل في النهاية إلى استقلال حقيقي"<sup>(3)</sup>

إلا أن تطور الأحداث أثبتت هشاشة نظام الجماعة وفشله خاصة بعد التصويت السلبي لغينيا التي حصلت حينئذ على الاستقلال، وتمكنت رغم حداثة استقلالها من تجاوز مصاعب الفترة الانتقالية، بفضل المساعدات الفنية والاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي والمقدرة ب 140 مليون روبل واحتضان غانا لها بإبرام اتفاقية الاتحاد معها في 23 نوفمبر 1958<sup>(4)</sup>

<sup>3</sup>- كانت نتائج الاستفتاء على النحو التالي: غينيا 95%، لا، النيجر 78% نعم، كودي فوار 99% نعم، السنغال 97% نعم... انظر

Xavier Yocono ; Les étapes de la décolonisation française ,presses universitaires de la France ,paris, 1970,p.119

<sup>2</sup>-Chikh Slimane ;L Algérie porte de L Afrique,op-cit,p.119

<sup>3</sup>-Henri Grimal ; la décolonisation de 1919 a nos jours, Editions complexe, Belgique,1984,p.305

<sup>4</sup>-Guitard Odette ; Bandung et réveil des peuples colonisés, P. U. F, paris, 1969,p.105

بطبيعة الحال إن هذا التصرف من غينيا سيدخل اختلالا كبيرا على النظام الاستعماري في إفريقيا السوداء، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي التي لها حدود مشتركة مع السودان والسنغال وساحل العاج، وتحولت مع مرور الوقت إلى نقطة استقطاب لحركات التحرر الإفريقية بعد غانا.

تماشيا مع سياسة التأثير على المستعمرات الفرنسية في إفريقيا استساغت جبهة التحرير الوطني المبادرة الغنية وروجت لها على أنها المثل أو النموذج الذي يجب أن يقتدي به حيث كتب جريدة المجاهد مقالا مطولا بعنوان "تحية لغينيا" مما جاء فيه "إن جمهورية غينيا حية كل الحياة، وارتقاؤها إلى الاستقلال يعتبر منحى هام نحو وحدة واستقلال إفريقيا..... لتبرهن على أنها تستطيع الحياة من دون فرنسا وغيرها من شعوب إفريقيا المخدوعة اليوم من قبل قادتها فستطلب الاستقلال، وتحصل عليه. ومنذ الآن نجد في كل الأراضي المسماة "فرنسية" أصوات ترتفع لتقدم تحية للشعب الغيني"<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى الانشقاق الغيني وآثاره على دول المجموعة فإن خطة ديغول الخاصة بخلق محور فرانكفوني يكون حليف الاستعمار في إفريقيا، لم تلبث أن اهتزت إذ ظهر الخلاف بين دول المجموعة نفسها بين أنصار الفيدرالية والاتحاد الفرنسي، وهو ما أدى إلى تحول عام اتجه تدريجيا نحو المطالبة بالاستقلال، فقد أسس "سنغور" في 8 جانفي 1958 اتحاد "داكار" الذي حكم كل من السنغال والسودان الفرنسي (مالي) وفولتا العليا، والداهومي، على شكل فيدرالية إفريقية ضمن الفيدرالية الفرنكو-إفريقية وفي اتجاه معاكس نشط معارضي الفيدرالية بقيادة "هفوات بوانبيه" في السر وتمكنوا بمساعدة فرنسا من إقناع كل من فولتا العليا والداهومي على الانسحاب من الاتحاد السابق، وقاموا بتشكيل تنظيم جديد عرف ب"مجلس الوفاق أو "اتحاد ساحل بنين" الذي ضم كل من ساحل العاج بنين والنيجر. واقتصر اتحاد "داكار" على السنغال

<sup>1</sup> - تحية لغينيا، المجاهد، عدد 10/10/1958



والسودان الفرنسي واعترف به ديغول في خطابه الذي ألقاه بمدينة "داكار" في 13 ديسمبر 1959 ووعده هاتين الدولتين بالاستقلال الكامل<sup>(1)</sup>

ان هذا الإخفاق دفع ديغول إلى إدخال تعديلات على الدستور بالشكل الذي يستجيب لمطالب الاستقلالية الوطنية الإفريقية الراهنة، وصدر هذا التعديل في 14 جوان 1960 ومس المادة 86 من الدستور لتتص على: "...يجوز أيضا للدولة العضو في الجماعة أن تصبح مستقلة بطريق الاتفاق، دون أن يترتب على هذا الاستقلال توقف انتمائها إلى الجماعة" وللدولة المستقلة التي ليست عضو في الجماعة أن تنضم إليها بطريق الاتفاق دون أن تفقد بذلك استقلالها"<sup>(2)</sup>

وطبقا لهذا التعديل يمكن القول من الناحية النظرية بأن الجماعة الفرنسية قد تحولت إلى اتحاد "كفدرالي" يتمتع أعضاؤه بالسيادة الداخلية والخارجية ولها الشخصية الدستورية والدولية معاً، من حيث قدرتها على توقيع اتفاقات منحها السيادة الدولية، وتليها في معظم الحالات اتفاقات تعاونية لتنسيق العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها من العلاقات الأخرى مع فرنسا، كما أعطت هذه الاتفاقات لدول الجماعة الحق في إنشاء بعثات دبلوماسية في الدول الأجنبية، والحصول على مقعد في الأمم المتحدة واتحاد نظام جمركي خاص وغير ذلك من الحقوق المترتبة على حق السيادة، ولكنها رغم ذلك احتفظت بالكثير من الوضع القائم (statu quo) وهو إشراف فرنسا على التعليم العالي وحرية الاتجار معها و السير على نهج السياسة الخارجية الفرنسية، والاشتراك معها في نظامها النقدي وفي عضوية لجنة الدفاع المشترك، وفي نظام مواصلاتها البحرية والجوية، كما ظلت هذه الدول تتلقى المعونة الاقتصادية من فرنسا<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الانجلو المصرية.

<sup>2</sup> -ReneLacharriere ;op-cit,pp.21-22

<sup>(3)</sup> -محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986، ص.483.

على العموم بموجب صدور هذا التعديل اعترفت فرنسا باستقلال اثني عشر بلدا في غرب إفريقيا ووسطها، بعد الاعتراف باستقلال موريتانيا في نفس العام، ومن ضمن هذه الدول: مالي، السنغال، فولتا العليا، ساحل العاج، الداهومي، إفريقيا الوسطى، تشاد، النيجر، الغابون، الكونغو برازافيل، الكامرون<sup>(1)</sup>

أكدت جبهة التحرير أن هذا الانتقال السريع نحو الاستقلال إنما تم بفصل الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، فقد نشرت جريدة المجاهد بهذه المناسبة مقال بعنوان "تصدع المجموعة تعرضت فيه إلى الأثر الذي أحدثته الثورة الجزائرية في دول المجموعة الفرنسية التي اضطرت بعضها تحت ضغط شعوبها إلى إعلان تأييدها ومساندتها للثورة رغم ما يمثله ذلك من تعارض مع مصالحها وعلاقتها بفرنسا"<sup>(2)</sup>

في رأينا إن صدور هذا المقال في هذا التوقيت بالذات كان هدفه إشعار الدول الإفريقية المستقلة حديثا، أنها مدينة أخلاقيا لحركات التحرر الإفريقية وفي مقدمتها جبهة التحرير، وبالتالي هي دعوة لتحمل المسؤولية ورد الجميل للدول التي مازالت في معركة التحرير بتشكيل جبهة معادية للاستعمار في إفريقيا.

أرادت الثورة الجزائرية من خلال هذا الاندفاع الدبلوماسي الراض للسياسة الفرنسية في إفريقيا التأكيد على أن تجربتها الاستعمارية، وهويتها الإفريقية تحتمان عليها تنوير الشعوب الإفريقية بخطورة الاستعمار الفرنسي، وتأثيراته السلبية على واقع القارة الاقتصادية والإنساني أنيا ومستقبليا، وترقية القارة يمر أولا على إنهاء تواجد فرنسا في إفريقيا، ثم بناء وحدة قومية تستغل الإمكانيات المتاحة لتحقيق التقدم والازدهار لإفريقيا وإنسانها. تلك هي قومية جبهة التحرير الإفريقية (panafricanisme du FLN)، وهي بدون شك تختلف عن بانا افريكانيزم التي

<sup>(1)</sup> يحي بوعزيز: "مكانة الثورة الجزائرية بين الثورات العالمية، ودورها في تحرير إفريقيا"، الملتقى الدولي

الجزائري حول الثورة وصددها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1984، ص 97.

<sup>(2)</sup> - "الجزائر تصدع هيكل المجموعة"، المجاهد، عدد 9، 1960/9/77، 9

طرحها "هنري سلفستر وليامس"، و"مركوس جارفى" و"جورج بادمور"، و"ديبوا"، وتتعارض مع الطرح الاستعماري العنصري الذي يفصل شمال القارة الإفريقية عن جنوبها، يتجسد هذا الطرح الثوري لجبهة التحرير بداية من مؤتمر أكرأ 1958 ويصبح كمبدأ أساسي من مبادئ دبلوماسية الجزائر بعد الاستقلال<sup>(1)</sup>.

### المبحث الثاني: دور جبهة التحرير في أفرقة القضية الجزائرية.

لقد قامت جبهة التحرير الوطني ابتداء من 1958، عن طريق الحكومة المؤقتة الجزائرية بنشاط دبلوماسي كثيف تجاه القارة الإفريقية، لتضغط على فرنسا ضغطا دوليا باسم الوحدة الإفريقية، فطرحت المسألة الجزائرية كقضية تهم إفريقيا، طالبة التضامن الإفريقي، في ثلاث مسائل جوهرية تمس استقلال وسيادة الدولة الجزائرية؛ يتعلق الأمر بقضية الاعتراف بالحكومة المؤقتة ومسألة الصحراء، والتصويت لصالح القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.

**حركة الجامعة الإفريقية (ألبانا أفريكانيزم):** قبل التطرق إلى موقع القضية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية لابد من التعرض إلى حركة القومية الإفريقية "أو" البان أفريكانيزم" وأهم أفكارها؛ "ألبانا أفريكانيزم" أو "حركة الجامعة الإفريقية"، هي حركة تهدف إلى تحقيق استقلال ووحدة إفريقيا، مع التأكيد على ضرورة إبراز الثقافة الإفريقية ومساهمتها في بناء الصرح الحضاري العالمي<sup>(2)</sup>، وقد بدأ نشاط هذه الحركة في نهاية القرن 19 خارج القارة السمراء، نظرا لكون مؤسسيها الأوائل كانوا من جزر الكرايبب او زنوج أمريكا، المنحدرين من أصل إفريقي نذكر منهم: و"ليامس

<sup>1</sup> Guy Pervile ;le panafricanisme du FLN algérien, colloque intitulé l Afrique noire heure des indépendances ,Aix-en-Provence ,Marseille ,paris,26-29/4/1990,pp514-517

<sup>2</sup> - منصف بكاي: الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009،

هنري سلفستر" (Williams Henry Sylvester)، و"مركوس جارفي" (Markus Garvey) و"جورج بادمور" (Badmor) وديبوا (Burghardt Dubois).<sup>(1)</sup>

استمدت هذه الحركة فلسفتها من نضال زنوج أمريكا، وجزر الانتيل ضد سيطرة البيض على كل مظاهر الحياة السياسية، والسوسيو-اقتصادية، إن هذا النضال - على ما يبدو - أفرز نوعا من التضامن بين زنوج العالم بشكل عام، وزنوج إفريقيا، الخاضعين للاستغلال والمعاناة الشديدة من التمييز العنصري بشكل خاص، وكانت أفكارها تدور حول رفض سياسة التمييز العنصري، ولم تطرح إطلاقا مسألة التحرر الوطني، وبرز ذلك في المؤتمرات التي عقدتها هذه الحركة خاصة في باريس (1919) ولندن (1921) ونيويورك (1924)<sup>(2)</sup>.

بالرغم من أن هذه الحركة كانت النواة الأولى في الدعوة للوحدة الإفريقية، عن طريق تأكيد الشخصية وإيجاد وحدة الفكر، إلا أن دعوتها كانت موجهة إلى إفريقيا السوداء متجاهلة القسم الآخر من إفريقيا (إفريقيا الشمالية)، فسارت بذلك في اتجاه النظرية الاستعمارية القائمة على الفصل بين إفريقيا العربية، وغير العربية، واعتبار الصحراء الحد الفاصل بينهما.

ومن جانب آخر إن هذه الحركة لم تصادف النجاح المنشود بعد دخولها إلى إفريقيا فقد بقي تأثيرها مقتصرًا على الزنوج الناطقين باللغة الفرنسية، وبالتالي ساعدت على ظهور تقسيم جديد في إفريقيا، بين ما يسمى بدول الأنجلوفون، ودول الفرانكفون وهو تقسيم عانت منه القارة الإفريقية فيما بعد، خاصة في موضوع وحدتها، الأمر الذي تطلب من الأفارقة إعادة النظر في المنطلقات الفكرية للحركة،

<sup>1</sup> -Yacubazerbo : "la problématique de l'unité africaine (1958-1963)", Revue guerresmondiales et conflits contemporains, N°=212. Paris 04/2003, p115.

<sup>2</sup> - منصف بكاي: مرجع سابق، ص 49.

وتوجهاتها حتى تستجيب لمطامح وآمال الشعوب الإفريقية، وهو الأمر الذي حصل فعلا بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(1)</sup>.

إن التطورات السياسية والعسكرية التي واكبت الحرب العالمية الثانية، قد ساعدت على تبلور وتطور فكر الجامعة الإفريقية نحو التطرق أكثر إلى المسائل المصيرية التي تهم القارة السمراء سيما المطالبة باستقلال، ووحدة الشعوب الإفريقية وهذا بفضل ظهور شخصيات انطلقت من العمق الإفريقي، الواعية بمصير ومستقبل القارة الإفريقية، من أمثال "جوموكينياتا" الكيني و"ولاس جونسن" السيراليوني، و"جورج بادمور"، والدكتور "بيترميلارد" و"ماكونين"<sup>(2)</sup>، ففي سنة 1944، قررت النخب السابقة دمج كل الجمعيات السياسية والثقافية التي كانت تنشط في بريطانيا (International african service Bureau) تحت تسمية (pan african federation)، وركزت الفيدرالية في نضالها على تحقيق هدفين رئيسيين:

- حصول كل الشعوب الإفريقية على استقلالها.

- القضاء على كل أشكال التمييز العنصري<sup>(3)</sup>.

أما إفريقية جبهة التحرير الوطني فهي منتج متأخر فرضته حاجة الثورة إلى فتح قواعد أخرى، وتوسيع التأييد الدولي لها، خاصة بعد تشديد الحصار على الحدود الشرقية والغربية، وظهور بواد الخلاف مع الجارتين تونس والمغرب، إذ لم يظهر أي أثر لهذا البعد في المواثيق الرسمية للثورة "بيان أول نوفمبر" أو "ميثاق الصومام"، وذلك لتركز اهتمام الحركة الوطنية على المشرق والمغرب العربيين، وتشديد الحصار الفرنسي على إفريقيا السوداء.

ومع ذلك فإن الغزو الفرنسي للقارة الإفريقية، ساهم في التقريب بين الأفارقة والجزائريين بإخضاعهم لنفس الهيمنة، فقد استطاع الطلبة والعمال والجنود، وحتى

<sup>1</sup> - محمد فايق: عبد الناصر والثورة الإفريقية، ط2، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1978، ص17.

<sup>2</sup> -Yacoubazerbo :op.cit, p115.

<sup>3</sup> - M. Cornevin : Histoire de l'Afrique contemporaine, payat, paris, 1978. P108.

النواب في المجالس الفرنسية، أن يتعارفوا ويتعايشوا مما ولد لديهم نوع من الإحساس المشترك في القضايا المصيرية التي تتعلق بالقارة الإفريقية، وقد جسد "محمد الشريف ساحلي" في كتابه "المؤامرة ضد الشعوب" (\*) الإفريقية، المطبوع في الجزائر عام 1951. صورة هذا التضامن بتنديده بمشاريع الأور-افريقية (\*\*\*) التي تم تخطيها بين الحربين، وأعيد بعثها بعد الحرب العالمية الثانية، منها المخطط المنسوب للمدير السابق لشؤون الاهالي، (Louis Miliot)، الذي اعتزم في عام 1941 تحويل اليد العاملة الجزائرية إلى النيجر، وتهيئة المجال لاستقبال المعمرين الاوروبيين. ولمواجهة هذه المؤامرة دعا محمد الشريف ساحلي إلى الوحدة والتضامن بين الأفارقة، والتعاون مع القوى المناهضة للامبريالية في العالم (1).

وتحت تأثير أفكار "محمد الشريف الساحلي" اعتزم حسين ايت أحمد، في عام 1948 وضع إستراتيجية للتوسع نحو القارة الإفريقية، على شكل جبهة ثورية "للشعوب المضطهدة" أوصى خلالها بربط علاقات مع المهاجرين الأفارقة والأسويين، من الطلبة والنقابيين، وشدد على استغلال التأثيرات الايجابية لرفض الجنود السنيغاليين الالتحاق بجبهات القتال في الجزائر، على الرأي العام الفرنسي، وفي صفوف المهاجرين الأفارقة (2).

(\*)-Mohammad chérif Sahli : le complot contre les peuples africains.

(\*\*)-للاطلاع على مشاريع الأورو- أفريقية انظر.

- C.R.Ageron : " l'idée d'Eurafrique et le débat colonial franco-allemand dans l'entre deux- guerre z » revue d'histoire moderne et contemporaine", juillet- septembre 1975, p.p 446 -447.

<sup>1</sup> -Gy Pervellé : le panafricanisme du F.L.N. algérien, colloque intitulé l'Afrique noire française : l'heure des indépendances Aix- en- Provence, 26-29 avril 1990.CNRS Edition, 1992, p 514.

<sup>2</sup> - Mohammad Harbi : les archives de la révolution algérienne, OP. Cit ,p 44.

وأشارت المجاهد في عددها الثاني عام 1956 إلى البعد الإفريقي للثورة الجزائرية في تصديها للسياسة الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء عن الجزائر، ونوهت بأهمية هذا المكسب الطبيعي الذي شكل حلقة الوصل بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء حيث كتبت تقول: "عاشت الأمم الإفريقية قبل العهد الاستعماري بكثير حياتها الاتحادية، يجب ان يرجع للصحراء دورها التاريخي، وهو قيامها بدور خط الوصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء"<sup>(1)</sup>.

غير أن الشخصية التي آمنت بالبعد الإفريقي للثورة الجزائرية، وجسدها على أرض الواقع إنها شخصية "فرانتز فانون" وذلك لأسباب منها.

- فانون بوصفه زنجيا منحدر من أصول إفريقية "حرز الانتيل" له حساب مع الاستعمار بعد التحاقه بالجزائر، كرئيس مصلحة في مستشفى الأمراض العقلية بالبلدية عام 1953، تمكن من العثور على وجود عامل مشترك بين شعبه والشعب الجزائري، فعامل الاضطهاد والتمييز العنصري الذي لمسه "فانون" في معاملة الفرنسيين للجزائريين، دفع فانون إلى اتجاه التضامن مع الشعب الجزائري دون سواه، فمعروف على فانون موقفه الراديكالي من التمييز العنصري.<sup>(2)</sup>

- ثقافة فانون وتكوينه، بالإضافة إلى وضعية شعبه، يجعل منه شخصا مناهضا للاستعمار عبر عن ذلك في البداية- خلال إقامته بفرنسا- بالكتابة، بعد أن تعذر عليه الكفاح العملي، لكن وجوده في الجزائر، وبمناسبة اندلاع الثورة الجزائرية، كان فرصة لقانون لإظهار رفضه للاستعمار عمليا بانخراط فيها.

- و لا شك أنه مما زاد في جاذبية فانون نحو كفاح الشعب الجزائري، إنه بلد إفريقي فهي فرصة لإثبات نفوق الإفريقي على "الأوروبي الأبيض".

<sup>1</sup> - "الصحراء الفرنسية: حلم وسراب" المجاهد عدد 2، 1956.

<sup>2</sup> - طه طنطاوي: فرانتز فانون والثورة الجزائرية، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2011، ص-

لقد ساهمت كتب "فانون" (من أجل إفريقيا، المعذبون في الأرض، الثورة الجزائرية في عامها الخامس، او سوسيولوجية ثورة)، ومقالاته في الجرائد الرسمية للثورة الجزائرية (المقاومة، المجاهد)، في فضح الأساليب الاستعمارية في إفريقيا وشددت على الوحدة الإفريقية لتجاوز المحنة الاستعمارية<sup>(1)</sup>.

ونفهم من هنا أن إفريقية جبهة التحرير الوطني تتجاوز المفهوم العنصري والثقافي للوحدة الإفريقية الذي تضمنه مصطلح "الأفريكانيزم"، وتطرح مسألة الوحدة الإفريقية كمفهوم شمولي يوسع دائرة التضامن إلى إفريقيا كلها، ويجمع في ذات الوقت بين إفريقيا السوداء، وإفريقيا البيضاء، متجاوزة بذلك الطرح الاستعماري الذي حاول الفصل بين السوداء، والبيضاء على أسس عنصرية وطبيعة، بادعائه أن الصحراء تشكل حاجزا بين الإفريقيتين، وأن الرجل الأبيض غير قادر على التواصل مع الرجل الأسود.

لقد جسد هذا الطرح بصورة ملموسة ابتداء من عام 1958 في التظاهرات التي شهدتها القارة سواء، تتعلق الأمر بمؤتمرات الدول الإفريقية، أو مؤتمرات الشعوب الإفريقية، بذلت خلالها جبهة التحرير الوطني جهودا كبيرة لأفرقه القضية الجزائرية، عن طريق ممثلها، "محمد اليزيد" بالنسبة لمؤتمرات الدول الإفريقية، و"أحمد بومنجل" بالنسبة لمؤتمرات الشعوب الإفريقية.

### مؤتمرات الدول الإفريقية وموقفها من القضية الجزائرية:

لقد اعتبرت هذه المؤتمرات النواة الأولى لبعث الشخصية الإفريقية الجديدة على المستوى الإفريقي والدولي وكان حضور القضية الجزائرية فيها بمثابة تأكيد على الشخصية الإفريقية للجزائر، وتجد لسياسة فرنسا التي أرادت عزل الثورة وحرمانها من عمقها الإفريقي.

<sup>1</sup>-محمد الميلي: فرانتز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص134



انعقد المؤتمر الأول للدول الإفريقية المستقلة بدعوة من الرئيس الغاني، "في أكرا" في الفترة (15-22 أبريل 1958)، وحضرته ثمان دولة إفريقية مستقلة وهي: مصر، تونس، ليبيا المغرب، السودان، غانا، إثيوبيا، ليبيريا، ومثل الجزائر في هذا المؤتمر "محمد اليزيد"<sup>(1)</sup>.

وكان الهدف الأساسي لهذا هو البحث عن سبيل تحرير الأقطار من الهيمنة الاستعمارية، وتوفير أجواء الدعم والتضامن والتكامل بين الدول الإفريقية بإنشاء منظمة قارية تتمتع بصلاحيات دبلوماسية تكون من أولويات أهدافها الدفاع عن الأقطار الإفريقية التي لم تحصل بعد على الاستقلال<sup>(2)</sup>.

إن حضور الدول العربية الأربعة في هذا المؤتمر قد مكن من إعطاء الأولوية للقضية الجزائرية في النقاشات التي جرت سرا بين رؤساء الدول الممثلة في المؤتمر لكن هذه النقاشات لم تسفر على تبني مواقف راديكالية تجاه القضية الجزائرية، إذ نصت اللائحة المصادق عليها بخصوص الجزائر، على وقوف دول مؤتمر أكرا إلى جانب حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره، كما ألزم الدول المشاركة ببذل كل الجهود على الصعيد المادي والدبلوماسي لمساعدة الشعب الجزائري إلى غاية الحصول على استقلاله، وقرر المؤتمر إرسال بعثات إلى مختلف دول العالم للتعريف بالقضية الجزائرية والدفاع عنها وفي النهاية أوصى المؤتمر بتشكيل لجنة فرعية ضمن المجموعة الأفرو-آسيوية، من أجل التنسيق الأحسن بين دول المجموعة داخل الهيئة الأممية عند عرض القضية الجزائرية<sup>(3)</sup>.

إن هذه القرارات دلت على تفهم دول مؤتمر أكرا لمطالب الشعب الجزائري وعبرت عنه قوة التضامن الإفريقي تجاه القضايا المشتركة وهذا بطبيعة الحال انتصار

<sup>1</sup>- أحمد سعيود: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص142.

<sup>2</sup>- أحمد بشيري: مرجع سابق، ص129.

<sup>3</sup>- "مغزى ندوة عكري"، المجاهد، عدد 23، 7 ماي 1958.

دبلوماسية تحققه جبهة التحرير الوطني في إفريقيا، وضربة قاسية لفرنسا التي حاولت التعريف بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء.

تجسيدا للتأييد الذي حظيت به القضية الجزائرية في مؤتمر أكرام 1958، قامت الدول الإفريقية المستقلة، بتكليف وفد عنها يقوده "م. حالم" (MM.halam) سفير غانا لدى إسرائيل "وعبد العالي" سفير المغرب في لندن، و"ياو تركسن" (WayTurkson) الملحق الصحفي لدى سفارة السودان بلندن، و"حسان محمد الأمين" الأمين العام لسفارة السودان في لندن، في مهمة للدعاية للقضية الجزائرية في الدول الاسكندنافية وإيرلندا.

استقبلت البعثة من طرف شخصيات عاملة بالسلك الدبلوماسي لهذه الدول، استعرضت خلالها الإبعاد الحقيقية للكفاح الشعب الجزائري، والسياسة القمعية الممارسة في حقه من طرف الاستعمار الفرنسي، ودافعت عن فكرة أن جبهة التحرير هي الممثل الحقيقي للشعب الجزائري، وكان لها ندوات صحفية لشرح نفس الأفكار في عواصم الدول المشار إليها سابقا، في هلسنكي، ستوكهولم، أوسلو، ودبلن<sup>(1)</sup>. استمرار على نفس النهج حققت دبلوماسية الحكومة المؤقتة، انتصار آخر في المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة المنعقد خلال فترة (4-9 أوت 1959) في منروفيا، الذي جمع الدول الإفريقية الثمانية السالفة الذكر، يضاف إليها دولة غينيا التي تحصلت على استقلالها في 2 أكتوبر وشارك وفد الحكومة المؤقتة عضو كامل في أشغال المؤتمر. وشوهد العلم الجزائري مرفوعا فوق المؤتمر<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>-C.A.D.F,M.A.E/193,mission de la conférence d Accra dans les pays nordiques et en Irlande

<sup>2</sup>- الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، دراسات وبحوث المنقلى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة القضية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، (ب.س.ط)، ص93.

وعند افتتاح المؤتمر ألقى "حسين ذو الفقار" ممثل الوفد المصري خطابا مهما نداء فيه بالفضائع التي ترتكبها فرنسا ضد الشعب الجزائري، كما ندد بقرار فرنسا القاضي بإجراء تجاربها النووية في الصحراء الكبرى، وتحدث عن قضية الجزائر. فنقل صورا حية للإرهاب الفظيع وألوان الدمار الذي لحق بالجزائر منذ اندلاع الثورة الجزائرية، حيث ذكر أن الجيش الفرنسي يعيش في حالة فزع من تكرار موقعه "ديان بيان فو" وأوضح أن ديغول لم يعرض شيئا جوهريا لحل القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

وردا عن سؤال "محمد اليزيد" ماذا يجب عمله من أجل الجزائر؟ أوصى المؤتمر في لائحته المخصصة للجزائر، الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وطالب فرنسا بسحب جيوشها والدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، وندد بما تقدمه دول الحلف الأطلسي من إعانات لفرنسا في حربها ضد الجزائر، وألح على الدول المستقلة بمواصلة العمل الدبلوماسي لنصرة القضية في المحافل الدولية ومنح الجزائر مساعدات مادية تبعا لإمكانيات كل دولة وتقرير اعتبار يوم "أول نوفمبر" من كل سنة يوم الجزائر<sup>(2)</sup>.

واستجابة لنداء المؤتمر اعترفت كل من غانا، وغينيا<sup>(\*)</sup> وكان اعترافهما دليل على قوة التضامن بين الحكومات الإفريقية، وهذا بطبيعة الحال يعد مكسبا جديدا تحرره الثورة الجزائرية في إفريقيا.

<sup>1</sup> - لميش صالح: مرجع سابق، ص140.

<sup>2</sup> - "منروفيا انتصار جديد للجزائر"، المجاهد، عدد، 48، 10 أوت 1959.

(\*) - أعرب الممثل الغيني "إسماعيل توري" في 7 وأن 1959 عن أمل حكومته في إقامة علاقات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، جاء في تصريحه مايلي "مشكل الاعتراف بين الحكومة العينية، والحكومة الجزائرية تمت تسويته من قبل الحكومة المؤقتة الجزائرية عندما كانت هذه الأخيرة من الدول الأولى التي اعترفت بالحكومة الغينية غداة استقلالها" وأعربت غانا في العاشر من شهر جويلية عام 1959 عن اعترافها بالعبارات التالية: "لقد قررت حكومة غانا أن تمنح اعترافا بواقع الحكومة المؤقتة الجزائرية" انظر:

Slimane chikh,: l'Algérie et l'Afrique, op.cit, p718.

حسب التقاليد الدبلوماسية وعلى غرار الاعتراف الغيني بالحكومة المؤقتة الجزائرية، تنقل "محمد اليزيد في 09 أوت 1959 إلى العاصمة الغينية "كونا كري" وأجرى مباحثات مع رئيس الحكومة الغينية والحرب الحاكم في غينيا " (P.D.G) وتوجت هذه الزيارة فيما بعد تفتح مكتب لجبهة التحرير الوطني في غينيا، تحت إشراف "عمر أو صديق"<sup>(1)</sup>.

في الحقيقة أن غانا<sup>(\*\*)</sup> و غينيا ، وفيما بعد مالي وقعت اتفاقية تعاون على أساس معاداة للاستعمار بجميع أشكاله، انطوت على دعم غير مشروط لكفاح الشعب الجزائري، وفي هذا الصدد ذكر محمد حربي في مذكراته أن الرئيس الغيني كان سفيرا للجزائر لدى الرئيس "توبمان" الليبيري، و"هيلاي سيلاسي" الرئيس الإثيوبي، وكان أحسن مدافع عن القضية الجزائرية لدى محاوريتها لأفارقة الذين كان جندهم يحاربون بجانب القوات الفرنسية في الجزائري<sup>(2)</sup>.

وتجلت مظاهر الدعم الغاني، والغيني، والمالي للقضية الجزائرية في الجوانب التالي:  
- تجنيد المتطوعين الأفارقة للانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني، وكان هذا التجنيد يتم بمساعدة "جمعية الأخوة المسلمة والدفاع عن الإسلام"<sup>(3)</sup>. وتمكنت غانا من فتح خمسة مراكز للتجنيد والتدريب، واستقبل إلى غاية 1960 أكثر من 500متطوع<sup>(4)</sup>.

- الدعاية للثورة الجزائرية عن طريق إذاعتي "أكرا" و"كوناكري" أين كان يبث صوت الجزائر.

<sup>1</sup> - Slimane CHIKH : l'Algérie et l'Afrique, op.cit, p727.

<sup>(\*\*)</sup> - تأسست في غانا جمعية حكومية لمتابعة القضية الجزائرية جعلت من السفارة الغانية بتونس مقرا لها من أعضائها: Assar(ممثل وزارة الخارجية)، الجنرال بلونج(major plange)، yeveur(ممثل المكتب الإفريقي) انظر....

S.H.D, 1H1596/D1 : aide aux rebelles Algériens-pays d'Afrique

<sup>2</sup> - محمد حربي: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية (1945-1962)، ترجمة بوباكير عبد العزيز، ط1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص359.

<sup>3</sup> - Gibert Meynier : histoire intérieure du F.L.N.Editions, Gasbah, Algérie, 2003. P.385.

<sup>4</sup> - عمار قليل: ملحمة الجزائر، ج3، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1991، ص130.

- جمع المواد الغذائية والمساعدات المالية التي تولاها شبكة من التجار المسلمين المنتشرة في: كانو، ابيجان، فورت لامي، يقودهم مولاي عمار محمد، والحاج محمد قاسم<sup>(1)</sup>

- نقل الأسلحة الآتية من أوروبا، ومصر، عبر ميناء "كوناكري" وإيصالها إلى الحدود الجزائرية- المالية،<sup>(2)</sup>. ومن أمثلة ذلك شحنة الأسلحة الثقيلة ونصف الثقيلة (20 قنطار) التي اقتناها "عبد الحفيظ بوالصوف" من تشكو سلوفاكيا، باسم غينيا، وقد تسلمها "عبد العزيز بوتفليقة"، وبن سياق" من الرئيس "سيكوتوري" وساعدت السلطات الغينية على نقلها برا بالشاحنات والسيارات إلى باماكو" ومنها إلى قاعدة "غاو"، وتنقل الأسلحة من غينيا إلى مالي أحيانا بواسطة طائرات عسكرية من نوع "ليوشلي"،<sup>14</sup> طيارها روسي، لكن دون علمه بالعملية التي كانت تتم سرا<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة لدولة مالي فقد تأسست بها لجنة لمساعدة الجزائر، ذات علاقة ببعثة "عبد العزيز بوتفليقة"، التي أوفدتها قيادة الأركانالي مالي في عام 1960، قصد فتح القاعدة الجنوبية وسمحت لها السلطات المالية بالقيام بعملية التجنيد، وجمع الأموال والجمال وإقامة جهاز بث في "غاو"<sup>(4)</sup>.

دائما في إطار تظاهرات الدول الإفريقية المستقلة، انعقد مؤتمر آخر في العاصمة الإثيوبية "أديسا أباب" في الفترة (14-24 جوان 1960)، بمشاركة دول إفريقية نالت استقلالها في سنة 1960، وقررت الالتحاق بصف الدول الإفريقية الداعمة لحركات التحرر في إفريقيا، وهذه الدول هي: الحكومة المؤقتة الجزائرية، غانا، غينيا، ليبيريا، أثيوبيا، الطوغو، المغرب، تونس، ليبيا، الصومال، الكامرون،

<sup>1</sup>-S.H.D, 1H1596/D1 :aide aux rebelles Algériens-pays d'Afrique

<sup>2</sup> -Gibert Meynier :op.coit, pp.382-388.

<sup>3</sup>- عبد الله مقلاتي، رموم محفوظ: الجبهة الجنوبية المالية النيجرية ودورها في الثورة، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر 2009، ص، ص75-76.

<sup>4</sup> -Gibert Meynier,op.cit, p582.

النيجر، مصر، السودان، بالإضافة إلى وفود دول أخرى شاركت بصفة ملاحظ كـ:  
انغولا، كينيا، اوغندا، رواندا، بورندي...<sup>(1)</sup>.

إن هذه الكثرة العددية من الناحية النظرية يمكن أن تعطي دفع قوي للقضية الجزائرية غير أنه بالنظر الظرف الدولي الذي أُنقِد فيه المؤتمر والذي تميز خاصة بطرح ديغول لمبدأ التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية في 14 جوان 1960، شكل هذا المتغير الجديد في القضية الجزائرية الأساس الذي دارت حوله المناقشات بين الدول الإفريقية، وبرز ذلك أكثر في اللائحة التي صادق عليها المؤتمر بخصوص الجزائر، والتي شددت فيها على أهمية تسوية النزاع الجزائري الفرنسي بالمفاوضات، ولم يشاطر المؤتمر المشروع الذي تقدم به وزير الدولة العيني "ديالو عبد الرحمان" (M. Dialo abdourahman) والذي نص على:

- تنظيم فريق من المتطوعين للانخراط في الجيش الجزائري، وسحب كل الجنود الأفارقة من الجزائر.

- إنشاء صندوق دعم للثورة الجزائرية يعتمد على المساهمات التي تقدمها كل دولة.

- تطوير العمل الإعلامي المكتوب والمسموع من أجل التعريف بالجرائم الاستعمارية في الجزائر<sup>(2)</sup>.

الاقتراح الوحيد الذي تم قبوله هو "قرار سحب كل الجنود المجندين في الجيش الفرنسي، أما ما فوق ذلك كان تكرر وإعادة لأفكار طرحت في المؤتمرات السابقة كمواصلة الدعم للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وإرسال وفود إلى مختلف العواصم الدولية للدعاية للقضية الجزائرية<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - Slimane chikh : l'Algérie port de l'Afrique op.cit, pp 135-163.

<sup>2</sup> - "الجزائر في ندوة الدول الإفريقية المستقلة باديسا ابابا" المجاهد، عدد 71، 1960/06/27.

<sup>3</sup> - Slimane chikh : l'Algérie port de l'Afrique, op.cit, p136.

يتضح من هذا المؤتمر أن إرادة الأفارقة في فتح المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا تغلب على كل الاعتبارات، وهي خاصية ستطغى على كل جهود الدول الإفريقية بدء من هذا المؤتمر إلى غاية إعلان استقلال الجزائر، فمثلا، مؤتمر "ليوبدفييل" (Léopoldville) المستدعى من طرف "باتريس لوموميا" (patrice lumumba) في الفترة (25-31 أوت 1960)، ركز جل اهتمامه على القضية الكونغولية، ولم يتعرض للقضية الجزائرية، إلا من جانب التنديد بالتجارب النووية في الصحراء الجزائر<sup>(1)</sup>.

ومن هذا العرض البسيط لمؤتمرات الدول الإفريقية المستقلة نلاحظ أنها اشتركت في خاصية واحدة هي تغلب الانشغالات الدبلوماسية على الدعم اللامشروط لحركات التحرر الإفريقية، وهذا لتأثير دول مثل "ليبيريا، وإثيوبيا" التي ما زالت متشبثة بالفكر الغربي الاستعماري، وعليه فبالرغم من أن جبهة التحرير لم تحصل من هذه المؤتمرات على مواقف راديكالية بخصوص القضية الجزائرية فإنها تمكنت من تحقيق انتصارات دبلوماسية في مقدمتها:

1- إعطاء صفة العضوية الكاملة للوفود الجزائرية.

2- اعتراف العديد من الدول الإفريقية بالحكومة المؤقتة بغض النظر عن نوع الاعتراف<sup>(\*)</sup> ومن جانب آخر ستسجل دبلوماسية الحكومة المؤقتة الجزائرية دعم غير مشروط ومواقف ملتزمة لصالح القضية في مؤتمرات الشعوب الإفريقية.

<sup>1</sup> - محمد أبو الفتوح الخياط: الوحدة الإفريقية، دار المصارف، مصر، 1965، ص، ص39-40.

(\*) - بالإضافة الى اعتراف كل من غانا وغينيا بالحكومة المؤقتة جاءت اعترافات الدول الإفريقية على النحو التالي: - اعتراف الطوغو: في 6 مارس 1960 ووجهت الحكومة المؤقتة إلى السيد "سيلفانوس أو لمبيوس" (رئيس دولة الطوغو) برقية تهنيئ فيها وتعترف بجمهورية الطوغو الجديدة، فرد عليها رئيس الطوغو بترقية صدرت عن مدينة "لومي بتاريخ 17/6/1960 واستهلها بما يلي "فخامة السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن طريق السيد وزير الخارجية وجاء فيها "لقد أخذنا علما بالقرار القطعي الذي اتخذته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتضمن اعترافها بالطوغو جمهورية مستقلة مطلقة السيادة" وهذا التصريح يعني =

مؤتمرات الشعوب الإفريقية والقضية الجزائرية

لقد شكلت هذه المؤتمرات منتدى إفريقي واسع، ضم الحركات والأحزاب والتنظيمات النقابية يجمعها هدف واحد، هو دراسة سبل القضاء على الظاهرة الاستعمارية والخروج بقرارات إلزامية للنهوض بواقع القارة الإفريقية، ومن هنا كانت هذه المؤتمرات ذات طابع دبلوماسي أقل إذا ما قورنت بندوات الدول الإفريقية.

=اعترافا ضمنيا من الطوغو بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية انظر محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، ط2، دار الرائد للكتاب ببيروت، 2005، ص، ص، 160-161.

- حدثت حالة مماثلة مع الكونغو: إذ بعد الوفاة المأساوية للرئيس "باتريس لومومبا" بعث رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "فرحات عباس" برسالة إلى رئيس حكومة الرئيس "جزنكا" بتاريخ 18/2/1961 الحكومة لمؤقتة للجمهورية المؤقتة الجزائرية تتقدم بتعازيها الخالصة لحكومة "جزنكا" التي تعترف بها كحكومة وحيدة للكونغو" وردا على هذه الرسالة، فرد جزنكا على ذلك برسالة في 19 فيفري 1961 وجاء فيها إن حكومة الكونغو تتقدم إليكم بالشكر على تضامنكم وتعاونكم مع شعب الكونغو وحكومته في محنتها الوطنية باغتيال الرئيس "باتريس لومومبا، ورفيقه "مؤوبولو"، و"أوكيتو"، وإني لحريص أيضا على أن أشركم باسم شعب الكونغو، وحكومته اعترافكم بشرعية حكومة "سنانلي فيل" العاصمة، كما تعرب الحكومة عن رغبتها في أن تقام بمجرد تلقي هذه الرسالة علاقات دبلوماسية بين الكونغو وبلدكم انظر نص الرسالة في EL Moudjahid N°:78.23/2/1961 كما اعترفت مالي اعترافا قانونيا بالحكومة المؤقتة الجزائرية، حيث وجه الرئيس "موديبوكايتا" في 18/2/1961 ببرقية الى الرئيس فرحات عباس جاء فيها "ان حكومة جمهورية مالي تقرر أن تعترف ان السلطة الوحيدة التي لها حق الكلام باسم الشعب الجزائري هي الحكومة المؤقتة، التي تشرفون فخامتكم برئاستها، وتعلن حكومة مالي رغبتها في أن تنشئ في الحال علاقات دبلوماسية مع الحكومة الجزائرية، انظر محمد بجاوي مرجع سابق ص، ص 154-155.

- كما اعترفت ليبيريا بواقع الحكومة المؤقتة الجزائرية في 07 جوان 1960 يمكن أن نضيف وفقا لمبدأ الأخذ في الاعتبار فيه بعض الدول الإفريقية التي لم تعترف ضمنا بالحكومة المؤقتة الجزائرية لكن أقامت علاقات غير رسمية مع هذه الأخيرة كما هو الحال بالنسبة لإثيوبيا التي دعت وفد الحكومة المؤقتة إلى المشاركة كعضو كامل، في المؤتمر الثالث المنعقد باديس ابابا" في جوان 1960 أين رفع العلم الجزائري، كما حدث ذلك أيضا في مؤتمر منروفيا، الصومال، ونيجيريا صوتتا خلال المؤتمرات الإفريقية لصالح استقلال الجزائر، ولهذا اعتبروا حلفاء لجبهة التحرير الوطني حتى ولو لم يعترفوا بالحكومة المؤقتة الجزائرية انظر

Slimane chikh : l'Algérie et l'Afrique, op.cit, p720.



انعقد المؤتمر الأول للشعوب الإفريقية في العاصمة الغانية "أكرا"، في الفترة (5-13-1958) بحضور 300 مندوب يمثلون 62 هيئة في 18 بلد إفريقي، ومثلت الجزائر فيه من طرف كل من، أحمد بومنجل، وشوقي مصطفى، وفرانز فانون، وبتأثير من الوفد الجزائري، شكل موضوع "العنف" مركز اهتمام المشاركين في المؤتمر، فبالرغم من سيطرة الطرح الغاندي لنكرونا" العمل الخالي من العنف"، فإن المؤتمر أبدى تضامنه مع أولئك الذين أجبروا على مواجهة العنف للحصول على الاستقلال الوطني، في مقدمتهم الشعب الجزائري، الذي لقي كفاحه ترحاب كبير بين الوفود الحاضرة<sup>(1)</sup>.

لقد أستطاع الوفد الجزائري أن ينبه الوفود المشاركة إلى حقيقة مفادها أن طرح مسألة اللاعنف، لا يجب أن تذهب إلى حد الاعتقاد بإمكانية تحول فكر الاستعمار فجأة إلى تصرف إنساني، وإنما يجب أن يفهم أن هذا التحول يتم نتيجة ضعف أو اختلال في ميزان القوى ، فالتاريخ يثبت أنه ما من قوة استعمارية تقبل بالانسحاب دون أن تجرب كل الوسائل للاحتفاظ بسيطرتها، إن مسألة هذا التحول إلى هذه الفكرة، تترك آثار سلبية على مستقبل الدولة المستعمرة فيما بعد<sup>(2)</sup>. واسقط الوفد الجزائري هذا الطرح على تصرف الاستعمار الفرنسي في إفريقيا السوداء بقوله "إن التجديد الذي أدخلته فرنسا في سياستها تجاه إفريقيا السوداء (القانون الإطار، المجموعة) دون أن تواجه العنف، إنما كان نتيجة فشله في جهات أخرى خاصة في الجزائر، هذا التصرف ينطوي على مناورة القصد منها الإبقاء على النفوذ الفرنسي

<sup>1</sup>-Slimane chikh : l'Algérie porte de l'Afrique, op.cit.

<sup>2</sup>-فرانز فانون: من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (بسط) ، ص159.

في إفريقيا بأسلوب آخر بعيدا عن العنف، ولكن حسب تصور جبهة التحرير<sup>(1)</sup>، إن الخبز الذي تعطيه للفقير لا يغنيه بل يثبته في الفقر.

إن هذه الحقيقية دفعت الوفود المشاركة التي ما زالت دولها تقبع تحت السيطرة الاستعمارية إلى التنديد بخطورة مناورات الامبريالية الفرنسية وأجمعوا على أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد الذي سيحطم الدولة المسيطرة.

وبرز نجاح الوفد الجزائري في إقناع الأفارقة بعدالة القضية الجزائرية في اللائحة التي تبناها المؤتمر بخصوص الجزائر. فقد أكدت على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. كما أوصت بالأعراف الحكومة المؤقتة الجزائرية، وعينت الدول التي يتوجب عليها ذلك (غانا، غينيا، ليبيريا، اثيوبيا)، كذلك تنظيم يوم للتضامن الإفريقي مع الجزائر، يتم فيه جمع التبرعات لضحايا حرب الجرب الجزائر، والقيام لمظاهرات، لفضح الأساليب الوحشية التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري<sup>(2)</sup>.

وكان القرار الأمم الذي اتخذه المؤتمر، هو إنشاء هيئة دائمة للشعوب الإفريقية، وعين أحمد بومنجل عضو فيها وأسندت لها المهام التالية:

- بث روح التفاهم والوحدة بين شعوب إفريقيا.
- الإسراع في تحرير إفريقيا من الاستعمار والاحتلال.
- تعبئة الرأي العام العالمي لتأييد حركة التحرر الإفريقي ولإيجاد وسائل وطرق ملموسة لتحقيق هذا الغرض<sup>(3)</sup>.

لقد بين هذا المؤتمر المكانة التي تتمتع بها الثورة الجزائرية بين الشعوب الإفريقية وأبرز تضامن هذه الشعوب مع الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري

<sup>1</sup>- نفس المصدر، ص159.

<sup>2</sup>-Slimane chikh : l'Algérie et l'Afrique, op.cit, p729.

<sup>3</sup>- شوقي الجمل : مرجع سابق، ص100.

لاسترجاع سيادته هذا يعكس ما كانت تتوقعه الدوائر الاستعمارية من أن المؤتمر سيشكل أداة أدانه للنموذج الجزائري في الكفاح وأكد على تصميم الأفارقة على استعمال كل الوسائل بما فيها العنف لطرد الاستعمار من القارة الإفريقية.

دائما في إطار دعم الكفاح الإفريقي عقد في تونس مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني في الفترة من 25 إلى 30 جانفي 1960، بحضور عدة وفود تمثل النقابات والهيئات المختلفة في البلاد لأفريقية، وشكل الوضع في الجزائر محور أشغال المؤتمر، إذ القي ممثل الوفد الجزائري "أحمد بومنجل" خطابا ذكر فيه " أنه على بعد 100 كلم من هنا تجرى حرب مفروضة على الشعب الجزائري منذ أكثر من 8 سنوات من أجل انتزاع حقه في الاستقلال، وبأنه على بعد 180 كلم من هنا توجد مدرسة للتعذيب، يمارس فيها الاستعمار أبشع أنواع التعذيب على الشعب الجزائري وأنهى خطابه بدعوة الأفارقة إلى الوقوف بجانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي، الذي هو جزء من كفاح الشعوب الإفريقية، المكافحة في سبيل الحرية والانعقاد البشري".<sup>(1)</sup>

إن خطاب الوفد الجزائري لقي تجاوبا كبيرا من طرف الوفود المشاركة، أنهى بذلك الجو الاعتدالي الذي أثاره خطاب بورقيبة، وانتهى المؤتمر في لائحة بخصوص الجزائر الى تبني كل النقاط التي وردت في خطاب "أحمد بومنجل" وتتمثل في :

- دعوة الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة الاعتراف بها في أقرب وقت ممكن.

- إدراج مساهمة منتظمة لفائدة جبهة التحرير الوطني في ميزانية الدول الإفريقية المستقلة<sup>(2)</sup>. وفي هذا الإطار قدمت غينيا مساهمة قدرها 5000 جنيه إسترليني<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- "الجزائر خط الدفاع الأمامي عن القارة الإفريقية"، المجاهد، عدد 61. 1960/2/8.

<sup>2</sup>- نفس المصدر

<sup>3</sup>-C.A.O.M.81F/2427, le F.L.N. et l'étranger, condensé des informations, du 1960.

و176000 فرنك فرنسي من النقابة العمالية الغينية، و 50000 دولار إثيوبي من إثيوبيا، 10000 جنيه إسترليني من غانا، و 2500 دولار من ليبيريا، 19.000.000 فرنك فرنسي من السودان<sup>(\*)</sup>، بالإضافة إلى المساهمة الدورية (كل أربعة أشهر) التي كان يقدمها المركز الثقافي الإسلامي بنيامي وقدرت في هذا التاريخ بحوالي 12500 فرنك فرنسي<sup>(1)</sup>.

- سحب الجنود الإفريقيين المجندين في الجزائر.

- إنشاء هيئة متطوعين إفريقيين لصالح جيش التحرير الوطني<sup>(\*\*)(2)</sup>، وفي هذه النقطة ذكر أحمد بومنجل " أن التجنيد كان رمزيا لا يتعدى العشرات، وفي المقابل أعلن استعداد جيش التحرير الوطني استقبال مجندين إفريقيين لتدريب في صفوف جيش التحرير الوطني، سنة بعد ذلك تم استقبال مكافحين (أكثر من 200 شخص) قدموا من أنغولا والكونغو في مخيم "ميلاق" للتدريب، في نفس المدة تقريبا وصل الى مركز "سيغنجن" 7 كاميرونيين، والى مركز "دار الكبداني" 24 انغولي<sup>(3)</sup>..

كما وجه المؤتمر رسالة إلى رئيس الولاية المتحدة الأمريكية بين له فيها خطورة تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة الفرنسية في شمال إفريقيا، على السلم في القارة الإفريقية وفي العالم كله، وناشد هذه الأخيرة على اتخاذ إجراءات من شأنها كفالة السلم في الجزائر ومما جاء فيها "...يلاحظ مرة أخرى أن تأييد الولايات

<sup>(\*)</sup> - بدأت الإسهامات المالية السودانية للثورة الجزائرية منذ 1958 إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية للجزائر ، وكانت على النحو الآتي: (20000 جنيه سوداني) في عام 1958، (1500 جنيه سوداني) عام 1959، (10000 جنيه سوداني) في عام 1961، انظر... S.h.D, 1H1596/D1 : aide aux rebelles Algériens-pays d'Afrique

<sup>1</sup> - S.h.D, 1H1596/D1 : aide aux rebelles Algériens-pays d'Afrique

<sup>(\*\*)</sup> - تكفلت غانا بمهمة الإعداد المادي والبشري لتشكيل فيلق إفريقي للانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث رصدت للعملية ما قيمته 1000 جنيه إسترليني، وفتحت على أراضيها مراكز سرية للتجنيد، تركّز معظمها في: Accra (Camp Giffard), Kumasi, Tamale, Takoradi, Ejura, Bole. استجاب لهذه العملية شباب إفريقي من عدة دول خاصة: غانا، غينيا، مالي، السودان، السنغال، سانوي، وأسفرت المهمة عن تجنيد عدد معتبر قدرته السلطات الغانية: 500-600 شاب انظر....

S.h.D, 1H1596/D1 : aide aux rebelles Algériens-pays d'Afrique

<sup>2</sup> - "الجزائر خط الدفاع الأمامي عن القارة الإفريقية"، المجاهد، مصدر سابق

<sup>3</sup> - S.h.D, 1H1596/D1 : aide aux rebelles Algériens-pays d'Afrique

المتحدة لفرنسا في سياستها له آثار خطيرة على شعوب إفريقيا... وتستعمل الأسلحة الأمريكية في الجزائر لقتل الجزائريين، وتمكن المساعدات الأمريكية المالية والاقتصادية من إطالة أمد الحرب، وكذلك إن التأييد الدبلوماسي الأمريكي الممنوح لفرنسا في آخر دورة للأمم المتحدة يشجعها على تسويق، إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية، ذلك الحل الذي سعى إليه الشعب الجزائري طيلة الخمس سنوات الأخيرة... ويطالبكم الشعب الإفريقي بالحاح التوقف عن هذه الأعمال التي تضر بالصدقة والتفاهم بين شعوبنا، وكذلك بقضية السلم في القارة الإفريقية والعالم<sup>(1)</sup>.  
وعلى الصعيد آخر، اللجنة الإدارية التي تجددت بمناسبة هذا المؤتمر، أبقّت على "بومنجل" كعضو فيها<sup>(2)</sup>.

ويتضح من هذه القرارات والإجراءات التي اتخذت في هذا المؤتمر، مدى ما وصلت إليه الشعوب الإفريقية من النضج والإدراك الصحيح للقضية الجزائرية، حيث عبرت بوضوح عن استعداد الأفارقة لمساعدة الشعب الجزائري في الحصول على تقرير مصيره وبينت الطابع الشمولي للقضايا الإفريقية بعيدا عن المصالح الفطرية. وحصلت القضية الجزائرية على دعم آخر في مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث المنعقد في القاهرة خلال الفترة (25-30 مارس 1961) بحضور 300 عضو تقريبا يمثلون 69 منظمة سياسية وعمالية، قد لعبت مصر دورا مشرفا في هذا المؤتمر من أجل دعم القضية، حيث افتتح الرئيس جمال عبد الناصر المؤتمر بخطاب تعرض فيه لمراحل كفاح القارة الإفريقية، وربط ذلك بما تمارسه فرنسا بالجزائر، وأوضح أن القضية الجزائرية تمثل ذروة النضال الإفريقي من أجل الحرية والاستقلال، وأكد أن

<sup>1</sup>-كولين ليحوم: مرجع سابق، ص380.

<sup>2</sup>-Slimane chikh : l'Algérie et l'Afrique, op.cit, p730.

الشعوب الإفريقية تؤيد الجانب الجزائري بكل قواها المادية والمعنوية في المفاوضات مع فرنسا<sup>(1)</sup>.

وكان رئيس الوفد الجزائري "أحمد بومنجل" قد قدم تقرير البرز فيه تطورات الثورة الجزائرية، وأعلن أن حكومة فرنسا عرضت الدخول في مفاوضات مع حكومة الجزائر. وقد قبلت الحكومة هذا العرض، على أساس إيجاد حل سلمي يحقق الحرية والسيادة للشعب الجزائري، وأشار إلى احتمال فشل المفاوضات بسبب مطامع فرنسا في الصحراء الغنية بالبترول ورغبتها في عدم إجلاء قواتها عن الجزائر، وطالب "أحمد بومنجل" الشعوب الإفريقية مساعدة المفاوضين الجزائريين<sup>(2)</sup>.

واستجابة لمطالب الوفد الجزائري التي عبر عنها بوضوح بومنجل في خطابه، أعلن المؤتمر في قراراته "أن تقرير المصير للشعب الجزائري هو الوسيلة الوحيدة وأكد أن المحاولات فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية فيه تهديد لاستقلال الجزائر والوحدة الإفريقية، ولذلك قرر تأييد قرار الحكومة المؤقتة الداعي إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، لوضع مبدأ تقرير المصير حيز التنفيذ، وطالب المؤتمر الدول الإفريقية بتكثيف مساعداتها المادية والدبلوماسية للثورة الجزائرية، حتى يحقق الشعب الجزائري استقلاله، واعتبر المؤتمر الصحراء من الأراضي القومية للجزائر<sup>(3)</sup>.

ولكن ما ميز هذا المؤتمر عن سابقة هي تلك الانشغالات حول موضوع الاستعمار الجديد في إفريقيا، الناتج عن الاتفاقيات التي أبرمتها الدول الإفريقية مع الدول الاستعمارية، وغياب قاعدة تنمية تعتمد عليها هذه الدول في بناء اقتصادياتها بعيدا عن احتكار الرأسمالي الأجنبي، وما يترتب عنه من سلبيات على مستقبل الدول

<sup>1</sup>-شوفي الجمل: ص214.

<sup>2</sup>- "المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية"، المجاهد، عدد، 93، 1961/4/10.

<sup>3</sup>- كولين ليجوم: ص390-391.

الإفريقية وهو ما تطلب من المؤتمر وضع تصور يمكن من تجاوز معضلة الاستعمار الجديد وفي هذا الإطار أوصى المؤتمر بالإجراءات التالية:

- إنشاء صندوق تحرير إفريقيا تساهم فيه كل الدول الإفريقية.
- إنشاء بنك إفريقي للاستثمار، ومعهد للأبحاث للنهوض بالثقافة الإفريقية .
- عقد اتفاقات جمركية، واتفاقات دفع جماعية لتنمية التبادل الاقتصادي الذي يمهد لإقامة السوق الإفريقية المشتركة.
- تنظيم التعليم بحيث يقضي على جميع المناهج الدراسية التي استحدثتها في المنطقة، وأكد على تدريس التاريخ الحقيقي لإفريقيا، وتنظيم حركات الشباب بحيث تشمل نشاطاتها الرياضية والفنون والتربية والبناء القومي.
- وأكد المؤتمر دعمه للحركات التحررية في كفافها ضد الحكومات المؤيدة للاستعمار الجديد خاصة في الكامرون، والنيجر، والسنغال ودول أخرى<sup>(1)</sup>.
- إن هذا المؤتمر يعكس بوضوح انقسام إفريقيا إلى مجموعتين، إفريقيا المنددة بقوة بالاستعمار، خاصة الاستعمار الجديد، وإفريقيا المعتدلة الراضة للمواقف الراديكالية والمؤيدة للحل التفاوضي مع الاستعمار وهذا ما سنتناوله فيما بعد.

#### القضية الجزائرية وتجمعات الوحدة الإفريقية.

إن طبيعة التكوين السياسي لإفريقيا، وارتباط بعض دولها بفرنسا، كان عائقاً أمام الخروج بمواقف راديكالية موحدة تجاه القضية الجزائرية، وتطور الأمر إلى خلق تيارين سياسيين داخل إفريقيا؛ فهناك إفريقيا الثورية التي أعلنت صراحة رفضها للاستعمار، وإفريقيا المعتدلة التي تؤمن بمسألة التكيف مع السياسات الاستعمارية، عبر النضال "البرلماني المطلبي" ، للوصول إلى حل المشاكل الإفريقية المطروحة، إن هذا الاختلاف في التوجهات السياسية قسم إفريقيا إلى مجموعتين، مجموعة الدار البيضاء ، ومجموعة منروفايا.

<sup>1</sup>- شوقي الجمل: التضامن الأسيوي الإفريقي وأثره على القضايا العربية، مرجع سابق، ص، ص 222-223.

سنحاول في هذا المحور دراسة أفكار المجموعتين فيما يتعلق بالوحدة الإفريقية، ومواقفها من القضية الجزائرية لنخرج في النهاية الى استعراض بعض جوانب السياسة الخارجية للدولة الجزائرية المستقلة تجاه إفريقيا.

**مجموعة الدار البيضاء :** تضم إفريقيا الثورية، التي تتميز بمواقفها المعادية للاستعمار وتصورها الثوري النضالي للوحدة الإفريقية، ويعود ميلاد هذه المجموعة إلى مؤتمر الدار البيضاء المنعقد في جانفي 1960، لكن أصولها الحقيقية مرتبطة بإنشاء الاتحاد الغاني-الغيني، عقب التصويت السلبي لغينيا في استفتاء 1958، وتلقت خلاله غينيا دعم مالي معتبر من غانا قدره 10 مليون جنيه إسترليني، أدى في النهاية إلى تشكيل الاتحاد الغاني-الغيني في 23 أوت 1958، الذي كل يهدف إلى تشكيل نواة أوسع على مستوى القارة الإفريقية، حيث ذكر "نكروما" في تعليقه عن هذا الاتحاد وأهدافه ما يلي: .."ان هذه هي الخطوة الأولى نحو التوحيد السياسي لإفريقيا، يهدف إلى ضمان الحرية والاستقلال لإفريقيا"<sup>(1)</sup>.

تدعم هذا الاتحاد أكثر عقب لقاء "سانيكيلي" في عام 1959 الذي جمع الرؤساء "نكروما"، و"سيكوتوري"، و"توبمان"، الذي برزت خلاله مجموعة الدول المستقلة التي مكنت من تنسيق السياسات الخارجية، لكن دون تبني مقترح "كوامينكروما" الخاص بمشروع "الولايات الإفريقية المتحدة"<sup>(2)</sup>.

بالموازاة مع الاتحاد الغاني-الغيني، ظهرت فيدرالية مالي في ظل الرابطة الاتحادية مع فرنسا (La communauté)، وشملت كل من، السنغال، والسودان الفرنسي، وكان نهجها السياسي الاستقلالي يقربها أكثر من الاتحاد السابق، إلا أن هذه الفيدرالية عرفت حياة قصيرة، بسبب الاختلاف في التوجهات السياسية بين دولتي السودان

1- مادهو بانيكار: الثورة وإفريقيا، ترجمة روفائيل جرجيس، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة،

مصر، 1966، ص165

<sup>2</sup>-Slimane chikh l'Algérie porte de l'Afriqueop.cit, p140.



الفرنسي والسنغال خاصة فيما يتعلق بمسألة الوحدة، وبعض القضايا الاستعمارية خاصة القضية الجزائرية، كل هذا أدى إلى انهيار الفيدرالية في 20 أوت 1960. واحتفظت السودان الفرنسي باسم مالي<sup>(1)</sup>.

عقب انهيار فيدرالية مالي، اقتربت هذه الأخيرة من غانا وغينيا، توج في النهاية بتوقيع ميثاق اتحاد ثلاثي مكون من غانا، وغينيا، ومالي، أدرج ضمن أهدافه الرئيسية، التصفية الكاملة للامبريالية، والاستعمار الجديد في إفريقيا، عبر تنسيق السياسات الداخلية والخارجية لجعل عملهم أكثر فعالية لاسيما في مجال تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار.

تجسيد هذه التجربة الاتحادية حسب الميثاق الموقع من طرف الدول الثلاث على النحو التالي:

- في مجال السياسة الداخلية عن طريق توعية مشتركة للدول الإفريقية بخطورة السياسة الاستعمارية في القارة وفي السياسة الخارجية بواسطة تمثيل دبلوماسي مشترك، وفي السياسة العسكرية بتنظيم منهج دفاع مشترك، ورفض إقامة قواعد عسكرية أجنبية في أقاليمهم المشتركة، وفي السياسة الاقتصادية عن طريق تخطيط مشترك يرمي إلى التخلص من آثار الاستعمار الاقتصادي، وأخيرا في السياسة الثقافية بإحياء الثقافة الإفريقية وتطويرها وتنشيط التبادل الثقافي..

ولتحقيق هذا البرنامج الواسع النطاق، أنشئت عدة هيئات عاملة لمنظمة اتحاد الدول الإفريقية، في مقدمتها مؤتمر الاتحاد الذي يمثل الهيئة العليا لإدارة الاتحاد، ويعقد اجتماعاته مرة كل ثلاث أشهر ويكون تحت رئاسة الدولة المضيفة، وتتخذ القرارات فيه بالاجتماع لكن هذه النقطة - حسب الدارسين- تتعارض مع أحكام

<sup>1</sup>-philippedeacraene :naissance et mort sur le plan international d'un état éphémère : la Fédération du Mali ,annuaire français de droit international, volume 7, paris, 1961, pp .762-786. http :// w.w.w.persé F.R. extrait le 17/11/2011.

دساتير هذه الدول التي تنص على ضرورة موافقة البرلمانات المحلية على هذه القوانين مما يجعل في النهاية قرارات مؤتمر الاتحاد شكلية ما لم توافق عليه برلمانات هذه الدول.<sup>(1)</sup>

كما أسست بجانب مؤتمر الاتحاد عدة لجان، منها اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاتحاد، ولجان في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية، ولجنة القيادة العليا<sup>(2)</sup>

ان الاتحاد الثلاثي بهذه الصيغة، لا يخرج عن إطار كونه تجمع للتشاور بين الدول الثلاث، وليس سلطة عليا فوق سلطة الدولة يفتقد إلى الآلية الإلزامية، مما يجعل وجوده هشا، لم يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع، على الرغم من الحركية التي عرفها سواء من حيث اللجان التي أسست، واللقاءات الثلاثية التي عقدت ومع ذلك يمكن اعتباره أرضية مهدت لتجمع أكبر عرف "بمجموعة الدار البيضاء".

وقد تشكلت هذه المجموعة في ندوة الدار البيضاء، التي عقدت بناء على طلب "محمد الخامس" في الفترة الممتدة من 03 إلى 7 جانفي 1961. وجمعت وفود كل من الحكومة المؤقتة الجزائرية، والمغرب، مالي، غانا، غينيا، مصر، ، ووفود دول مراقبة كسيلان، الكونغو، الطوغو، ليبيا كعضو مرافق، وعالجت العديد من المسائل، تتعلق بالقضية الجزائرية، والكونغولية والفلسطينية، والموريتانية، بالإضافة إلى الأمور التنظيمية والقانونية التي تجسد فكرة الوحدة الإفريقية<sup>(3)</sup>

وقد أشارت اللائحة المصادق عليها بخصوص المشكلة الجزائرية إلى مجموعة من النقاط، اعتبرت تقليدية مقارنة بما تم إقراره في الندوات والمؤتمرات الإفريقية السابقة وتتلخص فيما يلي:

- الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية.
- التنديد بالمساعدات التي يقدمها الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها ضد الجزائر.

<sup>1</sup> - بطرس بطرس غالي: مرجع سابق، ص، ص18-19.

<sup>2</sup> - C.A.D.F, M.A.F/193, le Groupe de Casablanca

<sup>3</sup> Ibid

- التنديد بالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية.

- سحب جميع القوات الإفريقية التي تعمل تحت القيادة الفرنسية بالجزائر، في مقابل ذلك شددت الندوة على ضرورة انخراط المتطوعين الإفريقيين في الجيش الجزائري.

كما أشارت لوائح الندوة "إلى أن استمرار الحرب في الجزائر، من شأنه أن يدفع دول المجموعة، إلى إعادة النظر في علاقاتها مع فرنسا" وهذا في نظرنا شبه التزام صريح تعطيه هذه الدول لجبهة التحرير الوطني<sup>(1)</sup>.

دلت هذه القرارات على تفهم دول مجموعة الدار البيضاء، لمطامح ومطالب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، الأمر الذي يجعل "منظمة الدار البيضاء مرتكز قوي لدبلوماسية الثورة الجزائرية، يمكنها من توسيع دائرة تضامن الأفارقة تجاه المشكلة الجزائرية وكسب المزيد من الاعترافات بالحكومة المؤقتة الجزائرية، ويسير في اتجاه الإستراتيجية الدولية التي رسمتها جبهة التحرير الوطني، المتمثلة في عزل فرنسا دوليا وتفكيك منظومتها الفرانكفونية في القارة الإفريقية.

لكن إذا كانت القضية قد لقيت إجماع وتفهم دول المجموعة، فإن ذلك لم يحصل بالنسبة للقضايا الأخرى، فمناقشة القضية الكونغولية أفرزت اختلاف بين نكروما، وسيكوتوري، فقد رأى الأول إعادة بعث القضية من جديد في الأمم المتحدة، أما الثاني فقد أيد طرح "لومومبا" القاضي بانسحاب القوات الأممية من التراب الكونغولي، وتعويضها بقوات إفريقية لحفظ السلام في المنطقة المتنازع عليها، وفي النهاية تبنى المؤتمر رأي "نكروما" الذي كان في صالح "فيزونفا" (M. Gizenga)، أما فيما يخص القضية الموريتانية فقد تحصل المغرب من المؤتمر على قرار يؤيد كل عمل يقوم به في سبيل استرجاع حقوقه، لكن القرار بدى شكليا في ظل اعتراف غانا بموريتانيا، وتدعيم علاقاتها بها خاصة بعد زيارة "ولد دادة" لأكرا في ديسمبر 1961.

<sup>1</sup> - " مؤتمر الدار البيضاء قوة التضامن العربي الإفريقي"، المجاهد، عدد 87، 16 جانفي 1961.

- اتخذ نفس القرار بالنسبة للقضية الفلسطينية، إذ نالت اللائحة المعتمدة بخصوص فلسطين رضني جمال عبد الناصر، لكن ذلك لم يتبع بالتزام صريح بقطع العلاقات مع إسرائيل خاصة من طرف غانا ومالي<sup>(1)</sup>.

لكن رغم هذه الملاحظات التي تعتبر في نظريا بداية لتفكك مجموعة الدار البيضاء فان المؤتمر مكن من اعتماد ميثاق محدد لإطار نشاطات المجموعة كان أثر له كبير في المبادئ التي تبناها فيما بعد ميثاق الوحدة الإفريقية في اديس أبابا، وهذه المبادئ هي: مبدأ الوحدة الإفريقية، مبدأ عدم الانحياز، مبدأ محاربة الاستعمار القديم والجديد.

كما أنشأ المؤتمر مؤسسات هامة للإشراف على التعاون الإفريقي ، بين الدول المنظمة إلى هذه المجموعة في مقدمتها مجلس استشاري إفريقي يتألف من ممثلين عن كل دولة ويكون له مقر دائم، ويعقد جلسات دورية.

وأسس أربع لجان هي:

- **اللجنة السياسية:** تضم رؤساء الدول الأعضاء وهي الهيئة العليا في المنظمة المختصة بتنسيق وتوحيد السياسة العامة للدول الأعضاء.

- **اللجنة الاقتصادية الإفريقية:** وتتكون هذه اللجنة من وزراء الاقتصاد أو من ينوب عنهم، أوكلت لها مهام إنشاء اتصالات بريدية وسلكية، ولاسلكية بين مختلف العواصم الإفريقية، وقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية مرتين الأولى في كونا كري (28 جويلية 1961)، والثانية في القاهرة (مارس 1962)، وأسفرت عن مشاريع طموحة، في مقدمتها "إنشاء سوق افريقية مشتركة وبنك إفريقي للتنمية"، واتحاد إفريقي للمدفوعات، ومجلس الوحدة الاقتصادية الإفريقية، وهيئة طيران افريقية، واتحاد البريد الإفريقي.

- **اللجنة الثقافية:** وتتكون من وزراء التربية والتعليم للدول الأعضاء، مهامها تتمثل في ترقية التربية والتعليم للدول الأعضاء، وعقدت أول اجتماع لها في طنجة في فترة

<sup>1</sup>-Slimane chikh : l'Algérie et l' Afrique, op.cit, p734.

31 جويلية-3 أوت 1961، واتخذت عدة قرارات منها قرار خاص بإنشاء معهد الدراسات الإفريقية.

- القيادة العليا: وتتكون من رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء، يتكفل بالدفاع المشترك عن إفريقيا، في حال حدوث عدوان خارجي، بالحرص على صيانة استقلال الدول الأعضاء، وقد اجتمعت القيادة العليا ثلاث مرات<sup>(1)</sup>، ظهر خلالها صراع غاني، مصري على مركز القيادة، فقد رفض في البداية أن تكون "اكر" مقر القيادة نظرا لوجود ضباط انجليز في الجيش الغاني، مما استدعى إخراج هؤلاء الضباط من الجيش الغاني، وفي النهاية تم اختيار غانا مقر لمركز القيادة، وعين المصري الجنرال "محمد فوزي" على رأس القيادة<sup>(2)</sup>.

- مكتب الاتصال: وهو بمثابة الأمانة العامة للمنظمة، اتفق على أن يكون مقره في مدينة "باماكو" عاصمة جمهورية مالي، أسندت إدارته إلى شخصية مغربية يدعى "دنس سلاوي"<sup>(3)</sup>.

ويظهر من هذا العرض البسيط أن مشروع، اتحاد منظمة الدار البيضاء طموح ومهم جدا، لكنه اصطدم بغياب الإرادة السياسية، لدى رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الدار البيضاء في تجسيده ميدانيا، فعلى الرغم من تحديد اللجنة السياسية لعقد اجتماعات على مستوى القمة للتشاور وبحث المشاريع التي أعدتها اللجان الخاصة، إلا إن ذلك لم يحدث أبدا في كل مرة يعتذر رئيس هذه الدولة أو تلك، عن حضور الاجتماع لارتباطه بمسائل ربما تكون أهم من القضايا المتفق عليها مسبقا، كذهاب نكروما إلى قمة عدم الانحياز في عام 1961، بدلا من حضور اجتماع القاهرة في الفترة 23 الى 30 أوت 1961، يضاف إلى هذا مشروع السوق الإفريقية المعد من

<sup>1</sup> - C.A.D.F,M.A.F/193, le Groupe de Casablanca

<sup>2</sup> -بطرس بطرس غالي: مرجع سابق، ص، ص22-26.

<sup>3</sup> - C.A.D.F,M.A.F/193, le Groupe de Casablanca

طرف اللجنة الاقتصادية لم يستطع استقطاب رؤساء دول المجموعة ، بمراكش في 17 ديسمبر 1962، فبقي مجرد مشروع ، وأخير مؤتمر قمة مجموعة الدار البيضاء المزمع عقده لإعادة بعث تماسك المجموعة أجل إلى أجل غير مسمى بناء على طلب مصر وغينيا (1).

في الحقيقة أن التناقضات داخل المجموعة ظهرت منذ البداية كما سبق وأن أشرنا ، لكن حدثها ازدادت بعد تسوية القضية الجزائرية في مارس 1962، فهذه الأخيرة التي شكلت عنصر تماسك المجموعة وعامل رئيسي في انقسام إفريقيا إلى مجموعتين "إفريقيا الدار البيضاء." و"إفريقيا منروفا"، بانتهاء هذا التأثير المزدوج في الاتجاهين، بقيت الخلافات قائمة في القضايا المتعلقة ب عدم نجاح جمال عبد الناصر في الحصول على أدانه ولو رمزية لجرائم إسرائيل في المنطقة العربية، كما لم يتمكن المغرب من كسب دعم المجموعة في مطالبة ضد موريتانيا، بالإضافة إلى بروز معطيات الصراع بين الجزائر والمغرب، وتوتر العلاقات بين غينيا و المغرب، بعد سماح المغرب بفرار مهرب لبناني مطلوب لدى السلطات الغينية ،والى جانب هذا فقد بدى إطار الدار البيضاء ضيقا لبعض الدول التي أبدت رغبتها في نسج علاقات خارج إطار مجموعة الدار البيضاء وبرز ذلك في تصريح "سيكوتوري" في أوائل 1962" القائل ليس هناك إفريقيتان إفريقيا الدار البيضاء، وإفريقيا منروفا، بل هناك إفريقيا واحدة تحررت منذ عهد قريب من السيطرة الاستعمارية، وبعد هذا التصريح مباشرة بدأت كل من مالي وغينيا في ربط اتصالات للتقرب من مجموعة منروفا التي عرفت من جهتها نفس التطور والنظرة(2).

**مجموعة منروفا:** تعود أصول نشأة هذه المجموعة إلى سنة 1959، حين دعا رئيس النيجر " هوفوات بوانيبه" بعد إخفاق اتحاد مالي في صورته الرباعية- الى حركة

<sup>1</sup>-Slimane chikh : l'Algérie et l'Afrique op.cit, p735.

<sup>2</sup>-ibid, pp.735-736.

اتحادية ترمي إلى ربط دول، الساحل العاج، والنيجر، وفولتا العليا، وداهومي، وكان أول اجتماع لهذه الدول في 8 ماي 1959 بباريس، ثم تلاه اجتماع آخر في "ابيدوجن" في 29 ماي 1959، وفيه وضعت النظم الأساسية لهذه الوحدة، واتخذ اسم "مجلس الوفاق" وعبر عن تصور "إفريقيا المعتدلة" لمسألة للوحدة الإفريقية؛ هذه الأخيرة تمثلت في اتحاد تدريجي ذو أو اصر أخوة تتمتع فيه الدولة العضو باستقلالية كاملة، اهتمامه الأساسي كان مركز على الوحدة الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

أجهزة هذا الاتحاد، هي مجلس الوفاق الذي يتشكل من رؤساء الدول الخمس، ومن رؤساء المجالس التشريعية القائمة في هذه الدول، ومن بعض الوزراء المهتمين بالمشاكل التي ستعرض على المجلس، ويجتمع مرتين كل عام، في عاصمة دوله من الدول الخمس وتصدر قرارات المجلس بالإجماع.

والى جانب هذه الجهاز السياسي يوجد جهاز اقتصادي؛ هو صندوق التضامن وتخصص له كل دولة 10 % من إيرادها السنوي، وقد نجح هذا الاتحاد في إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء، وتوحيد الضرائب، وخطط التنمية، والقواعد الخاصة بالوظائف العامة الامر الذي جعل منه - بالرغم من سيطرة عليه القوة الاقتصادية لساحل العاج، وشخصية "هفوات بوانييه"- من انجح أنواع التعاون الإقليمي لإفريقيا<sup>(2)</sup>.

وقد شهد مجلس الوفاق تطورا بعد انهيار فيدرالية مالي، حيث اتجه "سنغور" إلى التقارب من مجلس الوفاق، وانتهى هذا التقارب، بعقد ندوة "ابيجون" من 15-27 أكتوبر 1960، وحضرتها 11 دولة، الكامبيرون، السنغال، تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، الكونغو برازافيل، الكونغو ليوبودفيل، ساحل العاج، داهومي، فولتا العليا، الغابون، النيجير، في حين رفضت كل من مالي والطوغو حضور الاجتماع.

<sup>1</sup> -Slimane Chikh, l'Algérie porte de l'Afrique, op.cit ,p 144

<sup>2</sup> -بطرس بطر عالي: مرجع سابق، ص، ص14-15.

لقد مكنت هذه الندوة من تحديد موقف الدول المشاركة فيها، من القضية الجزائرية والتي جاءت عكس إرادة جبهة التحرير الوطني، في تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة، ودافعت على تصور تسوية النزاع بواسطة المفاوضات بين ما أطلقت عليه "الإطراف المعنية"<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك يمكن اعتبار هذه الندوة قد شكلت انطلاقة لعقد ندوة أوسع وانضمام دول أخرى إلى هذه المجموعة، تجلى ذلك في ندوة برازافيل في 15-19 ديسمبر 1960، والتي شهدت انضمام كل من مدغشقر، وموريتانيا، ومرة أخرى كان المشكل الجزائري مدرجا ضمن أشغال الندوة، لكن قرارات ندوة برازافيل جاءت متطابقة تماما لما تم إقراره في ندوة "ابيجون" ، من حيث رفض تدويل المشكل الجزائري في الأمم المتحدة، لعدم تمتع الأمم المتحدة بصلاحيات مناقشتها في دوراتها، ومن ثم فقد أولت الندوة اهتمامها الرئيسي للقضايا الأخرى، وكان أهم قرار صدر عنها، هو تشكيل كتلة الدول الناطقة بالفرنسية والتي عرفت ب "مجموعة برازافيل"<sup>(2)</sup>.

عملت الدول الناطقة بالفرنسية (مجموعة برازافيل) على تدعيم علاقاتها سياسيا واقتصاديا، بالشكل الذي يضمن تماسك المجموعة ،ويقوي دورها في إفريقيا،ففي المجال الاقتصادي تم إنشاء المنظمة الإفريقية المدغشقرية(O.A.M.C.E)، للتعاون الاقتصادي بموجب قرار مؤتمر "ياوندي" في 26-28 مارس 1961، التي مكنت من تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في مجالات الإنتاج، التبادل التجاري النقد، التعاون الاقتصادي مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، في مقدمتها " المجموعة الاقتصادية الأوروبية" (C.E.E)

في المجال السياسي: تم إنشاء الاتحاد الإفريقي- الملغاشي (U.A.M)، وتم اعتماد ميثاقه في مؤتمر "تاناريف" في 6-12-1961، كجهاز سياسي يضم الدول الإفريقية

<sup>1</sup>-Slimane chikh : l'Algérie et l'Afrique, op.cit, p737.

<sup>2</sup>-Ibid ,p145.



المستقلة المتفتحة على كل الدول الإفريقية، وقد خضع تنظيمه إلى مخطط تقليدي يتكون من الهيئات التالية:

- **جهاز سامي لاتخاذ القرار:** يتكون من رؤساء الدول والحكومات وينعقد في دورة عادية مرتين كل عام كما يعقد دورات استثنائية بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وبين الدورات العادية تتعقد اجتماعات على مستوى الورااء المختصين والمندوبين لدى هيئة الامم المتحدة<sup>(1)</sup>.

- **جهاز تنفيذي:** هو الأمانة العامة للاتحاد وعين مقرها في مدينة "كوتونو" بدهومي وألحق بهذه الأجهزة عدة هيئات بموجب اتفاقات دولية وفي مقدمتها ميثاق الدفاع للاتحاد الإفريقي- الملغاشي، وهو ميثاق عسكري مقتبس إلى حد كبير من أصول موثيق الأحلاف العسكرية التي أبرمت بعد الحرب العالمية الثانية، وينص على المبادئ التالية:

- مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية مبدأ تنسيق سياساتها الخارجية مبدأ التشاور مبدأ الضمان الجماعي الذي ورد وفقا للمبادئ التالية:

-أي اعتداء يقع على دولة عضو يعتبر اعتداء موجه ضد جميع الدول الأعضاء يستلزم تدخل سريع لمساعدة الدولة المعتدى عليها ، بناء على حق الدفاع لشرعي الفردي أو الجماعي المعترف به في المادة 1 من ميثاق الامم المتحدة.

- العدوان الذي يوجب المساعدة ليس هو العدوان المسلح فقط، بل أيضا كل حركات ذات طابع هدام موجه من الخارج.

<sup>1</sup>- بطرس بطرسغالي : مرجع سابق، ص ص 22-26

يضاف إلى هذا على الصعيد الدبلوماسي، نص الميثاق على تمثيل مشترك لاثنتين أو لعدة دول عضو في المجموعة والمنظمات العالمية، وأنشأت كذلك مجموعة (U.A.M) في الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>.

لقد حققت هذه الإجراءات السياسية والاقتصادية، دبلوماسية منتظمة أضفت على مجموعة برازافيل نوع من التماسك وعززت بتوطيد علاقاتها مع العاصمة القديمة فرنسا في جميع المجالات بما فيها اتفاق الدفاع المشترك الذي اخذ في الحسبان المساعدات العسكرية التي تقدمها فرنسا لبعض الدول العضو في المجموعة.

بالموازاة مع هذه الإرادة في إبقاء الحوار مع العاصمة القديمة، هدفت مجموعة برازافيل إلى توسيع قواعدها في القارة الإفريقية، وبرزت هذه النية في ندوة منروفا في 8-12-1961 التي اشترك فيها الاثنتا عشرة دولة التي تتألف منها مجموعة برازافيل، مع سبع دول افريقية جديدة لیبيريا، نيجيري، الصومال، سيراليون، توغو، الحبشة وتونس، وسجلت غياب مجموعة الدار البيضاء التي وجهت لها الدعوة ، وطلبت تأجيل المؤتمر حتى تضمن مشاركة عدد كبير من الدول الإفريقية، لكن القائمين على المؤتمر رفضوا الاقتراح ،ومن ثمة قررت مجموعة الدار البيضاء مقاطعة الندوة.

وبالرغم من غياب المجموعة الدار البيضاء، وخلافا لمواقف مجموعة برازافيل سجلت الندوة تطورا، ايجابيا في مواقفها تجاه القضية الجزائرية إذ أوصت اللائحة التي خصصتها للقضية الجزائرية بإجراء مفاوضات بين فرنسا والحكومة المؤقتة، من أجل استقلال الجزائر ،كما طالبت فرنسا بوقف تجاربها النووية في الصحراء

<sup>1</sup>-Guy feuier:les conférences africaines et l'organisation de la communauté africaine et malgache d'expression français ,annuaire français du droit international, volume 7, paris, 1961, pp 766-769.

الجزائرية، وعموما تلقى المؤتمر تأكيدات فرنسية بوقف التجارب النووية في الصحراء<sup>(1)</sup>.

إن هذه القرارات تعتبر انتصار دبلوماسي تحرزها الحكومة المؤقتة في إفريقيا، بالنظر الى حجم الدول المشاركة في الندوة واختلاف توجهاتها الإيديولوجية، وبداية لعزل فرنسا في إفريقيا خاصة وأن هذه الدول الاثنتا عشرة تشكل الحليف الطبيعي لفرنسا في القارة.

كما وضع المؤتمر تصور معتدلا للوحدة الإفريقية قائم على ست مبادئ تكون أساسا للعلاقات الإفريقية في المستقبل وتتمثل في:

- المساواة المطلقة في السيادة بين الدول الإفريقية بغض النظر عن تركيبها الطبيعية والبشرية.

- احترام سيادة كل دولة والاعتراف بحقها في الوجود، وفي تنمية شخصيتها بدون منازع.

- استنكار قيام الحركات الهدامة التي تمولها الدول الخارجية.

- إقامة تعاون على نمط إفريقي شامل يستند إلى التسامح والتضامن وعلاقات حسن الجوار، وتبادل الآراء بصفة دورية واستنكار قيام أي دولة بدور على الدول الأخرى.

- الوحدة المنشودة في الوقت الحاضر ليست هي الوحدة السياسية للدول الإفريقية ذات السيادة، ولكنها وحدة الآمال، ووحدة السعي لتحقيق التضامن الاجتماعي والسياسي الإفريقي<sup>(2)</sup>.

إن هذا الطرح الغامض لصيغة الوحدة ، يبين حرص المجموعة على عدم الدخول بإفراط في مجال الوحدة الإفريقية، وجاء متعمدا ليناقض مشروع "الولايات المتحدة الإفريقية" الذي نادى به "نكروما" ،من خلال تأكيده على رفض كل زعامة في تشييد

<sup>1</sup>-Slimane chikh : l'Algérie port de l'Afrique, op.cit, p148.

<sup>2</sup>- بطرس غالي: مرجع سابق، ص46.

الوحدة، وهي أمور كشف عنها "توبمان" في الخطاب الافتتاحي للمؤتمر عندما تحدث عن إطار الوحدة المنشودة في قوله "ان فكرة الصدارة بين الزملاء المتساوين من شأنه تقويض السلام والوحدة بينا لإفريقيين"، هذا الاختلاف حول محتوى الاتحاديين الزعيمين-او الصراع بينهما-غذى جدال حاد بين المجموعتين، فالصحيفة الغانية "الافنح نيوز" ألقت اللوم على ليبيريا بصورة خاصة، بحيث قالت " الامبرياليين اختاروا منروفيا ظنا منهم أن ليبيريا ما زالت متشبثة بذيول الاستعمار...ان ليبيريا في حالة اضطراب اقتصادي بسبب شخصيتها المقسمة المشبوهة.... وعلى الرئيس "توبمان" ان يعترف انه أمريكي أولاً، وإفريقي ثانياً" ومن جهتها الصحيفة النيجيرية (West african pilot) ردت باتهام "نكروما" في قولها " إنه من الضروري القول لنكروما أن سعيه المتهور لتحقيق أطماعه في التوسع، ستؤدي به الى لا شيء، إن قصده الوحيد هو ابتلاع "توجو" الصغيرة، واقتطاع أجزاء من ساحل العاج لضمها إليه.... وهذا الحديث عن برلمان إفريقي، وعن إفريقيا بلا حدود ليست إلا تمويها لإخفاء طموحاته<sup>(1)</sup>.

وعليه يمكن القول أن مؤتمر منروفيا إذا كان قد حقق هدفه الأول الذي يتمثل في تحقيق التقارب بين الدول الناطقة بالفرنسية، وبعض الدول الناطقة بالانجليزية، فانه شدد الانقسام بين الفريقين، وظهر كإجابة عن ندوة الدار البيضاء، فالمسألة كانت كما يقول "كولين ليجوم" " مثلما كانت برازافيل الطريق نحو الدار البيضاء، فبدورها كانت الدار البيضاء الطريق نحو منروفيا."<sup>(2)</sup>

منذ هذا التاريخ سيشكل الجمع بين إفريقيا الدار البيضاء، وإفريقيا منروفيا، محور اهتمام القادة الأفارقة، لاستكمال تحقيق الوحدة الإفريقية، وفي هذا الإطار جاء فكرة عقد ندوة "لايغوس" لتحقيق التصالح بين المجموعتين، إذ وجهت الدعوة إلى مجموعة الدار البيضاء لحضور هذه الندوة، وهو ما اثار قضية مشاركة الحكومة المؤقتة الجزائرية، أمام معاداة دول مجموعة برازافيل لهذه المشاركة، وهو ما جعل مجموعة منروفيا تحيل صلاحية البث في هذه القضية إلى الندوة نفسها أثناء انعقادها.

<sup>1</sup>- كولين ليجوم: مرجع سابق، ص، ص69-70.

<sup>2</sup>- نفس المصدر، ص 66

ومن جهتها تعاملت الحكومة المؤقتة الجزائرية، أمام هذا التردد في قبولها مشاركتها من موقع الثقل الذي تمثله مجموعة الدار البيضاء فأعلنت أنها إذا لم تستدع مسبقا فإنها سوف ترفض أي دعوة من هذا القبيل بعد الشروع في أشغالها، وأدى هذا الموقف بوزراء مجموعة الدار البيضاء المجتمعين في أكرا من 20 إلى 21 جانفي 1962، إلى الإعلان عن مقاطعة مؤتمر "لايغوس" وتبعهم في ذلك كل، من تونس وليبيا والسودان، الذين انسحبوا من الاجتماعات<sup>(1)</sup>.

وبهذا يكون مؤتمر "لايغوس" المنعقد بين 25-30 جانفي 1962 قد كرس مرة أخرى انقسام إفريقيا إلى كتلتين، مع المنظمة الإفريقية-الملغاشية المقدم من طرف ليبيريا هو الذي نال حظا وافرا من النقاش خلال إشغال المؤتمر وفي النهاية تم الاتفاق على مبادئ لم تختلف عن تلك التي جاءت في ميثاق منروفيا، من إنشاء مجلس لرؤساء الدول والحكومات، ومجلس وزاري وأمانة عامة.

ولكن في الحقيقة أن الوقت لم يكن كاف لتجسيد هذا المشروع على أرض الواقع فقد ظهرت حركة قوية كشفت عن عدم تجانس إطار منروفيا، فبعد انسحاب كل من تونس والسودان وليبيا، جاء دور الدول الناطقة بالانجليزية التي أعلنت عن عدم قدرتها على التكيف مع إيديولوجية الدول الفرانكفونية، ناهيك عن أن الكثرة العددية لهذه الدول المهيكلة في (U.A.M)، أثار مخاوف الدول الناطقة بالانجليزية مما جعلها تتجاوز إطار منروفيا لتتفتح على المجموعة الإفريقية الأخرى<sup>(2)</sup>.

لقد بينت ندوة "لايغوس" مرة أخرى أن إحدى القضايا الرئيسية المتسببة في الانقسام بين الأفارقة، هي القضية الجزائرية، وأكد هذا الأمين العام لمجموعة الدار البيضاء في

<sup>1</sup>- françoisborella : la régionalisme africain et l'organisation de l'unité africaine, annuaire français du droit international. volume 9 .paris .1963 . pp.845-846.

<http://w.w.w.perse.com/extrait> le 26/11/2011.

<sup>2</sup>-Slimane chikh : l'Algérie port l'Afrique, pp.150- 151.

تصريح له في أوت 1962 "أن المسألة المحورية للخلاف بين المجموعتين، كانت هي القضية الجزائرية، لكن بعد استقلال هذا الأخيرة ستكون منشطة هذه الوحدة"<sup>1</sup>

إن هذه الانقسامات والاختلاف في وجهات النظر، والأزمات بين الدول الإفريقية أعاق عمل منظمة الوحدة الإفريقية في التصدي للمشاكل التي تعرضت لها القارة الإفريقية (انقلابات عسكرية...الصراعات الاثنية)، وجعل وجودها هشا، إذ لم تعد تعكس إلا تنوع الأنظمة والخيارات، وقد تنبأت جبهة التحرير الوطني بهذا الوضع الذي أتت عليه منظمة الوحدة الإفريقية منذ البداية، فقد أشارت مجلة الثورة الإفريقية في افتتاحيتها الموقعة من طرف "دجيبو باكارى" (Djibo Bakary)، إلى حقيقة منظمة الوحدة الإفريقية ولخصتها في النقاط التالية: "كيف يمكن مصالحة الدول التي طالبت بجلاء القواعد العسكرية الأجنبية عن إفريقيا، والدول التي شكلت الضمان الوحيد لبقاء هذه القواعد بالرغم من الاستياء الشعبي؟ كيف يمكن بناء وحدة عندما اعتمد البعض على الاشتراكية بينما حتى كلمة الاشتراكية منعت لدى الآخر؟ هذه لوحدة التي لم تشارك الجماهير في بنائها والتي نادرا ما استشير فيها الشعب، تبدوا غامضة، وحتى خطيرة"، وخلصت في النهاية الى الحقيقة التالية "الوحدة الإفريقية لا يمكن أن تكون نوع من نقابة الرجال في السلطة الذين يتكاثفون من اجل مقاومة التيارات الشعبية، ولا تجمع مكن عناصر مختلفة في التوجهات التي تساهم في تعزيز هيمنة الامبريالية على القارة الإفريقية"<sup>(2)</sup>.

بينت نفس الأسبوعية سبل ترقية العمل الإفريقي المشترك بالشكل الذي يستطيع أن يحقق طموحات وأمني الشعوب الإفريقية ويجعلهم سادة في أوطانهم" مناضلون إفريقيون، يجب أن نعرف معطيات كفاحنا، انه من المضحك ان نظهر لنواتنا صورة رومانسية على العالم الثالث مليء بالعنف والثورات الطويلة... لتكن لدينا الشجاعة

<sup>1</sup>Ibid, p 151

<sup>2</sup>- "pour l'unité révolutionnaire", revue, révolution africaine, 23/2/1963.

والقوة ان نعترف بأننا ضعاف إفريقيا هي 7% من سكان العالم، وحوالي 2% من مدخول العالم، من اجل التغلب على هذا التخلف يجب علينا أن ندخل في الاشتراكية بعزم، بالعمل والتكشف، انه بهذا الثمن سنكون سادة، وفي هذا المنظور، يجب أن يبني العمل في الخارج على جهد حقيقي للتنمية، والتماسك في الداخل، بهذه الشروط يمكن تحقيق الوحدة الثورية لإفريقيا، أي الوحدة بين الأنظمة التقدمية التي هي خاصة مغروسة بقوة وأثبتت فعاليتها في الداخل، لان الثورة لا يمكن اعتبارها كذلك إلا إذا نجحت، ولا نستطيع النجاح إلا إذا عرفت إمكانيات سياستها<sup>(1)</sup>.

بالفعل عندما استقلت الجزائر تقلصت حجم الخلافات بين الدول الإفريقية، وحل محلها الانفراج التفاهم بين الأفارقة وهو الأمر الذي انتهى إلى التجمع الكبير "لاديسا بابا" الذي أسست من خلاله منظمة الوحدة الإفريقية.

لقد أثرت التجربة التاريخية التي مرت بها الجزائر في نضالها ضد الاستعمار في مجال سياستها الخارجية الإفريقية بعد الاستقلال، إذ جاءت مبادئ السياسة الخارجية للجزائر متطابقة تماما لما كانت تنادي به جبهة التحرير، فقد أكد الميثاق الوطني لعام 1976 على "أن الجزائر بلد إفريقي تتدرج سياسته الخارجية في نطاق التضامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة ونهوضها الاقتصادي. واعتبرت ذلك التزاما ايجابيا منها إلى جانب الشعوب الإفريقية المكافحة ضد الاستعمار والتمييز العنصري<sup>(2)</sup>.

انطلاقا من هذه المبادئ الصريحة بذلت الجزائر جهودا كبيرة لدعم حركات التحرر الإفريقية ماديا ودبلوماسيا، سواء من خلال الإطار الجماعي عبر أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية كلجنة التنسيق، وصندوق المساعدات المالية لحركات التحرر، أو من خلال العلاقات الثنائية مع الحركات التحررية بالمستعمرات البرتغالية (غينيا

<sup>1</sup> - « le prix de la souveraineté » revue révolution africaine, 23/3/1963.

<sup>2</sup> - حرب جبهة التحرير الوطني: الميثاق الوطني، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي، الجزائر، 1976، ص 167.

بيساو، موزنبيق، جزر القمر ، جزر الرأس الأخضر) أو في المستعمرات الفرنسية (جيبوتي)، وكذا المستعمرات البريطانية (السيشل)، والأنظمة العنصرية الموالية لها سواء في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) أو جنوب إفريقيا التي أسندت لها مهمة الوصاية على ناميبيا<sup>(1)</sup>.

غير أن تكريس مبدأ مكافحة الاستعمار ودعم حركات التحرر كقاسم مشترك في المنتدى الإفريقي الكبير، لم يلق حماسا بالشكل الذي أبدته الجزائر والدول الإفريقية الثورية، بل انه بلور انقسام إفريقيا، وأعاد بعث الانقسامات القديمة، فالدول الإفريقية خاصة الفرانكفونية التي نالت استقلالها بطرق سلمية، لم تول أهمية لاستعمال العنف في الكفاح المناهض للاستعمار، وذهبت إلى عدم اعتبار الاستعمار كقضية مباشرة وعنيفة وفد ولدت هذه النظرة التزام غير متساو في الدعم الفعال لحركات التحرر الإفريقية<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثالث: إفريقيا ومشروع فصل الصحراء عن الجزائر.

إن الوعي بمخطط الاستعمار الفرنسي الهادف إلى فصل الصحراء عن الجزائر، وتجميع الدول الإفريقية في إنجاح هذا المشروع، دفع جبهة التحرير إلى الاهتمام بهذه المنطقة الحساسة من التراب الوطني، عبر إشراك الدول الإفريقية في التصدي لهذا المشروع فكيف تم ذلك؟

#### مشروع فصل الصحراء عن الجزائر المؤسسات وأساليب الدعاية له

لقد خطت السياسة الفرنسية في الجزائر، لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر، وذلك لاعتبارات كثيرة منها: الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية المتعاطمة للمنطقة خاصة بعد اكتشاف البترول بها عام -1956 م- واعتمادها مركز للتجارب النووية، ولإنجاح المشروع بادرت الإدارة الفرنسية إلى إنشاء المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية (O.C.R.S)، بموجب قانون 10 / 1 / 1957 وأدرج ضمن أهدافها

<sup>1</sup>- Nicol grimaud : la plique extérieure d' Algérie,( 1962-1978),éditions, karthala , paris, 1984, pp 72-74.

<sup>2</sup>- Slimane chikh : l'Algérie et l'Afrique, op.cit, p744..



التطور الاقتصادي، والترقية الاجتماعية للمناطق الصحراوية التابعة للجمهورية الفرنسية، والتي تساهم فيها كل من النيجر، الجزائر، تشاد، السودان، مالي<sup>(1)</sup>. بعد التغييرات التي حدثت في إدارة الأقاليم الفرنسية، والتي أصبحت بموجب قانون 1958 أعضاء في المجموعة، تم إدخال إصلاحات على النظام الداخلي لـ (O.C.R.S)، إذ بموجب الأمر الصادر في 24 / 2 / 1959، والمرسوم الصادر في 21 مارس من نفس السنة، تم إخضاع انضمام الدول إلى المنظمة، بمعاهدة تبرم بين الحكومة الفرنسية والدول المهتمة، وتم توسعة المشروع ليشمل بلدان شمال إفريقيا (ليبيا، تونس، المغرب)، وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقيتين فقط الأولى مع النيجر في 8 ماي 1959، والثانية مع تشاد في 14 سبتمبر 1959م.<sup>(2)</sup>

تتشكل المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية من الهياكل التالية:

1 - لجنة عليا: يتحدد دورها في ضبط وتنسيق برامج العمل المشتركة، ويشرف عليها مندوب عام يعينه مجلس الوزراء، بمرسوم ممثلا للحكومة في المناطق الصحراوية، يساعده هيئة تقنية للإدارة في إنجاز البرامج وتحديد شروط تطبيقها، وتتوزع مقاعد اللجنة العليا بالتساوي بين ممثلي المجالس الدستورية الفرنسية، وممثلين لسكان المناطق الصحراوية.

2- المجالس الدستورية: تتكون من 16 عضوا نصفهم نواب بالمجلس الوطني الفرنسي، وأربعة يمثلون مجلس الشيوخ، وعضوان عن مجلس الإتحاد الفرنسي، وآخرون عن المجلس الاقتصادي، هؤلاء يتم تعيينهم لمدة لا تتعدى مدة العهدة في مجالسهم الأصلية، كما يمثل مناطق الصحراء 16 عضوا، كذلك نصفهم يمثل مناطق الصحراء الجزائرية، ويتقاسم النصف الآخر مناطق صحراء موريتانيا، النيجر، مالي، تشاد.

3- اللجنة التقنية: تتشكل من 14 عضوا، يعينون بمرسوم من مجلس الوزراء الفرنسي، إضافة إلى الضابط العام، يمثل الإدارة الفرنسية 6 أعضاء ينوبون كل من؛

(1)- محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005. ص.ص 312-314.

(2) - Slimane chikh : l'Algérie porte de l'Afrique, op cit, , p122.

وزراء المستعمرات الفرنسية، والوزارة المكلفة بالجزائر بعضوين لكلتيهما، وبعضو واحد لكل من، وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية، ووزارة الصناعة.

وإلى جانب هذه المناصب، فقد خصصت في هذه الهيئة، 8 مقاعد تمثل هيئات ومؤسسات لها سمعة وخبرة وكفاءة في مجال تثمين واستغلال المناطق الصحراوية، ونذكر منها، مكتب تنظيم المجموعات الصناعية الإفريقية، والصندوق المركزي للمستعمرات، مكتب الأبحاث البترولية، والمكتب المنجمي للمستعمرات، ومكتب الأبحاث المنجمية للجزائر، ومحافظة الطاقة النووية<sup>(1)</sup>.

ويتضح من هذه الهيكلة، الأهمية التي أولتها فرنسا للصحراء الإفريقية عامة، والصحراء الجزائرية خاصة، من حيث إنفرادها بتسيير المنظمة بعيدا عن الدول المشتركة فيها، وتكشف النوايا الحقيقية الاستعمارية، من وراء إنشائها.

تتمتع المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، وبميزانية تسيير ملحقة مباشرة برئاسة مجلس الوزراء الفرنسي، وتستفيد كذلك من المساعدة التقنية والمالية للهيئات المركزية الفرنسية، خاصة مكتب تنظيم المجموعات الصناعية الإفريقية، والصندوق المركزي للمستعمرات، وخدمات كل الهيئات النقدية والمالية الأخرى. التي يدخل نشاطها ضمن خدمات المنظمة<sup>(2)</sup> بلغت ميزانيتها في عام 1958 مليون فرنك فرنسي جديد لترتفع في السنة الموالية إلى 208 مليون فرنك جديد، وتصل في عام 1961 إلى 2855 مليون فرنك جديد، وهذا راجع إلى العائدات البترولية الكبيرة التي تساهم في الميزانية<sup>(3)</sup>

وتدعيما لعمل المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية تم استحداث وزارة خاصة بالصحراء، عرفت باسم " وزارة الصحراء"، بموجب قرار مجلس الوزراء الفرنسي في 13 جوان 1957، والذي صدر بالجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ 5 نوفمبر 1957، كهيئة إدارية وصية على الجنوب، تولى الإشراف عليها "ماكس

(1)- الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر، (1952-1962)، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، ص، ص. 117. 118.

(2)- نفس المرجع، ص117.

(3)- مجموعة باحثين: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع في منشورات القصبة، الجزائر، 1998، ص.56.

لوجون<sup>(1)</sup> وتضمنت تحت مسؤوليتها مديرية فرعية للمالية، ومصحة للمستخدمين والشؤون الإدارية، ومصحة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومصحة للشؤون الصحراوية، ومراقبة الأمن، كما عززت هذه الأقسام الإدارية بلجنة تقنية تلعب دور المساعد للوزير المكلف بالصحراء، (المفوض العام للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية)، وتتكون هذه اللجنة من 8 أعضاء يمثلون الوزارات التالية: الدفاع، الخارجية، والمالية والعمل والوزير المقيم ووزير التعاون، و9 أعضاء مهمتهم معالجة المشاكل التقنية والصناعية والاجتماعية<sup>(2)</sup>.

ويتضح من عرض هذه الوزارة ومصالحها الأهمية التي أولتها الإدارة الفرنسية للصحراء، من خلال إشراك العديد من الوزارات فيها، وتتنوع مصادر ميزانيتها غير أنها ميدانيا لم تتمكن من العناية بالبرامج التي وضعتها. وهذا متوقع بالطبع فالوزارة لا تخرج عن إطار انها مؤسسة من مؤسسات الاستعمار. ومع ذلك يمكن أن نشير إلى مبرر يتعلق بتناقص الميزانية المخصصة للوزارة من سنة لأخرى، فقد انخفضت إسهامات الميزانية الفرنسية إلى 31090 مليون في عام 1960، لتصل في عام 1961 إلى 2755 مليون فرنك جديد، وهذا بطبيعة الحال مرتبط بالظروف الخائفة التي أنتجها سياق الثورة الجزائرية، وما ترتب عنه من رد فعل الطرف الفرنسي الذي راهن بخوض معركتين باهظتي الثمن، المعركة العسكرية التي اتسعت وصارت تكلف الخزينة الفرنسية خسائر بالملايير، والمعركة الاقتصادية التي تتمثل في مشروع قسنطينة، وما رصد له من مبالغ ضخمة، بهدف خلق القوة الثالثة، وربط الاقتصاد الوطني بعجلة الاقتصاد الفرنسي، حتى تسهل مستقبلا المساومة على وحدة التراب الوطني، ويمكن أن نضيف عامل آخر يتعلق برفض الدول الإفريقية المستقلة حديثا الاشتراك في المنظمة المشتركة للأقليم الصحراوية، ما دام المفوض العام الذي يترأسها مستمرا في ممارسة نشاطه السياسي لقسم من الصحراء، ألا وهي الصحراء الجزائرية<sup>(3)</sup>.

(1)- مؤامرة الاستعمار على صحرائنا، المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961.

(2)- الحاج موسى بن عمر: مرجع سابق ص. ص. 119. 121.

(3)- بن عمر الحاج موسى: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1955-1962). أطروحة مكملة لنيل

شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر 1992، ص. ص. 9. 11.

لإضفاء طابع الشرعية لقانون فصل الصحراء، اعتمد قرار خاص بالتنظيم الإداري للمناطق الجنوبية الذي يندرج تحت إشراف المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية، وافق عليه البرلمان الفرنسي بمرسوم رقم 903 / 57، وبموجبه تم إنشاء عماليتين هما الواحات، والساورة، الممتدتين جنوب الأطلس الصحراوي<sup>(1)</sup>، واللذان تغطيان مساحة قدرها 2082500 كم<sup>2</sup>، بتعداد سكاني يبلغ حوالي مليون نسمة، وتجدر الإشارة إلى أن الدخول إلى الولايتين، كان يخضع لإجراءات قانونية خاصة، وقد أقيم حد فاصل لا يمكن تجاوزه إلا بأخذ رخصة الدخول إلى الولايتين<sup>(2)</sup>

ميدانيا وبهدف عزل الصحراء عما يجري في الشمال، وباقي جهات الوطن عمدت السلطات الفرنسية إلى مد خط الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية المحايدة لتونس، وليبيا إلى منطقة "ماء العبيد"، وجهزت حدود أقصى الجنوب الشرقي بمراكز للمراقبة في منطقة "مسعودة" بمحاذاة غدامس الليبية، ودججت منطقة "جانث" بالمدفعية، أما على الحدود الغربية المحايدة للحدود المغربية، فقد أنجز سد يمتد من البحر إلى عين الصفراء، وجندت القوات الاستعمارية في كولومب بشار إمكانيات هامة لإيقاف آلاف المغاربة الذين يعبرون الحدود، بالإضافة إلى تدعيم مراكز المراقبة بين تندوف وكولومب<sup>(3)</sup>

هذه بالنسبة للإجراءات الإدارية التي اتخذتها فرنسا في الصحراء الجزائرية تمهيدا لفصلها عن الشمال، السؤال المطروح كيف حاولت فرنسا تكريس مشروع الفصل ميدانيا، و كيف تعاملت مع المكونات البشرية للصحراء الجزائرية معه، خصوصا وأن الموافقة الشعبية شرط أساسي لإضفاء الشرعية على المشروع ؟

### إستراتيجية الاستعمار الفرنسي لتكريس مشروع الفصل ميدانيا

لقد بذلت فرنسا جهود كبيرة للدعاية لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر وعوائدها على سكان الجنوب والدول المجاورة في إفريقيا، ويمكن تتبع مجالات هذه الإستراتيجية على النحو التالي:

(1) - "الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى ديغول"، المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961.

(2) - حسين ساسي: " صحراؤنا والنار الاستعماري"، مجلة صدي الجبال، عدد2، الجزائر، ص8.

(3) -مجموعة باحثين: مرجع سابق، ص48.

أ. على مستوى الدول الإفريقية المجاورة: من الأوراق التي استخدمتها فرنسا في التأثير على مواقف الدول الإفريقية، وبالذات تلك التي أشركتها في المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، هي أن الصحراء " بحر داخلي " لا يخضع لأية سيادة، وبالتالي فهي حق لجميع الدول المجاورة، وملكيته مشاعة بين هذه الدول، لكن تحت إشراف وتوجيه فرنسي، وهذا من أجل إيجاد منفذ لبت التفرقة بين الدول الإفريقية، وغذاء لحملة الرامية لإحراج موقف الحكومة أثناء مفاوضات إيفيان. هذا إلى جانب تزويد عواصم العالم بالعديد من المذكرات المرفقة بخرائط تلح فيها على اعتبار الصحراء منفصلة عن الجزائر، وأرفق ذلك بعروض سخية لاستقطاب رؤوس أموال الشركات الأجنبية للاستثمار في الصحراء. (1)

ب. على مستوى الجزائر: من الأساليب التي انتهجها الاستعمار في الجزائر، لتحقيق مشروع فصل الصحراء عن الجزائر، محاولته خلق مجموعات عرقية، وفصلها عن الجزائر، بحكم معرفته للمجتمع الجزائري. بكل مميزاته وعلاقاته الأسرية، ومن أشهر المشاريع الفرنسية في هذا الميدان نذكر محاولته استدراج قبائل الطوارق القاطنين في كل من الجزائر، ومالي، والنيجر وتشاد، كي تكون كيان جغرافي وعرقي يطلق عليه اسم "الجمهورية الإسلامية"، وتقود البدايات الأولى لهذا المسعى إلى سنة 1959، حينما أرسل الجنرال ديغول القائد لوي (Louis)، الذي كان مجندا من قبل في تامنراست، ويجيد اللغة الترقية إلى "باي أخاموخ" زعيم التوارق، محملا برسالة مكتوبة، تتضمن في أغلب الظن عرض ديغول على "باي أخاموخ"، استقلالاً داخلياً يمنح لطوارق الهقار ومالي والنيجر، ويكون هذا الاستقلال تحت الإطار الفرنسي، وتذكر الروايات أن "الباي أخاموخ"، رد على مبعوث الجنرال ديغول بقولة "... إن هذه القبائل كانت فيما بينها حروب قبل مجيء فرنسا، ونحن مع الجزائر..." (2)

(1)- نفس المرجع، ص. 272.

(2)- حسن مرموري: التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010، ص.ص. 202. 203.

أما المحاولة الثانية فكانت سنة 1960، حين قام الوزير الأول الفرنسي "ميشال دوبرى" (Michel Dupree) بزيارة إلى منطقة تامنراست، بأمر من الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول بغية طرح المشروع شخصيا والوقوف على إنجازاته، وقد قدم إلى تامنراست، ومعه مجموعة من توارق النيجر ومالي وتشاد، اجتمعوا مع باي أخاموك في نزل تينهانان وسط مدينة تامنراست لمدة أسبوع كامل أين عرض عليه تنصيبه على دولة إسلامية تجمع كل توارق إفريقيا، وتمتد من "قارة لغدر" إلى "جانت"، إلى إليزي مرورا بورقلة إلى الأغواط وقال له ميشال دوبرى "... وبهذا يبقى الجزائريون هنا وأنتم هناك"، فكان رد "باي أخاموك" "أنا جزائري ينالني ما ينال باقي الجزائريين"<sup>(1)</sup>

كانت المحاولة الثالثة بمناسبة الاحتفال بذكرى 14 جويلية 1960 بإرسال طائرة خاصة لاستقدام "الباي أخاموك" لزيارة فرنسا وقابل الجنرال ديغول شخصيا، فكرر له رفضه بقوله "إذا استقلت الجزائر فنحن معها وإذا بقيت تحت سلطتهم فنحن معها"<sup>(2)</sup>.

لإزالة كل لبس، ونزع الشك من اليقين، نشر كبير رؤساء الطوارق "الشيخ أوحمدون" بيانا بعنوان "إلى أبناء الهقار في جنوب الصحراء" قامت جريدة المجاهد بنشره كاملا على أحد صفحاتها، بين فيه أبعاد المؤامرة الفرنسية ودعا فيه قبائل الطوارق إلى التمسك بالوحدة الترابية للجزائر قائلا "لا جنوب بدون شمال بدون جنوب"<sup>(3)</sup>

كانت الوجهة الثانية بعد قبائل التوارق أعيان بني مزاب، بالطبع لنفس الغرض نظر لمكان هذه الفئة في الصحراء الجزائرية، تدركها الشخصيات الفرنسية السياسية والعسكرية التي ترددت على المنطقة، لجس نبض أهالي المنطقة حول قضية

(1) - عبد السلام بوشارب: الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار الجزائر(بسط)، ص. 143.

(2) - مجموعة باحثين: مرجع سابق، ص. 170.

(3) - "إلى أبناء الهقار في جنوب الجزائر"، المجاهد، عدد 30، 10 / 10 / 1958.

الصحراء، وخرجت بفكرة مفادها "أن قبولهم ضروري ووجودهم ضمن هذه الجمهورية هو ضمان وجودها وبقائها، ونظرا لأهمية المزابين في المشروع، أرسل الجنرال ديغول أوليفيقيشار (O. Guichar) إلى الصحراء، وقابل بعض الشخصيات التي لها وزن في المنطقة، على رأسها الشيخ بيوض، فوقع الاجتماع بمكتب رئيس الدائرة العسكرية بغرداية الكولونيل "كلان كلاش" (K. Klech)، عرض قيشار- مشروع إنشاء مملكة ميزانية، ومما قاله "... لقد أرسلني رئيس الجمهورية ديغول للتفاوض معك في مستقبل الصحراء وإستقلالها... فهي تملك الموارد الضخمة من الغاز والبترو، وهي متاخمة لموريتانيا الجمهورية الإسلامية، وإنني أعرب لك عن استعدادي لمد العون لتجهيز هذه الدولة وأخبرك أن خط ديغول الهاتفي مفتوح وهو ينتظر الجواب" فكان رد بيوض بطريقة دبلوماسية ابرز فيها رفض استعمال بني ميزاب كعنصر يمنح فرنسا الشرعية، ويوزع مسؤولية إتحاد القرار على عدة أطراف إذ يقول "... بما أن الصحراء تضم خليطا من السكان بني ميزاب، والشعانية، والمخالف وغيرهم، فالجواب على طلبكم يكون عن طريق استفتاء حر، فالقضية قضية الجميع لا تخصنا نحن المزابين<sup>(1)</sup>.

المحاولات الفرنسية لم تتوقف عند هذا اللقاء، إذ تشير المصادر التاريخية أن المنطقة شهدت في أكتوبر 1959 زيارة أخرى لوفد فرنسي رفيع المستوى. قاده هذه المرة الوزير الفرنسي الأول "ميشال دوبري"، رفقة الكولونيل "علي مراد" ممثل الواحات في مجلس الأمة الفرنسي، أين عقد الاجتماع في بلدية غرداية. ضم العديد من الشرائح التي كانت فرنسا ترى فيها أنها تمثل منطقة ميزاب، على رأسها نائب ميزاب في المجلس الجزائري، ونواب المجلس العمالي بورقلة ورؤساء بلديات ميزاب السبع: غرداية، بني يزقن، العطف، القرارة، بونورة، مليكة، وكان فحوى هذا اللقاء لا يختلف عما طرحه القادة الفرنسيون في السابق، وكان لها نفس المصير<sup>(2)</sup>

(1)- يوسف بن الحاج بكير: تاريخ بني ميزاب، وزارة الثقافة الجزائر، 2007، ص. 515.

(2)- عبد الحميد نحاح: منطقة ورقلة وتوقرت من مقاومة الإحتلال إلى الاستقلال، دار الأمل، الجزائر 2003، ص. 225.

لقد كان من نتائج هذه التحركات الفرنسية، وعدم التجاوب الذي لقيه مشروعها القاضي بفصل الصحراء عن الجزائر لدى أعيان الجنوب، نتائج خطيرة على المنطقة، إذ قامت السلطات الفرنسية في 13 أوت 1961 بمحاولة لزرع الفتنة بين المالكية، والإباضية، بأن كلفت أحد عملائها بتدنيس جامع ورقلة، وإلحاق التهمة بالمزابيين وهو الحادث الذي كاد أن يجر المنطقة الى تطاحن بين أبناء الوطن الواحد، إلا أن تدخل أهل العقد والحل على رأسهم: الشيخ بيوض، والقايد العيد من ورقلة، وأحمد التيجاني شيخ الطريقة التيجانية بتوقرت، بكشف خيوط المؤامرة، أعاد الهدوء إلى المدينة<sup>(1)</sup>

إلى جانب هذا لجأت الاستعمار إلى وسيلة أخرى ذات وجهين أو مرحلتين تمثل الوجه الأول منها في الضغط المالي على التجار الصحراويين المستقرين في الشمال، وتولى الإشراف على هذه العملية مدير بنك الجزائر، وتتجسد في تهديد التجار بالإفلاس، ثم إعلان إفلاسهم، وصدرت التعليمات إلى المحاكم، أن تحكم بإفلاس التجار الصحراويين، وعلى الأخص المستقرين في الشمال من تجار ميزاب، والبنوك يرفض إعطائهم التسهيلات العادية والطلب منهم تسديد الديون.

أما الوجه الثاني من العملية؛ فيتمثل في تحطيم محلات التجار المذكورين بقنابل البلاستيك، وفعلا تم تحطيم أكثر من 90 محل يمتلكها التجار الصحراويون في العاصمة، وفي الجنوب الجزائري عمدت الإدارة الاستعمارية إلى القمع المباشر إذ تم نقل أكثر من 1500 عامل من العمال البترولييين في ورقلة إلى المحتشدات في الشمال.<sup>(2)</sup>

إن هذه الأعمال القمعية لم تغير في مواقف أهل ميزاب من القضية المطروحة وتفتنوا للمؤامرة وعرفوا الحقيقة التي لا تخرج عن إطار الضغط عليهم ودفعهم نحو تبني مشروع فصل الصحراء عن الجزائر، وبالتالي إعطاء نوع من الشرعية للتواجد الفرنسي في الصحراء.

(1)-الهادي درواز: العقيد محمد شعباني، الأمل والألم، دار هومة، الجزائر، 2009، ص.67.

(2)- "مناورات في الصحراء"، المجاهد، عدد 113، 22 جانفي 1962.



بعد فشل فرنسا بقيادةها السياسيين والعسكريين في استقطاب أعيان ميزاب، أسندت مهمة الدعاية لمشروع "الجمهورية الصحراوية، وكسب التأييد لها إلى" حمزة بوبكر"، لما تتمتع به هذه الشخصية من نفوذ، يمكن أن تقارع به نشاط "الشيخ بيوض"، وتأثيره على أهالي الجنوب، وكان ثمن هذه المهمة حسب بعض الكتابات التاريخية يتضمن وعد فرنسي بتوليته أمر "إمارة الصحراء" في حال تشكلها، مع تقديم كل الإمكانيات والتسهيلات اللازمة لذلك، باشر حمزة بوبكر مهمته بحملة إعلامية اشتركت فيها مكاتب "لاصاص" تروج للشخصية الصحراوية، وبتواطؤ منه أظهر أناس يرددون أنهم صحراويون وليسوا جزائريين<sup>(1)</sup>، وفي الجانب الميداني شرع في عقد جلسات مع أعيان الصحراء، كانت الأولى منها في مدينة تقرت، والثانية في "سانت أوجين" بضواحي العاصمة لكنها باءت بالفشل، إذ رفضت الشخصيات الصحراوية المشروع، وعارضت كل محاولة لتجزئة الوطن<sup>(2)</sup>، ورغم ذلك عاد حمزة بوبكر إلى تنظيم اجتماع ثالث ضم 54 شخصية من أعيان الصحراء، استعان هذه المرة بقوات الشرطة لإجبارهم على الحضور، وتم ذلك ببيت والي الواحات بورقلة، وفي نفس تاريخ الإعلان عن إجراء محادثات إيفيان تقريبا، لكن هذا اللقاء كذلك انتهى إلى الفشل مثل سابقه، كما لم يستطع حمزة بوبكر افتكاك موافقة الأعيان بعد جمعهم في جلسة مغلقة لإحدى دورات المجلس العمالي بورقلة في خريف 1960، خضرها النواب المسلمون والنصارى، حيث كانت تدخلاتهم تحمل كل معاني الرفض، وتأكيدا على ذلك يمكن أن نشير إلى تدخل بيوض الذي ذكر الرئيس والنواب بصلاحيات المجلس العمالي التي تقتصر على الجانب الاقتصادي والمالي، دون الخوض في المسائل السياسية، خصوصا في مثل هذا الأمر الخطير والهام في نفس الوقت، ومما قاله<sup>(3)</sup>: "إن فرنسا لم تكن تستشيرنا في أمر هذه البلاد، فلم تستشرنا يوم قطعت الصحراء، وجعلت لها نظام التراب الجنوبي، ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاء من الشمال سميتها "أحواز" متميزة، فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد، بل أكثر من هذا

(1) - محمد عباس: نصر بلا ثمن، دار القصبية للنشر، الجزائر، (ب س ط)، ص. 530.

(2) - إبراهيم بيوض: أعمال في الثورة، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2009، ص. 50-51.

(3) - محمد صالح ناصر: الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، مصلحا وزعيما، مكتبة الريام، الجزائر. (ب س ط)،

كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي، فإذا أرادت فرنسا أن تستشير فلتستشر صاحب الحق، وهو الشعب الجزائري، لا أنت أيها الرئيس، ولا أنا، ولا أحد من النواب يملك أكثر من بطاقة استفتاء، يلقيها في الصندوق يوم الاستفتاء<sup>(1)</sup>.

لم تقتصر جهود حمزة بوبكر على أعيان الجزائر، بل تعدته إلى الدول المجاورة، إذ قصد في 4 ديسمبر 1961 رفقة "ماكس لوجون"، دولة النيجر، وحاول أن يتحدث- منتحلا صفة ممثل سكان الصحراء- مع رئيس النيجر "حماني ديوري" في محاولة منه استمالته لتأييد مشروع "الجمهورية الصحراوية المستقلة"، لكن رئيس النيجر واجهه برفض قاطع قائلا: لن أعين على خلف كاتنغا صحراوية"، وعاد "حمزة بوبكر"، يحمل إلى الحكومة الفرنسية أنباء خيبة المسعى الجديد، بينما تكفل الآخرون بإبلاغ المنظمة السرية في باريس والجزائر تفاصيل فشل المهمة<sup>(2)</sup>.

من المحاولات اليائسة التي استخدمتها فرنسا لتحقيق هذا المشروع، تقديم العون العسكري والمادي لقوات العميل بلونيس، وتشجيعه على التمركز في حدود التل بين الشمال والجنوب، لعرقلة ومنع وحدات جيش التحرير من التوغل والتسرب نحو الجنوب، فقد راهنت هذه السلطات كثيرا على زعماء الحركة الوطنية لضرب جبهة التحرير، ومنع توغل نظامها في الجنوب، وهذا ما يفسر لنا محاولة فرنسا إشراك هذه الحركة في مفاوضات إيفيان بحجة أن هذه الأخيرة لها مواقع في المناطق الصحراوية<sup>(3)</sup>.

(1)-إبراهيم بيوض: مصدر سابق، ص، ص.35. 36.

(2)-مناورات في الصحراء، المجاهد، مصدر سابق.

(3)-بلونيس من مواليد 1912 ببرج منايل في جبال جرجرة، كان مناضلا في حزب الشعب وتمسك بموقف مصالي الحاج بعد اندلاع الثورة في عام 1954، وتزعم الفرق العسكرية التي شكلتها الحركة الوطنية التابعة لمصالي الحاج أنظر يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة التاريخية دار الأمة، الجزائر، 2004، ص. 152، وأنظر كذلك الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1966)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001، ص49.

تمركزت حركة بلونيس في المثلث المتكون من الجلفة وبوسعادة وقصر الشلالة، ودارت بينها وبين قوات جيش التحرير معارك عدة كانت جبال "مناعة"، و"تامسنة"، مسرحاً لها، ولم تتمكن قوات جيش التحرير من تصفية عصابات "بلونيس" إذ ظل وجودها في المنطقة نقطة سوداء حتى أوائل سنة 1958 أين قضي عليها من قبل الجيش الاستعماري، بعد أن اكتشف هذا الأخير المناورة التكتيكية لبلونيس والتي تستهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات المالية والعسكرية الفرنسية، ثم استخدامها من أجل تحرير البلاد بعد التخلص من جبهة التحرير الوطني، وقد تبين لها ذلك عندما رفض الانضمام إلى "لجنة السلام" التي أنشأها المعمرون بعد انقلاب 13 ماي 1958، ودعا الجيش الفرنسي إلى تعاون أوثق بين المسلمين والفرنسيين في الجزائر، وقد قتل "بلونيس" في الانقلاب الذي دبره جيش المستوطنون في التاريخ المذكور، وزعم الفرنسيون بعد ذلك أنهم أعدموه.<sup>(1)</sup>

### إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في التصدي لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر.

في الحقيقة أن جبهة التحرير الوطني منذ ظهورها على الساحة الوطنية والدولية، وضعت ضمن إستراتيجيتها، تحرير كامل التراب الوطني، دون التفريط في شبر منه، وهو مبدأ أعلنت عنه في بيان أول نوفمبر، الذي أكد صراحة أن الهدف من الثورة هو "الاستقلال الوطني" وأيضاً "إن فتح مفاوضات على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، أي استقلال الجزائر بحدودها الطبيعية التاريخية التي كانت موجودة إبان صدور البيان، والتي تتضمن الصحراء"<sup>(2)</sup>.

هذا الأمر أكدت عليه وكرسته وثيقة الصومام الصادرة في 20 أوت 1956 التي عمقت المسألة أكثر، وحددت شروط وقف القتال في الاعتراف بالأمة الجزائرية، ووحدتها التي لا تتجزأ، وهي القرارات التي لقيت استحسان وتأييد جميع مكونات

(1)-جوان جليسي: ثورة الجزائر، ترجمة صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف، مصر 1959، ص180.

(2)-وزارة الإعلام والثقافة، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني، 1954-1962، الجزائر، 1979، ص.

الشعب الجزائري، من أحزاب وقيادات سياسية، خاصة بعد انضمامهم إلى الثورة، وطبعا كان أبناء الصحراء من أبرز المساهمين في صياغة هذه الوثيقة<sup>(1)</sup>.

أكدت جبهة التحرير مبادئ سياستها العامة تجاه الصحراء على لسان ناطقها الرسمي المجاهد في عددها الصادر عام 1956، ملخصة ذلك في مبدئين:

- المبدأ الأول: هو حرية الإقليم فيما يعني أن الصحراء قطعة من أرض الجزائر.

- المبدأ الثاني: هو الطابع الوحدوي للصحراء "فبواسطة الصحراء، عرفت الشعوب الإفريقية قبل العهد الاستعماري، وحدتها وعاشتها.... يجب إعادة الدور التاريخي للصحراء كهزمة وصل بين إفريقيا الشمالية، وإفريقيا جنوب الصحراء"<sup>(2)</sup>.

بناء على هذا جبهة التحرير، تعلن أنها تحارب من أجل تحرير الأرض الجزائرية بما فيها الصحراء، وترد على الإدعاءات الفرنسية، التي ما فتئ ساستها يؤكدون على أن الصحراء كانت خالية، الفضل لفرنسا في إحيائها، وبعث الحركة فيها، ولا تنسى جبهة التحرير من خلال هذا الطرح توجيه رسالة إلى فرنسا والدول المنضوية تحت سياستها مفادها عدم الاعتراف بأي اتفاق سابق، بين فرنسا وأي طرف ثالث آخر متعلق بالصحراء الجزائرية، وتوضح أن المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية ما هي إلا أداة استعمارية "لبلقنة إفريقيا"<sup>(3)</sup>.

حاولت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني نشر هذه القنوات، لدى الأوساط الدولية والإقليمية مستغلة في ذلك التظاهرات ذات الصلة بالصحراء، واستغلال مواردها، عبر إرسال مذكرات إلى الوفود المشاركة، أو تنظيم ندوات لشرح الموقف، ففي جانفي 1959، وجهت الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها فرحات عباس، رسالة تحذيرية إلى الشركات البترولية التي أبرمت اتفاقيات مع الحكومة الفرنسية ومما جاء فيها "أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد على رؤوس الملاء حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر وهي تتكر على كل أحد امتلاك التراب الجزائري بأي عنوان، ولأي مدة، وهي تعتبر الاتفاقيات

(1)- نفس المصدر، ص. 28. 29.

(2)- "الصحراء الفرنسية حلم وسرداب"، المجاهد، عدد 2، 1956.

(3) - Slimane Chikh : l'Algérie porte de l'Afriqueop.cit. p.122.

المتعلقة باستغلال موارد الصحراء لاغيه، وبناء على ذلك تحذر الحكومة الشريكات المهتمة بالتنقيب عن النفط، من أن تبرم اتفاقيات مع السلطات الفرنسية ليس لوجودها طابع شرعي، إذ أنها لا توجد الآن إلا بعنوان الاحتلال الفرنسي<sup>(1)</sup>.

في مؤتمر العالمي الخامس للبترول المنعقد في نيويورك في جوان 1959، لوح الوفد الجزائري "بأن النشاط الشرعي لجيش التحرير الوطني، قد تكون له نتائج خطيرة على ممتلكات الشركات الأجنبية وعلى أرواح التقنيين التي توظفهم"، ونفس الشيء تم في المؤتمر العربي الذي نظمه القاهرة في عام 1959، حذرت فيه جبهة التحرير الوطني الشركات الأجنبية من مغبة الاستثمار في الصحراء الجزائرية<sup>(2)</sup>.

في المجال الإعلامي قامت صحافة الثورة بكشف المؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية للجزائر في صحافتها العربية والفرنسية وصدر كتاب محمد بجاوي "الثورة الجزائرية والقانون" بمدينة بروكسل البلجيكية باللغة الفرنسية عام 1961، يفند فيه مزاعم الفرنسيين حول الصحراء.

كما أصدر مركز الإعلام العربي بجنيف السويسرية كتاب "الجزائر الصحراوية" يحتوي على قسمين الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء مقتبس من كتاب "محمد بجاوي" والقسم الثاني يشمل على مجموعة من المقالات التي كتبت في جريدة المجاهد، وبعض آراء وأقوال الزعماء الجزائريين حول مسألة تجزئة الصحراء، وقد قدم للكتاب السيد سعد دحلب<sup>(3)</sup>

عقب تأجيل ندوة إيفيان، في 13 جوان 1961 بسبب إصرار المفاوض الفرنسي على اعتبار "الصحراء مشكلة في حد ذاتها، وأرادوا عزلها عن النقاشات التي جرت في هذه الندوة، كثفت الحكومة المؤقتة الجزائرية جهودها الدبلوماسية نحو إفريقيا السوداء، لشرح وجهة نظرها فيها يخص الحق الشرعي للجزائر في إقليم الصحراء، طالبة الدعم الإفريقي لها في هذه المشكلة، فقد وجهت مذكرة رسمية مؤرخة في 30 جوان 1961 إلى الدول الإفريقية أكدت فيها رفضها لكل الطروحات والادعاءات

(1) – A. O. M 81 F/ 2040. Communiqué du, G.P.R.A, janvier 1959.

(2) – موسى بن عمر: السياسة النفطية، مرجع سابق، ص. 206.

(3) – مجموعة باحثين: فصل الصحراء، مرجع سابق، ص 152.

الفرنسية في الصحراء، خاصة الادعاء القائل "أن الصحراء تمثل مشكلة في حد ذاتها نظرا لتعدد مشكل الحدود بين الجزائر وبعض الدول الإفريقية المجاورة" مؤكدة أن أي تعديل للحدود يتم مع الدولة المحتلة لا يمكن أن يكون صحيحا لأن هذه الدولة لا تملك حق عقد اتفاقيات باسم الجزائر، وسيكون من حق الشعب الجزائري رفض مثل هذه الاتفاقيات، كما شرحت الحكومة المؤقتة في نفس المذكرة - في تصديها للمشروع الرأسمالي في الصحراء- وجهة نظرها من قضية استغلال الثروات الصحراوية أنه لا مانع لديها من خلق تعاون واسع يضع هذه الثروات في خدمة التنمية والتطور والاقتصادي والاجتماعي لشعوب القارة بعيدا عن التعاون مع فرنسا، الذي يشكل خطرا على اقتصاديات الدول الإفريقية في الوقت الحاضر والمستقبل<sup>(1)</sup>.

إلى جانب هذا، وعقب صدور النداء الذي وجهته الحكومة إلى شعوب وحكومات البلدان الصديقة والشقيقة لتعرب في يوم 5 جويلية 1961- الذي خصصته كيوم وطني ضد التقسيم- بصورة إيجابية مساندة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال ووحدة ترابه، قامت الحكومة المؤقتة بإرسال وفود إلى مختلف العواصم الإفريقية لشرح الموقف، وكسب الدعم الإفريقي للقضية الجزائرية ففي 2 جويلية سافر فرحات عباس رفقة وفد متكون من محمد اليزيد، وكريم بلقاسم ومحمدي السعيد إلى الرباط، ومنها تنتقل محمد اليزيد إلى كوناكري، (9 جويلية)، ثم إلى باماكو (12 جويلية)، وكذلك اتجه كريم بلقاسم رفقة محمدي السعيد إلى بنغازي (07 جويلية) ومنها إلى القاهرة (9 جويلية)، وفي كل هذه العواصم تلقى الوفد الجزائري الدعم الكامل لموقف الحكومة فيما يخص الوحدة الترابية للجزائر، ترجمته التصريحات التالية:

- جلالة الملك الحسن الثاني أعلن في يوم 5 / 07 / 1961 مساندة اللاشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال والوحدة الوطنية، وأكد دعمه للحكومة المؤقتة

(1)- رضا مالك: الجزائر في إيفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة فارس غضوب، ط1،

دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2003، ص. ص. 387-391.

في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام سلامة التراب الجزائري، وعبر عن عزمه استعمال جميع الوسائل لإحباط كل محاولة لتقسيم الجزائر<sup>(1)</sup>

- نشرت الحكومة الليبية بمناسبة استقبالها للوفد الجزائري، بيانا رسميا يوم 07 / 07 / 1961، أكدت فيه باسم الشعب الليبي مساندتها اللامشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال، ووحدة ترابه الوطني بما في ذلك الصحراء.

- كانت غينيا وغانا قد أصدرتا بيان مماثل للبيان الليبي في التواريخ التالية: 10 / 07 / 1961، (12 / 07 / 1961)، ومما جاء في البيان الغاني ما يلي "إن حكومة غانا تؤكد أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر، وأن السلم الحقيقي والنهائي في هذه البلاد لا يمكن أن يكون إلا مؤسسا على سلامة تراب الجزائر، فقد أريقت الدماء في الجزائر لزمان طويل".

ووجه حزب "صوبا النيجري" المعارض رسالة بالمناسبة، حرض فيها على إظهار مساندة الشعب النيجيري للجزائر في كفاحها من أجل الاستقلال وسلامة وحدتها الترابية بما فيها الصحراء، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الرئيس "حماتي ديوري" عقب زيارة "حمزة بوبكر" للنيجر في 4 ديسمبر 1961<sup>(2)</sup>.

كما أدلى رئيس جمهورية مالي "موديبوكايتا" بتصريح أكد فيه دعمه لمساعي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء فيه "إن الصحراء لم تكن في يوم من الأيام مستقلة، إنها ليست كيانا جغرافيا وسياسيا مستقلا، لقد أكدنا دعمنا لحكومة الجزائر ولشعبها، ودعمنا موقفها فيما يتصل بوحدة أراضيها.... ونحن نعارض وجود صحراء تابعة لفرنسا.<sup>(3)</sup>

وفي نفس الاتجاه ذكر السيد "ليوبولد سنغور" رئيس جمهورية السنغال عندما سئل عن موقفه من الصحراء الجزائرية فأجاب "نظريتنا كانت دائما هي أن حدود البلد المستقل يجب أن تكون هي حدوده عندما كان مستعمرة، وبهذا الاعتبار نجد أن هناك صحراء مغربية، وصحراء موريتانيا، وصحراء نيجرية وليبية وتونسية إلخ، ومن

(1) - "المغرب الشقيق يرفض أن يكون مطية للاستعمار"، المجاهد، عدد 100، 18 / 07 / 1961.

(2) - "يوم التضامن العالمي مع الجزائر"، المجاهد، عدد 100، نفس المصدر، أنظر كذلك: إفريقيا الراعية تعزز موقعنا في معركة الصحراء"، المجاهد، عدد 100، نفس المصدر.

(3) - EL .Moudjahid, N82, 25/ 07 1961.

الصعب علينا أن نقول أن صحراء موريطانيا يجب أن تكون لموريطانيا، وأن الصحراء الجزائرية يجب أن لا تكون ملكا للجزائر على أن الخلاف في رأيي خلاف لفظي، وفي نظري أن الحكومة الفرنسية عندما تبتدئ المفاوضات الحقيقية، ستعترف بالسيادة الجزائرية على الصحراء<sup>(1)</sup>.

دلت هذه التصريحات على نجاح الدبلوماسية في استقطاب الدول الإفريقية لقضيتها العادلة، وحقوقها المشروعة في الصحراء ووعي الأفارقة-بفضل الثورة الجزائرية- خطورة المشاريع الفرنسية في الصحراء الإفريقية على مستقبل الدول الإفريقية وأكدت المجاهدة على هذه النجاحات وهذا التفهم الإفريقي لحقوق الجزائر في الصحراء، في مقال بعنوان "إفريقيا الواعية تعزز موقعنا في الصحراء"<sup>(2)</sup>.

هذا فيما يتعلق بالنشاط الدبلوماسي الخارجي، أما داخليا، فقد قامت جبهة التحرير بحملة تعبئة وتجنيد واسع النطاق مست جميع الشرائح الاجتماعية، بما فيها الشخصيات المحلية والدينية بمخاطر التقسيم والهدف من المشاريع الاستعمارية في الصحراء، وشملت العملية أيضا أولئك الذي يعول عليهم الاستعمار في إنجاز مشروعه، وكانت هذه العملية تتم باستخدام المناشير، التي كان تداولها مؤشرا، أو بالاعتماد على مجاهدين ممن لهم قدرات سياسية ودعائية، وعلى العموم تلخصت إستراتيجية الجبهة في هذا الميدان على:

- الاتصال بأعضاء المجالس العامة والمحلية والنواب والقياد وكل الأعيان، ودعوتهم إلى اتخاذ موقف واضح ضد فكرة الفصل.
- حث المواطنين على مقاطعة كل الانتخابات، ومنع النواب من حضور الاجتماع المزمع عقده برئاسة العميل "حمزة بوبكر" في ورقلة، للإعلان عما يسمى بالحكومة الصحراوية.

(1)- "نحن والصحراء والبلاد المجاورة"، المجاهد، عدد 100، مرجع سابق.

(2)- "إفريقيا تعزز موقعنا في الصحراء"، المجاهد، عدد 100 مرجع سابق.



- توسيع حملات التوعية واليقظة، لتشمل العاملين في هياكل الإدارة الفرنسية والمنتخبين بحثهم وإقناعهم بضرورة استقلالهم بصورة جماعية تعبيراً عن مساندتهم القوية للثورة ومواقفها تجاه الصحراء.
- تشكيل تنظيمات سرية داخل المدن، والقرى والمداشير، تعمل على حل النزاعات والتكفل بمختلف المشاكل التي تظهر على الساحة المحلية وهذا من شأنه تقليل تبعية المواطن للإدارة الفرنسية ومقاطعتها.
- توظيف عملاء، وإنشاء خلايا سرية في جميع هياكل الإدارة الاستعمارية، كالمنشآت البترولية، ووكالات البريد، ومكاتب "لصاص"، وفي صفوف الحركة، والمجندين الجزائريين وجنود اللفييف الأجنبي، والجالية اليهودية، تحت نفس المهام والغرض<sup>(1)</sup>

أسفرت مجهودات الثورة في الصحراء على نتائج حد إيجابية، دل على ذلك التجاوب الواسع الذي لقيه إعلان الحكومة المؤقتة جعل يوم 5 جويلية 1961، يوماً وطنياً ضد التقسيم، ينظم خلاله إضراب عام يشمل جميع المدن، تتخلله مظاهرات، ومما جاء فيه "في وقت واحد، وفي كل مدن الجزائر من العاصمة والمدن الكبرى إلى أصغر دشرة، وأبعد دوار ينفذ الإضراب العام، تنفيذاً دقيقاً شاملاً، وتجري المظاهرات التي يشارك فيها كل المواطنين، من نساء ورجال وشيوخ وأطفال،... وفي نفس الوقت يقوم جيش التحرير بهجمات خاطفة مظفرة على المراكز العسكرية الفرنسية وينصب الكمائن لدوريات وقوافل الجيش الفرنسي<sup>(2)</sup>

استجابة لهذا النداء خرج سكان كل من الجزائر العاصمة، وبسكرة والجلفة، الأغواط، وهران سطيف، باتنة، قسنطينة، جيجل، سكيكدة... في مظاهرات مطالبة بالوحدة الوطنية، وحملت شعارات "الصحراء الجزائرية" وعبرت "المجاهد" في عدد الصادر عام 1961 عن هذه الهيئة الجماهيرية في مقال بعنوان "الشعب الذي لم يخلف مواعده" بما يلي "كانت الجزائر العاصمة بعد ظهر 5 جويلية أشبه بمدينة فارغة من

(1) - مجموعة باحثين: مرجع سابق، ص. 92.

(2) - 5 "جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم"، المجاهد، عدد 99، 3 / 7 / 1961.

سكانها، واتخذت معرضاً لجيش عرمرم مختلف الأولوية متعدد الأسلحة متنوع الألبسة"<sup>(1)</sup>

كما شهد جنوبنا الكبير مظاهرات في مناطق عدة، غرداية، ومظاهرات تقرت 1961، ومظاهرات ورقلة 1962، التي كانت آخر ورقة أراد الاستعمار أن يلعبها للتأثير على نتائج المفاوضات التي جرت في 7 مارس، وكان سبب هذه المظاهرات قدوم مبعوث فرنسي لمنطقة ورقلة، للحصول على إمضاءات تؤكد للمفاوضين تمسك سكان الصحراء بفكرة فصلها عن الجزائر، غير أن جبهة التحرير الوطني حالت دون وقوع هذا الاجتماع، إذ قامت قيادة الثورة بإرسال تعليمات إلى مسؤولي الولاية السادسة لاتخاذ التدابير اللازمة لعرقلة اجتماع الوفد الفرنسي "بحمزة بوبك"، ومقاطعة هذه الزيارة، والخروج في مظاهرات شعبية تعبر عن رفض سكان الصحراء لسياسة الفصل والتأكيد على وحدة التراب الوطني.

استجابة لأوامر القيادة الثورة، ووعيا بالمسؤولية الملقاة على عاتق سكان الصحراء، تجاه وطنهم الجزائر، خرج سكان ورقلة يوم 27 فيفري 1962 في مظاهرات عارمة انطلقت من مكان يسمى سوق الأحد، رافعة الأعلام الوطنية، مرددة شعارات "الله أكبر" "تحيا الجزائر" تحيا جبهة التحرير الوطني" وشعارات مضادة للسياسة الفرنسية "لا للتفرقة" "نعم للوحدة" "الصحراء الجزائرية" لا لفصل الصحراء عن الجزائر"<sup>(2)</sup>

خصصت مجلة "المجاهد" في عددها 116 الصادر يوم 9 مارس، 1962 مساحة للتأكيد على نجاح المظاهرة، وتمسك أهل الجنوب بقيادة الثورة حيث جاء فيه "نظم سكان ورقلة في قلب صحرائنا المجاهدة مظاهرة صاخبة بعد حركة الإضراب، الذي انتظم ونجح مائة بالمائة، وأثناء هذه المظاهرة الجبارة التي جرت في ساحة البلدية هتف الرجال والنساء والأطفال - وراء العلم الجزائري- بحياة الجبهة والجيش الوطني الجزائري".

(1)-"الشعب لم يخلف مواعده مع التاريخ"، المجاهد، عدد 100، مرجع سابق

(2)- حميدة أعميرواي: بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر(بسط)، ص- ص 183- 185.

أعطت هذه المظاهرات تأكيداً قاطعاً للاستعمار الفرنسي، تمسك الشعب الجزائري بوحدته الترابية، وثقته الكاملة بقيادته السياسية والعسكرية، فعاد الوفد الفرنسي من حيث أتى بفشل ذريع، خيبة فرضت على الجنرال ديغول تسريع وتيرة المفاوضات للوصول إلى حل نهائي، حيث تذكر المصادر أنه بعد هذه المظاهرات أصدر ديغول تعليماته لمفاوضيه بعدم تعقيد الأمور بملف الصحراء، وعدم إطالة عمر المفاوضات<sup>(1)</sup>

وفي الجانب العسكري قبل الحديث عن الجبهة المالية النيجرية، ضمن إستراتيجية تدعيم التواجد العسكري بالجنوب، قرار الولاية السادسة رغم صعوبة المهمة الناتجة أساساً عن اتساع مساحة الصحراء، العائق الكبير أمام تنقلات وحدات جيش التحرير، فابتداءً من عام 1957 بدأ جيش التحرير عملياته العسكرية ضد المصالح البترولية الفرنسية بالصحراء، وأسفرت هذه العمليات عن تفجير الخط الرابط بين توقرت، وسكيكدة، وتفجير محطة الكهرباء بالأغواط، كما تم الهجوم على ناقلات البترول قرب الحدود الليبية الجزائرية، أسفر عن تدمير ناقلة بترول على بعد 5 كلم من "بريان" قرب الأغواط بمنطقة حاسي الرمل، وأمام هذه الضربات فكرت فرنسا في نقل البترول عبر تونس، لذا أبرمت الحكومة التونسية في جوان 1958 اتفاقية مع الشركة الفرنسية (TRAPSA)، تقضي بمد أنبوب من "إيجلي" عبر التراب التونسي وتصديره من ميناء "السخيرة" في خليج قابس، كما وقعت الشركة الفرنسية للبترول الجزائري مع شركة ريبال (Rébal) تخطيطاً لمد أنبوب غاز يمتد من حاسي مسعود إلى بجاية، لكن نشاط الثورة حال دون ذلك وأرغم الشركات البترولية على توقيف نشاطها في حاسي مسعود عام 1959.<sup>(2)</sup>

(1)- نفس المرجع، ص. 188.

(2)- وزارة المجاهدين: التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة التحريرية للفترة (1959-1962)

الملتقى الجهوي الثالث، بوسعادة، الجزائر، 16 - 17 أبريل 1987، ص، ص 112. 113.

## الجبهة الجنوبية وأدوارها أثناء الثورة:

بحلول سنة 1960 قررت جبهة التحرير الوطني توسيع إطار المواجهة مع العدو الفرنسي بإقامة جبهة على الحدود المالية- النيجرية، يكون من أهدافها التأكيد على البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ومواجهة مخطط فصل الصحراء عن الجزائر، وإقامة شبكات ومنافذ جديدة للتموين بالسلاح والاتصال بالداخل، خاصة بعد غلق الحدود الشرقية، والغربية بالأسلاك الشائكة (خط شال وموريس) والتي ترتب عنها آثار سلبية على الوحدات المقاتلة في الداخل، ومن جانب آخر جاء هذا القرار (فتح الجبهة الجنوبية) في ظرف اصطاح على تسمية "عام إفريقيا" (1960)، الذي سلمت فيه فرنسا باستقلال 12 بلدا إفريقيا، وهو المتغير الذي أخذته جبهة التحرير بعين الاعتبار في اجتماع المجلس الوطني للثورة نهاية 1959 وبداية 1960، حيث تم التوصل إلى حقيقة مفادها أن العمل السياسي غير كاف لأفرقة المشكلة الجزائرية، وأن الأمر يتطلب إلى جانب ذلك القيام بمبادرة عسكرية ذات طابع إفريقي خاصة في ظل الحديث عن إنشاء فرق إفريقية للتطوع في جيش التحري الوطني، وتحرير إفريقيا تحريراً شاملاً وتحقيق وحدتها<sup>(1)</sup>.

لقد كانت فكرة إنشاء الجبهة الجنوبية من إحياء وتخطيط شخصية "فرانتز فانون" الذي أورد في مذكراته التي كتبها عام 1960 عندما عين ممثلاً للجزائر في "أكرا" إمكانية التدعيم المادي للثورة بإنشاء قاعدة ثالثة جنوب الصحراء، يتم عن طريقها توجيه العتاد نحو الولايتين الأولى والخامسة بعد توطيد الاتصالات مع مالي، مما جاء في مذكراته ما يلي " إن مهمتنا هي فتح جبهة الجنوب من باماكو، يجب توجيه الأسلحة والذخيرة، يجب تحريك سكان الصحراء وإثارتهم، والتسرب من هناك إلى الحدود الجزائرية، فبعد أن تقلنا الجزائر إلى أركان إفريقيا الأربعة، يجب أن نصعد مع إفريقيا كلها نحو الشمال، نحو مدينة الجزائر إلى عاصمة القارة... ولينطلق من مالي، فرق المالين والسنغاليين والغينيين والغانيين، وأنا ساحل العاج والطوغو، ونيجيريا،

(1)- عبد الله مقلاتي، محفوظ رهوم: الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية ودورها الاستراتيجي في الثورة الجزائرية،

وزارة الثقافة، الجزائر، 2009 ص 20.

وليصعد جميعهم إلى مرتفعات الصحراء ليهاجموا على القاعدة الاستعمارية، للقضاء على آخر معاقل الاستعمار.... كما قدم مخططا مهما لإنجاح عمل الجبهة<sup>(1)</sup>.

ولكن الرجل الذي تحمس - بالطبع بوحى من أفكار فانون- لإنشاء هذه الجبهة هو قائد الأركان "هوارى بومدين" في سعيه إلى تقوية هيئة الأركان على حساب الحكومة المؤقتة، قدمت هيأته مشروع إنشاء الجبهة الجنوبية المتكونة من 250 ألف جندي إلى المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد بطرابلس من 6 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960<sup>(2)</sup>، وبناء على ذلك طلبت الحكومة من ممثلها في "أكرا" فرانتر فانون جمع معلومات كافية عن المشروع، ونسقت اتصالاتها مع القادة الأفارقة الذين أبدوا تجاوبا مع كفاح الشعب الجزائري خاصة منهم الرئيس الغيني "سيكوتوري"، "وموديبوكايتا" الذي كان يكافح من أجل تحرير مالي، ويبدو أن "فانون" قد لعب دورا أساسيا في اقناع "سيكوتوري" بدعم المشروع والسعي لكسب موقف السلطات النيجيرية والمالية.<sup>(3)</sup>

وكخطوة أولى شكلت الحكومة المؤقتة -بناء على اقتراح هيئة الأركان- بعثة استكشافية ضمت ثمانية أفراد منهم فانون المتواجد في غانا، والطبيب فرحات، وبن سباق، أحمد التارقي، وفرقة الاتصالات التي عينها بوالصوف، والمتكونة من: صدار سنوسي، وأبو الفتح، وسي العربي، وسي علي، لزيارة مالي والنيجر، والاطلاع على الأوضاع ودراسة الميدان، والاتصال بالمسؤولين الماليين ورجال الأعيان المخلصين وإطلاعهم على المشروع، ونذكر هنا بدور غينيا، ومالي في تسهيل مهمة البعثة من حيث النقل، وضمن سرية العملية<sup>(4)</sup>، وبعد التقرير الإيجابي للبعثة، أرسلت بعثة القيادة التي تشرف على إنشاء الجبهة والتي حرصت قيادة الأركان لأسباب إستراتيجية- أن تكون من العناصر الموالية لها، في مقدمتهم عبد العزيز بوتفليقة،

(1)-فرانتر فانون: من اجل إفريقيا،ترجمة محمد الملي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر،(بسط)،ص.185

(2)-الشيخ محمد خير الدين: مذكرات، ح2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (ب س، ط)، ص- ص. 211-216.

(3)-فرانتر فانون: مرجع سابق، ص، ص. 183- 184.

(4)-بوشارب عبد السلام: مرجع سابق 1995، ص. 136.

وضباط القاعدة الشرقية<sup>(\*)</sup> الذين أطلق سراحهم في هذا الوقت، و عبد الله بلهوشات، محمد الشريف مساعديه، وأحمد درارية، والعيساني شويشي، وأضيف إليهم الطبيب "بشير معناك المدعو "نور الدين" المستقدم من ألمانيا للإشراف على الشؤون الصحية<sup>(1)</sup>.

استقرت القيادة في مركز "غاو" وقدمت لها السلطات المالية كل المساعدات الممكنة، وتوزعت مسؤولياتها على النحو التالي:

- عبد العزيز بوتفليقة: قائدا سياسيا وعسكريا للمنطقة.
- عبد الله بلهوشات: عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون العسكرية.
- محمد الشريف مساعديه: عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون السياسية
- درارية أحمد: عضو قيادة المنطقة مكلف بالاتصالات والتمويل
- عيساني شويشي: مسؤول مصلحة التمويل
- بشير معناك (نور الدين) مسؤول مصلحة الصحة<sup>(2)</sup>

وبالقرب من مركز القيادة تم فتح العديد من المراكز في شمال مالي والنيجر، بالاتفاق مع السلطات المالية والنيجيرية، وبالشكل الذي يغطي الحدود الجنوبية للجزائر ومن أهمها:

- مركز كيدال: أول مركز تم فتحه بمساعدة الماليين، يقع على بعد 480 كلم من "غاو" و1200 كلم عن العاصمة المالية "باماكو" استقرت به وحدات جيش التحرير

(\*)- نشير هنا إلى أن هؤلاء القادة سجنوا في قضية لعموري المشهورة عام 1958، وقد حكم على زملائهم من قادة الأوراس والقاعدة الشرقية بالإعدام بينما صدر في حقهم عقوبة السجن لمدة سنتين، ورأت هيئة الأركان العامة تخفيف العقوبة وتوحيدهم إلى الجبهة. أنظر محمد حزبي: جبهة التحرير الوطني والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1، دار الكلمة بيروت، 1983، ص ص187-189.

(1)- عبد الله مقلاتي، رموم محفوظ: مرجع سابق، ص، 44-45.

(2) MohammadGuentari : organisation politico – administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954- 1962, volume II , opu, Alger, p. 693.

الوطني وباشرت مهام التجنيد والتدريب وأقيمت به مصالح الاتصالات والنقل والتسليح<sup>(1)</sup>.

- مركز أنتدني: يتولى الإشراف على المهام العسكرية والمدنية، ويقوده "أولاد الطالب حميها" وتنشط به الكتيبة الأولى.

- مركز أنتكو: يشرف على التدريب والنقل، واستقرت به الكتيبة الثانية ويقودها بوجمعة بوسعيد.

- مركز تاسالبيت: يقع على الحدود المالية - الجزائرية على بعد 35 كلم من برج باجي مختار وهو موقع متقدم للتموين والاتصالات، استقرت به الكتيبة الثالثة التي يشرف عليها "سي يحي بوب"<sup>(2)</sup>.

- وأنشأت بالقرب من هذه المراكز مراكز للاتصالات والتموين، تعذب بمثابة قواعد خلفية تزودها بالتموين والأخبار ويشرف عليها لجان جبهة التحرير الوطني، ومن أهمها:

- مركز انا فيف: يقع وسط الطريق بين "غاو" و "كيدال" على بعد 250 كلم عن كل منهما مخصص للتخزين والتموين والاستراحة.

- مركز أقمهور: يقع بالقرب من أنافيف على بعد 30 كلم وخاص بتوقف الشاحنات والتخزين.

- مركز أقهوك: مركز لتخزين البنزين والمواد الغذائية والأسلحة<sup>(3)</sup>

وبالإضافة إلى هذه المراكز، أنشأت بعض المراكز داخل التراب النيجيري ومنها: مراكز "إيرو"، ومركز طاوا، حيث كان يشرف عليهما: "الحاج بدة بن قرنية وحميتو قويدر، لكن ما يلاحظ أن النشاط داخل الأراضي النيجيرية كان محدود مقارنة بمالي ويرجع ذلك إلى:

- قلة الجالية الجزائرية بالنيجر وعلى الحدود عكس مالي.

(1) -Ibid, p, 682.

(2)-تواتي دحمان، مقالاتي عبد الله، رموم محفوظ: دور إقليم التوات خلال الثورة الجزائرية (1956- 1962)، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص117.

(3)- عبد الله مقالاتي، محفوظ رموم: الجبهة المالية مرجع سابق، ص84.

- ضغط السلطات الفرنسية على النيجيريين بعدم مساعدة الثورة وتهديدها بقطع المساعدات، ووصل الأمر إلى حد التهديد بمعاودة الاحتلال.
- الحضور الفرنسي القوي بهذا البلد (مدنيا وعسكريا) والذي لم يسمح بتوطيد العلاقات مع هذا البلد<sup>(1)</sup>.

وقد ساهمت كتائب هذه المراكز في ربط اتصالات مع الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي لضمهم إلى صفوف الثورة، وتهريب السلاح، إلى جانب مسألة شغلت بالمسؤولين ضد اندلاع الثورة، وهي مسألة تجنيد قبائل التوارق وإحاقها بالثورة، خاصة في ظل طرح فرنسا لمشروع "جمهورية الصحراوية"، إذ تم إقناع قائد مهاري التوارق العاملين في مركز تيمياوين بدعم الثورة والسماح بتجنيد شباب التوارق ذوي الأصول الجزائرية أبائهم جزائريين وأمهاتهم ماليات.<sup>(2)</sup>

إن كثرة العدديّة لهذه المراكز تدل على بسط نفوذ الجبهة على الحدود الجنوبية للجزائر من النيجر إلى موريطانيا مروراً بمراكز مالي الرئيسية، وأصبحت هذه القاعدة قوة عسكرية مؤثرة في المنطقة، يحسب لها ألف حساب، خاصة مع ارتفاع عدد المجندين في هذه المراكز، غير أن المبادرات العسكرية التي قامت بها هذه الجبهة كانت في أغلبها دفاعية، فرضها ميدان النشاط في الصحراء، إذ لم يتم القيام بالمبادرات الهجومية التي كانت مرسومة، وهذا ما أحدث نوع من التذمر لدى المسؤولين، والملل لدى الجنود، ودفع البعض إلى القول بفشل الجبهة في تأدية مهامها مقارنة بالجبهات الأخرى، غير أن القيادة السياسية للثورة تجاوزت هذا المشكل بالتأكيد على أن الهدف الأساسي من إنشاء هذه الجبهة، هو تثبيت النظام السياسي، ونوعية سكان الصحراء بمخاطر فصل الصحراء عن الجزائر، وإثبات تواجد الثورة في أقصى الجنوب بالشكل الذي يؤثر معنوياً على الفرنسيين، ويكرس تبعية هذه

(1) -Guentari Mohammad : op, cit, p. 687.

(2) -عبد الله مقلاتي، محفوظ رموم: الجبهة المالية، مرجع سابق، ص87.



المنطقة الحساسة للتراب الوطني وهو طرح فرصته معركة المفاوضات، وإصرار فرنسا على التمسك بمبدأ فصل الصحراء عن الجزائر<sup>(1)</sup>.

ورغم ذلك فقد حققت الجبهة الجنوبية نتائج إيجابية على الصعيد الإفريقي، منها على الأخص تعزيز تحالفاتها الإستراتيجية مع المعسكر الثوري في إفريقيا، والذي كان من أقطابه "سيكوتوري" الذي قدم خدمات جليلة لإنجاح هذه الجبهة، وموديبو كايثا الذي تجاوب مع المشروع وقدم له مساعدات ثمينة، وبعض حركات التحرر الإفريقية التي ارتبطت بالثورة من خلال إرسال رجالها للتدريب على حرب العصابات، وفنون القتال والعلاج وسلاح الإشارة، والاستعلامات، والقيادة السياسية والعسكرية، في مراكز جبهة التحرير جبهة التحرير الوطني على الحدود الغربية، وخاصة في مراكز "غاو" و"كبداني" وزغنغن، والناظور.... والذين عادوا فيما بعد لقيادة حركاتهم التحررية، ووحداتهم العسكرية ومكاتبهم السياسية في كفاحهم ضد الاستعمار، كما تولى البعض منهم مناصب سامية في القيادة والتسيير في حكوماتهم المستقلة حديثاً، لكل من مالي، والنيجر، وأنغولا، وساحل العاج، والكونغو، وكينيا، وتشاد، وجنوب إفريقيا، وغيرها من الدول، ومن قادتها "نلسن" منديلا" الذي تولى رئاسة دولة جنوب إفريقيا<sup>(2)</sup>.

بذلك تكون جبهة التحرير الوطني - عن طريق هذه الجبهة- قد نجحت في تصدير نموذجها الثوري في الكفاح إلى إفريقيا، كخيار أساسي لتحقيق التحرر لإفريقيا من الاستعمار من جميع أشكال الإمبريالية، وهذا ما حدا بالثورة إلى تتبؤاً مكانة ريادية في تحرير وتوحيد القارة، والشيء الأهم الذي حققته الجبهة من هذا المشروع هو تصديها لفكرة "الجمهورية الصحراوية المستقلة" ومن خلالها لطرح فصل الصحراء عن الجزائر.

(1)-Gy Pervellé : le panafricanisme du F.L.N.OP .CIT.P 517

(2)- مجموعة باحثين: مرجع سابق ، ص182.

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية

- القومية الإفريقية لجبهة التحرير منتوج متأخر، دعت إليه حاجة الثورة إلى فتح جبهة ثالثة ضد الاستعمال الفرنسي، بعد فشل مشروعها الثوري على مستوى المغرب العربي

- ساهمت الدبلوماسية الاندفاعية لجبهة التحرير في توعية الأفارقة بخطورة السياسات على القارة الإفريقية، وترتب عن ذلك ظهور تيارات معارضة لها، اجبر فرنسا في النهاية على الاعتراف باستقلال عدد كبير من الدول الإفريقية في عام 1960

- تمكنت جبهة التحرير من تفكيك المنظومة الفرانكفونية الفرنسية في القارة الإفريقية، بظهور تجمعات ثورية داعمة للقضية الجزائرية، خاصة مجموعة الدار البيضاء، قدمت خدمات مهمة للثورة في الجوانب التالية:

- التصويت للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

- الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

- الوقوف ضد مشروع فصل الصحراء عن الجزائر

- توفير مجالات لوجيستية لدعم الثورة الجزائرية

# الفصل السادس

جبهة التحرير وتدويل القضية الجزائرية في الأمم  
المتحدة

المبحث الأول: مبررات الرفض الفرنسية لإدراج ملف القضية  
الجزائرية في الأمم المتحدة

المبحث الثاني: تطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

لم يكن طرح القضية الجزائرية<sup>(\*)</sup> على صعيد الأمم المتحدة وليد الصدفة أو نتيجة توافق ظروف معينة، وإنما كانت فكرة راودت قادة جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة عام 1954م حيث أشار بيان أول نوفمبر إلى مبدئين أساسيين هما:

- تدويل القضية الجزائرية.

- تأييد الحلفاء الطبيعيين.

لكن ذلك كان يصدم بواقع فرضته السلطات الاستعمارية داخليا وخارجيا، هو "أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"، وبالتالي أي مساس بهذه القضية يعتبر تدخلا في شؤون فرنسا الداخلية؟ فكيف يا ترى تم تجاوز هذا الواقع؟

لقد رأينا تناول هذا الواقع بالتفصيل، لما في ذلك -برأينا- من أهمية في توضيح بعض المسائل، وتصحيح بعض الأخطاء التي ما تزال ترتكب ليومنا هذا خاصة فيما يتعلق بظهور الدولة الجزائرية الحديثة ومسألة الاستقلال أو استعادة الاستقلال.

إذا كان تدويل القضية الجزائرية وإعطائها بعدا دوليا يمثل بالنسبة إلى جبهة التحرير هدفا جوهريا من جملة أهدافها على الصعيد الدولي، فإن هذا التدويل كان بالنسبة لفرنسا خطرا جسيما على مستقبلها الاستعماري في الجزائر، وهذا ما جعلها تضع ثقلها في المعركة لإبقاء القضية الجزائرية داخل الإطار الفرنسي، ومعالجتها كأنها مسألة داخلية.

(\*) -ترجع الجهود الأولى لطرح القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة إلى الأمير خالد عام 1919م، ثم شهدت الساحة الوطنية محاولات أخرى من طرف الحركة الوطنية التي يتزعمها مصالي الحاج.

## المبحث الأول:مبررات الرفض الفرنسية لإدراج ملف القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

لقد شنت فرنسا دبلوماسية تضليلية خارج أروقة الأمم المتحدة وداخليا مستخدمة كل الأساليب لإفشال مبادرة تدويل القضية الجزائرية، وارتكز الهجوم الفرنسي على ادعاءين اثنين:

يتمثل الأول في أن:الجزائر أرض فرنسية، شكلت هذه الحجة حجر الزاوية في السياسة الفرنسية على الصعيد الدولي، والداخلي على أساس أن الجزائر أرض فرنسية وأن سكانها أصبحوا فرنسيين بموجب الأمر الصادر بتاريخ 22 جويلية 1834، والتشريع المؤرخ في 1865<sup>(1)</sup>، ولم تقتصر ادعاؤها عند هذا الحد بل امتد التاريخ القديم إلى ما قبل المسيح بن مريم عليه السلام في محاولة تنفي عن الجزائر تشكيل كيان سياسي أو اجتماعي قبل حلول الفرنسيين بها ويتلخص هذا الادعاء في:

والثاني :ان الجزائر كانت تتمتع بالسلم الروماني pasc romana، وأنها كانت مقاطعة رومانية، وأن فرنسا وريثة روما، بل البنت الكبرى لروما ثم للكنيسة! la fille inée de rome, puis de l'eglise وهو كلمة قالها لويس الرابع عشر، وكررها الرئيس الفرنسي "فاليري جيسكار ديستان"

وبناء على ذلك تصبح الجزائر ملكا لفرنسا بعد سقوط هذه الأخيرة!<sup>(2)</sup>.

-إن الجزائر لم تكن أبدا أمة ولا دولة، وأنها بعد حلول فرنسا بها عادت إلى وضعها الطبيعي وهو تبعيتها لروما في شخص حفيدها أو ابنتها الكبرى، كما قال المارشال

(1) - جمال قنان: "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، عدد4، الجزائر، 1996، ص ص. 8-9.

(2) - مولود قاسم بن نايت بلقاسم: "دود الفعل الأولية على ثورة أول نوفمبر داخليا وخارجيا، وبعض مآثره"، مجلة أول نوفمبر، عدد 61، الجزائر، 1983، ص.24.

"دوبورمون" لدى وضعه الصليب فوق صومعة جامع كتشاوة وإعلان تحويله إلى كنيسة، ورفع العلم الفرنسي على قمة مبنى الديوان "مقر رئاسة الدولة الجزائرية" يوم 5 جويلية 1830<sup>(1)</sup>.

وبناء على هذه الادعاءات، وحسب الحجة الفرنسية يمنع على الأمم المتحدة التدخل في هذه القضية طبقا للمادة 2 الفقرة 7 من ميثاقها.

لقد أصر الفرنسيون، وتمادوا في إصرارهم على أن النصوص السابقة 1834 1865 هي أساس ميلاد الجزائر الفرنسية، والسؤال الذي يطرح هنا هو كيف كانت الجزائر قبل هذا التاريخ؟.

إن الرد المنطقي الذي يعترف به حتى القادة الفرنسيون، هو أن الجزائر كانت دولة مستقلة ذات كيان سياسي ضمن الحضيرة الإسلامية منذ 1516، وتشتمل على العناصر الثلاثة التي يشترطها القانون الدولي في تكوين الدولة وهي عنصر الإقليم، والسكان، والسلطة وكان لها علاقات خارجية مع مختلف دول العالم التي كانت تعقد معها معاهدات مباشرة ودون وساطة الدولة العثمانية وفي مقدمتها ثلاث معاهدات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية (الأولى في 5/9/1895 والثانية في 23/11/1815 والثالثة في سنة 1816)، هذا إلى جانب معاهدات الجزائر مع هولندا (1679) و مع بريطانيا (1619) والسويد سنوات (1729، 1792، 1765) وعقدت مع فرنسا لوحدها ما يقارب المائة معاهدة<sup>(2)</sup>.

إن أمر 22 جويلية 1834 والذي يعتبره القانون الفرنسي الأداة التي تم بواسطتها إلحاق أو ضم الجزائر إلى فرنسا فإنه لم ينص حسب محمد بجاوي في أي جزء منه على الإلحاق أو الضم وإنما سن نظام المستعمرات الفرنسية في إفريقيا

(1) - مولود قاسم بن نايت بلقاسم: نفس المرجع، ص.25.

(2) - علي تابلت: "قضية الجزائر في الأمم المتحدة"، مجلة أول نوفمبر، ع166، الجزائر، 2001، ص.19.

الشمالية في شكل مستعمرات عسكرية ملحقة بوزارة الحربية ويشرف عليها الوالي العام المكلف بالقيادة العسكرية والإدارة الذي يمارس سلطاته بتفويض من الملك<sup>(1)</sup>، ويذهب عبد المجيد بلخروبي في نفس الاتجاه بقوله إن الضم بواسطة أمر 1834 يعتبر في نظر القانون الدولي باطلاً، لأنه سابق لأوانه، ويمكن أن يكون ذلك صحيح ابتداء من 1847، على اعتبار أن السيطرة على الإقليم الجزائري لم تتمكن منه فرنسا إلا بعد استسلام الأمير عبد القادر، إلا أنه يرى من جانب آخر أن الفعالية في احتلال إقليم نظرية أوربية بحتة رفضتها حتى الولايات المتحدة الأمريكية زيادة على أن العناصر الفعالية غير محددة في قانون الدولي وتوصل في الأخير إلى الاستنتاج بأن الضم يمكنه أن يتم على أساس آخر وهو الاعتراف الدولي<sup>(2)</sup> وما يبدد الحجج الفرنسية أن الوجود الفرنسي في الجزائر ناتج عن انتصار عسكري واتفاق عسكري والمعروف في القانون الدولي أن المعاهدات العسكرية لا تعطي الحق في السيادة للطرف المنتصرة، بل تنتج له مؤقتاً إدارة إقليم بشكل يسمح له بالسيطرة عليه دون تعريضه للخطر مع مراعاة الوضع القانوني للأقاليم وضمان الحريات الأساسية لسكانه<sup>(3)</sup>.

وحتى لو افترضنا أن الساسة الفرنسيون كانوا يعتمدون في تقديرهم للوضع الجزائري على ذلك النظرية الاستعمارية التي وضعها الفقهاء الإنجليز لتبرير احتلالهم للشعوب فإن رأيهم لا يستقيم بالنسبة للقضية الجزائرية؛ لأن التقادم في هذه الحالة

(1) محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون الدولي، مرجع سابق ص 58.

(2) Belkharoubi (Abdelmadjid), La naissance et la reconnaissance de la république Algérienne, ed. Bruyants, Bruscelles, 1982, p.18.

(3) - محمد بوسلطان، حمان بكاي: القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص.115.

يشترط فيه أن لا ينقطع لمدة زمنية معينة وأن يكون مصحوبا بنوع من الرضا الضمني وهذا ما لم يحصل في تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر<sup>(1)</sup>.

ب- مساواة المواطنين في الحقوق: وهي الحجة الثانية التي ما لبثت فرنسا تتشبث بها - باعتبارها في نظر كثير من المؤلفين موطن حقوق الإنسان ووطن رجل 1789 - لرد الكثير من العتاب واللوم الموجه إليها بخصوص أعمالها بالجزائر فلم تتردد في الإعلان - بجلسات الأمم المتحدة - أن كل جزائري مسلما كان أو مسيحيا يعد مواطنا فرنسيا يتمتع بكافة الحقوق الدستورية وأن المقاطعات الجزائرية هي ممثلة في كل من الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية بطريقة مماثلة مع ما يجري في فرنسا القارية<sup>(2)</sup>, ولعل ابرز مثال على ذلك تصريح وزير خارجية فرنسا بينو ورئيس وفدها في الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة سنة 1955 عندما قال "إذا كنتم تساءلون على حرية السكان المسلمين في الجزائر فإني هنا لا أرد على تساؤلاتكم أليسوا ممثلين في الجمعيات المحلية. والجمعية الجزائرية وكل الجمعيات الوطنية؟ إن المسلمين في الجزائر يمارسون نفس الحقوق التي يمارسها بقية المواطنين الفرنسيين"<sup>(3)</sup>.

هذه هي الحجج القانونية التي تستند إليها وجهة النظر الفرنسية أو بعبارة أخرى سياسة فرنسا الخارجية تجاه القضية الجزائرية، ومن هنا كان على جبهة التحرير الوطني تبني دبلوماسية مضادة لعرض وجهة نظرها في المحافل الدولية وإبطال الحجج القانونية المزعومة التي يختفي وراءها الاستعمار لتبرير أعماله في الجزائر وتعزيز موقفه الدولي، ولم يكن هذا ليتحقق من دون الاعتماد على حلفاء

(1) - مصطفى شحاته كامل: الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987، ص 151.

(2) - علي تابلت: "الجزائر أمام الأمم المتحدة"، مجلة أول نوفمبر، ع163، الجزائر، 2000، ص 15.

(3) - علي بلحاتم: "طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي"، مجلة الأصالة، ع22، الجزائر، 1974، ص 99.



طبيعيين يدركون تمام الإدراك جوهر المشكلة الجزائرية وتربطهم بها خلفيات تاريخية وحضارية وأفاق مستقبلية تسعى إلى تحقيقها.

### المبحث الثاني: تطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

تعود الجهود الدبلوماسية الأولى لعرض القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة إلى الجامعة العربية حيث قدم مندوب المملكة العربية السعودية في 5 جانفي 1955 مذكرة إلى مجلس الأمن<sup>(1)</sup> لفت فيها أنظاره إلى الحالة الخطيرة التي تعيشها الجزائر على اعتبار أنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين وأوضحت المذكرة في بيان تفسيري أرفق بها أن فرنسا تحاول تحت ستار أسطورة وضعها في الجزائر طمس خصائص الشعب الجزائري القومية والثقافية والدينية بالقوة عن طريق العمليات العسكرية الوحشية.

إلا أن الهيئة الأممية أنهت دورتها التاسعة دون أن تنظر في القضية الجزائرية بعين الاعتبار معتقدة أن فرنسا ستجد لها حلا مناسباً مثلما أوجدهت بالنسبة للقضيتين التونسية والمغربية إضافة إلى تعنت الموقف الفرنسي الذي رفض رفضاً قاطعاً أن تناقش القضية الجزائرية أمام المجموعة الدولية وحثتها في ذلك أنها قضية داخلية تخص فرنسا ولا يحق للأمم المتحدة أن تناقشها<sup>(2)</sup>.

لكن نشاط جبهة التحرير الوطني لم يتوقف عند هذا الحد فقد كثفت جهودها في هذه الفترة للاتصال بقوى كولومبو التي كانت تتهيأ لعقد مؤتمرها الأول في باندونغ إذ تم إرسال وفد يتمتع بصفة ملاحظ لحضور أشغال المؤتمر حيث قدم وفد الشمال الإفريقي مذكرة إلى المؤتمر طلب فيها توصية دوله الأعضاء التقدم بطلب رسمي إلى

(1) – Saadi (Youcef), La Bataille d'Alger, T.I.E.A.L.Alger, 1984, p.219.

(2) – بوسباك فوزية: مرجع سابق، ص.162.

الأمم المتحدة لبحث مشكلة الجزائر على أساس مبدأ تقرير المصير وبالفعل قد استجاب المؤتمر لهذا الاقتراح<sup>(1)</sup>.

1-الدورة العاشرة: ففي 26 جويلية 1955 تقدمت 14 دولة إفريقية -أسيوية بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطلب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة المجمع عقدها في سبتمبر من نفس السنة<sup>(2)</sup>. وقد استندت الدول الموقعة في المذكرة إلى القرار 637 من ميثاق الأمم المتحدة والذي يؤكد على حق تقرير المصير كشرط مسبق وأساسي للتمتع بجميع الحقوق الأساسية<sup>(3)</sup> وتتطرق المذكرة إلى الوضع المتأزم بالجزائر بسبب أعمال القمع التي تمارسها فرنسا، وتذكر الأمم المتحدة بأن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى عدم استقرار الأمن في العالم وتحث الأمم المتحدة على ابتكار السبل التي توصل إلى إجراء مفاوضات بين طرفي النزاع وأشارت المذكرة أيضا إلى إقرارات مؤتمر باندونغ التي تدعم حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وختمت المذكرة نصها بتذكير الأمم المتحدة بشرط المادة (14) من الميثاق التي تعطي الامتيازات للجمعية العامة بالتوصية على اتخاذ إجراءات لأغراض سلمية وكذا المادة (11) الفقرة (2) من الميثاق التي تعطي للجمعية العامة الحق في مناقشة أي قضية ذات علاقة بالسلم والأمن العالميين<sup>(4)</sup>.

(1) - خيرى حماد: مرجع سابق، ص.396.

(2) -"القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة المقاومة، ع5، 12 جانفي 1958، وانظر كذلك: "تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة المجاهد، ع10، 5 سبتمبر، 1957.

(3) - مصطفى ط "تدويل القضية الجزائرية"، مجلة الجندي، عدد 161، الجزائر، 1996، ص.7.

(4) - محمد علوان: "الجزائر أمام الأمم المتحدة"، (تقديم علي تابلت)، مجلة أول نوفمبر، عدد 188، الجزائر،

1979، ص.14.

ولقد قام الأمين العام وفقا للإجراءات المعمول بها داخل الهيئة بتحويل المذكرة إلى اللجنة التوجيهية العامة لدراستها والبت فيها، فأوصت بعدم إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية بأغلبية 08 أصوات مقابل 05 وامتناع اثنين<sup>(1)</sup>.

وتم إحالة هذه التوصية إلى اللجنة العامة لتعطي فيها رأيها فشرع في دراستها يوم 27 سبتمبر من نفس العام وفي 30 منه جرى التصويت عليها بالموافقة على إدراجها بأغلبية 28 صوتا مقابل 27 صوتا وامتناع 25 عن التصويت<sup>(2)</sup>.

وقد أثار هذا القرار غضب وحقد الوفد الفرنسي الذي كان يرأسه كريستيان بينو وقدم احتجاجه على ما ادعاه بتدخل المنظمة الدولية في الشؤون الفرنسية الداخلية وقرر عدم المشاركة في القضايا التي طرحت من أول أكتوبر إلى آخر شهر نوفمبر وعندما طرح موضوع القضية مرة أخرى للمناقشة بدأت بعض الوفود تبحث عن وسيلة لإعادة الوفد الفرنسي إلى مقعده فقد تقدمت وفود أمريكا الجنوبية (التشيلي، الإكوادور، وكوبا، وكولومبيا) بناء على المادة (22) التي تسمح بقلب القرارات المتخذة من الجمعية العامة بأغلبية الاقتراع بطلب شطب القضية من جدول الأعمال وعللوا ذلك بأنه ليس من اختصاصها ولكن هذا المشروع لقي معارضة قوية من طرف الدول الأفرو-آسيوية المؤيدة للجزائر<sup>(3)</sup> وبعد يومين من ذلك تقدم مندوب الهند (كريشنا منون) بقرار يقضي بإعراض منظمة الأمم المتحدة مناقشة النقطة 64 التي تمثل القضية الجزائرية من جدول أعمالها هذا العام مع إبقاء حق إثارة القضية

(1) - يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين 18-19م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر، 1996، ص.204.

(2) - هارون محمد السعيد: "صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة المجاهد، عدد 1143، الجزائر، 1982، ص.78.

(3) - "Le vote de l'Assemblée générale", L'année politique 1955, P.U.F. Paris, p p. 522-523.

وطرحها على المنظمة الدولية متى تطلب الأمر ذلك، وتمت المصادقة على قرار الهند من طرف اللجنة السياسية دون مناقشة وأحلت القضية إلى العام المقبل<sup>(1)</sup>.

ولعل هذا القرار كان نتيجة للمناورات التي قام بها الوفد الفرنسي سواء بمقاطعته أو انسحابه من المناقشات أو غيرها والتي كان لها تأثير كبير على عدة وفود، مما أدى بها إلى إبداء أسفها على التصويت لصالح تسجيل القضية إثر انسحاب الوفد الفرنسي من الجلسات، ويضاف ذلك إلى أن فرنسا بانسحابها ذلك يجعل انضمام دول جديدة إلى حضيرة الأمم المتحدة أمر غير مؤكد، خاصة وأن تلك المرشحة للانضمام معظمها من آسيا وإفريقيا ومن ثم فهي تواجه احتمال اعتراض فرنسا وحلفائها كرد فعل انتقامي على مناقشة القضية الجزائرية، كما تم إخطار وفد جبهة التحرير من طرف عدة وفود أنها تلقت تعليمات من حكوماتها للتراجع عن التصويت لصالح القضية الجزائرية، وأمام هذا الموقف فضلت وفود مجموعة بلدان إفريقيا وآسيا ترك إمكانية مناقشة القضية إلى الدورة القادمة<sup>(2)</sup>.

عرف المندوب الفرنسي في هذه الدورة كيف يستغل بمهارة الأهداف النبيلة للأمم المتحدة ويؤولها بما يتناسب والأغراض الاستعمارية حيث قال: "أن المادة الثانية من الميثاق تمنع الأمم المتحدة من مناقشة الشؤون الداخلية لفرنسا مادامت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا... يدعي البعض أن الاستقلال لا يتحقق إلا بالتقسيم (يعني به فصل الجزائر عن فرنسا) وهل من المعقول أن يقال هذا بين أحضان هذه المنظمة التي تكونت من أجل محو كل تمييز يعتمد على العرق أو اللغة أو الدين؟ أيريد البعض أن يساند نظرية العنصر والتعصب الديني، ... إن جميع الدول التي كان لها كيان دولي، قد اعترفت بحق فرنسا في ضم الجزائر منذ القرن التاسع عشر ... وحذر

(1)-"La guerre d'Algérie (1954-1962)", *révolution africaine*, N°195, 1 novembre 1966, p.5.

(2)-Harbi (Mohammed), op. cit, P. 174.

المندوب الفرنسي من أنه إذا كان للأمم المتحدة حق مناقشة جميع مسائل الحدود التي نتجت بعد الحرب، فلن يكون هناك شعور بالأمن داخل حدود أية دولة من الدول الأعضاء أما عن حق تقرير المصير فقد أعلن أنه لا توجد أمة جزائرية لها كيان منفصل عن الأمة الفرنسية<sup>(1)</sup>.

هكذا حاولت فرنسا عن طريق مندوبها في الأمم المتحدة، وبدوافع استعمارية بحتة إفراغ مؤتمر سان فرانسيسكو من أهدافه الأساسية المتمثلة في المساواة بين الشعوب وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا تأويل خاطئ ومقصود... إن رجل القانون لا يمكنه أن يأخذ ما يحلو له من الفقرات ونبذ ما يضايقه، وإنكار حق الشعوب في المساواة وفي تقرير المصير من قبل المندوب الفرنسي أو التقليل من هذا الحق واعتباره مجرد أسلوب في الكتابة ليس بالطريقة المثلى للدفاع عن الحق إذ اعتبرنا ما كانت تدافع عنه فرنسا حقا.

ومهما يكن من أمر فقد بينت مناقشات الدول الأعضاء للقضية الجزائرية مدى ما تحظى به دبلوماسية جبهة التحرير من تأييد بالرغم من حداثة اندلاع الثورة الجزائرية، ووصول القضية الجزائرية إلى الأمم المتحدة، والأهم من ذلك كما يذكر الباحث مخالفة معمرى أن العقبة الأولى والأساسية قد تم اجتيازها إذ أن الجميع كانوا متفقين سواء المناصرين لفرنسا، أو المناصرين لجبهة التحرير الوطني على أن المسألة ليست إلا تأجيلا، من حيث المضمون، وأن الأهم أي إقرار صلاحية الأمم المتحدة في تناول القضية الجزائرية هو إقرار لا رجعة فيه، ومن هنا فإن المادة الثانية الفقرة السابعة لم تعد حاجزا أمام مناقشة القضية الجزائرية.

<sup>1</sup> - حافظ حمدي: المشكلات العالمية المعاصرة، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958، ص ص. 166-

ويذهب موريس فلوري في نفس الاتجاه إذ يقول "إن معركة الإجراءات ربحتها جبهة التحرير الوطني، وعليها الآن أن تخوض معركة حول مضمون المشكل"<sup>(1)</sup>.

إن تأجيل النظر في القضية الجزائرية، وليس إلغاؤها من حيث المبدأ ينفي المزاعم الفرنسية في اعتبار القضية الجزائرية مسألة داخلية تخص فرنسا، ويفتح لدبلوماسية جبهة التحرير أفاق لفرض وجهة نظرها في الدورات الآتية.

لقد استخلصت جبهة التحرير من تجربة الدورة العاشرة أن تدويل القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة يتطلب توفير كفاءات وآليات، بإمكانها أداء هذه المهمة على أحسن وجه، فجاءت فكرة فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني بنيويورك في أبريل 1956 تحت إشراف السيد حسين آيت أحمد<sup>(2)</sup>، للقيام بمهام الدعاية للقضية الجزائرية في الأوساط الدولية عامة، والأمريكية خاصة، وكان أسلوبه في ذلك هو توزيع المنشورات التي تعرف بالكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري من أجل نيل حريته، من ذلك إصدار نشرته باللغة الانجليزية بعنوان "الجزائر الحرة"<sup>(3)</sup>، وكتيب صغير بعنوان "الكتاب الاسود"<sup>(4)</sup>، او الجزائر سؤال وجواب

وقد عرف هذا المكتب نشاط كبير بعد تولى "شاندولي عبد القادر" ل رئاسته الذي حصل على رتبة عون خارجي من السلطات الأمريكية، الأمر الذي سمح له بالتنقل في كواليس هيئة الأمم المتحدة والاحتكاك بالرأي العام الأمريكي، ويكفي الإشارة لندال على نجاح نشاط هذا المكتب إلى الخطاب الذي ألقاه الرئيس كينيدي أمام الكونغرس الأمريكي عام 1957 والذي هاجم فيه بشدة السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية واستنكر أعمالها الإجرامية وفضحها، كما استنكر استعمالها للأسلحة

<sup>1</sup>-Khalfa (Mameri), Les nations unies face à la question Algérienne (1954-1962), SNED, Alger, 1969, p.81.

C.A.D.N,21 po/b/9 les Bureaux des affaires extérieures du F.L.N.1-

<sup>3</sup>- C.A.O.M,81F,994, propagande en faveur du F.L.N au U.S.A

<sup>4</sup>- C.A.D.N ,21po/b/9, livre blanc Algeria questions and Answer

الأمريكية ضدها وأنبها على تخليها عن واجباتها العسكرية داخل الحلف الأطلسي وتسخير اقتصادها للحرب في الجزائر وأكد أن القضية الجزائرية مشكلة عامة تهم الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والحلف الأطلسي والعالم الغربي جميعا، وتأسف لمواقف المجاملة التي اتبعتها حكومة بلاده الأمريكية، ودعا إلى الاعتراف بسرعة باستقلال الجزائر<sup>(1)</sup> لوضع حد لمأساة الشعب الجزائري.

وهو الخطاب الذي كان من ورائه تشكيل "شاندولي عبد القادر" للجنة تهتم بدراسة المسألة الجزائرية مكونة أساسا من أعضاء في الكونغرس الأمريكي، وهو ما ساهم أيضا في تقارب شاندولي وأعضاء الكونغرس الأمريكي فيما بعد أكثر، بحيث قام 16 نائب أمريكي بنشر بيان يطالبون فيه الحكومة الأمريكية بالضغط على فرنسا للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني تعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتنتهي الصراع في الجزائر<sup>(2)</sup>.

كان هذا المكسب الدبلوماسي الذي لا يقدر بثمن، ثمرة عمل دؤوب قام به الوفد الخارجي لجبهة التحرير، بمساعدة بعض الدول الصديقة، وتمكن من خلاله من تشكيل "لوبي" داعم للقضية الجزائرية، قوامه:

- **النقابات:** كانت نقابتي (A.F.L-C.L.O)، مواليتين لجبهة التحرير منذ انضمام الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إلى الفدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L)، فقد احتجت هذه النقابات على خبر اغتيال النقابي الجزائري "عيسات ايدير"، وقامت بإرسال مساعدات مادية إلى اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، ولم يتوان "ارفين براون"، في تصريحاته بأوروبا، عن إظهار تعاطف كبير مع كفاح الشعب

<sup>1</sup>-ليلي تيتة: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية (1958-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة باتنة، 2002، ص ص. 70-71.

<sup>2</sup>-Yves (Courrières), op.cit, P.401.

الجزائري<sup>(1)</sup>، وتأكيدا لهذا الموقف صادق مؤتمر النقابات الأمريكية المنعقد في سان فرانسيسكو بالإجماع على لائحة تخص الجزائر، ومما جاء فيها "...لقد أصبحت إفريقيا ميدانا حربيا تواصل فيه الشعوب المستعمرة كفاحها في سبيل حريتها، ومنذ الحرب العالمية الأخيرة قطعت الشعوب الإفريقية أشواطا كبرى في طريق التقدم في كفاحها، إلا أن امتناع فرنسا عن الاعتراف بحق الاستقلال للمجاهدين الجزائريين الذين يكافحون منذ 5 سنوات هو الذي يمثل أكبر عائق في وجه هذا التقدم، واعترافا منا بأن استتباب السلم وانتشار الحرية في العالم يستوجب التوقيف العاجل لحرب الجزائر البشعة، وإجراء مفاوضات تساعد على تكوين جمهورية جزائرية ديمقراطية، فإن مؤتمرنا يطالب حكومتنا، ويطالب الأمم المتحدة بمساندة التدابير التالية":

1. إجراء مفاوضات مع جبهة التحرير لإيقاف القتال.
2. إطلاق سراح عاجل من الجانبين للمساجين الموقوفين من طرف السلطات العسكرية والمدنية .
3. إجراء انتخابات ديمقراطية في الجزائر تحت مراقبة هيئة الأمم المتحدة مع منح المساواة التامة في الانتخاب والدعاية لجميع الساكنين بالجزائر من فرنسيين وجزائريين.

هذه الانتخابات يجب أن تضمن تأسيس حكومة جزائرية ديمقراطية تتمتع بالسيادة المطلقة سواء في سياستها الداخلية أو الخارجية وتضمن بدورها لكافة المواطنين والأقليات أيضا بدون تمييز في الجنس أو الدين نفس الحقوق السياسية والإمكانات الاقتصادية، وعند تشكيل هذه الحكومة الديمقراطية يمكنها أن تتفاوض مع



فرنسا بشأن العلاقات المقبلة والتعاون مع تونس والمغرب لإحداث جامعة ديمقراطية شمال إفريقيا<sup>(1)</sup>

-المنظمة الأمريكية لإفريقيا:مونت الحملة الإعلامية لجبهة التحرير في الولايات المتحدة؛ حصص تلفزيونية وإذاعة حوارات ، مؤتمرات، واتصالات بالشخصيات المهمة في أمريكا....، قامت هذه اللجنة في 15 افريل 1959، الذي يصادف مناسبة الاحتفال بيوم "الحرية والسلم في إفريقيا" بتنظيم مظاهرة في مدينة(Garne gie hall)، مؤيدة لكفاح الشعب الجزائري، وطالبة باحترام حقه في تقرير مصيره وداعية الولايات المتحدة لممارسة ضغوطها على فرنسا لاحترام هذا الحق، تمت هذه المظاهرة بحضور ممثل جبهة التحرير في الولايات المتحدة الأمريكية" عبد القادر شاندرلي" وبعض الشخصيات السياسية المهمة في أمريكا، على رأسها" السيد روزفلت"،ورفع العلم الوطني بهذه المناسبة.

-الجمعية الوطنية لطلاب الولايات المتحدة الأمريكية: قدمت هذه الجمعية منح للطلاب الجزائريين الذين يزاولون دراستهم في الولايات المتحدة، واحتضنت الاجتماع السادس لجمعية الطلاب الأفارقة في أمريكا، التي صادقت في بيانها الختامي على قرار يدين السياسة الفرنسية في الجزائر، ويدعوا الدول الافريقية الى الوقوف بجانب الشعب الجزائري في نضاله من اجل استعادة حريته، وتم نشر هذه المطالب في مجلة"the African newsletter"

-مؤسسة فورد: قدمت هذه الشركة في افريل 1959 ما قيمته 150000 دولار كهبة للطلبة المغاربة، الذين يزاولون دراستهم في أوربا.

<sup>1</sup>-موقف النقابات الأمريكية"، المجاهد، عدد523، 1959/10/5

الصحافة: جزء من الصحافة الأمريكية موالي لجبهة التحرير (New-York times, Nation...)، قامت بنشر ربورتاجات عن جيش التحرير، والمناهج السياسية الفرنسية المطبقة في الجزائر، عن طريق إرسال صحفيين أقاموا لمدة بين صفوف جيش التحرير بالجزائر، وبداية من 20 أوت 1958 قررت اللجنة السياسية لتحرير مجلة "New-York times" تعزيز وتقوية توجهها الإيجابي تجاه نضال الشعب الجزائري، ويضاف إلى هذا قيام قيادة جبهة التحرير بنشر إعلانات ودعاية جبهة عبر الصحافة الأمريكية، من ذلك قيام مجلة "Newseek" بنشر حوار أجرته مع كريم بلقاسم في 14 أفريل 1959.

لم يقتصر اهتمام الصحافة الأمريكية بكفاح الشعب الجزائري على الجرائد المكتوبة بل تعداه إلى الوسائل الأخرى، فالتلفزيون الأمريكي "National Broadcasting Corporation" كان السباق في بث أفلام قصيرة عن اللاجئين الجزائريين، مظهرة الأعمال الوحشية التي تمارسها فرنسا في حق الشعب الجزائري<sup>(1)</sup>.

من جانب آخر فقد استغلت جبهة التحرير الفترة الممتدة بين الدورة العاشرة والحادية عشرة، في طلب مساعدة الدول المؤيدة للقضية الجزائرية، إذ تم إرسال وفد لحضور مؤتمر "بريوني"، المنعقد في يوغسلافيا بين 18 و19 جويلية 1956، قدم خلاله الوفد الجزائري، مذكرة إلى الرؤساء "تيتو، نهرو، وعبد الناصر) طالبو فيها بعودة السيادة إلى الشعب الجزائري، وممارستها بصورة حرة وكاملة"<sup>(2)</sup>.

قام وفد جبهة التحرير بإرسال مذكرة إلى حكومات ودول الكتلة الإفرو-آسيوية ضمنها تطورات القضية الجزائرية بعد الاجتماع الأخير لها في باندونغ، خاصة في

<sup>1</sup> - C.A.O.M ,81F/994,les Etats -Unies et le F.L.N,op.cit

<sup>2</sup> -"من وراء بريوني"، المجاهد، عدد 2، 1956/11/10، ص21.

شقها السياسي، التي أكدت على عجز فرنسا على التصدي لثورة الجزائرية، دفعها الى إشراك دول الحلف الأطلسي في صراعها بالجزائر، مستدلة على ماكتبته اليومية الفرنسية (l'express) في عددها في 28 فيفري 1956، والتصريح الذي أدلى به "غي مولي" مع مراسل من باريس والذي اعتبر فيه "ان الجزائر جزء من وحدة الأطلسي" ووضح الإعلام الفرنسي هذه الحقيقة بعد الزيارة التي قادت "غي مولي" الى لندن وختمت المذكرة كلامه بالتأكيد على الإبعاد العالمية للمشكلة الجزائرية، ودعوة دولة الكتلة الى بذل جهودها لطرح القضية الجزائرية في الدورة القادمة للأمم المتحدة حيث "قالت ان الوفد الجزائري يلفت الى نظر الكتلة الافرو-اسيوية الى ان القضية الجزائرية قضية عالمية تستحق النظر والاهتمام، بعد ان ادانت هذه الأخيرة الاحتلال الفرنسي للجزائر الذي كان يعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"<sup>1</sup>

في اتجاه اخر ، في اتجاه اخر قام وفد جبهة التحرير بإرسال برقية إلى الأمم المتحدة بتاريخ 29 مارس 1956، "اشار فيها الى الوضع القانوني للقضية الجزائرية، بعد اعتراف مؤتمر باندونغ بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وإدراج الأمم المتحدة للقضية الجزائرية في الدورة العاشرة للامم المتحدة، وهو وضع لم تعره فرنسا أي اهتمام إذ استمرت في سياستها التعسفية في حق الشعب الجزائرية، بوضعها لنظام إرهابي مارس سياسات تدميرية ضد شعب بريء واعزل من مظاهرها:

-إرغام آلاف العائلات على ترك منازلها

-تدمير القرى والمدن

-آلاف القتلى من المدنيين، بدون مراعاة لا للسن ولا للجنس

1-C.A D.F,M.A.E/152, memoire addressed by the Algerian delegation to the governments of the Afro- Asian nations

الأمر الذي زاد من فظاعة حرب الجزائر، هي المساعدة التي يقدمها الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها بالجزائر، المر الذي يعطي للصراع أبعاد دولية خطيرة، لا تهدد الشعب الجزائري فقط ، وإنما السلام العالمي ككل.

وطلب الوفد في ختام برقيته بتدخل الأمم المتحدة، لوضع حد للمأساة التي يعيشه الشعب الجزائري، ومساعدته على تقرير مصيره، كما طالبت بإيفاد لجنة تحقيق للوقوف على حجم الدمار الذي تعرض له الشعب الجزائري<sup>(1)</sup>

كما خص الوفد في نفس المدة تقريبا مجلس الأمن بمذكرة، "عبر له عن يأس الشعب الجزائرية في قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على التدخل في حل القضية الجزائرية، رغم الجهود التي بذلت من طرف الجامعة العربية، والكتلة الأفرو-آسيوية لتدويل القضية الجزائرية لدفع الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ،الى ممارسة مهامه السلمية الدولية في هذه البقعة من العالم، وإمام هذه الحالة لا يجد الشعب الجزائري من وسيلة لتحقيق أهدافه المشروعة، إلا بالاعتماد على النفس لاسترداد حقوقه"<sup>(2)</sup>

وقد نتج عن الجهود السابقة أن عقد مندوبوا الدول الإفريقية-الآسيوية بالأمم المتحدة عدة اجتماعات ابتداء من 06 ماي إلى 19 جوان من نفس العام، درسوا خلالها المسألة الجزائرية من مختلف جوانبها، وفي الأخير وافقت ثلاثة عشرة دولة على قرار عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن، إلا أن هذا الأخير رفض هذا الطلب بدعوى أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - C.A.D.F,M.A.E/152, text of telegram sent on march 29,1956 to the secretary-general of the United Nations by the representative of the Algerian Front of national liberation  
2-C.A.D.F,M.A.E/152 ,explanatory memorandum on the Algerian question, submitted to the Security Council

<sup>3</sup> - العربي محمد الزبيري محمد:تاريخ الجزائر المعاصرة(1942-1962)،(ب.س.ط.)،ج2،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر،ص.155.

وبالرغم من أن مجلس الأمن رفض بحث القضية الجزائرية بسبب كون الوقت غير مناسب، فإن ذلك يعتبر من ناحية أخرى اعترافا بكون القضية الجزائرية ذات بعد دولي، وأن الحرب الدائرة في الجزائر تهدد الأمن والسلام الدولي، وهذا بحد ذاته تقدم معتبر لصالح القضية الجزائرية تحققه لأول مرة في مجلس الأمن، وفي هذا المعنى تذهب مجلة "المجاهد" أنه لأسباب تعود بصفة إلى "أدب اللباقة" نحو فرنسا أمتنع وقتيا من النظر في المشكل الجزائري<sup>(1)</sup>.

وفي ظل هذه الظروف لجأت فرنسا إلى اختلاق حوادث لتحويل الاهتمام المتزايد من طرف الدول بالقضية الجزائرية حيث طلبت في 25/10/1956 تسجيل شكوى ضد مصر في جدول اجتماعات مجلس الأمن، على إثر حادث إيقاف 1956 الباخرة "أتوس" بحجة أن هذه الأخيرة تحمل شحنات كبيرة من الأسلحة والعتاد الحربي القادم من مصر إلى الثوار الجزائريين، وقد استجاب مجلس الأمن لهذه الشكوى لكنه لم يبحث فيها، بسبب إنشغاله في هذا التاريخ بقضية العدوان الثلاثي على مصر، ومن هنا يبدوا أن قصة الباخرة كانت من الأسباب التي اتخذتها فرنسا كذريعة لتبرير عدوانها<sup>(2)</sup>.

**II-2-الدورة الحادية عشر:** واصلت الدول الإفريقية الآسيوية جهودها لعرض القضية على الأمم المتحدة، ففي فاتح أكتوبر من عام 1956 تقدمت 15 دولة إفريقية-آسيوية. مرة أخرى بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر للأمم المتحدة<sup>(3)</sup> وطبقا للمادة 20 من النظام العملي فقد أرفقت هذا الطلب بمذكرة، عبرت فيها عن استياء الحالة في الجزائر بسبب الاعتقالات الجماعية،

<sup>1</sup>-المجاهد، عدد 10، مرجع سابق.

<sup>2</sup>-خير حماد: مرجع سابق، ص. 398.

<sup>3</sup>-حزب جبهة التحرير الوطني: التقرير الولائي لأحداث الثورة التحريرية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للفترة ما بين (1959-1962)، المقدم للملتقى الجهوي للولاية الأولى المنعقد يومي (20-21 أبريل)، ببانتنة، الجزائر، 1984، ص. 50.

وتحريم العمل السياسي، ومصادرة بعض الصحف بصفة غير قانونية، وأشارت المذكرة إلى أهمية تقرير المصير والمكانة التي يحتلها في كيان الأمم المتحدة، مذكرة بالقرار 638 المتخذ بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة، مؤكدة أن ذلك الحق سابق للتمتع بكل الحقوق الأساسية وطلبت من الأمم المتحدة كمؤسسة دولية تحمل مسؤولياتها لوضع حد للممارسات الاستعمارية بالجزائر<sup>(1)</sup>.

وكانت جبهة التحرير قد دعمت هذا الطلب بمذكرة، أخرى إلى رئيس الجمعية العامة، ركزت فيها أساسا على أهمية دراسة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية حيث قالت: "إن الجزائريين رغبة منهم في الوصول إلى حل سلمي عن طريق المفاوضات المباشرة مع فرنسا يعتقدون أن ضغط الرأي العام الممثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة هو الذي سيحمل فرنسا على قبول المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري، والوصول إلى حل سلمي للمشكلة الجزائرية"<sup>(2)</sup>.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، كان للعدوان الثلاثي على مصر، والتنديد الجماعي به، قوة دفع لدبلوماسية جبهة التحرير، لإبراز طبيعة هذا العدوان وعلاقته باستمرار حرب الجزائر، حيث أكد محمد اليزيد في رسالته إلى رئيس الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، "إن الوضعية في الجزائر لا يمكن فصلها عن المحيط العربي والبحر الأبيض المتوسط، ونحن نعرف منطق العنف الذي استعملته الحكومة الفرنسية بالجزائر مرتبط بالعدوان على مصر، والأمم المتحدة التي استنكرت العدوان بالإجماع

<sup>1</sup>- "تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، المقاومة، عدد 15-12 جانفي 1958.

<sup>2</sup>- عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص 757-759، أنظر كذلك: "جريدة المقاومة"، عدد 2، 1956/12/3.

لا يمكن أن تبقى صماء. لما يتعلق الأمر باحتلال واستعمار عسكري آخر بالجزائر<sup>(1)</sup>.

لقد كان العدوان الثلاثي على مصر، ومشاركة فرنسا فيه أثر كبير في دفع الاتحاد السوفياتي نحو دعم القضية الجزائرية، من خلال إدراك قادته بأن هذه العدوان يمثل صورة مصغرة لمواقف الدول الاستعمارية الغربية، من الدول التي تعمل على تقويض أركان الاستعمار من خلال تأييدها العلني لحركات التحرر مثلما كانت تفعل مصر ونتيجة لذلك كثف الاتحاد السوفياتي دعمه ومساعدته للدول العربية خاصة سوريا ومصر، ومن خلالها الثورة الجزائرية، في سياق المواجهة المفتوحة<sup>(2)</sup>.

وفيما يتصل بالقضية الجزائرية فقد ساهم العدوان الثلاثي على مصر، يضاف إليه حادث اختطاف طائر الزعماء الجزائريين في تعجيل تطور بحث الوضع في الجزائر من قبل الجمعية العامة، حيث أوصى مكتب مجلس الجمعية بناء على طلب تقدمت به كتلة الدول الأفرو-آسيوية، في آخر شهر سبتمبر 1956، بتسجيل القضية الجزائرية دون مناقشتها يوم 15 نوفمبر 1956<sup>(3)</sup>.

وفي 15/2/1957 بدأت اللجنة السياسية في بحث القضية الجزائرية، ويذكر خيرى حماد أن تلك المناقشات استغرقت 17 جلسة تولى فيها ممثل سوريا التحدث بلسان جبهة التحرير؛ حيث هاجم بشدة المقترحات الفرنسية، وأكد أن القضية الجزائرية قضية عالمية يجب أن تعترف بها جميع دول العالم، وحاول مندوب فرنسا

<sup>1</sup>-Khalifa Mameri, op.cit, P85.

<sup>2</sup>-Henri (Allag), La guerre d'Algérie, T II, temps actuel, paris,1981, P.550-551.

<sup>3</sup>- يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص306.

(بينو) في البداية اللجوء إلى نفس مواقفه السابقة، لكن دون جدوى<sup>(1)</sup>. وهو ما أدى في النهاية إلى تقديم ثلاث مشاريع قرارات:

-الأول معادي لفرنسا، مقترح من طرف 18 بلدا من إفريقيا وآسيا، ونص على "أن تطلب الجمعية العامة من فرنسا الاستجابة إلى رغبات شعب الجزائر في ممارسة حقه الأساسي في تقرير مصيره، ودعوة كل من فرنسا، والشعب الجزائري إلى الدخول في مفاوضات فورية لوقف الأعمال العسكرية، وإيجاد تسوية سلمية بينهما طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وعلى أن يعمل الأمين العام للأمم المتحدة على مساعدة الفريقين للوصول إلى هذا الحل التفاوضي، والذي يتعين أن يكون محل تقرير تقدمه إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية عشر القادمة"<sup>(2)</sup>.

غير أن هذا المشروع عندما عرض على التصويت رفض بأغلبية بسيطة 34 صوتا مقابل 33 صوتا، وامتناع عشرة دول عن التصويت، ولذلك تم سحبه من طرف الدول التي تقدمت به<sup>(3)</sup>.

-والثاني يقترح حل وسطي مقدم من طرف (اليابان، والفلبين، وسيام) ونص على: "أن تعرب الجمعية العامة عن أملها في أن تحاول فرنسا، وشعب الجزائر عن طريق المفاوضات الصالحة الوصول إلى نهاية لسفك الدماء، وإلى تسوية سلمية للمشاكل القائمة"، وتمت الموافقة على هذا المشروع بأغلبية 37 صوتا ضد 27 صوتا وامتناع 13 من التصويت<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - حماد خيرى: مرجع سابق، ص 399.

<sup>2</sup> - "L'affaire Algérienne aux nations Unis", l'année politique 1957, P.U.F. Paris, p. 296.

<sup>3</sup> - "La Question Algérienne devant l'O.N.U", La semaine en en Algérie, N°52, 24/09/1959, p.24.

<sup>4</sup> - مبروك غضبان: مرجع سابق، ص 453.



والثالث يخدم الأطروحة الفرنسية، وقدم من طرف "البيرو، كوبا، إيطاليا، الأرجنتين، البرازيل، ونص على "أن تعرب الجمعية العامة عن أملها في العثور على حل سلمي وديموقراطي للمشكلة الجزائرية وقد قبل هذا المشروع بأغلبية 41 صوتا مقابل 33 صوتا، وامتناع ثلاثة دول عن التصويت<sup>(1)</sup>".

وبناء على هذه النتائج قامت اللجنة السياسية بعرض المشروع الثاني والثالث على الجمعية العامة للتصويت عليهما، غير أن ذلك لم يأت بجديد، إذ أن أيًا منهما لم يحصل على أغلبية الثلثين، الأمر الذي تطلب إجراء اتصالا ومشاورات بين الدول صاحبة المشروعين، للخروج بمشروع مشترك، وأسفرت تلك المشاورات على تبني مشروع مشترك تحت رقم "1012"، نال موافقة الأغلبية المطلقة 77 صوتا ضد لا شيء<sup>(2)</sup>.

وعلى إثر صدور هذا القرار أذاعت جبهة التحرير الوطني بيانا ذكرت فيه "أن الأمم المتحدة بقبولها مناقشة قضية الجزائر قد أقرت بصلاحياتها لبحث هذه القضية... إن الجبهة الوطنية تعتبر القرار الذي صوتت عليه الجمعية العامة يتضمن رغبة حازمة من جانب هذه الأخيرة في أن تسوى قضية الجزائر عن طريق المفاوضات الفرنسية الجزائرية تحت إشراف الأمم المتحدة<sup>(3)</sup>".

إن هذا التقدم الذي أحرزته القضية الجزائرية في الأمم المتحدة أنهى مرحلة النقاش السلبي، ووضع حدا لمزاعم فرنسا بخصوص القضية الجزائرية، وأقر بدلا من ذلك بوجود طرفين متحاربين وشعبين مختلفين تمام الاختلاف.

<sup>1</sup>-La semaine en Algérie, op.cit, P.24.

<sup>2</sup>- مبروك غضبان: مرجع سابق، ص ص. 454-455.

<sup>3</sup>- احمد الخطيب: الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم للملايين بيروت، 1958، ص.288.

إن المناقشات التي جرت في الدورة السابقة كانت حاسمة في تحقيق الهدف الذي كانت تسعى إليه جبهة التحرير، وهو تخطي مزاعم عدم أهلية الأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية، ومن ثم إعطاء القضية بعدا دوليا، تمثل أحد انشغالات المجتمع الدولي، غير أن الأمم المتحدة إذا كانت قراراتها تسجل تدويلا للصراع الفرنسي- الجزائري. فإن الاكتفاء بترداد أفعال الرجاء والتمني لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة في الواقع الملموس.

لقد كانت فرنسا خلال الدورة السابقة تبدي في الظاهر طلبا لمنحها فرصة أخرى لتجد تسوية للقضية الجزائرية، من خلال ترداد وفدها للنخبة الليبرالية (إصلاحات 9 جانفي 1957)، وهو ما جعل بعض مندوبي الدول خاصة أمريكا اللاتينية يعتقدون بجدية الطلب الفرنسي<sup>(1)</sup> خاصة بعد تولي "غي مولي" رئاسة الحكومة الاشتراكية وطرحه لبرنامج مثلثا ينص على: "إيقاف القتال، ثم إجراء انتخابات موحدة في غرفة واحدة، ثم إجراء المفاوضات مع أولئك النواب الذين تأتي بهم تلك الانتخابات<sup>(2)</sup>.

غير أن "غي مولي" وخلافا لذلك كان قد أعد مباشرة بعد توليه رئاسة الحكومة مخططا آخر يكشف عن النوايا الاستعمارية الحقيقية، ويمثل في خطوطه العامة الإستراتيجية الاستعمارية التي ستتولى حكومته تطبيقها مستقبلا في الجزائر، وما تعينها "روبير لاكوست" بدلا من كاترو-المعروف بالاعتدال-كحاكم عام خير دليل على ذلك.

<sup>1</sup>-Khalifa Mameri, op, cit, P.81.

<sup>2</sup>- يحي بوعزيز: مرجع سابق، ص.308.

إن تطبيق سياسة غي مولي قد أدت إلى اتساع أعمال التعذيب والمجازر الجماعية ضد الشعب الجزائري في السجون والمحتشدات على أيدي القوات الاستعمارية الفرنسية<sup>(1)</sup>.

وعندما لم تسفر الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا عن أية نتائج ملموسة وجهت الجبهة مذكرة في نهاية شهر أوت إلى الأمين العام للأمم المتحدة أبلغته فيها؛ عدم وجود رغبة حقيقية عند الفرنسيين في حل المشكلة الجزائرية مما يبعد أي احتمال في التفاوض للوصول إلى تسوية سليمة<sup>(2)</sup> وقامت الحكومتان التونسية والمغربية بجهد مشترك وعرضتا وساطتهما بين الجزائر- وفرنسا بهدف إيجاد حل عادل يمكن الشعب الجزائري من استرجاع سيادته واستقلاله وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة-وقبلت الجبهة هذه الوساطة- لكن الحكومة الفرنسية رفضتها بحجة أن المغرب وتونس ليستا محايدتين في النزاع<sup>(3)</sup>.

وفي ظل هذه الظروف عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا بتونس من 25 إلى 29 أكتوبر 1957؛ حيث بعد تحليها للموقف العسكري في الجزائر، والوضع السياسي والدبلوماسي في شمال إفريقيا والعالم، أصدرت بيانا جاء فيه "لقد طلبت الأمم المتحدة في دورتها العادية الأخيرة، مستعملة أساليبها المحددة، من الحكومة الفرنسية أن تبحث عن حل سلمي ديمقراطي عادل للمشكل الجزائري في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة... إن جبهة التحرير الوطني الوفية للروح الأممية والتحررية لميثاق الأمم المتحدة، قد استجابت لهذا النداء...ولكن الحكومة الفرنسية رفضت إعطاء الأهمية والاستعداد لتنفيذ مثل هذه التوصية، لأنها تعلم أن النتائج السياسية لذلك هي القضاء

<sup>1</sup> - محمد لحسن أزغدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير (1956-1962)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بغداد، 1983، ص.116.

<sup>2</sup> - حماد خيري : مرجع سابق، ص.400.

<sup>3</sup> - صلاح العقاد : مرجع سابق، ص.443.

على النظام الاستعماري، والتعجيل باستقلال الجزائر وعليه فجبهة التحرير توجه نداءها الحاسم العلني لمنظمة الأمم المتحدة، لكي تحاكم بنفسها، واتخاذ موقف محدد وحاسم بصفقتها الحارس الأمين لميثاقها<sup>(1)</sup>.

### II-3-الدورة الثانية عشرة:

أمام هذا الوضع تقدمت 22 دولة، من دول الكتلة الأفرو-آسيوية بطلب لإدراج القضية الجزائرية في الدورة الثانية عشر للأمم المتحدة، التي انعقدت خلال الفترة (7 سبتمبر-14 ديسمبر 1957)، وذكرت الدول الأفرو-آسيوية في هذا الطلب عدم وجود أي رغبة لدى الطرف الفرنسي لتطبيق قرار الأمم المتحدة السابق (1012) بخصوص الجزائر<sup>(2)</sup>، وبناء على هذا الطلب شرعت اللجنة السياسة في بحث القضية الجزائرية في 28 نوفمبر 1957، واستغرقت 14 جلسة، وقدم خلالها مشروعان، الأول كان من طرف 17 دولة إفريقية-آسيوية نص على أن "تعترف الأمم المتحدة بمبدأ حق تقرير المصير، بالنسبة للشعب الجزائري... وتدعو إلى المفاوضات للوصول إلى حل يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

أما المشروع الثاني فقد تقدمت به سبع دول، ونص على: "أن الجمعية العامة ... تعود إلى الإعراب عن أملها في إمكان الوصول إلى حل سلمي وديمقراطي عادل بروح من التعاون، وعن طريق الوسائل المعقولة، طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - وزارة الإعلام والثقافة: لنصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، مصدر سابق، ص 134-135.

<sup>2</sup> - احمد الشقيري: دفاعا عن فلسطين والجزائر، تعريب خيرى حماد، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1962، ص.172.

<sup>3</sup> - L'année politique 1957, op.cit, p.500.

وعند عرض المشروع الأول للتصويت لم يحصل على الأغلبية، وهو ما جعل الأوساط الفرنسية وعلى رأسها "بينو" تعتبر ذلك انتصار للسياسة الفرنسية وللموقف الفرنسي في الأمم المتحدة، حيث كتبت جريدة "لوموند" مايلي "أنه من الخطأ أن لا نعتبر هذه النتيجة انتصارا كاملا لنا، حتى ولو أنه لا يوجد من بين الـ 80 دولة الممثلة في الأمم إلا 37 دولة فقط تؤيدنا وتناصرنا... ثم إنه يجب أن نعترف أن عددا كبيرا من هذه الدول قد أيدنا وهي لا تعرف ما إذا كنا في هذه المرة سنتمكن من حل الأزمة بأنفسنا، وذلك على الرغم من أنها تعرف مبلغ الأضرار التي سببتها حرب الجزائر لاقتصادنا، ولجهود المعسكر الغربي كله"<sup>(1)</sup>.

ونظر للتذمر الذي ساد الكتلة الأفرو-آسيوية من جراء رفض المشروع فقد رأت ثلاث دول هي كندا، النرويج، إيرلندا، ضرورة إدخال تعديلات على مشروع الدول الأفرو آسيوية، ويستهدف التعديل الأول حذف الفقرة المتعلقة بالاعتراف بتقرير المصير للشعب الجزائري، واستبدالها بفقرة "بأن تقرر مستقبله بالطريق الديمقراطي، وكذا تعويض التوصية الأخيرة منها بالفقرة التالية" تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب الحالي، ومن أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة"<sup>(2)</sup> وجرى التصويت على هذا المشروع المعدل لكنه رفض من طرف 37 دولة، وقبوله من طرف 36 دولة وامتناع ستة دول عن التصويت<sup>(3)</sup>.

ولما كان التعارض بهذا الشكل داخل اللجنة السياسية، وعجز هذه الأخيرة على ترجيح لائحة عن أخرى، تقدمت مجموعة من الدول بمشروع لائحة جديدة صادقت عليها الجمعية العامة بالاجتماع يوم 1957/12/10 ونصت على:

<sup>1</sup>- "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، المجاهد، عدد 14، 1957/12/10.

<sup>2</sup>- محمد السعيد هارون: مرجع سابق، ص. 79.

<sup>3</sup>- La semaine en Algérie, op.cit, p.26.

-إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت القضية تذكر بقرارها رقم 1012 المؤرخ في 1957/12/15.

-تعبّر مرة أخرى عن اهتمامها بالوضع في الجزائر.

-تشيد بعرض المساعي الحميدة التي تقدم بها جلالة ملك المغرب، وفخامة رئيس الجمهورية التونسية.

-تعبّر عن رغبتها في أن يسود روح التعاون الجاد، واستعمال وسائل مائة قاصد الوصول إلى حل يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة<sup>(1)</sup> ويبدو موافقة الكتلة "الأفرو-آسيوية" على نص هذه اللائحة، جاءت لكون هذه الأخيرة قد نسخت النقاط الأساسية التي عرضتها في مشروعها السابق، وهذه النقاط يمكن حصرها فيما يلي:

-اعتبار القضية الجزائرية قضية دولية، تدخل في إطار اختصاصات الأمم المتحدة، بل وتسجيلها على أنها مدعاة لقلق الرأي العام الدولي الممثل فيها بالإجماع.

-قبول عرض الوساطة المغربية-التونسية في القضية الجزائرية.

-تسجيل رأي الأمم المتحدة في وسيلة التسوية التي هي المحادثات والتفاوض ثم التأكيد على مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة التي يقصد من ورائها حق الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها الوطني<sup>(2)</sup>.

وما ميز هذه الدورة عن سابقتها هو بروز عنصرين جديدين:

<sup>1</sup>- محمد علوان: "الجزائر أمام الأمم المتحدة، تقديم على تابلت"، مجلة الذاكرة، عدد 6، الجزائر، 2000، ص.148.

<sup>2</sup>-المجاهد، عدد 14، مرجع سابق.

- أولهما قبول المساعي الحميدة لكل من تونس والمغرب والتي رفضتها فرنسا قبل ذلك، وهو الأمر الذي يعطي للجبهة ولو بصفة غير مباشرة، صفة العضو المشارك في المفاوضات التي يمكن أن تتم بين طرفي النزاع.

-وثانيهما؛ الإشارة الصريحة إلى مبدأ المفاوضات بنى الطرفين وأهميته في إيجاد حل للقضية الجزائرية<sup>(1)</sup>، ونتيجة لذلك أصدرت الجبهة بيانا ذكرت فيه "...إن جبهة التحرير الوطني تسجل ما ورد في قرار الجمعية العامة في دورتها الثانية عشر...إن قرار الأمم المتحدة باعتباره عرض جلالة الملك محمد الخامس ملك المغرب، والسيد الحبيب بورقيبة رئيس جمهورية تونس بالسعي بإجراء مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية لحل مشكلة الجزائر وكانت الجبهة...قد أعربت عن رغبتها في أن يكون الهدف من المفاوضات هو الوصول إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئها على الأساس الذي حدده البيان المشترك الذي أصدره جلالة الملك محمد الخامس والسيد الحبيب بورقيبة<sup>(2)</sup>.

ويلاحظ المراقبون الدوليون أن فرنسا، في هذه الدورة التزمت السكوت وكان لها بعض الرضا على قرار الأمم المتحدة، وهذا يدل على بدء اعترافها بالشخصية الجزائرية المستقلة، وتراجعا مستمرا في موقفها، تجاه القضية الجزائرية، ومن جهة أخرى يمكن تفسير تبني فرنسا لهذا الموقف رغبة منها كسب الوقت، أملا في تحقيق خطتها العسكرية الخاصة بالربع ساعة الأخير للقضاء النهائي على الثورة الجزائرية، وهو ما يبرزه انتشار عمليات القمع، وازدياد عدد المحتشدات، واللاجئين الجزائريين

<sup>1</sup>- Chikh (Slimane), L'Algérie en armes ou le temps des certitude, Alger, O.P.U, 1981, p.424.

<sup>2</sup>- مصطفى طلاس ، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص ص.

في كل من تونس والمغرب، لكن ذلك كان له أثر عكسي في وجهة نظر المجتمع الدولي الذي أبدى تعاطفاً أكثر مع الشعب الجزائري في مواجهته للقمع الفرنسي<sup>(1)</sup>.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقفت إلى جانب فرنسا حيث لعب وفدها دوراً كبيراً في معارضة واستبعاد مشروع الدول الأفرو-آسيوية، بعد الحملة الدعائية التي قام بها الوفد الفرنسي بأمريكا، وكانت جريدة لوموند قد اعترفت بهذه الحقيقة في عددها الصادر يوم سبتمبر 1957 عندما كتبت تقول: "بأن الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة، قد قدم 9 خدمة جلييلة لفرنسا كان من نتائجها عرقلة مشروع الدول الأفرو-آسيوية بالرغم من اعتداله، كما أن وزير الخارجية الفرنسي بينو أكد على أن هذا الانتصار لم تحرز عليه فرنسا إلا بفضل المساعدة الفعالة التي بذلها لها حلفاؤها الغربيون ودول الحلف الأطلسي<sup>(2)</sup>".

لكن سنة 1958 تبقى المحطة الهامة في إعطاء قوة دفع أساسية للعمل الدولي وفق ما تتطلبه المرحلة الجديدة من تطوير كفي للنشاط الدبلوماسي للثورة، فهذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية، تميزت بوقوع العدوان الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية، هذا الحادث كان فرصة جديدة للقوى الدولية لتوضيح موقفها، حيث اتصل سفير السوفييتي "فينو غرادوف" في 14 فيفري 1958 بوزير الخارجية الفرنسي، وأبلغه انشغال الحكومة السوفياتية التي استغلت الشكوى الفرنسية ضد تونس بدعوى مساعدتها "للمتمردين الجزائريين" لابتداء رأيها، ليس فقط في حادثة ساقية سيدي يوسف، بل أيضاً في جوهر المشكل وهو الحرب الجزائرية، مما يزيد في تدويل القضية الجزائرية وهو ما كانت تتجنبه فرنسا وحلفائها<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد الخطيب: مرجع سابق، ص ص. 237-238.

<sup>2</sup> - المجاهد، عدد 14، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - محمد الملي: مواقف جزائرية، مرجع سابق، ص 59.



ولتجنب خروج معالجة التأزم الذي طرأ على العلاقات الفرنسية التونسية من الإطار الغربي سارعت الولايات، وبريطانيا إلى عرض وساطتهما لحل المشكل<sup>(1)</sup>.

إن هذا التصرف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يمكن رده إلى أن هذه الأخيرة كانت تشعر بأنه كلما تأزمت قضايا شمال إفريقيا بشكل عام، والقضية الجزائرية بشكل خاص، إزداد تدهور النفوذ الغربي في البحر الأبيض المتوسط، ولعل هذا ما ذهبت إليه الصحيفة الأمريكية "نيوز" في تصديها للاحتجاجات الفرنسية على المواقف الأمريكية، إذ أكدت أن عدم التدخل الأمريكي له مصير واحد؛ هو ضياع شمال إفريقيا لصالح الاتحاد السوفياتي<sup>(2)</sup>.

غير أن استمرار فرنسا في حرب الإبادة ضد الشعب الجزائري ورفضها الانصياع لنصائح حلفائها، دفع الرئيس الأمريكي إيزنهاور إلى توضيح موقفه من القضية الجزائرية في رسالة وجهها لرئيس الحكومة الفرنسية فليكس غايار يؤكد فيها على الأمور التالية:

- إن أمريكا تؤيد الأنظمة العربية المناوئة للشيوعية، وفي مقدمتها تونس والمغرب، وذلك لمواجهة تزايد نمو الحركة القومية التي يتزعمها جمال عبد الناصر.

- إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى مشكلة شمال إفريقيا من خلال هذا المنظار، وهي من أجل ذلك شرعت في حل المشكلة الجزائرية حلا تقبله الدول الغربية الموالية للغرب.

<sup>1</sup>- "هل اختفت قضية الجزائر من الوساطة البريطانية الأمريكية"، المجاهد، عدد 21، أبريل 1958.

<sup>2</sup>- محمد الميلي: مرجع سابق، ص.60.

-لا تريد أمريكا أن تتدخل في الخلاف الحاصل بين فرنسا، ودول شمال إفريقيا لكنها تريد أن تتوصل فرنسا إلى تفاهم بينها وبين العرب، وتحرص أخير وبالخصوص أن لا تستمر فرنسا في دفع الجزائريين إلى عبد الناصر<sup>(1)</sup>.

ويفهم من هذا كله أنه إذا كان هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا بالنسبة للخطر الشيوعي، فإن الخلاف ما يلبث أن ينشأ بين الطرفين حول الأساليب التي يجب أن تتبع لمحاربة الشيوعية، فمثلا فرنسا كانت ترى بأن دفاعها عن مواقفها في الجزائر هو من ضرورات الدفاع عن أوروبا ضد الخطر الشيوعي، اعتقادا منها أنها لو تركت فرنسا شمال إفريقيا يسهل على النفوذ الشيوعي أن يتسرب إلى هذه المنطقة وتصبح بذلك أوروبا الغربية مهددة بالخطر الشيوعي من الشرق والجنوب، وأما الولايات المتحدة فكانت ترى العكس حتى أنها كانت تجاري بورقيبة في رأيه القائل "إن القومية هي العلاج الأكيد لمكافحة الشيوعية وأن التفتح القومي للشعوب العربية يضعها في موضع المقاوم للشيوعية"<sup>(2)</sup>.

إن أهم تطور عرفته الثورة الجزائرية في هذه الفترة كان يتمثل في تشكيل الحكومة المؤقتة، في 19 سبتمبر 1958، الذي أعطى نقلة نوعية لدبلوماسية جبهة التحرير، حيث كانت عاملا جديدا سيطر على المناقشات داخل المنظمة الدولية حول المشكل الجزائري.

II-4-الدورة الثالثة عشر: وأمام هذه التطورات على الساحة الداخلية والدولية، عادت القضية الجزائرية مرة أخرى إلى الظهور في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة حيث تولت 24 دولة افريقية-آسيوية تقديم طلب التسجيل في 16 جويلية

<sup>1</sup>- "قوى الرسالة الأمريكية"، المجاهد: عدد 22، 1958/4/10.

<sup>2</sup>- رياض الصمد: العلاقات الدولية في القرن 20، تطور الأحداث لفترة ما بعد 1945، ط1، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص.282.

1958، وارفقت هذا الطلب بمذكرة نصت على "أن الحرب ظلت مستمرة في الجزائر بلا هوادة متسببة في زيادة الآلام، والخسائر في الأرواح البشرية، وليس هناك أي بادرة لوجود حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، بل إن هناك علامات تثير القلق في الأشهر الأخيرة، تدل على أن الوضعية قد ازدادت خطورة لأن الحوادث قد اجتازت حدود الجزائر<sup>(1)</sup>، وجرى التسجيل الرسمي للقضية في جدول أعمال الدورة يوم 1958/9/22، وحاولت فرنسا كعادتها عرقلة السير العادي للمداولات بانسحابها من لمناقشات، وعدم المشاركة في التصويت حتى عرض القضية للتصويت، وفي نفس الوقت مارست الضغوط والمناورات ضد الوفود المشاركة، وفي هذا الشأن تذكر جريدة المجاهد "أن فرنسا قد أرسلت "لوي جاكيتو Luis Jakito" إلى دول أمريكا اللاتينية، حيث زار حكوماتها، وعقد اجتماعا مع سفرائها في دول أمريكا اللاتينية، وذكرهم بأن فرنسا تعتمد كثيرا على أصوات أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة، لأنها لا تقل عن 20 صوتا، ثم إن حليفها أمريكا تستطيع أن تضغط على هذه الدول بسهولة أكثر مما تضغط على غيرها...<sup>(2)</sup>.

هذه المناورات والضغوط الفرنسية لم تحل دون وصول دبلوماسية الحكومة المؤقتة إلى مبتغاها، فقد شرع في مناقشة القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية ابتداء من 8 إلى 13 ديسمبر 1958، واستغرقت المناقشة 20 جلسة قاطعتها فرنسا كلها (سياسة الكرسي الشاغر)، غير أن ذلك كان لصالح القضية الجزائرية، إذ تذكر المجاهد في هذا الصدد: "أن قرار فرنسا الانسحاب من المناقشات، قد وضع المؤيدين لها في موقف حرج، حيث لم يجدوا ما يقولونه في المناقشة إلا إعادة أفكارهم

<sup>1</sup>- "الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصارا أكيدا أمام الأمم المتحدة"، المجاهد، عدد 34، 1958/12/24.

<sup>2</sup>- "قضيتنا أمام الشعوب وأمام الأمم المتحدة"، المجاهد، عدد 29، 1958//917.

المعتادة. وفي المقابل سمح هذا الانسحاب للمدافعين عن وجهه نظر الحكومة المؤقتة الجزائرية بالتفوق على مناصري فرنسا<sup>(1)</sup>.

وأثناء المناقشات تقدمت 17 دولة من الكتلة الإفريقية الآسيوية بمشروع قرار "يعيد التذكير بالقرارات السابقة (1012-1184)، ويعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ويعرب عن قلق الجمعية العامة من استمرار الحرب في الجزائر، معتبرا أن الوضع فيها يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وملاحظا استعداد حكومة الجزائر المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية"<sup>(2)</sup>.

وقبل أن يحال هذا المشروع على الجمعية العامة حاولت دولة هايتي إدخال تعديلين على المشروع: الأول نص على حذف الإشارة إلى "حق الاستقلال"، واستبداله بعبارة "حقهم في تقرير مصيرهم"، أما الثاني فينص على حذف الفقرة الخاصة بحكومة الجمهورية الجزائرية واستبدالها بعبارة "أن قادة جبهة التحرير الوطني يرغبون في التفاوض"<sup>(3)</sup>.

ورغم أن التعديلين قد قوبلا بالرفض من طرف الكتلة الأفرو-آسيوية، فإنهما قدما للتصويت عليهما، وكانت نتيجة التصويت على التعديل الأول هي رفضه من طرف 48 دولة وقبوله من طرف 13، وامتناع 19 دولة عن التصويت وبناء على هذه النتيجة لم يقدم التعديل الثاني للتصويت.

<sup>1</sup>- "La question Algérienne devant L'O.N.U" , El Moudjahid, N° 34, 24/12/1958.

<sup>2</sup>- محمد السعيد هارون: مرجع السابق، ص.81.

<sup>3</sup>- "L'affaire algérienne aux nations Unies", l'Année politique 1958, P.U.F. Paris, P.489.

بعد ذلك تمت عملية التصويت من طرف اللجنة السياسية على المشروع الأساسي دون أن يجرى عليه أي تعديل وكانت النتيجة هي موافقة 32 دولة ورفض 18 دولة وامتناع 30 دولة عن التصويت<sup>(1)</sup>.

وعرض بعدها هذا المشروع من جديد على الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اقترح مندوب الملايو تعديلا آخر يقضى بحذف فقرة "الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية" حتى يمكنه التصويت لصالح هذه اللائحة، وقد وافقته على ذلك عدة وفود فحذفت هذه الفقرة، وتم التصويت من طرف الجمعية العامة على هذه اللائحة بعد التعديل فحصلت على 35 صوتا لصالحها، و18 ضدها، وامتناع 28 عن التصويت<sup>(\*)</sup>، كان من بينها الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

لقد كان هذا التصرف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية مفاجأة كبيرة بالنسبة للحكومة الفرنسية، ففي لقائه مع دالاس، يومين بعد التصويت تساءل الجنرال ديغول عن الكيفية التي مرر بها المشروع، والدور الذي كان على حلفاء الولايات المتحدة التقليديين القيام به لإحباط كل تقدم لطرح القضية الجزائرية، كما استفسر أيضا عن الكيفية التي حصل بها ممثلوا جبهة التحرير الوطني على تأشيرة الدخول إلى

<sup>1</sup>-La semaine en Algérie, op-cit, p.27.

<sup>(\*)</sup> -بتحليل مدونة الاقتراح على مختلف القرارات من الدورة العاشرة إلى الدورة 13 تتبين 3 متغيرات هامة في الموقف هي:

1-انخفاض عدد المؤيدين لفرنسا بثلاث خلال فترة أربع سنوات.

2- و 3-ارتفاع عدد المؤيدين للقضية الجزائرية في نفس الفترة بـ15% خاصة من 28 صوت في 1955 إلى 35 صوت عام 1958. انظر: علوان (محمد)، الجزائر أمام الأمم المتحدة، تقديم علي تابليت، مجلة الذاكرة، ع6، مرجع سابق، ص 122.

<sup>2</sup>- محمد السعيد هارون: مرجع سابق، ص.82.

أمريكا، وعن سبب حضور أربعة أشخاص من الأمريكيين إلى حفل أقيم لجبهة التحرير الوطني بنيويورك<sup>(1)</sup>.

والحقيقة أن هذه النتيجة كانت ثمرة جهود الحكومة المؤقتة في سعيها لكسب التأييد الدولي للثورة الجزائرية أولاً، ثم عزل فرنسا عن حلفائها ثانياً، والمهم أن فرنسا، وأمام هذا أعلنت أنها لا تعترف بما تقررته هيئة الأمم المتحدة وأن الامتناع لم يكن نابع من وزارة الخارجية الأمريكية، وإنما رغبة شخصية عبر عنها "هنري كابورت لودج" "HENRYCABOT LODJE"، ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>، وبالنسبة إلينا فإن هذا الأمر كان متوقع خاصة بعد حادثة ساقية سيدي يوسف، ورفض فرنسا للوساطة الأمريكية-البريطانية.

ويكفي للتأكيد على نجاح دبلوماسية الثورة الجزائرية ما أحدثته من شرخ واضح في العلاقات الأمريكية-الفرنسية؛ وهي حقيقة لم ينكرها "ميشال دوبري" الوزير الأول الفرنسي. حينما صرح لجريدة لوموند الفرنسية قائلاً: "لقد كانت حربنا في الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين البيت الأبيض والاليزي"<sup>(3)</sup>.

وفي تحليلها لمعطيات الدورة الثالثة عشر تذهب جريدة المجاهد إلى القول بأن القضية الجزائرية قد حققت خلال هذه الدورة انتصاراً دبلوماسياً، مكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من تحقيق كل الأهداف التي كانت قد خطت لها بالاتفاق مع الوفود العربية والإفريقية والآسيوية، والتي تنحصر فيما يلي:

<sup>1</sup>-Revue, Le monde, 04 juin 1959.

<sup>2</sup>-Ibid.

<sup>3</sup>-المجاهد، عدد 34، مرجع سابق.

أولاً: أن تكون المنافسة واللائحة واضحتين، ليس فيهما أي غموض مثلما كان الأمر عند عرض القضية في الدورات السابقة.

ثانياً: العمل على الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، اعترافاً ضمناً في هذه المنظمة.

ثالثاً: الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وضرورة إجراء مفاوضات بين الطرفين المعنيين.

وكان لوضوح المناقشة السياسة أثره في إعطاء المكانة الرسمية للحكومة المؤقتة خلال اتصالاتها مع مختلف الوفود، كما أن امتناع عدة مندوبين عن التصويت ووقوفهم على الحياد مثل الوفد الأمريكي يعتبر أول إخفاق من نوعه للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وتشجيعاً من طرف الأمم المتحدة للقضية الجزائرية، واعترافاً منها بشرعية نضال الشعب الجزائري الذي سيتواصل مع الاستعداد في نفس الوقت للتفاوض<sup>(1)</sup>.

لا شك أن تأسيس الحكومة المؤقتة في نفس الوقت الذي كانت تتعقد فيه الدورة الثالثة عشر، كان أحد العوامل الأساسية في الوصول إلى تلك النتائج، فقد وصف مراسل الصحيفة الأمريكية "كريستان ساينس" (وليام فري) مناقشات القضية الجزائرية في هذه الدورة بأنها كانت من أكثر المناقشات امتداداً وأشدّها إثارة، فالحكومة المؤقتة التي برزت كعنصر جديد جعلت عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة تعترف بها، وظهر ذلك جلياً في مواقف مختلف الوفود أثناء المداولات، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أن ديغول اعترف بنفسه بها ضمناً؛ عندما اعتبر ردها على مؤتمره الصحفي، رداً رسمياً عليه من طرف الجزائر المحاربة، وبذلك يكون الجنرال "ديغول"

<sup>1</sup> -المجاهد، عدد 34 نفس المصدر

قد اعترف للحكومة المؤقتة بأنها المفاوض الكفاء الذي طالما تعللت الحكومات السابقة بعدم وجوده وبأنها لا تدري مع من تحل القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

وكان للاعترافات المختلفة بالحكومة المؤقتة منذ الشهور الأولى لإعلان نشأتها أثره في توسيع الاتصالات الدبلوماسية والانفتاح أكثر على العالم عبر بعثات وفود جبهة التحرير الوطني إلى البلدان التي لا تعترف بها إلا ضمناً مثل الصين، منغوليا، وروسيا<sup>(2)</sup>.

وهو الأمر الذي أعاد الاعتبار للمثلي الحكومة المؤقتة على مستوى الأمم المتحدة حيث يذكر محمد بجاوي "أنه منذ تأليف الحكومة المؤقتة لم يعد الوزراء الجزائريين المشتركين بدورات الأمم المتحدة يتخذون وضعا دبلوماسيا مستعارا باندماجهم في وفود عربية، كما كان يجرى قبل تشكيل الحكومة المؤقتة بل أصبح ينظر إليهم من قبل السكرتارية العامة للأمم المتحدة بوصفهم مدعوا وفود صديقة، وبهذه الطريقة تضع الأمم المتحدة حدا للوضع الزائف... وترد للوزراء الجزائريين صفتهم<sup>(3)</sup>".

وأمام هذه السمعة التي اكتسبتها مؤسسات الثورة الجزائرية في مجالها الدبلوماسي كان لا بد أن يوجد حل للمشكلة الجزائرية، خاصة بعد اعتراف، ديغول للشعب الجزائري بحق تقرير المصير في تصريح 16 سبتمبر 1959، وإن جاء هذا المشروع غامضا ومكبلا بالعديد من القيود والعراقيل، وفي جانب آخر كانت العمليات العسكرية على أشدها تطبيقا لبرنامج شال الكبير.

<sup>1</sup>- "حكومة الثورة لا تفاوض إلا بالاستقلال"، المجاهد، عدد 31، 19/11/1958.

<sup>2</sup>-Dahleb (Saad) , pour l'indépendance l'Algérie : Mission accomplie, Imprimerie Dahleb, Alger, 1990, pp.100-109.

<sup>3</sup>- محمد بجاوي: مرجع سابق، ص ص. 204-205.



## II-5-الدورة الرابعة عشر:

ونظرا لهذا التناقض في الطرح والتطبيق تولت 25 دولة إفريقية-آسيوية مهمة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية بجدول أعمال الدورة 14 وذلك بتاريخ 1959/6/14.

وتميزت الظروف الدولية التي سجلت فيها القضية الجزائرية في هذه الدورة، بظهور عدة معطيات؛ حيث تقرر أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همر شولد" بزيارة إلى فرنسا للتباحث مع مسؤوليها بشأن الوضع في الجزائر قبل مداوات الجمعية العامة حولها، وفي نفس الفترة تقريبا شهدت الساحة الإفريقية انعقاد مؤتمر منروfia الذي شاركت فيه الحكومات المستقلة وبحضور وفد جزائري.

هذه التطورات الإيجابية لصالح القضية الجزائرية، جعلت الصحف الفرنسية تتنبأ بأن المرحلة التالية ستعرض فيها فرنسا لأخطر موقف عرفته في تاريخها، في هذه المنظمة، كما تعترف أن هذا الموقف الخطر المنتظر هو السبب الرئيسي في اجتماع همر شولد بديغول<sup>(1)</sup>.

وأمام هذه التطورات وفي ظل التحول في الموقف الفرنسي، وردود الفعل التي أثارها خاصة من طرف الحكومة المؤقتة، التي أعلنت كما بذكر فرحات عباس في 28 سبتمبر قبولها لمبدأ تقرير المصير الذي صرح به ديغول-كأساس لتسوية القضية الجزائرية<sup>(2)</sup>. شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها للقضية الجزائرية يوم 30 نوفمبر 1959، حيث كانت 22 دولة من دول الكتلة الأفرو-آسيوية قد تقدمت بمشروع معتدل للهجة يؤكد على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، ويدعو إلى البدء في المفاوضات وإيقاف إطلاق النار غير أن هذا المشروع عند عرضه على التصويت لم

1-"الطريق..."، المجاهد، عدد 47، 27 جويلية 1959.

2- Abbas (Ferhat), Autopsie D'une Guerre, Edition Garnies Frères, Paris, 1980, p.436.

يحصل على أغلبية الثلثين، إذ تم قبوله من طرف 38 دولة، ضد 26 دولة، وامتناع 17 بلدا عن التصويت<sup>(1)</sup>.

ونتيجة لهذا، تقدمت باكستان بمشروع معدل يوم 12 ديسمبر من نفس السنة جاء فيه "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر، تذكر بقرارها الصادر في 1957/2/15، الذي عبرت فيه عن الأمل في إمكان التوصل إلى حل سلمي ديمقراطي عادل عن طريق الوسائل المناسبة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتذكر بقرارها الصادر يوم 7195/12/10 الذي عبرت فيه عن الرغبة في أن تبدأ المحادثات، وأن تستخدم، وسائل مناسبة أخرى بقصد الوصول إلى حل سلمي يتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر كذلك بالمادة (01) الفقرة (02) من الميثاق، وتبدي اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وتحث الطرفين على إجراء مباحثات بقصد الوصول إلى حل سلمي على أساس حق تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"<sup>(2)</sup>.

إلا أن هذا المشروع عند تقديمه للاقتراع في الجمعية العامة، وقعت حادثة لا سابق لها في تاريخ الأمم المتحدة؛ إذ عندما تليت فقرات القرار الواحدة تلو الأخرى واقترع عليها، نالت جميعها أغلبية الثلثين<sup>(\*)</sup> وعندما عرض المشروع بكامله على الاقتراع -بعد بضع دقائق- عدلت عدة وفود موقفها تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فكانت النتيجة 39 صوتا لصالحه و22 صوتا ضده، وامتناع 20

<sup>1</sup>- في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستقلال وجها لوجه"، المجاهد، عدد 57، 1959/12/15.

<sup>2</sup>- محمد السعيد هارون : مرجع سابق، ص. 82.

(\*) -الفقرة الأولى حصلت على 58 صوتا ضد صوت واحد وامتناع 21 دولة عن التصويت، والفقرة الثانية حصلت على 40 صوت ضد 16 صوتا وامتناع 25 دولة عن التصويت.

دولة عن التصويت، وهذه الدول التي امتنعت عن التصويت والتي صوتت ضده بررت موقفها بدعوى فسح المجال للجنرال ديغول لحل القضية الجزائرية<sup>(1)</sup>.

مورس هذا الضغط على ممثل دولة "كامبوديا"، إذ صوتت في البداية لصالح المشروع، لكن عند عرضه في صورته الكلية على الجمعية العامة صوتت ضده، ومع انه كان غير ممكن إثبات هذا الضغط داخل الجلسات، نظر للدبلوماسية السرية التي تمارس في الخفاء، الا ان تصريح رئيس مجلس الشورى الكمبودي " الامير سهانوك" عند قضاء عطلته في باريس يبين ذلك، حيث ذكر "... اننا نقاوم منذ عدة سنين الضغط الممارس علينا من طرف أشقائنا في آسيا وإفريقيا، الذين كانوا يتهموننا بالضلوع في اللعبة التي تلعبها فرنسا، وكنا نجيبهم إننا نريد البقاء قريبين من أصدقائنا الفرنسيين للتمكن من تغيير نظرتهم وموقفهم.....، ولكن لم نجد اذن صاغية في باريس، ولهذا فإننا لم نجد عدا هذه السنة لموقفنا هذا ونحن نجد ان النص المقترح من طرف الكتلة الافرو- اسيوية مقبولا جدا لهذا قررنا التصويت لصالحه في اللجنة السياسية...، ولكن الحكومة الفرنسية اعلمتنا انها تعتبر هذا الموقف عدائيا تجاهها، لذلك قمت على الفور بالاتصال بممثلنا أعلمته بوجود الامتناع عن التصويت في الانتخابات التي ستجرى في الجمعية العامة، ليس لأننا غيرنا رأينا، وإنما لإثبات ولائنا لفرنسا"<sup>(2)</sup>، ويمكننا ان نقيم حجم هذا الضغط من خلال تصريح "ف زين العابدين"، ممثل الجمهورية المتحدة في الأمم المتحدة الذي قال في انتقاده لحلفاء فرنسا " توجد بيننا بعض اللجان التي نجحت ألان في الحيلولة دون التوصل إلى حل تسوية للقضية الجزائرية، حتى انه يظهر لنا في بعض الأحيان انه لو قدمنا لها قطعة

<sup>1</sup>- "Le Les débats et les votes à l'Assembles des Nations Unies débat sur la question Algérienne", l'année politique 1959, P.U.F. Paris, p.557.

<sup>2</sup>- Saman Boutros Farjallah le groupe afro- asiatique dans le cadre des nations unies, Editions librairie dros, Geneve, 1963, P 270

من الورق الأبيض انه قائلين مشروع مصالحة لصوتت ضده ، هكذا يفهم البعض مسؤولياتهم الدولية"<sup>(1)</sup>

وقد تركت هذه النتيجة انطبعا سيئا لدى الوفد الجزائري والوفود المؤيدة له، التي وجهت لومها الرئيسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ضغطت على عدد من الدول الصغيرة لتقتنع ضد هذا القرار، غير أن هذه المناورات كما ذكر وفد جبهة التحرير في بلاغة "لا تزيدنا إلا تأكيدا لموقفنا القاضي بأن لا يكون هناك وقف لإطلاق النار في الجزائر بدون موافقة الطرفين حول الشروط والضمانات لتطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري"<sup>(2)</sup>.

إن هذه المناورات الفرنسية هي التي صعبت عمل الأمم المتحدة في إيجاد حل للقضية الجزائرية خلال الخمس سنوات الماضية، لكن بحول سنة 1960 ازدادت المطالبة الدولية بأن تمارس الأمم المتحدة مهامها كما يجب، وذلك بفرض تطبيق مبدأ تقرير المصير. هذا وعرفت هذه السنة دخول عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة حديثا إلى حضيرة الأمم المتحدة، مما قد يعطى قوة دعم جديدة للقضية الجزائرية في الدورة القادمة لذلك كان على الحكومة المؤقتة بذل جهود معتبرة للاتصال بهذه الدول الإفريقية خشية أن تأخذ مجرى آخر يضاف إلى حلفاء فرنسا القدامى في إفريقيا الذين بقول مخالفة معمرى بشأنهم "أنهم تعبوا من المشكل الجزائري ولم يعد باستطاعتهم الإخفاء والتقليل من انتصارات الحكومة المؤقتة"<sup>(3)</sup>.

وبغرض إعطاء قوة دفع جديدة للنشاط الدبلوماسي، وفقا لمتطلبات المرحلة الآتية، فقد تم إدخال تغييرات جذرية على تشكيلة الحكومة المؤقتة، إذ عين كريم بلقاسم

<sup>1</sup> - Ibid,P 270

<sup>2</sup> - "Le vote de l'assemblée générale sur la question Algérienne", El Moudjahid, N°57, 15/12/1959.

<sup>3</sup> -khalfa Mameri: op.cit, p.154.

على رأس وزارة الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية في جانفي 1960، وأعيد تنظيم الوزارة بعقلنة أكبر، واستعمال أكثر فعالية في الميدان العملي، مما أعطى دفع جديد وهام للنشاط الدبلوماسي<sup>(1)</sup>.

II-6-الدورة الخامسة عشرة: بفضل هذه الترتيبات السابقة عادت القضية الجزائرية للظهور من جديد في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة، بعد الطلب الذي تقدمت به 25 دولة من الكتلة الأفرو-آسيوية وذكرت فيه مايلي "واليوم ما تزال القضية الجزائرية تبعث على القلق الشديد إذ تتواصل الحرب بدون هوادة، متسببة في آلام عظمى... لاحت أخيرا بعض دلائل المحادثات بين الطرفين، وإننا نأمل أن تراجع جميع العراقيل أمام هذه المحادثات، وأن تجرى المفاوضات على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وأن يقع ذلك بأسرع ما يمكن... وبناء على ذلك فإن من واجب الأمم المتحدة، أن تساهم بجميع الأشكال الممكنة للحصول على تسوية تحقق مطامح الشعب الجزائري..."<sup>(2)</sup>.

وقد حرصت الحكومة المؤقتة قبل بدء المناقشات حول القضية الجزائرية على تذكير دول المجموعة الإفريقية-الآسيوية، بالمسؤولية الدولية الملقاة على عاتقها في هذه الدورة، وهو ما أبرزه فرحات عباس في رسالته إلى رؤساء حكومتها، والتي أشار فيها إلى الأهمية التي تعلقها الحكومة المؤقتة والشعب الجزائري على مواقف هذه الدول من القضية الجزائرية بالأمم المتحدة... كما أشار إلى جهود الجنود التابعين لدول المجموعة الذين يعملون في الحرب الجزائرية، وأعرب عن أمله في أن تطبيق هذه الدول سيادتها، وتؤدي رسالتها في العدالة والتضامن<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - Chikh Saliman: op.cit.P.418.

<sup>2</sup> -"الرئيس عباس يذكر دول المجموعة بواجبها نحو الجزائر"، المجاهد، عدد 76، 1960/9/5.

<sup>3</sup> -المجاهد، عدد 76، نفس المصدر

وبناء على ذلك تقدمت 24 دولة من الكتلة الأفرو-آسيوية بمشروع قرار نص على ضرورة إشراف هيئة الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء من أجل تطبيق حق تقرير المصير "وعندما عرض هذا المشروع على التصويت لم يحصل على أغلبية الثلثين (موافقة 27 دولة، ورفض 20، وامتناع 28 دولة)" الأمر الذي استوجب إدخال بعض التعديلات على نصه نزولا عند رغبة بعض الوفود؛ حيث تم حذف الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وأصبح نصها كالاتي:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.

- تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة، واحترام الوحدة الترابية للجزائر.

- إن الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار<sup>(1)</sup>.

وتحصل هذه المشروع على أغلبية 63 صوتا، ضد 27 صوتا، وامتناع 8 وفود عن التصويت<sup>(2)</sup>.

وبذلك تكون القضية الجزائرية قد خطت، خطوة كبير، في المجال الدولي لأن الأمم المتحدة اعترفت في مشروع قرارها هذا بأن الوضع في الجزائر يشكل تهديدا وخطرا على السلام والأمن العالمي، وأن مشكلة الجزائر ليست قضيتها فرنسية كما تدعى فرنسا، كما اعترفت بأن هناك طرفين في النزاع وهما: الحكومة المؤقتة وفرنسا، وأكدت على حق الشعب الجزائري في الاستقلال، في إطار الوحدة الترابية المعروفة، التي حددها بيان أول نوفمبر.

<sup>1</sup> - بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي، مواجهة الثورة الجزائرية، (ب.س.ط)، دار النفائس بيروت، ص 133-134.

<sup>2</sup> - محمد السعيد هارون: مرجع سابق، ص.83.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجنرال ديغول لجأ كعادته لأساليبه الملتوية خلال مناقشات القضية، لمغالطة الرأي العالمي، حيث قام بزيارة للجزائر لشرح سياسته حول تقرير المصير وشعاره الجزائر جزائرية<sup>(1)</sup> إلا أن غالبية الشعب الجزائري قابله بمظاهرات صاخبة، أكد فيها تمسكه بحكومته، ورغبته في استعادة استقلال الجزائر وحرية عن طريق المفاوضات التي تجريها الحكومة المؤقتة مع الحكومة الفرنسية، وهنا أدرك ديغول حجم القضية الجزائرية وأنه لا يمكن الاعتماد على الشعب الجزائري في تنفيذ سياسته ومخططاته<sup>(2)</sup>.

II-7-الدورة السادسة عشرة: وبحلول عام 1961 تكون المشكلة الجزائرية قد دخلت مرحلة الحسم النهائي، خاصة بعد أن قبلت فرنسا-تحت ضغط الثورة- الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة حول تحقيق الاستقلال وكيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير وحصلت فعلا عدة لقاءات (مولان، ايفيان، لوگران) لكنها فشلت، لأنها كانت مصحوبة بمساومات وضغوط فرنسية لا تؤدي إلى حل مقبول للقضية الجزائرية، وفقا للمبادئ التي أعلن عنها بيان أول نوفمبر 1954، الأمر الذي تطلب إثارة القضية الجزائرية من جديد في الأمم المتحدة، خلال دورتها السادسة عشر، إثر الطلب الذي تقدمت به 42 دولة من الكتلة الأفرو-آسيوية، وذكرت فيه "أن المفاوضات التي دارت بين ممثلي الحكومتين الجزائرية والفرنسية في كل من "ايفيان"، و"لوگران" لم تؤد إلى نتيجة مثمرة، وأن الحرب مازالت مستمرة، مما يهدد ويخل بالأمن والسلام الدوليين" ونزولا عند هذا الطلب، وافقت الجمعية العامة على بحث القضية الجزائرية،

<sup>1</sup>- محمود الواعي: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وأثره على القضية الجزائرية، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1994، ص 128-135.

<sup>2</sup>- عثمان الطاهر عليه: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص 178-179.

وأدرجتها في البند الخامس في جدول أعمالها مانحة أيها الأولوية على القضايا الدولية الأخرى<sup>(1)</sup>.

وقبل بدء مناقشات القضية طلب رئيس البعثة الجزائرية في نيويورك عبد القادر شاندولي عقد اجتماع مع مندوبي الدول الإفريقية-الآسيوية، حيث أطلعهم على الخطوط العريضة لسياسة الحكومة المؤقتة، حيث تم اعتمادها من طرف هؤلاء المندوبين عند عرض القضية الجزائرية، وطلب منهم الالتزام الاعتدال في لهجة الخطاب التي ستلقى في المناقشات مخافة أن تؤثر على الاتصالات التي لم يكن الأمل بنجاحها قد انقطع وتهاوى، كما اتفق معهم على صيغة مشروع القرار الذي سيعرض على الدورة الحالية لإقراره<sup>(2)</sup>.

وبناء على الطلب الذي تقدمت به الكتلة الأفرو-آسيوية عكفت اللجنة السياسية على مناقشته ودراسة كل تفاصيل القضية يوم 14 ديسمبر 1961، وبعد 09 جلسات صادقت اللجنة على اللائحة التي تقدمت بها الكتلة دون تغيير ودون أن يمتد حولها نقاش حاد -مثلما سبق وأن رأينا في الدورات السابقة-، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى الخطوات الإيجابية التي قطعتها القضية الجزائرية، وللتطورات التي حدثت في الموقف الفرنسي<sup>(3)</sup>.

وقد دعت اللائحة التي صادقت عليها الجمعية العامة بأغلبية 62 صوتا وامتناع 38 مقابل لا شيء على الدعوة إلى استئناف المفاوضات من أجل تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري، وحصوله على استقلاله الكامل، في إطار احترام الوحدة

<sup>1</sup> - مبروك غضبان: مرجع سابق، ص. 457.

<sup>2</sup> - حماد خيرى: مرجع سابق، ص. 411.

<sup>3</sup> - محمد السعيد هارون: مرجع سابق، ص. 83.



الترابية للجزائر، وعلى أن لا يمس ذلك ببعض النقاط التي كانت مثار شك ونزاع بين الجزائر وفرنسا خاصة فيما يتعلق بـ:

-موقف جبهة التحرير من الأقلية الأوروبية وخاصة ما يتعلق بضمان حقوق جميع المواطنين دون تمييز في العنصر والجنس.

-موقف جبهة التحرير من قضية الصحراء، والتمييز بين موضوع الحقوق السيادية على الصحراء وبين موضوع استقلالها.

-موقف جبهة التحرير من القواعد العسكرية، والرفض التام لهذا الطلب الفرنسي لأن ذلك يتعارض مع سيادة الجزائر وحققها في تقرير مصيرها<sup>(1)</sup>.

وهكذا استطاعت القضية الجزائرية أن تفرض نفسها تدريجيا في دورات الأمم المتحدة، منذ أن عرضت لأول مرة سنة 1955، وكان ذلك نتيجة الجهود الدبلوماسية المكثفة التي بذلتها، الكتلة الأفرو-آسيوية والخطة التي كان يتبناها الوفد الجزائري قبل بداية المناقشة، التي يذكر شأنها خيرى حماد "أن الوفد الجزائري في الأمم المتحدة كان يتبنى دائما خطة تكتيكية محكمة مسبقا قبل بداية المناقشات في كل دورة بالنظر لأوضاع القضية وظروفها في الميدانيين النضالي والدولي، وعند اقتراب موعد المناقشات يقوم بعرض تلك الخطة على كتلة الدول الأفرو-آسيوية، طالبا منها العمل على تنفيذ ما جاء في الخطة وفي المرحلة الثالثة يعهد إلى إحدى الدول الصديقة، عربية أو غير عربية بأن تكون الناطقة بلسان الجزائر في تلك الدورة، وأن تعرض قضيتها على النحو الذي يقترحه وفد الجزائر لنفسه، دون أن يشترك هو في المناقشات أو يطلب إلى الأمم المتحدة الاستماع إلى ممثليه مستجديا أو مستضعفا"<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- مبروك غضبان: مرجع سابق، ص ص. 458-459.

<sup>2</sup>- حماد خيرى: مرجع سابق، ص. 409.

وينبغي أن نشير هنا-في الختام إلى أن لجوء دبلوماسية الثورة إلى الأمم المتحدة، لم يكن يهدف إلى الحصول على تدخل مباشر من طرف هذه الهيئة لإيجاد حل للقضية الجزائرية خاصة أمام نظام الكتل الذي تتعمد عليه، وقوة التأثير الفرنسي؛ وإنما كان يرمي إلى<sup>(1)</sup>:

-محاولة احتواء الحرب عن طريق الضغط الدولي على فرنسا.

-تتوير الرأي العالمي بالأهداف المشروعة للشعب الجزائري والوسائل المفروضة لتحقيقها.

-تكذيب الدعاية الفرنسية حول وصف ممارسات جبهة التحرير الوطني بالأعمال الإرهابية، وبعدم شعبية ومصداقية جبهة التحرير الوطني.

-كسب تأييد الشعوب حتى داخل مراكز القوى الاستعمارية، والتحالف مع كل القوى المناهضة للعنصرية والهيمنة الاستعمارية.

<sup>1</sup>- اسماعيل دبش : مرجع سابق، ص.33.

## استنتاج جزئي

يتضح مما سبق نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، ولا شك أن ذلك تم بفضل الكثرة العددية للدول غير المنحازة، وحيازتها على أغلبية الثلثين المطلوبة لإصدار القرارات كان عاملا مهما ساعد على قلب الموازين لصالح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، مما دفع هذه الأخيرة إلى الاعتراف بحق الشعب في استرجاع سيادته واستقلاله. لكنها فشلت في تسوية القضية الجزائرية بالرغم من انخفاض المؤيدين لفرنسا من 27 دولة في الدورة العاشرة إلى 8 فقط في الدورة الخامسة عشر، وهذا بطبيعة الحال يعود إلى فشل فرنسا في التعاطي مع المنتدى العالمي للبحث عن حلول جديّة للقضية الجزائرية بسبب ضغط الرأي العام الداخلي، وكذلك نظام التصويت القائم على المناطق الجغرافية

# الختام

## خاتمة :

كانت جبهة التحرير الوطني- بالنظر إلى حجم الصراع وظروفه الدولية- محقة في تنويع جبهات صراعها مع الاستعمار الفرنسي، من خلال اعتمادها-إلى جانب الكفاح المسلح- على الجانب الدبلوماسي لدعم قضية كفاح الشعب الجزائري، وهذا باستحداث نظام خاص به بدأت معالمه في الاتضاح منذ 1956، وتكرس أكثر بعد تأسيس الحكومة المؤقتة بإسناد شؤونه إلى وزارة خاصة تدعى بوزارة الخارجية،أخذت على عاتقها مهمة إحياء الشخصية الدولية للجزائر، والإسهام في النشاط الفعلي للثورة من خلال القيام بدورين مزدوجين في أن واحد: **الدور السياسي**:الدعاية للقضية الجزائرية،وربط علاقات مع الشعوب والدول التي أبدت تعاطفا مع كفاح الشعب الجزائري.

**الدور العسكري**: من خلال السهر على توفير احتياجات الثورة التمويلية والتموينية. لم يكن هذا النشاط مقصورا على وزارة الخارجية، وإنما ساهمت فيه كل الوزارات،الموزعة على تونس، القاهرة المغرب كل في مجالها،هذا إلى جانب المنظمات الجماهيرية؛ كالاتحاد العام للعمال الجزائريين ، واتحاد الطلبة المسلمين،من خلال اتصالاتهم مع الاتحادات المقابلة، والمشاركة في الاجتماعات المؤتمرات الدولية ذات الصلة بها، وهذا ما أعطى لدبلوماسية الثورة ، طابع الشمولية والهجومية.

جسدت دبلوماسية الثورة في محيطها العربي، والدولي إطار الدولة من خلال مكاتبها المنتشرة عبر مختلف نقاط العالم، والتي عملت على نشر المبادئ التحررية والقيم الإنسانية لكفاح الشعب الجزائري ،وتمسكت بمبادئ وأسس ستصبح فيما بعد تقليدا للسياسة الخارجية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال، وتعكس فهم القيادة الثورية أنذاك للعبة العلاقات الدولية وحسن توظيفها لصالح تدويل القضية الجزائرية ، وهذه المبادئ والأسس، تتمثل فيما يلي:

- الحفاظ على استقلالية الثورة، بما يخدم مصلحة كفاح الشعب الجزائري.  
 - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومبدأ حسن الجوار خاصة مع الشقيقتين تونس والمغرب.

- التحالف مع حركات التحرر في العالم الثالث، وكل التيارات الإنسانية التي تدافع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

- انتهاج سياسة الحياد الايجابي في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في إطار ما يعرف بالحرب الباردة.

عملت دبلوماسية الثورة الجزائرية على تفعيل المساحة الدولية، لصالح كفاح الشعب الجزائري وفق فلسفة تراعي توزيع المصالح في العلاقات الدولية، فكانت بحاجة إلى تقييم تواجدتها في محيطها الطبيعي، كحركة عربية إسلامية، وتتدرج ضمن حركات التحرر العالمية، وجسدت عملها في شكل دوائر وأحلاف، انتماء، وتضامن مع الجزائر في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، الدائرة القديمة والأوثق، التي علقت عليها الجبهة أمال كبيرة قائمة على أساس الدين، اللغة، والإطار الجغرافي؛ جمعت زيادة على الإخوة المغاربة، الحلفاء الطبيعيين، العرب والمسلمين، والدائرة الثانية الأكثر شساعة وحادثة قامت على أساس التضامن المناهض للاستعمار والامبريالية، تتجاوز المجال العربي الإسلامي وتشمل على الأقل البلدان الأفرو-آسيوية، وعلى الأكثر أمريكا اللاتينية وحتى مجموعة الدول الأفرو-آسيوية السؤال المطروح ما هي نتائج هذه الفلسفة؟

— اهتمت جبهة التحرير بدائرة شمال إفريقيا ورأت فيها أنها تمثل مجموعة منسجمة بحكم معطيات التاريخ والثقافة والجغرافيا، تؤهلها لبناء وحدة، تستجيب لتطلعات الجماهير، لذلك ارتكز طرحها على الحل الشمولي لمشاكل شمال إفريقيا، والذي يمر عبر تطهير أراضيه من الاستعمار من الاستعمار الفرنسي، عن طريق توحيد الكفاح المسلح على جبهاته الثلاث، غير أن هذا الطرح اصطدم بعقلية النخب

المغربية الجديدة، المطالبة بالحلول السلمية لقضاياها، للاستفادة من المزايا التي تقدمها الرأسمالية، في بناء دول حديثة.

لكن بالرغم من فشل الجبهة في تجسيد مشروعها التحرري على مستوى شمال إفريقيا-بالطبع نتيجة الاختلافات الإيديولوجية، إلا أنها تمكنت من بناء علاقات تضامن متينة مع الأنظمة المغربية الثلاث قوامها الثقة، والاعتراف المتبادل، مكنت الجبهة من الحصول على عدة مزايا نجمها فيما يلي:

- 1- تأكيد الدول المغربية تأييدها السياسي لأهداف ومبادئ الكفاح الجزائري، وإبداء مواقف مشتركة على صعيد الدعم السياسي، والمؤازرة الدبلوماسية
- 2- السماح باستخدام مناطق الحدود كقواعد خلفية، لتفعيل نشاط جيش التحرير، وتقديم تسهيلات لمرور الأسلحة والمؤنة.
- 3- مؤازرة قضية اللاجئين الجزائريين الذين اضطروا للنزوح إلى كل من تونس والمغرب، بتقديم مساعدات اجتماعية وتسهيلات إدارية قصد التكفل بمختلف شؤونهم، وإرساء إشراف مؤسسات جبهة التحرير عليهم.
- 4- تأجيل المشاكل والخلافات الحدودية إلى ما بعد استقلال الجزائر.

— تمكنت جبهة التحرير الوطني من تحقيق شبه إجماع لدى الأنظمة العربية باختلاف توجهاتها السياسية وارتباطاتها الغربية في دعم المشكلة الجزائرية والذي برز في احتضان الأجهزة السياسية للثورة الجزائرية، والاعتراف بالحكومة المؤقتة، والدفاع عن القضية الجزائرية في المحافل الدولية وتقديم المساعدات المادية والمعنوية، وهذا بطبيعة الحال كان نتيجة للدبلوماسية الجبهة العربية التي عملت التأكيد على المبادئ العربية للثورة الجزائرية وانتماء الجزائر إلى حظيرة الوطن العربي، خلقت بفضلها قاعدة شعبية كبيرة، و رأي عام مهم دفع الأنظمة العربية إلى التجاوب مع مطالب كفاح الشعب الجزائري تكيفا مع محيطها

— ساهم الاندفاع الدبلوماسي لجبهة التحرير تجاه قارة إفريقيا الراض للسياسة الفرنسية في إفريقيا والمستمد من تجربتها الاستعمارية، وهويتها الإفريقية، في تنوير الشعوب الإفريقية بخطورة الاستعمار الفرنسي، وتأثيراته السلبية على واقع القارة الاقتصادية والإنساني أنيا ومستقبليا، وكرست في ذهنيهم ان ترقية القارة يمر أولا على إنهاء تواجد فرنسا في إفريقيا، ثم بناء وحدة قومية تستغل الإمكانيات المتاحة لتحقيق التقدم والازدهار لإفريقيا وإنسانها. وكل ذلك أدى إلى تسريع وتيرة تحرر إفريقيا، وتشكيل أقطاب ثورية؛ خاصة بين غانا وغينيا ومالي، قدمت خدمات جليلة لكفاح الشعب الجزائري

— انسجاما مع أهداف الثورة الجزائرية العالمية استطاعت دبلوماسية الثورة، تحقيق وحدة القارات في دعم القضية الجزائرية أو "مبدأ التعاون جنوب جنوب"، من خلال تسخير الكتلة الافرو-أسيوية ومن بعدها حركة عدم الانحياز في الدفاع عن قضية الشعب الجزائري عبر تجمعاتها او في المحافل الدولية والتزام الجبهة بمبادئ هذه الحركة منح لها حرية الحركة والتصرف العقلاني بشأن تكييف المسائل الدولية والتعامل معها بنوع من البرغماتية السياسية التي تخدم مصالحها وأهدافها الإستراتيجية، وهذا الاتجاه عزز مكانة الثورة لدى المجتمع الدولي، وأصبحت تحظى بإجماع أطرافه حول الاعتراف بشرعية مطالبها السياسية إن التجربة الدبلوماسية لجبهة التحرير غنية بمبادئ وقيم فلسفية وبمواقف بطولية، تمزج في سلوكها بين فكر استراتيجي مغامر وأسلوب تكتيكي، ومنهج ثوري برغماتي، كان فيها مناضل الجبهة في الخارج يلعب دور المجاهد الفاتح، والمبشر بقيم الثور التحررية والإنسانية، كل هذا تم على مستوى نظام دولي يتميز بالتعقيد في بنيته المؤسساتية، وغلبة القوة بين وحداته

نحن بحاجة إلى قراءة معمقة لهذه التجربة، لاستلهاام معانيها النضالية والاستفادة منها بهدف تفعيل وتنشيط الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة ، وإعادة بعث دورها



النضالي في العلاقات الدولية وفهم أن المردود السياسي في العمل الدبلوماسي، لا  
تقره الماديات، ولا كثرة عدد الموظفين باختصاصات متنوعة، بقدر ما يتقرر بمدى  
قناعة الدبلوماسي بتلك الأهداف، والرسائل الوطنية المكلف بتبليغها ونشرها بأمانة  
في العالم الخارجي

الملاحق

**ANNEXE**

**Discours prononcé par Mohamed Khider devant la comité de la ligue des états Arabes au cours de sa séance du 7 avril 1956**

Traduction

DISCOURS PRONONCE PAR MOHAMED KHIDER

DELEGUE DE L'ALGERIE AUPRES DU COMITE DE LIBERATION DU MAGHREB ARABE

DEVANT LE COMITE POLITIQUE DE LA LIGUE DES ETATS ARABES

AU COURS DE SA SEANCE DU 7 AVRIL

1956

Messieurs,

Dieu nous ordonne de collaborer et de nous unir, car dans cette union réside la force. Vous êtes les représentants des Gouvernements Arabes qui apprécient justement les temps durs que traverse actuellement l'Algérie. La France a mobilisé ses armées, sa flotte, ses écrivains, ses politiciens et tous ses organismes pour étouffer le mouvement nationaliste algérien. La France veut une guerre d'extermination et de ruine, mais elle n'y réussira pas, car mes compatriotes libres luttent à mort et ils triomphent sur les hordes de la France. Ils poursuivront leur lutte contre la France, quels que soient les sacrifices et les souffrances que cela implique.

Néanmoins, ayant constaté l'effort déployé par les militants algériens, il est de notre devoir de vous demander ce que vous avez l'intention de faire pour l'Algérie? L'Algérie est une terre arabe, et elle ne fait point partie de la France comme cette dernière le prétend. L'Algérie est une terre islamique qui désire collaborer avec la Ligue Arabe dans tous les domaines et d'une manière sincère et efficiente. Notre devoir est de vous demander ce que vous avez l'intention de faire pour mes compatriotes militants ?

De plus, je voudrais faire à votre honorable Comité quelques suggestions à ce sujet :

1°) Nous voudrions que vous fournissiez aux rebelles algériens des fonds importants, qui seront une dette pour nous à l'avenir, afin de leur permettre d'acheter des armes de toute provenance et de la France elle-même pour aider ces rebelles dans leur lutte. Vous aurez à contrôler l'emploi de ces fonds conformément aux principes financiers habituels.

2°) Il faut internationaliser la cause algérienne et la soumettre, par l'intermédiaire du groupe arabo-asiatique, au Conseil de Sécurité, car la situation militaire qui sévit actuellement en Algérie menace la paix internationale. Nous ne nions pas les efforts déployés par les délégations arabo-asiatiques en Amérique, en faveur de la cause algérienne, mais nous demandons un surplus de collaboration et d'action commune sur le plan international.

.../.

- 2 -

3°) Nous demandons le boycottage de la France dans tous les domaines: culturel, politique et économique, à condition que les intérêts arabes ne soient pas affectés par ce boycottage. Chaque état appliquera ce boycottage selon ses intérêts et ses possibilités propres.

4°) Nous avons besoin de fonds pour mener la propagande requise en faveur de la cause algérienne en France, dans les rangs des députés français et des journalistes libres tels que le noble M. Claude BOURDET, qui désire sincèrement servir la France dans les limites des intérêts communs franco-algériens.

Le Peuple Algérien, libre et militant, ne cessera point sa lutte quel qu'en soit le prix. Il demande aux peuples arabes frères de vouloir bien adopter sa cause et l'aider pratiquement. Le Peuple Algérien, qui a des centaines de milliers de travailleurs en France métropolitaine, est capable d'y paralyser l'activité industrielle. Il peut pratiquer le sabotage de toutes les activités de la France. Mais chaque action doit avoir son moment opportun et son plan préétabli. Ce Peuple Algérien acquiert l'admiration du monde libre en raison de sa lutte pour l'obtention de sa liberté et de son indépendance. Le Peuple Algérien a devant lui le bon exemple du peuple indochinois et des résultats brillants que ce peuple a obtenu.

Les regards du Peuple Algérien sont tournés maintenant vers vous et ce peuple n'acceptera ni paix ni division, comme le prétend la France, car il n'accepte rien de moins que la liberté et l'indépendance et l'adhésion à la Ligue des Etats Arabes. Très bientôt, nous proclamerons l'instauration d'un gouvernement algérien ayant toutes les prérogatives de souveraineté sur les territoires algériens occupés par les patriotes.

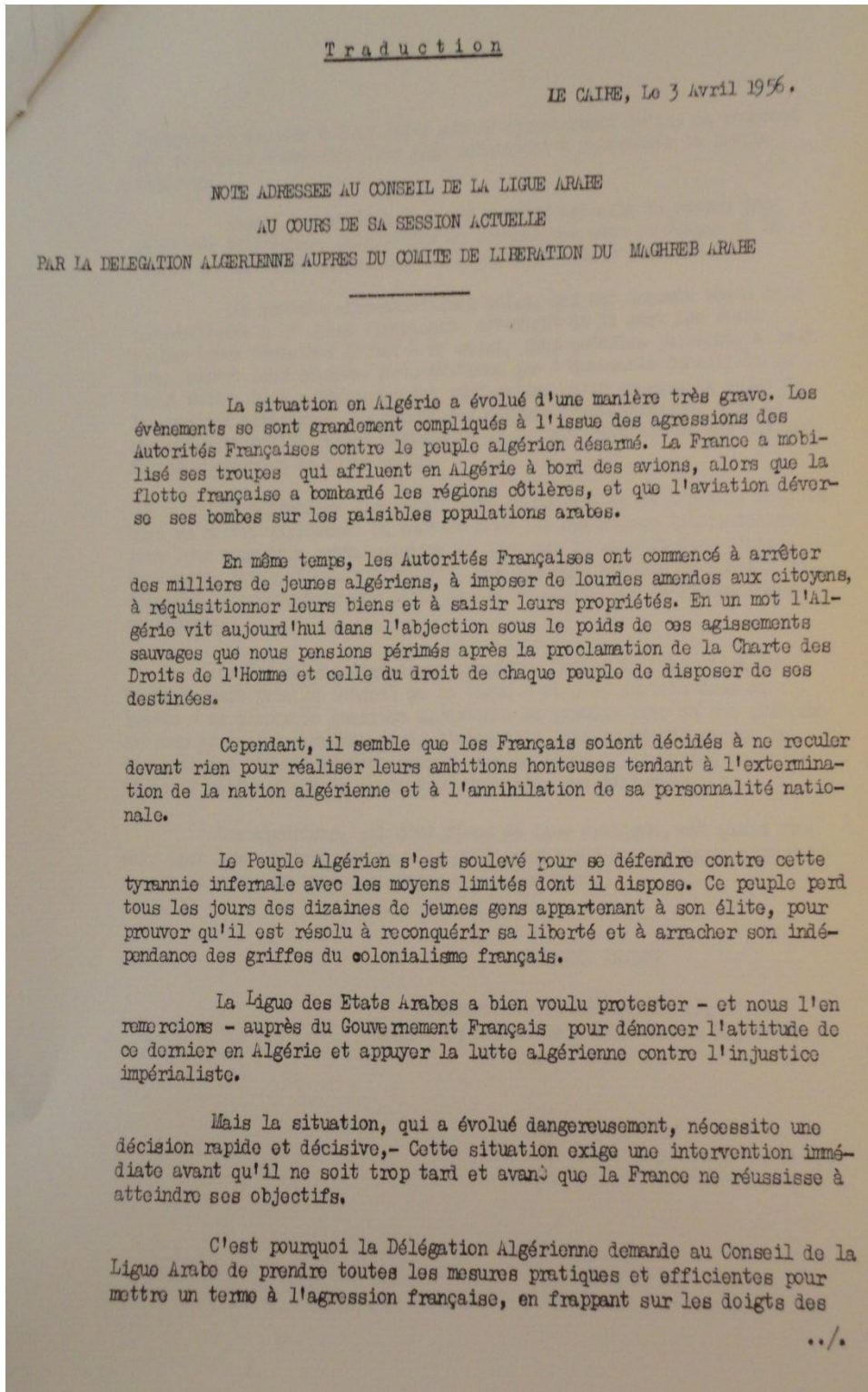
Nous vous prions donc instamment de vouloir bien apprécier cette situation, et notamment en ce qui concerne notre besoin impérieux d'argent, d'armes et d'assistance morale et matérielle.

Dieu est avec nous, car notre orientation nous fait entrevoir la victoire.

Source :C.A.O.M .81f /2417



. Note adressée au conseil de la ligue arabe au cours de sa session actuelle par la délégation Algérienne auprès du comité de la libération du Maghreb arabe



- 2 -

Français de manière à leur faire sentir sérieusement qu'ils ne pourront pas continuer à exécuter leur plan consistant à exterminer le peuple algérien.

Aussi, la première mesure à prendre est-elle de rompre les relations politiques, culturelles et économiques avec la France et de fermer les ports et aérodrômes aux navires et avions français.

Les nations afro-asiatiques amies, qui ont accordé toute leur bienveillance à la cause algérienne, attendent de la part des états arabes leurs décisions fermes à ce sujet, pour qu'elles puissent, à leur tour, suivre leur exemple. Nous espérons que l'honorable Conseil de la Ligue voudra bien communiquer les résolutions qu'il prendra au sujet de la question algérienne, au groupe des nations afro-asiatique, afin de permettre la collaboration efficiente et la participation de ces nations fortes au service de cette cause.

La Délégation Algérienne prie le Conseil de la Ligue de vouloir bien se mettre rapidement en contact avec les Organismes Internationaux pour leur soumettre cette question et demander la constitution d'une Commission Internationale d'Enquête, par les bons offices du Conseil de Sécurité, pour enquêter sur cette atroce boucherie que la France commet en Algérie.

La Délégation Algérienne auprès du Comité de Libération du Maghreb Arabe prie le Conseil de la Ligue - et elle insiste dans sa prière - de placer la question algérienne au premier plan de ses préoccupations et de lui accorder toute l'attention qu'elle mérite en vue de déployer des efforts sérieux pour mettre un terme à l'invasion coloniale et mettre fin à la domination française sur l'Algérie.

Les Algériens, qui sont fiers de leur arabisme, ont grand espoir dans leurs frères arabes. Ils sont convaincus que la cause algérienne est la cause de tous les Arabes sans exception.

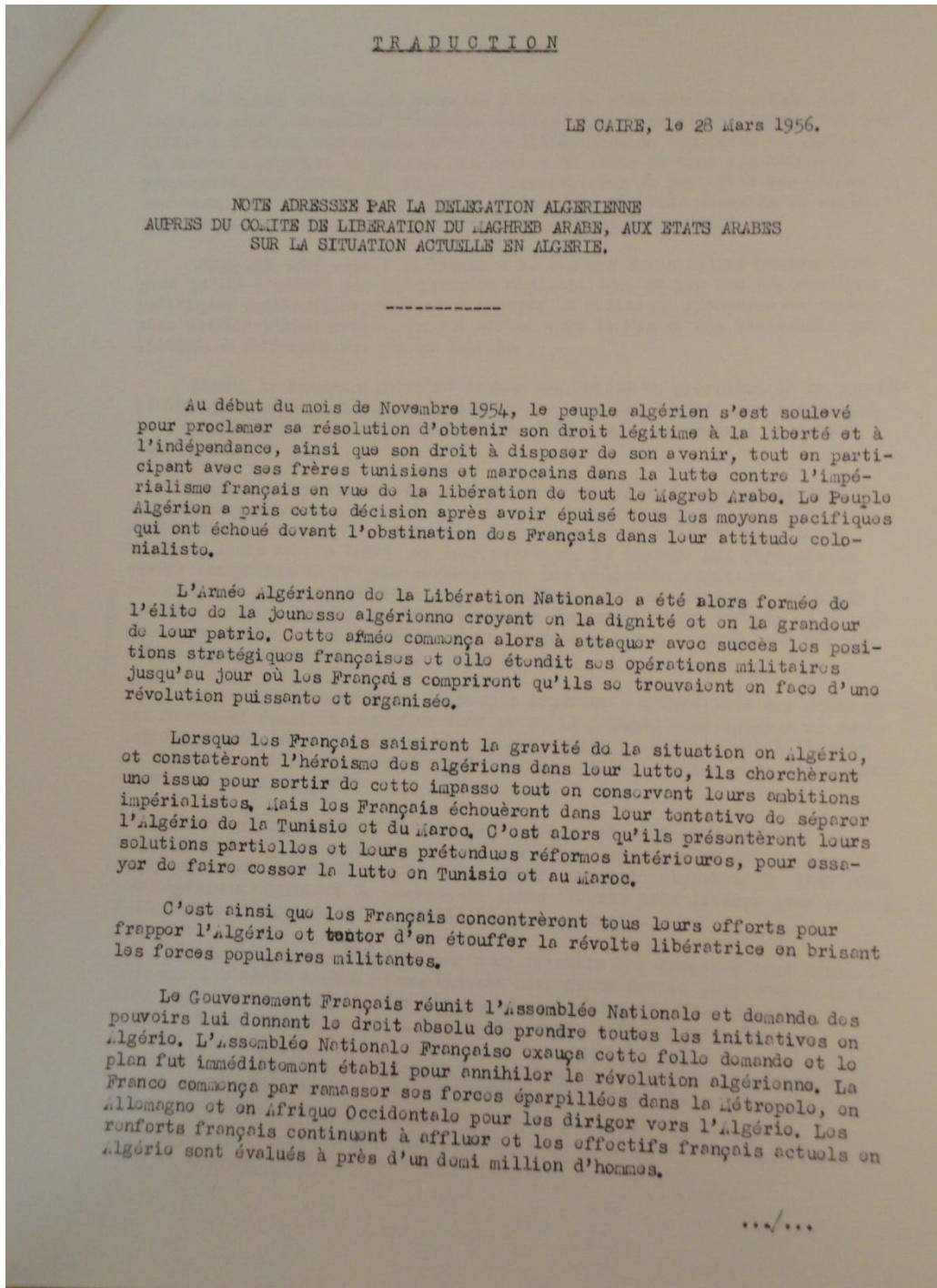
MOHAMED KHIDER

Président de la Délégation Algérienne  
auprès du Comité de Libération du Maghreb Arabe

Source : C.A.O.M 81F/ 2416



not adresse par la délégation algérienne auprès du comité de la libération du  
Maghreb arabe aux états arabe sur la situation actuelle en Algérie



- 2 -

La France s'est ainsi préparée à mener la plus grande bataille pour laquelle elle a travaillé l'opinion publique française et mondiale, pour justifier à l'avance les crimes qu'elle a l'intention de commettre en Algérie. La France a exploité sa presse, ses postes de radio et tous ses moyens de propagande pour servir ses objectifs colonialistes et justifier ses crimes sauvages. La France a même exploité l'OTAN dans ses vils desseins en employant les troupes de cet organisme contre les militants algériens.

Plus que tout cela : la France a eu recours à ses Alliés Occidentaux pour qu'ils l'aident par une pression diplomatique, et par des déclarations politiques continuelles, tendant à appuyer la politique française en Algérie, sans compter l'aide matérielle qui afflue vers la France des Etats-Unis qui l'aident à raffermir ses pas en Algérie.

Ainsi, la France a mobilisé toutes ses forces en prévision de la bataille décisive, employant pour cela toutes ses possibilités et tous ses moyens pour anéantir le mouvement nationaliste algérien et exterminer la nation algérienne.

La révolution libératrice algérienne a poursuivi l'accomplissement de sa mission patriotique pendant les dix sept derniers mois. Elle a héroïquement résisté aux troupes françaises avec leurs armes automatiques, leurs blindés, leurs canons lourds et leur aviation. Et lorsque les Français se virent incapables de frapper sérieusement les militants algériens, ils se retournèrent honteusement vers les populations civiles désarmées, dont ils détruisirent les maisons après avoir leurs femmes et leurs enfants et incarcéré les hommes par milliers, sans pour cela réussir à venir à bout des patriotes qui portent les armes.

Nous pouvons assurer que le Peuple Algérien - malgré tous ces malheurs - est fermement résolu à sacrifier tout ce qu'il possède pour appuyer sa révolution libératrice et résister, tel un seul bloc, en fournissant à l'Armée de Libération Nationale tout l'appui et toute l'aide qui lui sont nécessaires pour réaliser l'objectif.

C'est pourquoi, la situation en Algérie a atteint ces jours-ci un degré de gravité qui nécessite une intervention urgente pour éviter les catastrophes que la France compte faire subir au peuple algérien. De leur côté les Algériens déploient le maximum de leurs efforts pour libérer leur pays qui fait partie intégrante de la grande famille arabe.

Néanmoins, cela ne suffit pas pour rétablir les choses à leur norme. Il faut que les états arabes accomplissent leur grave devoir pour sauver la nation algérienne des griffes de l'impérialisme français. Pour apporter un remède à cette situation, nous prions les états arabes frères de :

1<sup>o</sup>) Promulguer des déclarations puissantes, au nom des gouvernements arabes, pour dénoncer l'attitude du Gouvernement Français qui vise à l'extermination de la nation algérienne.

.../...



- 3 -

2<sup>e</sup>) Convoquer les ambassadeurs de Franco dans les Etats Arabes pour leur communiquer le mécontentement des gouvernements arabes quant à cette attitude française et pour protester énergiquement contre les honteux agissements de la Franco en Algérie.

3<sup>e</sup>) Effectuer des démarches auprès des puissances faisant partie de l'OTAN, pour leur demander de ne pas suivre la Franco dans ce courant colonialiste odieux.

4<sup>e</sup>) Consulter les nations afro-asiatiques amies pour qu'elles exercent une pression sur la Franco, conformément aux décisions de la conférence de Bandung en ce qui concerne le droit des Algériens de disposer de leur destinée.

5<sup>e</sup>) S'intéresser, de plus en plus, à la cause algérienne en assurant la propagande souhaitable de manière à faire de cette question la principale préoccupation des arabes.

6<sup>e</sup>) Faire pression sur la Franco, en menaçant ses intérêts dans les pays arabes, tout en laissant à chaque gouvernement arabe le soin de choisir ses propres moyens pour exercer cette pression, que ce soit par le moyen de la rupture des relations diplomatiques, économiques ou culturelles, ou en s'abstenant d'utiliser ses ports et aérodromes etc...

7<sup>e</sup>) Attirer l'attention des organismes internationaux sur les infractions graves commises par la Franco qui menace la sécurité internationale dans cette région importante du monde et qui veut exterminer tout une nation pour satisfaire ses ambitions colonialistes.

8<sup>e</sup>) Publier toutes les résolutions ou recommandations qui seraient prises en faveur de la question algérienne afin que le monde entier sente l'intérêt que portent les arabes à cette question, qui est la leur, et pour stimuler le peuple algérien dans sa lutte.

9<sup>e</sup>) Affirmer toute l'aide matérielle possible aux militants algériens, pour leur permettre de poursuivre leur lutte contre une grande puissance qui dispose d'énormes possibilités.

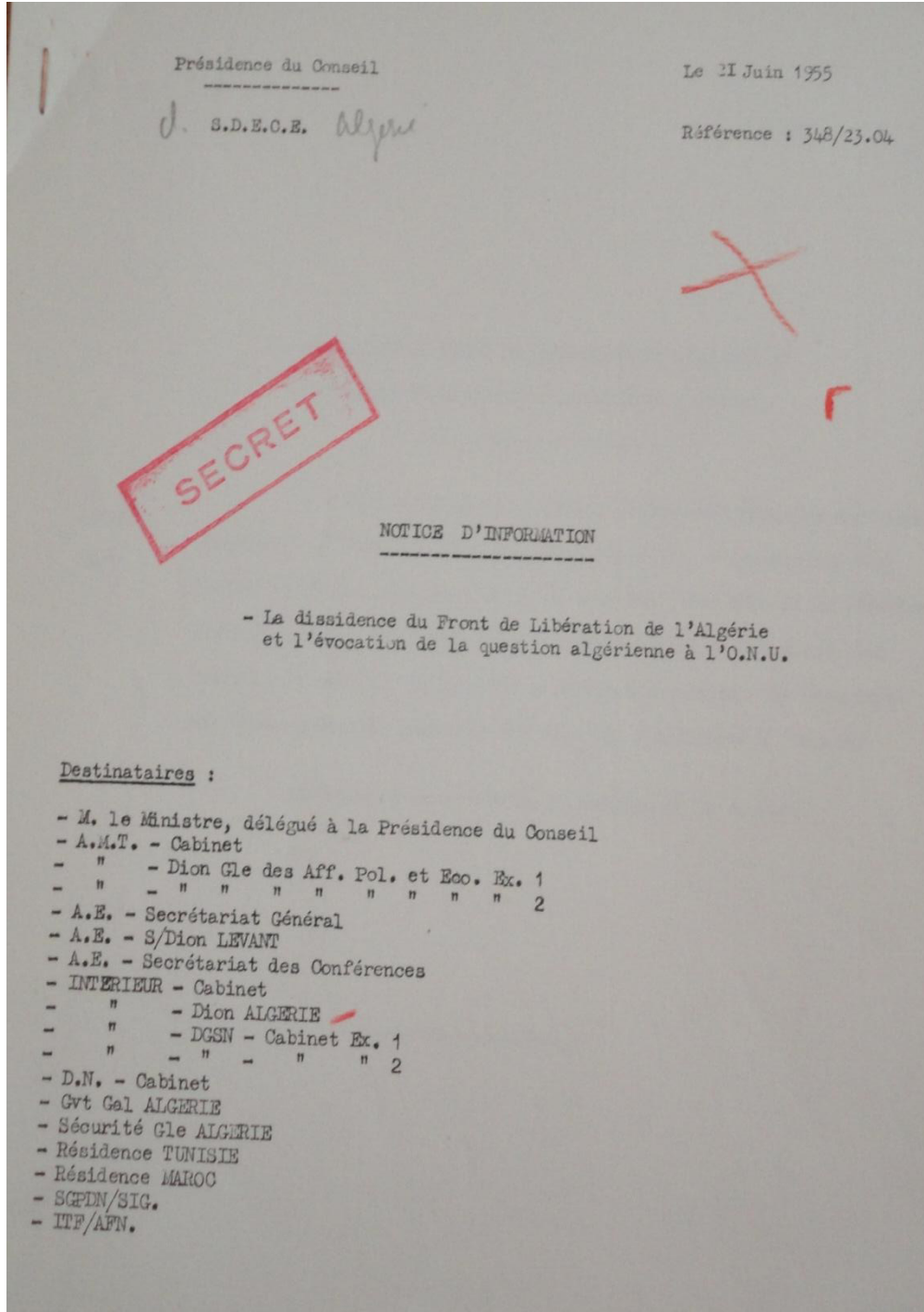
Nous sommes certains que les Etats Arabes frères s'empresseront de sauver le Peuple Algérien et qu'ils n'hésiteront pas à lui fournir toute l'aide voulue pour lui permettre de reconquérir ses droits et réaliser sa souveraineté totale.

MOHAMED KHIDER

Président de la Délégation Algérienne  
auprès du Comité de Libération de Maghreb Arabe.

Source : - C.A.O.M, 81F /2416

## La dissidence du front de libération de l'Algérie



n° 1755/232

LA DISSIDENCE DU FRONT DE LIBERATION DE L'ALGERIE ET  
L'EVOCCATION DE LA QUESTION ALGERIENNE A L'O.N.U.

-----

(31.5)  
A/1

Les représentants au C.A.I.R.E des partis nationalistes algériens dissidents du Front de Libération de l'Algérie - Association des Ulémas Algériens, Mouvement National Algérien (clan MESSALI de l'ancien M.T.L.D.), Union Démocratique du Manifeste Algérien (U.D.M.A.)- ont remis le 31 Mai à la Ligue Arabe un rapport par lequel ils demandent aux Etats Arabes de soumettre "la question algérienne" à l'O.N.U.

On trouvera en annexe la traduction de ce rapport.

-----



T R A D U C T I O N  
-----

Le Caire, le 31 Mai 1955

Monsieur Abdel Khalok HASSOUNA, Secrétaire Général de la Ligue Arabe.

Les mouvements nationalistes algériens sont heureux de vous saluer et de vous présenter le présent rapport sur la situation qui sévit actuellement en Algérie.

Depuis le 1er Novembre 1954, l'Algérie traverse une fois de plus une crise aigüe et grave qui nécessite une étude immédiate de la situation, car si la crise algérienne demeure sans solution rapide, elle menacerait la paix et la sécurité dans cette région du monde.

Les événements qui se déroulent aujourd'hui en Algérie sont le résultat inévitable de l'impérialisme et de la politique adoptée dans notre pays et qui est basée sur la force, l'exploitation et la spéculation économique et sociale au détriment du pays et du peuple algériens.

Chaque fois que le peuple algérien a demandé ses droits légitimes à une vie nationale propre, il a été l'objet d'une campagne de sauvage répression de la part du colonialisme français.

L'Algérie vit aujourd'hui un véritable état de guerre. Les mesures militaires prises par le gouvernement français depuis le 1er Novembre 1954 sont la preuve de la gravité de la situation actuelle qui voit l'impérialisme français résolu à faire de la force armée le seul moyen de résoudre les problèmes.

Outre les forces françaises qui occupent l'Algérie, le Gouvernement français a gardé sous les armes les soldats qui avaient terminé leur service, il a fait appel à de nouvelles classes et il a convoqué des unités de la "Milice" composée de Français d'Algérie, sans compter les forces très importantes qui ont été amenées de France, d'Allemagne, d'Indochine et même du Maroc et de la Tunisie.

Les autorités françaises ont même retiré une unité blindée dépendant de l'O.T.A.N. pour l'envoyer en Algérie pour renforcer les troupes françaises. Tout ceci est mentionné dans les déclarations du Président du Conseil français, publiées par le journal "LE MONDE" en date du 28 Mai et disant :

.../..

- 2 -

"Etant donné que nous avons accepté les demandes de renforts formulées par M. SOBRIELLE, Gouverneur Général de l'Algérie, nous nous sommes vus obligés -surtout au cours des quelques derniers jours- de détacher une unité complète de nos troupes dépendant de l'O.T.A.N. aussi bien en France qu'en Allemagne. Nous en avons informé le Général GRUENTHER. Le monde doit comprendre que la priorité, en ce qui nous concerne, est accordée à l'Algérie quels que soient nos engagements à l'égard de l'O.T.A.N."

Or, toutes ces troupes françaises qui se trouvent en Algérie actuellement et qui sont composées de diverses armes, y compris les forces aériennes et navales, mènent une guerre violente contre le peuple algérien entier.

Les bombes de gaz solidifié ont été lancées aveuglément sur les populations civiles désarmées dans le secteur de l'AURES. Le blocus a été pratiquement établi autour du pays entier. Le principe de la responsabilité collective a été appliqué, ce qui soumet les habitants civils du pays à toutes sortes de mesures arbitraires. Les mouvements nationalistes ont été dissous et les forces de la police effectuent des arrestations en masse. Des milliers d'Algériens sont continuellement jetés dans les camps de concentration. Les tribunaux militaires condamnent tous les jours les patriotes et un grand nombre d'entre eux ont été exécutés alors que d'autres ont été gardés en otages conformément à la déclaration du Général PAILLANGE, commandant du secteur de l'AURES, et en exécution de son ordonnance datée du 18 Mai 1955 publiée dans le journal londonien "TIMES" du 20 Mai 1955.

Cette situation critique en Algérie a amené le Conseil des Ministres français à tenir plusieurs réunions au cours d'une même semaine, pour envisager la possibilité de nommer le Maréchal JUIN au poste de commandant en chef des opérations militaires en Algérie.

Devant cette révolution des forces françaises du mal, le peuple algérien ne pouvait que résister avec obstination et héroïsme contre les diverses unités des troupes impérialistes "en utilisant une habileté militaire incontestable", comme le reconnaît le journal "LE MONDE" dans un article publié en date du 19 Mai 1955.

Malgré l'énorme différence dans la quantité et la qualité des armements se trouvant entre les mains des patriotes, et ceux se trouvant en possession des forces de l'impérialisme, ces dernières ont subi des pertes sensibles et essuyé des défaites militaires qui ont amené la presse mondiale à marquer leur admiration pour les patriotes algériens.

Le conflit qui a poussé le peuple algérien à affronter l'impérialisme français avec fermeté et calme s'est maintenant transformé en une véritable guerre sanglante. Trois fronts sont aujourd'hui ouverts en Algérie: le premier dans le secteur de l'AURES au sud est de CONSTANTINE, le second dans le même secteur, au nord; et le troisième, au centre dans la région de KABYLIE.

.../..

- 3 -

Dans toutes les régions du pays, les commandos effectuent de vastes opérations de sabotage organisé contre les voies ferrées, les moyens de communications, les barrages, les postes téléphoniques, etc...

Quant aux colons féodalistes, ils ont été sévèrement frappés dans leurs intérêts et dans leurs richesses. En effet, les commandos se sont acharnés contre leurs fermes où des milliers d'arbres ont été abattus et d'immenses quantités de récoltes détruites. Néanmoins eu égard à l'évolution de la situation, la lutte du peuple algérien semble devoir se prolonger et se compliquer, ce qui nécessite un redoublement des efforts déployés contre la folie de l'impérialisme français qui estime que les armes sont la seule solution du problème algérien.

Toutefois, sans perdre de vue le déséquilibre existant entre les forces en présence et la supériorité militaire et technique de l'ennemi, en outre les avantages diplomatiques dont ce dernier jouit, il convient de signaler que ce déséquilibre des forces s'accroît encore davantage au détriment du peuple algérien qui s'est vu, pendant 125 ans, malmené dans ses forces morales et spirituelles qui ont été mortellement étouffées par le colonialisme, quand on pense à toutes les persécutions et à toutes les souffrances que ce peuple a subies durant un siècle et quart.

C'est pourquoi les mouvements nationalistes représentant le peuple algérien entier et appréciant à sa juste valeur la gravité de la situation qui sévit actuellement en Algérie, s'adressent à la Ligue des Etats Arabes et à leurs gouvernements pour attirer leur attention sur les conséquences désastreuses d'un éventuel fléchissement de la résistance des Algériens. Ces conséquences et leur influence néfaste sur les mouvements nationalistes nord-africains et sur la politique arabe dans le monde ne font point l'ombre d'un doute.

D'autre part, les mouvements nationalistes algériens, certains de l'esprit d'abnégation du peuple algérien qui est prêt à consentir tous les sacrifices jusqu'à la réalisation de la victoire finale, lancent leur appel à la Ligue et aux Gouvernements arabes pour leur demander d'appuyer la nation algérienne moralement et matériellement dans sa lutte pour sa liberté et son indépendance.

Les mouvements nationalistes algériens, convaincus que les gouvernements et les peuples arabes qui ont toujours fait preuve de solidarité avec la nation algérienne et ont toujours manifesté leur intérêt pour la cause de l'Algérie ne rejeteront point leur appel, soumettent à la Ligue des Etats Arabes les propositions suivantes :

- 1<sup>o</sup>) soumission, sans délai, de la question algérienne au Conseil de Sécurité.
- 2<sup>o</sup>) demande de convocation de l'Assemblée Générale de l'O.N.U en une session extraordinaire pour l'examen de la question algérienne.

\*\*\*/\*\*



- 4 -

- 3<sup>e</sup>) démarches séparées ou collectives auprès du gouvernement français.
- 4<sup>e</sup>) convocation du Conseil de la Ligue Arabe en une session extraordinaire pour examiner la situation qui sévit en Algérie et prendre les résolutions dictées par l'évolution de cette situation.
- 5<sup>e</sup>) exécution des résolutions de BANDOUNG.
- 6<sup>e</sup>) participation des Etats afro-asiatiques dans l'exécution des plans et des résolutions qui seront adoptés à cette fin.
- 7<sup>e</sup>) constitution d'un comité international d'enquête qui partirait pour l'Algérie afin de se rendre compte de la situation dans ce pays.

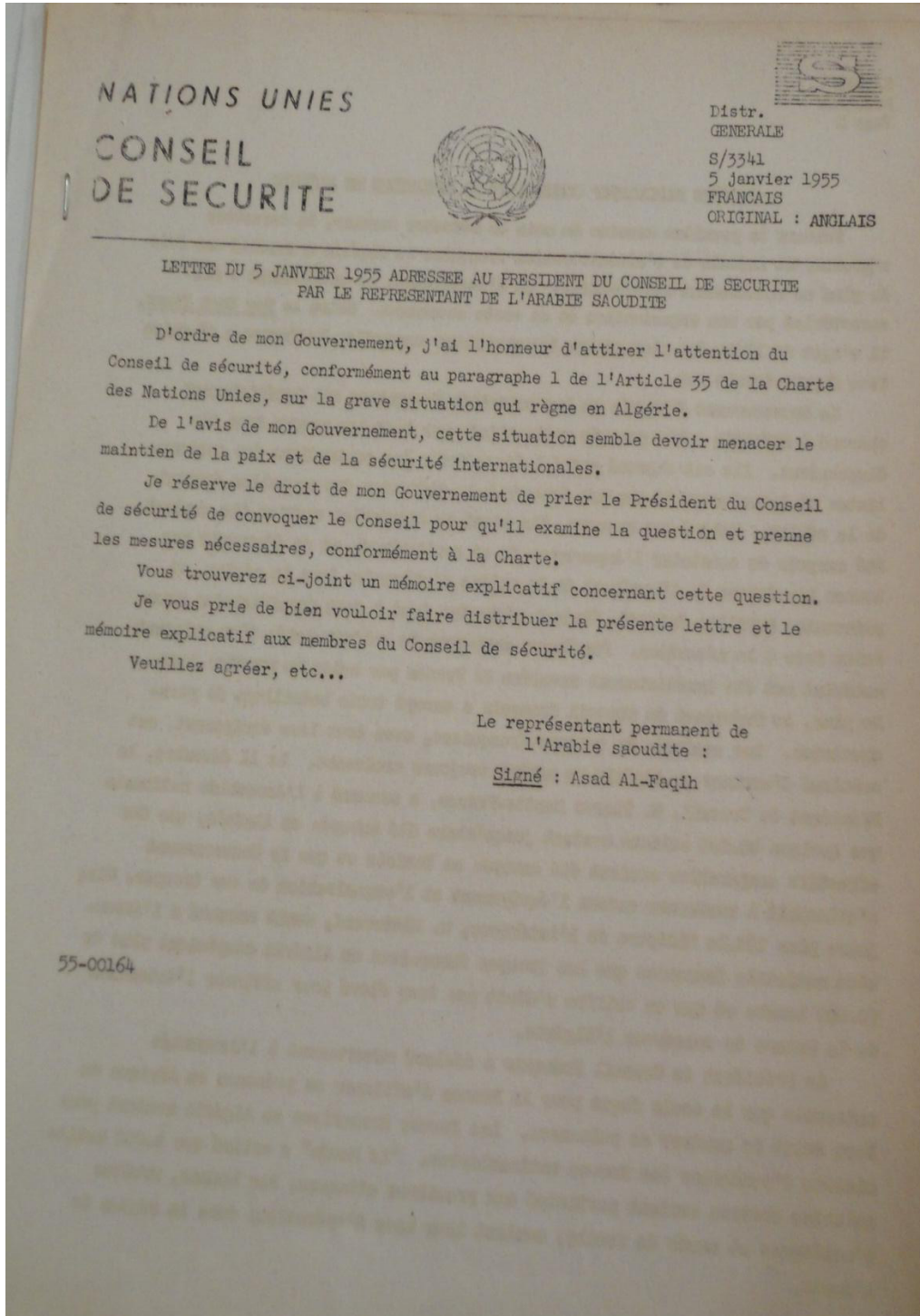
Les mouvements nationalistes en vous exprimant leur reconnaissance et leur gratitude, vous prient de bien vouloir réserver bon accueil à ces propositions et de prendre à leur égard des résolutions décisives pour alléger la pression exercée sur le peuple algérien et l'encourager à poursuivre la lutte pour sa liberté et son indépendance.

Signé : Mohamed Bachir el BRAHIMI  
Ahmed MEZIERNA  
Ahmed BAYOUD

-----

Source : C A O.M 81F/ 2416

Lettre du 5 janvier adressée au président du conseil du sécurité par le représentant de l'Arabie Saoudite





S/3541  
Français  
Page 2

MEMOIRE EXPLICATIF CONCERNANT LA SITUATION EN ALGERIE

Pendant la première semaine du mois de novembre dernier, le caractère répressif et injuste de l'administration française en Algérie a suscité une fois de plus un soulèvement nationaliste. En l'occurrence, ce soulèvement a été caractérisé par son organisation et sa vaste envergure. Selon le New York Times, il s'agit de l'une des plus graves insurrections auxquelles la France a dû faire face depuis trente ans.

Le Gouvernement français et les autorités françaises ont immédiatement cherché à anéantir cette poussée nationaliste par tous les moyens dont ils disposaient. Ils ont cherché aussi à discréditer les aspirations des nationalistes et à renforcer la censure imposée à la diffusion des nouvelles émanant de la région. Malgré ces mesures, ils n'ont pu dissimuler combien ils avaient été surpris de constater l'importance de ce soulèvement, et de découvrir que toutes les forces de l'armée et de la police stationnées dans la région, si puissantes qu'elles fussent, étaient néanmoins tout à fait insuffisantes pour faire face à la situation. Plusieurs centaines de soldats dotés d'un puissant matériel ont été immédiatement envoyées de France par avion le premier jour. De plus, le Président du Conseil français a envoyé trois bataillons de parachutistes. Des renforts de troupes françaises, avec tout leur équipement, ont continué d'arriver en Algérie en nombre toujours croissant. Le 11 décembre, le Président du Conseil, M. Pierre Mendès-France, a annoncé à l'Assemblée nationale que quelque 40.000 soldats avaient jusqu'alors été envoyés en Algérie, que des effectifs comparables avaient été envoyés en Tunisie et que le Gouvernement s'attachait à renforcer encore l'équipement et l'organisation de ces troupes. Cinq jours plus tôt, le Ministre de l'intérieur, M. Mitterand, avait annoncé à l'Assemblée nationale française que les troupes françaises en Algérie comptaient plus de 70.000 hommes et que ce chiffre n'était pas trop élevé pour affirmer l'intention de la France de conserver l'Algérie.

Le Président du Conseil français a déclaré ouvertement à l'Assemblée nationale que la seule façon pour la France d'affirmer sa présence en Afrique du Nord était de montrer sa puissance. Les forces françaises en Algérie avaient pour mission d'annihiler les forces nationalistes. "Le Monde" a estimé que 4.000 nationalistes environ avaient participé aux premières attaques; ces hommes, revêtus d'uniformes et armés de fusils, avaient leur base d'opérations dans la région de l'Aurès.

S/3341  
Français  
Page 3

En même temps qu'ils menaient ces opérations militaires de grande envergure, les Français ont pris comme de coutume leurs brutales mesures d'oppression colonialiste. Les arrestations opérées dans l'ensemble du pays se chiffrent par centaines; les partis nationalistes ont été déclarés illégaux et les journaux nationalistes ont été interdits; des restrictions ont été apportées aux libertés publiques et individuelles; des milliers de personnes ont reçu l'ordre de quitter leurs foyers, tandis que les troupes françaises occupaient complètement des localités dans les régions où les nationalistes étaient concentrés.

Le Ministre de l'intérieur français a déclaré que le Gouvernement français ne ferait pas droit aux exigences des nationalistes algériens. La situation est devenue si grave qu'il a déclaré devant la Commission de l'intérieur de l'Assemblée nationale que la seule façon de traiter avec les nationalistes algériens était la guerre. Les dépêches de presse ne donnent que peu de renseignements sur la situation qui existe en Algérie, mais elles continuent de donner des nouvelles alarmantes concernant de prochaines opérations sanglantes. "Le Monde" parle d'une "petite guerre", qui croît chaque jour en intensité et en cruauté. Selon une dépêche du New York Times du 19 décembre, les opérations militaires dirigées contre les nationalistes ont été importantes dès le début et se sont développées depuis lors. Le Ministre de l'intérieur français a été jusqu'à dire que des mesures ont été prises pour envoyer en Algérie, si la situation l'exigeait, des unités de l'Organisation du Traité de l'Atlantique Nord. La situation actuelle en Algérie alarme vivement et inquiète profondément le Gouvernement et le peuple de l'Arabie saoudite. Cette situation ne peut manquer également d'alarmer et d'inquiéter tous les pays du monde arabe et musulman. Nous nous souvenons avec horreur du massacre de 1945, au cours duquel l'armée et l'aviation françaises ont massacré sans raison, dans de nombreux villages de la province de Constantine, 40.000 hommes, femmes et enfants. Mon Gouvernement estime que la situation qui existe en Algérie est de nature à entraîner un désaccord entre nations et à menacer le maintien de la paix et de la sécurité internationales.



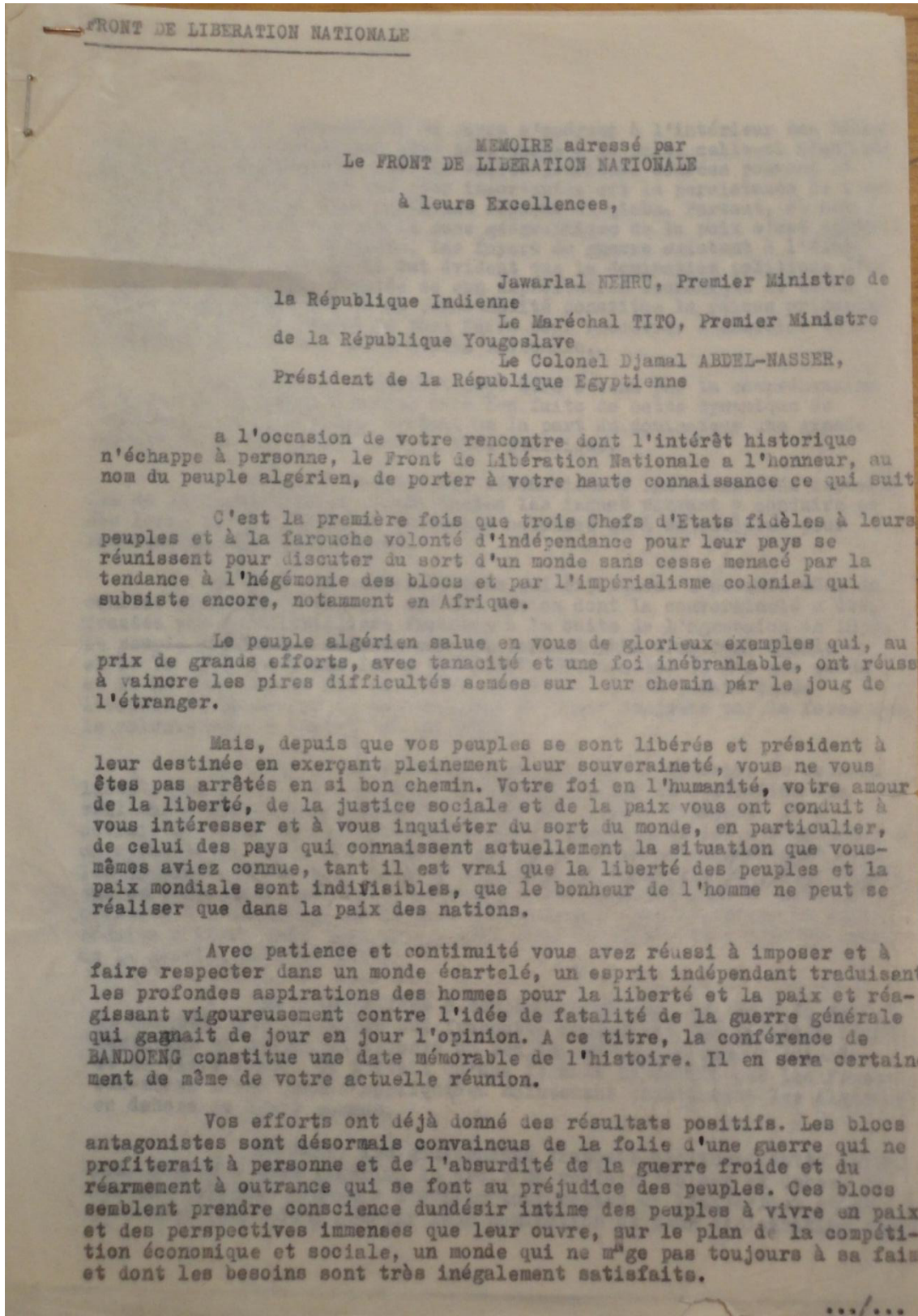
S/3341  
Français  
Page 4

Le Gouvernement et le peuple de mon pays éprouvent depuis longtemps une vive anxiété devant les tentatives auxquelles la France se livre pour détruire les caractéristiques nationales, culturelles et religieuses de l'Algérie. Le Gouvernement français tente d'accomplir cette oeuvre répugnante : effacer du monde un pays arabe musulman, sous le couvert du régime qu'il lui a imposé. En s'abritant derrière ce régime fictif, le Gouvernement français cherche maintenant à justifier les impitoyables opérations militaires qu'il mène actuellement et qu'il projette de mener en vue d'étouffer le soulèvement nationaliste contre le régime colonial français en Algérie.

\*\*\*\*\*

Source : C.A.O.M, 81 F/1010

mémoire adressé par le front de libérations à leurs excellence, le Marchal Tito,  
le colonel Djamel Abd-Annasser, Jawrial Nehru





- 2 -

Si les changements en cours s'opèrent à l'intérieur des blocs apportent une contribution très importante à la paix, celle-ci n'est pas pour autant sauvegardée. Car, il existe plusieurs sources pouvant la compromettre dont l'une des plus importantes est la persistance de l'impérialisme colonial dans certaines régions du globe. Partout, où cet impérialisme a été liquidé la zone géographique de la paix s'est agrandie d'autant. Là, où il subsiste, les foyers de guerre existent à l'état réel ou latent parce qu'il est évident que la domination politique d'un peuple par un autre, doublée de son exploitation économique et de la violation systématique de sa personnalité constitue la raison primordiale pour le peuple dominé de tout faire pour recouvrer l'exercice de sa souveraineté dans son indépendance nationale.

Au mieux, ce résultat peut être obtenu par la compréhension mutuelle et la concétisation dans les faits de cette dynamique de l'histoire. Cela suppose, surtout de la part du dominateur une grande volonté de normalisation par la voie pacifique.

Au pire, le dominateur, méconnaissant les nécessités impérieuses de la normalisation, ferme toutes les issues pouvant y conduire et dès lors, il ne reste plus au peuple colonisé qu'à se soulever pour reconquérir son indépendance.

Ce sont ces considérations qui expliquent l'essence même du conflit algérien. L'Algérie est une nation dont la souveraineté a été frustrée par le colonialisme français à la suite de l'agression de 1830. Le peuple algérien a défendu son sol pendant près d'un demi-siècle et si le sort des armes lui a été alors défavorable, il n'a pas perdu et il ne peut perdre son caractère national. Il n'a jamais perdu l'espoir de recouvrer sa souveraineté et c'est toujours par la force que le colonialisme a voulu l'en empêcher.

Une fois qu'il a occupé militairement l'Algérie, le colonialisme s'est livré à l'exploitation économique par la spoliation des meilleures terres algériennes au profit des colons français. Il a détruit les institutions nationales qui existaient et les a remplacé par un système qui s'est avéré désastreux pour les masses algériennes dans les domaines économique, social, et culturel. Parallèlement, une politique de peuplement européen à outrance a été continuellement suivie qui a abouti à l'existence de la minorité actuelle. Les Algériens en furent réduits à vivre dans leur propre pays dans la misère et à l'écart total de la gestion de leur pays.

Le colonialisme a toujours prétendu, en vertu du droit de conquête que l'Algérie est française nonobstant des réalités incontestables et malgré la volonté du peuple Algérien de rester lui-même et de vivre libre. Ce n'était qu'une formule hypocrite que les Français eux-mêmes n'ont jamais appliquée en maintenant constamment les Algériens en dehors du droit commun.

En fait, les gouvernants français utilisent cette formule pour dénier à tout Algérien le droit de vouloir évoluer en dehors du système colonial français d'éviter tout regard de l'extérieur et en fin de compte pour mieux asseoir leur domination et leur exploitation entières.

- 3 -

Les quatre murs d'une monstruosité juridique conçue unilatéralement par France qui prétend être à la fois juge et partie.

Après la deuxième guerre mondiale et sous l'effet de la vague de libération qui déferla à travers le monde, la France fut contrainte de céder quelques réformes qui ne mettraient nullement en cause le cadre de son régime colonial. C'est ainsi que fut décrété parcimonieusement le Statut de l'Algérie. Cette loi octroyée par les Français fut une vaste escroquerie puisqu'eux-mêmes se chargèrent de la piétiner et de la réduire à néant par le moyen du trop célèbre truquage électoral. A la suite des élections de 1948, le peuple algérien avait compris qu'il ne lui restait qu'une seule voie pour le conduire à son indépendance : celle qu'il a suivie depuis le 1er Novembre 1954.

Les gouvernants français bien que conscients des causes profondes du soulèvement puisqu'ils en sont les responsables sont encore loin de reconnaître la nation algérienne et la liberté du peuple algérien à disposer de lui-même. Ils répondent, non par un désir de négocier sur la base de ces principes, mais par une guerre de reconquête coloniale. Du fait que le peuple algérien rangé dans sa quasi-unanimité derrière le Front de Libération Nationale, participe effectivement à la guerre d'indépendance, l'action militaire de la France prend l'allure d'une extermination des Algériens par tous les moyens. Chaque jour apporte son lot de massacres de groupes humains, de bombardement de villages entiers par l'artillerie et l'aviation françaises, de tortures policières et d'arrestations arbitraires. Nous assistons à un véritable génocide entrepris par la France en Algérie.

Dans ces conditions, la soit-disant politique de pacification et les prétendues élections pour dégager au gouvernement français son "interlocuteur valable" sont en même temps qu'une marque de mépris de la volonté du peuple algérien, des prétextes fallacieux afin de couvrir les crimes de guerre quotidiens qui sont commis dans notre pays.

Ces procédés qui dépassent en horreur ceux des nazis, les colonialistes français ont la suprême hypocrisie de les présenter comme une simple affaire intérieure, en dépit de l'inscription de l'affaire algérienne à l'O.N.U. en 1955. Le gouvernement français croit ainsi pouvoir faire une guerre authentique à un peuple de 12 millions d'âmes qui lutte pour son indépendance. Sans pour cela s'astreindre aux conventions internationales régissant les conflits et sans préjudice de la violation du droit des gens qui découle de toute guerre de reconquête coloniale. Ainsi, à titre d'exemple les prisonniers de guerre et les **Civils** algériens sont soit exécutés sommairement en rase campagne, soit après avoir été traduits devant les tribunaux français condamnés pour "trahison".

La guerre d'ALGERIE trouble actuellement l'échiquier mondial. Elle révolte la conscience universelle et surtout ceux qui, comme vous ont lutté contre l'occupant étranger. En outre, vous avez à plusieurs reprises manifesté votre sympathie à l'égard de l'insurrection algérienne et vous vous êtes souciés de rechercher une solution valable à ce problème. Le Front de Libération nationale vous en sait gré. Il estime

.../...



- 5 -

En ce qui concerne la minorité française, les personnes qui auront opté pour la citoyenneté algérienne seront soumises aux mêmes droits et aux mêmes devoirs que tous; les personnes qui désirent garder leur citoyenneté d'origine auront nécessairement le Statut d'étranger conformément au droit international et le cas échéant aux conventions établies entre l'ALGERIE et les états dont ces personnes sont les ressortissants.

Le Présent mémoire n'a pas la prétention d'être complet. Il a pour but d'éclairer dans ses grandes lignes les conditions que le peuple algérien estime nécessaires pour un cessez-le-feu et un règlement général du conflit. Le Front de Libération Nationale s'honorerait de tout éclaircissement que vos Excellences voudraient bien lui demander et se tient à leur entière disposition à cet effet.

L'amour pour la paix du peuple algérien n'a d'égal que sa farouche et inébranlable volonté de vivre libre, indépendant et en bonne relations avec tous les peuples./.

ALGERIE, Juillet 1956

LE FRONT DE LIBERATION NATIONALE

Résolution adoptées par le conseil de la ligue arabe au cours de sa 29<sup>ème</sup> session 1957

Destinataire N° 623

Le 23 mai 1958

Référence : 7.557/A

PRÉSIDENCE DU CONSEIL  
S. D. E. C. E.

MINISTÈRE DE L'ALGÉRIE  
24 MAI 1958  
DIRECTION DES AFFAIRES  
D'ALGÉRIE  
SECRETARIAT

LIGUE ARABE

**SECRET**

RÉSOLUTIONS ADOPTÉES PAR LE CONSEIL DE LA LIGUE ARABE  
AU COURS DE SA 29<sup>ème</sup> SESSION TENUE DU 31 MARS AU 23 AVRIL 56

(15.5.58)  
A/1

Au cours de sa 29<sup>ème</sup> session, le Conseil de la Ligue Arabe a adopté les résolutions suivantes :

1<sup>o</sup>- Affectation d'un budget annuel d'aide à l'ALGERIE

Le Conseil adopte la recommandation suivante de la Commission des Affaires Politiques.

"La Commission recommande que les Etats-membres participent à un budget préliminaire d'aide à l'ALGERIE au prorata de leurs parts contributives au budget de la Ligue."

.....

DESTINATAIRES :

- A.D. - Direction Politique-Bureau de liaison ALGERIE
- " - Direction AFRIQUE-LEVANT
- " - S/Dn LEVANT
- D.H. - Cabinet
- " - SGPIN/SIG
- " - E.M.F.A./2
- " - C.E.C.Z.A.C.
- Int. - Direction ALGERIE
- F.O.H. - Cabinet - Bureau d'Etudes
- " - Don des Affaires Politiques



- 2 -

7.557/A

Voici la quote-part en livres sterling :

- JORDANIE	:	56,400
- SOUDAN	:	120,000
- IRAK	:	319,600
- ARABIE SECUDITE	:	251,400
- R.A.U.	:	1,005,800
- LIBAN	:	112,800
- LIBYE	:	37,700
- YEMEN	:	56,400

2°- La question du CAMEROUN

Ayant pris connaissance du voeu exprimé au Conseil par le président de l'"UNION CAMEROUNAISE", la Commission recommande :

- d'appuyer l'indépendance du CAMEROUN;
- de mettre le peuple camerounais en mesure d'exercer son droit d'auto-détermination (sous le contrôle d'un organisme neutre à désigner par l'O.N.U.);
- de faire pression à l'O.N.U. avec tous les Etats-membres.

3°- Au sujet de la Présidence de la 13ème session de l'O.N.U.

Le Conseil décide d'appuyer la candidature du Dr Charles MLLIK (LIBAN).

Source : C.A.O.M, 81F/2418

## les Bureaux des affaires extérieures du F.L.N

PREMIER MINISTRE  
S. D. E. C. E.

*Circulation 4  
Mettre à nos  
archives  
B. v*

Destinataire N° 440  
Le 8 SEPT 1960  
Référence : 34981/II A

NOTICE D'INFORMATION

**LES BUREAUX DES AFFAIRES EXTERIEURES  
DU F.L.N.**

**SECRET**

Destinataires :  
E.M.C.D.N./REN (2 ex)  
A. E. - Soc Levant  
- Secrétariat Général  
- Bureau de Liaison Algérie  
- Dn Europe  
- Dn Asie-Océanie  
- Dn Afrique-Levant  
- S/Dn Afrique  
- Dn Amérique  
Armées- Cabinet  
- E.M.A./2  
Intérieur - D.C.S.N. (Cabinet)  
- Cabinet  
Secrétaire Général aux Affaires Algériennes  
Délégation Gle du Gvt en Algérie (Cabinet)  
" " " (Bur.d'Etudes)  
Général d'Armée Cdt en Chef des Forces en Algérie  
Conseiller Technique auprès C.C.I.  
Information (Cabinet)

(1) Documentation mise à jour fin août 1960.

1908 2015

- 2 -

A - MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES DU G.P.R.A.

Installé au CAIRE, il comprend actuellement :

- KRIM BELKACEM (ministre des Affaires Étrangères)
- SAAD DAHLAB (secrétaire général du ministère)
- MABROUK BELHOCINE (1) (secrétaire général adjoint)
- HOCINE ZATOUT (chef du service administratif)
- MOHAMED KSOURI (chef de la section arabe)
- TLOUFI BOUATOURA (chef de la section Afrique-Asie)
- AZIZ HACENE (2) (chef de la section Europe-Amérique)
- ARSZKI ABDELLI (chef du service financier)

SECRET

Les postes de

- chef de la section U.R.S.S.-Républiques Populaires (3) et de
  - chef du service Presse et Documentation (4),
- sont à pourvoir.

B - BUREAUX DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Les "bureaux des Affaires Étrangères" portent les dénominations de :

- "Missions du G.P.R.A." dans les pays qui ont reconnu le G.P.R.A. Le chef de mission, désigné en Conseil des ministres, peut être assisté d'un conseiller militaire et de conseillers politiques ; il a pour tâche de traiter avec les autorités du pays toute question intéressant l'Algérie et les ressortissants algériens.

- "Délégations du F.L.N." dans les pays qui n'ont pas reconnu le G.P.R.A. Le chef de la délégation, également désigné en Conseil des ministres, a pour tâche d'établir des rapports sur la situation du pays.

(0)

- (1) Ancien chef de cabinet de MAHMOUD CHERIF, ex-ministre de l'Armement et du Ravitaillement du G.P.R.A. Considéré par les tenants de BOUSSOUF comme un adversaire acharné.
- (2) Dit HADJ GHANI ou HASSAN AZIZ.
- (3) MOHAMED HARBI a été relevé de ses fonctions.
- (4) BENHABYLES ABDELMALEK vient d'être nommé chef du bureau F.L.N. de TOKYO.

19 03 2015



- 3 -

## A) MISSIONS DU G.P.R.A.

	Pays ayant reconnu le G.P.R.A.	IMPLANTATION	REPRESENTANTS	OBSERVATIONS
E X T R E M E  O R I E N T	CHINE COMMUNISTE	PEKIN		Echange de missions diplomatiques décidé. Le chef de la mission du G.P.R.A., FERROUKI vient de se tuer en avion en rejoignant son poste.
	INDONESIE	DJAKARTA	BRAHIMI LAKHDAR Ben BOUDJEMAA	BRAHIMI porte le titre de "représentant permanent de l'Algérie pour le Sud-Est Asiatique". Il coiffe les bureaux F.L.N. de HELL-DELIH et de TOKIO. Il contrôlera le bureau de KUALA LUMPUR, qui va être ouvert.
M O Y E  O R I E N T	ARABIE SAOUDITE	DJEDDAH	ABBAS BEL HOCINE BOUKHEDJAT SAID	
	IRAK	BAGDAD	ROUBIAH AHMED Adjoint : BOUSSADI (représentant le U.A.L.G.) Délégué militaire : KADRI MOHAMMED - CHEIKH MOHAMMED - EL DJEZAIRI SAID - MAGY HADJ MALEK	Vient à nouveau de démissionner  Travaille sur l'Iraq Vient de démissionner
	JORDANIE	AMMAN	BELLAROUN ABDERRAHMANE BOURGUIBA ISMAEL	Dotation mensuelle du bureau : 200 dinars jordaniens
	LIBAN	BEYROUTH	KABOUYA IGRAHIM SAADEDHIE TOUHANI	Dotation mensuelle du bureau : 3,000 livres libanaises
	LIBYE	TRIPOLI	BECHR EL CADI	BOUDAA MOHAMMED paraît avoir été tué.
	MAROC	RABAT	BOSTEFAL CHAMKI Adjoints : GADIRI HOCHIE  Presse : BOUTARENE KADDA Finances : CHAMBERIA  Affaires Sociales et Culturelles : BEN YAKHLEF  Croissant-Rouge Algérien : Dr BEBISATHE OUBIEDJENE à TANGER	Chef de l'organisation civile F.L.N. du Maroc  Fait partie de la mission partie en Amérique Latine Accompagne pour quelques jours la mission partie en Amérique Latine  A l'intérieur du Maroc les responsables F.L.N. sont : - A NADOR, ALVAR OUBIEDJENE - A TANGER, ABDALLAH AZZA - A MEKRES, HAIZA MUSTAPHA - A OUJDA, CHAR GHARBI - A TETOUAN, BOUCHAFA MUSTAPHA

19 03 2015

- 4 -

	Pays ayant reconnu le G.P.R.A.	EMPLANTATION	REPRESENTANTS	OCCUPATIONS
O Y E N O R I E N T	P.A.U.	LE CAIRE (Siège du ministère des Affaires Extérieures du G.P.R.A.)	TACHFIQ EL KADAH ALIED Secrétaire : ABDELACIZ DEB HUSSEIN Attaché Culturel : GADI BOUZIANE OUED MEHI dit "CHEIKH BOUZIANE" Attaché Militaire : Capitaine IDUAR RACAH Secrétaire Financier : MOURI Affaires Consulaires : IBRAHIM ABDEL KARIM Affaires Arabes : CHEIKH OUIAR DARDOUR Radiodiffusion arabe : EL TURKI et KACI BOUMERED Radiodiffusion française : EL GHAFIRI et BEN GUETTAT Attaché de presse : REBBANI	Est en outre "délégué permanent du G.P.R.A. auprès de la Ligue Arabe". Ami de FRAUDIS. Chef des Ecoles militaires F.L.N. au Moyen-Orient. Ex-membre du cabinet de LAMINE DEBASHINE
	R.A.U. (PROVINCE SYRIENNE)	ALEXANDRIE DAWAS	ABDELOUAHAB GHASSIRI MOHAMMED MAACHE AMAR YALADUI ABDESTAHANE TUKKAN ARABI	Dotation mensuelle du bureau : 5.000 livres syriennes
	SOUDAN	KHARTOUM		
	TUNISIE	TUNIS (Siège du G.P.R.A.)	Commandant MAJAYI KACI Adjoint : BOUZIDA AREZKI 1 <sup>er</sup> Secrétaire : OUIAR HENDIAR	Est invité par PEKIN à effectuer un voyage en Chine Communiste
A F R I Q U E	GHANA	ACCPA	Docteur FANON Attaché de presse : REBBANI	Affectation en cours. Vient du CAIRE
	GUINEE	CONAKRY	OUIAR OUSSEDIK Adjoint syndical : KALLACHE ABDELKADER	
	LIBERIA	MONROVIA	Non encore désigné	

SECRET

19 03 201

- 5 -  
B) DELEGATIONS DU F.L.N.

	Pays n'ayant pas encore le G.P.R.A.	INSTALLATION	REPRESENTANTS	OBSERVATIONS	
E X T R E M E  O R I E N T	<del>INDE</del>	NOUVELLE DELHI	GUELAL CHERIF Adjoint : PETER KABUTI	Citoyen du Kenya	
	<del>JAPON</del>	TOKYO	GENEBYLES ABDELMALEK	Vient d'être nommé à la place de KIOUANE ABDELMANANE. Dotation mensuelle du bureau : 500 dollars.	
	<del>TAÏLANDE</del>	MOULANGOUR	(Sera dirigé par un des adjoints du bureau de DJAKARTA)	Doit s'occuper de la Thaïlande	
	<del>PAKISTAN</del>	KARACHI	Commandant IDR MOULOUD (n'aurait pas encore rejoint)	Le gouvernement pakistanais a ac- cepté de recevoir un délégué officiel	
M O Y E N - O R I E N T	<del>NOBIEIT</del>	NOBIEIT	SADI OSMAN		
	<del>TURQUIE</del>	ANGARA	Colonel QUARANE Adjoint : BOUGUENOUH MOULOUD	Doit s'occuper de la Grèce et de l'Iran.	
M O N D E	ALLEMAGNE ORIENTALE	BERLIN-EST	Délégué syndical : KROUN AHMED	Représente en fait le G.P.R.A. qui a décidé de ne pas ouvrir de bureau en D.R.	
	COSSOUE	MOSSOU	L'ambassadeur de Tunisie HESTIRI	A déclaré qu'il se considérait comme le représentant du G.P.R.A. à MOSSOU.	
	YOUGOSLAVIE	BELGRADE	EDOUKADOUN	Travaille sur l'Albanie, la Roumanie, la Tchécoslovaquie	
M O N D E  O C C I D E N T A L	EUROPE	ALLEMAGNE OCCIDENTALE	BONN (ambassade du Maroc)	KEWANE ABDELHAFID dit "SI WALE"  Adjoint : MAIT BELKACEM MOULOUD - KHOUJA OUBAR - EL ALLADUI TAYEB - BOUATTOURA ABDELMAHMOUD - BOUKLI HASSAN  Représentant T.O.D.T.A. : MUSTEFAOUI (qui travaille égale- ment sur les pays nordiques)	S'installerait à FRANCFORT-SUR-LE MAIN sous le couvert de "l'aide aux réfugiés et étudiants nord- africains". Refoulé par la R.F.A., actuelle- ment à COPENHAGUE.  Représentants du F.L.N. : - à MUNICH : ALLAG SAID - en Sarre : KHAT ABDELKADER  Dotation mensuelle du bureau : 8.000 francs suisses.

SECRET

19 03 2015



- 6 -

	Pays n'ayant pas reconnu le G.P.R.A.	TIPLANTATION	REPRESENTANTS	OBSERVATIONS
EUROPE ( Suite )	BELGIQUE	LIEGE	Pas de représentant en titre	Le bureau aurait été transféré à BRUXELLES.
	ESPAGNE	BARCELONNE	BAHBOUBI SALAH	Dotation mensuelle du bureau : 500 dollars
	FINLANDE	HELSINKI	HALEYI ABDERRAHMANE	
	GRANDE BRETAGNE	LONDON	KELLOU BESSAOUD	Dotation mensuelle du bureau : 166 livres sterling
	ITALIE	ROME	BULHAROUF TAIEB AIT OUAHEIR (adjoint)	Dotation mensuelle du bureau : 3,500 francs suisses
	SCANDINAVIE	STOCKHOLM	SANLI CHERIF DOUSSEK BOUALALI (adjoint) (n'aurait pas encore rejoint)	Travaille sur la Hollande, la Suède, la Norvège, le Danemark Dotation mensuelle du bureau : 600 dollars
	SUISSE	GENEVE	Intermédiaire entre le G.P.R.A. et le gouvernement suisse : Dr BENTALI  Chef nominal du F.L.N. en Suisse : Me BEDJAOUI MOHAMMED  Chef clandestin du F.L.N. en Suisse : AREZKI MOHAMMED dit "Pierre"	Délégué du Croissant-Rouge Algérien auprès de la Croix-Rouge Internationale. Membre, comme le Dr BENTALI, de la mission permanente du Vésou auprès de l'Office des Nations Unies à GENEVE  Dotation mensuelle du bureau : 2,500 francs suisses  Représentants du F.L.N. - à GENEVE : BENZAIT AHMED - à LAUSANNE : MOHAMED BOU ABDALLAH
AMERIQUE	ARGENTINE	BUEENOS-AIRES	FATHI BOUAYED	Se prétend représentant du F.L.N.
	CHILI	SANTIAGO	OMAR RUMIE VERA (Chilien)	Fait fonction de représentant
	CUBA			En projet. L'abbé BERENQUER est délégué du Croissant-Rouge Algérien pour l'Amérique Latine.
	ETATS-UNIS	NEW-YORK	CHAMBERLI ABDELKADER	Fait aussi fonction de représentant à l'U.N.U. Dotation mensuelle du bureau : 31,050 dollars.

SECRET

19 03 2015

Source : C.A.D.N,21 po/b/9

explanatory memorandum on the Algerian question, submitted  
to the Security Council

EXPLANATORY MEMORANDUM  
ON THE ALGERIAN QUESTION

submitted to the Security Council

- 1.- It may be recalled that the question of Algeria was brought to the attention of the Security Council on the 5th of January 1955 in a letter sent by the Permanent Representative of Saudi Arabia to the United Nations (No. S/3341). The Saudi Arabian Representative reserved the right of his government to request the President of the Council to call a meeting to consider this matter.
- 2.- At the Bandung Conference held in April 1955, the Asian-African States declared the support of the rights of the people of Algeria to self-determination and independence and urged the French Government to bring about a peaceful settlement of the issue without delay.
- 3.- As this question continued to remain unsolved, the Bandung powers had to resort to the United Nations for a peaceful settlement based on law and justice and in conformity with the legitimate wishes and aspirations of the Algerian people. The United Nations General Assembly, by a majority vote, decided to inscribe the question of Algeria on the Agenda of its 10th Session.
- 4.- The Asian-African States, along with other States, later in the tenth Session of the General Assembly, agreed to postpone discussion of the Algerian issue. This move was inspired by the new constructive steps taken by France on the questions of Tunisia and Morocco, and was intended to give France an opportunity to reconsider its policy also on the question of Algeria.
- 5.- Postponement of discussion of the Algerian question was a gesture of conciliation. The French Government however, persisted in ignoring the legitimate demands of the Algerian people and the appeals of the Bandung Conference. The situation, consequently, continued to deteriorate.
- 6.- Because of the gravity of the situation, the representatives of the Asian-African States met on the 25th of January 1956. They reviewed the situation, and in a statement, expressed their "grave concern" that "no improvement in the situation has taken place". The Group expressed the hope "that the French Government will take expeditious action to find a satisfactory and just solution to the question of Algeria."
- 7.- In spite of all these repeated appeals, the French Government refused to enter into negotiations with the representatives of the Algerian people to meet their legitimate demands. Instead, the French Government has intensified the use of force in its policy of repression. Reports from Algeria

2003  
2015



- 2 -

put the total casualties, as a result of this policy, at thousands of killed and wounded. Pitched battles and skirmishes are occurring every day. The French Government is deploying more and more troops to Algeria and casualties are mounting as military operations continue throughout the country.

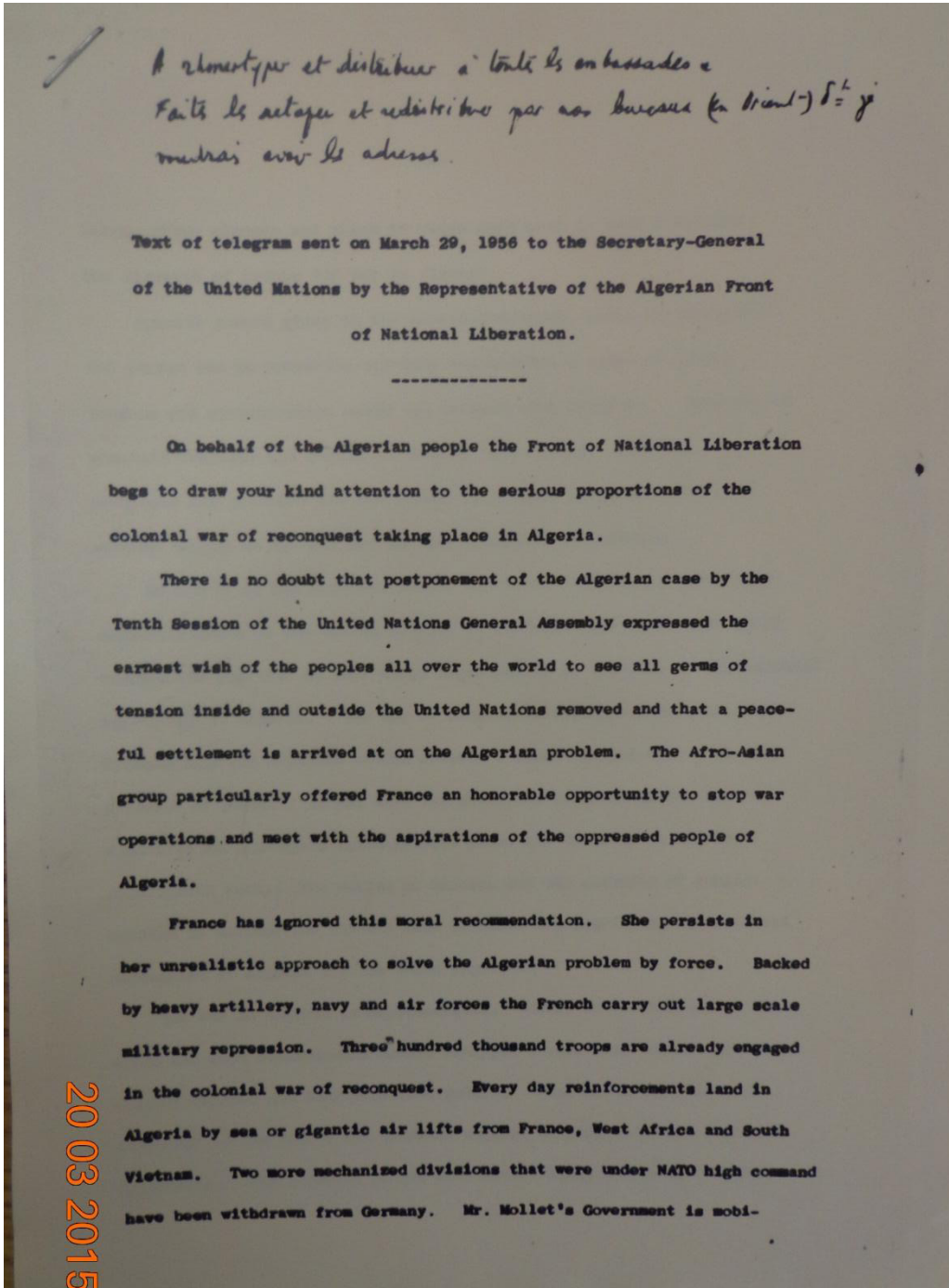
Algeria appears to be in a state of siege.

8.- On the strength of available evidence, it seems abundantly clear that conditions are deteriorating and are likely to endanger peace and security in the area. In our opinion, the United Nations cannot remain indifferent to the situation in Algeria which is a threat to peace and security, involves the infringement of the basic right of self-determination, and constitutes a flagrant violation of other fundamental Human Rights.

20 03 2015

Source : -C.A.D.F,M.A.E/152

text of telegram sent on march 29,1956 to the secretary-general of the United Nations by the representative of the Algerian Front of national liberation



-2-

lizing other classes and plans to raise very soon to half a million the strength of troops for war in Algeria.

Special powers given to the Governor General, state of emergency and curfew are in operation and have established a reign of terror. Prisons and concentration camps are crammed with patriots. Hundreds of mountain families are forced to abandon their homes. Villages are destroyed and pillaged and the number of victims among the civilians without regard to age and sex assumes genocidal proportions.

On behalf of the Algerian people the Front of National Liberation earnestly calls on the United Nations to intervene and views with great concern the position of this world organization in the face of the colonial aggression of Algeria. The use of considerable French forces against Nationalists and Algerian people created a state of open war. It is a breach of peace. It has made the situation in North Africa most explosive and endangers international peace and security in the Mediterranean area. The Sultan of Morocco and all segments of public opinion in Morocco and Tunisia have stressed the gravity of the colonial reconquest of Algeria for the whole Maghreb.

The war in Algeria is unprecedented. Never in the history of the world had such considerable modern equipped forces been rushed against a small unarmed and long exploited people. What makes this war most frightful is the direct and indirect support of NATO to French colonial aggression. The Algerian people note that France, who refused United

20 03 2015

-3-

Nations intervention for a peaceful settlement of the Algerian problem and even walked out from the United Nations that could have helped restore peace in that part of the world, has been quick to appeal to NATO for intervention for war.

The Front of National Liberation vigorously denounces the new colonialist formula of "Algeria being an integral part of the Atlantic zone" which offers ground for NATO intervention and bring to your attention the dangerous implications of internationalization of the Franco-Algerian conflict.

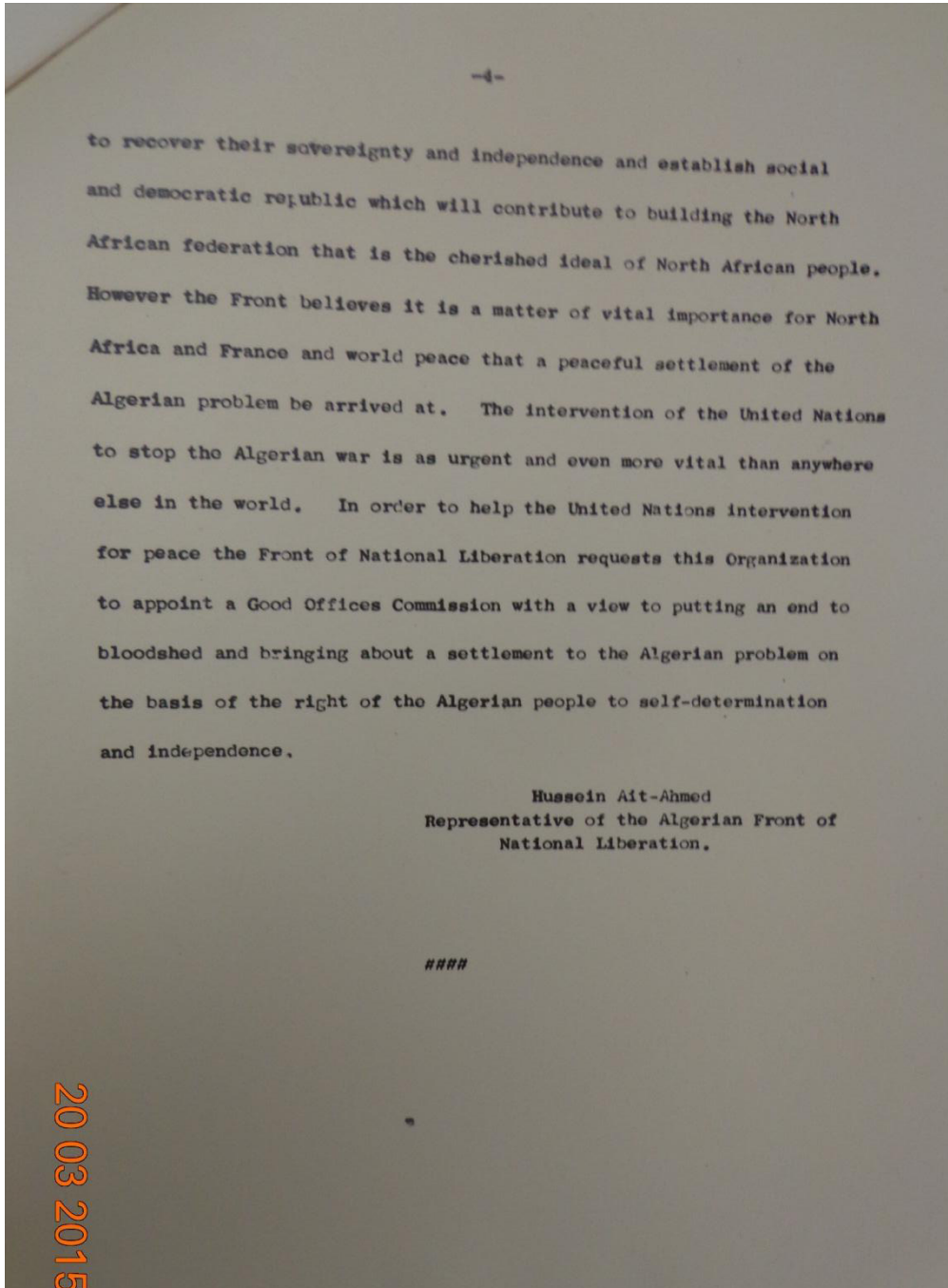
The use of NATO and NATO French troops against the freedom and peace-loving Algeria who has no expansionist or aggressive purposes as well as delivery of helicopters by NATO powers who are prominent of the Security Council "are not consistent with the purposes and principles of the United Nations". They challenge the Bandung Conference resolutions.

The Front of National Liberation which is the political expression of the freedom resistance of Algeria urges the United Nations to take prompt and effective measures to stop colonial aggression in Algeria. In order to prevent perpetuation of genocide in Algeria, an aggravation of the situation in the whole North Africa and increase of international tension the Front of National Liberation wishes to request you to bring the situation in Algeria to the attention of the Security Council.

The Front reaffirms the determination of eleven million Algerians

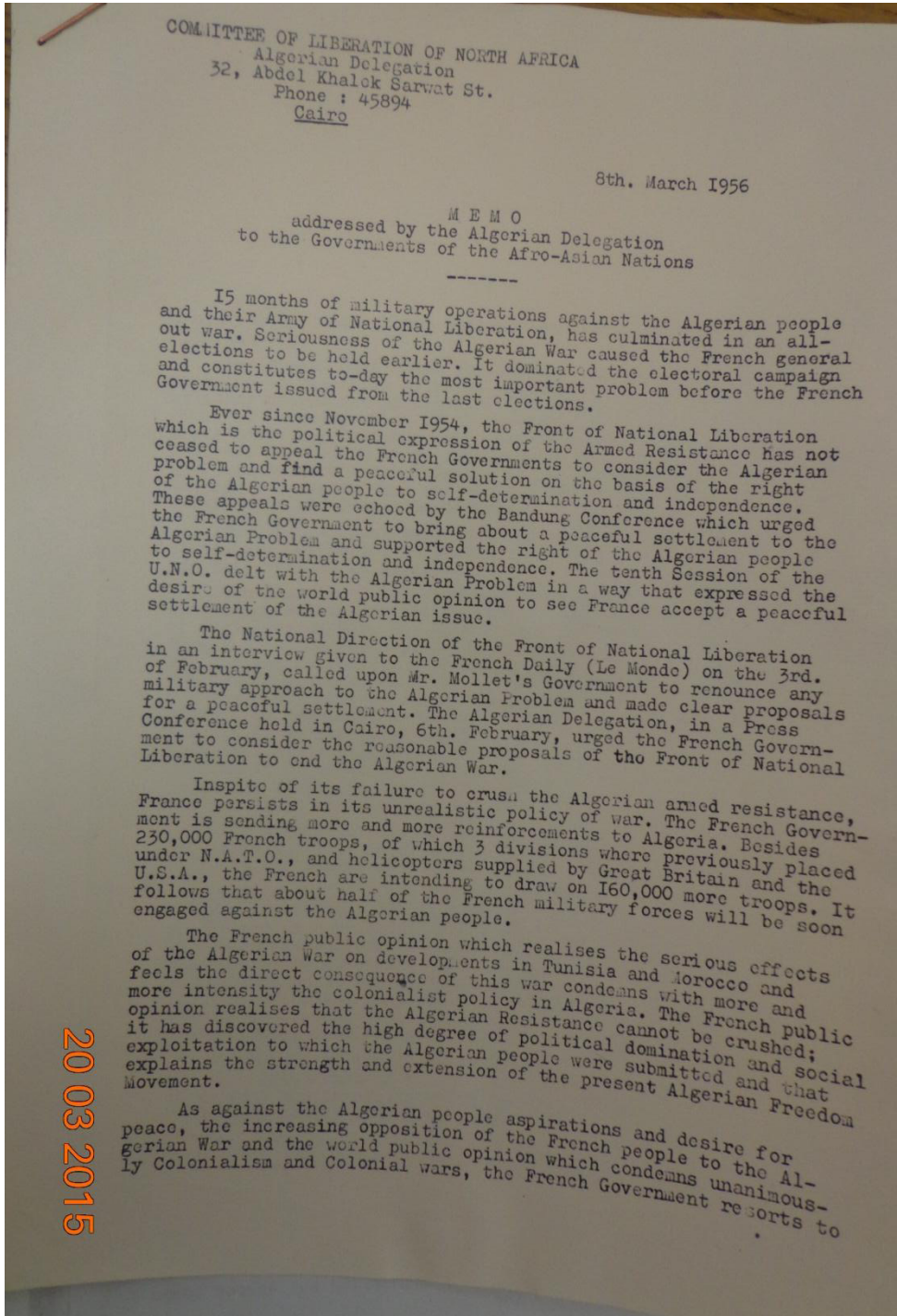
2003 2015





Source : C.A.D.F,M.A.E/152

mémoire addressed by the Algerian delegation to the  
governments of the Afro-Asian nations



- 2 -

a new policy, that is the Internationalisation of the Franco-Algerian War.

The French Government issued many statements in which it appealed to the North Atlantic solidarity to support the French military operations in Algeria. The French Daily (L'Express) of 28th. of February which is the mouthpiece of Mendes France tendency earnestly denounced this new approach to the Algerian problem. Mr. Guy Mollet in an interview he gave to C.B.S. correspondent in Paris declared that "Algeria is an integral part of the North Atlantic community" and called upon the solidarity of the N.A.T.O. forces with the French in Algeria.

The French Press expresses the opinion that the forth coming visit, Mr. Guy Mollet to London, is designed to press the British for intervention in Algeria.

The Algerian Delegation earnestly draws the attention of the Afro-Asian Nations to the consequences of the Internationalisation of the Algerian War. Not only France refused to consider the Bandung Resolution for a peaceful settlement of the Algerian Problem nor had she seized the opportunity that the Afro-Asian Group in the United Nations has given to her to settle the Algerian Problem but she, now, acts to aggravate the conflict. On the ground that Algeria is "an integral part of France", the French walked out from the U.N.O. in its tenth session when this organisation wished to help settle the Algerian issue. At the very time when the French government repudiates, by omission, this juridicial fiction of "Algeria, an integral part of France", it calls for N.A.T.O. intervention in Algeria "integral of N.A.T.O."

The French Government <sup>now</sup> opposed U.N.O. intervention for peace. She calls N.A.T.O. intervention for war. This policy is a challenge to the spirit and the letter of the United Nations Charter.

The moment has come for the Afro-Asian Nations which pledged themselves to fight "subjection of peoples to alien domination" and proclaimed as a principle "abstention from the use of arrangements of collective defense to serve the particular interest of any of the big powers" to intervene to stop Colonial aggression on Algeria. The French Government has appealed to N.A.T.O. powers to intervene for war and domination purposes. The Algerian Delegation calls on the Afro-Asian community to put an end to a war which bears germs of international tension and threatens cooperation between peoples.

On behalf of the Algerian People, the Algerian Delegation asks the Afro-Asian nations to act promptly and take practical measures to prevent the internationalisation of the Algerian War and enforce a peaceful settlement of the Algerian Problem.

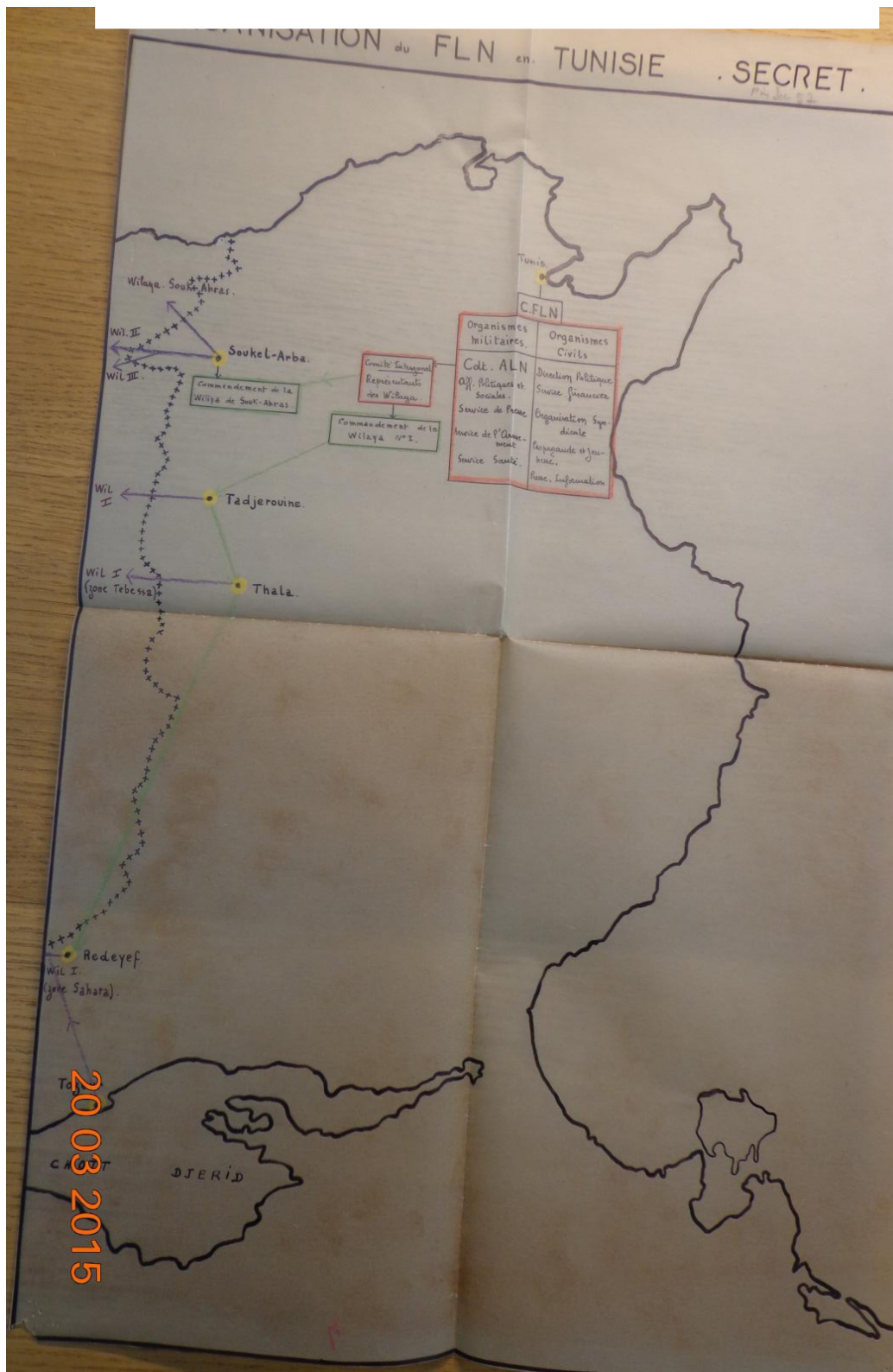
For the Algerian Delegation

Mohammed Khider

20 03 2015



organisation du F.L.N en Tunisie



Source :- C.A.D.F.M.A.E/159

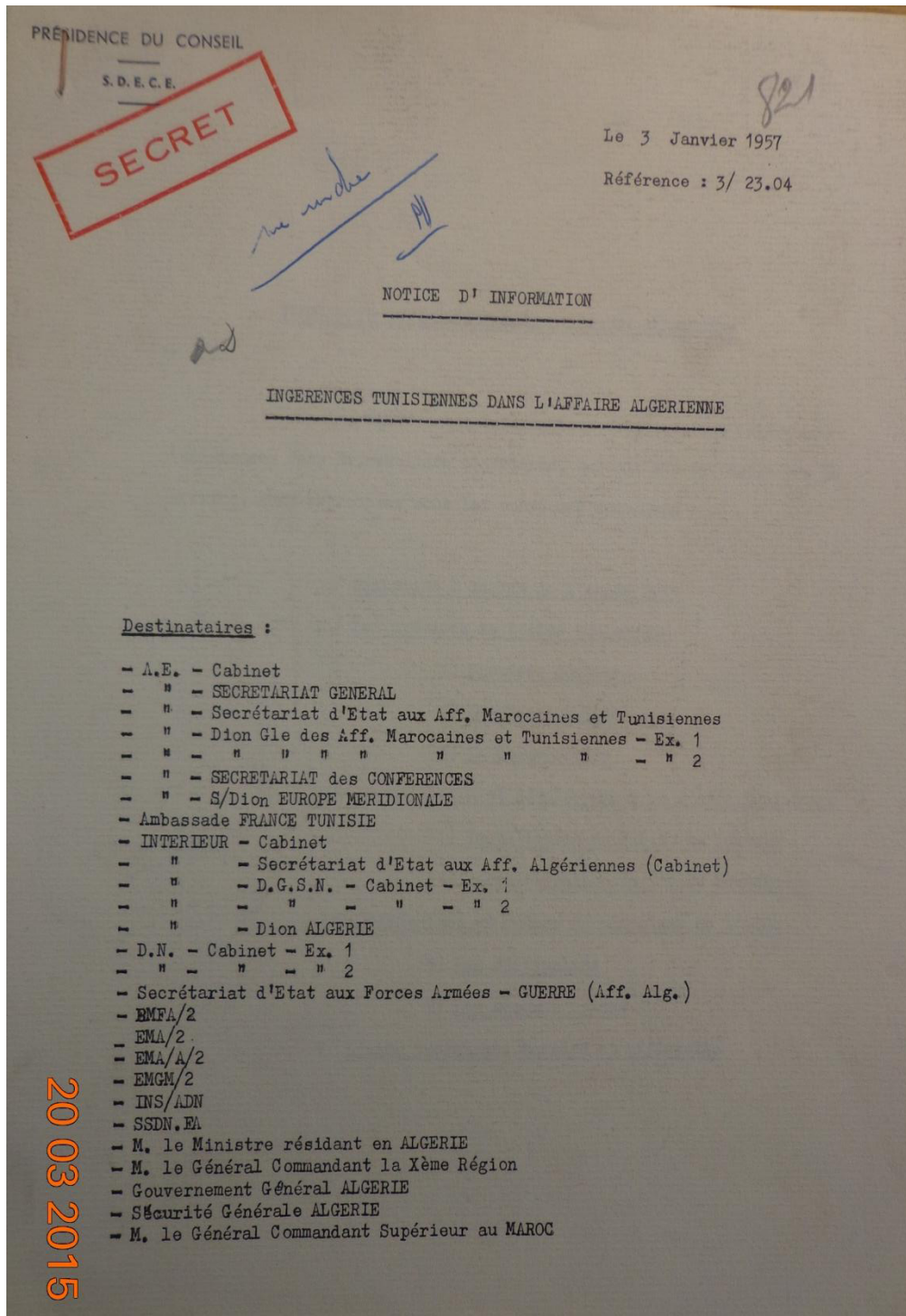


- C.A.D.F.M.A.E/159, situation du F.L.N en Libye



Source : C.A.D.F.M.A.E/159,

## L'ingérences tunisiennes dans l'affaire algérienne



ENCE DU CONSEIL

S. D. E. C. E.

SECRET

27 / 232

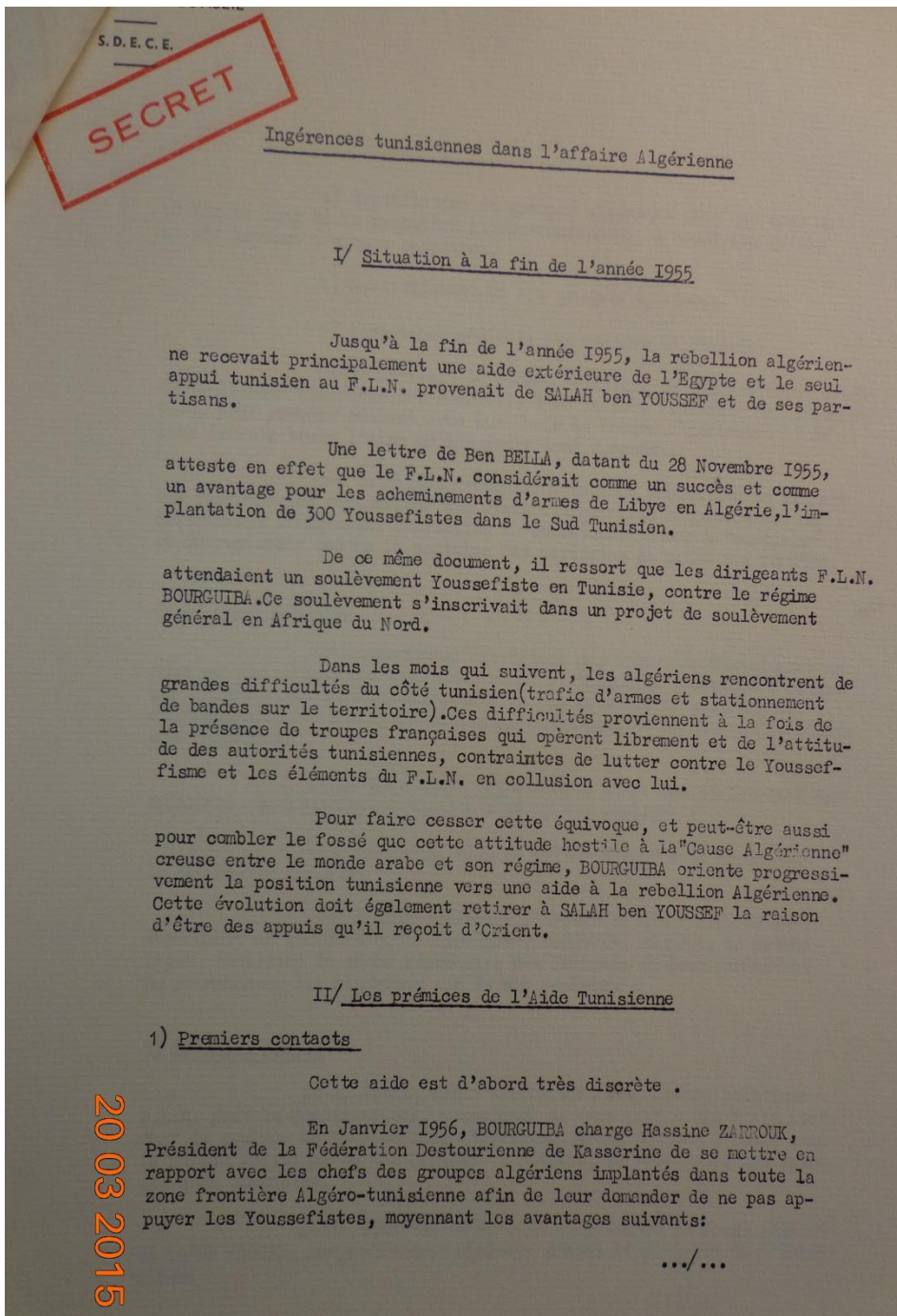
INGERENCES TUNISIENNES DANS L'AFFAIRE ALGERIENNE

Les différentes informations relatives aux ingérences tunisiennes dans la rébellion algérienne, qui ont été diffusées par le service, sont regroupées sous les rubriques suivantes :

- I/ Situation à la fin de l'année 1955
- II/ Les prémices de l'aide tunisienne
  - 1) Premiers contacts
  - 2) La phase oratoire
  - 3) La phase active
- III/ Organisation et développement de l'aide Tunisienne
  - 1) Installation du F.L.N. en Tunisie
  - 2) Matérialisation de l'aide Tunisienne
- IV/ Difficultés et rodage du mécanisme de l'aide
  - 1) Les difficultés
  - 2) Les mesures prises
- V/ L'aide tunisienne massive et officielle

20 03 2015





S. D. E. C. E.

SECRET.../...

- 2 -

a) Installation de groupes algériens dans une zone de 50 Kms le long de la frontière Algéro-Tunisienne, à condition qu'ils ne s'y livrent à aucune opération.

b) Ravitaillement de ces groupes en vivres.

c) Assistance médicale aux malades et blessés.

Début février, le Bureau Politique du Destour donne confidentiellement aux chefs des Fédérations de la zone frontière des instructions pour prendre contact avec les Chefs de bandes algériennes et de leur fournir toute l'aide qu'ils pourraient demander.

Ces consignes rencontrent quelque opposition de la part des responsables destouriens qui craignent qu'elles ne provoquent un déferlement d'algériens difficiles à "entretenir" comme à "contenir" et de renforcer encore la position des partisans de SALAH Ben YOUSSEF.

## 2) La phase oratoire

Ce renversement d'attitude des Autorités Tunisiennes ne peut se concrétiser que progressivement et BOURGUIBA s'emploie à préparer l'atmosphère tout en veillant à ce que sa nouvelle position ne compromette pas les relations Franco-Tunisiennes et ne heurte pas l'opinion française.

C'est dans cette ligne que se place une déclaration de BELKHODJA, ambassadeur de Tunisie à PARIS qui souligne :

-que BOURGUIBA doit se garder à tout prix de devenir le BAO DAI de l'A.F.N.

-qu'il doit envisager l'hypothèse d'une Algérie indépendante et que dans cette hypothèse, BOURGUIBA ne peut, en aucune façon, faciliter la tâche répressive des Français en leur permettant de pourchasser les Algériens sur le sol tunisien.

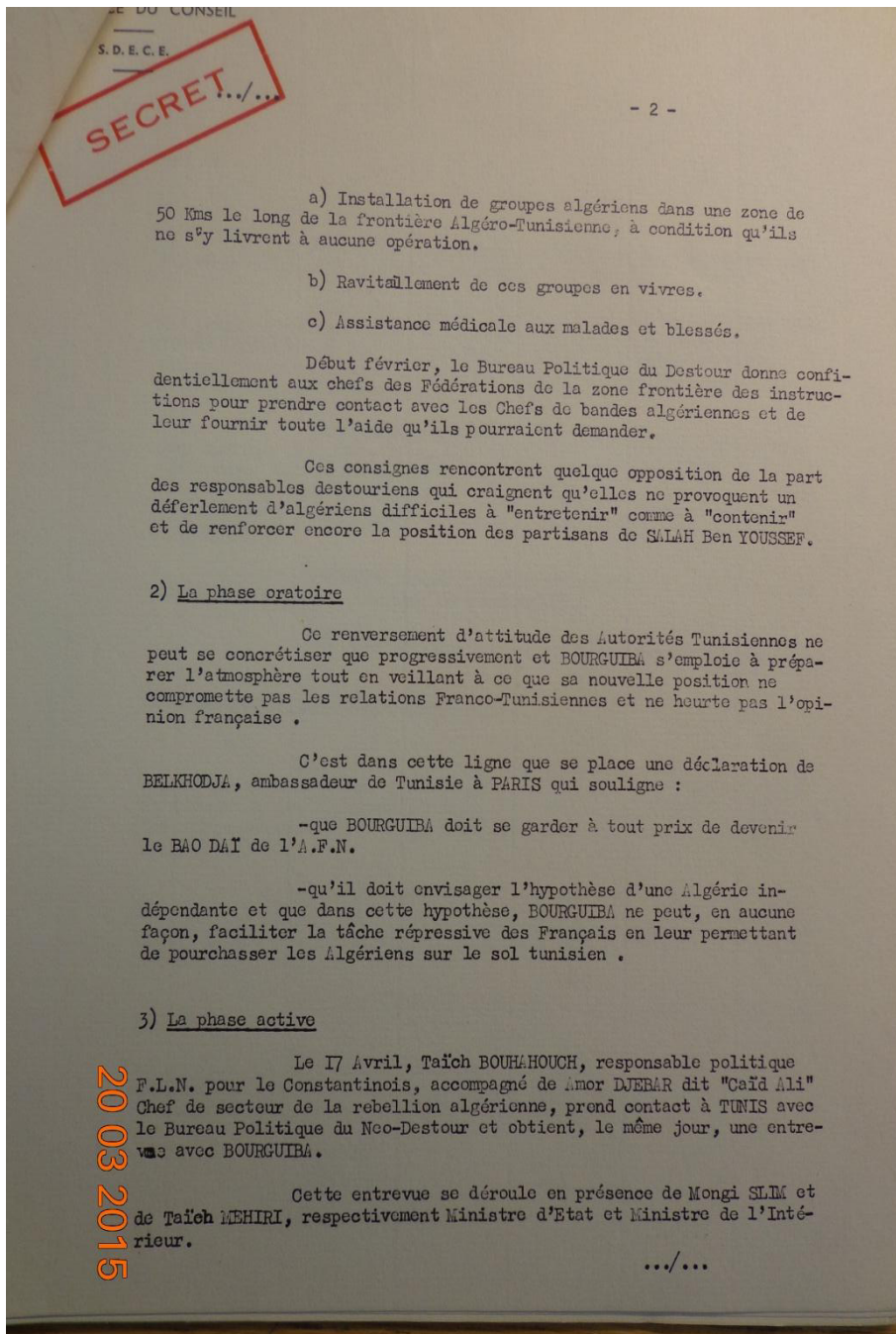
## 3) La phase active

Le 17 Avril, Taïch BOUHAHOUC, responsable politique F.L.N. pour le Constantinois, accompagné de Amor DJEBAR dit "Caïd Ali" Chef de secteur de la rébellion algérienne, prend contact à TUNIS avec le Bureau Politique du Neo-Destour et obtient, le même jour, une entrevue avec BOURGUIBA.

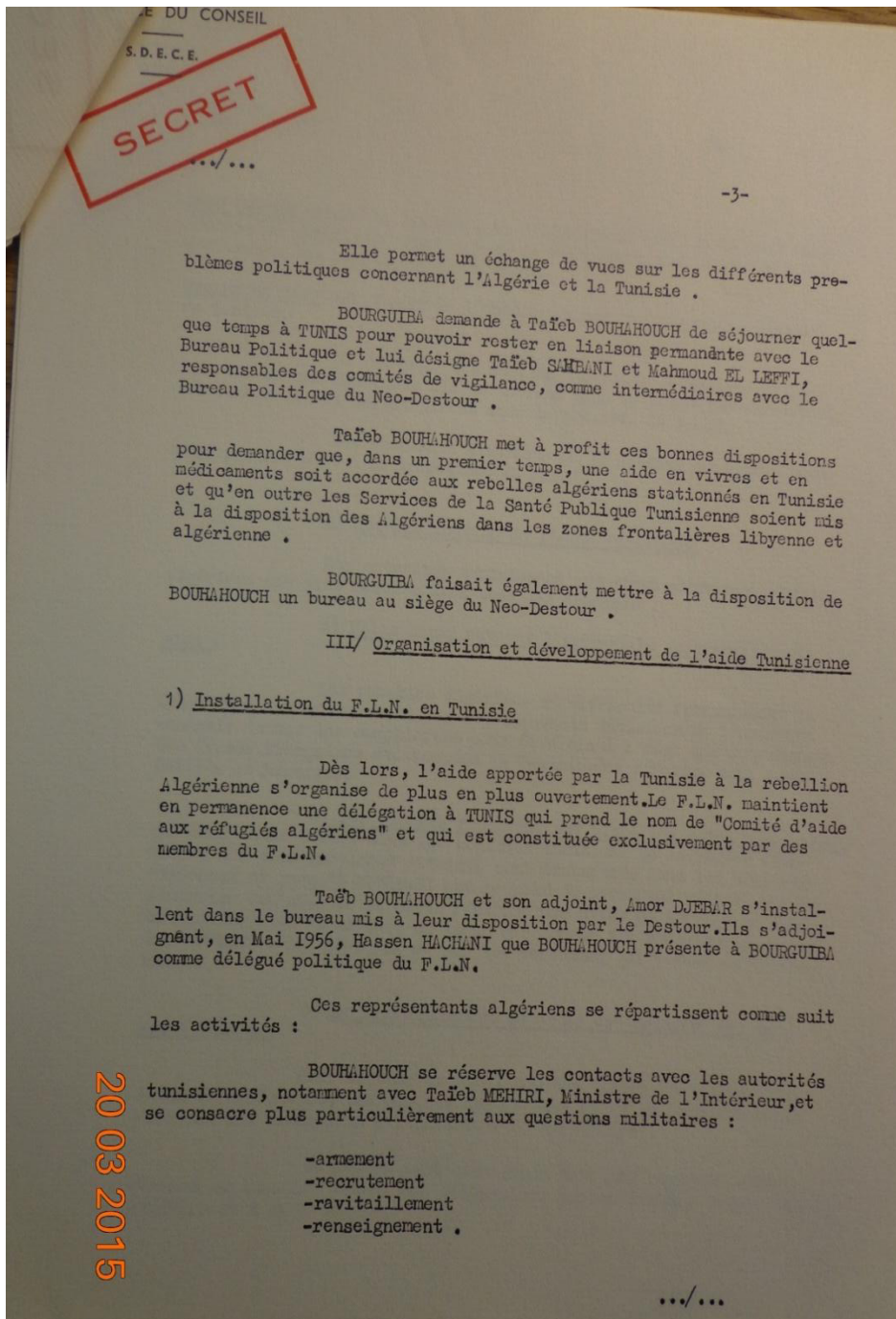
Cette entrevue se déroule en présence de Mongi SLIM et de Taïch MEHIRI, respectivement Ministre d'Etat et Ministre de l'Intérieur.

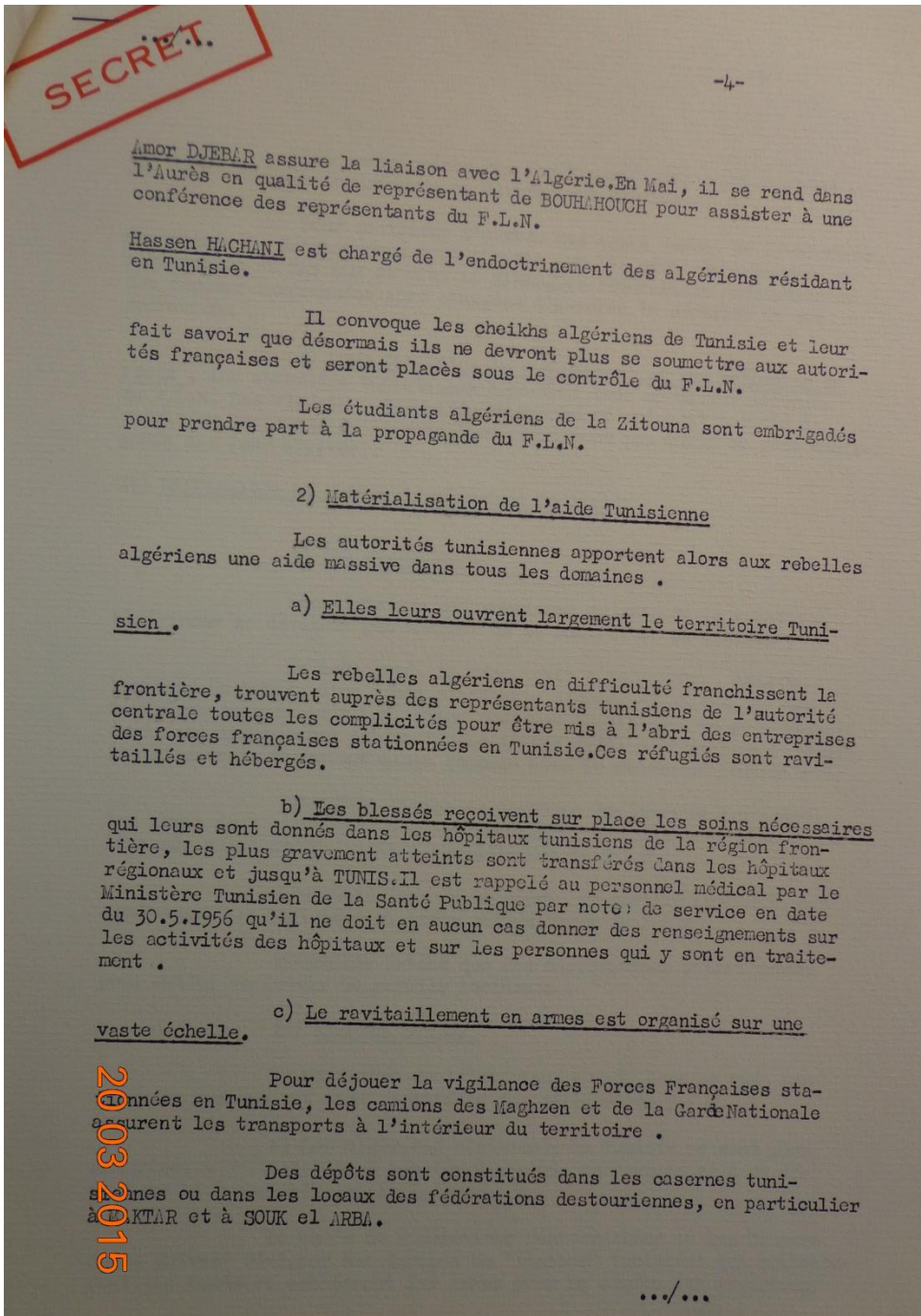
.../...

20 03 2015

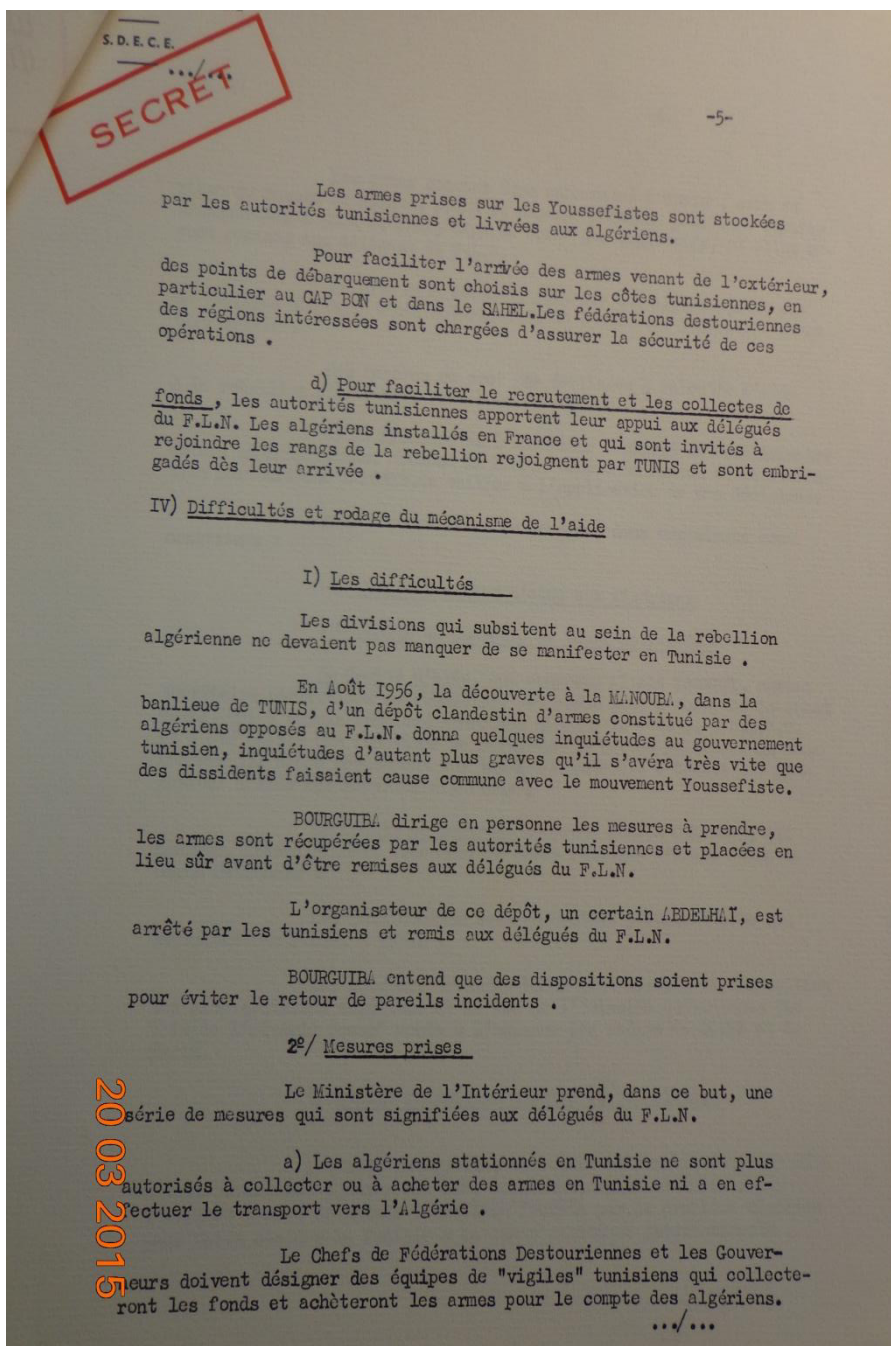












S. D. E. C. E.  
SECRET.

-6-

Les armes doivent être acheminées à TUNIS, soit au Siège du Bureau Politique, soit à la caserne FORGEMOL pour être ensuite transportées à SOUK el ARBA, dans la serne des supplétifs, où elles seront remises aux délégués du F.L.N.

b) Toute arme détenue, soit par un algérien, soit par un Tunisien non muni d'une autorisation de l'autorité tunisienne devra être saisie.

Ces mesures ne sont pas destinées à ralentir l'aide à la rébellion algérienne, mais à la normaliser.

c) Le Ministre de l'Intérieur a chargé un fonctionnaire de son administration, Mahmoud EL LEFFI, membre du Bureau de la Fédération Destourienne à TUNIS, de veiller à l'application de ces décisions.

Sous l'autorité de ce dernier, deux organismes sont constitués :

-Un Comité Tunisien d'aide aux Algériens

-Un comité de Contrôle de leurs activités

Le Comité d'aide, qui comprend Allala LAOUITI, ancien secrétaire particulier de BOURGUIBA, est placé sous l'autorité de Ahmed TLILI, qui a depuis remplacé Ahmed Ben SALAH à la tête de l'U.G.T.T. et a été chargé des fonctions de Directeur du Bureau Politique du Néo-Destour. Il donne rapidement une impulsion sensible à toutes les opérations d'aide aux rebelles algériens.

Le Comité de contrôle comprend Hassen OUADENI, Ali MAHJOUB, Hassen AYOUBI, tous anciens Chefs fellagha "versés" dans la Garde Nationale.

Ces deux comités sont en contact permanent avec les représentants F.L.N. à TUNIS.

Les antennes de Radio-TUNIS sont mises à la disposition des propagandistes algériens et le ton de l'émission quotidienne "La Voix de l'Algérie Soeur" monte à l'unisson des radios du CAIRE et de DAMIAS.

#### V/ L'aide Tunisienne massive et officielle

A l'aide matérielle, organisée et normalisée, BOURGUIBA devait rapidement ajouter son aide politique, animé d'ailleurs par l'arrière pensée de saisir l'occasion fournie par le problème algérien pour faire accéder la Tunisie à la scène politique internationale.

.../...

20 03 2015

S. D. E. C. E.

**SECRET**

-7-

En août 1956, il fait parvenir à Ferhat ABBAS un message l'invitant à s'installer à TUNIS où il se trouvera dans des conditions plus favorables pour discuter d'un "cessez le feu" en Algérie. Il promet, dans ce message, au leader algérien "son appui politique total" et l'assure qu'il usera d'atmosphère dans les négociations franco-tunisiennes tant qu'une solution de la question Algérienne ne sera pas en vue.

BOURGUIBA devait rencontrer Ferhat ABBAS, mais l'entrevue eut lieu en Suisse le 5 Août 1956.

BOURGUIBA s'entretint également à PARIS avec l'avocat Algérien : BOUMENDJEL, représentant officieux de Ferhat ABBAS.

Rencontrant sur ce terrain la concurrence du Sultan du Maroc, BOURGUIBA prépare à TUNIS une conférence à laquelle Mohamed V est invité et qui réunira autour du Souverain Marocain et du Premier Tunisien les principaux leaders Algériens.

La préparation de cette conférence attire à TUNIS de nombreux Chefs F.L.N. Ahmad MAHSAS, alias Ali el DJEZAIRI, quitte TRIPOLI et s'installe à TUNIS.

BENAOUDA, alias Commandant MOURAD, délégué Militaire du F.L.N. arrive d'Algérie à la même époque et se fixe également à TUNIS.

BOURGUIBA attendait beaucoup de cette conférence tant pour son prestige que pour son influence politique personnelle sur une Afrique du Nord indépendante.

On sait comment ce projet tourna court avec l'arrestation des cinq chefs rebelles à ALGER.

Bien que réduite, la représentation diplomatique tunisienne à PARIS fournit une aide précieuse à la cause Algérienne. Plusieurs cas types sont à noter :

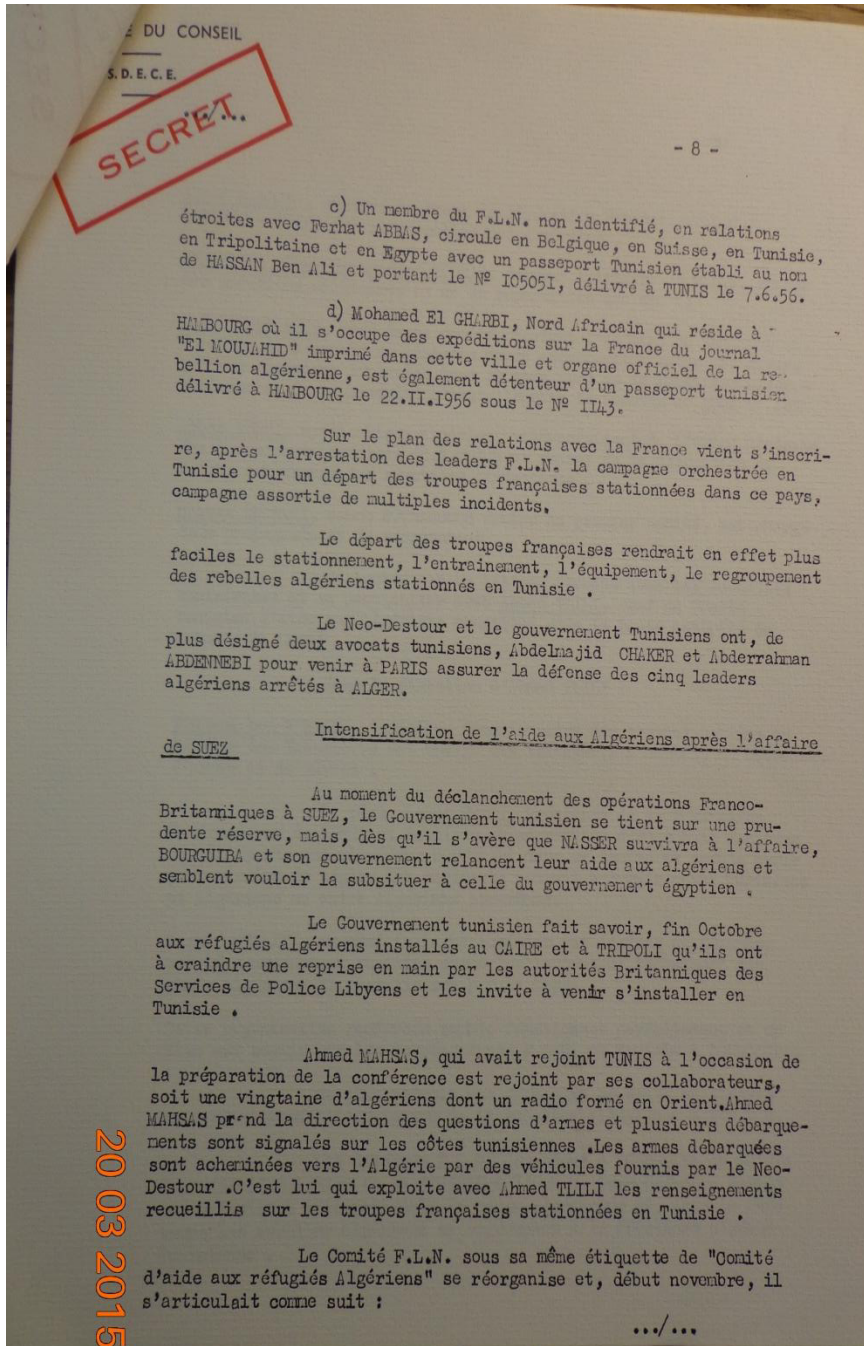
a) un membre de l'organisation clandestine du F.L.N. à PARIS, DOUM Ahmed, alias REDA, est arrêté à PARIS le 7 Novembre 56, il est trouvé porteur d'un passeport tunisien établi au nom de Salah MESTIRI, étudiant Tunisien, ce passeport porte la photographie de DOUM authentifiée par le timbre de la Sûreté Nationale Tunisienne et le N° 09409, il a été délivré à TUNIS le 20.10.1956.

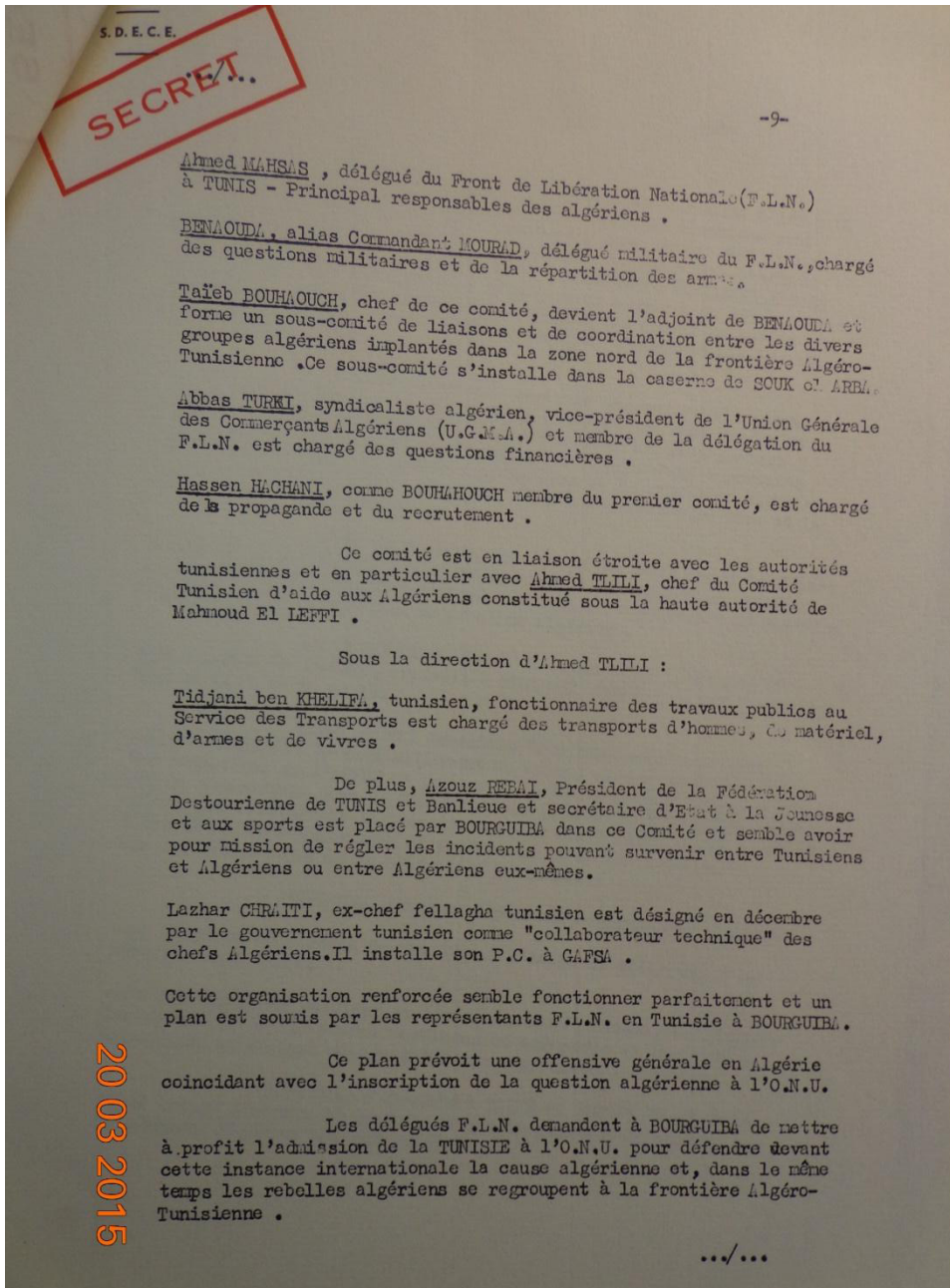
b) En décembre 1956, le leader syndicaliste Algérien Rachid Ben ABDELAZIZ, rallié au F.L.N. et réfugié en Tunisie, accompagne Ahmed BEN SALAH, secrétaire Général de l'Union Générale Tunisienne du Travail (U.G.T.T.) en Belgique et voyage avec un passeport tunisien établi au nom de Mohamed BEN ABDELKADER, tunisien, N° 10379, délivré à TUNIS le 15.11.1956.

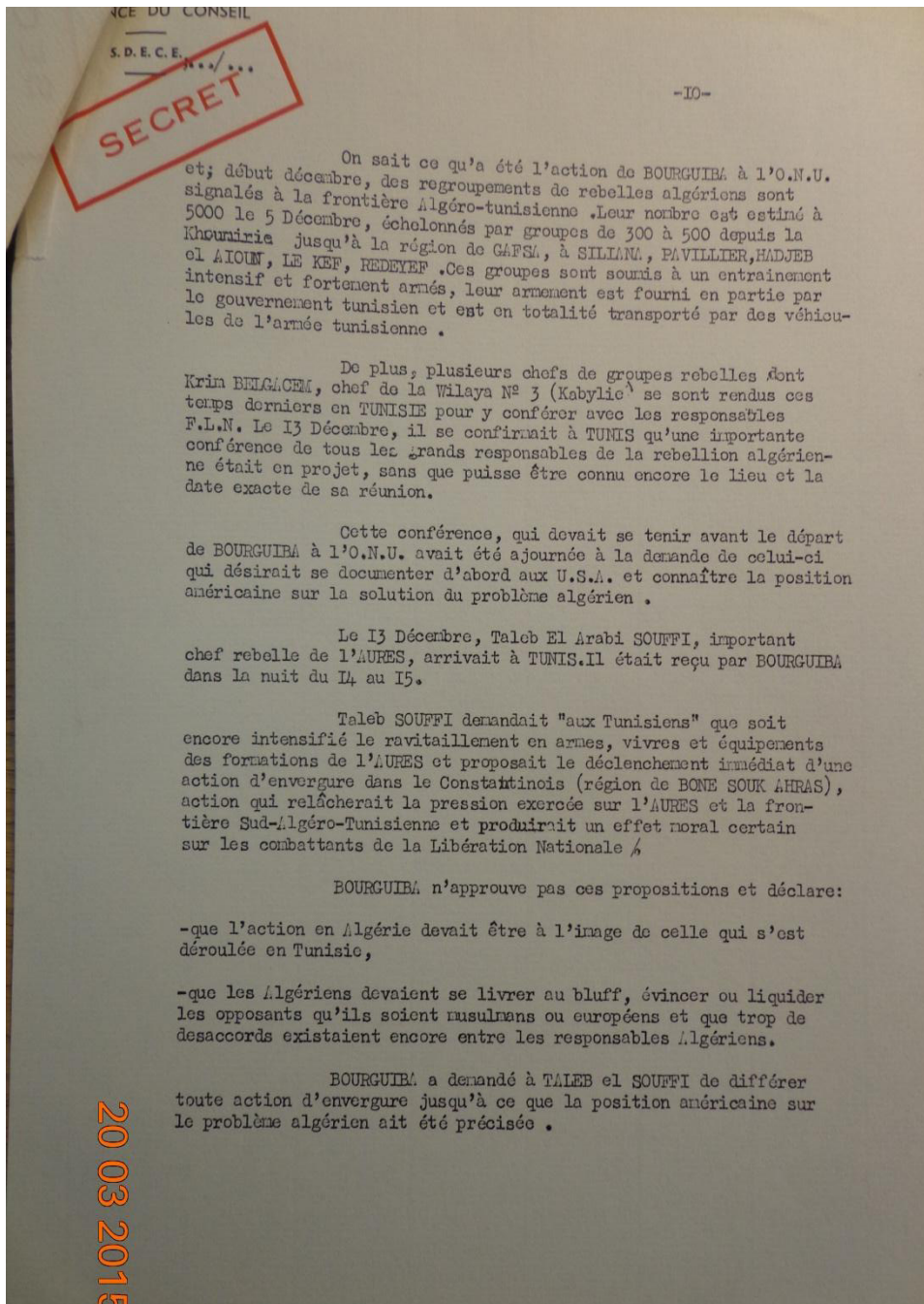
.../...

20 03 2015





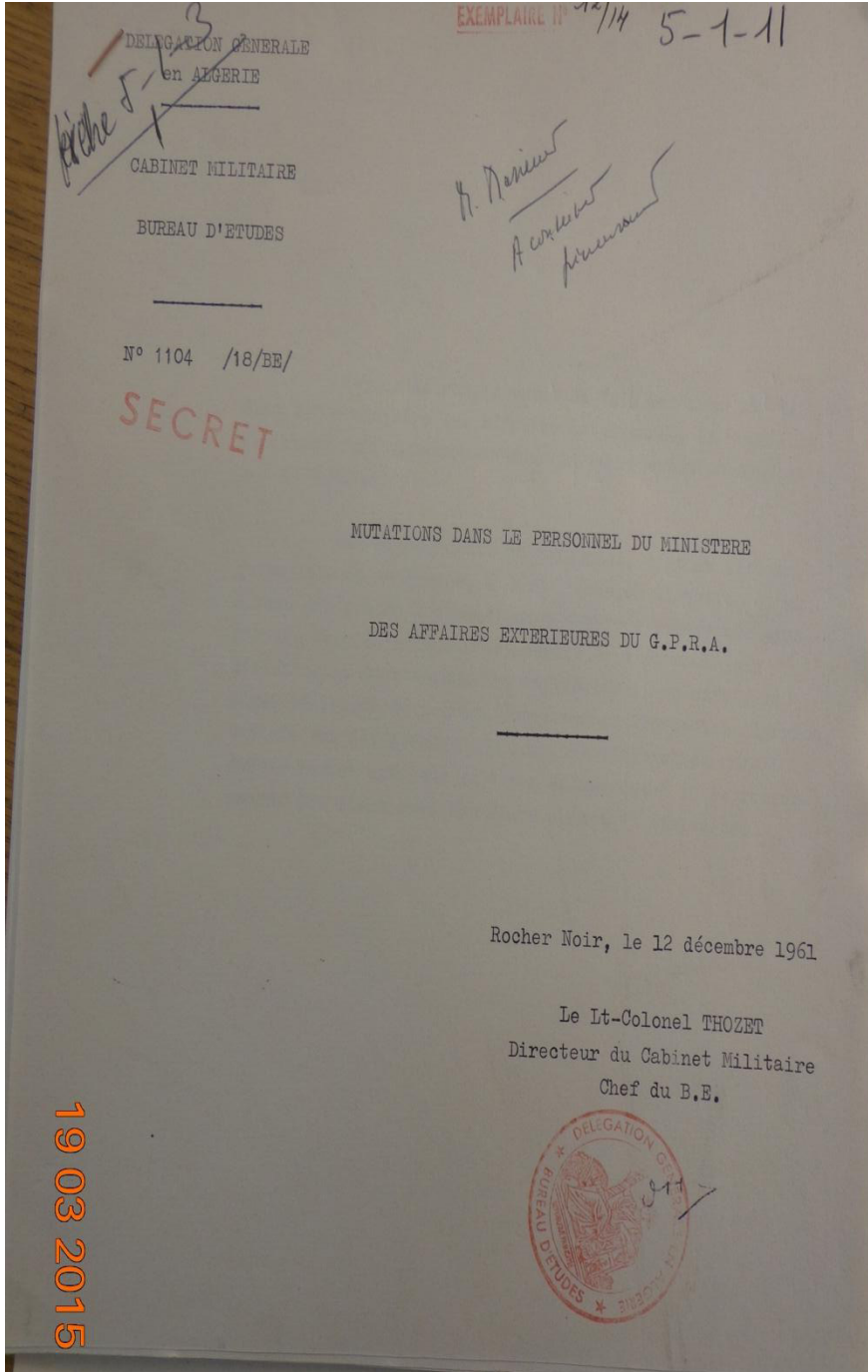




Source : C.A.D.F.M.A.E/159



Mutation dans le personnel du ministère des affaires  
extérieures du G.P.R.A



SECRET

Depuis le remplacement de KRIM Belkacem par DAHLAB Saad comme ministre des Affaires Extérieures, de nombreuses mutations sont intervenues dans la représentation diplomatique du G.P.R.A.

Ces déplacements de personnel, tant en Afrique qu'en Asie ou en Europe, tant à l'échelon direction qu'au niveau des postes diplomatiques, semblent déterminés plus par des considérations d'efficacité et d'économie que d'idéologie. Dans le domaine international en effet, la ligne politique du nouveau Gouvernement Provisoire Algérien, définie par différentes déclarations officielles paraît devoir rester axée sur le " non engagement " et le resserrement des liens avec les Etats arabes et africains.

19 03 2015



Direction Générale

A l'échelon " Direction " du Ministère des Affaires Extérieures, de nombreuses mutations sont intervenues. En effet, outre le remplacement de KRIM Belkacem par DAHLAB Saad, un remaniement général est venu modifier l'agencement et la répartition des postes.

C'est ainsi que l'emploi de Secrétaire Général, précédemment tenu par DAHLAB Saad, et celui de Secrétaire Général adjoint, ont été supprimés. Le titulaire de ce dernier poste, MABROUK BELHOCINE se trouve à la tête d'une mission itinérante qui séjourne actuellement en Amérique Latine.

Par ailleurs, le Directeur de l'Information HARBI Mohamed, faisant partie de l'ancien cabinet du Ministère des Affaires Extérieures, est devenu responsable du Service " Affaires Politiques et Coordination ".

Abdelmalek BENHABYLES, qui avait été muté à Tokyo, reprend ses fonctions au Ministère, en qualité de " chargé des pays Socialistes, Occident et Amérique Latine"; la Section " Europe-Amérique ", qui dépendait de Hacène AZIZ, nommé en R.F.A., se trouve dissoute.

Quant à Towfik BOUATTOURA, précédemment chef de la Section Afrique-Asie, il est désigné comme représentant du G.P.R.A. à Accra. Lakhdar BRAHIMI, ancien délégué du G.P.R.A. pour le Sud-Est Asiatique, a pris sa succession.

De même, il semble bien que le dénommé KSOURI, affecté à Bagdad en remplacement de ROUABHIA Mohamed, soit l'ancien chef de la Section " Affaires Arabes ", section politique qui faisait partie du Cabinet de Krim Belkacem, et dont les attributions ont été confiées à Lakhdar BRAHIMI.

./...

19 03 2015

Vue d'ensemble sur les modifications survenues à la  
Direction générale du Ministère des Affaires Extérieures

Ancien Ministère	Nouveau Ministère		
<u>DIRECTION CENTRALE</u>			
Ministre Secrétaire Général Secrétaire Général adjoint Dteur de l'Infor- mation	<table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; vertical-align: top;">           KRIM            DAHLAB            BELHOCINE            HARBI         </td> <td style="width: 50%; vertical-align: top;">           Ministre            Affaires politiques            et coordination            HARBI         </td> </tr> </table>	KRIM DAHLAB BELHOCINE HARBI	Ministre Affaires politiques et coordination HARBI
KRIM DAHLAB BELHOCINE HARBI	Ministre Affaires politiques et coordination HARBI		
<u>SECTIONS POLITIQUES</u>			
Affaires arabes Afrique-Asie URSS et Républ. populaires Europe Amérique	<table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; vertical-align: top;">           " KSOURI "            (BEN YEKKON)            BOUATTOURA            inconnu            AZIZ         </td> <td style="width: 50%; vertical-align: top;">           -Pays arabes-afri-              cains et asiatiques            -Pays Socialistes              Occident,              Amérique Latine         </td> </tr> </table>	" KSOURI " (BEN YEKKON) BOUATTOURA inconnu AZIZ	-Pays arabes-afri- cains et asiatiques -Pays Socialistes Occident, Amérique Latine
" KSOURI " (BEN YEKKON) BOUATTOURA inconnu AZIZ	-Pays arabes-afri- cains et asiatiques -Pays Socialistes Occident, Amérique Latine		
<u>SERVICES</u>			
Sce Documentation Sce Administratif Sce Financier	<table border="0" style="width: 100%;"> <tr> <td style="width: 50%; vertical-align: top;">           !            !            !         </td> <td style="width: 50%; vertical-align: top;">           Gestion Générale            Finances         </td> </tr> </table>	! ! !	Gestion Générale Finances
! ! !	Gestion Générale Finances		

19 03 2015

A F R I Q U E

Egypte : TEWFIK M. MADANI est remplacé par ALI KAFI

TEWFIK M. MADANI représentait du G.P.R.A. auprès de la R.A.U et de la Ligue Arabe ; il appartient à la tendance considérée comme faisant les frais de la nouvelle orientation politique du Front.

ALI KAFI ancien commandant de la Wilaya 2, du type " musulman pratiquant mais socialisant " ; par ses idées politiques et sociales, il est plus près de Ben Khedda et du régime de Nasser que ne l'était son prédécesseur.

Ghana : REBBANI est remplacé par TEWFIK BOUATTOURA

REBBANI : peu connu, son efficacité semble avoir été assez réduite.

TEWFIK BOUATTOURA : ancien chef de la section Afrique-Asie au ministère des Affaires Extérieures, a déjà participé à Accra à la conférence des Etats africains en avril 1960.

A fait partie de la délégation F.L.N. à Belgrade.

Guinée : Omar OUSSEDIK est remplacé par KABOUYA Brahim

Omar OUSSEDIK : l'un des meilleurs représentants du G.P.R.A. à l'extérieur, quitte son poste de Conakry pour Moscou.

KABOUYA Brahim : ancien chef de mission au Liban, il ne semble pas avoir très bien réussi dans un emploi qu'il occupait depuis janvier 1958.

19 03 2015

Libye :

Début Septembre 1961, BOUDAA Ahmed, représentant du G.P.R.A. à Tripoli, avait déjà été éloigné à Khartoum ; il paraissait s'occuper en Libye plus volontiers de ses affaires personnelles que de celles du G.P.R.A.

Cependant, bien que l'on ait pressenti OUAMRANE (Chef de mission en Turquie) comme son successeur éventuel, le renseignement (valeur B/6) concernant la nomination de BOUDAA Ahmed au Soudan, n'a pu, semble-t-il, être recoupé.

Maroc :

Hocine GADIRI est remplacé par BEN SALEM Fodhil

Hocine GADIRI : d'abord responsable général de l'organisation F.L.N au Maroc, il avait déjà perdu une partie de ses attributions au profit de Mostefaï Chaouki, chef de mission à Rabat.

BEN SALEM, son successeur, évadé de la prison de Fresne en février 1961, serait chargé de procéder à l'épuration des cadres de l'administration du F.L.N. au Maroc. A ce propos, on avait parlé du remplacement de MOSTEFAI Chaouki par ROUABHIA Ahmed, mais cette hypothèse ne s'est pas encore trouvée vérifiée.

Tunisie :

HAMAYI Kaci est remplacé par KERAMANE Abdelhafid,

HAMAYI Kaci : remplacé à Tunis, il n'est pas possible de dire s'il a suivi Krim, dont il est l'ami personnel, au ministère de l'Intérieur, ou s'il a bénéficié d'un nouveau poste diplomatique dans le Proche ou Moyen Orient, plus en rapport avec ses connaissances.

KERAMANE Abdelhafid : ancien chef de mission à Bonn, où il avait été incarcéré sur ordre du Gouvernement de la R.F.A.

19 03 2015



A S I E

Inde :  
=====

GUELLAL Chérif est remplacé par YAKER LAYACHI

GUELLAL : Chef du bureau FLN, excellent propagandiste, qui n'a pu cependant jusqu'à présent obtenir la reconnaissance " de jure " du G.P.R.A. par l'Inde.

YAKER LAYACHI : nouveau représentant du Front pour l'Inde, c'est le premier poste officiel qu'il se voit confier.

Indonésie :  
=====

BRAHIMI Lakhdar est remplacé par Abomour ABROUS

BRAHIMI Lakhdar : Chef de la mission FLN pour le Sud-Est Asiatique, poste qui couvre Indonésie, Malaisie, Thaïlande, Birmanie. Nommé responsable de la Section politique " Afrique - Asie " au Ministère.

Abomour ABROUS : son successeur, est peu connu.

Irak :  
=====

ROUABHIA Ahmed est remplacé par KSOURI Mohamed.

Rouabhia était chef de mission à Bagdad et doit se voir confier un poste au Maroc. Pour son remplaçant, une première information avait fait état de la nomination de Abdelhamid MEHRI, ancien ministre des Affaires Sociales et culturelles ; en fait il semble plutôt que ce soit KSOURI Mohamed qui doive le remplacer.

Japon :  
=====

BENHABILES Abdelmalek, représentant FLN à Tokyo, a été nommé chef de section, au Ministère des Affaires Extérieures. Selon ses propres déclarations, il ne serait pas remplacé.

./...

19 03 2015

Liban

KABOUYA Brahim est remplacé par AIT CHALLAL  
KABOUYA Brahim est affecté à Conakry en remplacement de  
Omar OUSSEDIK

AIT CHALLAL : Ancien Président du Comité Exécutif de l'UGEMA,  
a toujours milité à l'extérieur, mais Beyrouth est le premier  
poste diplomatique qui lui soit confié.

Pakistan :

IDIR Mouloud est remplacé par Messaoud KELLOU

IDIR Mouloud : Ex-Commandant dans l'armée française, sans  
grande valeur dans tous les domaines ; il est vraisemblable  
que sa mission au Pakistan se soit en définitive soldée par  
un fiasco complet.

Messaoud KELLOU : ancien représentant du G.P.R.A. en Grande  
Bretagne, où il serait remplacé par GUELLAL.

19 03 2015

E U R O P E

Grande Bretagne : Le successeur de Messacoud KELLOU, nommé délégué du G.P.R.A. pour le Pakistan, n'est pas encore connu officiellement.

R. F. A.

KERAMANE est remplacé par Hacène AZIZ.

KERAMANE Abdelhafid : ancien représentant du G.P.R.A. pour l'Allemagne de l'Ouest, a été nommé à Tunis.

AZIZ Hacène : nommé à Bonn, a déjà rempli plusieurs fonctions diplomatiques importantes en Grande Bretagne et en Allemagne de l'Ouest.

U.R.S.S.

Omar OUSSEDIK, dont l'affectation à Moscou est considérée comme quasi-certaine est le premier représentant officiel du G.P.R.A., qui faisait appel jusqu'ici aux bons offices de l'ambassadeur de Tunisie.

Le nom de FRANCIS Ahmed, ancien ministre des Finances dans le précédent Gouvernement Algérien, a été également avancé par certains comme pouvant occuper un emploi officiel à Moscou.

19 03 2015

A M E R I Q U EO.N.U.

Aucun changement n'est apparemment survenu dans le personnel F.L.N. séjournant à New-York. CHANDERLI Abdelkader reste le délégué en titre.

Amérique Latine : En Argentine, au Brésil, et au Chili, le G.P.R.A. possédait déjà un embryon de représentation, soit par l'intermédiaire de la Ligue arabe, soit par le biais du Croissant Rouge Algérien.

La nouvelle administration F.L.N. semble vouloir s'y implanter plus efficacement. En effet, une mission du G.P.R.A., conduite par Mabrouk BEL HOCINE, précédemment Secrétaire Général adjoint de KRIM Belkacem, doit visiter la plupart des pays de l'Amérique Latine et s'y efforcer de gagner l'appui des gouvernements.

BEL HOCINE est accompagné notamment de KALLACHE, membre dirigeant de l'Union Générale des Travailleurs Algériens, et de Hassine TRIKI, représentant de la Ligue Arabe.

On a signalé son passage en Colombie, en Argentine et au Chili.

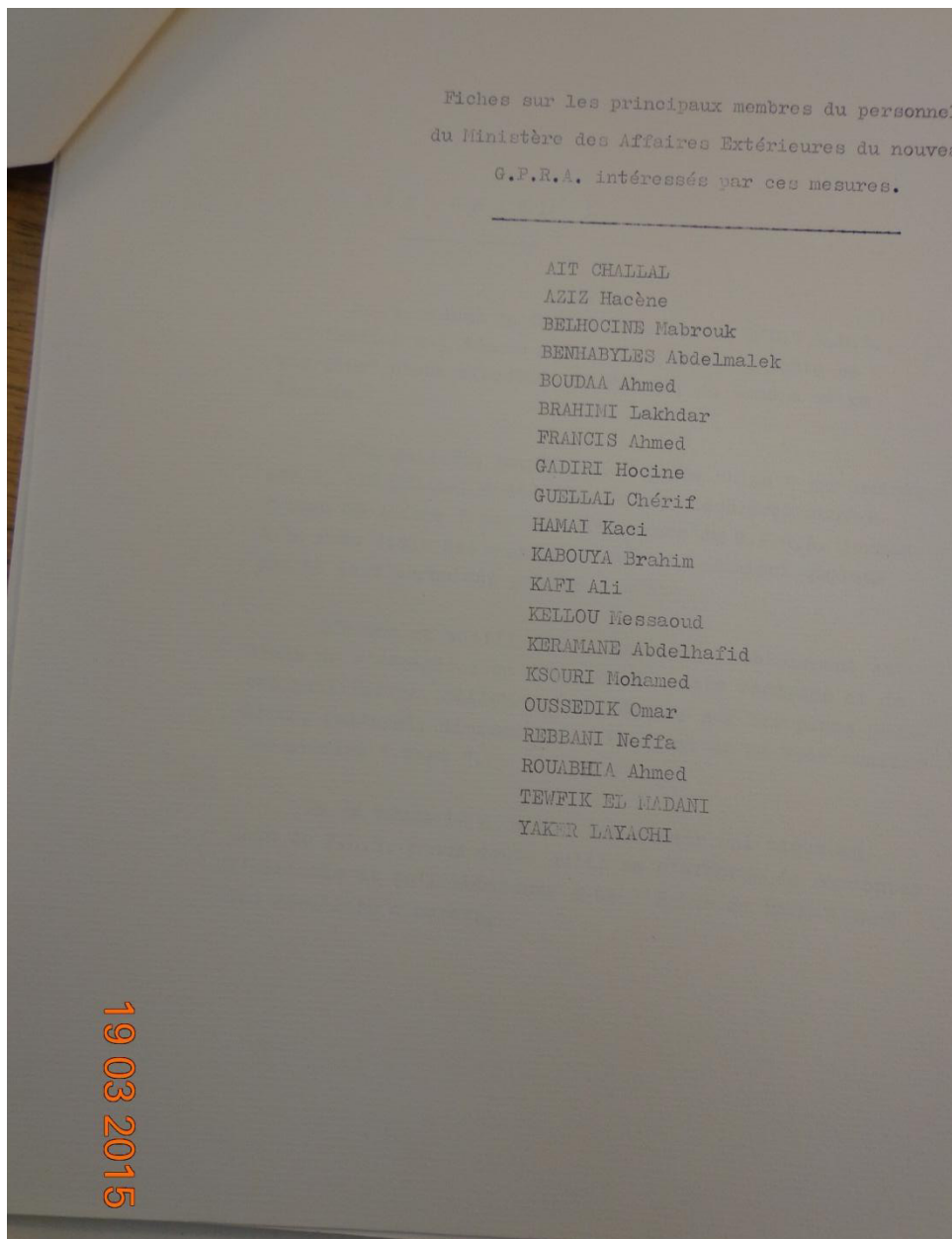
19 03 2015



TABLEAU RECAPITULATIF

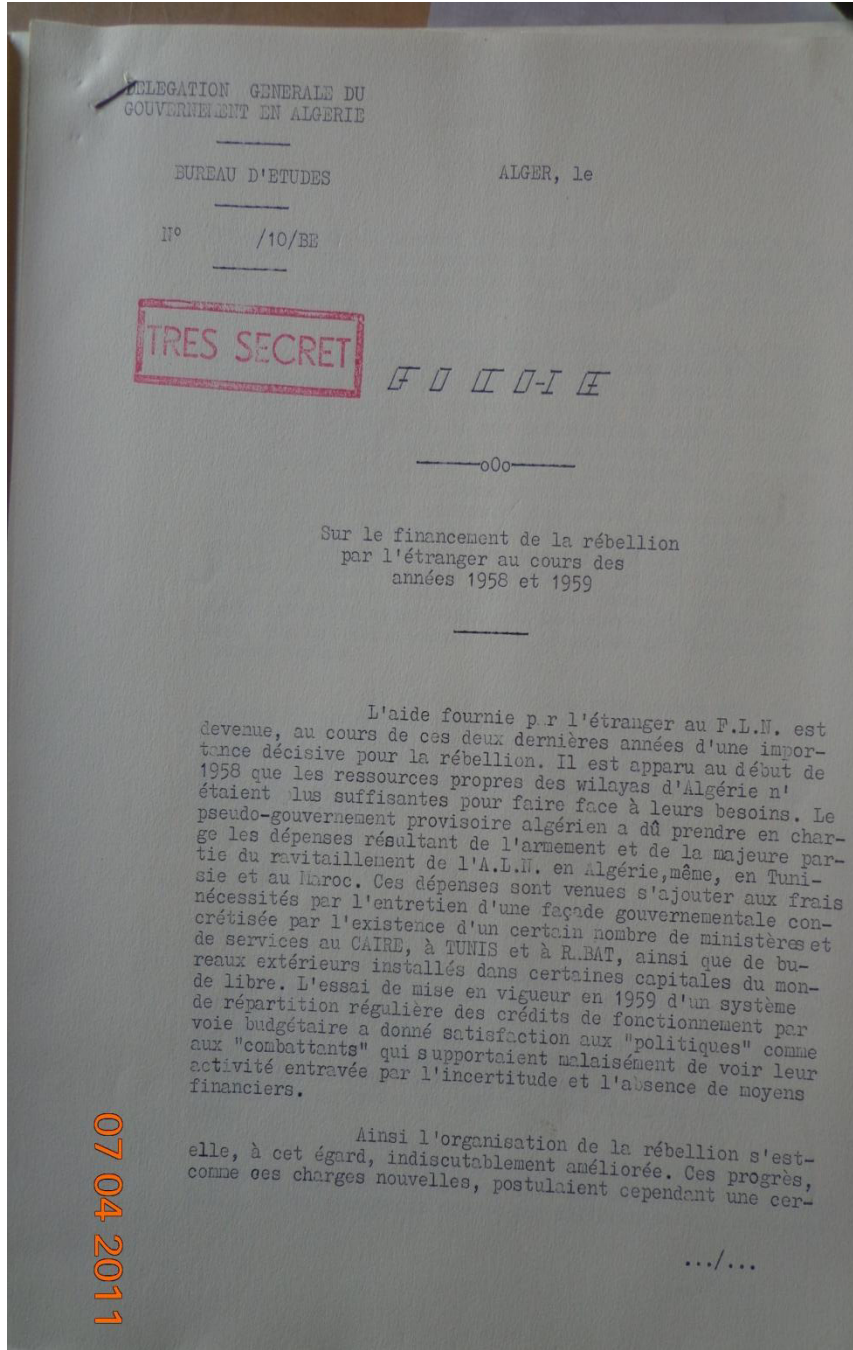
<u>DIRECTION GENERALE</u>	<u>Ancien Ministère</u>	<u>Nouveau Ministère</u>
Ministre	KRIM Belkacem	DAHLAB Saad
Secrétaire Général	DAHLAB Saad	poste supprimé.
Affaires Politiques et coordination		HARBI Mohamed
Pays Socialistes - Occident	AZIZ Hacène	BENHABYLES
Amérique Latine	"KSOURI" (BEN YEKEN)	Lakhdar BRAHIMI
Pays arabes - africains asiatiques	BOUATTOURA Tewfik	
<u>MISSIONS ET DELEGATIONS A L'ETRANGER</u>		
<u>AFRIQUE</u>		
Egypte	!TEWFIK EL MADANI	!KAFI Ali
Ghana	!REBBANI Neffa	!TEWFIK BOUATTOURA
Guinée	!OUSSEDIK Omar	!KABOUYA Brahim
Libye	!BOUDAA Ahmed	!idem ?
Maroc : Responsable Général	!	!
Chef de Mission	!GADIRI Hocine	!BEN SALEM Fodhil
Rabat	!	!
Tunisie	!MOSTEFAI Chaouki	!MOSTEFAI Chaouki
	!HAMAYI Kaci	!KERAMANE Abdelhafid
<u>ASIE</u>		
Inde	!GUELLAL Chérif	!YAKER LAYACHI
Indonésie	!BRAHIM Lakhdar	!ABROUS Abomour
Irak	!ROUABHIA Ahmed	!"KSOURI" Mohamed
Japon	!BENHABYLES	!poste supprimé
Liban	!KABOUYA Brahim	!AIT CHALLAL
Pakistan	!IDIR Mouloud	!KELLOU Messaoud
<u>EUROPE</u>		
Grande Bretagne	!KELLOU Messaoud	!inconnu
République Fédérale Allemande	!	!
U.R.S.S.	!KERAMANE	!AZIZ Hacène
	!Ambassadeur Tunisie	!OUSSEDIK Omar
	!représentant aussi	!FRANCIS Ahmed ?
	!le G.P.R.A.	!

19 03 2015



Source : C.A.D.F,M.A.E. / 151

sur le financement de la rébellion par l'étranger au cours des  
années 1958-1959



- 2 -

taine aisance financière à laquelle le F.L.N. n'aurait pu prétendre sans le concours direct de bailleurs de fonds étrangers. L'aide financière extérieure constitue aujourd'hui le support essentiel de l'effort de guerre de la rébellion.

Les indications chiffrées dont nous disposons sur cette aide ont été regroupées dans deux tableaux, correspondant le premier à l'année 1958, le second à l'année 1959, et que l'on trouvera à la fin de cette étude. Le caractère fragmentaire de nos informations confère cependant aux chiffres reproduits dans le tableau I, au titre de l'année 1958, une valeur avant tout indicative. Il en est de même, et pour des raisons semblables du tableau II qui n'offre qu'un bilan provisoire des sommes rassemblées à l'étranger par la rébellion au 20 Juillet 1959. L'aide étrangère au F.L.N. ne se limitera pas aux chiffres indiqués. Elle sera vraisemblablement augmentée du produit des collectes et des dons à venir au cours de l'année, - les versements effectifs ayant seuls été indiqués - et, éventuellement, des nouvelles subventions accordées par des gouvernements arabes.

Ce sont en effet les pays arabes dont les budgets alimentent directement la trésorerie du F.L.N. qui détiennent le monopole presque exclusif du financement de la rébellion, tandis que les sommes provenant de collectes ou de dons et recueillies dans le reste du monde ne jouent qu'un rôle d'appoint.

\*

\* \*

S'ils lui fournissent parfois - comme c'est le cas des pays appartenant au bloc communiste - une aide matérielle non négligeable, les pays autres que les états arabes n'apportent au F.L.N. qu'un soutien financier dont l'ampleur est très limitée. Ce soutien peut être estimé, d'après les données dont nous disposons, à une soixantaine de millions de francs en 1958 et à 240 millions déjà en 1959.

Les sommes recueillies proviennent exclusivement de collectes effectuées dans des milieux favorables au F.L.N. et de versements opérés par différentes organisations

.../...

07 04 2011



- 3 -

dans un but, ou sous des prétextes humanitaires. L'indifférence de l'opinion et l'effectif probablement insuffisant des collecteurs explique que chaque pays ne fournisse qu'une contribution nécessairement restreinte. La rébellion s'est donc efforcée, pour accroître ses rentrées, d'étendre le champ d'action de ses représentants. Elle paraît y avoir réussi.

A ce jour, si l'on fait abstraction du Moyen-Orient les pays bailleurs de fonds appartiennent à trois groupes :

- groupe asiatique où la Chine et l'Inde ont été seules cette année à effectuer des versements de caractère jusqu'ici symbolique (6,7 millions contre 187 en 1958)

- groupe communiste où la F.S.M., les syndicats tchécoslovaques, hongrois, allemands de l'Est ont réuni des sommes dont la majeure partie a été directement convertie en nature. Les envois de fonds connus se montent au total à une cinquantaine de millions seulement.

- monde libre où les démarcheurs du F.L.N. ont remporté des succès certains puisqu'à la contribution de la C.I.S.L. versée en 1958 sont venus s'ajouter en 1959 des fonds recueillis en Allemagne de l'Ouest, en Italie et en Amérique du Sud, qui atteignent, avec le nouveau versement effectué par la C.I.S.L. au titre du premier semestre 1959, un total de 185 millions.

\*

\*

\*

Pour spectaculaire que soit la réussite rencontrée par le F.L.N. dans la prospection du monde libre, les résultats obtenus demeurent minces si on les compare aux sommes recueillies dans les pays arabes : près de 10 milliards en 1958, 6 milliards (1) en 1959. C'est qu'aux collectes de fonds - tolérées en Occident mais encouragées par les pouvoirs publics dans le monde arabe - viennent s'ajouter l'appoint déterminant des subventions budgétaires accordées par les gouvernements.

.../...

(1) Evaluation provisoire.

07 04 2011

- 4 -

Ce sont les collectes et les dons qui ont, en 1958, fourni en apparence le gros des ressources procurées au F.L.N. par les pays arabes. Avec un montant total de 5.620 millions, leur produit dépasse d'un milliard et demi environ celui de l'aide officielle. Il ne faudrait pas cependant, semble-t-il, s'illusionner sur la portée de cette distinction. D'une part, la technique du rassemblement des fonds - versement des notables, retenues "volontaires" sur les traitements des fonctionnaires, quêtes annoncées et soutenues par des campagnes de presse - paraît apparenter de très près ces "collectes" à un impôt perçu directement par le F.L.N. avec le consentement et l'appui des pouvoirs publics. Ce sont d'autre part, les souverains des états pétroliers : Arabie Séoudite, Koweït, Bahrein, qui ont versé l'essentiel des sommes mises à la disposition du F.L.N. dans ces pays. Il n'est pas sûr que la séparation entre dépenses royales et dépenses publiques soit assez nettement tranchée dans ces états pour conclure de la provenance de ces sommes qui auraient en d'autres lieux et sous des régimes politiques plus modernes transité par l'intermédiaire du budget. On peut donc admettre sous certaines réserves qu'en 1958 l'aide publique a été d'un montant sensiblement égal à l'aide "privée".

Il est possible qu'en 1959 les gouvernements arabes aient renoncé - au moins en partie - à maintenir la fiction des "souscriptions volontaires" et des "collectes" de fonds. A la date où est rédigée cette étude, l'aide publique (5 milliards) paraît l'emporter largement sur l'aide "privée" (pres d'un milliard).

Ce renversement de tendance apparent provient dans une large mesure du renforcement de l'aide budgétaire accordée par l'Irak et par la R.A.U. à la rébellion. L'Irak s'est montré, après l'avènement du Général KACEM, soucieux de ne pas se laisser distancer dans ce domaine par la R.A.U. Sa contribution est passée de 290 millions en 1958 à deux milliards et demi en 1959, tandis que la R.A.U. qui avait fourni un peu plus de deux milliards au F.L.N. sur son budget en 1958 n'a pas accru son effort en 1959. La rivalité de ces deux états dans le patronage de la rébellion algérienne a bénéficié au F.L.N. puisque leurs apports réunis constituent cette année les deux tiers des concours extérieurs obtenus à ce jour par le F.L.N.

\*

- 5 -

Si l'on totalise les sommes recueillies à l'extérieur par les représentants de la rébellion, on s'aperçoit qu'elles ont représenté une dizaine de milliards environ en 1958 et six milliards au cours des six premiers mois de 1959. Il est probable que l'augmentation des versements budgétaires compensant la diminution des collectes, les ressources du F.L.N. plafonneront en 1959 à un niveau voisin de celui de l'année précédente.

Alimenté essentiellement par les versements des états arabes, le budget extérieur de la rébellion devrait, en 1959 comme en 1958, s'établir autour d'une douzaine de milliards, compte tenu de l'apport de la Fédération de France estimé à deux milliards au minimum en 1958.

C'est donc avant tout de l'intensification de l'aide en nature que le F.L.N. devra attendre cette année l'amélioration des moyens mis à sa disposition, à moins que l'aide accordée par la Chine communiste n'atteigne les chiffres avancés par la presse et ne vienne ainsi tripler les ressources financières dont il dispose déjà.

07 04 2011



TABLEAU I - L'AIDE FINANCIERE AU P.L.N. EN 1958

P A Y S	AIDE GLOBALE		REPARTITION	
	En monnaie d'origine	En millions de francs français	Adopté budgétaire (en millions de frs)	Collectes et dons (en millions frs)
<u>A) Pays arabes</u>	-	<u>9.790</u>	<u>4.170</u>	<u>5.620</u>
Arabie Saoudite	7.500.000 rials	830	-	830
Bahreïn	1.000.000 dollars	490	-	490
Irak	485.000 dinars	565	290	275
Jordanie	250.000 dinars ) 48.358 dollars )	310	290	20
Koweït	10.000.000 roupies	976	176	800
Liban		42	2	40
Libye		71	-	71
R.A.U.		3.205	2.310	895
- dont Egypte		2.220	2.000	220
" Syrie		985	310	675
Yemen	1.000.000 livres égyptiennes	1.100	1.100	-
<u>B) Pays asiatiques</u>	-	<u>200</u>	-	<u>200</u>
Chine	500.000 yens	90	-	90
Inde	1.000.000 roupies	88	-	88
Japon	4.000.000 yens	4,6	-	4,6
Nord-Viet-nam	149.000.000 dong	17,6	-	17,6
<u>C) Divers</u>				
Allemagne de l'Est	300.000 marks	56	-	56
Chili	12.000 dollars	30	-	30
C.I.S.L.	50.000 dollars	5	-	5
		21	-	21
<u>Total Général</u> (A + B + C)		<u>10.046</u>	<u>4.170</u>	<u>5.620</u>

TRES SECRET

07 04 2011



TABLEAU II - L'AIDE FINANCIERE AU F.I.L.N. EN 1959

P A Y S	AIDE GLOBALE		REPARTITION		OBSERVATIONS
	En monnaie d'origine	En millions de francs	Aide budgétaire	Collectes et dons	
A) Pays arabes					
Arabie Séoudite	3.000.000 rials	6.039	5.054	985	Promis par SEVOUD en 1958 Versement global garanti par le G.I.T. Irakien dont 750.000 dinars ont été effectivement versés. Quote-part jordanienne dans le budget d'aide de la Ligue arabe.
Irak	2.000.000 dinars	332	332	-	
Jordanie	100.000 dinars 45.000 dinars	130	130	58	
Liban	21.376 livres libanaises	3	-	3	
Libye	83.000 livres	92	82	10	
Maroc	43.000.000 francs marocains	47	-	47	
R.A.U.		2.087	1.970	117	Versements au C.R.A.
dont Egypte	1.700.000 livres égyptiennes	1.700	1.700	-	
- Syrie	2.870.000 livres syriennes	387	270	117	
Yemen	500.000 roubles	40	40	-	
Koweït		750	-	750	

07 04 2011

- 2 -

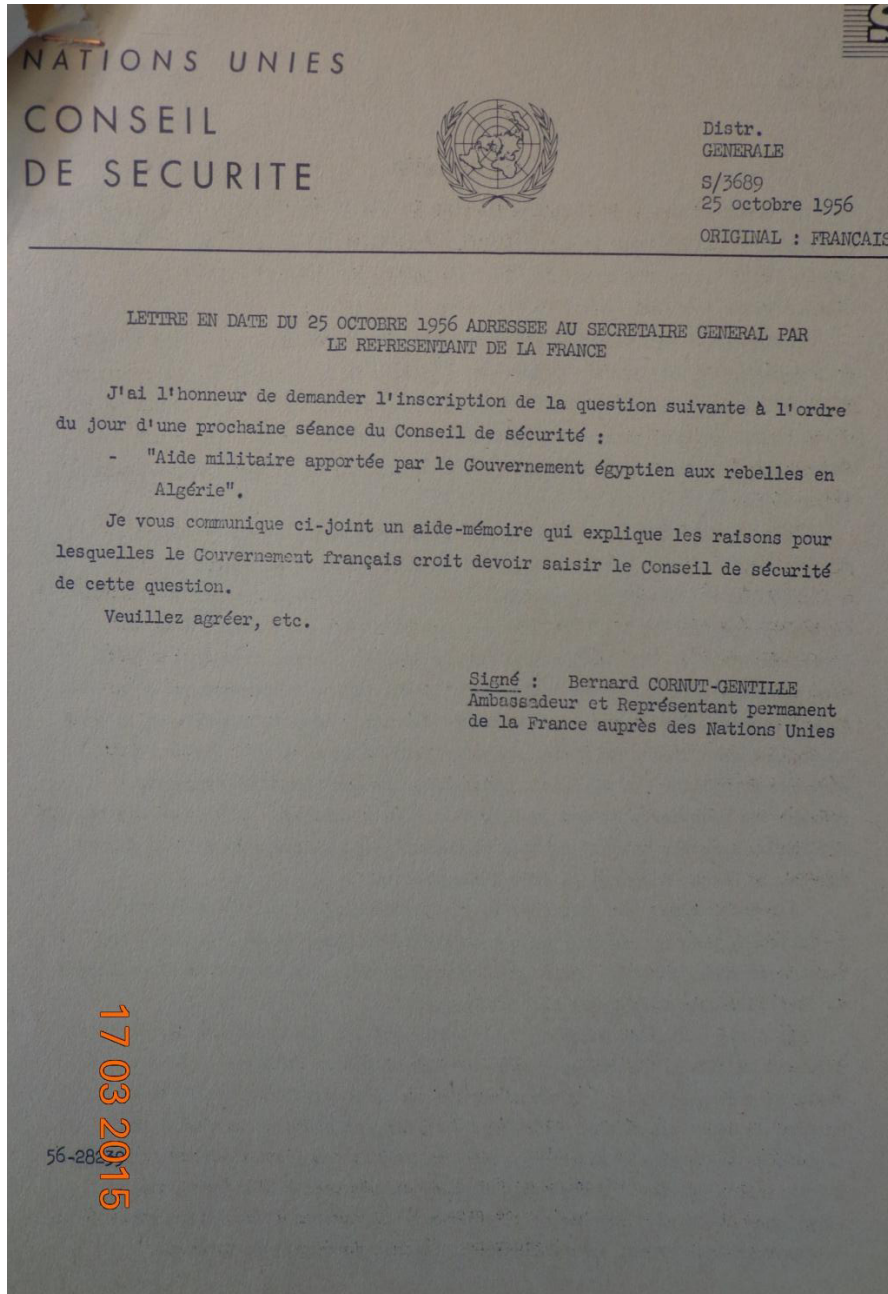
NOTE LIMINAIRE

<u>B) Pays asiatiques</u>					
Chine	5,607 livres égyptiennes	6,7	-	6,7	Don de la Croix-Rouge chinoise
Inde	11,700 roupies	5,5	-	5,5	
<u>C) Bloc communiste</u>					
<u>I) Monde Libre</u>					
Allemagne de l'Ouest	25,000 D.M.	50	-	50	Résultat escompté des collectes pour 1959
Italie	50,000,000 livres	185	-	185	Collecte opérée par la Section italienne du Congrès de la Paix (Janvier 1958)
Amérique Latine	185,000 dollars	3	-	3	Collecte dans les colonies arabes d'Amérique Latine
		90	-	90	
<u>TOTAL GÉNÉRAL</u>					
<u>(A + B + C + D)</u>					
		6,280	5,054	1,226	

07 04 2011

Source :- C.A.D.N 21po/A/64

lettre en date du 25/10/1956 adressée au secrétaire général  
par le représentant de la France





S/3689  
Français  
Page 2

## AIDE-MEMOIRE

Le seize octobre, un bâtiment portant le nom de "SAINT-BRIAVELS", mais encore enregistré au Lloyd sous le nom d'ATHOS, n'arborant aucun pavillon, a été visité par un navire de guerre français, le "COMMANDANT DE PIMODAN", au large du Cap des Trois Fourches, aux fins d'enquête du pavillon.

Cette visite ayant révélé l'absence de tout document de bord hors le rôle de l'équipage et la présence d'armement à portée de l'équipage et des passagers, l'ATHOS fut conduit dans le port de Nemours, où les autorités françaises de police et de douane constatèrent que le bâtiment transportait un très important chargement d'armes et de munitions (liste en annexe) ainsi que six passagers clandestins.

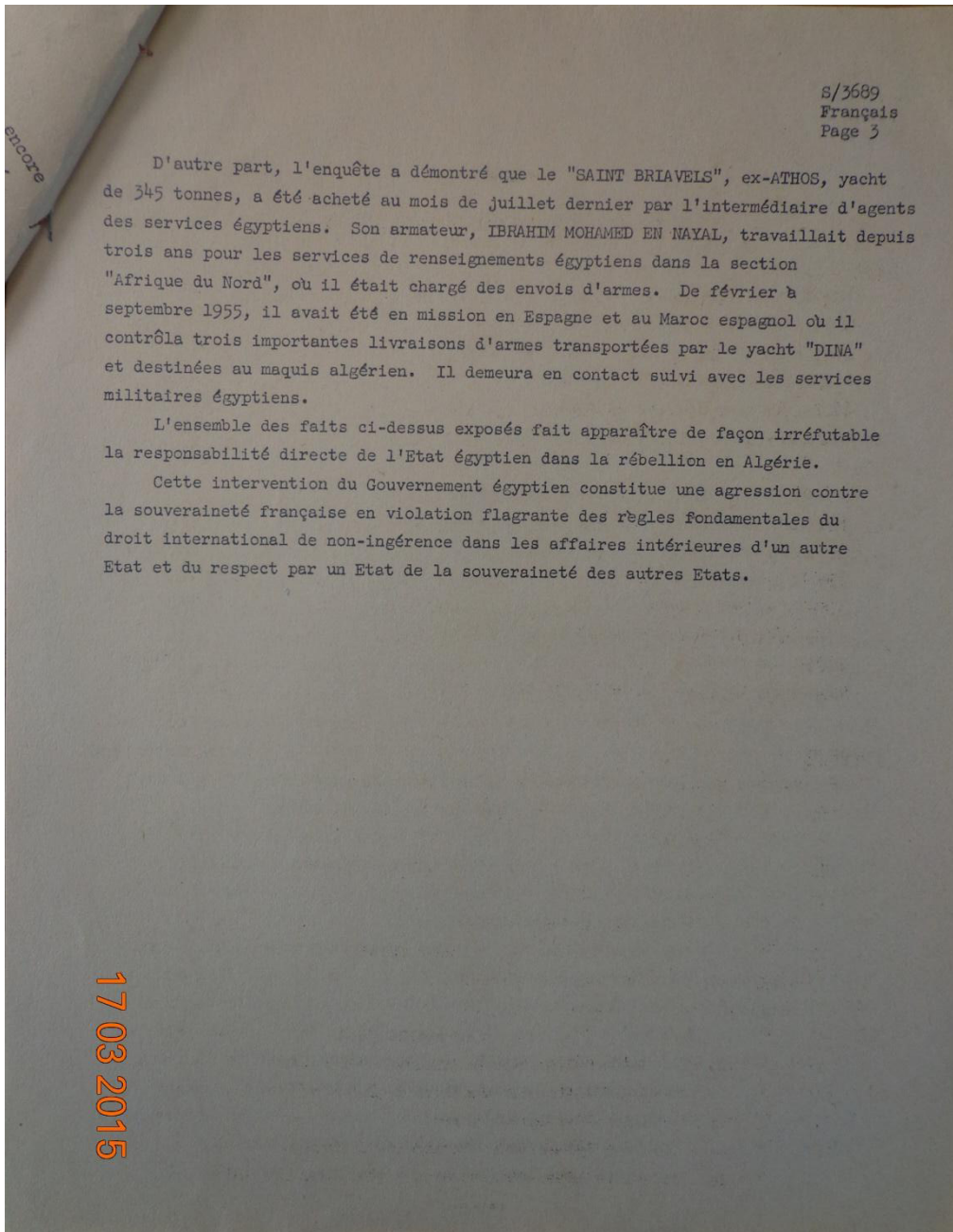
Selon les déclarations de l'armateur, du commandant et des radio-télégraphistes, le navire a été chargé dans la nuit du trois au quatre octobre à Alexandrie où, venant du quai numéro trente, il a été piloté par un officier de marine égyptien en uniforme vers le port militaire se trouvant dans une "zone interdite". Un train de sept wagons remplis d'armes attendait à quai. Cent cinquante militaires en uniforme ont participé au chargement qui a duré quatre heures. Vers quatre heures trente du matin, le bateau a appareillé sous pilotage d'un officier de marine égyptien vers le mouillage en grande rade. Diverses formalités ont été alors accomplies par les autorités égyptiennes : retrait des passeports et des papiers divers de l'équipage. Six passagers ont été embarqués, auxquels ont été enlevés également leurs pièces d'identité. A neuf heures, le bateau a quitté la rade d'Alexandrie.

Selon les mêmes déclarations, le lieu d'accostage devait être la baie de Boufades, près du cap de l'Agua à la limite du Maroc et de l'Algérie; des bateaux de pêche devaient venir décharger le navire; les armes étaient destinées au chef du maquis de Turenne près de Tlemcen.

Il a été également établi par l'enquête que les six passagers clandestins venaient de suivre des stages d'entraînement militaire en Egypte. L'un est radio et a été formé par l'Ecole militaire de radio égyptienne de la caserne Dozerna au Caire; il devait participer à la mise en place de la chaîne radio organisée par le maquis algérien. Les cinq autres venaient de suivre des stages d'instruction au camp d'Inchas et des cours de sabotage à l'Ecole militaire égyptienne au Caire. Le chef de ce groupe était porteur d'une lettre adressée au destinataire des armes, en l'occurrence, le chef du maquis de Turenne.

D'entre Part  
de 345 toune  
des ser

17 03 2015



S/3689  
Français  
Annexe  
Page 4

ANNEXE

ARMES ET MUNITIONS SAISIES SUR L'ATHOS

ARMES

Mortiers de 3 pouces	12
Mortiers de 2 pouces	63
Fusils canadiens de 7/7	1.997
Bayonnettes pour fusils canadiens	152
Pistolets mitrailleurs BERETTA	247
Chargeurs pour P.M. BERETTA grands	236
" " " " petits	248
Mitrailleuses de 7.62 marque inconnue	6
Fusils mitrailleurs BREN 7.7	74
Mitrailleuses MO allemandes de 7.92	34
Fusils marque et calibre inconnus	255
Fusils belges calibre 7.7	20
Pistolets mitrailleurs italiens calibre 6.5	31
Affûts de mortiers	43 colis
Chargeurs de BREN - Courbés 99 caisses soit	1.199
- Droits	15

MUNITIONS

276 caisses de 1.000 cartouches de 7.7 à balle ordinaire	
50 " 1.248 " 7.7 " incendiaire	
2 " 1.350 " " " "	
100 " 1.000 " 7.92 à balle ordinaire	
49 " 2.000 " 9 mm	
1 " incomplète de cartouches de 9 mm	
2 " 2.500 cartouches de 9 mm pour revolver S et W	
39 caisses de 1.800 cartouches de 11.25	
1 caisse de 1.000 cartouches de 7.65	
1 " 1.000 " 8 mm modèle 32 M.	
81 " de 24 grenades défensives à main avec détonateur	
321 " de 3 coups complets pour mortiers de 3 pouces	
7 " de 12 charges creuses antichars	
107 " de 12 coups complets pour mortiers de 2 pouces.	
1 " de 2 pistolets lance amarres avec 4 torpilles complets	

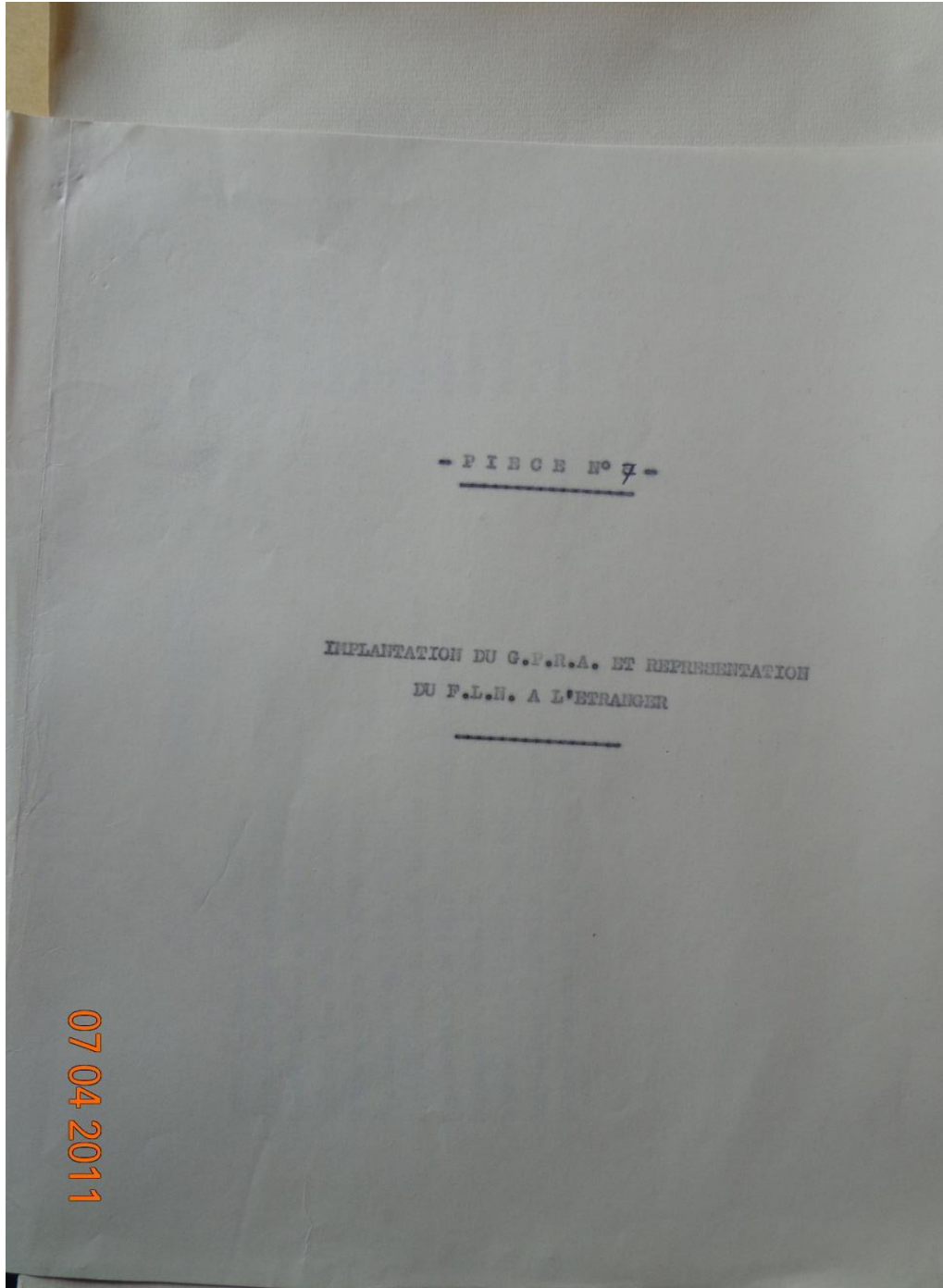
-----

17 03 201

Source : - C.A.D.F.M.A.E, Afrique levant/42



implantation du G.P.R.A. et représentation du F.L.N à l'étranger



**LES SECRET**

TABIE DES MATIERES

Comité Permanent de la Révolution	Pago 1
Gouvernement provisoire de la République Algérie	Pagos 1 et 2
Conseil National de la Révolution Algérienne	Pagos 1 et 3
Organisation du F.L.N. en Tunisie	Pagos 4 et 5
Organisation du F.L.N. au Maroc	Pagos 6 et 7
Organisation du F.L.N. en Egypte	Pago 8
Représentation du F.L.N. dans les pays afro-asiatiques	Pagos 9 et 10
Représentation du F.L.N. dans les Pays occidentaux	Pagos 11 et 12
Représentation du F.L.N. en Amérique	Pago 13
Représentation du F.L.N. en Asie	Pago 13
Représentation du F.L.N. dans les pays communistes	Pago 13
Tableau schématique de l'aide accordée au F.L.N. par les pays étrangers	Annexe 1

PIECE N° 7

07 04 2011



I.- ORGANISMS GENERAUX -1 - CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (C.N.R.A.)

Siège théorique mais non permanent : LE CAIRE

Date de création : 20 Août 1956

Le C.N.R.A. est l'organe suprême de la Révolution Algérienne. Le Gouvernement provisoire de la République Algérienne est responsable devant lui. La composition du C.N.R.A. est actuellement de 65 membres (cassez-le-feu, négociations, conclusion de nouvelles, alliances, etc.....)

2 - COMITE PERMANENT DE LA REVOLUTION (C.C.R.)

Siège non permanent : LE CAIRE

Date de création : 19 Septembre 1958.

Le Comité de Coordination et d'Exécution (C.C.E. créé le 20 Août 1956 et composé de 5 membres : ABANE, KRIL, BEN M'HIDI, BEMHEDDA et DAHLAB) a été renommé en Août 1957 et porté à neuf membres (ABANE, KRIL, BOUSSOUR, BENTOUALI, ABRAS, Lemino DRAKCHIM, CHERIF Mahmoud, MAHRI et OUARANE). Le 19 Septembre 1958, amputé d'ABANE liquidé par ses pairs, le C.C.E. prend le nom de COMITE PERMANENT DE LA REVOLUTION. A l'exception d'OUARANE, tous les membres de ce Comité font partie du Gouvernement Provisoire de la République Algérienne.

Le Comité permanent de la Révolution est habilité pour recevoir au nom du C.N.R.A., la démission éventuelle du Gouvernement Provisoire.

3 - GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE (G.P.R.A.)

Sièges permanents : LE CAIRE - TUNIS.

Date de création : 19 Septembre 1958.

Le Gouvernement provisoire de la République Algérienne, placé sous la présidence **07 04 2011**

comprend 15 ministres dont 5 sont détenus en France ou en Algérie, (BEN BELLA - BOUDIAF - BILAL - AIT HOUCHE et KHIDER). En outre, 3 secrétaires d'Etat dont 1 (STAMBOULI) aux mains des Forces de l'Ordre le complètent et assureront théoriquement la représentation de l'intérieur.

Le Gouvernement provisoire est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne, et retombe éventuellement en démission au Comité permanent de la Révolution.

COMPOSITION DU GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

Président du Conseil  
Vice-Président du Conseil et Ministre des Forces Armées  
Ministre de l'Intérieur  
Ministre des Relations Générales et des Communications  
Ministre des Affaires Nord-Africaines  
Ministre des Affaires Sociales  
Ministre des Affaires Culturelles  
Ministre des Affaires Extérieures  
Ministre de l'Information  
Ministre des Affaires Economiques et Financières

Ministres d'Etat

Secrétaires d'Etat

ABRAS Forhat, ex-membre du C.C.E. 1957  
KRIM Bokracem, ex-membre du C.C.E. 1956 et 1957  
BENBELLA Ahmed, (détenu à l'île d'Alix)  
CHERRIF Mahmoud, ex-membre du C.C.E. 1957  
BOUSSOUF Abdelhafid, ex-membre du C.C.E. 1957  
BENGOHAL Slimane, ex-membre du C.C.E. 1957  
MAHRI Abdelhamid, ex-membre du C.C.E. 1957  
BENKHEDDA Ben Yousof, ex-membre du C.C.E. 1957  
THERWIK EL MEDANI, ex-adjoint aux Affaires Extérieures  
LAMINE DERBACHINE Mohamed, ex-membre du C.C.E. 1957  
YAZID Mohamed, ex-représentant du P.L.N. à NEW-YORK  
FRANCIS Ahmed, Secrétaire permanent du Maghreb.

BILAL Rabah, détenu à PARIS  
AIT AHMAD Hocine, détenu à l'île d'Alix  
KHIDER Mohamed, détenu à l'île d'Alix  
BOUDIAF Mohamed, détenu à l'île d'Alix.

KHENE Lamane, Médecin chef de la Wilaya 2  
OUSSEDIK Omar, Adjoint Renseignements de la Wilaya 4,  
membre du C.N.R.A.  
STAMBOULI Mostefa, ex-chef de la Zone 6 de la Wilaya 5,  
capturé le 28.6.58 - Sera remplacé  
comme Secrétaire d'Etat.

07 04 2011



A - MEMBRES CHERAINS

1° - En liberté :

KRIH Boukacem G.P.R.-G.P.R.A.	HAMAYI Kaci FLN - Tunisie	...X... Adjoint W. 1°
OUAMRANE Amar G.P.R.	"OLIVAR DE FRANCE" Chef du Comité Fédéral de France	...X...
BENKHEDDA Bonyoussef G.P.R.A.	DEHILMS Slimane, ex-membre du C.O.M.	...X... " " "
LIMINE DEBAGHINE Mohamed CPR-CPRA	BENAOUDA Amar, ex-membre COMI LIMZHOUDI Brahim, "Affaires Ex- térieures DE GAIRRE"	HOUDERBALIA Taha, Adjoint W 2
ABRAS Forhat G.P.R.-CPRA		BOUENIDDER Salah, " " W 2
MEWFIK EL HADANI G.P.R.A.		ROUBAH Hocine, " " "
YAZID Mohamed G.P.R.A.		KIRA Abdourrahmane, Adjoint W. 3
BENNOBAL Slimane G.P.R.-G.P.R.A.		YAZOUREND Khesaid, " " "
BOUSSOUF Abdolkarid CPR-CPRA		...X... Adjoint W. 3
DAHLAB Saad G.P.R.A.		...X... Adjoint W. 3
MAHRI Abdelhamid CPR-CPRA		BOUNNAMA Djillali, Adjoint W. 4
CHEIRIF Mahmoud G.P.R.-G.P.R.A.		ZERRARI Kabal, Adjoint W. 4
FRANCIS Ahmed G.P.R.A.		CHIB Tayeb, Adjoint W. 5
BOUDA Ahmed FLN-BENGAZI		LOUADV Mohamed, " " "
BOUKADOU Hacous - DE GAIRRE		BOUHADVAR Ben Abbas, Adjoint W. 5
GADIRI Hocine - F.L.N. Maroc		BOUGASMI Tayeb, Adjoint W. 6
BOUMENDEL FLN - Tunisie		...X... Adjoint W. 6
		...X... Adjoint W. 6

2° - Décius :

BENBELLA Mohamed, France	LEBLAOUI Mohamed, France
BITAT Rabah, France	LOUANGHI Mohamed Salah, France
KHIDR Mohamed, France	DOU Ahmed, France
BOUDLAF Mohamed, France	AISSAF Idir, France
AIT AHMED Hocine, France	...X... (1)

B - MEMBRES PROBABLES

1° - En liberté :

GAID Meouad, U.G.T.A. Tunisie	TALABI Tayeb, F.L.N. Tunisie
SAFI BOUDISSA, U.G.T.A., Tunisie	SI DJALAL, F.L.N. Maroc
	Chouikh KHERREDINE, F.L.N. Maroc

07 04 2011

- 4 -

2°- Détonus :

(1) - Yacif SAADI

NOTA : La composition actuelle des P.C. des wilayas 1, 3 et 6 n'est pas connue avec précision.

07 04 2011

II - TUNISIE -

ORGANISATION GOUVERNEMENTALE F.L.N. -

Trois des quatre ministères clés (Guerre, Liaisons Générales et Communications et Intérieur) sont actuellement installés en Tunisie. Il en est pratiquement de même pour le Ministère de l'Information (VAZID).

Le dispositif rebelle en Tunisie comporte en outre :

Une organisation du F.L.N. couvrant l'ensemble du territoire tunisien; cette organisation comprend d'abord une formation comme un état dans l'état vis-à-vis des Algériens résidant en Tunisie (Police, Collectes de fonds, recrutement). De plus chaque ministère non implanté à TUNIS dispose "d'une antenne" plus ou moins étoffée traitant des questions de sa compétence.

Une organisation du Commandement militaire placée directement sous les ordres du Ministre des Forces Armées

Etat-Major Est, Colonel MOHAMED SAÏD  
autorité sur : W.1, W.2., W.3, Base de l'Est et Base Arrière Est.

Commandement Frontière Est, Capitaine AHI BENJEDDI

Direction de l'Instruction Est, Titulaire non connu

Commandement des Wilayas et des Zones : Seules la Wilaya 1 et la Base de l'Est ont leur P.C. en Tunisie, toutefois on raison des "purges" importantes subies par la Wilaya 1 et la "Base de l'Est", il semble qu'on fait, les P.C. ne soient plus que des organes administratifs sans autorité réelle.

PRINCIPALES AUTORITES RESIDANT EN TUNISIE

KRIM Boulacem  
BENTOUAL Slimane  
YAZID M'HAMED  
BOUSSOUR Abdelhafid  
BOHENDJEL Ahmed  
MOSSEFI CHOUKI  
IDIR Mouloud  
HALAYI Kaci  
GAID Houloùd  
ABBAS TURQUI  
BOUDJERBA

Vice-Président du Conseil et Ministre des Forces Armées  
Ministre de l'Intérieur  
Ministre de l'Information  
Ministre des Liaisons Générales et des Communications  
Directeur du Cabinet de VAZID  
Directeur du Cabinet de HAF I et Chef de Mission à TUNIS  
Directeur du Cabinet de KRIM  
Chef de la Base de TUNIS  
U.g.F.L.N. (sous toutes Réserves)  
Trésorier Général du F.L.N. en Tunisie  
Secrétaire Général du C.F.L.N. - Représentant de BENKHEDDA

07 04 2011

\*\*\*/\*



- 6 -

BENBAHAMED  
BELLOUL Mohand Akli  
DEKKEUR Rahmoune

Vice-Président du G.R.A.  
Trésorier de l'U.G.T.A. en Tunisie  
Secrétaire de l'U.G.T.A.

LE KDP

(P.C. avant GHARDIMOU)

HOHAMEBI Saïd  
MENDYEBI Ali

Chef d'Etat-Major Est  
Commandant de la Frontière Est

NOTA : De nombreux responsables politiques et militaires d'obédience F.L.N., de moindre importance, résidant en Tunisie, ne sont pas cités.

07 04 2011

MAROC -

- 7 -

## ORGANISATION GOUVERNEMENTALE DU F.L.N. -

Le Ministère des Affaires Nord-Africaines (LAHRI) est théoriquement installé au Maroc, en fait, il semble bien que cette installation ne soit qu'un parti important de ce Ministère soit encore au CAIRE.

Le dispositif rebelle au Maroc comporte en outre :

Une organisation du F.L.N. couvrant l'ensemble du territoire marocain; cette organisation comprend d'abord "détachements" des différents ministères. Pour des raisons mal connues (question de personnes, rivalités de clan?) cette organisation est scindée en deux grands "commandements" MAROC OCCIDENTAL et MAROC ORIENTAL, respectivement placés sous les ordres de "ABDELJELIL" (docteur GUENNICHE ?) et GADIRI Hocine. Le premier nommé est actuellement en disgrâce pour un motif ignoré et son remplaçant n'est pas connu.

Une organisation du Commandement militaire aux ordres directs du Ministère des Forces armées (KRHA). (En fait, le ministre des Liaisons Générales et Communications, rend très théorique cette subordination). Ce commandement est articulé comme suit :

Etat-Major Ouest : Colonel BOULEDDINE  
autorité sur : W.4., W. 5 et W. 6 et Base arrière Ouest.

Commandement Frontière Ouest : Commandant SI BACHIR.

Direction de l'Instruction Ouest : Titulaire non connu (Pourrait être le Commandant KATDI Ahmed)

Seules la Wilaya 5 et les Zones 1 et 2 de cette wilaya ont leur P.C. au Maroc.

Les antennes relevant des Wilayas 4 et 6 semblent avoir été absorbées par le "Commandement des Frontières"

## F.L.N.

LAHRI Abdelhamid  
GADIRI Hocine  
Cheikh EL ABEDINE  
Cheikh BOUHAÏS  
KADDA BOUFAHENE  
LAKKAI Mustapha

Ministre des Affaires Nord-Africaines  
Responsable Maroc Oriental (Résidence à F.M.F. non confirmée)  
Représentant du Ministère de l'Intérieur  
Adjoint de KERREDINE  
Représentant du Ministère de l'Information  
Délégué du C.F.A.

.../07 04 2011

- 8 -

<u>MADOR</u>	
FORFAS Mustapha BOULEDIENNE EL FLIALI	Rôle important mais mal connu
<u>AGADIR</u>	
IACHALI Yaha KHAFTAB FERGANI	Responsable local Trésorier du F.L.N.
<u>TANGER</u>	
ISSAD Issa d BENSAÏNE BOULEDIENNE	Responsable local (Contacte avec les Espagnols - pourrait aussi résider à Madrid)
<u>TETOUAN</u>	
CHAVGRIHA Abdelkader HOURAD Ahmed	Trésorier Général du F.L.N. au Maroc Responsable local
<u>OUJDA et environs</u>	
BOULEDIENNE DOHINE BEMALI	Chef d'Unité-laïjer Ouest Commandant de la Wilaya 5

NOTA : De nombreux responsables politiques et militaires d'obédience F.L.N., de moindre importance, résident au Maroc, ne sont pas cités.

07 04 2011



V - EGYPT -

- 9 -

Le Gouvernement égyptien a, depuis le début de la rébellion, apporté constamment une aide importante et précieuse aux Algériens. Cette aide revêt des formes multiples (financières, matérielles, formation de cadres, fournitures de renseignements, couverture diplomatique des délégués F.L.N. et enfin début 1958 hébergement quasi-officiel du Gouvernement provisoire de la République Algérienne\*.)

Le transfert à TUNIS et à RAHAT d'une partie du G.P.R.A. a été mal accueilli par les autorités égyptiennes qui, Soubie-t-El, avaient pris des mesures de rétorsion sur les plans financiers, matériels et circulation des personnes; les "paiements" fournis par le G.P.R.A. ont permis la reprise totale de l'aide au F.L.N.

PRINCIPALES AUTORITES REBELLES RESIDANT EN EGYPTE

ABRAS Moubat  
 CHERIF Mahmoud  
 LAMINE DRBAOULIM  
 BENKHEDDA Bonyusseof  
 FEROUK EL MADANI  
 FRANCIS Ahmed  
 EDHOUDINE  
 DAHAB Saad  
 ELACHOU Abdoukador  
 SAHLI (Docteur)

Président du Conseil (pas de façon permanente)  
 Ministre de l'Armement et du Ravitaillement  
 Ministre des Affaires Extérieures  
 Ministre des Affaires Sociales  
 Ministre des Affaires Culturelles  
 Ministre des Affaires Economiques et Financières  
 Adjoint de CHERIF Lamoud  
 U.G.F.A.  
 Affaires Sociales.

07 04 2011

PAYS AFRO-ASIATIQUES -

- 10 -

ARABIE SAOUDITE

DR RIAD : BECHERAF Ahmed Salah  
Brahim Hassan Ben Yazid

DJEDDAD : ABDELSTAM BEN HANSOUR EL RISSOULI

IRAQ

BAGDAD : ROUABRIA Ahmed  
MOHAMMED KOUSSA  
NAOUAR Abdolkador  
MADHOUDI Ahmed

IRAN

THERERAN : BENSALID Mohamed

INDES

NEW-DELHI : GUELLAL Chérif

INDONESIE

DJAKARTA : BRAHIMI Lakhdar ben Boudjema

JORDANIE

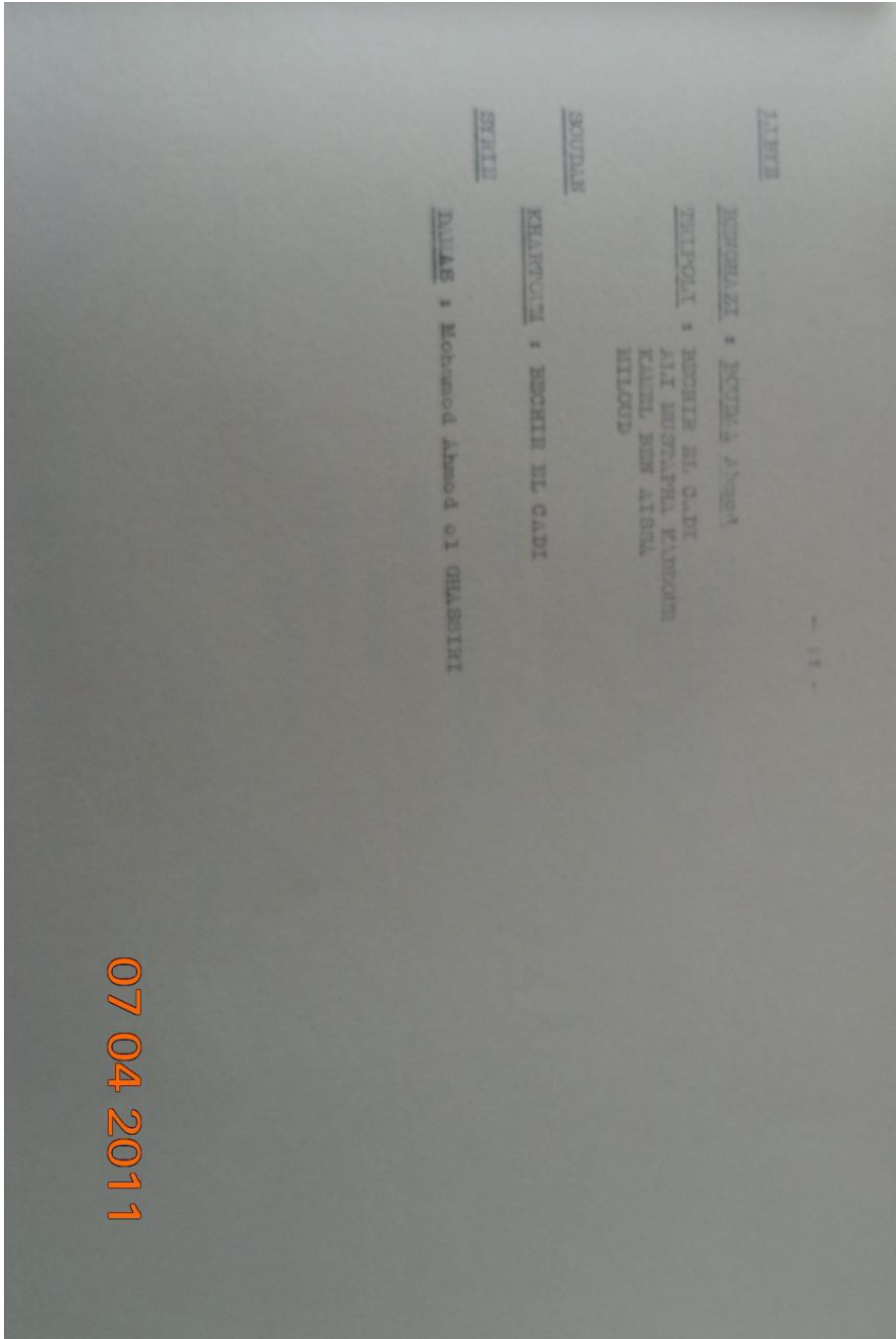
AMMAN : BELLAGOUIN Abderrahmane

LIBAN

BEYROUTH : KAROUYA Brahim  
ABDESSEMED BOUZZZA JAZAIRI  
BOUGHERIOUFI

.../...

07 04 2011



VI.- PAYS OCCIDENTAUX -

ALLEMAGNE FEDERALE\* BONN :

TIPAFY  
NAIF KACEM MOULOUD  
MOHAMMED BEN KACEM  
ABDEHAFID KERALLANE  
MOASRI Abdolkador

BERLIN/OUEST :SIF EL MAJIDHAMBOURG :HADI D'Allome,enoCOBIENCE :OURALISTUTTGART :SI MEDDAOUDANGLETERRELONDRES : MOHAMMED MESSAOUD KELLOU

SAHKRI  
AZZIZ Hacène

ITALIEROME : BOUJHAROUF Tayeb

BELHADJ  
AIT OUAHMEUR Mostafa  
BENCHETTAT Adde

- 12 -

07 04 2011

ESPAGNE

MADRID : MAHBOUBI Salah  
BENSAVINE BOUMEDIENNE ?

FINLANDE

HELSINKI : HALIMI Abderrahmane  
SALDOUD Mustapha

SUÈDE

STOCKHOLM : BENHABYLES Seddik  
SOFI AITSA  
DEIAYAH Djelloul

SUISSE

GENÈVE : BEDJAOUI Mohamed

MONTREUX : Docteur BENYAMI

LAUSANNE : CHERIF LOUNIS  
OUKID  
KAID Abdelaziz  
ABDALAOUI AIA ?

-- 13 --

07 04 2011



VII - AMERIQUE

U.S.A. et O.N.U. : NEW YORK : CHANDERLIL Abdelkader

ARGENTINE : BUENOS-AIRES : TRIGUI Hasseni (sujet tunisien)

VIII - ASIE

JAPON : TOKIO : KIOUANE Abdourrahmane  
BENHAYTES Abdelmajid

IX - PAYS COMMUNISTES

Nota : Il n'a pas été identifié de représentation F.L.N. dans les pays communistes.

- 14 -

07 04 2011

TABLEAU RECAPITULATIF DE L'AIDE APPORTÉE PAR LES  
PAYS ÉTRANGERS AUX RÉSISTANTS ALGÉRIENS

ANNEXE 1

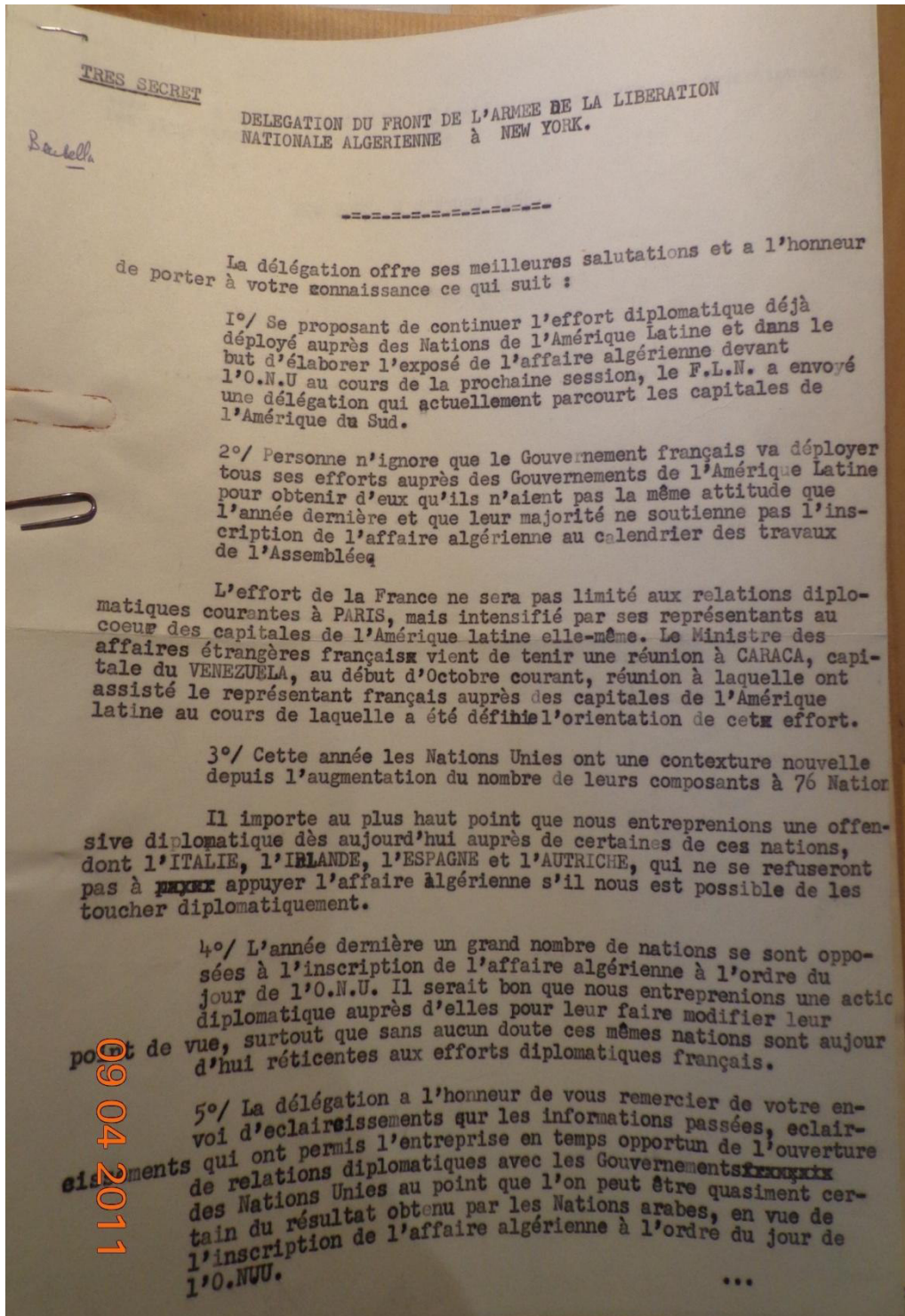
ÉTAT	Présence F.L.N.	Colonie Algérienne	Étudiants algériens	Activités politiques F.L.N.	Propagande	Collectes de fonds	Achat de matériel	Trafic d'armes	Relations sportives	Initiatives privées	Aide humanitaire
Allemagne Fédérale	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X
Belgique	X	X		X	X	X	X	X		X	X
Espagne	X			X				X		X	X
France	X							X		X	X
Grande-Bretagne	X	X	X	X	X			X		X	X
Irlande	X									X	X
Italie	X				X					X	X
Norvège										X	X
Suède	X	X	X		X					X	X
Suisse	X	X	X					X		X	X

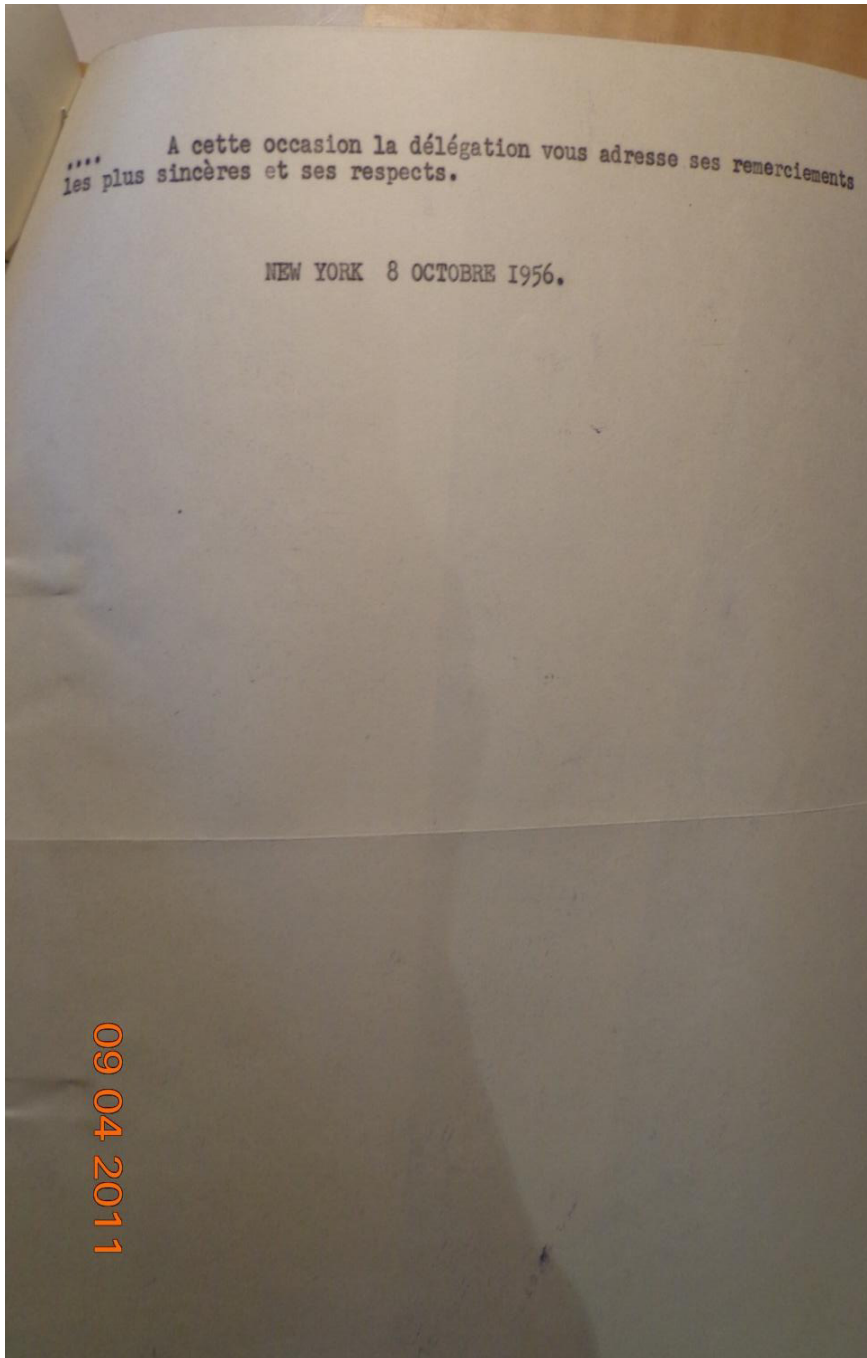






C.A.D.N.21po/A/73. Délégation du front de l'armée de la libération national Algérienne à New York.





Source : C.A.D.N.21po/A/73.



## رسالة بن بلة إلى المجاهدين في الاوراس

De la part d'AHMED BEN BELLA représentant, pour l'extérieur,  
de l'Armée et du F.L.N.

A tous ses frères combattants de l'Aures, des Nementchas et de  
SOUK AHRAS.

Mes frères salut !

Je saisi l'occasion heureuse qui m'est offerte pour vous  
féliciter pour la façon dont vous remplissez vos devoirs sacrés  
depuis 2 ans. Comme je vous convie à poursuivre vos efforts jusqu'à  
la victoire finale.

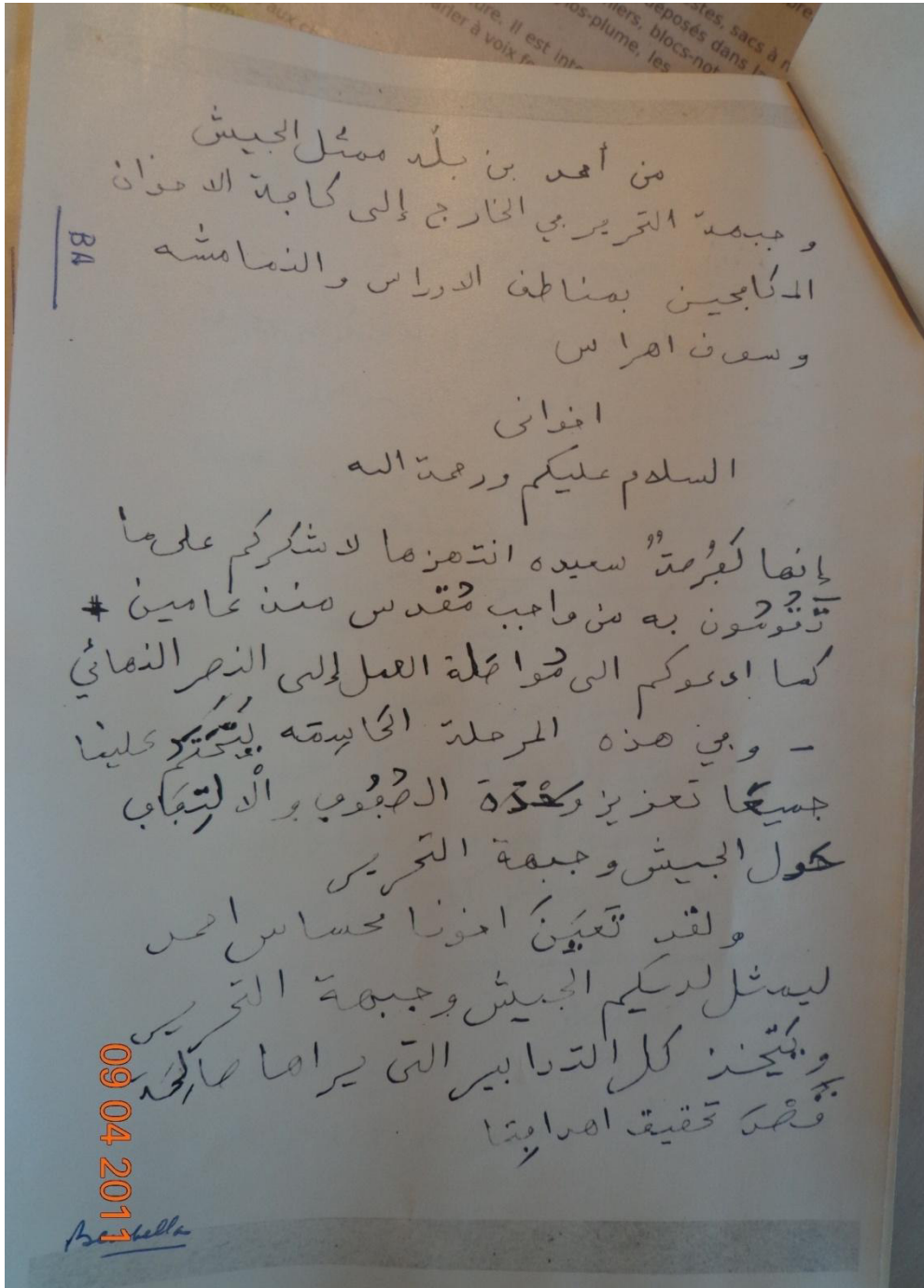
C'est une étape glorieuse qui nous fait obligation à tous de  
serrer les rangs et de nous grouper autour de l'Armée et du F.L.N.

Notre frère AHMED MESSAS a été désigné pour représenter au  
près de vous l'Armée et le Front de Libération Nationale et prendre  
toutes les décisions qui lui paraîtront nécessaires dans le but  
d'atteindre notre objectif.

Le 2ème texte n'est qu'un brouillon du 1er.

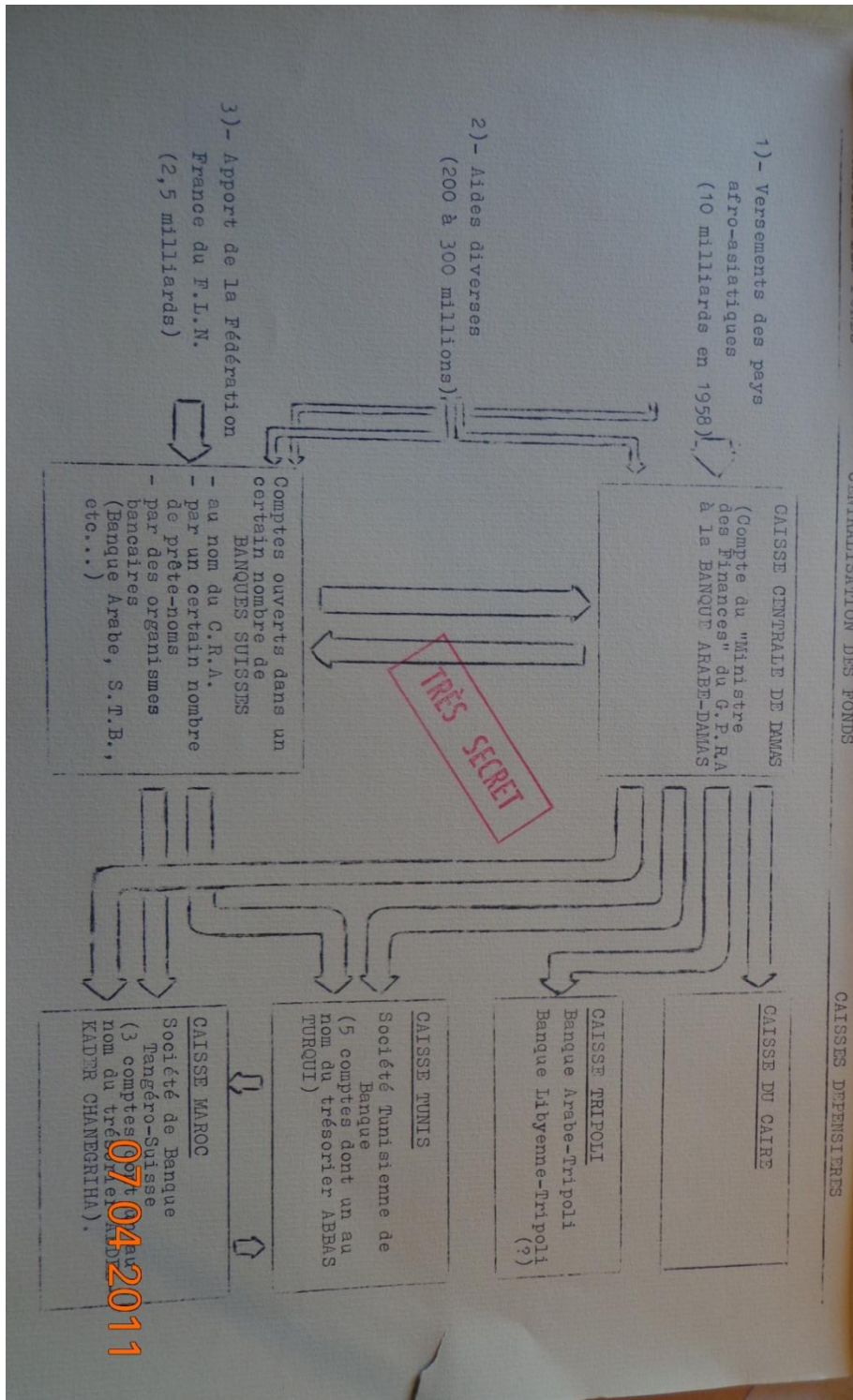
*Benbella*

09 04 2011



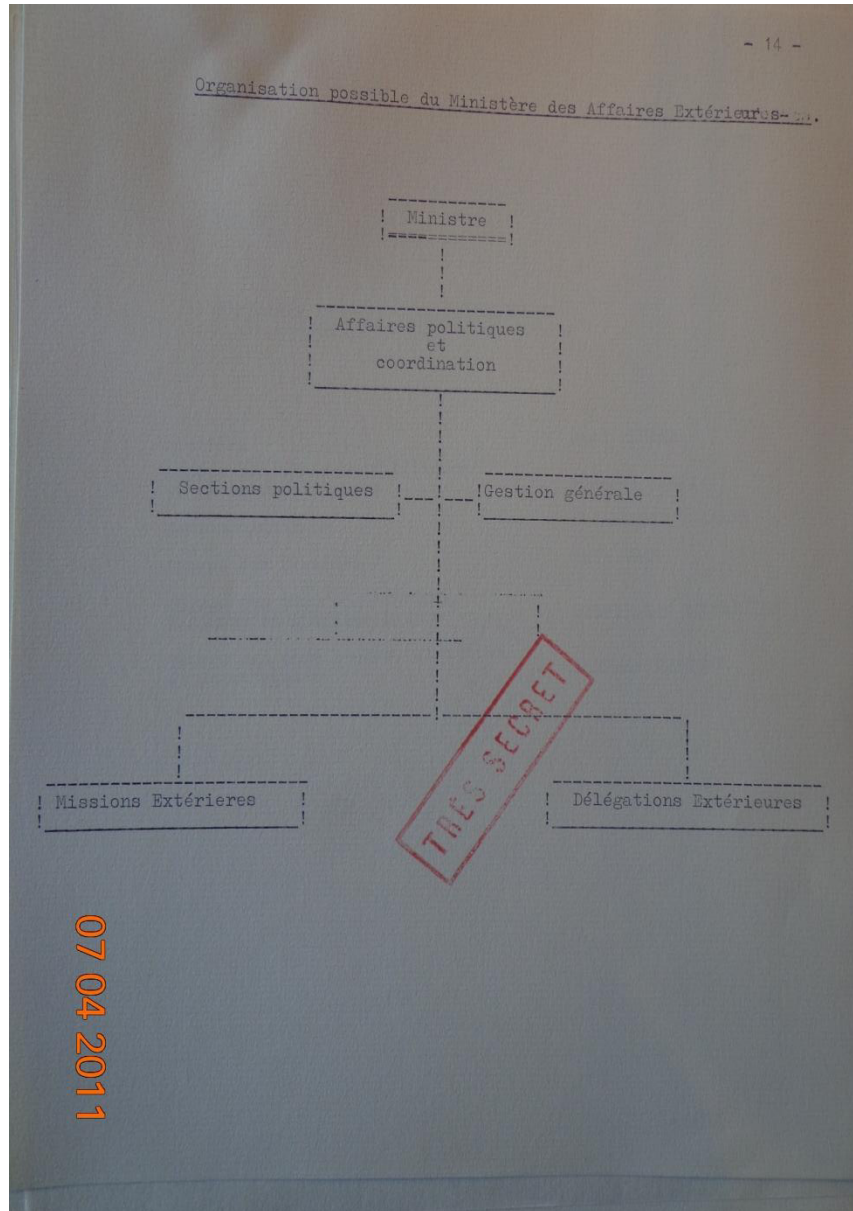
Source : C.A.D.N.21po/A/43

C.A.D.N.21po/ B1/9 les finances du F.L.N



Source : C.A.D.N.21po/ B1/9

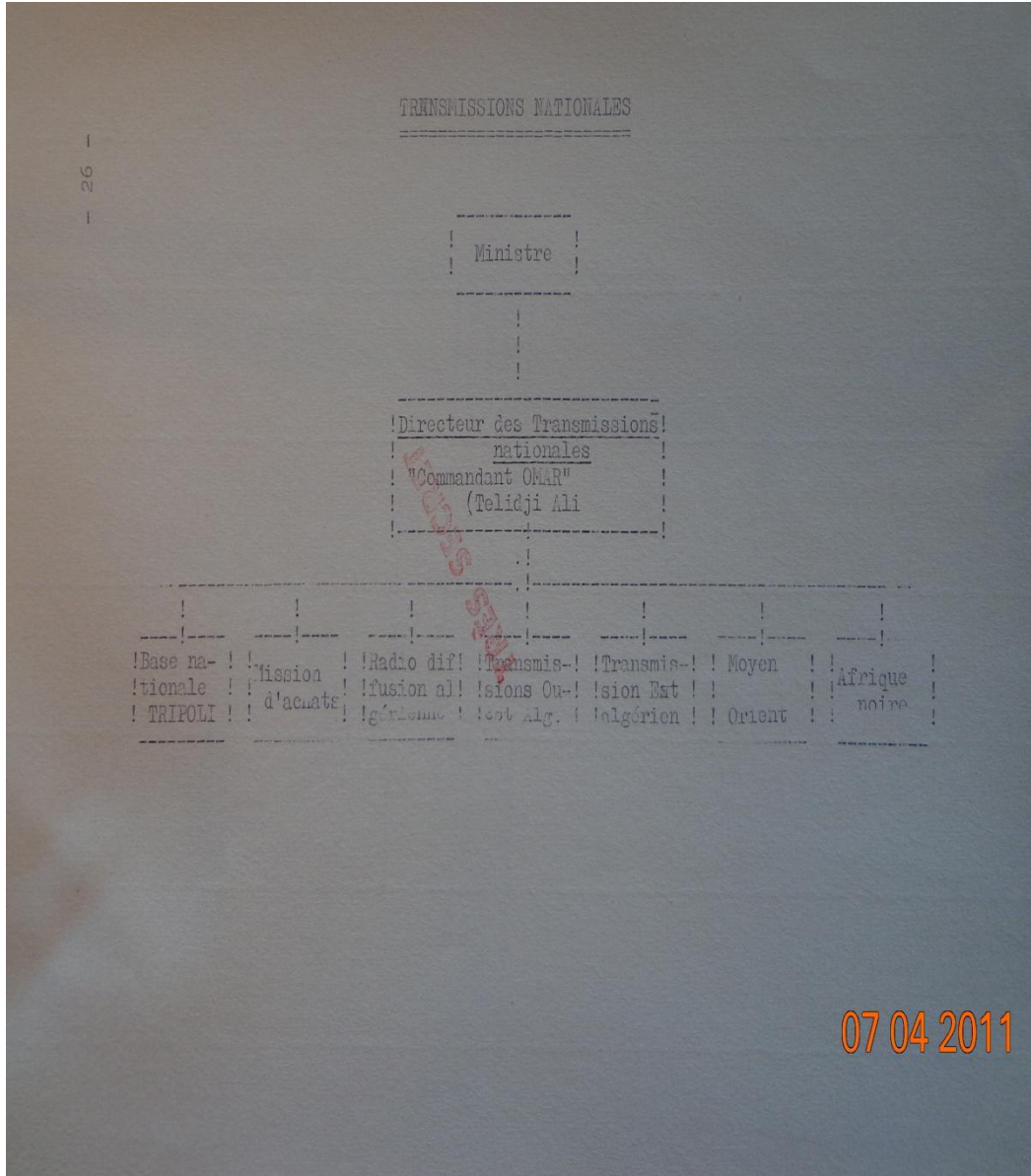
C.A.D.N.21po/ A/64, organisation du ministre des affaires extérieures



Source : C.A.D.N.21po/ A/64

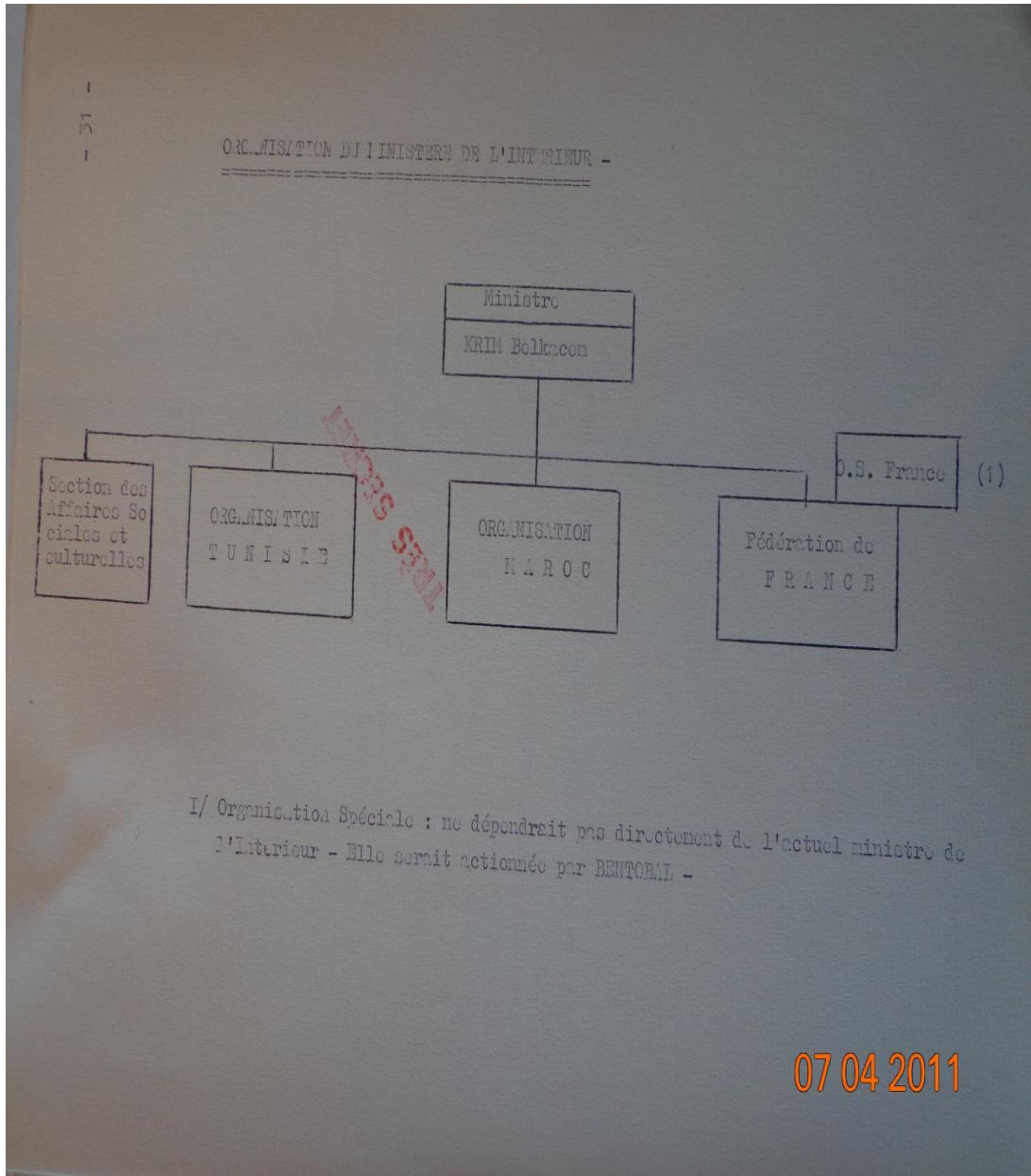


## C.A.D.N.21po/ A/64, organisation de transmission national



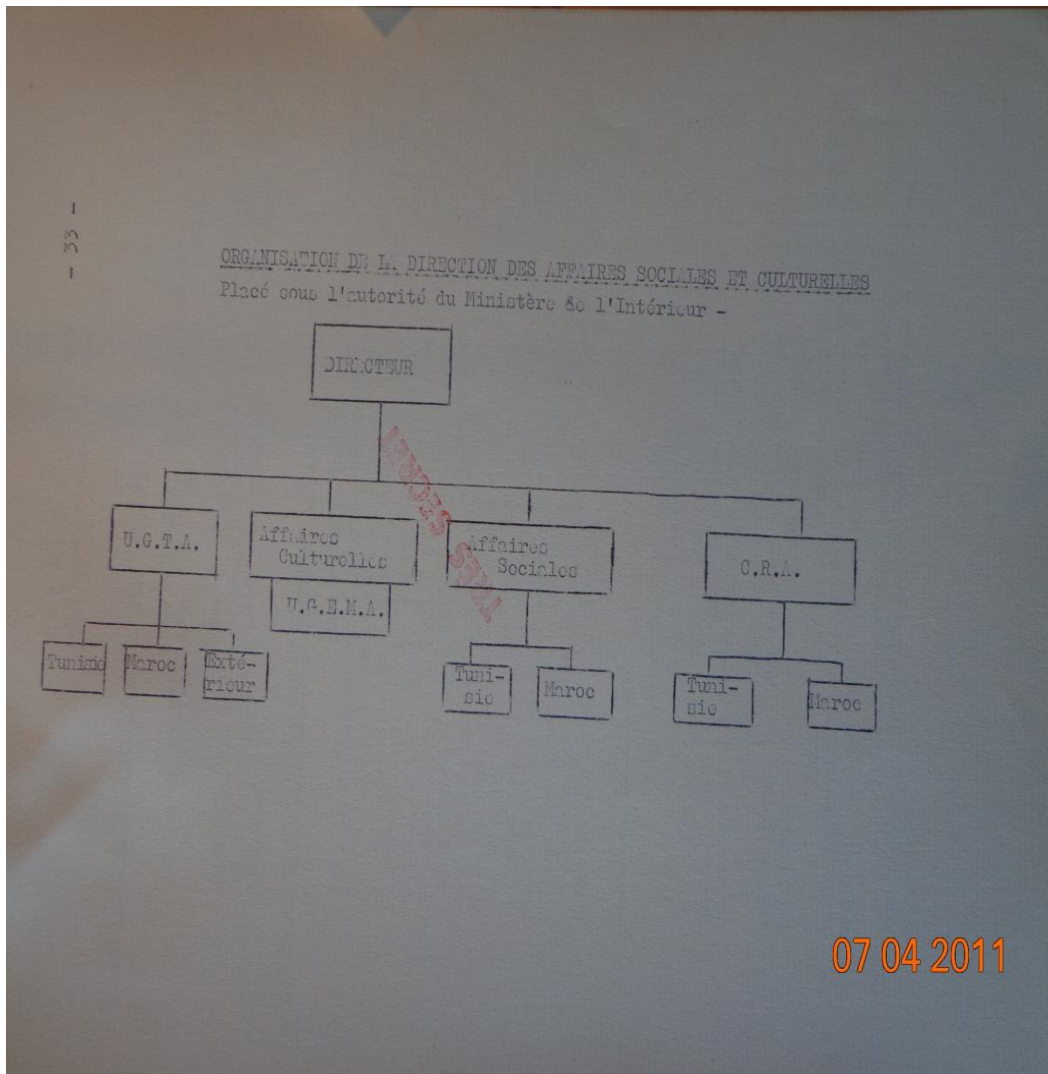
Source : C.A.D.N.21po/ A/64



**-C.A.D.N.21po/ A/64, organisation du ministre de l'intérieure**

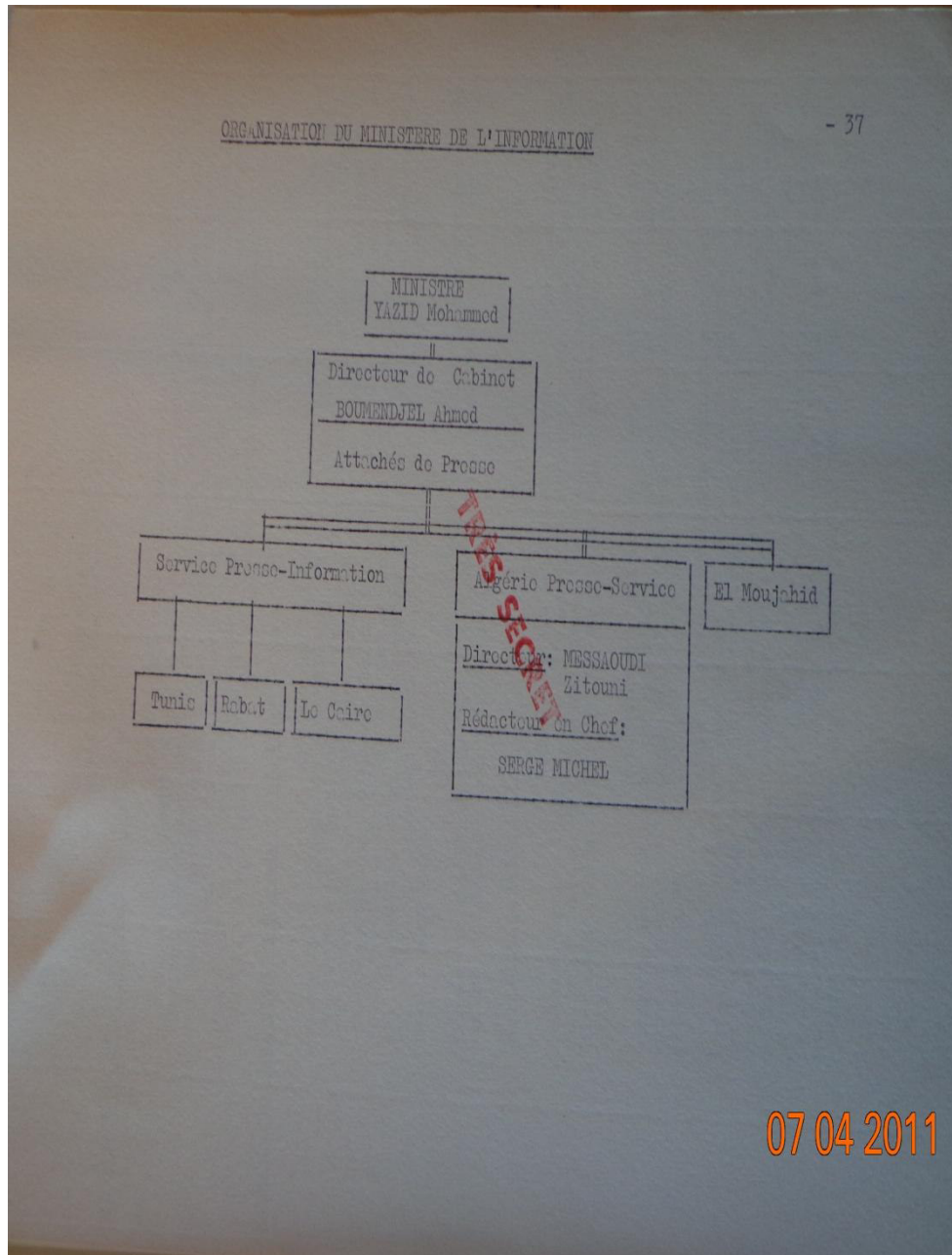
Source : -C.A.D.N.21po/ A/64

## Organisation de la direction des affaires sociales et culturelles



Source : -C.A.D.N.21po/ A/64

## organisation du ministre de l'information



Source : -C.A.D.N.21po/ A/64

## Articulation de la représentation du F.L.N. à l'étranger

DELEGATION GENERALE DU GOUVERNEMENT ET  
COMMANDEMENT EN CHEF DES FORCES EN  
ALGERIE

ALGER, le 26 Juillet 1958

CABINET CIVIL

BUREAU D'ETUDES

N° 1.339 /BE

BORDEREAU D'ENVOI

**SECRET**

à Monsieur le Président du Conseil  
(Secrétariat Général aux Affaires  
Algériennes)

- Monsieur le Ministre des Affaires  
Etrangères (Service de Liaison  
avec l'Algérie)

- Monsieur le Général d'Armée, Directeur  
Général du S.D.E.C.E.

- Monsieur l'Ambassadeur de France à  
RABAT - Attaché Militaire

- Monsieur l'Ambassadeur de France à  
TUNIS - Conseiller Militaire

s/c. de Monsieur le  
Président du Conseil,  
Secrétariat Général aux  
Affaires Algériennes

Désignation des pièces	Nombre	Observations
Articulation de la représentation du F.L.N. à l'étranger. . . . .	1	Ce document constitue la somme des renseignements reçus. Il est demandé aux destinataires de bien vouloir faire connaître les observations qu'ils auraient à formuler à son sujet.


Copie à :

Monsieur le Général Chef d'Etat-Major  
C.F.A. - 2° Bureau-

Monsieur le Capitaine, Chef du B.C.R.  
Algérie.

Le Général LENNUEYX,  
Directeur des Cabinets Civil  
et Militaire,

P. O. Le Colonel RUYSSSEN,  
Chef du B.E.,



08042011



1°-EGYPTE

LE CAIRE

Siège permanent du "Comité de Coordination et d'Exécution" C.C.E.

C.C.E.	IRIM Belkacem	Département "GUERRE"
"	OUAMRANE Amar	" ARMEMENT et RAVITAILLEMENT GENERAL
"	DOUSSOUF Mohamed	" COMMUNICATIONS ET LIAISONS
"	HERIF Mahmoud	" FINANCES
"	BENTOBAL Slimane	" FRONT INTERIEUR ET ORGANISATION
"	ABBAS Ferhat	" PRESSE INFORMATION
"	LAMINE DEBACHINE	" AFFAIRES ETRANGERES
"	MAHRI Abdelhamid	" AFFAIRES SOCIALES ET SANTE
C.N.R.A.	IKKHEDDA Ben Youssef	Ex-membre du C.C.E. - Chargé de mission
"	LAHLAB Saad	Ex-membre du C.C.E. - Chargé de mission
"	TEWFIK EL MADANI	Adjoint de LAMINE DEBACHINE

Département "ARMEMENT ET RAVITAILLEMENT GENERAL" :

BELHOCINE	Adjoint d'OUAMRANE
NACER	Secrétaire d'OUAMRANE
MANSOUR	Chargé de missions

Département "COMMUNICATIONS ET LIAISONS" :

Cdt OMAR	Chef des transmissions nationales
Adjudant AZZOUB	

Département "FRONT INTERIEUR ET ORGANISATION" :

FACHID Ahmed	Adjoint de BENTOBAL
--------------	---------------------

EGYPTIENS EN CONTACT AVEC LE F.L.N.

Général FATHI EL DIB	} des Services Spéciaux Egyptiens
Commandant Solciman EZZAT	

08 04 2011

- 2 -

2°- TUNISIE

Le dispositif rebelle en Tunisie comporte :

- une organisation du F.L.N. couvrant l'ensemble du territoire tunisien, sauf les zones frontalières. Cette organisation comprend à la tête des antennes de chaque "département" (toutes ne sont pas connues), chaque antenne actionnant des services de sa compétence répartis sur le territoire tunisien. L'antenne "Front Intérieur" joue un rôle particulièrement important.
- un commandement de l'A.L.N. dit C.O.M. ayant autorité sur la zone frontalière.

A - Organisation du F.L.N.

Direction à Tunis - antérieurement, commandant HAMAYI Kaci  
actuellement ?

Antennes des "départements" :

ARMEMENT ET RAVITAILLEMENT GENERAL :

GUENNEZ Mahmoud	responsable branche ARMEMENT
GOUDJIL Salah	responsable branche RAVITAILLEMENT GENERAL
RENATI Abdelhamid	membre important (se rend souvent à l'étranger)
DRISS Ahmed	chef de convoi sur l'axe TRIPOLI - TUNIS
SALAH	?
BOUZIDA	?

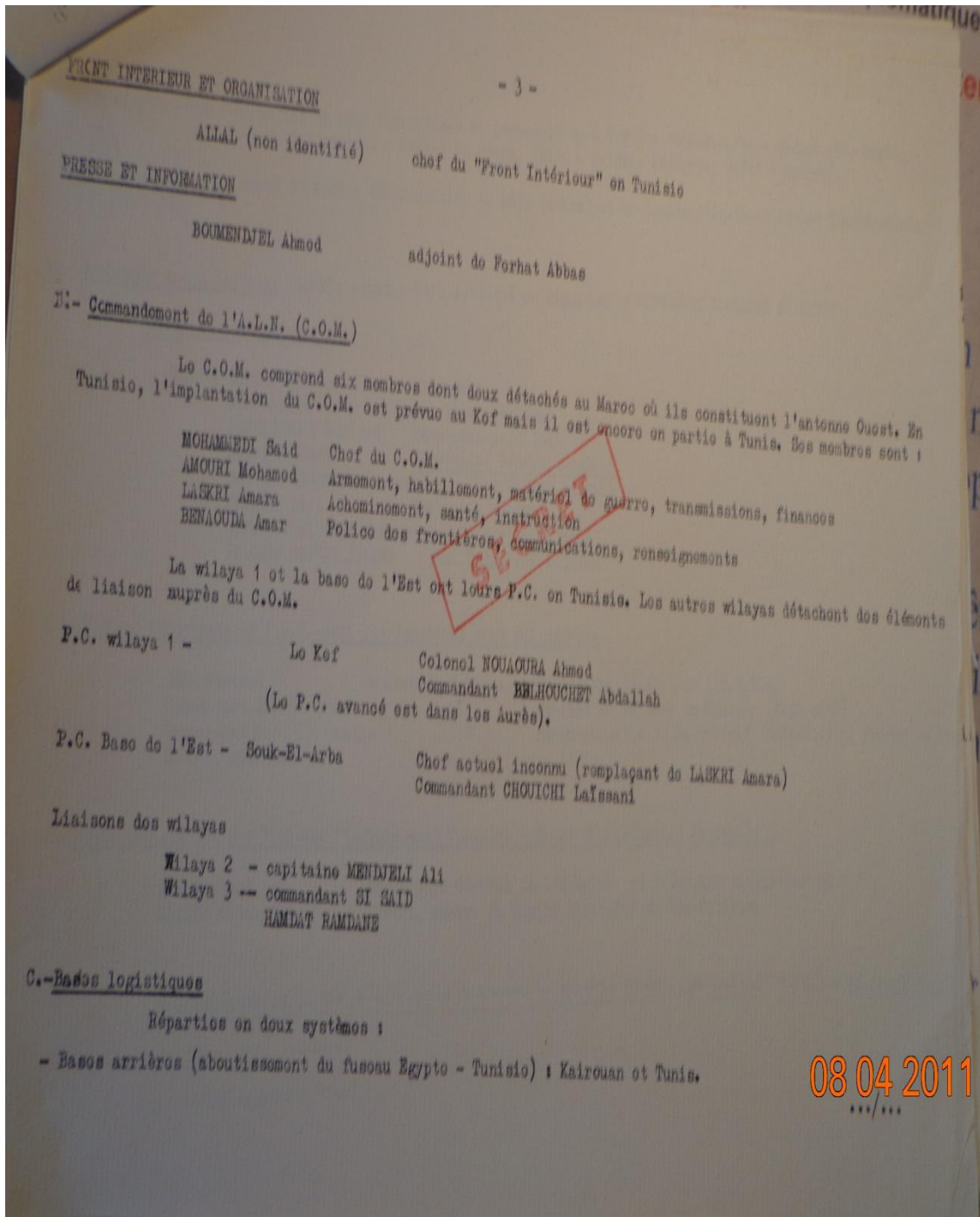
( COMMUNICATIONS ET LIAISONS

Lieutenant MAHFOUD	commandant des transmissions Est	Tunis
Lieutenant LAROUSSI	chef du service technique	Tunis
Adjudant ABOU	directeur de l'instruction	Tunis
Adjudant AMARA	chef de l'exploitation	Tunis
X ...	chefs des services administratifs	Tunis
Adjudant DJAFFAR	chef du centre transmissions opérationnel (C.O.M.)	Le Kef
Aspirant YACINE	chef du centre transmissions territorial	Tunis
Sous-Lieutenant MOHAMED	chef du centre d'écoute	Le Kef

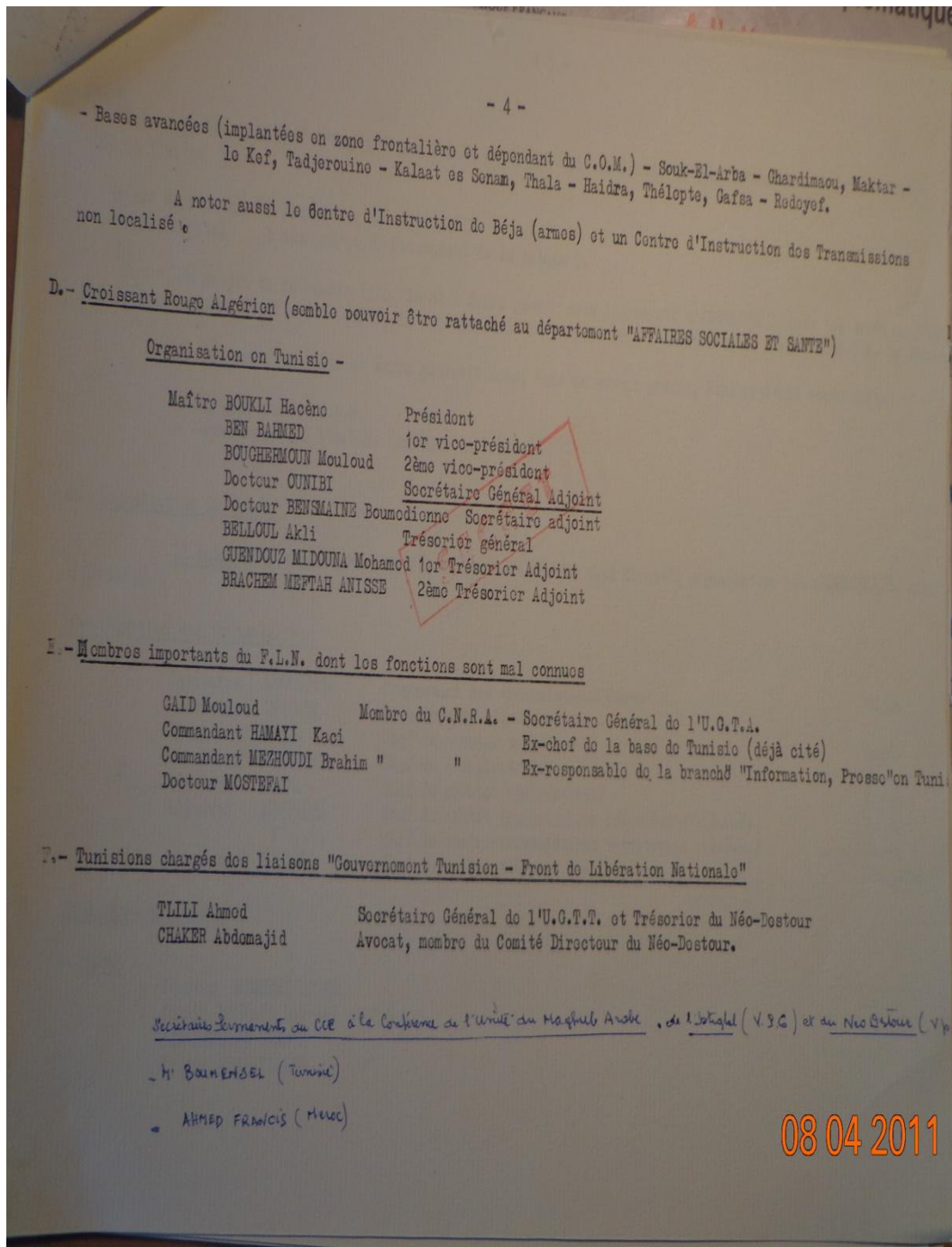
FINANCES

ABBAS TURQUI U.G.C.A. Trésorier Général du F.L.N. en Tunisie.

08 04 2011









- 5 -

## 3°- MAROC

Au 1er Juin 1958 l'organisation F.L.N. au Maroc était articulée en deux commandements indépendants l'un de l'autre :

Maroc Occidental : aux ordres de ABDELJELLIL  
 Maroc Oriental : aux ordres du Commandant de la wilaya 5.

Un projet de réorganisation visant à faire passer sous l'autorité d'ABDELJELLIL tous les services civils F.L.N. installés au Maroc a été établi; la zone frontalière passant sous la direction de l'antenne C.O.M. au Maroc.

Le dispositif rebelle au Maroc pourrait donc, dans un avenir proche, être articulé comme suit :

- organisation du F.L.N.
- Commandement de l'A.L.N. (antenne du C.O.M.).

## A.- Organisation du F.L.N.

Le siège de l'organisation du F.L.N. est à NADOR. Le chef de cette organisation est ABDELJELLIL, non identifié.

Organisation des transmissions

Capitaine	ABOULFATH	Commandant des transmissions Ouest	Oujda
Lieutenant	CHAOUTI	Directeur de l'instruction	
Lieutenant	MOUSSA	Chef du service technique	Oujda
Lieutenant	BENSOUDA	Chef de l'exploitation	Oujda
Adjutant	AISSA	Chef du service administratif	Oujda
Adjutant	MUSTAPHA	Chef du centre transmissions opérationnel (C.O.M.)	Oujda
	X .....	Chef du centre transmissions territorial (C.O.M.)	Nador
Lieutenant	ZIDANE	Chef du centre d'écoute Ouest	Berguont ?

Représentants locaux :

## - RABAT

Docteur MAMMERI DRISS  
 Choikh BOUHAFS Lahcène ould Mekki  
 BEN YAKHLEB LAHBIB  
 Choikh KHEIRRI DINE

08 04 2011

- 6 -

- TETOUAN

CHANEGRIHA - appartenant au "département" Liaisons et Communications.  
 Ahmed MOURAD  
 Bachagha BENAOUA

- TANGER

FASLA Djillali  
 MUSTAPHA

- CAGABLANCA

ISSAD Issad

- NADOR

GADRI Hocine  
 ABDELLAZIZ YADI

- CC DJA

Docteur HADDAM  
 BOURI

SECRET

A noter également le camp de Laracho (base et entraînement), le centre d'instructions des transmissions à Nador et un camp mal connu à Khémisset (Tafilalot).

B.- Commandement de l'A.L.N.

- ANTENNE C.O.M.  
 à Oujda

Chef : Colonel DEHILES Slimane - Armement, habillement, transmissions, finances, santé.  
 Colonel BOUMEDIENNE - Renseignement, communications, police des frontières, instruction, frontières, acheminement.

Représentants de l'Institut au Secrétariat Permanent de la Conférence de l'Unité du Maghreb Arabe

- MOHAMED EL FASSI, recteur de l'Université
- D<sup>r</sup> BENHANI

Représentants du Neo Docteur au S.P. de la Conférence de l'Unité du M.A.

- M. CHAKER
- A. TLIJI

08 04 2011

- 7 -

- P.C. REBELLES IMPLANTES AU MAROC

WILAYA 5 P.C. Oujda

Colonel BOUMEDIENNE (membre du C.O.M.) (1)  
 Commandant LOFTI (amprisonné en Espagne)  
 Commandant HAGUARI  
 Commandant SELMANE

WILAYA 5- zone 8 P.C. Figuig  
 " " P.C. Touissit-Boubokour

Capitaine AMAR  
 Capitaine MILOUDI

(1) Nommé membre du C.O.M., doit avoir été remplacé à la tête de la wilaya 5 mais son successeur n'est pas connu

C.- Croissant Rouge Algérie au Maroc

Comité Directeur au Maroc

HABIB BEN YAKHLEF Vice-président  
 Docteur MAKACI Mustapha Secrétaire Général (membre le plus important du C.R.A.)  
 BRAHIMI Secrétaire administratif.

D.- Membres importants du F.L.N. dont les fonctions sont mal connues

TAALBI Tayeb Membre du C.N.R.A., représentant du F.L.N. au Maroc en 1956 (susceptible de s'identifier à ABDEJELLIL alias César.  
 YOUSFI M'Hamed Représentant du F.L.N. au Maroc en 1956  
 DJILANI M'BAREK Représentant du l' U.G.T.A.

E.- Marocains chargés de liaisons avec le F.L.N.

Maître CHERIF Bâtonnier à Tanger  
 Docteur KHATTIB Chef de l'A.L.M.

Commission mixte permanente pour le règlement des conflits. F.L.N. - MAROC -

Côté marocain	CHIGUER Messaoud	Directeur du Cabinet Royal
	MAHDI BEN BARKA	Président de l'Assemblée
	FQUIH EL BASKRI	Chef de la Mouqawamat
Côté algérien	( inconnu )	
	HOCINE	
	HASSAN	
	ABDELJELLIL	

.../...  
08 04 2011

- 8 -

4° - PAYS AFRO-ASIATIQUES -

<u>ARABIE SAOUDITE</u>	BECHERAF Ahmed Salah BRAHIMI Hassan ben Yazid	
<u>IRAN</u>	BOUDAA AHMED	
<u>IRAQ</u>		
<u>IRAN</u>		
<u>TELAVAN</u>		
<u>INDES</u>	MOHAMED BEN SAID SAID JAZAIRI M. ABOL HADJ	Adjoint désigné Ressortissant égyptien représentant officieux depuis Avril 1957
<u>NW-DELHI</u>	CHERIF GUELLAL	Représentant pour les Indes, CEYLAN, BIRMANIE, NEPAL
<u>LIBANESIE</u>		
<u>DJAZAÏRA</u>	LAKDAR BRAHIMI Ben Boudjema	
<u>JORDANIE</u>		
<u>SYRIE</u>	ABDEL RAHMAN BELLAGOUN	
<u>LIBAN</u>		
<u>BEYROUTH</u>	BRAHIM KABOUYA HASSANINE M. Ben M. SAID ABDESSEM BOUAZZA JAZAIRI	Membre de l'association des Oulemas algériens Directeur du Bureau du Maghreb à BEYROUTH

SECRET

08.04.2011



- 9 -

LIBYD

TRIPOLI

BECHIR EL CADI	Chef de Bureau
ALI MUSTAPHA Kaddour	Secrétaire
MOHAMED EL HADI	Chef de la Base logistique
KAMEL Ben Issa	
alias Mohamos KAMEL	Achat de matériels
MILOUD (vient d'arriver) <sup>(1)</sup>	Chargé des contacts avec le Centre Culturel Egyptien
SALAH Boumedienne Tayob	Personnel subalterne

(1) Pourrait être AMIRA Miloud, signalé arrivé au CAIRE le 28 Juin 1958.

BENGLASI

ABDELMAJID ABOU ABID  
B'KHIR EL GABI (phon.)

SOUDAN

KHAF'OUK

SYRIE

DAMAS

MOHAMED AHL. EL CHASSIRI Représentant du F.L.N.  
ABDELMALEK BENHABYLES Adjoint  
AHMED SEGHIR

**SECRET**

NOTA : LAKHLARI Abdelmalck, désigné comme représentant pour l'ASIE (implantation non encore connue) en raison de ses connaissances en langue anglaise. A assisté à la session de l'O.N.U. en Novembre 1957.

- 10 -

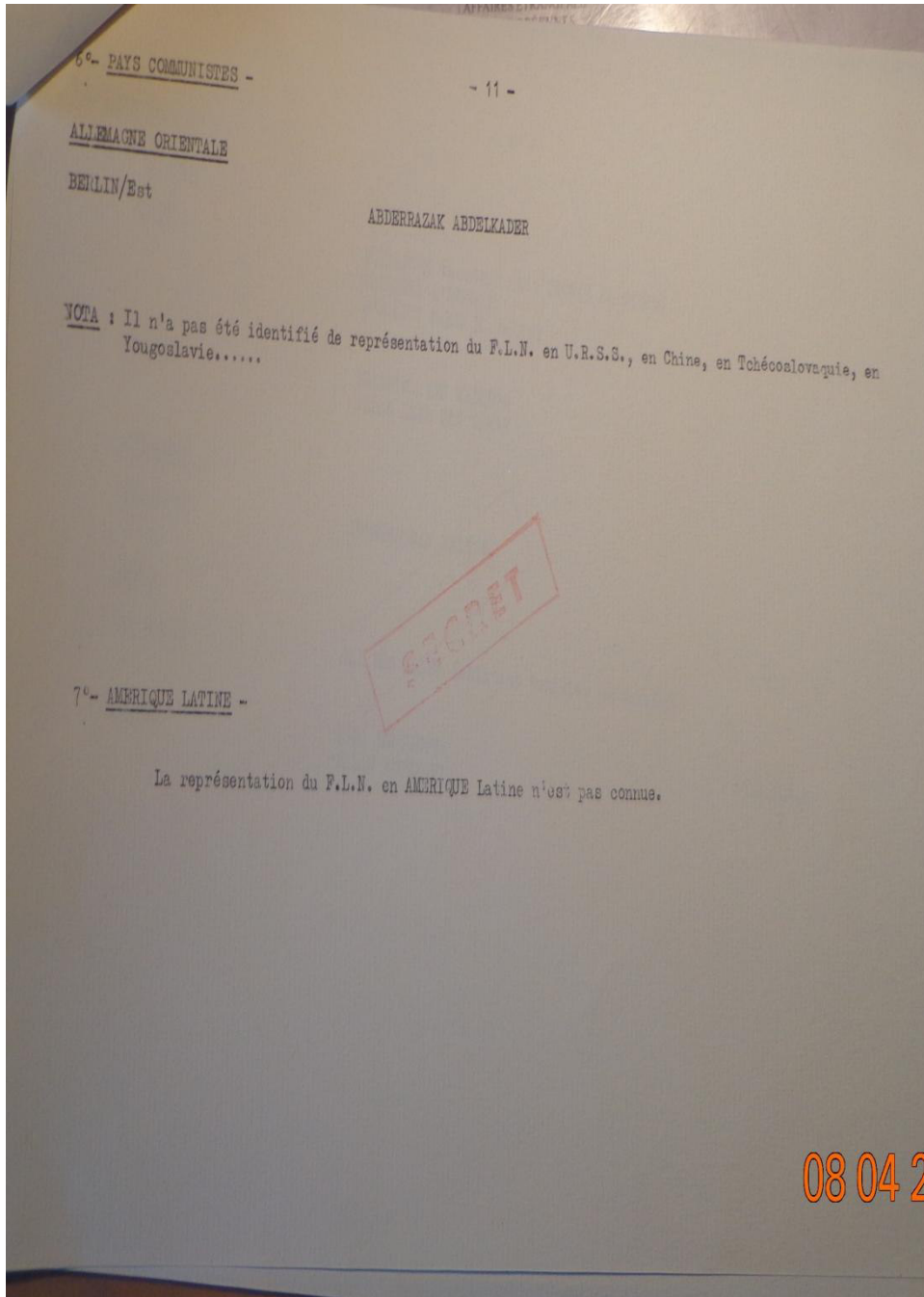
5°- PAYS OCCIDENTAUX

ALLEMAGNE FEDERALE (1)

BERLIN/Ouest	MOHAMED EL GHARBI	
HAMBOURG	"HADJ d'Allemagne"	Chargé trafic d'armes
<u>ANGLETERRE</u>		
LONDRES	MESSAOUD BEN MOHAMED	depuis Août 1957
<u>BELGIQUE</u>		
BRUXELLES	EMBAEK DEKKAR	depuis Août 1957
	BENDAIS (alias REDA CHAKIB)	représentant U.G.T.A.
<u>CANADA</u>		
MONTRÉAL	MESSAOUDI SECHIR	arrivé CANADA en Juin 1956
<u>ITALIE</u>		
ROME	SALAH MAHBOUBI	responsable Bassin Méditerranéen (siège à Ambassade Tunisie à Rome
<u>U.S.A. et C.N.U.</u>	YAZID MOHAMED	délégué permanent du F.L.N., membre du C.N.R.A. (56° rue N.Y.
<u>NEW-YORK</u>	CHANDERLI ABDEKADER	Adjoint du bureau F.L.N.

(1) Voir également "Club Nord-Africain" à HAMBOURG... HANS RUCHMANN et Cie.

08 04 2



- 12 -

<u>8°- PAYS NEUTRES -</u>	
<u>ESPAGNE</u>	
MADRID	BOUKADOU Messaoud (dit BECHIR EL NADIR) MUSTAPHA D'ESPAGNE BOULATICH BAEZA M. MOULAY
<u>MALAGA</u>	
	DRIDRIM. BEN KADDOUR FILAL AMAR BEN TAHAR
<u>FINLANDE</u>	
HELSINSKI	ABDERRAHMAN HALEYD
<u>SUEDE</u>	
STOCKHOLM	ALI BEN SALEM (militant tunisien du F.L.N.)
<u>SUISSE</u>	
	ADDA BENGUETTA SALAH BOUZENITA

ex-U.D.M.A.  
?

08 04 2011



- 13 -

9°- PROPAGANDISTES ITINERANTS

ABDERRAHMANE KIOUANE	(ex-centraliste du M.T.L.D.)
AHMED FRANCIS	Membre du C.N.R.A. (ex-U.D.M.A.)
AIT AHCENE AMEZLANE	ex-avocat du Constantinois
BEN ALI HASSEN	(ex-représentant en Suisse?)
BENCHEIKH HOCINE ABBAS	Membre du Comité directeur des Ulémas
BRAHIMI BACHIR	Président des Ulémas Algériens
Docteur HAFID IBRAHIM	non identifié
LAHOUEL HOCINE	(ex-centraliste du M.T.L.D.)
TOUGGAI MUSTAPHA	non identifié
BEN YAYIA Mohamed Seddik	Membre du C.N.R.A. - ex-président de l'U.C.E.M.A.
	etc.....

SECRET

08 04 2011

Source : C.A.D.N.21po/B1/14

البيلوغرافيا

- C.A.D.F,M.A.E. Afrique levant/ 151. Mutation dans le personnel du ministère des affaires extérieures du G.P.R.A..
- C.A.D.F, M.A.E./159.Trafic d'armement a travers la frontière tunisienne
- C.A.D.F.M.A.E/159 , L'ingérences tunisiennes dans l'affaire algérienne
- C.A.D.N.21po/A/43
- C.A.D.F.M.A.E/159, organisation civile et militaire du F.L.N. en Tunis.
- C.A.D.F.M.A.E/159 , ordre de bataille du F.L.N. pour la frontière Algero- tunisienne.
- C.A.D.F,M.A.E. Afrique levant/ 151. Mutation dans le personnel du ministère des affaires extérieures du G.P.R.A
- C.A.D.F.M.A.E/159. note d'information sur l'aide Tunisienne au, F.L.N.
- C.A.D.F.M.A.E/159.aide Marocaine à la rébellion algérienne.
- C.A.D.F.M.A.E/159,Organisation du F.L.N.au Maroc
- C.A.D.F.M.A.E/152 potensiel du guerre du F.L.N.à l'extérieur de l'Algérie
- C.A.D.F.M.A.E/159, aide marocaine et tunisienne à la rébellion algérienne
- C.A.D.F.M.A.E/159. F.L.N.ET. L'Libye
- C.A.D.N.21po/A/ 43, M, ben Bella, raconte l'interception de son avion le 22/10/1956
- C.A.D.F.M.A.E., Afrique levant /48, Télégramme à l'arrivée tripoli, juin 1956
- C.A.D.F.M.A.E., Afrique levant/48, la question algérienne et la Libye
- C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/48 manifestation sportive « Algérie libre » a Benghazi.
- C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/48, Aide aux rebelles algériens
- C.A.D.F.M.A.E., Afrique levant/ 26 , reconnaissance par l'ibye du « gouvernement algérien provisoire »
- C.A.D F.M.A.E, Afrique levant/ 40, note sur les ingérences Egyptiennes en Afrique du nord.
- C.A.D.F.M.A.E, Afrique levant/42 lettre en date du 25/10/1956 adressée au secrétaire général par le représentant de la France.
- C.A.D.N.21po/A/64, sur l'aide apportée au F.L.N.pour la formation de cadres militaires
- C.A.D.F.M.A.E. Afrique levant /159, sur l'aide de la R.A.U.et de Irakau F.L.N.
- C.A.D.F., MA.E. , Afrique levant/39, Abrie Saoudite –France et la question algérienne
- C.A.D.F. ,M.A.E, Afrique levant /48 compagne anti- française, intervention de cette ambassade
- C.A.D.F.M.A.E, Afrique levant /48 compagne Jordanie en faveur des rebelles d'Algérie
- C.A.D.F.M.A.E, Afrique levant/ 48 la semaine à Jérusalem et en Cisjordanie
- C.A.D.F.M.A.E, Afrique levant/ 48, activités du, représentants du, F.L.N à Jordanie
- C.A.D.F, M.A.E, Afrique levant/48,la question algérienne et l'opinion publique libanaise
- C.A.D.F.M.A.E., Afrique levant /48 semaine de l'Algérie
- C.A.D.F.M.E, Afrique levant/ 48 , ma lettre, la semaine de l' Algérie

- C.A.D.F.M.A.E, Afrique levant /48, venue au Liban de nationalistes algériens
- C.A.D.F.M.A.E ? Afrique levant/48, activités des représentants des F.L.N à Liban.
- C.A.D.F,M.A.E/193,mission de la conférence d Accra dans les pays nordiques et en Irlande
- C.A.O.M.81F/2427, le F.L.N. et l'étranger, condensé des informations, du 1960
- C.A.D.F,M.A.F/193, le Groupe de Casablanca
- C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/27 l'opinion indienne et l'Algérie
- C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/27, Démarches au sujet de la journée algérienne.
- C.A.D.F, M. A .E, Afrique levant/ 148, Représentation du. F.L.N.au Japon
- C.A..D.F. M. A .E Afrique levant/ 148, installation à Tokyo d'un centre du F.L.N. pour L Asie du sud -est.
- C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant /27 Activités des représentants du F.L.N. à Tokyo des milieux socialistes et syndicalistes
- C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/ 27 , Nomination d un Représentant du G.P.R.A.à Karachi.
- C.A.D.F.M.A.E.Afrique levant/27, activités du F.L.N.en Malaisie
- C.A.D.N.21po/A/73. Délégation du front de l'armée de la libération national Algérienne à New York.
- C.A.D.F.M.A.E/142.voyage des émissaires du F.L.N.en Amérique latine.
- C.A.D.F.M.A.E/142 propagande nationalistearabe en Argentine
- C.A.D.F.M.A.E/142, Passage d une délégation du F.L.N
- C.A.D.F.M.A.E./142, visite au Paraguay de deux membres du mouvement séparatiste algérien.
- C.A.D.F.M.A.E/140, Hussein Triki et ait Ahcenne à Quito.
- C.A.D.F.M.A.E/140 séjour à Caracas des délégués du F.L.N.12-18 Septembre.
- C.A.D.F.M.A.E/.145. le séjour de la délégation du F.L.N. en Amérique latine (1960).
- C.A.D.F.A.E/145 conférence de pressé à la Rio de Janeiro de M. Ben khada.
- C.A.D.F.M.A.E/145 , le séjour de la mission du" G.P.R.A "en Amérique latine.
- C.A.D.F.M.A.E/145. Conférence de presse de la délégation du F.L.N.à Buenos Aires.
- C.A.D.F.M.A.E/145 , Emissaire du F.L.N.à panama.
- C.A.D.F.M.A.E/145.délégation du F.L.N.en Amérique latine (Brésil).
- C.A D.F,M.A.E/152, mémoire addressed by the Algerian delegation to the governments of the Afro- Asian nations
- C.A.D.F,M.A.E/152, text of telegram sent on march 29,1956 to the secretary-general of the United Nations by the representative of the Algerian Front of national liberation
- C.A.D.F,M.A.E/152 ,explanatory memorandum on the Algerian question, submitted to the Security Council
- C. A. D. F ,M. A. E , Afrique levant Algérie / 196 ,point des renseignements reçus
- -C. A. D. F,M .A . E. Afrique levant. Algérie /196; résolutions de la conférence de Bagdad.

### -2- الأرشيف الدبلوماسي بنونت (C.A.D.N)

- C.A.D.N.21 po/B1/13.. Ministère des affaires extérieures du G.P.R.A.organisation décret de février/ 1960.
- C.A.D.N.21.po/B1/13. Représentation du F.L.N.àL'étranger.
- C.A.D.N,21po/B/13, l'ingérence de l'Egypte dans la rébellion en Algérie
- C.A.D.N.21/po/B1/9 organisation du Haut commandement du F.L.N
- C.A.D.N ,21PO/A/64 ; implantation du G.P.R.A. et représentation du F.L.N à l'étranger
- C.A.D.N,21 po/b/9 les Bureaux des affaires extérieures du F.L.N
- C.A.D.N.21po/ B1/9 sur les relations F.L.N.Tunisie
- C.A.D.N.21 po/A/64,sur l'aide apporté au F.L.N pour la formation de cadre militaire.
- C.A.D.N.21po/A/46, Aide reçue par le F.L.N pour l'admission d'étudiants universités étrangères
- C.A.D.N 21po/A/64 sur le financement de la rébellion par l'étranger au coure des années 1958-1959
- C.A.D.N.21po/B1/ 11, Une société secrète service de la rébellion algérienne le association islamique d'Afrique du nord
- C.A.D.N ,21po/b/9, livre blanc Algeria questions and Answer

### -3- أرشيف ما وراء البحار ب اكس:(C.A.O.M)

- C.A.O.M.81F/2419, l'aide rebelle algérienne à la reprise de l'agitation enTunisie
- C.A.O.M.81F/2419, Salah ben Youssef et la médiation de Bourguiba dans la question Algérienne.
- C.A.O.M,81F/2429, le F.L.N, et l'action France- britannique en Egypte
- C.A.O.M 81F/2426 Activité de la délégation Du F.L.Nà Damas
- C.A.O.M 81F/2490 projet de création d'un « gouvernement de l'Algérie libre a Damas
- C.A.O.M.81F/2490, Plon des Egyptiens et du F.L.N pour la création d'un "état algérien libre "
- C.A.O.M. 81 F/114. Aide se Koweït au. F.L.N
- C.A.O.M 81 F/1010.lettre du 5 janvier adressée au président du conseil du sécurité par le représentant de l'Arabie Saoudite
- C.A.O.M. 81F/1005, le voyage des délégués du F.L.N.au Pakistan et dans l'inde
- C.A.O.M.81/ 1005, la propagande du F.L.N dans l'inde
- C.A.O.M.81F/1005. Restartions du président du comité du Maghreb au Pakistan
- C.A.O.M.81F/1005 .le voyage des délégués du F.L.N. au Pakistan et dans l'inde.
- C.A.O.M.81F/1005 Pakistan et la question algérienne.
- C.A.O.M81F/1005, journée de l'Algérie.
- C.A.O.M.81F/1005, les activités du F.L.N dans le sud F.st. asiatique.
- C.A.O.M. 81F/1005, propagande en faveur du F.L.N
- C.A.O.M.81F/997 propagande panarabe en Argentine
- C.A.O.M 81F/ 997 mission de propagande du F.L.N. au Brésil
- C.A.O.M. 81F/997 Manifestation pro- algériennes au Mexique
- C.A.O.M.81F/997, Manifestation pro- algériennes au Mexique

- C.A.O.M. 81F/997 personnalité du responsable de la propagande du F.L.N. au chili.
- .A.O.M.81/997 propagande anti- française au chili
- C.A.O.M 81F/997 le chili et la question algérienne -
- C.A.O.M.81F/977, compagne de propagande en Amérique latine pour l'indépendance de l'Algérie.
- ˆC. A. O. M 81F/1021, séjour de leaders Algériens dans le Sud –Est. Asiatique
- C.A.O.M,81F/ 1021 , mémoire adressé par le front de libérations à leurs excellence, le MarchalTito, le colonel Djamel Abd-Annasser, Jawrial Nehru
- C.A.O.M,81F/994, propagande en faveur du F.L.N au U.S.A
- A. O. M 81 F/ 2040. Communiqué du, G.P.R.A, janvier 1959
- C A O M81F/997 l'affaire d'Algérie depuis sa naissance à son stade actuel , rapport présente à la commission politique de ligue arabe 16 mars 1956
- C.A.O.M.81 F/997, Activités, F.L.N. au Brésil
- C A O M 81F/2416 ,Discours prononcé par Mohamed Khider Devant la comité politique la ligue des états Arabes au Cours de sa séance du 16/1/1954
- C A O M 81F/ 2416 La dissidence du front de libération de l'Algérie
- C.A.O.M,81F /2416 not adresse par la délégation algérienne auprès du comité de la libération du Maghreb arabe aux états arabe
- C.A.O.M 81F/ 2416. Note adressée par la délégation Algérienne Aux états arabes sur la situation actuelle en Algérie (Mohamed khider)
- C.A.O.M 81F /2417 : Note adressée au conseil de la ligue arabe au cours de sa session actuelle par la délégation auprès du comité de libération du Maghreb Arabe
- CA.O.M,81f /2417 Discours prononcé par Mohamed Khider devant la comité politique de la ligue des états Arabes au cours de sa séance du 7 avril 1956
- CA.O.M 81F/ 994 , Appel de la ligue arabe pour un appui Américain à la rébellion Algérienne
- C . A . O .M ,81 F / 2681 les versements de la ligue arabe
- C.A.O.M, 81F/2418, résolution adoptées par le conseil de la ligne arabe au cours de sa 29<sup>eme</sup> session
- C.A.O.M81F/994 résolution adopte par le conseil de la ligue arabe au cours de sa 32<sup>eme</sup> session tenue du 1/9/1959
- C.A.O.M ,81F/994,les Etats-Unies et le F.L.N

### ب/المصادر العربية

-إدغارفور: الخبايا السرية لأكس لبيان ترجمة محمد العفراني، مطبعة النجاح الجديدة الدار

البيضاء، 2012

- الوردغي عبد الرحيم: الخطايا السرية في المغرب المستقل (1956-1961)، دار الرشاد

الحديثة، الدار البيضاء، 1982

- الفاسي علاء: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار ابي رقرق، الرباط، 2010
- (—،—): دفاعا عن وحدة البلاد، منشورات مؤسسة علاء الفاسي، الرباط، 2009
- الورتلاني فضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2007
- الديب فتحي : عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990
- الغالي العراقي: ذاكرة نضال وجهاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002
- الصنهاجي عبد الرحمان عبد الله : مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي من 1947-1956 مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1987
- القادري أبو بكر : مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية، ج3، مطبعة الجديدة، الدار البيضاء 1999
- الجنرال شارل ديغول: مذكرات الامل التحديد (1958-1962) ترجمة الدكتور سموي فوق العادة منشورات عويدات، بيروت، 1971
- الورطاسي قدور: اربع سنوات مع جبهة التحرير الوطني، الحلقة السادسة، مكتبة الطالب، الرباط، (ب س ط) ،
- المشرقي الهادي ابراهيم : قصتي مع ثورة المليون شهيد، دار الأمة، الجزائر 2000
- الصيد محمد عثمان : محطات من تاريخ ليبيا (مذكرات محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة الليبية) ،مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1996
- الصديق محمد الصالح: الشعب الليبي التشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة الجزائر، 2008
- (—،—): القاهرة الاستعمار، دار هومة، الجزائر، 2011
- المدني احمد توفيق: حياة كفاح ج3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982
- الخطيب أحمد: الثورة الجزائرية، ط1، دار العلم للملايين بيروت، 1958
- الشيخ محمد خير الدين: مذكرات، ح2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (بسط)
- الشقيري أحمد : الجامعة العربية. كيف نكون جامعة ..... وكيف تصبح عربية، ط 1، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، 2005
- (—،—): دفاعا عن فلسطين والجزائر، تعريب خيرى حماد، ط1، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، 1962
- الشابي محمد منصف: صالح بن يوسف حياة كفاح، دار نقوش عربية، تونس، (ب.س.ط)

- السوفي عمار: عواصف الاستقلال رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي، مطبعة الرشيد تونس، 2006
- بن العقون عبد الرحمان: مذكراتي منشورات سعد دحلب الجزائر، 2000 بن العقون-
- (—،—): الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية، (1936-1954)، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984
- لبجاوي محمد: الثورة الجزائرية والقانون، دار الرائد لكتاب الجزائر، (ب.س.ط)
- لبجاوي محمد: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر بيروت(بسط)
- بن حليم مصطفى أحمد: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة 1992
- بن بلة أحمد: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبريميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب بيروت (ب.س.ط)، 1992
- بروز تيتو يوسيب: عدم الانحياز ضمير البشرية ومستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة والنشر، بلغراد 1979
- ببير قيرمورين: تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حذل، افريقيا الشرق، المغرب، 2010
- برنجر أبي ألفرد: رجل كنيسة من الجزائر ومهمته في أمريكا (1959-1960)، ترجمة فندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
- بن نبي مالك: فكرة الأفرواسيوية في ضوء قرارات مؤتمر بانونغ، ترجمة عبد الصابور شاهين، دار الفكر، دمشق، 1981
- بيوض إبراهيم: أعماله في الثورة، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2009
- جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة، الدار القومية للطباعة والنشر، (ب س ط)
- جليسي جوان: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966
- هشماوي مصطفى: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (ب.س.ط)
- وزارة التسليح والاتصالات العامة: المائق، ترجمة فندوز عباد فوزية، دار هومة الجزائر، 2014



- حساني عبد الكريم : أمواج الخفاء، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1995
- حمادي محمد العزيز: جيوش تحرير المغرب العربي، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الرباط، 2004
- حربي محمد: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية (1945-1962)، ترجمة بوباكير عبد العزيز، ط1، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2004
- حمدي حافظ: المشكلات العالمية المعاصرة، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1958
- كيوان عبد الرحمان : المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر 1954، ثلاث نصوص أساسية ل" ح.ش.ج" و" ح.ا.ج.د) ترجمة أحمد شقرون، منشورات دحلب، الجزائر، 2004
- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، دار القصبه للنشر، الجزائر (ب.س، ط)
- كبة إبراهيم: أضواء على القضية الجزائرية، مطبعة الرابطة، بغداد، العراق، 1956
- كارل إدوارد: الجذور التاريخية لعدم الانحياز، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976
- (—، —): يوغسلافيا في العلاقات الدولية، وفي حركة عدم الانحياز، ترجمة: ميلودي العزوي، مطابع بريفيديني بريغليد، بلغراد، 1980
- لقامي محمد: أمواج الخفاء، ترجمة علي لبيب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
- مالك رضا: الجزائر في ايفيان المفاوضات السرية (1956-1962) ترجمة فارس غضوب دار الفرابي بيروت، 2003
- مركز دراسات الوحدة العربية المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، (1955-1957)، بيروت، 1999
- مركز دراسات الوحدة العربية، المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، ج3، القسم الثالث، سنوات الوحدة (1958-1959)، بيروت، 1999
- سعيداني الطاهر : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض مذكرات، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001

- عباس فرحات: حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، ترجمة ابوبكر رجال، دار الجزائر للكتاب، الجزائر. 2011

- (—،—): تشريح حرب ترجمة، أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2010

### ج/ الجرائد والمجلات

#### ا/ بالعربية

- "حول لائحة الجامعة العالمية للنقابات الحرة بخصوص الجزائر"، المجاهد، عدد 8، 1957/7/5

- "حقائق كشفتها معركة بنزرت" المجاهد، عدد 101، 1961/7/31

- "لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال لماذا؟" المجاهد، عدد 12، 1957/11/15-

- "بلاغ الرباط" المجاهد، عدد 13، 1957/12/1

- "هذه المقررات سطرت مصير المغرب العربي" المجاهد، عدد 23، 1958/15/17

- "الخبر المسموم"، المجاهد، عدد 27، 1958/7/22

- "من جبهة التحرير الى الحكومة التونسية"، المجاهد، عدد 27، 1958/7/22

- زيارة إلى المغرب الشقيق: "المجاهد"، عدد 43، 1959/6/1

- "نص البلاغ المشترك المغربي الجزائري" المجاهد، عدد 100، 1961/7/17.

- "لن تكون الصحراء مصدر شقاق بين الشعيين الجزائري والمغربي"، المجاهد، عدد 98، 1961/6/19.

- سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة المجاهد، عدد 14، 1957/9/10

30 مارس 1958 اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها" المجاهد، عدد 22. 1958/4/15.

- "افريقيا الواعية تعزز موقفنا في معركة الصحراء"، المجاهد، عدد 100، 1961/07/17-

- "الملك والحكومة والشعب في ليبيا الشقيقة يقفون صفا متراصا وراء الجزائر المجاهدة" المجاهد، عدد 37. 1959/2/25.

- "التضامن الشعبي والدولي يتوالى بدون انقطاع" المجاهد، عدد 86، 1961/1/2.

- نشاط الشعب الليبي الشقيق في التمهيد لمقاطعة فرنسا" المجاهد، عدد 84، 1961/12/12

- "دروس من ليبيا" المجاهد، عدد 88، 30جانفي 1961

- تحية الى مصر الشقيقة بمناسبة "يوم النصر"، المجاهد، عدد 15، 1958/1/1-
- الجزائر في معرض دمشق الدولي الرابع، المجاهد، عدد 11، 1957/11/1
- "وحدة طبيعية تتحقق" المجاهد، عدد 18، 1958/2/15
- "الأحلاف الغربية وغاياتها"، المجاهد، عدد 22، 1958/4/10
- "العراق ينتصر للجزائر المجاهدة ويقطع علاقاته الاقتصادية مع فرنسا"، المجاهد، عدد 33، 1958/9/8.
- "عباس من العراق"، المجاهد، عدد 42، 1959/9/18
- "أضواء عراقية على الثورة"، المجاهد، عدد 28.28، 1958/8/28
- "الإعانة السعودية للجزائر" المجاهد، عدد 17، 1958/2/1.
- "المملكة العربية السعودية بكرم وفد الحكومة الجزائرية" المجاهد، عدد 39، 1959/4/2
- "برقية شكر من الرئيس عباس الى جلالة الملك سعود، المجاهد، عدد 1012، 1961/7/31
- "شعوب العالم تحتفل بالذكرى السادسة للثورة الجزائرية"، المجاهد، عدد 82، 1960/11/14-
- "الجزائر في معابر الأمم المتحدة، المجاهد، عدد 79، 1960/10/10
- "وفد الحكومة الجزائرية في لبنان والكويت"، المجاهد، عدد 42، 1959/5/18
- "العالم يحتفل بذكرى اول نوفمبر"، المجاهد، عدد 108، 1961/11/13
- "الكويت يتعهد بفتح معهد يأوي 500 يتيم جزائري"، المجاهد، عدد 101، 1961/7/31
- "الصحراء الفرنسية: حلم وسراب" المجاهد عدد 2، 1956-
- "مغزى ندوة عكرى"، المجاهد، عدد 23، 7 ماي 1958
- منروفا انتصار جديد للجزائر "، المجاهد، عدد 48، 10 أوت 1959-
- "الجزائر في ندوة الدول الإفريقية المستقلة باديسا ابابا" المجاهد، عدد 71، 1960/06/27
- "الجزائر خط الدفاع الأمامي عن القارة الإفريقية"، المجاهد، عدد 61، 1960/2/8
- "المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية"، المجاهد، عدد 93، 1961/4/10
- "مؤتمر الدار البيضاء قوة التضامن العربي الإفريقي"، المجاهد، عدد 87، 16 جانفي 1961
- "البلاغ المشترك العراقي - الاندونيسي"، المجاهد، عدد 66، 1960/4/18.
- "الجزائر في معابر الأمم المتحدة"، المجاهد، عدد 79، 1960/10/10.
- "الشرق الأقصى يحتفل بالرئيس فرحات عباس"، المجاهد عدد 13، 1961/2/89.

- "الجزائر تؤيد اندونيسيا" ، المجاهد ، عدد 1961/12/11.25
- "الهند إلى جانب الجزائر" المجاهد، عدد 44، 1959/6/14
- "الهند والباكستان والجزائر"، المجاهد، عدد 41، 1959/05/1
- "الجزائر في معابر الأمم المتحدة" المجاهد، عدد 1960/10/79.10
- "جمعية يابانية لتأييد كفاح الجزائر"، المجاهد، عدد 81، 1960/11/01
- "طوكيو": المجاهد، عدد 84، 1960/09/12
- "الباكستان تعترف بالحكومة الجزائرية" المجاهد، عدد 102، 1961/8/14.
- بين الفيتنام والشعب الجزائري" المجاهد، عدد 16، 1958/1/15-
- نص البلاغ الفيتنامي الجزائري"، المجاهد، عدد 69، 1960/5/30.-
- "الرئيس فرحات عباس يستقبل البعثة الفيتنامية"، المجاهد، عدد 93، 1961/4/10.
- "يوم التضامن العالمي الجزائر" المجاهد، عدد 100، 07/17/
- "نص البلاغ المشترك الكوري الجزائري"، المجاهد، عدد 69، 1960/5/30-
- الجزائر في المؤتمر العالمي للطلبة" المجاهد، عدد 3، 08 رمضان 1378
- "امريكا اللاتينية بين سفريتين" المجاهد، عدد 22، 1959/10/05
- "بين الجزائر وكوبا" المجاهد، عدد 46، 1959/07/13
- كاسترو وفتح الطريق أمام امريكا اللاتينية" ، المجاهد، عدد 105، 1960/09/25.
- "كوبا تؤيد الجزائر" المجاهد، عدد 59، 1960/1/11
- الجزائر جلسات الافتتاح المجاهد، عدد 70، 1960/10/03
- "من وراء بريوني"، المجاهد، عدد 1، 10 نوفمبر 1956
- "بعد مؤتمر القاهرة ... اللائحة التي صادق عليها المؤتمر عن الجزائر"، المجاهد، عدد 16، 10
- جانفي 1958
- "النص الكامل لخطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد"، المجاهد، عدد 104، 11 سبتمبر
- 1961
- "سياسة الحياد الإيجابي"، المجاهد، عدد 103، 28 أوت 1961.
- "الهيكل السياسي لعدم الانحياز كما يبدو من خطب قاداته"، المجاهد، عدد 104، 11 ديسمبر
- 1961.

- "القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة المقاومة، ع5، 12 جانفي 1958،:
- "تطور القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة"، مجلة المجاهد، ع10، 5 سبتمبر، 1957.
- "سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، المجاهد، عدد 14، 1957/12/10
- "هل اختفت قضية الجزائر من الوساطة البريطانية الأمريكية"، المجاهد، عدد 21، أبريل 1958.
- "فحوى الرسالة الأمريكية"، المجاهد: عدد 22، 1958/4/10
- "الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصارا أكيدا أمام الأمم المتحدة"، المجاهد، عدد 34، 1958/12/24.
- "قضيتنا أمام الشعوب وأمام الأمم المتحدة"، المجاهد، عدد 29، 1958//917
- "الطريق..."، المجاهد، عدد 47، 27 جويلية 1959.
- "في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستقلال وجهها لوجه"، المجاهد، عدد 57، 1959/12/15
- "الرئيس عباس يذكر دول المجموعة بواجبها نحو الجزائر"، المجاهد، عدد 76، 1960/9/5
- "دروس من كوتونو"، المجاهد عدد 22، 1958/8/28-
- "الجزائر تصدع هيكل المجموعة"، المجاهد، عدد 9، 1960/9/77،
- "مؤامرة الاستعمار على صحرائنا"، المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961
- "الصحراء الجزائرية من ماكس لوجون إلى ديغول"، المجاهد، عدد 93، 10 أبريل 1961.
- "مناورات في الصحراء"، المجاهد، عدد 113، 22 جانفي 1962
- إلى أبناء الهقار في جنوب الجزائر"، المجاهد، عدد 30، 1958 /10 /10
- 5 جويلية اليوم الوطني ضد التقسيم"، المجاهد، عدد 99، 3 /7 /1961.
- "الجزائر في شتورة"، المجاهد، عدد 76، 1960/5/9،
- "الجزائر في مؤتمر بغداد" المجاهد، عدد 88، 1961/01/30-
- المال للثورة الجزائرية... هكذا يهتف العرب"، المجاهد، عدد 17، 1958/2/1،

### Revues:

- 1- Revue, L'année politique 1955, P.U.F, paris
- 2- Revue, L'année politique 1957, P.U.F, paris
- 3- Revue, L'année politique 1958, P.U.F, paris
- 4- Revue, L'année politique 1959, P.U.F, paris
- 5- Revue, Le monde, 04 juin 1959
- 6- Revue, La semaine en Algérie, N°25 (délégation des gouvernements en Algérie), paris, 24/9/1959
- 7- Revue, Jeune Afrique, N°447, 2mais 1975
- 8- Revue, Révolution africaine, N°195, 1/11/1966

### ثانيا/ المراجع

#### ا/باللغة العربية-

- اجيرون شارل روبير: تاريخ الجزائر المعاصرة ج2، ترجمة محمد حمداوي، ابراهيم صحراوي، دار الامة الجزائر، 2013
- (—، —): تاريخ الجزائر المعاصرة: ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت 1982
- امزيان محمد: محمد عبد الكريم الخطابي أراد ومواقف، ط1، دار النجاح الجديدة الرباط المغرب 2010
- امطاط محمد : الجزائريون في المغرب ما بين سنتي (1830-1962) دار أبي رفاق للطباعة والنشر، المغرب، 2008
- أحمد فارس عبد المنعم: جامعة الدول العربية ( 1945 - 1985 )، دراسة تاريخية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986
- اعمير اوي حميدة: بحوث تاريخية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، (بسط)
- الرفاعي محمد علي: الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط 1، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 1971
- الدالي وحيد :أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمان عزام، روز اليوسف، القاهرة، 1982
- الصمد رياض: العلاقات الدولية في القرن 20، تطور الأحداث لفترة ما بعد 1945، ط1، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983

- العسلي بسام: الاستعمار الفرنسي، مواجهة الثورة الجزائرية، دار النفائس، (ب.س.ط)
- (—،—): سلسلة جهاد شعب الجزائر، دار النفائس، بيروت، 1984
- الزبيري محمد (العربي): تاريخ الجزائر المعاصرة (1942-1962)، (ب.س.ط)، ج2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر
- الجمل شوقي: الوحدة الإفريقية ومراحل تطورها من مؤتمر أكرا، حتى مؤتمر تنمية الصناعة الإفريقي الأول بالقاهرة عام 1966، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966
- (—،—): التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأخبار والنشر، مصر، 1966
- الدمشقية عفيف: تجربة العالم الثالث، ط2، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981
- الكعكي يحي: عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، دار العربية للطباعة والنشر، بيروت، (ب س ط)
- طالب مناد: الفكر السياسي عند سارتر والثورة الجزائرية، دار خطاب الجزائر، 2007
- الدبلوماسية الجزائرية من 1830 - 1962، دراسات وبحوث المتلقي الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة القومية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر، (ب.س.ط)،
- الميلّي محمد: فرانتز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010
- (—،—): مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984
- (—،—): المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1983
- الداوود محمود علي: بيت الحكمة في ملتقى تلمسان، بيت الحكمة، بغداد، 2011
- الحمدي صبري فالح: حركات التحرر الوطني في المغرب العربي في مناقشا مجلس النواب العراقي (1950-1958)، دراسة تاريخية، اصدار عالم الحكمة بغداد، 2012
- الزركني خليل حسن: الموقف القومي للشعب العراقي تجاه الثورة الجزائرية، دار الكتب والوثائق بغداد، 2002
- الخالدي سهيل: تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، طبع وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007

- (—،—): الإشعاع المغربي في المشرق، دار الأمة، الجزائر، 1997
- لميش صالح : الدعم السوري للثورة التحريرية الجزائرية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010
- الشامي علي : الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1980
- الصافي سعيد : بورقيبة، سيرة محرمة، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2000
- الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، تونس، 1990
- المساري محمد العربي : مباحثات إكس لبيان " اليومان الدراسيان "مباحثات إكس لبيان، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط، 2007
- العقاد صلاح : المغرب العربي ط6، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1993
- العايب محمد: مؤتمر طنجة المغاربي ،دار الحكمة للبشر، الجزائر، 2010
- الحمداوي أحمد وآخرون: لجؤ محمد عبد الكريم الخطابي الى مصر، الأبعاد والدلالات نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الرباط،
- الجابري محمد عابد وآخرون...: وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987
- الشيخ سليمان : الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002
- بشيري أحمد: الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات تالة، الجزائر، 2005
- بكير يوسف بن الحاج : تاريخ بني ميزاب، وزارة الثقافة الجزائر، 2007
- بوشارب عبد السلام: الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر (بسط)
- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين 18-19م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1996
- بوسلطان محمد، بكاي حمان: القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986



- بن سلطان عمر.... وآخرون: الدعم العربي للثورة الجزائرية منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (ب.س.ط)
- بلقزيز عبد الإله... وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، (1947-1986) ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992
- بوضربة عمر : النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958. جانفي 1960، دار الحكمة الجزائر 2010
- بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954-1961)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995
- بجاوي أحمد : السنماء وحرب التحرير ،ترجمة مسعود جناح، منشورات الشهاب الجزائر، 2014
- بوحوش عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، الجزائر، 1997
- بكاي منصف: الحركة الوطنية واسترجاع السيادة في شرق إفريقيا، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009
- بطرس بطرس غالي: العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987
- بن عمر الحاج موسى: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر، (1952- 1962)، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر
- جربال دحو..... وآخرون: جيش التحرير المغاربي، أعمال الملتقي، مؤسسة محمد بوضياف الجزائر، 2004
- جبلي الطاهر : درو القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الأمة، الجزائر، 2013
- جرجيس أحمد ، سليمان خندي: الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001
- جهاد مجيد محي الدين أحمد، ساجر حاسم الدليمي..... وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج4، بيت الحكمة، بغداد، 2000

- داغر كميل: الأمم المتحدة وموازن القوى المتحولة في الجمعية العامة، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1978
- درواز الهادي: العقيد محمد شعباني، الأمل والألم، دار هومة، الجزائر، 2009
- دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة الجزائر، 2009
- داهش محمد علي: دراسة في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004
- ودوع محمد: الدعم الليبي للثورة الجزائرية، مؤسسة كوشكار للتوزيع والنشر، الجزائر 2008
- زروال محمد: اللاممثلة في الثورة ج2، دار هومة الجزائر 2003
- زوزوعبد الحميد: الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007
- زيرو جوزيف-كي: تاريخ افريقيا السوداء، القسم الثاني، ترجمة يوسف سلب الشام، سورية، 1994
- زنايلي عبد المنعم: تطور مفهوم الحياد عبر المؤثرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق، 1975
- حسنين محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986
- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، لبنان، 1983
- حلمي مصطفى محمود: العالم الثالث ومؤتمرات السلام، ط1، مكتبة القاهرة، 1969
- حميدي جعفر عباس ، وآخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج5، ط2، بيت الحكمة بغداد، 2005
- (—————،—————) :تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج2، ط1، بيت الحكمة بغداد 2000
- (—————،—————): تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج5، ط2، بيت الحكمة بغداد، 2005
- خطاب رشيد : أصدقاء الخاوة، ترجمة مصطفى ماي، دار دحلب، الجزائر، 2012

- حمروش أحمد: ثورة 23 يوليو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1992
- طلاس مصطفى: الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984
- طنطاوي طه: فرانتز فانون والثورة الجزائرية، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2011
- يعيش محمد: الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر (1930-1962) دار الهدى، الجزائر، 2012
- كولار دانيال: العلاقات الدولية، ترجمة: خضر خضر، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1985
- مفيد محمود شهاب: جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1978
- مرموري حسن: التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر
- مجموعة باحثين: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبع في منشورات القصة، الجزائر، 1998
- محروس إسماعيل حلمي: تاريخ إفريقيا الحديث، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2004-
- مرزاق مختار: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية ( 1961-1983) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988،
- مقلد إسماعيل صبري: الإستراتيجية والسياسة الدولية، الأبحاث العربية، بيروت، 1985
- مقلاتي عبد الله، رموم محفوظ: الجبهة الجنوبية المالية النيجرية ودورها في الثورة، ط1، وزارة الثقافة، الجزائر 2009
- متولي محمد: ثورة الجزائر وانتصار إرادة الإنسان العربي مطابع الأهرام، القاهرة، (ب.س.ط)
- ميرة اسماعيل: المجاهد محمد الصالح الصديق، بين ضرير الاقلام وقعقة السلاح، دار هومة الجزائر، 2008
- مقلاتي عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية ابان الثورة الجزائرية ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

- منصور أحمد :الرئيس أحمد بن بلة، يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007
- مبارك زكي:أصول الأزمة في العلاقات المغربية، الجزائرية، دار الى رقرق للطباعة، الرباط، 2007
- (—،—) : محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، منشورات قيد يبرانت، المغرب، 2003
- مجموعة من الأساتذة والمقاومين المغاربة: الوحدة المغربية في ذاكرة الحركات الوطنية والتحريرية، سلسلة دراسات وأبحاث، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2005
- مناصرية يوسف: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين (1919-1939)، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988
- مالكي أحمد: الحركات الوطنية والاستعمارية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994
- نافعة حسن: الأمم المتحدة في ربع قرن، دراسة التنظيم الدولي، منذ 1945، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1978
- نوري عبد الحميد العاني، محمد الحربي علاء حاسم: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (1958-1968)، ج1، ط2، دار الحكمة بغداد 2005
- نجاح عبد الحميد: منطقة ورقلة وتوقرت من مقاومة الإحتلال إلى الاستقلال، دار الأمل، الجزائر، 2003
- ناصر محمد صالح: الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، مصلحا وزعيما، مكتبة الريام، الجزائر، (ب س ط)
- نعمان محمد جلال: حركة عدم الانحياز في عالم متغير، المكتبة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973
- نايت بلقاسم مولود قاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على نوفمبر، دار الأمة، الجزائر، 2007
- سعد الله إسماعيل محمد: تقرير المصير السياسي للشعوب في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930) ج2، دار العرب الاسلامي، بيروت 1992،
- (—، —): الحركة الوطنية الجزائرية، (1930-1945) ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992
- سعيود أحمد: العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008
- سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطقات وآفاق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
- سيد علي احمد مسعود: التطور السياسي في الثورة الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010
- عليه عثمان الطاهر: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1996،
- عودة عبد المالك: السياسة والحكم في إفريقيا، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1969
- عمر صالح العمري: موقف الأردن من الثورة الجزائرية في الصحافة الأردنية، وزارة المجاهدين، الجزائر 2008
- عبد الرحيم مصطفى أحمد: مشكلة قناة السويس (1954-1957) مطبعة الرسالة، القاهرة، 1966
- عدي الخير الله: الجزائر في الذاكرة العراقية، سفارة جمهورية العراق بالجزائر، الجزائر، 2012
- عباس محمد: نصر بلا ثمن، دار القصة الجزائر، 2007،
- (—، —): رواد الوطنية دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004
- عروسية التركي: الحركة اليوسفية في تونس (1955-1956) مكتبة علاء الدين، تونس 2011
- عقيب محمد السعيد : الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ومساهمته في الثورة مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: مصر وحركات التحرر الوطني في شمال إفريقيا، الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، 1986
- فايق محمد : عبد الناصر والثورة الإفريقية، ط2، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1978

- فرحات جمال: السياسة الأمريكية في الجزائر، نشأتها، تطورها، دار الريحانة للكتاب، الجزائر (ب.س.ط)
- صغير مريم: مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010
- قناش محمد: ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة الجزائر، 2007
- (—،—): الحركة الاستقلالية بين الحربين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982
- قناش محمد ، قداش محفوظ: نجم الشمال الإفريقي (1925-1937)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر (بسط)
- قداش محفوظ : جزائر الجزائريين (1830-1954)، ترجمة محمد المعراجي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
- قليل عمار: ملحمة الجزائر، ج3، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1991
- رشيد نوفل: العمل العربي المشترك، ماضيه و مستقبله، الكتاب الأول، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1982
- رمضان عبد العظيم رمضان: ندوة ثورة يوليو والعالم العربي الهيئة المصرية لكتاب مصر، 1999
- شكري محمد عزيز: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم الفكر، (قرص مضغوط)، الكويت، 1978
- شحاته كامل مصطفى: الاحتلال الحربي وقواعد القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1982
- شعبان أحمد بهاء الدين..... وآخرون: جمال عبد الناصر، دار الكتاب العربي، مصر 2008
- شريط عبد الله: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995
- تحسين حسن: منظمة الدول الإفريقية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967
- تواتي دحمان، مقالاتي عبد الله، رموم محفوظ: دور إقليم التوات خلال الثورة الجزائرية (1956-1962)، ط1، دار الشروق للطباعة والنشر، الجزائر، 2008

- غضبان مبروك: المجتمع الدولي والتطورات والأشخاص، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994
- خيرى حماد: قضايا في الأمم المتحدة، ط1، منشورات المكتب التجاري، بيروت، 1962
- خرنان مسعود: العراق والثورة الجزائرية، ط1، رياض العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006
- خليفة بسمة ابو لسين: الليبيون والثورة الجزائرية ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
- ب/ بالغة الاجنبية

### Livres:

- Abderrahmane Kiouane : les débuts d'une diplomatie de guerre, Editions Dahlab, Algérie, 2000
- Abbas (Ferhat), Autopsie D'une Guerre, Edition Garnies Frères, Paris, 1980
- Abderrahmane Bouchène et Jean pierre Peyroulou: histoire De l'Algérie coloniale (1830 , 1962) , éditions barzakh, Algérie, 2012
- Belkharoubi (Abdelmadjid), La naissance et la reconnaissance de la république Algérienne, ed. Bruyants, Bruscelles, 1982
- Dahleb (Saad) , pour l'indépendance l'Algérie : Mission accomplie, Imprimerie Dahleb, Alger, 1990
- Farouk benatia : les action humanitaires pendant la lute de la libération (1954-1962), Editions, Dahlab, Algérie, 2010
- Gibert Meynier : histoire intérieure du F.L.N.Editions, Gasbah, Algérie, 2003
- Guitard Odette ; Bandung et réveil des peuples colonisés, P. U. F, paris, 1969
- Khalfa (Mameri), Les nations unies face à la question Algérienne (1954-1962), SNED, Alger, 1969
- Hartmut Elesenhans : la guerre d'Algérie ; la transition d'une France an une autre, le passage de la IV<sup>e</sup> à la V<sup>e</sup> république, Editions Enage, Algérie, 2000,
- Herve bismuth et Fritz Taubert:la guerre d'Algérie et le monde communiste, Editions ,universitaires de Dijon ,paris, 2014
- Henri (Allag), La guerre d'Algérie, T II, temps actuel, paris, 1981,
- Henri Grimal ; la décolonisation de 1919 à nos gours, Editions complexe, Belgique, 1984
- La conférence des chefs des gouvernement des pays no alignes Belgrade 1-6septembre 1961, imprimée en Yougoslavie, 1962
- Lusgnon (e):Franch-speaking: Africa since independence, Pall mall press, london, 1969
- Mahfoud kaddache :histoire du nationalisme algérien, tome 2, société matinale d' Edition et Diffusion Alger, Algérie, 1980
- Matthew connelly : l'arme secret du F.L.N, comment de gaulle a perdu la guerre d'Algérie, éditions media, plus, Constantine, Algérie

- (—): Adiplomalic révolution ,oxford university press, New york, 2000
- M.Harbi et G .Meynier : le F.L.N Document et histoire éditions, Gasbah, Algérie,2004,
- M. Cornevin : Histoire de l' Afrique contemporaine, payat, paris, 1978. P108.
- Mohammad Guentari : organisation polico – administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954- 1962, volume II , opu, Alger,1994
- Mohamed Harbi: Les archives de la révolution algérienne, Editions ,Dahleb ,Algérie, 2010
- Nicol grimaud : la plique extérieure d' Algérie,( 1962-1978),éditions, karthala , paris, 1984
- Slimane Chikh : l' Algérie porte de l' Afrique, Editions, Gasbah, Alger Algérie ,1999.
- Saadi (Youcef), La Bataille d'Alger, T.I.E.A.L.Alger, 1984
- Saman Boutros Farjallah: le groupe afro- asiatique dans le cadre des nations unies, Editions librairie dros, Geneve, 1963
- Xavier Yocono ; Les étapes de la décolonisation française ,presses universitaires de la France ,paris, 1970
- Yeves Cauriere: la guerre d'Algérie, l'heure des colonelles éditions, Rahma, Algerie, 1992,

### ثالثا/ المقالات

#### / باللغة العربية

- ابو حمزة وجيه علي: "الدعم العربي السياسي و المالي للثورة الجزائرية (1954-1962) "،  
مجلة كلى الآداب، عدد 35، جامعة المنوفية مصر ، أكتوبر 1998
- أحمد فارس عبد المنعم : " دور جامعة الدول العربية في النظام الإقليمي العربي " ،مجلة  
المستقبل العربي ، عدد 73 ، بيروت ، مارس 1985
- الرويسي يوسف الرويسي: "نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق" الحلقة الرابعة، المجلة  
التاريخية المغربية، عدد 15-16، تونس 1976
- (—،—): "نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق"، الحلقة الثالثة، المجلة  
التاريخية المغربية، عدد 12، تونس، 1978
- الجمالي محمد فاضل: "الشيخ البشير الإبراهيمي ورسائله التربوية" المجلة التاريخية المغربية،  
عدد 5، تونس، 1976،
- التازي حمد: "الوطنيون ببلدان المغرب العربي" مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المنذوبية  
السامية لتقديماء المقاومين وأعضاء جيش، التحرير الرباط، 2002.



- الميلي محمد: النضال المشترك في العقل الجماعي المغربي، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الرباط، 2002
- شهادة الدكتور الخطيب عبد الكريم في الندوة المغربية: وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركات المقاومة وجيش التحرير، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، الرباط، 2002
- القاضي بشير: المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف، أعمال ملتقى جيش التحرير المغربي، مؤسسة بوضياف الجزائر، 2004
- البهلول الطيب عبد الله ابو علية: "موقف الشعب الليبي من الثورة الجزائرية (1945-1962)" مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المندوبية السامية والمجلس الوطني المؤقت لقدماء المقومين وأعضاء جيش التحرير الرباط، 2002
- السبعوي فهد عباس سليمان: "موقف سورية من القضية الجزائرية"، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، عدد 2، مجلد 8، العراق، 2013
- العبيدي علي: "جهود النواب العراقيين في دعم الثورة الجزائرية العهد الملكي (1954-1958)"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 2 مجلد 7، الجزائر، 2014
- الحمدي صبري فالح: "حركة التحرر الوطني الجزائرية في مناقشات مجلس النواب العراقي" مجلة كلية التربية، عدد 2، بغداد، 2009
- العبودي عبد الكاظم: "دورة تموز 1958 في دعم ثورة الجزائر وانتصارها". الحوار المتمدن، عدد 2714، العراق 2009/7/21. <http://w.w.w,ahewar.org>
- الجعافرة إخلاص بخيت النعيمات، وخديجة عبد الكريم: "موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية (1954-1962) من خلال صحيفة ام القرى السعودية" المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، عدد 3، مجلد 6 بيروت، 2012
- الصغير مريم: "مواقف الدول الاسلامية من الثورة الجزائرية"، مجلة النائب، عدد خاص، الجزائر 2004
- الواعي محمود: مظاهرات 11 ديسمبر 1960 وأثره على القضية الجزائرية، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1994،

- بجاوي محمد: "النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960" دراسات وبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998
- بوسباك فوزية: "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة الذاكرة، ع3، الجزائر، 1995
- بطرس بطرس غالي: "أبعاد الإيديولوجية الأفرو-آسيوية"، مجلة سياسية دولية: عدد 12، مصر 1968
- بن نايت بلقاسم مولود قاسم: "دود الفعل الأولية على ثورة أول نوفمبر داخلها وخارجها، وبعض مآثره"، مجلة أول نوفمبر، عدد 61، الجزائر، 1983
- بلحاتم علي: "طرح القضية الجزائرية على المسرح الدولي"، مجلة الأصالة، ع22، الجزائر، 1974
- بوعزيز يحي: "مكانة الثورة الجزائرية بين الثورات العالمية، ودورها في تحرير أفريقيا"، الملتقى الدولي الجزائري حول الثورة وصدائها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1984
- بحيري مروان رافت: "أنتوني إيدان و العرب فشل السياسة". مجلة المستقبل العربي، عدد 57، بيروت، 1983
- بويحيي سالم: "العلاقات العالمية للثورات المغاربية، ودور الطبقة العاملة في وحدة المغرب العربي (1946-1959)" المجلة التاريخية المغربية، عدد 43/44، تونس، 1986
- جمعة أحمد محمود: "الدبلوماسية البريطانية و قيام جامعة الدول العربية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 5، بيروت 1979
- حمادي عبد الله: التوجه المغربي في ذاكرة الحركة الوطنية الجزائرية، حزب الشعب الجزائري جمعية العلماء نموذجاً مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص المنذوبية السامية لقدماء المقاومين، واعضاء جيش التحرير الرباط، 2002
- حربي محمد: "الوطنيون الجزائريون والمغرب العربي" ندوة وحدة المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1987
- طربين أحمد: أصدقاء التضامن في المجلس النيابي السوري مع الثورة الجزائرية (1954-1958)، الثورة الجزائرية وصدائها في العالم، الملتقى الدولي الجزائري، الجزائر، 1984

- (—————،—————): "إنجازات جامعة الدول العربية في دعم الاستقلال السياسي للأقطار العربية"، مجلة شؤون العربية، عدد 13، بيروت، 1982
- ط. مصطفى: "تدويل القضية الجزائرية"، مجلة الجندي، عدد 161، الجزائر، 1996، ص.7.
- لميش صالح: الثورة الجزائرية في الإعلام العربي "مصر نموذجا"، مجلة المصادر عدد 10 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2004
- لهيب عبد الخالق: "ضيعتها الحرب الباردة عدم الانحياز قوة إستراتيجية"، مجلة البيان، عدد 175 بيروت 12 مارس 2003
- يزيد محمد: ذكريات من العمل الدبلوماسي، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
- مقالاتي عبد الله: "البعد المغاربي للثورة الجزائرية ودور بلدان المغرب العربي في دعمها"، مجلة المصادر، عدد 14، الجزائر، 2006-
- (—————،—————): "مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، عدد 16، الجزائر، 2007
- مبارك زكي: "مؤتمر طنجة لتوحيد المغرب العربي" مجلة الذاكرة الوطنية، عدد 13، المنذوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير الرباط، 2009
- مرحوم علي: "الأسابيع الجزائرية في البلاد العربية" مجلة الثقافة، عدد 51، الجزائر، 1979
- مراح محمد عبد الكريم: "موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية"، مجلة الدارة، عدد 4، السعودية، شوال 1427
- محمد السعيد هارون: "صوت القضية الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة المجاهد، عدد 1143، الجزائر، 1982
- منصور سامي: "المؤتمر الثلاثي لدول عدم الانحياز"، مجلة السياسة الدولية، عدد 6، القاهرة، أكتوبر 1966
- محافظة علي: "النشأة التاريخية للجامعة العربية"، مجلة المستقبل العربي، عدد 41، لبنان، 1982

- نور عبد القادر : الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة الجزائرية الإعلام حينما كان نضالاً دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الجزائر، (ب.س.ط)
- نافعة حسن : " الدور السياسي للجامعة العربية في استقلال بعض الأقطار العربية وفي القضية الفلسطينية " مجلة المستقبل العربي ، عدد 44 ، بيروت، 1982
- سعد الله أبو القاسم: "عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسون"، مجلة التاريخ، عدد1، الجزائر، 1999
- سعيد فرحي: "في المؤتمر الاشتراكي الأسيوي" جريدة المنار، عدد 20، الجزائر 1953
- سوادي هشام هشام، ناظم حسن علي: "موقف الصحافة الموصلية من الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، عدد6، مجلد 2، تكريت، 2010
- ساسي حسين: " صحراؤنا والنار الاستعماري"، مجلة صدي الجبال، عدد2، الجزائر(بسط)
- عميرة علية الصغير: جيش التحرير الوطني التونسي حقيقته ومصيره، ملتقى جيش التحرير المغاربي، مؤسسة بوضياف، الجزائر، 2004
- عامرة تركي رابح: صوت الجزائر من إذاعة صوت العرب (1956،1962)، الإعلام ومهامه أثناء الثورة دراسات وبحوث المتلقي الوطني الأول حول الإعلام المضاد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
- عقيل مصطفى: "العلاقات القطرية الجزائرية"، التواصل التاريخي والعلمي بين دول الخليج العربي، والمغرب العربي، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي، دار الملك عبد العزيز السعودية ، 2007
- عبد الكريم عامر طایل: "سياسة المملكة العربية السعودية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)"، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي دار الملك عبد العزيز السعودية ، 2007
- علوان محمد: "الجزائر أمام الأمم المتحدة"، (تقديم علي تابليت)، مجلة أول نوفمبر، عدد 188، الجزائر،
- (—،—) "الجزائر أمام الأمم المتحدة، تقديم علي تابليت"، مجلة الذاكرة، عدد 6، الجزائر، 2000
- قنان جمال: "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، عدد4، الجزائر، 1996

- رخييلة عامر: "انفتاح التيار الاستقلالي الوطني على الفضاء العربي"، مجلة المصادر، عدد6،  
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،  
2002-

(—،—): "الثورة الجزائرية والمغرب العربي" مجلة المصادر، عدد1، المركز الوطني

للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 1999

روبيح حسن: "مكانة الثورة الجزائرية في إفريقيا، جريدة الشعب"، الجزائر، 1979

- توفيق الشاوي: "علاقة الحركة الوطنية الجزائرية بالإخوان المسلمين من مصالي الحاج إلى

"أحمد بن بلة"، جريدة السلام، عدد 205، 1991/07/7

- تابليت علي: "قضية الجزائر في الأمم المتحدة"، مجلة أول نوفمبر، ع166، الجزائر، 2001

- غانم محمد صالح: "مشروعات العراق للوحدة في إطار الجامعة العربية(1945 - 1954) "

مجلة المستقبل العربي، عدد 22، لبنان، 1980

- خليفي عبد القادر: "المؤتمرات الأفرو-آسيوية والقضية الجزائرية"، مجلة المصادر، عدد8،

الجزائر، ماي 2003

- خيشان محمد: تطور موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية(1954-1962)، مجلة

المصادر، عدد14، الجزائر 2006

ب/باللغة الأجنبية

### Articles

-Guy Pervillé : l'insertion internationale du F.L.N.algérien (1954-1962), revue relations internationales franco- suisse ,N°=31. Paris, 1982

- (←) : le panafricanisme du F.L.N. algérien, colloque intitulé l'Afrique noire française : l'heure des indépendances Aix- en- Provence, 26-29 avril 1990.CNRS Edition, 1992

- Hujum (Katherine) chen :U.S anti colonialisme and algérien non- alignement Diplomatic relations during the algerian wor of indépendance, (1954-1962), history N°=194, u.s, 18 march 2010, [http://w.w.w. history .UCSC. Edu/](http://w.w.w.history.UCSC.Edu/) chen 2010.

- Jacque Frémeaux : " la guerre d'Algérie et les relations internationales", revue relations internationales, N°105

- Samia El Machat : les relations franco – tunisiennes dans la tourment algérienne 1957-1961, Actes du VIII<sup>e</sup>collaques international sur histoire oral et relation tuniso- françaises de 1945 à 1962, Tunis , 1996

- Jacques valette : "1956 : le F.L.N. porte la guerre d Algérie en Tunisie, revue guerremondial et conflits contemporains, N°224, paris, 2006,

- Maurice vaissé et chantal morelle : les relations franco-tunisiennes (1958-1962) Actes du VIII<sup>e</sup> colloque international sur l'histoire orale et les relations tuniso-françaises de 1945 à 1962, Tunis, 1996
- "le président Bourguiba se flatte d'avoir « modéré le F.L.N mais il devra accroître ses exigences à l'égard de la France", revue marchés tropicaux et méditerranéens, N°718, Paris, 15 août 1959
- Gilbert Meynier : "les algériens vus par le pouvoir égyptien pendant la guerre d'Algérie, revue cahiers de la méditerranée, N41, université de Nice Paris, décembre 1990,
- Daho djerbel : les effets de la crise de 1956 sur la guerre d'Algérie <http://w.w.w.er.uqam.ca/nobel/r6645/document/his4471/>
- Yacuba zerbo : "la problématique de l'unité africaine (1958-1963)", Revue guerres mondiales et conflits contemporains, N°=212. Paris 04/2003
- philippe decraene : naissance et mort sur le plan international d'un état éphémère : la Fédération du Mali, annuaire français de droit international, volume 7, Paris, 1961, pp. 762-786. <http://w.w.w.persé.fr/extrait/17/11/2011>
- Guy feuér : les conférences africaines et l'organisation de la communauté africaine et malgache d'expression française, annuaire français du droit international, volume 7, Paris, 1961
- François borella : le régionalisme africain et l'organisation de l'unité africaine, annuaire français du droit international. volume 9. Paris. 1963.
- Lakhdar Ibrahim : "c'est la révolution algérienne qui a porté les diplomates algériens"... journal le soir d'Algérie, N°6, Algérie, 30/6/2007
- M.S. Agwani : "L'Inde et la guerre de libération algérienne, le retentissement de la révolution algérienne, colloque international, Algérie ; 24-28/11/1984
- Alfred Berrengher : Retentissement de la guerre de libération algérienne en Amérique latine le retentissement de la révolution algérienne, colloque international, Alger, Algérie, 1984
- Suydou Lamin : "Bandoeng", revue Jeune Afrique, n°= 747,2 mai, 1975 p.43.
- Leo. Hamon ; "Introduction à l'étude des partis politiques de l'Afrique noire", revue juridique et politique d'outre-mer, Paris, avril-juin, 1959-
- Chikh Slimane ; "L'Algérie et l'Afrique 1954-1962", revue algérienne des sciences juridiques et économiques et politiques, N° 3, Algérie, septembre, 1968,
- "contre la balkanisation de l'Afrique noire" EL-Moujahid, N° 22, 16/4/1958
- François Borella ; "la fédéralisme dans la constitution française du 5 octobre 1958", annuaire français du droit international, N°8, Paris, 8-15 janvier 1959, p.663 <http://www.persee.com>
- René Lacharrière ; "L'évolution de la communauté franco-africaine", annuaire français du droit international V6, Paris, 1960 p.13 <http://www.persee.com>
- - Samya EL-Mechat : "l'improbable « notion arabe » la ligue des états arabes et l'indépendance du Maghreb (1945-1956) Revue d'histoire N° 82, Paris 2004, p. 63. <http://w.w.w.cairn.info>

### رابعا/ الأطروحات

- أحمد شرف الدين رضوان، جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1983
- الجبوري نصير محمود شكري: السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء، (1958-1963)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث جامعة بغداد، العراق، 2004
- بن فليس احمد: السياسة الخارجية للثورة الجزائرية، الثوابت والمتغيرات (1954-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007
- بوطورة مصطفى: علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية (1954-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1984
- بن عمر الحاج موسى: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1955-1962)، أطروحة مكتملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1992
- بلقاسم محمد: الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954) ج2، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الجزائر، 1994
- هشام ابراهيم علي ابراهيم: الثورة الجزائرية في الصحافة المصرية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير جامعة المنصورة مصر 2010
- لميش صالح: مصر وثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، القاهرة،
- مريوش أحمد: الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الجزائر، 2005-2006
- مقلاتي عبد الله: العلاقات الجزائرية المغربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة الجزائر 2007-2008
- نوري مايدي: العلاقات المغربية اثناء الثورة التحريرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،

- عرار كريمة: دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، 2006
- تينة ليلي: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والثورة الجزائرية (1958-1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة باتنة، 2002



# فهرس الموضوعات

مقدمة	أ-ح
فصل تمهيدي: دور الحركة الوطنية في إعداد أرضية العمل الدبلوماسية في الجزائر .11	
الفصل الأول: جهود جبهة التحرير لبعث اتحاد شمال إفريقيا. ....58	
المبحث الأول: جبهة التحرير واستراتيجية تثوير شمال إفريقيا. ....60	
المبحث الثاني: جبهة التحرير ورهانات استقلال كل من تونس والمغرب الأقصى. ....100	
المبحث الثالث: ليبيا والقضية الجزائرية. ....168	
الفصل الثاني: جهود جبهة التحرير لإعادة بعث الهوية العربية للجزائر .... 199	
المبحث الأول: الجمهورية العربية المتحدة والقضية الجزائرية. ....201	
المبحث الثاني: العراق والقضية الجزائرية. ....264	
المبحث الثالث: دول الخليج العربي والقضية الجزائرية. ....300	
الفصل الثالث: دبلوماسية الثورة الجزائرية والجامعة العربية. ....342	
المبحث الأول :نشأة الجامعة العربية، وموقف ميثاقها من قضايا التحرير .....344	
المبحث الثاني: تطور موقف جامعة الدول العربية من القضية الجزائرية .....358	
المبحث الثالث : الجامعة العربية ومطلب ميزانية ثابتة للجزائر.....399	
الفصل الرابع: جبهة التحرير الوطني الجزائرية وقوى الحياذ الإيجابي .....422	
المبحث الأول : ظهور الكتلة الأفرو- اسبوية: المبادئ، السياسة العامة .....424	
المبحث الثاني: جبهة التحرير ومؤتمرات الكتلة الإفريقية -الأسبوية وعدم الانحياز ..449	
المبحث الثالث: دبلوماسية جبهة التحرير لدى دول آسيا.....458	

489.....	المبحث الرابع:دبلوماسية الثورة الجزائرية على مستوى دول أمريكا اللاتينية.
517.....	الفصل الخامس :جهود جبهة التحرير الوطني لبعث القومية الإفريقية.
519.....	المبحث الأول :جبهة التحرير الوطني واستراتيجية تثوير القارة الإفريقية.
335.....	المبحث الثاني: دور جبهة التحرير في أفرقة القضية الجزائرية.
572.....	المبحث الثالث: إفريقيا ومشروع فصل الصحراء عن الجزائر.
599.....	الفصل السادس : جبهة التحرير وتدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.
601.....	المبحث الأول: مبررات الرفض الفرنسية لإدراج ملف القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.
605.....	المبحث الثاني: تطور القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.
648.....	الخاتمة.
654.....	الملاحق.
774.....	البيبلوغرافيا.